



مجمع اللغة العربية بالقاهرة  
ج ٢ - ٢٥١ ٢٥٢

ن



والعلاء الزهامة الشيخ حسن

مدرسة علي قسطنطين

الشيخ الاسلام زكريا الانصاري

تقدّموا لله تعالى بدمعة

وامكنهما فاح

一

V A 15

مكتبة  
مجمع اللغة العربية  
بمصر



الحمد لله الرحمن الرحيم

**الحمد لله** رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلي اله وصحبه اجمعين **قال** الشيخ الامام العالم العلامة زين  
الدين حسن الشيرازي الملقب بالشافعي نعمنا الله ببركاته  
امين **الحمد لله** الذي فقه في دينه من اختاره لعبادته  
ووفق من شام عبادة لتتبع لباب احكام شريعته  
واسمدا من صحتك الا اله الا الله وحده لا شريك له في وحدانيته  
واشهره ان سيدنا محمد راسده ورسوله اسرق خليفته  
صلي الله وسلم عليه وعلي اله وصحبه وشيعته افضل  
صلاه الله وازكي سلامه وامثوق تحيته **صلاة وسلاما**  
دايمين متلازمين بدوام عظمتهم **وبعده**  
فهذه حواشي على التحرير وشرحه جميعها الفقير جاهل  
قراؤه بالانزهه يكون قد كثر نفع الله بها **قوله** قال  
فعل ما فعل الله قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت  
الفاء ونفى علم القول وما نقص من ان لا ينصب الا جملة  
او مقدر او يورده في الجمل كقلت قصيدة وشعر  
وكذا المفرد المولاه مجرد اللفظ على الصحيح كقلت  
كلمة وعملها اذا كان باقيا على معناه فان كان بمعنى الظن  
نصب المفعول **وقوله**



مقّة تقول القلص الرّاسما ، يدّ نفع أمر قاسم وقاسما  
**قوله** سيدنا ومولانا قاله الغني في قول في حفظ قد يما  
انه لا يقال سيدنا ومولانا بل يقال مولانا وسيدنا على  
حد قوله وان صغر مولانا وسيدنا وكان وجه ذلك انه  
اعلم ان مولانا يطلق على السيد وعلى العبد مثلاً فلو اخر  
عن السيد ما يكتفي فيه فائدة الفائدة في ذكر سيدنا بعد  
ليكون مقسداً له فيكون من عطف التفسير وقريب من  
ذلك انه يتعين طريق الترتي فيما اذا كان الابلغ اخص  
دونه ومشتقاً عليه كما في قولهم عالم خير وجواد قباض  
يعني ان السيد ابلغ من المولى لان السيد لا يحمل غيب  
صفة الكمال بخلاف المولى فانه مشترك بين السيد  
والعبد وغيرهما كالخليف والناصر ثم رتبة في حاشية  
الرحماني على الفريخ قال الصفدي القضاة يكتبون  
سيدنا ومولانا والصواب تقدم المولى لقول الخمسا  
وان صغر المولى وسيدنا والبلاغة تقديم الأعم والمولى  
أعم من السيد لان له معاني كثيرة وقال بعضهم تقدم  
السيد لانه يغترج اليه في الأمر لهم والمولى هو الناصر والفرع  
في المهمات الى السيد أو لانه لمن ينصر ثانياً انتهى ويصح  
تفسير مولانا هنا بمولينا نعمة العلم بما يشه لنا من



تتميل تناوله بتحرير مسأله **قوله** قاضي قضاة الانام  
أي القاضي للقضاة أي المتولي الزامهم حكم الشرع  
إذا القضا عرفا كما ذكره الحرالي الزام من له الزام بحكم  
الشرع ومعلوم ان من يتولى الزام القضاة يتولى  
الزام غيرهم غالباً وأشار به الى ان المؤلف يتولى القضا  
الأكبر في حياته رضي الله عنه وهو كذلك والزام الخلق  
كما سيأتي **قوله** شيخ هو في اللغة من استبان في السن  
أو من جاوز الأربعين أو الخمسين وفي الاصطلاح من  
بلغ رتبة أهل الفضل بالعلم والعمل ولوصفياً **قوله**  
مشايخ الاسلام على حذف مضاف أي أهل الاسلام  
على حد قوله تعالى واسئله العروة أي أهلها والاسلام  
لغة الاستسلام والانقياد قال تعالى فلما أسلم  
وتله للجبين وشرعاً الانقياد لاوامر الله تعالى ونواحيه  
ولا يتمق ذلك الا بقبول الاحكام والاذعان فان  
الاسلام والامان واحد لأن الاسلام شرعاً هو  
المصنوع بالقلب والانقياد به بمعنى قبول الاحكام  
والاذعان بالقلب وذلك حقيقة التصديق الذي  
هو حقيقة الايمان اذ حقيقة التصديق بالقلب بما علم  
محي الرسول به صلى الله عليه وسلم من عند الله بالضرورة



وعبارة شجر الجوهرة الشيخ عبد البر اعلم ان مدلول الاسلام  
والايمان لغة متغايرة اذ مدلول الاسلام لغة الخضوع  
والانقياد ومدلول الايمان لغة التصديق ولا يلزم  
من تصديق الشخص مثلاً الاخر خضوعه وانقياده له  
وبالعكس واما شرعاً فقد اختلف فيهما فذهب جمهور  
الاشاعرة الى تغايرهما ايضاً اذ مفهوم الاسلام امتثال  
الأوامر واجتناب النواهي بينما اي بسبب بنا العمل  
على ذلك الاذعان ومفهوم الايمان تصديق القلب بما  
جاءه النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة  
بمعنى اذعانه له وتسليمه اياه فاما مختلفان اي  
مفهومك وان تلازمنا شرعاً بحيث لا يوجد مسلم ليس  
بمؤمن ولا مؤمن ليس بمسلم واما قوله تعالى قاله الأعراب  
أمنأ الخ فهو بالمعنى اللغوي وذهب جمهور الماتريدية  
والمحققون من الاشاعرة الى اتحاد مفهوميهما اي بحسب  
الوجود الخارجي ولما صدق بمعنى ان كل من اتصف باحدهما  
فهو متصف بالآخر شرعاً ولا شك ان هذا الخلاق لفظي  
با اعتبار المال جنباً ~~لم~~ لا يعقل بحسب الشرع مسلم  
ليس بمؤمن ولا مؤمن ليس بمسلم وكل مؤمن مسلم وبالعكس  
ويدل ذلك قوله تعالى فاخرجنا من كان فيها اي القرية من



المؤمنين فواجبنا فيها غيريت من المسلمين ووجهه أن  
معنى الآية والله أعلم فاردنا أن نخرج من كان فيها من  
المؤمنين فواجبنا فيها من المؤمنين الأهل ببيت من  
المسلمين فلو لا أن حقيقة الاسلام والإيمان واحدة لما  
استثنى المسلمي من المؤمنين إذا اختلف في المستثنى  
أن يكون من جنس المستثنى منه انتهى والحاصل  
كما يؤخذ من سائر العقائد وحواشيها أن الإيمان والاسلام  
متباينان لغة متلازمان المفهوم متحد الماصدق وشروطا  
فان يلزم من الاتقياد الظاهري شرعا التصديق  
الباطني لتوقف صحة الأعمال الشرعية على التصديق  
لأنه جعل شرطها في الشريعة ويلزم من التصديق  
الاتقياد الظاهري لاستمرار النطق بالشهادتين  
من القادر الممكن فالاسلام موضوع للاتقياد  
الظاهر مشروطا فيه الإيمان والإيمان موضوع للتصديق  
الباطن مشروطا فيه القول عند الامكان واختلف  
هل الاسلام وصف خاص لهذه الأمة أو وصف  
مستترك بين هذه الأمة وغيرها من غير فرق بينهما  
رجح السنيوطي ومن تبعه الاول وافقهم ربالثاني  
وهو المعتمد لظاهر الايات الدالة على ذلك كقوله



تعالى فاخر جنات كان فيها من المؤمنين فما وجدنا  
فيها غير بيت من المسلمين وقوله تعالى يا قوم ان كنتم  
امنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين وقوله تعالى  
ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا  
مسلمًا وقوله تعالى حكاية عن قوله يعقوب لبنيه فلا  
تموتن الا وانتم مسلمون ولجواب الاول بان المراد  
الاسلام اللغوي **قوله** ملك العلماء قال البيضاوي  
وامالك هو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف شا  
من الملك اي بكسر الميم والملك هو المتصرف بالامر  
والنهي في الامور من الملك اي بضم الميم قال محشي  
فيهمما العموم والخصوص الوجهي ولا شعار الملك بالسلطنة  
كان الباع لما فيه من التعظيم فهو على التشبيه البليغ  
اي ملك العلماء الاعلام اي المتصرف فيهم بالامر والنهي  
يكتصرف الملك في رعيته واستعارة تضرعية  
تشبهه بملك عظيم متصرف في رعيته واطلق  
اسم المشبه به على المشبه على الخلاف في خورidas  
والقاعدة انه اذا جمع بين طرفي التشبيه ان كان  
على وجه ينبي عن التشبيه فلا استعارة والا  
فهو استعارة والاعلام جمع علم معنى الجبل شبههم

بالاعلام اي الجبال واطلق اسم التشبيه على التشبيه فهو  
استعارة تصريحية من العلوم والجامع الثبات وعدم  
التزلزل وفي المختار العلم بفتح العين العلامة وهو ايضا  
الجبل وعلم الثوب والراية انتهى ولجمع بين الطرفين ليس  
على وجه ينبغي عن التشبيه فلامانع من الاستعارة  
ولكن الراجح الاول اعني انه من التشبيه البليغ ومن  
المعلوم انه رضي الله عنه حيث كانت ملا للعلماء  
فهم ملك لعيرهم بالآثرى كما قيل .

ان الاكابر يحكون على الوري . وعلى الاكابر يحكم العلماء  
**قول** سيبويه من ان كلام اضافي بمعنى على الكسر

محله رفع ولا يظهر فيه اعراباء الذي صار في زمانه  
مجهول في علم العربية كاجتماع العالم الكبير والعلامة  
الشهير سيبويه رضي الله عنه وهو لقب له واسمه  
عمر وكنيته ابو بشر ولقب بسيبويه لانه كان في  
وجهه بياض مشرب بحمرة وسبب معناه التفتح  
وربه معناه مثل وهو على اسلوب العجم في تقديم التشبيه  
به على اداة التشبيه فتقول التفتح مثل **قوله**  
فريد عصر على حذف مضاف اي فريد اهل عصره والاضافة  
معنى في اي الفريد في عصره يعني المنفرد في وقته



وأوانه وعصره وزمانه عن انبيئنا ركه أحد فيها  
انصف به من العلوم **قوله** وأوانه عطف تفسير **قوله**  
زين الدين هو على حذف مضاف أي زين اهل الدين  
والعنى مزين اهل الدين بتأليفاته وتقريراته أو  
الاضافة على معنى اللام أي مزين للدين بمولفاته  
ومحرراته وسمياتي قريباً معنى الدين وهذا بالنظر  
لاصله والافضل لقبه رحمه الله واللقب قسم من  
اقسام العلم الجامد الموضوع للذات **قوله** لسان  
المتكلمين يحتمل ان المراد بالمتكلمين علماء التوحيد أو  
الائم منهم ومن غيرهم ومعنى كونه لسانهم انه صار لهم  
كاللسان أي آلة النطق بمعنى انه صيرهم بتقريره  
وتأليفه نطقاً فهو تشبيه بليغ أو استعارة مصرية  
وفي كلام بعضهم ان اللسان يطلق بمعنى الرئيس والكبير  
حقيقة **قوله** حجة المناظرين الحجة كما في المصباح الدليل  
والبرهان أي انه دليلهم وبرهانهم الذي يحضون به  
في مناظراتهم والمعنى ان من وافق رأيه من المناظرين  
رأي الشيخ كانت الحجة له والمناظرون جمع مناظر من  
المناظرة وهي لغة المجادلة والمقابلة واصطلاحاً  
النظر بالبصرة من الجانبين بين شيعتين على وجه

الصواب وليست هنا الشيخ عبد الحمزي رحمه الله تعالى في  
 أرجوزة في آداب البحث ما نصه •  
 حد المناظرة عندهم نظر • في النسبة التي يجرى الجهر  
 من جانبين وهو بالبصيرة • ليظهر الصواب كن خيرة  
**قوله** محيي أي مظهر في الكلام استعارة أما تصريحية  
 تبعية بتسبيه الاظهار بالاحياء واستعارته لمدته  
 انشئت منه المحيى واما مكنية بتسبيه السنة بالحي  
 واشتات ما يخصه وهو المحيى عن **قوله** سنة سميت  
 المرسلين المراد بالسنة الطريقة الشرعية اعم من ان  
 تكون مستونة او واجبة وكما هو صلى الله عليه وسلم سيد  
 المرسلين سيد غيرهم بالاولى قال صلى الله عليه وسلم  
 انا سيد ولد آدم ولا فخر وما قيل من ان آدم غير  
 داخل في عموم اللفظ لان الثابت سيادته على ولده  
 لا عليه احيب عنه بان في ولده من هو افضل منه  
 وهم اولوا العزم وهو صلى الله عليه وسلم افضل منهم  
 وسيدهم فكان هو صلى الله عليه وسلم سيدا لآدم بالاول  
**قوله** زكريا بالمد والقصر وبما قرئ في السبع **قوله**  
 الانصار بحسب نسبة الى الانصار والانصار اصله جمع ناصر  
 كاصحاب وصاحبه أو جمع نصير كاشراف وشريف  
 صار علما عليهم بتسمية التميمي صلى الله عليه وسلم اي من ثم



ساعة النسبة اليه ولم تتعين الى مفردة انتهى شوربي  
وعبارة القاموس النصير المناصر وانصار النبي صلى الله  
عليه وسلم غلبت عليهم الصفة ورجل نصرانتم وقوله  
فمن ثم ساعة الخ أي فمن اجل ان الجمع صار علماً بالغلبة  
او بوضعه صلى الله عليه وسلم اياه عليهم وهو من قبيل  
المفرد ساعة على القياس النسبة اليه على لفظه أي  
العلم ولم تتعين الى مفردة الذي هو ناصر أو نصير  
قال في الخلاصة

والواحد اذ كرنا سبب الجمع • ان لم يشأ به واحداً بالوضع  
**قوله** رحمه الله تعالى الخ جملة خيرية لفظاً استثنائية  
معنى **قوله** وتغفنا النفع هو الوصول الى الخير وضد  
الضرر وفي بعض النسخ تغد الله برحمته انتهى أي عمه  
وشمله بها ففيه استعارة تبعية حيث شبه تغميم الله  
له برحمته بادخال السيف في عمقه واطلق اسمه وهو  
التغميم عليه ثم اشتق منه تغد وفي بعض النسخ بعد  
ذلك وأسكنه اعلى فراديس جنته انتهى والمراد اسكنه  
اعلى منازل جنته يريد المنازل بالنسبة لاقرانه فلا يرد  
ان اعلى الفراديس خاص به صلى الله عليه وسلم فتأمل  
بركته قال الراغب البركة بثبوت الخير الالهي في الشيء وتطلق

على الزيادة والنما والمراد بها علومه ومعارفه **قوله** الذي  
فقه أي فهم وفيه براعة الاستدلال وهي أن يشير الشخص  
في خطبته إلى ما يريد الشروع فيه بما يناسبه ويشتمل  
عليه انتهى حضوره أيضا أي إلى قوله صلى الله عليه وسلم  
من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وإنما أنا قاسم والله  
يعطي ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم  
من خالفهم حتى يأتي أمر الله رواه البخاري وفي روايته  
ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيما حتى تقوم الساعة  
أي إلى قرب قيامها فلا ينالنا في حديث لا تقوم الساعة  
حتى لا يقال في الأرض الله الله وحديث لا تقوم الساعة  
الاعلى بشرار الناس قال المناوي لأنه تعالى يبعث الزح  
الطيبة فتقبض روح كل مؤمن فلا يبقى الاشرار الناس  
**قوله** في دينه متعلق بفقهه والدين لغة يطلق على عدة  
معان منها الطاعة والجزاء اصطلاحا وضع الهي سابق  
لذويم العقول باختيارهم المحمود إلى ما هو خير لهم بالتأ  
ايم موضوع فهو مصدر ومعنى اسم المفعول أي أحكام  
وضعهما الله تعالى للعباد فرعية كانت كالأنعام أو  
أصلية كالعلم بأن الله تعالى قادر على ما لم يخرج بالوضع  
الالهي الاوضاع البشرية ظاهرا دفع بها ما يقال ان



كل شيء بوضع الله عز وجل وقوله لذوي العقول اي  
أصحابها وهو متعلق بسابق واللام فيه زائدة للتنويع  
لالتعديدية فيه واختيارهم والى ما هو متعلقات  
بسابق ايضاً والاضاع البشرية نحو الرسوم اي  
القوانين السياسية والتدبيرات المعاشية كاصلاح  
المسكن وحسن العشرة مع الأهل والاقرباء  
والاضاع الصناعية اي الحرف فلا تسمى ديناً كالنجارة  
والحياكة وخرج بسابق اي باعث وحامل الاوضاع  
الالهية غير السابقة الى الخير كنبات الارض وامطار  
السماء وذوي العقول اي فقط بدليل ما بعده ما  
يسوقهم وغيرهم من الحيوانات كالاضاع الطبيعية  
التي يهتدي بها الحيوانات لمنافعها ومضارها فان  
الله تعالى اعطى كل حيوان ما يهتدي به الى منفعته  
ومضاره كنقرة السائمة الذئب وبالاختيار الاوضاع  
الالهية الاتفاقية كاتفاق الوالد على محبة الولد  
والقسرية اي القهرية كالوحدانيات كالجوع  
والعطش فانما يسوقان الى الأكل والشرب قهراً  
لا اختياراً وكعلم الشخص بوجود نفسه وخرج  
بالمحمود المذموم كاختيار الكافر للكفر وبقوله بالذات

كل شيء بوضع الله عز وجل وقوله لذوي العقول اي أصحابها وهو متعلق بسابق واللام فيه زائدة للتنويع لالتعديدية فيه واختيارهم والى ما هو متعلقات بسابق ايضاً والاضاع البشرية نحو الرسوم اي القوانين السياسية والتدبيرات المعاشية كاصلاح المسكن وحسن العشرة مع الأهل والاقرباء والاضاع الصناعية اي الحرف فلا تسمى ديناً كالنجارة والحياكة وخرج بسابق اي باعث وحامل الاوضاع الالهية غير السابقة الى الخير كنبات الارض وامطار السماء وذوي العقول اي فقط بدليل ما بعده ما يسوقهم وغيرهم من الحيوانات كالاضاع الطبيعية التي يهتدي بها الحيوانات لمنافعها ومضارها فان الله تعالى اعطى كل حيوان ما يهتدي به الى منفعته ومضاره كنقرة السائمة الذئب وبالاختيار الاوضاع الالهية الاتفاقية كاتفاق الوالد على محبة الولد والقسرية اي القهرية كالوحدانيات كالجوع والعطش فانما يسوقان الى الأكل والشرب قهراً لا اختياراً وكعلم الشخص بوجود نفسه وخرج بالمحمود المذموم كاختيار الكافر للكفر وبقوله بالذات

اي الخير الذاتي المقصود اي ما يكون خيرا بالقياس  
الى كل شيء صناعتنا الطب والفلاحة فانما وان تعلقتا  
بالوضع الالهي اعني تاتوا الاجسام العلوية في السفلية  
كالشمس توتر في الشجر الذي هو في الارض وكانت  
سابقتي لدوي الابواب باختيارهم المجهود الى صنف  
من الخيرات فليستنا متوءد يا ختم الى الخير الذاتي  
الذي هو السعادة الابدية والقرب الى خير البرية  
ثم اجوهرة لولعنا البرهان اللقاي مع زيادة  
واخصر منه ما يقال الدين ما شرعه الله من الاحكام  
اي ما شرعه الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم  
من الاحكام الشرعية التي امر صلى الله عليه وسلم بتليغها  
لامته والدين والملة والشرعة والشرع الفاظ  
ما صدقها واحد وهو ما مر الا انها مختلفة بالاعتبار  
لان الاحكام من حيث اشتراكها وظهورها وتشريعها  
تسمى شرعا وشرعية ومن حيث املا الشارع اياها  
لنا تسمى ملة ومن حيث انقياد الخلق لها تسمى دينا  
**قوله** من اصطفاة اي اختارة لعبادته **قوله** من  
الانام اي الخلق **قوله** وهدي اي دلالة موصلة  
بدلالة قوله من ارتضاة اي رضي عنه **قوله** لغم اي



على فهم أي تفهم أي تعلم مفهوم إقامة المسبب مقام  
السبب إذ الغم مسبب عن التغم وهو سبب للتغم  
ويصح أن يكون الغم باقيا على حقيقته وهو ارتسام  
صورة ما في الخارج في الذهن وعبارة السيوطي على المغني  
فائدة حقيقة التغم ارتسام صورة ما في الخارج في  
الذهن كذا إرادة الشيخ شمس الدين بن الجندي في  
مختصر المغني وفي ثم الكوكب الوقاد للعلامة عز الدين  
ابن جماعة الغم أدراك الشيء وفي الصحاح فهمت  
الشيء فهمت علمته وفي المفردات للراغب الغم هيئة  
لنفس بها يتحقق معاني ما يحسن يقال فهمت كذا  
وقوله تعالى ففهمناها سليمان وذلك إماما بان  
جعل الله له من فضل قوة الغم ما أدرك به ذلك وإما  
بان القى ذلك في روعه أو بان أوحى اليه وخصه به  
وافهمته إذا قلت له حق تصور والاستفهامات  
يطلبه من غير أن يفهمه وعبارة بعضهم الغم قوة  
أدراكية لمعاني الأشياء وقيل تصور المعنى لغض  
المخاطب ويحتمل أن يكون قوله لغم متعلقا بارتسامه  
فاللام على بانها ومتعلق هذى محذوف في تقديره لغير  
الدائر وعليه فهو من عطف المعايير وإما على أنه متعلق

بهدى كما هو الظاهر فهو من عطف اللازم على اللازم  
لأن الهداية لهم ما شرعه لازمة لكونه فقه الله  
في الدين ولا يحذور في هذا العطف لأنه مقام اطلاق  
كذا أقره بعضهم والظاهر أنه من عطف اللازم على  
اللازم مطلقاً فتأمل ويؤخذ من كلام قل أن  
العطف من قبيل عطف المرادف فليراجع ولم يظهر  
قول قل ولا يخفى مناسبة الفقه للاضطعاو الغم  
للرضى فليستأمل **قوله** ما شرعه أي بيده **قوله**  
من الأحكام بيان لما والأحكام جمع حكم وهو  
خطاب الله المتعلق بفعله المكلف من حيث أنه  
مكلف لا من حيث أنه مخلوق لله تعالى كما في قوله والله  
خلقكم وما تعملون والأحكام خمسة واجب ومندوب  
ومباح ومكروه وحرام فالواجب ما يثاب على فعله  
وبعاقب على تركه ألا تيعضوا الله تعالى والمندوب  
ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه والمباح ما لا يثاب  
على فعله ولا يعاقب على تركه والمكروه ما يثاب على  
تركه ولا يعاقب على فعله والحرام ما يثاب على تركه  
وبعاقب على فعله وذلك لأن الشيء أن طلب طلباً جازماً فهو  
الواجب وإن طلب طلباً غير جازم فهو المندوب وإن



أي على زيادتها وإن النعم لما جئت عليه دفعة كانت  
بعضها غالب بعضها في الزيادة وإنما خص الحمد بالإعظام  
والشكر بالترديد لقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم  
وهي آية الحمد على النعمة واجب بمعنى أنه يقع واجبا  
أو يثاب عليه ثواب الواجب الزايد على ثواب المنفل  
بسبعين درجة لا أن من تركه لفظا يائمه لما الذي لا  
في مقابلة نعمة فهو مندوب بمعنى أن من أتى به لا يجب  
مقابلة شيء يثاب عليه ثواب المندوب أما شكر المنعم  
بمعنى أمثاله أو أمره واجتناب نواحيه فهو واجب  
شروعا على كل كلف ويائمه بتركه إجماعا وكذا الشكر  
القلبي بمعنى اعتقاد أن النعم منه تعالى **قوله**  
الآية في مفرداتها لسان سبع الألف مرة وكسرها  
مع التنوين وعدمه والتي بثلاث ألف مرة مع سكون  
اللام والتنوين واستظهرها إلى بوزن رحي ذكر ذلك  
المؤلف في سرائر الأغنية العراقي في المصطلح **قوله**  
وأيضا مدخ أتى به لقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة ليس  
فيها تسهد في كاليده الجذما أي المقطوعة البركة أو القليلة  
البركة مناوئة وقد صرح بكلمة لا اله الا الله في القرآن  
العظيم في سبعة وثلاثين موضعا خضر **قوله** الا الله

بالرفع بدل من محل لامع اسمها لان محلها رفع بالابتداء  
عند تسمي أو بدل من الضمير المستتر في خبر لا المحذوف وبالضم  
على الاستثنا لا على انه بدل من محل اسم لان لا لا تعمل  
في المعارف والمزمر عليه علمها في المعارف لان لفظ الجلالة  
اعرف المعارف والعامل في التابع هو العامل في المتبوع  
**قوله** وحده منصوب على الحال أي مفرداً بذلك وهو في  
الاصل مصدر محذوف الزوايد يقال اوحده ايجاداً  
أي أفردته **قوله** لا شريك فعيل بمعنى مفاعل واصل  
الشركة توزيع الشيء اثني على جهة الشيوع  
وأي بوحده بعد حضراً لوهية تأكيداً للتوحيد  
الذات والصفات رداً على نحو الثنوية وبلا شريك له  
تأكيداً للتوحيد الأفعال رداً على المعتزلة والتقدير  
لا اله في الوجود وهو توحيد صرف لان المراد بالوجود  
مطلقه الأعم من كونه ذهنياً أو خارجياً فلا يرد  
حجج توهمه في الذهن **قوله** العلامة صيغة مبالغة  
وهي في صفات الله تعالى مجاز الاستحالة فحقيقتهما  
في حق الله تعالى قال الزركشي وهي إما بحسب  
زيادة الفعل او تعدد المفعولات أي وما هنام  
ذلك فالمبالغة في علام ككثرة معلوماته تعالى وزيادة



نهى عنه غيباً جازماً فهو الحرام وإن نهي عنه غيباً غير  
جازم فهو المكروه وإن لم يوربه ولم ينه عنه فهو  
المباح وأما الصحيح والفاسد فقد اختلف في خمسة  
المذكورة إذا الصحيح ما وافق الشرع بأن يكون واجباً  
أو مندوباً والفاسد ما لم يوافق الشرع بأن يكون  
حراماً أو مكروهاً وأما خلاف الأولى فداخِل في المكروه  
غايته استكراهته أخف مكرهته المكروه على أنا  
نقول لا يرد الصحيح والفاسد لأنهما من قبيل  
خطأ التوضيح والكلام في الأحكام التكليفية  
فتأمل **قوله** أحمد على جميع نعماته ومواسميه الله  
وحده ثم اردفهما بما فيه براعة الاستمالة حمد ثانياً  
فقال أحمد على جميع نعماته إشارة إلى الجمع بين  
نوعي الحمد الواقع في مقابلة صفات الله تعالى العظام  
والواقع في مقابلة نعمه الحسنة التي من جملتها  
التوفيق لتأليف هذه الكتاب ولما كانت الصفات  
قدسية مستمرة والنعم متجددة متعاقبة ذكر الأول  
بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والاستمرار  
والثاني بالجملة الفعلية الدالة على التجديد والتعاقب  
شورتي أنه لتحصل المناسبة بين المجدد به والمجدود

ما رفع بالابتداء  
فدور وبالنصب  
لأن لا لا تعمل  
لفظ الجلالة  
في المستبعد  
تلك وهو في  
حده إحداهما  
فاعل وأصل  
جملة الشروع  
في التوحيد  
بلا شريك له  
والتقدير  
المراد بالوجه  
ما فلا يرد  
منه مبالغة  
التي حقيقتهما  
أحسب  
وما هنا من  
تعالى وزيادة

عليه **قوله** على جميع نعماته بفتح النون وسكون العين  
المهملة والمد جمع نعمة بكسر النون وهي ملائم للنفس  
نعمه عاقبته وح فلا نعمة لله على كافر ذي لا يسمي ما يصل  
اليه من الانتفاعات من الله تعالى نعمة لان عاقبته  
غير محدودة فهو رزق لا منقطع عليه والنعمة بالفتح  
التعظيم وبالضم المسرة وما ذكر من ان النعماء جمع نعمة  
هو ما ذكره ارباب الحواشي وفي القاموس الهامزة  
ونصف النعمة بالكسر المسرة واليد البيضاء الصالحة كالنعمي  
بالضم والنعم بالفتح مدود جمعة أُنعم ونعم ونعمات  
بكسرتين وتفتح العين انتهى والمراد بجميع نعماته  
جميع انعاماته لان الحمد على الانعام الذي هو صفة  
قائمة بآية بذاته تعالى امكن من الحمد على اثرها  
وهو المنعم بها لانها تحدد وتحدد وتنعدم بخلاف  
الانعام فانه دائم مستمر كما قال السعدى كثر هذا  
علم مذهب الماتريدية من ان صفات الأفعال  
التي من جملتها الانعام قديمة كما قال في بدء الأفعال  
صفات الدائم والأفعال **ظرا** قديما ومصونات الزوال  
اما على مذهب الاساعرة فان الانعام حادث كبقية  
صفات الأفعال **قوله** على تزايد المراد به هنا أصل الفعل



اي فضل عليه على غيره بل علمه تعالى ليس كعلم غيره فليتام  
وليقدس عليه نظائره **قول** عبدة ورسوله جمع بينهما  
ليدفع الافراط والتعريط الذي وقع في شأن عيسى عليه  
الصلاة والسلام وقدم العبد امتثالاً لما في الحديث  
ولكن قولوا عبد الله ورسوله أبلغ ولأنه أحب الأسماء  
إلى الله وأرفعها إليه ومن ثم وصفه الله به في أشرف  
المقامات فذكره في أنزال القرآن عليه في مما نزلنا  
على عبدنا أنزل على عبده الكتاب نزل الفرقان على  
عبده وفي مقام الدعوة إليه في وانه لما قام عبده  
يدعوه وفي مقام الأسراء والوحي إليه في أسرى عبده  
فأوحى إلى عبده ما أوحى فلو كانت له وصف أشرف  
منه لذكره به في تلك المقامات العلية ومن ثم خير  
صلى الله عليه وسلم يعني أن يكون نبياً ملكاً أو نبياً عبداً  
فاختار الثاني لعله بشرف العبودية لله تعالى وسليمان  
سال الأول فأنظر بعد ما بين المرتبتين فعبودية  
صلى الله عليه وسلم أشرف من رسالته ونبوته وسبب  
أشرفية هذا الوصف أن الألوهية والسيادة والربوبية  
إنما هي في الحقيقة لله تعالى لا غير والعبودية بالحقيقة  
من عبوديته في الوصف بها إشارة إلى غاية

سكون العبد  
للإمام لنفسه  
ليسمى ما يصل  
إلى عاقبة  
نعمه بالغنى  
ناجمع نعمة  
والله الموفق  
الحق كالنبي  
ينعم ونعماء  
مع نعمته  
ي هو صفة  
إلى أثرها  
م. خلاص  
مكرر هذا  
أعمال  
مما لي  
تأثيرات  
كيفية  
أصل الفلا

كما له تعالى وتعالى واحتياجه غيره اليه في سائر احواله  
كيف لا وهي ترك الاختيار والثقة بالقاعلي المختار  
وعدم منازعة الأقدار والتسليم لأمر الواحد القهار  
ومما ينسب للقاضي عياض ،

ومما زادني شرفا وقيما ، وكنت باخصي طائر التريا  
دخول تحت قولك يا عبادي ، وان صيرت احدي نبيا  
والرسول النساء حذرهم بني ادم سليم عن منفر  
طبعاً كخرج او عني اوسواد وعن دناءة اب وخانة ام  
أوجي اليه بشرع يعمل به وامر بتبليغه والنبي انسان  
ذكر خراج أوجي اليه بشرع يعمل به لنفسه وان  
يومر بتبليغه فكل رسول نبي ولا عكس فالنبي اعم  
مطلقا ولا يشترط في الرسول ان يكون له كتاب  
ولذا كثرت الرسل وقلت اكتب فان الرسل ثلاثمائة  
وثلاثة عشر واكتب مائة واربعة والانبيا مائة  
الف واربعة وعشرون الفاسم رملي وهم ثلاثة مراتب  
خواص وخواص الخواص وخواص خواص الخواص  
فالاول الانبيا غير الرسل والثاني الرسل والثالث  
بنينا محمد صلى الله عليه وسلم ثم ان قوله عبده بالرفع خبر ان  
كما هو الرواية ويجوز صناعة نصبه نعتا لمحمد اسيد



الانام بدله من عبده **قوله** الانام اي الناس واختلف  
مع سابقه باختلاف المتعلق بشؤبه وقوله واختلف  
الخ كان المحتمى قصد بهذا دفع التكرار بين قوله سيد  
وقوله سيد الانام يعني انه او لا اثبت له السيادة  
على ابناء جنسه اي سيدنا معاشر العلماء واهل عصرنا  
ثم اثبت له السيادة على سائر الناس عموماً فاختلفا  
بالمعلق فلا تكرر او قصد بهذا دفع الايضا بين قوله  
من اصطفاة من الانام وقوله سيد الانام اي لا ايضا  
في قوله الانام هنا وسابقا لاختلاهما بالمعلق ووجه  
حج ان الاول مسوق لمخرج من تفقه من الامة والثاني  
في مدحه صلى الله عليه وسلم فليتامل تسميته  
لم يات المص بصفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
في خطبة التمام كما ترى ولعله وقع سهواً فليتنظروا  
بعضهم يجب اي من جهة الصناعة على كل شارح في  
تصنيف اربعة امور البسمة والحمد لله والصلاة  
والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والشهادة  
وليس له ثلاثة امور تسمية نفسه وتسمية كتابه  
والاثبات بما يدعى على المقصود وهو المعروف عند عمه  
ببراعة الاستدلال **قوله** شرح خبر اسم الاشارة اي

سائر احواله  
على المختار  
الى واحد القدر

لألأثر  
هدى نبي  
عن منفرد

ب وخانة  
ي انسان  
وان له  
النبي اعم

كتاب  
ثلاثة  
يا مائة

ثلاثة مرات  
نواص  
والثالث

مع خبر  
دا سيد

الانام

كشف من التشريح وهو الكشف والابانة كما قاله قل  
وهذا بحسب الاصل واما هنا فهو اسم للالفاظ باعتبار  
دلالتهما على المعاني على التحقيق **قوله** على مختصري الولاية  
معنوية مجازية متعلقة بشرح على تقدير نعت محذوف  
اي مشتمل على مختصري الخ وهو من قبيل الاستعارة  
المكنية حيث شبه الثم بجسم استعلى على جسم اخر  
بجامع شدة التمكن تشبيها مضمر في النفس اثبتة  
على تخيلا وتامل **قوله** المسمى بتحرير تنقيح الباب  
التحرير والتحليص اي التنقية على وجه محمود يسمى  
يتعدى الى المفعول الثاني بالثا وبغضه وما هنا  
من الاول **قوله** بتحرير تنقيح الباب التحرير والتحليص  
اي التنقية على وجه محمود والتنقيح التحليص  
مطلقا فكل تحرير تنقيح ولا عكس فبينهما عموم الخصوص  
المطلق يجمعان في التحليص على وجه محمود وينفرد  
التنقيح في التحليص لا على وجه محمود كما قال بعض المحققين  
وقيل بين التحرير والتنقيح الترادف والباب ضد  
القشر وهذا بالنظر للاصل والافا للتحرير صار علما جامدا  
والتنقيح والباب كذلك اذ التحرير اسم متي هذا  
السم والتنقيح اسم لمختصري اربعة والباب اسم  
لمختصر



المختصر المحامي واختلاف هل أسما الكتب من حيز علم  
الاجتناس او من حيز علم الامتناس وشرح جماعة الأول  
واخرون الثاني واستدل كل بما يطول **قوله** في الفقه  
صفة لشرح وفي بمعنى من اي شرح كاي من الفقه اي من  
دال الفقه او بمعنى على متعلقة بمحذوف اي شرح  
دال على الفقه والافيه الجنس الصادق بالبعض المراد  
هنا ويصح انه يكون حالاً من مختصري **قوله** على مذهب  
الحنابلة من الفقه اي كاي ناذ لك الفقه على مذهب  
الحنابلة كينونة العام على الخاص لحصوله في ضمنه **قوله**  
المجتهد اي المطلق لانه المنصرف اليه وقد فقد من  
حوال الثلاثة وادعى الجلال السيوطي بقاءه الى آخر  
الزمان وحمل عليه حديث يبيح الله علي اس كل قرن  
من يجد هذه الامة دينها والقرن مائة سنة  
واجيب بان المراد بالتمديد اقامة الشرايع والاحكام  
وخذ لك اي ولو على وجه التقليد وخرج به مجتهد  
المذهب كاصحاب الامام القادر على استنباط الاحكام  
من قواعد الامام وضوابطه وخرج ايضاً مجتهد الفتوى  
وهو القادر على الترجيح في الأقوال كالامام النووي  
**قوله** يجعل الفاظه يضم الحاملة من حلت العقدة

أحطها حلا ففتحها خضراي يفتح تراكيبه ببيان الفاعل  
والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك وفي العبارة استعارة  
بالكناية وترشيح قاله الشيخ عمرة قال الشيخ أما بيان  
الاستعارة بالكناية في العبارة فهو أنه سُميت الفاظ  
الكتاب بعد إيضاح دلالتها على المعاني وذكر ما يحتاج  
إليه فيه بشيء كان معقودا على المطلوب إذ سبل  
عقله عنه وتوصل بذلك إليه فعلى طريقة صاحب  
التحصيل تكون الاستعارة في التسمية المضمرة  
النفس ولم يصرح بشيء من أركانها سوى المشبه به  
هو قرينة الاستعارة فهو تخيل لا ترشيح وعلى طريقة  
صاحب المفتاح تجعل الألفاظ استعارة بالكناية  
عن ذلك التي وتجعل نسبة أهل إليها قرينة  
الاستعارة فهو تخيل أيضا وعلى طريقة صاحب  
الكشاف من أن الاستعارة بالكناية هي المشبه به المضمرة  
في النفس الرموز إليه شيء من لوازمه يكون الشيء المعقود  
الذي سُميت الألفاظ به الرموز له بالحل هو الاستعارة  
والحل تخيل وهذا يظهر أنه لا ترشيح هنا لأن اعتبار  
الترشيح إنما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قرينة  
المكنية ترشيحا فقول الشيخ وترشيح فيه نظر هذا ولا قر



جعل ذلك من الاستعارة التصريحية التبعية بان  
يشبه تبين معاني اللفاظ بازالة العقد عن الشيء  
المعقود على المطلوب ووجه التشبه اظهار المطلوب  
ثم استعير للتبيين لفظ الحل ثم اشتق منه الفعل  
اعني يحل فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وحب  
الفعل تبعية وقرينتها تعلق الفعل بالالفاظ ويجوز  
ان يطلق لفظ الحل على التبيين لبا اعتبار التبيين بل  
باعتبار ان لازم له فيكون مجازا مرسلان باب اطلاق  
الملزوم واردة اللازم وقد صرحوا بانه لا امتناع  
في ان يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد  
استعارة ومجازا مرسلان باعتبار العلاقتين شوربي  
مع زيادة ويجوز ان يكون كناية اصطلاحية فتأمل **قوله**  
الفاظه اي الفاظ اثنى فهو من اضافة الجزء للكل اي  
كل جزء الى كله اي الاخر الى الجملة على حد اركان الصلاة  
اوانه من اضافة العام للخاص لان اللفاظ شاملة للفظ  
هذا الكتاب وغيره فهي على معنى اللام اي منسوبة  
للمن نسبة العام للخاص لاستعمال الخاص عليه وليست  
بيانية فان بعض المحققين منعها في الظاهر **قوله** ويبين  
مراده قيل انهم عطف الخاص على العام والتوجه ان ينهل

عومًا وخصوصًا من وجه لان حل التراكيب قد لا يتبين بجزءه  
المراد وبيان المراد قد يكون بدون حل التراكيب كان  
يقصر على نحو المراد كذا استويري وقوله والوجه  
الحاي فهو عطف مغاير **قوله** مرادة تجاز بالحذف اي مراد  
مؤلفه او مجاز عقلي اي المراد منه لانه لما كان محلا  
للمراد نسب المراد اليه او من باب الحذف والايصال  
او استعارة بالكناية حيث شبه الفاظ المتن بعد  
تبيين المراد منها بشخص ذي مراد اوضح مرادة بعبارة  
سهلة مبينة لمقصود جامع الدلالة واثبت  
له لفظ المراد تخييلًا ففي الصريح العايد الى المتن  
استعارة مكنية والمراد استعارة تخيلية **قوله**  
وتحقق مسائله التحقيق فسر تارة بمعنى اثبات  
المسائل بادلها ومن الادلة ذكر علمتها مع ردقوا وحما  
واخرى بمعنى بيان حقيقة الشيء على الوجه الحق فالغنى  
تثبت مسائله في السرد لا يلها او يبينها على الوجه  
الحق وكل المعنيين محتمل هنا اي في الجملة والا فبعض  
المسائل لم يستدلوا عليها وبعضها لم يزد في بيانها على ما  
دلت عليه عبارة الكتاب واعلم ان المسائل تطلق تارة بمعنى  
المسئلة التامة في القضية اي الوقوع واللاوقوع واخرى



بمعنى مجموع القضية فان اريد الأول فظاهر والثاني قد  
مضاف اليه احكام مسائله وقد استعمل المحم المعنى الثاني  
في قوله من الاحكام في المسائل والاول في قوله الترجيح  
في المسائل شؤبري وقوله تطلق اي على سبيل الاستزادة  
اي كما في قولك الصلاة واجبة فقد تلاحظ النسبة التي هي  
الحكم بوجوب الصلاة مع قطع النظر عن الموضوع والمحمول  
وتسمى مسألة وقد يلاحظان معها ايضا ويسمى المجموع مسألة  
فائدة في معنى التحقيق والتدقيق والتميق  
والتوفيق والترقيق فالتحقيق هو اثبات المسائل بدليل  
واحد والتدقيق اثباتها بدليلين والتميق سلامتها  
من الاعتراض الخوي والتوفيق سلامتها من الاعتراض  
السري والترقيق اداؤها بعبارة حلوة انتهى قوله  
مسائله الاضافة للجنس كما عرفت مما تقدم عن الشؤبري  
قوله ويجرد لايه التحريف فسر بالتقويم وتخليص العبارة  
وتجريدها عما لا يتعلق بالادلة وجمع دليل على دليل غريب  
مغيس اي ذكر ادلة مسائله محرومة شؤبري وقوله وجمع اليه  
على دليل اي لان دلائل يكون جمع دليل في كل اسم رباعي قيل  
اخره ملك وهو مونث ودليل وان كان كذلك الا انه مذكور قال  
في تن الخلاصة وبغوايل اجمع ففانه وسببه ذاتا وامراله

وقياس جميعه افعلة فيقال فيه ادلة قال في اخلاصة  
في اسم مذكور باعي بمد . ثالث افعلة عنهم اطرده  
وقوله اي ذكر ادلة مسائله محررة بمعنى ان هذا  
هو المراد بقوله ويجرد لاي له وبه ان دفع ما يقال  
المتن ليس له فيه دلائل فتأمل **قوله** تحفة الطلاب  
اي تخصيصهم بالشئ الحسن والطلاب جمع طالب  
فيدخل فيه المبتدي والمنهي والمتوسط والاول  
من لا يقدر على تصوير المسئلة والثاني من قد  
عليه والثالث **من** حصل طرفا من العلم بهتدي به  
اي بافته قل وقال بعضهم المبتدي من ابتدأ في  
ذلك العلم ولم يصل فيه الى حالة يشتغل فيها بتصوير  
المسائل والمتوسط هو من وصل الى تلك الحالة  
والمنهي هو من زاد على ذلك اقامة لادلة **قوله**  
وايه بالنصب مفعول اسأل قدمه لافادة العذر  
والاختصاص اي اسأل الله لا غيره كما في اياك  
نعمد ولورفع فانت هذه النكتة واحتيج الى تقدير  
العايناي والله اسأله فتأمل **قوله** الكرم ما خوذ  
من الكرم وهو عطا ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي  
لا لغرض ولا لعللة قل وقوله لا لغرض ولا لعللة هكذا



اشتهر زيادة ذلك وهو مستغنى عنه بقوله قبله على وجه  
ينبغي فتأمل **قوله** خالصا لوجه الكريم أي لا يستور بها  
وغيره مما يحيط الثواب والوجه الذات من إطلاق الجرح  
وإرادة الكل مجازا بقريضة وصفه بالكريم وهو من  
المتشابه الذي اختلف فيه السلف والخلف كما قال  
البرهان اللقائي.

وكل نص أو هم التثنية **أوله** أو فوض ورم تترها  
**قوله** للفوز أي الظفر **قوله** بجناات جمع جنة وهي  
دار النعيم سميت جنة لأنها تستر من فيها بكثرة  
اشجارها من اسم علينا بها ثم إن كلامه على حذف  
مضاف أي منازل جنات الخ أو أراد بالجناات المنازل  
أو أن صفة الفوز محذوفة والباء بمعنى في أي للفوز  
بكذا في جنات الخ فلا ريب أن أصل الدخول بمحض الفضل  
والله أعلم **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم الجار قيل زائد  
لا يتعلق بشئ كبحسبك درهم قد خوله مبتدأ حذف  
خبره والصحيح إليه أصلي متعلق بمحذوف وهو خبر  
مبتدأ محذوف أو مبتدأ حذف خبره أو فعل نحو عام  
كأبتد أي أو ابتدئ شويري وقوله قد خوله مبتدأ  
حذف خبره أي اسم الله مبتدأ أي ومبتدأ به وقوله

وهو أي ذلك المحذوف الذي هو المتعلق خبر مبتدأ  
محذوف أي والتقدير ابتدأ حاصل بسم الله أي وقوله  
أو مبتدأ أي والتقدير ابتدأ بسم الله حاصل  
وقوله أو اسم فاعل حذف مبتدأ والتقدير أنا  
بادئ بسم الله أي وقوله عام لك أن تجعله قيداً  
في الفعل وحده وعموم غيره معلوم بالمقايسة  
كما يدل عليه التمثيل أو المراد عام لانهما فادى  
الأصح أن البسمة بهذه الألفاظ العربية على هذا  
الترتيب من خصائص المصطفى وأمة المهدية وما في  
سورة النحل على جهة الترجمة عما في ذلك الكتاب  
فانه لم يكن عربياً كما اتقنه بعض المحققين انتهى  
شأننا الزقاني في سائر المواهب **قوله** أي الفاعل بالمتعلق  
فعلًا وخصاصاً وهو خراً لأن هذه الأوصاف أولى من  
أصنافها لأن الفعل أصل العمل والخصوصية مراد  
كل فاعل والتأخير يعيد إلى اختصاصه بالخصر  
ولو ذكره قبل الرحمن لكان أولى بالمراد فتأمل قوله وفي  
قوله ولو ذكره أي **قوله** من السمواء عند البصريين  
ومن السمة بمعنى العلامة عند الكوفيين قل قال  
ابن معطي في الغيبة .



واشتقاق الاسم من سماء البصري **واشتقاقه** من وسم الكوفي  
والمذهب المقدم الجلي ليله الاسماء والمسمى واختلف  
هل الاسم عين المسمى أو غيره والمختار انه غيره عند  
الاطلاق فان قيد فتارة يراد به الصفة قاله رقي ش  
والاسم ان اريد به اللفظ صغير المسمى فانه يتالف من  
أصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الهمز والاعراب  
ويتعدد تارة ويحد أخرى والمسمى لا يكون كذلك وان  
اريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتر هذا المعنى  
واما قوله تعالى تبارك اسم ربك فالمراد به اللفظ لانه  
كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب  
تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرتبة وسوء الادب  
وان اريد به الصفة كما هو رأي ابي الحسن الاشعري  
انقسم انقسام الصفة عند ابي ما هو نفس المسمى كالواحد  
والعديد والى ما هو غيره كالحال والرازق والى ما هو ولا  
غيره كالحى والعالم والقادر والمريد والمستكمل والسميع  
والبصير انتهى بحروفه **قوله** والله علم اى بالقلبة التقدير  
ان جعل علمه على ذاته تعالى ابتدأ بالقلبة الحقيقية  
ان روعي أصله ولم يجعل ذاته تعالى مقصودة بالوضع  
منه لسبق استعماله في غير ذاته الله تعالى لانه الغلبة

التحقيقية هي غلبة اللفظ في غيرهما اختص به بان سبق  
له استعمال في غير معنى العلية وأما الغلبة التقديرية  
فهي اختصاص اللفظ بمعنى مع امكان استعماله في  
غيره بحسب الوضع لكنه لم يستعمل فيه وح فلا يطلق  
القول بانها علية تقديرية او حقيقية لانها بالنظر  
الى ما قبل العلية حقيقية ولما بعد العلية تقديرية  
ع **سؤال** علم للذات ان أي علم على الفرد الخالق للعالم  
يقطع النظر عن الصفات والا لما افاد التوحيد ان  
الصفات كلية وهذا في أصل الوضع ثم صاده الا في  
الاستعمال على الصفات نظراً للوجود لا بالوضع  
وتأوها ليست للتأنيث بل للوحدة ولهذا وصفته  
بالواجب الوجود على لفظ المذكر والمواد بها الحق  
الخارجية لا الحقيقة ولما قابل الصفة فان قلت  
ذاته تعالى لا تدرك بالعقل فكيف يوضع لها العلم  
قلت يكفي ادراكها بتعقل صفاتها هذا ان قلنا ان  
الواضع غير الله تعالى اما ان قلنا ان الواضع هو الله  
تعالى وهو الراجح فلا اشكال **قوله** الواجب الوجود  
أي لذاته أي لا يتصوره العقل الاموجود ولا سبب  
لوجوده ولا علة وضده واجب العدم لذاته كشدك



الباري تعالى وغيرهما ممكن الوجود والعدم كالحلائق  
ولو زاد المستحق لجميع المحامد الذي هو سبب في  
صحة الوضع من غير الله تعالى لو في بالمراد كما قال  
ق **ل قوله** صفتان أي مسميتان والصفة المسمية  
هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة أحد  
الموضوعات أو افادة أحد **قوله** بنيتا للبالغة  
من رحم والرحمة رقة القلب والعطف أي الميل النفساني  
المتمثل عليه تعالى لكونه كغية نفسانية فهو إما محبان  
مرسل في الاحسان فيكون صفة فعل أو في ارادته  
فيكون صفة ذات وإما تمثيل بان شئت حاله تعالى  
بحالة ملك عطف على رعيته ورق لم ففهم معروفه فاطلق  
عليه الاسم وأريد به غايته التي هي فعل أو ارادة لا مبدع  
الذي هو الفعل فهو استقارة تمثيلية شورية  
وقوله فهو ما مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب على السبب  
وقوله إما تمثيل استثنائي بان التمثيل يختص بالمجان  
المركب واغظا الرحمن مفرد فان **اجيب** بان الرحمن  
معناه الرقيق القلب العاطف على رعيته وهذا معنى  
مركب فنقول لا نسلم ان المراد بالمركب ما يكون لمعناه في  
نفسه اجزا بل المراد ما دل عليه بلغا مركب كما افادة

السيد في حوائج الكشاف وقد ثبت ان الرحمة التي هي  
 انفعال مستحيلة على الله تعالى والرحمة التي وصف  
 هو بها اما هي الفعل او الارادة وتمثل للفعل والانفعال  
 والكيفية مثال بوضع الفرق بينهما فنقول مثلا  
 وضع اليد على العين فعل واثر اليد فيه انفعال والهيئة  
 الاجتماعية كيفية فعم ان الانفعال هو انشائي  
 وقبول الفعل **قوله** للمبالغة اي لافادة الدلالة  
 على الكثرة في الرحمة وليس المراد انها من صيغ المبالغة  
 لان الرحمن ليس منها بخلاف الرحيم ولان المبالغة  
 اثباتك للشي زيادة على ما يستحق لايها من ما لا يليق  
 به سبحانه وتعالى **قوله** من رحم اي من مصدره لانه  
 الاصل في الاستعاق على الصحيح اي يعود لتزكية وتزلة  
 اللازم بقطع النظر عن مفعوله او يجعله لازما ونقله  
 الى فعل بالضم لان الصفة المسبهة اما تصاع من فعل  
 لازم واللازم هو الذي يقتصر على فاعله نحو رحم  
 زيد اي صار ذارحة وغير اللازم هو الذي يتعدى  
 الى مفعوله بنفسه نحو رحم الله زيدا والله اعلم  
**تنبيه** الكلام على البسمة مخصر في اربعة  
 مقاصد الاول في البيا وفيه اربع مباحث الاول في متعلقها



الثاني في معناها الثالث في حكمة كسرهما الرابع في سبب  
تظويها بقدر نصف ألف المقصد الثاني في اسم وفيه  
خمس مباحث الاول في معناه وما يتبعه الثاني في بيان  
ان الابتداء بالبسملة مع استئمانها على لفظ اسم ابتداء  
بذكر الله الثالث في اشتقاقه الرابع في لغاته  
الخامس في موجب حذف الفه خطأ المقصد  
الثالث في الله وفيه اربع مباحث الاول في علميته  
ومسماه الثاني في اصله الثالث في انه فعل هو عربي  
او معرب الرابع في الخلاف في ان الاسم الاعظم هو او  
غيره المقصد الرابع في الراجح في الرحيم ويتعلق  
بهما بحثان الاول في لفظهما نوعا واشتقاقا الثاني  
في علته تقديم الله عليهما وتقديم الرحمن منهما على الرحيم  
المتضمنة لبيان معناهما وغيره من ثواب عبدك قوله  
الحمد لله لم يعطهما على جملة البسملة لما بينهما من كمال الاتصال  
ولا فائدة الاستقلال ولم يقتصر على البسملة وان كان  
فيها جهة تحميد لان المبسملة لا يقال له حامد موقفا  
ولما ذكره السمعاني قال الثوري اللام في الحمد يصح كونها  
للجنس وعليه صاحب الكشاف وكونها للاستغراق  
واليه ذهب الجمهور واللام في الله يصح كونها للاختصاص

التي هي  
في وصف  
والانفعال  
مثلا  
والهيئة  
ثاني  
للدلالة  
المبالغة  
بالغة  
لا يليق  
رأه لانه  
بغيره  
او نقله  
فعل  
رحم  
ي  
لم  
يبد  
فعلها

وكونها للاستحقاق فالتقدير أربعة وعلى كل منهم س  
فالعبارة دالة على اختصاصه تعالى بجميع المحامد  
أما على الاستفراق فالمطابقة وهو ظاهر إذ المعنى  
كل حمد مختص به تعالى أو مستحق له وأما على الجنس  
فبالالتزام لأن المعنى أن جنس المحامد مختص به  
تعالى أو مستحق له ويلزمه أن لا يثبت فرد منها لغيره  
أذ لو ثبت فرد منها لغيره لكان الجنس ثابتا له في ضمنه  
فلم يكن الجنس مختصا ولا مستحقا وإن كان منافيا لمردول  
لحمد لله ثم أن جملة الحمد أخبارية لفظا ومعنى وكونها  
النشائية بمعنى أن قايل الحمد مشتق من النشأ على أنه  
تعالى بمعنى ما هو هو وأن كل حمد مختص به تعالى أو  
مستحق له تعالى معنى لغوي لا ينافي كونها اخبارية  
اصطلاحا إذ ليس هو معنى النشأ المقابل الخبر  
اصطلاحا انتهى وقوله فالتقدير أربعة وزاد غير ذلك  
اللعهد الخارجي العلمي والمعهود الحمد الذي حمد  
الله به نفسه في حده به أنبياءه وأوليائه قال  
والعبارة الحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره انتهى  
فالتقدير ستة وزيد جعل لام لله للملك فاحتمل  
تسعة وأولها جعلها للجنس مع لام الاختصاص



لانه كدعوى التي ببينة ولعدم احتياجه الى قرينة  
لانه الاصل في اللام قتامل وقوله ثم ان جملة احمد  
الجملة سمع على الغاية الجملة الساتية او خبرية كما  
هو اصلها الحصول احمد على التقديرين لكن بطريق اللام  
على الثاني اذ من لازم الاخبار عن احمد بانه مملوك او  
مستحق له تعالى وصفه تعالى بانه مالك او مستحق  
له وذلك جملة قطعاً فيكون الوصف به حجة الا بطريق  
المطابقة ولعله مراد من دل كلامه على عدم حصول  
احمد على تقدير الاخبار واما ما قيل من انه لا بد في  
تحقيق الحمد من الاذعان لمداولة الجملة والاخبار  
لا يستلزمه فلا يتحقق حمد على تقديره فهو في غاية  
الاستحوط لانه انما ياتي على استراط اعتقاد انصاف  
المحمود بالمحمود به باطنا والجل على خلافه وايضاً لا  
وجه للعرق في عدم الاستلزام المذكور بين الانشا  
والاخبار وقد علم من كلام المحققين ان مقتضى  
الحامد بقصد التعظيم وان لم يعتقد باطنا تخفف  
الانشامع عدم الاذعان بل مع اذعان العدم وايضاً  
اعتبار الاذعان وعدم لزومه للاخبار لا ينعى اطلاق  
منع الاخبار وعدم حصول احمد على تقديره بل وانه

وعلى كل منهم  
الى جميع المحام  
ظاهر اذ المحام  
ما على الجنس  
احمد فمقتضى  
منفرد منها له  
ثابت له في  
ك منافق  
او معنى  
لله تعالى  
به تعالى  
في كونه  
المقابل  
وراذا  
به الذي  
واولها  
يرة انتهى  
لذلك فاحمل  
لام الاختصاص

وزان سائر المعبرات في الحمد كالتعظيم ظاهرة افغاية  
الامر توقف تحقق الحمد على تحققه انتهى والمأصل ان  
الحمد يحصل بالحمدة مع بقائها على كونها خبرية لان الخبر  
بالثنا مثنى والحمد يحصل بها على كل حال فتأمل **قوله**  
هو اي الحمد اللفظي لغة الثنا باللسان الخ زاد في غالب  
كتبه سواء تعلق بالقضيل ام بالفواضل قال فخرج  
باللسان الحمد النفسي وبالاختياري الممدوح فانه يعم  
الاختياري وغيره تقول مدحت اللؤلؤة على حسنها  
دون حمدتها وعلى جهة التمجيل متناول للظاهر  
والباطن اذ لو تجرد الثنا على الجميل عن مطابقة الاعتقاد  
او خالفه افعال اجوارح لم يكن حمدا بل هو تكميم اي استمرا  
في الاول وتبليج اي تحسين في الثاني انتهى والشكر لغة  
فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب النعماء على الشاكر  
او غيره سواء كان باللسان او بغيره قال الشاعر **ع**  
اذا نكمت النعماني لالة **•** يدي ولساني والضمير المحبب  
ومتعلقة النعمة وحدها فالحمد راعى متعلقا واخصورا  
والشكر عكسه ومن ثم تحقق تضادهما في صدق الحمد  
فقط على الثنا باللسان على العلم والسجادة وصدق الشكر  
فقط على الثنا بالحنان على الاحسان انتهى موافقه في شرح



التنقيح والحمد اصطلاحاً هو الشكر لغة بابدال الشاكر  
بالحامد فبينهما التساوي وأما الشكر اصطلاحاً فهو صرف  
العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وبصر وغيره إلى ما خلق  
لأجله من الطاعات والمدح لغة الثناء باللسان على  
الجميل مطلقاً أي اختياريًا كان أو لا كما عرف اصطلاحاً  
ما يدل على اختصاص الحمد بروح بنوع من الفضائل  
انتهى وأركان الحمد خمسة ومحمود ومحمود به ومحمود  
عليه وصيغة **قول** لغة منصوب على نزع الخافض على  
أحسن الأقوال وقيل على الحال وقيل على التمييز ومثله  
عرفا وشرعاً واصطلاحاً نحوها قل **قول** باللسان  
احتراراً عما ليس به بناءً على أن الثناء هو لا يتان مما  
يشعر بالتعظيم مطلقاً أو لبيان الواقع ودفع  
احتمال التجوز بناءً على أنه الذكر بالخبر والكلام الجميل  
والمراد باللسان آلة النطق لا خصوص الخارجة  
المخصوصة فلو نطقت يده بثناء على جميل المذكور  
بان أو دعاه فيه فمما قوّة النطق كأن حمداً ولا يخرج  
بذلك الحمد اللغوي عن أن يكون مورده خاصاً بتقيد  
بلالة الناطقة بخلاف العرفي فإنه لم يقيد عمل الأركان  
فيه بالنطق **قول** على جميل أي للجميل فعلى تحليلية

هو أفقية  
أصل أن  
ية لأن الخبر  
أمل **قول**  
زاد في غالب  
قال فخرج  
روح فانه  
وة على حسنة  
أول للظاهر  
بأنه الاعتد  
مما أي استهز  
والشكر لغة  
على الشاكر  
شاعر  
أخبر المجمل  
المحمود  
رق الحمد  
رق الشكر  
فهو في شرح  
التنقيح

وهو صفة المحذوف والاصل لا جمل الفعل الجميل وهو بيان  
للمحمود عليه **قوله** الاختياري اي حقيقة أو حكما فيستعمل  
المحمود على صفات الله تعالى الذاتية كالعلم والقدرة  
والارادة **قوله** على جهة التجميل اي مع جهة هي التجميل  
فعلى معنى مع والاضافة ببيان اي سوا كانه في مقابلة  
نعمه أم لا وهو معنى قوله في غير هذا الكتاب سوا  
تعلق بالفضائل أم بالفواضل والفضائل جمع  
فضيلة وهي المزية الذاتية التي لا يحتاج في تحققها  
إلى تعلقها بغير الذات كالعلم والفواضل جمع فاضلة  
وهي المزية المتعدية التي يحتاج في تحققها إلى تعلقها  
بغير الذات اي تعلقها بها لا اشتغالها اليها كالأحسن  
انتهى وعبارة المساوي ولا فرق بين كونه من الكمالات  
المتعدية كالعام وتعليم وتسمى فواضل وغيرها  
كعلم وقدرة وتسمى فضائل انتهى **قوله** لا يكون حقيقة  
إلا لله والمحصص على المذهب السني ظاهر لان الحمد  
أما مستحق بالذات أو بالفعل وأما على المذهب  
الاعتزالي فلان المستحق بالذات هو هذا المحمود  
لانه الذي مكن من تسببه وهو خالق تلك الأسباب  
وتلك القوى فعاد الكل اليه ذاتا وفاعلا ولقد اصح من



الزمخشري الكتاب مفاد الحصر في هذا المقام  
مع كونه اعترافا من يقول بخلق الافعال اذ لا  
بد عنه ومحامها ابدأ انتهى ابن يعقوب **قوله** المتفضل  
علينا اي المحسن اليها تفضلا منه لا ايجابا عليه خلافا  
لبعض المعتزلة فكل نعمة منه فضل قل فقيه رد  
على المعتزلة حيث قالوا يجب على الله اثابة الطابع  
ومعاقبة العاصي **قوله** علينا اي معاشر الخلق ولا  
ينافي ذلك قوله بنعمة من حيث شمول النعمة للكل  
وهو غير منعم عليه وانما هو مرزوق لان اطلاق النعمة  
بالنسبة اليه فيه تغليب ويجوز ان يغسر ضمير علينا  
بالمؤمنين اخذ امن المقام فالنعمة على بانها لا تغليب  
فيها فليتنا مل شوري وقصيته ان ضميرنا في علينا  
للمجم ولا ينافيه قوله المرشد اخ لا نه باعتبار شمول  
تفقد نعمة لعامة المسلمين او انه اراد بعلينا علمية  
فالنون للعدة اخذ امن قوله المرشد اخ لاظهار  
ملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله له بتأجيله  
للعلم الذي هو من جملة تاليف هذا الكتاب امتثالا  
لقوله تعالى وانما بنعمة ربك فتدبر فانتهى وكل من علينا  
وبنعمة صلة المتفضل **قوله** بنعمة بكسر النون بمعنى

الجميل وهو بيان  
يقظة او حكاية  
علم والقدرة  
نعمته هي التجميل  
نواكاه في مقابل  
الكتاب ستر  
فضائل جم  
تحتاج في تحق  
اصل جمع فاضل  
تفقدنا الى التقد  
ما اليها كالاحص  
ونه من الكمالات  
اصل ونحوها  
**له** وليكون حقيقة  
ظاهر لان الكمال  
على المذهب  
هذا المذهب  
ق تلك الاشياء  
ولهذا اصح

الزمخشري

الانعام وهو الاحسان واحدا النعمة بفتح النون فهو  
المنعم وبضمها المسرة خضر وقدر ذلك **قوله** ينعم  
للبيات اي بيات متعلق بالمنعم ولم يتعرض للمنع  
لغصور العبارة عن الاخطاة به ولئلا يتوهم اختصاصه  
بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مزعج  
ممكن وانما حذر على الانعام اي في مقابلته لا مطلقا  
لان الاول واجب والثاني مندوب قال المصنف في  
حواشي تجميع الجوامع ان معنى كون الاول واجبا  
انه يقع واجبا لانه اذا انعم الله تعالى على عبده  
يجب عليه ان يحمد عليه بالحمد الذي ذكره او بالحمد  
المعوي وعبارة حجج على التمايل ليس المراد بوصف  
الحمد في مقابلة النعم ان من تركه لفظا ياتم بل المراد  
ان من اتى به في مقابلة النعمة اتيب عليه ثواب  
الواجب ومن اتى به لا في مقابلة شيء اتيب عليه  
ثواب المندوب اما شكر المنعم بمعنى امتثال  
او امرة اي الواجبة واجتناب نواهيها او المحرمة  
فهو واجب شرعا على كل مكلف وباتفاق تركه  
اجماعا ثم شيخنا السنواري لم يسمه الا المصنف خضر  
وقوله ولم يتعرض للمنع به انما يعني ان النعم بمعنى



الانعام **قوله** الوهاب اي الكثير العطا انتهى متاوي  
فان قلت كل من صفات الله واحد فكيف يوصف  
واحد منها بالكثرة كما هنا قلت رايت بخط بعض الفضلاء  
نقلا عن الحلبي ما نصه قوله في الرحمن الرحيم بنينا  
للمبالغة مجاز مبني على المجاز لان المبالغة ان تنسب  
لشيء كثر ماله وصفات الله منزهة عن ذلك  
لانها متناهية في الكمال والمبالغة انما تكون في  
صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزهة  
عن ذلك قاله بعضهم واقول عدم قبول ذلك  
واضح في صفات الذات دون صفات الافعال ولما  
كان لا يلزم من حصول التفضل كثرة الاعطاء رده  
به والهيئة لغة اعطاء الشيء بلا عوض مالا كان او غيره  
قال تعالى يهب من يشاء اناءا لانه اعطاه الله تعالى  
بغير عوض وشرعا تملك المال بغير عوض وسياتي  
انها تملك تطوعا في حياة والمعنى واحد وفي  
صيغة المبالغة استارة الى انه تعالى واوجب في  
الدارين لاني دار واحدة والى انه لا يقدر احد على  
هبة مثل هبته والى انها ليست لغرض **قوله** لها  
صلة الوهاب اي المعطي للنعمة لا عوض **قوله** المرشد

النون فهو  
بول ينفوه  
توضيحه  
هم اختصا  
كل من ذهب  
لا مطلقا  
المعنى في  
قول واجب  
على عبده  
او بالجمد  
بوجوب  
ثم بل امراد  
ه ثواب  
يب عليه  
مثال  
ادامه  
تركة  
م خضر  
النعمة  
الانعام

اي الهادي لتحرير تنقيح كتاب اللباب اي تهذيبه وتنقيته  
 واعلم ان اسماء تعالى توثيقية علمية عليه اجمعين  
 فلا يجوز اختراع اسم او وصف له تعالى الا بقراءات او خبر  
 صحيح صريح ولم اقف في المرشد على توثيق فيما رقت  
 عليه من الزبر المندولة بل الوارد الرشيد والراشد  
 فلي نظر انتهى مناوي **قوله** وغيره دفع به توهيم الاختصاص  
 بنوع من الفضائل دون نوع قل واقتصر في المتن على  
 التحرير للجمع ولانه من المعلوم انه تعالى كما هو مرشد  
 لتحرير مرشد وغيره ففي كلامه **اكتفا قوله** وابتدات  
 بالبسملة ثم بالحمدلة اي بسمي هذين اللغتين او بما هما  
 منخوتان منه فتأمل قل وهذا جواب عن سؤال  
 مقدر تقديره كيف يقول وابتدات بالبسملة والحمدلة  
 مع انه لم يبتدي بلفظ بسملة ولا بلفظ حمدلة بل ابتدا  
 بسم الله الرحمن الرحيم بقوله الحمد لله فاجاب  
 بان كلامه على حذف مضاف اي بسمي البسملة والحمدلة  
 وهو ما ذكره اوان المعنى بما البسملة والحمدلة منخوتان  
 اي ما خوذان منه ثم ان تقدير المضاف والتاويل  
 المذكور ليس ضروريا لان كل حكم ورد على اسم فهو على  
 مدلوله الا بقراءة **قوله** ثم بالحمدلة مع قوله وعلايه



ما لا يخفى اذ لا يستغاد من العمل بالخبر الترتيب اي فالاول  
الاثبات بالواو وبديل ثم الاية بحاجب بانه المراد بما يعمل  
به بعد جملة على ما مر فيه بفعل المتعارفين فليتنا مل  
شكوري او ان الاستدلال بقوله وعلا على ايراد كل منهما  
لا على الترتيب لانه لا يلزم من ذكر ادلة لمدلول كون  
كل واحد منهما ادلة المدلول بل المراد حصوله  
بالمجموع **قوله** جمعا لبدء واقتران ادلة لذلك ولتقيم  
البسمة على الحمد له وعلا لبدء مع ذكر فايدتها  
قل وفايدة البداية حصول البركة في الشيء **قوله**  
واقتران الخ هذا كما التعليل لما قبله فهو جواب عما يقال  
هنا قدم الحمد له على البسمة **قوله** وعلا بخبر كل امر  
اي مع النظر لكل من روايته المذكورة ثانيتهما  
بقوله وفي رواية كما هو ظاهر ولا يصح ان يكون  
قوله بخبر على حذف مضاف تقديره وعلا بروايته خبر كل  
امر اخ اي لما هو ظاهر من اقتضائه العمل بالروايتين  
لا بالخبر فليتنا مل شكوري وقوله ان يكون قوله بخبر وفي  
نسخة قوله المذكور اي وهو لفظ اخر ثم عدم صحة  
ذلك مبني على انه المراد بالرواية نفس التحمل مع ان المراد  
هنا نفس المروي فلا يراد فتماما ولم يكن في الكتاب

وتنقيته  
المعهور  
ان او خبر  
فيما رقت  
والراشد  
الاختصاص  
في المقام  
هو مرشد  
ابتدات  
او بما هما  
سؤال  
والحمد له  
بل ابتداء  
اجاب  
لمة والحمد  
منه  
ناويل  
فهو على  
علا فيه

العزیز امر بالاتباع بما قاله اقتد او لما كان ذلك في  
الحديث قال عملاً لان الاقتداء معناه الاتباع في الفعل  
استحساناً له من غير ان يورث التابع به واما العمل  
فانه الاتباع مع الامر او ما في معناه الامر وما ههنا  
الثاني **قوله** مخبر كل باضافة خبر الى ما بعده اضافة  
بيانية او اضافة اتم لا خص وبالتنوين على ابدال  
ما بعده منه ورفع كل بالحكاية على كل حال **قوله** ذي  
بالاي صاحب بالاي حال وثنان يهتم به شرعاً  
يقصد لذاته وليس محرماً ولا مكروهاً ولا ذكراً محضاً  
ولا جعل الشارع له مبدأ بغير البسطة فخرج  
بتقييد الامر بذي البال ويكون يهتم به شرعاً الامر  
الحقير الذي لا يهتم به الشارع وليس له خطر ولا  
شرف فلا يبدأ بسم الله في الامر الذي الحقير  
توطئاً لاسمه تعالى بحيث لا يبدأ به الا في الامور  
العظيمة وتسهيلاً على العباد حيث لم يطلب منهم  
التسمية في محقرات امورهم ففي وصف الامر بذي  
بال وتقييده به فائدة ثان وتندفع بتقييد الامر  
ثالثاً بكونه مقصوداً لذاته ايرادات كلام البسطة  
واحدة امرد وبال فيخرج الى سبق مثله ويتسلسل



وحاصل الجواب عنه ان المراد بالامر المذكور الامر الذي  
يقصد في ذاته بحيث لا يكون وسيلة لغيرة والتسمية  
والجدلة وسيلتان ومقصودات لغيرهما واولى من  
ذلك انهما كما يحصلان البركة لغيرهما وبمنعان يقصده  
بحصلان البركة لنفسهما كالنشأة من اربعين شربي  
نفسها وغيرها وخرج بقولنا وليس محرماً ولا  
مكروها المحرم والمكروه فان التسمية تحرم على المحرم  
وتكره على المكروه على المعتمد وبقولنا ولا ذكر محض  
الاذا كان المحضة فلا يطلب لها تسمية ولا يرد القرآن  
العزير لانه مشتمل على احكام وما بعده الصلاة لان  
الشارح جعل لها مبدءا وهو التكبير هذا واصل البال  
القلب كان الامر لشرفه وعظمة قدرته ملك قلب صاحبه  
لاشتغاله به وقيل شبه بذي قلب على سبيل  
الاستعارة الملكية أي شبه الامر المهم به بشيء  
بالناس في شرفه تشبيها مضمرا في النفس على طريق  
الاستعارة بالكناية واشياء البال بمعنى القلب استعارة  
تخييلية **قوله** فيه افادته اشتراط جعلها جزمه **قوله**  
بسم الله قال الرافي ادخلت البال بالان البال  
الاولى أي السابقة وجودا وهي الثامنة لغضا متصلة

ذلك في  
في الفعل  
اما العمل  
بما هذان  
أضافة  
أبدال  
**قوله** ذي  
به شرط  
ذكر المحض  
نخرج  
في الامر  
فطروا  
الحقير  
في الامور  
طلب منهم  
مريدي  
في الامر  
في السلسلة  
سلسلة

بالاسم مقترنة على كثرة الاستعمال فتزلت لسبب الملازمة  
منزلة الجزء من الكلمة وادخلت عليها الباء الخافضة وهذا  
كاد خال اللام على اللام في قوله من قال .  
فلا والله لا يلقى لمأي . ولا للمبايعم ابدا دواء  
شعوري فاندفع الاعتراض بانهم صرحوا بان حرف  
الجزء لا يباشر مثله وما نقله عن الراقعي لا حاجة اليه  
لان المراد بيسم الله هذا اللفظ فهو اسم حكما  
والباداخلة عليه بخلاف قوله ولا للمبايعم فانه يتعين  
فيه زيادة اللام لاستعماله في معناه ففي قوله  
كاد خال اللام على اللام **نظر قوله** فهو اقطع فيه  
الوجهان فيما حذفته منه أداة التشبيه وجعل  
المشبه به تحريما انه على التشبيه البليغ والاستعارة  
والمختار منهما الأول **عنا في قوله** وحسنه ابن  
الصلاح اي ذكره مستوفيا لشروط الحسن او نقل  
تحسينه عن غيره فلا يرد ان ابن الصلاح قال ان  
التحسين والتخسين والتضعيف لا يمكن واحدهما  
في زمانه **قوله** والتشبيه بينهما وقد نظم ذلك النور  
عليه **الاجموري فقال** .  
اذا نسب الحمد والشكر متما . بوجه له عقل اليب يوالف



فشكر لى عرف اخص جميعها . وفي لغة الحمد عرفا يراد ف  
عموم لوجه في سواهن نسبة . وذي نسب ست لمن هو عارف  
**قوله** والصلاة ويكره افراد الصلاة من السلام كعكسه  
حتى في حق غير نبينا صلى الله عليه وسلم من الانبياء لكن  
الكراهة في حقهم اخف وجعلها ابن علان البكر  
مختصة بنينا صلى الله عليه وسلم والصلاة هي اسم صدر  
اذ مصدر صلى التصلية لكنه لم يسمع ثوري وقوله لكنه  
لم يسمع لعل المراد لم يسمع بمعنى الصلاة اي الدعاء  
بحر فلا ينافي انه سمع في العذاب قال تعالى وتصلية  
بحم **قوله** وهي اي الصلاة شرعا من الله رحمة اخ اما  
معناها لغة فهي الدعاء بحرا ومطلقا ولها معنى شرعي  
خاص غير ما ذكره في وهو اقوال اخ وسياتي **قوله** وهي  
من الله رحمة اخ ظاهرة انها تعالى بالاشتراك على كل  
وفي المعنى في محض الحذف ما نضه قلت الصواب  
عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف  
ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه الرحمة والى  
الملائكة الاستغفار والى الادميين دعاء بعضهم  
لبعض انتهى ثوري وقوله ظاهرة انها تعالى بالاشتراك  
اي اللفظي على كل اي فيلزم استعمال اللفظ المشترك

قوله الصلاة  
وهذا

ادوات  
الحرف

حاجة اليه  
سم حكما

انه يتعين  
في قوله

ع فيه  
و جعل

ع والاشارة  
ابن

ونقل  
قال ان

احد  
لك النور

ببوالد

فشكر

في معانيه وهو وان جوزة الشافعي رضي الله عنه  
الجمهور وقوله قلت الصواب عندي أي في من قبيل  
المشرك المعنوي والحاصل أنه إذا دار الأمر بين  
الاشتراك اللفظي والاشتراك المعنوي فالثاني  
أول لأن الأول خلافا للأصل لتعدد الوضع فيه والأصل  
خلافه فتأمل وقوله ثم العطف أي فهو يختلف  
باختلاف من ينسب إليه فهذه الثلاثة أفراد  
للعطف **قوله** رحمة أي مكرمة بتعظيمه ولذا عطف  
الرحمة عليها عطف عام على خاص في أولئك عليهم صلوات  
من ربه ورحمة وبركة الدعاة صلى الله عليه وسلم بالرحمة  
في غير الوارد **قوله** استغفرا رأي طلب المغفرة وان لم  
يكن بلفظ اغفر كإرحم واعف **قوله** ومن الأدب  
عبارة في ستم الأصل ومن العبد انتهى وهي أعم **قوله**  
تضرع ودعاء من عطف الخاص على العام شوبري وفيه  
أن الظاهر العكس لأن المراد هنا التضرع بقيد  
الدعاء فهو من عطف العام على الخاص ويؤيد تفسير  
السم الإتي لقوله متضرعا إلى الله وعبارة القاء  
ضرب إليه ويكفي ضربا محرمة وضراعة خضوع وذل  
واستكان أو كفرح ومنع تدل فهو ضارب وضرب مكلف



انتهى وفيه ايضا الدنا الرغبة الى الله تعالى يقال دعا دعاء  
ودعوى انتهى وظاهرة ان بينهما العموم والخصوص  
الوجهي فان الخضوع اعم من ان يكون في دعاء او ذكر او  
قرآن او تحنن والدعا اعم من ان يكون بضراعة او لا  
الا ان يقال المراد هنا التصريح بقيد الدعاء فهو من  
عطف العام على الخاص كما مر ولا يظهر كلام الشوري  
وان امكن حمل التصريح على التذلل مطلقا والدعا على  
السؤال مع التذلل تنبيه وقع السؤال  
لبعض الفضلاء عن صلاة الملائكة على النبي صلى الله عليه  
وسلم وعن صلاة الادميين ايها افضل فاجاب  
بقوله صلاة الادميين عليه افضل من صلاة الملائكة  
عليه صلى الله عليه وسلم ويؤيد هذا الجواب ما نقله الثماني  
ابن حجر في بعض تصانيفه بقوله ومنها ان طاعات  
البشر اكمل من طاعات الملائكة لان الله تعالى كلمهم بها مع  
وجود صوارف عنها قائمة بهم وخارجة عنهم ولا شك  
ان فعل الشيء مع مستقة ووجود الصارف عنه ابلغ من  
الطاعة والاذعان من فعله مع عدم ذلك اذ لا امتحان  
فيه بوجه انتهى قوله بمعنى التسليم اسارة الى ان المصدر  
الذي هو السلام يأتي بمعنى المصدر الذي هو التسليم

وذلك واقع في القرآن كثيراً ودفعاً لا يهاجم من توهم أن  
السلام هنا من أسماء تعالى انتهى حاشية خضر وكتب  
السويدي قوله بمعنى التسليم أي الخزي هو المصدر كما في  
قوله تعالى وسلموا تسليماً وعدوله إلى الاسم المصدر <sup>لثانية</sup>  
الصلاة انتهى وكتب أيضاً قوله بمعنى التسليم وهو  
الحية بالسلام أي السلامة من كل مكروه وأما من منه  
ومن سلم الله تعالى عليه فقد سلم من الآفات أي وادعوا  
الله بتضرع وخضوع أن يصلي ويسلم على النبي وجمع  
بين الصلاة والسلام لنقل النووي عن العلامة كراهة  
أفراد أحدهما عن الآخر كما رأي لفظاً لا خطأ خلافاً من  
عم قيل والأفراد لما يتحقق أن اختلف المجلس أو الكتاب  
أي بقا على الشرح خضر وقوله لا خطأ ضعيف والمعتد  
كراهة الأفراد لفظاً لا خطأ وقوله أن اختلف المجلس  
ظاهرة لا كراهة مع الاتحاد ولو طال المجلس لا كتاب  
فليراجع وأصل هذا الكلام لابن حجر في شام **قوله**  
على سيدنا قدم سيدنا مع أن الصفة الجري على  
الموصوف للإشارة إلى استقلالها بنفسها حتى صارت  
كالعلم المستقل لثبوت سيادته بالاجتماع وعبارة خضر  
قيل تعظيم سيدنا أبلغ لئلا لالة على ثبوت سيادته



فليتبدل انتهى لا يقال يشكّل على الاستقلال اعراب  
محمد بدلا والمبدل منه في نية الطرح لانا نقول قال دم  
ليس معنى هذا الكلام اهدار الاول واطراحه بل ان  
البذل مستقل بنفسه مفارق للتوكيد والصيغة  
في كونها مثنى لما يتبعانه انتهى وحاصله انه في نية  
الطرح بحسب العامل لا بحسب المعنى ايضا فليتنامل  
والاضافة فيه لتعريف العهد الخارجي العلمي اي السيد  
المعني العلوم عند اهل الملة اي سيد الامم او النبي  
او المخلوقات والسيد المتولي للسواد اي الجماعة الكبيرة  
وينسب اليهم فيقال سيد القوم ولا يقال سيد الثوب  
وسيد الغرس ويقال ساد القوم سيودهم ولما كان من  
شأن المتولي للجماعة الكبيرة ان يكون مهذب النفس كما  
يدل عليه آية ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من  
حوالك قيل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد وان لم  
يكن متوليا للجماعة الكبيرة قال النووي في الاذكار ويطلق  
على الذي يغوق قومه ويرتفع قدرة عليهم وعلى الخليم  
الذي لا يستغزى غضب وعلى الكريم وعلى المالك واصله  
سيود اجتمعت اليا والواو وسبقت احدهما بالسكون  
قلت الواو يا وادغمت اليا في الواو من العلوم ان سيادة

توهبات  
غروكت  
صدر كافي  
مناصرة  
مدرسة  
مهم وهو  
لان منه  
ي وادغو  
ي وجمع  
ما كراهة  
اخلافه  
او الكتاب  
بغ والمعة  
المجلس  
في كتاب  
ما ج قوله  
على  
في صلات  
اروة خضر  
السيادة  
فليتبدل

صلى الله عليه وسلم على جميع المخلوقات بالاجماع وسند  
الزمخشري في توصيل خبره عليه ولولا ما يقال انه تاب  
لكان حقيقا بالعقاب كما قاله الغنيمي في بعض مولفاته  
وفي كلام المص استعمل السيد في غير الله سبحانه وتعالى  
وفي المسألة ثلاثة اقوال حكاهما ابن المنذر المقتضى  
احدها جواز اطلاقه على الله وعلى غيره الثاني انه لا  
يطلق على الله تعالى وعزاه الى الامام مالك رضي الله عنه  
الثالث انه لا يطلق الا على الله تعالى ودليله ما روي عنه  
عليه الصلاة والسلام قالوا له يا سيدنا فقال امنا  
السيد الله وفي الكتاب والسنة ما يرد على هذا القول  
قال الله تعالى وسيد او حصورا وقال تعالى والغيث  
سيد هالدي الباب وقال عليه الصلاة والسلام انما  
سيد ولد آدم ولا فخر ان ابني سيد قوموا الى سيدكم  
دعوا مني على المعني **قوله** محمد بن ابي سفيان وفيه ما  
او عطف بيان وعليه لا اشكال وهو علم منقول من  
اسم مفعول الفعل المضعف قال في سماء الاصل يسمى به  
نبينا بالهام من الله تعالى لما علم من خصاله المحمودة  
انتهى وعبارة غيره تغاير ولا يان بذكر محمد اخلق له انتهت  
وهي اولي فتأمل **فان** استنبط بعض العلماء



من اسم محمد علة الرسل وهم ثلاثمائة واربعه عشر  
رسولا فقال فيه ثلاث ميمات واذا بسطة كلامها  
وقلت بهم وعدتها بحساب الجمل الكبير تسعون فيحصل  
منها مائتان وسبعون واذا بسطت الحاو والدا لقلت  
دال بخمسة وثلاثين وحاء بتسعة فالجملة ما ذكر وقال  
ابن عولاف في سماء البسملة وقد من الله تعالى علي باستخراج  
عدد جميع الانبياء منهم وهم مائة الف واربعه وعشرون  
الفاو طريقه ان تضرب عدده بالجمل الصغير وهو عشرون  
في نفسه الخارج اربعماية تضرب في كامل عقود المسلمين  
وهي ثلاثمائة وعشرة الخارج مائة الف واربعه وعشرون  
الفاو قوله وهو عشرون لان الميمين بمائتين والحاء ثمانية  
والدال باربعه انتهى **قوله** اشرف اي افضل شوبري  
**قوله** اي الخلق هو تفسير ابن عباس لقوله تعالى والارض  
وضعا للانام قال الخلق والمراد بالخلق المخلوق ومن  
طريق اخر عن ابن عباس رضي الله عنه قال الانام الناس  
وهذا اخص من الذي قبله ومن طريق الحسن قال  
الجن والانس وعن الشعبي قال كل ذي روح شوبري  
ففي الانام اربعة اقوال قيل المرادهم المخلوقات الشاملة  
للحيوانات والجمادات وقيل المرادهم كل ذي روح احي

وسند  
قال انه ثاب  
من مولاه  
محمد وقال  
سند المفق  
باني انه لا  
رضي الله عنه  
ما روي عنه  
قال انما  
ذا القول  
قال والفا  
لام انما  
سيدكم  
اوقية  
ول من  
سبي به  
المحمدة  
له اثنت  
من العا  
من

الحيوانات وقيل المراد بهم الجن والانس وقيل المراد بهم الانس  
فكلا واحدا خص مما قبله تأمل وعبرة المتناوي والنام  
عبارة عنهما يعزى النوم انتهى **قوله** وعلى له عطف على  
الجار والمجرور يشوبري اي لا عطف على المجرور فقط بل  
اعادة على وكنت ايضا وعلى الى اعاد العامل إشارة  
الى ان الصلاة عليهم مطلوبة بالنص بخلاف استحبابها  
على الاصحاب فانه بطريق الالتحاق بالاول ولما هذا  
اسقطها فيه انتهى وفي اعادة على ايضارد على  
الشيعة القائلين بمنعها وانه يجب ترك الغسل  
بينه وبين الله تعالى وينقلون في ذلك حديثا  
وكلمة على هنا مجردة عن المضرة كما في قوله تعالى  
فتوكل على الله فلا ترد ان الصلاة بمعنى الدعاء واذا  
استعمل الدعاء مع كلمة على تكون للمضرة مع انه يمكن  
الفرق بين صلى عليه ودعا عليه هذا وانما الصلاة  
والسلام بعد البسملة في صدورنا للكتب والرسائل  
حدث في زمن ولاية بني هاشم ثم مضى العمل على استحبابه  
ومن العلماء من يختم بها الكتاب ايضا خضروا لآل  
اسم جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الشيخ خالد في  
التصريح **قوله** وهم ومنوا بني هاشم وبني المطلب



قال شيخ شيخنا فيما كتبه على سماء المهناج المجلد المحامي  
وقوله المومنون ويرى فيها تغليب كما لا يخفى انتهى قال  
شيخنا فالمراد بهما ما يشمل المومنان من بنات هاستم  
والمطلب وهذا التصريح منه بشمول الآل المذكور والآل  
الذي سمي شيخنا على بسملة الموم خصة **قوله** وصحبه  
بين الآل على المشهور فيهم والصحب عموم وخصوص  
من وجه فالعطف ح مخاير وعلى ارادة جميع امة  
الاجابة كما اختبر في مقام الدعا فعطف الصحب  
من عطف الخاص على العام لسرفهم واستحقاقهم مزيد  
الدعا بكثرة نقلهم الشرايع والسعابر اليها عن  
صاحب السريعة فلا جرم لهم الدعاء مرتين بالعموم  
والخصوص وتقدرا علم ان بين الآل والصحب عوما  
وخصوصا مطلقا شوبري **قوله** اسم جمع لصاحبه  
كتركب اسم جمع لراكب لانه فعلا ليس من بنية الجمع  
خلاف الابي الحسن الاخفش واسم الجمع هو ما وضع  
لمجموع الاحاد والاعلها دلالة المفرد على جملة اجزا  
مسماة والجمع ما وضع لمجموع الاحاد والاعلها دلالة  
تكرار الواحد بالعطف واسم الجنس ما وضع للحقيقة  
ملقى فيه اعتبار الفردية اشوبري في خاتمة جمع التفسير

رايهم الان  
او يراهم  
عطف على  
يقطع دليل  
امل اشارة  
في استنباطها  
ولهذا  
دعى  
لغرض  
حديثا  
له تعالى  
عا واذا  
نه يمكن  
الصلاة  
والرسالة  
استجابة  
والآل  
خالدي  
المطلب

**قوله** بمعنى الصحابي اي ان صاحب ليس المراد به معناه  
الاصلي من انه من طالت معاشرته واجتماعه وانما المراد  
به الصحابي الذي هو من اجتمع الخ **قوله** من اجتمع في  
تعبيره باجتماع اسعار باشتراط ان تصافه بالتميز  
حين اللقاء والتعبير يلقي اقل ايها ما لذلك والمعتمد  
انه لا يشترط التميز وان المراد بالاجتماع المتعارف  
وهو ان يكون بالابتنان في عالم الدنيا عناني فيخرج اجتماع  
الانبياء ليلة الاسراء في السماء ورؤيته في المنام او  
الليقظة بعد موته ونحو ذلك قال وفي حاشية الاجهور  
على الخطيب انه من اجتمع به صلوات الله عليه ولم من الملائكة  
او الانبياء في الارض او بين السماء والارض صحابي وفي  
قوله بين السماء والارض توقف فيه بعض مشايخنا  
فلم يجر قال سم ولوراه من كوة في جدار بينهما فينبغي  
انه اجتماع او في حكمه ان خاطبه مع رؤيته فليراجع  
ولا يشترط الروية قال الزيادي وشملت من الانس  
والجن وكذا الملائكة بنا على انه مرسل اليهم وهو  
الاصح انتهى وقوله وهو الاصح ضعيف والمعتمد  
مرانه لم يرسل اليهم **قوله** مؤمنا بنبيينا اي بعد نبوته  
ولو قبله عواة شوبري على المنهج تكن في حاشية الاجهور



اشترط الملقى بعد الدعوى اي بعد الرسالة **من اجتمع**  
به بين النبوة والرسالة لا يقد صحابيا فليراجع قال في  
ش الاصل واغرض على التعريف بصدقه على من مات مرتدا  
مع انه لا يسمى صحابيا اي فلا يكون مانعا واجيب  
بانه كان يسماه قبل الردة وذلك كاف في صحة التعريف  
ومن زاد فيه ومات مسللا الاخراج من ذكر اراد من  
يسمى صحابيا بعد موته وعليه مشيت في غير هذا الكتاب  
انتهى **قوله السادة** جمع سايد ففي القاموس الساييد  
السيد او دونه جمعه سادة وسيايد انتهى **قوله**  
الكرام ضد اللثام جمع كرم وهو النفيس والعزير واخبار  
والجواد **قوله** صفتان لمن ذكر اي اللال والاصحاب **قوله**  
وبعد نقيض قبل ظرف غاي زماي كثيرا مكان قليلا  
مبني لقطع لفظه عن مضاف اليه منوي على الضم  
لانه لا يدخله اعراب لانه لا يصلح فاعلا ولا مبتدأ ولا  
خبر اكد انخط الناصر الطيلاوي رحمه الله تعالى  
شوبري اشار الي ان في هذا سيا وهو عدم حصر اعراب  
فيما ذكره واعل العبارة من اصلها لانه اي الضم لا يدخل  
اعرابه اي اعراب بعد لانه اذا اعراب نصب على الظرفية  
او جر من وقال بعضهم وانما بنيت بعد ح لا فتقارها

وبه معناه  
اعه وانما المراد  
من اجتمع في  
فه بالتبعية  
ذلك والمقتضى  
تمام المتعارف  
اني فيخرج اجاب  
المنام او  
ناسية الاجهر  
ولم من الملائكة  
صحابي وفي  
ضربا من  
فيها فينبغي  
بنيته فليراجع  
من الانس  
الهم وهو  
والمعتمد  
ي بعد نبوة  
شية الاجهر

الى ما تضاف اليه فاستشهدت الحرف في الافتقار وحركة مع  
ان الأصل في البناء السكون ليعلم ان لها أصلاً في الاعراب  
وكانت الحركة ضمة جبراً لما فاقها بأقوى الحركات وهو  
الضمة **قول** لكن أسلوب أي كلام على نمط واحد الى آخر  
وهذا ابيات لجلها فلا تقع اول الكلام ولا آخر ولا  
تقع بين كلامين متساويين بل انما تقع بين كلامين  
متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنالك ما قبلها  
تمهيد للتصنيف وما بعد ها بيان لاسببه وتسمى عند  
البيانين اقتضائاً يثبت التخلص **قوله** واصلاها  
أي كلمة وبعد وقوله في خبرها أي كلمة وبعد وقوله  
لتضمن علة لمحذوف تقديره والعلة لزم ما لتضمن  
أما **قوله** بدليل لزوماً فاعلم انما لزم ما لعلها ولم  
تلمزم بعد غيرها من الشروط لان الشرطية لما كانت  
لها بالنيابة عن الشرط لزم ما لعلها بخلاف  
غيره استواري وكتب أيضاً انما لزم ما لعلها ما دون  
مهما لانها لما كانت دلالتها على الشرط بانها تمنع مما  
يكن ضعفت فاحتاجوا للزوم ما لعلها على الشرطية  
انتهى **قوله** معنى الشرط بالاضافة البيانية **قوله**  
والأصل مما يكن من شيء يكن تامة بمعنى يوجد وفاعلها



لما شئ على ان من زايدة في قول ابي علي ورد قول ابي علي  
بأنهم خلوا خيرا لمبتدأ من عايد ولزوم زيادة من  
في الالبات الا ان محاب عن هذا بانها زايدة في شبه  
النفي وهو الشرط واما ما صير مستترا جمع لاسم الشرط  
الذي هو هما ومن لبيان الجنس وليشكل عليه انه  
لم يجر على جنس بعينه كذا قال الدماميني واقول  
المقصود من البيان هنا التعميم ودفع توهم ارادة  
نوع بعينه قاله شيخنا السريغ انتهى مشوري وقوله  
المقصود من البيات الخ اي فلا يقال الاصل في البيات  
كونه معيناً مبيناً للجنس معيناً انتهى **قوله** على من ذكر  
فهم مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكون شرطاً والغالازمة  
له غالباً فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتهما  
الغاد لصوق الاسم اقامة للآزم وهو الغاو لصوق  
الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقالآثره  
في الجملة انتهى زيادي وبعد من الظروف والعامل فيها  
اما عند سيبويه لبيانها عن الفعل والفعل نفسه عند  
غيره وهذان القولان على الغاوم توابع الشرط وقيل انها  
من توابع اجزا فالعامل فيها فعل مقدر بعد الغاي  
هما يكن من شئ فاقول بعد ما تقدم هذا مختصر ومحروف

ومررت  
في الاعراب  
وكان  
يد الى اخر  
اخره ولا  
بين كلامين  
ما قبلها  
ه وشئ  
واصلها  
وقوله  
لتضمن  
عدها ولم  
ما كانت  
ما بخلاف  
ما دون  
ما عنهما  
الى الشرطية  
**قوله**  
يد وفانها

بناؤها هنا على الضم لنية معنى المضاف اليه دون  
لفظه وروي تنوينها مرفوعة ومنصوبة لعدم الاضافة  
لفظا وتقديرا او فتحها بلا تنوين على تقدير لفظ المضاف  
اليه ثم مرر والرفع على انها معرفة فاعل بالفعل المحذوف  
اي مما يكن بعد اي يوجد بعد وهذا وجه خامس  
زايد على الاربعة المشهورة وقوله ولصوق الاسم لما  
كان اللزوم للمبتدأ نفس كونه اسما كان المناسب  
ان يكون اللزوم لنائبه ايضا كذا لك ولما لم يكن لتعين  
حرفية اما جعل لصوق الاسم الذي هو بعد ايب  
وقوعه بعدها بلا فاصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله  
لا يترك كله واعترض على لصوق الاسم بقوله تعالى  
فاما ان كان من المقربين واجاب **السعد** بان التقدير  
فاما المتوفى فالاسم لا صق تقدير اعنا في وقوله مقام  
المرزوم وهو لا يتدأ في بعض العبارات وهو المبتدأ  
وقوله في الجملة يرجع لما قبل قوله وابقا ايضا وذلك  
لان العلو ان قامت في مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء  
الا انها ليست في مقامه اي في موضعه حقيقة  
لان مقامه حقيقة ما قبل الظرف لان الظرف من  
معولات الجزاء على حد القولين وكذا الصوق الاسم

لم يتم في مقام المبتدأ حقيقة لانه مقامه حقيقة موضع  
اما لانها ثابت عنه ووقعت في موضعه انتهى عنان في  
ورجوع قوله في الجملة لقوله وايضا لثرة ظاهرات  
اشار المبتدأ وعلاماته كثيرة من الاسمية والخبر والمحل  
بينهما فلصوق الاسم بمنزلة وجود الاثاري الجملة  
وكذا علامات الشرط متعددة من جملة الشرط والفاو مجزا  
فلزوم الفا بقاها في الجملة انتهى قاله في شرح المنهاج  
واختلف في أول من ذكرها ف قيل داود وقيل يعقوب  
وقيل قيس بن ساعدة وقيل كعب بن لؤي وقيل يعرب بن  
قحطان وقيل سحمان بن وايل والاول أشبه ويجمع  
بينه وبين غيره بأنه بالنسبة الى الاولوية المحضنة  
والبقية بالنسبة الى العربية خاصة ويجمع بينهما  
بالنسبة الى القبائل انتهى وقوله والاول أشبه يشكل  
عليه ان يعقوب قبل داود بزمن طويل وقيل اول من  
نطق بها آدم وهو أصعب الأقوال وبعضهم  
جاء الخلف أما بعد من كان باديا بها غير أقوال داود أقرب  
وكانت له فصل الخطاب وبعد قيس سحمان فبعد فيعرب  
**قوله** فهذا السارة الى المرتب المحاصل في الذهن سواء كان  
وضع الخطبة قبل التصنيف او بعده اذ لا حضور للألفاظ

دور  
لعدم الاما  
لفظ المض  
فعل المند  
خامس  
الاسم لما  
المناسب  
ليكن لتبين  
بعد ايب  
بذكر كل  
قوله تعالى  
بان التقى  
وله مقام  
المبتدأ  
فما وذلك  
قبل الخبر  
تبعه  
لأن من  
الاسم



المرتبة ولا المعانيها في الخارج وما قيل من أنه إن كانت  
وضع الخطبة بعد التصنيف فالإشارة إلى الحاضر  
في الخارج ليس بمستقيم إلا أن يراد به الإشارة إلى  
نقوش الكتابة دون الألفاظ ودون معانيها ودون  
المركبة من الثلاثة أو الاثنين منها ولا يخفى أنه لا  
يناسب هذا المقام للاخبار عنه بما ذكر إلا أن يحمل على  
المجاز تسمية المعبر باسم المعبر عنه وفيه نظر بعد  
لا يخفى على المتيقظ لأن الحاضر من النقوش لا يكون  
الشخصاً ومن البين أنه ليس المراد وصف ذلك  
الشخص ولا تسمية ذلك الشخص بذلك الاسم بل  
الفرع وصف نوعه وتسميته وهو النفس الكتابي  
الدال على تلك الألفاظ المخصوصة الموضوع  
بأز المعاني المخصوصة أهم من أن يكون ذلك الشخص  
أو غيره مما يشاركه في ذلك المفهوم ولا شك في أنه  
لحضور ذلك الكلي في الخارج فالإشارة إلى الحاصل  
في الذهن على جميع التقديرات ومن هنا علمت أن  
اسماً ألفت من اعلام الاجتناس عند التحقيق  
فتعطين قاله الدواني في شرحه للتمهيد وقوله  
بل العرض في نظره عند التحقيق أي وعلم

شخص نظر العرف اذ مثله بعد في العرف شيئا واحدا  
كما اذا نطق جماعة بزيد يقال في العرف نطقوا بلفظ  
واحد تأمل انهم يتوهمون وقوله إشارة الى المرتب  
الحاصل في الذهن اي إشارة الى اللفظ المرتب الحاصل  
في الذهن فالإشارة الى ما في الذهن من الالفاظ المستخف  
نزلت منزلة المشي من المحسوس المشاهد بالبصر  
لان هذا وبقية أسماء الإشارة إنما وضعت لتستعمل  
في المحسوس المشي المشاهد بالبصر لان هذا وبقية  
أسماء الإشارة إنما وضعت لتستعمل في المحسوس  
المشي المشاهد بالبصر والالفاظ ليست مشاهدا  
وان كانت تحس بالسمع فلم يستعمل هذا هنا فموضع  
له فيكون استعارة حيث شبهت الالفاظ بالمشي  
المشاهد في مطلق الحضور واستعير لها لفظ هذا  
في استعارة مصرحة تحقيقية لتحقيق الالفاظ هنا  
وهذه هي أصلية او تبعية ان نظرنا الى ان لفظ هذا في  
معنى الإشارة اليه في تبعية لانه في معنى المشتق  
والافاضلية وهو الظاهر كما قاله الشيخ يس في بعض  
حواسنه وقوله اذ لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لعانها  
في الخارج إشارة الى ان الالفاظ وان كانت توحد في

ان كان  
الحاضر  
إشارة الى  
فما ورو  
انه لا  
في الجملة  
نظر بعد  
لا يكون  
بغير ذلك  
لا سبيل  
في الكناية  
منوعة  
في الشخص  
في قوله  
الحاصل  
لمت ان  
في حق  
بوقوله  
وعلم

شخص

الخارج لكن لا مجتمعة مرتبة بل متعاقبة والظاهر ان  
الاشارة ليست الا لمجموع المرتب وقيد بقوله في الخارج  
لان للعاقي ضرباً من المضود وكذا للالفاظ باعتبار  
ان الدال عليها وهو النقوش حاضري الخارج وهو  
الحضور في الوجود الكسبي وقوله ولا يخفى انه لا يناسب  
هذا المقام اي كون الاشارة للنقوش لا يناسب هذا  
المقام الاخبار عنه بما ذكره اي بقوله مختصر الخ فان  
الاختصار انما هو من اوصاف الالفاظ لا النقوش وقوله  
الا ان يحمل على المجاز تسمية للمعبر باسم المعبر عنه  
لعله اراد بالمعبر على صيغة اسم الفاعل الدال على  
النقوش و اراد بالمعبر عنه على صيغة اسم المفعول  
المدلول وهو الالفاظ اي سميت النقوش مختصراً  
مجازاً من تسمية الدال باسم المدلول فليتامل  
وقوله لان الحاضر من النقوش لا يكون الاستحضار  
وهذا النظر جار على المختار ايضاً من ان المشار  
اليه الالفاظ الذهنية وعبارة الخلمي لا يقال ما في  
الذهن يحمل ومسمى المختصر الفاظ مفصلة لانا نقول  
في الكلام مضاف محذوف تقديره فمفصل هذا الايقال  
الالفاظ التي وقعت الاشارة اليها واخبر عن مفصلها

بالمختصر



بالمختصر ليست الا الموجود في هذه المص و يلزم ان لا  
يقال مختصر لغيره لانا نقول لا يلزم ذلك الا بناء على  
ان مسمى الكتاب من غير علم الشخص وعليه فيقدر  
مضاف اي نوع مفصل هذا والمختار انه من غير علم  
الجنس فلاحاجة لتقدير مضاف اتى فليراجع خير  
الكلام على بسمله ينسخ الاسلام وعبارة السيوطي على  
المعنى من المهم معرفة اسم الكتاب من اي قبيل  
حي وقد سأل بعض الفضلاء ذلك وورد على القول  
بانها من الاعلام الشخصية تعدد المسمى بها في الواقع  
باعتبار تعدد نسخ الكتاب الواحد واجاب شيخنا  
العلامة محيي الدين الكافجي بان التحقيق انه لا  
يعتبر في شخص الكتاب خصوصية المحل في يكون  
المسمى به واحد في الواقع يعني وهو الكلام المؤلف  
المنظوم الذي صدر من مولفة على الترتيب الذي  
وضعه وهو شي واحد في الواقع وان تعددت محاله  
المكتوب فيها قال وقد اب بانه وضع الاسم لعين  
ما نسخ المؤلف ثم وضع ما نسخ عنه وضيعا شخصيا  
لا تحل بينهما اتحاد تأكيد قولك جازية قال واما  
الجواب عنه بان وضعه في معناه كوضع اسم الإشارة في معنا

الاهرام  
في الخارج  
باعتبار  
ح وهو  
لا يناسب  
سب هذا  
الخلافات  
نوش وقوله  
بر عنه  
الدال هو  
المفعول  
مختصر  
امل  
ضاح  
المشار  
ال ما في  
نا نقول  
ال ايقال  
مفصلها  
المختصر

فلا بد فع السؤال كما ترى انتهى **قوله** ذهنا الاول نصب  
 ذهنا على التمييز اي من جهة كونه حاضرا ذهنا  
 لامن جهة كونه حاضرا خارجا ويجوز ان يكون  
 على نزع الخافض شوبري ويجوز ان يكون مفعولا  
 مطلقا على حذف مضاف اي حضور ذهنت  
 والذهن قوة في النفس معدة لاكتساب المعاني  
**قوله** وهو تقليل اللفظ وتكثير المعنى هذا  
 تفسير للاختصار لا المختصر والصواب ان يقال  
 هو تقليل اللفظ سواء كثر المعنى او قل او سواء  
 والبسط تكثير اللفظ فقط كذلك يشمل جميع  
 الاقسام وعلى ما صنعه المصنف يلزم خروج  
 بعض الاقسام فتأمل ل اي يلزم على ما ذكره  
 تكون الواسطة وعبارة قس على القاية المختصر  
 هنا عبارة عن الالفاظ المخصوصة القليلة  
 الدالة على مسائل مخصوصة بحسب الفقه  
 والوجه حذف كثرة المعنى من تعريفه للقطع  
 بقلة معنى بعض المختصرات كلفظه **قوله**  
 في الفقه صفة المختصر اي مختصرة ال على الفقه  
 فشيء الدال والمدلول بالظرف والمظروف بجامع

شدة التكن تشبهاً مضمراً في النفس على سبيل الاستعارة  
المكينة وأثبت في تخيلاً وعبارة سمع على الغاية وفي من  
في الفقه مستعارة للدلالة لتسبيه علة الدال  
والمدلول بعلقة الظرف والمظروف وقد جعل على في  
على مذهب الخ متعلقة بالدلالة أو بمعنى في مستعارة  
لها ليكون الجار والمجرور بدلاً من الجار والمجرور انتهى **قوله**  
هو لغة الغم وقيل فهم ما دق يقال فقه بالكسر إذا فهم  
وبالفقه إذا سبق غيره إلى الغم وبالفهم إذا صار الفقه  
سجية له وقال الشنوري فأيديت قال في شيء مسلم  
الفقه في اللغة الغم يقال منه فقه بكسر القاف يفقه  
فقهها يفقهها فيها كفتح يفتح فرحاً وقيل المصدر  
فقه باستكاث القاف وأما الفقه الشرعي فقال  
صاحب المعين والأهروي وغيرهما يقال منه فقه بضم  
القاف وقال ابن دريد بكسرها كالاول وهذا غريب  
اعني كون الفقه اللغوي يقال منه فقه بالكسر  
والشرعي فقه بالضم كذا في شيء الولي العراقي لنظم  
منهاج الاصول لوالده وفي شيء مسند الامام الشافعي  
لاين الاثر الفقه الغم فقه الرجل يفقه بالضم فيهما  
إذا صار فقههما أي عالما فها وهو فعل قاصر وأما فقه



بالكسر فتستقبله أي مضارعه يفقه بالغنى وهو متعد  
تقول ففقت المسئلة أي عرفت بها وفرقتها انتهى **قوله**  
العلم بالأحكام الشرعية بطريق الاجتهاد انتهى وقوله  
معرفة الأحكام أي إدراك جزئيات الأحكام وقوله  
الشرعية أي قياسية كانت أو غير هانسية إلى  
الشريع وهو ما لا يدرك لولا خطاب الشارع وقوله  
بطريق الاجتهاد أي الذي هو بذل الوسع في  
بلوغ المقصود وقيد بعضهم الأحكام بالتي لم  
تتسخ لأن معرفة الأحكام المنسوخة غير  
لازمة للفقهية وسكت عنه الجمهور فخرج  
بالأحكام التصورات وبالشريعة العلم بالأحكام  
العقلية والحسية والوضعية كالعلم بأنه العالم  
حادث والنار محرقة والمفاعل مرفوع وبطريق  
الاجتهاد خرج العلم بالأحكام الشرعية النظرية  
كالعلم بأن الاجماع حجة وعلم الشارع وعلم المتعلم  
لأنه من قول المغني لا من دلالة الأحكام والعلم  
بضروريات الدين فإنه ليس من الفقه علم ما قاله  
بعضهم ومن ثم زاد في المحصول فيما لم يرد في العلم

كونها منه الدين بالضرورة قاله المناوي ايضا **قوله**  
العلم ان العلم حكم الذهن المجازم المطابق لدليل  
فان طابق الواقع فهو يثبت وامراده هنا ما  
يشمل الظن بل الظن فقط اذا احكام الفقه كلها  
اجتهادية كما يدل عليه بقية التعريف اذ لو كانت  
احكام الفقه يقينية لما فيها اختلاف اصلا فاطلق  
على الظن علما لقوة ادراك المجتهد مجازا لكن  
فيه ارتكاب المجاز في الحد والمجاز نقصان عنه الحدود  
ويحجب بان محل المنع حيث لم يكن المجاز مشهورا  
ع ش وقوله **قوله** بالاحكام الشرعية ان المراد  
بالاحكام هنا النسب التامة لا خطاب الله تعالى  
المتعلق بافعال المكلفين كما اشار اليه الشيخ الزيات  
في الحاشية لان ذلك تفسير خاص للاصوليين  
ويلزم على ذكره هنا خروج الجمع عن افعال غير  
المكلفين ويلزم عليه انه لا فائدة لقولهم الشرعية  
فيكون مستدركا كما قاله المحقق الجلال المحلي  
في تمام جمع الجوامع الاصولي انتهى عنان وخارج  
بقوله بالاحكام العلم بالذوات والصفات كتصور  
الانسان والبياض ويقوله الشرعية تخرج العادة

وهو من  
قوله  
معرفة  
وقوله  
احكام وقوله  
سببه الى  
شأنه وقوله  
سبع في  
التي له  
فئة غير  
تخرج  
الاحكام  
في العلم  
طريق  
النظر  
المعاد  
والعلم  
بقوله  
لا يعلم  
كونها

كالعلميات النار محرقة ويعبر عنها بالحسنة وتخرج  
العقلية كالعلميات الواحد نصف الاثنين وتخرج  
بقوله العملية العلمية أي الاعتقادية كالعلميات  
الله واحد ذي والحاصل أن اعتقاد القدرة  
والوحدانية وغيرها ليس فتمًا والعلم بوجوب  
هذا الاعتقاد فقه انتهى لأن العلم بثبوت القدرة  
لله تعالى علم حكم متعلق بالقدرة وهي غير عمل وأما  
العلم بوجوب اعتقاد ثبوت القدرة لله تعالى فإنه  
فقه لأن وجوب الاعتقاد حكم متعلق بعمل وهو  
الاعتقاد اذ هو عمل القلب والمراد بالعملية المتولقة  
بعمل مطلقا قلبي أو لسانی أو إرکاني وعبارة ع ش  
وتخرج بعملية الاعتقادية كالعلم بثبوت القدرة  
لله تعالى اذ القدرة ليست كغيره عمل واستغنى  
من بيان محترز ثبوت العملية بما ذكره فقطات العلم  
بوجوب اعتقاد ثبوت القدرة له تعالى من المسائل  
الغريبة لا تطابق حد الفقه عليها وفرق ظاهر  
بين العلم بنحو القدرة الذي هو العقيدة ووجوب  
هذا العلم بنحو القدرة الذي هو الفقه لما هو جلي  
من الفرق بين العلم بالشي والخلاف بتحصيل العلم به



لا يقال هذا الشيء ليس من القوة لان الظن ما خود في  
مفهومه ومسايل الاحتقاد قطعية لانا نقول هذا  
من قبيل الاستنباط وذلك لانه من الواضح الفرق  
بين الخطاب بالشيء وبين ذات الشيء والمحكوم عليه  
بانه من القوة لخطاب بذلك الشيء وهو ظني  
فقطعا بدليل اتفاقهم على الخطاب بمعرفة تعالى  
واختلافهم في ذلك الخطاب هل معناه ايجاب  
المعرفة بالدليل القطعي او الظني او التقليد المحض  
**قوله** المكتسب أي اتصاله بلا واسطة فلا يرد علم  
المقلد شوبه أي لانه بواسطة الأخذ من كلام  
الامام ومتابعيه فلا يسمى فقهًا وكتب ايضا  
قوله المكتسب بالرفع صفة للعلم لا بالجر ليكون  
صفة للاحكام لتذكيره وقيد الاحكام فيه نظر  
احترز به عن علم الله تعالى انه وقيل ع ش  
وخرج بقوله المكتسب علم الله تعالى قال البرهان  
اللقائي في الجوهرية .

وعلمه ولا يقال مكتسب . فاتبع بميل الحق واطرح الترتيب  
أي لان علمه تعالى صفة قديمة تنكشف بها الاسماء  
وقال خضوقوله المكتسب خرج العلم الذي لا اكتسب

تخرج  
من  
العلم  
بال  
القدرة  
ابو جوب  
يت القدر  
ر عمل واما  
لي فانه  
وهو  
المتولدة  
ع ش  
القدرة  
تتبع  
العلم  
المسائل  
في ظاهر  
جوب  
هو جلي  
العلم به  
لا

فيه كعلم جبريل وعلم الله انتهى وهو الزبدي وقال ع  
وخرج بقوله من أدلتنا علم النبي وجبريل عليهما السلام  
لاكتسابه بالوحي لا بالدليل انتهى ومثله المستوري  
فانه قال وقوله من أدلتنا احقره عنه علم جبريل  
انتهى والخاص **صل** انه يتنافى كلامهم في علم جبريل هل هو  
غير مكتسب اي بل هو ضروري خلقه الله تعالى فيه  
لان لم ينشأ عن نظر واستدلال فيخرج بقيد  
المكتسب او هو مكتسب لكن بالوحي فيخرج بقيد  
من أدلتنا والظاهر انه لا هنا فاة وعبارة الجلال  
وخرج بقيد المكتسب علم الله وجبريل والشيء بما  
ذكر اي بالاحكام الشرعية انتهى ولم يجعل قوله من  
أدلتنا محذورا انتهى واما علم نبينا صلى الله عليه وسلم  
اي الذي اكتسبه بالاجتهاد فيقال له فقه باعتبار  
اكتسابه له من الاجتهاد ولا يقال له فقه باعتبار  
انه دليل لنا كما صرح به ابن ابي شريف على المحلي  
ونصه عليه السلام المستلزم الحاصل بالاجتهاد دليل  
شرعي للحكم يتوصل الى معرفته ينقل علمه عليه السلام  
بذلك الاجتهاد او اخبار عنه وهو صلى الله عليه  
وسلم لا يقر على خطأ وهذا الاعتبار لا يعد فقها بل

هو من أدلة الفقه وباعتبار حصوله عن دليل شرعي  
يصح ان يسمى فقهاً بالاصطلاح وتسميته فقهاً  
هو الذي اقتضاه كلام الرواوي في سماء الغيبة انتهت  
عبارة **قوله** التفصيله خرج به العلم الخلاف فان  
ينظر فيه للدليل اجمالاً والدليل الاجمالي هو عين  
التفصيلي غايته ان المجتهد ان نظري في قيمو الصلاة  
من حيث كونه امراً مع قطع النظر عن متعلقه  
كان اجمالاً وان نظريه من حيث تعلقه بخصوص  
الصلاة كان تفصيلاً **قوله** على مذهب اجماع من  
الفقه اى كايضا ذلك الفقه على مذهب الشافعي كينون  
العام على الخاص لحصوله في ضمنه قس على الغاية وذكر  
ايضا قبل ذلك انه يصح ان يكون على مذهب بدلا من  
الفقه باستقار على اى ويصح ان يكون صفة مختصر  
اى مختصر مشتمل على جنس ما ذهب اليه الشافعي  
من الاحكام وجمع بين قوله في الفقه وعلى مذهب  
محافظة على نكته الاجمال والتفصيل لان بينة الفقه  
ومذهب الشافعي العموم والخصوص مطلقاً والوجهي  
لان مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه كما قاله  
ق **قوله** في المسائل متعلق بالاحكام من طرفية اجزاء

العلم  
بما السلا  
لشورى  
علم جبريل  
يل هل هو  
غالى فيه  
بقيده  
فرج بقده  
الاجمال  
بى بما  
وله من  
عليه  
باعتبار  
عند  
الاجمالي  
ليل  
به السلام  
نه عليه  
قائل



في الكليات الحكم عبارة عن النسبة والمسئلة عبارة عنها  
وعن الموضوع والمحمول لما مر من ان المسئلة تطلق على  
سبيل الاشتراك لا على تشييع النسبة فقط ومجموع  
النسبة والموضوع والمحمول ولا يصح ان يراد بالمسائل  
هنا النسب فقط اعني الاحكام لئلا يلزم ظرفية  
الشيء في نفسه **قوله** مجازا حال مما ذهب اليه وان  
كان معنى لان المعنى يوصف بالتجاوز اي من تشية  
المدلول باسم الدال **قوله** مجازا عن مكان الذهاب  
فهي استعارة تعريجية تبعية وقال السعد  
احتمالية لانه يجوز في اسمها الامكنة المتبعية  
فتشبهنا المعقول بالمحمول اي شبهت الاحكام  
بمكان الذهاب الحسي لان الخواطر تذهب فيها كذا  
الاجسام في الامكنة انتهى وقال بعضهم ووجه التشبه  
بين الطريق والمسائل التوصل واطلقنا اسمه عليه  
اوانه مجاز مرسل برتبيتي بان استعمل المذهب  
في مطلق ما يتوصل به معقولا او محسوسا ثم انتقل  
منه للمعقول بخصوصه وهذا بحسب الاصل ثم  
صار حقيقة عرفية اي هي فيها المعنى الاصل **قوله**  
اختصرت فيه اي في مختصر هذا مجردا عن تثبت

الزيادة فاندفع ايراد ان مختص لا باعتبار الزيادة  
ولا يتأتى ان يختص فيه التنقيح اذ هو ح مساو له  
وباعتبار الزيادة لا يتأتى ان يضم اليه الفوائد لانها  
هي الزيادات او بعضها والباقي ابدل غير المعتمد به فتأمل  
**قوله** الامام ابي زرعة احمد ولي الدين ابن العلامة  
سيح الاسلام ابي الفضل عبد الرحيم زين الدين ابن  
الحسين العراقي ثم الاصل **قوله** العراقي نسبة  
لعراق العرب مناوي **قوله** المسمى بتنقيح الباب  
الباب مختصر مشهور كثير الفائدة على صغره وهو  
لخفية يعني المحاملي له وفيه شذوذات كثيرة كذا  
في طبقات ابن شعبة ثويري وقال المناوي والباب  
ابي الحسن احمد بن محمد المحاملي من عظم الاصحاب  
ورفعاهم انتهى **قوله** فوائد فواعل غير مشرف لصيغة  
منتهى اجموع مناوي اي الفاظها مرتبة ترتيبا خاصا  
باعتبارها لا لاهتماما على معان مخصوصة على المختار خضر  
**قوله** جمع فائدة وهي لغة ما استغيد من علم او مال  
وعبر عنه البعض بقوله الزيادة تحصل للانسان  
واخر بقوله ما حصل لك مما لم يكن عندك واحدا  
بقوله ما يكون الشيء احسن حالا منه بغيره واصطلاح

بارة عنها  
المعلق على  
قطر ومجموع  
بالمسائل  
ظرفية  
للعنوان  
بين نسبية  
دعاب  
سعد  
بنعية  
الاحكام  
فيما كذا  
وجه الشبه  
سنة عليه  
من هب  
نام انقل  
عمل له  
على قوله  
تلك

الزيادة

ما أسأل اليه بقوله وهي كل مصلحة الخ واستقفا من  
الفوائد أي القلب لشغله بها ان كانت محسوسة  
ولأنها تعقل به ان كانت معنوية أو من الغيب بمعنى  
استمدات المال والخير وقيل اسم فاعل من فادته  
إذا أصبت فوادة أو من قولك فدت له أفيد فيه  
من باب تباع ويؤخذ مما ذكرها يائسة ولذا قال  
المنأوي مستقفة من الغيب لامة الفوديم قال  
والمراد منها هنا ما يكون الكتاب به مما تضمنه  
الباب من تنقيح الأحكام وحسن الانسجام  
به احسن حاله منه بغيره وذلك من الحاق نحو  
ركن أو شرط للمسألة وحذف لفظ موهوم وتقييد  
مطلق وإيثار العبارات المبررة واختيار الألفاظ  
العذبة المختصرة والجزم بما عليه الفتوى والقطع  
بما هو الأصح الأقوى انتهى **قوله** على فعل المراد بالقول  
ما يعبر بالقول والاعتقاد **قل** **قوله** في من حيث  
الحتاج يشير إلى أن الشيء الواحد يسمى بأسماء مختلفة  
باعتبارات مختلفة كما في النوم على السرير فمن  
حيث أن نفسه طلبت تحصيل خصب السرير  
لأجل أن يهيأ للنوم يسمى النوم باعطاء وعله



غاية ومن حيث ان المقصود من فعل السرير النوم  
عليه يسمى غرضاً ومن حيث ان انتماء فعل السرير  
عليه النوم يسمى غاية ومن حيث ان النوم مصلو  
يترتب على فعل يسمى فائدة ونتيجة له ومثله الما  
لحفر البئر والزرع للتجارة قال السيد الجرجاني اذا  
ترتب على الفعل اثر فذلك الاثر من حيث انه نتيجة  
لذلك الفعل ومثله له يسمى فائدة له ومن حيث انه  
على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية له ففائدة  
الفعل وغايته متحدان ذاتا ومختلفان بالاعتبار  
ثم ذلك الاثر المسمى بهذين الاسمين ان كان سبباً  
لاقدام الفاعل على ذلك الفعل يسمى بالقياس الى  
الفاعل غرضاً ومقصوداً او يسمى بالقياس الى الفعل  
علة غاية فالغرض والعلة الغاية متحدان بالذات  
مختلفان بالاعتبار وان لم يكن سبباً للاقدام كان  
فائدة وغاية فقط فالفائدة اعم من العلة الغاية  
انتمى سئوري وقال السمرقندي في رسالة الوضوء  
العندية ما نصه فالاولان يعني الفائدة والغاية  
اعم من الاخيرين عموماً مطلقاً اذ رتباً على الفعل  
فائدة لا تكون مقصودة لفاعله انتهى اي فلا تكون

تفاعلاً  
تسوية  
الغيد  
من فاد  
افيد  
ولذا قال  
وم قال  
تضم  
تسم  
الحاق  
وهم  
ار ال  
وي وال  
المراد  
في حيث  
ما تحت  
رفق  
السري  
ما و  
غاية

مطلوبة له بالفعل ولا باعثة له على الاقدام على الفعل  
كن حفر محلا لاخراج الماء منه فظهر له في انشاء الحفر  
قبل خروج الماء كثر فاخذة وترك الحفر فالكثر  
المذكور فائدة وغاية لا غرض وعلّة غائية فلو لم يظهر  
له كثر وخروج الماء فهذا الماء فائدة وغاية وغرض  
وعلة غائية فلا ينفك الاخيران عن الاولين  
لما هو معلوم من انه اذا وجد الاخص وجد الاعم  
وقال النور الحلبي في بعض حواشيه قد يراد بالغاية  
ما هو اعم من الثلاثة وهو المصلحة المترتبة على  
الفعل وان لم تكن مطلوبة ولا حاملة عليه ولا انتهى  
الفعل اليها كن حفر محلا لاخراج الماء منه فظففت  
في انشاء الحفر قبل خروج الماء بكثر فاستمر في ذلك  
الحفر الى خروج الماء فان الكثر يقال له فائدة فقط  
والما يقال له فائدة وغاية وغرض وعلّة غائية وقد  
يراد بالغاية ما يراد بالغاية والغرض والعلّة الغائية  
التي فظهر ان بيت الغاية والغرض والعلّة الغائية  
المطلق فليتمام **قوله** من حيث انها كسر اهرم على  
الافصح **قوله** باعثة له أي المتفاعل بذلك أي على  
ذلك أي الاقدام على الفعل فاليها بمعنى على كما في قوله

تعالى من ان تأمنه بقنطار يدل هل امك عليه  
**قوله** يسراي يغرح بها ذوو الالباب اي اصحاب **قوله**  
جمع لب ويجمع ايضا على الب كبوس على ابوس ونم  
على انهم سؤق **قوله** هو العقل تغسير اللب بالعقل  
هو ما في القاموس لكن قضية كلام المغسرين بل  
صريحه ان بينهما فرقا ومن ثم ورد السؤال المشهور  
وهو انه تعالى ذكر في ان في خلق السموات والارض  
الاية في البقرة أدلة مائة وختمها يعقلون  
وفي نظيرها الحمران أدلة ثلاثة وختمها بابولي  
الالباب فلم لا عكس لان ذا اللب أقوى على اتقان  
الأدلة الكثيرة والنظر فيها من ذي العقل شوري  
وقوله ان بينهما فرقا وهو ان اللب هو العقل الكامل  
الخالص من السوايب فالعقل اعم وقوله ومن ثم  
ورد السؤال المشهور الخ ثم اجابوا عنه بما هو معروف  
انتهى مناوي **قوله** وايدلت غير المعتمدية فيه رجوع  
الصمير للمضاف اليه وان كان خلاف الأصل لكنه  
واقع في التنزيل كما في مثل الحمار يحمل اسفارا  
وكما في أبواب بفتح خالديع فيها وفيه ايضا ادخال الباء  
بعد مادة ابد ال على الما خود وهو الغصيح المعروف

قد امر على العقل  
وفي انشاء القول  
غرفا للكنز  
نية فلو لم يظهر  
بغاية وعرض  
الاوليت  
وجد الاع  
تدبر بالفاية  
ترتبة على  
عليه ولا اني  
منه فظفر  
متر في ذلك  
مادة فقا  
غائبة وقد  
العله الفاية  
م واخصو  
هجرة على  
على على  
على على



لغة والموافقة للاستعمال عرفا وقد سلكه المصرايضاني  
خطبة منهج وعبارته فيه مع ابدال غير المعتمد به  
كما سلكه أصله في قوله في الخطبة ابدال ما كانت  
من الفاظه غريباً او موهماً الخ وفي قوله في صفة  
الصلاة ولوايدل ضا د ابطا الخ وهذا بخلاف ما دة  
بدل وتبدل واستبدل فان الغصيح فيها دخول  
البا الموحدة على المتروكة انتهى شو وخفي هذا التفصيل  
على ما اعترض المتأمل وصله بانه وبدلناهم بحسبهم  
جنين ومن يتبدل الكفر بالايمان فقد صل  
استبدلوت الذي هو ادنى بالذي هو خير وقد دخل  
في حيز بدل ونحو على الماخوذة كما في قوله وبدل  
طالعي بحسبي بسعدي وهو خلاف الغصيح خلافاً  
لقوله شيخ الاسلام في سرائر الغيبة المصطلح المعروف  
في اللغة انه الباء ما تدخل على الماخوذة في الابدال  
كالتي بدل انتهى **قوله** غير المعتمد اي غير المعتمد عليه  
في الفتوى وقوله المعتمد من باب المحذف والايصال  
**قوله** به اي بال المعتمد عليه في الفتوى اي عندي  
انا فلا ينافي انه قد جرى في بعض المواضع على  
صغير **قوله** وحذفت منه اختلاف اي اسقط حكاية

أي لم آت به لانه ذكره ثم حذفه ولما كان لا يلزم من  
إبدال غير المعتمد به حذف الخلاف قال وحذفته منه  
الخلاف وقدم ذكر الابدال على الحذف لان الاعتناء ببيان  
المعتمد وذكره اقوى منه بالحذف فتأمل **قوله** وما عنه  
بدأ أي الذي أو شيئا انتهى شرو جعلها موصولة بمعنى  
الذي أولى من جعلها نكرة موصوفة بمعنى شيئا <sup>نسبة</sup> المتنا  
المعطوف والمعطوف عليه لان قوله الخلاف بمعنى الذي  
فيه خلاف ولا فهاهما عدم ذكر شي من الخلاف بخلاف  
النكرة فافها لا تنعم ذلك لان الموضوع من صيغ العموم  
بخلاف النكرة في الاثبات فليتنامل **قوله** بغيره صلة  
غنى **قوله** وسميته الخ لما وصف الكتاب بهذه الاوصاف  
الحسان استحق ان يضع له اسما يليق برتبته  
العلية الشأن فقال وسميته تحرير التنقيح والعلم  
قد يوضع لمعنى في مسماه هذه لانه قد حرر عبارته  
وهذا بها تنبيه **قوله** قاله محقق ان قلت المراد  
من المسمى بنحو التحرير شي واحد شخصي لكن المسمى  
به متعدد في الواقع فما تحقق تشخصه ووحدته  
قلنا التحقيق انه لا يعتد في تشخص الكتاب خصوصية  
المحل وح يكون المسمى به واحدا في الواقع اهـ بناو

والخاص **ل**انه اختلف هل اسما الكتب من حيز علم  
الشخص او من حيز علم الجنس ومبنى الخلاف على ان  
الالفاظ هل تتعدد بتعدد محالها او لا فان قلنا  
تتعدد فهي من حيز علم الجنس وان قلنا لا تتعدد فهي  
من حيز علم الشخص **قوله** تحرير التنقيح وللشيخ  
احمد السبعي رحمه الله في مدحه .

ايا منشى برزت لفظه . جواهر لم تسام تدرس وتكرير  
تقريره سمعا للعقول بديع . به منك من تحقيق حكم وتقرير  
تحررت من رق انتقاد كل من . تحرر فحما ظله يهدي بتحرير  
**قوله** ان ينتفع به ايمه بالتحرير المذكور فغنيه رجوع  
الضمير الى المضاف على الاصل وسبق لك رجوعه  
الى المضاف اليه ففي صنيعه اسارة الى جواز الامر  
وان كان الاول اكثر انتهى شئ والنفع ضد الضرر كما في  
الصباح وفي المصباح النفع الخرو وهو ما يتوصل به  
الانسان الى مطلوبه مناوي **قوله** طالع الترجيح لو  
اسقطه لكان اولى واشمل **قوله** الترجيح اي  
معرفة الراجح في المسائل الفقهية واصل الترجيح  
تثقيب احدي الكفتين على الاخرى ثم استعمل في  
اختيار احد السيتين وتقدمه على الاخر ومميزه



عليه قال الزمخشري من المجاز تساروا بحج الكفال وزح  
احد قوليه على الآخره مناوي **قوله** في المسائل جمع  
المسائل مع ان واحد هـ مسئلة وهو مصدر واسم مكان  
بمعنى السؤال او مكانه لانه ليس المقصود واحد  
منهما انما المقصود التصديقات التي يقام عليها  
البراهين فتأمل **كتاب** **الطهارة**  
**قوله** كتاب اي هذا جمع بين احكام الرفع والارتقاء  
او الازالة والروال او مجموعها او جامع شئ وقال ع  
قولهم كتاب كذا امثله قيل علم الجنس فهو محقق  
بالاعلام الجامدة غير مرآى فيه معناه الاصل في الحاجة  
لتأويله بكاتب اي جامع او مكتوب اي مجموع فيه  
لعدم استقامة الحكم على الضم واجمع الذي هو فعل  
الفاعل بانه الالفاظ الدالة على احكام الطهارة  
على ما هو المختار في اسم التراجع او على انها اسم  
للمسائل غاية الامر ان الاضافة من قبيل اضافة  
الدال بناء على الأول او الاعم بناء على الثاني اه اي ان  
اذا اريد بالكتاب المسائل فاضافة الى احكام الطهارة  
من اضافة الاعم الى الاخص لانها مراد باحكام الطهارة  
مسائلها وهي اخص من مطلق المسائل **قوله** كتاب الطهارة

يصح هنا معاني الاضافة الثلاثة من واللام وفي أما  
من فكانه قيل هذا كتاب من الطهارة أي جمع من  
أنواعها مثل خاتم من فضة وأما اللام فالمعنى هذا  
كتاب للطهارة واللام للاختصاص أي مختص بالطهارة  
من بين كتب اللغة لا يشترك الطهارة فيه غيرها  
من أجناس اللغة أي هذا الجنس مقصور على الطهارة  
لا يتعداها إلى غيرها ولا يذكر فيه سواها وأما  
في فتغديره هذا كتاب في الطهارة أي مطروق في  
الطهارة مندرج في سلكها ينابيعها وهو على  
حذف مضاف أي في بيان أحكام الطهارة أهـ  
**قوله** لغة أي من جملة اللغة أو حالة كونه لغة أو  
أعني لغة أو في اللغة والنصب على التمييز أو الحال  
أو بتقدير فعل أو بترفع الحافض على ما فيه لكن الراجح  
أنه سماعي وليس هذا منه فليتنامل شؤ وقوله  
على التمييز أي للنسبة التي بين الطرفين وليس محولا  
عن شيء فان تميز النسبة منه ما هو محول ومنه  
ما هو غير محول كما في محله وقوله أو الحال أي عند  
من يجوز مجي الحال من النسبة الكلامية أو من المبتدأ  
وقوله أنه سماعي وليس هذا منه إلا أن المصنفين

نزلة منزلة السموع لكثرة **قوله** والجمع من عطاف  
التفسير اذ اجمع ضم شي الى شي شوقا لفتح وقيل  
الضم انحصر لاخذ تلاصق المنضمين في مفهومه  
**قوله** اذا اجتمعوا راي معنى اجمع فذكر ولو لاحظا الجا  
لقال تجمعت **قوله** كتب الخ كتباً مصدر مجرد وكتابة  
وكتابتا مصدران مزيدان الاول مزيد بحرفين والثاني  
بحرف وقدم المزيد بحرفين لشهرته قال ابو حيان  
ولا يصح ان يكون الكتاب مشتقاً من الكتب لان  
المصدر لا يشتق من المصدر لان كلاهما اصل وايضا  
فلعدم استواء الكتاب والكتابة والكتب في الحروف  
واجيب بان المزيد يشتق من المصدر وعبارة مر  
في سائر المنهاج الكتاب لغة مشتق من الكتب وهو الضم  
والجمع يقال كتب كتباً وكتابة وكتابتا ومثله الكتب  
بالمثلية وقال ابو حيان وغيره انه غير صحيح لان  
المصدر لا يشتق من المصدر واجيب بانهم لم يريدوا  
الاشتقاق الا صغروا وورد لفظ الى اخره مناسبة  
بينهما في المعنى والحروف الاصلية واما ارادوا الاكبر  
وهو اشتقاق الشيء مما يناسبه مطلقاً سواء وافقت  
حروفه حروفه ام لا كما في السلم والثلث وقد ذكروا ان

م وفي أما  
ي جمع من  
على هذا  
تخصر بالها  
فيه غيرها  
ر على الطاء  
الها واما  
ظروف في  
هو على  
ارة اسد  
لغة او  
او الحال  
لكن الراجح  
وقوله  
سبح محمدا  
له ومنه  
عند  
من الهند  
منه  
نزلة



البيع مشتق من مد الباع مع انه ياي والباع واوي  
وان الصدق مشتق من الصدق بفتح الصاد وهو  
الشي الصليب لانه اسبه في قوته وصلابته انتهى  
وقد يقال عليه انه تعريف الاستقاة الاصغر منطبق  
على اخذ الكتاب والكتابة من الكتب فليست مل هذا  
ثم رايته ع ش قال قوله ما يناسبه مطلقا اي وانما  
يتوافق في الحروف الاصلية والمعنى وعليه فهو هذا  
التفسير اعلم من الاصغر في جمعها في هذه المادة  
فلا حاجة الى الاعتذار بما ذكره ثم قال م روبرد  
الاعتراض ما صرح به السعد التفتازاني بقولته  
واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المجرد لانه المراد منه  
مشتق منه لموافقته اياها بحروقه ومعناه **قوله**  
الجملة مختصة اي مميزة اي لادال جملة او جملة مختصة  
من دال العلم فلا يخالف ما اختاره السيد من ان  
الكتاب اسم للالفاظ باعتبار دالها على المعاني  
ع ش علم **وقوله** والخلوص عطف تفسير قال  
في القاموس النظافة النقاوة نظف تكرر  
فهو نظيف وقال ايضا خلص خلوصا وخالصة  
صار خالصا وهذا على ان المراد النظافة حسية او

معنوية اما اذا اريد الحسية فقط فهو عطف عام  
على خاص لان الخلوص من الانسان شامل للخلوص من  
الانسان الحسية كالانجاس والخلوص من الانسان  
المعنوية كالغيوب **قوله** رفع حدث اخر هذا احد  
اطلاقي الطهارة وهو مجازي من اطلاق المسبب على  
السبب والاطلاق الثاني حقيقي وهو زوال المنع  
المرتبة على الحدث والجنب عناني **والخاص** ان للطهارة  
اطلاقين شرعيين حقيقي وهو الارتفاع والزوال  
اللذان هما اثر الرفع والازالة ومجازي وهو الرفع  
والازالة هما سبب للارتفاع والزوال فاطلاق  
الطهارة عليهما من اطلاق اسم المسبب على السبب  
ثم من العلماء من عرفها بالاطلاق الحقيقي فقال  
ارتفاع المنع أو زوال المنع المرتبة على الحدث أو الجنب  
أو الموت وزيادة الموت ليتناول التبريد ارتفاع المنع  
من الصلاة على الميت بغسله فانه ليس منعاً مرتباً  
على حدث ولا نجس وقد صرحوا بعد من انواع الطهارة  
ومنهم من عرفها بالاطلاق المجازي الذي هو الفعل  
فقال فعل ما يترتب عليه اباحة ولو من بعض الوجوه  
كالتيتم او ثواب مجرد وقال النووي رفع حدث اعم ومنهم

باع واوي  
لصاد وهو  
نما انتهى  
لصفر منظر  
لما مل هذا  
مقاي والم  
به فهو هذا  
من المادة  
روبرد  
بقوله  
يد منه  
فناه **قوله**  
نلة محقة  
من ان  
للعاني  
قال  
مكرم  
الصحة  
سيرة او  
معنوية

من عرفها بالاطلاقين فقال ارتفاع المنع المرتب على  
الحدث أو الخبث أو الموت أو الفعل المحصل لذلك أو  
المكمل له كالنكث والوضوء المجدد أو القيام مقامه  
كالتييم انتهى **قوله** كالتييم هو مثال لما في معنى رفع  
الحدث لكونه يبيح إباحة مخصوصة بفرض ونوافل  
ومثله وضوء صاحب الضرورة وأما حرج الاستنجاء فهو  
في معنى إزالة النجاسة لأنه مبيح أيضا إباحة  
مخصوصة بالنسبة لصلاة فاعله ومثل حجر الاستنجاء  
الدابع والتخلل وسائر أفراد الاستحالة فإنها في  
معنى إزالة النجاسة فإنها محيلة لا مزيل **قوله**  
والاغسال السنونة وتجديد الوضوء مثال لما  
على الصورة في الحدث فإن الغسل السنون على صورة  
الواجب والوضوء المندوب كذا أو في الحدث  
والنجس كالغسلة الثانية والثالثة فهما لأنها  
على صورة الأولى فهما قل **قوله** وتجديد الوضوء  
والغسلة الثانية والثالثة ومسح الأذن  
والمضمضة ونحوها من نوافل الطهارة وطهارة  
المستحاضة وسلس البول ثم الأصل في شاملة  
لأنواع الطهارة ثم منهج أي الواجبات والمندوبات



**قوله** المظهر اي بالمعنى الشامل للرافع والمبيع والمحيل  
خضروا منا قال بالمعنى ليصح حمل ما وما بعده عليه  
**قوله** من ما بيع وجامد وغيرهما فن الاول الما ومن  
الثاني التراب والدابع ومن الثالث انقلاب النحر  
خلا ودم الطيبة مسكا وبقي من هذا الانقلاب الدم  
لبنا او منيا او علقة او مضغة وطهر الما القليل  
بالمكثرة فانه استحالة على الاصح وتولد الدود  
منه عين النجاسة ولعل عدم ذكر ذلك لعدم عمه  
في كل لبن مثلاً اولاً ما ذكره قد يوجد فيه التطهير  
بالمعالجة مثلاً قل وقوله لعدم عمه في كل لبن اي  
لان هذا لا يكون الا في لبن الادمي والما كولد دون  
غيرهما فان انقلاب دمه لبنا لا يفيد الطهارة  
كما سبق ولا يكون الا في منى غير نحو الكلب دونه  
والله اعلم **قوله** اربعة يشير الى ان الخبر مجموع المعطوف  
والمعطوف عليه لاماً واحداً وهو من باب قواك  
هذا حلوحا مع لان المعنى هذا امزاي بالزاي  
المعجمة شو وقوله من باب الخ يتامل مع قول المنة  
المظهر ما الخ فان كلامي المعطوف والمعطوف عليه  
يصح حمله على المظهر الا ان تجعل اللام فيه للاستقراة

المرتبة على  
ذلك او  
قيام مقامه  
عن رفع  
بن ونوافل  
متجاوز  
اباحه  
حجر الاستحباب  
فانها في  
**قوله**  
مثال لما  
على صور  
يحدث  
بها لانا  
وضوء  
ب  
طهارة  
في شاملة  
دوبات

قوله

فيحتاج لما قاله المحشي اه طبلأوي **قوله** اربعة بالاستقرا  
 الشرعي مناوي اي المطهر واحد منها فلا يتوقف  
 التطهير على مجموعها فالمعنى كل افراد المطهر ما لا  
 لا مجموع المطهر انما فتأمل **قوله** او خبث هو والخس  
 مترادفان قل **قوله** كتحديد وضوء متال للغير **قوله**  
 وغسلات نحو كلب قال السمع بمعنى انه له فمهاد خلا  
 اه ومراة اه المطهر الماء والمرج بالتراب شرط  
**قوله** وغسلات نحو كلب الاضافة لادنى ملايسة  
 او المراد وغسلات مضاه نحو كلب عليه ودخل في  
 نحو الخنزير والفرع **قوله** ودايع في تقديم الدايع  
 على التخلل استيفاء القسم الجامد ولانه امر  
 حسي والتخلل امر معنوي فتناسب تقديمه  
 اه شو اي فقدم الدايع لامر من ليتصل بمناسبه  
 وهو التراب لان كلامها جامد ولانه امر حسي  
**قوله** وتخلل لوقال واستحالة لكان اولي وايم وله  
 يحتمل للإيراد بعده فافهم قل اي الايراد الذي اشار  
 اليه بقوله وفي معناه ان **قوله** نجس بالموت احتراز  
 به عن جلد الكلب ونحوه فانه نجس في الحياة فلا  
 يظهر بالديع **قوله** في خمرات غاوار يلحق بها النيف

أو المراد بلخرما خامرا العقل فيشمل النبيذ خضر فلو  
غير بالمسكر كما هنا وي لكان اعم لان الخمر في الاصل  
المتخلف من ماء العنب خاصة **قوله** لادلة تأتي راجع  
لمجموع الاربعة لان كل واحد منها له ادلة تأتي فلا  
يتأني ان منها ما ياتي له دليل واحد ثم ان قوله لا  
دلالة تنازعه الامور الاربعة وهي ما وترايب **قوله**  
من زيادي اي على التنعيم فانه قال المظهر ثلاثة الماء  
والتراب وما يدبغ به **قوله** وفي معناه اي التخلل **قوله**  
انقلاب دم الخ لوقال خوانقلا ب الخ لكان اعم فانهم  
ليدخل فيه جميع ما ذكره قل مما استدركه على  
التخلل **قوله** ولا ينافي ذلك الخ جواب عن سؤال  
مقدر تقديره ظاهرا ما ذكرته مما ان المظهر اربعة  
ما وترايب ودبغ وتخلل ينافيه حصر الجمهور بالمظهر  
في الماء المطلق فقط وحاصل الجواب ان حصر الجمهور  
اضافي بالنسبة لرفع الحدث وازالة الخبث للاحقيني  
بالنسبة لكل شئ فتأمل **قوله** لان ذلك اي حصر  
الجمهور المذكور مغرور في رفع الحدث الخ اي ان  
كلامهم في المظهر الراضع للحدث والمزيل للخبث خاصة  
وهو الماء المطلق لاني مطلق المظهر التام للبيح

في الاستقلال  
يتوقف  
على ما في  
هو الخمس  
لغير **قوله**  
في هذا خلا  
شروط  
لايسة  
دخل في  
م الدافع  
لانه امر  
تقديمه  
مناسبه  
حسي  
الم وله  
في اشار  
احترز  
ة فلا  
النبيذ



والمجمل فتأمل **قوله** لان ذلك مخ أي بحسب الأصل  
 والافتراء عليه الطهارات المندوبة والتراب في غسلات  
 الكلب خصوصاً مع القول بأنه شطر في الأزالة  
 قال ولعله فهم ان معنى كلام المصان الماء المطهر  
 مقصور على رفع الحدث وإزالة الخبث لا يتجاوزهما  
 إلى غيرهما وليس كذلك بل معناه ان رفع الحدث  
 وإزالة الخبث مقصوران على الماء لا يتجاوزانه  
 إلى غيره وهذا الينا في ان غيرهما يتوقف عليه أيضا  
 فتأمل **قوله** بشرطهما شرط الخبث زوال الاوصاف  
 من طعم ولون وريح الا ما عسر زواله وشرط الحدث  
 جريان الماء على العضو كذا اختلف بيننا الزيادة في جواب  
 سؤاله عن ذلك خضر ولو قد زفي كلامه مضاف  
 أي بشرط الماء فيها وهو كونه مطلقا إلى آخر ما سيذكر  
 لكان صحيحا بل هو اقرب لكلامه عقبه **قوله**  
 لاستيفاءة جواز الصلوات أي جوازها على الدوام  
 غير مقيد فلا يرد التيمم اذا لا يستغفبه سوى فرض  
 ونوافل والتجار والمجروح متعلق برفع وإزالة كما هو  
 الظاهر فتأمل **قوله** ونحوها كسجدة تلاوة أو شكرك  
**قوله** وأما المخرج فيه نظر الا ما منع من جعل المطهر

شاملاً للمخفف كما جعلوه شاملاً للمبيح والمحيل وقد  
ذكرنا لاسنوي وغيره أن قول الروضة من المايعات  
في قولها المظهر للمحدث والخبث من المايعات الماء الخ  
أحراراً من الجاهلات فإنها قد تطهر أحدث وأحدث  
وليست بما كالتراب في القيمة والنجاسة الكلية ونجس  
في الاستنجاء والسبب ونحوه في الدبائع الخ انتهى  
وفي الخادم والاحسن أن يقال أي في تعريف الطهارة  
ما يتوقع على خصوصها إباحة أو ثواب مجرد فدخل  
في الأول وضو المستحاضة واليتم وطهارة الخ والمحل  
بالدبائع وغيره كالاستنجاء بالاحجار فإن إباحة  
الصلاة ومس المتخفف والاستمتاع متوقف عليها  
ويدخل في الثاني المضمضة ونحوها من النوافل فانها  
لمجد الثواب انتهى متوقف في حاشية الحلبي على منج  
الحجر مزيل للنجس بمعنى الوصف القاييم بالتمل عند ملاقاته  
لشي من الاعيان النجسة ومن قال هو مخفف أراد  
بالنجس العي لا المعنى المذكوراه وعبارة ابن شرف  
وخضر قوله بل مخفف وهو كذلك لأن اثر النجاسة باق  
بمحله ولذا تبطل صلاة من حمل مستحراًه وقال عبد البر  
قوله بل مخفف هذا ما اعتمد شيخنا الزيايدي واستدل

بالأصل  
في غسلة  
بالأزالة  
المظهر  
تجاوزها  
في أحدث  
بأوزانه  
بهم أيضاً  
وصاف  
بأحدث  
في جواب  
بمضان  
فما استدرك  
قوله  
الدواء  
سورة  
كما هو  
أو شكك  
المظهر

شاملاً

بقول المنهاج ويعني عن محل استجماره وقال الطبري  
الحرم مطهر حقيقة اه فتخلص انه ان اريد بالنجاسة  
الوصف فالجرح مطهر لانه ازال المنع وان اريد العيق فالجرح  
مخفف اي مزيل لبعض النجاسة لكن يرد عليه انه قد  
يكون الخارج ابتداء لزيادة الجرح لها المانع من ان  
يراد بالمطهر ما يشمل المخفف فلا بد من الموازنة  
على كلام المص والعه اعلم **قوله** فالما المطهر الخ اي اذا  
علمت ان المطهرات اربعة ماء وتراب ودابة وتخلل  
فالما المطهر الخ فالفا واقعة في جواب بشرطه  
وتسمى الفا الفصيحة والمطهر اسم فاعل اي المحصل  
للمطهارة الزاخرة للمحدث المزيل للنجس وبدا المص  
ببيان اما لانه الاصل في الة الطهارة كما قال  
في ش منهجه وفي كلامه لغ ونسب مرتب على حد  
قواه تعالى ومن رحمة جعلكم الليل والنهار تسكنوا  
فيه ولتبتغوا من فضله **قوله** المطهر ما اي الذي  
او شيء يصح ان يسمى في عرف اهل اللسان اي اللغة  
ما بالنسبة للعالم بحاله منهم بلام صاحبية قيد الخ  
مناوي فخرج بتقييده بقوله بالنسبة للعالم بحاله  
الما القليل الذي وقعت فيه نجاسة ولم تخبره

والمستور



والمستعمل للعالم بحالها فانه لا يطلق عليهما ما لا يقيد  
يقول في الاول ما متبحر وفي الثاني ما مستعمل  
ويدخل اما المتغير بما في مقوم ومرة فانه يطلق  
عليه ما لا يقيد عنه العالم بحاله من اهل العرف والناس  
عنه ضابط الاصح ان ما صدق الطهور والمطلوع  
واحد وهو انواع مطلق اسما وحكما وهو ما يقع عليه  
اسم ما لا يقيد كما تقررا وهو الباقي على وصف خلقته  
مذهبان قال الاسنوي وغيره الصحيح الاول من  
ثم اختاره المصنف كاسمه من العالم الاصل للباب في  
ايتار الثاني وحكما لا اسما وهو المتغير ما لا  
يتمن صونه عنه اي علما للقول الضعيف انه لا يسمى  
مطلقا وعكسه وهو المستعمل ان قلنا مطلق منع  
منه تعبد اماوي اي ان جرينا على هذا القول الضعيف  
والا فاعتمد انه غير مطلق كما صحح النووي **قوله** لا يقيد  
اي لازم وقال الولي العراقي لا يحتاج اليه الا في جانب  
المعنوم سواء لان المعقيد بالقييد المنفك يصح ان  
يطلق عليه اسم ما لا يقيد اما اذا قيل ما يسمى ما بقيه  
فغير مطهر فانه يقيد باللازم فيقال ما يسمى ما يقيد  
لازم غير مطهر وهذا هو المراد بالمعنوم في كلامه

الطيلوي  
يد بالجملة  
يد العبد فالح  
عليه انه قد  
انع من ان  
الواحدة  
طهر الخ اي اذا  
تابع وتخلل  
بسط طهارة  
عل اي لم يصح  
يث ويدا الم  
رة كما قال  
ب على حد  
النهار لسكن  
ما اي الذي  
ان اي اللغة  
بقة قبيد الخ  
للعالم بحاله  
لم تغيرة  
والمستعمل

وبالابنات في كلام غيره **قوله** وان رشح الخ تصريح بان هذا  
الرشح يسمى ما هو كذلك على المعتمد لانه ما حقيقة  
وينقص بقدره كما صحح النوري في مجموعه وغيره قال في  
الحادي ولا يجوز رفع حذاء ولا ازالة بخس الابا لما  
المطلق او بخار المطلق م ر وان قاله الراعي نازع  
فيه عامة الاصحاب وقال يسمونه بخاراً ورتحاً لا ما  
على الاطلاق سرح ط على المنهج مع زيادة خضرو في كلام  
المص حرازة في جعله الرشح من البخار مع انه من الماء  
فلو قال وان رشح من الماء بسبب البخار الذي هو  
حرارة النار لكان اولى فتأمل **قوله** المغلي بضم الميم  
وفتح اللام ببناء للجهول من اغلاه فهو اسم مفعول  
من الرباعي ويجوز فتح الميم وكسر اللام على انه من  
التلاي أي من غلاه واصله مغلوي اجتمعت  
الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو  
يا وادغمت الياء في الياء وكسرت اللام للمناسبة  
فقول العامة جين مغلي بضم الميم مع كسر اللام  
لحن لانه ح اسم فاعل رحمانى واما يكون لحنات  
كان مركباً توصيفياً فان كان مركباً اضافياً لم يكن  
لحناً فتأمل **قوله** أو قيد بضم اوله وكسر ثانيه فعلن

ماض مبني للمجهول معطوف على رشح ويفتح أوله  
وسكون ثانياً مصدر مجرور عطفاً على قوله في المتن  
بلا قيد وهذا الثاني ذكره الحلبي على منج **قوله**  
بالتأخر الات وهو ما يستغني المانع **ف** رشح  
لورقع في الماء مجاور ومخالط متعاضداً في أن التغير  
هل هو من المخالط أو من المجاور فالصحيح أن لا نسب  
الطهورية كما قاله الزياوي عبد البر **قوله** وكذا كثيراً  
بطاهر مجاور كعود ودهن مطيبين أو غير مطيبين  
لأن تغيरे بذلك تروح لا يمنع إطلاق اسم الماء  
والكافور نوعان صلب وغيره فالأول مجاور والثاني  
مخالط ومثله القطران لأن فيه نوعاً فيه دهنية  
فلا يمتزج بالماء فيكون مجاوراً ونوعاً لا دهنية فيه  
فيكون مخالطاً ويجعل كلام من أطلق على ذلك ويعلم مما  
تقرر أن الماء المتغير كثيراً بالقطران الذي يد هني به  
القرب أن تحققنا تغيरे بموانه مخالطاً فغير ظهور  
وأن شئنا أو كان من مجاور فظهور متوافق ذلك  
الزنج وغيره خلافاً للزركشي ويظهر في الماء البخار الذي  
غير البخور طعمه أو لونه أو ريحه عدم سلبه الطهورية  
لأنه لم يتحقق انحلال الأجسام المخالطة وإن يشاء

منه بان هذا  
ما حقيقة  
غيره قال في  
من الأبا  
لرافعي نازع  
ورشحاً لا  
خضر وفي كلام  
ع أنه من الماء  
الذي هو  
على يرض الميم  
اسم مفعول  
على أنه  
جتمعت  
قلبت الواو  
لناسبة  
كسر اللام  
لحركات  
أفيا لم يكن  
ثانيه فعل



بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة ثم رأي فان  
قلنا دخان النجاسة نجس الما قلنا هنا سلب  
الظهورية وان قلنا بعدم النجس ثم قلنا بعدم سلبها  
هنا لكن المعتمد هنا عدم سلب الظهورية مطلقا  
والفرق ان الدخان اجزا تفصلها النار وقد اتصلت  
بالماء فتنجسه ولو مجاورة اذ لا فرق في تأثير ملاقة  
النجس بين المخالط والمجاور بخلاف النجور فانه طاهر  
وهو لا يسلب الظهورية الا ان كان مخالطا ولم  
تتحقق المخالطة في علم روي المجاور ما يتميز في رأي  
العين والمخيل بخلافه ثم الاصل خضرو وقوله ان  
تحققنا تغيره به الخ هذا التفصيل انما هو ضما  
اذا وضع لاصلاح الما اما اذا وضع لاصلاح القرب  
فلا يضر التغير به ولو مخالطا ولو كثيرا لان التغير  
به ح تغير بمافي مقرا لما ع في وقوله والمجاور  
ما يتميز في رأي العين وقيل ما يمكن فصله والتراب  
مخالط على الاول مجاور على الثاني لا مكان فصله  
بعد رسوبه فخط على منهاج **قوله** مجاورا لم يتمثل  
منه شيء والا فمضوكا لمخالط او خليط فعيل بمعنى فاعل  
اي مخالط كسريكة بمعنى مشاركة اي بظاهر خليط

اخ فخلط عطف على مجاور **قوله** كطليب بضم أوله مع ضم  
ثالثه أو فتحه شيء أخضر يعلو على الماء من طول الكس  
ولا فرق بين أن يكون بمقرا لما ومرة أو لا نعم ان اخذ  
ودق ثم طرح ضر كونه مخالطا مستغنى عنه ثم مر  
خضر قال الاذرعى ويشبه ان الامر كذلك اي يضر  
فيما لو طرح صيحاتهم تغت وتخالطاه وهو المعتمد  
عناي اي خلافا لـ فقول المؤلف كطليب اي لم يطرح  
فان طرح بعد دقه أو قبله وتغت وتخالطضراه  
**قوله** او يتراب ولو مستعملا نعم ان كر تغيره به  
بحيث صار يسمى طيبا بان صار لا يجري جري الماء  
سلبه الطهورية ثم مر والباقي اوله ملحقة حذرا  
من توهم انه معطوف على طليب ومقتضاها  
عطفه على دطاهروفيه نظر فينتوين حذفها  
على انه معطوف على خلط لا غنى للماء عنه المتناول  
للتراب غير المطروح فتقبيده بالمطروح في المعطوف  
ليس لكون غيره اولى بل ليس من التكرارات غير  
المطروح تناوله ما مر فتحصل من ذلك ان الماء المتغير  
كثيرا بالتراب مطهر طرح اوله كالماء الماي اها بد شرف  
وقوله حذرا من توهم انه معطوف على طليب اي وهو

م رأي فان  
نا سلب  
عدم سلبها  
مطلقا  
ثم اتصلت  
بملاواة  
فانه طاهر  
لما ولم  
يغير في رأي  
وله ان  
ما هو طاهر  
لاح القول  
ان التغير  
للمجاور  
فالتراب  
فصله  
ان يمتثل  
بعضه على  
هو خلط

لا يصح لانه التراب لا يضر ولو كان للماء عنه غنى وقوله فغيبه  
نظر لعله لا يقتضاه انه نجس ضرورة ان العطف  
يقتضي المغايرة مع انه فاسد وقوله فيبتعن حزفا  
الخ وقد يقال لما اختلف في كون التراب من المخالط  
او المجاور بحسب الخلف الواقع في تعريفهما لصديق  
كل من التعريفين المارين عليه باعتبار حال التربة اذ هو في  
حالة تكدر الماء لا يتميز في رأي العين وبعد رسوبه  
يمكن فصله عنه عطفه باو واعاد الماء ليحمله معطوفا  
على بظاهرو لم يدخله في أقسام المجاور ولا المخالط  
ليخرج من عهده وحيث بين احكام فيه لا اعتراض عليه  
في عدم بيان هو من ايها ولا يتوهم انه مقابل للظاهر  
فتدبر هذا ومثل التراب الطين بما عبر به بعضهم  
**قوله** وملح ما خرج الجيلي فانه خليط مستغنى  
عنه وعبارته في شئ المنهج وخرج بالماء الجيلي فيضر  
التغير الكثيره ان لم يكن بمقرا الماء أو مرة ويضر  
التغير الكثير بالماء الساقطة دون الأوراق  
الا ان طرحت وتغننت والضابط ما يمكن التفرغ عنه  
غالب يضر التغير الكثيره وما لا فلا **قوله** بشي من الاربعة  
هي الظاهر المجاور والخليط الذي لا غنى للماء عنه والقراب



وملح الماء **قوله** مطلق وهو المعتمد **قوله** بخلاف الخل ونحوه  
هذا مختار قوله ما يسمى **قوله** لا مقيداً باضافة  
كما الورد او بصفة كما تمهين وما دافق او بلا معصده  
تخير انما المأمن الماء وخير نعم اذا رأت الماء يعني المني وهذا  
خارج بقوله بلا قيد والحصر في قوله ما لا يذكر الا  
مقيداً يعني عن تعقيد القيد باللازم كما هو ظاهر  
**قوله** فلا يظهر اي ما ذكر من الخل ونحوه وما لا يذكر  
الامقيد او ما تغير كثيراً بظاهر مخالط للماء عنه  
غنى وليس ترايا وملح ما طرح فيه **قوله** نقوله تعالى  
انما استدلال على كون المأمن المظهرات الرافعة  
للاحداث المزيلة للاخبات وقا بوعده فيما  
سبق بقوله لادلة تأتت ولم يذكر هذه الآية  
في اول الكتاب كما فعل المتهاج لان الدليل موخر عن  
المذلول وعدل عن اية وينزل عليم من السماء الى طهر  
به مع انها اصرح في المراد لافادة ان الطهور غير  
الظاهر وليس تأكيد الكمالات التأسيس كترفاية  
منه لافادته معنى زائداً على ما قبله فالطاهرية  
استغيدت من الماء لعدم الامتنان بغيره اي بغير  
الطاهر والطهرية استغيدت من طهوراً والسماء

قوله فقيه  
لطف  
يعني هذا  
المخالط  
الصدق  
اذ هو في  
رسوب  
معطوف  
المخالط  
تراخي عليه  
بل للظاهر  
بعضهم  
ستغنى  
بلي فيض  
ويض  
يراق  
زمنه  
من الادعية  
والقوى

الجرم المهود وهي افضل من الارض غير مدافن الانبياء على  
الراح في ذلك انهم فعلوا ما تقرر انه لا تلازم بين  
الطاهر والظهور فقد يكون الشيء طاهراً لا مطهراً  
كالمتعمل وقد يكون مطهراً لا طاهراً كذرق  
الحام في الدبع فتأمل **قوله** وانزلنا من السماء  
اي انزالاً مستمداً لا منقطعاً كما يتوهم من الماء  
يا هراً للعقول ناسياً عن عظمتنا كما اشعر به  
ضجيراً العظمة حج وسم والاية تشمل ما تبع من الارض  
ايضاً لانه نزل في الاصل من السماء قال تعالى وانزلنا  
من السماء ما بقدر فاسكنناه في الارض **قوله** والامر  
اي في قوله تعالى فتبينوا صعيداً **اطمناً قوله** والماء  
اي في فلم تجدوا ماءً في الاية قبلها لئلا يلزم التاكيد  
كما مر **قوله** لغات الامتنان به فيه تأمل فالمايم  
من صفة الامتنان بشيء وان قام غيره مقامه  
وهلا وجب الاستدلال بان تقول ثبتت الطهارة  
بالماء لم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس لظهور  
الفرق خضراي الاختصاص بالماء يزيد رقة ولطافة  
لا يشركه فيها غيره مناوي **قوله** وغيره الخ هذا قسم  
لقولنا فالما المطهر الخ **قوله** من مطلق اما اي من

أفرادة فلغظ مطلق إذا أخرج كان وصفاً وإذا قدم  
كان اسمياً قال وفيه إشارة إلى الفرق الواضحة بين  
قولهم الماء المطلق ومطلق الماء وهو ما تعارفه  
الغنياء من ثم ردوا قول بعضهم أن هذا التركيب قريب  
من قول أهل العربية الواو لمطلق الجمع وقول بعضهم  
الواو للجمع المطلق **سئل قوله** فقط أي غير مطهر لغيره  
وقد يقال لا حاجة إلى قوله فقط المفسر بما ذكرناه  
لأن كلامه الآن في غير المطهر إذ هو المقسم فلا  
يتوهم خلافه فتأمل **سئل قوله** قليلاً أي لو كان كثيراً  
أو جمع بعد استعماله حتى كثرت فيكون مطهراً لأن  
الطاهرة إذا عادت بالكثرة فالطهورية أولى  
بأن المنهج **سئل قوله** في فرض والمراد بالفرض ما لا بد  
منه أم يتوهم أم لا عيادة كان أم لا فيشمل  
ما توضأ به الصبي فيما إذا كان مميزاً أو وضأه  
به وليه للطواف فيما إذا كان غير مميز وما توضأ  
به الحنفى الذي لا يعتقد وجوب السنة بلانية  
لأن فعله رفع الاعتراض عليه من المخالف قائماً له  
يصح الاقتداء به إذا لم يفرجه اعتباراً باعتقاد  
المامون لا بشرط الرابطة في الاقتداء في الطهارات

النبيا على  
الزمين  
والامطر  
ذرق  
السماء  
من المائي  
مغربة  
مع من الأرض  
قال وانزلنا  
**وله** والامر  
**سئل قوله** والماء  
يلزم التاكيد  
قال المائي  
مقامه  
الطهارة  
لظهور  
فيه ولطاف  
هذا قسم  
أي من  
أفراد



واحتياطاً في البابين وما استعمل في غسل بدل مسح  
من رأس أو خف أو جبهة أو في غسل ميت لأنه أمر  
به لمعنى مشاكل للحدث فالحق به ولا نظر لعدم  
وجوب النية فيه أو في غسل بعض أعضاء الوضوء  
وإن قلنا أن رفع أحد لا يتجزئ أو في غسل الرجل  
لمن انترغ خفه وهو بطهارة أو في غسل الوجه  
مع بقا التيمم لرفعه الحدث عنه أو في طهر سلس  
أو في غسل مجنونة أو ممتنعة عن غسل حيض  
أو نغاس ليحل وطئها أو في غسل كافرة ستوا  
كانت كتابية أم لا وتجب النية في غسلها كالممتنعة  
لا يقال غير الكتابية لا يحل للمسلم نكاحها لانا  
نقول اسلام الزوج ليس بقيد كما في شر العباب  
لمر ونصه وشمل اطلاقه المسلم والكافر وهف  
الذي استظهره الشيخ في الكافر بناء على انه  
مكلف بالزواج وهي مكلفه بالغسل له كالمسألة  
قلت وهو الاوجه وإن ذكر الشيخ انه ترجح  
عنده خلافه فقد قال الاذري الظاهرات  
كون الزوج والسيد مسلماً ليس بقيد للصحة

بله الخلية لو ثوت الفسل من الحيض صح في حق ما يطرأ  
من نكاح أو ملكة يمين ولا يشكول عليه اشتراط النية  
فيه اذ هي للتمييز لا للقربة والكفر بما ينافي نية  
القربة دون التميز وعلم من ذلك انه لا فرق في الجليل  
بين ان يكون مكلفاً أم لا محترماً أم لا فاللهد  
والزاني المحصن كغيره انتهى فالاستغناء بنيتها  
ليس للتخفيف بل لوجوبها على الكافر وصحتها  
اي تلك النية منها ولو اغتسلت من غير حيض  
أو تغايس بجنابة لم يصح مستعملاً لانه لا يتوقف  
على التمتع بها على غسل فقولهم رخي ساء المزاج  
او في غسل كتابية ليس قيداً فكان الأولى التعبير  
بالكافرة كما عبره المناويع وغيره والمراد من جميع  
ذلك الفسلة الاولى والمسحة الاولى وخرج  
بالغرض النفل والمستعمل فيه كالفسلة الثانية  
والثالثة والوضوء المجدد والغسل المسنونة  
وان نذرهما وما المضمضة والاستنشاق مطهر  
لانتقاء العلة التي هي ازالة المانع لان هذا الميزل  
مانعاً اذ لم يكن مانعاً ومن المطهر ما غسل به الرجل  
داخل الخد بعد مسحه لانه لم يزل مانعاً ومنه

بله مسح  
لانه امر  
لعدم  
الوضوء  
سئل الرجل  
على الوجه  
لرسلس  
لحيض  
زرة ستوا  
بما كالتنفة  
الانسا  
العباب  
هف  
لى انه  
كالهلة  
تدح  
نرات  
المصحة  
بل

ما غسل السمسد لما ذكر وحاصل شرط الاستعمال  
اربعة ان يكون الما قليلا وان يستعمل فيما لا بد منه  
وان لا ياتي بنية الاعتراق في محلها وهو بعد نية  
الجنب وبعد غسل وجه المتوضي الغسلة الاولى  
ان لم يثلث والثالثة ان ثلث قبل مس المسار  
فيهما وان بين فصل عما كان مترددا عليه الامالا  
يغلب فيه التقاذف لان الما ما دام مترددا على  
العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ما بعثت  
الحاجة الى الاستعمال بالاتفاق للضرورة **قوله**  
من رفع حدث الجنبان لغرض **قوله** او ازالة خضه  
ولو تخففا ومفعوا عنه مناوي ووجهه في  
الثاني انه ادي به ما لا بد منه أصالة **قوله** ولم  
يتنجس بتغير أو غيره أي وحاله كون ذلك  
القليل المستعمل في إزالة النجس لم يحكم بنجاسته  
لكونه انفصل عن المحل لا تغزو ولا زيادة وزن  
بعد اعتباره ما يأخذ الخلع الما وبمجة من الوسخ  
وقد ظهر المحل فان تغير احد اوصافه او زاد وزنه  
او لم يظهر المحل فتنجس ويغزو التغير استثنان  
ان تغير المص بقوله ولم يتنجس استعمل وامثل



ط الاستعمال  
بالايد منه  
عدنية  
لمة الاولى  
من المسار  
الامال  
متروك على  
بقيت  
نور و  
بالهضبة  
جهد في  
له ولم  
ذلك  
بنجاسة  
دكة وزن  
من الوسخ  
وزاد وزن  
سنتان  
وامثل

من قوله اصله اذا لم يتغير بالنجاسة وتغيير اصل  
اصله بقوله ما لم تظهر فيه النجاسة مناوي لان  
قوله لم يتغير يشبه بمغومه حكمنا بتنجسه لزيادة  
وزنه او لعدم طهر المحل فتا **مل قوله** هو اول ما ينام  
عبارة اصله طهارة اما الوارد على المحل المتنجس  
اذا لم يتغير ولم يطهر المحل مع انه نجس **ل قوله**  
او ما تغير طبعاً او لوناً او ريحاً تغيراً كثيراً يقينا  
بات منع اطلاق اسم الماء عليه جزماً مناوي  
ولو كان التغير تقدير يابات اختلط بالما ما يوا  
في صفاته كما مستعمل ولم يبلغ به قلتي  
فيقدره في الغاوسط للماء في احد تلك الصفات  
معنى اننا فرض عليه مغير اللون ومغير الطعم  
ومغير الرائحة فبايها حصل التغير تقدير  
الكتيبات في سلب الطهورية والمغير للون  
عصير العنت وللطعم عصير الزمان والريح الملاذن  
هذا هو المخالف الوسط ولو كان قلتي حضري  
ولو كان الماء قلتي في غير الماء المستعمل فلو ضم  
المستعمل الى ما قليل فبلغ به قلتي صار طهوراً  
وان اُثر في الماء بفرضه في الغام **ل قوله** بطلاهد

فوقه

اي شيء طاهر خليط اي مخالط له يات لم يكن فصله  
 او لم يميزه الناظر لما عنه غنى بان سهل صونه عنه  
 كزعفران ومبي ومزسا قط وطحلب طرح بعد دقه  
 او قبله وتفتت وخالط ورق طرح ثم تفتت وخالط  
 وملح جبلي وقطرات او كما فور مخالط فكل منهما نوعان  
 كما مر والحاصل كما قاله الشوبري ان ما يطرأ على  
 اما قسمان مفنوي ويسمى طرو وصف وحسي  
 ويسمى طرو عيني والحسي اما طاهر او نجس والظاهر  
 اما مخالط او مجاور والمخالط اما ان يستغني عنه  
 اولو المستغني عنه اما ان يكون التغييره كثيرًا  
 او قليلا اه **قوله** وليس ثرا با وملح ما طر حافيه  
 قديم بما لا يستشاهها من خليط عته غفوقه مر  
 انما المتغير كثيرا بما مظهر مطلقا خضر **قوله**  
 كزعفران مثال للطاهر الخليط المذكور **قوله** استخراج  
 اي اعتصر من شيء طاهر كسجور وورد وزهر وبطية  
 وخوها ويستثنى ما استخراج من طاهر انفق منه  
 ما للبلع او تبرد او جذا وملح ماي اذ يبطانه ظهور  
 ايضا لا طاهر فقط ويلزم المحدث اذا ثبت ان تعين  
 ولم تزد مؤننه عند من اما مناوي وقوله كسجور مثال

للتطاهر وأما قول الشافعي كما ورد فمما لم يستخرج من  
التطاهر فافهم **قوله** وأما نجس أي متنجس ولو عبر به  
كان أول فيهم استعماله في طهر أو شرب أي في خلاف  
لجهتوا طهارة وسقي شجر أو زرع مناوي أو ما ربه  
إلى أن المص استعمال النجس بمعنى المتنجس مجازاً  
جامع حرمة استعماله كما فيما منع الشرع استعماله  
فيه فهو مجاز من قبيل الاستمارة **قوله** ما اتصل  
به نجس أي شيء نجس فهو صفة لموصوف محذوف  
قال ابن شرف تعبيرة بالتصالح المساوية لتعبير  
المنجس وغيره باللاقاة أعم من قول أصله وهو ما  
دوت القلبي إذا وقعت فيه نجاسة لكن يرد عليه  
ما إذا ورد المأ على النجاسة وفيه تفصيل في شرح  
المنجس وغيره ولا يرد ذلك على الأصل أقول ولا ترد  
هذه الصورة أيضاً لأنها لا تخلف على الفسالة بالطهارة  
الابعد الانفصال مع استيفاء الشروط وبعد الانفصال  
لا تسمى متصلة فليتامل هكذا أقرره بغضهم وقد  
يقال قديم من أحكم عليها بالطهارة قبل الانفصال  
فيقيد كلام المص بأن يقال ما اتصل به نجس وأرد  
أو موزود واختل شرطان شروط الفسالة وإن لم يمتل

ن فصله  
صونه عنه  
ع بعد دقة  
نقطة خالط  
لها نوعان  
ما يطرأ على  
حسني  
س والطاهر  
في عنه  
كثيراً  
مخافته  
فوقه  
نقوله  
لم يستخرج  
ويطهر  
مقدم  
طهور  
ن ثوب  
شجر مثلاً

المطاهر



فالما الوارد ظاهر قوله منجس اي لا كهيئة لانفسها سائلة  
 ولا كنجس ولو مغلظا لا يدركه بصر معتدل اذا لم يحصل  
 بفعله على الاوجه سواء كان غيرا في علم منقذه  
 نجاسة متاوي اي بالنسبة للمادة ورتب غيره اخذا  
 من العلة لانه لا يشق صونه عن ذلك حلي ويعني  
 عن روث سمك لم يغير الماخظ وعبارة الرمي ويعني  
 عن ما يماسه العسل من الكوارة التي تجعل من روث  
 نحو البقر وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عينا انتهى  
 مر حومي وعبارة قس وفي س الارشاد لشجنا حجر  
 مانصه ونقل المحب الطبري العفوة عن جرة البعير  
 والمقبة في ما يحترق من ولد البقر والضأن اذا التفتت  
 اخلاف امه وفي صبي نجس وبحث الاذرع العفوة  
 عن ذرق الطيور في المساوان لم تكن من طيور ذرة والغزاري  
 عن بعفارة ثم الابتلاء بها ونقل ابن العماد العفوة عن بع  
 ساة وقيع في اللبن حال الحلب وبحث جمع يمينوت  
 العفوة عما يقع ساة في نحو الكرش مما تشق تنقيته  
 منه وفي الكرش نظروا لغة الكلام اه خضر قال الرمي  
 والضابط في جميع ذلك ان العفوة موطأ ما يشق الاحتراز  
 عنه غالباً مر حومي فاحترز بقوله منجس عن ذلك

ونحوه من بقية المصفوات فانها نجسة في نفسها  
غير نجسة لغيرها **فرض** قال في شئ المذبذ  
عن المتولي لو قتل قلاً او رغوثاً بين اصابعه  
وتلوث اصابعه فان كان الدم كثيراً لم ينع عنه  
وان كان قليلاً فوجهان اصحهما يعني عن قليله  
والمعتمد ان دم البراغيث والقمل ونحوه ان قل لا  
يعني عنه بالنسبة للمابع والمال القليل وان قل الدم  
اه عبد البر قال قل والمراد الخمس يقينا فيخرج  
ماله ووقع في الماشي وشكك هل ينجسه او لا او ادخل  
كلب رأسه فيما وشكك هل ينقص عن القلتين او لا فلا  
ينجس فيهما على الصحيح اه وقيد الماشي ايضا الخمس  
بقوله ولم يكن اما واردا لما علم اه فحمله القيد اربعة  
ان يكون نجسا وان يكون الخمس يقينا وان  
يكون مورودا في الغسالة القليلة وان يتصل  
الخمس به وقولك له فيخرج مال الوديع في الماشي  
وشكك هل ينجسه او لا لعل صورة ان يعنه فيه  
مستة شك في الماشي ادم يسيل او لا فليتأمل  
والاوى ان يقال المراد ما اتصل يقينا فلو ادخل  
كلب رأسه في ان فيه ما قليل ولم تتحقق اصابته له

سرها سائلة  
ادام جعل  
لمنقطة  
بغيره  
لي ويغني  
لي ويغني  
من روث  
اعبائه  
شجنا حجر  
البويد  
التقمة  
العقد  
رة والغزاة  
فوشا بر  
ينوت  
تنقبت  
روال الود  
في الاحمر  
عن ذلك  
ونحوه

لم يحكم بتنجسه ولو وجد فيه رطباً أو لما يتحرك كما قرره  
 بعضهم **قوله** وهو دون القلبيين جملة حالية أي والحال  
 أنه عند اتصاله به دون القلبيين المعروفين شرعاً  
 اللتين سيصرح بيها فيما قال للعبد لم يؤمر خير  
 إذ بلغ المآ قلبيين لم يحل خبثاً المخصص لعموم خبر المآ  
 ظهور لا ينحسره شيء **قوله** أو ما تغير به كان الأولى للشم  
 حذف ما ليكون قوله تغير به موطوفاً على قوله دون  
 قلبيين بتقدير أو قللتان وتغير به ولا يستغني عن قوله  
 بعد ولو قلبيين ولأن زيادتها تؤهم عطوفاً على قوله  
 اتصل المقتضى لتنجسه بحسب خارجة عنه لولا  
 قوله المتصلاً فتأمل **قوله** المتصل به احترازاً عن تغير المآ  
 بخاسية على الشاطئ لقرينها منه فإنه لا ينحس لعدم  
 الاتصال والمراد بالاتصال به كونه فيه فيخرج مالم  
 غيرت الخاسية بعضه دون باقيه وكان هذا الباقي  
 قلبيين فإنه لا ينحس ولا يجب التنازع فيه عن الخاسية  
 بقدر قلبيين قال ولا فرق في التغير بالخاسية بين  
 الكثير واليسير ولا يفيد كونه بالمخالط أو المجاور ولا  
 بين المستغني عنه أو غيره ولا بين الميتة التي لا يسيل  
 دمها أو لا لغلظ امر الخاسية ولو كان التغير تقديراً



كان وقع فيه موافقه فغير بالعرض والتقدير ويفرض  
هنا المخالف الاستدلالون الخبر وطعم لخل ورتوح  
المسك ولا فرق عندهم بين الطاهر والخس في  
فرض الاوصاف الثلاثة وان لم يكن للواقع الاصغه او  
صفتان قال المصنف في منزله المخرج والتغير الموصوف  
تغير طعم اولون اوزح انتهى **فان قيل** قال  
ابن الكمال التغير على الحقيقة في الطعم واللون دون  
الرائحة فلا بد من المصير الى عموم الجاز مناوي اي  
لان الماء لا يرح له فلا يتناهي تغيره فتأمل **قوله**  
بخلاف ما اذ بلغهما ولو احتمل ان كان شك في ماء  
ابلهما ام لا وان تبين قلته قبل بان كان قليلا  
وجمع شيئا فشيئا وشك في وصوله لهما روي حجاج المراد  
بلغهما من صرف الماء ولو مستعملا بخلاف الذي  
بلغهما بما يع استهلك فيه بحيث لم يتغير به لا حسا  
ولا تقديرا فانه ينحس بمجرد الملاقاة كما يحكم عليه  
بالاستعمال بمجرد مغارقة المحدث له اذا انغمس حلي  
ويستتط ان لا يكون مسلوب الطهورية بتغيره بخالط  
طاهر ولا ينحس بالملاقاة عناني **قوله** ولم يتغير  
بنحس أصلا اي لا قليلا ولا كثيرا بدليل مقابله في

كك كاقرة  
اي والمال  
يبي شرعا  
فغير خبر  
مخبر الماء  
قوله للمصنف  
قوله دون  
في عن قوله  
غير على قوله  
قوله لولا  
في تغير الماء  
س لعله  
ج مال  
قد الباقي  
في النجاسة  
من بين  
اور ولا  
لكن لا يسيل  
بوتقدير

المطاهر الا في كثيرًا خضر **قوله** لغاته اي الماء غير  
المتغير في ذلك مطهر ولا يشترط في كونه مطهرًا  
بلوغه قلتي في السوء الثاني خضر وقوله ولا  
يشترط ان اي كما علم مما مر وان كان كلام السهم هنا  
مفروقًا فيما بينهما وهو متعين لان المعنى فان  
بلغ الماء المتصل بنحو الخ اذا الكلام فيه فكل ما  
خضر ليس بظاهر **قوله** كما علم من قوله فالما المطهر ما  
يسمى ما بلا قيد خضر ودفع بقوله كما علم التكرار  
وايهام اشتراط بلوغ الماء قلتي في الخلط المذكور  
**قوله** بغداد اي نسبة الى بغداد قال في المجموع  
وفي بغداد اربع لغات احدها بدين مهملة  
والثانية باهمال الاولى وانجام الثانية والثالثة  
بغداد بالنون والرابعة بغداد بميم اولها وتذكر  
وتؤنث يقال لها هذا بغداد وهذه بغداد ومعناها  
بالعربية عطية الصم وقيل بعثان الصم ولذلك  
كره العلماء تسميتها بذلك لكن يقال مدينة السلام  
لانهم يسمونهم بجد جلة نصر السلام اي نصر الله ونقل  
الغزالي في الاحياء كراهة تسميتها واسمها بطلب  
الغرام منها ولهذا طلب الظفر اي الخروج منها

انتهى خضروهي برطل مصر أربع مائة رطل وستة وأربعون  
 رطلا وثلاثة أسباع رطل على الأصح ورطل بفرداد  
 مائة ومائتين وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم  
 ورطل مصر مائة وستة وأربعون درهما وأربعة أسباع  
 درهم على الأصح والقلتان بالمساحة في المربع ذراع مربع  
 طولاً وعرضاً وعمقا بذراع الادي وهو شبران تقريبا  
 فيبسط كل من الطول والعرض والعمق من جنس  
 الكسرا الزايد على الذراع وهو ربع وح يكون ببسط  
 كل من الطول والعرض والعمق خمسة أرباع فاضرب  
 خمسة الطول في خمسة العرض خمسة وعشرين ربعا  
 فاضرب هذا الحاصل في خمسة العمق يحصل مائة وخمسة  
 وعشرون ربيعا وهي الميزان قاله المشهور فيعتبر  
 كل ربع من خمسة ومثل الخارج كأنه ذراع قصير طوله  
 ربع ذراع فكلهم ضربوا خمسة أذرع في خمسة  
 أذرع والحاصل في خمسة في مائة وخمسة وعشرون  
 ذراعا بالذراع القصير الذي طوله ربع ذراع بذراع  
 اليد وهي الميزان فلكل ربع ذراع أربعة أرباع  
 وفي المذكور ثلث البئر ذراعتان ونصف بذراع الادي  
 عمقا وذراع كذلك عرضا وثلاثة أذرع كذلك وسبع

لما غيب  
 مطهر  
 رله ولا  
 لم هنا  
 لعني فان  
 فلام  
 المطهر  
 لم التكرار  
 المذكور  
 لمجوع  
 فمكتن  
 والثالثة  
 وتذكر  
 ادو معناه  
 ولذا  
 ثمة الملا  
 لله وتلق  
 باب طلب  
 منها



ذراع كذلك محيط الان محيط كل دائرة دائما ثلاثة  
 امثال عرضها المذكور وسبع مثله فلو كان محيط دائرة  
 اثنين وعشرين ذراعا وجب ان يكون عرضها سبعة اذرع  
 ووجهه ان يبسط كل من العرض والمحيط والعمق ارباعا  
 لوجود مخرج الارباع في مقدار القلعتين في المربع  
 الذي جعلوه أصلا قاسوا عليه سائر الاشكال  
 وبسطوا عن بسطها اسم الارباع ويجعل كل ربع ذراعا  
 قصيرا فيصير العرض اربعة اذرع قصيرة والمحيط  
 اثنين عشر واربعة اسباع والعمق عشرة ثم يضرب نصف  
 العرض وهو اثنان في نصف المحيط وهو ستة وسبعون  
 يبلغ حاصل القرب المذكور اثنين عشر واربعة اسباع  
 وهي مساحة السطح من غير عمق فيضرب ذلك في بسط  
 العمق وهو عشرة كما تقدم يبلغ حاصل ضرب اثنين  
 عشر واربعة اسباع في عشرة مائة وخمسة وعشرين  
 ذراعا قصيرا وخمسة اسباع ذراع قصير لان حاصل  
 ضرب اثنين عشر في عشرة مائة وعشرون وحاصل ضرب  
 اربعة اسباع في عشرة خمسة وخمسة اسباع ويبان  
 ان تضرب عشرة في اربعة بسط اربعة الاسباع وتقسم  
 الاربعين الحاصلة على مقام الكسر وهو سبعة يخرج

خمس وخمسة أسباع كما ذكرنا إذا قسمتها مائة وعشرين  
 حصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة أسباع منها  
 مائة وخمسة وعشرون مساوية لمائة وخمسة وعشرون  
 مساحة المربع ومنها زيادة على ذلك خمسة أسباع  
 هي قدر التقريب وفي المثلث وهو الذي له ثلاثة  
 أبعاد متساوية في أن تكون أبعاد الثلاثة كل  
 بعد منها ستة أذرع قصيرة وعمقها ثمانية أذرع  
 كذلك ثم تضرب بعداتها في بعد فقط تبلغ ستة  
 وثلاثين ثم تأخذ ثلثها وعشرها فيصير خمسة عشر  
 وثلاثة أخماس لأن عشر الثلاثة ثلثين وثلثها  
 عشر وثلاث الستة اثنتان وعشرها ستة أعشار  
 بثلاثة أخماس فأجملة خمسة عشر وثلاثة أخماس  
 كما ذكرنا ضربه في العمق وهو ثمانية تبلغ مائة وخمسة  
 وعشرين الأخمس هو قدر التقريب فأبسط  
 لو كان الموضع المربع طوله ذراعان ونصف وعرضه  
 كذلك وعمقه كذلك يتبادر الذهن إلى أنه أربع  
 قلال لأنه ضعف مقدار القلتين وهو خطأ والصواب  
 أنه ستة عشر قلة يعرف ذلك على قياس ما تقدم  
 فافهم **قوله** تقريبا تمييز غير محول مناوي أي لأنه

ثلاثة  
 محيط دائرة  
 فاسبعة أذرع  
 العا رباعا  
 في المربع  
 شكل  
 كل ربع ذراع  
 وق المحيط  
 ضرب نصف  
 ستة وسبع  
 مائة أسباع  
 كذلك في  
 من اثني  
 ستة وعشرين  
 لأن حاصل  
 ضرب  
 مائة وثمانين  
 مائة وتقسيم  
 مائة يخرج  
 خمسة

تسمى مفرد وهو خمسمية **قوله** فلا ينحس بالمختصة  
أوله أي الماء القلطان بانصال خمس هذا علم وقت  
قوله فانه مظهر وانما ذكره توطئة للخبر **قوله**  
أي يدفع النجس والدفع أقوى من الرفع غالباً  
بدليل أن الماء القليل الوارد يرفع الحدث والنجس  
ولا يدفعهما لو ورد عليه ومن ثم اختلفوا في استعمال  
كوتر حتى بلغ قلبيين هل ترفع كثرته الاستعمال  
واتفقوا على كثير ابتداءً أنه يرفع الاستعمال  
عن نفسه وخرج بفالماء الطلاق فانه يرفع  
النكاح ولا يدفعه كحل ارتجاع المطلقة وعكسه  
الأحرام وعلة الشبهة فانما لا يرفع النكاح  
ويمنعان ابتداءه فعل أن الشيء قد يدفع فقط  
كهذين وقد يرفع فقط كما لطلاق وإن الرفع إزالة  
موجود والدفع المنع قبل التزول ولذلك يست  
لن دعا برفع ما وقع جعل ظهوره كغيره للسماء  
أو يدفع ما ينزل بطونهما رجا فوالله ما يخفى  
باعتبار الدفع والرفع إلى ثلاثة أقسام قسم  
يدفع ويرفع وهو الماء الكثير فانه يرفع الحدث  
ويدفع الحدث لو ورد عليه حيث لم يتغير به وضع



لا يدفع ولا يدفع كالمأ المستعمل وقسم برفع ولا  
يدفع وهو مأ القليل فانه يدفع الحد ولا يدفع  
الحث لو ورد عليه وأما القسم الرابع التي تقتضيه  
القسمة العقلية وهو الذي يدفع ولا يدفع فلا  
يتأق في المأ فتأمل **قوله** من ابن جريج وهو شيخ  
الشافعي وهو القائل **قوله**  
خلت الديار فسدت غير مسودة ومن الشقاق تفردي بالسود  
الراي من الرؤية لأمه الرواية قل **قوله** هجر بجرها  
بالفتحة ثبابة عن الكسرة للتانيث والعلمية شوري  
**قوله** قرية اخ لا هجر البحر **قوله** المأ القرب جمع قرية  
**قوله** وحمل الشيء في قول الراي فاذا القلة منها  
تسع قريتين وشيا فاحطاط الشافعي رضي  
الله عنه فحسب الشيء نصفاً اذ لو كان فوقه لقار  
تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب فتكون  
القلتان خمس قرب والجموع خمسمية رطل خضر  
**قوله** وقيل نقص ثلاثة ضعيف **قوله** وقيل نقص  
قد لاخ هذا يرجع الى الأول **قوله** وقد ذكرت في  
الأصل اخ الذي ذكره فيه هو الذي ذكرنا  
انفا عند قول المأ المتصل به فارجع اليه **قوله**

بالتحفة  
لقد علمت  
بخر خضر **قوله**  
الرفع غالب  
الحديث والفتحة  
لنفوا في استعمل  
الاستعمال  
الاستعمال  
قانه يرفع  
قوة وعكسه  
بان النكاح  
يدفع فقط  
الرفع ازالة  
لذلك يستعمل  
فيه للشيء  
لما اخ ينقسم  
سام قسم  
بغير الحديث  
يزيد وقم

قل **قوله** والتراب الخ وبالجملة فاقسام التراب ثلاثة  
مطهر وطاهر ومتنجس كما لما والاول ينقسم الى  
مكروه كتراب مكان غصب عليه كمانه وجامد  
في الاستنجاء الى حرام كالغصوب وتراب الحرم  
المنقول والى غيرها كما لما **قوله** المطهر اى المبيح  
في التيمم والمزيل مع الماء على انه شرط أو شرط في  
غسلات نحو التلب وما ثبت تخصيص الطهارة  
بأعم المايعات وجودا وهو الماء واجب اختصاصها  
بأعم الجامدات وهو التراب وعن بعضهم ان في  
تخصيص الطهارة بالماء والتراب اظهار الكرامة  
الادمية حيث خلقت منها فاكرم جعل عليه مطهرين  
**قوله** المطهر انظروا حبه اعادته في المتن دون ما  
يعد شورا بما بعده قوله والد اى ما الخ فانه  
لم يقل والد اى المطهر الخ وسياتي جوابه عن قل  
**قوله** اى تراب او الذي شوقا نكرة موصوفة اى  
اسم موصول **قوله** اى تراب يعنى ما صدق عليه  
اسم التراب ولو كانت مما يد اوى به كالأرمنى أو يوكل  
سفعها كطين مصر المسمى بالطغل أو خرجه  
الأرضه منه وان اختلف بلعابها مناوى **قوله**

لم يستعمل في فرض اي فيما لا يد منه اي لم يتيهم به  
احد ولم يزل به نجاسة نحو كلب قال المناوي وهذا  
من زيادته هنا على أصله بغير تغيير ولم ينبه في  
السُّ على زيادته وقد ذكره كاصلة في التيم **قوله**  
ولم يختلط بشي اي ما يع مطلقا او جامدا مختلطا  
بالنسبة للتيم ولا يضر الخلط في ازالة النجاسة  
بما لا يخرج الماء عن الطهورية قل وعبرة اثبت  
شرف هو بالنسبة لغير نحو الكلب اما هو فيجب  
خلط ما **قوله** طيبا الطيب له ثلاث اطلاقات  
ما تستلذه النفس والملاق والطاهر عناني **قوله**  
**قوله** اي وغير المطهر من التراب لم يقل من مطلق  
التراب كما تقدم في الماء شولان هذا الاصطلاح  
لم يقولوا به في التراب عناني وعبرة بعضهم لان هذا  
اصطلاح لم يذكره كلام في التراب وان عبر الغزالي  
في وجيزه بالتراب المطلق وما ذكره هنا قل لم  
يظهر لنا فليراجع **قوله** استعمل في فرض اي عن حد  
او ازالة نجس كما استعمل في غسل ما نجس بنحو كلب  
كما تقدم نظيره في الماء المستعمل وحي فلا يستعمل  
التراب المستعمل في غسل نجاسة نحو كلب مرة ثانية

قوله ثلاثة  
قسم الى  
جامد  
راب الحرة  
اي المبيع  
نظر في  
الطهارة  
ختصاصها  
ان في  
الكرامة  
به مطهرين  
دون ما  
ما في فانه  
ايه عن قل  
وفه او  
ق عليه  
من او بول  
لخرصة  
ي قوله



على المرح عند شحنا وان جرى المص في شئ الروض والجمعة  
على جواز استعماله مرة ثانية كاستعمال خراستني  
به ثم غسله وجف وكذا وادبع به لظهور الفرق  
وهو ان الدبع من باب الاحالة كما يصرح به المص  
قريباً والحجر ليس رافعاً ولا مزيل بل يخفف كما تقدم  
في كلامه فليتأمل **شوقوله** ما استعمل في فرض  
اورد عليه التراب المستعمل في غسلات الغلظ  
من كلب وخنزير وفرج كل منهما اذا لم يطهر المحل  
مثلاً بان لم تزل او صافه فانه نجس مع كونه  
داخل في قوله ما استعمل في فرض فكان الاولى  
ان يزيد ولم ينتجس كما صنع فيما مر وهذا معني  
قول قل قوله ما استعمل في فرض فيه نظر في  
المستعمل في غسلات الغلظ اذا لم يطهر المحل مثلاً  
فتأمل اهـ وسياق في التيمم ان التراب المستعمل  
فيه ما بقي بعضه المتيماً او تناثر منه بعد مسه  
له ولو احتمل **قوله** او ما اختلط بظاهره وان  
قل لكن بالنسبة للاستعمال عن الحدث اما بالنسبة  
للاستعمال في خاصة خواكيب فلا يضر الاختلط  
الكثير المورق في التغير والفرق ظاهر **شوقوله**

والعرق ظاهر وحوادث المراد من التراب في التيم وصوله  
 الى العضو واخلط ما به منه وفي غسل النجاسة  
 ما يكد الماء واخلط ليس ما نقامنه اه قباب التيم  
 أضيق وباب النجاسة أوسع بهذا الاعتبار  
 بطاهر أي يمنع وصول التراب للعضو ولذا قال  
 نعم اخ فهو مطهر ويصح التيم به ولا يكفي  
 في المغلظ فلا استدراك بالنسبة لذلك وكل ما  
 يصح به التيم فانه يكفي في التسبيع من المغلظ  
 الا هذه ويشتملها قول المنهاج ولا يكفي تراب  
 نجس أي ولا مستعمل ولا مزوج بما يبع في الأصح  
 فان ظاهره وان جف وفيه نظرا ورحماني  
 فكلام السماع في قوله نعم اخ على إطلاقه أي فهو  
 مطهر بالنسبة للتيم وغسلات كحل الكلب  
 بشرط انه لا يغير الماء كثيرا عند مزجه به فتأمل  
 والحاصل ان كل تراب كفي في التيم كفي  
 في غسلات الكلب الا صورة وكل تراب كفي في  
 غسلات الكلب كفي في التيم الا صورة فالاولى  
 هي ما اذا اختلط به خل وجف فانه يحرق في  
 التيم حيث كان لاعتبار ولو بقيت صفات

الروح والنجاسة  
 ليجر استغنى  
 فهو الفرق  
 ج به المص  
 ففما كاتبة  
 في فرض  
 المغلظ  
 من المحل  
 مع كونه  
 ان الاولى  
 هذا معنى  
 نظري  
 المحل مثلا  
 المستعمل  
 بعد  
 هو اي وان  
 النسبة  
 الا الخلط  
 ووقوله

الخلط ولا تجزئ في غسلة الكلب حيث كان يغير  
الما كثيرا والصورة الثانية هي ما اذا اختلط به  
دقيق أو خوم مما يلصق بالعضو فانما يكفي في غسلة  
الكلب ولا يكفي في التيم فافهم **قوله** وأما نجس  
متنجس ولو غبر به كان أولى **قوله** اختلط بنجس  
لم يقل متنجس كالماء شور ولعله لان الماء لما كان  
له قوة الدفع نظر الى ما يتصل به وفرق فيه بين  
النجس في نفسه فقط وبين المتنجس ايضا بخلاف  
هذا فان ما يتصل به بنجس فوراً وقال بعضهم  
لم يقيد بنجس كما فعل في الماء اكتفا بما تقدم  
اذ هو المعلوم ان النجاسة غير النجاسة كاليد ركة  
الطرف لا يعلم بنجس التراب باصا بهما وان اختلف  
الماء بان حسب انواعها اذ منها ما يعفى عنه في الماء  
دون غيره وعكسه واستعر قوله اختلط انه  
لا بد في العلم بنجاسته من اختلاط النجاسة  
وامتزاها به بحيث لا يمكن تمييزها منه بان  
تفسير مستهلك به كتراب مقبرة بنشتوانه  
لا يشترط مع ذلك حصول رطوبة في احد  
الجانبين وهو كذلك ويتعذر ح تطهيره اما اذا



لم تختلط به بان صارت النجاسة متميزة عنه مشا  
فات اصابته مع رطوبة في احد الجانبين حكم بتنجس ما  
أصابته والا فلا فاذا استخلصت منه استمر باقيا  
على ظهوريته **قوله** اختلط بنجس كان جعل في بول  
ثم جف او اختلط به روث تغت و يصح التيمم بها على  
ظاهر كلب او خنزير لم يعلم اتصاله به رطبا او مقبرا  
لم يعلم بنسبها بخلاف المنسوسة لاختلاطه بعذرة  
الموت وصد بدنه المتخذ ومن ثم لم يظهر المطر  
اه منا وي**قوله** والدابع لم يقل المظهر كالذي قبله  
وبعد لان شأن المظهر ان يكون طاهرا وليس  
الدابع كذلك فتأمل **قوله** اي شيء او  
الذي **قوله** يتزع اي يرتب عليه التزعق لا اشار  
به الى انه اسناد التزع اليه محاز عقله اذا النار  
في الحقيقة الشخص والدابع **قوله** ما يتزع لم  
يعبر به المصدر كان يقول والدابع نزع للاشارة  
الى انه لا يشترط الفعل فيه فيحصل الغرض  
بنحو القاء الزج لما يدبغ وبالجملة فاقسامه  
ثلاثة ايضا مظهر كما علم وطاهر فقط وهو ما لا  
يتزع من الطاهر ونجس كما علم والاول ينقسم الى

ثان يغير  
سلطانه  
في غسلة  
النجس اي  
ط بنجس  
لما كان  
به بين  
بما خلاف  
بعضهم  
انقذه  
بالايدركه  
ان اختلف  
عنه في لما  
سلطانه  
باسنة  
منه بان  
شترانه  
احد  
باما اذا

مكروه كدابع المكاث المفضوب عليه قياساً على مائه  
 وتزايه وجامده وحرام كالدابع المفضوب وغيرها  
 كما والترزاي شق وقوله لم يعبر بالمصدر ان لا يخفى  
 ان الدابع عين الدوا الذي يدبغ به ولا يصح ان  
 يعبر بالمصدر الذي هو الفعل فلذلك لم يعبر به  
 وقوله وظاهر فقط يقتضي ان ما لا يترع الفضلاء  
 من الطاهر يسمى دابغاً وفيه وقفة فان الدابع لا  
 يكون الا مطهراً او ينقسم الى طاهر وجنس فليشتمل  
**قوله** وعفونة بالنصب عطف على فضلات  
 فنسبة التزاع اليها تجوز لان المعبر فيها عدم  
 الوجود فتأمل قل وقوله فنسبة التزاع الخ  
 اي لان العفونة لا توجد الا بعد مدة اذا تركت بلا  
 دباغ **قوله** لو نفع يمرر شوي ضابط النقع **قوله**  
 ونشت بالمثلثة نبت طيب الرائحة من الطعم وبالوحدة  
 جوهر يشبه الزجاج ثم اصل **قوله** ولو كان الدابع  
 نجساً واما خبر يطهرها الماء والعرق فمحمول على  
 النذب او الطهارة المطلقة خضر **قوله** كذرق  
 هو بالذال المعجمة قل **قوله** فيحصل أي الدبغ  
 وكذا ضمير المقصودة ومقصودة الاحالة خضر

**قوله** الاهاب بكسر الهمزة اي الجلد مطلقا او قبل ان  
يدبغ ويبدل على هذا الشافعي الحديث المذكور هنا **قوله**  
ميمونة زوجة النبي عليه الصلاة والسلام **قوله** لو  
اخذتم اي الا اخذتم فلو للعرض او هلا اخذتم فحب  
للتخصيص **قوله** يطهرها اي يطهر جلدها فهو على  
حذف مضاف وتخرج بذلك غير الجلد كالسعر فلا  
يطهر بالدباغ نعم يعنى عن قليل السعر عرفا مع  
بقائه على نجاسته **قوله** وقيس به اي بجلد الشاة  
ما في معناه اي جلد غيرها قل او قيس بالقطر  
ما في معناه من كل خريف يخرج الفضلات **قوله**  
المظهر لم يقل مثله في الدباغ سؤ وتقدم تعليقه  
**قوله** اخبرني المسكر ولو نبذ على المعتمد **قوله** بلا  
مصاحبة عين اي غير معفو عنها فلا يضر قليل من بزرها  
او عنائدها مما يشق الاحتراز عنه قل **قوله** لم يفر  
خبر مسلم فيه ان هذا الحديث ورد على سؤال وما كان  
على سؤال لا مفهوم له كما في الاصول سؤ واعترض  
ايضا قل بانه اي الحديث يقتضي امتناع النقل  
لانه من الاتخاذ فعلى الاستدلال بهذا الحديث  
اعتراضا **قوله** اتخذ بتان سؤاي اثنان وتأتي

على ما  
وغيرها  
لا يخفى  
صحت  
لم يعبر  
الفضل  
الدباغ  
سؤ فليست  
ملا  
اعده  
الترغ  
الترك  
مع **قوله**  
وبالوجه  
الدباغ  
على  
كذلك  
الدباغ  
الخط



الحمر أفصح **قوله** هذا ان لم يقع الخ اعلم ان كلمة **هـ** هذا  
يؤتى بها كثيرا للفصل بين كلامين متعلقين  
بشيء واحد وبينهما اختلاف بوجه كما هنا اذ  
المعنى هذا الذي تقدم من شمول اطلاق انقلاب  
الحمر خلا لما اذا وقع فيها عين خمسة خذ لا على  
اطلاقه بل اذا لم يقع فيها ما ذكر فليتنامل **سوقوله**  
عين خمسة وكذا الطاهرة ان تحلل منها شيء قبل  
ترغها والادب ان كانت طاهرة ونزعت قبل ان يتحلل  
منها شيء ثم تحللت طهرت وقد يجعل كلامه  
شاملا لهذه قل والحاصل ان ان وقع في  
الحمر عين خمسة ضرت مطلقا وان وقعت فيها عين  
طاهرة بعد التحلل لم يضر مطلقا وان وقعت فيها  
قبل تحللها فاما ان يتحلل منها شيء ام لا فان تحلل  
منها شيء ضرر وان لم يتحلل منها شيء بان كانت لا  
يتحلل منها شيء أصلا ونزعت قبل التحلل او كانت  
يتحلل منها شيء لكنها نزعت قبل ان يتحلل منها شيء  
ثم تحللت الحمر بعد ذلك فانها تطهر فيها ولا  
يضرها يشق الاحتراز منه نحو بعض برزخ وحيات  
يسيرة كما ولا يضر صب بعضه على بعض وان

اختلف نوعه او جنسه او كان في أحدهما ما أكثرت  
مر على عنب لانه المأمن ضرورية ويطهر معها دهنها  
الملاقي لها تبعاً وكذا ما تلوث ما فوقها ان كانت  
تلويثاً من عليها ايها بنفسها بأن فارت فارتفت  
ثم عادت فان كانت بميلها نحو نقل لم يطهر وتنجس  
هي أيضاً للملاقاة له نعم ان صب عليها قبل غسلها  
ولو بعد اخفاف على ما اعتمد الخ طيب وهو ضعيف  
والمعتمد ما قاله البغوي من التقييد بقيل اخفاف  
ووصل الى ما تلوث ثم تحللت طهر الكل ولا فرق بين  
المحتومة وهي ما عصرت لا بقصد الخمرية وغيرها  
استثنى قل مع تصرف **قوله** لم يكن مطهراً اي لم يكن  
التحلل مطهراً وفي نسخة لم يكن طاهراً اي لم يكن التحل  
طاهراً قل **قوله** وان لم تؤثر فيه اي في التحلل او استوا  
أثرت فيه كالبحل والخبز احرار **قوله** وان ترعت  
ما قبل الغاية داخل في قوله بلامصاحبة عيب  
ولو قال وترعت لكان أولى الا انه يخص قوله بلام  
مصاحبة عيب بالطاهرة بقريئة ذكر الخمسة  
بعده ونبأ في نظير هذه الغاية في غسل شعور  
الوجه الخامة تامل **قوله** تأمل مطهرات أي

لمة هذا  
المقن  
كما هنا اذ  
والانقلاب  
هذه لا على  
امل **قوله**  
استثنى قبل  
ان يتحلل  
لامه  
وقع في  
فيها عيب  
وقد فيها  
فان تحلل  
نت لا  
وكانت  
منها شيء  
بها ولا  
او جات  
من وان

اختلف

مجموعها فكلامه على حذف مضاف لأن الوضوء والغسل  
 أما بالمر فقط أو به وبالتراب مكملاً بالتراب لعدم  
 والتيمم بالتراب فقط وإزالة النجاسة أما بالمر فقط  
 أو به وبالتراب أو لا به واحد منهما المشار إليه بقوله  
 بالمعنى الشامل للذات والادخال هنا في الإزالة  
 فيه تجوز فلم تجتمع الطهرات في واحد منها قال  
 بعضهم نعم إن كان الدابع من جن خلط بمنعظ حصل  
 الجميع إن تخللت الخثرة مع الدبع وفيه نظر فتأمل  
 قل والاولى أن يكون قوله والطاهرات الحاملة  
 بالمطهرات من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي  
 القسمة أحاداً **اقوله** وضوء هذه مقاصد  
 الطهارة وروح فالمطهرات المذكورة وسابيلها  
 ولا بعد في ذلك ولا ينافي مع عدم الاستنجا  
 وسيلة أيضاً وأما عدم الأولي والاحتياط  
 وسيلة ففيه تجوز لأنها وسيلة الوسيلة قل  
 ومرادهم بالوسايل المقدمات مع ضابط ليس لنا  
 ما أن يعم التطهر بكل منهما انفراداً لا اجتماعاً  
 إلا في صورة واحدة وهي إما المتغير عن الخالط  
 لا غنى الماعنه فانه اذا صب على ماء لا يتغير



فغيره ضل لا مكان التميز عنه ولهذا من تولد ان ابا  
ايه الصيف اليمني ونوزع بل لا يجدي طريقه  
لنا ما الف قلة وهو خمس بغير تغير وهو الما الجاري  
على نجاسة ثابتة بالحرف وكل جرية لا تبلغ قلنتين  
ولنا انسان يلزمه تحصيل بول ليتطهر به وضوءه  
جمع معهم قلنتان فاكثروا لا يكفيهم لطهرهم ولو  
كحل ببول وقد رخصنا لغيره فيلزمهم  
خلطه واستعماله كله مناوي وقوله وقد رخصنا  
استد اخ ما المقتضى للتقدير مع ان الغرض انه  
غير منقطع الراجحة ولم يغير حسا **تتم**  
الما تعترية الاحكام الستة من حيث استعماله  
فيكون واجبا اذ اضاق وقت الصلاة ولا يقدر  
على ما غيرا الحاضر ومنهوب اذ اضاق وقت نافلة  
كذلك وخلاف الاول وهو ما زمره في ازالة  
النجاسة به ومباحا وهو ما لم يقع دليل على طلب  
استعماله بخصوصه ولا على تركه ومكروها وهو  
اشياء منها الما المستمسك بشروطه وحراما كالسبد  
لنحو شرب والمضرب بالبدن والمسرووق والمغصون  
والله اعلم **باب الوضوء قوله** باب الوضوء

الوضوء والفسا  
باعتذار  
ما بالما لنعط  
رأيه بقوله  
لنا في الالة  
منها قال  
مغلطه  
نظر فاعلم  
رات الحاملة  
مضى  
مقاصد  
بما يلها  
ستجها  
ضماد  
سيلة قال  
لنا  
اجتانا  
مخالط  
نيربه

فغيره

لماذا كان مقاصد الطهارة أربعة الوضوء والغسل  
والتييم وإزالة الخباسة بالمعنى الشامل للحالة  
مجازا أسرع في ذكرها على هذا الترتيب كما قال وقد  
الوضوء على الغسل لأنه كالجزء منه وأخر التييم  
عنهما لأنه يدل عليهما وإخراج إزالة الخباسة لعدم  
إجرائي التييم عنهما وكان الأنسب تقديمها على التييم  
لأن إزالة الخباسة شرط في صحة **قال قوله** وهو أي مقناه  
شترعا استعمال الخ وأما لغة فهو غسل بعض  
الأعضاء أي بعض كان مأخوذا من الوضوء وهي  
الحسن والنظافة سمي بالفعل الموقوف لأن  
المصلي كثر تنظفه به يصير وضوء الظاهر  
والباطن قال المفاري وهو أسرع فتتم لما في  
أخبار صحاح أن من قبلنا كانوا يتوضؤون للصلاة  
كأي قصة سارة والراهب وغيرهما ولم يستدل  
حديث هذا وضوء وضوء الأبيات وقيل لأن  
قال في سماء الجامع الصغير وحديث ضعيف  
لا يوجب الاحتجاج به لضعفه ولا احتمال ثبوت  
الوضوء من خصائص الأبيات دون الأئممة هذه  
الأمم قال ما حافظا لا أن يجاب بأنه الأفضل

ان ما ثبت في متونني ثبت في حقائمه الا ما خرج بليل  
ولك انت تدفع هذا بما نقله هو في سماع حديث امرنا  
باسباغ الوضوء عن السيوطي في الخصايع من ان  
الوضوء لم يكن الا للابتداء ومن امهم انتهى ومعلوم  
ان منانة السيوطي وامامته تقتضي باستناده  
في ذلك لما هو اقوى من الشمس في رابعة النهار  
اه قال المناوي وغيره فالخاص بنا الغرة والتجمل  
او الكيفية المنصوصة لاه اصل الوضوء ولك  
ان تقول معلوم ان الغرة والتجمل اسماء  
المواجب صرح بذلك في السنة الاطالة على ما  
زاد على ذلك ورح فلا يظن ان الخاص بنا السنة  
المذكورة ولا نعم كانوا لا يفسلون ايديهم طراجم  
بل الخاص بنا هو اثر الغرة والتجمل الذي وصف  
المياض الحايين يوما لقيامته كما يدل عليه حديث  
فتاوى قاله المناوي وهو معقول المعنى والاكتفا  
يسمع بعض الراس تستره غاليا فحفف فيه  
ويصح قتل الاسترخاء اخلاف التيم وحلوله  
خاص بالأعضاء الأربعة انتهى وامتناع من  
المصحف بنحوه اذا وضاهما فقل ان اياهما ذلك

والفصل  
في الاحالة  
كما قال وقد  
آخر التيم  
منه لعدم  
مهما على التيم  
هو ان مقام  
بل بعض  
ضاه وهي  
وفلان  
لظاهر  
مما في  
من الصلاة  
ولاستناده  
قبلي  
عنف  
لا تكون  
الاهة  
الأمم



مشروطة بمصولة الظهارة الكاملة ولم توجد انتهى  
نعم له ان يمس المصحف بعد الوضوء وفي **بيل**  
الاستنبيا والكلام عليه متحصري خمسة أطراف  
موجباته وفروضه وسننه ومكروهاته وشروطه  
وقد ذكرها المصنف في المتن والشم على هذا الترتيب  
انتمى **قوله** استعمال أي الاستعمال في الغسل  
والمسح والنية جزء منه أي الموضوع ولا ينافيه  
**قوله** مفتتحاً بنية فقد يكون الشيء مفتتحاً  
بجزئه والمراد بالاستعمال وصول الماء إلى الأعضاء  
ولو بغير فعل كما يأتي قال وإنما عبر بالشم بالاستعمال  
مع كون مقتضاه ليس مراداً نظراً للاغلب  
**قوله** مفتتحاً بفتح التاء حال من استعمال  
وانظر هل يجوز كونه يكسرها حالاً من فاعل  
المصدر المحذوف شو واقول لا مانع من ذلك  
لأن الفاعل هو المنسوب إليه الافتتاح أصالة  
فالمعنى استعمال الشئ حال كونه مفتتحاً  
ذلك الاستعمال بنية فتأمل قال أبو شرف  
ولو قال على وجه مخصوص ليشمل الترتيب كان  
أولى اه وقد يقال الترتيب مستفاد من قوله

مخصوصة اذ هو مدارق مخصوصية الاعضاء عينا  
وصفة **قوله** ما يتوضأ به بالبناء للمجهول اي ما يعود  
ويجوز بالوضوء وقيل ما يصح به الوضوء وعلى هذا  
فيقال للنهر والبحر وضوء بالغتم **قوله** وقيل  
يضمها فيهما وهو اضعفا خضروا فقل من بعض من  
ان هناك لغة رابعة وهي الغتم في الفعل والضم  
في الما فعلى هذا جملة الاقوال اربعة قالوا  
ولا خصوصية لكونه بالوضوء بل هي جارية فيما  
كان على وزن فاعول غوطه ور وسعور والله  
اعلم **قوله** اية يا ايها الذين امنوا الخ قال ابن عباس  
رضي الله عنهما في هذه الآية تقديم وتأخير  
ويحذف والاسل اذا قمتم من النوم او جئتم  
منكم من الغائط او لامستم النساء فاستسلوا  
وجوهكم الخ واستار السم الى الخ في بقوله الا  
محدثين قال قال بعضهم دلت هذه الآية على  
اسبوع اصول كلها مثنى طهارتان الوضوء  
والغسل ومطهران الماء والتزائي وحلمان المصح  
والغسل وموجيان الحدة والجنابة ومبيحات  
المرز والسفر وكنايتان الغائط والملازمة

لم توجد ان  
وقيل  
سنة اطراف  
بها وشرط  
هذا الترتيب  
م الغسل  
ولا ينافيه  
شي مقتضى  
الما الى الاعضا  
السم بالاستسار  
والاغلب  
استعمال  
كم فاعل  
مع من ذلك  
متاح افعاله  
في مفتحا  
ابن شرف  
ترتيب كان  
من قوله

فقد



وكرامتان تطهير الذنوب وإتمام النعمة **شوق قوله**  
وكنايتان أراد بالكناية ما قابل الصريح لا **الكناية**  
المصطلح عليهما لأن الغايط في الأصل اسم للمكانات  
المطمئن في الأرض تنقضي فيه الحاجة والمراد منه  
في الآية الخارج مجاز أو الملازمة المراد من **سا**  
السن وفي كلام بعضهم نقلا عن جوهرة **المنعمية**  
زيادة بعد ما ذكر وهي وإقامتها أي النعمة مودته  
شريعة قال عليه السلام من داوود على الوضوءات  
شريعة انتهى وقوله تطهير الذنوب أي التطهير  
من الذنوب **قوله** لا يقبل الله أي قبول صفة  
لأنه الأصل لا قبول كمال لأنه لا يعدل إليه  
الأبد دليل قول **قوله** بغير ظهور بضم الطاء ويصح  
الفتح والضم أشهر **قوله** لا يقبل الله  
صلاة بغير تطهير وكان الأولى أن يستدل بحدوث  
الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث  
حتى يتوضأ لأنه أقوى وأصرح **قوله**  
مع القيام إلى الصلاة أو نحوها وظاهره أنه  
يعتبه بهما إلا لقطعاً وبه صرح الراغب في  
تأنيب الفسول ولم أرقا يلبان موجه الانقطاع



شوق قول  
 لا الكفاية  
 اسم الملائكة  
 المراد منه  
 والمراد منه  
 في كنفية  
 النعمة موت  
 على الوضوء  
 أي التطهير  
 بول صفة  
 يدل اليه  
 الطلوع  
 يقبل الله  
 مستل  
 قد كذا الله  
 على قول  
 أهدأه  
 الرافعي في  
 الانقطاع

كما في نظرية من الفصل من حض ونقاس وكان  
 الفرق طول زمتما ولهذا لم يقبل به ايضا في  
 الفصل من الانزال ثم الاصل وقوله ولم ان  
 قالا بان موجه الانقطاع اي فوق وقوله  
 طول زمتما اي مدة الحيز والنقاس وقوله  
 ولهذا لم يقبل به اي بان الموجب الانقطاع فقط  
 في الفصل من الانزال لقصر زمتما وما ذكره  
 الترمذي ان موجب الوضوء مجموع امرين  
 الحدث والقيام الى الصلاة او نحوها احد الاقوال  
 في موجهه قال قل والاصح منهما ان موجهه  
 الخروج فقط بشرط الانقطاع بمعنى انه  
 متى فعله وقع واجبا سواء دخل وقت الصلاة  
 أولا واعتبار القيام في نحو الصلاة المفروضة  
 لا الموجوب واقتضى ذلك انه لا يتضيق  
 بضيق وقت الصلاة وان أسألتنا خيرا  
 انتهى بحروقه أي لا يتضيق الا بالقيام الى  
 الصلاة لا بضيق وقتها انتهى **قوله** او نحوها  
 كمن صحف وطواف **قوله** فرض على المحدث ان  
 حدثا أصغر لانه المراد عند الاطلاق غالبا

وهو يضمن مع الأكبر فيحصل وإن نقاة قل أي فلا  
يجب الوضوء مع الحدث الأكبر لا بدراجه فيه والمتراد  
بالفرض المفروض فإن قلت يرد عليه وضوء الصبي  
للطواف به مع أنه غير واجب عليه قلت المتراد  
بالفرض ولو صورة أو ما لا يصح نحو الصلاة بدونه  
وضوء الصبي من ذلك انتهى قوله إذا قم أي إذا تم  
القيام ولو حكما فلا يقال إذا لم يرد الصلاة لا يطلب  
منه الوضوء لأنه بدخول وقت الصلاة مطالب  
من الشئاع بإدائها مع ما توقف صحتها عليه  
فباعتبار إرادة الشئاع منه ذلك هو مريد له  
حكما بدليل أنه إذا لم يفعل يعاقب عقابين عقا  
على ترك الوضوء والاخر على ترك الصلاة هو قال  
المناوي وهي هذه الآية وإن كانت مدنية اتفاقا  
والصلاة فرضت بركة لا يلزم كون الصلاة بلا وضوء  
إلى نزولها جواز ثبوته أي الوضوء بوجوب غير متلو  
بل في الروضة في السير إن فرضه كان مع الصلاة  
ليلة الأسرا بل صرح غيره بأن مشروعيته وعلم  
كتيافته وبيان توقف فعل الصلاة عليه كان في  
ابتداء الوجي في خبر رواه أحمد والحاكم وصححه

ان جبريل عليه الوضوء في اول ما اوجي اليه وفيه  
مرزوقان فرضه مع الصلاة قبل الحرق بسنة اثنتي  
فان قيل اذا ثبت الوضوء بهذا الطريق فما فائدة نزول  
الاية قلنا فائدة التقرير والتثبيت فان علم ان  
عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتمل ان لا  
تعتنى الامة بشأنه ويقسأه لكونه في رعاية  
سروطة واركانه وادائه بطول العهد عن زمن  
الوحي وانتقاض الناقلين وما ضومما بخلاف  
ما اذا ثبت بالنص القرآني الباطني في كل زمان  
على كل لسان ولانه اذا ورد فيه الوحي المثلو  
يتا في اختلاف العلماء الذي هو حجة بشهادة  
المصطفى ذكره في الدرر النيرة والحا صل كما وخذ  
من هذا وشه التقرير للعراقي وفتح الباري انه  
صلى الله عليه وسلم واصحابه منذ فرضت الصلاة  
عليه وعليهم حتى لم يكونوا يصلون الا بوضوء  
مثل وضوئنا اليوم والطارق عليهم هذه الاية  
من العلم حكم التيم لاحكام الوضوء قال ابن عطية  
كان الوضوء مقررا عندهم مستعلا فالاية لم تردهم  
فيه الا تلاوة **وقول** وسنة اي سنون لتجديد

قل اي فلا  
والمراد  
والصبي  
المراد  
علا بدونه  
اقم ايام  
علا لا يظن  
مطالب  
معهما عليه  
ومريده  
معاين عقا  
فهو قال  
مدنية اتقا  
لا بلا  
غير مثل  
الصلاة  
عبدو علم  
كان في  
وصحه



وفي بعض النسخ كتحديد بالكاف انتهى أي أنه ليس في المتن  
في مواضع ذكر المتن كصله وأصل أصله تسعة وأن  
قال في المجموع أن المجاملي ذكر منها في الباب عشرين  
لكن حقل اختلاف النسخ مناوي **هو قوله** بعد  
كل صلاة فرضاً أو نفلاً ولو تحية مسجد ولو  
ركعة واحدة إذا اقتصر عليها إلا سجدت تلاوة  
أو شكر لعدم كونها صلاة ولو طوافاً وإن كان  
لحقاً بالصلاة ثم مر ولا خطبة حقيقة قل وأما  
صلاة الجنازة فكان الصلاة فيسن التحديد بعد  
على ما في حاشية قل ونقل المناوي عن بعضهم  
أنه إنما ليست كالصلاة وعبارته وإنما ليس  
تحديده بعد كل صلاة ذات ركوع وسجود في أصلها  
سوا ركع وسجد أو أما العذر وخرج بذلك  
صلاة الجنازة على ما يحسن بعضهم الخ والمعيد  
كلام قل وشمل كلام المؤلف صلاة سنة الضوء  
وقيدة بعضهم غيرها لئلا يلزم التيسير  
لأن كل ضوء يطلب له ركعتان وكل ركعتين  
يطلب بعدها وضوء وعبرة **هو قوله** بعد كل صلاة  
إنما ذكر لفظ كل لأن صلاة نكحة في الأثبات لا عموم

لها وكتب ايضاً قوله بعد كل صلاة إذا اراد ان يصلي  
به صلاة اخرى لا انه يسن تجديد ليصلي به ركعتيه  
حتى يرد انه يلزمه الدور والتسلسل انتمت  
وقوله صلاة اخرى اي غير سنة الوضوء وقوله  
ركعتيه اي الوضوء وقوله يلزمه الدور وهو توقف  
الشيء على ما يتوقف عليه ولو بواسطة وهذا  
منتف عننا فلعنه اراد بالدور والتسلسل ولانه  
اذا طلب الوضوء لسنة وطلبت السنة للوضوء  
لم يحصل الدور لان الوضوء لا يتوقف على سنة  
وفي كلام بعضهم انه يسن تجديد الوضوء بعد  
سنة الوضوء لكن انما يستحب التجديد اذا اراد  
صلاة اخرى غير سنة الوضوء فلو نوضا وصلى  
به ولم يرد صلاة اخرى او اراد صلاة هي سنة  
الوضوء الذي اراد تجديده لم يستحب له التجديد وما  
تقرر علم انه لا يلزم على استحباب التجديد بعد  
سنة الوضوء الدور والتسلسل وقوله  
والتسلسل هو الاتيان بصورة لا نهاية لها تسليه  
سن التجديد خاص بالوضوء فلا يكون في الغسل

انه يسن الوضوء  
تسليه وان  
للأب عشر  
قوله بعد  
بعد ولو  
تلاوة  
ان كان  
توقف لولا  
ها  
يد بعد  
في بعض  
ما يسن  
بعد في الصلاة  
بذلك  
المؤيد  
سنة الوضوء  
تسلسل  
عقدين  
بكل صلاة  
تلاوة

او التيم لانه لم ينقل والمسقة انتهى وحمل  
استحياب تجريد الوضوء كما يأتي ما لم يعارضه  
فضيلة اول الوقت والا قدمت عليه كما في ش  
مر وخرج انظر هل فضيلة اول الوقت قد او  
يلحق بها قوت تكبير الاحرام ونحو ذلك لا مانع  
من الالتحاق الا ان يوجد نقل بخلافه فيجتمع  
**قوله** ولو مكلا بالتيم اي سواء وجب التيم  
كان صلى بوضوئه الاول فرضا او لا قل ولو  
لماسخ خوف مناوي ثم هذه الغاية للرد على  
المخالف ولذا قال المناوي وان حمل بتمسك  
الارض وكون فعل بعض الطهر لا يشترط محله  
مع مكان اي امكان فعل البعض الاخر انتهى  
واستغيد منه انه لا يعيد التيم ايضا حيث  
لم يجب فلا يستحب إعادة التيم كما في حواشي  
الشيخ بيرة ويستتبع كما في شمر في الوضوء  
المحدد نية رفع الحدث والطهارة عنه اوله  
اولا حله ونية الاستباحة لتلاعه دون  
ما عدا ذلك **قوله** لو لا حرف امتناع لوجود



بمخلاف إرفاقها بحرف امتناع لا امتناع عبد البر  
**قوله** أي إيه لمة الاجابة **قوله** أي امر إيجاب  
والافتقار أمرهم أمر مذنب لأن الله تعالى خيرة  
بين الأمرين واختار الثاني لمسئمة الأول  
خضر **قوله** فان لم يؤد بالاول صلاة الخوات  
سجد أو طاف على المعتمد أي وكما مر وقوله  
كره أي تنزيها خلافا للأنوار كما جواهر قال  
في الإيعاب وقد يقال قياس ما يأتي من حرمة  
إعادة الصلاة لأني جماعة لأنه لم يرد حرمة  
هذا إلا أن يجاب بأن غاية تجديد أنه  
كالغسلة الرابعة وهو مكروه فان قلت  
قياس قولهم يحرم التلبس بعبادة فاسدة  
حرمته وحرمة الرابعة قلت القصد من  
التجديد والرابعة مزيد النظافة وهذا الإينائي  
مقصود الوضوء فكان مؤكدا ولم يكن عبادة  
أخرى مفارقة حتى يحرم التلبس بها على أن  
هذا ليس من تعاطي العبادة الفاسدة في شيء  
لما تقر بأن الصلاة بالاول شرط للمذنب الثاني  
لأجوازه ويغرق بينه وبين الصلاة به وسيلة

ومحل  
بارضه  
كما في  
متفق  
لأنه  
فيمنع  
التبسم  
لأنه  
يدعى  
بهم  
رغم  
أنه  
فإن  
عنا  
في  
وضوء  
عن  
دون  
لوجود

فسومح فيه بخلاف الصلاة فإنها مقصودة  
بالذات ففي تكرارها اختراع عبادة لم ترد انتهى  
شئ وقوله أي تتبعها لا تخترعها ويصح كما أوضحته  
في ثلث العباب نعم إن عارضه فضيلة أول الوقت  
قدمت على التحديد لأنها أولى منه كما افترق به الوالد  
رحمه الله ثم زعم أهل الخلاف إذا كان المأمرا  
أو مملوكا أو ألبان كان مسبلا أو موقوفا حرم  
قطعا وينبغي أن يكون محله فيما إذا كان يتوضأ  
خارج محل المباحث لا يعود ما الوضوء فيه والا  
فلا تخترم كما سيأتي نظيرة في الفسلة الرابعة  
والله أعلم ومشتبه في الوضوء المحدثية الرفع  
والاستباحة دون ما عداها من نية الوضوء  
أو أدائه أو فرضه على المعتمد كما مر وتقدم أيضا  
**قوله** وغسل واجب وكذا مسنون فإن قلت لم قيد  
المص كما صله بالواجب قلت قيد به لكونه محل  
الخلاف بين الأئمة لا للاحتراز عن المسنون  
ولأن الواجب هو الأصل الوارد في الأدلة بل  
الوارد بعض أفرادها وقس البعض الآخر على ذلك  
بعض الوارد ثم ما كان المسنون على صورة الواجب

وشاركه في المطلوبة في الجملة وان تفاوتت جهة  
الطلب التحقناه به في سنن الوضوء قبله شق  
وهذا أولى من التضعيف فتأمل **قوله** وسواء قد  
أخ ولو اغتسل ثم أراد أن يتوضأ فهل ينوي  
بالوضوء الفريضة لأنه لم يتوضأ قبله أو ينوي  
به السنة لأن وضوءه اندرج في الغسل بحسب  
أنه ان أراد الخروج من الخلاف نوى به الفريضة  
والانوى به السنة فيقول نويت الوضوء لسنة  
الغسل وكذا يقول إذا قدمه وتجردت جنابته  
من الحدث والافنية معتبرة ابن شرف **قوله**  
فإن الخلاف في أي في قوله فيتوضأ قبله وضوءاً كاملاً  
وقيل يؤخر أخ شويبين استعجابه إلى فراشه  
فلو حدث أعاده مناوي وسيأتي أنه ضعيف  
**قوله** وعند ارادة الجنب أي وخوضه من انقطع خضها  
أو نغاسها بالنسبة لغير الوطئ ويأتي في كل منما  
بنية معتبرة من نيات الوضوء ولا يكفي نية  
السبب وكذا سایر ما يأتي خضه ولا يقول نويت  
سنة الوضوء للغضب مثلاً بل يقول نويت رفع

معدودة  
لم نرد أن  
صح كما أظن  
لأن الوقت  
نحوه الوالد  
الما باط  
فأخره  
أن يتوضأ  
وفيه وال  
سنة الرابعة  
نية الرفع  
نية الوضوء  
قدم أيضاً  
لأنه قيد  
نه محل  
منون  
لأنه بل  
على ذلك  
رقة الوالد

وشاركه



الحدث أو نحوه ذلك وهذا في غير وضوء الغسل كما تقدم  
وقوله بالنسبة لغير الوضوء أما هو فلا يسن له  
الوضوء بل يجب الغسل كما يأتي **قوله** وعند إرادة  
الجنب الخ هل يتقيد ما ذكر يكون المراد مسحاً  
أولاً يحرر شئ وقوله يكون المراد أي ما أراد  
الجنب من الأكل وخوص ولعل الأقرب عدم التقيد  
**قوله** أكل أي لشيء من طعام نادماً أو تغلماً  
أو تداءياً أو إن قل ولو تكرر لكن المرأة الأولى  
الكد كما عتته أخذاً من نظائره وهي من حناه  
المشرب أو نوماً ولو قليلاً فاعداً متمكناً  
**قوله** أو وطئاً هل ولعائتي مشغولي إذا أراد زوا  
جهاً ياتيهما وكان على جنبه قال المناوي  
أي لم يملكه بخلاف الزني بها كما هو جلي توجيه  
الاطلاق فيه تكلفه **قوله** أو إرادة الحدث  
نوماً ولو نهاراً خلافاً لما اقتضاه تقيد  
الباب بالليل وإن تكرر مناوي **قوله** للاتباع  
في الأولين لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا  
كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام تَوَضَّأَ وَضُوءَ

للمصلاة رواية مسلم **قوله** وللأمر به في الأخيرين  
فقد قال صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله  
ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً ثم  
وزاد البيهقي في الثاني فإنه انشط في العود بعد  
البر **قوله** وعند غضب قال الرابع الغضب  
ثوران دم القلب لا رادة الانتقام وسببه  
هجوم ما تلوه النفس من دونها وسبب الحزن  
هجوم ما تلوها النفس من فوقها والغضب  
يتمرك من داخل الجسد إلى خارج والحزن  
يتمرك من خارج إلى داخل ولذلك يقتل الحزن  
ولا يقتل الغضب لبروز الغضب ويكون الحزن  
على **قوله** لورود الأمر به فقد قال صلى الله عليه وسلم  
إن الغضب من الشيطان وإن الشيطان خلق من  
النار وأما شطفا النار بما فإذا غضب أحدكم  
فليتوضأ كما في الأصل قال المناوي وقيل  
جدي في الأصل بحالة قيام الغضب به لأنه  
شرع لأطفائه كما تقرر فلا معنى له بعد وفي  
كلامه شمول لما إذا كان الغضب لله وقد يقال  
إذا كان استمرار الغضب في تلك الحالة مطلوباً

سئل كاتبة  
يسن له  
تد ارادة  
دساحا  
الارادة  
عدم التقيد  
أو تغلبها  
ة الاولى  
معناه  
تمكنت  
الارادة  
للمناوي  
جدي في  
المحدث  
تقيد  
للاطلاع  
ان اذا  
ضاروة  
المقالة

لكونه في حاله شدة القتال للكفار واقامة حد  
واستعمال الماء يغتره هالته ان الوضوء لا يكون  
مشروعا له وايضا الشيطان لا يدخل له في الغضب  
الذي لله تعالى وقد يقال كون الغضب من  
الشيطان اجماعا في حديث حكمة مشروعية الوضوء  
من اصل الغضب وحكمة لا يلزم اضطرادها  
والمعتمد السهل فقد اقرم قل والرحماني **قوله**  
ومن غيبة بكسر الغين العجمة ولو متوضيا فيها  
اه ان شرف والمراد الغيبة المحرمة لا الجمالية  
التي في الصور الالهية **قوله** وكل كلام قبيح عطف عام  
على خاص وظاهرة ولو كان على وجه الحكاية  
**قوله** والقرض منه تكفيرا لخطايا هذا اي شعربان  
المراد بالغيبة والكلام القبيح ما ليس مشتملا  
على كبيرة لانها اي الكبيرة لا يكفرها الا  
التوبة وذكر النووي ان هذه المكفرات اذا  
لم تضادف شيئا من الصغائر فهي تحت من  
الكبار وعلى هذا فيصح ان يراد في كلامه  
ما يشتمل الكبار لان الغيبة ذكرت اخلاصا  
بما يكره سواء كان فيه ام لا وسواء في غيبته



أو حضرة وهي في أهل العلم والقدرة كبيرة والكلام  
القيح يعنى النعمة وهي السعي بين الناس  
بالافساد وهي تيرة مطلقا وغير ذلك ككذب  
خافق له ومنه الكلام القبيح القذف وشهادة  
الزور واليمين الفجور وتجاوز الغيبة في ستة  
مواضع تنظرها بعضهم فقال قوله  
القدح ليس بغيبة في ستة . منتظلم ومعرف ومحذر  
ومظهر فسقا ومستفت . طلب الاعانة في إزالة المنكر  
قوله ومن من ميت هل المراد ولو لم ينتقض منه  
كالشعر والظفر شوق قوله ومن حمله اي قبله ليكون  
على طهارة وبعده لانه ربما احدث لتثقله من  
غير ان يشعر فقوله في الحديث ومن حمله اي  
اراد او طرح قوله او حديث اي غير موضوع بيقين  
فعموم ليس مرادا قال قل والمراد بالوضوح في  
خوا الحديث كونه على طهارة لا تجديده له الا في  
قراءة القرآن كما نقل عن شيخنا الرضائي قوله  
ولغيرها قال في الابعاب ومر في الوضوء انه  
ليس من كلاما فيه خلاف انه ينتقض ككل حكم  
اجزور والنوم ومن الميت مطلقا ومن الامر

المحسن والمنفتح تحت المعة وفرج البهيمة  
وكا لبلوغ بالسن والقي ورفع المصوق عند تهم  
الاند ما فراه لم يندمل والرددة وقطع البنية  
بعد فراغ الوضوء وخروج شيء من المنفتح  
مطلقا أي في أي موضع كان شوره وقوله  
والممنفتح تحت المعة أي مع انفتاح الأصلي  
وقوله وكا لبلوغ بالسن أي يستحب له الوضوء  
مع أنه يستحب له الغسل أيضا وظاهر هذه  
العبارة أنه يستحب له الوضوء ولو أراد الاغتسال  
أيضا مع أن الوضوء من سنن الغسل ولعله  
لا يطلب منه استقلا لا دون الغسل لأن حكمة  
الغسل احتمال نزول المني من حيث لا يشعر  
وهذا ينوي رفع الحنابة وهذا لا يظهر في الوضوء  
اه **قول** ودرس علم أي تعلم من الغير أو تعليمه  
للغير أي علم شرعي وهو التفسير وما يتعلق  
به كعلم الأصول وعلم الفقه دون غيرها **قوله**  
ودخول مسجد هل ولو جنب شكور الظاهر  
نعم لأن فيه تخفيفا للحديث قال المناوي ولو مارا  
اه وفي الحديث من توضأ في بيته فأحسن الوضوء

ثم أتى المسجد فهو زائر الله وحق على المرورات  
يكرم زائرة **قوله** وخطبة لغير جمعة وأما خطبة  
الجمعة فإنه يجب لها الموضوع **قوله** وذكرت  
في الأصل زيادة على ذلك وقد جمع الزيد العراقي  
المواضع التي تيسر فيها الموضوع فبلغت أربعين  
بما زاده ولله المحقق أبو ذرعة وقسمها  
قسمين أحدهما ما يتوضأ عند أرادتها وهي  
عشرون والثاني ما يتوضأ بعد وقوعها وهي  
عشرون ونظمها فقال في الأول  
ويُنْدَب للموضوع خذ لذي مواضع تأتي وهي ذات تعد  
قراءة قرآن سمع رواية ودرس لقاء والدخول أحد  
وذكر وسعي مع وقوف معروف زيادة خيرا لعالمين محمل  
وجعهم عم القبور جميعها وخطبة غير الجمعة أهم لما بدت  
ونوم وتاذين وغسل جنابة إقامة البض والاعادة فاعد  
وان جنبا يختار الكلا ونومه وشربا وعودا الجماع المجدد  
وقال في الثاني  
ومن بعد فصد او حياء حاج وفي وجل الميت والمس باليد  
له او الخشني او لمن لمس فرجه ومس ومس فيه خلط كامر  
واكل جزور غيبة ويحتمل وفحش وقد قول زور محجود

ج البهيمة  
وق عندتهم  
وقطع اليه  
المنفع  
وهو قوله  
مناح الاصل  
تجب له الوضوء  
وظاهرها  
واراد الغسل  
لغسل ولده  
سل لان حكمه  
لا يشهد  
ظهر في الوضوء  
راو تعليمه  
وما يتعلق  
غيرها قوله  
والظاهر  
ماوى ولو  
حسن الوضوء



وتحققه تاتي المصلي وقصنا لشاربنا والكذب والغضب الردي  
ونذبه الوضوء بعد هذه العشرين يحصل بالوضوء على الوضوء  
وبالوضوء عن احدي بدل لو تعد احداء فتوضا كان أولى  
لسلامته من التردد في النية مناوي وكل محل طلب  
فيه الوضوء ولم يجد الماء فيم بدل له لا فائدة بعقد  
اثارة قال ولا يندب للمس ثوب وصورة وعقد  
نكاح وخروج لسفر لقاقادم وزبارة والد  
وصديق وعيادة مريض وتشييع جنازة  
ولا تدخل سوق ولا لدخول على غواير خ ط  
**قوله** وفروضة اية الوضوء بقسميه الواجب  
والمندوب وبه يعلم ان الوضوء المستنون لا بد فيه  
من نية معتبرة وانه لا يكفي فيه نية الأسباب  
لان القصد هنا رفع احدك الاصفرا ما  
لنخف حدثه الاكبر في صورة اجنب واما  
ليحصل له حقيقة الطهارة فيكفر ائمة في  
التكلم بكلام فيه اثم او يرتفع حدثه في الصور  
التي جرى فيها خلاف ينقض الوضوء او يزياد  
تأهله وتعظيمه في حق قرأة القرآن والحديث  
والعلم ونحو الالة ان والذكر وبما تقرره من

هذه الغوايد المرتبة على ما قلنا انه ينوي بالوضو  
تورفع احدك يفرق ما هنا وبين نيته في الاغسال  
المستوية اسبابها الا المحبون والمغرمين عليه ويؤيد  
الفرق استثنائهم لان المقصد في امرهما  
بالغسل رفع اجنبية المحملة فلذلك طلب من  
كل منهما نية رفعها فكذا المقصد بالوضوء في  
تلك الصور ما من تخفيف بحدك وما بعده  
وذلك لا يحصل الا بنية رفعها او نحوها فتأمل  
هذا الفرق فانه ظاهر لا خفا فيه قاله ج ا هـ  
ثم وقوله من نية معتبرة فتصح حتى نية  
الفرضية لانه فرض في الجملة فلو اراد الحقيقة  
لم يصح ذكره الحلبي في نية الفرضية قبل دخول  
الوقت وقوله اسبابها فان المقصود منها  
التنظيف وقطع الروائح الكريهة لادفع اجنبية  
لعدم ما قاله المناوي وعدل عن قوا اصله كالمناهج  
فرضه قرارا ما اورد عليه من ان فرض مفرد فليفت  
بمع الاخبار عنه بسنة وهي جمع لكن اجيب  
بانه مفرد مضاف فتصح الاخبار عنه بما يشمله  
اه قوله اي اركانه فليس المراد بالفروع والشروط

ولا ما يشملها فان قلت لم اثر واهنا التعبير عن  
الاركان بالفروض بخلافه في الصلاة قلت  
قال شيخنا العرف ذلك ان الصلاة لما امتنع  
تفريق افعالها صارت محدودة الطرفين  
والركن ما كان داخل الماهية حسن التعبير  
فيها بالاركان ولما كان الوضوء مما يجوز تفريق  
افعالها لم يبق بين أوله وآخره ارتباط فناسب  
التعبير فيه بالفروض انتهى ولعل حاصله ان  
الصلاة لما امتنع تفريق افعالها كانت حقيقة  
واحدة مركبة من اجزاء تناسب عدد اجزائها  
اركانا بخلاف الوضوء فان كل جزء مستقل فلا  
تركيب فليتناول شوقوله ستة فقط في حق  
السليم وغيره وما يتميز به من وجوب زيد شروط  
الاركان اربعة بنص القران غسل الوجه واليد  
والراس والرجلين وواحد بالسنة وهو السنة  
وواحد بها وهو الترتيب قوله السنة ويتعلق  
بها احكام سبعة نظما بعضهم بقوله حقيقة  
الحق قوله كان ينوي رفع الحدث او التطهير  
عنه معلما في السليم دون صاحب الضرورة



نعم لو نوى بالرفع المانع من الصلاة ويرفعه رفعاً  
خاصاً بالنسبة لفرضه ونوافله جاز كما هو ظاهر  
لأنه نوى الواقع هـ ابن شرف أي فينوي الاستبابة  
وغيرها مما عدا هـ في قاله في ثم وحكم نية  
دائم الحدث فيما يستتبعه من الصلوات حكم المقيم  
حرفاً بحرف فان نوى استبابة فرضاً استباحه  
والأفلا وما ينويه المحدث **هـ قوله** رفع الحدث  
الغني للعهد الذي أي الحدث الذي في النواوي  
أي رفع حكمه وهو المانع من نحو الصلاة فكلامه  
على حذف مضاف بناء على أن المراد بالحدث  
السبب لأن ذلك المانع أعني حرمة نحو الصلاة  
مرتبة عليه فهو الذي يرتفع دون السبب  
نفسه لأنه وقع والواقع لا يرتفع ويصح  
أن يراد بالحدث الأمر الاعتباري أو المانع فلا  
يحتاج لتقدير حكم كما قاله جـ ولو نوى رفع  
بعض أحداته صح وإن نوى باقيها ومنه ما لو  
نوى أن يصلي به الظهر مثلاً ولا يصلي به غير  
بخلاف ما لو نوى رفع حدثه بالنسبة لصلاة  
واحدة دون غيرها كان قال نوى رفع الحدث

التفسير  
قوله قلت  
لما امتنع  
طريق  
سبب التبع  
يا يجوز تنوي  
تباطئ الناس  
الحاصل أن  
كانت حقيقة  
قد أجزأتها  
مستقلة  
نطاق في حق  
بـ في اليد  
لما أورد  
نـ وهو النسبة  
النسبة وتبين  
بقوله حقيقة  
أو التطهير  
بالفرد

بالنسبة لصلاة الظهر ولا أرفعه بالنسبة لصلاة  
العصر قاله رفاه لا يصح وضوءه قولاً واحداً  
كما قاله البغوي لا يحدثه لا يتجزأ إذا بقي بعضه  
بقي كله أي فحرقه إذا قال تويت رفع نصفه حدث  
النوم فقط ولتلاعبه أيضاً والحاصل أنه  
إذا توى رفع بعض أحدث أي السبب لا يصح  
وإذا توى رفع بعض الأحداث أي الأسباب  
صح تأمل **قوله** أو استباحته أي الصلاة وإن لم  
يكن فعلها به كصلاة العبد في رجب ما لم ينو  
صلاته الآن والأفلا يصح لتلاعبه **قوله** أو  
استباحته مفتقر إلى وضوء ولو نحو من مصحف  
أو لم يكن فعله به كالطواف ليعيد عنه كان كان  
بصر مثلاً قال بعضهم ومحل الصحة ما لم يقيد  
بفعله حالاً والألم يصح لتلاعبه قاله ثب  
ويؤخذ منه أنه لو كان من المتصرفين بحيث  
يقدر على الوصول إلى مكة في الوقت الذي  
عينه الصحة وهو الظاهر وأما لو كان عاجزاً  
وقت النية ثم عرض له القدر بعد إتمامه  
صار متصرفاً أو اتفق له من يوصله إلى مكة في

ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح لعساده النية  
 عند الايتان بها وما وقع باطلا لا ينقلب صحيحا  
 هذا وقد عللنا ح الصحة فيما لو نوى ما لا يتأتى  
 له بقوله لان نية ما يتوقف عليه وان لم يمكن فعله  
 متضمنة لنية رفع الحدث اه ومقتضاه انه لا  
 فرق بين انه يتعبد ذلك بفعله حالا او لانه ذكر  
 مقصوده اه واذا نوى استباحة مفتقر الى  
 وضوء صحيح وان لم يخطر له شئ من مفرداته  
 وكون نيته ح تصدق بنية واتحد بهم ما يفتقر  
 له لا يضرك لانه مع ذلك متضمن لنية رفع الحدث  
 خضر نقلا عن ترمذ **قوله** واما لكل امرئ ما نوى  
 أشار الى ان تعيين المنوي شرط فلو كان على انسان  
 صلاة فائتة لا يكفيه ان ينوي الصلاة الغاية  
 بل يشترط ان ينوي كونها ظهرا او عصر او غيرها  
 ولولا اللفظ الثاني وهو قوله واما لكل امرئ  
 ما نوى لا يقتضى الايل وهو قوله واما لكل امرئ  
 صحة النية لا تعيين او اوجه ذلك اه عبد البر  
**قوله** ويجب غرضها بآول غسل جزء من الوجه اي  
 بآول جزء مفسول من الوجه اي ليعتد بالمفسول

النسبة لصلاته  
 قوله واحد  
 تاذ ان يفيض  
 فيع تصفحه  
 فاصلا انه  
 سبب لا يصح  
 في الأسباب  
 مثله وان له  
 جيد ما لم ينس  
 بيه قوله او  
 هو من مفسول  
 لانه كان كان  
 في ما لم يقه  
 قاله ترمذ  
 في حيث  
 قت الذي  
 وكان شاذ  
 قد اصاب  
 له ان ملك في  
 قال



فلا تجب إعادة غسله لانه ياتم بتركها اوله كما هو  
ظاهر وهذا في سليم الوجه اما مقله بان غمته  
العله فينوي عند غسل اليد وهكذا كما لا يخفى  
اه ابن شرف وهذا ما لم يكن على وجهه خيرة  
يسمى بها فان كانت نوى عند مسحها اه كما سيأتي  
عن شتو وياتي هذا التفصيل في بقية الاعضاء  
**قوله** بأول غسل وانما اكتفي في النية بغسل جزء  
من الوجه ولم يكتف بمقارنتها لبعض التكبير  
لان الاول يسمى غسلا كوجوده مسمى الغسل  
بخلاف الثاني بقي انه ينبغي ان يقال او مسح  
جزء فيما لو كان بوجهه خيرة فيكتفي قرن النية  
بأول مسحها قبل غسل صريح الوجه فتعبرهم  
بالغسل جري على الغالب او مرادهم به  
ما يشمله او بدله **قوله** غسل جزء من الوجه  
اي ولو شعرا خارجا عن حده لدخوله في  
حد الوجه في تعريضه اذ الوجه ما تقع به  
المواجهة ومنه ما ذكره خلاص جواب الرأس  
فلا يكتفي قرن النية به وان وجب غسله  
تبعاً فيما يظهر **قوله** غسل جزء من الوجه

ولو باطن كثيف اللحم حرره **شوقوله** ليتاب  
عليها ظاهرة حصول السنة بمعنى سقوط  
الطلب بدونها وفيه نظر فلا يرجع **شوقوله**  
في مختصر الكفاية لأن النقب عدم حصول  
فلا يرجع طبلأوي **قوله** قبل غسل الوجه ايج  
قبل غسل شيء منه ولم يستحضر هاهنا **قوله**  
نعم ان انغسل استدرأك على قوله فان  
عزيز **شوقوله** وكذا بغير نيته الخ تحقيقه  
ان الكلام في مقامين احدهما في انعقاد النية  
وهو حاصل على كل حال حيث نوى مع غسل ذلك  
الجزء من الوجه سواء اعتد بغسل ذلك الجزء لا  
وثانيهما في الاعتداد بالمغسول وهو متوقف  
على فقد الصافي فان انغسل مع المضضة  
او الاستنشاق جزء من الوجه كمرق الشفتين  
واستحضرنية الوضوء عند احدهما فتارة يقصد  
المضضة مثلا فقط وتارة يقصد غسل الجزء  
فقط وتارة يقصد هما وتارة يطلق وعلى كل  
فنية الوضوء متعقبة لتقارنهما بغسل  
جزء من الوجه ولكن يلزمه اعادة المغسول

لو اوله كاعو  
بأن عمته  
كذلك كما لا يخفى  
وجهه جيرة  
بها اه كاساء  
بقية الاعضا  
نية بغسل جزء  
بعض التكبير  
سمى المغسل  
قال او مسمى  
بكوني قد النية  
في تفسيره  
دهم به  
جزء من الوضوء  
لدخوله في  
ما يقع به  
ان الرأس  
بغسله  
جزء من الوضوء

ولو

عند قصد المضمضة فقط لانه صارف لوقوع الجزئ  
المقسول عن الوجه وكذا يعيد المغسول عند  
الاطلاق لانه كالصارف صورة ولا لزوم فيما  
اذا قصدت اوقصد الوجه فقط ولكن  
لا يعتد بالمضمضة ح لتقدم غسل الوجه عليها  
اله شو وقوله وجبت نوى مع غسل ذلك  
الجزء من الوجه اي نوى نية معتبرة من نيات  
الوضوء فنية الوضوء عند المضمضة والاستنشاق  
مع انفسال جزء من الوجه لا تنافي كون ذلك  
الانفسال يقصد المضمضة فقط كما يعلم مما  
بعد وقوله تنوا اعتد بغسل ذلك الجزاء لا  
اذ لا يلزم من الاعتداد بالنية الاعتداد بالمقسول  
وقوله عند آخرها اي المضمضة والاستنشاق  
وقوله لانه صارف لوقوع الجزئ متعلق  
بصارف وقوله وكذا يعيد المغسول عند  
الاطلاق ولا يعتد ايضا بالمضمضة في هاتين  
الصورتين متى حسنت النية فافضل  
الوجه من السنن لان الترتيب مستحق هكذا  
قرره بعضهم ورايته بخط بعض الفضلاء قال ثم



١٦٢  
رَأَيْتُ فِي الْحَلِيِّ عَلَى الْمَنِيحِ مَا نَصَهُ وَحَيْثُ لَا يَعْتَدُ  
بِفَسْلِهِ عَنِ الْوَجْهِ يَعْتَدُ بِالْمُضْمَضَةِ وَأَمَّا اعْتَدَ  
بِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِأَنَّ الْمَحَلَّ لَهَا بِالْإِصَالَةِ وَمَنْ  
لَمْ يَكُنْ قَصْدُ غَسْلِهِ عَنِ الْوَجْهِ مَعَهَا صَارَ فَاعِلُ  
الْإِعْتِدَادِ بِهَا وَحَيْثُ يَعْتَدُ بِفَسْلِهِ عَنْهُ لَا يَعْتَدُ  
بِهَا لِأَنَّ سُطْرَ الْإِعْتِدَادِ بِهَا أَنْ تَقَعُ قَبْلَ غَسْلِ  
جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ مَقْرُونًا بِنِيَّةٍ مِنْ بَيِّنَاتِ الْوُضُوءِ هـ  
وَفِي حَاشِيَةِ سَيِّئِهِ الزِّيَادِي تَنْبِيْهُ هـ  
عَلِمَ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ مِنْ تَضَمُّنٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ  
عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَأْلُوفَةِ مَسْتَحْضَرًا لِلنِّيَّةِ  
فَانْتَهَ سَنَتُهُمَا مَرَحٌ فَلَا يَحْصِلَانِ إِلَّا أَنْ  
غُفِلَ عَنْهُمَا عَنِ النِّيَّةِ أَوْ فُرِقَ النِّيَّةُ بِأَنْ تَوَى  
الْمُضْمَضَةُ مِثْلًا وَحَدَّهَا أَوْ ادْخَلَ الْمَاءُ إِلَى مَحَلِّهَا  
مِنْ خَوَابِئِهِ حَتَّى لَا يَنْفَسِلَ مَعَهَا شَيْءٌ مِنَ  
الْوَجْهِ سِوَا الْأَرِشَادِ هـ وَيُؤَافِقُ الشَّيْخُ الْحَلِي  
قَوْلَهُ شَوْ وَلَكِنْ لَا يَعْتَدُ بِالْمُضْمَضَةِ فَإِنَّ الظَّاهِرَ  
أَنَّ مَرَادَهُ حِينَ لَا يَلْزِمُ إِعَادَةُ غَسْلِ الْجُزْءِ أَنْتَهَى  
وَقَوْلُهُ شَوْ وَلَا لَزُومَ فِيمَا إِذَا قَصَدَ هَا فِي حَاشِيَةِ  
عَنْ عَلِيٍّ مَرْقُولُهُ غَيْرَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ غَسْلِ ذَلِكَ

لَوْ قَعَّ الْجُزْءُ  
لِفَسْلِهِ عَنْهُ  
لَا لَزُومَ فِيمَا  
قَطْرًا وَكَثْرَةً  
سَلَّ الْوَجْهَ عَلَيْهِ  
سَلَّ ذَلِكَ  
يَعْنِي مِنْ بَيِّنَاتِ  
نِيَّةٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ  
بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ  
تَحْرِيمًا لِمَا  
لَكَ أَجْزَاءُ  
عِنْدَ ادْبَالِ الْغُفْلَةِ  
وَالْإِسْتِثْنَاءِ  
وَبَعْضُ مَسْئَلَةٍ  
سُئِلَ عَنْهُ  
نِيَّةً فِي هَاتَيْنِ  
أَنَّ مَا قَبْلَ  
سَمِّيَ هَكَذَا  
فَضْلًا قَالَ هـ

رَأَيْتُ

الجزع الوجه اي ضما الوكان بنية غير الوجه وظهر  
 وكذا الوكان بنية الوجه والمضمضة على ما تنقل  
 شتمنا الشوبري بالدرس انتهى والذي يظهر  
 الآن اعتماد قنات المضضة مطلقا اي وان  
 وجبة اعادة اجزاء لانها المعنى آخر واعتماد  
 وجوب اعادة اجزاء في صورة قصد غير الوجه  
 وحده **قوله** وكذا بغير نيته اي الوجه على  
 الصحيح فانه يصح **قوله** وعلى هذا اي اذا لم ينبو  
 الوجه **قوله** وغسل الوجه وان تعدد الزايد  
 يقينا ليس على سمت الاصلى وتجب النية عند  
 كل ما وجب غسله الا الزايد يقينا فتأمل  
 قل وحاصله انه يجب عليه غسل وجهه  
 طولا وعرضا وان تعدد الزايد يقينا ليس  
 على سمت الاصلى اي طريقة فلو خلق له  
 وجهان اصليان بان ولد بهما اواصلى وزايد  
 بان طراله بعن الولادة واشتبه الزايد الاصلى  
 او تميز وسامت ففي هذه الصور الثلاثة يجب  
 عليه غسل كل منهما ويتوي عند كل منهما ما عدى  
 الصورة الاخيرة فانما لا تجب النية فيها

الاعتدال أصلي هذا اتفق بكلام قذ والظاهر  
أنهما إذا كانا أصليين كفت النية عند جزئيهما  
فإن كانا أصليا وزائدا واشتبه وجبت النية  
عند كل منهما فإن كانا أصليا وزائدا وتميزت  
عنه لما ونوى عند الأصلي فلو خلق له وجهان  
أصلي وزايد وتميز ولم يسمتا فإنه لا يجب عليه  
غسل الزايد ولا تكفي النية عنه بل العبرة  
بالأصلي وهذا كله إذا كان الوجهان من جهة  
قبله أما لو كان له وجه من جهة قبله وآخر  
من جهة دبره فإنه يجب عليه غسل الأول  
فقط كما افتى به الشهاب الرملي واعتمده ولده  
وهذا بخلاف ما لو خلق له رأسان وكانا  
أصليين فإنه يكفي مسح بعض أحدهما والفرق  
أن الواجب في الوجه غسل جميعه فيجب غسل  
ما يسمى وجهه وفي الرأس مسح بعض ما يسمى  
رأسه وإن حصل لبعض أحدهما قال  
الزايدي وإن كان أحدهما أصليا والآخر زائدا  
واشتبه الزايد بالأصلي تعين مسح بعض كل منهما  
وأن تميز الأصلي من الزايد تعين مسح بعض

من الوجه  
على ما نقل  
الذي يظهر  
لما أي وإن  
واعتماد  
غير الوجه  
وجه على  
أي إذا كان  
د الزايد  
النية عند  
بما فتأمل  
من وجه  
يقين  
خلق له  
أصلي وزايد  
الزايدي  
لا يجب  
ما ما عدى  
نية فيهما  
الا



بعض كل منهما الاصلى هو وهل يكفي مسح بعض الزايد  
فقط محل نظر وهذا كله بحسب الغم فيه عليه  
سبحنا الطندى قياساً على اليدين والرجلين  
اه قلت الا قرب عدم الاكتغالة لا ضرورة  
الى الاكتغابه مع وجود الاصلى عس على مر  
ثم قوله غسل الوجه من اضافة المصدر الى  
مفعوله والتقدير غسل المتوضي الوجه  
اي ان يغسل المتوضي وجهه اى ظاهرة  
والمراد انفسه ولو بفعل غيره فلا اذنه  
او بسقوطه في نحو ثمان كان ذا كرا المشية  
فيهما وكذا في سائر الاعضاء بخلاف ما وقع  
منه بفعله كترضه للمطر ومشيده في المالا  
يشترط فيه ذلك اقامة له مقامهما انتهى  
ان تشرق ولكما **ص** ان الشرط اما فعله  
او تذكره النية عند عدم فعله على من  
فعل انه يشترط دوام النية ذكر ان كان  
يوضيه غيره بغير اذنه وخرج بالفسل  
من الماء لا جريان فلا يكفي اتفاقا بخلاف  
عس العضوي الماء فانه يسمى غسلًا **حج قوله**

منابت جمع مثبت والمراد ما من شأنه فيه محل  
الغم ويخرج محل الصلح وعبارة المناوي ومنه  
محل الغم وهو ما ينبت عليه الشعر من جهة  
الاعم اذ لا عبرة بنباته في غير محله والجسنان  
وهما جنبا الجبهة ومنتهى اللحيف اي ما اقبل  
منهما دون التزعين وهما باضات يكتنفان  
الناصية ودون محل الصلح وهو ما بينهما اذا انحسر  
عنه الشعر ودون محل التحذيف وهو ما ينبت  
عليه الشعر الخفيف بين ايتد العذار والترعة  
يعتاد تحيته ليتسع الوجه ودون وثد  
الاذن فلا يجب غسل شيء من ذلك الا ما  
يتحقق به الاستيعاب فيجب غسل جزء من جميع  
جوانب الوجه ليتحقق استيعابه وكذا اذ في  
زيادة في بدنه ورجليه انتهت **قوله** ونكت منتهى  
اخ قال في سماء المهرج وزدت تحت ليد هل في الوجه  
منتهى اللحيف **قوله** الا باطن بالنصب على  
الاستثنائي كلام تام موجب **قوله** الخارج عنه  
اي عن الوجه اي عن حده والمراد به ما جاوز الوجه  
من جهة استرسائه عادة **قوله** وان لم يخرج اخ

مع بعض الزاد  
الغيم شبه عليه  
يدن والرجل  
منه لا ضرورة  
نفس على مر  
المصدر الى  
ض الوجه  
اي ظاهرة  
في الاذنه  
من النية  
في ما وقع  
فيه في المالا  
مما انتهى  
من طرافه  
في على مخرج  
ت كانت  
بالفصل  
اقا غلاف  
لا يخرج

قبل الاوط اسقاط الواو اذا كان خارج عن الوجه دخل  
فما قبله ولا يما تقتضي ان المرأة يجب عليها غسل  
تا طن كشف اللحية والعارض خرجا ولا مع ان ما  
قبله يخالفه في الخارج اه اقول بل الاول باقوا  
لا فهم القيد عند اسقاط طها وجوب غسل  
باطن كيفية الرجل وعارضه اذا خرجا ويكون  
هذا مختصا للعموم ما قبله كما لا يخفى فرعاية  
هذا اللفظ خففت امر ذلك الإيهام بما يدركه  
الذائق شو وكاء الاسم من ذلك كله اسقاط  
جملة الغاية من أصلها كما قاله طبري وحاصل  
ذلك ان شعور الوجه ان لم تخرج عن حد  
فاما ان تكون نادرة الكثافة كالهدب والشارب  
والعنققة ولحية المرأة والخنثى فيجب غسلها  
ظاهرا وباطنا خفت او كثفت او غير نادرة الكثافة  
وهي لحية الذكر وعارضة فان خفت بان ترى  
البشرق تحتها في مجلس التخاطب وجب  
غسل ظاهرها وباطنها وان كثفت وجب غسل  
ظاهرها فقط فان خف بعضها وكثف بعضها  
فلكل حكمه ان تميز فان لم يميز وجب غسل

الجميع



الجميع فان خرجت عن حد الوجه وكانت كهيئة  
وجب غسل ظاهرها فقط وان كانت نادرة  
الكثافة وان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها  
سهم رباحا حرف هذا وقد نقل عن تقرير الشمس  
ان المراد بالظاهر الطبقة العليا دون السفلى  
وخولف فغسل الظاهر الطبقتان والباطن  
ما بينهما على الغزى واعلم ان غسل الظاهر  
على سبيل الاصل فلا يكفي غسل بشرته  
فقط **قوله** وغسل اليدين وان تعددتا  
الا زيادة يقينا ليست على سمت الاصلية قل  
ويجزي مثل ذلك في غسل الرجلين وتقدم مثله  
في الوجه وقد علمت من قولنا الا زيادة ان وجوب  
غسلهما اذا اشتباها قد صرح به صاحب البهجة  
حيث قال ولا يشتباها كليهما بخلاف السرقة  
تقطع احدها فقط وفرق بينهما بان الوضوء  
عبادة وهي مبناها على الاحتياط والقطع  
عقوبة وهي مبناها على الدر وانظر لو بين بعد  
القطع زيادة المقطوعة هل يكفي بها او لا  
ومحل قولنا الا زيادة ان كان في غير محل الغرض اما

في الوجه  
وب عليها غسل  
ولا مع ان ما  
الاولا نقار  
ب غسل  
وجها يكون  
بغنى فرغاية  
كما يدركه  
كله اسقاط  
وحاصل  
عن حد  
وبو الشار  
فيجب غسلها  
نادرة الكثافة  
تبان تره  
لوجوب  
توجب غسل  
تقوى  
ب غسل  
الجميع

ما كانت فيه فيجب غسل جميعها مطلقا سامنت  
الاصلية أم لا ثم ما كانت في غير محل الغرض وسامنت  
ولم تنشئه وجب ان يغسل منها ما حاذى  
الاصلية فقط وان كان لها مرفق فوق مرفق  
الاصلية ثم في حالة الاشتباه ان كان مرفقها  
متحاذيين فذاك وان كان مرفق احدها فوق  
مرفق الاخرى فهل تغسل كل مرفقها او تغسلا  
الى مرفق اعلاهما مرفقا ارضيه شيئا والذي  
ينبغي الثاني لان الذي مرفقها اعلا يحتمل ان  
تكون الاصلية وهي يجب غسلها معه والذي  
مرفقها اسفل بغرض زيادتها يجب ان يغسل  
منها ما حاذى الاصلية وفي هذه الصورة يغسل  
من فوق مرفقها الى مقابل مرفق الاخرى  
**فان** كل عاتق في الانسان من الاعضاء  
كاليد والعين والاذن فهو مؤنث بخلاف  
الانف والقلب وخوارج رمل خضر وعبارة  
الرحا في مؤنث اذ عضاها ذكر كراس ولسان وقلب  
ومؤنث كالعنق والبطن والرقبة وورد كذب  
بطن اخيك ويقال وقع فاندقت عنقه وانكسرت

رقبته وما تعدد مونث غالبا انتهى ولا بن ما لك  
فيما يذكر ويونث ايات وهي هذه .

باسم الاعماء ذكره العتيق . لا غروعه عن حاذق كنجيد  
راسه العتيق وجيبه معاوه . والتغريه الشفر ثم المنذر  
والبطن والغيم ظفر بعد . ناي و خدا حيا يوعر  
والشبر والندي المزيد وتاجد . والباع والذقن الذي لا ينكر  
هذي اجوارح لا توتها فدا . فيه لها حظ اذا ما تذكر  
انتهى من المظهر وقال غيره .

وهذي ثمان جارحات عدتها . توتها احيانا وحيينا تذكر  
لسان العتيق والابط والعتيق العتيق . وعاتقه والعتق والضرير  
وعند ذراع المرمع حسابها . فذكر وانث انت فيها مخير  
كذا اكل شعوي حكى في كتابه . سوى سيمويه فهو منهم موخر  
يرى ان تانيث الذراع هو الذي . اتي وهو التذكير في ذلك منكر  
**قوله** مع امر فقين او قدرهما من فاقد هما كما العباب  
**مر قوله** من شغروان خرج وكفن فيجب غسله معهما  
ظاهرا وباطنا **قوله** وغيره كسلعة وحلة معلقة  
في محل الغرض وان طالت ويجب غسل عظم وضح  
تكتسب ما فوقه وموضع شوكه بقي مفتوحا ولا يصح  
الوضوء مع بقائها فان كانت لوازيلت انهم موضعها



كشوك القنأ والبامية صح الوضوء والصلاة سواء كانت  
كبيرة أو صغيرة لأنها صارت في حكم الباطن ويجب غسل  
باطن ثقب وشقوق في اليدين وهي القلوح ان لم يكن  
له غور في اللحم والابان كانت له غور في اللحم ويجب غسل  
ما ظهر منه فقط ويجري هذا في سائر الاعضاء التي  
خ ط و ق ل **قوله** اوفوقه اي المرفق نذب غسل ما بقي  
من عضده فان قلت هلا سقط هذا القدر ولم  
يندب نحو سقوط الرواتب تبعاً للفرق بنحو جنون  
قلت لان سقوطها ثم رخصة والتابع اولي بذلك  
وهنا سقوط المتنوع لعذر فحسن بقا التابع  
محافظة على العبادة ما أمكن كما مرار موسى على  
رأس المحرم وان لم يكن به شعروان قطع من المنكب  
غسل محل القطع بالما انتهى رحاوي وخضر فاهنا من  
المواضع التي يزول فيها حكم المتنوع ويبقى حكم التابع  
انتهى **ف** راع لو كانت فاقد اليدين او احدهما  
فغسل بعد الوجه ما يجب غسله ثم مسح الرأس  
منهما ان كانت ثم ما يجب غسله ثم مسح الرأس و ثم وضوء  
ثم نيت له يداً بدل المعقودتين فهل يجب غسلهما  
الآن ويعيد ما بعدهما من الرأس والرجلين أم لا فيه

نظر والذي يظهر الثاني لانه لم يخاطب بغسلها  
حين الوضوء لفقدها قسعه للرأس وقم صحتها  
معتدابه فلا يبطله ما عرض من نبات اليدين على  
**مر قوله** ومسح بعض الرأس المراد به وصول البلل  
اليه بغسل أو مسح ولو بواسطة خرقة وعود قل  
وأطلق المسح على ما ذكره مجاز علاقته العموم والخصوص  
أي أطلق الخاص وأراد العام أو الزوم أي أطلق المزمور  
وأراد اللازم وهو وصول البلل فتأمل **قوله** بعض الرأس  
أي ولو البعض الذي يتم به غسل الوجه على الوجه  
تقرير **قوله** في حده المتبادر أنه راجع للشعر فهو قيد  
فيه فقط قال الشيخ عبد الرحمن الأجهوري على خط  
وظاهرة أنه لو طالت بشرة الرأس وخرجت عن حده  
يكفي المسح عليها ومثلها السلعة فليراجع **قوله** بأن  
لا يخرج عنه بالمد أي من جهة نزوله فلو خرج به عنه  
متما لم يكف حتى لو كان متجهدا بحيث لو مد لخرج  
عن الرأس لم يكف المسح عليه شخ ط خض **قوله** لانه  
أي مسح البعض والظاهر أن يقول ولانه الخ لان قوله  
فدل الخ في معنى العلة فتأمل **قوله** ولم يقل أحد الخ  
أي فقوله مسح بنا صيته أي بعضها فهو فرد من أفراد

امسحوا برؤسكم لعدم خصوص الناصية قل وقوله فهو  
فرد الخ اي وذكر فرد من افراد العام بحكم العام لا يخص  
والناصية هي الشعر الذي بين الترعتين **قوله** من كل  
رجل دفع به ثوبه ان لكل رجل كعبا فقط كما مر في  
الدين ولم يأت بالجمع هنا المناسب لكونها اربعة كعوب  
موافقة للاية ولم يجمع المص المرافق مراعاة للاية  
ليبان ان الجمع فيها ليس على حقيقته هناك قل  
ولو لم يكن لرجله كعب اعتبر قدرة من المعتدك  
غالب امثاله ولو قطع بعض قدميه وجب غسل  
الباقى وان قطع من فوق الكعب ولا فرض عليه وسين  
غسل الباقي كاليد ثم روي يجب غسل ما عليهما من  
شعر وغيره كما مر في اليد تنقي ما اذا وجد الكعب  
كالرفق في غير محله المعتاد كان لاصق الرفق  
المنكب والكعب الركبة فانه يعتبر وكذا في الحشفة  
كما اقتضاه كلامهم وقال جمع متأخرون يعتبر  
قدم من غالب الناس والنصوص ولامتهم محولان  
على الغالب وقال شيخنا انه اقعد طبع على من **قوله**  
عند مفصل يفتح اميم وكسر الصاد واما  
عكسه فهو اللسان **قوله** لما مر في غسل اليدين



أي للآية والاتباع **قوله** والمراد بان ذلك فرض إذا لم يمسح  
الخ أي المراد بفرضية غسل الرجلين كونه فرضاً إذا لم يمسح  
على الخفين قال ابن شرف هو جواب الرافع عن عدم  
غسل الرجلين أحد فرض الوضوء قال لكن المتوضي  
غير مطلق بغسل الرجلين بعينه بل الذي يلزمه أحد  
الأمريين أما غسل الرجلين أو مسح الخفين بشرطه  
**قوله** وأما الغسل أصل الخ أي فذكر الغسل في الغرض  
باعتبار كونه أصلاً للمسح وإن المسح يكون فرضاً  
باعتبار لا بدلية هذا وقال قل لا يخفى أن الوجه  
استقاط هذه الجملة فتأمل هـ أقول إن أراد بالجملة  
قوله الشئ وإن الغسل الخ فليس كلامه بظاهراً  
أراد بالجملة قوله قوله الشئ والمسح يدل قلع وجهه  
أنه مفهوم من كون الغسل أصلاً فلا حاجة إلى  
التصريح به مع أن المؤلف يراعي الاختصار ما أمكن  
فتفتن **قوله** كما ذكر بان يبدأ بوجهه مع النية  
فيديه فرائسه فرجليه ولا يستقر كغيره من الأركان  
بنسبته إلا في صورتين أحدهما إذا اغتسل في ماء  
بنية رفع أي ثبلاً لمكة الثانية إذا غسل جنباً جميع  
بدنه الأرجلية أو عضو من أعضائه ثم أحدث

فلا يؤخر حدثه فيما بقي بلا غسل فيغسله عن الجنابة  
مقدماً أو مؤخراً أو متوسطاً ويرتفع عنه الحدثان  
لا تدريج الا صغر في الاكبر ويلغزبه فيقال لنا وضوء  
خالع عن غسل الرجلين مع كشفهما وعدم العذر  
ولو غسل اربعة اعضاء معاً ولو بلا اذنه ارتفع  
حدث وجهه فقطه وكذا الوكسه ولو بان بعد  
فراغه ترك ظفر فقطعه وجب غسل ما ظهر فقطعه  
وما بعده ولو توضأ قطعت يد من محل الفرم  
او جلده كذلك او طوى راسه او كسحت جلده من  
وجهه او يده لم يلزمه اتفاقاً غسل ما ظهر ولا سمح  
ما دام على تلك الطهارة ولو شك في تطهير عضو  
قبل فراغ وضوئه طهره وما بعده ام بعده لم يؤخر  
**تدبيره** لا يجب تبين عموم المالك العطف  
بل تكفي غلبة الظن فقط صابط كل وضوء يجب فيه  
الترتيب الا وضوء الجنابة على ما تقدم منها ويؤخر  
**قوله** بعموم اللفظ وهو ما من قوله بما يند الله به  
لانه عام في كل عبادة اي ابدؤا بكم شي يند الله به  
من انواع العبادات لان التكرار في سياق الاثبات  
لعموم البدلي فتصدق بكل شيء والمعنى بالشي

الذي يدل الله به والموصول من صبيغ العوم لا بخصوص  
السبب الذي هو السعي بين الصفا والمروءة وقول  
قال قوله بعموم اللفظ وهو ابدؤا لانه عام في فيه  
نظرات العوم ليس من لفظ ابدؤا وانما هو من  
ما احاطا قرنا قائل وهذا كما لا يخفى دليل نقلي  
على وجوب الترتيب في الوضوء ولنا دليل عقلي وهو  
انه تعالى ذكر مسحها وهو الرأس بين مفسومات  
وهي الوجه واليدين والرجلان وتغريق المجاش  
لا ترتكبه العرب الا لغاية وهي هنا وجوب  
الترتيب لانه بقريضة الامر في تحريم ولائ  
العرب اذا ذكرت متعاطفات بدأت بالاقرب فالأقرب  
فلما ذكر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين  
دلت على الامر بالترتيب والالقاء فاعسلوا  
وجوهكم وامسحوا برؤوسكم واعسلوا ايديكم  
وارجلكم ثم **قوله** فلو تركه أي الترتيب أي لم يأت  
به ليناسب قوله سهوا لم يصح نعم لو كان تابعا  
لحدك البراءة وتوضا بالانتفاض ليدل له لم يرجح الى  
ترتيب لكن لا بد في الثانية من وجود التمسك عند  
كون الماء على الوجه ومنه ما بعد تمام الانتفاض

له على الجبارة  
 بعينه الكدبان  
 قال لما وضو  
 يد العذر  
 اذنه الرقيق  
 زلوان بعد  
 عاظم بقطر  
 كل الورق  
 له جلد في  
 ما ظهر ولا  
 تطير عطر  
 بعدهم يور  
 كل العطر  
 وضو عجب  
 مضايغور  
 ما بد الله  
 يد الله  
 ساق الابرار  
 على الثاني

الذي



اهـ قل وقوله أي ليات به الخ جواب عما يقال تعبيره  
يترك يقتضي أنه قاصد فلا يناسب القافية  
وقوله نعم لو كانت تأييداً الخ تقدم عن المناوي <sup>عمل</sup> وحي  
أن محل وجوب الترتيب إذا لم يكن الوضو تأييداً  
لحدث أكبر ولم يتوضأ بالانغماس انتهى **قوله** وسننه  
الولا قيل هي جملة معرفة الطرفين فتفيد الحصر  
مع عدم استقصا الشئ هنا قلت قد دفع  
توهم الحصر بقوله وغيرها كما سيأتي ثم وقوله  
معرفة الطرفين المستد معرف بالاضافة إلى الضير  
والغير معرف بال وقوله مع عدم استقصا الخ  
فقد أو عليها بعضهم إلى خمس **قوله** الولا أي لغز  
صاحب الضرورة أما هو فالولا في حقه واجب عقلياً  
للحدث كما سيأتي في كلامه وقدم الولا على غيره  
من بقية الشئ لوجوبه في المذهب القديم  
حتى على السليم فيكون <sup>الخ</sup> من غيره **قوله** وسننه  
قال بعض المحققين أثر هنا صيغة جمع على  
صيغة المفرد تشبيهاً على استقلال كل منها  
دليلاً وحكماً أما الأول فظاهر عند من تامل الترتيب  
المطولة وأما الثاني فليست ما يترتب على فعل الستة

وتركها من الثواب وعدمه يترتب على فعل كل منهما  
وتركه منفردة كانت أو مجتمعة مع اخواتها  
وليس الامر في القرض كذلك فان فرض الوضوء  
مجموع غسل الاغصا الثلاثة ومسح الرأس بالنية  
لان كل واحد ما فرض مستقل يترتب على فعله وتركه  
حكم القرض ولذلك ابرئ في المنهاج صيغته المعردة  
ومن لم يثبت له هذه الدقيقة الاثنية سلك في  
الموضعين معاً مسلك الافراد او اجمع فتدبر  
مناوي قللت وما ذكره المناوي فيه تنكبت  
على المصاحبة سلك اجمع في الموضوعين **قوله**  
فرضاً كان أو سنة لم يأت الشر بهذا التحديد في  
جانب الفروض مع تأنيده فيه ايضاً اللهم  
الان يقال حذف من الاول دلالة الثاني وهو  
سايغ عندهم كعكسه او يقال لما كانت حقيقة  
الوضوء لا يوجد دون الفروض فرضاً كان او  
سنة ولا كذلك السنة فان حقيقة تواجده  
بدونها ان الشر بالتعميم في الثاني دون الاول  
فليتأمل **قوله** بان يغسل الوضوء فيه قصور  
بالنسبة لاجزاء الوضوء وما بين الوضوء ذكره

يقال تعبير  
بها الغاية  
في المناوي  
في موضوعات  
في قوله وسنة  
تفيد المعنى  
ان قد دفع  
في موضوع  
مضافة الى الغير  
متقناً  
في الولاية  
قوة واجبة  
ولا على غيره  
في القدي  
في قوله وسنة  
تجمع على  
كل منهما  
تأمل المبتدئ  
على نفس السنة  
دفع

الاق و اراد بالثاني والاول كل عضو بالنسبة لما بعده  
 و اراد بالثاني ليعمل مع الاعتدال المذكور فان  
 خرج شئ منها عن الاعتدال الى قوة الخوا او البرد قدر  
 لو كانت معتدلا على كبر او لا قال **قوله** مع اعتدال  
 الهواء **المذكور** و اذا اثلث فالعبارة بالاخيرة عبارة  
 تقتضي عدم اعتبار الولاين الاول والثانية  
 وبينهما وبين الثالثة وليس كذلك بل الاظهر  
 اعتباره بينهما وبين غسل العضو الثاني كما قاله  
 سب و لو ترك الولا وقد عذبت النية لم تجب تحديقها  
 في الثاني ان كان فعله او امره مناوئ ومفهومه  
 انه يجب تحديقها اذ لم يكن بفعله ولا بامر  
 فلو غسل وجهه مع النية فنام متمكنا فغسل  
 اخرى نومه بغية اعضا وضوءه لا يصح وبعبارة  
 ثم الاصل وعلى القول بان سنة لوفرق لا يحتاج  
 الى تحديق النية على الاصح لانه التفريق اذا جاز  
 كانت النية الاولى كافية كما في كج ذكر جميع ذلك  
 الرافعي انتهى محروفا وهي محولة على ما كان بفعله  
 او امره كما يشهد به قوله فرق فليتام وبعبارة  
 الرملي الكبير في ثم نظم شروط الوضوء فلو غسل

المتوحي



المتوضي أعضاء الرجلين ثم التي في نهر مثلاً أو سقط  
فيه فإن كان ذكر المنيّة طهرت أو لا فلا انتهى بحرف  
**قوله** عن ابن عمر أنه توضأ وكان بحضرة جمع من  
الصحابة فهو اجماع وقيل القنبر عابد النبي صلى الله  
عليه وسلم فلا حاجة لذلك قال وخضر وعبارة  
ثم مرر أنه صلى الله عليه وسلم توضأ في **قوله** فامره  
أن يعيد الوضوء والصلوة وجه الدلالة من هذا  
أن امره بأعادة الوضوء دليل على وجوب الولا لان  
غسل الرجلين آخر الأعضاء الواجب غسلها  
فلو كان الولا غير واجب لم يأمره الا بغسل تلك  
اللمعة فقط **خضر قوله** فضعيف أي أو محمول على  
الزجر أو التغليظ عليه لتقصيره قال **قوله** وقد  
يجب الخ أي محل كون الولا عندنا سنة في الغالب  
وقد يجب الخ **قوله** لو قد يجب الولا مرادة به ما يشمل  
الشرط بقريّة قوله وسلس شو هذا جواباً لها  
يقال تعبيرة بالوجوب يوم أنه إذا تركه والحالة  
تلك يائمه ولكن الوضوء صحيح مع أن الأمر ليس كذلك  
في السلس فإنه إذا لم يوال لم يجمع وضوءه نعم هو  
تذكّر بالنسبة لضيق الوقت فليتنامل **قوله** كضيق

النسبة لما بعد  
الذكر فإن  
وقد الخ أو المراد  
لأنه مع اشتداد  
بالأخرة عبادة  
ولو كان الثانية  
ذلك بل الأظم  
هو الثاني كما قال  
لنبي لم يحمي  
ما ولي ومنه  
له ولا يامر  
أم متركاً فله  
لا يصح وعبار  
لوفر لا يجزئ  
متفرق إذا جاز  
بحر ذكر جميع ذلك  
لأنه على ما كان به  
ليتنامل وعبار  
الوضوء فلا  
المر

وقت أي عند أدراك جميع الصلاة فيه **قوله** وسلس  
بفتح اللام اسم للمرض ونفسه وكسر ما اسم لصاحب  
المرض وهو الشخص نفسه والمراد هنا الأول خضر  
**قوله** والتسمية المراد مسماها قل وهي سنة  
عين في الوضوء ولو جماعة بخلاف الأكل والجماع  
فسنة كفاية خضر أي في حق الجماعة بالنسبة  
للأكل والشرب والافسنة عين وإنما الجماع  
فتكفي فيه التسمية من الزوج أو الزوجة في  
سنة كفاية في جميعهما كما تقدم عن خضر وحق  
كذلك في سائر محروقات نقل عن فتاوى الرملي أنها  
لا تكفي من الزوجة فهو ضعيف وتسن ولو  
لحايض أو جنب بقصد الذكر قال المناوي وإن  
توضأ بما مقصود فيأتي بها عند غسل الكفين  
مع النية بقلبه ليجتمع في ابتداء وضوءه بين  
عمل النساء والجنات والأرثا فالبداء واقعة  
بكل منهما حقيقة لا إضافة كما أفاده بعض  
الاعيان انتهى **قوله** عند غسل الكفين أي مع  
غسلهما قل **قوله** وليس فيما أمر الله الخ يقال  
وليس فيه نية أيضا وقد يجاب بأنها اعتبرت

بالنص عليها بالدليل المتتابع في حديثنا إنما الأعمال  
أوبى عى الكفا فيما أمر الله لا أن أغسلوا ففعل ولا بد  
من قصد والنية هي القصد تامل قل **قوله** لا  
محمول على الكمال كما في خبر صلاة الجنازة لا يسجد الا في  
المسجد اي كاملة انتهى بعض شرح المتن **قوله**  
واقلمها بسم الله افتى شيخنا ابن الرمي بعدم  
حصول السنة بغيرها كما جرد منه اظهرها بخصوصها  
قال السهاب ابن قاسم وتقال ان يقول ان الامر  
ذا المال شامل له اي يكفي ويمكن الجمع عمل هذا على  
أصل السنة وذلك على كماله ان شرف **قوله** واكملها  
بسم الله الرحمن الرحيم ثم أخذ لله على الاسلام  
ونعمته الحمد لله الذي جعل الماء طهورا زاد الغزالي  
رب اعوذ بك من هزات الشياطين واعوذ بك رب  
ان يحضروني ويسبب التعوذ قبلها ويسبب لكل  
أمر ذي بال عبادة أو غيرها كفسل وتيمم وتلاوة  
ولو من أشبه سورة وجماع وذبح وخروج من منزل  
لا للصلاة والحج والاذكار وتكرار مكررة ويظهر  
كما قاله الأذرعى مخزومها المبرر ثم رجع روفه وقوله  
ويسبب التعوذ قبلها والتشهد بعدهما مناوي وقوله

شوقه وسلم  
بسم الله  
في الأول  
وهي سنة  
كلوا الحرام  
بسم الله  
في الجماع  
وجه في  
مضر وعق  
الرمي لها  
تسبب ولو  
المناوي  
عسل الكفن  
هو بيت  
البداة وافة  
بعض  
ين اي مع  
يخ يقال  
اعتبرت

بالنص



ولوم التناسوة ظاهرة ولو في الصلاة **قوله** سنة  
في اثباته ومفهومه انه لا ياتي بها بعد الفراغ وهو  
كذلك بخلاف الاكل شوفانه ياتي بها بعد ليتقيا  
الشيطان ما اكله وهل هو حقيقة اول محتمل  
وعلى كونه حقيقة لا يلزم ان يكون داخل الانا  
فمحور وقوعه خارجة عنهم **وقال**  
التسمية على الاكل سنة كفاية ولا تحصل من واحد  
حالس لا للاكل بل لشي آخر كما خرج من عمدة  
الدعا الوليمة ولا تكفي من احد جماعة حضر كل  
يطعمه لما كل منه وتفضل عن خلاف ما لو حضروا  
ليأكلوا مقفًا على الاشعة ووقع ان كلامهم اكل ما  
يكيه اتقا وانظر ما لو جلسوا اليك او سواهم  
أهم قاموا وجلس غيرهم هل يطلب من الاخرين ان  
يكفي ما حصل من الاولين وانظر ايضا ما لو كان  
ياكل بعضهم ويقوم ويجلس مكانه آخر والمجموع  
لاجلوا المكان عنه حرية شوكد ان يفر خطه وكتب  
تحت بخطه مانعه والوجه في الاول الطلب من  
الاخرين لانك مطلع حكم الاولين بانصرافهم وفي  
الثانية الطلب ممن جلس وان الطلب انما يتوقف على

البعض من كان مع ذلك البعض عند فعله ما امر به  
فلينما لم يتوولا تكفي التسمية من جماعة ياكلون  
جميعا من عمن على انفرادة ثم من اخرو هكذا  
بل لابد لكل من من تسمية من احدى **قوله**  
في اثنا ا المراد به ما قاله الاول قال بعضهم حتى  
لنزل بها بعد غسل رجله وقبل التهاداة التي بها  
بل لو نقي من سورة انا انزلناه كلمة واحدة لا تقوته  
اه وذ نزع من انه محتمل ان محمل طلب الاثبات بها  
بين التشهد والوضوء ما لم يطل الفصل بينهما  
ثم من بعده معرضا عن التشهد ويقال بمثله  
فيما بين التشهد وانا انزلناه وذ كرا ايضا انه  
يشفي ان يكون محمل الاثبات بها بعد فزع الاكل  
اذا قصر الفصل حيث تنسب اليه عرفا **قوله** واخر  
اي ما عدا اوله تنو قيسل الوسط **قوله** هو اوضح  
اي خروج الساعدين قال **قوله** ستواتيقن طهرهما  
ام لا وان توضحا من هو ابريق طاه **قوله** فان شك  
في طهرهما اي تردد فيه ولو مع رجحان الا تنقيا  
كرة تنزها عنهما او غس أحدهما في ما قليل  
او ما يج ولو كثر لافي ما كثر قبل تثليث اغسلهما

لا **قوله** من  
من الغرض وهو  
بعضه ليقول  
منه او لا يحتمل  
له اكل الاثنا  
**قوله**  
فصل من واحد  
ج من عمدة  
منه حضور كل  
من الماحض  
من كلامه اكل  
او سواها  
الآخرة ا  
فما لو كان  
آخر والمحو  
رضه وكية  
الطلب من  
رفهم وفي  
سنة بعد  
نحو

في غير مغلظة وتيسيع بتعفير فيها مناويع  
ونقله خضر عن ثم زفلوكات التردد في نجاسة  
مخففة هل يكتفي فيها بالربث ثلاث مرات أو لابد  
من غسلها ثلاثا فيه نظر والوجه الثاني  
وان كانت الربث فيها كافيا بطريق الاصاله ع ش  
علمي ووعبارة تسم على الغاية نعم لو كانت  
الخامسة مستكوبة مخففة فهل تزول الكراهة  
بربثها ثلاثا فيه نظر وقضية ان معنى الكراهة  
خشية التحسين الزوال انتهى ولو اختلف  
الشك ببعض اليد كما صبح تعلق الحكم به فقط  
مناويع وهذه الثلاثة التي تسمى اول الوضوء  
مطلقا لکنها في حال التردد يتعين فعلها خارج  
الانا وتعبيرة بالشك أولى من تعبيرة بقوله  
فان لم يتيقن طهرهما الصدقة بما لو شققت  
نجاستهما وليس مراكا كما قال في ثم من جهة  
انه ان يتيقن نجاستهما حرم غسلهما  
ذكر ابي للتصريح بالنجاسة وهذا اوراق كراهة  
البول في الماء القليل وبين في جوابي الروض التوضيح  
بانه تجبس ما كانت طاهرا من يد يه بالادخال



المذكور ومقتضى ذلك انه لو لم يكن تضمين بات  
عنهما الخماسة ولم يزد في الادخال على محكمها انه لا  
يجزى بدليكة فقط حررة وان يتقن طهرهما جاز  
بدليكة وان تردد فيها كونه تنزيها وعلى كل حال  
فلا بد للسنة من الفصل ثلاثا فيلحفظ ذلك **قوله**  
وهذا اي التثليث **قوله** بما علق به وهو قوله فانه  
لا يجرى **الحق قوله** الا بغسلها ثلاثا وان يتقن الطهر  
مرة ولا تزول الكراهة بدون سبع بتتريب في  
المغلظة لعدم يتقن الطهر بدون ذلك مناوي  
اي لا تزول كراهة الغسل الا بالسبع لكن يغسلها  
مرتين بعد الغسل ايضا ليحصل الثلاث المطلوبة  
لوضوء عس وقيل من مما مر عن سم انه لا تزول  
الكراهة بدون رثنها ثلاثا في المخفضة فليتنامل  
**قوله** الخبر اي السابق فانه غيا الحكم فيه ثلاث  
وشبه انه قد يقال لكنه علة القاية فيه بما يقتضي  
الاكتفاء بالمر الواحدة **قوله** والمتنمضة  
والاستنشاق لو قدم الاستنشاق عليها المتنمضة  
حسب وفاتت عليها اعتمد السحاب الرمي اجذا من  
قول المروعة لو قدم المتنمضة والاستنشاق على غسل

فيما مناوي  
دوني خمسة  
مرات اوله  
وجه الثاني  
لاصال الترمذ  
لو كانت  
تزول الكراهة  
بغير كراهة  
اختص  
حكمه لغة  
اول الوضوء  
في فعلها خارج  
مر مرة بقوله  
لو يتقن  
سم منه كونه  
شبه ما شاع  
افارق كراهة  
في الوضوء للم  
بلا ادخال  
المذكور

الكف لم يحسب الكفاي لان تقدمها بشرط الحكم بحسبها  
خلافا لما في المجموع اه انصرف وكذا اكل ما قدمه على  
محله من السنن اذا فعل ما بعده ثم اتى به لا يحسب  
له ما اتى به ثانيا في تلك العلم بارة وحسب له ما  
اتى به اولاً فان اراد حصول ذلك اتى بتناقض لانه  
يسئل ما فعله من السنن قلت اتى بالمضضة هـ  
والاستنساك معاً حسباً اي الاثبات على  
ما يفهم من كلام روح حسبت المضضة فقط ولا  
يحسب الاستنساك الا ان اتى به ايضا بعد  
ذلك على ما يفهم من كلام مجمع ش على من لم يخاص  
اه والاستنساك افضل من المضضة لخروجها من  
خلافه اوجه دونها وان كان الغم افضل  
من حيث كونه محلاً للمقدرات والاذكار ولانه  
مدخل الطعام والشراب اللذين هما قوام الحياة  
خضر قوله ونثره من الالف بالناس المثلثة اي اخراج  
بخلاف ما سياق من نثر الذكر فانه بالمشاة رحمان  
قوله بالنفس بفتح الفاقوله لمعطر انهم فاعل  
افطر قوله الدولا في صوابه بفتح اوله والناس  
يضمونه الى عمل الدولاب ودولاب قزية بالرياء لب  
قوله

**قوله** بان يبلغ الماء بغتة المشاة التمتية فوجدة  
ساكنة فلازم مضمون واحد غير معجزة والمافاعل  
من الثلاث ويصح ان يكون من الرباعي ابلية والماء  
مفعول رحا في **قوله** والماءات بكسر اللام جمع لكثرة  
بكسرها أيضا فثلاثة مخففة مفتومة أصلها  
لثي فهاؤه عوض من التمنية وتجمع أيضا على  
لثي وهي ما حوّه الأسناء رحا في **قوله** ويسين  
امرا لا اصبع عليها اي السبابة من اليد اليسرى  
لان اليمين يكون فيها الماء اذا جمع بين المضمضة  
والاستنشاق كما في العباء وحاشية **قوله**  
وفي الاستنطاق انه يصعد الخ الجار فيه متعلق  
يصعد المعطوف على بان يبلغ وعبارة من العمل  
كغيره في ذلك اوضح ابن شرف **قوله** الصائم وكذا  
المالحق به كالممسك لتركت النية على الاوجه  
فيه **قوله** بل تكرر اي كوف الا فطار ويؤخذ من  
ذلك حرمة المبالغة على عام فخرجت على علمه  
سبق الماء الى خوفه ان فعلت وهو ظاهر مر  
**قوله** بل تكرر كما في المجموع الا ان يفصل منه من  
نجاسة فان قيل لم لم نحرّم المبالغة للصائم كما



حرمت عليه القبلة اذا احتشى الا تراك معات العلة  
في كل خوف الا فطار وغساقا الصوم **اجيب**  
بانه يمكنه هنا طباق طلقه ومج الماء عنك  
لا يمكنه رد المني اذا خرج لانه ما دافق وبانه  
لوما كان في العينة افساد لعبادة اثني امر  
وبان المبالغة مطلوبة في الجملة بخلاف القبلة  
فاذا غير مطلوبة وبان قليل القبلة يودي الى  
كثيرها بخلاف ما الموضحة والاستساق  
فلا جموعية اربعة فتأمل **قوله** ثلاث غرف فو قال  
وثلاث كالمهني لكان اولى واقيده شيواي ليغنيه  
ان اجمعه سنة في حد ذاته وكونه ثلاث سنة  
ثانية **قوله** وافضل من الفصل بينهما  
بست غرف يتمم ثلاث ثم ليستساق بثلاث  
هذه اصادق بصورتين اما ان يوالي ثلاث الموضحة  
وثلاث الاستساق وامان ياخذ غرفة واحدة  
للموضحة وغرفة ثانية للاستساق وهكذا الى  
تمام السدوح فاستمر كلامه على ستة كيعبات  
ثلاث كيعبات في طريق الفصل وثلاث في طريق العمل  
**قوله** فيمنشتر فيمنشتر اي يدخل الماء في الانق ما حو

من النثرة وهي الأنف وقال في النهاية نثر ينثر بالكسر  
إذا اتمخط أي يستنشقه الماء يخرج ما في الأنف  
وقيل هو من تحريك النثرة وهي طرف الأنف شذوذا  
يجزي أن قوله أول أي يدخل الماء في الأنف لا يوافق  
ما نقله عن النهاية وهو العجوة فإن حال الماء  
في الأنف هو الاستنشاق المذكور قبل فينبذه  
في الحديث ومعنى ثم يستنشق أي يدخل الماء في  
أنفه فنثرة أي يخرج ما استنشقه وفي الصباح  
وتغسل الوضوء واستنثر معنى استنشق ومنهم  
من يخرقه فيجعل الاستنشاق إيصال الماء والاستنسا  
الخارج ما في الأنف من مخاط وشيرة ويدل عليه لفظ  
الحديث كأنه صلى الله عليه وسلم يستنشق ثلاثا في  
كل مرة يستنثر عوصا ذكره الشوري في أول  
كلامه هو ما قدمه في الصباح **قوله** الأخرى خطأ  
وجهه وخبا يسمه قال المناوي في شرح الجامع  
الصغير **تنبيه** في تذكرة أبي حيان سألني  
قاضي القضاة أبو الفتح القشيري يعني است  
دقيق العيد ما وجه الاستنسا الواقع في خبر ما  
سلم من أخذ يقوم فيه مضطرب ويستنشق وينثر

الاجزيت الخطايا من فيه وانفعه فاجبت له احد مبتدا  
ومن زائدة ومنكم حال من أحد ويعتوم ويمضون  
ويستنتقون ويستتر صفات لاحد والاخرجت  
هو الخبر لانه محط الغاية والمعنى ما أحد يفعل  
هذه الأشياء الا كانت كذا وقس على ذلك انتهى بحروقه  
**قوله** خطايا وجهه اي فيه بدليل ما بعده قل  
اي قوله ونحياسيتمه وذلك لان النحياسيتم من  
جملة الوجه فلو كان المراد خطايا جميع الوجه  
لما افرد بها بالذكر وقد يقال لمانع من ابقائه  
على عمومه وعطف النحياسيتم به عطف الاضمار على  
الاعم ونكتته الها قربة من الدماغ فلولم ينص  
عليها انما توفهم عدم حر خطاياها مع خطايا  
الوجه لخروجها عنه والمراد الصفات ما لم  
تغش الكبار **قوله** باصبعه اليسرى اي  
الخنصر كما في خ ط على الغاية **قوله** وقسم على الرأس  
اي بنية الزايد على ما يقع عليه اسم المسيح وح  
علم ان المحكود عليه بالسنة هو الزايد على ما يقع  
عليه الاسم واما غيرة فخر عن وهذا الموضع من  
أفراد قاعدة هي ان القابل للتجزى اذا زيد فيه

على



على الواجب يقع الزايد سنة وغرة فرضا كما ذكر  
كالركوع والسجود ونحوهما من الأركان الطويلة  
وكالبدنة المخرجة عن أقل من سبعة دها في الحج  
أو من سبع شاة في نحو الأصحية وما لا يعتل  
الجزري كغير الزكاة إذا خرجت عن أقل من خمسة  
وعشرين يقع الكل فرضا إذا الواجب في زكاة  
النعم أخراج الحيوان حيا فالجزرية فيها منونة  
شور يوصف بمجموع ما المسح المذكور بأنه غير  
مطلوب لأنه اختلط فيه المستعمل في فرض بغيره  
وهو المستعمل في النفل ولم نقدر المستعمل في  
ذلك الفرض مخالفا وسطا أضعف ما المسح  
أذ هو بطل فارتفع أدنى اختلاط فاستثنى من  
تعدير المستعمل مخالفا وسطا إذا اختلط بغيره  
فليس ما مسح الرأس كله دفعة واحدة مستعملا  
أذ هو ما مسح أقل مجزئ خلافا لقول حج في أول  
الطهارة إذا مسح رأسه دفعة واحدة كان الماء  
كله مستعملا حلي **قوله** والسنة أي الكاملة  
الح **قوله** والابان لم يكن به شعر ينقلب لأضعف  
أو قصر أو عدمه لم يرد إذا قلنا له خضر **قوله**

بأنه أحد من  
قوم ومقتضى  
والأخرجة  
أحد يفعل  
لك أنت غير  
ما بعد ذلك  
فيما يتم من  
بيع الزكاة  
في إبقائه  
في الأضطرار  
فلو لم ينشأ  
مع خطاب  
فأمره بالمال  
سرى أي  
مسح كل الرأس  
المسح و  
أي على ما  
لموضع من  
أذ الزايد فيه  
على

فلينصرف على الذهب فلوردهام تحسب مرة ثانية  
لأنه الما صار مستعملاً لا شتماله على ما أدى به الفرض  
قل ولا ينافيه ما لو انفس ذو حدث أكبر في ماء  
قليل ناوياً رفع حدثه ثم أحدث حاله انغمسه  
فله ان يرفع الحدث المتجدد به قبل خروجه لان  
ما الممسح تافه لا قوة له كقوة هذه ولهمذا لو  
لما غسل الذراع مثلاً ثانياً لم يحسب غسلة  
أخرى لكونه تافها بالنسبة الى ما الاتفاقت  
ولا تتم الاولى لمسح جميع الرأس فيمن لم يستعد  
ينقلب الا بردها قل وح يكون الذهب والرد  
مسحة واحدة لعدم تمام المسحة بالذهب  
خضر **قوله** فان لم يرد هو اول من قول غيره فان  
عسرق **قوله** ويتم على ما عليه هل يعتد بالمسح  
على ما عليه قبل مسح ما يجب منه فيه نظر وقوله  
ثم يغمر المنع وعليه فالفرق بينه وبين اجزا  
غسل ما زاد على الواحد من البدن والرجلين  
مثلاً قبله لا يح لانه ذلك اصل في الطهارة  
بخلافهذين سو وقوله يغمر المنع معتمد  
ولما **سئل** ان شروط التكميل على نحو العمامة

خمسۃ ان يكون بعد مسح بعض الرأس والاولى  
كونه من مقدم الرأس من الناصية وان مسح من  
خوالع العمامة ما عدا ما يقابل المسوح من الرأس  
وان لا يكون عاصيا بلبسها فلو عصى بلبسها  
من حيث اللبس امتنع عليه مسحها كان لبسها  
المحرم من غير عذر وان لا يكون على خوالع العمامة  
نجس معفو عنه وان يكون مسح متصل بمسح  
الرأس ولا يشترط ان يضعف على طهر فليحفظ  
**قوله** من عمامة اي ولو على طيلسان فوقها وان كان  
تحتها عرقية سم **قوله** ومسح الاذنين لوقال فمسح  
بالغلا فاذان الترتيب مستحق كما سيأتي **قوله**  
الاذنين تشنية اذن يضم الذال اوضح من سكوها  
ظاهرا وهو ما يلي الرأس وباطنا وهو ما يلي الوجه  
ذكرة المؤلف منا وفي **قوله** ظاهرا وباطنا وحل تعميم  
مسح الاذنين شرط لكل ال سنة حتى لو مسح البعض  
فقط حصل اصل السنة او لا صلها فيه نظر ولعل  
الاوجه الاول كذا في سائر التعريف **قوله** لا يسلل  
الرأس افادان المراد باماء اجديده مالم يمس الرأس  
اي في المرة الاولى وان لم يكن جديدا قل فقول لا يسلل

مادة ثالثة  
الاذن بالفرق  
الكبرى في  
حال النعاس  
بخرجه لان  
ثم ولحقه الو  
لم يحسب غسل  
الاغصان  
ن له شعر  
دهاب وال  
الذهب  
ولغيره فان  
يعتد بال  
نظر وقوله  
ومن اخذ  
والرطين  
في الصلاة  
نعم معتم  
على نحو



الراس تغسیر لقوله بما جديد وقوله لاي في المرة  
الاولى عبارة المناوي غير ما للراس اي ما مسح  
الاول لاماء الثانية والثالثة فانه اصل ظهور  
فيحصل سنة مسيما به اي تحصل اصل السنة  
اما كما لا يكون الا بما غير مسح الراس حتى غير  
الثانية والثالثة كما في حاشية خضر فلو اخذ  
باصابعه ما للراس فمسح ببعضه بوضا وبالباقى  
الاذنين كفي فانه ما حدد في خضر **قوله**  
وادخال مسيحته على خذق مضاف اي طرفي  
اوراسي مسيحته اي بما غير ما ظاهر الاذنين  
وباطنهما مناوي **قوله** في صاخيه بكسر الصاد ويقال  
بالسين وهو خرق الاذن خ **قوله** ثم يلصق كفيه  
اي ثلاث مرات خضر ومسح الاذنين بعد مسح  
كل الراس او بعضه وفات به الاستيعاب على  
ما في الروضة في نظيرة من قوات غسل الكف  
تتقدم المضضة عليه خلافا للمجموع في اشتراطه  
الترتيب في السن المقتضى لعدم حسبات مسيما  
قبل الاستيعاب ان شرف فان مسح الاذنين  
قبل مسح الراس لم يحصل والا فضل مسيما مع

الوجه ٣ ومع الرأس ٣ ووجد ههنا ٣ ووضع كفيه  
عليهما ٣ فاجملة ١٢ **قوله** وهما مبلولتان اي بغير  
بلل الرأس المرة الاولى كما علم من **قوله** بالاذنين  
اي بطنهما كما هو معلوم **قوله** استظلها اي لاجله  
بقي انه هل ياتي بالصاق الكفين ثلاثا على التوالي  
بعد تثليث مسيح الاذنين اوياتي به كذلك  
بعد مسيح الاذنين المرة الاولى او يلصق كفيه  
بعد كل مسحة ظاهر كلامه كغيره الآخر وعلى  
ذلك هل هو شرط لاصل تاذية سنة الا لصاق  
او كما لها اربعة **قوله** من الحبة وعارض اي من الذكر  
المحقق مناوي وقوله وخارج اي وتخليل شعر  
كشيف خارج عن الوجه اي عن حلق من رجل او  
غيره ولو قال وتخليل شعر كيفي غسل ظاهره  
كما عبر به في معجمه لكان احسن قال المناوي  
وتخليل المحرمات غلب على ظنه عدم انفصال شيء  
من الشعر والا فلا وعليه ينزل الكلام ما  
المتعارضان هو عبارة من محل سن التخليل  
في غير المحرمات ما هو فلا لئلا يودي الى تساقط شعر  
كما قاله المتولي وجزم به ابن القري في روضه وهو

لقد لاي في المرة  
رأس اي مائتي  
انه اصل ظهور  
فصل اصل السن  
مع الرأس حتى  
ية خضر فلو اخذ  
ه بعضا وبالبار  
ثم طاهر **قوله**  
صاف اي طهر في  
ظاهر الاذنين  
بمسح الصابون  
**قوله** ثم يلصق كفيه  
لاذنين بعد مسحه  
ستعاب غار  
غسل الكف  
وع في استن  
م حسبات  
مسح الاذنين  
فصل مسحه

الوجه

المعتمد فان قلت فما الفرق بين ما في الحج من انه ليس  
للمبرء اذا التمسيل ان يخلل شعر راسه وبين ما هنا  
من انه لا يسن تخليل شعريته قلت الفرق ظاهر  
وهو ان شعر راسه اثبت من شعريته او ان الوجه  
يتكرر بخلاف الفسل قال طب وقد ذكرت الفرق الاول  
ببعض المحافل واستحسنه وعبارة طب على المنهج  
ولا يشك بما في التهذيب من ان المبرء يدلك راسه  
في الفسل برفق لان اتصال الماء الى منابتة واجب  
في الحدث الاكبر **قوله** وخارج عن الوجه عطف عام على  
خاص لشموله بقية الشعور من الرجل وكلها من  
غيره خضر لانه كلام الشرفي بخارج التمسيل **قوله** بان  
يدخل اصابعه اي من اليد اليمنى لعل على خطا يلاذه  
من باب التكرار ويحصل اصل السنة باصابع اليسر  
كما ذكره المناوي في ساء العباب ثم قال واستنفيد  
من هذا التقدير اي تقرير العباب ان كلام الاصابع  
وكونه من اسفل وكونه بما جديد اي غير ما الوجه  
سنة مستقلة اذا اقتصر على فعل بعضها التمسيل  
عليه نعم هي شروط الكمال السنة **قوله** بالتمسك  
اي الاكمل فيه ذلك ولا ينافيه كراهة التمسك لان



معلمنا فمن بالمسجد ينتظر الصلاة اذ من هو فيه  
لا يليق به العيش فحضر وتكون التشبيك من  
الشیطان ولأنه يجلب النوم وهو من احدى شؤبي  
وكنت ايضا قوله بالتشبيك الوجه ان يقال  
بأي كيفية كانت والا فضل ان يكون بالتشبيك  
وكذا يقال فيما بعد اي فلو قاله بالتشبيك فكان  
احسن مناوي وكنت ايضا قوله بالتشبيك أي بأي  
كيفية وقع تسوا اجعل بطناً لبطن ام بطناً لظهر  
لكن الاولى فيما يظهر في تحليل اليد اليمنى ان يجعل  
بطن اليد اليسرى على ظهر اليمنى وفي تحليل اليد  
اليسرى بالعكس خروجاً في فعل العبادة على  
صورة العادة في التشبيك شو ولو كان اصابعه  
ملتفة بحيث لا يقبل الما اليها الا بالتخلل ونحو  
وجب او ملتفة غير ملتفة لانه تغذيت بالضرورة  
اي ان خاف محذور يسم فيما يظهر اخذاً من العلة  
ثم رزادي حضر فحل من التحليل حيث لا يضر  
ووصل المآد وبه **قوله** يختصر اي الاكل فيه ذلك  
كوفكان ينبغي للمزيد زيادة واربعين حصول  
السنة بأي كيفية كانت مناوي **قوله** ابن صبرة يفتح

من ان ليس  
منه وبين ما  
لست الفرق ظاهراً  
حينئذ اوانه  
الفرق الاول  
ارة طب على  
يريد كل رأسه  
الى مقابلة  
جمع عطف  
حل وكلها من  
التشبيك قوله  
ل على خط اليد  
ة باصابع اليسر  
ل واشتغاف  
ن كلامه الامام  
اي غير ما هو  
بعضها ان  
بالتشبيك  
التشبيك

المهمل وكسر الباء الموحدة ومنهم من يسكنها شوا  
اسبغ الوضوء بضم الواو اي غم بالسا اعضا الوضوء  
وخلل بين الاصابع والامر الاول للوجوه  
والثاني للشد **قوله** والثنية مثل شئنا عا  
نذر الوضوء مرتين هذا يصح قياسا على افراد  
يوم الجمعة بصوم اولها **فاحا** لا ينعقد  
نذرة لانه منهي عنه **شوقوله** والثنية والتثنية  
اي ان يتكرر كل مطلوب من مطلوبات الوضوء  
مفروضا كان او مندوبا مرتين او ثلاثا  
ويأخذ الشاك باليقين واعتراض بان ذلك  
اي الاخذ باليقين وما يزيد رابعة وهي بدعة  
وترك السنة السهلة من اقتحام بدعة واجب  
بأنها ان تكون بدعة اذا علم اي يقين انها  
رابعة ووح تكون مكروهة ن زوقل ومق  
شترع في عضو قبل تمام الثلاث فيما قبله فات  
تثنية لغوات محله وان عاد اليه قل **فدرع**  
لو كان اذا اثلث لم يكف وجب تركه فلو ثلث تيم  
ولا يعبد لانه اتلف المآتي نعرض التثنية  
فكالممكن المربع ان يصلي قايما بالغاثة

فقط ولو صلى جالساً صلى بالغاثة والسورة أيضا  
فانه يجوز قاله البغوي في فتاويه انتهى عبد البر  
الاجهوري **قوله** توضحاً مرة مرة انما اي توضحاً في وقت  
مرة مرة وفي وقت اخر مرتين مرتين لا يقال هذا  
مكروه **وهو** صلى الله عليه وسلم مدة مقامه عن  
ذلك لاننا نقول انه فعلة ذلك لبيان اجواز لانه  
مشرع وهو يثاب على ذلك ككتاب الواحد قل  
**قوله** والافضل التثليث اي يقينا وقد  
يحرم بان ضاق الوقت بحيث لو ثلث لم يدرك  
الصلاة كاملة فيه او احتاج لما لم تقطع  
محترم اول ثلثة طهره ولو ثلث لم يتم بل لو كان  
معه ما لا يكفيه حرم استعماله في شئ من السنن  
وقد يتبدى تركه كان مخاف فوت جماعة لم يرج  
غيرها وشرط حصول التثليث حصول الواجب  
اولاً ولا يحصل بتكرير وضوءة ثلاثاً خلافاً لجمع  
مناوي بل هو مكروه وقيل حرام قل ويفرق  
بينه وبين نظيرة في المضمضة والاستنشاق  
بان الوجه واليدين متباعداً فينبغي ان يفرع  
من احدهما ثم ينتقل الى الآخر وأما التيمم والاق

يسكننا شو  
الاعضا الوضوء  
لوجو  
ل يثاب على  
سأ على أفراد  
لا ينعقد  
لثنية والسنن  
وبات الوضوء  
ن اول ثلاث  
من بان ذلك  
ة وفي بدنة  
بدعة واجب  
ي يتقن ان  
وقل ووق  
فما قبله فان  
قل في  
فلو ثلث  
التثليث  
باب الغاثة

فما



فكعضوا واحد ثم رومثلما اليدين والرجلان  
خضر فتثليث اليدين لايتوقف على تثليث  
احدهما قبل الاخرى فلو ثلثهما معا اي او  
مرتبا اجزا ذلك اذ لا يشترط ترتيب صرح  
بذلك **قوله** والمسح اى للرأس والعمامة  
والجبيرة لا للخف لان تثليث مسح يعبه  
شوقوله والذكر كالنخبة هل منه النية نزده  
بهم وجزم قال بافهامه فيسن تثليثها  
ويحصل التثليث بتريك ية مثلا في ماء  
رائد ثلاث مرات على المعتمد **قوله** والثيامن  
اي تقديم غسل اليمنى على اليسرى **قوله** في  
اعضا الوضوء ولولا بس خف شوقوله كغسل  
الاج اشار بالكاف الى عدم احصر فيما مشك به فمن ذلك  
الاكتمال والتعليم وقص الشارب وتنق الابط  
وحلق الرأس والسواك وتحليل الصلاة هو  
ومفارقة الاخلا والاكل والشراب والمصافحة  
واستلام الحجر والركن اليماني والاخذ والاعطا  
انتهى خضر **قوله** ودخول مسجد ولود خل من  
مسجد لمسجد والعبرة بالمبدأ لان المساجد

المتلاصقة كالمسجد الواحد وكذا يقال فيما لو خرج  
 من مستقذ لمثله فالعبرة بالمبدأ أيضاً ولو انتقل  
 من الكعبة للمسجد الحرام أو عكسه قدم بمينه  
 دخولا وخروجا انتهى زيادي على منزه وليس من  
 المستقذات فيما يظهر السوف والعنوق بل العنوق  
 اشرف فيقدم بينه دخولا **فان** وقع  
 السؤال عما لو جعل المسجد موضع مكس مثلاً  
 ويحجه تقديم اليمن دخولا واليسرى خروجا  
 لانه حرمة ذاتية فتقدم على الاستقذار العارض  
 ولو اراد ان يدخله من دى الى مكان جهل انه  
 دى او سريفي فينبغي حمله على السرافة سم على  
 محله **قلت** بقى ما لو اضطر لقضاء الحاجة في  
 المسجد فعليه تقديم اليسار لموضع قضاءها او  
 تخير لما ذكر من الحرمة الذاتية فيه نظرا لاقرب  
 الثاني لانه حرمة ذاتية مع شىء على **وقوله** واليسار  
 ولو قال والتياسر لكان النسب لضد ذلك  
 تبع فيه المجموع وقضيت ان ما لا تركة فيه  
 ولا خمسة كالصحر يكون باليسار وهو الراجح  
**وقوله** لضد ذلك اي المستقذر حسا كالحلأ او

المستقذر  
 فيما يظهر  
 من الاستقذار  
 المستقذر  
 المستقذر

والرحلات  
 على تخطيط  
 معاني او  
 يتبع صرح  
 والعمامة  
 بحمى يعينه  
 من الشدة تزد  
 تخطيطها  
 ملا في ماء  
 والناس  
 يرى قولهم في  
 قوله كسبل  
 مثل به من ذلك  
 وتنق الاطبا  
 الصلاة  
 المصافى  
 والاعط  
 ودخل من  
 المساحة  
 المتلاصقة

شرعا كحل العصية والكراهة - محافي **قوله** - وخروج من  
مسجد فلو تعارض عليه الخروج منه وليس النعل جمع  
بينهما بان يخرج رجله اليسرى ويضعها على ظهر النعل  
مثلا ثم اليمنى ويلبسها النعل ثم يلبسه اليسرى  
**قوله** وترجله اي تخرج شتم **قوله** وظهره ضم  
الطا خضر **قوله** في سئانه كله اي مما هو من باب التكرار  
كما يغفر الحديث بعد وهو من عطف العام قال  
بعضهم ولا حاجة اليه الا من حيث الايضاح فانه  
استار ينتقله الى ما يتعلق بلبوسه وبترجله الى  
ما يتعلق ببدنه وبظهوره الى ما يتعلق بعبادته  
واقواله واقواله فتأمل قل **قوله** والاذنيت  
اي والصماخين مناوي **قوله** اوله الوضوء خرج  
غسل ايدين المفروض فيسن التيا سر لغر خو  
أقطع **قوله** فيطهران مفاضبطه بالقلم بضم  
الخمسة وفتح الطاء وتشديد الهمزة وكتب ما تضمنه  
**قوله** فيطهران معا فلو رتب فيما ذكر فحل كرهه قال  
الشيخ فيه نظر ولولم يثبت له الا الترتيب كان اراد  
غسل كفيه بالصب من ابريق فينجه تقديم اليمين  
شوه **قوله** فلو رتب فيما ذكر اي تيا من او تيا سر



فهل يكره قال قل نعم قياسا على كراهة التماس حيث  
سن التماس **قوله** من خلق بيده والاسل ولو قال لا  
عند تعذر المعية كان احسن مناوي قلت وذلك  
لان نحو الاقطع شامل لمن تعذرت عليه المعية  
بسبب عدم وجود ما يستعين به عليها من فؤاد  
يديه او احدها بما يقطع او اصل خلقته وليس شاملا  
لمن تعذر عليه استعمالها بسبب رجا احدها  
لانه ليس من نحو الاقطع وانضم اشتراط تعذر  
المعية انه محل التماس في نحو الاقطع اذا توضحا  
بتفسيه بالصعب او الاغتراف فان وضاه غيره  
او امكنه غمس نحو خديه في الماء كان كان يتوضا  
بالانغماس تدبت المعية وبالأول صرح العلامة  
المناوي في شمع وبالشافي ظاهر طبرلاوي **قوله**  
فحسن له التماس مطلقا اي حتى في الكفين والمخبرين  
والاذنين والصماخين وجا جني الرأس **قوله**  
وحيث ليس اي من اقطع وغيره **قوله** يكره  
التماس راى تقديم السرى على اليمنى وكذا لو  
غسلها معا فيما يظهر قاله الشيخ في شمع التمس  
**قوله** في وضوءه حتى في الذكر بعده مناوي وسيد

**قوله** يخرج  
وليس التماس  
عنه على ظاهر  
ليس به المست  
**له** وظهره  
أهوى باب التمس  
عند الغامض  
لايضاح  
مه وبتجديد  
تعلق بعبادة  
**له** والاذنين  
الوضوء خرج  
بما سر تقدم  
له بالقائمة  
يكن ما بعد  
ذكر فهل يكره  
الترتيب كان  
تقديم اليمنى  
من اولياته

المع عند قوله وغيرها **قوله** نذب التحري أي الاجتهاد **قوله**  
لا يناله أي لا يصيبه الخ لأنه مستغذر غالباً وربما  
أورثه وسواً استقامنا وي **قوله** الانا الواسع المراد  
به ما يغترف منه أخذاً من العلة ويشمل نحو الحركة  
والنهر والغساق المعروفة ومثل هذا وقوف حامل  
منديل المسح فيقف على اليمين كما سيأتي عن شوق  
وكالوضوح في ذلك الغسل مناوي **قوله** ووضع  
الضيق فيه إشارة إلى ان الضيق معطوف على  
الاناء **قوله** وترك الاستعانة جري على الغالب  
فانه لو اعانه غيره مع قدرته وهو ساكت متمكن  
من منعه كان كطلبها ومن ثم عبر بعضهم بالاعانة  
هكذا اذا كانت السنين فيها للطلب بما هو الاصل واما  
اذا كانت لغيرة كالصبر ورجح أي صبر ورجح معانا  
لطلب او غيرة كما في استجر الطين أي صار حجراً فلا  
جري على ما ذكر شويعني انه اذا كانت سبت  
الاستعانة للطلب كانت التعبير بها جرياً على  
الغالب وان كانت للصبر ورجح والمعنى وترك  
صبر ورجح معانا كان موافقاً للواقع فلا جري على  
الغالب وعبارة المناوي والسين للغالب او المتاكيد

**قوله** لا نناظره الخ هل من الزفة الوضوء بما العذب وترك  
المالح حيث لا عذر الظاهر لاه حلي **قوله** في خلاف  
الاول اي في حقنا لا في حق المصطفى صلى الله عليه وسلم  
فانه يفعل المكروه لبيان اجواز فيه عليه الموقوف مناوي  
**قوله** في خلاف الاول نعم ان قصد بها تعليم المعين  
لم تكن خلاف الاول فيما يظهر نحو **قوله** فمكروهة  
اي بلا عذر بل تجب على العاجز ولو باجرة مثل ان  
فضلت عما يعتبر في زكاة الفطر والاصل باليتيم  
واعاد **قوله** وفي احضار المالا باس بها اي  
مباحة **قوله** مطلقا اي في الصب وغسل الاعضاء  
واحضار المالكين فيه وقفة لانه المذكور في المتيمة  
الاستعانة في الصب فكان الاول به فلا باس بالاستعانة  
في الصب الا ان يقال التعميم هنا مع رعاية ما  
في المتن من بقية اقسام المسالة فليتأمل شو  
**قوله** فان لم يجد صلى اي باليتيم واعاد اي لانه عذر  
نادر اذا وقع لا يدوم طب فان عجز عن التيمم ايضا  
صلى فاقد الطهورين واعاد ايضا **قوله** عن قضاء  
دينه ضعيف **قوله** فيقف المعين الخ اي بخلاف  
حامل المستغنى فالاول وقوفه على اليمين شو



وتقدم ايضا عن **لقوله** فيقف نحو جري على الغالب  
فالحال من مثله ان شرف ويندب ان لا يكون كافرا  
فلو استعان بكافرا ونحو ممن ليس اهلا للعبادة  
كره كما يحسنه الزركشي لكن قال م في شتم واطلاقهم  
يخالفه عبد البر بالمعنى **قوله** بالاصابع اي باطرافها  
مناوي **قوله** وان صب عليه غيره هذا اضعف والمعتد  
انه ان كان يصب عليه غيره فانه يبدأ بالمرفق  
والكعب وسئل عن صب غيره عليه ما لو توضأ من  
حنفية او توضأ بنفسه من نحو ابريق خضر **قوله**  
لان النفس كالتي تربي من العبادة فهو خلاق الاولى  
على المعتمد كما نقله خضر عن شرم وفعله صلى الله  
عليه وسلم بيانا للجواب **قوله** وترك التشفيف كذا عبر  
التمهاج واعترضه الاستنوي بأنه يقتضي ان  
المسنون ترك المبالغة وليس كذلك اي فالمنا  
التعبير بالنشف بوزن الضرب لان فعله شفف  
بكسر الشين على الاستمرار عند البرودة اعيان  
بات التشفيف كما في القاموس اخذ الماء بخرقة  
ونحوها فالتمهير به هنا هو المناسب بخلاف  
التعبير بالنشف فان معناه الشرب فلا يظهر هنا  
الابنوع تكونه فتبعه تليده المواقف عبره مناوي

**قوله** لانه اثر عبادة فهو خلاف السنة ويعبر عنه  
بمخلاف الاول اي في احيى واما الميتة فيستحب  
تنشيفه بلا خلاف كما في شتم رولا يستحب التشفيف  
بلا خلاف الا في هذه الطهارة اعني غسل الميت فاحفظ  
هذا الضابط **قوله** لا يسن تركه اي بل يتأكد منه كانه  
خرج بعد وضوئه في هبوب ريح نجس او امه شدة  
برد او مرض او جرح او كان يتيم امرأة او نحوها قاله  
الاذريعي وقد يصل الى الوجوب كما اذا علم اتصال  
النجس به ولا ما يطهره وطب واذا انشفق فالاولى  
ان لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوها قاله في  
الذخاير فقد قيل ان ذلك يورث الفقر في خطا  
ثم ان كان تنشيفه خوف نجاسة قدم اليمنى  
لشر فخا وصوفها عن المستقدر وان كان الخوف  
برد قدم اليسرى ابقالا اثر العبادة على اليمنى  
كما قاله ابن الزبي العراقي رحمه الله تعالى **قوله** بلا  
حاجة راجع للنقص والتشفيف **قوله** وان  
يقول آخره اي عقب فراغه منه على الافضل وان  
حصل اصل السنة ما لم يحدث فيها يظهر شئ  
وقوله اي عقب فراغه منه بحيث لا يطول وصل بينهما

عرفنا **مع** سئل البلقيني عن انسان فرغ من  
الوضوء وحين فراغه منه فرغ المؤذن من الاذان  
فهل ياتي بذكر الوضوء والاذان واذا اتى باحدهما  
هل يشرع الايات بالآخر **فاجاب** ياتي بالذكر  
المشهور عقب الوضوء فانه ذكر العبادة التي تلي  
نها وهي الوضوء ياتي بالذكر الذي يقال بعد الاذان  
وفي الذكر عقب الوضوء الشهادتان وحسن ان ياتي  
بهما اولاً ثم يرد فيهما بالدعاء بعد الاذان لتعلقه بالشي  
على الله عليه وسلم ثم ياتي بالدعاء **لنفسه** كذا في خط  
شيخنا العلامة السنواري تخريره وقوله وحسن الخ  
الذي اخط عليه اجواب فيا ياتي بالشهادتين فقط اولاً  
ثم ياتي بدعاء الاذان ثم يقول اللهم اجعلني من  
التوابين ثم يظهر صدر العبارة انه ياتي اولاً  
بذكر الوضوء ثم ياتي بذكر الاذان وعليه اقتصر عبد  
البر **قوله** اشهد اي اعلم واذا عن لاث العلم  
لا يكفي بدون الاذعان اعني تسليم القلب ان لا  
اله الا الله لا معبود بحق في الوجود الا الله الواجب  
الوجود **وحده** تؤكد لتوحيد الذات  
لا شريك له لا مشارك له تأكيد



له تأكيد لتوحيد الافعال رد على المعتزلة واستهد  
ان محمدا عبده قدمه لان وصف العبودية اشرف  
الاوصاف ورسوله لكافة الثقلين اجماعا معلوما  
من الدين بالضرورة وهذا متكفل لقائله بفتح الواو  
الجنة الثمانية يدخل من ايها شاة اللهم اجعلني من  
التوابين اي المقلعين عن الذنوب المقلبين على  
علامه القيوب واجعلني من المتطهرين رواه  
الترمذي وغيره سجا لك مصدر جعل علما للتسبيح  
وجوب راة الله من التسوي اي اعتقاد تزيده  
عما لا يليق بجلاله لا علم للتسبيح مصدر تسبيح بمعنى  
قال سبحانه الله لان عد لواء التسبيح على هذا  
لفظهم هو منصوب على انه بدل من اللفظ بفعله  
الذي لم يستعمل فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم  
الاضافة وليس مصدر السبح بل سبع مشتق منه  
استتقاقا شيت من طامى وتوليت من لولا  
طب اللهم اي يا الله حذقت يا وعوض منها اليك المسدة  
ومحمدك اي ومحمدك تسبيحك فالواو عاطفة  
فالكلام جملتان او هي زائدة والكلام واحد  
استدان لاله الا انت استغفرك اي اطلب منك

المغفرة أي ستر ما ظهر مني من نقص نحوة فني لا  
تستدعي سبق ذنب خلا فإني زعمه وظاهر كلامهم  
تدب واتوب اليك ولو لمغير متلبس بالتوبة  
واستشكل بأنه كذب وبجواب بأنه خير  
معنى السؤال أي أسألك أن تتوب عليّ  
هو باق على خيريته والمعنى أنه بصورة التائب  
الخاصة الذي ياتي في وجهته وجهي وخضع  
لك سمي ما يوافق بعض ذلك هـ جـ ومتناوب  
وظاهرة أنه يقول استغفرني هـ ولو لم يبا  
لا يتصور منه ذنب هـ رجائي **قوله** فتحت له ابواب  
الجنة الثمانية انظر ما فائدة تخصيص الجنة بالثمانية  
مع ان القرطبي عد ابوابها ثمانية عشر باباً  
خضرو ويمكن اجواب بان الثمانية هي الابواب  
المشهوره ومن هذا اخل عليها ابواب صفاء دونها  
فلا منافاة بين الكلامين **قوله** فتحت الخ أي كراماً  
له ولكن لا يستثنى ولا يدخل الامن الباب الذي هو  
من اهلها قل لان الابواب الثمانية هي باب  
الغلاة وباب الصدقة وباب الصوم ويقال  
له باب الزيان وباب الجهاد وباب التوبة وباب

الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس وباب الراجين  
فهذه جات بها الاحاديث ولعل الباب الثامن  
هو الذي يدخل منه من لا حساب عليهم عند البر **قوله**  
وهو من زيادي الضمير في وهو راجع للباقي الذي  
رواه احكام وهو يسبحك اللهم ومحمدك اخي خضر  
**قوله** كآتيه بالذكر المذكور ثلاثا مستقبل القبلة  
بصدرة رافعا يديه ونصره ولو نحو اعني كما يسن  
امرار الموصى على رأسه لا يشعر به في الحج تسميها  
الى السماء التي هي قبلة الدعاء ومهبط الرحمة ويقدر  
عقبه سورة انا انزلناه ثلاثا مناوي **قوله** ويكالف في  
العقب خصوصا في الشتاء فقد ورد ويل للأعقاب  
من النار ثم خط **قوله** والدلك ذكره ههنا من حيث  
طلبه وذكره فيما مر من حيث تشلمته فلا تكرر  
قل **قوله** وكالسواك ومثله بين غسل الكفين  
والمضمضة على المعتمد ومقابلته انه قبل التسمية  
**قوله** واطالة الغرة والتجويل ولو قبل الغرض  
زيادي وهي غسل ما فوق الواجب من الوجه في  
الاول ومن الميديين والرجلين في الثاني منهاج وقوله  
وهي غسل ما فوق الواجب اخ الضمير راجع للاطالة



فالغرة والتجمل اسمان للواجب والمسنون واطالهما ويحصل  
 اقلها بادئ زيادة وان سقط في الكل غسل الفرض لغز  
 ح خضر وغاية الغرة ان يغسل صفحة العنق مع مقدمة  
 الراس وغاية التجمل استيعابه العضدين والساقين  
 ثم **منهج قوله** وغسل الترتين مع الوجه بفتح الزاي  
 اقصم من اسكاعها وهما ياضان يكتفان الناصية  
 ثم **منهج** اي يحيطان بالناصية **قوله** وموضع الخد في  
 معجة وهو نبت الشعر الخفيف بين ابتداء العذار  
 والزرعة يعقاد النساء والاشراف تخبة شعره ليتسع  
 الوجه ثم **منهج قوله** والصدغ وفي نسخ واصبع **قوله**  
 ومكروهاته الخ لما كان ترك السنن قد يفضي الى الكراهية  
 عقب السنن ياراد بعض المكروهات فقال ومكروهاته  
 الخ اي الوضوء اي المكروهات فيه تنزهها كثر منها  
 الاسراف الخ والمكروه هو الذي لا تالعه النفس ولا  
 يرتضيه الشرع وقبل ما يتأب على تركه ولا يعاقب  
 على فعله قال في الزبد  
 مكروهه في اما حيث اسرفا ولو من البحر الكبر اغترفا  
 او قدم اليسرى على اليمين او جاوز الثلاث باليقين  
**قوله** الاسراف والزيادة على الثلاث

لا تكرار في كلامه لانه الاول في كثير مما اخذ والثاني  
في العدد خضراي فلا يعترض بان الزيادة على الثلاث  
من الاسراف وقال الرحمان والزيادة عطف على الاسراف  
عطف خاص على عام لشموله لما دون الثلاث باخذ زايد  
عاميم العضو **قوله** ولو بسطهم اري الا في ما فوق  
فيجزم ومحل كراهة الاسراف اذا كان المأملوكا له  
او بما **قوله** ابن مفضل ضبطه بالقلم بضم اليم وفتح  
العين العجوة وتثنيدها الغامفتوحة **قوله**  
يعتدونه بتخفيف الدال من الاعتدا وهو مجاوزة  
الحد الشرعي في الشيء وقوله في الطهور هو بضم الطاء  
اي يتجاوزون الحد بطلب ما لا يليق مع المبالغة برفع  
الصوت بالنسبة للدعاء وبالاسراف والزيادة  
على الثلاث بالنسبة للطهور من جاشيتي شو  
وخضر **قوله** والدعاء وضابط الاعتدال في الدعاء انه  
مجاوزة الحد كما ذكرنا وقيل هو الدعاء بما لا يجوز وقيل  
رفع الصوت في الدعاء بالصياح وقيل سؤال منازل  
الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم **قوله** والزيادة  
على الثلاث نوح ومحملة كما قاله بعضهم اذ لم يكن الحاجة نحو  
تبرد والالم يكرة وكذا النقص عنها شو وعبارة الشيخ

خضر قال ابن دقيق العيد ومحل الكراهة في الزيادة على  
الثلاث اذ التي بها على قصد نية الوضوء او اطلاق فلوزاد  
عليها بنية التبرد او مع قطع نية الوضوء منها لم يكره وقال  
الزركشي ينبغي ان يكون موضع الخلاف ما اذا توضأ بما  
مباح او مملوك له فان توضحا من ما موقوف على ميت  
ينظر به او توضحا منه كما لمدارس والربط حرمت  
الزيادة بلا خلاف لانها غير ماذون فيها ثم خ ط فالكره  
بشروط ثلاثة ان تكون الزيادة متيقنة وان تكون  
بقصد نية الوضوء او الاطلاق وان تكون من ماء  
مباح او مملوك له **قوله** والزيادة على الثلاث اي  
يقينا غسلا او مسحاً بخلاف الثلاث ولو من موقوف  
على الظاهر وانما يعطى المندوب مما وقف للاكفان  
لانه يتسامح في المال تعا همة ما لا يتسامح في غيره  
فان شكك اخذ باليقين كما مر **قوله** والنقص عنها  
قد يجب النقص كان ضاقت الوقتين ادراك الصلاة  
او قل الماء ولم يكف الامر مثلاً او احتاج الى ما عدا  
المرء الاولى لنمو عطش وقد يسكن كان خاف فوت  
جماعة شئ ومردك ايضاً عن غيره **قوله** هكذا الوضوء  
اي الكامل **قوله** فمن زاد على هذا او نقص فقد استأ



وظلم اي زاد على ما ذكر من التلذذ او نقص عنها فقد  
خالق السنة اذ مخالفا لها مسمى ظالم وهذا علم رجوع  
اسا وظلم لكل من الامرين وهو المختار ومقابله رجوع  
اسا للنقص وظلم للزيادة فان الظلم مجاوزة الحد  
ووضع الشيء في غير موضعه وعكسه فان الظلم  
استعمل بمعنى النقص كما في قوله تعالى اتت اهلها  
ولم تظلم منه شيئا فان قيل كيف يكون النقص اساءة  
وظلما وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم توفى مرة مرة  
ومرتين مرتين اجيب بذلك ان كان لبيان الجواز  
فكان في ذلك الحال افضل لان البيان في حقه صلى  
الله عليه وسلم واجب هـ شخ ط خضر وقد تقدم نظيره  
عن قـ ل وقال عناقـ ل وعطف الظلم تفسير او هو  
الخص والمعاد منه ما ليس فيه معصية او الاعم لتدخل  
الزيادة من الماء المسبل فانه حرام هـ قوله فلا ينافي  
كونها سنة في ذاتها اي من حيث الاتيان بها واما  
الاتيان بالاولى فواجب هـ قوله كما لا يستيتك للصيام اي  
لانه يزيل الخلوق وفي كونه من مكروهات الوضوء نظر  
لانه مكروه في نفسه لاجل الصور سواء توضحا ام لا  
فهو مكروه في كل حال غاية الامر ان الوضوء حال منها

خضر الا ان يحمل كلام الشارع على أنه استدراكه بالنسبة  
 للمتوضي **قوله** والوضوء الجنب الخ لعل المراد ما اذا كان  
 المتوضي داخله فليراجع شروقيده بالجنب أخذ من  
 التعقيد به في الغسل في خبر لا يغتسل أحدكم في الماء  
 الدائم وهو جنب ومثله عليه السلام الرسل في فتاويه  
 قال في سائر الروضات بما ذكره ذلك لاختلاف العلماء في ظهوره  
 أو تشبهها بما المضاف وان كانت الاضافة لا تغير  
 اذا الاعضا في الاغلب لا تخالو عن الاعراف والامساخ  
 وينبغي ان يكون ذلك في غير المستحرام ويؤخذ  
 من التعليل الثاني عدم الفرق بين الجنب وغيره واعلم  
 حج خضر **قوله** لا يغسل الرأس فلا يكره قيل ومثله  
 مسح الرقبة وعن الشافعي انه بدعة وحديثه  
 موضوع قال **قوله** لانه الاصل اي لان الاصل في  
 افعال الوضوء الغسل قال اي الغالب والكثر  
 فلا يقال ان مسح الرأس اصل والغسل بدل فتأمل  
**قوله** يعينه بفتح اوله مضارع **قوله** وشروطه هو  
 مفرد مضاف فيعم اي وشروطه كما في بعض النسخ  
 والشرط لغة العلامة ومنه اسطر الساعة اي علاماتها  
 وشرطها يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده

وجوده ولا عدم لذاته وهو عكس المانع ويقال ما  
 كان خارجا عن الماهية معتبرا فيها ويقال ما  
 قارب كل معتبر سواء واخر وجهان الماهية اخرها  
 عن الغروغ والسنن وقد هما بعضهم في عدد الباب  
 وقد نظمها النووي وقيل الولي العراقي في قوله  
 ايا طالبا مني شروط وضوءة فخذها على الترتيب اذ انت سامع  
 شروط وضوءة عشر ثم خمسة فخذها والغسل لظهور جامع  
 طهارة اعضا نفا وعلمه بكيفية السروع والعلم نافع  
 وترك مناف في الدوام وعبار عن الرضع والاسلام قد تم سامع  
 ومميزه واستثنى فعل وليه اذا طاف عنه وهو بالمهد راضع  
 ولا حائل كالشع والوسخ الذي حوى ظفر والرمص في العين مانع  
 وجري على عضو او يصل مائة وويل لاعتقابه من النار واقع  
 وتخليل ما بين الاصابع واجب اذا لم يصل الا بما هو قاله  
 وما ظهور والتراب نيابة وبعد دخول الوقت ان فات  
 كتطهير بول ناقص واستحاضة ومذي وودي ومنى يدافع  
 وليس يضر البول من ثقبته علت كخرج على عضويه الدم نافع  
 ونبته للاغتراق محلها اذا امت الاولي من الوجه ثلث  
 ونبته غسل جبهه فاو واغتر والافلا استعمال لاشك واقع  
 وقد صرحا غسل مع البول ان جرى خلاف وضوء خذ والعلم واسع

رافع

المذكور اعني ما  
 المراد اذا كان  
 بالجنب احدهما  
 تنسل احد يديه  
 باب زمني في قوله  
 في العلم في ظن  
 في الاضافة لا في  
 راف والاسراج  
 محرره ويوجد  
 الحب وغيره  
 بكرة قيل ومن  
 عة وحديث  
 لان الاصل في  
 الغالب والتمس  
 غسل بدل  
 قوله وشروط  
 في بعض النسخ  
 ساعة اي غلظة  
 يلزم من وجوه



ووثم بلاكرة وعظمة جارية، تشق بلاخوف ويكتشط مانع  
**قوله** مطلقا اي عن التقيد بلازم ويعبر عنه بالطهور  
 والمطهر فاصدق الثلاثة واحدا على الآخر **قوله** عند  
 المتوضي اي يشترط كون الماء مطلقا في ظن المتوضي هو  
 واعتقاده وان كان غير مطلق عند غيره كما لو اختلف  
 المكان في اناءين وقع في احدهما لا بعينه نجاسة واشبه  
 بالمتنجس فظن احدهما طهارة واحدهما المأين وظن  
 الاخر طهارة الثاني فتصح طهارة كل منهما بما ظنه  
 طاهرا وصلاة كل منهما صحيحة منفردة او جماعة  
 مأموما او اما ~~ما~~ نعم لا تصح إمامة أحدهما  
 بالاخر لان كلاهما يعقد نجاسة ما استعمله الاخر  
 وظاهر عبارة المؤلف كغيره انه لا يشترط كون الماء  
 مطلقا في الواقع ونفس الامر وعبرة قل مصرحة  
 باشتراط ذلك حيث قال لما نصه قوله عند  
 المتوضي اي في ظنه واعتقاده وفي الواقع وعدم  
 القضاء عليه مع عدم علمه لا لوجود الشرط بل لعدم  
 علمه وعدم تكليفه بما لا يعلم ولهذا الوثيق له  
 الحال وجب القضاء **قوله** لانه اي الموضوع عبادة  
 يدنية بلا ضرورة فلا يرد صحة نيته في زكاة القطر

عن نحو عبده ولا تبيّة الكافرة في الغسل من نحو المبرض  
قل **قوله** والتمييز أي لا تمام السبع فلا يشترط خلاف  
الصلاة **قوله** فلا يصح وضوء غير مبرأ أي إلا أن أحرم  
عنه ولبه وأراد أن يطوف به فيصح وضوءه أي  
للمطواف للضرورة إذا لا بد من تطهيره للمطواف به  
انتهى والظاهر تخصيص ارتفاع الحديث بالمطواف  
حتى لو ميز وأراد الصلاة به فإنها لا تصح بذلك  
لأن الضرورة تنقذ بقدرها **قوله** لذلك أي  
لما ذكره من أن الوضوء عبادة بدنية فليس غير  
المميز من أهلها **قوله** من نحو خيف أي كنفاً في غير  
أغسال الحج ونحوها شرط خض وطه إذا لم يجد إلا  
ما يلقي للوضوء أو تنوضاً وتيمم كما قاله **قوله**  
نحو خيف كقول أي إلا في سلس واستماعة قل  
**قوله** لأنه إذا طرأ على الوضوء بطله فلا يصح الوضوء  
مع وجوده أي لأن المنافي إذا طرأ على الوضوء بطله  
فلا يصح الوضوء مع وجوده قال قل وهذا فارق  
الحايل لأنه يبطل محله وما بعده لا ما قبله ولا يحتاج  
إلى إعادة نيّة يعني أن الفرق بين المنافي والحايل  
الذين يشترط لصحة الوضوء عدمهما هو أن الحايل لا

فوضوء كمنه  
يغيره بالنيّة  
في طين المستوفى  
غيره كالواجبة  
منه بحالته  
من المأثور  
كل منهما ما ظنه  
فرد أو جماعة  
بأمة أحدهما  
ما استعمله  
يشترط كونه  
بأية قل المبرض  
قوله عند  
في الواقع  
ود المبرض  
لذا الوضوء  
في الوضوء  
بته في ركعة

يرتفع الحدث عن محله وهو ما تحته وعمما بعده من الاعضاء  
للترتيب ويرتفع الحدث عما قبله اي عن الوضوء الذي  
قبل العضو الذي عليه الحائل ولا يحتاج للمتنوعي في  
الحائل الى اعادة نية بعد ازالته بخلاف المنافي كما يحيف  
والشفاة فانه لا يرتفع الحدث عنه الاعضاء الا كلها  
ولا بعضها وان ما غسله قبل وجود المنافي لا يرتفع  
عنه الحدث بل تبطل طهارته كما يدل عليه قوله  
لانه اذا طرأ الخ وبجناح بعد زواله الى استيناف  
طهارة وتجديد نية فليتنامل **قوله** وعدم الحائل  
اشارته اي بتقدير عدم الى ان العطف على  
المنافي المضاف اليه شوقان قلت يمنع من عدم  
هذا شرط كونه معلوما من مفهوم غسل الاعضاء  
لانهم لم يحصل غسلها فهو بالاركان اشبه قلت  
**اجيب** بانه قد يراد بالغسل ما يعم النضج  
ثم روي هذا الجواب لا ينفع في عدم الحائل لعدم  
وجود النضج معه ويتفع في جري الماء فتأمل  
**قوله** ارضا وعدم الحائل **نكتة** قال الاسنوي  
يتصور رخصة الوضوء والغسل وعلى يدته شيء لا يصح  
به يمنع وصول الماء اليه يقدر على ازالته ولا يجب



عليه الاعادة وصورته في الوسخ الذي ينشأ من  
بدنه وهو العرق الذي يتجدد عليه فانه لا يضر  
بخلاف الذي ينشأ من العباد كذا ذكره البغوي  
في فتاويه وهو متجه انتهى وعبارة خضر قوله  
وعين خضر وحناو وسبح تحت ظفرو عباد يتجدد لعرق  
يتجدد لانه كالجز منه ومن ثم نقض مسنده **قوله**  
ودخول الوقت اي يتيقن دخوله او ظن دخوله وتقدير  
استحوا وتحفظا حتى ياتي اليه وموالاته بينهما وبين  
الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة خضر  
بخلاف اثرهما أي مجرد لونهما بحيث لا يحصل بالمثل  
شيء **شوقه** ودوام النية اي حكما لا ذكرا فلف  
قطعها في اثنا الوضوء بان نوى التبرد او التنظف  
وكان غافلا عنه التية او نوى قطع الوضوء وارتد  
في اثنا احتاج في بقية الاعضاء الى تجديد نية  
جديدة خضر ولو بقي رجلا مثلا فسقط أف  
التي مكرها في زهر او صب عليه غيرة بغرامرة وعلمه  
ولم يتم وضوءه الا ان كان ذاكر النية بخلاف ما لو غسلها  
بنفسه او ما مورة فانه لا يشترط ذلك ولا يقطع  
نية الاعتراف حكم النية السابقة وان عربت ثمارا

الجلال البلقيني لانها المصلحة الصلابة اذ تصون ماها  
 عن الاستعمال فالاتي بها ذكر للطهارة اولت بما  
 هو من مصالح ما عتاد انتهى **باب** **الحديث**  
 هو اول من تعبير غير ما سبب الحدث الموهوم غير المراد  
 واول من تعبير خيرة بنواقض الوضوء الموهوم من الله من  
 أصله واول من التعبير بما ينتهي به الطهر المقترن  
 لاخراج ما لم يسبقه ظهر المحتاج الى الجواب بما من شأنه  
 ذلك فتأمل قل واول من التعبير بالموجبات  
 لا يهاجمه انها توجبها وحدها مع ان الموجب مركب كما  
 مر مناوي وذكره عقب الوضوء لانه يطرأ عليه فيبطله  
 وليس كالغروب الذي ينتهي به الصوم اي ولان الرفع  
 للطهارة فرفع وجودها وبعضهم قدمه لانها تسبق  
 لان الانسان يولد محدثا اي حكم المحدث كما تقدم  
 وان لم يسبق منه حدث حتى لو اراد وليا الطواف به  
 يجب عليه تطهيره كما تقدم وياتي ولان المتوضي  
 ينوي رفع المحدث كما مر فيحتاج لمعرفة ما ينوبه  
 ولدفع توهمات لا يسمى حدثا الا ما كان عقب  
 طهارة قل وقوله وليس كالغروب يخرج في سائر الأصول  
 خلافة قوله كما هنا انما قال هنا يعترز بذلك عن

عن الحدث المعروف بالفي تعريف الطهارة في قوله رفع  
الحدث الخ فان المراد بالحدث هناك الامر الاعتدالي  
او الامر العام من رخص يعني والمراد في تعريف الطهارة  
رفع الحدث الامر العام الشامل للاصغر والكبير فالمراد  
بالحدث الحقيقة المطلقة الصادقة بكل منهما وهذا لا  
ينافي الامر الاعتباري بل هو نفسه اذ يصح ان يراد  
ما يعبر عنه الاصغر والكبير فتدبر قوله **الا** اصغر غالباً ومن  
غير الغالب ما اذا كان عليه جنابة ونوى رفع الحدث  
فان الجنابة ترتفع عنه فهذا ليس غير الغالب **خضر قوله**  
الشيء المحادث ومنه قيل للشباب حدث **قوله** يطلق على  
امرئ انظر اطلاقه على كل حقيقة او على البعض  
حقيقة والبعض مجازاً حرره شو والمبتدأ رانه  
حقيقة في الكل **قوله** اعتباري اي اعتبر الشارع  
وجوده لانه معنوي غير محسوس مع انه قيل ان  
اعمل البصائر فتشاهد ظلمة على الاعضاء **قوله**  
**قوله** يقوم اي يجعل ذلك الامر الاعتباري بالاعضاء  
اي اعضاء الوضوء فقط على المراح وقيل يقوم باعضاء  
البدن جميعها ويرتفع بفصل الاعضاء المخصوصة  
بدليل حرمة مس المصحف وغيرها **قوله** يمنع صحة



الصلاة اي ونحوها كطواف **قوله** حيث لا مرضى اي  
حيث لا يجوز فلا يرد فاقد الطهورين مثلاً فامراً  
بالمرخص فقد الماء والتراب ولم يقتلوا حيث لا مرضى  
في جانب المنع ولا في الاسباب لانه التراب غير مرضى  
بالنسبة للمنع بل رافع له فالما واليتيم **منها**  
هو رخصة بالنسبة للأمر الاعتباري والمرخص هذا  
المنع إنما هو فقد الماء والتراب معاً فكان الأول  
ان يقال المنع المترتب على ذلك حيث لا مرضى  
ولعلمهم اكتفوا عنه بالاول حلي رخص **قوله** وعلى  
الاسباب جمع سبب وعولفة ما يتوصل به الى  
المقصود واصطلاحاً وصف ظاهر منقبط معرف  
للمحكم كالمس مثلاً فانه معرف للحكم اي نقض  
الوضوء **قوله** التي ينتهي بها الطهر اي شاكها ذلك  
وان لم تكن عقب طهر قل وتعبيره بذلك اولى من  
تعبير من غير بالنقض لان الاصح ان احدث لا  
يبطل الوضوء بل ينتهي الوضوء بوجوده كما يقال  
اذا غربت الشمس انتهى الصوم ولا يقال بطل واذا  
مضت مدة الاجارة يقال انتهت الاجارة لا بطلت  
ثم الاصل خبر وقال قد والتعبير بالابطال اولى

من التعبير بالانتماء كما مره وليس بظاهر بل الظاهر  
ما في ثمة الأصل فليتنا مل وكتب شوقوله التي ينتهي  
بها الظاهر اختلف هل ينتقض الوضوء بالحرك أو  
ينتهي هو بنفسه ونظيرة الخلاف في النسخ هل هو  
رفع أو بيان والصحيح أنه رفع قلت هو اختلف  
لا تظهر له ثمة ومجمله ان انتماء الوضوء هل هو  
بنفسه بمعنى أنه غيباه بطر والحرك من غير  
ان يكون له فيه تأثيرا وان الحرك انرفيه فارفع  
بدليل انه لو لم يحدث لبقى متطهرا ايا ما واخذ  
هذا من مسألة النسخ حتى فقد يفرق بينهما بان  
الله لما علم انتماء مدة الاول ورد الثاني وهذا لما لوق  
في الأحكام القرآنية واما المسائل الفرعية كالحرك  
والظاهرة من كل متضادين بطرا أحدهما على الآخر  
بفعل العبد فيحكي فيه توجيه انتماء الاول  
بنفسه عند عرو عن الثاني قتامل قال صاحب  
النفوذ وهذا الخلاف فرع اختلفا في ان زوال  
الاعراض بالذات او بالصدف من قال يفتاها قال  
انما ينعدم الطاري بطريات الطاري ولولا لبقى  
ومن لم يقل باليقا قال ينعدم بنفسه ثم يحدث

الضد الظاري انتهى وفي المجموع الاظهر قول من يقول  
انتهت اي الطهارة ولا يقال بطلت الامجاز انتهى  
وحكي السبكي وجهين أصحهما انه لا يقال بطل  
الوضوء وجهه بان الثواب المرتب على الطهارة  
لا خلاف انه لا يحيط ولو حبطت لم يحط ما ترتب عليها  
طب **قوله** وعلى المنع المرتب على ذلك اسم الإشارة  
راجع الى الأسباب التي هي الاحداث اي وعلى المنع  
المرتب على وجود الاحداث التي ينتهي بها الطهر  
او راجع الى الامر الاعتباري اي وعلى المنع المرتب  
على الامر الاعتباري اي المتوقف عليه فالمراد  
بالمرتب التوقف ولعل التوقف المراد به عدم  
الانغداد اي فالمراد به التلازم والافاق المتوقف  
مؤخر عن ما يتوقف عليه كالمرتب فليتامس  
فلا يرد ان المنع والامر الاعتباري معتزنان  
ليس أحدهما سابقا على الآخر وهذا معنى قول  
قل اما ترتب المنع على الاحداث فواضح واما  
على الامر الاعتباري فغيبه نظر لانها مستقرات  
الا ان يراد بالمرتب توقفه عليه **قوله** والمراد هنا  
اي في هذا الباب الثاني هو هنا بحث وهو ان ارادة



الثاني بالاحداث تحتاج لمعونة وقريبة والكلام  
يحمل غير الثاني بخلاف تعبير الاصل بأسباب محدث  
فانه لا يحمل غير الثاني ويقوأنه المراد بالتبويب  
بيان الاسباب الاربعة بحسب المتبادر فتعبر  
الأصل أولى الآن يقال القرينة قوله هي خروج  
الخ شؤ ونقله خضر بن سم **قوا** وتعبر الأصل الخ  
لا ينبغي أن يكون مقصوده بهذا الكلام الاعتراض  
على الأصل لا اتحاد مضمون ما عر به الأصل وما عر  
بعبارة فان مضمون كل منهما التبويب للاحداث بمعنى  
الاسباب سواء جعلت الاضافة في عبارة الأصل  
بيانية أو حقيقية لأن المترجم له علمهما هو المضاف  
الذي هو نفس الاسباب بلا شبهة كما لا يخفى ف لا  
يتوجه على الأصل اعتراض من هذه الجهة فان اراد  
الاعتراض بأنه سمي تلك الامور اسبابا مع **انها**  
احداث فهو مدفوع بانها تسمى اسبابا أيضا  
ولا حرج عليه في ارتكاب أحد التسميتين كما قاله  
الشيخ بقى أن استفادة اطلاق أحد على السبب  
لا تستفاد من الأصل على جعل الاضافة حقيقية  
لانها تقتضي الغير وهذا ما نلاحظ اليه شارح المنهاج

تأمل **شوقوله** يقتضي تفسير الحدث بغير الثاني لأن  
الأصل في المتطابقين التفسير وعليه فالإضافة  
حقيقية على معنى اللام **شوقوله** إلا أن يجعل  
الإضافة بيانية أي أسباب **شوقوله** كما في شجر  
أراك أي شجر جوارك **شوقوله** هي ربعة لا غير  
وحصر الناقص فيها تعبد وعوائذ لم نطلع  
عليها معناها وإن كان له معنى عند الله رحمني  
وإن كان غالبها معقول المعنى أي مولدا كالمذلة  
في المس والممس ومنظمة خروج شيء في النوم  
ومن ثم لم يقس عليها شئ آخر وإن قيس على جزئياتها  
خضراي كما قيس على النوم لأنه هو الوارد الجوهري  
والأغما وكل ما يزيل العقل بجامع الغلبة على العقل  
**قوله** خروج أي يتفق خروج شيء بفلو شئ  
هل خرج منه شيء أم لا لا ينتقض وضوءه كما سيايت  
نعم ينتفي بوضوء الاحتياط إذا لم يكن الحال بل لو  
نوى رفع الحدث أن كان محدثا والافتقار به  
صح وإن بان محدثا رحمني وخروج بالخروج الأول  
فلا نقص به بل هو داخل في ديرة طرق غوت لم ينتقض  
حتى يخرج فله قبله نحو من المصحف لا نحو الصلاة

لحمه متصلاً بالنجاسة عباب **قوله** اي المتوخي فيه  
اشارة الى ان الضمير عايد على غير المذكور لكنه معلوم  
من المقام على حد قوله تعالى حتى توارى بالجاب  
ردوها على بكرى خضر ولو قال بدل المتوخي الشخص  
لكان اول ما مر منه انه لا يشترط في الحدث ان يكون  
بعد طهارة فالحدث الذي بعد حدث آخر له حكم الاول  
ولعله اراد النقص بالفعل **قوله** اي خرج به الميت  
فلا تتقضى طهارته بالحاج منه قال ومحل ما ذكره  
في الواضع اما الحث المسك فان خرج من فرجيه  
جميعا نقص والا فلازم لي خضر **قوله** طاهر اي كالزنج  
**قوله** انفصل اولاً قال في الروض ولو اخرجته دودة  
راسها انتقض وان رجعت خضر **قوله** من فرج  
متعلق بخروج **قوله** دبراً كان او قبلاً ولو تعدت  
حيث كانا أصليين او أصلياً وزائداً واشتبه أوساً  
والاصح ان اصالة الذكر منوطة بالبول منه لا بالوطئ  
كما في شئ المخرج لطب نقلاً عن شيخه **قوله** من ثقب ولو  
على صورة الأصلى وغير غير المص بانفخ وهو الصواب  
ليخرج به امناً فالاصلية حتى في الخلق خلافاً  
بحر الا ان يقال ان لفظ ثقب فيه إشعار بالافتتاح



قوله تحت مئة صفة  
المتقى والمعد  
بكر العيد والكانا  
مع فتح اليم وسوعا  
مع صم

الطارى تأمل قل **قوله** والخرج منسد عند جملة اسمية  
حالية أي والحالات الأصلية عرض له الانسداد أي  
يشعر به تعبيرة بمنسد دون مسد وكذا قيل  
فليتأمل وجه التفرقة شئ ولعله هو ان انسداد  
مطاور سد ومطاور خرج عن المطاور فالمنسد  
متاخر عن المسد ولأنه أي المنسد تقدمه سد  
فناسب التعبير في المتأخر بالتأخر وفي المتقدم  
بالمقدم والمراد بالانسداد عدم خروج شئ منه  
وان لم يلحق كما قاله الفراء ويوصل المراد انسداد  
القبل والدير معا حتى اذا بقي أحدهما منفصلا  
كان أكمل له أو يكفي انسداد أحدهما ظاهرا كلام  
الجمهور الثاني وقال ابن النقيب انه اقرب اذا كانت  
الخارج من الثقبه يناسب المنسد كانت انسداد  
القبل فخرج منها أي الثقبه بول أو الدير فخرج منها  
غايط من غير اطلاع منه على شغل قال لكن يشكل  
بما اذا كان الخارج ليس معتاد الواحد منهما هو  
وظاهر كلام الجمهور النقض به ايضا كما عرف واشترط  
الجمهور انسدادهما معا خذ في ظاهر كلام الجمهور  
استعدادا **قوله** او جاء احد منكم بخ قال الازهرى

واو في الآية بمعنى الواو الحالية ليوافق ما اجمع عليه الفقهاء  
من ان الراض والسر ليسا حديثين حذوا و تقدم  
جواب اخربان فيها تقديمنا وتأخيرنا وحذفنا والتقدير  
اذا قمتم الى الصلاة اي من النوم او محدثين هذا هو  
الحذف او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء  
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم  
وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا فاطهروا وان  
كنتم مرضى او على سفر اي حالة قيامكم من النوم  
او محدثين فيقال عقبه فلم تجدوا ماء فتيمموا فقوله  
او جاء احد منكم من الغائط الخ قدم بعد انه كان موطئا  
وقوله فاغسلوا وجوهكم الخ آخر بعد ان كان متقدما  
وهذا التقدير توقيفي والله اعلم **قوله** المطمئن بفتح  
الهمزة على لا فصح اي المنخفض من الارض النازل  
فيه لمن غاط يغوط اذا نزل سمي بالخارج من الدبر  
باسمه مجازا لولاقة المجاورة كالمراوية فالغافي  
الاصل اسم للبعير سمي نظرا لما باسمه مجازا لما  
ذكرتم صار لفظ الغايط حقيقة عرفية في الخارج من  
الدبر كما صار لفظ الراوية كذلك في الجلد الذي هو  
الظرف المذكور ثم وقوله بفتح الهمزة اي المطمئن فيه

فهم من باب الخذف والايصال ونسبة الا طئنانا الى الجالس  
حقيقة وعلى اخذ الا طئنانا الذي هو سكون بغير  
حركة في معنى المطئن بان قرئ بكسر الهمزة يكون  
نسبة الا طئنانا اليه من قبيل المجاز العقلي فامث  
المطئن بالكسر الساكن كما في القاموس وقوله سمي  
الخارج من الدبر اي على المشهور ومن القبل ايضا على  
غيره من وزن وقوله لعلاقة المجاورة او الحالة والمجلية  
وقوله الشيخ خضر نقل عن الشيخ حمدان مجاز سببه  
النقل فيه نظرات النقل من المعنى الحقيقي الى المعنى  
المجازي ليس من انواع العلاقة لان كل مجاز سببه  
النقل وعد الاصوليين من انواع المجاز النقل ليس  
مراد بمكان النقل هو العلاقة بل جعلوا المجاز قسمين  
مجازا بالنقص نحو واسئل القرنية ومجازا بالنقل  
وهو ما عدا ذلك فتأمل **قوله** وخرج بالشعب  
المذكور وخرج الخ قوله الاولى وخرج بالخروج من  
الشعب المذكور وخرج الخ تأمل وخرج بالشعب المذكور  
الى قوله فلا نقص وعلى هذا اذا كان ممكنا للشعبة  
المذكورة وخرج للخارج وكان متوضعا ومكث مدة  
من الزمان لا يس فيه ما فرجا ولا يس فيه ما فرأه اجنبية



فانه لا ينقص بذلك وعلى هذا يقرر ويقال لنا شخص  
مكتسب حوسبتين سنة مثلاً ياكل ويشرب ويخرج منه  
الخارج وينام ولم ينقص وضوه وصورته ما ذكره  
الشيخ بقوله **وخارج الخضر قوله** فوق المعدة أي  
السنة كما سيأتي سواء من امام او خلف او يمين او يسار  
وكذا يقال في تحت قلب بقي ما لو انفتح واحد تحتها  
واخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح  
اثنان تحتها وهو منسد فهل ينقص خارج  
كل منهما مطلقاً والا ان يكون احدهما اسفل من الآخر  
او اقرب الى الاصل من الآخر فهو المعتبر فيه نظر  
سم على حجر ولا يتبعد ان يقال ينقص الخارج  
من كل منهما شيء على **قوله** ولو مع انسداد الفرج  
ذكره في الغاية وهي راجعة للثلاثة قبلها توطئة  
لما بعد ما فتأمل **قوله** لا ضرر ورفق الى مخرجه بفتح  
ألم والم والرايينها خامسة ساكنة **قوله** وفيما عداها  
أي الاخير **قوله** إنما الخلق فينقص منه الخارج  
الخ وكذا ثبت له جميع الاحكام كما يؤخذ مما بعده  
ومنها وجوب ستره لو كان في الجهة وحي يتعارض  
وضع كسنتها للسجود والمعتد وجوب سترها فيه

لا يماشورة ق له بخلاف العار من فلا يثبت له سوس  
 النقص بالخارج والنوم لغير المتكّن خضر **قوله**  
 مطلقا اي في اي محل كان ولو كان في الراس خضر  
**قوله** ح اي حين اذ كان الاستعداد خلقيا **قوله**  
 وانعد اي وحقيقة المعدة عند الاصوليين والغنما  
 والاطبا والاشكالين **قوله** من المكان المتخسف ان  
 من ابتدائية بقربية مقابلتها بالي وليست بيانية  
**قوله** كانت ام في مجرد نظره اي تذكره استار بقوله  
 كان ان الى عدم احصر فيما ذكره فن ذلك ما لو وطئ  
 محرما والى في بهيمة اولف على ذكره خرقة وجامع  
 من ينقص منه الوضوء او ادخل ذكره في حق الفرج  
 او جامع في ذكره شكل ذلك مما لا ينقص الوضوء  
 وبعضه فيما يوجب الغسل ولا ينقص الوضوء وهو  
 نظر وتكره نوم ممكن **٢٠** ايلاجه في خرقة هي تعقب  
 وكذلك في ذكره فرج **٢١** ستات في روضة لا تنقص  
 اه خضر ولو ولدت ولدا جافا **٢٢** عليها الغسل  
 ولا ينقص وضوءها على العمد ولو اقلت بعض الولد  
 اتفق وضوءها ولا يجب عليها الغسل على العمد  
 وظاهره انه اذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقص بناء

على أنه متصل لانا لا ننقض بالشك فان تم خروجه  
منفصلا حكينا بالنقض والا فلا ولو خرج جميع الولد  
متقطعا على دفعات فيسفي ان يقال ان تواصل  
خروج اجزائه المنقطعة بحيث ينسب بعضها  
لبعض كان خروج كل واحد ناقضا ولا غسل  
ما لم تنفصل القطعة الاخيرة فان انفصلت وجب  
الغسل لانه قد تم الفصال ولو خرج ناقضا عضو  
نقصا عارضا كان النقص يبره وتخلفت عن  
خروجه توقف الغسل على خروجه **قوله** عبد البر **قوله**  
اعظم الامرين وهو الغسل **قوله** بخصوصه اي كونه  
منا **قوله** اذ ونما وهو الوضوء **قوله** بعمومه اي  
كونه خارجا ولا يرد الحيض فانه كما يوجب الغسل  
بوجوب الوضوء لانه لا فائدة لبقا الوضوء معه ومثله  
التحاشى وعبارة المناوي وانما نقض الحيضات  
لفظها **قوله** بما راي الذي هو قوله الموجب للغسل  
نحضر **قوله** اولى من تعبيره باحد السبيلين لكن ان  
تقول بمنع الاولوية لان المراد بلا سببية بالسبيلين  
القبل والدر كما ذكرها في سبب الاصل تفسيرها هو ومولود  
ان جهة القبل تصدق بالواحد والمتنوعة في الرجل

بشأنه سور  
بشأنه خضر  
بشأنه راس خضر  
بشأنه خلقه  
الاصول  
بشأنه الخسوف  
بشأنه وليست به  
بشأنه كرهه  
بشأنه ذكره في قوله  
بشأنه لا ينقض  
بشأنه نقض الوضوء  
بشأنه خرقه في قوله  
بشأنه في روضه  
بشأنه حبها بالعد  
بشأنه ولو لقت  
بشأنه الغسل على  
بشأنه حكمه بالنقض  
بشأنه



والمرأة وقد اكتفى بالطلاق القبل في ما قوله من فرج  
الذي رجمه على تعبير أصله لأنه أراد به الجنس الصادق  
بما تقرنم هو أولى من حيث الاختصار فتأمله شو  
ومثله المناوي **قوله** ثلاثة سبل أصلية **قال قوله**  
اشارة للقبيل مما خرج البول ومخرج المني فان لكل  
مخرجاً فقد شو ذكر بالروم فوجد به مخرجاً  
ولا يختص مخرج القبل بالمرأة غاية الامرات  
التعدد فيها ظاهر بخلافه ونقل علما التشرع  
ان في الذكر ثلاثة مخارج مخرج للبول والودي  
ومخرج للمني ومخرج للمذيق والغفغف لم يقولوا على  
ذلك فخصرت **تنبيه** قال في التفتيح ولا يحتاج  
لاستثنا الحدث الدائم اي بان يقال خروج بوله  
لا يوجب حدثه فانه محدث تكن عفي عنه للضرورة  
**ن**سأبط قال ابن القاضي لا تبطل الطهارة بطهارة  
الا في المستحاضة والسلس وغيره الا سنوي  
بقوله لنا طهارة لا تبطل بوجود الحدث وتبطل  
بعده وهي طهارة دائم الحدث مناوي **قوله** كما لو  
خلق له ذكران عاملان ويعرف على الذكر بالبول به  
فان بال، بما فيها أصليات أو بأحد هما فهو الاصل

ولا يتعلق بالآخر كما سبقت **قوله** وغلبة على عقل أي  
استيلاذ هول أي غلبة عليه **قوله** جنون أو اغما ولومع  
التمكين خلافا لبعض المتأخرين في زوال الجنون زوال  
الشعور من القلب مع بقا الحركة والعقوة في الأعضاء  
والاغما زواله منه مع فتورها **قوله** انوم وهو زوال  
الشعور من القلب مع ارتخا المفاصل **قوله** أو غيرها  
كالسكر وهور زوال الشعور من القلب مع طرب واختلا  
نطق ولومع التمكين فلا يفصل الا في النوم كما يأتي  
قال القزالي الجنون ينزل العقل والاعما يعم والنوم  
يستتره انتهى ومن ذلك الصرع والخيل والعته فينقص  
أيضا قل ومن الناقض أيضا استغراق الاوليا اخذا  
من اطلاقهم خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة  
ع **قوله** او نوم أي في بنو الانبيا اما هم فلا نقص بنوم  
ولومضجعين كما في خضر واما اغما وهم فيظهر انه كذلك  
اخذا من قول الجلال السيوطي قال الاصحاب لا يكون  
الجنون على الانبيا لانه نقص ويجوز عليهم الاغما  
لانه مرض وبنه السبكي على ان الاغما الذي يحصل لهم  
ليس كالاعما الذي يحصل لاحاد الناس واما هو  
غلبة الاوجاع للمخواس الظاهرة فقط دون القلب

في قوله من فر  
را به اغما  
تصار فتأمل  
الاصلي قل  
ج المي فان  
جده فمجان  
اية الامرات  
نزل على التشر  
ج للبول والود  
فهم لم يقولوا  
النفخ والنفخ  
يقال خروج  
كمن عني عن المراء  
نظر الطهارة  
وعنه الاستوب  
الحدث وبن  
مناوي **قوله**  
الذكر بالبول  
دها فهو الام

قال لانه قد ورد انه انما تنام أعينهم دون قلوبهم  
فاذا حفظت قلوبهم وعصمت من النوم الذي هو  
الخف من الاغما من الاغما بطريق الاولى وهو  
نفس جسد اسوري **قوله** ابلغ الخ فهو من قياس  
الاولى **طب قوله** وكما السق وهو بسين ملة مشددة  
وبها حلقة الدبر والوكا بكسر الواو والمد اخط الذي  
يربط به الشيء ثم ط خفوفين وكما السق استعا  
بالكناية حيث شبه الدبر بان تشبيهه مضمرا  
في النفس وابيات الوكا تخيل قلته تمام رايته  
**طب** قال مثله ونصه في الحديث كما افادة الحديث  
الله استعارة بالكناية دل عليها بابيات الوكا  
الذي هو من لوازم المشبه به للمشبه وتشبيه  
العينين المراد منها اليقظة بالوكا تشبيه ليبلغ  
بحذف الاداة **اه قوله** فمن نام أي غوم تمكن **قوله**  
فيه الذهول وهو زوال الادراك **قوله** مظنة لخروج  
شيء أي بحسب الاصل ثم اقيمت المظنة مقام اليقين  
ثم انتقل احكامها الى ان جعل نفس النوم على غير هيئة  
المتكّن ناقضا وان تحقق عدم خروج شيء ولهذا  
لونا م غوممكن واخبره معصوم كما حضر عليه السلام



بنا على الصحيح انه يبي بان لم يخرج منه شيء فانه  
ينتقض وضوءه على المعتقد ولا عبرة باخبار المعصوم  
لان نفس النوم على غير هيئة الممكن ناقض كما ذكرنا  
لا لتكذيب المعصوم حتى انه لو ليس دبرة بخور صا  
ونام غير ممكن ينتقض وضوءه لما ذكر وهذا بخلاف  
ما لو نام متمكنا واخبره معصوم بخروج شيء منه  
فانه يجب عليه الوضوء لانه حينئذ لم يامن من خروج  
شيء واحتياطاً فلواخبره عدل بذلك هل يجب الوضوء  
اولاً فيه خلاف والصحيح كما اعتد به زانه لا يجب  
الوضوء لان خبر العدل يغيد الظن لا اليقين بخلاف  
خبر المعصوم وخبر عدد التواتر خبر المعصوم انتهى  
وعبارة ابن شرف قوله لا ينوم ممكن مقوله الخ نعم لو  
اخبره عدد التواتر او معصوم بخروج شيء منه انتقض  
بخلاف عكسه في المعصوم اذا اخبر بعدم الخروج  
في غير الممكن فانه لا يمنع النقص بالنوم نعم لو امره  
سيدنا عيسى بعد نزوله بصلاة في هذه الحالة امثال  
أمره اي لان حكمه لا يتقيد بمذهب وخص النوم  
لان الممكن فيه أيسر والذهول في غيره ابلغ خلافاً  
لأعراق انتهت وعبارة عبد البر وونام غير ممكن

ينهم دون ظن  
النوم الذي  
لأنه وهو  
الخ فهو قيا  
معن ملة مشددة  
والمدحط  
وكا السمان  
التشبيه  
قلته تمام  
كما أفادة  
بابا ثبات الوكا  
شبهه وتشبه  
وكا تشبيه  
غير ممكن  
وهو مظنة الخ  
ظن تمام  
م على غير هيئة  
وج شيء وهو  
كالعصر عليه

وقال له بني قم فصل وجب عليه الوضوء والصلاة فلو قال  
له قم فصل بغير وضوء وجب عليه ترك مذهبه وإطاعة  
فيصلي بغير وضوء كذا قرره شيخنا الباقي المرمم بعد  
المرّة وتوزع فيه فصح ولم يرجع لمن نازعه والعهد عليه  
ولو قال له بني قم حالة عدم التمكن انت متوضي قبلنا  
قوله لانه نص انتهى بحروفه **قوله** كما استعزها أي  
بها المظنة **قوله** اذا السه بضم الهمزة مبتدأ والدير  
خبر **قوله** والعينان كناية عن اليقظة والمعنى فيه  
ان اليقظة هي الحافظة لما يخرج والنائم قد يخرج  
منه الشيء ولا يشعر به خضر **قوله** كناية أي اصطلاحية  
وهي لفظ أريد به لا رمة لان العينين يلزمهما اليقظة  
فالمراد اليقظة ولو من أي **قوله** أي التميز اذ هو  
المطلوب عليه لاهو معنى غريزة يتبعها العلم بالضرورة  
عند سلامة الآلات أي الحواس فهو وقوله غريزة أي  
صفة قائمة بالتحسّ وقوله يتبعها أي يتبع تلك  
الصفة وقوله عند سلامة الآلات خرج بذلك  
الصغراوي الذي يجد الحلو مرًا والاحول الذي  
ينظر الشيء كأنه اثنان وفسر المص العقل بالتمييز  
لانه لا يصح حمله هنا على الغريزة لانها لا تزيلها الا بآلة

فيلزم عليه ان يكون استثناء النوم منه منقطعاً وهو  
خلاف الاصل في الاستثناء هكذا قال بعضهم قال  
خصي تفسير العقل بالتمييز حيث عبروا بزوال العقل  
ليكون استثناء النوم متصلاً لا حيث عبروا بالقلبية  
على العقل كما هنا ولذا لم يفسر في الاصل بذلك بل  
قال فيه انه غريزة يتبعها العلم اخ ورح فاستثناء النوم  
هنا متصل بدونه لدخوله في التعبير بالقلبية بخلاف  
في التعبير بزوال العقل ليس متصلاً الا برعاية  
هذا التفسير انتهى وقوله حيث عبروا اخ اي امنا  
يحتاج اليه حيث عبروا اخ وقوله لا حيث عبروا بالقلبية  
اخ اي فلا يحتاج الى تفسيره بالتمييز فيبقى على  
حقيقته وهو الغريزة المذكورة ومحل العقل القلب  
على الصحيح بدليل قوله تعالى لهم قلوب لا يعقلون  
بها وله شعاع متصل بالدماغ واختلاف هل الافضل  
العقل او العلم قال ابن حجر العقل افضل من العلم لانه  
لا يتحصل الا بالعقل وقال بعضهم العلم افضل لان  
الله تعالى انصف به **قوله** النعاس فاعل خرج وهو  
ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي العين  
ولا تصل الى القلب فان وصلت اليه كان نوماً خفراً



**قوله** نشوة السكر هي بالواو خلاف نشوة الصبي فبالهمز  
**قوله** وإن لم يغمه الواو للمحال وإن وصلية أي والحال  
أنه لم يغمه لأنه إذا غمه فهو يقظان فليتامل ومن  
علامات النوم الرقيا فلورأي رؤيا وشك هل نام أو  
نفسه انتقض **قوله** أي اليه من مقرة ولوزالت إحدى  
اليدين نائم مكن قبل انتباهه نقض أو بعده أو معه  
أو شك في تقدمه أو في أنه نائم أو ناعث أو في أنه مكن  
أولا أو أن ما خطر به له رؤيا أو حديث نفس فلا ثم  
**قوله** لا بنوم مكن أي ولو احتمالا كما يؤخذ مما قبل عن  
سأمر من أنه إذا تيقن النوم وشك هل كان متمكنا  
أولا أنه لا نقض **قوله** أي اليه بفتح الحرف وقال في  
الأنوار المراد بالمقعة سبيل أحد ومنغذ انتهى  
**قوله** من مقرة متعلق بمكن **قوله** ولو محتبيا أي أو  
مستندا إلى ما لوزال لسط خضر **قوله** فلا نقض  
كان الأولى أن يقول فلا تنقض أي الغلبة المذكورة  
أي فلا نقض بها كما عبر به فيما سبق ويأتي وعبارة شر  
الأصل فلا توجب أحد باب شرف **قوله** ينامون وفي  
رواية حتى تخفق أي تضرب رؤسهم الأرض قبل وهو  
محول على المبالغة في النوم لا على حقيقةه والأفلا تكتن

مع الخفق ويستفاد من قوله حتى تحقق الخ ان  
نومهم كان من قعود وصح الاستدلال بهذا الحديث  
لانه في حكم المرفوع اذا ظاهر انه صلى الله عليه وسلم  
كان يعلم ذلك **قوله** حمل اي نوم الصحابة على نوم الممكن  
الخ فان قلت حمل الخبر على هذا ليس باولى من جملة  
على النوم الخفيف لانه لا يمنع ادراك خروج الخارج  
قلت بل اولى لان خروج الخارج قد يخفى جدا بحيث  
يجب مع نوم ادان نوم خلاف الممكن لانه يمنع خروج  
فليتأمل **شوقوله** حينئذ اي حين اذا نام وتمكنا **قوله**  
امن من خروج شي اي بحسب ظنه فلو تحقق الخروج  
بخير معصوم وجب الوضوء او ظنه بخير عدل فكذلك  
عند بعضهم ولم يعتمد الخائن زقل وقد تقدم  
مبسوطا **قوله** باحتمال فلو تحققه نقض فلو كانت  
عادة له نقض النوم مطلقا وعن بعضهم انه ياتي  
فيه التمكين قل وقال خضر قضيت ان من يكثر  
خروج الزبح من قبله ينقض وضوء بنومه غير ممكن  
قبله فليتأمل قس له قال ع ش سلم وليس كذلك  
مطلقا **قوله** ولا تمكين من نام على قفاه الخ وكذا من  
نام محسبيا وهو هزيل اي خفيف حيث لا ينطبق اليه

نشأة الصبي  
سليمة أي وعلما  
لان فليتأمل  
او شك هل نام  
فهم ولولا التام  
فما اربعة اوس  
عند اوفي انمكن  
مؤيد نفس  
يؤخذ ما قبل  
صل كان متكل  
ثم الفرع وقال في  
يا ومنه  
ولو محسبيا اي  
**قوله** فلا نقض  
الغلبة المذابة  
وياتي وغاية  
**قوله** ينامون  
الارض قد و  
ينقته والاذلة

على الارض على ما نقله في السمر الصغير عن الرويان وقال  
الاذري انه الحق في المهمة وقوله على ما نقله في معتد  
ثم مر وما في المجمع عنها لما ورد في انه ممكن وصحة في  
التحقيق والروضة محمول على هزيل تنطبق الياء على  
الارض فتما مسئلتان خلا فاما فتمه **يخرج الاسلام في**  
**سما المهمة** من كونها مسئلة واحدة **قوله** ومن فرج  
قدمه على لاحقه عكس ما في غيره كالمخرج مناسبة  
سابقه في ان احرك في كل لا يتوقف على غيره بخلاف  
اللاحق فكانت هكذا كالمركب من المفرد تأمل شوم ان  
هذا في الواضع واما الخشني اذا من فرجه فانه  
ينتقص وضوء او من خشني غيره او من فرج من  
نفسه وذكر امي خشني غيره انتقص وعبارة مدر  
ولا بد من تعيين القبل بكونه من واضح اذا المشكل  
اما ينتقص من الواضع ماله من المشكل فينتقص  
وضوء الرجل من ذكر الخشني والمرأة من فرجه ولا  
عكس حيث لا محرمية ولا صغريا النسبة للمس ولو  
من المشكل كالا القبليين من نفسه او من مشكل  
اخر او من فرج نفسه وذكر مشكل اخر انتقص وضوء  
ولو من احد فرجي مشكل لم ينتقص ولو من احد



المشككين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الأول انتقض  
أحدهما لا يعينه لكن لكل واحد منهما ان يصلي  
إذا اصل الطهارة انتهى وهو كذلك وأما المس الواضح  
الخنثى فان كان مس منه ماله مثله انتقض وضوء  
والأفلا والمرأة إذا مست منه ماله مثله انتقض  
وضوءها إلا **قوله** أو محل قطعه والناقض بعد  
القطع ما حاذى ما كان ينقض قبله من حر في الفرج  
لأما داخله وبكس ذلك في الذكر والدبر كالفرج قل  
**قوله** أو محل قطعه يشمل لفرج المرأة والدبر وقيد  
في الروح محل القطع بالذكر **قوله** ولو صغيراً  
أو ميتاً ذكر كان أو أنثى سواء كانت الأنثى محرماً أم لا  
فإن قلت ما الفرق بين النقض بمس فرج الصغير  
أو الصغيرة وعدم النقض بمس الأجنبية أو الأجنبية  
قلت الفرق أن المدار في المس على الشهوة وهي  
مفقودة في الصغيرة والصغير بخلاف الفرج فإن  
المدار فيه على الاسم وهو موجود في فرج الصغير  
والصغيرة كما ذكره النور الزاوي رحمه الله **قوله**  
صغير أو لوجيناً ولو قبل نفخ الروح حيث تحقق كوت  
المسوس فرجاً **قوله** عدا أو سهواً الظاهر أن المراد

بالسر المماسه فلا يشترط فعل من الجانبين أو أحدهما  
حتى لو وضع زيد ذكره في كف عمه بغير فعل من عمرو  
ولا اختيار استقص وضوءه ولا ينافيه قولهم لا ي  
لهتك حرمة غنوه لان المراد به هتكه حرمة غالبها  
اولاد المراد ان هتكه فليبتا مل **شوقوله** قبل اي  
أصلها أو زائداً الشبهة به أو على سمتة قل **قوله**  
أو استل وهو كما قال الامام الشافعي من قبض لا  
ينبسط وعكسه ومن الفرج الاستل من المرأة  
ناقض كما بحثه بعضهم والعضو الاستل جيد قيل  
ميت والاستل ليس في العضو خضر قلت وفائدة  
الخلاف في ان الاستل حي أو ميت يظهر فيما اذا ذك  
الماكول هل يוכל أو لا رحمان **قوله** أو منعصلاً اي  
مادام اسم الفرج والا كما لودق فلاق وعبارة  
المنافي والناقض من الذكر جميعه حتى غلغته المتصلة  
ولو ما نابقي اسمه ومشتبهاته وزائداً على او كانت  
على سنة الاصلي ويعرف عمل الذكر بالبول به فلو كان  
له ذكران يبول باحدهما وجب الوضوء بمسه والغسل  
بأحده ولا يتعلق بالآخر حكم فان باليهما على السوا  
فهما اصليان ثم **قوله** بطن كف ولو كان عليه

شعركثير ولا يقال هذا حايلا تقرير وان تعددت الا  
زايدة يعقبا ليست على سمت الاصلية قل والاوجه  
ان العدة في العمل والمساومة بوقت المسدوث  
ما قبله وما بعده ثم روي الكف لكفها الاذي  
عن ابيد خضر **قوله** الخ من مس فرجه ان قلت اقدم  
على الحديث الذي بعده مع ان الذي بعده انص في  
المقصود من حيث ان الافضا هو الجنس بطن الكف  
بخلاف المس قلت لانه لكثرة مخرجيه وايضا فقد قال  
البحار فيه هو اصح شيء في الباب هـ اقول وايضا فالتري  
وايضا فلان الذي بعده كالتفسير له حيث عبر  
فيه بالافضا وهو المراد بالمس والتفسير يكون متأخرا  
قلبتا ملق من خضر **قوله** ولانه انتهى له اي فيما اذا  
اختلف الجنس خضر **قوله** اذا حرمة لها الخ قال في  
الايضاب وقد يوخذ من هذا النقض بلس فرج الجن  
اذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لان عليه التمس له  
حرمة وظاهرة وان قلنا بعدم حل تكاثرهم هـ سؤ  
وقال الحلبي على منج ويعد القول بنقض الوضوء مع  
عدم حل المناكحة **قوله** في وجوب الخ اي من وجوب  
الخ في معنى من البيانية وهويان للحرمة المنغية



او المعنى بسبب وجوب الخ اي احرمة الكاينة بسبب  
وجوب الخ منتغية عنها فليتنامل **قوله** وتحريم النظر  
اليه اي الالبسة فيحرم عنها **قوله** كروا الاصابع  
**فرع** لو اتخذ اصبعاً من ذهب أو فضة لا ينقض  
مسها لانها لا يلتذ بها **قوله** وما بينهما المراد بيوت  
الاصابع فيما يظهر النقر التي بينهما وما خاذاها من  
أعلى الاصابع الى أسفلها وتحرقها جوانبها خضر  
**قوله** لا حجاب عطف الحجاب على الستة عطف تفسير  
او يقال المراد بالستر ما يستر ويمنع فهو الخضر  
من الستة عند الروي وخط بعض الفضلاء عطف  
الحجاب على الستة عطف عام على خاص لان الستة يستر  
السبب ما يمنع المس والرؤية والحجاب ما يمنع المس  
تساوي الرؤية أم لا كالزجاج والشباك فبينهما  
العموم والخصوص المطلق يجتمعان في خواجيج ويغفر  
الحجاب في خواجيج والشباك هو **قوله** فيتعقده وفي  
بعض النسخ فيتعقده إطلاق المس في تعقده  
الاخبار اعترض القووي بان المس وان كانت  
مطلقاً الا انه عام لانه شامل للمس بطن الكف  
وغيرها لانه صلة الموصول الذي هو من صيغ

العموم

العموم والافضل فرد من أفراد العام وذكر فرد من أفراد  
العام بحكم العام لا يخصه كما هو القاعدة الأصولية  
فلا يصح ان تكون الرواية الثانية مخصصة للعموم  
الرواية الأولى ثم أجاب **فقَالَ** الاقرب ادعاء  
تخصيص عموم المس بمفهوم خبر الافضل لان قوله  
اذا افضى بيده اعم ان غير الافضل لا يكون ناقضاً  
فتأخذ هذا المفهوم وتخصص به عموم قوله من  
من او يقال ان هذا احكام المطلق والمقتدات  
المس مطلق فيقيد بخبر الافضل كما استدل اليه بعضهم  
ح دخضروا الى اجواب الثاني يشير قوله المس فيقيد  
به اطلاق المس **الحق قوله** شفرتها وهما المحيطان  
به كاحاطة الشفتين بالغم أو احاطة الخاتم بالاصبع  
**قوله** على المنفذ يفتح الفاء خضر ليس قيداً بل ما  
حاذر غير المنفذ من ملحق الشفرتين يتحقق ايضا  
ق لکن عبارة ثم رطدية الناصح ويقبل الانتي  
ملتقى الشفرتين على المنفذ نفسه دون ما  
حواليه نعم لو ائین فلا نقض مسه ان لم يطلق عليه  
فرج وتساؤل اطلاقه القبل الا تم بينهما انتهت  
وخط العناي قوله دون ما حواليه اكمل ختامنا

خلافا لمن وهم في ذلك فقال المراد الشفران من أوتها الى  
 آخرها الا ما هو على المنفذ فقط **قوله** ما يستخرج منه  
 قصورا بالنسبة لباطن الالهاميين وقيد التمام  
 باليسير أي في الواحيتين ليقل غير الناقص من رؤس  
 الاصابع ودخل في الاصابع الاصلي والزائد ولو في  
 باطن الكف او ظاهرة وهو كذلك فينقص باطنها  
 لا ظاهرها **قوله** **ف** **سرع** لو من ذكر او مقطوعا  
 وشك هل هو ذكرا او خنثى لا ينقص على المعقد  
 خلافا للاسنوي اذ لا ينقص بالشك ح و خضر **سرع**  
 اخروا نعلت بواطن أصابعه الى ظهر الكف لا ينقص  
 باطنها لانه يظهر الكف ولا ظاهرها لان العبرة  
 بالباطن هكذا اعتد بعضهم وايده حجر و اقرم طب  
 على المنهج **ف** **سرع** اخروا خلق بلاكف لم تقدر  
 قدره من الذراع اذ المدا على مظنة الشهوة وعند  
 عدم الكف لا مظنة فلا حاجة الى التقدير وتوفق  
 الشيخ فيما لو قطعت يده وصارت معلقة بحبل  
 وقال شيخنا العلوي تنقص لاها ليست اجنية  
 ح ومن ثم لم يوجبوا قطعها بخلاف المبانة بالكلية  
 ثم رأيتهم صرحوا بذلك كما ياتي طب على من **قوله**



وتلحق بشري ذكر وانثى قال في الانوار والمراد بالبشرة  
هنا غير الشعر والسن والظفر ولو كثر الوسخ على  
البشرة من العرق فان لمسه ينتقض لانه صار كاجتر  
من البدن بخلاف ما اذا كان من غبار حرم لي خضر **قوله**  
وتلحق بشري ذكر وانثى اي فانه ينتقض وضوء كل منهما  
لكن بشر وطارئة ان يختلف الجنس وان لا يكون بينهما  
حائل وان لا يكون هناك محرمة وان يبلغ كل منهما  
حدا يسمى به عند اهل الطبايع السليمة ولا يتقيد  
بسن بل الضابط ما تقر **ف** رجع لو اتخذت  
المرأة او الرجل اصبعاً من فضة او ذهب لم ينتقض  
لمسها ولا يستكمل عليه بالاحتساب النية عند غسل  
الانف اذا كان من نحو الفضة لان المدار هنا على  
ما يتغير الشهوة ثم على غسل جزء من الوجه كتنق  
تقريباً بخلاف **ف** رجع آخر لو سالخ الذكر وحشياً  
فلا ينتقض لانه لا يسمى ذكراً ولو سالخ خطبه الرجل او  
امرأة وحشياً وهو المسمى بالبو لا ينتقض لانه  
لا يسمى ادماً عبد البر الاجموري **قوله** ذكر اي ولو كان  
من الجن اذا تحقق الذكورة او الانوثة على العمدة  
ولو على غير صورة الرجل والمرأة حتى لو تصور اي الجف

على صورة كلب مثلا نقض لمسها وظاهر كلامهم انه لو  
اخبره عدل بمسها له او بخور يخرج منه في حال غومة مثمنا  
وجيب الاخذ بقوله والمعقد خلافه فلا نقض  
باختيار العدل بشي مما ذكره خضر **قوله** ولو خصيا  
ولو ميتا فيحدك احيي منهما مرد ولو تولد بين ادب  
وغيره ايما عدا احيي فالظاهر كما قال النعمانية  
عدم النقض لمسه وظاهره ولو على صورة الادمي  
فليتأمل طب **قوله** سليم واسئل اصلي او زايد وكذا  
فوسيلة وان طالت وجلدة متصلة **قوله** لانه  
خلاف الظاهري جملة اي لا مستم على الجماع  
صرف اللفظ عن ظاهرة وقطع للنظر عن النظر  
لان الباري سمي تعالى عطف الملازمة  
على الحي من الفايط ورتب عليهما الامر باليتم فدل  
على انها مثل الحي من الفايط في ايجاب الوضوء  
ح خضر وقال الكمال ابن اي شريف والمجتهات  
الملازمة حقيقة في تماس البدن بشي من  
اجزائهما من غير تقييد باليد وعلى هذا  
فاجماع من افراد مسمى الحقيقة فيتناوله اللفظ  
حقيقة اه طب ولا يختص المس باجماع **قال**

تعالى فلمسوه بأيديهم وقال صلى الله عليه وسلم العلك  
لمست **قوله** المجس يفتح إيجم باليد فيغيرها تنبيه  
يفارق لمس المس في أمور سبعة الأول أن شرط  
المس اختلاف النوع وأما المس فيحصل مع اتحاد  
النوع كذكر مس فرج ذكر الثاني شرطه تعدد  
الشخص الثالث يكون بأي شيء كان من البسرة  
الرابع ينتقض وضوء الملموس أيضا بخلاف الممسوس  
الخامس لا يختص بالفرج السادس يختص  
بالأجانب السابع ينتقض الذكر المبان لا العضو  
المبان ه مناوي وفيه أن الثالث يعني عن الخامس  
ومنه ثم عدّها خضرسية وفي ابن شرف زيادة  
ثامن وهو أن لمس المحرم لا ينتقض بخلاف مس  
فرجها فإنه ينتقض **قوله** كما اتهمه التفسير بالتلاقي  
لأنه تفاعل وهو يكون من اجابئين **قوله** كالمشركين  
في ذلك إجماع أي فانه قد وجب الغسل على كل منهما  
فكذا الوضوء هنا خضر **قوله** كالمشركين وهو  
اللثة واللسان ومثله باطن باطن العين والاذن  
والعظم إذا وضع فينتقض على المعتمد خلافا  
لبعض المتأخرين ابن شرف وخضر عن **قوله**



والشعراي ولو ثبت على الفرج **خضر قوله** اذ لا يلتذ  
بلمسها قيد باللمس لانه يلتذ بنظرها والمدا رعتنا  
على لذة اللبس كما لا يخفى **قوله** لما الذكر ان اي ولو امرد  
حسنا ولو بشهوة وشمل اطلاق المص وغيره النقص  
بلمس المجوسية والوثنية والمرتدة وبه صرح في  
الانوار ان تعاباته يمكن ان تحله في وقت ثم مر  
خضر بزيادة ولو بشهوة **قوله** والعضوا لمبات  
الظاهر انه عطف على الذكر الخ لانه لا يسمى ذكرا ولا  
انثى ودخل فيه ما لو قطع اسماء نصفين فلا  
نقص بمس احدهما لذلك فان زاد على النصف  
وسمي رجلا او امرأة نقص ولو التصق العضو  
المبات بحرارة الدم وحلته بحياة فله حكم **ما**  
التصق به لاما انفصل عنه قل وقوله فلن زاد  
على النصف الزيادة ليس قبدا كما يوحى من قول  
خضر ولو قطع الرجل او المرأة قطعتين سوا متساوي  
ام لا فامد ار على بقا الاسم فان بقي الاسم نقص والا  
فلا وقوله نقص اي فامد ار على بقا الاسم وقوله  
وحلته بحياة اما اذا لم تحله بحياة وان التصق  
بعد حرارة الدم فحكمه حكم العضو لمبات لوجوب فصله

بل وان لم يجب فصله **خشيعة** محذ ورثيم منه لانه  
لعارض بدليل انه لو زالت الخشية وجب وجزا  
هو المعتمد وتحمل كلام من اطلق عليه **قوله** اي مع  
كبرهما اي كايما مع كبرهما قالبا بمعنى مع ويجوز ان  
تكون للملازمة او المصاحبة والة قد ير حال كون  
التلاقي ملتبسا بكذا او مضحوبا به نحو وقوله  
او المصاحبة مكر مع قوله بمعنى مع فان المراد هما  
واحد كما لا يخفى **قوله** لهرم بفتح الهاء والراء اذا ما من  
ساقطة الا وهما لا قطة والها في ساقطة ولا  
للمبالغة وهذا امثلا استعمالوه في غير هذا المعنى  
به لكل ساقطة من الكلام لا قطة سمعه منك  
فتخصيه عليك قاله ابن الرفعة في مطلبه عناني  
**قوله** يخلاف التلاقي مع الصفر فان قيل ما الفرق  
بين من صفر من لا يستحق فرجا حيث قلنا  
ينقصه صوته وبين من له لامرأة غير محرم حيث  
قلنا بعدم النقص قلنا يفرق بان جانب المس  
افحص كما علم مما مر وهذا لم يغير في فيه الحرم وغيره  
ولا العضو اما الذي بقي فيه الاسم وغیره بخلاف  
المس وبان المعنى المنظور اليه في المبتدأ اصالة

قطة

قوله اذا  
ظرها والم  
لذا كان  
ق المصو  
بذرة وبه  
له في وقت  
العضو اما  
لا يسمى  
ما نصف  
راد على  
لنقص  
ة فله  
وقوله  
كما يوجد  
عقبت  
في الاسم  
بقا لاسم  
وان انت  
لبان

وهو حصول اللذة المشتركة فيها الواقعة بين المتلاصقين  
بدليل نقض وضوح ما عقود في الصغير الذي لا يشتهى  
فتأمل **قوله** لا يحرم المحرم من حرم نكاحها بنسب  
أو رضاع أو مصاهرة على التأييد بسبب مباح حرمتها  
واحتراز بالتأييد عن يحرم جمعها مع الزوجة كاختها  
وبالمباح عن أم الموطوءة بشبهة وبنتها فانما يحرم  
على التأييد بسبب مباح وليست بحرم لعدم إباحة  
السبب إذ وطئ الشبهة لا يوصف بإباحة ولا تحريم  
والملائنة المحرم سبب حرمتها وهو الزنا ولا يرد  
على تضابط زوجاته صلى الله عليه وسلم مع أن أحد  
صادق عليهما وليست بحارم لأن المحرم حرمة صلى  
الله عليه وسلم لا الحرمتين ولا الموطوءة في نحو حيض لأن  
حرمتها عارض يزول **قوله** خضر **قوله** أيضا لا يحرم ولو  
احتمالاً كان اختلاطه بحرمه باجتماع غير صوت  
وفي هذه الحالة لو كبح واحدة من جازله وضها وإذا  
لمسها لم ينتقض وضوه لأنها لا تنتقض بالشك  
وقد بعضنا الأحكام في هذه المسئلة ج نعم لو لم  
أزبد من عدة محارمه انتقض ثم مر **قوله** خضر  
لو تزوج صغيرة لا تشتهى لم ينقض لمسها أو امرأة



فاستلحقها ابوة ولم يجد قه جازله وطها البقا كالحه  
ولا ينقض منها لثبوت الحرمة بالاستلحاق خلافا  
لخطوها بالقرينة قال زوجاته بلغ الحد الثبوت ولا ينقض  
تلا مسها قل **تتم** من القواعد المقررة التي  
ينبغي عليها كثر من الاحكام الشرعية استصحاب الاصل  
وطرح الشك وبما كان على ما كان وقد اجمع الناس  
على ان الشخص لو شك هل طلق زوجته ام لا انه  
يجوز له وطها ومن ذلك انه لا يرفع يمين طهر او  
حدث بظن ضده وما اذا شك من نام قاعدة متكما  
ثم ماله وانسبه اليها سبق او شك هل ماله روبا  
او حديث نفس او هل لمس الشعر والبشرة فلا يفتن  
بشي من ذلك وللبعض منهم .

خمس محررة قواعد مذهب . للشافعي بها تكون خبيرا  
ضرر يزال وعادة قد حلت . ولذا المشقة تجلب التيسر  
والشك لا ترفع به متيقنا . والنية اخلص ان قصدت اجورا  
**باب الفصل** اي هذا باب بياء موجبات  
وواجبات وسنن ومكروهات وشروط الفصل  
ويترك ذلك وسكت عن دليله لتقديمه في اول الوضوء  
في ولا يجنبنا الاعبار به سميلا حتى تغسلوا وخبر

الواقعة من مسها  
الصغير الذي  
هرم تاجها  
سببها من  
ما مع الزوج  
ونسبها فانما  
منها من لم  
ناباها ولا  
وهو انما  
ليه ومن  
ان التزم  
وقفة في  
ايضا لا  
جنبيات  
جازله  
نقض  
سنة  
في  
مسها

لا يقبل الله صلاة بغير طهور والجنب من أصابته  
الجنابة يستوي فيه الواحد والمذكر وضمدهما  
لجريانه مجرى المصدر ولم يبين ولم يبين بيقينه  
في الآية لكونه كان معلوما بخلاف الوضوء  
وأبقاها للسنة رحما **قوله** أفصح واستمر أخ  
أي لغة لكن الضم أشهر في كلام الفقهاء والفتاوى  
غلط كما في الجموع قال في النهاية واقتضى هذا  
أن الأمر كذلك عند الفقهاء في غسل الثوب ونحوه  
وهو ممنوع فيما يظهر **قوله** وأما غسل  
الفصل عند الفقهاء بضم الغني في غسل البدن  
أشهر من الغني والغني في غسل الثوب أشهر من  
الضم فأنتم **قوله** من ضمها أي من مضمومها فلا يراد  
كان المناسب أن يقول من الفصل بضمها **قوله**  
ومعنى الاغتسال فهو اسم مصدر شوائه فيستعمل  
الفصل بضم الغني وفتحها متعديا مصدر  
الغسل ويستعمل لازما بمعنى الاغتسال اسم  
مصدر لا يغتسل فتأمل **قوله** لما يغتسل به هل  
المراد في هذا وما بعده ما عدل للاغتسال أو مطلقا  
الظاهر الأول والأقيد لشجر السدر وغسل بالماء

غسل بالضم وفيه بعد وهو نظير ذلك في الوضوء **قوله** بالمعنيين الأولين وهما مصدر غسل ومعنى  
الاعتسالة **قوله** سيلان الماء الأولى إسالة الماء  
الأنه أشار به إلى عدم اعتبار الغسل الذي هو فعل  
الفاعل بل الاعتبار الاعتسالة عن **قوله** بنية أي واجبة  
أو مندوبة فيدخل في ذلك غسل الميت خضر وعبارة  
الحلي على منج بنية ولو مندوبة وهذا أولى من قول  
شيخنا بنية في غير غسل الميت ولعل وجهه  
أن الاستئناس لا يدخل **قوله** موجب أي كسب  
أما بفتحها فهو الأركان الأربعة **قوله** ويرادف  
الأول السبب والثاني السبب **قوله** موجب قدم  
الموجب هنا على الغرض عكس ما مر في الوضوء  
وموجب لتكته تظهر بالتأمل فهو أن خروج  
الماء مثلا سبب في إيجاب الغسل والسبب مقدم  
على السبب ولا كذلك الوضوء فإنه يوجد  
سببه وهو وجود المحدث كالولد إذا نزل من بطن  
أمه ولم يعم به ناقض فإنه لا يقال له محدث  
وإنما هو في حكم المحدث حيث توقف طوافه على وضوء  
أه **قوله** ستة أن قلت يرد عليه تحريم المستحاضة



قانه موجب للفصل عليها لكل فريضة كما صرحوا به  
 قلت لا يريد لانه العدد لا مفهوم له ولانه لا  
 حصر في كلامه ولان كلامه على الاعم الأغلب وتجب  
 المستحاضة نادر وعبارة من المناوي وافهم كلامه  
 انحصارا لموجب في المذكورات وهو كذلك والاستق  
 نوع ولادة فلا يحتاج لذكره معها وتجر المستحاضة  
 ليس هو الموجب بل احتمال الانقطاع **هـ قوله**  
 بجنابة هي لغة البعد وشرعا ما ذكره بقوله وتصل  
 بمعنى توحيده وتحقق وقدمها لعمومها للاحياء والمراد  
 خروج المني بروزه اي انفصاله عن قصبة الذكر  
 او نزوله لمحل الاستحباب في فرج اليثب ومجاوزه  
 البكارة في البكر فلو قطع الذكر وفيه المني قبل بروزه  
 لم يجب الفصل الا ان يرز من الباقي المتصل شي وفارق  
 الحكم بالبلوغ لوجود العلم فيه قل وقضية كلامه انه  
 اذا لم يرز من المتصل شي لا يجب الفصل ولو يرز من  
 المنفصل وفيه سم على الغاية خلافة وعبارته  
 وكذا أي لا غسل عليه لو قطع ذكره وهو اي منيه  
 فيه لكن لم يخرج من المنفصل شي كما قاله الاسنوي  
 كالتبارزي وفيه نظرا لانه لا انفصاله عن البدن وان

كالهستق في اجرام فصل فلا يخرج ح الا وجوب  
الفصل هو قال ابن العباد وجب على الذي الفصل  
من اجتناب على الفور وفيه نظروا وافقه عليه  
الركعتي لا تقتض المعصية بالفراغ من الزنا وبه  
يعرف بينه وبين من عصى بالخبايسة له قال العيص  
بها ما بقيت فوجب ان الهما شئ وعبرة خضر  
قوله جناية وهي لغة البعد وشرعا امره منوي  
يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص  
شامرو فهم من تعبيرة بالخروج ان من احسن بنزول  
منه فامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه كما صرحوا  
به **قوله** منه سمي منيا لانه يمني اي يصيب يقال  
امن ومني مخفوا ومني مثقلات الاصل خضر ويعرف  
المني بترفعه اولدته اورح عجيب رطب او بياض يهين  
جافا على اي لون كان ولو احر كدم ثم الاصل فلو شك  
في كون الخارج منيا او لا فله اختيار ايها سواء عمل  
باعتضاه من حيث العبادة لا غيرها وله الرجوع  
نه الى الاخر كذلك والاحتياط مراعاة تمام ما قل  
ولو تبين له الحال وانضح انه مني بعد ان كان اختار  
كونه منيا وانفسل فلا يعيد الفصل لانه يلزمه

ضمة فامر به  
فهم لم يرد  
م الاغصير  
وي واهم كل  
هو كذا كذا  
سواء كان  
نقطة  
اذكره بقوله  
بها للاخبار  
له عن قصة  
التي ومجارت  
التي قبل  
المتصل شي  
قصة كلامه  
الفصل وور  
نفاقه وعبار  
وهو اي مني  
كافا له لاسر  
اله عن البدن

الغسل باختيار كونهما فلا يحصل له تردد في النية  
بخلاف وضوء الاحتياط كما قاله النوراني **قوله**  
أولا أي ولو بعد غسله فيعبد وفي المرأة تفصيل  
بأي **قوله** من طريقه المعتاد أي سواء كان المنج  
الخارج من طريقه المعتاد مستحكما أم لا كما صرحوا  
به في جلس المنى أما إذا خرج من غير طريقه المعتاد  
المسار إليه بقوله أو من تحت صلب الرجل أي فإنه  
لا يوجب الغسل إلا أن كان مستحكما فإن كان غير  
مستحكما بان خرج لمرض لم يجب به الغسل بخلاف  
كافي المجمع عن الأصحاب وهذا المتفصيل هو  
المعتمد **قوله** من تحت صلب أي قضيته أن الخارج  
من نفس الصلب والترائب لا أثر له كالأخرج من  
المعدة ثم أي في باب الأحداث واعتراض بما في  
المجمع عن المتولي أن الخارج من نفس الصلب  
والترائب يوجب الغسل وهو المعتمد شوافي الصلب  
والترائب هنا تحت المعدة في الحديث فلو قال أو  
من صلب الرجل أي لو وافق المعتمد والصلب عظام  
الظهر والترائب عظام الصدر **قوله** والمعتاد  
منسند أي عرض له الاستعداد كما يشعر به التعبير



بُغْسَدَ دُونَ مَسْدُودٍ أَمَا لَوْ خُلِقَ مَسْدُودٌ فِي حُجْبِ  
الْغُسْلِ بِالْخَارِجِ مُطْلَقًا إِنْ كَانَتْ مُسْتَحْكِمًا لَمْ تُعْرِفْ  
عَلَى وَرَأْتِ مَا مَرَّ فِي الْحَدِيثِ شَوْ وَكَلَامُ كُلِّهِ فِي الْوَاضِحِ  
أَمَا الْخُشْيُ فَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا خَرَجَ الْمَيِّتُ  
مِنْ فَرْجِهِ جَمِيعًا أَمَا إِذَا خَرَجَ مِنْ أَحَدِ فَرْجَيْهِ فَلَا  
يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ لِاحْتِمَالِ خُرُوجِهِ مِنْ شَعْبٍ زَائِدٍ  
وَالْمَعْتَادُ مُنْفَعٌ وَالْحَيْضُ فِي حَقِّهِ كَالْمَيِّتِ قُلْ **قَوْلُهُ**  
لَا يَجِبُ الصَّحِيحِينَ فِي ذَلِكَ وَهُوَ عَنْهُ أَمْ سَلَمَةُ قَالَتْ  
جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ  
إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنْ أَحَقِّ هَلٍّ إِلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ  
إِذَا هِيَ احْتَمَلَتْ قَالَ نَعَمْ إِذَا رَأَتْ أَلْمًا سَلَمَتْ **قَوْلُهُ**  
وَخَرَجَ مِنْهُ مَنِي غَيْرَهُ أَيْ وَفِيهِ تَفْصِيلٌ فَإِذَا خَرَجَ  
مِنْ الْمَرْأَةِ مَنِي الرَّجُلِ بَعْدَ غُسْلِهَا وَقَدْ قُضِيَ شَوُّهَا  
وَجَبَ عَلَيْهَا عَادَةُ الْغُسْلِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَنِيهَا  
لَا خِلَاطَ لَهَا وَأَقِيمِ الظَّنَّ هُنَا مَقَامَ السُّقْيَةِ كَمَا فِي  
النُّومِ وَالْإِبَاءِ لَمْ تَقُضْ وَطَرَهَا أَيْ شَوُّهَا كَصَفَةِ  
وَنَامَةٍ وَمَكْرَهَةٍ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا عَادَةُ الْغُسْلِ وَهَذَا  
مَحَلُّهُ إِذَا كَانَتْ ذَلِكَ فِي قِبَلِهَا أَمَا إِذَا كَانَتْ الْوُطْءَ فِي  
دَوْرَهَا أَوْ اغْتَسَلَتْ وَخَرَجَ مِنْهَا مَنِي الرَّجُلِ لَمْ يَجِبْ عَادَةُ

الغسل وعبارة التصحيح ولو وطئت امرأة في دبرها  
فاغتسلت فخرج منها مني الرجل لم تجب إعادة الغسل  
وكذا الحكم في العبل ان لم تكن ذات شهوة او لم تقضها  
خضر بزيادة التعليل وعبارة من الهمزة .  
وبعد غسل وطئها ان لغقت ما تعيد حيث شهوة قضت  
ولا تعيد طفلة وراقن او كوهت ومن شغافا قد  
اه ولا يصح التمثيل بالجنونة اذ يمكن ان تقضي وطرها  
فتأمل قوله او دخول عطف على خروج من قوله  
بخروج منيه اخ وعادل عن ادخال ليشمل العمدة والسر  
والنوم واليقظة والاكراه وغيرها قل قوله حشفة  
اي جميعها وان كبرت قل وهي ما فوق محل اختان فما  
في الصحاح والقاموس فلا تحصل اي اجنبية بعضها  
ولو مع اكثر الذكر بان شق وادخل احد شقيه  
كما هو صريح كلامهم ثم رفلو ثم ذكره وادخل  
قدرها او اكثر منه فلا يجب عليه غسل بما لا يستغفر  
به ولا يجب حده ولا يحصل تحليل ولا غيرها كما  
سياي ان شاء الله تعالى في ابوابه طب خضر وعبارة  
قل ولا عبرة بغيرها مع جودها وان زاد عليها  
وسواء دخلها في مرة او اكثر فلو شقت نصفين وادخل

نصفها الأول ثم بعد إخراجها أدخل النصف الآخر  
ولو في فرج آخر وجب الغسل على صاحب الحشفة  
دون الآخرين فلو أدخل نصفها في فرج امرأة والنصف  
الآخر في غيرها هل يجب عليها أيضا الغسل فيه  
نريد **قوله** أو قدرها الخ لو لم يعلم قدرها من مقطوعها  
فهل تعتبر المعتدلة ح أو يكون كمن لم تخلق له  
حشفة فيعتبر فيه قدر المعتدلة لغالب أمثال  
ذلك الذكر أو يجتهد فإن لم يظهر له شيء على الاحوط  
كل محتمل والاقرب الأخير وخوذاً لك البهيمية  
مما لا حشفة له يعتبر فيما يظهر بنسبة الذكر  
المعتدل من الادمي اليه قاله ج في فتح الجواهر  
هو **الحاصل** ان الحشفة ان كانت موجودة ثم  
طراف قدراها فالعبرة بقدرها من صاحبها كبيرة  
كانت او صغيرة فإن لم يعلم قدر المقطوع فعليه  
التردد المذكور فإن قطع بعضها اعتبر قدره ايضاً  
من بقية الذكر وانخلق لا حشفة اعتبر في الادمي  
قدر حشفة معتدلة لغالب أمثاله وفي البهيمية  
كقدر يعتبر قدر يكون نسبته الى ذكر البهيمية كنسبة  
معتدلة ذكر الادمي اليه فيما يظهر كما قاله ن ز ومباركة



قل قوله من فاقد هائي كلا أو بعضاً ويعتبر قدر  
 ما قطع من الذكر المقتطوع منه كبيرة كانت أو صغيرة  
 ويعتبر في فاقد هائي خلقه حشفة أقرانه وفي الحيوان  
 الذي لا حشفة له قدر حشفة آدمي معتدلة  
 انتهت **قوله** قبل أي قبل أن يئى أو قبل ذكر يان أدخل  
 الحشفة في قصبة الذكر ولو أمكن فانه يجب الفصل  
 حلبي وشمل المفرد والمتعدد إلا زائد أعلم وليس  
 على سمت الأصلي وشمل إدخال ذكره في ذر بنفسه  
 وهل يحده مشتمل طبعاً في حد ذاته أو لا بعد لأنه  
 ليس مشتمل طبعاً بالنظر إليه وشمل الذكرا لمبات  
 بالنسبة لمن دخل فيه لالصاحبه المقتطوع منه  
 قال قال في شئ الأصل قال في المجموع ولا حد على  
 المرأة بإيلاج الذكرا لمبات ولا مهرها لو أوجدها فيها  
 رجل هو في حاشية الرحمان في **ف**  
 نقل الاستنوي عن البغوي أنه لا يثبت بالذكر  
 المقتطوع نسب وأحصان وتحليل ومهر وعدة  
 ومصاهرة وإطالة إهرام وتغارق الغسل بانه  
 أوسع يا يامنها أي حجري العباب انتهى **ف**  
 وقع السؤال عما لو دخل أنسان فرج امرأة هل يجب

في الزنا وحده

بغير نظر في الزنا

الفرج في الزنا

عليه الغسل لا تصدق عليه انه ادخل ذكره فرجا ولا  
لانه دخله تابعا لامستغلا فيه نظر والمظاهر هو  
الاول للعلية المذكورة عن علي روالكلام كله في الواضع  
فلا يغسل بايلاج حشفة مشكل ولا بايلاج في قبله  
الا ان اجتمع كان او لجر جل في قبله وهو في فرج  
امراة او في دبر فيجنب المشكل يقينا لانه جامع او  
جومع ولو خلق له ذكران يبول بهما فاولج احدهما  
وجب الغسل بايلاجه ولو كان يبول باحدهما وجب  
الغسل بايلاجه دون الاخران لم يسامة العامل  
ولو اوج تحتى في دبر رجل تخير اخفى بين الوضوء  
والغسل ثم رخص قوله ولو من ميت ولا يفساد  
غسله سواء استولج ذكره او اوج فيه ولا يخفى انه  
لا يجب بوطئ الميت حد ظاهر وتفسد به العبادات  
وتجيب به الكفارة في الصوم والحج حلي على منج قوله  
او بهيمة ولو سمكة او جنينة او كان على الذكر خرقة  
ملغوفة ولو عليظة وعبارة ع ب ولو جائل غليظ  
ومثله افساد الصوم والحج والعمرة وجميع الاحكام  
قوله او على اي لشمول كلام الاصل لم يثيرة ولا ان  
التعاختنا في لا يقتضي دخول الحشفة بل يقتضي

عدمه ولان الدبر لا يختان له ولان الالتقاء غير ممكن  
لبعد المسافة بينهما واما استحاضه بان اذختان  
المرأة فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل  
الذكر ولعل الاصل داعي لفظ حديث اذا التقى المختنان  
فقد وجب الغسل الذي المراد منه دخول الحشفة  
قل بزيادة من ثم الاصل **قوله** موت أي او ما في  
حكمه كالسقط النازل بلا حياة بعد تمام الشهوة  
ولم تظهر اماراة الحياة فانه يجب غسله على المذهب  
حروي بل يدخل في الموت بمعنى عدم الحياة عما من  
شأنه الحياة قل من خضر لان قوله عما من شأنه  
الحياة يدخل السقط ويخرج الجماد وهذا الحسن  
تعاريفه كما قاله قل فان قلنا انه عدم الحياة  
بالفعل لم يدخل السقط **قوله** غير شهيد اشار  
الى وروده على المنطوق واعتذر بان شياي فلا  
ايراد بكى خضر **قوله** لما سياتي في الجنائز من ان  
غير المسلم لا يجب غسله وان الشهيد يجره  
غسله حلي على منج **قوله** لاية فاعتزلوا النساء  
في الحيض وجه الدلالة من هذه الاية ان المرأة  
يلزمها تمكين الزوج من الوطء ولا يجوز ذلك الا

بالغسل



بالفصل وما لا يتم الواجب الالهي فهو واجب زايدي  
ولأن الوسائل تعطى حكم المقاصد **قوله** أي الحيض  
إشارته إلى أن الحيض مصدر رمي بمعنى معناه الحيض  
والأولى أن يكون اسماً **قوله** مجتمع بالرفع صفة م  
**قوله** من القاتح ضبط للنحو **قوله** لأن الولد ونحو  
مني منعقد ومن ثم صح الفصل عقبها وأما لم يجب  
خروج بعض الولد كيد ورجل على ما بحثه بعضهم  
لأنه لا يتحقق خروج منيها إلا بخروج كله ويجوز  
جماعها بعد الولادة بلا بلل أي قبل الفصل لأنها  
جنابة وهي لا تمنع الجماع وتغطر به الصائمة على  
ما في التحقيق وهو المعتمد طبع رجلي خصص  
وحدث في هذا التعليل فقال فيه بحث لأنه  
إن كان الموجب كونها ولادة فالـتعليل غير صحيح  
أو كونها منياً فهي من اجنابة المتقدمة فتأمل  
ويعتبر الخ المعتمد أن الموجب خروج فقط والانقطاع  
شرط للصحة والقيام إلى الصلاة شرط للفورية  
وعبارة قد لا يصحح أن الموجب الخروج بشرط  
الانقطاع وإن القيام إلى خوالص الصلاة للفورية كما مر  
في الوضوء يمكن حمل كلامه هنا على ذلك بأن يقال

ويعتبر الا تقطع على سبيل الشرطية والقيام الى  
الصلاة على سبيل الفورية فتأمل هو تظهير فائدة  
الخلاص في الايمان فيما اذا قال شخص لزوجه  
ان وجب عليك غسل فانت طالعة فلا تطلق الا  
بارادة القيام الى الصلاة او فعل ما يتوقف على  
الطهر كتمكين الزوج شوري على منج قل  
وعبارة ثم ومساوية لعبارة الس لا تضعيف  
**قوله** من هذه الثلاثة وخروج المني اما الموت  
فهو الموجب فقط واما الخجاسة فان عصى بها  
بان تضيح نيتها وجب ان تنها فوراً والا فلا قاله  
في الروضة قال الاسنوي واما العاصي بجنايته  
كالزاني فيحمل الحاقه بالعاصي بالخجاسة والجمه  
خلافة لان ما عصى به من الخجاسة متلبس به  
بخلافه في اجتنابه وهل الموجب لازالة الخجاسة  
ملاستها او دخول الوقت او هما معاً او الملاسة  
والقيام الى الصلاة يتجه احاقه في ذلك بالحدث  
ثم صل **قوله** والقيام الى الصلاة اي ارادة فعل  
الصلاة اي قبل دخول الوقت واما بعد دخوله فلا  
يتوقف على ارادة لانه مخاطب بها نعم يتضييق

بارادة ذلك حلي **قوله** الانقطاع ولو احتمالا في  
الحيض بالنسبة للمستحاضة **قوله** واشتبه عليه  
قيد في البعض فقط ومحلها اذا علم نجاسة البعض  
بأحساس لا رؤية فان رآه لم يجزح الا غسلها  
امكنه رؤيته من بدنه بخلاف رؤية نجاسة بعض  
الثوب اذا خفي عليه بوضعه حيث يجب غسل جميعه  
لوضوح الفرق بينهما ثم رعى على عهديه الناصح  
**قوله** وبتعمت الخ اي فالصواب انه لا يعد من الموجبات  
ق **قوله** اي ركنه اي الغسل لا يقيد كونه واجبا  
**قوله** اي ركنه اي فليس المراد بالفرق ما يشتمل  
الشرط بقربنية ذكره بعده **قوله** النية مقرونة  
بأوله اي الغسل وهو اول مغسول ولو من اسفل  
البدن اذا لا ترتيب هنا فلو نوى بعد غسل جزء وجب  
اعادة غسله انتهى منهج وشرحه وحواشي فلو  
كان على البدن نجاسة مغلظة فهل يكفي اقتران  
النية بأول غسلة او بالسابعة ولا يكفي اقترانها  
بما قبلها جزم مرر بالثاني اذا حدثت انما يرتفع  
بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندى انها تنجس  
قبلها حتى مع الأولى لان كل غسلة لها مدخل في رفع



الحديث فقد اقترنت النية بأول الغسل الواقع والسابعة  
وحدوها لم ترفع اذ لولا الغسل السابعة علم لم ترفع  
فليتأمل سم على حج **قوله** كان ينوي الحج منه نية  
استباحة معتقداً في غسل كقراءة قرآن ومنه نية  
حل الوطء في نحو الحايض من حيث توقفه على  
الغسل وان كان حراماً في نفسه كالزنا لان له  
جهتين أو لم يكن لها حيلة أصلاً سواء غسله والذية  
ويصح فيه رفع الحيض في النفاس وعكسه ولو عمداً  
قاله شيخنا مروي في بعضهم بما اذا لم ترد حقيقة  
النفاس منكونه عقبه الولد وبالحيض ما لم يكن  
عقبه الولد والام يصح وهو ظاهر خلافاً لمن منه  
واما نية رفع الجنابة عن الحيض فتصح غلطاً لا  
عمداً وكذا كل من نوى غير ما عليه واما النوى رفع  
الحديث فان نوى ما عليه او اطلق صح وان نوى لا يصح  
عامداً لم يصح عن الأكبر او غلطاً ارتفع الأكبر  
اعضاء الوضوء ما عدا الرأس لان نية المسح لا تصلح  
للفصل غير المندوب وهذا فارق شمول النية  
لغسل باطن الشعر الكثيف من شعور الوجه  
كاللحية الكثيفة من الرجل مثلاً على ما مره قل

وقوله وهو ظاهر خلاف لمن منعه كتب الشهر السنوي  
 ما نصه ويرتفع النفاس بنية الحيض وعكسه ولو  
 مع العمد ولو قصد النفاس الشرعي خلافا لبعضهم  
 لا ينتزح الحيض في الاسمين وفي الاحكام ولان دم  
 النفاس دم حيض مجتمع ولا يضر قصد الخارج <sup>عقب</sup>  
 الولادة لانه يرجع في الواقع الى حيض خرج في وقت  
 من الاوقات وان لم يكن هناك ولد ونظرة في القصد  
 الى ولادة لا يقدح فتأمل **قوله** رفع الجنابة اي  
 اي رفع حكم ذلك **قوله** او غسل الميت اي او  
 ينوي غسل الميت **قوله** او الغسل الواجب او اذا  
 الغسل او فرض الغسل او واجب الغسل او  
 الغسل للصلاة او رفع احد كتنصني رفعه رفع الما  
 من اصلها او الطهارة عنه او الطهارة الواجبة  
 او للصلاة لا الغسل ولا الطهارة فقط اذ قد يكون  
 عادة وبه فارق الوضوء لا يقال الطهارة الواجبة  
 كما تكون للاكبر تكون للاصغر وكما تكون عن حدث  
 تكون عن خبث فالاعتقادان من جهة الاعتماد  
 علم القرائن مع الحكم قالوا قرائن الاحوال لا تخصص  
 بدليل انه يطلب منه تعيين قبلية الظاهر وجوبا من

هية

بعديته وبقبل الوقت ايم وبقبل وقت البعدية فانه  
انما يدخل وقتها بعد صلاة الغرض لانه يجاب بانه  
يغتفر فيما يقصد لغيرة ما لا يغتفر فيما يقصد لذاته  
او انه لما اتحد الجنس في الصلاة طلب الميم في خلاف ما عناه  
فان ماهية الوضوء وازالة النجاسة مغايرة لما هيته  
الغسل فالتنبي بالقربنية لعدم الاتحاد ولو كان  
على البراءة حيز وجنابة فنوته احدهما فقط ارتفع  
الاخر قطعاً **فان** يفارق الوضوء الغسل  
في انه يصح الوضوء بنيته فقط ولا يصح الغسل  
بنيته فقط ويصح الوضوء بنيته رفع احد الكبر  
غلطاً ولا يصح الغسل بنيته رفع احد الاصغر  
غلطاً بل ترتفع الجنابة عن اعضا الوضوء الا الراس  
وليس تجديد الوضوء لا الغسل وجب فيه  
الترتيب بخلافه وليس ان لا ينقص ما واه عن  
مد الغسل عن صاع مساوي وينبغي ان يزداد  
ان الوضوء لا يحصل بتكريرة تثلثه خلاف  
الغسل والغسل يجب فيه اتصال الماء الى  
باطن الشعر مطلقاً بخلاف الوضوء **قوله** لكنهما لا  
تجب الخ وقيل تجب في كل منهما على رايه **شوري قوله**



والنجاسة ظاهرة ان النية في غسل النجاسة مندوبة  
ولا بُد فيه **قوله** لان العصد منه اي المقصود  
من الغسل من الموت والنجاسة النظافة اي المحضة  
فلا يرد نحو غسل الجمعة لان فيه شايبة العباداة  
فتأمل **قوله** ظاهر البدن دخل نحو انغص  
امله من خوذ هب فيجب غسله بدلكي ما تحت  
لانه صار من الظاهر بالقطع قل ولا يجب غسل  
الشعر النابت في العين والانف وان كان يجب غسله  
من النجاسة لغلظها **قوله** والشعر عطف على  
من قوله حتى ما تحت الخ كما يرشد اليه من بيده في  
الاصل وليس معطوفا على ظاهر لا فها مع مفارقة  
الشعر للظاهر لان المعطوف غير المعطوف عليه مع ان  
المراد بظاهر البدن ما يمكن ظهوره ولو في بعض  
الاحيان حتى تدخل القلفة في ذلك ورجح يدخل  
الشعر في حد الظاهر هذا والاولى والا قرب  
عطفه على القلفة فالمعنى وحتى ما تحت الشعر  
اي باطنه كما عبر به المناوي لان نفس الشعر  
دخل في الظاهر كما عرف فتأمل **قوله** وليست  
بباطن العقد الخ اي التي لا يصل الماء اليها فيعني

عما تفقد بنفسه منها وان كثروا ما تفقد بفعل ان  
قل عرفا ويعني عن محل طبع عسر زواله ولا يحتاج  
الى التيمم عن محله خلافا لما في ثم الروض وغيره قل  
**قوله** الضغائر بالضاد الساقطة لا بالظا المسالة  
قل **قوله** وسننه اي الغسل ولو مندوبا **قوله**  
التسمية اوله بغير قصد القراءة مقرونة بنية  
ليساب عليها من حيث الغسل واقلها بسم الله  
واكملها انما لها مناوي **قوله** وغسل الاذى اي وتقليم  
غسل الاذى الظاهر مني ومخاطب الجسد كزى  
وودي ومحل كونه سنة من سمن الغسل اذا  
كانت الخامسة غير مغلظة وكانت حكمة لا يدرك  
ها طعم ولا لون ولا ريح او عينية يدرك طعمها  
اولوها اذ رجها وتزول بفسلة واحدة فان  
ازالها سرت فلا يصح الغسل مع بقائها احيوا  
بها العضو والماء اما المغلظة ففعلها  
بغير ترتيب او معه قبل استيقا السبع لا يرفع  
احدا كما في ثم رفلو كما على بدن الجنب بخاسة  
مغلظة وغسلها مستاء الغسل في ما كدر  
كالليل ناويا ارتفعت جنابته **قوله** والوضوء

ولو تروا قبل غسله ثم أحدث قبل ان يغتسل لم يحتاج  
 لتحصيل سنة الوضوء الى اعادته كما أفتى به الوالد رحمه  
 الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم أحدث  
 قبل المضمضة مثلاً فإنه يحتاج في تحصيل السنة الى  
 اعادة غسلهما بعد نية الوضوء لأن تلك النية بطلت  
 بالأحدث ثم مرخ الغنجر فقال ويستعمله استصحاب  
 الوضوء الى الفراغ حتى لو أحدث سن له اعادته انتهى قال  
 سم وهو قضية طلبه للخروج من الخلاف ويتواءمناوي  
 وكذا الشهابي القليوبي حيث قال ويعيد إذا أحدث  
 بعده قبل تمام الغسل على الوجه الوجيه كما يغنيه  
 الخلاف والتقليل هو جمع بين القولين بأنه لا  
 تطلب الاعادة من حيث كونه من سنن الغسل  
 المأمورة بها لمحصل السنة بالوضوء وان أحدث بعده  
 وتطلب الاعادة من حيث الخروج من الخلاف  
 فما لو وضوء الاول حصلت سنة الغسل المأمورة بها  
 للاتباع وبالوضوء الثاني حصل الخروج من الخلاف  
**قوله** ولا يحتاج الخ مقتضاها ان الرافعي عليه الرحمة  
 يقول بان هذا الوضوء المسنون للغسل لا يحتاج  
 الى نية أصلاً لا واجبة ولا مندوبة لأنه في ضمن عبادة

وما فقد غلب  
 سوزانه ولا  
 روض وشي  
 طة لا لظا  
 بل ولومر  
 قرة مقرو  
 لواقها  
 غسل لاذ  
 اطوال  
 من الغسل  
 انت حكمه  
 ينية يد  
 سنة واحدة  
 مع بقا  
 طة فليس  
 نفا السبع  
 بدت النية  
 فليس في  
 منه قوله



وهي الغسل وما كان كذلك لا يحتاج الى نية كالسواك  
في اول الوضوء لكن قال بعضهم مراده انه لا يحتاج  
الى افراده بنية واجبة فلا ينافي انها عند مندوبة  
ومع ذلك ينوي سنة الغسل مطلقا أي سوا  
تجردت جنابته عن الحدث الاصغر ولا ينافي على  
انذاره في الاكبر على الصحيح وخالفه النووي  
لايه الصلاح واختار تفصيلا وهو انه ان تجردت  
جنابته عن الحدث الاصغر كان احتل وهو جالس  
ممكن نوى بوضوئه سنة الغسل والانوى به  
رفع الحدث الاصغر سوا قدمه على الغسل او اخره  
عنه وفايدة نية رفع الحدث الاصغر ح وان قلنا  
بانذاره انه يصير متوضعا على الصحيح القائل  
بالانذار فليريد النووي على الراجح في التفصيل  
في كعبنة النية فتأمل ذلك فانه حسن خلافا  
لما تشكك به الشهاب القليوبي **قوله** نوى به رفع  
الحدث الاصغر فيرفع عن اعضائه وضوئه مع بقا  
جنابته **قوله** والتسلية فلو انفس تحرك  
ثلاثا ان كان في رآكد والا في جري الماء عليه  
ثلاثا لكن يغوثة ذلك لعدم تمكنه منه غالبا

تحت الما فلو تيمم لغسل مرة ثم اعاده وهكذا حصل  
التثليث لعدم وجوب الترتيب فيه بخلاف الوضوء  
ولا يتوقف تثليث عضو على تثليث ما قبله ولا يضر  
تاخير ذلك عنه ولا تقديمه على افاضة المارحائي  
**قوله** وهو اي التثليث افضل من التثنية المسنونة  
اي افضل من حيث الاقتصار عليهما والاف في نفسها  
سنة ايضا كما يفيد التعبير بافضل اذ يقتضي  
انها فاضلة وهو كذلك والحاصل ان الاقتصار  
على مرة مكروه والاثنيان بها واجب وعلى مرتين مكروه  
والاثنيان بالثانية سنة والاقتصار على الثلاث  
سنة والاثنيان بها كذلك فليتنامل **قوله** ثم شقه  
الايمن مقدمه ومؤخره ثم الايسر كذلك بخلاف  
غسل الميت حيث يغسل مقدم شقه الايمن ثم  
مقدم شقه الايسر ثم مؤخر شقه الايمن ثم مؤخر  
شقه الايسر وعبارة شحنا وفارق غسل الميت  
حيث لا ينتقل للمؤخر الا بعد الفراغ من المقدمة  
لسهولة ذلك على الحيضنا خلافه ثم لما يلزم منه من  
تكرير تعليب الميت قبل الشروع في شيء من الأيسر  
فقول الاستنوي باستواءهما مردود انتهى وعلى

الفرق لو فعل هنا ما يأتي ثم كانت آتيا باصل السنة فيما  
 يظهره حلي على منتهج **قوله** والتحليل الخ هذا اذا  
 كانت غير محررة اما اذا كان محررا فلا يسئل  
 التحليل وهذا هو المعتمد من خفض وعبارة المناوي  
 والمحررة كغيره حيث غلب على ظنه عدم الانتفاء  
 كما مر **قوله** قبل افاضته كون التحليل قبل الافاضة  
 لا يعارضه تعبير المنهاج بقوله ثم يغض على  
 رأسه ويحلل بالواو لا بها لا تقتضي ترتيبا  
 ولا يتعبد الاستحباب بالراس ضاير مستغور بدنه  
 كذلك ثم **قوله** والبداة باعلى بدنه وقد يندب  
 للمقتسل البداة يظهر الاسافل وذلك فيما اذا  
 كانت برجليه جراحة فانه يندب له ان يقدم  
 اليهم على غسل الصحيح وحي فقد ظهر اسافله  
 قبل اعاليه ووقع في الروضة انه يقدم غسل اعضا  
 الوضوء قبل الافاضة ونارح فيه الزكوى ولا بعد  
 فيه لان اعضا الوضوء لسرفها تطلب تكرير غسلها  
 في الوضوء ولا ثم قبل الافاضة ثانيا حلي على منتهج  
**قوله** باعلى بدنه تفسير الاجسام والاجساد  
 سواء الجسم والجسد جميع الشخص والاجسام



أهم من الابدان لان البدن من الجسد ما سوى الرأس  
والاطراف وقيل البدن أعلى الجسد دون أسماؤه  
**سوقوله** لما اتصل اليه يده بل لجميع بدنه أخذ امت  
العلة قل وهل يدك بين اليمنى واليسرى او  
يتخير بينهما والا قري ان يقال انه يتخير فيما اتصل اليه  
كل منهما ويقدم اليمنى فيما لا اتصل اليه اليسرى  
ويقدم اليسرى فيما لا اتصل اليه اليمنى كما قال بعضهم  
**قوله** للقبلة لانها اشرف الجهات **قوله** وكونه يحمل الخ  
هكذا امر الاصل ايضا وهو اولى واحسن كما قال العلامة  
من قول الملبس وان يجلس على موضع مرتفع لا يهامه  
نذير كون المغتسل جالسا ولا كذلك وظاهرة  
نذب الاغتسال قائما وقد يوجه بأنه ابعد من  
رياسات الماء عليه مناوي **قوله** والتستر في الخلوة  
أي في الحمل الخالي عن الذين يحرم عليهم نظر عورة  
المغتسل ولم يغضوا ابصارهم بان لم يكن فيه احد  
او كانت فيه من لا يحرم عليه نظر عورته كزوجته وامته  
او كانت فيه من يحرم عليهم نظر عورته لكنهم غضوا  
ابصارهم ففي هذه الصور يبين التستر للمغتسل  
اما حضرة الناس الخ **قوله** فيجب التستر ويعد

في فوات الجمعة لان لها بدلاً وفي فوات أول الوقت فلا يتكشف  
ولو فاتت الجمعة اوقات أول الوقت فان صاق أول الوقت  
وجيب كشفها ووجب عليهم غرض البصر قل نعم لو علم  
بعض مزدحمين على غوم غطس أو حمام خروج الوقت  
فحصل يصلي تحريمه باليتم مع الاعادة أو يغتفر له  
ذلك من غير حرمة فيه نظر لا مكان اثباته بالفرض  
في ذلك المثل وان كان سائر المعورة فقط رها في  
**قوله** خلاف ما مر في الوضوء لانه في الوضوء يتلقى الماء  
بيد وهذا يتلقاه ببدنه قال وعلى هذا لا يتقل  
المعين الى الجانب الا يسر عند اراحة غسله فتأمل  
قل **قوله** ومع ما معها استنار به الى ان في كلامه  
أكتفا او اطلق الجزء على الكل **قوله** خرة الأولى عقبة  
مستقبلاً كالوضوء خضر **قوله** مع زيادة الخ تقدم  
بعضها ومنها كون ما الغسل صاعاً ان كفاه وتعمد  
الصماخيف وعضون الجلد واتباع غير محرمة نحو  
مسك أو طيب لا تردم الحيض أو غيره واذا اجتمع  
اغسال واجبة ونواها او نوى واحداً منها حصلت  
كلها اي حصل المقصود منها او اغسال مندوبة  
فكذلك او واجبة ومندوبة فان نواها حصل او

أحدهما حصل وحده ولا يدخل المندوب في الواجب  
ولا عكسه وصحت النية فمما لا تبيح الطهارة  
على التداخل عند اتحاد الحس ولا كذلك نية صلاة  
فرض وسنة معصودة أي أنه إذا نوى فرض صلاة  
مع سنة لا يصح لأن الصلاة لم تكن على التداخل  
**ف**رع قال في الأحيا يس من لم يركب غسل أن لا  
يزيل شيئا من بدنه ولو دما وشعرا وطفرا حتى  
يغتسل لأن كل جزء يعود له في الأخر فيعود جنباً  
ويقال كل شعرة تطالب جنباً بتناقل **قوله** ومكروهاته  
مكروهات الوضوء أي مجموعها إذا من مكروهات  
الوضوء الزيادة على المد وهو لا يأتي هنا قيل وهذه  
العبارة معكوسة أي مقبولة كقوله وبشرطه شروط  
الوضوء لأن القاعدة عندهم تقديم المعلوم أولاً  
وإجمال عليه غير المعلوم وقد عكس ذلك هنا فكان  
ينبغي له أن يقول ومكروهات الوضوء مكروهاته  
وشروط الوضوء شروطه لأن مكروهات الوضوء  
وشروطه علماً مما مر خلاف مكروهات الغسل وشروطه  
فانها إلى الآن لم تعلم من كلامه خضر **قوله** شروط الوضوء  
أي مما يأتي هنا لا نحو عدم مس الذكر لما رآه المراد فيما



ذكر عدم المنافي وإن اختلفا في كل فليتنامل شو وقوله  
أي مما يأتي هنا والمراد بمجموعها وقوله لا غوغوم مس  
الذكر أو البول قال النووي في نظم شروط الوضوء وقد  
صحوا غسلها مع البول أن جرى خلاف وضوء خذ والعلم  
واسع وقوله ثم المراد أن جواب آخر فتلخص ثلاثة  
أجوبة فتأمل **قولنا** يمكن يصح أن قال شيخنا وحيث  
صح غسلها وقد تقدم مرانه يسن الوضوء للفعل  
فيصح وضوؤها أيضا والعلة المذكورة باعتبار  
الأصل ولهذا تنتم إذا فقدت المأني ذلك **ل قوله**  
مخو حايض كنفسا لها حرام ويتويان كما في الروضة  
أقامة السنة مناوي **قوله** كتابية ولو حرمة مناوي  
**قوله** كتابية ومجنونة وإذا امتنعت واحدة غسلها  
حليلها فخر أو نوى عنها **ل قوله** مسلم ليس قيدا  
بل مطلق الحليل كذلك بل يكفي بنية حل الوطء ولو زنا  
فما رانفاق **ل قوله** وإن انتفى الإسلام أي في الكتابية  
والتمييز أي في المجنونة فهو لغو وسريرت وقوله  
للضرورة علة ليصح ويؤخذ من التعليل وجوب  
إعادة الغسل بالإسلام ويزوالا امتناع وبالأفاقة  
وهو المعتمد كما يأتي **قوله** وقد تكلما في حاصلا منه لا بد

من يثما اي الكتابية ونية غسل المجنونة ولا يجز الوطئ  
بدونها وانما يجب عليها اعادة اذ السلمة الكتابية  
ويحرم وطؤها قبله ومثله لو افاقت المجنونة او كما  
كتابية واسلمت تبعا وبه يلغز فيقال اي شخص  
بطلت طهارته بكلام غيره اه اي لزوال الضرورة  
مناوي **قوله** ويحرم هل هذه الحريمة هي الكبار ومن  
الصغار فيه نظر رحمان وفيه المناوي قال في  
المجموع والصلاة مع احد كبرية قال طب واستحلالها  
كفر قال في الامداد وظاهر ان خمسين المصحف  
معه ليس كذلك **قوله** بالجنابة فان قيل هلا قال  
بالمذكورات حتى يشمل الحيض والنفس واكمل جميع  
قلت انما يقال ذلك لانه من المذكورات الموت  
ولا يتأتى فيه ذلك وهذا اقربية عدم التعيم ولان  
اطلاق جواز العبور لا يتأتى في الحيض والنفس  
لانه انما يجوز العبور معهما عند ان التلويح  
فاطلاق جواز انما يناسب الجنابة ولانه ذكر محرما  
الحيض في بابه فلو عمم هنا لزم ذكر محرمات التكرار  
سم على حجر **قوله** صلاة اي على العاقد العالم ولا تصح  
مطلقا اي ولو مع النسيان او الجهل اي ولو نسي المحرم

لكان أولى **قوله** ولو نفلاً الغالب في الغاية انها لما فيه  
خلاف فلو ابدلها بقوله ولو صلاة جنازة ويثبت  
به الرد على الشعبي وابن جرير جماعة ممن يقول  
بصحتهما مع الحديث كان أولى لانه مقصودها الرعا  
رجاء في **قوله** للاجماع قدمه لانه اقوى الادلة اذ لا  
تراجع فيه واللوك الحديث نفى القبول دون الصحة وان  
كانت هي المراد اي لا يقبلها لاجل الحديث أو لا يقبل  
صلاة أحكم الحديث على انه اجملة صفة لاحد  
رجاء في **قوله** لا يقبل الله اخ القبول يقال الحصول  
الثواب ولو وقع الفعل صحى وهو المراد هنا  
بقرينة الاجماع لانه اقرب الى نفي الحقيقة نظير  
تقدير الصحة في امنا الاعمال بالنيات اي امنا  
صحتها قالوا وروح لانه اقرب الى نفي الحقيقة  
فلذا يقال بنظرة هنا فالمعنى لا تصح صلاة  
احكم الخ سوا طلاق القبول على الصحة مجاز  
من اطلاق اللازم العربي وارادة ملزومه  
فان القبول لازم عربي للصحة وانما قلنا لازم  
عربي للصحة لانه قد يتخلف عنها الحديث من ات  
عراقا لم تقبل له صلاة نعم الصحة لا تنفك عن

القبول



القبول فتى وجد وجدت فيصح ان يكون من اطلاق  
الملزوم واردة اللازمة فليتامل وفيه البخاري  
للعسطلاني ما نصه قال في المصباح قال في  
بعض الفضلاء يلزم من حديث اي هريرة ان الصلاة  
الواقعة في حال الحدث اذا وقع بعدها وضوحت  
فقلت له الاجماع يدفعه فقال يمكن ان يدفع  
من لفظ الشاهد وهو اولى من التمسك بدليل  
خارج وذلك بان يجعل الغاية للصلاة لا لعد  
القبول والمعنى صلاة احكم اذا احدث حتى  
يتوضا لا تقبل به بالحرف اي فالمراد صلاة احكم  
الواقعة من حين حدث الى ان يتوضا لا تقبل  
اي الصلاة الواقعة في حال الحدث قبل الوضوء  
لا تقبل أصلاً فليس المراد ان لا تقبل الى الوضوء  
وبعد تقبل فتأمل **قوله** اذ مقتضاة حرمتها  
بالحدث الأصغر لانه قال اذا احدث والحدث منصرف  
عند اطلاقه غالباً اليه كما مر ولقوله ايضاً حتى  
يتوضا والوضوء يرفع الاصغر **قوله** فبالاكثر  
اولى اي فحرمتها بالاكثر اولى فقوله بالاكثر متعلق  
بالمبتدأ المزدوق واولى خبره **قوله** إلّا لفاقد

أي فأن صلاته صحيحة وإن اتسع الوقت وبطلها  
الحدث والكلام الاجتبي وروية الماء والتراب في اثباتها  
أو توهم أحدهما ولو في محل يغلب فيه العقد فأت  
قلت توجه لا يثبت في اثباتها ولو وجب القضاء  
كما يأتي في التيمم قلت لأن تلك صلاة متفق على  
صحتها وهذه مختلف فيها والجمهور على أن فرضه  
المعادة والافقه كلاهما زيا دي هدر حامي واللام  
الثابتة في قوله لغاقد كما في أكثر النسخ بمعنى على  
أي فيجزم بالجنابة صلاة على كل أحد الأعلى فاقد  
الح **قوله** فيصلي الفرض أي وجوبا وبقية صرفه على  
الواجب مما يجزم فلا يقرأ السورة بعد الفاتحة  
بل يجزم عليه أن كان حدثه أكبر وعبارة المناوي  
الافاقد الطهر من لكونه بصحرا فيها حجارا ومن  
فقط أو حبس فيه تراب ندي لا يمكنه تخفيفه  
فيصلي الفرض المكتوب الا اذا ولو جمعة لكن لا  
يحسب من الاربعين لنقصه وذلك لعزيمة  
الوقت وهي صلاة صحيحة بحيث بها من حلف  
لا يصلي ويحرم قطعها ويبطلها نحو حدث  
وخرج بالفرض فله فلا يصح شغله ولا قضا فائنة

مطلقا وخمس مصحف وقرآن غير الفاتحة حتى في  
الصلاة ومكتب بمسجد وتمكين زوج بعد انقطاع  
خوحيض لفقد الضرورة انتهت فيصلي الغرض  
المذكور خارج المسجد قال الحلي على المذهب  
وح يقال لنا شخص يجب عليه الصلاة ويجب  
عليه ان يوقعها خارج المسجد هو تنبيه  
يحرر على فاقد الطهورين سجود السهو لا يتبعها  
لاما مه لانه غير واجب ولا يقال هو لمصلحة  
الصلاة فينبغي ان يجوز لنا نقول يرد على  
السورة فان اوردت السورة هيئة بخلاف سجود  
السهو قلنا نعم لكن اما جازت له الصلاة اذا وجبت  
عليه للضرورة فتتقدر بقدر ما وحرمة سجود  
السهو عليه صرح بها الرحائي ويشير اليها قول  
ق لا يقتصر فيه على الواجب مما يحرم فتأمل  
ثم رابت الشيخ خضر في باب احكام الصلاة نقلوه  
عن شمر ان فاقد الطهورين لا يجوز له سجود التلا  
ولا سجود السهو ضابط في الروضة عن الرحائي  
كل من مع احرامه بفرض صحيح بنقل الا فاقد الطهورين  
وفاقد السيرة مناوي وعبارة مهر ويؤخذ مما ذكر



ان من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها للتلاوة ولا سهو  
وهو كذلك كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اما فاقد  
السترة فله التثفل لعدم لزوم الاعادة له كدايم الحدث  
ونحوه مما يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المنافي  
وان وقع في كلام المص ما يخالفه ومراعاة بالاعادة  
هنا القضاة في المجر وظاهرة انه لا يسجد  
للسهو ولو تبع الامامه فينبوي المغارقة عند  
هوي الامام له فراجع **قوله** على احدهما اي  
الطهورين **قوله** وانما يقضي اخاي اذا خرج  
الوقت اما قبل خروجه فبعد مطلقا وتلزمه  
الاعادة ثالثا ان صلى بالثيم في محل يلب فيه  
وجود الماء مقتضى هذا ان الله ان يصلي اول  
الوقت وهو كذلك ان ايس من وجود احد  
الطهورين فيه قال **قوله** وسجود الخ لم يذكر سجود  
السهو لكونه في ضمن الصلاة ع ش نعم يحرم مطلقا  
حتى على فاقد الطهورين سبعة احدهما ان  
يتلفظ بهما ان كان ناطقا ويشتير اليها بتحريك لسانها  
ان كان اخرس ثانيهما ان يسمع نفسه ثالثهما  
ان تكون قرائته نقلا رابعهما ان يكون ما اتي به قرانا

خامسها ان يكون بقصد القراءة ولو مع غيره  
سادسها ان يكون مسلماً اسماً بعلمها ان يكون  
مكلفاً فخرج بالاولى ما اذا اجراها على قلبه فلا  
يجرم ولا يكره وبالثاني ما اذا لم يسمع نفسه حيث  
اعتدل سمعه ولا عارض وبالثالث القراءة فاقد  
الطهورين الفاتحة في صلاته فانها تجب عليه قال  
الزيادي ومثله ما اذا نذر القراءة في وقت معين  
فاجنب فيه وفقد الطهورين فتجب عليه القراءة  
انتهى وتابعة عليه ومثله قراءة آية خطبة الجمعة  
منه وبالرابع التوراة والانجيل ومنسوخ التلاوة  
كأية الرجم وغير ذلك وبالخامس ما اذا قصد الذكر  
فقط او اطلق كان جرم على لسانه من غير قصد  
فلا يجرم وبالسَّادس الكافر فلا يمنع من القراءة  
وان عوقب عليها لعدم اعتقاده احرمه ولا يجوز  
تعليمه للكافر المعاند ومنع تغلبه في الاصح وغير  
المعاند ان لم يرج اسلامه لم يجز تغلبه والاجاز  
واما منع من من المصطفى لان حرمة الكد  
بدليل حرمة حمله مع الحد وحرمة مسه بنفس  
بخلافها اي القراءة اذا تجاوز مع الحد وبغير خمس

كما في سمر ورو بالسابع الصبي والمجنون **قاصصة**  
اشارة الناطق لاغنة الاني ثلاث الافئدة والامات  
والاجازة واشارة الاخرى معتد بها الاني ثلاث  
اذا اشار في صلاة فلا يتطاول اذا حلف لا يحلف فلا يات  
فخر من اشار اليه فلا يجنب وأما اذا اشار بالشهادتين  
فلا تقبله **قوله** ولو بعد آية ولو حرفا بينة  
كونه من القران كما يشاب عليه اذا قرأه غير المجنب  
كذلك لكن اذا عاق معاق عن ان يضم اليه منه  
ما يصير جملة مفيدة بخلاف من لم يضم ذلك  
فان الظاهر انه لا يشاب عليه ذلك وان نوى  
بذلك الحرف انه من القران وحتمل انه مع  
النية يشاب كما انه يات هنا وعلى الاول يفرق  
بانه محتاط لتعظيم القران مع اجنبية المنافية  
له مالا محتاط له من حيث الثواب فخره وشوابعه  
سمر على صورة النطق بحرف واحد ان يقصد  
به القران في يات وان اقتصر لانه نوى معصية  
وسرع فيها فالتحرر من حيث هذه الجهة لا من  
حيث انه يسمى قاريا به قال في سمر الاصل ويشمل  
ذلك ما لو قرأه للاحتياج فتحرم قراءته لانه



يقصد القراء للاحتجاج ذكره في المجموع انتهى  
**قوله** يقتضي حاجته فيقرأ أي عقب قضا الحاجة  
لا فيها كما يوهمه العموم والاستثناء إذا المراد  
كان لا يمنع الحدث الأصغر الحاصل بقضا الحاجة  
وأما يمنع الجناية هـ أي شرف وفيه أن التعيين  
بالفاني قوله فيقرأ يقتضي التعقيب فالوهم  
أما هو من قوله لم يكن يحجب شيء ليس الجناية  
فليتأمل **قوله** يحجب بالموحدة بعد اجماع وربما  
قال بحجة بالراي المحجة بدل الموحدة شك من  
الراوي ومعناها المنع **قوله** ليس الجناية  
بنصب الجناية لأن ليس في مثل هذا حرف  
ناصب للمستثنى منزلة إلا قال في المغني  
والصحيح أنها ناسخة في فعل لا حرف وان  
اسمها ضمير راجع للبعض المعلوم مما تقدم هـ  
واستتارة واجب فلا يلزم في اللفظ الا المنصوب  
كما لا يلزم الا المنصوب إذا تكلم الاستثنائي كلام  
تام موجب وهذه المسئلة كانت سبب قراءة  
سبويه الخواجة وعبارة السيوطي فيما كتبه  
على سنن النسائي قال الزركشي في التخرج ليس

هنا بمعنى غير وقالوا ليزاد فيها معنى الاو ثوبه  
رواية ابن حبان الا الجنبية وفي رواية له **ما**  
**عدا الجنبية** هو سئو وقوله بمعنى غير اي الاستثنائية  
وعلى كونها بمعنى الا فلجملة بعدها استثنائية  
وعلى كونها بمعنى غير فلجملة في موضع رفع صفة  
**قوله** بقصدها أي القراءة ولتومع الذكر أي فانه  
يحرم خضروا بقصد واحد لا بعينه حرم  
كما قرره شيخنا الزيادي هو عبد البر **قوله** فان لم  
يقصد أي بان قصد الذكر فقط أو أطلق كان  
جري على لسانه من غير قصد فانه لا يحرم خضره  
**قوله** لانه اما يسمى قرأنا بالقصد أي عند وجود  
الصارف وعبارة قل قوله اما يسمى مخ هذا في  
الجنب من غير قرأنا ما لم يقصد غيره انتهى  
**قوله** ومحل أي ما ذكرت التفصيل بين القصد  
وعدمه **قوله** ان كان ما يوجد نظمة الى قوله والا  
فيحرم مطلقا ضعيف وعبارة سر مرو ظاهرا  
انه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمة الا فيه  
كآية الكرسي وسورة الاخلاص وبين ما يوجد  
نظمة فيه وفي غيره كما اعتمد الوالد رحمه الله

وهو الاقرب للمنفق **قوله** نعم يجوز لغا قد اخ  
هل يجب قصد قرائتها لوجود الصارف او لاجرة سؤ  
وكتب ايضا ولو تذر قراءة سورة في وقت معين  
فقد فيه الطهورين فهل هو كالفاحة للصلاة  
فيه نظره وقوله لوجود الصارف اي وهو اجنبية  
والمعتمد كما قرره شيخنا وصرح به ابن شرف في  
حاشيته على الكتاب انه لا يشترط قصد الغرائ  
بل تكون قرائتها عند الاطلاق لوجوب الصلاة  
عليه فلا صارف فا حوظه واحذر خلافه وقوله  
ولو تذر الى قوله فيه نظر المعتمد انه يقرؤها بقصد  
القرلة ولا حرمه عليه كما مر عن نزول لقول رب  
في ثل العباب وهل يلتحق بالفاحة اية خطبة  
الجمعة والسورة المعينة المندورة كل يوم  
لغا قد الطهورين يومًا بكماله لم ارفيه نقلًا  
وقضيت كلام الارستاد نعم **قوله** قراءة الفاحه  
ومثلها بد لها عند المعزق **قوله** كاصح النوي  
معتمد **قوله** ومسه اي ولو مع حائل بحيث  
يعد منه ما سأله تحصر ولا ضابط للمس الا عرف  
**قوله** ومسه وعمله اي لغير حاجة تعلمه مناما



لما ذكر فلولي تليد الميرزا المسلم من ذلك ولو لم عليه مكنه  
في المسجد جنتا وعلى هذا يحمل قول النووي يجوز  
الولي تليد الصبي من الملك والعزاة هـ ولو مع  
الجنابة على المعتمد ثم طبع وكذا غير الميرزا الثاني  
تعلية على الاقرب اذ اراقبه الولي او نائبه بحية  
يمنعه من انتهاكه **سوقوله** اي القرآن مس وحمل  
ما هو فيه اشار بذلك الى ان القرآن صفة الله  
تعالى وهي المعنى القائم بذاته تعالى والإلغاط اعراض  
فبين انما مراد مس وحمل ما فيه دواله كالنفوس  
ولو للبياض المتخلل والحواسي وبغير اعضا الوضوء  
خضر وقوله اعراض اي وهي لا يمكن مسها ولا حملها  
وقوله دواله اي دوال اللفظ وهي النفوس فالكاف  
في كالنفوس استقصائية قال الرحمان **تنبيه**  
القرآن كلام الله صفة قائمة بذاته ويطلق على  
المعرو والمكتوب لئلا لهما على الصفة القديمة  
وفي المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أقوال  
أحدها انه اللفظ والمعنى والثاني انه المعنى  
فقط وفيه قولان ان جبريل عبر بلفظ من عنده  
او التقى اليه المعنى وعبر النبي صلى الله عليه وسلم عنه بهذا

اللفظ انتهى **قوله** وحمل ما هو فيه وجب بعضهم على حمل  
 حامل المصحف وظاهره انه لا يجري فيه تفصيل امتناع  
 ويوجه بانه لا يبعد حاملاً للمصحف فلا اعتبار بقصد  
 ان شرف **قوله** من مصحف هو بتثنية الميم ما  
 يسمى مصحفاً عرفاً ولا عبرة بقصد غير الدراسة  
 فيه ولو صغيراً **قوله** للدراسة خرج به قصد  
 غير الدراسة كالتميمة والعبرة بقصد الكاتب  
 لنفسه أو لغيره بلا أجرة ولا أمر ولا فقصص المكتوب  
 له ويتغير الحكم بتغير القصد فلو قصد للتميمة  
 بعد قصد الدراسة لم يجرم وعكسه يجرم قيل  
 ومثله ما كتب فيه قرآن لدرسه في سبب المنهج بالروح  
 ويؤخذ منه انه لا بد ان يكون مما يكتب عليه عادة  
 حتى لو كتب على عود وباب قرآن الدراسة لم يجرم  
 من غير الكتابة هـ زعي خ ط ص و عبارة نه المنهج  
 الطب قال الشيخ وينبغي ان يكون بحيث يعد لو كان  
 عرفاً فله كبره اكتاب عظيم وخوسارية وجداد  
 فالوجه عدم حرمة من الخالي منه عن القرآن ويجتمل  
 ان حمله على المصحف في امتعة وقيد شيخنا العلي  
 الخالي منه بما لم يكن حريماً للقرآن قال الشيخ ولو انما

ذلك ولو لم يكن  
 قول النوراني  
 قراءة هـ ولو  
 كذا غير المراء  
 لولا انما يتبع  
 في القرآن بس  
 القرآن صفة  
 قالوا في الامور  
 به وانه كالنور  
 وبغيره انما  
 كذا منسباً لاد  
 هي النقوش وال  
 الراجح انما يتبع  
 بذاته ويطلق  
 في الصفة الق  
 ليه ولم لا انما  
 الثاني انه الم  
 بر لفظ من عند  
 الله عليه

من اللوح أو الورق بحيث لم يبق له أثر لم يبعد جواز  
المس وأعمل ويفارق الجلد المتفصل بأنه تابع  
لوجود وعلى هذا الوعد من أوراق المصحف بعد انفصال  
الجلد لم يجرمه مس الجلد وحده واقرة شيخنا وظاهرة  
وأن لم يتقطع نسبتته وظاهر الاطلاق ثم يخالفه  
فتأمله وقوله له كالتهمة ظاهرة ولو تخاف  
وعبارة الرحاني فخرجت التهمة ولو كافر ثم في  
ابن قاسم ما يقتضي منعها له وعبارته ويجرم  
تملكه ما فيه قرآن وينبغي المنع من التهمة  
لأنهم تنقص عن آثار السلف بل تزيد ولا يرد  
إرساله عليه السلام الكتب لهم مع اسمائها على  
القرآن لأن ذلك كان منه لقصد التأليف وقد  
اعز الله الإسلام فيمتنع وإن قصدت أنه تمت  
بالعرف **قوله** وهو خير معنى النبي إنما كان كذلك  
ولم يكن خيرا باقيا على أصله لأنه يلزم عليه الخلف  
في كلام الله تعالى لأن غير المتطهر يسهه والخلف  
في كلام الله تعالى محال وتحملة على الملايكة فقط  
تخلف الظاهر وأما جعله خيرا لا خيرا بمعناه  
فيلزم عليه وقوع الطلب صفة وهو مستوعب الا



تأويل والا صل عدمه قاله في س الروض وقد يمنع  
الزعم جواز الاستيناف بالنهي والاعتراض سئو  
وكتب ايضا قوله وهو خير معنى النهي وهو المبلغ  
في النهي لان خير السائر لا يتصور خلافة وامره  
قد يخالف وكانه قيل عاملوا النهي معاملة الخبر  
الذي لا يقع خلافة قاله الامام النووي رحمه الله  
ومن خطه نقلته **هـ** **و** **ح** **ص** **ل** انه ليس خيرا  
صريحا ولا نفيا صريحا بل هو خير معنى النهي  
لان لو كانت خيرا صريحا لزم الخلق في خبره تعالى  
لانا نرى المحدث بسببه لو كانت نفيا صريحا لزم  
وقوع الجملة الطلبية نعتا وهو مستبعد الابتاويل  
قال في الخلاصة في باب النعت وامنع هنا ايقاع  
ذات الطالب الخ وقول بعضهم هو خير صريحا والراد  
بالقرات اللوح المحفوظ وبالطهرون الملايكة  
فلا خلف فيه رد بان الوصف بالثريد عقب الآية  
وهو قوله تعالى تزييد من رب العالمين ظاهره  
في المصنف الذي عندنا والنهي لا يمكن توجهه  
الى الملايكة لانهم مطهرون فلا يصدق فيهم  
النفي اعني ذبسه والاثبات اعني الا لمطهرون

اذ يلزم استثنائ الشئ من نفسه أي لا يمسه أحد من  
الملائكة الا الملائكة وقول المحسني انه نبي صريح  
والجمل استثنائية أو اعتراضية صحيحة لكنه خلاف  
الظاهر فليتنامل في حاشية على علم من ان  
قبل يجوز ان يكون خبرا باقيا على اصله ولا يلزم  
الخلق لان المراد في المس المشروع وذكر ان هذا  
يحرى في نظايرة غولارفت ولا فسوق والمطلقا  
يتربص فليراجع **قوله** والحمل ابلغ من المس فهو  
مقيس عليه قياس الاولى **قوله** والمطهر معنى  
المتطهر جواب سؤال تقديرية ان المطهر من  
ثبت له الطهارة وهم الملائكة على الاقرب واذا  
كان كذلك لزم ان السما فيها غير مطهر من حيث  
انه نبي واثبت فكانه قال يمس المطهرون ولا  
يمسه غيرهم والسما ليس فيها غير مطهر بالاجماع  
فاجاب **قوله** بانه المطهر معنى المتطهر  
وهو الادنى **قوله** معنى المتطهر اي من  
يتصور منه حدث وطهر فخرجت الملائكة اذ لا  
يتانى منهم الحدث رجائي وعبارة الجلايين المطهرون  
اي الذين طهروا انفسهم من الاحداث **قوله** الا

في متاع في معنى مع كما عبر به غيره فلا يشترط كون  
المتاع ظرفا له ثم رواه الكلام حيث لم يقدم ما سأل  
كما هو ظاهر اذ منعه حرام ولو جازل ولو بلا قصد  
كما اقتضاه كلام الرافعي وجوب عليه المم شؤ وهذا  
الاستثناء يصح فيها الاتصال والاتقطاع وهو خاص  
بالجمل فقط دون المس رجائي **قوله** فلو قصد ولو  
مع المتاع حرم أسار بالغاية الى خلاف فيما لو  
قصد هما ورجح لغيره التحريم لكن اعتمد آخر  
الحل وهو مقتضى كلام الغريز فهو المعتمد شولا  
المتاع جرم يصلح للاستتباع بخلاف ما لو قصد  
الجنب القران وغيره فيجوز لان هذا معنى لا يصلح  
للاستتباع وعبارة ثم رواه الاصح حل حمله  
في امتعة اذا لم يكن مقصودا بالحل و **حرم**  
بان قصد الامتعة فقط او لم يقصد شيئا او قصد  
كما اقتضاه كلام الرافعي في الثالثة وهو المعتمد  
بخلاف ما اذا قصد فقط **قوله** وسندوق بغية أو  
وضه ومثله كرسى وضع عليه كما هو ظاهر جرم  
ذلك ما لو وضعه في زكينة اعد هاله فيجوز وان  
كبرت ع ش على م رواه نظر مع ما ياتي عن ق وغيره



من انه يشترط ان يكون معدله عادة وحرة ثم  
ظلمات التعقيب بالعادة مخالف لصرح كلام ش  
مر قول **ففيها** مصحف اي وقد أعد له اي وحدة  
كما هو ظاهر فان لم يكن فيها او انتفى اعدادها له  
حل حملها ومسميها وظاهر كلامه ان لا فرق فيما  
أعد له بين كونه على حجمه ام لا وان لم يعد مثله له  
عادة وهو قريب ثم مر خضر فلا يجرم من  
طرف المصحف الا بشرطين ان يكون فيه وان يكون  
معدله **وحده** اي عادة فلا يجرم من الحزاة  
التي فيها المصحف وان أعدت له لان هذا الاعداد  
ليس عاديا كما في حواشي ق ل وابن شرف  
والرحماني قال طب وفي قول جرو ظاهرا فلا يجرم  
انه لا فرق بين كونه على حجمه الخ كما في اطلاقه  
كما قال الشيخ نظرا لما اذا خلا الطريق عنه فانه  
يجوز مسه وحمله او لم يعد له فكالمحتاج ومن  
الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروفة  
فجرم مسه اذا كانت اجزا الربعة او بعضها  
فيه واما الحسب الحامل لبيتها فلا يجرم مسه  
كما افق به شيخنا وقره الشيخ ه وفي التعقيب

بقوله

بقولهم عادة مخالفة لصريح كلام مرر وحجروا المولى  
عليه كلامها لكنه مشكل **قوله** جلد اي المتصل به  
وكذا المنفصل عنه اب دامت نسبتته اليه بان لم  
يجعل جلدًا لغيره والا فلا يحرق ق ل وليس من  
انقطاع عما لو جلد المصحف بجلد جديد وترك  
الاول في حرمة مسه اما الوضاعة اوراق المصحف  
او حرقت فلا يحرم مس الجلد كما نقله سم عن مرر  
وهل يجوز بيع الجلد المنفصل كما قران قصد  
بيعه قطع نسبتته عنه فيه نظروا مال مرر الى  
الجواز سم على ما يرجع ش والظاهر ان الخيط  
الذي يربطه به وعلاقته كالجلد رحمان ولو  
حمل مصحف مع كتاب في جلد واحد فحكمه حكم  
المصحف مع المتاع في التفصيل المار واما مس  
الجلد في حرمة مس السائر للمصحف دون ما عداه  
كما افتى به الوالد ثم **قوله** كتابته ولذا مسه  
وحمله في دنائير او ثياب او حذران والنوم في  
ثيابه واما التفسير فان كانه اكثر من القران  
يقينًا حل حمله والا فلا لان الاصل في القران  
الحرمة وبذلك فارق ثوب الحرير ومن التفسير

ما على فهو امش والمعتبر في المنة حروف الرسم لا  
 اللفظ ولو وضع يده على قرأت وتفسير فعد  
 كالجلق **ل قوله** وقلب ورقه يعود فخرج به ما  
 لو قلبه باصبعه وعليها خرقة فهو كمنه فانه  
 يحرم خضر **قوله** وخطبة جمعة المراد خطبة  
 الجمعة الاركان الخمسة لا المستحب فيها حق لو  
 أت بالاركان المذكورة وهو مستظهر واحد  
 بعد ما وتوضا عن قرب حيث لا يفوت الأول  
 المشروط صحيح فما يظهر شو وقد علم انه لا يجرم  
 بالحدث الاصغر الذكروا القراءة الا في مسئلة واحدة  
 وهي خطبتنا الجمعة لا شرط اطهاره فيها ح  
 رملي فخر **قوله** فلا تحرم بل خلاف السنة فهو  
 مكروه او خلاف الأولى **ق قوله** منزلة الصلاة  
 اي في كونه عبادة يشترط لها الطهارة وليس  
 المراد ان كل ما يبطلها يبطلها الا كل وتواري  
 افعالها وليس بمنزلة ما ايضا في امتناعه حال  
 الخطية بل يجوز جرمه ومثله سجدة التلاوة  
 والشكروا هذا الرمي فيها وفرق بينهما  
 فعل واحد يمتنع قطعه بخلاف الطواف رحا



**قوله** المتطوق اي التطوق **قوله** وليت بضم اللام اسم  
مصدر ويغتمها المصدر كذا ذكره العلامة البرسي  
ويحصل زيادة على الطمانينة حلي والمعتمد  
حصوله بقدر الطمانينة ولا يتوقف على زيادة  
**قوله** مسلم اي بالغ اما الصبي فيجوز لوليه مكينه  
من الملك كالقراءة كما ذكره النووي في فتاويه  
خضر ولا بد من تقييده ايضا بغير النبي قال  
المنشوري ومن خصا يصح المصطفى حل مكته به  
اي بالمسجد جنباً وليس على مثله وخبره ضعيف  
له وانظر حكم يقية الانبياء وما جاز للمصطفى  
صلى الله عليه وسلم الملك بالمسجد مع اجنبية لا  
احتياجه للمسجد يتكرر ويثبت عليه عدم  
الملك به والحالة هذه لنشر السنن وتكون  
ذاته اعظم من ذات المسجد ولما كان القران اعظم  
من ذاته صلى الله عليه وسلم باعتبار انه بالصفة  
تعالى والسعي يشرف بشرف مدلوله مساوي  
غيره في حرمة القراءة عليه حال اجنبية كذا بخط  
بعض الافاضل لكن قيد القليوبي حرمة القراءة  
لغير النبي فاعلم طريقة ضعيفة اذ هو مخالف

لصرح حديث ليس الجنابة **قوله** مسجد وهو ما وقف  
للصلاة وتحقق ذلك أو ظن باستغاضة ولو  
ولو مشاعا فحرمه على الكفاي أي محل  
من المشاع وتجب قسمته قولا وتصح فيه التيمم  
لا الاعتكاف على الموضع نعم نقل جرحه السبكي  
أننا إذا بنا صورة مسجد يصلي فيه من غير  
منازع حكمنا بوقوعه ومسجد يته وهو ضيق  
ففي شمر وعمل شرط الحرمة تحقق المسجدية  
أو يكتفي بالقرينة فيه احتمالات والاقتراب  
إلى كلامهم الأول وعليه فلا استغاضة كافية ما لم  
يعلم أصله كالمتواجد المحدثه معنى بالحرف  
**قوله** مسجد ولو في هوأ أو حدارة ولو قرب  
سرداب تحت أرضه رحمان سم **قوله** لا عبورة أي  
ولا حريم ثم إن كان له غرض صحيح كقرب طريق  
فلا كراهة أيضا ولا خلاف الأول وإن لم يكن له  
غرض فمخلاف الأول وإنما لم يحرم لقوله تعالى إلا  
عابري سبيل والعبور المروء والجواز بأن يدخل  
من باب ويخرج من آخر إن كان له باب بخلاف ما  
إذا لم يكن له الأبواب واحد فيمنع مما نقلت زعم

ابن العماد اما التردد فانه حرام كالمكث ولو ركب  
دابة وهو فيه لم يكن مكثا لان سيرها منسوب  
اليه بخلاف خوسرير عمله انسان اي لان الثقات  
ان سيره لا ينسب الي من في السرير بخلاف ما لو  
عمله بالسرير كما في عبد البر ولو دخل الانسان على  
عزيماته متى وصل الباب الاخر رجع قبل مجاوزة  
الحولانه يشبه التردد فان عن له الرجوع بعد  
الدخول على عزيمته الخروج من الباب الاخر ثم رجع قبل  
الخروج من الباب الاخر لم يجرم والساج في خبر فيه  
كالمار ومن دخل فترك بيرة ولم يمكث حتى اغتسل  
لم يجرم فيما يظهر ويحتمل منعه لانه حصول المرور  
ولو غير بنية الاقامة لم يجرم المرور فيما يظهر خلافا  
لابن العماد اذا المحرمة انما هي لعصبة المعصية والمرور  
والفرق بينه وبين ما اذا دخل على عزيمته متى  
وصل الباب الاخر رجع حيث يجرم تأمر وظاهرة  
ويخرج من الباب الاخر انه تولى المعصية وليس  
بها خلاف هذه الصورة فانه نواها ولم يتلبس  
بها ولو لم يجد ما الا فيه جاز له المكث بقدر الحاجة  
ويتيمم لذلك ولو جامع زوجته وهما ماران لم يجرم



كما يؤخذ من كلام ابن عبد الستار انه لو ملك جنبا فيه  
هو وزوجته لعذر لم يجز له مجامعتها فيه **قوله** اي  
مواضعها والدليل على حذف المضاف قوله الاعراب  
سبيل اذ العبور لا يتناق في نفس الصلاة قوله  
من غسس وخوف كعدو وعبارة غيره لخوف على نفسه  
او ماله **قوله** لكن يلزمه التيمم اي ان وجد ترابا  
المسجد اما ترابا الداخلى في وقعه كان كالمسجد  
ترابا فيجرم التيمم به ويصح اما اذا كان المسجد  
مبطلا او محرما او جلبت الريح فيه ترابا فلا حرم  
التيمم به وينبغي وجوب غسل ما يمكنه غسله من  
بدنه لانه المستور لا يسقط بالمعسور وهذا هو  
المعتمد بلقيتي خضر ومثل تراب المسجد ملك غيره  
ولو شك فيما وجد فيه ح فلا شبهة بكلامه  
الحل وان قال الشيخ ينبغي التحتم التيمم لان الظاهر  
انه تراب مسطوب **فان** قد ذهب الامام  
احد بن حنبل رضي الله عنه جواز الملك في المسجد  
بالوضوء ولو بغير ضرورة **هـ** قل **قوله** وخوف كالمدراس  
ومضى العبد **قوله** الكافر فلا يمنع من ذلك ان ليس  
له ولو في جنب دخول المسجد الاحتلجة مع اذنت

مسلم بالغ ومن الحاجة جلوس القاض والمفتي  
فيه او غمارته فلا تمكنه من الدخول الا حالئذ اما هو  
فيحرم عليه كلونه مما طبا بالفرع خطاب عقاب  
**قوله** لعدم اعتقاده حرمة واما حرم عليه  
الطعام لاستعماله في رمضان لانه يعتقد وجوب  
الصوم واخطا في تعيين وقته وبكره تنزهها  
السؤال في المسجد دون اعطاء السائل فيه فيندب  
هذا هو المنقول والذي دلت عليه الاحاديث  
سم عن السيوطي رحمه الله في **قوله** وذكرت اخ قال فيه  
يحرم على المحدث جميع ما حرم على المحدثين  
قراءة القرآن والمك في المسجد ولا يمنع الصغير  
المحدث والجنب من القراءة ومن المصحف والروح  
وحملها الحاجة تعلمه ومثله المك في المسجد اذا  
كان جنبا قل نعم يتره المسجد عن غير المنزوات  
القفال بكراهة تعليم الاطفال فيه لعدم قرظهم  
عن النجاسة واما في **تنبيه** بحوي في كتب  
العلم الشرعي والته ما في المصحف غير تحريم المس  
والعمل لانه يتشعر بالاهانة قل على الجلال اي  
يحرم وضع خوالعامة او دواة الكتابة او حجر على

محافظة العلم وهذا في صورة الاطلاق بلا حاجة  
اما حاجة حفظه من تطهير الزرع مثلا فلا بأس واما  
عند قصد الإهانة فيحرم وهل يكون بذلك أو لا راجع  
**قوله** والأغسال السنونة أي بعضها لا نعلم يستويها  
فألقها للجنس قل وقد يقال لا حاجة اليه مع  
قوله الآتي وغيرها فليتنامل والمصرح به في المتن  
والشخصية وعشرون غسلا ووصف الأغسال  
وهو جمع قلة بالسنونة وهو مفرد لتأوله بجماعة  
وان كان الاقصر السنونات كما ينبغي عليه الشيخ  
على الاجموري بقوله .

وجمع كثرة لما لا يعقل . الاقصر الافراد عنه ما قل  
وعنونه فالاقصر المطابقة نحو هبات وافراء لا يققه  
**تنبيه** قال الزركشي قال بعضهم اذا اراد  
الغسل للسنونات نوى أسبابها الا الغسل من  
الجنون فانه ينوي رفع الجنابة وكذا الغفر عليه ذكره  
صاحب الغرور قلت ويقتصر عدم الجزم بالنية  
هنا للضرورة كما لو شك في الخارج هل هو مني أو  
ودي واعتبر انتم قلوا انجلى الحال هل يجزى  
الغسل أو لا فيه نظر وقياس وضوء الاحتياط



عدم الاجزاء وكيفية رفع الجنابة فيما يظهر كل نية  
تصلح لرفع الحدث الاكبر ومنه نية رفع الحدث  
من غير تعقيد على النية رفع الجنابة وما الحق بها  
لا تتصور في غير البالغ اذا افاق مع سن الغسل  
في حقه على ما سئلته عبارتهم وعليه فينبوي الغسل  
من الافاقة وقضية ذلك الاكتفاء هذه النية في  
حق البالغ ايضا كما لا يخفى ولا تبطل الاغسال المسنونة  
بطروجنابة او حدث ولا يسقط قضاؤها كما افاق  
به السبكي لانها كانت للوقت فقد فات والسبب  
في عدم زوالها قاسم على الغاية وقوله نوى اسبابها  
فيقول مثلا نويت سنة غسل الجمعة او غسل عيد  
الغطراخ وقوله فلو انحلي الحال اي تبين انه جنب  
وقوله وقياس وضوء الاحتياط عدم الاجزاء كتب  
عليه شوما نصد هلا نظره بانظره قريبا فلا  
اعادة عليه فليتامل اه والمعتمد الاعادة وقوله  
وعليه فينبوي الغسل من الافاقة ضعيف والمعتمد  
انه اعني الصبي ينبوي رفع الجنابة كالبالغ نظرا  
لحكيمته الاصلية كما قال الزيادي طرة الباب على وتيرة  
واحدة ولان الجنابة لا تنحصر في الاثر والالتصير به

لأنه اقتصر عليه الإمام السَّافِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ  
قُلْ مَنْ جَنِّ الْأَوَّاتِرَ وَقَوْلُهُ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ الْأَكْثَرُ  
أَخْصَفُ **قَوْلُهُ** غَسَلَ جَعَةً وَيَدْخُلُ وَقْتَهُ بِالْفَجْرِ  
بَطْلُوعِ الْغُرِّ الصَّادِقِ وَخَرَجَ وَقْتُهُ بِالْمَاسِ مِنْ فَعْلَاهَا  
وَيَحْصُلُ بِرَفْعِ الْأَمَامِ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ السَّانَةِ وَقَالَ  
قُلْ بِالْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ وَبِكِرَّةٍ تَرْكُهُ وَلَوْ عَجَزَ عَنْهُ  
مَرَضٌ أَوْ قَدَمًا يَتِمُّ عَنْهُ بِنِيَّةِ التَّيْمِمِ بِدَلَالَةِ  
غَسْلِ الْجَعَةِ وَحَازَ فَضِيلَةَ الْغَسْلِ وَكَذَا فِي جَمِيعِ  
الْأَنْسَالِ الْآتِيَةِ وَأَوْعِزَ عَنِ الْوَضُوءِ **أَيْتُهُ**  
يَتِمُّ تَيِّمًا عَنْ الْحَدِّ وَآخِرُ غَسْلِ الْغَسْلِ وَهَذَا كَيْ  
وَاحِدٌ عَنْهُمَا يَتِمُّنَا كَالْغَسْلِ فِيهِ نَظَرُ ابْنِ شَرَفٍ  
بَشَوِّ قَوْلِهِ يَتِمُّ عَنْهُ أَيَّ مَعَ الْوَضُوءِ كَلَّا أَوْ بَعْضًا  
فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي بَابِ الْأَحْرَامِ مَا حَاصِلُهُ إِذَا  
وَحِدَةً لَا يَكْفِيهِ الْغَسْلُ تَوْضُوءٌ يَتِمُّ عَنْ  
الْغَسْلِ وَأَمَّا سُنُّ وَضُوءٍ لِأَنَّ أَعْضَاءَهُ **أَوَّلُ**  
بِالْغَسْلِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَصْبِيلِ الْوَضُوءِ الَّذِي  
هُوَ عِبَادَةٌ كَامِلَةٌ وَسُنَّةٌ قَبْلَ الْغَسْلِ الْقَائِمُ  
مَقَامُهُ التَّيْمِمُ فَلَوْ كَانِ الْمَاءُ لَا يَكْفِي وَضُوءٌ وَلَمْ يَكُنْ  
بِمَا اسْتَعْمَلَهُ مِنَ الْمَاءِ الْغَسْلُ يَتِمُّ عَنْ بَقِيَّةِ

الوضوء ثم ثانياً عن الغسل والايتم تيسيراً  
واحداً عن الغسل وقوله وكذا في جميع  
الغسلات الاية لاث الغسل يراد للقرينة والنظافة  
فاذا تعذر احد هما بقي الآخر روض وقوله  
وهل يلغي واحد عنهما أي عن الغسل المندوب  
والوضوء الواجب بينهما كالغسل أي كالمواجب جميع  
عليه غسل واجب وغسل مندوب فانه يكفيه  
ثيم واحد عنهما بينهما فيه نظر والظاهر انه  
يكفي ونقل عن مراد يقدم الغسل على التيمم  
عند التعارض لاث الغسل مختلف في وجوبه ولشعبي  
اثره للغير ويزيد الاهتمام به في هذا اليوم الفاضل  
على بقية أيام اسبوعه ومن ثم انفردت به أعني  
بالغسل الجمعة عن سائر المكتوبات الحسن اذ لا يسن  
الغسل لها كما يأتي بخلاف التكبير فانه سنة في  
سائر الصلوات **وقوله** واستسقاء أي وغسل  
استسقاء ويدخل وقته المنفرد بإرادة فعله  
والغيره باجتماع من يغلب فعلهم لها **قوله** وكسوف  
أي الغسل لكسوف الشمس وكسوف القمر ويدخل  
وقته بأوله وهو التغيير ويخرج بالآخر **قوله** أي



لمريد حضورها اي وان حرم عليه الحضور كما مر  
بغير اذن حليم باسمه والامر ظاهر بالنسبة للمكان  
ومشروط بولي غيره ع ش **قوله** لاجتماع الناس بها  
يؤخذ منه انه لو صلى وحده لا يسع له الغسل  
لكن قال قد يستحب للمنفرد ايضا وان خالف  
فظاهر العبارة خضر فقصر الاصل التقييد  
بالحضور على الجمعة **اولي قوله** اذا جاء احدكم الجمعة  
لم يقل واحد كني قال خضر فيه تغليب الذكور  
على الاناث بدليل خبر ابن حبان من ان الجمعة  
من الرجال والنساء فليغتسل **قوله** ومعرفة  
عن الوجوب الخ ضابط الفرق بين الغسل  
الواجب والمستحب قاله الحلبي في شعب  
الايان والقاضي الحسين في دلائل الحجة ان ما  
شرع بسبب ما حق كان واجبا كالغسل من  
اجنبابة والحيف والنفاس والموت وما شرع  
لمعنى في المستقبل كان مستحبا كاعسال  
الحج واستثنى الحلبي من الاول الغسل من  
غسل امية قال الزركشي وكذا الجنون والاعما  
والاسلام ح رمي خضر **قوله** فالغسل افضل

فأما الحديث على أجوابه لانه أجواب حقيقة  
لا تكون الفصل أفضل لا يتسبب عن اغتسال  
أي شخص المستفاد من قوله ومن اغتسل ولانه  
لا بد في جملة أجوابه من ضمير يعود على الشرط  
فتأمل **قوله** فبالسنة أخذ أي بما جوزته  
الطريقة الشرعية من الاقتصار على الموضوع  
وتقديره قد ركبتم ههنا في شرح القطر بالرخصة  
باعتبارك الموضوع السهل من الفصل لأن الموضوع  
رخصة حقيقة معناها الاصطلاح الذي هو  
الامر المنتقل اليه السهل مع قيام السبب للحكم الذي  
لأن الفصل لم ينتقل منه الموضوع فالمراد  
فبالامر الخفيف أخذ مع طلب الأمر الشديد **قوله**  
ونعت الخصلة بفتح الخاء الموحدة وهي الموضوع  
وهذا التحسين فاعل نعت الذي هو ضمير  
مستتر فيكون الفرض منه بيان معنى الفاعل  
ويحتمل أن يكون إشارة إلى حذف الفاعل فلا  
تكون نعت مثله ضمير لأن فاعلها محذوف العلم به  
لكن فيه دعوى حذف الفاعل في غير مواضعه  
انصو ص عليها إلا أن يخرج على مذهب الكسائي

الجوز تحذف الفاعل فليتل **قوله** والغسل معها أفضل إنما  
قال معها لأنه لا يتصور انفرد الغسل على أي لا يكفي  
غسل الجمعة المبردة عن الوضوء بالنسبة للمحدث إنما  
لا تصح الصلاة بمجرد غسل الجمعة للمحدث لأن غسل  
الجمعة يتوقف على الوضوء **قوله** وغسل الجمعة أكد  
الاعسالة المستوية فهو أفضلها ثم أعاد غسلها من  
الميت ما كثر أحاديثه فما اختلف في وجوبه فما  
صح حديثه فما كان تعدي نفعه أكثر ومروا به  
معرفة الأكدة تقدمه فيملأوا وصى أو وكل بالاول  
به وهذا هو المعتبر كما في حاشية الشيخ خضر وهو  
الموافق لتمام وعبارة الشمس الشوك وأفضلها  
غسل الجمعة ثم غسل غاسل الميت ثم ما اختلف  
في وجوبه ثم ما صح حديثه فائدة استوى اثبات  
أو أكثر في الاختلاف في الوجوب وصحة الدليل قدم  
ما كثر أخبار الصحة أخذ من تقدمهم غسل  
الجمعة لذلك مع استوائه هو وغسل غاسل  
الميت في الاختلاف في وجوبهما ما كان نفعه  
متعد يافيه أو أكثر وكذا يقال في مستويين في  
ضعف دليلهما فيقدم ما نفعه أكثر **قوله** وخرج



بما ضربها أي الثلاثة وهو من زيادة في الأخيرين  
أي الاستسقا والكسوف لأن عبارة الأصل  
والأغسال السنوية غسل الجمعة لحاضرها  
والاستسقا والكسوفين والعيدين المخ و قدّم  
ما فيه من الإيهام لأنه يقتضي في الاستسقا  
والكسوف أنه لا يسن غسلها للمنفرد وليس كذلك  
بل يسن له فما صنعه الأصل أوله فليتنامل **قوله** من  
لم يرد فاعل خرج وحضورها معقولة **بقوله** وكلم  
أي بما أراد الحضور ومن لم يرد وقوله من أهلها أي  
الزينة **قوله** لقطع الراحة الكريمة أي في أصل طلبه  
فلا يتأ في طلب التيمم بدله عند العجز عن الماء **قوله**  
وغسل عيدي عيد الفطر والأضحى ويدخل وقت  
بعضه ليلة ويخرج بالغروب لأنه لليوم واليوم  
لا ينتمى إلا بما ذكر ولا نظر إلى خروج وقت الصلاة  
بالزوال لأن غسله ليس للصلاة كما مر انغسا  
حتى تغيب وقتها خضر قال ابن القاص غسل الجمعة  
كالعيد الا في شيئين هو من حضر وغيره وجوالة  
قبل الفجر من أي **قوله** انغسا بعد الفجر أوله أي قريبا  
**قوله** لا سلام كاشرا مخ ووقت غسله بعد السلام وما في

الفسق في  
فمن يظن  
سببه في  
فمن يظن  
وغيره  
لما جاء  
شعري  
فعنه  
وعى  
سنة  
من  
مئة  
اناس  
وبوجه  
قد من  
ووشح  
في  
الى  
اكثر

خير ثامة به ائصاله انه اغتسل قبل الاسلام اجيب  
عنه بانه اسم اول اخفية سراً ثم اغتسل ثم اظهر  
اسلامه مجتهداً بقربينة رواية اخرى ويقول  
بالاعراض او طول الزمان قال سئو ويظهر انه لو تبع  
صغيراً أحد أصوله ولو انتفى في الاسلام امره  
بالغسل ان كان مميزاً وغسله ان كان غير مميز  
وكذا لو تبع سائبه الكامل اذ له ولاية عليه كالأصل  
وان كان غير كامل لا ولي له ففيه بامر او يغسل  
نظروا جميل انه الامام او نائبه فالسلوك كما في  
امر من لا ولي له بالصلاة وضربة عليها قاله الشيخ  
يعني ابن قاسم العبادي على الغاية اقول هذا  
ظاهر اذا كان له وليه فالامر منوط به بتعاقبنا  
اه وقوله وان كان في السائب غير كامل اخ كما قاله  
عش وقوله سئو اقول هذا ظاهر اخ استارة الى ان  
التردد انما هو عند عدم الولي كما هو الغرض وفيه  
تصريح بالمفهوم فليتنامل **قوله** كافر ولو انتفى او  
مرتد اقول **قوله** لانه صلى الله عليه وسلم امر به قيس  
ابن عاصم لما اسلم اعترض الاستدلال به بان قيساً  
كان حال اسلامه بالغداة اولاد فهو جنب بالفروة

فقرة بالغسل لوجوبه عليه خضر وأجيب بان  
الغسل من الجنابة كان معلوماً عندهم فلم يأمروا  
صلى الله عليه وسلم به لذلك. بخلاف الغسل للأسلام  
فانه لم يكن عندهم معلوماً فامروا به لانه لا فائدة  
في الامر بالمعلوم بخلاف المجهول اذ المستعمل **متنا**  
يوم ما جعله لا بما يعلم بل بحتم ان النبي صلى  
الله عليه وسلم علم منه الاثبات بالغسل الواجب  
بعد اسلامه وقبل الاثبات اليه فلذلك لم يأمروا  
الا بالغسل المستنوت وعلى ثبوت هذا فغده دليل  
على عدم اندراجها في الواجب وسين غسله ما  
يسدر وان يخلق رأسه وسائر شعوره ما عدا  
ما يحصل له بالآلة مثله كالحيمة والعارضين  
للرجل ثم ان كان قد أحدث في حال كونه حدثاً  
أكبر فعل ذلك بعد غسله من الجنابة لينفصل  
منه الشعر وهو طاهر من خوا الجنابة لما تقدم  
وان لم يكن أحدث فيه فعله قبل غسله ليزيل ما  
الغسل أثره والدليل على سئ ذلك خبر أبي  
داود القعنكي عنك **شعر الكفر قوله** لانه اي الحال  
والثبات قد اسلم **الحق قوله** ولم يؤمر وايا الغسل



فلو كان واجباً لامر به صلى الله عليه وسلم كل من أسلم **قوله**  
كالنوبة من سائر المعاصي أي فإنه لا يجب الغسل  
لها وظاهرة أنه ليس **قوله** ولو في الكفر تتأمل هذه  
الغاية مع قوله خال عن حدث أكبر وفي بعض النسخ  
كان أحب وعوفي الكفر وهي ظاهرة الآن يقال  
الغاية باعتبار أن الجنابة في الكفر مظنة سقوطها  
بالإسلام فليتأمل مثله وقوله تتأمل هذه الغاية  
أي لأن الكلام فيما إذا لم يقع الحدث الأكبر في الكفر  
فمضمومه وقوعه في الكفر فقط فلا فائدة للغاية ولذا  
كانت النسخة الأخرى أولى ولا اقتضاه ذلك  
الغاية أن الشخص لو أحب بعد أن أسلم وقبل  
أن يغتسل غسل الإسلام بل يغتوب لا يسجد غسل  
الإسلام بل يغتوب بما ذكر وليس كذلك هكذا قرره  
بمخنا ومثله في حاشية الأجهوري على خ ط خلافاً  
لقول الرضا في أنه يغتوب بالأعراف والجنابة **قوله**  
فيجب عليه الغسل كانه الفرق بين الغسل والقتل  
حيث سقطت عنه دونه قلة المشقة فيه  
لعدم تعدد شؤ وعبارة المناوئ  
وفارق العتلة حيث سقطت عنه دونه

بل لو قضاها لم تنعقد عند روهو المعتمد لقلة  
المشقة فيه لعدم توريده بخلافها وبان إيجاب  
المغسل عليه ليس هو أخذ له بما وجب في كفر بل  
بما هو حاصل في الإسلام وهو كونه جنباً انتهت  
وقوله خلافاً أي الصلاة أي فاتها شق وانظر  
هل المراد أن من شاتها المشقة حتى لو أسلم والحال  
أن عليه نحو صلاة واحدة مثلاً لا يؤمر بقضائها  
أم لا **قوله** أعني قوله لم يجب في الكفر وجه أعني كلامه  
من كلام الأصل أنه قول الأصل لم يجب في الكفر  
قاصر على الجنابة بخلاف قول المص خال عنه حديث  
أكبر فإنه يعنى الجنابة في الكفر والتحيض والمناس  
وقال الولادة وهذا أو قصر قول أخذ منه قول المص  
ولو في الكفر أعني معنى أعني كلامه شموله للجنابة  
في حال الكفر وفي حال الإسلام بخلاف قول الأصل  
لم يجب في الكفر فإنه قاصر على الجنابة في الكفر فجعل  
كلام المص خطأ وأنه لا وجه للائمة إذ يقتضى ما  
مراتغاه فوات غسل الإسلام وعدم نديه إذا  
أجنب بعد أن أسلم وقبل أن يغتسل وليس كذلك  
والأولى حمل كلامه على ما تقر وعبارة الشيخ

خضر قوله أعني لشموله للجيد والنفس انتهى  
قال شو قوله وقولي خاله الخ لك أن تقول من  
المعلوم أن كلام الأصل مثال لا قيد وأيضا جري  
فيه على الغالب كما في وإن كنتم جنباً الآية على أن  
غير الجناية من الأكبر معوم بالأولى مع **قال**  
**قال** العوم مراعى منطوقاً ومفهوماً من كلام الأصل  
أيضاً **اه قوله** فيجب عليه الغسل ظاهرة أنه لا  
يطلب منه الغسل المستنون للإسلام وليس  
تذكرك كما مر فلا تفعل **قوله** والغسل من غسل  
الخ ويخرج وقته بالأعراض عنه أو بطول الزمن  
كأنه يستحسن أن خضر قال ألا سنوي  
أختلفوا هل هو تعبدى أو اجباسته عند من  
قال بها عبد الله **قوله** ومن غسل ميت هل وإن  
عصى به كان غسل شهيداً أو امرأة أجنبية  
والظاهر نعم أخذاً باطلاقهم ولا يفتى النظر  
لو غسل جزميت فهل هو طاهر أو لم يكن  
الغسل طاهراً أم لا كما يفتى شو وانظر ما لو  
بمه هل يغتسل أو يتوضأ قال الشيخ سلطان  
يتوضأ وقد شو على من يخرج عن طهارة يغتسل



ومثله الحلي فانه قال ومثل الغسل التيمم  
وانظروا وضأه فقط بان كان الغسل غيره هل  
يغتسل او يتوضأه **قوله** ولو مسحا عبارة العبارة  
ولو كافر قال في س كما في محو اهرسوا سلا هذا  
الى انه كان الاول انه ان يأخذ الكافر غايه لانه لما  
كان الكافر في نفسه كالنحس ولم يجب علينا  
غسله قد توهى انه لا يستن الغسل منه بخلاف  
المسلم لورود الامر بالغسل منه **قوله** فليغتسل  
ومن حمله اي اذ حمله فليتوضأ اي ليكن  
على طهارة ثم رخص **قوله** في غسل يمين وقيس  
بميتنا ميت شيرنا شوقا لم روي قيس بالغسل  
الوضوأي في عدم الوجوب **قوله** ومزحامة او  
غوها كقصد فلو صرح بالقصد او زاد نحو كان  
احسن مناوي ولعل حكمته ان ذلك يضعف  
البدن والغسل يشده ويؤخذ منه أنه لا  
يفتسل منها في الحرام لانه يضعف البدن  
ولان الغسل من دخول مستنوي فليزوم اغتسال  
منه ايضا **قوله** ودخوله حمام اي عند ارا دة  
الخروج منه لانه يغير البدن ويضعفه والغسل

يشبه وينعشه وقد يؤخذ منه كونه بما بارد  
وهو ما افتى به السهاب ابن حجر شو وقوله اي  
عند ارادة الخروج منه اي عبارة خضر ومعناه  
انه اذا دخل ففرق استحب له ان لا يخرج منه حتى  
يغتسل انتهى وقوله بما بارد عبارة قل بما  
يتي البارد والجار لان يشد البدن فيقوي على  
ملاقاة الحق البارد بعد الخروج انتهى وقيل  
المراد بقول الساجي يسر الغسل من دخول  
الحمام اذا تنور اغتسل والا فلا كما ذكره البغوي  
قال البلقيني لكن الاستعداد معدود وحده  
ولو بالموسى مما يشك له الغسل انتهى فيكون  
معه تكرار او قيل اذا اخرج اغتسل لان ماء  
الحمام تختلف عليه الايدي فلينما مل **قوله** كذا  
تغتسل من خمس اي من اجلها فلا ينافي الغسل  
بغيرها وقوله من الحمامة اخ بدل من خمس باعادة  
الجار واعادة حرف اخر في الجناية دون غيرها  
للاشارة لتغاير اكلم بالاجابة والندب ولا يفر  
عطف المندوب بعوده لانه غير هذا الحديث  
ميزت المغروض من غيره رحا **قوله** في الحديث

وتنف الاطبا بسكون الباء كما في المصباح ويقاس  
به قص الشارب وحلق العانة وبهذا الثاني  
صرح في الرونق شؤ وكذا حلق الرأس قال شلي  
خ **ط قوله** اي حلق العانة بالحديد بمعنى ازالة شعرها  
بأي وجه كانت ولو بنورة أو تنف أو أحرأ مناوي  
فالأولى التعبير بأزالة العانة والأفضل للذكر  
الحلق ولغيره التنف لضعف شهوة الذكر والتنف  
يضعفها وهي اسم للشعر الذي فوق الذكر وهو  
وحدول قبل الأنثى والغالب قبل خمس عشرة سنة  
رحماني **فالسيد** قال الحلي شعر العانة  
إذا طالع غسل فيه الشيطان وينتف الشهوة  
ويذهب قوة لذة الجماع ثم رعى **الزبد قوله** وفي  
معنى الاغما الجنون اي واومتقطعا والظاهر أنه  
لا فرق بين من تعمد وغيرة كانت تعاطى ما حصل  
الاغما غدا الا السكر لأنه اخف كالنوم ويعتد  
بغير اغما الانبياء فإنه لا ينقص طهارتهم فلا  
يؤدب منه رحماني لكن في س المناوي لأن المصطفى  
كان يغمر عليه في مرض موته فيغيب فيغتسل  
اه وكذا في س الأصل للمص وتقدم أنه ينوي



هنا رفع الحاشية لانه غسله لاحتمالها فقد قال  
الشافعي قل من جن الاوانزل ولذا قيل بوجوبه  
والمعتمد المقتضى به عدم الوجوب ولم يحكم بالنوم  
في كونه مظنة للحديث لانه لا اماره عليه وهنا  
خروج المني يساهاه فان لم يبرلم يوجد مظنة  
**اه قوله** بعد الافاقه ظرف للغسل فيدخل بالافاقه  
ويغوث بالامراض وعروض ما يوجب الغسل  
**قوله** للصبي الشامل للصبيته كما قالوا ان ذلك  
من اسرار اللغه فان كان بلوغه بالاحتلام  
فيطلب منه غسلان ح قل اي غسل واجب  
وغسل مندوب **قوله** ودخول حرمة اي حرمة  
مكة لقوله ولو بلائح بخلاف حرمة المدينة  
قل وسياق عن سم انه ليس له ايضا وهو  
ظاهر اطلاق الممنوعوا المعتمد **قوله** ودخول مكة  
ودخول الكعبة **قوله** نعم من اغتسل لاحرامه  
اي او لغيره كجمعة وكسوف فيما يظهر  
كما يقتضيه التعليق المذكور **قوله** لانه  
المراد اي يؤخذ منه انه لو تغير بدنه بعد  
منه التمتع انه يستحب له الغسل فراجع **قوله**

بعد الزوال ان كان راجعاً للوقوف فظاهر والمفصل  
فهو تقسيم الوقت الى افضل والاقل المتجه دخوله  
بالنحر كما جمعة شو ومثله ابن شرف **قوله** بالمسحور  
الحرام بدل استمال من قوله بالمزدلفة **قوله**  
غداة النحر بالنصب ظرف للوقوف يزدلفة لغة الفسل  
لعلانه يدخل وقته بنصف ليلة النحر كالعيد والمعنى  
انه يسبق للحاج بعد الوقوف بعرفة والمبيت  
بزدلفة ليلة النحر ان يقف غداة النحر اي بعد  
النحر بالمسحور الحرام في اخر المزدلفة عند جبل  
يقال له قرح بعد ان يغتسل له **قوله** لو شو  
بالمعنى **قوله** والمبيت يحتمل دخوله بالغروب  
**قوله** والمبيت بها اي بزدلفة وهو راي مرجوح قول  
وقد يقال انما يكون مرجوحاً اذا اطلق والمثلث  
فيه بقوله ان يغتسل بعرفة **قوله** وعبرة شهر  
لهدية الزاهد ولا يحمل اطلاق المزدلفة على  
المبيت بها لانه وجه ضعيف والصحيح عدمه  
استحبابه له لقربه من غسل عرفة انتهت فاته  
اغتنسل للوقوف بعرفة كفى عن الغسل بالمبيت  
بزدلفة اي لقربه منه **قوله** لو وافق يوم

العبد يوم الجمعة فاعتسل للعبد قبل الفجر لم يسقط غسل  
الجمعة لتأكيد الاختلاف في وجوبه **خضر قوله** وثلاثة  
أيام من منى أي إن لم يتعجل ولا في يومان **سوقوله**  
لما روهوا اجتماع الناس قال ويدخل وقت غسل كل  
يوم بالافجر يغسل الجمعة والافضل كونه بعد الزوال  
مرحوم علي خ **طوقوله** لا يسن لم يجز جمع العقبنة  
أي يوم الفجر **سوقوله** لم يقرب من غسل الوقوف  
قضيته أنه لو ترك ذلك سن هذا **سوقوله**  
ويستوي في الغسل للأحرام ما لم يكن مكرراً مع  
قوله السابق في المتي لكن يصح غسل نحو حايض  
لأنها حرام الخ لأن ذلك في الصحة وهذا في الاستحباب  
وهو لا يلزم من الصحة ابن شرف و**خضر قوله** وتغير  
بدن أي من نحو حمامة أو فصد أو خروج من حمام  
**خضر قوله** كل مجمع من الناس أي لمباح كما بحث في  
الأيجاب قال لأن الاجتماع على معصية لا حرة  
له وظاهرة أن المنع فيما إذا كان المجتمع عليه  
معصية لذاته فيخرج ما إذا كان طاعة في نفسه  
كضوء نحو السابية للجمعة فإنه مكره عند الأمن  
وحرام مع عدمه أو مع عدم إذن الزوج فيحتمل



ان يقال باستحباب الغسل لان المنع لم يخرج شيئا  
من حيث مطلق الاجتماع لما فيه من مراعاة مصلحة  
الغير وهو الذي يقرب ويحتمل عدم الاستحباب  
لانها منهية عن حضور فلا تؤمر بما هو من توابع  
الحضور انتهى عنه قاله الشيخ وهو الذي يقبله لان  
ووافقه بختمنا لكن الاقرب الاول لانه مجتمعا مباح  
ودفع التغيير لمصلحتهم لا لمصلحتها وما عدا به فتوى  
ويرد عليه طلب التسمية على الوضوء بقامه صوب  
وتقوم فليست امل ثم اما الغسل للمصلوات الخمس  
فغير مستحب كما افق به الوالد لسنة المخرج والمصلحة  
ثم **ر قوله** ولدخول المدينة المسرفة وينبغي  
سن الغسل لدخول حرمها ايضا قياسا على  
حرم مكة ثم هذا الاغتسال الذي للمدينة امر اذ  
سنة لدخولها كما صرح به جمع وهل يفوت به  
اولا فيندب تدارك كل محتمل وميل النفس الى التام  
وكذا يقال في الاغتسال لدخول مكة وحرمها  
ثم رأيت بعض الحنفية صرح بذلك في المدينة ثم  
وقوله قياسا على حرم مكة كذا ذكره سم وخالفه قال  
كأمر لا غسل طواف ركنا ووداء ومثلها طواف

العمود على العقد فيه أيضا عبد البر فلا يسن الغسل  
لشي من أنواع الطواف الثلاثة على العقد ومثله  
الحلق قال في التمتع وفي بعض نسخ الباب  
يسن خروج المرأة من العقد قال المؤلف ويغني  
عنه الغسل لتغير البدن وليس ما ذكره يثبت  
أد لا يلزم من الأحاد أن تغير البدن من واجب  
**باب التيمم هو فضيلة خصت به**  
خذ الامامة اخذ من قوله جعلت لنا الأرض السج  
واختلف فيه فقيل هو رخصة وقيل عزمة وقيل أن  
كان لفقد المانع عزمة والاف رخصة والاول هو  
قضية مما عرفت به الرخصة صاحب جمع اجوام جعلوا  
من فوائد الخلاف التيمم بتراب مفصوب فعلى الثاني  
يصح وعلى الاول فيه وجهان شوا عمد م رانه  
رخصة مطلقا مع صحة التيمم بمفصوب وعبارته  
وهو رخصة لا عزمة وصحته بالتراب المفصوب  
لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والمتمنع انما هو  
كون سببها المجوز لها مفصية وقال قولا  
ينافي مع صحة العاصي باق امتنه لاها ليست  
سببا للعقد والرخصة هي الامر المنتقل اليه

السبل مع قيام السبب للحكم الاصل والعزيزية خلاف  
والتي يمدل عن الوضوء والفسل فلذا اذكرة عقبا  
وفرض سنة اربع وقيل سنة ست من الهجرة وهو  
مقتضا الوجه واليد ولوفي الحديث الاكبر اجنا  
فلا يشترط ان ترتفع ويترج ببدنه بل لا يكفي ذلك  
ان لا يشتمل على الترتيب واما خبر عمار فواقعة  
حال يتطرق اليها الاحتمال **قوله** ولا يمسحوا الخبيث  
وهو الحرام اي لا تقصدوه للاتفاق منه وهو ما  
نص الله على حرمة او بنيه او اجمعيلها او قال بها  
امام بالنسبة لمقلد رحاقي **قوله** ويسرع مسح الخ  
غير في س المنهج بقوله ايصال التراب الى الوجه اخ  
وهي اوله تامل ستوقلت لعل وجه الاولوية ان  
النقل كن والا يصال يحصل له ولا كذلك المسح  
ولا يصال التراب اعم من ان يكون لمسح ام لا فالشرط  
هو النقل لا المسح الذي هو امر باليد على العضو  
فيكون الا يصال بخرقة او نحوها **قوله** مسح الوجه  
واليدتين بدلا عن وضوء او غسل عضو تغذ رسته  
او غسل بعضه **قوله** جعلت لنا الارض كلها مسحا  
ومن قبلنا من الامم كانوا لا يصلون الا في كفايهم من



وسمعهم اي فكانت صلاتهم لا تنفع منهم الا فيها قال  
الشهاب ولعل هذا مخصوص بغير حالة سفرهم  
والا قيلزم اخم كانوا لا يصلون في اسفارهم وهو  
بعيده بخلاف هذه الامة المردية وسع لها في فعل  
صلاتها في اي بقعة من بقاع الارض تشتريها لها  
الاخو مقبرة وحمام ومحل نجس فتكره فيها تزويجا  
عالم تتيقن نجاستها حديث الارض كلها مسحة  
الاحمام والمقبرة **قوله** وترتيبها اي ترتيبها كما في  
رواية اخرى ظهورا بفتح الطاء ما يتطهر به  
وبضمها الفعل اي التطهر وقيل بالفتح فترسا  
وقيل بالضم فيهما وافاد قوله وترتيبها ظهورا ان  
التراب في زمن الانبياء الماضي وأممهم كان طاهرا  
غير مطهر **قوله** وغيره من الاخبار الاثنية لم يذكر  
الا الاتباع وخبر التميم ضربتان فليتنامل **قوله**  
يختص التميم بتراب اي لا يتجاوز التميم ولا يتعد  
الى غير التراب كما سياق اي لا يكون الا بتراب  
فالبا الموحدة في كلامه داخل على المقصور  
عليه على الاصل تجا في قوله المزاج يختص القسم  
بزوجات وان كان خلاف السامع من دخولها

على المقصور كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء  
لأن المقصور عليه هو من شاء فالمعنى يعمل رحمته  
مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس وكما في  
قول المنهاج وتختص بكرهه عند زفاف  
بسبع بلا قضا ويثبت ثلاث وإنما استعمل المص  
هو ما غير الشايع لأنه الموافق للحكم في الواقع إذا  
يقال يختص التراب باليتيم فإن الحكم خلافه إذا كان  
أيضا في غسلة من غسلة المفلط أنتمى بشي  
وقوله إذا لا يقال يختص التراب باليتيم فيه نظر  
فإنه صحيح بناء على أنها داخل على المقصور  
وهو الشايع والمعنى أن اليتيم مقصور على  
التراب فليتنامل وليعضمه .  
والباقي الاختصاص يكثر . دخول ما على الذي قد قصر  
وعكسه مستعمل وجيد . ذكره الجبر الهاجم السيد  
على أنه سياق تسليم أن التراب خاص باليتيم ودفع  
الإيراد عليه المذكور بأنه في غسلة المفلط  
شروط لا مطر للطهر الذي هو الماء فتأمل **قوله**  
بتراب أي ما يصدق عليه اسم باي لود كان خلقه  
كالماء من أي محل أخذ ثوب أو حصير أو جدار أو

حنطة او شعير في كل منها غبار ولو من يدت مغلظا  
اذ لم يعلم تجس اما خوة ودخل فيه كما قاله الشيخ  
خضر والسيد الرحمان المروق منه ولو اسود  
هالم بصرمه اذ كما في الروضة وغيرها وكذا ما يوك  
سفها كالمدر وهو العين المستحروطين مصف  
السمي بالطفل كما صرح به جمع وهو محمول على ما اذا  
دق وصار له عند ومن قال لا يكفي محمول على المستحبر  
وما أخرجه الأربعة من المدر وان اختلط بغيرها  
لا من خشب اذ لا يسمى ترابا يجوز بل يعجن  
وان تغير لونه او رتبه او طعمه والبطا وهو ما  
في مسيل الماء والسبخ الذي لا ينبت ما لم يعمل  
التراب كما يقع اسم الماء على العذب والمالح والصابي  
وسائر الانواع وهو اسم جنس وقيل جمع واحدة  
ومن فوايد الخلاف ما اذا قال للزوجة انت طالق  
بعد الثلاث فعلى الاول يقع عليه طلقة  
وقيل الثاني يقع ثلاثه خضر وأبو حنيفة  
حتى سار له غبار لا يلصق بالعضو صح التيمم به  
بخلاف حجر مدقوق عند **البرقوله** ولو برمل اي  
ولو كانت التيمم كايضا برمل فكونه بالبرمل المذكور



لا يخرج عن الاختصاص بالتراب ويجوز ان يكون  
التقدير ولو كانت التراب برمل وقوله انه غبار هو  
صفة للتراب مطلقا لا بقيد كونه في الرمل تأمل  
اي لان على جعله صفة للرمل يلزم ان التراب  
نفسه لا تشترط غباريته وليس كذلك وهذا  
ان دفع الاعتراض بانه كان الاولى ان يقال  
ولو غبار رمل مخ ومما حصل ان شرط ما يتيم به  
ستة ان يكون ترابا طاهرا طهورا ناسفا له  
غبار لم يمتلط بغيره انتهى **قوله** فلا يصح بغيره  
اي اذ اعلمت اختصاص التيمم فلا يصح بغيره  
اي **قوله** يخص اي حبس **قوله** ونورة اي جبر **قوله**  
لما مر في الآية والحديث ثم وعثر على الاصحاب  
في استدلالهم على تعيين التراب للتيمم بقوله وتربا  
طهورا بانه استدلال مفهوم اللقب مع انه ليس  
بحجة عندهم ورد بان الدال على تعيينه انما هو  
اللقب مع قرينة الامتناع وقد صرح الفزالي  
بان مفهوم اللقب حجة مع قران الاحوال هـ من  
خط الشيخ ابو بكر السنواي على هامش شرح الاصل  
وفي حاشية الحاشيات القرينة هنا تخصيص

التراب بالذكور في كلام الشارع حيث قال وتر ما ظهورا  
فلو لم يكن له مفهوم لما كان لذكورة فائدة فكان يطلق  
بان يقول و ظهورا كما اطلق السجدة فتأمل **قوله**  
وهو اي التراب يغتم اعتبارا لغيره لان من شأنه ان  
يكون له غبار **قوله** قال السافعي اخ وقوله حجة في اللغة  
ويؤيده قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه  
اذا الايتان من المقيمة للتبعيض تعني ان يمسح  
بشيء يحصل على الوجه واليدية بعينه وقوله بعض  
الائمة انما لا يتبدل الغاية فلا يشترط تراب ضعفه  
الزمخشري بان احدا من العرب لا يغتم قول القائل  
مسح برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب الا  
معنى التبعيض والادعاءات للحق احوق من المراه ثم  
**قوله** فيلغى اليتيم بمثل اخ حاصله ان الرمل اما ان يكون  
له غبار او لا واذا كان له غبار اما ان يلصق بالعضو  
اولا فان لم يكن له غبار لم يلغ اليتيم به وان كان له  
غبار لكن لا يلصق بالعضو لم يلغ ايضا وان كان له غبار  
ولا يلصق بالعضو يلف اليتيم به **قوله** اذا لم يلصق بغير  
الصاد ما فيه لصق باليسر شواي اذا لم يلصق بالرمل  
وكذا الضمير في لكنه ابن شرف **قوله** وجمع بضم المنة

النية مبني للمفعول ويصح بناؤه للفاعل أي جمع  
 الشخص حماي أي إذا لم يكن به نجاسة والإقدام وجوب  
 أي ويقتصر على التيمم إذا لم يفضل من الماء شيء بعده  
 أن الها والعب الذي لا يكتفيه كالماء كذلك ولا يكتفيه  
 نية الوضوء نية التيمم لا وإن أتى بنية واحدة  
 للتيمم كنية استباحة الصلاة لم تكف للتيمم  
 أيضاً خلافاً لبعضهم نعم إن استمر مستحضر النية  
 كفت وهو ظاهر لا نها كنية مستأنفة ابن شرف  
 وخضر والحاصل أنه هل يجب إعادة النية للتيمم  
 أو كفي بنية الوضوء أو الغسل المتقدمة فيه تفصيل  
 لأنه أما أن يكون أي بنية واحدة للتيمم عند الوضوء  
 أو الغسل كنية استباحة الصلاة أو لا بان أي بنية  
 غير واحدة له كنية رفع الحدث الأصفر والأكبر وإذا  
 أتى بنية واحدة فأما أن يستمر مستحضرها إلى  
 مسح جزء من الوجه في التيمم ولا فإن لم يأت بنية  
 واحدة وجبت بنية واحدة للتيمم عند مطلقا أي شوا  
 استمر مستحضرها أم لا وإن أتى بنية واحدة فإن  
 استمر مستحضرها لا يجب إعادة التيمم بل يكفي  
 النية المأني بها عند الوضوء والغسل لأن استحضارها



كينة مستأنفة وان لم يستحضرها وجبت النية للتييم  
لأنه طهر مستقل فتأمل **قوله** لم يلقه يستكون الحق  
وحركتهما مع اختلافهما أو استباها شوق **قوله** والمراد  
لما التناح للفصل الخ أي المراد بالما في قوله وجمع  
بينه وبين طهره بالما الخ **قوله** لا يجب استعماله في  
الرأس بل يقتصر على التيم قالوا لا إذا لم  
يغسل ما قبل الرأس والأوجب استعماله في الرأس  
وبه يجمع التناقض **قوله** ويعتبر فيما ذكر الخ دفع لما  
يتوهم من أنه يجوز تقديم التيم لأنه أجمع بينه وبين  
الطهر بالما صادق بذلك **قوله** تأخير التيم عن  
استعمال الماء لأنه لعدم الماء فلا يصح مع وجوده  
**قوله** ويعتبر فيما ذكر الخ لك أن تقول سبأ في كلامه  
ما يستفاد منه أن صحة التيم متوقفة على فقد  
الماء حسا أو شرعا وهذا شامل لما يكفي محل الطهارة  
من الماء وما لا يكفي منه فيؤخذ تعينه ما هنا مما  
بعد في الباب فلا اعتراض على عموم قوله وجمع بينه  
وبين طهره إذا لم يلقه **قوله** يخاف معها حذف  
المخوف عليه للعموم كما أشار إليه في الشئ **قوله**  
أو منفعته أي العضودها بأوتقضا شوكات

يحصل باستعماله على أو خرس أو صم أو شلل والعضو  
بضم العين وكسرها يقيد بالمحترمة فيخرج غويته ثم  
قطعها سرقة أو محاربة بخلاف واجبة القطع لقود  
لا احتمال العفو **رحماني قوله** ولا في الوضوء بالنسبة  
العضو العلة أي أما بالنسبة لما قبله وما بعده فيجب  
الترتيب وعبرة العباد بهم الخبث مخبرين بتقديم الغسل  
على التيمم وتأخير وتأخير أفضل ويتم المحدث  
وقت غسل العليل فإن كان بالوجه تيمم منه قبل  
غسل اليدين أو في اليدين فقبل مسح الرأس ويقدم  
ما شامئ التيمم والغسل والأفضل تأخير اليد  
كعضو وكذا الرجلان ويسبب جعلها كعضو  
حتى يتيمم يمين ويتعدد التيمم بتعدد العليل  
فإن جرح وجهه ويده وغسل جميع الوجه فله  
مواصلة تيممها ولا يكفي تيمم واحد وإن جرح  
بعض طرفي الأعضاء وضوئه لزمه ثلاث تيممات وإن  
مت رأسه فأربعة أو كل الأعضاء كفاة تيمم واحد  
انتهى وعبرة بعضهم والمحدث لا ينبت قلبه عضو من  
أعضاء الوضوء حتى تكمل غسلها فلا يقضية  
الترتيب في جمع بينهما مقدما ما شامئ غسل الصحيح

والتيمن عن الجرح فان كانت الجراحة في الوجه وجب  
تقديم التيمن على غسل اليدين وتأخير في تقديمه  
على غسل الصحيح وتأخير عنه ويقاس به بقية  
الاعضاء قاله رفات كان على كل عضو منها سائر  
عمه وتمكن من رفع السائر عن وجهه ويديه وجب  
عليه اي الرفع لاجل تيممه والام يجب التيمن ويصلي  
كفاقد الطهورين ثم يقضي لكنه ليس خروجا  
من خلاف من اوجهه ثم قال ويؤخذ مما تقدم  
ان لو تمت العلة وجهه ويديه كفاه تيمم واحد  
عند ذلك لسقوط الترتيب بينهما وبه افئ  
الوالد ومثل ذلك ما لو تمت الرأس والرجلين  
انتهى **قوله** وله اسباب كذا عبر اصله وعبر عنها في  
اللباب بالاحوال ومنه يؤخذ ان التعير بالاسباب  
يراد به الاحوال او ما يعم الاسباب حقيقة ومجازا  
وهذا ينبغي في يد التيمن قبل الوقت من الاسباب  
وكذا العصبان بالسفر وخوفه ولا يقال ينافي  
ذلك قوله في الشك وهي في الحقيقة اسباب العجز  
لاننا نقول مرادة حكم على محمولها وهو ما يكون  
سببا حقيقة فلا منافاة وكتب ايضا قوله وله



أسباب مرادة بها ما يشمل الأحوال ففيه استعمال  
السبب في معناه الحقيقي وفي الحال تغليباً والقرينة  
عليه ذكر ما ليس بسبب من الأحوال لاثنية ورح فقوله  
وهي في الحقيقة يرجع للأسباب الحقيقية تأمل  
شؤ وقوله حقيقة ومجازاً أراد بالمجاز هذا التغليب  
فأعلم اتفقوا على أنه من أنواع المجاز لكن لم يعرفوا  
ملاقته وقوله وهذا يفعل في عند التيم قبل  
الوقت من الأسباب لأنه حاله من أحواله فأنه  
تارة يكون قبل الوقت وتارة بعده فلا يقال  
التي لا يكون سبباً لنفسه فليس المراد هنا  
بالسبب خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن  
عدمه العدم لذاته فتأمل **قوله** أحد وعشرون وعد  
في المنهاج ثلاثة وفي الروضة سبعة ونظهما  
بعضهم بقول . . .

ياسا إلى أسباب حل يسم . هي سبعة سبباً مما ترتاح  
فقد وخوف حاجة اضلال . قرص يسوق جيرة وجراح  
قل على اجلال **قوله** هي في الحقيقة أي يعضها  
هو ما كان سبباً حقيقة أسباب للعجز في  
سبب السبب **قوله** فقد الما أي شوا كان الفقد

حسيبان لم يجد الماء أصلاً أو شرب ما كان وجداً ما مشياً  
 للشرب على الطريق **قوله** محل يغلب فيه الخ والعبرة  
 في سقوط الصلاة بالتييم وعدمه محلها دون محل  
 التيم على الأوجه حتى لو تيم بوضع يديه فيه وجود  
 الماء صلى بوضعه يغلب فيه العدم فلا قضاء ولو  
 انعكس الحال انعكس الحكم والعبرة في محلها بمحل  
 حرماً كان أحرم بالصلاة في محل يغلب فيه الغد  
 وتخلل منها في محل يغلب فيه الوجود فلا إعادة  
 خلاف ما إذا تيم محل يغلب فيه الوجود وأحرم  
 فيه بالصلاة وتخلل في محل يغلب فيه الغد فتكرره  
 الأعادة ولو تيم محل يغلب فيه وجوده وصلى  
 ولم يبطل تيمه ثم انتقل إلى محل يغلب فيه فقد  
 لزمه أعادة قائه فيه ثانياً ويلغز ويقال للتيم  
 يصلي به فريضة وصورته ما قرأها هي حواسي  
 السؤري وعبد البر الأحمدي **تيسره** قال  
 قالوا العبرة بقالب السنة **قوله** ونسيان  
 الخ أي حقيقة أو حكماً يشمل نسيان الثنا أو  
 اضلاله ونسيان آلة الاستقاء وضلالها فيجب  
 القضاء في ذلك ما يخص أي وإن أعين في الطلب

قال **خضر قوله** فيهما التشاربه الى ان قوله في رحله  
متعلق بنسيات واضلال والمعاد برحله ما ينسب  
اليه من اثباته ومتاعه وهو في الاصل المثل هو  
**قوله** ونسبته الخ اي ولان الوضوء شرط للصلاة فلا  
يسقط بالنسيات كسر العورة قال في المجموع  
واما خبر ابن حبان رفع عن أمي الخطا والنسيات  
وما استكرهوا عليه فقد خص منه من است  
المتاعات وصلاة المحدث ناسيا وغير ذلك فيخص  
نسيات الما في رحله قياسا ههنا **مرقا** الى  
تقصير متعلق بنسبة ويؤخذ من التعليل  
بالنقصير انه لو وزع ما ولم يعلم به انه لا يجب عليه  
الاعادة وهو ظاهر ثم مر خضر وقيد المناوي  
النسيات بما اذا كان بعد القرب فخرج نحو نسيات  
بما زاد على ذلك ثم قال ومحملة ان فقدهما عند  
الصلاة ووجدتهما بعد فان لم يجدهما اضلا فلا  
قضا انتهى **قوله** بخلاف ما لو ادرج اي الماء او منه  
اوالة الاستقاء في رحله بعد طلبه منه اي من  
رحله ولم يشعر اي لم يعلم به او اضل رحله الذي  
فيه اما في رجال لظلمة ونحوها وامع في الطلب



أو كان هناك يبرخفة لم يشعر بها بخلاف الظاهرة  
 أو أضل عن القافلة أو عن الماء أو نصب مأوى أو  
 أضل رحله في مجيئه المتسع فتيمم وصلى فلا قضاء  
 في ذلك وإن وجد ما ذكره فلا تقصير فليست أملا  
**قوله** في رحله أي بعد طلبه منه والاقضى تمام **قوله**  
 ووضع السائر أي حاصل ما في مسئلة الجيرة أيضا  
 أن كانت في أعضاء التيمم وجبت الاعادة مطلقا  
 وإن كانت في غير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح  
 شيئا لا تجب الاعادة مطلقا وإن أخذت من الصحيح  
 أن كانت وضعها على حدث وجبت الاعادة مطلقا  
 وإن وضعها على طهر فإن أخذت زيادة على قدر  
 الاستمساك وجبت الاعادة مطلقا وإن أخذت  
 بقدر الاستمساك فإن سهل نزعا ولم يتردهما  
 وجبت الاعادة وإن شق نزعا فلا اعادة والمراد  
 الظهر الكامل كالخف على المعتمد وذلك مفهوم من  
 قوله كما في الخف لا طهارة مما تحت السائر فقط وأما  
 وضعه إلى السائر من إضافة المصدر إلى مفعوله  
**قوله** من جيرة أي بيان للسائر والجيرة بفتح الجيم  
 قصب أو خشب يسوكه ويثبت على فحل الكسر أو

الخلع لينجبر وقال الماوردي الجبيرة ما كان على  
كسر واللصوق ما كان على جرح ومنه عصابة  
القصود ونحوها ثم مر **قوله** اولصوق بفتح  
اللام شوره مما على الجرح والجبيرة ما على الكسر  
او الخلع ومن اللصوق عصابة القصد ونحوها كما مر  
**قوله** على غير طمري اي واخذ شيئا من الصحيح سواء  
ولو كان ما لا بد منه لا تحل الاستمسك والافلا  
قضا ومحل في شئ من اعضا التيمم فتأمل **قوله** بخلاف  
وضعه على ظهره ولم يأخذ من الصحيح زيادة على ما  
حتاج اليه للاستمسك سواء كان في شئ من اعضا  
التيمم **قوله** باعضا التيمم اي وات لم يأخذ شيئا من الصحيح  
شوق **قوله** البدل وهو التيمم والمبدل وهو الوضوء  
او الغسل او البدل التراب او المبدل الماء فلم يصل  
لمحل العلة منهما شيئا والمراد بقصدهما جميعا على ما يأتي  
**قوله** قبل الوقت اي لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة  
قبل الوقت بخلاف ما لو تيمم لها في وقتها فدخل  
وقت آخر فصلاها به دون التي تيمم لها الاعادة  
عليه لانه لم يتييم لها قبل وقتها بل تيمم لغيرها في وقت  
وعلاها به وهو جائز في الأصل ولا فرق في هذا بين

الغايته والمؤداة بمعنى انه اذا ذكر فائقة مثلاً فيتم  
لها ولم يصلها حتى دخل وقت مؤداة فله صلاحها به  
طبوح بلغز فيقال لنا صورة يصح فيها صلاة تيمم  
لم تستبج به مع انه ايضاً قبل دخول الوقت فليتم  
واذا تيمم للمجموعة في وقت الأول لم يصلها حتى دخل  
وقتها الأصلي فليس له ان يصلها بهذا التيمم وبارة  
سمر للهدية ورابع الشرط دخول وقت الصلاة  
اي ولو مجموعة جمع تقديم ان فرغ منها قبل دخول  
وقت الثانية فان دخل وقتها قبل الفراغ منها  
بطل الجمع والتيمم انتمت وكذا في سائر المناسج  
ويفرق بينه وبين ما لو تيمم لغايته قبل وقت  
الحاضرة فانها يتاح به لا عرف لانه في هذه استحباب  
ما نوى فاستباح غيره بدلاً وفي تلك لم يستباح  
ما نوى بالصيغة التي نوى ولانه في الغايته تيمم  
لما بعد دخول وقتها الحق في احوال من خطه  
نقلت ولو تيمم من اراد تأخير الظهر للعصر في وقت  
الظهر جاز خلاف ما لو تيمم للعصر فيه فانه لا يصح  
لعدم دخول وقتها تأمل واعلم ان هذه من  
المسائل التي تعاد فيها الصلاة هو ما وقع في اللبا



وتعقبه العلامة في التتبع فقال قلت إيجاب الإعادة  
يوم صحة الصلاة هذا التيمم وليس كذلك بل هي  
باطلة لفقد شرطه أي وهو ما يقلعه في الوقت  
قال المؤلف في شرحه وهذا ظاهر مع العلم إمام مع  
الجهل أو الظن فينبغي صحتها ووقوعها نقلاً قالوا  
مثله فيما لوطن دخول الوقت باجتماعه فتمم بغضه  
فبان أنه لم يدخل هو مساوي ويدخل وقت الحنازة  
بغراق الغسل الواجب ووقت الغايبة بتذكرها  
ووقت النفل المطلق بإرادته وذو السبب بسببه كالكسوف  
ووقت الاستسقاء غالب من يفعلها إن فعلها جماعة  
وبإرادته إن فعلها واحد قاله وقوله ووقت النفل  
المطلق بإرادته أي كل وقت الا وقت الكراهة إذا أراد  
الصلاة به في وقت الكراهة كما ساقى عن خضر بن  
**قوله** وإن شغب في هذه الغاية نظر لأنه إذا لم يخف  
كان يعمه بطلاً فالإعادة لبطلان تيممه وكذا يقال  
في وإن مخز عن إزالته فهو قول في هذه الغاية نظر  
أي في فوات الأولى إسقاط الواو والظاهرات مثل  
ذلك يجرب في قوله قبل وإن ظن دخوله **قوله** فيها  
أي بشدة البرد **قوله** ونعصيات بسفر خرج العصيات

بالاقامة والعصيان في السفر كانت زنا وسرق فيه لانت  
الاقامة ليست سببا في الرخصة بل السبب فقد الماء  
فان قيل كذلك السفر ليس سببا بل الفقد فيه اجيب  
بان السفر لما كان من مثانه الفقد جعل السفر  
نفسه السبب فاعز اذا كان حراما لذاته فلا يلحق  
كونه سببا لاسقاط القضا الذي هو رخصة عن  
العاصي بالسفر ولا كذلك الاقامة اذ ليس من  
مساخفا الفقد فاذا فقد الماء فالسبب الفقد  
لاهي والرخص في العصيان في السفر غير ما به  
المعصية فليتنامل **قوله** كتابا ق وشوز **قوله** لا لعدم  
وجوب الاعادة الخ فان كان يتمه اي العاصي بالسفر  
للفقد احسب فصحيح وان كان للفقد السري  
كمرض فلا بد من التوبة فلا يصح يتمه قبلها لانه  
قادر عليها وواجب لما زيا دي وعبارة الرحا في هذا  
التعليل يقتضي حجة يتمه وصلاية لكنها لا تسقط  
عنه فانه كتاب دفعه وقبل الصلاة سقطت به  
وفيه نظرو هذا اذا كان الفقد شرعا **صوابه**  
حسبا انتمت **قوله** فلا تناط بالمعصية اي لا ترتبط  
بها ولا تنصا حبا **تنبيه** معنى قولهم الرخص

لا تناط بالمعاصي ان فعل الرخصة متى توقف على وجود  
شيء نظري في ذلك الشيء فانه كان تعاطي في نفسه  
حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا وهذا  
يظهر الفرق بين المعصية بالسفر والمعصية فيه  
فالعهد الايق والناثرة والمسافر للمكس ونحو  
عاص بالسفر فالسفر نفسه معصية والرخصة  
منوطة اي معروفة ومعلقة ومرتبعة عليه ترتب  
المسبب على السبب فلا تباح ومن سافر سفر ابا حا  
فشرع احر في سفره فهو عاص فيه اما ترك المعصية  
في السفر المباح فنفس السفر ليس بمعصية ولا اثم  
به فتباح فيه الرخصة لانها منوطة بالسفر وهو  
في نفسه مباح ولهذا اجاز المصحح على اخف المقصود  
بخلاف المحرم لان الرخص منوطة بالليس وهو المحرم  
معصية وفي المقصود ليس بمعصية لذاته اي كونه  
ليسائلا لا يستل على حق الغير ولهذا لو تركه اليس  
لم ترك المعصية بخلاف المحرمه اشياء السيوطي نحو  
**قوله** وتجنب بذنبح لا يخفى ما في عند التنجيس والعصا  
بالسفر وكون التيمم قبل الوقت من الاسباب  
اذ فقد كل منها معتبر في صحة التيمم بحيث يجب الإعادة



معه فكيف يعد من الاسباب الموجبة للتييم اذ لا يصح ان  
 يقال التيم قبل الوقت سبب للتييم وشمل جرافليتام  
 شتو وقد قدم جوابه فلا تغفل **قوله** كدم كثير ارب  
 جاوز محله او حصل بفعله وهذا كما ترى اما ان يتنا  
 على عدم وجوب تقدم ازالة الخجاسة على التيم اما اذا  
 قلنا بانه يجب تقدم ازالة الخجاسة وهو المعتمد فيكون  
 وجوب القضا لعدم صحة التيم لا لعدم صحة العفو  
 فان فرض طرو الخجاسة بعد التيم فلا تنافي  
 حاشية متحنا الزاوي فخر وعبارة المناوي واعلم  
 ان المراد بتجسس البدن هنا تجسسه بعد التيم لما  
 سيذكره من عدم صحة تيمه من على بدنه خجاسة  
 انتهت اي وح فالاعادة لا لبطلان التيم بل لعمول  
 الخجاسة بدليل انه لو فرض انه كان متوفيا حينئذ  
 لزمته الاعادة ايضا لاجلها **قوله** وان عجز الكلام  
 فيه كما مر في قوله وان خيف وقد اسرار الميسور  
 فيما مر لانه اذا لم يعجز لم يصح تيمه اجماعا فان  
 عجز عن ازالة التماسح تيمه عند جرح ولا يصح عنده  
 بل يصح فاخذ المصنفين كما سياتي وبعد فتأمل  
**قوله** كدم قليل او كثير لم يكن بفعله ولم يجاوز محله

خ  
 ملائكة

**قوله** نعم ان كان الخ هذا استدراك على قوله بخلاف  
ما يعنى عنه خضر يعنى ان ما يعنى عنه كدم قليل ان  
كان يحمل التيمم ومنع وصول التراب لعله بحيث كان له  
جرم قضى لنقص البدل والمبدل ومفهومه انه اذا  
لم يكن له جرم بان كانت حكمة لا يلزمه القضاء فيحرم  
**قوله** واثنى عشر الخ هذا القسم الثاني من الاسباب  
وقدم اسباب الاعادة عليه لعلها بالنسبة الى اسباب  
عدمها ولان الاعادة يغلب وقوعها من عدمها ولا يها  
اهم في نظر الفقيه هـ **قوله** ولو في المال اي المستقبل  
صوتنا للروح عن التلف او غيرها كالعضو **قوله** في  
الوقت لشربه ونقل اسم عن ر في س المناج انه اعتمد  
فيما لو احتاج للماء ليجوز كعك وطبخ لحم وعجن دقيق  
انه ان احتاج اليه في ذات حال اجاز التيمم وما لا  
فلا يجوز بخلاف مسألة العطش والفرق انه لا غنى  
عن دفع العطش بوجه واما الكعك فيمكن الاستغناء  
عنه في الجملة فاعتبرناه حالاً لاما لا فان فرض انه  
لا يمكن تناول الكعك بدون بل ولا يمكن الاستغناء عن  
الطعام كان كعطش يعتبر في المال كالحال انتهى  
**قوله** لا يغلب فيه وجودة بان غلب عدمه واستوى

الامرات اما اذا غلب وجوده فيقتضي كما مر قل والعبرة  
بغالب اوقات السنة ذكره الرحمان في قوله **سوا** كانت  
المحتاج الى ذلك المالك ام اخذ رفقة اخ اسمه  
الاستارة راجع الى المالك بالنسبة لشربه فقط اي سوا  
كانت المحتاج الى المالك لشربه ام اخذ رفقة  
فالحاجة للمالك بالنسبة لشربه عامة في المالك ورفقة  
واما بالنسبة لبيعه في خاصة بماله هو فقط  
كما هو ظاهر صنيعة في سائر الاصل وان كان خلاف  
ظاهر صنيعة هنا فتأمل ابن شرف بالمعنى قوله ولو  
حيوانا محترما اي ولو كان المحتاج الى ذلك حيوانا  
محترما والمراد بان محترمه ما يحرم قتله وبغير المحترمة  
ما لا يحرم قتله كرتد وقات محصن وتشارك صلاة  
بعد امر الامام وكتب عقور وانطرب ثلاثة اقسام  
عقور وعقد الاخلاق في عدم احترامه والثاني  
محترمه بلا خلاف وهو ما فيه نفع من صبيد او  
حراسة والثالث ما فيه خلاف وهو ما لا نفع فيه  
ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمعتزلة  
عند شيخنا الرمي انه محترمه بحرم قتله ح والتمس  
كما في سائر ان غير المحترمة محترمة على نفسه لانه غير



ما هو مباشرة قتل نفسه فلو احتاجه الزاوي المحسن  
لعطش نفسه شربه لان نفسه محترمة عليه **قوله**  
وتعبري هنا وفيما ياتي بالمونة اعم الخ المونة في اللغة  
القيام بالكفاية قوتا او غيره والافتاق بذل الوقت  
والقوت نفسه هو النفقة قاله السكي قال وهذا  
يقضي ان النفقة دونه المونة اي اخص منها  
انتي شو بزيادة **قوله** اعم من تعبيره الخ قال طب  
ولك ان تقول قد استمر اطلاق النفقة في عرف  
المفتي كثيرا على ما ينبغي في جهة المونة مطلقا  
اي يصرف على نفس الانسان او غيره من عليه  
مؤنته ولو كسوة ونحوها او اهما مع الكسوة كالفقير  
مع المسكين على انه لا وهم يذهب الى الفرق بين  
النفقة وغيرها في الحكم اذ لا قائل بالفرق فلا تفاوت  
بين التعبيرين فيما يراد منهما **قوله** وظاهر الخ  
روح فقوله للمونة مثالا واقتصر عليها لانها الغالب  
في باب الحاجة للمبيع لقيام المعاشن بها **قوله** وان لا  
يجل الخ هذا اشرف فيما اذا كان الماموجودا عند  
تيمة ولا يعطيه له الا بئنه وهو عاجز عن الثمن او  
محتاج اليه **قوله** وقد عجز عنه اي عن الثمن المذكور

بأن لم يكن في ملكه كما يقتضيه ظاهر المساق **قوله**  
للموتة أي له ولم تلتزمه موتته نفقة وكسوة  
ومركبا ومسكنا وخادما والعبرة بكسوة ذهابه  
وابائه وموتهما لا موتة يوم وليلة كالغطرة ولا  
العم الغالب كالزكاة هذا في المسافر أما المقيم فيتم  
اعتبار ما في الغطرة من إضاح لشيخنا كالنخعة  
**سوقوله** أولد بينه ولو مو جلا نعم بشرط أن يكون  
حلوله قبل وصوله إلى وطنه أو بعده ولا مال له فيه  
والأوجب سראة فيما يظهر ولا فرق بين أن يكون  
الدين لله تعالى أو لادمي ولا بين أن يتعلق بدمته  
أو بعين من ماله كعين أعارها فزعمنا المستعير  
بأذنه م روعبارة بعضهم بشرط أن يحل قبل وصوله  
محلا يصير فيه غنيا إذا مال فان حل بعد وصوله  
محلا يكون فيه غنيا فلا عبرة به فيجب سركا  
أما فليتأمل **قوله** أو وجد الما نخ أي أو كان قادرا  
على الثمن غير محتاج إليه مكن وجد الما لا يباع  
إلا بالكر من ثمن مثله الخ هو **قوله** في تلك الحالة  
قال الإمام ولا عبرة بحال ينوي فيها الأمر إلى سد  
الرمق لأن الشربة فيها تساوي دفاتر كثيرة وآلة

المأمول في الشراء ولو وهب له ما أو قرضه أو عيره  
أو عير الله وجب القبول وكذا السؤال لاهية  
منه أو قرضه أو قرض الله فلا يجب قبولها للمنة  
في ذلك قال والمخاصل أن المأجور فيه خمسة  
أمور الشراء والإجارة والإعارة والهبية والقرض  
وفي الآلة الثلاثة الأول فقط وأما الثمن فلا  
يجب فيه شيء من ذلك سم وما ذكره من جواز إجارة  
المأجور إعارته فيه وقعة واقتصر على الإعارة  
فليحرم وقررنا أن إجارة الماء وإجارته لا تصح  
كل منهما فإن حمل على إعارته من حصل له الماء أو  
إجارته صح فليتلل **قوله** ولو بما يتغابن  
أي يتسامح بمثله أعلم أنه الزيادة اليسيرة على  
ثمن المثل لا أثر لها في جميع أبواب الفقه الأحب  
مسئلة واحدة وهي ما إذا كان شرا عامًا  
كافي هذه المسئلة ثم رخص **قوله** فلا يودي  
ذلك أي تركه المأخض **قوله** مقصود الشارع  
أي مطلوبه وما أمر به أذ مقصوده الصلاة  
بالظهار وهي كما توحيد بالماء أو جد التراب  
**قوله** من الأتيان الخ بيان لمقصود الشارع **قوله**



بخلاف نظيره في تصرف الوكيل وذلك بان يوكل شخص  
شخصا في شراشي معين كان يقول له وكلتك في  
شرا دار فلان لي فوجه الوكيل يبيع حياك من ثمن  
مثله بما يتغابن به كان يكون ثمن مثله عشرة دنانير  
ووجه يبيع بأحد عشر فله شراؤه لاننا لو منعنا  
الوكيل من شراؤه لادعاه الى الاخلال بمقصود الموكل  
اذ لا تبدل لما عينه الموكل متيسر بخلاف المافات  
بدله وهو التراب يقوم مقامه فله العدول عنه  
فلا اخلال بمقصود الشارع فان لم يكن التراب متيسرا  
كان كافا قدر الطهورين عبد البر في حضور قوله او  
عدوا وخاف انقطاعا عن رفقة او سارقا ومن  
الحايل ما لو وجد خاوية ما سبل بطريق كبلولة  
الشرع بينهما قل في هذا كله لا إعادة والعقد  
والسبع من احايل الحسي **قوله** اولم يجد ما يستق  
به ولو وجد ثوبا وقد رعى شك في الدلو او على  
اولائه في البئر وعصره او على شقة وايصال  
بعضه ببعض وجب ان لم يزد نقصانه على كبر الامر  
من ثمن مثله الماء واجر مثل الحمل ولو وجد ثمن الماء  
وهو محتاج الى ستره للصلاة فقدمه بالادوام النفع بما

ولو فقد الماء ولم انه لو حضر محله وصل اليه فان  
 كان يحصل بجفر يسير من غير مشقة لزومه والا  
 فلا ذكوة في المجموع عن الروياني ثم رخص وقوله  
 ان لم يزد اخرج الظاهر انه قيد في جميع ما قبله فلو  
 كان ثمن مثل الماء درهمين واجرة مثل الحمل درهما  
 أو عكسه فالمرء الامرين درهمان ولو كان لو سدد  
 الثوب في الدلو أو أدلة في المبر وعصر أو شقه  
 وأوصل بعضه ببعض نقصت قيمة الثوب بما كان  
 درهمين أو أقل فانه يجب ان يفعل ذلك أو أكثر  
 من درهمين فلا يجب ومحل قوله لزومه الحرقان كان  
 يحصل بلا مشقة اذا لم يكن يترتب عليه خروج  
 الوقت والا فلا يلزمه ذلك وقد علم مما مر  
 ان الدين والسترة يقدمان على الطهارة لدوام  
 نفع السترة وضيق حق الادبي فيما اذا كانت  
 الدين لادبي وتقدم حق الله المالي فيما اذا كانت  
 الدين لله **قوله** من دلواخ بيان لما تبي معنى شيئا  
 والمراد عدم وجود ذلك في محل يجب طلب الامانة  
**قوله** بطو برء هو بفتح الباء وضها فيها متو  
 اي ففتح الياء من بطو تفتح باء وتضمها ومع

فتفتح بآبر وتفتح بآبطو وتضمها في أربعة ثم قال  
فأبشدة تقول برى بتثنية الرابطة بفتح الباء  
وضمها ومفتوح الباء هنا أفصح وهو مصدر  
للمفتوح أيضا وأما المضموم فمصدر للمضموم  
والمكسور **قوله** أي طول مدته وإن لم يزد الألف  
بدليل قوله أو زيادة مرض ولم يذكروا للطول  
ضا بطا دلي على ما **قوله** المستكة بفتح الراء **قوله**  
وغول لا يخفى أن الواو في هذا وما بعده معف  
أولان أحدهما كاف في حصول شين فاحس  
طب **قوله** واستحسنا في أي بان يصير بدنة كالحفنة  
اليابسة خضر **قوله** وثغرة أي ثغرة خضر **قوله**  
المهنة بفتح الميم وحكي كسر هاشو وهي الخدمة  
ثم العباب خضرو في القاموس المهنة بالكسر  
والفتح والتحريك وكلمة الحذف بالخدمة  
والعدم مهنة لمنعه ونصر مهنا ومهنة  
ويكسر هاءه وضمه وجمعها في اللفات  
الأربع في خمسة **قوله** الفاحش في الباطن  
ولو في رقيق على المعتمد ل إذا أحسن في قيمة  
الملوك غير محقق بخلاف أحسن في الزيادة على



من مثل المآفانه محققة في أصل الفرق **قوله** ويعتمد  
في الخوف قول عدل في الرواية أي كعبد وامرأة وليس  
له الاستقلال بذلك أي إن لم يكن طبيياً وأما  
جوابه من نفسه لا اختلاف المراج بالآزمنة  
وهذا إير على من اكتفى بالتجربة **محمداً** على  
أنه ما يعمل بقول الطبيب العدل المقبول الرواية  
أو معرفة نفسه إن كان عارفاً هو بالطب ولا  
يعمل بالتجربة على المعتمد وفارق المضطرب  
يستقل فيما إذا خاف من الطعام المحضر إليه  
أنه مسموم فيجوز له تركه والانتقال إلى الميتة  
بأن المآفان يتعلق به حق الله تعالى بدخول الوقت  
للتطهريه بدليل عدم جواز بيعه فاستغلت  
ذمته بمنابا بالطهارة بالمآفان تراعى ذلك الإبريل  
بخلاف الطعام فاندفع قياس الاستوى عليه  
وعدل الرواية هو المسلم البالغ العاقل العدل  
ولورقيقاً وأنتي هو الم من عدل الشهاد  
لا شراط الحرية والذكورة فيه فطب الكافرات  
كان في عبادة كقول لمريض المايو ذك أو صل من  
قعود لا عبرة به ولا يعتمد عليه في ذلك **وقال**

الخلية له اعتماد قوله في ترك شي من صفة اداها  
 لا في تركها من اصلها وان كان في غيرها نحو ينفقه  
 كذا قوله الاخذ بقوله ولولم يجد طبيبا ولم يكن  
 هو عارفا وخاف فله التيمم فان استمر تيمم واحد  
 بحدة او وجدة واخيرة بعدم الضرر لزمه الاعادة  
 اذا رى رجلا في **قوله** وقيل يشترط اننا ضعيف  
**قوله** وفروضة لم يقل كما تقدم له في الوضوء والغسل  
 اي اركانها احترازا عن فروضة بمعنى شرطه لعله  
 لعلمه لتقدمه من ذلك المكره يشو وفروضة مبتدأ  
 وخبره محذوف تقديره خمسة وقوله نقل تراب اما  
 ان يعبره بدل مفصل من محل او خيرا لمبتدأ محذوف  
 ويصح مع قطع النظر عن تقدير خمسة ان يكون  
 نقل تراب مع ما عطف عليه خبرا عن فروضه  
 خضريا المعنى **قوله** خمسة الخ مع المص في ذلك  
 النور في منهاجه والمعتمد اها سبعة كما في  
 الروضة واصلا بعد التراب والقصد كثرت  
 وقد نظما بعضهم **قوله**  
 تراب ونقل قصصونية ومسح لوجه ثم ايد مرتبا  
 فذي سبعة عدل لان كان قسما وصنفا الاخبار فاقطع لتاد

واما

واما لم يجد الماء كثيرا في الوضوء والغسل لانه لا يختص  
بما بخلاف التراب فانه يختص باليتم ولا يرد غسل  
النجاسة المغلظة فانه ليس مطهرا فيها والمطهر  
انما هو الماء بشرط امتزاجه بالتراب في واحدة من  
الغسلات السبع ولا يقال التقي بالنقل عن القصد  
لاستلزامه له لانا نقول هذا من دلالة المتأطبات  
ولا يكتفي فيها بدلالة الالتزام بل لابد فيها من  
دلالة المطابقة وهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع  
له تأمل **قوله** نقل التراب مصدر مضاف للمفعول  
بعد حذف الفاعل والتقدير نقل المتم او من قام  
بقامه التراب الخ زيادي والمراد بنقل التراب  
تحويله من خوا الارض او الحقوا الى العضو الممسوح  
بنفس ذلك العضو كان معك وجهه ويديه  
بالارض او بغيره من ماذونه كما يأتي او من نفسه  
كانت اخذ ما تسفته الزجج من الحقوا او غيره ذلك  
قالم ر في ث ولوممه غرة أي الميزجج تيممه  
عناي خطه وهو الذي اعتمد الزبادي ولاب  
جرو اعتمد سم انه لا يشترط التميز فيكون ولو  
قردا وهو ما في حاشية قل على خط غليجدر



وصرح كلام رات الاذن قيد خلا قال نقل على خط وفي  
حاشية عبد البر قال الشيخ الرملي لا فرق في صحة نقل  
المادون بين كونه ذكرا او انثى حيث لا محاسنة  
ناقضة ولا بين كونه مسلما او كونه كافرا ولا  
بين كونه بالغاً او كونه صبيا ولا بين كونه عاقلا  
او كونه مجنونا او صبيا لا يميز انتهى فمسئل او  
كان له دابة معلية بان علم دابته حيث تفعل  
بأمرة فقال ولو كان له دابة انتهى لا يقال لا  
فعل له في هذه الحالة لاننا نقول فعل الدابة  
المعلمة بأمرة واستشارته بمنزلة فعله فليست مل  
سم فان احدهما اخ بعد اخذ التراب  
وقبل المسح لم يضم كما ذكره القاصي حسين  
في فتاويه وهو المعتمد ايضا الاذن فلانه غير  
ناقل واما المادون له فلانه غير متميم وكذا  
لا يضر حدتها في الحالة المذكورة ايضا انتهى  
ولو يتم بنفسه ونقل التراب ثم احداث  
بعده وجب عليه تجديد نية قبل مسح الوجه  
او معه لتصاحب النقل الطاري ولا يجب ان  
يأتي بغير ذلك التراب خلا فالظاهر عبارة

الغري على الغاية وخرج بقوله نقل التراب مالوكا  
على العضو فرددة من جانب الآخر فانه لا يكفي بما في  
ثم **قوله** ولو من وجه او يد اي من وجه اليه  
او الى يدك بان حدث على الوجه ثراثة بعد مسح  
وجهه و تراب التيم او من يد الى وجه او الى  
يد قل **قوله** فلو سفته ربح عليه فرددة ونوى  
اي لم يكف لانه لم يقصد التراب واما التراب اياه لما  
قصد الترح **قوله** او وقف بم يد ربح ناويا بوقوفه  
التيم فلما اصابه التراب مسحه بيده لم يكف  
لعدم النقل وان وجد القصد هكذا على بعضهم  
والقصد المنفي في عبارة التيم هو القصد  
المصاحب للنقل **قوله** لا نتقنا النقل الخ عبارته  
في ثم المنهج لانه لم يقصد التراب الخ وما هنا أولى  
لان نفي الاعم الذي هو النقل هنا مستلزم نفي  
الاخص الذي هو القصد بخلاف عكسه فتأمل  
وحرر سوا قول لينظر ما وجه عموم النقل لانه  
ان اريد به مطلق التردد فن ان الاستلزام  
لان كلامهما يحقق بدون الاخر وان اريد النقل  
المعتبر فهو لا يوجد بدون القصد فيما متلاهما

فالقصد لازم للنقل ملزوم وقد يوجد الملازم بدون  
الملزوم بخلاف عكسه فمن أين العموم له فلعلمه أراد  
بالقصد البنية مع النقل لكن صريح كلام الشرائع  
النقل اخص من القصد فليعلم **قوله** لا انتقا النقل  
المحقق الخ واخذ منه انه لو حرك وجهه لاخذ  
التراب من الكهوانا ويا انه يكفيه وهو كذلك قال  
بالحرف **قوله** المحقق بكسر القاف اسم قائل **قوله**  
فيهما اي فيما لو سقته روح عليه أو وقف في محب ربح خضر  
**قوله** والقصد اي قصد التراب دون قصد العضو فلا  
يشترط على المعتمد فلو اخذ ترابا يمسح به وجهه  
فتذكر انه قد مسحه مع ان يمسح به يديه وبالعكس  
**قوله** كان ينوي استباحة الصلاة الخ ولا فرق  
بين ان يعين الحدث بان يقول نويت استباحة  
الصلاة من الحدث الا صغرا والاكبر ام لا بان يقول  
من الحدث فقط حتى لو تيمم بنية الاستباحة  
ظان كون حدثه أصغر فتبين انه أكبر أو بالعكس  
لم يضر لان موجبهما متحد وهو التيمم بخلاف ما  
اذا كان متمدا فانه يضر لتلافيه فلو كان مسافرا  
واجنب فيه ونسي وكان يقيم وقتا ويتوضأ



وقتنا اعادة صلاة الموضوف فقط لما ذكره من خضرو في  
قوله فلو كانت مسافرا واجنب ونسي الخ الفز  
الجلال السوطي فقال

اليس عجيبا ان شخصاً مسافرا الى غير عصيان تباح له الزهر  
اذا ما توفى للصلاة اعادةها وليس معية التي بالتراب خص  
ولجاب بعضهم بقوله

لقد كان هذا الجناية ناسيا وصلى مرارا بالوضوء اتي بنه  
كذلك مرارا باليتم يا فتى عليك بكتب العلم يا خير من فوس  
قضا التي فيها توفى واجب وليس معية التي بالتراب خص  
لان مقام الغسل هام يميم خلاف وضوء هالك فراقه تخص  
انتمى قوله لارفع الحدث عنه ما لو نوى الطهارة عنه  
ابن مرف قوله لان اليتيم لا يرفعه ولا يرد ان احده  
يقع على المنع واليتيم يرفعه لان المنع الذي يقع عليه  
عند الاطلاق هو المطلق اي المتعلق بحد صلاة وغيرها  
واليتيم لا يرفعه لا المقيد اي المتعلق بفريضة واحدة  
وما يتبعها فانه قصد هذا افلا اشكال في الاجزا  
فما هو ظاهر وعلى هذا ينزل قوله في الاصل في باب  
اسباب الحدث وعلى المنع المترتب على ذلك وهذا يرفعه  
الماء والتراب انتهى وما اقتضاه مفهوم قوله الاية معنا

الأول فليتنامل ولا يرد ان نية الاستباحة ايضا  
تتضمن قصد رفع الحدث اي المتع اذ لا تتحقق  
الاستباحة الا بعد زواله مع أنه لا يصح قصد  
لأنه يغتفر في الغنى ما لا يغتفر في المقصود  
شؤ وقوله لان المنع علة عدم البراءة واليتم لا  
يرفعه اي لا يرفع المنع المطلق وقوله لا المقيد  
عطف على المطلق وقوله فان قصد هذا الخ اي اراد  
رفعاً خاصاً بفرض ونوافل وقوله وما اقتضاه  
الخ اي ويترك ما اقتضاه مفهوم قول المص الا في  
في قوله ويخالف التيمم الوضوء في انه لا يرفع الحدث  
بمعناه الأول اي الذي هو الامر الاعتباري  
المتابع في باب الاحداث لأن ذلك ثم مراده  
رفع المنع العام بالنسبة لفروض ونوافل ومعلوم  
ان هذا لا يرفع الا المأ فليتنامل **قوله** ولا فرض  
التيمم خلافاً للمحنة نعم لو سبقه بقوله المطلق  
صح وصلى به المنفل فقط لتتربها عند الاطلاق على  
اقل مراتبها وهو المنفل فتوزاد للملأة المروعة  
جمع بين الفرض والمنفل **رحماني قوله** لان التيمم طهارة

انعم ان يتيم فذبا كانت يتيم للجمعة عند تعذر  
غسله اجزائه نية التيم بدل الغسل كما بحقه الشيخ  
ثم رخصه فتجزي نية التيم في موضعين اذا اضافه  
للمصلاة واذا اتم بدنا فتأمل وفي الرحمان ثالث  
وصوان يريد بالغرض البدني لا الاصلي فيصح ويقبل  
به مادونه الصلاة فرضا وفلا **قوله** لان التيم طهارة  
ان يقال السوطي والاولى عندي ان يقال ان  
التيم لا يحصل بذلك فان التيم عن الحدث والجنابة  
فرض وصورته واحدة بخلاف الوضوء والغسل  
فانها متميزة بالصورة اقول يرد عليه نية الاستبا  
هنا فان التيم بها عي مع عدم تميز التيم بالجنابة  
عن الحدث الاصغر ورح فالاولى ما عله التيم فليتنا  
**سوقوله** ولذلك لا يسن تجديده ذكر الرمي في  
عاشية من الروض ان التيم يخالف الوضوء في سبع  
وعشرين مسألة ذكرها فيها فليرجع اليها من اهب  
الوقوف عليها خضر **قوله** فلا بد منه نية استباحة  
فرض الصلاة اي فلا يكفي له نية استباحة الصلاة  
اخذ بالاحوط وكون المفرد المحلى بالعموم مانعا فيه  
فيما مداره على الالفاظ والنيات ليست كذلك اذ



محلها القلب على ان ينشأ على الاحتياط يمنع العمل  
فيها بمثل ذلك لو فرض ان اللافاظ فيها دخلا قاله  
في التحفة ستوا والمأصل ان نية التيمم يتعلق بها  
مستحبات الاول في كيفيتها وتقدم الكلام عليه  
في قوله كان ينوي استباحة الصلاة في الثاني  
في ما يستباح بالتيمم معها ومراسته ثلاثة  
فرض صلاة وطواف ونفلها وغيرهما فنية كل واحد  
يتيح ما بعده دون عكسه وصلاة  
الجماعة كالنفل وخطبة الجمعة كالغرض فتجوز  
صلاة الجمعة بالتيمم لها اذا لم يعطى وممنوع اجمع  
بينها وبين فرض آخر على العمد وعبارة الشيخ  
خضر وحاصله ان نية الغرض يتيح الكل ونية  
النفل او الصلاة او الجماعة يتيح ما عدا الغرض  
ونية غير هذه الثلاث يتيح ما عدا الصلاة من نحو  
مس المسح وحمله وسجدة التلاوة والشكر والركعت  
في المسح وقرأة القرآن ولو كانت فرضا عينيا كسجدة  
الفاحة فيستحبه لان اجمع في رتبة واحدة حتى لو  
تيمم لواحد منها كان له فعل البقية انتهى **قوله**  
مسح الوجه يعني وصول التراب ولو نحو خرقة

اذ لا يشترط خصوص المسح الذي هو امرار اليد على  
العضو ولا يشترط يتقن وصول الزاب الى جميع اجزا  
العضو بل يكفي غلبة الظن كما في الام وغيرها خضر  
وجب مسح ظاهر مسترسل لحية والمقبل من  
انفه على شفتيه كالوضوء **قوله** مع المرفقين كبده  
وحلا للمطلق على المعية كما في الوضوء لاتحاد  
سبهما وان اختلف الحكم **قوله** يجب استدامتها  
الح المعتمد انه يكفي استحضارها عند مسح الوجه  
وان عزيت بينهما **قوله** ونقص اليدين ولا  
كلف مسافر نقص ما غشيته من غبار السفر  
الا ان كلف خضراي ان المسافر لو غشيته غبار  
خفيف لا يكلف نقضه بل يصح يديه عليه لانه  
غير خايل بخلاف ما لو كان كثيفا فانه يكلف  
نقضه **قوله** بعد الضرب اي وقبل المسح  
كما يدل عليه قوله ان كثر **قوله** ان كثر بحيث لا يبقى  
الا قدر الحاجة واما مسح الزاب عن اعضا  
التي بعد التيمم فالاحب كما في الام ان لا يغسل  
حتى يخرج من الصلاة ثم **قوله** والرتيب ولو  
عن حدث آخر واما لم يجب في الغسل لانه لما كان

الواجب فيه التعميم جعل اليدين كالعضو الواحد  
ثم الترتيب الواجب اما هو بين المسحين اعني مسح  
الوجه ومسح اليدين فخرج النقلات فلا يجب الترتيب  
بينهما اذ المسح اصل والنقل وسيلة فلو ضرب  
بيديه على التراب ومسح باحدىهما وجهه وبالاخرى  
يده الاخرى جاز نقله فخرج عن ثم الهية **قوله** كما  
في الوضوء قضية القياس الابتداء بالاصابع  
وان يمه غيره لكن المعتمد في الوضوء انه اذا وضاه  
غيره انه يبدأ بالمرقأ ايضا لخضر ويستفاد منه  
طلب الفرقة والتحجيل وهو كذلك **قوله** كما  
الموالاة بتقدير التراب ما هذا المحل في السلام  
اما صاحب الضرورة فتجب الموالاة في طهارة خضر  
**قوله** ان فرق الخ قيد في التحليل فقط **قوله** والا  
وجب اي التحليل في الثانية ان لم يفرقما جي  
الضريتين ليوصل التراب الى المحل الواجب مسحه  
او فرقتي الاولى دون الثانية لان ما وصل اليه  
قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول المسح  
فاحتاج الى التحليل ليجعل ترتيب المسحتين  
ثم من خضر فالمعنى وان لم يفرق في الثانية



بل فرق في الاولى فقط اول يعرف فيهما لاني الاولى ولا  
في الثانية وجب التحليل **قوله** ومكرهه اي به  
مفرد امضافا لانه لم يذكر من المكرهات ثلاثة  
فاكد بل اقتصر على شيئين **شوق** لئلا يكرر المسح  
يوخذ منه انه لا يسب فيه تثليث وهو كذلك  
**قوله** وان امكن بصرية بحرقه ونحوها هذا المشكل  
لان الواجب نقلتان فهو اذا اوضح خرقه على  
الارض وعلق بها تراب ومسح ببعضها ووجه  
ثم ببعضها الاخر يدعي هذه نقلة ثانية وح  
فعدم الاجزاء على رايه مشكل فتغطين هذه المسئلة  
وامعت المنظر فيها وقد اورد هذا الكلام بعض  
مشايخنا المحققين وتوقف فيه وقد عرضته على  
بعض مشايخنا المحققين في درسه فتوقف  
ايضا ولم يظهر له ولا لاحد ممن كان حاضرا  
من الفضلاء جواب عنه واعل الله ان بفتح الجواب  
عنه بعد ذلك والله اعلم بالصواب ح د خ ح ز  
بحروفه وقوله هذه نقلة ثانية الاشارة الى  
مسح اليدين ببعضها الاخر هذا او عبارة المهاج  
قلت الامح المنصوص وجوب ضربتين وان امكن

بضربة خرقه وخوها قال امره كان يأخذ خرقه كبيرة يضرب  
بها ثم يمسح ببعضها وجهه ويباقيها مثلا يديه دفعة  
واحدة انتهى وقوله دفعة واحدة أي يمسح الوجه  
واليدان معا قال ع ش البطون على هذا الوجه واضح  
لكنه لعدم الترتيب لا لعدم تعدد الضرب وقد مر أن  
خصوص الضرب ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل  
وهو حاصل فيما لو مسح ببعض الخرقه وجهه ثم  
يباقي يديه انتهى وعبارة بعضهم قوله وإن أمكن  
في هذه الفاية لا تستقيم والاول ان يقال انما  
قضية شرطية لا تستلزم الوقوع فانه لو ضرب  
خرقة كبيرة ومسح ببعضها وجهه وقصد مسح  
يديه يباقيها ومسح ما به كفي لان الضرب ليس شرطا  
واما المعتبر النقل وهذا نقل آخر انتهى وذكر  
الحلي نوعا وارضاة مستامنا وان رده قال  
في حواشي الجلال المحلى فليست امل ورايت بخط بعضهم  
قوله وان أمكن بضربة خرقه وخوها ظاهرا  
انه لو وضع خرقه على تراب فعلق بها الغبار مسح  
بمنصفها وجهه وبمنصفها الاخر يديه لا يكفي لعدم  
وجود ضربتين وهو مشكك لانه فسر الضربتين

بالنقلتين حيث قال بعد والمراد بالضرب النقل ولا  
يخفى ان مسح الوجه ببعض الخرقه نقلة أو لم مسح  
اليدين ببعضها الآخر نقلة ثانية لان معنى النقل  
تحويل التراب الى الوجه واليدين وح فعدم الاجزا  
على رايه مشكل وفي كلامه تناقض فليتنامل انتم  
وفي سم على حجر بعد استشكله ما نصه الا ان يحا  
بات صورتهما ان يضعهما د فعت على الوجه واليدين  
ثم يرتب ترديد يداهما عليها فيندفع الاشتكال **قوله**  
والمراد بالضرب النقل لا يقال كيف اعتبر النقل من  
الشروط وقد قدم انه من الاركان لانا نقول المنظم  
اليه في الاركان ذات النقل وهنا كونه متعدد فالشرط  
تعدد الركائز ذاته فليتنامل شغوف لو أخذ التراب من  
الحواء او وضع يده عليه من غير ضرب كفي **قوله**  
والمستعمل اي في رفع الحدث هنا ما بقي عضو الخ  
ومثله المستعمل في ازالة الخباسة المفلطة وات  
طهر لان وصف الاستعمال لا يزول بالفسق **قوله**  
والمستعمل منه ما بقي عضو او تنافر منه علم من  
حصر المستعمل فيما ذكر انه لو تيمم واحد أو جماعة  
مرات كثيرة من تراب يسير في خوخة جاز حيث لم



يتناثر إليه شيء مما ذكر كما يجوز الوضوء متكررا من إسناء  
واحد **خضوع قوله** ما بقي بوضوء أي الممسوح بعد مسحه  
**قوله** أو تناثر منه أي من العضو حالة التيمم أي بعد  
مسحه العضو أما ما تناثر ولم يمس العضو بل لاقى  
ما سبق بالعضو فليس يستعمل قطعاً كما نبقى بالأرض  
خط والاحتراز بحالة التيمم عما لو وقعت الزحج على  
وجهه تراباً فأخذه خرقته ثم أعاده إلى وجهه  
فإنه يكفي وهذا أدخل بعض العلماء على زوجته وهو  
مغضب فقالت له ما السب فقال سئلت عن قول  
الجلال المحامي حالة التيمم فلم أجد جواباً فقال له كان  
أي يقول احتراز بحالة التيمم عما لو وقعت الزحج على  
وجهه تراباً إلى آخر ما تقدم **قوله** جاز في الأصح أي  
ولا يقال إن التراب الذي بقي بيده مستعمل لأصح  
التيمم لأن المستعمل ما بقي بوضوء فهو المستعمل  
الباقى بالمسوحة لا الماسحة **قوله** لأن المستعمل  
هو الباقي بالمسوحة فيه نظر لأن هنا قبل تمام  
مسحها وكلامهم فيما بعد تمامه فراجعه قل أقول  
وهو غير ظاهر فإنه يقتضي أن الباقي بالوضوء الممسوح  
بعضه لا يكون مستعملاً وليس كذلك وقد قاسه على

الماء في حاشية الشيخ عبد البرقاية تراب المرة  
السابعة من نجاسة الطب يجوز التيمم إذا جف  
وهي مسألة حسنة خلاف ما قبل السابعة فانه  
يجب لان التراب ثم يزل النجس وما زال الا الماء  
لانه مقصود لغيرة وهو تعكير الماء اقول  
وهذه المسئلة الذي زعم انها حسنة تبعا لخطي  
سائر المجتاهج لم تر فيها مستباحا فلنحذر من التراب  
اذا اخلط بما يستعمل مع التيمم بعد جفافه  
**قوله** بالنسبة للمسوحة لبيان الواقع للاحتراز  
كما لا ينبغي اي فلا معنومه ثم رأيت في العناية خلافه  
وليس كلامه اي محل كون ما في الماسحة محكوما  
عليه بالاستعمال بالنسبة لغيرة المسوحة اما هي لو  
انغل فيها لمعة كانت له ان يستعملها بما في الماسحة  
والظاهر ان اليدين هناك العضوين لا كالعضو  
الواحد فليتمايلا **قوله** وان قل اي الخلط جدا  
**قوله** وطلب الماء وان لم يدره فخرأي طلب الخشخ  
أما بنفسه أو بما ذوبه كما قال **قوله** ولو بما ذوبه اي  
الثقة مؤفلا لا يكفي طلب فضولي او فاسق الا ان  
غلب صدقه ماوي ولو كان الماء ذوا حدا عن جمع

فلو جئت النازلون ثقتي طلب لم يكن ولا بد من كون  
الطلب في الوقت يقينا كما سيأتي في المتن فلو طلب  
متأخرا فيه لم يصح وإن صادفه لم يجوز تقديمه إلا إذا  
في الطلب قبل الوقت إن قال فيه أو أطلق وطلب في  
الوقت لأن قال قبله فلا يكفي وإنه طلب له في  
الوقت سم وقد يجب الطلب قبل الوقت كما في  
الخدام أو في أوله لكون القافلة عظيمة لا يمكن  
استيعابها إلا بآذونه أول الوقت فيجب عليه  
تجهيل الطلب في أظهر احتمالي أنه الاستئذان ولو  
طلب قبله ودام نظره إلى الموضع الذي يجب نظرها  
حتى دخل الوقت كفي ابن الصباغ وغيره **فقرئ قوله**  
**فلم يجدوا ما فشرط للتييم عدم الماء ونكر ما في**  
**سياق النفي** فاقضى أنه لا يجد ما يسمى ما شئ  
رولي خفري لا يجد شيئا من الماء المطلق فليس المراد  
بالماء في الآية مطلقا لما قبل الماء المطلق كما مر  
**قوله** مع أمثالها أي الطهارة بالماء **قوله**  
وفي معناه الخائف قد يقال هو منه لأن  
سقاها لأنه يجوز له التيمم للبرد إلا بخيار طيب  
أنه يحصل بمغفر **قوله** من برد وخوف أي كما جرح



ولزمه الاتادة في البرد وامر قوله ومتيقن بسر القاف  
اسم فاعل قوله وان توجهه اي وقع الماء في وجهه اي  
ذهبه بان جوز حما قاله الله يعني تجوز اراجحا  
وهو الظن او مرجوحا وهو الوهم او مستويا وهو  
المشك فليس المراد بالوهم هنا الثاني فقط وان  
كان صحيحا ويغتم منه انه يطلب عند المشك والظن  
بطريق الاولى وانما حوله الله ذلك ليصده منطوقا  
وليس في ذلك كبير امر قال تعالى فلا تقل لهما اف  
ولا تنهراهما ويغتم منه النهي عن الضرب وفوض طريق  
الاولى ثم رما ولد القول الى صحاح وفي سآخ ط  
من قوله ويغتم اخ وخرج بالتوهم ما لو يتقنه فله  
يكون كالذي معه ما فلا يعتبر الوقت ولا يشترط  
معه الأمن بالاولى من حد القرب لقوله طلبه اي  
حتما في الوقت كحار وسياتي في كلام المص أيضا  
قوله من رحله وهو مسكن السمن من حجر او قد  
او سحر او دبر وجمع في اللثة على رحاله وفي القلة  
على ارحل ويطلق أيضا على ما يستعجه من الاثاء  
خضر قوله ورفقته هو بتثنية الراء المنسوب اليه  
الاتحاد هم منزلا ورحبلا هم ارفقة لا رفاق بقضيه

سخي وديار  
 وفي متن  
 عم بحر  
 به وعلو  
 وان غلبي  
 بد وقت  
 به عضه  
 وقت فجب  
 است لست  
 مع الى  
 باغ زمينه  
 ماونكر  
 حد ما  
 مطلق  
 ما است  
 ارة الما  
 هو منه  
 د ال  
 خور

بعض واستشكل تفسير الرفقة بما ذكر بتفسيرها  
جميع القافلة في قولهم يجر مراكل الهدى على الهدى  
ورفقتة واجيب بان اعتبار جميع القافلة هنا  
فيه مشتقة بذل الوجه لمن لا انس له به بوجه مشتقة  
استيعابهم بخلاف تختم اكل الهدى على جميع القافلة  
فانه لا مشتقة له فيه على الهدى وكلمة مفشوة  
اليه فم اكل جميعهم قاله بعض المتأخرين شوبري  
وقضيت ان المراد بالرفقة بعض القافلة وهم  
اتباعه ومن يلوذ به وينسب اليه فقط وعبارة  
خضرم الجماعة يترلون معا ويرحلون معا  
انتمت وهو يصدق على جميع القافلة فليجر **قوله**  
ويستوعبهم بالطلب ولا يجب الطلب من الواحد  
بعينه بل يكفي تداعيهم اجمع كما يقول من معه  
ما يوجد به او يبيعه فيجمع بينهما لانه قد يذله  
ولا يبيعه ولا يبيعه ولو اقتصر على من يوجد به سكت  
من لا يذله مجانا او على اطلاق الذاسكت من  
يظن انما به ولا يسميها الا ببيعه او ما في معناه  
كان قال بثنه سكت من يريد هبة ولا يبيعه  
قل ويجب ان يزيد على ذلك قوله او يدل عليه

ونظرفيه بعضهم **قوله** الا ان يضيق وقت الصلاة  
فلا يبقى الا ما يسع تلك الصلاة **خبر** **قوله**  
استثنائهم يستوعبهم او من طلبه الاقرب الاول  
فان ضاق بان يسبق الا ما يسع تلك الصلاة يتيم بلا  
طلب او استيعاب وصلى لحزمة الوقت ولا إعادة اذا  
كان يحمل يغلب فيه فقد الما او يستوي الامرات  
اجموري **قوله** نظر حواله اي من غير شيء بن محمد  
**قوله** حواله هو جمع على صورة المثنى والظاهر انه  
تثنية حول على غير قياس **قوله** ثم نظر حواله اخ  
مراده بالترتيب مجرد بيان انه لا يعتب النظر المذكور  
اولا وانما الاعتبار ولا تقتيش الرفقة وهذا الاينافي  
انه عند ضيق الوقت قبل النظر عرض عنه والا فاني  
فائدة في ترك التفتيش من الرفقة الى التفتيش  
بالنظر فتأمله سكو وقوله عرض عنه اي عن النظر  
فحاصله ان الترتيب بين التفتيش والنظر  
معتبر من حيث تعلق الطلب به ثمومع سعة  
الوقت وضيقه ومن حيث الاعتداد لافرق بين  
تقديم أحدهما على الآخر لانه مبني ذلك على الظن  
وفائدة ضيق الوقت سقوط طلب النظر عنه لانه



لأن الاعتناء بتفتيش الرفقة أهم من النظر نحو اليد لزيادة  
نفعه **بشيء قوله** أن كان مستوياً الأرض قيد النظر أي  
بمكان مستوياً الأرض لا ارتفاع فيه ولا انخفاض  
ولا استعمار ويخص موضع الحضرة والطير من يد  
احتياط وهو واجب أن غلب الظن وتوقف عليه  
الفقد عليه **ثم رقبه** والابان كان ثم شجر وجبل  
أو همة أو نحوها **قوله** أن لم يخف الخاي لا بد  
أن يامن على نفسه وماله وإن قل وعرضه  
واختصاصه المحترم كإيمانها ويامن انقطاعاً عن  
رفقة وإن لم يستوحش بخلاف الجمعة لتكرره  
كل يوم بخلافها ويامن فوت وقت الصلاة بأن لم  
يبق من ذلك إلا ما يسهلها ويغارق وأجد الما  
حيث لو تواضوا خرج الوقت ولو جمعة فإنه يجب  
عليه الوضوء ولا يقيم لأنه ليس بفارقاً لما من ثم  
وقوله خلاف الجمعة أي فإنه إذا أراد السفر يوم  
وكان ممن قبل عليه صلاة الجمعة فإن خافت  
انقطاع رفقة حصل له بانقطاعهم وحشة ولا  
يجب عليه حضور الجمعة بل يصلي الظهر وإن لم يحضر  
له بانقطاعهم وحشة ويجب عليه حضور الجمعة

وحرر السفر كما سياتي **قوله** الى حد ما متعلق بتردد وهذا  
الحديث من حد الفوت لما فيه من ثبوت رفقته له اذ  
استغاث به لا من رزله به فيه ويعبر عنه بغلوقة  
اي غاية ريبته ويقدر نظره المعتدل اي ما ينظره  
من بصر معتدل والعيوة في النظر بان يرى الناظر  
الاشخاص ويعرق منها **قوله** فان لم يجد اي بعد البحث  
والطلب والنظر والتردد وقوله يهيم اي لظن فقده  
ثم المنهج اي لظن فقد الما اي ظنا مؤكدا لاستناد  
البحث المذكور فلا يرد ان ظن الفقد موجود عند  
توهم الوجود حتى قيل البحث المذكور كما اشار اليه  
الشيخ الحلي **قوله** فلو علم ما بالمد اسم للجوهر  
المعروف **قوله** فلو علم ما اي يتقنه قال مجرولو خبر  
عده رواية بل او فاسق وقع في قلبه عند اخذ  
من نظارة **قوله** وهو فوق حد الفوت ويقال له  
حد اقرب واوله من اخرج حد الفوت لان حد الفوت  
منه ما تقدم نعم من ضبطه بنحو نصف فرسخ  
ادخل فيه حد الفوت قل بالحرف وقدرة بعضهم  
يسمى الا يقال احدى عشرة درجة وربعا **قوله**  
وجبة قصده اي طلبه منه لانه اذا كان يسقى الى هذا

الحد لا يشغاله الدنيوية كالاحتطاب والاحتشاش  
فللعادة أولى قوله غير اختصاص وماله يجب بذله  
أخ خرج الاختصاصات والمال الذي يجب بذله في  
تحصيل المأمنات والأجرة فلا أثر للخوف عليه هنا وان  
اعتبرناه في حالة التوهم كما مر لتيقن وجودة  
هنا فان جوز المأمن أو علمه أي يتيقنه بحمل فوق  
ذلك المحل أعني حد القرب لم يجب قصده مطلقا  
بل يتيم ويسمى حد البعد وعلم من صرح ما تقر  
أن المراتب ثلاثة حد القرب يجب فيه الطلب  
ولوعند التوهم بشرط الأمر حتى على الاختصاص  
والمال الذي يجب بذله لما طهارته وحد القرب  
يجب فيه الطلب عند العلم بشرط الأمر على غير  
الاختصاص والمال الواجب بذله في ما طهارته  
وحد البعد لا يجب فيه الطلب مطلقا أي وان  
يتيقن وأمن وفي شرط على الغاية أن المتبرع  
أحوال الحالة الأولى أن يتيقن عدم المأمنيتهم  
ح بلا طلب الحالة الثانية أن لا يتيقن عدم  
بل جوز وجوده وعدمه فيجب عليه طلبه في الوقت  
قبل التيمم مما جوزة فيه من رحله ورفقة ثم إن لم



يُجِدُ الْمَاءَ فِي ذَلِكَ نَظَرٌ حَوَالِيهِ إِنْ كَانَ مُسْتَوْسًا  
الْأَرْضَ فَإِنْ كَانَ تَمُّ وَهَذِهِ أَوْجِبُ تَرَدُّدَاتٍ مِنْ مَطْلُوعٍ  
إِلَى حُدُودِ الْغُرُفِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ يَتِمُّ الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ  
يَعْلَمُ مَا يَحْمِلُ يَسْلُكُهُ مَسَافِرٌ حَاجَتُهُ وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْحَمْلُ  
حَدُّ الْقُرْبِ فَيُجِبُ طَلَبُهُ مِنْهُ إِنْ أَتَى غَيْرَ اخْتِصَاصٍ  
وَمَا لَيْسَ بِذَلِكَ لِمَا طَهَّرَهُ الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ  
يَكُونُ أَمَّا فَوْقَ ذَلِكَ الْحَمْلُ الْمَتَقَدِّمُ وَيُسَمَّى حَدُّ الْبُعْدِ  
فَيَتِمُّ وَيُلَاحِظُ قَصْدُ الْمَاءِ لِيُعْلَمَ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ خَافَ  
عَلَى مَا مِنْ خُرُوجِ الْوَقْتِ إِنْ كَانَ يَحْمِلُ تَسْقُطُ  
الصَّلَاةُ فِيهِ بِالْيَتِمِّ فَإِنْ كَانَ يَحْمِلُ لَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ  
فِيهِ بِالْيَتِمِّ طَلَبُ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ذَكَرَهُ  
وَلَوْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ وَخَافَ غُرْفًا لَوَاحِدَةً مِنَ الْعَرَبِيِّينَ  
وَلَا يَبْعِدُ وَهَذَا أَحْمَلُهُ إِذَا كَانَ يَحْمِلُ يَغْلِبُ فِيهِ الْفَقْدُ  
بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْعَرَبِ وَعَدَمُهُ عَنْ شَيْءٍ عَنْ سَمْعٍ وَنَظَرٍ  
بَعْضُهُمْ ذَكَرَ فَقَالَ **=====**  
وَمَا رَجُلٌ لَمْ يَلَسْ بِفَاقِدٍ يَلِيمُ لِعُضْوَيْنِ مَيْمَنَ يَتِمُّ  
يَتِمُّ لَا يَقْضِي صَلَاةً وَهَذِهِ لِمَنْ يَحْقُقُ فِي حُجَابِ مَكْتَمِهِ  
قَوْلُهُ وَمَا لَيْسَ بِذَلِكَ إِخْوَانِي وَكَانَ الْمَاءُ لِمَا لَمْ يَقْبَلْهُ  
أَيُّ أَصْلًا وَإِنْ لَمْ يَقْضِ مَوْقِعَهُ وَالْاِفْتِضَاءُ عَلَى الْغَدَمِ

بعيد عن الغنى شوق قوله وكانت المألا مقابل أي لم  
يكن المأ الذي يحصل له مقابل بل كان يأخذه بلا  
ثمن إذ لو كان بثمن لتضاعفت الغرامة وهو مال  
الذاهب وثمن المأ وذلك بعيد عن الاختصاص  
فليتنازل قوله **ثمننا** أو أجرة أي سوا كانت المأ  
ثمن المأ أو أجرة **قوله** لتحل لمسلم ليس بقيد في الوضوء  
كما مره **قوله** إلا في يمين أي مسنون **قوله**  
محنونة يمت بالسنال لمفعول عناف **قوله** وعدم  
خايل ومنه الخلط المتقدم **ق** **قوله** لما مر في  
الوضوء الأول كما مر بالكاف إذ لم يرف فيه تعليل  
هذا الشرط بمن شرف **قوله** وتقدم إزالة الخجاسة  
عن بدنه أي غير المعفوع عنها فلو تيمم قبل إزالتهما  
لم يصح تيممه كما رجه المص في روضته وفي حقيقته  
في باب الاستسحاح وهو المعتمد وإن رجع في هذا  
الباب يجوز شرف في شرط لصحة التيمم تقدم  
الاستسحاح إذ لا فرق في الخجاسة بين ما على  
الفرج وبينها كما ذكره المشهور ولو لم يجد ما  
يستسحي به أو يزيل به الخجاسة لم ييمم بل هو كفاقد  
الطهارة وإن لم يمسح التيمم قبل زوال

النجاسة عن البدن للتعظيم بها مع كون التيمم طهارة  
ضعيفة لا تكون زواها شرط الصحة والأما مع  
التيمم قبل زواها عن الثوب والمكان خصل بقوله  
**قوله** والتيمم لا باحة القبلة الخ مقتضاه است  
دائم الحدث المتوضي مشمولين كذلك لقوة الما قول  
بالحرف وموليس يصح على مومه لما مر جوابه  
من وجوب تقديم الاستنجاء في حق دائم الحدث  
فإن أراد أنه لا يجب عليه تقديم إزالة النجاسة  
عن بدنه من غير الفرج فهو قريب فليراجع **قوله**  
والعلم بالقبلة هو واحد وجهين والأصح صحة بعد  
دخول الوقت ولو قبل الإحتماد في القبلة وجري  
عليه في سائر الزمان لا يقال قياس استراط تقدم  
إزالة النجاسة استراط تقدم العلم بالقبلة لانا  
نقول العلم بالقبلة أخف من إزالة النجاسة ولهذا  
صح صلاة من صلى أربع ركعات لأربع جهات  
بلا إعادة بخلاف إزالة النجاسة وكالعلم بالقبلة  
استراط العودة وخطبة الجمعة فلا يشترط تقدمها  
أيضا شموليها لا خطبة بعد الزوال مع أو قبله  
فلا أو الجمعة قبل الخطبة جائز لأن وقتها دخل بالزوال



وقد تم الخطبة اما هو شرط لصحة فعلها ومثله كذلك ما لو  
تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي يتعقد به  
الجمعة **خضر قوله** بدخول الوقت شامل لوقت اجواز  
وقت العذر وأوقات الرواتب وسائر الموقفات  
كصلاة العيد والكسوف معروضة في محالها ومن  
الموقفات صلاة الاستسقاء ويدخل وقتها اجتماع  
العظم لها ان اراد فعلها جماعة فان اراد فعلها فرادى  
فعند ارادة فعلها والكسوف ويدخل وقتها مجرد  
التغير وان اراد فعلها جماعة والفرق بينهما ان  
الكسوف يغتفر بالاجل ولا كذلك الاستسقاء  
لا يغتفر بالسقيا وتحتية المسجد يدخل وقتها  
بدخول المسجد واجتازة بتمام الغسل الواجب  
وهي الغسل الأول او التيمم للميت وان لم يكن  
ويعد المفتر فيقال شخص لا يصح تيممه حتى يتيمم  
غيره وهو الميت ويتيمم للنفل المطلق في كل وقت  
اراده الا وقت الكراهة اي اذا اراد ان يصلي به  
في وقت الكراهة اما اذا تيمم ليصلي خارج الوقت  
أو اطلق فانه يصح تيممه **خضر قوله** فيهما اي في  
العلم بالقبلة والعلم بدخول الوقت فالمراد بالعلم

ما يشمل الظن **قوله** وطلب المأليس هذا مكررا مع قوله قبل  
وطلب المألات الاولى بالنسبة الى الطلب في حد ذاته  
فانه بشرط لا يقيه كونه في الوقت وهذا بالنسبة الى  
كونه واقعا في الوقت كما دل عليه قوله فهما وكأنه قال  
من شروط التيم طلب المأ وكون الطلب في الوقت وانما  
لم يذكر هذا الشرط تلو ذاك من غير فاضل بينهما  
ليذكر ما زاده على حدته كما نبه عليه قوله وهذه  
الاربعة الخ شئ وخصة **قوله** فيه تنازعه طلب ونقل  
**قوله** في الوقت فهما اي الطلب والنقل فلا يجوز الطلب  
قبله لانه وسيلة والتيم مقصد فكما لا يجزى  
التيم قبل الوقت فكذا الطلب له وللو سائل حكم  
المقاصد فلو طلب لغاية فلما فرغ من الطلب دخل  
الوقت فتيم للصلاة الوقت بذلك جاز وكالطلب  
للغاية الطلب للمتطوع وكذا الطلب لضرورة قطع  
له او حيوان محترمه معه **قوله** مما رواه الباب  
اي في قوله وكون التيم للصلاة قبل الوقت خصة  
**قوله** ويبطل التيم الخ لما فرغ يتكلم على ما يحقق  
التيم ويصح شرع يتكلم على مبطلاته وذكرها  
بعد الشروط لانه ترك الشرط يقتضي عدم الصحة

فنا سب أعقبها بما ذكرنا مبطلات الصلاة عقب  
شروطها وأولان وجوب الشرط صحيح والبطلان يستدعي  
حقيقة تقدم الصحة لأنه يطرا عليها فحق البطلان  
ذكره بعد ما طبع قوله **قوله** حدثنا أي أصغر إذا كان عنه  
أما التيمم عن الأكبر فلا يبطله أحد الأصغر وإنما  
يبطله أحد الأكبر نعم ان تيممت لم تكن الحيل لم  
يبطل ذلك التيمم بالجناية الطارئة بعد ذلك  
خضر ولعقبتهم الجنب ثم أحدث بطل تيممه بالنسبة  
للحدث الأصغر دون الأكبر فيجرم عليه ما يجرم على  
المحدث فقط ويستمر تيممه عن الحدث الأكبر حتى  
يطرأ ما يبطله قال النووي ولا يعرف جنب تباح له  
القرأة والركعة في السجدة والصلاة ومس المصحف  
إلا هذا استوفية نظرا ذهوا بعد التيمم ليس جنبا **قوله**  
وردة فتبطل ما فعله في اثنتائه وجميعه بقدر فرائضه لأنه  
لاستباحة الصلاة وهي مستغنية مع الردة بخلاف الوضوء  
والغسل أي وضوء السلم وغسله أما وضوء صاحب  
الضرورة وغسله فكما تيمم فيبطل بالردة على  
العتيد كما جزم به ابن المقرئ في روضته بتعالا سنة  
حاشية شيخنا الزيات على ثلث الهجعة خضف



**قوله** وبرؤية ما اخرج حاصل ما في ذلك ان رؤية الماء  
وتوجهه والقدرة على منه وزوال العلة تارة تكون  
مع حائل وتارة تكون بلا حائل واذا كانت مع حائل  
فتارة يتقدم عليه وتارة يتأخر وتارة يعارن  
فهذه ست عشرة صورة وعلى كل امان يكون قبل  
الصلاة او فيها وعلى كل امان تسقط الصلاة  
بالتيمم اولا قاجحلة اربع وستون صورة فأت  
تقدم علم الحائل او قارن فلا بطلان مطلقا واما  
اذا كان بلا حائل او حائل متأخر فتارة يكون  
ذلك قبل التمسك بالصلاة وتارة يكون بعد  
التمسك بها فان كان قبل التمسك بها بطل مطلقا  
وان كان بعد التمسك بها لم يبطل في صورة التيمم  
مطلقا واما في غيرها فينظر ان كانت الصلاة  
تسقط فرضها بالتيمم لم تبطل والا بطلت لبطلان  
التيمم انتهى بخلافه بن ناصف الغزالي ولو غمت  
الجمجمة وجهه ويديه ورأسه ورجلاه سليما  
وفقد الماء وتيمم تيمما واحدا لم يأتى الماء بطل تيممه  
بالنسبة الى رجليه لان تيممه عنهما فقد الماء  
وقد قدر عليه ولا يبطل بالنسبة لبقية الاعضاء

لأن تيممها عنها للعلّة وهي باقية إذ بطلان بعض  
الطهارة لا يقتضي بطلان كلها سواء كانت بالما  
أو بالتراب فالواجب غسل رجله ثم وكشف  
أيضا قوله وبرؤية ما أي وإن لم يكن له طهارته  
وكتب أيضا قوله برؤية أما أو منه **قوله** أي بالعلم  
بوجوده المراد بالعلم هنا حكم الذهن الحازم  
المطابق لدليل وأما أي بهذا التفسير للاشارة  
إلى أنه ليس المراد بالرؤية خصوص الرؤية  
البصرية بل المراد العلم مطلقا أي ببصرا وغيرة  
كأخبار عدل **قوله** بالعلم بوجوده أي في أي محل  
يجب طلبه منه قل أي بان يكون في حد القرب  
فأدونه **قوله** وإن ضاق الوقت أي بان لم يبق  
منه ما يسعها تأمّة إن أراد الاتمام أو مقصود  
إن أراد القصير بأقل مجزئ وذلك لأن الصلاة  
بالوضوء ولو آخر الوقت أولى وأكمل منها باليتيم أوله  
**قوله** وإن ضاق الوقت هذا إن كان المأ في حد  
الغوث وتقدم أنه في حد القرب بشرط الأمان  
على الوقت قل وقوله إن كان المأ أي إن كان  
علمه المأ الخ ومعنى كلامه إن قول المؤلف وإن

ضاق الوقت محول على ما إذا علم المأ في حد الوقت  
فانه ح يسطا يمه وان ضاق الوقت اذا لا يشترط  
في طلب المأ حين علمه في حد الوقت امنه على خروج  
الوقت وما تقدم من انه يشترط هو في التوهم لا  
العلم بخلاف حد القرب فانه يشترط فيه الامن على  
الوقت لبعده ولا يجب طلب المأ منه الا عند العلم  
والحاصل انه لا يشترط الامن على الوقت حالة  
العلم مع حد الوقت فادونه ويشترط ذلك حالة  
التوهم أو العلم مع البعد وعرفت ان قوله وان ضاق  
الوقت عن الوضوء موقوف في حد الوقت فادونه  
مع التيقن كما قال قل أو في حد القرب والصلاة  
لا تسقط باليتم كما علم مما مر فليتنامل **قوله** وتوهمه  
أي المأ وان زال سريعاً أي في حد الوقت فإل  
دونه مع سعة الوقت كما مر قل مع زيادة عبارة  
م ر ومحل بطلانه بالتوهم ان يعي من الوقت زمن لو  
سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهير والصلاة فيه  
**قوله** سراناً هو ما يري في الجو كالبحر أي يري نصف  
النهار أو اوله أو آخره كما نعتا كاف خضر والكلام  
فيمت لم يتيقن عند ابتداء رؤيته أنه سراب كما هو



ظاهر قاله الشمس الثوبية وكان رأي غامة مطبقة  
بقربه او طلع ركب او خوم فلو سمع قايلا يقول عندي  
ما الغاييب او ما نجس او ما ورد بطل يسمه كما صرح  
به الشيخ و ابن قاضي يسميه او عندي لفلات ما  
وهو يعلم غيبته فلافان كان يعلم حضوره او لم يعلم  
من حاله شيئا بطل يسمه لوجوب السؤال منه قال  
في الخادم ولو قال لفلات عندي من من خمر ما بطل  
يتممه لوجوب البحث عن صاحب الماء وطلبه منه  
ثم رخص **قوله** بلا حائل فيما اي في رؤية الماء  
وتوهمه خضروفيه اسارة الى ان قوله في المتن  
بلا حائل قيده في الاربع كما صرح به ايضا ويصح  
ان يراد فيما اذا رأى سرايا وما اذا رأى جماعة  
جوز ان معهم ما والا اول **قوله** من سبع مثال  
للمانع الحسيم وعطش للمانع السري ومن التوهم  
ما لو سمع قايلا يقول عندي ما وان ذكر بعد  
للعطش بخلاف ما لو قدم للعطش **قوله** لانه  
لم يشرع في المقصود اي الصلاة بخلاف توهمه  
الستر لعدم وجوب عليها وفيه من التوهم ما فوجه  
بالاوف فان قلت هلا كان وجود الماء كوجود المكلف

للرقبة بعد فراغه من الصوم وحيث المرأة بعد فراغها  
من الفدية بالاسهر قلت اجيب بان الصوم والاثر  
مقصود ان يخلان التيمم ثم الهبة خضر قوله وقد  
على ثمنه ومثله الالة والرشا وخوم قل قوله  
ويمكنه الشراء على لا يحتاج اي على مجموع النفي  
والمنفى اي وان يمكنه الشراء ويصح ان يكون حالا  
بتقدير المبتدأ اي وهو يمكنه الشراء في الحال  
انه يمكنه الشراء فانه اذا لم يمكنه كان كالحال قوله  
وزواله اي يقتينا اخذ مما بعده قل قوله  
بيحة للتيمم خرج غير المبيحة فالتيمم معها لا  
يصح كما لا يخفى ولم يبطل تيممه اي سوا كان  
الساخر اخذ من الصبي شيئا ولا لكن فيما اذا اخذ  
يجب غسل ما اخذ وما بعده ابن مرف قوله اذا لا  
يجب طلب البرء اي لانه طلبه لا يفيد حصوله  
بخلاف ما فتوجه يبطل التيمم وان بان ان لا ما  
ولو سقطت جبرته في صلاة بطلت وان لم يبطل  
تيممه كان بان انه لم يبرأ لثردده في بطلان صلاته  
ولذا قال بعضهم محله ان طاله التردد وقال بعضهم  
محله ان ظهر من الجبرية ما يجب غسله قل بالحرف

وعبارة الشيخ الرضا في قوله فلو توهم برجرحه فوجده  
لم يبرأ لم يبطل يسهل يحمل على ما إذا لم يظهر من الصحيح ما  
يجب غسله أما بان لم يظهر منه شي لكون الصوف  
على قدر الجرح أي كانت لا يبين مرور التراب على العدة  
أم ظهر ما لا يبين مرور التراب عليه لقلته فلا يرد قول  
الجمهور لو سقطت جبيرته في الصلاة بطلت صلته  
وأن لم يبرأ كما تخلع الخف لعله على ما إذا ظهر منه ما  
يجب غسله ونقل خضر مثله من أثر الخطيب **قوله**  
الأي صلاة ولو غلا أي بعد تمام التلبية للإحرام  
خرج بالصلاة نحو القراءة ولو قدر معين لأنها  
منفصلة عن بعضها ومثلها الطواف في **قوله**  
في الأربع الأخيرة وهي رؤية الماء وتوحيه وقدرة  
على شئ بعد العجز عنه وزوال علة **قوله** فلا يبطل  
اليتم الخ أي وإنما يبطل بالسلام منها وإن علم  
تألف الماء قبله وكانت الغياح بطلا لها مجرد  
الرؤية إلا أنه روي خروجهما وله التسمية  
الثانية منها روي في قوله الشئ فلا يبطل اليتم  
الخ إشارة إلى أن مفهوم قول المتن الأي صلاة الخ  
فيه تفصيل **قوله** في غير الثانية وهي مسئلة التوهم



**قوله** وفيها اي المأخوذة التي هي مسئلة التوهم مطلقا  
اي فلا يبطل التيمم مطلقا اي سواء كانت تسقط به  
ام لا **قوله** لتلبسه بالمقصود علة لعدم بطلان الصلاة  
في المسائل الاربع خلافا لما يوحى به كلامه قل **قوله**  
نعم يندب قطع الصلاة اي قال يتجنا اطلاق القول  
بان قطعها افضل يعم انه لا فرق بين ان يكون في جماعة  
او منفردا ويظهر ان يقال ان ابتداهما في جماعة ولو  
قطعها وتوضا لا يغرد فالمضي فيها مع الجماعة افضل  
وان ابتداهما منفردا ولو قطعها وتوضا لصلاة في جماعة  
او ابتداهما في جماعة ولو قطعها وتوضا لصلاة في جماعة  
او ابتداهما منفردا ولو قطعها للصلاة منفردا  
فقطعها افضل هان شرف **قوله** نعم يندب قطع الصلاة  
وجوز له قلبها بغيره هو افضل من قطعها وفي  
التفعل المطلق اذا راى المأخوذة قبل تمام ركعتين يسلم منهما  
الامن نوى قدرا ولو ركعة فيتمه ولو راها بعد  
تعمدها اقتصر على الركعة التي راها فيها رحما وفي  
عبارة من المخرج والمتفعل ان نوى قدرا امه والا  
فركعتين **قوله** حرم قطعها اي الفريضة ان ضاق الوقت  
من جميعها فلا يجوز قطعها ان لزم اخراج بعضها عن الوقت

قال فصرح لو لم البت ويلي عليه ثوبه لما قيل دغنه  
وجب غسله وإعادة الصلاة عليه ما أدنى به أبو يوسف  
وخالفه ابن سراقه فقال بعدم الوجوب وجمع بين  
العلامتين جعل كلام أبي يوسف على ما إذا كان موضع  
يغلب فيه فقد لما وجود أما وكلام ابن سراقه على  
ما إذا كان في موضع يغلب فيه فقد أما ورح فلا  
مخالفة بين الكلامين والميت كالحج **فخر قوله**  
وباقامة أو نيتهما أي نية الإقامة ومكملها نية الاتم  
كما سيأتي في السلم وهو في صلاة مقصورة وإن كانت  
تسقط باليتم بعد غير التوهم وغورية الماء والقدرة  
على منه وزوال العلة فلا حائل في المسائل الثلاث  
ومثل البعدية المذكورة المعية ناقلة الخمس الربلي  
إذا تأملت ما ذكر عرفت أنه يتلخص منه ما في سطر  
سورة يبطل فيها اليتيم والصلاة وهي حاصلة من  
ضرب الستة الحاصلة مضرية ثلاث وعي لإقامة  
ويتمها ونية الاتمام في ثنتين وهما البعدية  
والمعية في ثلاثة وهي ذرية الماء والقدرة على  
ثمة وزوال العلة وبيانات ذلك أن نقول إما أن  
يعني بالفعل أو ينوي الإقامة وينوي الاتمام بعد

رؤيته الما اومعه فهذه ستة اويقيم اوينوي  
الاقامة اوينوي الا تمام بعد القدرة على من الما  
اومعها فهذه ستة اخرى اويقيم اوينوي الاقامة  
اوينوي الا تمام بعد زوال العلة اومعه فهذه ستة  
اخرى ايضا وخرج بقيد البعدية وما الحق بها  
القبلية وفيها تسع صور حاصلة من ضرب ثلثة  
وهي الاقامة وينهاونية الا تمام في ثلثة وهي  
رؤية الما والقدرة على ثمنه وزوال العلة وبيانها  
ان تقول اما ان يقيم اوينوي الاقامة اوينوي  
الا تمام قبل رؤية الما والقدرة على ثمنه او زوال  
العلة فهذه تسع صور لا يبطل التيم فيها مما هو  
ظاهر والمراد على التفصيل السابق في رؤية  
اما الخ فالعن هنا انه لا دخل للاقامة في  
البطلان وخرج بقوله غير التوهم التوهم الكامل  
للثمن والشك وفيه تسع صور حاصلة من ضرب  
ثلثة وهي الاقامة وينهاونية الا تمام في ثلثة  
وهي البعدية والمعوية والقبلية وبيانها ان  
تقول اما ان يقيم اوينوي الاقامة اوينوي  
الا تمام بعد التوهم اومعه او قبله فهذه تسع صور

عند المائتين  
 افق  
 جوب  
 طاب  
 الجسرة  
 لما  
 ج  
 ومثلها  
 صورة  
 رزية  
 مايل  
 الشمس  
 من  
 حاصل  
 وهي  
 العدد  
 واف  
 تقوى  
 جوب  
 الامه



لا يبطل التيمم فيها كما هو واضح وبهذا التقرير لم يأت  
جملة الصور التي تعلم من كلامه ست وثلاثون صورة  
فتأمل **قوله** وباقامة أو نيتها ظاهرة وإن لم يكن  
مستقلا ما كثر ولا ياتي هنا ما ياتي في قطع السجدة  
بذلك أي حيث اشترطوا الاستقلال فيحرر سؤ  
قال الشيخ عبد الرحمن الأجهوري على خط قلت لعل  
الفرق سبعة باب التيمم إذا قصر جائز وإن لم تكن  
ضرورة وهنا لا يتيمم إلا عن ضرورة فادنى سبب  
يبطله فليتأمل **قوله** وهو في صلاة مقصورة أي  
سواء وجب قضاؤها أم لا مناوي وتقدم أيضا  
**قوله** بعد غير التوهم ظرف لاقامة ونية أي ويبطل  
التيمم باقامة المسافر القاصر أو نية الاقامة  
بعد رقية المأخوذ وإذا بطل التيمم بطلت الصلاة  
وإن كانت تسقط بالتيمم كما مر قال الشيخ خضر  
بالاقامة أو نيتها الزمة الا تمام وهو ما استباح  
بالتيمم وكعتين فالزائد عليها كافتتاح صلاة  
فريضة أخرى بتيمم واحد وهو متنع وإنما استثنى  
التوهم لضعفه بما قبله وعماءه أما في مسئلة التوهم  
فلا بطلان لصلاته بالتوهم لضعف التوهم ولا

بالشك أو الظن انتهى والعبد من الشمس الشووي  
حيث كتب قوله غير التوهم انظر منومه وهو حكم بعد  
التوهم ومع انه كتب قبل ذلك مانعه وبطل ايضا  
بالاقامة لانقطاع سفر او يسئها وهو ق  
صلاة مقصورة لانه يلزمه الائتمام وهو بمنزلة  
ابتداء صلاة بعد غير توهم لما اما هو فتقدم انه  
لا يؤثر الا خالفها فتاوى يفتنا انتهى فاعلم بعد  
التوهم هو عدم البطلان كما قاله الشيخ خضر وغيره  
ولعله كتب هذا بعد ذاك والتصرف بخلافه من  
الناسخ **قوله** بعد او مع في الواجب شؤ وتقدم  
ايضا عن **رقوله** المقتضية صفة للاقامة  
او يسئها شؤ وكل فاعلم **قوله** كما فتتاح صلاة اخرى  
فالبطلان لذلك لا يكونا يجب قضاؤها فاندفع  
ما للاسنوي مناوي **قوله** زيادة على ما رايه من  
انه لا يسب تجديد ولا يصح بنية فرض التيمم على  
ما مرواه في غضون الوجه واليدين فقط بخلاف  
الوضوء انه يسب تجديد ولو مكمل بالتيمم وجم  
بنية الوضوء وفرض الوضوء اخ وهو في الاعضا  
الاربعة ومما راى اختصاص التيمم وجوب القصد

التقريب الى  
وتلاوة من  
بذلك المكن  
قطع السفر  
لا يلزم من  
على خطا فتتاح  
يزوانه الكر  
ية فادى من  
مقصورة  
تقدم ايضا  
ونية ايوط  
بما الاقامة  
بطلان الصلاة  
الشيخ خضر  
وهو ما سجد  
مباح صلاة  
ستنق والمسا  
في صلاة  
في التوهم

الى التراب وبوجوب النقل له وبوجوب الضربتين بخلاف  
الوضوء لا يجب فيه شيء من ذلك بل الوضوء ينزل  
عليه ما مطر أو غيره فانفسلت أعضاؤه مع وضوءه  
ومنه أيضا بطلان التيمم بالردة مطلقا وفي الوضوء  
التفصيل بين وضوء السليم فلا تبطله الردة وهو  
السلس فتبطله فليتأمل **قوله** بمعناه الأول هو  
السابق في باب الإحداث وهو أنه لا اعتباري وأما  
معناه الثالث فهو المنع الخاص في رفعه  
التيتم كالوضوء وأما بمعناه الثاني وهو الحدث  
بمعنى الأسباب فلا يرفعانه مع أن السبب  
إذا وقع لا يرتفع وهو ظاهر ثم الأصل بزيادة  
توضيح وعبرة قل قوله الأول السابق وهو  
الرفع العام **قوله** وفي أنه لا يجب إيصال التراب  
فيه إلى منابت الشعر وإن خفي أي ولا يسع وأن  
بالغاية لشمول الشعر الكفيف الذي يجب غسل  
ظاهرة فقط مما مر فلا يقال الأول حذفها  
ويجب إيصال التراب إلى ما تحت الظاهر من الظاهر  
ولعل الغرض بينه وبين الظاهر كون الزاوية  
مطلوبة ابن سترق **قوله** أعسر ذلك أي الإيصال



قوله لا يجمع به بالبنا للمفعول وهو فرضان **قوله** وان  
كان التيمم صبيحا فانه لا يجمع به بين فرضين هذا  
وليسست المعادة كذلك فللتيمم من معادة المكتوبة  
بذلك التيمم الذي صلى به الاولى وان كان ينوي  
الفرضية لا يفتتح نغلا ويظهر انه اذا تيمم للمعادة  
ينوي استحابة فرض الصلاة على قياس الصلاة  
للمحاكاة فعليه لو كان ينوي استحابة الصلاة  
فقط واراد ان يصل بهذا التيمم الذي اتى به فيه  
بهاء النية المردة عن فرض المعادة فلا يصح لانه لا  
يستتبعها الا التيمم نوي فيه استحابة الفرض  
كما لا يصح صلاحها الا بنية الفرضية لان المقصد  
المحاكاة هذا هو الذي يظهر قنائل شوقه  
لوتيمم الصبي للفرض ثم بلغ لم يصل الفرض لان  
صلاته نغلا كما صح في التحقيق وهو المعتمد عملا  
بالاحتماء في حقه في الموضعين وسواء كان  
الفرض آدالم قننا لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة  
الى قوله فتييموا فاقترض وجوب الطهر لكل صلاة  
ثم الأصل تخضر وقوله ثم بلغ اي قبل آدالم الفرض  
وقوله لان صلاته نغلا اي في نفسها وان كان لها

حكم الغرض في منع الجمع بين فرضيه والنذر من الصلاة  
كالغرض والطواف كالصلاة فغرضه ولو بالند  
كغرضها ونقله كغرضها ويشمل فرضه طواف الوداع  
فحرره قل قوله او طوافي او مانعة خلو والكاف  
استقصائية كما علم مما مر قل ولا يجمع بين الجمعة  
وخطبتها بتيمم واحد كما رجاء وهو الموتد  
لان الخطبة وان كانت فرض كفاية قد التحقت  
بغرض الأعيان لما قيل انها بدل عن ركعتين  
والصحيح لا يقطع النظر عن معاقبه وانما يجمع  
بين الخطبتين بتيمم واحد مع انها فرضان  
كونهما في حكم شيء واحد لتلازمهما فلما كانا مختلفين  
صارا كالشيء الواحد فاكتمل لهما بتيمم واحد  
بل الظاهر امتناع افراد كل واحدة منهما لئلا يمتنع  
وروده رجائي وعلم من ذلك ان الخطيب يحتاج  
الى تيمم وانما لو تيمم للجمعة فله ان يخطب به  
ولا يصلي الجمعة به وانما لو تيمم للخطبة فلم يخطب  
فله ان يصلي به الجمعة وان كان دون ما فعله  
لما تقدم من انها الحقة به من العوي ثم رخص  
وهل يجمع بين خطبتي جمعة كما اذا تيمم وخطب

بمحل ولم يصل ثم اراد ان يخطب به قائما في محل  
اخر فيه نظر وكلام المصنف شامل له لانها فرضات  
فيمنع رجائي وقوله فيمنع ليس بظاهر بل  
الظاهر يجوز قياسا على المعادة فتأمل **قوله** لكن  
لو اقيمت المرأة للمكين حليلها لم تستباح غيره من  
الصلاة ولو غفلا وجوز لها التيمم مرارا وانها  
تجمع بين التيمم وصلاة الفرض اذا اقيمت بقصد  
استباحة صلاة الفرض خلافا لمن وهم في هذا ايجاب  
الجمع بين التيمم وبين الفرض اذا اقيمت للتيمم  
وليس كذلك خضر ومثل الصلاة الطواف كما  
ذكره ق له والرجائي وعبارة رومى استباح  
النفل استباح ما في معناه من نحو من مصحف  
وسجدة تلاوة او شكر وقراءة فوجب ومكث في  
المسجد ودخل وطى وصلاة جنازة وان تصليت  
فان تيمم لم يمس مصحف ولو عند خوف عليين كافر  
او غرق او حرق او جالسة او لسيئة تلاوة او شكر  
او من انقطع حبضها لخل وطى ولو لحليل او تيمم جنب  
لاعتكاف او قراءة قرآن ولو كانت فرضا عينيا كتعلم  
الفاحة لم يستبح به فرضا ولا نفلا ثم يظهر ان الجميع



في مرتبة واحدة كما افادة الوالد حق انه لو تيمم لواحد  
منها جاز له فعل الميضية **فصرح** لو تيمم حائض  
لفقد ما تم ملكت حليلها من الوطئ ثم رآته اشأ  
الجماع بطل تيممها وحرم عليها ملكته ووجب عليه  
الترج بخلاف ما افاداه هو وهو جاي معها فلا يجب عليه  
الترج لعدم بطلان تيممها برويقته هو اذ لو تيمم شخص  
لفقد الما ثم رآه غيره لم يبطل تيمم الاول **فخص**  
**فصرح** اخر لو نذر ان يصلي اربع ركعات او اكثر  
كغاية ههنا تيمم واحد بخلاف ما لو نذرها وان يسلم  
من كل ركعتين فانه لا بد ان يتيمم لكل ركعتين  
فانه كل ركعتين صارت كافتتاح صلاة اخرى  
ومثل ذلك صلاة الضحى والوتر في التفصيل المتقدم  
اما التراخي اذا نذرها فانه يتيمم لها عشر تيممات  
وان لم ينذر التسليم من كل ركعتين لان التسليم  
فيها من كل ركعتين محتم بالي **باب الخامسة**  
**قوله** بيان الخامسة وازالتها اي بيان حقيقة  
وبعض افرادها وبيان كيفية ازالتها وفي كلامه  
استخدام كما قاله الحلبي لان المراد من الخامسة  
الاعيان والضمير في ازالتها يرجع لها بمعنى الوصف

**قوله** هي النجاسة باعتبار الأعيان وهذا إطلاق  
مجازي لها وحقيقتها الوصف القايم بالمحل وتقرجه  
وصف يقوم بالمحل عند ملاقاته لشيء من الأعيان  
النجسة مع توسط رطوبة من أحد الجانبيين يمنع  
جدة الصلاة حيث لا مرخص قال **قوله** حيث لا مرخص  
أي كقعة الطهورين **قوله** وبالعبد بول أخ أي وهي  
بالعبد كذا يقال هذه العبارة تقتضي الحصر  
مع عدم استقصاء أفراد النجاسة فيما ذكره لأننا  
نقول قد دفع البيع هذا الأيراد بقوله في الشافعي  
سبائك وما زيد على المذكورات أي هو في معناها  
فليتأمل شو وقال قال وحضرها وما ذكره المصنف  
إضافي **قوله** بول ولومن طفل وحكاية بعض المالكية  
قولا للشافعي بطهارة بول الطفل غلط أو افترا  
مناوي **قوله** للأمر الخ وقيس به سائر الأبوال وأما  
أبو علي عليه السلام والعريين يشرب أبوال الأبل  
فكان للتداوي وهو جائز بصرف النجاسة غير المحل  
وما ورد من أن الله لم يجعل الشفا في المحرما  
محمول على صرف آخر ويشمل كلامه نجاسة الغضلات  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ضعيف والمعتمد

طهارتها وحمل تزوجه صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب  
 ومزيد النظافة قالوا انزكشي وينبغي طرد الطهارة  
 في فضلات ساير الانبياء ونازعهم ابو جري في ذلك  
 خضر **قوله** قصة الانبياء وهوذا اخونصة اليماني لا  
 التيمي فانه ضيفوا الخواص وهم ابو جرد واخي  
 زمان المصطفى صلى الله عليه وسلم **قوله** معجزة اي  
 سائمة مع تخفيف اليا المثناة او مكسورة  
 مع تخفيف اليا وثنيديها ومثله يقال في الودي  
 مع المملة **قوله** في قصة علي رضي الله عنه

ضغينة  
 انظر

انظر الشراوي

وهو ما بين رقيق عبارة بن الرمي وهو ما اصغر  
 رقيق قال وفي تعليق ابا الصلاح انه يكون  
 في السائمة بين تخينا وفي الصيف اصغر رقيقا  
 وزملا يستخرج وجه وهو اغلب في السائمة  
 في الرجال خصوصا عند هيجان **قوله** بلا  
 شهوة قوية او بعد فتورها قل **قوله** وودي  
 بملة كالبول اما قاسمه على البول ولم يات بدليل  
 مستقل كالمذي ولم يقسمه عليه لانه لا يتعبد  
 خروجه بالبالغ بل منه ومن غيره كان البول

كذا



كذلك بخلاف المذي فإنه لا يخرج الامتثال بالغ عند  
ثوران الشهوة **قوله** أو عند حمل شيء ثقيل أي ولو  
حالة استرخاء الطبيعة **قوله** وروث لم يقبل كأصله  
وغايط لأنه شامل للخارج من الأدمي وغيره بخلاف  
ذلك فإنه مخصوص بالأدمي قاله النووي رحمه الله في  
دقايقه **شوق** من غايط اسم لفضلة الأدمي  
ومثله العذرة إلا أن الغايط يشمل البول كما قاله  
الجلال السيوطي وقدم **قوله** ولو لم يكن أي  
ولو من سمك وجرد لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجز له  
بحرين وروثه ليستفي بها الخدين ورد  
الروث وقال هذا ركس أو ركس رواه البخاري  
والركس بالكاف أو الجيم الخمس **قوله** طهر الخ بضم الخاء  
وفتحها لغتان والأول أشهر حاشية نزع على شرح  
النجاسة ووجه الدلالة أن المالوم لكن نجسًا لما  
أمر بارتقائه لما فيها من اتلاف المال المنهي عن  
إضاعته وإن الطهارة إما به نجس أو حدث ولا  
حدث على إلا فحينئذ طهارة الخمس فتثبت نجاسة  
فيه وهو أطيب أجزاء بل هو أطيب الحيوانات  
نكهة كثرة ما يلهيه في عينها أولى وأراقه ما ولع فيه

واجبة ان اريد استئصال الانا والافسحة كسائر  
النجاسات الا انحر غير المحترمة ويجب اراقها **الطلب**  
النفس تناولها ثم اليه **خضر قوله** اذا اجل  
اقتناؤه بحال اي وجود الاستغفار فيه فلا ترد  
الحشرات قال قال حجر ويظهر ان فرعه مسئلة  
متوامة كلب او طاهره **سوق قوله** ولانه يندب  
قتله عبارة العباب في اول كتاب البيع بل يجب  
قتله ان كان عقورا والاجازة قال في الايجاب  
وظاهرة انه لا ياق فيه الخلاف في الكلب الذي  
لا نفع فيه ولا ضرر لانه اسوا حالا لآمنه ومن  
ثم كانت ظاهر كلامهم وجوب قتله مطلقا انتهى  
وعبارة شيخنا يستحب قتله مطلقا انتهى  
وهو الموافق لاستحباب قتل الكلب العقور وما  
ادعاه من ان ظاهر كلامهم يخالفه الا ان يحمل على  
ما اذا تعين طريقا لدفع نحو عقور صال  
فلينتمى وعبارة المجموع لا يجوز اقتنا الحثيرة سواء  
اكان فيه عدوى يعدو على الناس ام لم يكن ذلك  
ان كان فيه عدوى ويجب قتله قطعاً والا  
فوجهان احدهما يجب والثاني يجوز قتله

ويعجز إرساله وهو ظاهر من الشافعي وعبارة التحفة  
في باب اللباس ويجزم اقتنا العنزير لوجوب  
قتله فوراً إلا للضرورة كان اضطراراً لمحتاج عليه  
والكلب إلا نحو صيد أو حفظ حالاً أو مترباً أنتى  
سكو وعبارة الشيخ عبد الرحمن الأجهوري على خط  
قوله يندب قتله أي ولو عقوراً خلافاً لما وقع  
في العباب من وجوب قتل العقور انتهى **قوله** من  
غير ضرر فيه لحرار عن الحمة وسائر الغواسق  
الخيسة وما في معناها فاتها طاهرة وإن كان  
مندوباً إلى قتلها لكن لضررها شأناً الهيجة خضر  
**قوله** وفرع كل منهما أي الكلب والعنزير مع غيره  
دخل فيه فرع الكلب مع العنزير وغيره وكذا فرع  
العنزير فلا تكرار في كلامه فليستأمل **قوله** مع غيره  
أي غير كل منهما وح لا يتناول فرع أحدهما مع الآخر  
إلا أن يقال هو يتناول به مفهوم الأولى تأمل  
أي لأنه إذا حكم بنجاسة فرع أحدهما مع غيره  
شع الآخر بالأولى وعبارة قول لوقال ولو منع  
غيره لكأن أعم لأنه لا يشتمل فرع أحدهما مع الآخر  
ولا مع نفسه إلا أن يقال أنه رأى معاً د

فالحكمة كصا  
سائر في الطل  
رأى إذا دخل  
نفع به لا يرد  
ففيه منته  
ولأنه يندب  
البيع بل يجب  
هو قال في كونه  
الكلب الذي  
كالأنه ومن  
له مقلات  
مطلقاً  
كلب العقور  
فهو لا يندب  
يعجز إرساله  
قتل العنزير  
نعم أم لا  
قطعا ولا  
في يجوز قتله



العلتين المذكورتين له وذكر العلة الثانية لبيان  
ترجيح التبعية فيه على غيره دون عكسه فتأمل  
يعني اننا قلنا ان غيره الذي هو الصالح  
يتبعه في النجاسة ولم يفسد ونقول انه يتبع  
غيره في الطهارة تغليباً للنجس وكنت ايضاً  
الشمس الشوري قوله مع غيره ولو آدمياً ولو  
كان على صورة الآدمي على ما اقتضاه ظاهره  
لم يكن يحتمل طهارة ما على صورته كما بحثه بوضهم  
أخذنا باطلاً في طهارة الآدمي وعموم قوله صلى  
الله عليه وسلم فان المسلم لا ينحس حياً ولا ميتاً  
والتعقيب بالاسم جري على الغالب قاله الشيخ  
وعبارة ابن شرف وخضروا تولد آدمي بيت  
كلب وادمي فهو محكوم بطهارة لقوله تعالى  
ولقد كرّمنا بني آدم اذ الاستناد الى الآية  
اولى من الاستناد الى القاعدة واجرى  
عليه جميع الاحكام لانه بالغ عاقل والعقل  
مناط التكليف واما لو كان بصورة الكلب  
مع العقل والنطق فهل هو كذلك تغليباً  
للآدمي او لا محل نظر انتمت وقوله محل نظر قال

سم المعتمد نجاسته له وهل المراد تصور كل صورة  
الادمي أو تصور بعضه قال قل يكفي تصور صورة  
الادمي ولو في النصف الاعلى فقط وفي حاشية  
ن ز على السج والمعتمد ان المتولد بين الادمي  
والمغلظ طاهر العين حيث كان على صورة الادمي  
ولكن لا تحمل مناسبتة ولا توارث بينه وبين الادمي  
ويغطم عن الولايات ه وفرض كلامهم في المتولد  
بين ادمي ومغلظ والقياس ان الامر كذلك فيما  
لو تولد ما هو صورة ادمي بين مغلظين نظرا  
للمصورة ولان طهارة احدى اصلية لا تنفيها فليراجع  
شيخنا ثم ظهري ان هذا امر ودان الصورة  
ترجع بحكم بطهارة تغليباً لاحد اصلية الطاهر  
فتأمل وعبارة قل قوله مع غيره دخل فيه المتولد  
بيى كلب ذكر او انثى وادمي كذلك وهو كذلك  
ان كان على غير صورة الادمي فان كان على صورة  
ولو في النصف الاعلى فقط فهو طاهر في العباد  
فيصلي ولو اماماً ويدخل المساجد ويحاطط  
الناس ولا ينجسهم بمسه مع رطوبة ولا ينجس به  
لما القليل ولا المايح قال شيخنا مر ولا يتولى الولايات

كما استغوا ولاية النكاح وخالفه خ طوله حكم الجند  
في الائمة والنسب والذبيحة والتوارث وجوز له حجر  
القنبري ان ينفك العنة وقال شيخنا يريده من ائمه  
واولاده انهم اقول حاصل العمدة في ذلك كما مر  
مستأخرا انه اذا اتولد بين ادمي وطيبة او خنزيرة  
او بين ادمية وكلب او خنزير فان كان على غير  
صورة ادمي فهو نجس باتفاق واذا كان على  
صورة ادمي فعند الرملي طاهرا عين ويعطى  
حكم ادمي في الطهارة والعبادات حتى صحته  
امامة الصلاة دون الولايات ويمنع من القضاء والقود  
والمناحة ولا يخل ذبيحته ولا يورث باتفاق  
الرملي وجب له الخلافة في الخامسة وعدمها فقال مر  
ظاهر خامر وقال حجر نجس لكن يعني عنه فهذا هو المعز  
خلافا للقبليوني فاحفظه فاحفظه ذكر بعض  
احكام الفرع في جميع ابواب الفقه نظاما من بحر  
التميز وهو فاعلان مستعمل فاعلان مرتين فقال  
يتبع الفرع في تنساب اباه ولا في الرق والعربيه  
والزكاة الاخف والدي الاعلى والذي استند في جزاويه  
واحسن الاصلين حسام بجاء ونكاحا والافل وانه يجه



انتهى فالولد من الشريف شريف وإن كانت أمه غيب  
 شريفة لا عكسه ومنها الرقيق رقيق وإن كانت أبوه  
 حراً ومن الحر حر وإن كان أبوه رقيقاً غالباً وفي  
 المتولدين أبل وبقر مثلاً أخف الزكاتين فلا يزكى  
 حتى يبلغ نصاب البقر وهو ثلاثون ففيها بيع  
 ومن المتولد بين ذمي ومسلمة أو عكسه مسلم  
 والمتولد بين صيد بري وحشيش مأكول وغيره  
 تجب فيه الفدية على المهرم والمتولد بين كتابي  
 ومجوسية أو عكسه فيه دية كتابي ولا تحل  
 مناعته ولا ذبيحته والمتولد بين كلب وستان نجس  
 ولا يحل بذبحه أكله ولا تصح التضحية فتأمل ذلك  
**قل قوله** أو تغليبا للنجس وعمله في المذهب  
 بأنه مخلوق من نجاسة فكان مثلها قال في شرحه  
 ولا ينتقض بالدود المتولد منها لأنها منع  
 خلق من نفسها وإنما تولد فيها كدود الخلق لا يخلق  
 من نفس الخلق بل يتولد فيه قال في شرح المذهب  
 ولو ارتفع جدي كلب أو خنزيرة فنبت لحمه على لبنها  
 لم ينس على الأصح وخضر وقوله فنبت لحمه أي تزي  
 وسمن **قوله** ومنها أي من الكلب ومنه الخنزير ومنه

فرج كل خضر **قوله** لذلك اي بجلاء عنه امامي نحو الخلب  
 فنجس بلا خلاف وامامي لادبي فظاهر في الاظهر  
 لانه اصله رجلا او امرأة او خشي وغايته انه خرج  
 من غير طريقه المعتاد وعولا يورث القول بالنجاسة  
 ليس بشي وسواء في الطهارة مني اي والنية والخصي  
 والمجبوب والمسوح فكل من تصور له مني كان غير  
 وخرج من لا يمكن بلوذه لو خرج منه مني فانه يكون  
 نجسا لانه ليس بشي ثم رخص وقوله لو خرج منه  
 مني اي شي صفته صفة امي بدليل ما جده  
 فتأمل **قوله** تحك المني اي منه المختلط عينها لانه كان  
 لا يحتمل فصع منه الدليل فلا يقال ان الاستدلال  
 بهذا غير صحيح لانه منبه وسائر فضلاء صلى الله  
 عليه وآله طاهرة على اعتد ومثله باقي الانبياء كما مر  
 ولو بالالشخص ولم يغسل محله نجس منبه  
 وان كان مستحرا بالاحجار وعلى هذا الوجه مع  
 ما استتجت بالاحجار نجس منها ويجرم عليه  
 ذلك لانه نجس ذكره ثم مر من عند قوله ولو بال  
 اخ خضر وماله ان لم يخرس ثموة اما طاقبه جبر  
 رحامي والمحاصل ان محل طهارة المني ان كانت

قوله لانه اي  
 المني وقوله  
 اصله اي  
 اصله لادبي

الاستغناء بالما قول وما طرح ضم وفي قول تغير  
تجده أي أولونه وطعمه فليراجع سؤا تقييد  
يعني من ما العروج والمستغنى والدما ميل والصد  
وغوها ما لم يختلط باجنبي ولومن نفسه كرمع  
عينه وريحه كان دسيت لثنته سوا كثر آف  
قلت لكن محله في كثيرها إذا لم يكن يفعله وكذا دم  
الفصد والحجامة ما لم يحا وز محله أيضا وهو ما  
يغلب سيلانه اليه قاله قول خلا فالرافعي قال إنما  
ما ذكره الرافعي في ما النقطاة فقط لا في غيرها  
أيضا وهو يفيد أن ما في غيرها خس مطلقا فراجع  
قال بالعرف وفيه كامل فليتنامل قول كالدّم هذا  
دليل نجاسة الصديد وهو القياس على الدم قول  
ومرة بكسر الميم وتشدّد الراء المهملة قول وهي ما في  
المرارة خرج ما فيها هي نفسها فالحقها متنجسة  
كالكرش فتطهر بفساها وما الخثرة التي توجد  
في المرارة وتستعمل في الأدوية فينبغي كما قال في  
الخادم نجاستها لأنها تجسدت من النجاسة فاستثنت  
الما القس إذا انعقد لمخا ثم روم الحية والعقرب  
وسائر الهوام مثل ما في المرارة فيكون نجسا قال ابن



العماد وتبطل الصلابة بالسعة الحية لان سمها يظهر على محل  
المسعة لا العزب لانت ابرتها تغوص في باطن اللحم  
وتجسم السم فيه وهو لا يجب غسله وما تقر من بطلاخا  
بالحبة دوت العزب هو الاوجه الا ان سم ملاقات السم  
للظاهرا وما لا في سمها خضر **قوله** ومسكر اخ اراد بالسكر  
ما يشمل المفطي للعقل لا ما فيه سعة مطربة والاله  
يجع لقوله ما يع حتى لو صار الحشيش والبنج او غوما  
كالجوزة والكسك في تلك السعة صار حسا على  
المعتدل والمراد نوعه وان لم يسكر بالفعل لقلته  
ميشمل القطرة رحا **قوله** الحشيشة والبنج اي  
والافيون وجوز طيب وغير وزعفران والمعتدل  
حل القليل من ذلك طم وضابطه القدر الذي لا  
يوتز ولو خديرا او فتورا رحا **قوله** والبنج يعطي البيا  
قال في المصباح البنج مثال فلس نبات له حب يخلط  
بالعقل ويورث الغبال وربما اسكر اذا شربه الانسان  
بعد ذوبه ويقال انه يورث المسبات ابن سرف **قوله**  
ولان الخمر المنعقة اي فاذا جامدة وهي خسة  
ولان الخمر الحشيشة المذابة فالحق طاهرة وان كانت  
مسكرة ما يعة لان الخمر ما يعة في الاصل بخلاف الحشيشة

الذاتية فاعلم جامدة في الاسل وهي طاهرة الم يحصل  
منها شدة مطربة خضرات صارت الحسنة شدة  
مطربة بان رعت وان بدت وصارت مسكرة صارت  
بخسة كاهر وحدها كاهر **قول** كفي ظاهرة  
تخصيص بخاسة التي بما اذا اعاد بعد وصول المعدة  
دونه ما اذا اعاد مما قبلها وفيه شئنا خلافة  
فليراجع شئو عبارة قل قوله كفي ولو بلا تغير  
ومنه ما اعاد حاله ولم يوجب كذلك فلا يجب فيه  
تسبيع الغم كما لا يجب تسبيع الدبر منه وان خرج  
حالا بلا استحالة خلافا لخر في غير المستحيل فهما  
وليست محتملة في الاول **هـ** قوله ما اعاد حاله اي بشرط  
ان يصل لما جاوزه يخرج احكامه وعبارة شئ  
وفي اتفاقا وهو الراجع بعد الوصول الى المعدة ولو ما  
وان لم يتغير كما قاله والمراد بذلك وصوله لما جاوزه  
مخرج الحرف الباطن من ذلك لانه باطن فيما يظهر  
انتهى وفي حاشية زعلي منهج ومن اكل ثم مغلفا  
كفاه الا شئنا من فضله ولو بالبحر وان خرج غير  
مستحيل على ما شمله كلامه بخلاف ما لو تعاياه فانه  
يجب عليه تسبيع فيه مع الترتيب انتهى وقوله

ولوا طلع قلبه يخرج بالجم العظم فيجب التسليم بخروجه  
من الدبر ولو على غير صورته وينبغي ان مثل الجم العظم  
الرفيق الذي يوكل عادة معه في قوله بخلاف ما لو  
تقاياه الجم فهو ما لا يجب الترتيب من القى اذا  
استحال وهو ظاهره مع من على روهذا طه تحمله  
في القى اذا خرج منه بعد غسله منه من الاكل قوله  
كفى اي وبلغ العدة قوله نعم ان كان الخارج الجم عبارة  
سواء الاصل نعم ان كانت جبهة حياء القته معيضا  
فان كانت صلابته باقية بحيث لو زرع لبنيت فحيته  
طاهرة ويجب غسل طاهره لانه وان صار غذا  
لها فما تغير في غسله كما لو ابتلع نواة وان زالت  
صلابته بحيث لا ينبت فنجس العين ذكره في الروعة  
اه خضر ومثله بيضا ووضي فرخ قال قوله  
كالخاطاي والبصاق قال في القاموس له صاف  
كغراب والبصاق والبراق ما الغم اذا خرج منه  
وما دام فيه فريق انتهى له كلين الاثاث بعث  
الحق فثبته فوقية اسم لاشي الحمر والذكر حمار  
ولا يقان اثانة وليسست الملقعة والمضغعة  
من غير المخلط نجس في الاصح وان لم يوكلا لا يستعد



رحماني **تنبيه** الفرق بين بني الاتان حيث  
جعل طاهرا ولبنها حيث كانت نجس ان المني خارج  
من حيوان طاهر يخلق منه مثل اصله بخلاف  
اللبني اذا يخلق منه مثل اصله وان كان غدا له فهذا  
هو الفرق وان استحال كل منهما في الباطن فليتهم  
انتي اما لبن ما يוכל ايها المنفصل قبل موته  
ولو على صورة الدم ومثله المني قال اي ان وجدت  
من كل حداسه قال خضر فلبن الفرس وان ولدت  
بغلا طاهر وكذا لبن الشاة او البقرة اذا اولدتها  
لحبا او خنزير فيهما يظهر خلا فاللوز كشي في خادمه  
ولا فرق بين لبن البقرة والعجولة والثور خلافا  
للبقيني ثم **قوله** ولقد ذكر من ابي آدم اي بالعقل  
والنطق والخط واعتدال القامة وحسن الصورة  
وتناول المأكول بيده وغيره اما يتناول بيده  
ولا ترد القرادة لو على الخباسة مما تأكل به رحماي  
**قوله** الانثى اي ولو صغيرة دونه التسع سنين  
اصلا حيث تغذا الولد وهذا فاروق المني  
دونه التسع حيث حكم بنجاسته لعدم تصور  
الولد منه رحماي والخنفى كذلك فامراد

بالمستثنا ما شأفه ذلك قال فافضل **سنة** اللبن افضل  
من غسل الخلد كما صرح به السبكي في كتابه المسمى  
بالقول الاسفل في تفضيل اللبن على العسل وافق  
به الشهاب الرمي واما اللبن واللحم ايما افضل  
فاقت الشهاب الرمي بان اللبن افضل من اللحم على  
الوجه وذكرهما في حاشية ثم الروض في باب الربا  
قارنهما في الحاشية المذكورة ما نصه لكن تحت  
الجلد في الجامع الصغير عنه على الله عليه وسلم  
انه قال تسمي ادم اهل الدنيا والاخرة اللحم فلعل  
والد رحمه الله لم يستحضر ذلك وورد ايضا عنه  
عليه الصلاة والسلام افضل طعام الدنيا  
والاخرة اللحم عروفة خضر **قوله** والحي والميت  
اي بالنسبة للادمي اما ما اخذ من ضرر بجمعة  
مئة فانه جسد اتفقا كما في المجموع ثم قرر  
**قوله** ومئة غير ادمي دخل فيه اي في الغيب  
لملايكه واجن قليج رشتو وكتب ايضا قال  
سيفنا مئة الملك والجن مئة ادمي اما  
الحي فلتكليفه بشرعنا والظاهر ان احكامنا  
جارية عليهم ما يخرج شي من ذلك بدليل واما

الملا

الملك فلشرفه والدليل على طهاره كل منهما قوله  
صلى الله عليه وسلم سبحان الله ان المؤمن لا ينجس  
حيا ولا ميتا ولم يقيد ذلك بالادوية فشم ما ذكر  
مع ان المؤمن جري على الغالب نحو لا يخفى انتهى فتأمل  
وفي قوله وانظروا في نظري لا يخفى انتهى والمعتد  
طهاره ميتهم في ما في قل وخمسة والميتة هي  
الزائلة احياة غير ذكاة شرعية ولو مما لانفس  
له سائلة كالقمل والبعوض احيى النمل وقيل الذباب  
ومذبح الحرم اذا كان صيدا برياً وحشياً ما كولا  
وخرج به الجني لان ذكاة امه والصيد  
الميت باضغطة والبعير النادر بعقره لان هذه  
ذكا فاق له فلو وجد قطعة لحم مع حذاة مثلاً  
هل يحكم نجاستها عملاً بالأصل وهو عدم تذكية  
أسيوان أم لا فيه نظر والأقرب الأول للعلة المذكورة  
ونقل عن شيخنا السويري فيه تردد في شيء على  
**قوله** حرمة تناولها من غير ضرورة قال في الروض  
وحرمة ما ليس بمحترم ولا مستقدر ولا ضرر فيه  
يدل على نجاسته انتهى ولا بد من ملاحظة هذه  
القضية حتى ينتج المطلوب والا فالخاطا والبصاق



ونحوهما يجرم تناولهما مع طهارتهما **خضوقه** لمباشرة  
الاعتقاد اي بهى فسادهما وخبرتهما اي فني فالفن  
فخاص **ل** هذا الوجه وما بعده واحد من حيث ان  
المراد التشبيه بالنفس في الاجتناب الا ان المجتنب  
المشبه بالنفس في الثاني انفسهم وفي الاول هو  
اعتقاده كذا يظهر ان هذا هو المراد كذا انما  
الامه ان **هو** **شوقوله** ودم وان سال من كبد وطحال  
قل ويستثنى منه المني واللين اذا خرجا لمون  
الدم ودم بيضة لم تغسده واما اذا صار مذكرا  
وهو الذي يختلط بياضه بصفاره فظاهر  
بلا خلاف كما في المجموع خضوقه مثل كلامه ما  
ينبغي على اللحم والعظام ومن صرح بطهارتهما  
اراد انه معفو عنه ن ذاي ما لم يختلط باجنبي  
والا لم يعف عنه **هو** **قوله** لما مر من تحريمه في قوله  
حرمت عليكم الميتة والدم **شوقوله** السمك والمراد  
بالسمك كل ما اكل من حيوان البحر وان لم يسمى  
سمكا **خضوقه** والمراد اسم جنس واسمه  
جرادة يطلق على الذكر والانثى **خضوقه** وما  
زيد ان جواب عن الحصر الذي استغيد من العدد

المذكور خضر ومردك عن السكوري **قوله** البرق بكسر  
الهمزة وهي ما يخرج من البعير أو غيره لا احتراق  
الكل ثانياً طاماً ما يخرج من جانب فيه المسمى بالقلعة  
فليس نجس لأنه من اللسان خضر ولا يحكم نجاسة  
ما وضع فيه منه الحيوان المجرى حال احتراقه  
إلا أن انفصل من الحرق شيء فيه قال ورحماني بالمعنى  
والمشية الخارجة مع الولد طاهرة وهي في جزم من الأم  
أو من الولد ويترتب عليه إذا مات أحدهما يجب دفنهما  
وتصحيح الصلاة عليهما وغسلهما وتكفينهما ومواراتهما  
فيه نظر حماني **قوله** وما المتعطف أي الذي له ربح  
والأفطار خلافاً للرافعي كما مر **قوله** ودخان النجاسة  
وهو المنفصل منها بواسطة نار ومنه بخور طاهر  
وضع على نار سرجين لأنه يسمع فيشتت نجس وخرج  
به بخارها وهو الدخان المتصاعد منها بغير نار  
فهو طاهر وعبارة ثم مر في باب اللباس والنجار  
أخرج من الكنيف طاهر وكذا المريح الخارجة من  
الدبر كالجسالة لم يتحقق أنه من عين النجاسة  
لجواز أن تكون الرائحة الكريهة الموجودة فيه لجاورة  
النجاسة لا أنها من عينها التمت ويغني عن القليل

عرفنا من دخان النجاسة ثم انجز الفصل  
من الحيوان كينته الا شعره كونه وصوفه ووبره  
وريشته فهو طاهر وان شك في نجاسته كالملق  
على الكيمان ونحوها والعنبر والزياد والعرق  
والبصاق والنخاط والعلقة والمضغة وطوبى الفرج  
طاهرات من حيوان الطاهر وكذا الانثى من مذ  
م يطعم غيره كما قال شيخنا الرملي والافعفو  
عنها قل والمسك كان الفصل من الغزاة حاله  
الحياة ولو طنا وبعد الذلابة طاهر وان اخذ بعد  
الموت او اخرج بدم نجس هو قال الرحامي وقد ذكر  
ابن حجر النوي طاهرا لانه قد يخرج من دخان  
تحت البرسيم انتهى ولما السائل من في البناء نجس  
ان كان من المعدة كان خرج منتكسا مستقلا ان  
كان من غيرها وشك ان منها او لا فانه طاهر  
نعم لو ابتلى به شخص فالظاهر حاق في الروضة  
العفوته مر وفيه ايضا واما العصاة التي تخرج  
مع البول او بعد احياء وتسميها العامة بالخصية  
فاثبت فيها الوالد رحمه الله تعالى بانه اخص بغيره  
عدل باضا منعقدة من البول فنجسة والافتحمة



لا حول لها اي في الجاد المتقدم ح. واما الخرزة البقرية  
فخمسة كما نقله سم عن مر. **و** كما عمل ان الاعيان  
خامد وحيوان فلجماد كله طاهر الاكل مسكوماً وكذا  
الحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد منهما  
او من احد هما مع حيوان وان الفضلات منها ما يستعمل  
في باطن حيوان وهو غس كدم وقيح وقي اخ ومنها  
ما لا يستعمل وهو طاهر كعرق ولعاب ودمع من  
حيوان طاهر **خ** ط على الغاية **المختصا قوله** وان التما  
اي النجاسة اخ لما انبى الكلام على بعض الاعيان  
النجسة شرع في ازالتهما **و** كما عمل ان صور  
النجاسة تبلغ بمائتين واربعين صورة لانها اما ان  
تكون عينية او حكمية والعينية اما ان يدرك  
طعمها بالذوق في المحل او لونها بالبصر او رائحتها  
بالشم او جرمها باللمس ولا يتصور بغير ذلك من  
احوال فوهة اربع صور او يبقى بالمحل اثنان من  
الاربع وفيه ست صور او ثلاثة منها وفيه اربع  
صور او مجموعها وهي صورة واحدة فتحصل مما ذكر  
فمن شق صورة فتضرب في احوال النجاسة الثلاثة  
لانها اما غلظة او مخففة او متوسطة يخرج

في بحر من بحر  
 بحرفه ورو  
 بحسنه و  
 بدو العرف  
 بقدره و  
 بالاسم و  
 بالي والاف  
 الغزاة حاة  
 الهرون  
 رحيما و  
 قد تم من  
 من في الناه  
 تت استق  
 ولاقه طاه  
 هر كالي الرو  
 قصاة التي  
 بالعامه  
 بانه اخر  
 مة والاشبه  
 ر

من الضرب خمسة والربعون ويضم اليها ثلاثة وهي  
الحكمة باحوالها الثلاثة محصاة ما ذكر ولا شرط في ان  
ثمة فان قلت ما الفرق بين طهارة احدى والتجسس  
قلت هو ان الاول فعل وهو يتوقف على الشبهة وعده  
ترك ترك الزنا والغيب واما توقف الصور  
لما وان كان تركا لاحاقه بالافعال لكونه القنوت  
منه كف النفس وقبح الشهوة ومخالفة اهل قوله  
ولم ينفى عن هذا هو الجديد والشارب الى الرد على القدم  
الغالب بطهارة الخف بدلكه من نجاسة تصيبه  
باسفله او جوابه قال في تل الاصل والمعدى شرط  
ان يكون للنجاسة جرم يلصق بها الخف بخلاف البول  
وشعر وان يدركه في حال الخفاف لا في حال الرطوبة وان  
تحصل النجاسة بالشمى في غير موضع حصولها غصب  
وان تزول العين عنها قلت وينبغي ان يودعها  
باسفل الخف او بواخيه لا بالذلة شرط ارجاومنه  
من يتنمخ بدم الاضحية وما يعلله العوام من تزويج  
الابواب به وشرح كثير الحاجة من بال ولم يجد شيئا  
فله تشييف ذرية بيده او مسكه بها ومن يتنمخ  
الاضحية ونحوها مما يحتاج اليه رحائي وان لم يكن

عاصيا

عاصيا بها فلموا الصلاة وينيب ان يجعل بانها  
فما عدا ذلك وظاهرا طلاقا ثم انه لا فرق بين المعلقة  
وغيرها وهو كذلك وان قال الزركشي ينبغي وجوب  
المبارزة بالمعلقة مطلقا قال الاسنوي والعاصي  
بالحنابة يحتمل الحاقه بالعاصي بالنجس والمنجى خلافا  
لأن الذي عصى به هنا متيسر بخلافه ثم خصي  
**قوله** في غير بعض ما يأتي اي بنفس واقع في غير بعض ما  
يأتي ومثل بعض ما يأتي بقوله كبوه صبي أي وكلمة  
دفع واستنجا بالحجار وار من نجس فهو بول وما  
قليل بمكاشرة وما كثير بزوال غيره وقوله في ان  
قوله كبوه الخ راجع للغير أي مثال له سبق **قوله**  
حيث الخ قيد الهيئته بالنظر للنجاسة العينية  
لا الحكمية فسقط اعتراض قوله فتأمل **قوله** الامسا  
عسر زواله حيث لا يزول بالمبالغة نحو الحمة والقصر  
بالمهلة ثم خ ط استوائي ذلك الأرض والثوب والاشا  
وستوا طال بقا الزاوية أم لا خضرو والعصر العصر  
نحت لم يزل تحت وقرص او اشنيات او خوم ولوم  
مرة واحدة لا يضر بقاؤه وقيد قوله ثلاث مرات  
فلا راسع يجب الاستعانة بذلك انه توقف الزوال



عليه كما يافى **قوله** بل يظهر منه اي حقيقة انه غنى معفو  
عنه حتى لو اصابه بل لم يتجس اذا لمعنى التمسك  
الا الظهارة والاثبات في سببيه بما يشق الاحتراز  
عنه وظاهر علاقة انه لا فرق بين الغلظة والغير  
فلو عسرت ازالة لونه لم يدر مغلظا او رخوا  
ظهر وهو كذا كذا اذا فاللزم كشي في خادعه  
واما ما يعرف من قليل دمه لسهولة ازالة جرمه  
ثم رخصه قاله قاله شحنا الرمي ومقدماته  
على ازالته وجب وفيه نظر مع ظهر الحمل انتهى  
وستأتي عبارة الرمي **قوله** لقوة دلالتها لكن  
اذا عسر في غيرهما اما العسر وجب ازالتهما عند  
القدرة ولا تجب اعادة ما علة معهما وكذا يقال  
في النظم اذا عسر في فيكون الحمل نجسا معفو  
عنه **قوله** لذلك اي لقوة دلالة على بقاء عين  
النجاسة ولو توقف زواله ذلك وخوة على استئات  
او صابون وحتا وقرص وجب والا سمح وبه  
يجمع بين قوله الوجوب والاسمحاب والوجه انه  
يعتبر لوجوب نحو الصابون انه يفضل منه مما  
يفضل عنه من الما في التيمم وان لم يعتد على

الحث ونحوه لزمه ان يستاجر عليه باجة مثله اذا وجد  
فاضلة عن ذلك ايضا او تعذر ذلك حسنا او شرعا  
احتمل ان لا يلزمه استعماله بعد ذلك لو وجد لها  
المحل حقيقة ويحتمل اللزوم وان كلامه الظاهر والعفو  
اما كان للتعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد  
واقفا لوالد رحمه الله تعالى فيها نقل من البحر ووضع  
في زير فوجد فيه طعم زبل او رجه اولونه بنجاسته  
بل فقد اما عند حاجته عدم الظاهر مطلقا وهو  
الاوجه فقد قال الاصحاب وسترع تقدم المضمضة  
والاستنشاق ليعرف طعمه وراجحته هو ممر  
بالحرف **قوله** ولو تنجس مايع يطلو المايع على ما يستل  
الما ولو على مقابله وما ههنا من الثاني فلا حاجة  
الى تعينه بغير الما ويدل له مقابلة الما حيث  
قال والماء القليل ان شئ وقوله وما ههنا من الثاني  
فالمراد بالمايع غير الماء كخل ولبن والقرينة على  
ذلك ما ياتي قال في ستر منهجه والجماد هو الذي  
اذا اخضعه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ محلها  
عن قرب والمايع بخلافه ذكره في المجموع التي ومن  
الجماد العجين بعد جموده وان كان قبله ما يما قاله

الرحماني والمجيلة في تطهير العسل المتنجس استقاوة للخل  
فخراته يستعمل قبل اخراجه وعليه فيكون لما لك  
الخل انطال الزمن بعد سربه وقبل حبه والاولا لك  
العسل قاله ابن جرير رحمه الله **قوله** عن الغارة اي  
بالمر فقط اسم للمحوان المعروف واما فارة المسك  
فبالهز وتره **قوله** فار يقوه محل وجوبه لافقة  
حيث لم يرد استعماله في نحو وقود او سقي دابة  
او عمل نحو صابون بالزيت او تعاطيه حاله ضرورة  
تبيحه رحمه الله وقوله فان تنفعوا به اي في الاستصباح  
ونحوه لا مطلقا لرواية الشافعية مفسرة هذه  
**قوله** في استصباح اي في غير مسجد مطلقا كاسيابة  
وموقوفاته لو كانت يجوز تنجيس الموقوف بما جرت  
به العادة كترسية الدجاج ونحوه وملك الغيب  
كالموقوفات وقوله وملك الغد انما عبارة عنه  
مر قال الاذرع والظاهر انه يعلق بالمسجد  
انزل الموحدين المعار ونحوهما من منع الاستصباح  
به اذا طال زمن الاستصباح فيه بحيث يعلق الاذان  
بالسقف او الجدار ويعطى بما يصيبه من دهن  
المصباح لعلته انتهى ذكره في باب اللباس **قوله**



بد من ذكره غوطته لما بعده والمثل لا يتوهم **حل**  
 الاستصباح وطلى الدواب بالماء المتنجس وان لم  
 يكن صالحا لما ذكر كالعسل والخمر فتأمل **قوله** او  
 نجس ذكره استطرادا وان لم يصدق به السياق  
 لان تخصيصه المتنجس بالجواز يفهم المنع في النجس  
 مع ان حكمه كذلك والمجور وجهه متعلق به فقط  
 انه خضر وقوله وان لم يصدق به السياق لان  
 كلامه في المتنجس حيث قال ولو نجس ما ينجس  
 وقوله لان تخصيصه به لعله غلة لقوله ذكره  
 استطرادا وقوله والمجور وجهه يعني في قوله  
 من غير نحو كلب فتأمل **قوله** من غير نحو كلب اما دهن  
 خوائك كلب فلا يجل الاستصباح به ولا الطلي ايضا  
 لغلظ النجاسة نعم اقمي شيئا مر بانه يجوز دهن  
 كلب محترمه بد عن كلب اخر حيث دعته له حاجة ولم  
 يلزم منه تضييع بنجاسة عينا قال شيخنا الزيادي  
 ويوجد من التعليل المتقدم انه لا يجوز الدبع بروث  
 الكلب ونحوه وان اجز في الدبع **خضر قوله** ويجوز مع  
 التراخي وتوجه الكراهة بان كثيرين من العلما قالوا  
 بحرمة ذلك **شوق قوله** رواه الطحاوي بغني الطاو الحاء

في غير ذلك

من غير شق  
 عليه شيئا  
 وقيل يجوز  
**قوله** من غير  
 روف والماء  
 على وجوبه  
 وادنى  
 طيه حاله  
 وانه في  
 بقية مفسر  
 سمي مطلقا  
 في التوفيق  
 ومملك  
 غير النجاسة  
 في الحق  
 في من من  
 بحيث يعلق  
 صيبه من  
 في باب الماء

المهلين نسبة الى طحافرية بغير مصر وهو ابو جعفر  
محمد بن محمد بن سلامة ثقة على خاله ابي خاله صاحب  
الشافعية ثم قال عن نفي عن نفي في الحديث عن كتب  
متاوي في سماعها مع الصغير **قوله** ووثق روايته  
اي قال انه ثقة وهو منصوب بالغة لانت  
الغة اصلية فانه جمع او كذا فانه جمع قائم اصله  
روية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاء  
فصار رواية **قوله** ويستثنى المساجد اي يحرم  
الاستصحاب فيها بالمتنحس اما عند انفصال  
وكان منه موثر في غو حيطاتها ولو قليلا فخرج  
واما عند عدم انفصال شي منه البتة فكذلك  
أخذنا من كلام المجموع ثم ان لم يوجد ما يوقد  
به غيره واضطر اليه اوجه الجواز للضرورة او  
في حكم المساجد **قوله** ويجوز سقي الدواب  
لما المتنحس الخ استدراك على قوله ولا يخل انتفاع  
به جعله شاملا لما المتنحس خضر وقوله وهذا  
يقنعني ان في كلام المتن استلزاما حيث اراد  
بالماء او غير ماء واعاد عليه التمهيد بالمعنى  
الشامل لما قاله في سماعها في باب المباس ويجوز

٣٣  
اتخاذ صابون من الزيت المتنجس ويجوز استعماله  
في يده وتوبه كما عر حواجه ثم يطهر بها وكذلك  
يجوز استعمال الادوية المتنجسة في الدبغ مع وجود  
غيرها من الطاهرات ويباشرها اليد اغتسل بها  
وجوز التنضيج حينئذ الحاجة اليه قل ويجوز اطعام  
الطعام المتنجس ثم روطا هره ولو نجس بمغلاظ  
وخرج بالدواب الادوية لو غير مبر فلا يجوز  
سقيه الماء المتنجس كما مر **قوله** ان تغتسل اي تقطع  
لانه لا يتقطع عند ملاقة الماء على الوجه الذي  
تقطع عند اصابة النجاسة ولا ينجس الا بواسطة  
رطوبة لانه جاف فلو وقع فيه فارة فانت ولا رطوبة  
لم ينجس قاله ابن القطان ثم خ ط **خضر قوله** امكن  
طهره بغسل طاهرة قاله ابن الرفعة ومحل هذا  
اذا نجس بالادوية فيه فان نجس بما فيه دهنه  
كودك الميتة لم يظهر الا خلاص **خضر قوله** وجلد  
بالج عطف على مقدمه هكذا وانما واجبة بغسل  
في غير جلد وفي جلد باندياغه او بالرفع مبتدا  
وخبره يطهر وهو اقرب رحمان واقول الاعراب  
الثاني هو الصحيح دون الاعراب الاول اذ عليه يصير



قوله يطهر ضابطا مع انه من المتن فليست من قوله  
بحسب بفتح الحيم وكسرها قاله في تم التميز ككسبه  
في الصحاح اقتصر على الكسر ومضارعه يتجسس بفتح  
الحيم وضمها قاله الجلاله السيوطي في تعليقه على  
النسائي في قوله صلى الله عليه وسلم ان امسح لا يجس  
اه شوقه ظهر وباطنا قال الزركشي والمراد  
بباطنه ما بين وباطنه ما ظهر من وجهه  
بدليل قوله اذ قلنا بطهارة ظاهره فعمدا جازت  
الصلاة عليه لافيه ثم مر خضوع قوله ما ظهر  
من وجهه عبارة قل وهو ما لا في الدايغ والباطن  
غاية التتمت فشميل الباعن ما بين الوجهين والوجه  
النايت عليه الشعر وعلى هذا فلو تنق الشعر  
الذي من الوجه الاخر بعد الدايغ فحل المستوف  
متنجس يطهر بالفسل عني قوله بان دباغه  
اي وثوب وقوعه يتنفسه او بالقائه برشح او  
خوذ لك او بالقائه الدايغ عليه ولو بنحو رشح  
واوصا به قبل الدايغ نجاسة مغلظة ففسله  
قبله سبقا احداهن يتراى فلا بد من تطهيره  
بعد الدايغ بسبع احداهن يتراى لانه قبل الدايغ

لم يكن قابلاً للتطهير وأخذ منه الشهاب ابن قاسم  
أنه عظم المينة وشعرها إذا أصابه مغلظ يظهر  
بالنسيب والتتريب فإذا أصابه مع الرطوبة شياً  
نجسته خاصة مغلظة انتهى فتعفن له فأنه  
فرغ نقيس ابن شرف ومثله العلي على المنهج  
**قوله** كذرق طير بذال معجزة قل **قوله** في الحديث  
إذا دبغ أيه اندبغ أو بقاس غير ما فيه فعل عليه  
وخرج بالجلد الشعر ونحوه كالصوف والنوبس  
فلا يظهر بالديبغ وهو المعتد لكن يعنى من قبله  
**قوله** بالاندبغ الأولى بالديبغ كما يشرح الأصل  
المنهج وذلك لأن الاندبغ مطاوع الديبغ فيلزم  
من الاندبغ التأثير فيحصل تناقض لأن المعنى  
ح ليعدم تأثيرهما بقبولهما الديبغ ومن قبله الديبغ  
تأثيره فليست **قوله** جلد الخلب ونحوه فلا يظهر  
بالديبغ لأن الحياة البليغ منه في إفادة الطهارة  
والحياة لا تغيبها فالديبغ أولى خضر **قوله** فيجب  
غسله بالماي مع التتريب والنسيب إن كان  
فيه مغلظ **قوله** أو المشمس ولو بملاقاته ثم  
المنهج فلا يظهر إلا بغسله بأخر الما على ظاهر الجلد

المثلي فليست  
له في الميثاق  
تأثيره فيجب  
يوطى في قلبه  
به وإن الميثاق  
الذي في كسوف  
ياظهر من وجه  
ة ظاهره ففلا  
فخرو قوله ما عليه  
وما لا في الدبغ  
ما في الوجه وال  
ذاقوا في التند  
الدبغ في الميثاق  
فان **قوله** بالندب  
وبالقائه في  
عليه ولو في  
ة مغلظة فف  
فلا بد من تطهير  
نظراً لأنه قبل الدبغ

سواء دبح بطاهر أم نجس ثم يصلي فيه ويستعمله في ما يباح  
ويحرم أكله وإن كان أصل حيوانه مأكولا لخروج حيوانه  
بموته عن المأكول ثم مر ويحوز بيعه أي بيع الجلد  
بعينه بعينه وإن لم يقبله مما لم يمنع من ذلك ما كان  
منع الدابغ الذي فوقه رؤيته **فصل**  
**في الاستنجاء** أي طلب الانجاء والنجاة أي في الاجتناب للسلب  
والإزالة كما استعجاب لطلب الاعتناء لا العتب  
والاستنجاء النجوى وهو الذي الباقي في فم أحد المحرمين  
بالنجاء أو بالما وأصله الإزالة والذهاب إلى النجوى وهو  
ما ارتفع من الأرض كأنوا يستترت بها إذا أقعدوا  
للتخالي ثم البخاري للعسطلاني فالاستنجاء لغة  
الإزالة والقطع ما خوذ من نخوة الشجرة وأجبتها  
بمعنى قطعها لأن المستنجى يقطع الذي عن  
نفسه وهو لغة الذهاب إلى النجوى فهو ما خوذ  
من النجوة وهي اسم ما ارتفع من الأرض لأن قاصي  
الحاجة يطلب مكانا مرتعفا يستتر به عن العيون  
وشرعا إزالة الخارج من الفرج عنه بالما أو بالنجاء وما  
في معناه من كل جامد طاهر قاله للحاجة غير  
محمية بشرطه إلا في كلامه ويرادفه الاستطابة



والاستحجار الا انه الاولين يعلمان الماء والحجر والاخير  
اعني الاستحجار خاص بالاحجار ولا يجب على الفور  
واما يجب عند ارادة القيام للصلاة ونحوها او  
خيفة التضييق وهو طهارة مستقلة لانه الموضوع  
ويجوز تأخيرها عن وضوء السليم بان لم يمس ناقضا  
بان يستتحي خرقه يلزمها على يد دونه اليتيم ونحوه  
وكان ينبغي للمصنف ان يذكر اذابه قاضي الحاجة وعبارة  
ممن منهجه من لقاضي الحاجة ان يقدم يسارة مكان  
قضاها ويمينه لا نصرا فيه ويغني ما عليه معظم ويعتمد  
يساره ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بساير  
ويحرمان بدونه في غير معد ويبعد ويستتر ويسكت  
ولا يقضي في قمار كدو غير ذهب زنج ومثله وطريق  
وتحت ما يمر ولا يستتحي ما في مكانه ان لم يعد ويستتر  
من يوله ويقف عند وضوءه باسم الله اللهم اني  
اموذك من اخيب والعبث والصرافة غفرا نك  
الحمد لله الذي اذهب عني الازفة وعافاني الله  
والحاشي **ان** استقبل القبلة واستدبرها  
قضا غير معد لانه بالاستسرة حرام او في غير معد  
لذلك بستره خلاف الاول او في معد ولو بلا

سترة لا حرمة ولا كراهة ولا خلاف الذولي بل خلاف  
الافضل حيث امكن الميل عن القبلة بلا مشقة  
وخرج ما كان قبلة ثم نسخ قال في العباب كصح  
بيت المقدس فيكرة استقباله واستدباره وتحت  
الكواحة فيه بما تستغني به حرمة ثم ويكره استقبال  
القرين تعظيما لها لانها من آيات الله الباهرة دون  
استدباره هذا على ما هو المعتمد فامضه  
والتوفيق بين المذهبين مذهب السلف  
والمالكية واسماء واحد في رواية ولما مذموب  
حنيفة ومجاهد وبرايم النخعي وسفيان  
الثوري واحد في رواية عنه عموم النبي محمد  
والمبنيان فيكرة عنهما ما ذكره ذهب قوله في ذلك  
في الاستقبال دون الاستدبار فيجوز وحكي  
ان حنيفة واحد وهو قوله اي يوسف قوله من  
نجس خرج الطاهر ومنه المنى فلا يجب الاستنجاء  
منه كمن يسكن غروجا من خلاف من اوجبه وكرو  
النجس اخرج المنى لا يجب الاستنجاء بخلاف  
المنى فانه استنجاء لانهم يعبر بالنجس بل  
بالخراج الملوث حيث قال ويجب استنجاء خارج

ملوك لامي وخرج بالنجس ايضا الرخ فانه طاهر فلا  
يجب الاستنجاء منه ولا يمسح وان كان الجمل رطبا  
تخاف من روثه في حاشية الرحمان من غلبه مع الرطوبة  
ضعيف بل يكره مطلقا وفي ثم حجر على الارض والاسجما  
تعتبره الاحكام الخمسة الاول الوجوب وهي من كل  
خارج نجس ملوك الثاني الاستحباب وهو ممدود  
وجر بلا لوث ومني الثالث الكراهة وهي من الرخ  
الرابع الحرام وهو المطعوم والمحترق الخامس الاباحة  
وهو الاصل وقوله وهو الاصل قد يتوقف فيه وانظر  
ما وجهه وما صورته ع ش وينبغي ان يعد خلاق الاول  
وهو بمانه زم على الموم **قوله** خارج من الفرج اي  
ولو قليلا يعني عنه بعد الجراحة يفتقر في الدوام  
ما لا يفتقر في الابتداء يعني فيه الحجر وان لم يزل  
منه شيئا وقد يقال ما فائدة اللهم الا ان يقال  
ظيرة امرار موسى على رأس الاقرع وشمل الملوك  
دم الحيف والنقام فيجوز فيه الحجر وتيمم وتصلي  
ولا اعادة ترجمائي وقوله وتيمم اي بعد الاستنجاء  
الواقع بعد لا نقطاع وقيد الاستنجاء باليد  
كما في حاشية الشيخ خضر وعبارة ثم ر ومقتضى



كلامه الاكتفاء بحجر في حق المرأة وهو كذلك في البراءة  
التي باتت تحققت نزوله الى مدخل الذكر كما هو  
الغالب لم يكن الحجر لانه لا يصل هناك والاكفى قوله  
بالمأولون ما زمره على الأصح لكنه خلاف الأولى  
ومشى في العباب على التترجم اي مع الاجزاء انتهى  
سواءوا واجب فيه استعمال قدمي الماء بحيث يلبس  
على غننه زوال النجاسة وعلامته ظهور الخشونة  
وكثرة بعضهم الاستحباب بالماء ونفي وقوعه من الشارع  
على أنه عليه ولم وهو مردود بما في الصحيحين  
وغيرهما والذي عليه جمهور السلف والخلف ان الجمع  
بين الماء والحجر افضل فيقصد الحجر لتخفيف النجاسة  
وتقليل ما سرقها بيده ثم يستعمل الماء وشوافيه  
الغايط والبول كما قاله ابن سراقه وعلم الرازي  
وبلغ العقول السامية في محاسن الشريعة  
يقضي تخصيصه بالغايط فان اراد الاقتضا  
على أخذها فالماء افضل لكونه يزيل عين  
النجاسة وأثرها وحجر يزيل العين فقط ولا يذهب  
المشكل يتعين فيه الماء على المذهب قال مرغني  
شواي الخشونة المشكل ليس له ان يقتصر على حجر

إذا بال من فرجه أو أحدهما لا لتباس الأعلى بالزيادة  
نعم أنه لم يكن له التا الذكر والأنثى بل له آلة لا تشبه  
واحدة منهما يخرج منها البول. اتجه فيه اجزا الحجر لعدم  
احتمال الزيادة وإن كانت مستكلا في ذاته ويستتبط  
في حجر الطهارة التي اجمع بينه وبين الماء كما نقله  
صاحب الامكان عن الغزالي تنبيه شخص  
يجب عليه في الاستنجاء استعمال روث أو غيره من  
الاحياء الخمسة وصورة ان يكون عنده من الماء  
ما يكفي لوزاله العين أو لا يجامد ولم يجد من الجامد  
الاما ذكره مناوي وقد روى البزار في مسنده  
عن ابي عبيد بن رضى الله عنه قال نزل قوله تعالى  
فيه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين  
في أهل قبا فسالهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقالوا ان تتبع بحارة بالماء وروى ابي ما حبه عن طلحة  
ابن نافع قال اخبرني ابو ايوب وجابر بن عبد الله  
واس بن مالك لما نزلت فيه رجال يحبون ان  
يتطهروا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر  
الانصار ان الله قد ادنى عليكم في الطهور فما ظهوركم  
قالوا اتوضأ للصلاة ولغسل من الجنابة ونسيتي

بالحال هو ذاك فعملكموه انتهى **قوله** او مسح ثلاثا  
ثم كل واحدة منها جميع الحجر وجوبا على المعتد وفاقا  
لمرتبة الشيخ الاسلام و مشايخنا والافضل ان  
يضع الحجر الاول على ظاهر قرب مقدم صفحته اليمنى  
وان يُديره شيئا فشيئا الى المبداء والثاني على مقدم  
اليسرى ويُديره كذلك ويمسح بالثالث الصفحتين  
والسرية وليس له نظر الحجر المستنحي به قبل رميه  
ليعلم انه انقضى ام لا وان يستنحي بيمنه بالبحر او بالما  
ويكره يمينه بلا عذر ولمس ذكره بها واذا حمل الحجر  
لا يستنحي منه البول سن اخذ يمينه وذكره  
بيمنه ثم يحركها وحدها فان حرك يمينه او  
حركها فقد استنحي بيمنه او يضع ذكره في موضعين  
منه وضعا مجردا ثم يمسح في ثالث فان امره في  
موضع واحد مرتين تعين الماء وان لم يحمله مسح  
ذكره بيمنه على مواضع منه او من ارض صلبة  
او حدار قال القاعي نزولا لا صعودا وفي تفضيله  
نظروا لو صغر الحجر الصق مقعده بالارض وامسكه  
ببني عقبيه واجام ي قدميه وذكره بيمنه وتحامل  
عليه واذا استنحي بالما سن تقدم قبله اي يسر



تقديم القبل على الدبر في الاستنجاء بالما وعكسه في الحجري  
المعتمد ويسن اعتماد اصبعه الوسطى في غسل  
دبره وذلك بیده مع الماء ويجب ان يغسله حتى يغلب  
على ظنه طهارته ثم لو شتم ريح الخارج بيده لم يدل  
على نجاسة المحل وحكم اليد حكم مفسوك بقيت  
فيه راحة عسرة ولا يتعرض لغسل الباطن لكن  
يندب للبكراد خال طرف انملتها في ثقبه الفرج  
فتغسله ويكره حسو ثقبه البول عيشا اي بلا  
ضرورة انتهى عباب وقوله ثم لو شتم ريح الخارج الخ  
عبارة الرحمان ولا يجب شتم اليد فلو فعل ووجد  
رايحة الخارج فهو دليل على نجاسة يده فقط الا  
ان شتمها من الملاقي للمحل فهو دليل على نجاستها  
والكلام في شتم لم يعسر زواله انتهت وظاهر كلام  
مرقي شتم المحل على المحل بالنجاسة مطلقا **قوله**  
بجامد ولو من حجارة الحرم فيجوز على الاصح اي ولو  
مع كراهته ان وجد غيره فيما يظهر والاستنجاء  
بالحجر من خصائص هذه الامة سؤ قيل واول من فعله  
الخليل رحمان اي بالجر فالخصوصية بالنسبة لغير  
الانبياء اجزا المسجد المتصل به او المنفصل عنه

فلا يجزي الاستنجاء الا ان يحكم حاكم بصحة بيعه وبيع  
لا تقطع نسبتته ح عنه **قوله** قال اي ولو حريرا  
للرجال اي فيجزي مع جواز على المعتمد لانه في حال  
الامتنان وكذا اذهب او فضة لم يصبها او مطبعا والا  
حرمة واجزا على المعتمد في جميع **شوقه** له غير محترمة  
ولو مفضوفا كنظرة في الماء والخف ومثله الموقوف  
وجدارا لغيره غير اذنه او ما يقوم مقام الاذن  
اذ حرمة ذلك لا مرعاض ولو استنجى بشئ ومثلك  
هل وجدت فيه تلك الشروط ام لا فالوجه عدم  
الاجزاء الاستنجاء بالحجر خاصة ولا يمار اليها  
الابيعين شوقه من المحترمة جزء حيوان متصل به  
ولو قارة او جزء ادمي منفصل ولو حريرا أف  
مرتدا خلافا لبعض المتأخرين لان كان منفصلا  
عن حيوان غير ادمي فلا يحرم الاستنجاء به حيث  
حكم بطهارته وكان قالوا كسرو ما كول وصوفه  
ووبره وريشته ثم مر وما في حاشية الرحاين  
من جواز جزء الحزبي تبع فيه حجر وهو ضعيف  
كما عرفت **قوله** تجلد اندبع ولو من غير مذكى هو  
وحشيش وخزف ثم المنج لان الجلد بالدباغ

انقلب من طبع اللحم الى طبع النياب وهو واث  
كان ماكولا حيث كان مذكي لكن اكله غير مقصود  
لانه لا يعتاد بخلاف غير المذبوح لانه اما مطعوم  
بحاله او نجس والمعتد مانص عليه في القديم من  
حرمة اكله اي اكل الجلد المذبوح وهذه المسئلة  
ما يغني بها على القديم والخلاف بين الجدي  
والقديم فيما اذا كانت من ميتة فالمعتد حرمة  
اكله اي اكل الجلد المذبوح بعد دبحه وان كان  
اصل حيوانه ماكولا يخرج حيوانه بموته عن  
المأكول غير الصحيحين اما حرمة الميتة اكلها  
اما اذا كانت من مذكي وكانت حيوانه ماكولا فانه  
يجوز اكله بخلاف والاوجه في جلد حوت كبير جاف  
انما ان قوت صلابته بحيث لو بل لم يلبس الاستحجا  
به والا فلا ويستثنى من الجلد جلد جعل لكتاب  
علم محترم فيحرم الاستحجا به مادام متمصلا  
بخلاف جلد المصحف فانه يحرم به وان انفصل  
عنه ثم روقوله وان انفصل عنه اي وان انقطعت  
نسبته عنه بخلاف المسن لغلظ الاستحجا فان  
الامثليات به اشد لكن قال ع شأن انقطاع



عنه حيث لم يبق فيه أمانة تدل على أنه جلد مصحف  
جازاً لا يحتاجه حلاً أمانة فيه أصلاً أذن يبق ما  
يدل عليها انتهى والذي قرره مسألتنا الأولى **قوله**  
لأنه صلى الله عليه وسلم جوزه أخ استدل بالحديث الأول  
على جوازه وبالثاني على وجوبه بالأمر وبالثالث  
على عدم جواز نفضه عن الثلاث **قوله** ولا يخفى  
سلي الله عليه وسلم إنما قال ذلك لأن قوله ثلاثة  
أخبار عدد ومعلوم العدد ليس بحجة على المزح فلذا  
جمع بينهما زياد **قوله** وقيس بالبحر أي الوارد في أحد  
الجامد المذكور في كلامه والألزم قياس الشيء على  
نفسه وهذا مبني على دخول القياس في الرخص  
**قوله** كبر بغتخ العين جلال محلي الألفي جمعه بيت  
الما والجرح فلا يشترط طهارة الجرح فلا يجزم استئصال  
الجرح في هذه الحالة لأنه لغز شرعي وهذا ظاهر  
بالنسبة لحصول أصل فضيلة الجمع أما كما أنها فلا بد فيه  
من بقية شروط الاستئصال بالجرح خضرو وفي حاشية  
الشيخ عبد البر **فصرح** لو وقع بين الماء والجرح لم يشترط  
أن يكون الجرح طاهر أبداً ولو من مغلف كروت كلب جاف  
فانه يحصل به فضيلة الجمع بين الماء والجرح وإن وجب

التسبيح بعد ذلك كذا قرره شيخنا الشيرازي  
وعرض على شيخنا الزبيري فارتضاه فقيل له الشيخ  
شيخنا البايع يمانع شيخنا الشيرازي في ذلك  
فقال قولوا لشعائته تعلم خصي الهير حسن لك  
**قوله** وبالغالب غيره مما لا يقلع ملاسته كالقصب  
الاملس فانه يسقط النجاسة ولو زوجته كالخيم  
الرخاوتنا أجزاءه كالتراب المتناثر فالحارج  
بالغالب ثلاثة ودخل في ذلك الحجر الثاني والثالث  
اذا لم يتلوث باستعماله ثم روي عن غسل الحجر وجف  
جازه استعماله ثانية كدوا بغيره وتراب استعمال  
في غسل نجاسة نحو الكلب فان قيل التراب المذكور  
صار مستعملا فكيف يكفي ثانيًا اجيب  
بانه لم يزل المانع وانما انزاله الماء بشرط من جهة التراب  
وح فيجوز اليهم به ان كان استعمال في المرة السابعة  
وان كان قبلها فلا تنجسه فاستغفره فانها  
مسئلة نفيسة خ ط على المنهاج وتقدم ان هذه  
المسئلة غير مرضية **قوله** كما لمطعموم من غير الماء  
كما هو معلوم لان الكلام في الجامد فلا يجزى بالمطعموم  
مع الحرمة ايضا ولو عطا ولو احرق لانه صلى الله

عليه ولم يمتنع الاستنجاء بالعظم وقال انه طعام الخوكم  
يعني من اجن مطعوم الا ان اولي سوا اختص به  
الادوية ام غلب استعماله له او كان مستعملاً للادوية  
والبهائم علمنا نسوا بخلاف ما اختص به البهائم او كان  
استعمالها له اغلب ويجوز بحقوق مجوز الياس  
لكن مع الكراهة ان كان لبعضه سحر ولو احرق  
الخيز وخرج عن صلاحته للاكل جاز بخلاف العظم  
لو احرق كما مر ويحرم تنجيس العظم بغير استنجاء  
ايضاً لارميه لكلب وان لم تنجيسه رحمان على  
الغزي وعلى الكتاب **قوله** فلا يجزي هو الصواب لا  
فلا كما في بعض النسخ لما يلزم عليه من التكرار **قوله**  
يعك ويقضي كذا قاله شيخنا ممن فيه نظرات  
بعض النسخ المذكورة حذف منها ويعصي واقصر  
على قوله فلا يجوز رحمان **قوله** ويعصي به في المحترمة  
اي وكذا في غيره ان قصد به الاستنجاء التماس عليه  
عبادة فاسدة وانما خص المحترمة لثبوت حرمة  
من غير كونه عبادة فاسدة من خضر **قوله** وهي  
ما ينضم اي يستتر بالطباخ الا لثبوت عند القيام  
حطب **قوله** ما لم يجاوز الخ فان اطرد معادته بالمجاورة



فهو كغيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل اجزاء الحجر المستقاة  
قاله شيخنا انتهى شو وفي شمس رقيق والوجه اخذا  
مما يأتي في الصوم من العفو عن خروج مقعدة المسبو  
وردها بيده ان من ابتلى منها تجاوزت الصفة اف  
المستقاة دائما عفي عنه فيجزيه الحجر للضرورة وظاهر  
كلامهم يخالفه الا ان يحمل على من فقد الما قوله وحشة  
أي من واضح ومثلها قدرها من مقطوعتها او فاقدها  
فلا يجري في حشة الغنم ولا في فرجها لشك فيه  
وتقدم انه يكفي الحجر في المنفعة العارضة في الانسداد  
الحقيقي فان كان كما خذ الفرجين فهو ظاهر والا فبني  
اعتبارها بهما فراجعه ويعتبر في المرأة ان لا يحاوت  
ما ظهر عند قعودها قل نعم ان لم يكن له التا الذكور  
والانثى بل آلة لا تشبه واحدا منها يخرج منها  
البول اجمعه فيه اجزاء الحجر لان احتمال الزيادة وان  
كان مشكلا في ذاته بما مر قوله فوق العادة اي عادة  
غالب الناس مرقوله فنيط اي يعلق فان جاوزهما مع  
الاتصال لم يجر الجاهد لاني المجاوز ولا في غيره لخروج  
ذلك عما تم به البلوى وفي معنى مجاوزة الحشة وصول  
بولة الشب مدخل الذكورة ثم المنهج وغيره وعبارة

الرجائي ويتعين المآ في قبلي المشكل والأقلع ان وصل  
البول للجلدة **قوله** ان لا ينتقل الخارج من ماله الذي  
أصابه عند المزوج واستقر فيه فان انتقل تعين المآ  
وان لم يجاوز الصغحة والحشفة على المعتمد لانه يصير  
كما لو طرأت عليه نجاسة من خارج **قوله** وان لا يخرج  
نعم لو يال وجف ثم خرج بعده ولو من غير جنسه  
كدم وعم الأول كفي فيه الحرق وقاذا ان اختلف  
الجنس تعين المآ وتردد شيخنا في المذي والودي  
هل هما من جنس البول اولاً رجائي والمعتمد استراط  
الجنسية والغايط المابع كالبول ويلحق بما ذكره ماله  
زاد على ما وصل اليه على الوجه لان نقص عنه  
عنا **قوله** اجنبى اي نجس مطلقاً او طاهر رطب  
اي غير العرق اما العرق فلا يضره قل ولو استنجى بمجر  
مبول لم يصح استنجاءه لانه يله يتنجس بنجاسة  
الحل ثم يتنجس فيتعين المآ **قوله** فان تقطع  
الخ والفرق بين الاتصال والتقطع ان الاتصال  
يعتبر فيه الاستقرار قبل حصوله في الثاني فان  
زاد الخرج في الحل عما كان مع الاتصال فهو اتصال  
والمتقطع يخرج ابتدا الى مواضع بدو اتصال

فلم يعتبر واقية الاستعداد أولاء من امرأته **قوله**  
وان لم يجاوز ذلك لا حاجة الى الغاية اذ الكلام فيما  
لم يجاوز فتأمل قل تنبيه قد علمت ان الحجر  
شروطا في ذاته وهي كونه قاعا طاهرا غير محترم  
وشروطا لاجزائه وهي ان يخرج من فرج ولا يحف  
الحق **قوله** ويكفي فيما تحبس دخل في ما غير الادمي كانه  
وارد فيضهر بالنضج كما هو مقتضى اطلاقه  
ولا ينافيه قوله في الآتي وفارقت الذكر مخلات  
الابتلاء المذكور حكمته في الاصل فلا ينافي تحلعه  
في غير الادمي وعموم الحكم خضر **قوله** ببول صبي خرج  
القي ونحوه ومراعاة بالمصبي الذكر المحقق وان  
حكم بطلاق الصبي على الصبية لانه غير مشهور  
فلا اعتراض فتأمل **قوله** لم يطعم بفتح أوله ومثاله  
اي لم يأكل ولم يشرب خضر **قوله** غير لبن من غير اللبن  
السمين كما صرح به حجر وكذا القسطة كما ذكره شيخنا  
شوقا لقل وخرج باللبن السمين والزبد والجبن  
والقسطة الا قسطة لبن امه كما قال شيخنا ودخل  
فيه الخاء بالمثلثة والحنظ والجلمد ولو بالانغمة  
والا قطا وغيرها باحرف **قوله** للتغذي هو في حيز

شكل والافلحان  
نيل الحاج من عمل  
مفك التعل عود  
غلة على مقتضى  
رج قوله وان لا يجر  
ولو من غير حيز  
ل وقال ان اذا  
ينافي الذي والو  
ناني والمقتضى  
ول لم يجر بما ذكر  
جده لان مقتضى  
س مطلقا وظهور  
نزهة قال ولو استمر  
بله يتعين بها  
س وقوله فانما  
نظم ان الانق  
صوله في الناز  
مع الاتصال تنو  
مواضع بدو



النوى قبله أي لم يتعد غير اللبن ولو مع اللبن بات  
 كان يتعدى باللبن وحده تأمل وخرج به ما كانت  
 للتعدى وحده أو مع اللبن بات لم يكفم اللبن ولو  
 مرة وإن عاد إلى اللبن فلا بد من الغسل قبل قوله  
 وإن عاد إلى اللبن عبارة نزل لو شرب اللبن قبل  
 الحولين ثم بالبعد فما قبل أن يأكل غير اللبن فهو  
 يكفي فيه النضح أو يجب فيه الغسل لأن تمام  
 الحولين نازل منزلة أكل غير اللبن الذي يظهر  
 الشافعي كما اعتمد شيخنا الطندتاي وكذلك لو  
 أكل غير اللبن للتعدى في بعض الأيام لم يضر عتري  
 أمه مثله ثم اعرض عن ذلك وصار يقتصر على  
 اللبن فهل يقال له من حكمه أو يقال يغسل  
 مطلقا لأنه يصدق عليه أنه أكل غير اللبن  
 للتعدى الذي يظهر الشافعي كما قاله شيخنا  
 الطندتاي انتهى **قوله** في الحولين أي من تمام  
 انفصاله فلا يحسب منهما زمن اجتناب  
 وإن طال سم على حجر وهما تقريبا فلا يعذر زيادة  
 نحو يومين أو شرف وحضر **قوله** نضح بالحاء المهملة  
 أو المعجمة قل ولا يبعد أن محله ما لم يختلط بطرية

في المحل مثلاً والأوجب الغسل لأن تلك الرطوبة  
صارت نجسة وهي ليست ببول لا خضر **قوله** في الحولين  
أن علق بقوله لم يطعم اقتضى الاكتفا بما ذكر في بوله  
وأن جاوز الحولين مع أن في هذه عدم الاكتفا ظاهر  
فما من بول صبي اقتضى ما ذكر وأن كان التنجيس  
به بعد الحولين لكن يشترط أن لا يطعم غير اللبن  
ولو بعد الحولين وكذا أن علق بتنجيس فليست أم  
أيها أقرب وأقل الأقرب تعلقه ببول أي ببول  
صبي في الحولين لم يطعم غير لبن سوا وقيم التنجيس  
في الحولين أو بعدهما بأن أذكر بوله في الحولين  
في خورجاجة ولم يحصل التنجيس به إلا بعدهما  
فليست أم شو مع زيادة **ف** شرع لوضاها  
بول صبي وشك هل هو قبل الحولين أم بعده هل  
يكفي بالرس أولاً بد من الغسل قرر الشيخ سلطان  
في درسه أنه لا بد من غسله لأنه رخصة والرحمة  
لأنصارها لا يفتن **قوله** وفرق بينهما في أول  
قواعد القرافي سمعت بعض مشايخي الفضلاء  
يقول فرق العرب بين فرق بالتحقيق وبالاستدلال  
والأول للمعاني والثاني للأجسام ووجهه أن كثرة

لبن ولو مع اللبن  
تأمل وخرج  
بأن لم يفتن  
بد من تفسر  
نزل لو شرب  
لأنه لا يفتن  
فيه الغسل  
غير اللبن الذي  
الطندة أن وكذا  
بعض آباء  
لكن وصار يفتن  
حكمه ويقال فيه  
لأنه لا يفتن  
أي مما قاله  
عولين أي من  
مما من الحنابلة  
ما قرئ به  
منه

المخوف عند العرب تقتضي كثرة المعنى أو زيادته  
أو قوته والمعاني لطيفة والأجسام كثيفة قال تعالى  
وأفرقنا بكم البحر وجسم وقال فأفرق بيننا وبين  
القوم الغاسقين قال ولا يكاد يسمع من الغمر  
الاقول ما افارق بين المستلثين ولم يقولوا ما  
المفرق ومقتضى القاعدة انه يقول السبايل  
أفرق بينهما ولا يقول فرق ولا تأتي بفرق مع ان  
كثيرا يقولونه في الأفعال دوت اسم الفاعل انتهى  
شئ وقوله قال تعالى اخ ظاهره انه دليل لكلامه  
شئيه وليس كذلك لانه اعترض عليه ثم يصلح  
قوله ولا يكاد اخ دليلوا الظاهران هذا العرق  
أعني فلا يرد الآيات فليست **قوله** بينهما أي بين  
المذكر المحقق وغيره وسوى الاما مات ابو حنيفة  
وما لك بينهما في وجوب الغسل من بولها وان لم  
ياكل الطعام **رحماني قوله** وبانه ارق من بول  
غيره اخ لانه خلق من الماء والطين وهي من اللحم  
والدم لان حوا خلقت من ضلع آدم العصب  
ذكره الشافعي رضي الله عنه ومعناه انه الذكر  
لحظ فيه شبهه بآدم والانس لحظ فيها شبهها



بأمرها حوا اعتباراً لكل بجنسه فاندفع الاعتراض  
عليه بات كلاهما مخلوق من لحم ودم عناي **قوله** فلا  
يلصق من باب علم يعلم **قوله** السفوف بعناج  
السي **قوله** مع النضج أي قبله من إزالة الصفات  
ومنها رطوبة الحمل فلا يد من جفافه أو قصر جدام  
ق **قوله** بين النجس أي ولوم من مغلظ وإن وجب  
تسبيح منه ق **قوله** ويكفي في خواص الخ تحة  
كلامه منطوقاً ومفهوماً أربع صور وذلك أن  
النجاسة الواقعة على الأرض كانت ما بيعة  
وتشترها الأرض كفي في تطهيرها ص ما يعمها  
ولومرة وإن كانت ما بيعة ولم تشترها الأرض  
وجب تحفيها ثم صب الماء عليها ولومرة وإن كانت  
حاملة نظرفات كانت رطبة رفعت بينهما ثم صب  
على الأرض ما يعمها وإن كانت غير رطبة لم تنجس  
الأرض شترفع عنها فقط ومثل الأرض شترعا  
فلو عبر بحامد لكأن أم **قوله** ولومرة أي وإن لم يكن  
بفعل فاعل مطرفاً مراد بالصب في كلامه الانصاف  
ولو سكننا سقيت وهي محاة جساماً فلا يحتاج إلى  
سقيها ما ظهوراً أو حياً طبع نجس فيطهر بفعله

ولا حاجة لاغلاظه ولا لعصره والحب اذا نفع في الماء  
حتى انتفع خضر وعبارة العباب وان كان تجسسه  
بحكمة وهي ما لا يدرك بها عين ولا وصف ظهر بحري  
الماء عليه مرة ونو سقلا وتكينا اسقية وهي  
محملة نجسا او لحا طغ به هو وبين التثليث  
في غير المغلظة كما ياتي قوله صلبة بضم الصاد واسكا  
اللام خضر قوله وظاهر الخ هو المعتمد بل هو مرادهم  
وكلامهم محمول عليه وهو ظاهر جلي فلا ينبغي  
التوقف فيه وما افق به بعضهم مما يخالفه تبع  
فيه توهمه من بعض العبارات ببادئ الرابع  
وهذا اعتبار بالمعري في الروض بقوله وان صب  
على موضع بول او خر من ارض متانم طهر ولو لم  
ينضب وصورة المسئلة في الماء القليل قاله  
الكتاب الرمي سوف قوله على موضع بول ولم  
يقول على بوله إشارة الى انه لا بد من إزالة  
العين وقوله ولم ينضب بالضاد المعجمة اي ولو  
لم يجف الماء المصبوب عليه وقوله في الماء القليل  
اي اما الماء الكثير فيطهر به المحل ولو صب على اثنين  
النجاسة قوله عينه ومنها رطوبة المحل فلا بد من

جفافه رحما في قوله فان تجسست بحامد بان كان  
رطباً انما اى فان كان بلا رطوبة كفى رفع غيبته  
فـ **سر** ع يسق غسليتان بعد شفع بول الصبي  
كغيره من غير الغلظ اما المقلظ فلا يسق فيه  
الثلاث بالاتيان بغسلتين بعد السبع لان  
المكر لا يكر خضر **سر** الذي اذا خلط بنور و  
لم يطهر بالطبخ والغسل او بنحو بول ولم يطبخ  
طهر ظاهره بغسله وباطنه بوصول الماء الى  
جميع اجزائه كغيره بما خس وكذا ان طبخ وكان  
رخوا كدن تشرب ثمرا وجب نقع في نجس وان لم  
يكن رخوا طهر بايدق نائما ويصب الماء عليه  
ويكره تنزيها بينا السيد بالذين المتخس انتهى  
عباب بالمرو و **حاصل** ما في الذي يكسر البان  
اذا نحن نجاسة جامدة كروى لم يطهر وان طبخ  
بعد ذلك وان نحن ببول طهر ظاهره بالغسل  
وكذا باطنه بالنقع في الماء ان لم يكن مطبوخا  
فان كان مطبوخا انظر فان كان رخوا يغسله  
الماء طهر باطنه ان دق جميعه صار ترابا **قوله** في  
جامد تجسس الخ اخرج به الملايع وقد تقدم الكلام



عليه في قوله ولو تجس ما بع فقد رطوبه واخرج  
به الماء ايضا وفيه تفصيل فانه كان قليلا تجس  
بمجرد الملاقاة فاذا كثر فبلغ قلتي ظهر دوت  
الانا لانه لا يظهر الا بالتسبيح مع التزيب  
والماء يظهر بالمكثرة وان كان كثيرا ولم ينقص  
بولوغه عن قلتي لم يجس الا بالتغير لا بمجرد البولوغ  
وكذا الا لا يجس بالبولوغ خ وان اصاب جوده  
المستور بالماء لان كثرة الماء مانعة من تجسه  
كانائه كما في **قوله** في جامد ولو مغطى  
من صيد فلا يجب تقويره **قوله** تجس من نحو  
كلب ضابط ذك ما يستل من الطاهر ان لشي  
من اجزائه او عرقه او لعابه مع توسط رطوبة  
نعم ان من شيئا منه داخل ما كثير لم يجس كما اقتضاه  
كلام المجموع وان اقتضى كلام التحقيق خلافه وجه  
تعيين الاول بما اذا عد الماء حايلا بخلاف ما لو  
قبض بيده على رجل نحو الكلب داخل الماء اقتضا  
شديدا بحيث لا يبقى بينه وبينه ما فلا ينجس  
الا بالتجسس وقد يتوهم من عدم التجسس  
بما سئل داخل الماء صحة صلاته ح اي مع مس

الداخل

الداخل في الماء الكثير وهو خطالات ملاقات النجاسة  
مبطل وإن لم تجس كما لو وقف على نجس جاف أنتم  
سم سئو ومس الفرج فيه أي في الماء الكثير ينقض  
أيضا خلافا لمن اخطأ فيه من الطلبة قلت وبالأولى  
لمس الأجنبية فيه فينعض رحائي والظاهر  
أن فيه التفصيل السابق في القين على الكلب  
**قوله** شسل سبعا تعبد أعباء خضر **قوله** بتراب  
الماء المصاحبة أي صموية أحد أهم بتراب حليبي  
وأوطينا رطبا كما أفى به الغزالي لأنه تراب  
بالعقود والضابط أن كل ما صح التيمم به اجزاها إلا  
الرمل الذي يلصق بالعضوفانه يجزي هنا وهناك  
والرمل المختلط بغيره يكفي هنا لا في التيمم وكذلك  
الطين كما تقدم وكذلك الطفل يكفي هنا لا في  
التيمم كما في فتاوى مروي يكتفي في التيمم به كما  
ذكره ابن حجر في سائر المنهاج خضر واقتصر فيها  
تقدم على أن الطفل يكفي في التيمم وقال الرحمان  
والمزوج بما يعكحل جف فيصح التيمم به ولا يكتفي في  
النجاسة وهو محمول على ما إذا غير الماء المزوج هو به  
تغييرا كثيرا كما في سائر **قوله** طهور فلا يكتفي المستعمل

خصر قوله خير مسلم طهور اخ اي قوله صلى الله عليه وسلم  
طهور اخ وهو يغتغ الطاء اي مطهر كذا بخط الامام  
النووي ومنه نقلت هـ شـو وعبارة عصرية الحلي  
قوله طهور ان اخ اي مطهر وقوله انه يغسله  
اي يغسله وجوز بعضهم ان يكون طهور اسم الذ  
اي ما يتطهر به ولا يخفى انه لا يصح معه العمل ومن  
ثم جاء طهور بضم الطاء معنى الغسل وهو المشهور  
انتهى **قوله** ولغ يغتغ اللام وحكي كسرهما بلغ بغتھا  
ولغاو ولوغا ويقال اولغه صاحبه والولوغ في  
الكلب والسباع ان يدخل لسانه في المايع فيجره  
ولا يقال ولغ بشئ من جوارحه غير اللسان ولا يكون  
الولوغ لشي من الطير الا للذباب بوحدين ويقال  
لحسن الكلب الانا اذا كان خارجا فان كان فيه شي  
قيل ولغ والشرب اعم من الولوغ ويقال ولغ الكلب  
شراينا وفي شراينا ومن شراينا نقل ذلك في  
المجموع بعضه عن الجوهري وبعضه عن غيره شـو  
وكتب ايضا بين الولوغ والشرب عموم وخصوص  
مطلق نقل ولوغ شرب ولا عكس قاله البيهقي في  
التقريب اي لان اللوغ خاص باللسان من الكلب والشيء



والذي باب بخلاف الشرب **قوله** اذا ولغ الخ الاقتصار  
على غسل فيه لا يقتضي عدم تنجيس ما فيه كما ذهب  
اليه بعضهم فان ذكر آلات ليس للتنقيذ وخرج  
الجامد لان الواجب فيه القاء ما أصابه الكلب وما  
حواله ولا يجب الغسل حيث لم يصبه مع رطوبة  
والاوجب غسل ما أصابه فقط سبعا يتراب لانه  
اذا كان ما فيه جامدا لا يسمى اخذ الكلب منه ولو غا  
وحقيقته اخذ المايح بطرف اللسان وما اقتضه  
الاصناف من ملك الانامل في مفهوم الشرط في اذا  
ولغ يقتضي قصر الحكم على ذلك وليس مراد الآلات  
الامر بالغتسل اذا كان للتنجيس يتعدى الحكم ويكون  
ذكر الولوع للغالب **هـ** رخص ومن قوا عدمه ان المعنى  
اذا كان أو سمع من الاسم كان الحكم للمعنى فتأمل  
**قوله** وفي رواية له أي لمسلم **قوله** وهي اي رواية مسلم  
الثانية اعني وعفروة الثامنة بالتراب المفسرة  
برواية أبي داود وليس الضمير راجعا الى رواية  
أبي داود اذ هي لا تعارض رواية مسلم لانها أصح من  
رواية أبي داود كما لا يخفى **قوله** فالتنقيذ هو جوده  
الخ اي حيث تعارضت الروايات في تعيين محل التراب

تساقتا فاكنتي اخ قاده في الصباح المنير قوله عليه الصلاة  
والسلام في ولوغ الكلب يغسل سبعاً في رواية اولاهن  
وفي رواية اخراهن وفي رواية احدهن الكل الفاظ  
مترافة على معنى واحد ولا حاجة الى التاويل وتنبه  
لهذه الدققة وتخرجها على كلام العرب واستغنت  
بها عما قيل من التاويلات فانها اذا عرضت على كلام  
العرب لا يقبلها الذوق شو وقوله فانها ارب  
التاويلات اذا عرضت اخ قوله كما في رواية الدارقطني  
قال الامام النووي في مسند ابي اودوهي مفسر  
لجميع فيجوز في ايتهن شوا وغيره لا خيرة افضل  
والاولى اولها انتهى ومن خطه بقوله شو قوله بالمتن  
وهي التراب الذي في مسيل الما قوله على ان الظاهر  
انه لا تعارض بين الروايتين اي رواية اولاهن  
ورواية السابعة **قوله** بل محمولتان على الشك الخ وفيه  
انه كيف يجوز لبعض الرواة ان يقتصر في روايته  
على احد المشكوكين هذا لا يكون محطياً **قوله** وبالجملة  
اخ جواب عما يقال من قواعد الشافعي هل المطلق  
على المقيد بان يقيد المطلق به ولا يخفى ان رواية  
احدهن مطلق ورواية اولاهن واخرهن مقيد

وحاصل الجواب ان ذلك محمول على مقيد الخالي عن التعارض  
والشك وذلك معقود هنا **شوقوله** لضعف دلائلها  
بالتعارض او بالشك والجواز حمل رواية احدهما على  
بيان الجواز واواه من على بيان النيب حتى لا يحتاج  
بعد ذلك الى ترتيب ما يترسئ من جميع الفسلات  
واخراهن على بيان الاجزاء وان كان لا ينافي الجواز فلا  
تعارض ثم المنهج وحاشية الحلبي عليه **قوله** وقيس  
بالكلب اي من حيث مساواته في النجاسة المترتب  
عليها التسييع بالتراب فلا يقال هو تعدي لقياس  
عليه مع ان القياس قد يدخل التعدييات والظاهر  
ان هذا قياس ادون فالكلب انجس او اعلى على ادون  
من حيث انه الخنزير لا يقتضي بحاله ان يرحم اي القياس  
من حيث النجاسة وهي معقولة المعنى لاسيما حيث  
التسييع بالتراب لانه تعدي والقياس لا يدخله  
انتهى ويؤكد **قوله** وبولوغه غيره كبوله الخ فيه مسامحة  
اي وقيس بالتجسس بولوغه التجسس بغيره كبوله  
وعوقه تأمل **قوله** ولا يكفي ذر التراب على الحمل من غيرات  
يتبعه بما اي فان اتبعه بما كفى وعكسه كذلك وحاصل  
ذلك ان المرجح له ثلاثة كيفيات اما ان يمزج اما والآخر



معاً ثم يضعهما على موضع النجاسة وهذه اثنان كيفيات  
المرج بل ذهب عنهم ان تعين ذلك أو يضع الماء على  
موضع النجاسة ثم يضع التراب عليه أو يعكس ذلك  
ولو كان هناك رطوبة في المجل فإنه لا يضر لان الوارد  
له قوة حضور المراد تكدير الماء به سواء كان قبل وعندهما  
أو بعده حيث لم يكن للنجاسة جرم وقال اسم علمي محمد  
حاصل ما عثر مع ربنا انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم انهم  
وصغما موجودا من طعم اولون او زكح لم يكف  
وضع التراب او لا عليها وعليه يحمل ما افته به شيخنا  
الرملي بخلاف وضع الماء أولاً لانه اقوى بل هو  
المزيل وانما التراب شرط وان زالت الاوصاف  
كفي وضعه اولاً وان كان المجل نجساً وعليه يحمل  
ما في الروضات كانت الاوصاف موجودة من غير  
جرم وصب عليها ما ممزوجا بالتراب فان زالت  
الاوصاف بثلث الغسلة حسبت والا فلا فالمراد  
بالعين في قولهم مزيل العين واحدة وان تعدد ما  
يشمل اوصافاً وان لم يكن جرم **قوله** ولا مزج غير  
ما نعلم ان مزجه بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير  
به كثير اكنى كما ذكره ابن الصلاح ثم المنهج **قوله** او

مستعمل اي في رفع حدث او ازالة نجس كما مر في **قوله** والواجب  
من التراب الخ ويقوم مقام الترتيب الما الكدر كما النيل  
ايام زيادته وكما السيل المتزبب ثم **قوله** الترابية  
المراد بالترابية ما فيها تراب سواء كان خليا فيها او مجلوبا  
قال شيخنا في شرحه ويوجد من التعليل انه لا فرق بين  
التراب المستعمل وغيره فهو وقوله وغيره كالمستعمل  
وهذا هو المعتمد وما كتبه عن اسم من ان الاوجه  
الفرق وان المستعمل لا بد من ترتيبه **ضعيف**  
انتهى وخرج بالترابية الحجرية والرملية التي لا غبار فيها  
فلا بد من ترتيبها ولو انشغل شيء من الارض الترابية  
التي تنجست نجاسة كلية فان اريد تطهير المنتقل  
لم يحتاج الى ترتيبه او المنتقل اليه الذي هو نحو الثوب  
فلا بد من ترتيبه سمه شو ولا يكتفى بالتراب  
المنتقل لانه مستعمل فيمنحبه ثم يترتب ويغسل  
بعد ما بقي فان كان من التراب احاصل في الاول  
غسل سبعا ولو غسلى المنتجس بما ذكر في ما كثير  
راكد وحركه سبعا وترتبه طهروا ثم يحركه فواحدة  
ويظهر في تحريكه ان الذهب مرة والعودا اخرى  
او في جار عليه سبع جريات حسبت سبعا ثم

خضر **قوله** عين النجاسة المراد بالعين هنا ما يعم الجرم والصفاء  
وهل يكفي ح كون التراب في إحدى هذه الستة كونه الحل  
في حكم الواحد أو لا بد من كونه في خصوص الستة  
ع **قوله** على الغرض **قوله** حسنة واحدة معتمد فخرج  
لوجع ما الغسلات السبع وتطهير منه شيء على نحو  
ثوبه وجب غسله ستة مطلقا ووجب تنقيته  
ان كانت التراب في غير الأولى قال وما ذكره تحت  
سبحه من انه لو زالت الأوصاف بمرق فوق السابعة  
كفت وعدت سابعة أو سادسها وجب اتمامها  
هو ضعيف وإن قال وهذا واضح ولا نظرت  
نازع فيه انتهى فانه منافي لعبارة المؤلف وغيره  
فقد قال حجر وغيره ومزيل العين غسله واحدة  
وان تعد انتهى ثم **قوله** لوجع ما الغسلات  
السبع أي ولم يبلغ قلتيين بلا غير ولا فطر هو  
كما قيده بذلك ابن سرف **قوله** وجب غسله  
ستة في ما الأولى وهو يقتضي ست  
غسلات وهذا هو المعتمد كما في ابن سرف **قوله**  
ويغسل ما ترسرت أي يغسل ما تقاطر عليه شيء  
من الأولى من مرات المغلظة ستاد من المائية



خمساً وهكذا إلى السابعة فلا يغسل منها شيء ثم الممحة  
خضر **قوله** بعد الغسل بها أي وأما قبل الغسل  
بها فافظاً ظاهرة مطهرة فليس بها حكم الحمل كما هو  
معلوم وصح الشئ بملاصتنا **قوله** ويعني عن دم  
عوا البراءة حيث لا ولو تغاضت الخ خلافاً لجرأي بالنسبة  
للصلاة في لباس محتاج إليه ولو للجمرك لئلا نحو ما  
قليل أو ما يعفيته نجس ولا أثر لملاقاة البدن له  
رطباً من رطوبة يسبق الاحتراز عنها كالحاصلة من  
عرفت ونحوها وضوء وغسل وحلق أو ملقاً ساقط  
من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله والبصاق  
في ثوبه أو ماس إلى خوف صادم من ريق أو دهن  
وساير ما احتيج إليه وغير ذلك مما يسبق الاحتراز  
منه ولا يكلف تنظيف البدن لعسر خلافه  
العماد وخرج باللبس ما لو حمل ثوب براءة أو صلى  
عليه إن كثرت دمه ولو بغير فعله ضرراً فلا وفيه  
مرور ولا وجه إن دم البراءة حصل على حصر نحو  
المسجد ممن ينال عليها كذرق الطيور خلافاً لابن  
العماد وأعلم أن النجاسة على أربعة أقسام قسم لا  
يعني عنه في التوبة وأما وهو معروف وقسم يعنى عنه

فيماء وهو ما لا يدركه الطرف وقسم يعنى عنه في التوب  
دوت الماء وهو قليل الدم لسهولة صوب الماء عنه ولأن  
كثرة غسل التوب بتليه وقسم يعنى عنه في الماء  
دوت التوب وهو الميتة التي لا دم لها سايل حتى لو  
حلها في الصلاة بطلت وأثر الاستحجا يعنى عنه  
في البدن والتوب حتى لو سلا منه عرق وأصاب  
التوب في الحمل المحاذي لحمل التمر في في الأصح دوت  
الما مضوم القسم الثالث عكس منعذ الطرف عنه  
إذا كان عليه نجاسة ووقع في الماء لم ينحس على الأصح  
ولو حله في الصلاة لم تصح فهو من الرابع هكذا  
نقل عن م ر ابن سرف والرحماني **قوله** عن دم نحو البرغمة  
وعنه قليل بول الخفاش والقياس ان رونه وبول  
الذباب كذلك كما افاده الشيخ اذ كل ذلك مما تنع  
به البلوى ويعسر الاحتراز عنه ثم **قوله** اما  
دم الدما ميل والقروح الخ وحاصله ان دم  
الانسان نفسه كالدماميل والقروح والفصد  
والجامة ان كانت في عليها يعنى عن قليله وكثيره  
بشرط أربعة ان لا يكثر بفعله وان لا يخالطه  
اجنبى غير ماء الشرب وماء الطهارة وما العادي

اي مجاوزة الانهار وسد ثوبه مع رطوبة بدنه  
فانه يعنى عنه وان يكون في ثوبه الذي يحتاج اليه  
ولو للجمال وان يكون ملبوسا واماد الا جنبي فيعنى  
عن قليله مالم يكن من مغلظ والمراد بالقله والكثرة المعروف  
عبد البر **قوله** والبق هو البعوضه صحاح والظاهر  
كما قاله الشيخ شموله للبق المعروف ببلادنا مررو من  
ذلك الذباب بضم المعجمة وتخفيف الباء واجمع ذبات  
بكسر الباء كغريبان ويجوز ان يكون جمع ذبابة نقله  
صاحب المحكم عن ابي عبيدة قيل سمي بذلك لانه كلما  
ذب اي طرد اب بالمد اي جمع نفح افندي على الدرر  
والغرم من كتب الخنعية **قوله** وان كثر مالم يكن الكثير  
بفعله ولم يختلط با جنبي مطلقا قليلا او كثيرا قال  
وافهم انه يعنى عن القليل ولو بفعله كان قتل  
برغوثا او نملة مثلا كما صرح به غيره فالقليل يعنى  
عنه مطلقا والكثير ان كان بفعله لا يعنى عنه  
والاعنى عنه وكل هذا حيث لم يختلط با جنبي والام  
يعنى اصلا **قوله** فيعنى عن قليله فقط اي ان  
حصل بفعله او انتقل عن محله وقوله انه يعنى عن  
كثيرة ايضا اي ان لم يكن بفعله ولم ينتقل عن محله



وهو ما يغلب سيلانه اليه فحصل الجمع بين التلابين وهو  
أولى من التضعيف والخاص صل ان الدهرا اذا كان  
لا يدركه الطرف ايماء بصرا عند لا يعني عنه مطلقا  
وان ادركه الطرف فان كان من مغلظ فلا يعني  
عنه مطلقا وان كان من غير مغلظ فان اختلط  
باجنبي غير ضروري ومنه دم المنافذ فلا يعني  
عنه مطلقا وان لم يختلط باجنبي فان كان اجنبيا  
نظرا ان كان بفعله عبثا كان اخذ ما اجنبيا  
ولطخ به بدنه أو ثوبه فلا يعني عن شيء منه  
لتعديه بذلك فان التضعيف بالنجاسة حرام  
والاعنى عن قليله وان لم يكن اجنبيا بان كان  
من نفسه فان لم يكن بفعله ولم يجاوز محله عن  
عن كثيرة والافعن قليله انتهى قال قتل والرحمان  
ويعنى عن بصاق في غوكم فيه دم براغيث وعن  
مخودهن على محل فصد وغوم وعاشق الاحترار  
منه كما ضرب وطهارة انتهى ومن الطهارة ما اذا  
طلعت له بثرات أو دما ميل قريب الدبر وخرج منها  
دم واختلط به ما الاستحبابا انه يعني عنه **قوله**  
بزوال تغيرة ولا يضر عود تغيرة ان خلا عن نجس

جامد ثم المخرج **قوله** بنفسه كطول مكث وحبوب  
وتخرج لا بعين خضري يتصرف **قوله** أو بما شمل المتنجس والمستعمل  
والتغير مستغنى عنه لا النجس لا النجس كبول لانه  
لا أصل له في التطهير بخلاف المتنجس والمستعمل غير  
بالنجس أراد المتنجس لما ذكره هذه المسئلة من مشكلا  
المذهب كالضرر وبه ليصدر فاقروا طعام المكلف  
شما ووضع صبي في مسبعة فأكله سبع لا يضمنه  
وتصديق من سبق بالدعوى في الرجعة وما لو أتى  
بجبة أو لاط بصبي لا يستحق وضوءه وخطا المغسول  
بغيره ولم يتميز بملكه الخاص وبغيره بدله انتهى  
رحماني **قوله** زيد عليه أو بضع منه وأتم كلامه والعلة  
ان القليل لا يظهر بالتغا تغيره وهو ظاهر وعمل  
ان يظهر بذلك فيما اذا كانت تغيرة بيت لا يسيل  
دمه أو نحوه مما يعنى منه ثم مرروا قال شيخنا والمغفرة  
ما هنا من الطهارة الاضافية قوله بعد ذلك فان  
غيرته المينة كبرتها ضرر وان زال تغيرة بعد ذلك  
من المانع أو الماء القليل مع بقاء على قلبه انتم  
لان مراده انه حال تغيرة نجس أي محكوم بخباسته  
ولو زال التغيرة بعد ذلك فتأمل ثم مرروا **قوله**

ظاهرا منا قال ظاهرا حتى لا ينافي قوله بعد ذلك للشك  
في ان الغير زال واستتر خضر **قوله** بحامد اي يستتر  
وصف النجاسة **قوله** للشك في ان التغير زال  
او استتر بل الظاهر انه استتر فانه صفي لما ولا تغير  
به طهر ثم المنهج **باب** **مسح الخنزين** هو اول  
من تعبير كثير بالمسح على الخف وان كان المراد به  
الجنس كذا قالوا والاولى العمد اي الخف الممسوح  
شرعا وهو الاثنان لان الجنس كما يتحقق في ضمن  
الكل يتحقق في ضمن واحدة منها فلا يندفع  
الايجام به عن شئ علمي راذ لو اراد ان يغسل رجلا  
او يتيمم عنهما لعلتها ويسمح على الاخرى امتنع فلو  
لم يكن له سوى رجل واحد قباله للمس عليها  
والمسح نعم ان بقي من محل الغرض بقية لم يجز المسح  
حتى يوارى الباقي بما يجزي المسح فوجه شمس ورو  
تعددت وهي اصلية او استتبه الزايد امتنع المسح  
الا على جميع رجائي ومورد حصة ولو للقيم ومن  
خصايص هذه الامة قلوا في ثمنها ج لمعصنهم  
انه شرح سنة **قوله** في الظهري بالما والتراب  
او محرق **قوله** ست ولا يرد مسح العامة لا خوله



في مسح الرأس لانه لتكاملها فسقط ما قبل ان المص  
تركه اعتبارا تاما لئلا يكون قوله فسقط ما قبل الخ قابله  
المناوي ثم ان هذه الست منها ما هو مبني وما هو  
مخفف وما هو رافع وما هو محصل للسنة فالاول  
مسح الوجه واليدين في اليتم والمسح على سائر  
الجرح والثاني الجرح وخوف في الاستنجاء والثالث المسح  
على الخفين ومسح الرأس والرابع مسح الأذنين  
**قوله** فخذ آثم من تعبيرة بالجيرة هذا فيه نظرتان  
سائر الجرح مرادف للصوف لأن الجرح لا يشمل الخلع  
والكسر نعم لو عبر بالعلة صح له ما ذكره فتأمل **قوله**  
ومسح الخفين صح بالمضاف هناك وانه ما قبله لقوله  
بعد وهو يرفع الحدث أي ليعود عليه ضمير وهو  
انتي شؤ وحضر وهو مبني على ان مسح في قوله  
ومسح الخفين متنا وما قبله شرح وهو كذلك في  
النسخة السخاخ **قوله** في الثلاثة فان قلت مسح  
سائر الجرح يكون أيضا في الوضوء اجيب بان مراد  
المسح الوضوء المبرور عن اليتم وهو مختص بهذه الثلاثة  
وأما وضوء الجرح فمحمول باليتم وأيضا المسح  
على الجيرة كونه في الغسل أيضا بخلاف هذه الثلاثة

فلينما مل **قوله** عن جرير بن عتيق الجيمي وبنا لتنوين ابن عبد الله  
البحلي بن عتيق الموحدة وإعيم نسبة إلى بحيلة قبيلة مشهورة  
ونسب إليها بعد ذلك ليا حلا على نظايره كما هو القاسم  
قال في الخلاصة •

وفعلي في فعيلة التزم • وفعلي في فعيلة حتم  
واسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بخومائين  
يوما خلا قال قال بأريوين لا نسئد معه حجة  
الوداع نزل الكوفة ثم تحول إلى قريستان وها توفي  
سنة إحدى وخمسين وكان في غاية من الحسن  
حتى قال فيه عمر رضي الله عنهما ما سمعنا مثله هذا  
الحسن الذي يوسف بن يعقوب قلت وكان آدم  
أحسن من يوسف عليهما السلام قاله عمر قال  
عمر بن الخطاب ما سمعنا مثله جريلا لما كان من الحواريين  
**قوله** مسيح على الخفي زاد أبو داود قال أبو جرير أنما  
كان هذا قبل نزول أمية فقال وما استلمت  
الأبعد نزوها أي فلا يكون الأمر فيها بالعنسل  
ناخجا لجواز المسح كما قال به بعض الصحابة  
واحتمال رويته لذلك قبل إسلامه خلاف  
الظاهر ثم الهجعة • ويرفع الحديث أي رفعاً مقيداً

التي ذكرها المم بخلاف الغسل فإنه يرفع الحدث  
 رفعاً مطلقاً خضر وما ذكره من أنه يرفع الحدث  
 هو المعتقد خلافاً لما دل عليه كلام الرافي من أنه  
 مبيح وانظر ما تمهّد هذا الخلاف ويمكن أن يقال  
 من فوائده ما مر من أنه لو غسل رجله في الخفيف  
 بعد مسجها هل يصير الماء مستعملاً أم لا أن قلنا  
 أنه مبيح صار مستعملاً لرفعه الحدث أو رافع لم يصير  
 مستعملاً لارتفاع الحدث قبل استعماله وهو المعتقد  
 عن شئ علم **وقوله** وإنما يجوز المسح الخ المراد بالجواز  
 الإباحة أي يباح العدو عن غسل الرجلين إليه  
 فالعدو المذكور هو المباح فلا ينافي أنه يقع  
 واجباً دائماً لأنه من الواجب المحذور كما جرى عليه  
 بعضهم قال عث واختار أنه ليس منه لأن شرط  
 الواجب المحذور أن لا يكون بين شيئين أحدهما  
 أصل والآخر بدل انتهى الكلام في لا يسأل عن كفايته  
 به الحلال المحلي أما غيره فالواجب عليه الغسل  
 عينا وفي التعبير بالجواز أيضاً إشارة إلى أن الغسل  
 أفضل أو يغلب التعبير به في مقام توفيق المتع وهو  
 كذلك أصالة والافتقار إليه الأحكام الخمسة فقد



يباح العدو اليه فاعرف وقد بين كتركه رغبة عن السنة  
لا يشاره تقديم الافضل عليه اي بان اعرض عن السنة  
مجرد ان في الغسل تنظيغا لا للاهضة انه افضل فلا  
يقال الرغبة عن السنة قد تؤدي الى الكفر لان ذلك  
محملة ان كرمها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه  
وسلم واشك في جوازها لغو معارض كدليله اي بان خيلة  
له نفسه القاصرة شبهة في الدليل فلم تطئن نفسه  
اليه لتصورها عن اعتقاده مساواة الغسل لقلته  
مثلا لا من حيث عدم علمه جوازها وقوله لغو معارض  
جواب عما قيل اذا شك في اجواز فكيف يقال الافضل  
المسح وقوله لا من حيث عدم علمه جوازها اي فليس  
المراد انه شك هل يجوز له فعله اولا والا فيكون المسح  
باطلا لعدم جزمه بالنية او كان ممن يقتدى به  
او وجد في نفسه كراهة الى ان يزول قال مجرما  
حامله هذه يعني عنها قوله رغبة عن السنة  
لان معنى التركة رغبة ان يتركه لا يباد الغسل  
عليه لا من حيث كونه افضل ستوا او وجد في نفسه  
كراهته ما فيه من عدم النظافة مثلا ام لا فعلم ان  
الرغبة عنه اعم وان من جمع بينهما اراد الايضاح انتهى

وقد يجب كان يخاف فوت عرفة او انقاذا سي  
او انصب ماؤه عند غسل رجليه ووجد بردا لا  
يزوب فيمسح به او ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل  
أخرج الوقت قال السيوطي .

وليس يلزم مسح الخف غير قتي . يروى نزعاً وما معه لم يؤخذ  
او خشي ان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني  
في الجمعة او تعين عليه الضلالة على ميت وضيعت  
النجار له لو غسل رجليه او كان لابس الخف بشرطه  
محدثا ودخل الوقت وعند ما يكفي المسح فقط بخلاف  
ما لو اراهقة الحدث وهو متطهر ومعه ما يكفيه  
لو مسح ولا يكفيه لو غسل فانه لا يجب عليه لابس  
الخف ليقع حدثه وهو لابس الخف حتى لا يجب  
غسل الرجلين بل يكفيه المسح على الخف ليصدق  
عليه انه لابس على طهارة لمسح عليه الا لما فيه  
من احداث فعل زائد قد يشق عليه وهو اللبس  
ولا في صورة الاحداث تعلق به وجوب الطهارة وهو  
قادر على الطهارة وجبت عليه بالما باستصحاب  
حالة هو عليها وفي صورة اللبس لم تجب عليه  
الطهارة اذا حدث لم يوجد فلا وجه لتكليفه

ان ياتي بفعل مستأنف لا قبل طهارة لم تجب بعد ايالات  
انتهى ثم مرر وحاشية عن عليه ثم قال ع ش عليه ثم  
قال ع ش لم يذكر ما يقتضي تحريمه ولا ما يقتضي كراهته  
قال جرح وقد يحرم كانه لنفسه محرما مستعديا انتهى وفيه  
ان الكلام في المسح المحرم بانه كان مستوفيا للشروط  
وهو فيما ذكره جرح باطل لما علق به من امتناع اللبس  
لذا انه ولم يذكر للكره مثالا ولعله لعدم وجوبه  
انتهى بالحرف وعبارة قل على هذا الكتاب وقد  
يكره كما لو كانت الخف ثقيلة او محدود الرأس وقد  
تحرم لعارض كما المقصود اولذا انه تحف المحرم  
غير عذر وهذا لا يصح المسح عليه انتهى بالحرف **قوله**  
في الوضوء ولو وضوء سلس خضر وسياتي في قوله  
كله دايما حدث **قوله** بدلا اي حال كونه بدلا  
اي وجوز للمحاجة وغيرها فلا يتوقف على الحاجة  
فلا يشكل باليتم والجبرة في رفعه الحدث دونها  
مع اشترائك الكل في البدلية قل ورحماني **قوله**  
لمسافر ونائية ما يستبيح فيها من الصلاة ان  
جمع سبع عشرة صلاة ودونها اي دون الجمع ست  
عشرة هذا في المؤداة واما المعصيات فلا تنحصر انتهى



**قوله** ثلاثة أيام بلياليهن ولو ذهبا وايا باخضر  
اي وصورة ذلك ان يقصد محلا غير وطنه ناويا  
ان لا يقيم فيه حيث علم راي يقصد محلا مسافة  
قصر كما هو معلوم بان كان فوق يوم وليلة ودون  
ثلاث **قوله** واخيرة وغاية مما يستبيح من الصلاة  
بالمسح ان جمع جمع تقديم بالطرسبعة ودون  
الجمعة كانت احدث بعد الظهر فيتوضا  
وتسبح ويصلي به الظهر ثم اذا جاء الظهر من الغد  
جمع الظهر والعصر **قوله** من مقام ولو غاصبا باقامة  
تخضر **قوله** ومسافر سفر غير قصر كعبد مخالف  
سبكه فهما اي في الاقامة والسفر فيكون  
غاصبا في الاقامة وفي السفر **قوله**  
ان كتب للمسافر عدة ههنا بالهجرة وخذ مع الغراما  
بالتضعيف إشارة لجواز كل كذا ايها اول شو وقوله  
ايها اول اي من حيث التعدية لانه اختلف هل  
التعدية بها سماعية او قياسية فقال س ات  
التعدية سماعية في المتعدي قياسية في كل  
فعل الا بالعلم وهو مذموب اي هو وجماعة وقيل  
في اللازم والمتعدي لواحد وهو مذموب اي الحسن

وظاهر كلام الفارسي وغيره والافعى افعل غير معنى  
فقل كما نص عليه الناصر اللغافي خلافا للعزى لا  
فعل حصول الأثر في الغير فيه للتكثير في الفعل أدنى  
الفاعل أو في المفعولة وافعل يستعمل لما هوام من  
التكثير ومن غيره فتأمل فاستدرك الرخص  
المتعلقة بالتفدية ثمانية أربع تنقسم بالطول وهي  
المسح ثلاثة أيام والعصر والجمع والفطر وأربع قنوز  
في القصير والطويل أكل الممتدة والتفعل على  
الراحلة واستقاط الصلاة بالتميم وترك الجمعة  
أي إذا خرج قبل الغروب **قوله** ثلاثة أيام  
فإن قيل نصب ثلاثة أيام بماذا أجيب بأنه منصوب  
بارخص على التوسيع بحذف المضاف والتقدير ارخص  
مسح ثلاثة أيام فحذف المصدر واقيم ثلاثة  
مقامه فانتصب التصا به ولا يجوز أن يكون  
مفعولاً لارخص حقيقة أي لا على التوسيع  
بل من غير حذف المصدر المعنى ولا يصح أن يكون  
مفعولاً لارخص لغرض الفساد الموقوف أصلاً ولا يجوز أن يكون  
مفعولاً للمصدر بحذف تقديره مستحالة أيام  
لأن المصدر لا يعمل محذوفاً ولو في الظرف على الأرجح

ولا يصح ان يكون معمولاً لمسمع من قوله ان يسمع الآي  
لان معمول صلة ان لا يتقدم عليها انتهى ما خصنا  
من حواشي الشرح والاصل لسمع **قوله** اذا انظر  
آي كل منهما **قوله** ان يسمع عليها بدل من المصدر  
المقدر سم اي بدل كل من كل ويجوز شئنا ان يكون  
بدل استتمال من ثلاثة وليا لثان ويوما وليلة  
بتقدير الصبر ان يسمع عليها فيهما وهو بعينه  
فليتأمل **قوله** والمراد بليا ليهن اخ جواب عن  
اعتراض وجوات ليلة اليوم هي السابقة عليه  
لا المتأخرة عنه والمسافر سمع ثلاثة ايام  
وثلاث ليا ل مطلقا كما يسمع المقيم يوما وليلة  
كذلك ولا يؤخذ ذلك من التعبير بليا ليهن الاعلى  
تقدير وقوع ابتداء المدة عند الغروب و ما  
اذا كان عند الفجر فلا يسمع سوى ثلاثة ايام  
وليلتين فقط لان الليلة الثالثة لليوم الرابع  
سبقتها عليه فاجاب بان المراد ما ذكره فارق الخيار  
في انه المتباعد لا يستغني عن الليلة المذكورة  
بان المعنى المدة هي لليلتين موجود في الليلة  
الرابعة وهو التخفيف بخلاف المعنى المقتضى



لنهار وهو الذي فيه فانه لا يلزم استقراره الى تلك الليلة  
بل الغالب حصوله قبلها فلا ضرورة الداء خلجها وظاهره  
وان نص عليها في عمره **قوله** سوا السبق اليوم الاول  
ليلتته بالرفع فاعل لان الليل سابق النهار وذلك بان  
أحدث وقت الغروب **قوله** ام لا بان أحدث وقت  
الغروب **قوله** او اليوم الرابع ويقاس بذلك مدة  
المقيم **قوله** ونخرج بالوضوء ازالة النجاسة فلو  
دبت رجله في الماء فلا بد ان يسمع بدلا عن غسل  
الرجل لم يجز بل لا بد من الغسل **قوله** ولو  
مندوبا فلا قال مندوبين ليشمل ازالة النجاسة  
المندوبة بان تكون معفو عنها سواء لان يقال  
افردا اعتبار كل أي ولو مندوبا لكل منهما والله لما  
كان غسلها وقوعه نادرا لم يلتفت اليه بخلاف  
الغسل التكرره وبعبارة شذ لان الغسل المندوب  
ليس له حالة يكون فيها واجبا بغير التذروا ما  
النجاسة المعفو عنها أي مع توفر شروط العفو  
قد تعرض لها ما يصيرها واجبة الغسل كالخوف  
من اختلاجها بما لم تدع الضرورة اليه فلما كانت  
الندوب لغسلها معرضا للزوال لم يثبت عليه التهمة

قوله من آخر حدثنا فلا يحسب من استمرارة  
نومًا كان أو غيره لتقدير المسح والمعتد التفرقة  
بين البول والغائط وبقية التواقف في الخارج  
باخره وفي البقية أولها لتمكنه من الطهارة  
ممردها ولا كذلك الخارج رملي خضر عروق  
فقوله المص من آخر حدثنا أي ان وقع بغير اختياره  
وقوله في الخارج باخره وظاهره وان كانت  
مبتلى باطالة أخرج نحو الغائط ش وانظر لو  
كان مبتلى بالنقطة فهل تحسب المدة من انقطاع  
البول أو لا ومن انقطاع نزول النقطة ليس فيه  
نقل والاقرب الأول لأن نزول النقطة حدث آخر  
فأجبر وقوله وفي البقية شامل للمس والمس  
وزوال العقل بالنوم والجنون والاعما واقتصر  
على النوم والمس والمس وعبارته في ش المنهاج  
ومن هنا يظهر ما قاله المحب الطبري وغيره انه لا بد  
من التمايز فلا يحسب من استمرارة الا ان يكون  
نومًا كما افنى به الوالد اخذ من تعليلهم السابق  
ومثله المس والمس انتهت بالحرف قال ع ش عليه قوله  
ومثله أي النوم المس اخ اقتصاره على ما ذكره صرح

فإنه إذا جن بعد لبس الغزيرين وقبل الحدث لا تحسب  
المدة الآمنه الا فاقه أو حدث آخر ثم نقلت  
شيئته الحدي ما يوافقته وهو ان الجنون والاعما  
كالخارج فتحسب المدة من الآخر ثم قال وفي ما  
لو تقارن اللبس وفروج الخارج هل تحسب  
المدة من ابتداء الاول او من انتهاء الثاني فيه نظر  
والاقرن الاول لانه لو انفرد كان قاطعاً  
للمدة بل لو سبق ابتداء خروج البول مثلاً  
ووجد اللبس قبل انقطاعه فينبغي ان يكون  
كذلك باحرف فاذا لمس ثم جن حسبت المدة  
من ابتداء اللبس فان افاق والمدة باقية مسمع  
والا فلا وعبارة قل على الغزير واعتبر شحناً  
در حساب المدة من اول الحدث الذي شأنه  
ان يقع باختيارة وان وجد بغير اختيارة  
وهو النعم والسكر واللبس واللبس تسوا انفرد  
وحده او اجتمع مع غيره فراجع هـ ثم قال  
مر في ثم ما نصه واقم كلام المصنف انه لو توضأ  
بعد حدث الاول اي لانه الواقعة بعد اللبس  
وهو كذلك وبه شرح الشيخ ابو علي في ثل الغزير



ولو احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يحز  
المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة انهم  
زاد الشئ خضراً ولم يحد كما لم تحسب المدة لو بقي  
شئاً مثلاً انتهى **قوله** لان وقت المسح اي الرفع  
للحدث يدخل بذلك اي الحدث فلا يرد عليه انه  
يسن للابس الخف تجديد الوضوء قبل الحدث  
فيمسح حينئذ لان مسح هذه الارض الحدث  
فيه عليه المؤلف فيه من الروض رد اعلى الاسنوي  
حيث اعترض بما في المجموع انه يسن في حق  
لابس الخف تجديد الوضوء فيمسح فكيف  
اعتبرت المدة من الحدث فاستأنف الى رده  
بالتعبد المذكور خضر وعبارة عن هذا  
التقليل يقتضي امتناع التجديد لكن سياي  
في كلامه جواز قبل سنة فالمراد من التعليل  
وقت المسح الرفع للحدث انتهى **قوله** ويستتبع  
ان هو توطئة لما بعده فالمراد بالسلوات الغزيرة  
**قوله** ولكن دايم ان هذا استدراك على ما  
سبق في قوله لمسافر سفره مرثلاثة واغفره  
يومئذ واليلة فانه يقول ما تقدم محله في السليم

أما غيره فلا يتقدم بزمن بل إنما يتقدم بالشك  
لكن بشرط في خفيه ما يشترط في غيره  
من الشروط يعني أن الإنسان إذا كان به حدث  
دائم كسلس البول أو مذي إذا ظهر وليس  
خفيه بشرطه إذا حصل له حدث غير حدثه  
الدائم كان مس فرجه فانه إنما يسجد لما يجلي له  
لو بقي طهره فانه كان قد صلى به قبل الحدث  
فرضا قبله يصلي به نوافل فعد أوله يصل  
به فرضا صلى به فرضا ونوافل قال في شرح الروض  
وخرج بغير حدثه حدثه فلا يضر ولا يحتاج  
معه الاستتاف طهرا إذا كان آخر  
الدخول في الصلاة بعد صلاة الظهر لغير  
مصلحتها وحدثه بجزء في فيه ما تغز  
في غير حدثه انتهى قوله مستحاضة وأما المتخيرة  
فإن اغتسلت وليست الخف ثم أحدثت  
أو طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب  
عليها أن تتوضأ فإذا توضأت ومسحت  
الخف كانت كغيرها أي فصل العرق والنفل  
وتترعه عند كل فرضية لأنها تغتسل لها

حلي على منهج **قوله** وميتهم لا تغدما اي صورته  
ان يتيم لمريض مثلاً ثم ليس خفيه ثم يحدث  
وبعد ذلك يتكلف الوضوء والمسح بالماء على خفيه  
مع بقا علمته وتكلفه الوضوء حرام على الأوجه  
لان الغرض انه مضربه فح يصلي به فرضاً ونوافل  
ان كان لم يصل يتيمه فرضاً ولا صلى به نوافل  
فقط انتهى وعبارة الحلي على المنهج قوله مرض  
مخرج ويرد أي بان تكلف الميت غسل أعضائه  
وهو حرام لان الغرض انه يضربه اذ لو لم يضرب  
لبطل يتيمه لحصول الشفا وهذا يصدق عليه  
انه مسح على خف ملبوس على يتيم محض لغير  
فقد الماء انتهى وكتب الشمس الشوري بقوله  
لمريض لا يعم الأعضاء أما اذا عم فلا يتأتى فيه  
مسح الخف الا اذا تجشم المشقة وتوضأ  
فانه يصير كالصحيح ومثله ما لو كان المريض  
في بعض الأعضاء ولم يضع عليه سائرًا وتجشم  
المشقة وغسل ذلك العضو فالحاصل  
ان تشبیهه بالجرح لا يتأتى الا فيما اذا تشيم  
عن العضو المريض كاليد انتهى ولهذا كله يندفع



الاشكلال بانه ان كانت العلة باقية فطهارة بالتزاد  
لا بالما فكيف يمسح وان سمي فطارة بالما فلا يكون  
متمما **قوله** وذلك اي ما جعل له مما ذكره **قوله** الا للموافاق  
لونوى في هذه الحالة استباحة فرض الصلاة محل  
تقع نيته أولا فيه نظر والاقرب الثاني عسا على مر  
وكتب شيخنا الشوبري **قوله** الا للموافاق ظاهرة  
انه لا بد من ملاحظة واحدة في السنة والوجه  
انه يكفي ملائمة واحدة ولو مع الفرض اخذ اما تقدم  
في استباحة فرضين ولو قبل وقت احدهما  
كما تقدم بالهامس ويبقى النظر في ثمة استباحة  
الفرض وحده فيحتمل اجزاؤه عن النفل لان ثمة  
الفرض يمحى ويحتمل ان لا يجزي كما لو توفى بالصلوة  
في محل نجس فليحرقه **قوله** والمظهر الكامل اي لا  
غسل الى جلى فقط اخذ من العلة **التنبيه**  
يجب على ائمة احدث المبادرة بالسلاة عقب طهره  
فان اخر بلا عذر بطل طهره ولو اقتصر على فعل  
النوافل فقط فله المسح مقدم مدة يوم وليلة  
ومسافر ثلاثة ايام بليا لها ما لم يزل عذره قل  
**قوله** فان طهره لا يرفع الحدث قد يقال اذا كانت

طهره لا يرفع الحدث فلا وجه لآتيائه بكان في قوله  
فكانه ليس على حدث حقيقة فليتنامل **قوله** فان زال  
عذرة اي يوهان احدث وقبل ان يمسح فلا مسح  
وعبارة المناوي ولو سقي استانغ وغسل الرجلين  
انتهى بحروفه اي سقي قبل الحدث فليتنامل والحاصل  
انه ان سقي وهو متطهر بظهره مسح لزمه غسل  
رجليه فقط وان سقي وهو محدث لزمه التطهير  
الكامل **قوله** اما المني لفقد الماء اي اذا اتيتم لفقد الماء  
ثم ليس الخفين ثم يؤخذ الماء فلا يمسح شيئا بطلان  
طهره بقرينة وان قل **قوله** فان مسح اي بعد حدث  
وكتب شوقوله فان مسح اي مسح يرفع الحدث  
لا يؤخذ به انتهى **قوله** ولو احدثها اي ولو كانت  
المسوح احدثها **قوله** فيقتصر في الاول على مدة  
الحض ومثل ذلك ما لو مسح احدى رجليه وهو  
غائب بسفره ثم مسح الاخرى بعد ثوبته فيما يظهر  
خصر **قوله** والا اي بان اقام بعد مدة المقيم وقبل  
استغمامه المسافر وجب الترع وتجزية ما زاد  
على مدة المقيم **قوله** اعلم ان اي لسئوله ما لو اقام  
بعد مني يوم وليلة بخلاف قوله اثم مدة مقيم

لا يشبهها لقصوره على الإقامة قبل استيفاء مدة  
المقيم أخذاً من قولهم كما هو ظاهر **ثوب** وان  
ليس بالمدة أي مدة المسح أي في مدة سفروا  
مضي فيه أي في الحضر يوم وليلة من غير مسح كما هو  
ظاهر فله حد مضي ما ذكر ان مسح بقية مدة  
المسافر كما هو مخرج كلامه وان وقع في بعض  
الأوهام من غير تأمل في كلامه مطلقه شواهد  
مرادة بالبعث قل حيث قال ولو مسح ما في السفر  
استوفى مدة المسافر ان سافر قبل مضي يوم  
وليلة انتهى والظاهر من كلام قل فانه اذا مضت  
مدة المقيم في الحضر فقد فرغت المدة ووجب  
النزع وتجديد المسح على طهارة فكيف يقال انه  
اذا سافر بعد انقضاء تلك المدة كمل مدة سفر  
اذا مسح فيه فانه لا يظهر الا لو كان ابتداء المدة  
من المسح ولا يقايله فاقهم منصفاً **قوله**  
ولا يمضي وقت الثلاثة حضر او عصيانه اما هو  
بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة في حضر  
**قوله** مسمي مسح أي كما في مسح الرأس فم  
لا يكون هناك مسح شعر عليه لأنه لا يسمى خفاً فلا



شعر الرأس لأن الرأس اسم لما رأسي وعلا زيادي  
وقل وخرج بظاهرة باطنه الملاقي لبشرة الرجل  
وباعلاه حرفه وأسفله وعقبه ومحاذي محل الفرض  
ما حاذى ساقه قل قال غث على م قوله  
لأباطنه قد يفيد اجزاء المسح على محاذي الكعبين  
لكونها ليسا من الباطن ولا ما ذكر معه من نور  
عند الأجزاء به فخرج حجر على ما نقله سم عنه  
وعبارته قال في ثم الارشاد وكيفي مسح الكعب  
وما يوازيه في محل الفرض غير العقب أي مؤخر  
القدم كما اقتضاه كلام الشئخين خلافا لما اقتضاه  
نقله الاذرع من جمع من ان القوة بما قد امر  
السابق الى راس الاظفار لا غير انتهى سم على  
نحو وكتب على المذبح لو مسح بأطنه فتغذ لما  
من مواضع الغز الى ظاهره فلا يبعد ان يحزى  
ان قصد الظاهر او الباطن او أطلق بخلاف  
ما اذا قصد الباطن فقط وكذا يقال اذا مسح  
الشعر الذي بظاهر الخف فاصاب الما بقية الخف  
وقلنا ان مسح الشعر لا يكتفي فتأمل انتهى وقياس  
عامر عنه من انه لو قصد اخذ الجروعين لا يعينه

لم يكن انه هناك ذلك فصرع هل يكني المسيح على  
الخيطة الذي خيط به الخف سوا كان جلدًا أم كتمانًا  
او غير ذلك ولا يبعد الاكتفاء لانه صار يمد من جلته  
وهل يكني المسيح على الارزاء والعروة التي للخف  
فيه نظرو ولا يبعد أيضًا الاكتفاء اذا كانت  
مستبنة فيه بنحو الحياطة فليتنامل وليراجع سم  
على منج **ع** تحت العقب بفتح العين وكسر القاف  
ويجوز اسكانها مع فتح العين وكسرهما مؤخر  
الرجل وهي موشة وجهها أعقاب شخ ط ولا  
يظهر من هذه الكيفية شمول المسيح للعقب  
وفي قول البكرى على المحامي ما نصه قوله تحت العقب  
إشارة الى استجاب مستح العقب ولا يستعد  
به المتن انتهى فليتنامل **ع** ش على م ر ملخصًا **قوله**  
الى آخر ساقه اي من اسفله لان وضع الادمي  
على الانتصاب فاخر ساق الخف هو المحاذي  
للقدم لانه لا يستحب فيه التحجيل وخالف  
بعضهم في ذلك فراجع **ق** ل **قوله** تكرارة وغسل  
الخف لانه يعيبه ومنه يؤخذ ان الخف لو كان  
من حديد ونحوه لا يكره تكرار مسحه ولا غسله

لانه لا يعيبه زيادي وما في قل من كراهة ذلك مطلقا  
 ضعيف ففي ثم روي بخدمة العلة بعدم الكراهة  
 في نحو الخشب وهو كذلك فان قلت التعيب  
 اطلاق للمال فملا حرم الغسل والتكرار قلت  
 ليس التعيب محققا ولو سلم فقد يقال لما كان  
 لغرض اذا العباداة كانت مغلغلا ولم يحرم فليتامل  
 سم على منهج **قوله** وشروطه سبعة اشياء اخ في شرط  
 وجودها عند اللبس وعند الحدث ولو لم توجد  
 بينهما كما في حاشية المنهج للحلي واقرة شيخنا  
 فيحفظ **قوله** على كمال طهر من اضافة الصفة  
 للموصوف اي على طهر كامل وهو تأكيد اذا الطهر  
 لا يكون ناقصا ولدفع توهم ارادة البعض  
 فلا يقال لاحاجة للفظ **قوله** كمال طهر لاختراجه خزيمة  
 الخ فانه قال اذا تطهر فليس خفيه والفا  
 للتزييب المراد هنادون التعقيب قال  
**قوله** ثم غسل الاخرى الخ ومثل ذلك ما لو  
 قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح  
 من نزع الأولى وعودها واما لو لبس اليمنى قبل  
 اليسرى ثم لبس اليسرى بعد ظهرها فقطعت



اليدين فلا يكلف ترفع خفف اليسرى لوقوعه بعد كمال  
الطرفين ثم على **م** **وقوله** الا ان يرفع الاولى كذلك  
اي من محل القدم ثم يدخلها ولو غسلها في ساق  
الخفف ثم ادخلها موضع القدم جاز المسح ولو لم  
ابتدا اللبس بعد غسلها ثم احدث قبل وصولها  
الى موضع القدم لم يجز المسح ثم المنهج وفارق  
عدم بطلان المسح فيما لو ان الحرامين مقرهما  
الى ساق الخفف ولم يظهر شي من محل الغرض  
بالعمل بالاصل فهما وهوات الاصل عدم جواز  
المسح فلا يباح الا باللبس التام واذا مسح  
فالاصل استمرار الجواز فلا يبطل الا بالرفع  
التام ن ز وبان الدوام اقوى من الابتداء  
كالا حرام والعدة يمنعان ابتداء السطح  
دون دوامه ثم وعبارة غيب ولو مسح  
بشرطه ثم ازال قدمه عن مقر ومحل الغرض  
مستور بمساق الخفف المعتدل لم يوسر بخلاف  
ما اذا جاوز طول الساق العادة وصار الى  
حيث لو اعتدل لظهر بعض الغرض انتهى  
**تنبيه** الظاهر يشمل اربعة اشياء وهي

الغسل

الغسل والوضوء واليتم والمركب من اليتم مع  
احدهما السنوي وتقدم ما يعلم منه صورة ذلك  
فلا تغفل ولذلك قال وثانها كون طهره  
بما الخ **قوله** وان تضمنت اي شئوا تحض اليتم  
اولا بان صاحبه الطهر بالما وهذه الغاية  
اشارة الى ان او لمنع الخلو فتجوز اجمع واعترا  
قل عليها لا وجه له كما قاله ايضا لميزة  
الرحا في **قوله** او غوم كبحر وبرد ويحتمل ان  
يريد به السخن الفاحش في عضو ظاهر **قوله**  
كما ترى في قوله في الباب اما اليتم فلا يصح  
شئ الخ وقوله كما ترى في تعليق ما ذكر وهو  
قوله لانه طهره لصرفه الخ شرفان قلت  
كيف منع من المسح مع انه اذا ابطل يسمه بروية  
الما ثم تطهر بالما فله المسح على الخفين  
قلت انا نزل روية المأمثلة انقصنا المدة  
وسيات ان انقصنا ما يبطل للمسح فكذا  
روية الما سم بالمعنى **قوله** ظاهر اي اذا  
وصفة كما اشار اليه بقوله فلا يكفي غير  
ولا مستحب نعم يعفى عن محل خروجه بشرط نجس

ولو من غير رطب لعموم البلون فيظهر ظاهره  
بفسله سبعا احدا من التراب الطهور ويصلي  
فيه الغرض والمنفل ان شئت لکن الاحوط تركه  
سم ولو عرفت رطبه فيه لا يحكم بنجاستها ولو ادخل  
رجله فيه وهي رطبة لم تنجس وعدم صلاة اي  
فيه الغرض احتياطا **قوله** مسح منه ما لا نجاسة  
عليه اي وان وصل الماء موضع النجاسة وانتقل  
بها سم وقضيته انه لو مسح محل النجاسة  
استنع لا يختلط بما جني واستثنى بان  
ما طهارة وما الطهارة اذا اصابه النجاسة  
المعفو عنها لم يضر واجيب بان محل المعفو  
اذا انتقل ما الطهارة اليها لان قصد اما اذا  
كان بقصد طهارة فلا يعفى عنه بخ ط على المنهاج  
نعم ان تمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يعد  
جواز المسح عليها اي بعد امر سم قال ع ش  
اقول بل يسعد الجواز لانه لا ضرورة الى المسح  
المودي للتخفيف بالنجاسة فيجب الترع وغسل  
الرجلين فيحصل بذلك عدم مخاءرة النجاسة  
ما امكن وعلى ما ذكره سم يجوز له المسح بيده



ولا يكلف حايلا لما فيه من المشقة ولانه تولد  
من ما هو به وقياسا على ما قالوه من جواز  
وضع يده في الطعام ونحوه اذا كان بها نجاسة  
معقولة عندكم البراءة انتهت ويبقى الطريق  
اقتصارة على اقل مجزئ تنبيه محل كون  
المتنجس لا يجزئ عالم يغسله قبل الحدث  
والاضحى المسموح عليه كما في عث على م روت قد  
الاستشارة اليه قوله مسائرا للقدم المراد بالسفر  
هنا الجبلولة فالسائر هنا الحائل وان لم يمنع  
الرؤية فيبقى الشكاف كالزجاج ان لم يكن تتابع  
المشي فيه بان يقطع خوف من فوق الكعبين  
ويركب على قدمه زجاج غليظ عكس ما ت  
الفورة قال المراد به ما يمنع ادراك لون البثرة  
وفرق بين المذهب بان المعتزلي الخاف عسر  
غسل الرجل وقد حصل والمقصود بسنن الفورة  
سنن ما عن العيون ولم يحصل من نظائر المسئلة  
روية المبيع من وراء الزجاج وهي لا تكفي لان  
المطلوب نفي الضرر وهو لا يحصل لان الشئ من وراء  
زجاج يراه غاليا على خلاف ما هو عليه فخر وقول

**قوله** من اسفله وجوانبه لامن أملاه فيكفي واسمع يرى  
منه بعض القدم فكس سائر العورة تنظر للأصل  
في كل منهما غالب **قوله** فلو خرق الحف في محل  
العرض ضرر وكذا لو كان قصيرا عن محل العرض  
**قوله** ضار به لأن فرض الظاهر الغسل وفرض  
المستور المسح فإذا اجتمع غلب حكم الأصل  
وهو الغسل ثم الأصل **قوله** البطانة أو الظهارة  
يكسر أوهما محلي ولو خرق وتحت جورب يستتر  
محل العرض لم يكن بخلاف البطانة لأنها متصلة  
بالحف وهذا تتبعه في البيع بخلاف الجورب  
ثم روي خضر **قوله** والباقي صفيق يمنع وصول  
الماء ويمكن فيه الردد خلي **قوله** مكن أي ولو  
بفسر ومشقة منا وفيه **قوله** تردة فيه أي بلا  
تغل أي تردد فيه لو أتى سفر يوم وأيلة للمقيم  
وسفر ثلاثة أيام يليها للمسافر على المعتد  
مع اعتد ال الأرض سهولة وصعوبة قال شيخنا  
فيما يظهر على قال جرحه هذا في الشئ  
وإن كان مجدداً ليس لك فرض لأنه لو ترك  
العرض ومسح المتواقل استوفى المدق بها

فيعد رخصه بها ويجعل تقديره بمد الغرض  
الذي يريد المسح له كزيادة وعبريا مكان التردد  
لعدم اشتراط وجوده بالفعل قال سمي يمكن  
تردد فيه عند ابتداء المسح فقط لا في كل مسحة  
انتهى وعبارة ع ش على م ر هل بشرط صلا حيث  
للتردد فيه تلك المدة حتى في آخرها م يكفي صلا  
في الابتداء حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظرا لاف  
الثاني مع ملاحظة قوة لما بقي من المدة انتهت  
بالحرف وعبارة العلي على المنهج قوله ويمكن فيه  
اي عند كل ليس في غير السلس انتهت بالحرف وعبارة  
قل والمعتبر قوته لذلك اول المدة فقط لا عند  
كل مسح فلو كفي للمسا في يومه وليلة مسح فيها  
انتهت ونقلها الرحمان عنها **قوله** مما جرت  
به العادة اي من الحاجات الغالبة ع ش على  
الغري **قوله** او ضعفه بموربه متعيف قال في شر  
الرومن وهو الذي ليس مع الكعب ومنه خفا  
الغنى والقضاة ذكره الصيمري خضر قال  
في المصباح الضعف بفتح الصاد في لغة بني  
ميم وبضمها في لغة بني قريش خلاف القوة والصحة



فالمضموم عند ضعف مثل قرب قرباء الغتوح عند  
ضعف من باب قتل ومنهم من يجعل الغتوح في الراي  
والمضموم في الجسد وهو اي المفرد ضعيف  
والجمع ضعفا وضعاف ايضا واما ضعفه  
وضعفه بثلاثة يتسع بالمشي فيه عن  
قرب بحيث لا يحصل منه ضرر ويبقى ان يكون  
مثله الواسع اذا اعتدل عن قرب حلي وبارة  
الخادم يستثنى من الواسع ما لو جعل داخله  
عصابة او كاث يستعمل بالنسب او بالاستعمال  
لمرق وتقوم والظاهر اجواز ويؤيده قولهم  
لا يضرب ذو القدم من اعلى بسبب اتساع  
الكف **قوله** ولو محرما المقصوب **فان** **استدل**  
قال البلغيني نظرا لكف المقصوب غسل الرجل  
المقصوبه وصورتها ان يجب قطعها فلا يمكن  
من ذلك **قوله** شوا قول تصويره بان يقطع  
رجل غيره مثلا ويلصقها برجله وتخلها  
الحياة فيصح المسح عليها ويحمل عدم التقيد  
بعلول الحياة على علم **قوله** كفو او من ذهب ويبقى  
نحوه على ديباج سفيق للرجل **قوله** وكذا اجله ادمي

فيكفي المسح عليه لان الحرمة فيه لعارضه أما  
المحرمة لذاته فيمتنع المسح عليه المحرم ليس  
دخفا تعد بافيمتنع المسح عليه لان المسح رخصة  
وفي لا تتأط بالخاص **في قوله** ومسروق له  
أبد له يجلد اذ هي كانت أولى لان المسروق من  
افراد الموصوب قل ويرد بالمنع فان الغصب  
اصطلاحا غير السرقة كما سيأتي على اننا لو سلمنا  
فهو من عطف الخاص على العام وان احتاج  
لنكتة **رحماني قوله** وان يمنع الماء أي نفوذه  
أي عن قرب **خص قوله** من غير عمل الخرز ولا يضر  
نفوذ الماء من مواضع الخرز ثم البهجة للعراقي  
**خص قوله** لو صب عليه يفيد ان المعتبر منه  
ما الصب لانه يتغذغا لئلا ما المسح فانه  
لا يتغذغا لئلا **في قوله** والاعلى ليس كذلك اي لا تتم  
الحاجة اليه وان دعت اليه حاجة كما في بعض  
الاقايم الباردة امكنه ان يدخل يده بينهما  
ويمسح **الا سفل قوله** بان وصل اليه أي لمحل  
يخرن وهو ظاهر أعلى الخف كما مر في قوله لو ليس  
مخفا على جيرة في قدمه واجبها المسح لم يلبث

المسيح على الخلق لانه ملبوس فوق مسوح **قل**  
**قولك** ان لم يقصد بالمسيح الاعلى وحده اي بان  
قصد الاسفل او قصد هما او اطلق الفاعل قصد  
الاعلى كما في اجتماعية التثريد والوضوح شرح  
البهجة ولو قصد احد هما فانه لا يليق بالمسيح  
لقصد ما لا يجزي المسيح عليه اي لان قصد  
واحد لا يعينه هو القصد المشترك وهو  
يوجد في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلما  
صدق بما يجزي وما لا يجزي حمل على الثاني  
احتياطاً خلافاً لمن بحث الاجزاء وقال انه أولى  
من الاطلاق لصدقه بما يجزي وهذا التفصيل  
فما اذا كانا صالحين ويجزي ايضاً فيما اذا كان  
الصالح اسفل <sup>والاعلى</sup> كالتفافة تلف على الاسفل  
فان مسح الاسفل او مسح الاعلى ووصل البلل  
للاسفل لا يقصد الاعلى وحده كفي فان كانت  
الصالح اعلى فهو المعتر والاسفل كالتفافة  
قال مر وظاهراً انما لو كانا غير صالحين للمسيح  
لم يجز على واحد منهما قطعاً واوشك بعد  
المسيح هل مسح الاسفل والاثنى هل يعتد



بمسحه فلا يكلف اعادته لانه الاصل الصحة  
ام لافيه نظرا لا قرب الاول للعلّة المذكورة حيث  
كان الشك بعد مسحها جميعا فلو كان بعد  
مسح واحدة وشك هل مسح الاعلى منها  
او الاسفل وجب اعادته مسحا لانه الشك  
قبل فراغ الوضوء مؤثر بما يعلم من قوله الترخ  
الشابق ولو شك في تطهير عضو قبل الفراغ  
من طهيرة طهيرة وما بعده او بعد الفراغ لم  
يؤثره ع ش علم بقوله زيادة لما مر من كراهة  
تكراره وغسل الخف ومن ان المقيم ولو حكما  
بمسح يومه وليلة والمسافر مسح الثلاثة  
ايام بلبا ليهن قوله في انتقاضه بحضارة ومثلها  
الحيض والنفاس والولادة ولو جازا لا الغسل  
المندوب والمندوب ولا ازالة النجاسة فلا يجب  
التيمم على من طلب منه نحو غسل الجمعة ولا  
على من وجب عليه الغسل لنذر ولا على من  
وجب عليه الغسل لنجاسة كل بدنه او بعضه  
واشتبه بل يحصل المقصود بغسلها في الخف  
واقصر المص على النجاسة لا بما حمل النذر ولا بها

محل الغارقة بين المسح والغسل اما الحيض والنفاث  
فيستل كل منهما المسح والغسل والطلاقه الجنابة  
شامل لما اذا لم يتكرر جنابته عن الحدث الا صغر  
بات اجنب وهو محدث ولما اذا عتدت بأبطلوات  
الجنابة على طهارة المسح او الغسل بات أحدث  
لكن توضحا وغسل رجله في الخف ثم اجنب فيجب  
نزعهما خلافا للتفتيح كما اشار الى ذلك الشافعي  
قال في سماء الروض لا بد ذلك اي نحو الجنابة لا يتكرر  
تكرر الحدث الا صغر فلا يشق الترتيع له قال مر  
في سماء المنهاج حتى لو غسلهما داخل الخف اي  
عن طهر الجنابة لم يكفه في جواز المسح اي بعد  
وان كفاه في رفع حدته قال مجرلان نحو الجنابة  
قاطع للمدة الامر بالترتيع منها الدال على عدم  
اجزاء غيره انتهى قال مر ويؤخذ من ذلك رت  
ما عتته بعض المتأخرين ان من عتدت جنابته  
عن الحدث وغسل رجله في الخفين جاز له المسح  
انتهى وعبارة التفتيح وانتقاسه بالاحتياط  
به الغسل قلت المراد به وجوب ترتيع الخف  
اذا اجنب اذا كان على طهارة المسح بخلاف

ما اذا كانت على طهارة الغسل لا يجب ترعه قال  
المؤلف قلت بل يجب ترعه ايضا فالمراد بما في  
اللباب ان المسح ينتقض بالجنابة بخلاف غسل  
الرجلين في الوضوء لا ينتقض بها انتهى قلت  
وتظهر فايده فيما اذا اجنب وهو يطهر المسح  
ثم اغتسل عن الجنابة فيأتي في قدميه الخلاف  
ان قلنا بالاندرج تحت صلاته وان قلنا بعده  
فلا تصح صلاته لان القدمين عليهما الحدث  
الا صغر خلاف ما اذا اجنب وهو يطهر الغسل  
فلا خلاف في صحة صلاته لجرد جنابته عن الحدث  
الا صغر والحالة هذه وقد **برق** فيهما راجع الغسل  
والمسح اي يجب ترع الخف للغسل من عروضة نحو  
جنابة في الغسل والمسح واذا قد علمت انه لا بد  
من وجوب الترع لصحة المسح بعد الامر بالترع  
من الجنابة علمت ما في قوله له قوله وان وجب  
في الترع فيهما اي لاجل غسل الرجلين عن الحدث  
الاكبر بمعنى وجوب الترع قطع المدة انتهى فامل  
**قوله** او سقرا اي بالثوبين جمع سافر كركب وركب  
وقيل اسم جمع له اذ لم ينطقوا به وهو شك من



الراوي والآل للاستثنا وفي رواية لا ومعناها  
صحيح ولكن للاستدراك تعطف في النفي مفردا  
على مثله وثبتت للتأني ما تنفيه عن الاول  
فان دخلت على مثبتة احقيج بعد ما بحسلة  
فمعنى امرنا ان لا نترع الخ اخص لنا في  
المسح هذه الثلاثة ولم يؤمر بترعها الا  
في حال الجنابة وفيه محذوف تقديره لكن لا  
نترع من تلك الثلاثة لان تقدير الاول امرنا  
بترعها من الجنابة وفايد لكن بيان الاحوال  
التي يجوز فيها المسح وبها على بقية انواع  
الحدث الاكبر انتهى شعر واحصل ان قوله  
الامن جنابة مثبت لانه استثنى من  
نفي فالمعنى الامن جنابة فنترع ثم  
استدرك علمه هذا الاتبات فقال لكن  
من غايط الخ اي لكن لا نترع من غايط الخ  
اي من الحدث الاصغر فتأمل قوله وفي انتقاضه  
اي مسح الخفيف فقط حتى لو كان متطهرا  
لم يلزمه الا غسل رجليه اي بقصد غسلهما عن النجس  
وان كان قد غسل يديه المسح لان نيته انما تناوالت المسح

لا يغني عن القسمل وعبارة متى المذبح ومن فسد  
خفه أو بدا شيء مما ستر به أو انقضت المدة وهو  
بطر المسبح لزمه غسل قدميه انتهى **قوله** بيد وآي  
ظهور علم منه أن خروج الرجل إلى ساق الخف بلا  
جد وغير مانع نعم لو جاوز طوله العادة فخرجت  
إلى حد لو كان معتدلاً لظهر شيء منها منع ذكره  
في المجموع رحا ي وقد مر أيضاً عن العباب **قوله**  
من القدم بيان لما واخرق عطف على القدم  
ق **قوله** أي عدم استيعاب المسح أي وعدم  
نذه أيضاً لكن اقتصر على الأول لأنه المقصود  
من المفارقة ق **قوله** وانقضاء مدة مسحه  
أي أو الشك في انقضائها نعم إن تبين بقاؤها  
بأن المسح بعد وقضاء ما صلا به بالمسح مع الشك  
وفي المذهب ولو شك أصلي بالمسح ثلاث  
صلوات أو أربعاً أخذ في وقت المسح بالأكثرو في  
أن الصلاة بالأقل احتياطاً للعبادة فيها  
انتهى سم فاستدل بوقوع السؤال في الدرر عما  
لو شك هل بقي من المدة ما يسع الصلاة كاملة  
أم لا هل له الاحترام بها أم لا فيه نظر والظاهر

الثانية لترمده في السنة حال الاحرام بما عدا ما  
اعتمد الشر في شروط الصلاة من انه لو بقي من  
المدة ما لا يتسع الصلاة واحرم عالمنا بذلك  
لم تتعقد خلافا لما في شر الروض هناك يتبعه  
خ ط من الصحة ع ش على م ر خاتم صحة  
قال في الاحياء ليس لمن يريد ليس الخف ان  
ينفضه قبل ان يلبسه لئلا يكون فيه حية  
او عقرب او شوكة او نحو ذلك لما رواه الطبراني  
في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد الحاجة  
ابعد المشي فانطلق ذات يوم للحاجة ثم  
توضا وليس احد خفيه فحاطا يرا خضرا فخذ  
الخف الاخر فارتفع به ثم القاه فخرج منه اسود  
سالح فقال صلى الله عليه وسلم هذه كرامة اكرمني  
الله بها اللهم اني اعوذ بك من شر ما يمشي  
على بطنه ومن شر ما يمشي على رجلين ومن  
شر ما يمشي على اربع وروي ايضا عن أبي أمامة  
انه صلى الله عليه وسلم دعا خفيه فلمس احدهما  
ثم جا عراب فاحتمل الخف الاخر والقاه فخرجت



منه حية فقال صلى الله عليه وسلم من كان يوم من  
بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفضهما  
انتهى **باب** **الحيض** وما يذكر معه  
اي من الاستحاضة والنفاس وترجم بالحيض لانه  
احكامه اغلب وهو مصدر حاضنت حيضاً ومحيضاً  
ومحاضاً ثم روله اسما نظماً بعضهم فقال  
للحيض عشرة اسماء وخمسة **حيض** يحيض محاض طمث اكبار  
طمس عراك فراك مع اذى **نحل** درس دراس نفاس نفاساً  
انتهى من التتاي الكبير وقد جمع بعضهم ما  
يجب من الحيوان **انما** فقال  
ان اللواتي يحضن الحيوان قد جمعت في بيت شرفكن من لهن في  
خبرة ناقة مع ارب وزرع وكنية فوش النفاس مع صنع  
وختم به كتاب الطهارة لا اختصاصه بالتساخلاف  
ما قبله فانه مشترك او خلص بالرجال فهو  
اشرف فقدم **قوله** دم جبلة اي طبيعة اي  
تقتضيه الطباع السليمة **خضر** في اوقاف  
مخصوصة فخرج بالجبلة الاستحاضة وما بعد  
النفاس والاستحاضة لغة السيلان وشرعاً  
دم علة يسيل من عرق من ادى الرحم يقال له

العاذل بذال معجزة ويقال ح بهمة كما حكاها ابن سيدة  
وفي الصحاح بنجمة وثاوسلا اخرج ان شيعن اهل لا  
واختاف في الدم الذي تراه الصغيرة والاياسة  
والاصح انه يقال له استخاضة ودم فاسد وقيل  
لا تطلق الاستخاضة الا على دم واقع بعد حيض  
وسياق تعريف النعاس في كلامه اخر الباب يحضر  
**قوله** اية المبيض تبع فيه اكثر المفسرين قال ابو  
حيان وهو اي المبيض مفعول من العطف يصلح  
من حيث اللغة للمصدر والزمان والمكان فكثر  
المفسرين من الادبار عوا ان المراد به المصدر وكان  
قيل ويسالونك عن المبيض وبه فسر الزمخشري  
وبه بد ابن عطية فقال المبيض مصدر كالمبيض  
ومثله المقييل قال يعقيل ثم قال وقال الطبري  
المبيض اسم المبيض انتهى ويظهر انه فرق بين  
قوله المبيض مصدر كالمبيض وبين قول الطبري  
المبيض اسم المبيض ولا فرق بينهما يقال فيه مصدر  
ويقال فيه اسم مصدر والمعنى واتخذ والقول  
بان المبيض مصدر مروي عن ابن المسيب  
وقال ابن عباس هو موضع الدم ثم قال ورجح كونه

مكث الدم بقوله فاعتزلوا النساء في الحيض ثم قال  
ويمكن ان يخرج المصدر بقوله قل هو اذى فقد مر  
الخلافا في الحيض هو موضع الدم ام الحيض ويعمل  
ان يجعل الأولية الى المصدر والمثلي على المتحان وانت  
عملنا الثاني على المصدر فلا بد من حذف مصنف  
اي فاعتزلوا وطء النساء في زمان الحيض مخلصا  
**شوقوله** هذا اي الحيض شي اخ يعني انه من اصل  
خلقه من الذي فيه صلا تمن دليل وأصلحنا  
له روجه للولادة برد الحيض اليها بعد عقربها  
واستدركه على خوا بالمدة بود هبوطها من الجنة  
وقاله ابن مسعود وما تسنة على بني اسرائيل  
وجمع بان الذي اختص به بنو اسرائيل طول مكثه  
عقوبة لهم ولازوا منهم لا انتد او جودة رحما في  
او الذي اختص به بنو اسرائيل ظهوره وانتشاره  
كما قاله قله **قوله** على بنات آدم اي جنس بنات آدم  
**قوله** اقل سنعا الخ العلامة على الحيض منحصر في بيان  
سنه وقدره وقدر الطهر ومكثه وقد ذكرها على  
هذا الترتيب فليتنا مل **قوله** تسع سنين قال في شر  
منهم تسع والتسيع في ذلك ليست ظرفا بل خبرا



قيل من ان قابل ذلك جعلها كلها ظرفا للمحضر ولا قابل  
به ليس بشيء انتهى قوله قريية اي هلالية لاثنا عشرة  
الهلالية ثلاثمائة واربعة وخمسون يوما وخمس  
يوم وسدسه بخلاف العدة فانها ثلاثمائة  
وستون يوما لا تنقص يوما ولا تزيد يوما فاقول  
قد يتوقف في قول شيخنا تبع الغيرة في قوله  
وخمس يوم وسدسه من اي شيء تكون هذه  
الزيادة هل تكون من يوم وما يفعل في بقية اليوم  
ثم رأيت شيخ الاسلام في الروض في كتاب  
السم تقرر لذلك وجوابه فله الحد والمئة على  
ذلك شيء قال بعد ذلك كرم مثل ما هنا ما نصه  
وتوقف القاصي محلي في زيادة الكسرين وصرح  
الحلي انها ثلاثمائة وخمسة وخمسون يوما وقرر  
الفرغاني زيادة الكسرين بأنه يزيد في ثلاثين  
سنة احد عشر يوما فاذا قسمت على السنين  
خص كل سنة خمس وسدس يوم قال وهذا انما  
يصل باجتماع الشمس والقمر اما برؤية الهلال  
فلا زيادة نقله القاصي محلي ثم قال وعموما فنقول  
المذهب في الهالية هو قد يقال على بعض المناقضة

لاحتمالات الأهلية أزيد من حيث الاجتماع المذكور  
لأن حيث رؤية الهلال تحقروا الشمسية ثلاثية  
ومخمسية وستون يوماً وربع يوم وليست مرادة  
هنا أيضاً **تقريباً** أي لا تحديداً أو التسع في  
التي تحديدية في الذكر والآن على المعتقد **قوله** بما  
لا يسع حيضاً وطمهراً بان يكون أقل من ستة عشر  
يوماً **سواء** والافلا أي وإن رآته قبل تمام التسع  
بما يسع حيضاً وطمهراً بان يكون ستة عشر يوماً  
فلا يكون حيضاً بل طهراً نعم قال السنوي القياس  
جعل المأمن حيضاً فلوراة قبلها عشرين يوماً كان  
مخمسية عشر حيضاً والمخمسية أي أول العشر  
طهراً انتهى **سواء** **قوله** يوم وليلة فيه الإخبار بالزمن  
عن الذات وهو لا يصح فدفع الشرذكة بقوله زمناً  
أي مكانه قال أقل زمناً يوم وليلة له أفعل  
التفصيل بعض ما أضيف إليه تكو على مزيج **قوله**  
أي قدرهما وهما أربع وعشرون ساعة وقوله  
متصلاً وجه التقيد به أن الملام في الأقل ولا يتصور  
الأقل فقط إلا مع الاتصال لأنه لو تخلله لقافات  
كان مجموع الدما قد يوم وليلة فمجموع الدما مع النقا

بينهما حيض فلم يوجد الاقل فقط او دون يوم  
وليلة فلا حيض مطلقا انتهى **سؤ قوله** وان لم  
تتصل اي الدماء لكن بلغ مجموعها قدر يوم وليلة  
هذا اذا قرئت تتصل بالتا الفوقية ثم الحمة  
وعلى عكسه وهو الاول السلامة من ايجام  
رجوع الضمير للايام فالضمير يرجع للمحض  
والتقدير قرات لم يتصل الدم تأمل **سؤ** وقد  
اشار الى هذا قل بقوله بشرط ان تكون اوقات  
الدم اربعة وعشرين ساعة فاكثر **قول** بالاستقرار  
هو التتابع والسؤال عن احوالهن في الحيض لعدم  
ضابط له في اللغة والشرع فرجع فيه للمتعارف  
بالاستقرار ولو خالف ذلك عمادة امرأة بان زاد  
حيضا عن الاكثر او نقص الاقل عن يوم وليلة  
فلا عبرة بها فلا ينقص ما استقرت لاجلها  
انتهى قلت وهل معنى عدم نقصه بالنسبة  
لغيرها وهو واضح واما بالنسبة لها فهل معناه  
انما تجب عليها العبادات في زمنها زاد عن الاكثر  
فتؤديها مع وجوده كالمستحاضة وتركها بعد  
انقطاعه حتى تكمل الاقل اذا كانت عادتها نصف



يوم مثلاً **رحماني قوله** لان الشهر أي شهر المتحاضة  
وهو ثلاثون يوماً أيما **رحماني قوله** تقدم أي  
الحض بان كانت حاملاً لان الحمل ترى الدم فانه  
حيض وان ولدت متصلاً باخره بلا تخلل نقا خضر  
**قوله** او تاخر عنه بان رأت النفس اكثر النفاس  
وانقطع الدم ثم عاد قبل خمسة عشر يوماً فان  
قلت وهل يقال وبين نفاسين لان مفهوم  
العبارة يصدق بذلك قلت لعلمه ممكن وتصويره  
ان يطأها بعد الولادة وهي نفسا فتعلم ان قلنا  
ان النفاس لا يمنع العلق ويستمع النفاس مدة  
يمكن ان يكون الحمل فيها علقه ثم ينقطع دونه  
خمسة عشر يوماً فتلد الحمل فيترق عقبه النفاس  
فصدق بهذا انه يتصور ان يكون الطهر اقل من  
خمسة عشر يوماً وهو بين نفاسين خضر **قوله** بعد  
غالب الحيض فان كان الحيض ستاً فحوا رباع  
وعشرون او سبعاً فثلاث وعشرون خضر **قوله** وسن  
الياس أي فلولزها عدة بعدة اعتدت بالاشهر  
ولا تنتظر الحيض فان وجد قبل مضي الاشهر  
عادت اليه **قوله** اثنا عشر سنة فهو العمد

اي فلا يثنائي ما مر جوابه ايضا انه لا آخر لمست  
المعين اذ ما دامت حية هو ممكن **قوله** وحرم بالحيف  
التي شروح في احكام الحيض ومثله التفاس كما قال  
**قوله** ما حرمه بالجنابة لكونه غلظ منها بدليل انه  
يجرم به امور زيادة على ما حرمها كما استدل اليه  
بقوله وصوم وعبر مسجد الخ **قوله**  
وصوم وعمل عدم صحته منها تعدي لا يعقل  
معناه كما ادعاه الامام او معقوله المعنى  
الا وجه الكافي لان خروج الدم مضعف  
والصوم مضعف ايضا فلما رت بالصوم  
لما جتمع عليهما مضعفات والشارع ناظر الى حفظ  
الابدان وتصل تشابه على التزك كما يكاب المريض  
على النوافل التي كانت يفعلها في صحته وشغلها  
مرضه عنها قال المصلا لان المريض ينوي  
ان يفعل لو كان سالما مع بقا اهلته وهي  
غير اهل فلا يمكن ان تنوي انها تفعل لانه  
حرام عليها ثم مر وقوله لا يعقل معناه كما  
ادعاه الامام قال لان الطهارة ليست  
مشروطة فيه وعمل واجب عليها سقط او لم يجب

أصلاً وإنما وجب القضاء بمرجدين وجهات  
أصحها الثاني قال في البسيط وليس لهذا  
الخلاف فائدة فتمية وقال في المجموع يظهر  
هذا أو شبهه في الأيمان والتعاليق بأن يقول  
مضى وجب عليك صومه فانت طالق وأظهر غيره  
فوايد آخر على ضعف شرح ط خضر **قوله** وعيوب  
مسجد وكالمسجد ما بعضه مسجدًا شيئاً  
وان قل في الواجب سكو وخرج بالمسجد  
غرة كرباط ومد رسة وملك الغير فلا يجرم  
إلا التنجيس بالغسل ل ومثله تحقق  
التنجيس أو طئه كما سيأتى والفرق بينهما وبين  
المسجد أن تحترمه لذاته وتحترمه بالعارض  
**قوله** خافت تلويته هذه جملة وقعت بعد  
نكرة وفي مفهومها اختلاف في الأصول فمن قد  
لفظ الشرط المتفق على مفهومه فهو هو  
ان وكتب أيضاً قوله ان خافت ولو مجرد  
الاحتمال انتهى وعناية قل على المخرج المراد  
بالخوف ما يستعمل التوشم وأما غير المسجد كالرباط  
وملك الغير فاما يجرم مع الظن **قوله** كسائر



النجاسات فمن به حدث دائم كاستحانة وسلس  
بول ومن به جراحة نصاخة بالدم او كانت  
متعللا بفعل فيه نجاسة رطبة وخشي تلوي  
المسجد بشي من ذلك فله حكمها من مرققات  
ايراد الدخول به فليدلكه قبل دخوله خضر  
**قوله** الملوثة اي ولو في فعل او ثوب ويحرم  
ادخال النجاسة المسجد لغیر حاجة ولو جافة  
على نحو نعل ويحرم تقذيرة ولو بالطاهر است  
كالقمام المستعمل فيه بخلاف الوضوء فيه وان  
وقع فيه ماؤه لعدم تقذيرة وعدم اهانته  
قل وتكره تصغير لفظه كالصحن رحا في  
**قوله** فان امنتها كانت لها العبور كالجنب لكن مع  
الكراهة كما في المجموع ومحلها عند انتفاذ حاجة  
عبورها خضر بخلاف الجنب فالعبور في حقها  
بلا حاجة خلاف الاولى كما **قوله** مباشرة  
اي بما ينقص مسه الوضوء فيخرج عن  
السنن والشعر فلا يجر ما لمباشرة به تنبيه  
بين التمتع والمباشرة عموم وخصوص من  
وجه يجتمعان في مباشرة مع شئوة وينعزل

الاول بالباشرة بدونها والثاني بالنظر معها  
وقد عبر بالباشرة في المجموع والتحقيق وعبر في  
الروضة كالشرح بالاشتقاق قال في الروض  
والحق ان التزم منوط بالباشرة ولو بلا شمول  
بخلاف النظر ولو بشمول فيجوز وليس هو اعظم  
من تقبلها في وجهها بشمول انتهى وقد اشار  
هنا الى اختياره ايضا حيث قيد التمتع بالباشرة  
لكنه لا يخفى الباشرة بلا شمول لاننا ليست  
تمتعاً بالباشرة بل مباشرة مجردة عن التمتع  
فلما مل به من واجبا ق ل عن الاعتراف  
المذكور بقوله قيد بها اي بالباشرة بالتمتع  
للاشارة الى انها المراد عند من غيره وقوله  
وينفرد الاول صوابه الثاني وقوله والثاني  
بالنظر الخ صوابه الاول وعبارة م قال الاستوي  
بين التعبير بالاشتقاق والباشرة عموم وخصوص  
وحمي لكون الباشرة لا تكون الا بالتمسك سواء  
كان بشمول ام لا والاشتقاق يكون بالتمسك  
والنظر ولا يكون الا بشمول وعبارة ق ل قوله  
بباشرة خرج النظر وما يحيل الا الوطى فيجزم

ولو مع اعيان انتهى **قوله** بوطى وهو في غير الخيرة  
من عالم عام مختار في فرج كبيرة يكفر مستحله  
كما في المذهب عن الامحاب وغيرهم بخلاف  
مستحله بعد الانقطاع وقبل الغسل فلا يكفر  
كما في الانوار للخلاف فيه بل المتجه انه صغيرة  
ح وقياسه عدم كفر مستحله اذا كان الدم  
صغيرة او كثره للخلاف في انما حيض ام لا قال  
الشيخ واقتصرهم على الوطى في الفرج زمنما  
ذكر فخرج الوطى في غير الفرج او بعد الانقطاع  
والتمتع بغير الوطى فقضيته ان ذلك ليس  
بكبيرة وقوفا هرا انتهى وسياق قبيل كتاب  
الصداق ما يستحب لمن وطئ الحايض وليشاكل  
فيه ذكره ثم شوق **قوله** بوطى ولو حايض  
وغیره حيث لا حايض كما **قوله** ماوراء الزنا  
اي ما فوقه وتحتة لا ما ستره والازار والميز  
فما ستر العورة قل ومعلوم هذا الحديث  
انه يحرم مباشرة ما بين السرة والركبة لانه  
الذي ستره الازار بوطى وغيره عند الجمهور  
ونقص النووي هذا المعلوم بالوطى الذي



هو منطوق اصنعوا كل شيء الا النكاح كما ياتي  
ومنطوقه حل الاستمتاع بما فوق السرة  
وتحت الركبة وهو كذا لك قطعاً وكذا بها قال  
م روي عن ذلك فمن لا يغلب على ظنه انه  
ان باشرها وطئ كما عرفه من عادته من قوة  
شيبته وقلة تقواه وهو اول بالتمريم ضمن  
حركة القبلة شهوة وهو صائم انتهى وسكتوا  
عن مباشرة الحايض لزوجهها بما بين السرة  
والركبة كمن فرجه قال بعضهم والقياس تحريمه  
والمعتمد عدم التمريم اذ لم يمنع من الاستمتاع  
والكلام فيما اذا باشرته بما لا يجرم عليه مباشرة  
فحرم عليه كانت باشرته اما اذا باشرته بما يحرم  
مباشرة فيحرم عليها كان باشرته بما بين سرتها  
وركبتها ولو فيما وراء سرتها وركبتها فحرم  
بتصرف **ف قوله** وقيل يحرم الوطئ فقط ضعيف  
قال شيخنا وما قاله الاصحاب اوجه لما فيه  
من رعاية الا هو طمخ طو الخبر من حام حول  
الحى يوشك ان يقع فيه انتم ولوا خبرته  
بالحيض فلذلك يحرم او صدقها حرم وان لم

يصدقها ولم يكذبها فالوجه كما قاله الشيخ  
حله للسك بخلاف من علق به طلاقها واخبرته  
به فانها تطابق وان كذبها لان مقتصر في تعليقه  
بما لا يعرف الا منها ثم مر من عند قوله ولو  
اخبرته **اي قوله** يجعله مخصوصا لمفهوم كذا  
لان حديثك ما فوق الازار وكذا حديث  
الترمذي يجل ما ورا الازار في مفهوم  
عموم للوطى وغيره وخصوص ما تحت الازار  
وخبر مسلم منطوقه فيه عموم لما تحت الازار  
وفوقه وخصوص ما عدا الوطى فيكون خصوص  
كل قاضيا على عموم الآخر لانا اذا خصصنا  
عموم الاول بخصوص الثاني وعموم الثاني  
بخصوص الاول اختص المتمع الذي هو مفهوم  
الاول بالوطى والحيوان الذي هو منطوق الثاني  
بغير ما تحت الازار فلا يبقى الا حرمة الوطى  
فقط فيما تحت الازار كما قاله النووي وبجواب  
بان هذا ليس من باب التخصيص بل هو من باب  
ان ذكر بعض افراد العام لا يخصصه وحاشا  
تحقق التعارض وعند التعارض فيبقى ما فيه  
احتمارا

احتياطوه وغير الترمذي لاسيما وفي الحديث  
من حاد حوله الحري يوشك ان يقع فيه فليراجع  
سم على الغاية فانه بحث في الجواب **قوله** وطلاق  
قال في شالروص ولو في عدة طلاق رجعي وهذا  
منه بناء على رأي مرجوح وهو استينافها  
العدة وقد ذكرها ههنا في شالاصل **فصرح**  
قال في اللباب كالرونق ويحرم على الحليف والنفس  
حضور المختصر وتبعه النووي لا ضرورة بامتناع  
ملائكة الرحمة من الحضور عند سبها واقتره  
في الامداد لكن اقر في الايعاب استنبعا  
الاذرع وغيره له ورد ههنا بانه ان كان  
لاجل حضور الملائكة كما ذكر فالجنب كذا  
اول غير ذلك فليبين حتى ينظر فيه انتهى تصويره  
**قوله** في آخر جزء أي او مع آخر او عند آخر ومثل  
ذلك ما لعم لفظ الطلاق في آخر الميض **قوله**  
او طلقها أي الزوج في ايلا ومثله مسألة تطليق  
القاضي عليه مع ادخال مسألة العلم شو واستشكل  
تصوير المسئلة بان الطلاق انما يكون بعد مطالبتهما  
بالوطى وامتناعه منه والحيف مانع منه فكيف



تطالب به في الحيض ويجاب بأنما تطالبه بالوطء  
فامتنع فطلب منه الطلاق فطلعتا في الحيض  
وفي الأصل توقف الرافعي في صورة الأيد  
لأنه بالأيد لا اوجهها إلى الطيب وهو غني عن  
الطلاق بالعبئة يعني باللسان فيكون  
برعياء خضر في المسئلة اشكالات فتأمل  
**قوله** من الصور الست أقول وتزاد سابعة  
وهو ما لو قال السيد للأمة ان طلقك الزوج  
اليوم فانت حرة فسالته ذلك وكانت  
حائضا للملاص من الرق اذد وامه اضر بها من  
تطويل العدة وقد لا يسمع به السيد بعد  
ذلك أو يموت فيدوم اسرها قاله الأذد رحمه  
وانظر هل سؤاها فيد فلو علم الزوج التعليق  
فطلق لم يحصل ما ذكره هل ينجم من الحرمة سؤو  
**قوله** في الأولى هي قوله انت طالق في آخر جزء  
من حيث شرك وقوله والمثالثة هي قوله او  
حاملًا منه خضر **قوله** ولعدم العدة في الثانية  
هي ان المطلقة غير مدخولة بها **قوله** في الرابعة  
هي ما لو طلعتا بغرض منها **قوله** في الاخيرتين

هما اذا طلعتا في الايلا بطلتا او طلعتا الحكم في شقاة  
**قوله** او يعوض من غيرها هل ولو كان وكيله  
عنه في الخلع بما لها فاختلع بما له قد يشمله  
كلام المم لكن قضية العلة خلافه فلا يحرب  
شور عبارة بعضهم قوله او يعوض من غيرها اي  
ولم يكن باذنها **قوله** كما يشمله المشتبه منه وهو  
قوله وطلاق **قوله** هو اولى من قوله ويتعلق  
اي لا يهله المصرف **قوله** واعتسالا بمقتل  
ان يريد وجوب اغتساله عند الانقطاع وان  
يريد حرمة الاغتسال حال وجود الدم لانه  
تعاطي عبادة فاسدة فيحتاج الى استئنا  
اغتسال نحو الحج كل صحيح **قوله** واغتسال  
الاغتسال الحج وفروعها فتندب حصراي يجرم  
فيها المظهر في زمره الحيفض والنفاس الا  
اغتسال الحج ونحوها قال في متن المنهج واذا انقطع  
لم يعمل قبل طهر غير صوم وطلاق وطهر **قوله**  
هو اولى من قوله وتركه اي لا يماه بقاء بذمتها  
وتبناها منه شوق **قوله** وعدم لزوم قضاء  
مرض صلاة فاسدة كل صلاة تفوت في زمن



المحصل لا يقتضي الا في مسألة واحدة وهي **دعوت**  
الطوائف كما نقله النووي في ثم مسلم وفي ثم المذهب  
ثم قال وانكره الشيخ ابو علي السجستاني وقال هذا  
لا يسمى قضا لان الوجوب لم يكن في زمن العيص  
لان الطلب منها انما يكون بعد طوائفها ثم صوب  
هذا الكلام فلو قدر انضا طائفت ثم **حاصنت**  
عند الخراج منه صح الاستثنا ونحو الشافعي  
رضي الله عنه على قضاها كذا اخطا ابن  
سليح الاسلام خضر وقوله لان الوجوب  
لم يكن اخ فيه نظرفان يعني الطوائف سنة  
الا ان يقال ارادة مطلق الطلب فتأمل **قوله**  
يلزمها قضاؤه وتسميته قضا مع انه لم  
يسبق لفعله مقتض في الوقت انما هو  
بالنظر الصورة فعله خارج الوقت ان محض  
اي فلا يرد انه القضا ما سبق لفعله مقتض  
في الوقت وقضية هذا انه لا يسمى قضا  
حقيقة والذي في الأصول انه يسمى بذلك  
حقيقة لما ذكره من انه لا يقتضناهم من ان  
يكون من الفاعل او من غيره فليراجع **قوله**



وتعبري بما ذكر اوله قد يقال لا اولوية لات  
مراده بالسقوط السقوط باعتبار الامر  
التكليفي والسقوط ظاهر بالنسبة اليه لا  
بالنسبة للخطاب التحيزي الذي ينظر  
اليه الم فلا اولوية تامة شئ وظاهره  
ان بين الخطابين فرقاً مع ان المقرر في الاصول  
اتحاد ما صدق فيهما من انهم نفس واحدة  
تقول اتحاداً لا ينافي ما ذكره لان المقصود  
الاختلاف بالاعتبار فالسقوط المعبر  
به في التنقيح هو السقوط الصلوي  
الذي يتعلق به ثبوت سقوط التكليف  
المعنوي عنها لان تعلق العلم بالكل قبل  
وجوده تكليف معنوي وبعد وجوده  
وذلك حول وقت العبادة تحيزي وهذا ما  
نظر اليه الشره لان المتأخر من السقوط  
سقوط التكليف التحيزي واعلم ان الخطاب  
التحيزي قد يطلق على ما يعم التعلق الاعلامي  
الذي يقال له الخطاب الصلوي الثابت قبل  
دخول الوقت وقد يراد به خصوص الامامي

المتوقف على دخول الوقت فليست **أمل قوله** لا  
يجوز لها على ما قاله البيضاوي ضعيف  
والمعتمد الكراهة مع الانعقاد وتقع نفلا  
مطلقا كما قاله قل وغيره نعم لا تعطى حكم  
النفل من كل وجه فلا يصح ان يجمع بين ما  
ويبين فرض آخر بينهم ولا القعود فيها انتهى  
شعنا واراها بالبيضاوي غير المفسر  
واسمه ابو بكر وكانت قبل النووي واما المفسر  
فاسمه عبد الله وفيها شذائعات انتهى  
**قوله** وعدم قطع ولا يكسر الواو مع المراء  
موالاة فليراجع **قوله** في صوم لا يتصور من  
المراة الصوم المتتابع عن الكفارة الا لا جل  
القتل وكذا في كفارة الظهار او الجماع اما  
سامية عن قريشها لكن نقل عن شاذي حننا  
في باب الصوم انه لا يجب على الغريب المتتابع  
فيما ذكره فليجرب **قوله** وعدم قطع مدة  
ايلا وغنتاي فتجب المدة معها وسياق  
ان مدة الايلا اربعة اشهر ومدة العنت  
سنة **قوله** لانها لا تخلو عن الحيض الخ فلو



لم تحسب معه لتضررت بطولها **شوقوله**  
 ومن خرج دمها الخ يعني ان المستحاضة  
 هي التي اتصفت بالاستحاضة باعتبار خروج  
 من فرجها وهو الدم الخارج في غير أيام  
 الحيض والنفاث لا على سبيل الصبي بل  
 لعلته وهذا هو المشهور وقيل هو الدم  
 الذي جاوز أكثر الحيض أي خمسة عشر يوماً  
 واستمر فعلى الأول يدخل في الاستحاضة  
 ما تراه الصغيرة والائيسة وعلى الثاني لا  
 يدخل فيه لأن المجاوز للشئ يكون متصلاً  
 به فالمجاوز للحيض يستلزم أن يكون  
 الحيض موجوداً قبله وذلك منتف في  
 الصغيرة والائيسة والخلاف لفظي في  
 التسمية فقط وجوز وطى المستحاضة  
 غوا المتخيرة ولو مع نزول الدم فان قلت  
 فيه تضمني قلت جازي للماجة انتهى رجاى ثم  
 ان المستحاضة على سبعة أقسام مبتدأة  
 مميزة مبتدأة غير مميزة معتادة مميزة معتادة  
 غير مميزة وهي الذاكرة للعدو والوقت ومثيرة



وهي على ثلاثة اقسام اما ان تكون ناسية  
لعبادتها فذرا او وقتا وهي المحيرة تحير المطلقا  
او ناسية للتقديرون الوقت او عكسه **قوله**  
وهي اربعة اقسام بل سبعة كنعرف **قوله** اي اول  
الح اول مبتدا وما بمعنى شي وجملة ابتداها  
صفة ونبايد ها ضمير يعود على ما والدم خبر  
اي اول شي مبتداها هو الدم اي دم الاستحاضة  
يعني ان المبتداه هي التي دم الاستحاضة  
ابتدأها اول انواع الدماء تامل **قوله** اي اول  
ما ابتدأها الدم اي في بني بفتح الدال في عبارة  
المتن وتوقف ابن الصلاح في صحة قولك  
ابتداه الشيء وقال لم اجد في اللغة فلا يقال  
ابتداه الشيء بل ابتدأ في الشيء وعليه فيقرا  
في المتن بكسر الدال اي ابتدأت في الدم  
فالحاصل **الاصح** اسم فاعل على الناف  
واسم مفعول على الاول واعلم ان المرأة  
مبتداه كانت أولا تترك ما تتركها ما يفرض  
بمجرد رؤيتها الدم جلاء على الظاهر مست  
كونه حيفا فلها حكمها حتى يحرم

طلاحا

طلاءها ح فاذا انقطع لدون يوم وليلة حكمنا  
بعدم كونه حيمضا لتبين انه دم فساد  
فتعضي الصوم والصلاة فان كانت صائمة  
بان نوت قبل وجود الله او علمها به او ظنت  
انه دم فساد او جهلت الحكم بخلاف ما لو  
نوت مع العلم بالحكم لتلا عنها ثم راد انقطع  
ليوم وليلة فاكثر كن اكثر من خمسة عشر  
يوما فالكل حيمض ولو كان قويا وضعيفا  
وان تقدم الضعيف على القوي روض وشرح  
خضر وفي قواعد الزكشي ليس لمستحاضة  
ترك الصلاة المفروضة شهرا فالترا في مسألة  
وهي ما اذا كانت المستحاضة مبتدأة وفرغت  
على الصبح وهو تقديم اللون فرات خمسة عشر  
حرق ثم خمسة عشر سوانا قال النووي في  
الروضة ترك الصوم والصلاة في جميع الشهر  
فان زاد السواد بعد ذلك يوما وليلة  
فقط فالتميز فترد الى يوم وليلة قال  
ولا يتصور ترك الصلاة لمستحاضة احدا  
وثلاثين يوما او سنا او سبعا وثلاثين على



قول اذا زاد الالوان انتهى وهي من ترى في  
بعض الايام من دمها قويا وفي بعضها مائلا  
ضعيفا بان ترى ذلك في اول حيض وهي في  
المستدانة او بعد ان سبق لها حيض وطهر  
وهي المعتادة فكلامه فيها قلينا من  
قويا وضعيفا كالاسود والاحمر  
فهو ضعيف بالنسبة للاسود قوي بالنسبة  
للأشقر والأشقر أقوى من الأصفر وهو  
أقوى من الأحمر وهو ما بين الأصفر والأبيض  
فالوان خمسة وقد نظم بعضهم فقال  
سواده وحمرة وأشقره وصغرة وكدره مرتبه  
فالاول الأقوى وكذلك إلى آخرها قاعدة مذهب  
انتهى وماله راحة كزجاجة أقوى مما لراحة  
له والخمين أقوى من الرقيق فالأقوى ما  
صغراته من تخن وتنت وفوق لون أكثر فيج  
أحد الدمين بما زاد منها قاله ثلاث صفات  
كاسود تخين منتن أقوى مما له صفتان  
كاسود تخين أو منتن وماله صفتان أقوى  
مما له صفة فان استويا فبالأسبق كاسود



ثخين واسود صنتن وكاحر ثخين أو منثنت  
واسود مجرد وحاصل **مسئلة** الدما  
الها خمسة اقسام اسود واحمر واستقر  
واصفر والدر وكل منها له أربعة اوصاف لانه  
اما مجرد عن الثخن والنتن او بها او بأحد هما  
فاذا اردت ضربها فتضرب اوصاف **الاول**  
الاربعة في اوصاف الثاني ثم المجموع في اوصاف  
الثالث ثم المجموع في اوصاف الرابع ثم المجموع في  
اوصاف الخامس **والحاصل** الف واربع  
وعشرون صورة انتهى تحضر وشري مع زيادة  
ايضا **قوله** ايضا قويا اي نسبيا وليس المراد  
اقوى الصفات مطلقا **قوله** وضعيفا اي  
نسبيا كذلك **قوله** فالقوي مع ضعيف  
اونقا تخالله حين كان رات يوما وليلة  
سوادا ثم كذلك حمرا اونقا ثم كذلك سوادا  
وهكذا الى خمسة عشر يوما ثم اطلقت  
المرء الى اخر الشهر فحيضها فيه النصف الاول  
او لحقه ضعيف وبوجه اضعف منه وكان القوي  
ولا حقه قد صلى لان يكونا حيضا كانت رأت

خمسة سواداً ثم خمسة حمرة ثم خمسة صفرة  
ثم اطبقت الصفرة فاصوي الصفرة حبيض ح  
خضر وقوله مع ضعيف عبارة الشمس  
الشوري قوله مع نقاً تخلله علم منه الحكم على  
الضعيف المتخلل بطريق الاول **وقوله**  
اولقه وبعده اضعف منه عبارة الشيخ سلطان  
في حاشيته على مزج واذا اجتمع قوي وضعيف  
واضعف فالقوي مع الضعيف حبيض بشرط  
ان يتقدم القوي ويتصل به الضعيف  
ويصلحاً معاً للحب ان لا يزيد مجموعهما على  
الاكثر فلولا يتصل الضعيف بالقوي خمسة  
سواد ثم خمسة صفرة ثم اطبقت الحمرة فحبيضا  
السواد فقط ولا يخالف ما في المجموع فيما لو  
رات سواداً ثم حمرة ثم سواداً لكل سبعة  
حيث عمل حبيضا السواد الاول مع الحمرة لانه  
لو توسط الضعيف بين قوين احقنا بهما  
ولا كذا لك ما نحن فيه انتهى **قوله** ان لم ينقص  
اي القوي عن اقله وهو يوم وليلة **خضر قوله**  
ولا حبر اية جاوز اكثر المفسر بقوله خمسة عشر

لا ت الحيف لا يزيد على ذلك فخر وقل **قوله**  
المتصل بعضه ببعض اي المتوالي قل **قوله** عن  
اقل الطهر خمسة عشر يوماً اي متصلة اي ان  
استمر الدم بخلاف ما لورات عشرة أيام سوادا  
ثم عشرة حمرة مثلا والنقطع فاتها تعمل بتدبيرها  
مع نقص الضعيف عن خمسة عشر يوماً  
ولا يرد ذلك على السم لوضوحه فخر ولا فرق  
بين ان يتقدم القوي او يتوسط او يتأخر  
بات شغيفت عقبه وخرج بقيد الاتصال  
ما لورات يوماً وليلة اسود ويومين احمر  
وهكذا الى آخر الشهر لعدم اتصال خمسة عشر  
من الضعيف في فاقدة سكرطامها ذكر وسياي  
بيان حكمها انتهى ثم المخرج بزيادة من خواصه  
**قوله** والضعيف اي وان امتد زمانه فلورات  
يوماً وليلة دم اسود ثم آخر مستمر اسنيت  
كثيرة فان الضعيف يكثر طهر لاث اكثر الطهر  
خداه هو فخر **قوله** خبرني داود وهو ان فاطمة  
بنت اي حبيب قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
اي استخاضت افادع الصلاة فقال ان دم الحيف



اسود يعرف فاذا كانت ذكث فامسكى عن الصلاة  
 واذا كانت الاخر فتوضي وصلي فاما هو عرق  
 انتمى الى الاعلى وهذا دليل نقلتي لكون القوي  
 حيا وعلله بقوله ولانه الخ فتعود ليل  
 عقلي ايضا قل **قوله** كالماني قد يفرق بك الذي  
 رجع فيه الى خواص مبينة له لا يوجد بها  
 ولم تم العتاس لم يسغ حكم على غير من وجدت  
 فيه الصفات المذكورة بانه حيد وهو ممنوع  
 فليتأمل شواستعمل من قوله على غير من  
 وجدت الخ فيما لا يحقل الا ان يقال فيه حذف  
 اي على غير دم من الخ تامل **قوله** كانه رات  
 خمسة اسود ثم اطبق الاحمر الخ الشهر مثال  
 لتقدم القوي او خمسة عشر احمر ثم مثلها  
 اسود مثال لتاخره او خمسة احمر ثم  
 خمسة اسود ثم باقي الشهر احمر مثال  
 لتوسطه وظاهره ان المراد تقدمه او  
 تاخره في سائر واحد فلا حاجة لتصويب  
 التاخر بالسنفا عقبه فليتأمل **قوله** ويشترط  
 ايضا في الرد للتمييز والعادة اي في المعتادة

المهزة وعلى اعتبار التمييز فيها دور العادة  
في ثمة المنهج بقوله لان التمييز اقوى من العادة  
لظهوره ولانه علامة في الدم وهي علامة في  
صاحبه **هـ قوله** ان لا يتخلل بينهما اي بين  
التمييز والعادة اقل طهر فلو كانت عادتهما  
خمس من اول الشهر وبقيته طهر فرائت  
عشرة اسود من اول الشهر وبقيته احمر  
حكم بان حيضها العشرة لا الخمسة الاولى منها  
ثمة المنهج **قوله** والابان تغل بينهما اقل الطهر  
عمل بهما اي التمييز والعادة جميعا كانت  
رات بعد خمستهما عشرين ضعيفا ثم خمسة  
قويا ثم ضعيفا فقد ر العادة خيض العادة  
والقوي خيض اخر ثمة المنهج اي وذلك كما  
لو كانت عادتها خمسة من اول الشهر وبقيته  
طهر ثم استحسنت ورات بعد خمسها عشرين  
ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد  
المعتاد الذي هو خمسة اول الشهر خيض  
للعادة والعشرون استحسانا والخمسة  
القوية بعد ما خيض اخر للتمييز وهكذا انتهى

**قوله** بنوع اي بصفة واحدة **قوله** او اكثر اي اكثر  
من صفة لكن **قوله** او اكثر اي وفي غير مميزة اي  
مه حيث الحكم ويقال لها مميزة معينة بفقد  
شرط تميز وهو ظاهر عبارة غيره **قوله**  
فقدت اي عوت يقال فقد يفقد كضرب  
يضربه **قوله** من شروط الرد للمميز  
الستة بقية اي الشروط الثلاثة **قوله** يوم  
واليلة اي من كل شهر وشهرها ثلاثون يوما  
ابتداء محرق **قوله** عارضة بوقت ابتداء الد  
شيء محترقة في الش ايضا **قوله** لانه اي  
الاقل المتيقن واليقين لا يترك الا بمثله او  
امارة ظاهرة كالتميز والعادة ه مناوكة  
**قوله** لكنها في الدور أي الشهر الاول رجاء **قوله**  
وطهرها بقية الشهر ضابط حيث اطلق  
لفظ الشهر في الشرع فالمراد به الهلال الا  
في البداية غير المميزة وفي المتخيرة وفي الاسهر  
الستة المعتبرة في اقل مدة الحمل فاتها عددية  
قطعا قاله الملقيني ه **قوله** كالمتخيرة  
ظاهرة انها ليست متميزة وقد جزم في شرح



المنهج بالها متخيرة فليست امل شو وقد يقال  
مكن حمل ما في سماء المنهج على حذف اداة التشبيه  
أي متخيرة حكما لانه حقيقة لها الناسية لعادتها  
قدرا او وقتا واو ما نعمة الخلو فتجاوز الجمع  
لانها ليست لها عادة فلا منافاة بين ما هنا  
وما هناك انتهى **قوله** قدرا او وقتا الخمسة  
ايام من كل شهر مثلا خضرايه وان زاد الدور  
وهو الحيض وطهر على تسعين يوما كان  
تخص من كل سنة الا خمسة ايام وفي الحيض  
وبقية السنة طهر لكن يلزم ما في أول كل دوران  
تسكت عند مجاوزة العادة عما يجرم بالحبيض  
لعله ينقطع قبل اكتماله فيكون الكل خبيثا  
وفي الدور الثاني وما بعده تغتسل بماء مجاوزة  
العادة مناوي وفي السهم بعض ذلك كما لا يخفى  
**قوله** ان كانت حافظة لذلك اي لما ذكر من  
العادة قدرا او وقتا **قوله** لكنها في الدور اي  
الشهر الاول **قوله** ان نقصت عنها عاداتها فان  
كانت عاداتها خمسة عشر وجب عليها الصبر  
مدتها باثنا عشر **قوله** وتثبت العادة مرة

في قواعد الزكشي العادة لا تثبت مرة غالباً الا في  
مسئلة وهي المسقاة فاما تثبت عادة مرة على  
الاصح لانها علة مزمعة اذا وقعت دامت بخلاف  
الصيد والعقاة والصبي في اختباره بالما كسبة  
حيث معرفة رشده انتهى وعبارة متى المنهج تثبت  
العادة ان لم تختلف مرة **قوله** ومحل ذلك اي الرد  
لعادتها ولا يصح رجوع الاستثارة لقوله وتثبت  
العادة مرة لان المختلفة المسقاة لا تثبت  
الا مرتين **قوله** اذا انتفعت عادتها كانت  
سبق لها حيض وظهرت خاصية في اول شهر خمسة  
ايام مثلاً وظهرت بغيره ثم استحيضت في الشهر  
الثاني ولم يميز القوي من الضعيف بان رأت  
الدم بصفة او بالكثر من صفة وفقدت شرطاً من  
شروط الرد الى التميز الثلاثة فيكون حيضها  
الخمس ايام مثلاً وظهرها خمساً وعشرين  
وهكذا انتهى **قوله** او اختلفت وانتفعت  
اي توالى وتتابع على وزان واحد اي ولم  
تنس استقامتها وفي بعض النسخ وانتظمت  
قال في س منهجه فلو خاصية في شهر ثلاثة وفي

ثانيه خمسة وفي ثالثة سبعة ثم عاد دورها  
هكذا ثم استحيضت في الشهر السابع ردت فيه  
الى ثلاثة وفي الثامن الى خمسة وفي التاسع  
الى سبعة وهكذا انتهى اي لان تعاقب الاقدار  
المختلفة قد صار عادة لها **قوله** فان لم تنسق  
بات كانت تتقدم هذه مرة وهذه اخرى حتى ط  
ردت لمتلوا الاستحاضة اي ردت للشهر الذي  
قبل شهر الاستحاضة كان حاضت في شهر ثلاثة  
وفي الثاني خمسة وفي الثالث سبعة وفي الرابع  
سبعة وفي الخامس ثلاثة وفي السادس  
خمس واستحيضت في السابع ردت فيه خمسة  
وكذا في كل شهر فتدبر وعبارة الرحمان في قوله  
ردت لمتلوا الاستحاضة فلو كانت عادتها خمسة  
من كل شهر ثم صارت ستة في شهر ثم استحيضت  
ردت الى الستة انتهت وهو تصوير لعدم  
الاتساق ايم الانسجام وذلك قبل ذلك فان لم  
تنسق بات حاضت في شهر ثلاثا فثان خمسة  
فثالث سبعة واستحيضت في الرابع ردت  
لسبعة انتهى **قوله** اغتسلت اخر كل غوبة لاحتمال



الانقطاع عندها فان تسمية اعيانها  
قدرا ووقتا الموقلة أو علة عارضة وقد تجن  
وهي صغيرة وتقدم لها إعادة حينئذ ثم تغيب  
مستحاضة فلا تعرف شيئا مما سبق ثم مر  
فلو قال فان جهلتها لكأن أول لاس  
النسيان يستدعي تقدم العرفان  
وتسمى متخيرة لتخيرها في أمرها وتسمى بالمخيرة  
ايضا لانها حيرت الفقيه في أمرها ولهذا  
صنفنا لأمر في فيها مجلدًا ضمنا لخص المص  
مقاصد في المجموع ثم مر خضر لاحتمال  
كل زمن يمر عليها للحض والطهراني وللانقطاع  
ولا يمكن جعلها حارضا دائما لقيام الاجماع  
على بطلانه ولا طاهرا دائما لقيام الدم ولا  
التبعيض لانه تعلم فاحتمالة للضرورة وحل  
وجوب ما ذكر عليها كما افادة المناشر ما لم  
تصل الى سن اليأس والا فلا يجب عليها الاحتيا  
انتهى وعبارة الرحاني قوله وفي التمتع هذا اذا  
لم يبلغ سن اليأس والا فله ان يحام بها الزوال  
احتمال الحيض سم وما في حاشية العناي ضعيف

وفيها لمتنع على زوجها أو سيدها ويستمر  
وجوب نفقتها وكسوتها على زوجها ولا خيار  
له في منسج النكاح لأن وطأها متوقع وعدتها  
إذا لم تكن حاملاً بثلاثة أشهر في الحال لتضررها  
بطول العدة بالانتظار إلى سن اليأس وإن  
ذكرت الادوار فعدتها ثلاثة منها ولا تجمع تقديمها  
للسفر ونحوه من مطرئ روض لأن شرطه تقدم  
الأولى صحيحة يقينا أو بنا على أصل ولم يوجد  
هنا ولم تؤث في صلاحها بظاهرة ولا متحيرة  
بنا على وجوب القضا عليها ولا يلزمها القضا  
عن صومها إذا افطرت للرضاع لاحتمال كونهما  
حايضا وسيأتي إن شاء الله تعالى التنبيه  
على هذه المسائل في ابوابها وإنما جمعناها  
لحفظنا من خ ط خضرو عبارة الرحمان ثم إذا طلقت  
زوجها انقضت قدر وزها فعدتها ثلاثة  
ادوار والأفان وقع أول شهر فعدتها ثلاثة  
أشهر أو في أثناءه فإن بقي منه ما يسع حيضا  
وطهرا كملت بعده شهرين وإن لم يسع ذلك فتعد  
بثلاثة أشهر غير الذي طلقت فيه قال الحلال

السيوطي هل يجوز نكاحها الخائف العنت اذا كانت  
امته لم ار مستعرض له والظاهر المنع ايضا لان وطئها  
ممنوع شرعا فلا تندفع الحاجة بها وهل يجوز  
نكاح الامه لمن عنده متميزة الظاهر المنع ايضا  
لانها ليس ما يؤسس من جماعها بخلاف الرتق والمحل  
الجواز انتهى كذا في الاستبابة قلت وقضية طفله  
الثاني نية حل الاولى فليتنا مل ثم رابت الشيخ  
حج وشيخنا تعرضا لذلك في نكاح الامه من كتاب  
النكاح ونظر في كلام الجلال فليراجعه شوربي  
**قوله** اعم من قوله وفي الوطئ فيه ان التمتع يشمل  
النظر وليس مراد آق **قوله** ومس المصحف  
أي وحده بطريق الاول **قوله** والقرآن خارج الصلاة  
كما يفان وان خافت نسيان القرآن فيما يظهر لتمكنها  
من احراسته على قلبها ثم مرخص وكذا ادخول  
المسجد والعبادة تتوقف عليه كطواف واعتكاف  
ولو تغلا رحا في وثية فتدخل المسجد لذلك  
ان امنت التلويح بخلاف الصلاة **قوله** وان  
زادت على الواجب اي ولو جمع القرآن وفارقت فاقد  
الظهورين الجنب حيث وجب عليه لاقتصار على الغائبة



بان المجنب حدثه محقق وحدثه ههنا في كل وقت غير  
محقق **هو من قوله** وتغتسل لكل فرض ولو نذر رأ  
وصلاة جنازة لا لنفل فلا تغتسل له كما بحثه  
في المجموع وجزم به ابن الرقعة وغيره بل نصليه  
قبل الفرض وبعد بطهارة العرض تنعكس كما لم يتم  
زيادي **قوله** عند احتمال الانقطاع عبارة في  
متن المرنج ان جملة وقت الانقطاع وهي اول  
من ههنا كدليل ما بعده وهو قوله فان  
علت الخ لانه العلم انما يقابل الجهل فليتنامل  
انتهى **قوله** فان علمت اي قبل ايام الاستحاضة  
فلا ينافي ما بعده من الاحتمال قل **قوله** ولا يجب  
المبادرة الى الصلاة الخ لكن لو اُخرت لزمها الوضوء  
حين يلزم المستحاضة المؤخرة اي بان اُخرت  
للمصلحة الصلاة خضرو وسندكرة المصنف  
ولا يجب الصبر الى آخر الوقت ولا قضاء عليها وان  
صلت اول الوقت على المعتمد **قوله** بخلاف  
المستحاضة اي غير المتخيرة ويجب على كل منهما  
الحشو والعصاة ولا يضر برؤد ما بعد الاحتياط  
في تلك الصلاة ويجب تجديد ذلك لكل فرض قل

**قوله** تكررة اي الانقطاع **خضر قوله** وذات الانقطاع  
لا يلزمها الغسل اي ثانيا من النقا اذا اغتسلت  
في النقا اي لا يتكرر الغسل في النقا فاذا كانت  
زمن النقا يسع صلاتين مثلا واغتسلت الاولى  
لا يجب عليها ان تغتسل ثانيا للصلاة الثانية  
مثلا حطبي منهج وعبارة خضر يعني اذا انقطع  
الدم واغتسلت وصلت ثم ارادت ان تصلي فريضا  
اخر فلا يلزمها الغسل ايضا انتهت ولم يذكر  
المصنف هنا القسمين الباقيين وذكرهما في المنهج  
وسرجه وعبارته وان ذكرت احدهما بان ذكرت  
الوقت دون القدر او بالعكس فليقين من  
حيض وطمهر حكمه وهي اي المتحيرة الذكرة لاحد  
في الزمن المحتمل للحيض والطمهر كمناسبة لهما  
فيما مر ومنه غسلها كما فرض ومعلوم انه  
لا يلزمها الغسل الا عند احتمال الانقطاع  
ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا  
فيه وما لا يحتمله حيضا مشكوكا فيه والذكرة  
لوقت لا للعدد كان تقول كان حيض يبتدئ  
اول الشهر ولا عرف قدرة هل هو يوم وليلة ام

أكثره في يوم وليلة منه حيض ييقين ونصفه  
الثاني طهر ييقين وما بين ذلك يحتمل الحيض  
والطهر والانتقطاع هو المذاكرة للقدرة أي  
المعتادة الغير المميزة الحافظة لعادتها قدرها  
لا وقتا عكس ما قبلها إلا أنه كان تقول كان  
حيض خمسة في العشر الأول منه الشهر لا أعلم  
ابتدأها وأعلم أن في اليوم الأول طهر  
فالثاني حيض ييقين والاول طهر ييقين  
كالعشرين الآخرين والثاني إلى آخر الخامس  
محتمل للحيض والطهر فتتوسط فيه احتسابا  
لكل فرض والسابع إلى آخر العاشر محتمل لها هو  
والانتقطاع انتهى أي فتتوسط فيه لكل فرض  
قاله في سر الحافظة للوذر ما يخرج عن  
التحير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدأه وقد  
الحيض ثم قال ومتى كان القدر الذي أضلته زائدا  
على نصف المضل فيه حصل حيض ييقين من  
وسطه وهو الزايد على النصف مع مثله انتهى  
بالحرف وقوله مع مثله أي الزايد فالمضلل  
في مثالنا خمسة والمضلل فيه تسعة فالخمس



زايدة على نصف التسعة بنصف يوم فالحيض يتيقن  
نصف يوم مع مثله ومجموعهما يوم كامل وقد  
نظمت هذه القاعدة فقالت .

متى يزد قد رمضها على نصف المضل فيه قطعا حولا  
حيض يقينا يا فتى من الوسط . ما زاد عن نصف مع المثل فخطا  
**قولوا** قل الغاس هو كسر النون من النفس أي  
الدم أو من تنفس الصبح ظهر ويقال في فعله نفست  
المرأة بضم النون وفتح ما مع كسر الغا فمما والضم  
أفصح وفي فعل الحيض نفست بفتح النون  
وكسر الغا لا غير ذكرة في ث المذهب شويبري  
**تنبيه** يحرم به ما حرم بالحيض حتى  
الطلاق لأنه دم حيض مجتمع قبل نفخ الروح  
ويكون بعد غذ الولد نعم لا يتعلق به عدة ولا  
استبراء ولا بلوغ لحصولها قبله بالولادة أو الاثرال  
ولا يمكن إسقاط الصلاة بأقله إلا في نحو مجبونة  
أفاقت تلك اللحظة فقط قلت وينبغي أن  
الكافرة إذا أسلمت فيها فحنت كذلك رحا في  
**قولنا** بعد فراغ الرحم من الحمل ولو علقة ومضغة  
رحا في **قولنا** بعد فراغ الرحم خرج به الدم الخارج

مع الولد أو حالة الطلق ثم هو دم فساد نعمة  
المتصل من ذلك بحيثها المتعذر حيض وهذا  
شامل للخارج مع الولد وح فلا فاصل في هذه  
الصورة بين الحيض والتغاسي بخلاف ما إذا تجاوز  
الستين فلا يد من طهر فاصل بينه وبين الحيض  
المتأخر عنه وكانت العرق الاكتفاً بالفصل  
بالولادة قاله الشيخ وقال أيضاً قضية قولهم  
بحيض سابقاً أنه لو لم يسبقه يوم وليلة  
لم يكن حيضاً وإن بلغ مع ما قبله يوماً وليلة  
انتهى وقوله المتصل بحيضها هل وإن زادت  
به عادة **سوقوله** وقبل مضي أقل الطهر فلو لم  
تر الدم إلا بعد مضي خمسة عشر يوماً من  
الولادة فلا تغاسي لها بالكيفية في أصح الوجهين  
وحيث لم يتصل بالولادة فابتداءً من رؤية  
الدم فرمى انتقالاً تغاسي فيه لكنه محسوب  
من الستين سئو والمعتد عند روجوب قصتها  
القلاية إذا لم تتصل في مدة التغاسي احتياطاً  
في العبادة وأقر شيخنا **كتماً**  
الصلاة هي اسم مصدر سلى والمصدر تصلية

ووزنها فَعَلَةٌ وَالْعَمَلُ وَأَوْبَدُ لَيْلٍ الْجَمْعُ عَلَى صَلَوَاتٍ  
قَلْبَتِ الْعَالُ لَوْ جُودَ الْمُقْتَصِي وَرَسَمَتْ وَأَوَاتَعْنِي  
سَوَوْ قَوْلُهُ لَوْ جُودَ الْمُقْتَصِي وَهُوَ تَحْرُكُ الْوَاوِ  
فِي صَلَوَةٍ وَانْتِقَاحُ مَا قَبْلَهَا وَقَوْلُهُ تَعْنِي مَا يَ  
لَا حِلَّ التَّخِيمِ فَلَا تَمَالُ لَأَنَّ الْأَمَالَ تَرْقُوقُ  
فَلَيْتَا مَلُ وَجِي مَا خَوْذَةً مَتَّ صَلَّيْتُ الْعُودَ بِالنَّارِ  
إِذَا عَطَفْتَهُ لَا تَعْطَافُ عَضَا الْمُصَلِّي أَوْ مِنَ الصَّلَوَاتِ  
وَهِيَ عِرْقَاتُ جَانِبِي الْخَاصِرَتَيْنِ يَخْمِنِيَانِ عِنْدَ  
اخْتِنَا الْمُصَلِّي وَهِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَأَفْضَلُهَا  
عِبَادَةُ الرَّحْمَانِ وَأَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ بَعْدَ الْإِيمَانِ  
طَلَبُ الْعِلْمِ الْعَيْنِيِّ وَأَهْمُهُ مَا يَحْتَاجُهُ الْمُكَلَّفُ حَالًا  
ثُمَّ الصَّلَاةُ ثُمَّ الصَّوْمُ وَسَائِرُ الشَّرْعِيَّةِ فَرُضَتْ  
بِوَسْطَةِ الْوَحْيِ إِلَّا الصَّلَاةَ فَانْضَامَتْ إِلَى اللَّهِ لِنَبِيِّهِ  
وَلَمْ يَعْزِزْ أَحَدٌ فِي تَرْكِهَا مَا دَامَ فِي عَقْلِهِ تَنْبِيْهُ  
قَوْلُهُمْ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ الصَّلَاةُ يَرُدُّ عَلَيْهِ  
أُمُورُهَا الطَّوَافُ لِعِزِّ الْمَقِيْمِ بِمَكَّةَ فَافْتَضَلَ  
وَمِنْهَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَقِرَاءَةُ الْكِتَابِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ  
وَمِنْهَا حِفْظُ الْقِرَآتِ أَنْتَهَتْ تَنْبِيْهُهُ قَوْلُهُمُ الصَّلَاةُ  
أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ إِرَادُوا بِالْعِبَادَاتِ فِيهِ مَطْلُوقُ الْمَطْلُوبَةِ



شريعاً سواء توقفت على نية أم لا فهو من اطلاق الخاص  
وايادى العام فالمعنى ايضا افضل العبادات والقربات  
والطاعات او يقال اراد بالعبادة حقيقةً وهي ما  
توقف على نية ويعلم منه افضلية الصلاة على  
غير العبادات بالاولى لان ما توقف على نية افضل  
مما لا يتوقف عليهما والافضل من شئ افضل من  
مفضول ذلك الشئ وفي شرح المنعرجة لشيخ  
الاسلام العبادات ما تعبد به بشرط النية  
ومعرفة القربة والعبود والقربة ما تعبد به بشرط  
معرفة التقرب اليه والطاعة غير عملاتها امثال  
الامر والنهي قـ والطاعة توجب بدونها في النظر  
المؤدي الى معرفة الله تعالى اذ معرفته انما تحصل  
بالنظر والقربة توجب بدونها العبادات في القرب  
التي لا تحتاج الى نية كالعتق والوقف انتم  
ووجد بخط بعض الافاضل بعد نقله لكلام  
شيخ الاسلام المذكور ما نصه فظهر ان بين  
الثلاث تبايناً بحسب المعنوية واما بحسب التحقق  
فبين الطاعة وطرف من العبادات والقربة عموم مطلق  
فكل ما يصدق عليه انه عبادة او قربة يصدق عليه

انه طاعة ولا عكس فالطاعة اعم الثلاث والعبادة  
اخصهما والقربة اعم من العبادة واخص من  
الطاعة فهي اوسطهما فتدبر انه **قوله** بعد الايمان  
وفرضها افضل الغرايض ونفعها افضل النوافل  
ثم بعدها الصوم ثم الحج ثم الزكاة قل والعرب  
تدخل الواوي على الياء وتأخذ احدهما من  
الاخر فلا ينافي اخذ الصلاة وان كانت واوية  
من صليت وان كانت يائيا وقوله وافضلها بعد  
الايمان ولذلك ابتدأها كتابه وقدم عليها  
الطهارة المشترطة لهما لان الشرط مقدم  
على المشروط طبعاً فقدم وضعاً ورؤى ابن  
حبان في صحيحه من حديث عبد الله مرفوعاً  
ان العبد اذا قام يصلي أتى بذنوبه فوضعت  
على رأسه او عاتقه فكلما ركع أو سجد شاقطت  
عنه **قوله** الدعاء خير وقيل بطلق الدعاء  
وكان الاول ان يذكر اوقافاً كما في المنهج وغيره  
الا انه اخرها تبعاً لاصوله رجاء **قوله** اي اذ  
لم اشتهر بالتفسير الى ان الصلاة ضمنته معنى  
العطف فصح تعديتها على وهي بمعنى اللام فلا

يرد ان صلى بمعنى دعا وتعديته على المصنوعة  
 والتصنيف قياسي وهو اعطاء كلمة معنى كلمة اخرى  
 رحما **يقول** اقوال وافعال اي واجبات فيهما فتدخل  
 صلاة الجنازة لان قياسا ما فيها افعال وتخرج سجدة  
 التلاوة ونحوها والمراد بحسب الاصل فلا ترد  
 صلاة الاخرس والمرضي الذي يجري الاركان  
 على قلبه وعدم الحنث بصلاة الجنازة فيمن خلف  
 لا صلى نظرا للعرف قل والحاصل انه  
 اعترف على التعريف بانه غير مانع لا دخول سجود  
 التلاوة والمشتكر مع انها ليس من انواع الصلاة  
 وغير جامع ايضا لخروج صلاة الاخرس فانها  
 صلاة شرعية ولا اقوال فيها واجيب عن الاول  
 بان المراد الاقوال والافعال الواجبة وسجود  
 التلاوة والشكر فعل واحد مفتتح بتكبير  
 مختتم بتسليم فهو خارج بالتعبير بالجمع في  
 الاقوال والافعال كما قاله عمر في ثم والفعل  
 الواحد هو السجود وكل من هوية والرفع منه  
 غير مقصود واجيب عن الثاني بان التعريف  
 بحسب الاصل يعني ان وضع الصلاة في أصل الشرع



ذلك المذكور في التعريف فلا يضر عروص ما منع في  
ذلك الوضع من الاثبات ببعض المعتبرات  
لانه نادر وانكلام في الغالب ولذلك زاد بعضهم  
في التعريف غالباً وقال بعض آخر لا حاجة لعقد  
الغلبة لانه المراد الاقوال والافعال الحقيقية  
والحكيمية فان صلاة المريد فيها افعال حكيمية  
وهي اجزاء لافعال على قلبه وصلاة الاخرى  
فيها ما هو بدل عن الاقوال لانه خرسه ان كان  
طارياً الزمه اجزاء الاقوال على قلبه والالزومه  
الوقوف بقدرها وذلك البدل في حكم الاقوال  
فكان اقوالاً حكيمية وصلاة اجتنابة فيها القيامات  
وخرج سجدة التلاوة والشكر لانها لم تشمل  
الا على قولين واجبيت التكبير والتسليم وعلى  
فعل واحد وهو السجود فتأمل **قوله** كانت على  
المومنين اي ولم تنزل بدليل ما بعده قل **قوله**  
فرض الله اي اوجب على امته قال في المراد  
بالامة ههنا امة الدعوة لامة الاجابة اي فقط  
فيدخل في ذلك الكفار لانهم مخاطبون بغزوة  
الشريعة على البراءة انتهى وفي رواية علي وعلى

أمّي في معروضة عليه ايضاً ل والمراد المكلفون  
 من امة الدعوة فخرجة الحايث **قوله** ليلة الاسرا  
 وكانت قبل الهجرة بسنة وقيل بسنة عشر شهراً  
 او سبعة عشر شهراً وقيل غير ذلك والاكثرون  
 على الاول وسئل ابن الصلاح عن اليمن ودنوة  
 صل يصلون ويقرون القران ليقرأوا العالم  
 الزاهد من الطريق التي يسلكها **فاجاب**  
 بان ظاهراً منقول ينفي قرآنهم القران وقوعاً  
 ويلزم منه انتفا الصلاة لان من شرطها  
 الفاتحة وقد ورد ان الملايكة لم يعطوا فضيلة  
 قراءة القران وهي حريصة على استماعه من  
 الانس فان قراءة القران كرامة الرواسد بها  
 الانس غير انه بلغنا ان المؤمنين من الجن يقرؤن  
 انتمى حضر قال عس بعد ان ذكر حديث ان  
 العبد اذا قام الى الصلاة الخ فيه دليل على ان  
 اليمن ودنوة لا يصلون لبعدهم عن رحمة الله  
 فلا يفعلون ما هو طريق المغفرة **قوله** خمسين  
 صلاة لكل عشرة منها كانت كواحدة من الخمس  
 الباقية ويحتل خلافة كل أي كواحدة من الخمس في

في الامكان

وقتها **قوله** واستله التخفيف هذا التفسير للمراجعة  
بإشارة موسى الكليم وجبرئيل عليهما الصلاة والسلام  
وكان تخفيفها خمسا خمسا فترات المراجعة تسعة  
وفي كل هاتري ربه بعين رأسه على الأعرج رحايف  
قال الجلال السيوطي والتخفيف على أمته لأنها  
لم تنسج في حقه ونورع فيه بأنه لم ينقل أنه  
فعلها قل فأن قيل هي في علم الله تعالى في الازل  
خمس فما الحكمة في جعلها ليلة الاسرا خمسين  
ثم ستمها الى الخمس فالجواب انه انما فرضها ستمها  
وتعالى خمسين مع علمه في الازل انها خمس ليظهر  
شرف النبي صلى الله عليه وسلم بقبول شفاعته  
في التخفيف واجيب بغير ذلك **قوله** حتى  
دخلها خمسا اي من الصلوات لامن الركعات  
كما علم بعد ذلك وعلم من كلامه ان سؤال  
التخفيف من حيث العود لامن حيث الفرضية  
قل والجمعة من الخمس لانها خمس في يومها  
كما في **قوله** في كل يوم وليلة بمثل والمراد  
على ما سنبينه لك من توزيعها على الاوقات  
ولعله ايضا بالنسبة لمن وجدت جميعها عند



والاثن فقد بعضها يجب عليه قضاؤه فيما  
بعده أو يقدر محاق أيام الدجال رحا في ثم قال  
تنبية يجوز النسيخ قبل التمكن من الفعل  
كما هنا ومحاق نسيخ ذبح اسماء عيل لانه نسيخ قبل  
ان يتمكن الخليل منه ولا ينافيه وتله للحيث  
فانه مؤول **قوله** أيضا في كل يوم وليلة وقد  
يجب في اليوم والليلة الكرامة الف صلاة وذلك  
في أول يوم من أيام الدجال حلي على من هاج  
**قوله** أربعة الأولى خمسة ليضمحل المجرمة كما سنده  
وافراد المجرمة والمكروهة لذا انها كما سيأتي  
وهذا التقسيم باعتبار وصفيها بالوجوب  
وغيره قل **قوله** فرض عيني هو الواجب اسما  
لمعنى واحد وهو الفعل المطلوب **طلب**  
جازما والقيام به افضل من القيام بفرض الكفاية  
وان تعين على المؤتمه لشدة اعتنا الشارع  
به بقصد حصوله من كل مكلف في الاغلب  
رحا في ولقد اقدمه المصنف **قوله** وهو مكروه  
اي امر به بقصد من الشارع حصوله  
من المكلف وجوبا اي على سبيل الوجوب يخرج

ستة العين بالنظر بالذات الخ اي بالنظر الحفات  
 فاعله اي عينه ولو عبر المص بجهه العبارة  
 لكاه أو لفتا مل **قوله** أحد عشر نوعا اي  
 باعتبار وقتها وذا الحقا زيادة ونقصا أو صفتها  
 كذلك أما يطرأ عليها أو بما يحتمل فيها قل  
**قوله** وضلاة جمع هذا من عطف الخاص على العام  
 لأن صلاة السفر تشمل الجمع والقصر وإنما  
 ذكر هذه لتعبيه اجمع بالمرخص والخضر والظاهر  
 انه بين صلاة السفر وضلاة اجمع العموم والخصوص  
 الوجه فليتنا مل **قوله** وضلاة قصا فرض العضا  
 هو قول العبادة خارج وقتها استدراركا  
 لما سبق له مقتضى اي طلب للفعل ولو ذكرا  
 فتدخل المندوبات رخصا **قوله** وضلاة اعادته  
 اي الغرض لخلل قيد بالخلل لعدم المعادة هنا  
 من فرض العية وسببا في اجواب القضا والاعادة  
 أن من صلى صلاة صحيحة ثم أدرك من يصلها  
 سبق له اعادتها معه خضر اي فلا يرد عليه انما  
 تعاد بلا خلل بذات تلازم هنا في فرض العين  
**قوله** وضلاة غريق اي مشرف على الغرق خضر لأن

أدب

الغريق

الغريق بالفعل لا يصلي **قوله** وصلاة معذورك فاقد  
الظهر **قوله** وهو مهم أي فرض الكفاية وكذا استه  
مهم أي فإذ أخفله واحد سقط الحرج عن الباقي  
فإن قلت يلزم على سقوطه بواحد أن لا يجمع  
فعل واحد منهما بعد صدوره من آخر لسقوط  
الخطاب فيه وقد صرحوا بصحة ذلك في غوص صلاة  
المبازرة فاجمع قلت الذي يظهر أنه في كل من  
فرض الكفاية وسنة خطاين أحدهما قصد  
به حصول الفعل بدفع الاعم في الأول أو خلاف  
الأولى أو الكراهة في الثاني وهذا هو الذي  
يسقط بالواحد والثاني يقصده تحصيل  
الفعل لأجل مصلحة حصول الثواب وهذا هو  
الذي لا يسقط بالواحد بل لا بد من الاثنان به  
من كل فرد فرد بعينه فإن قلت يلزم على ذلك  
أن تكون سنة الكفاية متضمنة سنة العين  
قلت لك أن تلزمه لكن سنة العين التي تضمنتها  
سنة الكفاية ليست كسنة العين المطلوبة  
خصوصها لأن هذه ليست في تركها كراهة ولا  
خلاف الأولى بخلاف ذلك وكذا أن تمنعه بأن هذه



المتضمنة لا تسمى سنة العين هي التي طلبت مع النظر  
لغا عليها بالذات وهذه ليست كذلك ويلزم  
على ترتيب الثواب على حصولها كونها تسمى سنة  
عين كما لا يخفى قاله حج فليست امل بشوق قوله  
وهذه ليست كذلك لان المطلوب هنا انما هو  
تحصيل الفعل لا بقيد كون فاعله كل فرد  
فرد وقوله ويلزم على الخ هكذا في السنن  
ولعله ولا يلزم الخ فليست امل **قوله** يقتصد حصول  
اي في الجملة فلا ينظر الى فاعله الا بالسمع للفعل  
ضرورة انه لا يحصل بدون فاعله **شوق قوله**  
من غير نظر بالذات اي بل بالسمع كما **قوله**  
وصلاة جماعة فيه تسمع اذ الغرض انما هو  
جماعة الصلاة وهو الارتباط الحاصل بين الامام  
والمأموم والمأموم فقوله وصلاة جماعة  
اي من حيث جماعة اذ الصلاة نغنيها فرض  
عين كما هو خضر وكتب الشوري قوله وصلاة  
جماعة الغرض انما هو جماعة وفي كون الجماعة  
نوعا ما ذكرها لا يخفى ومن ثم اقتصر البلغيني  
على صلاة الجنازة **قوله** ومن غيرها كثير اي ومن

غير الصلاة غرض وذكر المص استطراداً وهو ذكر  
الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما في  
**قوله** تنجز هزميت أي إن علم به جماعة فإن علم  
بواحد فقط كان فرض عين والمراد فعل ذلك  
أما ما يجهر به ففيه التفصيل بين أن يكون له  
تركة فيجب فيها في غير الزوجة أولاً فعلى بيت  
المال أو ميا سير المسلم كما هو مذكور في المطول  
خضر **قوله** وردت سلام أي واقع من مسلم عاقل  
و لو صبياً كما في ثم **قوله** على جماعة متعلق  
بسلام والراد فاحرمهم بشرط أن يكون  
مطلقاً فلا يكفي رد صبي عنهم وإن كان المسلم  
عليهم صبياً فإن كان المسلم عليه واحداً  
كان فرض عين عليه وسيأتي هذا أو ما بعده  
في محله قل **قوله** ويجزئ عن المطلوب جمع جالس  
أن يرد أحدهم وبه يسقط فرض الكفاية ويختص  
الراد بالشواب فإن ردوا فلهم ولو مرتباً أثبوا  
نواب الغرض كالمصلين على جنازة مناوي وجمرة  
من الشنابة الأجنبية ابتداءً ورد أو كرهات من  
من الرجال عليها ويجب الرد على الذي ينفو عليهم

فقط بعد الرد ويحرم السلام عليه كالفاسق وخبيثة  
بغيره كصبيك الله بالخير لا تعذر حمان وقوله  
ويحرم من المشابة الخ بخلاف جمع النساء ولو شوا ب  
وخلاف العجز وخلاف ما اذا كان زوجته اوسيدة  
او محرمة **فالسنة** فمن لا يجب عليهم رد  
السلام للجلال السيوطي.

رد السلام واجبه الا على من في صلاة أو باكل شغلا  
أو شرب أو قراءة أو ادعية. أو ذكر أو في خطبة أو تلبية  
وفي قضا حاجة الانسان. وفي اقامة وفي اذا انت  
أو سلم الصبي أو سكران. أو مشابة يخشى بها افتتان  
أو فاسق أو ناعس أو نائم. أو حالة الجماع أو تحاكم  
أو كان في الحمام أو مجنونا. فواحد من بعد عشر ونا  
وذلك بثلثة بعضهم بقوله.

وزادها الفقهاء القادر ترك اجواب لا يتعد الكافر  
كذا وفي حال الجماع لا يجب. لكن في الحمام والاكل استحب  
بعد الفراغ ثم قبل الوضع. لم يقض في وجوبه بالمنع  
ثم الا صم حيث لا اشار. مغمة تأتي مع العبارة  
في بذي من بعد عشرين. جواهر في عسجد تركه  
وبقي مستمع الخطيب يكره السلام عليه ويجب عليه الرد



فلذا لم يذكره الناظم قاله في شرح المنهاج وشرطه  
اسماء واتصال كاتصال الاجاب بالقبول وصيغته  
ابتداء السلام عليكم أو سلامي عليكم وبكرة عليكم  
السلام ويجب فيه الرد وكفيلكم السلام عليكم  
سلام اما لوقال وعليكم السلام فلا يكون سلاماً  
ولم يجب رده انتهى **قوله** وجهاد وكانت مشروعيته  
بعد الهجرة بنحو سنة كما قاله ج على الاربعين  
**قوله** بلادهم اي حالة كونه مستقرين ببلادهم  
فجهادهم فرض كفاية اجتماعاً ويحصل اما  
باشحات الثغور بمكافئين لهم لو قصدوها او  
بان يدخل الامام أو نائبيه دارهم بالجيش  
لقتالهم فان دخلوا دار الاسلام صار الغرض عيناً  
مناوي وعبارة الرحمان اعتمد الرمي بتبع الشيخ  
الاسلام أنه يسقط ما حد امرت دخول جيش  
بلادهم او بتسعين أطراف بلادنا بالمقاتلين  
والالة وخالف الشيخ ثمرة فقال لا بد من جمعها  
انتهى **قوله** وكان قبلها مشراً لانه صلى الله عليه  
وله لما بعث أمراً بالتبليغ والانداز بلا قتال  
وأمر بالصبر على أذى المشركين قال تعالى لتبْلُون في

امواكم وانفسكم الآية خضر وهي عن القتال في ثلاث  
وسبعين اية رحماي **قوله** ثم بعد ها اذت لنا في قتال  
المشركين انه ابتدونا به اي بآية قاتلوا الذين يقاتلونكم  
خضر وعبارة الرحماي اي امر بقتال من قاتله بآية  
اذت للذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذت لهم في القتال  
انتم ويقاتلون قرك في السبع بالبنا للمفعول  
والبنا للمفعول **قوله** ثم اييج لنا ابتداوهم في غير  
الاشهر اعرب اي بآية فاذا استمخ الاشهر احرم خضر  
**قوله** نحو قوله تعالى وقاتلوا الخ كفوه تعالى انفروا  
خفا فاو ثغالا الآية وخفا فا وثغالا خفالات  
من الواو جي انفروا اي على اي حال من عسراو سر  
او صحة او مرض او غنى او فقر او قلة العيال او  
كثرتم بقدر الامكان حتى قال عبد الله بن امر  
مكتوم اعلمة انك انصرف قال له نعم حتى شرب  
ليس على الضعفاء الآية رحماي **قوله** لا يستوي  
القاعدون الآية نزلت هذه الآية على النبي صلى  
الله عليه وسلم وابن ام مكتوم عنده وكانت ضريرا  
فحصل له تالف فتر له عليه صلى الله عليه وسلم  
الوجه بقوله غير اولى الضرر بالوضع على البذل

من القاعدون كما هو قراءة ابن كثير ورواي عمرو وعاصم  
ومخزوميا لم يروا انه صفة للمؤمنين كما هي قراءة  
الرحمن وبالنصب على الاستثناء كما هو قراءة الباقيين  
فسر بذلك ان امر مكتوم وقال له يا محمد اجعلها  
بين المؤمنين والمجاهدون فصارت نظم الآية لا يستوي  
القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر والمجاهدون  
أخيه **قوله** وطلب علم أي غير ما لا يد منه اما مال  
بد منه ففرض عين واذا بلغ درجة الغتوك  
فازاد على ذلك الى درجة الاجتهاد فسنة  
لا فرض كفاية فخر وانما يتوجه فريضة ما ذكر  
على كل مسلم مكلف عز ذكره واجد لما يكفيه ليس  
بسليد ولو فاسقا وان لم يسقط الفرض به لانه  
لا تقبل فتواه ولا قضاءه ويسقط قيامه  
العبد والمرأة على الاوجه في سائر الروضات  
**قوله** وما يتعلق به أي العلم الشرعي كأمور الفقه  
والنحو واللغة واختلاف العلماء واتفاقهم واسماء  
الرواة وجرحهم وتعديلهم ونحو ذلك مما لا يتم القيام  
بالعلم الشرعي الا به **مشوق قوله** وتعلم قرأت أي بان  
يعتقله على ظهر قلبه وهل يشترط في كل ناحية



تعلم واحد أو لا بد من جمع بحيث يظهر أولاده في كل  
لده من ذلك محل نظر قال بعضهم ينبغي أن  
يكون كالقاضي والمفتي خضرو عبارة الرحا في  
ولا يكفي في القليم معنت بل يجب أن لا يزيد  
ما به كل مفتي على مرحلتين وفي كل مسافة  
عدوى قاض وحافظ القرآن اتهمت ثم قال  
وتقدم أنه لا بد أن يكون في كل مسافة قاض  
مفتي وحافظ قرآن قلت ظاهرة من كل مذاهب  
وفي كل مسافة عدوى قاض مفتي ومثله  
تعليمه والمراد ما زاد على الفاعلة وأقوى بعض المتأخرين  
بأن الاشتغال بحفظه أفضل من الاشتغال بعرض  
الكفاية من سائر العلوم ودون فرض العي منها  
سواء بنيان القرآن من الكبار وضابطه أن  
ينقص عما كان يغزاه عليه ولو نظرا في نحو المصنف  
ولو كان بعد رخص واشتغال بعيني رحا في  
**قوله** علمية وهي البراهين الدالة على إثبات الصانع  
وما يجب له من الصفات وما يستنتج عليه وعلى إثبات  
المعاد وغير ذلك **قوله** خضر **قوله** وأمر معروف ونهجه  
منكر ولا يشترط في الأمر بالمعروف العدالة بل قال

الامام وعلى متعاطي الكاس ان ينكر على الخلاس  
وقال اخذ الي يخبث على من غصب امرأة على الزنا  
امرهابستر وجهها عنه واحيا الكعبة كل سنة  
بالزيارة ودفع ضرر المسلمين تكسوة قمار واطعام  
جارية اذا لم ينفذ بزكاة وبيت مال وتحمل  
شهادة وادائها والحرف والصنائع وما يتم به  
المعاش كبيع وشرا خضر وعبارة الرحا خب  
ودفع ضرر رادمي محترص على من ملك زائدا  
على كفاية سنة واطعام المضطر ما يحتاجه  
امالك في ثياب الحال **قوله** وثالثها سنة له  
يقسم السنة الى عين وكفاية كالغرض ولعله  
لانه لا دخل لسنة الكفاية في باب الصلاة  
الذي الكلام فيه بخلاف فرض الكفاية كما تقدم  
فلمتنامل من وقوله لا دخل لسنة الكفاية  
اي كما لا ذاك على المعتمد والمنسجمة من جماعة  
اتكلن مثلا فليس في الصلاة ما قوس سنة كفاية  
فليحفظ ولا يحب تمامها بالشروع نعم اجماع المدون  
حب اتمامه لان نفعه كفره سنة فانها في كل  
منها قصد الدخول اي التلبس بالحد وكفارة

فتجب في كل منها بالحاج المفسد وعدم الخروج بالاعتقاد  
بل تجب المصني فيه بعد اعتقاده والعرة كاللح فيها ذكر  
رماية **قوله** ممى الذي يظهر ان التقيد بهى جري  
على الغالب فيسرفعا بالحاج فرادى وان كان  
بغيره من الحاجة أو غير حاج فرفض **قوله** عند الحاجة  
أي حاجة المستسقي أو غيره مناوي **قوله** وصلاته  
روايت الخ تنبيه قضية قصبة ان الروايت  
هي طابع الغرائض لأكل ماله وقت خاص حتى يملك  
التراخي والعيد وهو كذلك فلو تذر الروايت لم يكن  
عنها غو الضمى نعم قد تطلق ويراد بها الموقت  
ها أي بالاوقات الخاصة مجازا قاله شيخنا شوبري  
**قوله** وورظا هر عطفه على الروايت انه ليس منها  
وهو أحد القولين والمعتمد انه من الروايت خضر  
فقطعه على الروايت من عطف الخاص على العام  
وجمع بعضهم بين القولين بحمل الاول على عدم  
صحته لو اضيف اليها كسنة العشا والثاني على  
معنى ان وقته وقتها **قوله** وصلاته توبة أي ولو  
صغيرة شورية ركعتان وظاهر خبرها ليس عبد  
يذهب ذنبا فيقوم فيتوضا فيصلي ركعتين



ثم يستغفر الله العفو له ان الصلاة قبل التوبة  
وفيه وقفة لان التوبة واجبة فوراً وقد يقال  
لما كانت الصلاة من متعلقات التوبة جازت قبلها  
ولم تضر في العورية قليلاً من وجزم الرماح في  
حاشيته بانها بعد التوبة ورايت بخط العناني  
رحمه الله انما ركعتان قبل التوبة وركعتان بعدها  
ثم رايت م ر في ثم قال ما نصه وللتوبة قبلها اف  
بعدها ولومن صغيرة التوبة قال وقاية التوبة  
انها حيث سمعت كفرت الذنب قطعاً في الكف  
وظناً في غيره ولو كبيرة نعم الصغيرة يكفرها  
غير التوبة من فعل نحو وضوء وهي واجبة ولومن  
صغيرة ومن تاخيرها فتاخير التوبة تجب منه  
التوبة وهي من افضل الطاعات ولا يجب تجديدها  
عند تذكر الذنب ويشترط كونها قبل الغرغرة وقبل  
طلوع الشمس من مغربها ووجود ارتكابها من  
الندم والمتركة والعزم ان لا يعود وان لم يتصور  
منه من قطع ذكره او لسانه ويزاد الحق الاوجب  
الخروج منه وما احسن ما قاله بعضهم  
بادراك التوبة في وقتها فالمرء هو بما قر جناة

وَأَتَمَّ بِرُغْزَةِ إِنْ أَكْمَلْتَ مَا فَازَ بِالْكَوْمِ سِوَى مَنْ جَنَاهُ  
أَتَمَّ **قَوْلُهُ** وَصَلَاةَ قِيَامِ لَيْلٍ أَيْ فِي حَقِّهَا مَا فِي حَقِّهِ  
صَلَّى إِلَيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ قِيَامُ اللَّيْلِ لِقَوْلِهِ  
تَعَالَى يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ لَقَدْ جَاءَكَ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَهُدًى فِي سَبِيلِهِ  
صَلَّى إِلَيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ لَا وَالصَّحِيحُ نَفْسُهُ  
وَنَقْلُهُ السَّيِّمُ أَبُو حَامِدٍ عَنِ النَّصِّ خُضِرَ **قَوْلُهُ**  
وَصَلَاةَ اسْتِخَارَةٍ أَيْ فِي كُلِّ مَبَاحٍ أَوْ عِبَادَةٍ وَيُتَجَمَّعُ  
كَمَا قَالَ شَيْخُنَا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِي الْمَكْرُوهِ وَحَرْمَتَيْهَا فِي الْحَرَمِ  
أَتَمَّ وَقَدْ يُقَالُ حَرَمَتَاهُمَا فِي الْأَصْلِ فِي الْعِبَادَةِ  
إِذَا لَمْ تَطْلُبْ بَطْلَانَهَا **قَوْلُهُ** وَصَلَاةَ زَوَالٍ لَعَلَّهَا مِنْ  
ذَوَاتِ السَّبَبِ فَاضْأَفْتَمَا عَلَى مَعْنَى فِي أَيِّ فِي وَقْتِهِ  
أَوْ عِنْدَ أَيِّ مَقْبِهِ وَزَمَنِهِ لَطِيفٌ قَدْ رَتَّبَ كِبَرَهُ  
الْأَحْرَامَ فَمَنْ أَوْقَعَ فِيهِ ذَلِكَ لِنَقْلِ مَطْلُوعٍ أَوْ سَبَبِهِ  
مَتَأَخَّرَ لَمْ يَتَعَقَّدْ أَتَمَّ رَحَائِفُ وَقَوْلُهُ عَقِبَهُ أَيْ  
أَنْ صَلَاةَ الزَّوَالِ رَكْعَتَانِ بَعْدَ الزَّوَالِ وَقَدْ سَنَنَ  
الْظُّهْرَ وَقِيلَ الْخَفَاءُ رَكْعَتَانِ أَتَمَّ وَأَمَّا الصَّلَاةُ  
حَالَةَ الزَّوَالِ فَلَا تَتَعَقَّدُ إِذَا كَانَتْ لَا سَبَبَ لَهَا أَوْ  
لَهَا سَبَبٌ مَتَأَخَّرَ وَعِبَارَةٌ نَظَرُ الْعَرَبِيِّ  
وَسَكَدَ أَصْلُهُ تَسْبِيحُهُ وَمَا بَعْدَ الزَّوَالِ أَوْ نَوَى أَنْ يُجْزِعَهَا

اه **شوقوله** أنهم من قوله رتبة وجه الأهمية ان الموقفة  
تصدق بالراتبة وهي المتابعة للغرائب وتصدق  
بغير الراتبة كما الضمى والعيد وغير ذلك من الموقفة  
بالزمان **خضر قوله** وسلاة رجوع من سفر وهي  
ركعتان يصليهما في المسجد قبل دخوله بيته  
خضر ويجزيان عن الركعتين لدخول المنزل كما دل  
عليه كلام الأحياء وظاهر ان الاكتفاء بها في أصل  
السنة اذا اكمل تعددها وظاهر عدم كراهتها  
في وقت الكراهة لتقدم سببها وهو انقضاء  
السفر وقوله ويجزيان الخ لعله اذا فعلتاه المنزل  
فليجزيه وكذا ايضا هل يفوتان بدخوله  
المسجد اللهم وفي الرحمان لا يفوتان وقوله  
لتقدم سببها أي بخلاف ركعتي ارادة السفر  
والخروج من المنزل **قوله** وسنة وضوء أي وغسل  
وتيمم ولو في الاوقات المروعة ولو توضع خارج  
المسجد ثم دخله في الحال جعل يطلب منه افراد كل من  
التيمم وسنة الوضوء الاخرى ولا تفوت المروعة  
بالمقدمة مطلقا او بشرط قصر الفعل ولا يطلب  
الأفراد المطلوب ركعتان ينوي بها كلاهما فيه



نظر فليراجع ان يقاسم والاخير اوجه لانه متى اشتغل  
باعد عما كان معرضا عن الآخر فيفوت تأمل شوري  
**قوله** وصلاة بعد اذان قال في الكفاية ومن ركعتان  
عقب الاذان اي ينوي بها سنته كما رجع به  
في التنبيه ويؤيده الخبر السابق بين كل اذانين  
صلاة وسبقه الى ذلك الشيخ ابو حامد قال قال  
في المغرب والمحامي و شوري **قوله** خير موضع  
ينوي بهما اي خير وضعه السائر قال بعضهم  
ويجوز الاضافة اي خير شي وضعه السائر  
اي من عبادات البدن لا مطلقا وهذا هو الوجه  
المتعين لما لا يخفى على المتامل **قوله** فاستكبر  
او اقل فله صلاة مما شاء ولو بغير سنة عدد ولو  
ركعة بتشهد بلا كراهة مناوي **قوله** وسياق  
بيانها اي السنن المذكورات **قوله** وفي عددها اي  
السموات الثلاث من الصلاة تسبح لما أمرت انما  
لم تدخل في التبريق **قوله** كصلاة الحاجة اي عند  
السه او عند محتق وقصلا بالفرغ والشفق **قوله**  
والخروج من المنزل اي وركعتان عند الخروج من  
المنزل لغير سفر وعند دخوله كما في الاحيا فيما

ثو وقوله لغير سفر ليس بقييد فانما سنة أيضا  
للسفر كما صرح به غيره فليراجع **قوله** واكرها اي افضل  
السنة المذكورة هنا وفي باب التطوع صلاة عيد  
والمعتدات صلاة عيد الاضحى افضل من صلاة عيد  
الفطر وتكبير عيد الفطر افضل من تكبير عيد الاضحى  
نظر النص في الموضوعين فانه نص في القرآن العزيز  
على صلاة عيد الاضحى لقوله تعالى فصل للركن وانحر  
وعلى تكبير عيد الفطر اي الرسل اذ لا مقيد فيه بقوله  
تعالى وتكملوا الصلاة وتكبروا لله على ما عهدكم وجه  
التفضيل يستعملها الغرض في الجماعة وتعين الوقت  
وللمخلاف في انها فرض كفاية كما ذكره الله ومقابل  
المعتد قولان الاول ان صلاة عيد الفطر افضل  
والثاني انها مستويات فالاقوال ثلاثة انتهى  
خضر مكنى صا **قوله** وسكنت عن افضل الغدايض  
وهو الجمعة ثم صبحي مائ ثم صبحي غيرها ثم العصر ثم  
العشاء ثم الظهر ثم المغرب قال **قوله** فكسوف بالجر  
عطف على عيد الذي بعد المضاف اليه ولا يمنع منه  
قوله ركعتا فجر لانه اما على لغة من يلزم المثني  
الالفة او ذكره من فوقها عطفها على المضاف لعدم صحة

تسليطه بحسب الظاهر عليه اذ لا يقال صلاة ركعتي  
تجر بخلاف ما قبله من المعطوفات الا ان تجعل الاضافة  
ببائية تامل شو وقوله الذي بعد المضاف اليه  
صوابه الذي هو المضاف اليه تامل هذا ولا يتعين  
المجرى يجوز ان يقع ويكون من حذف المضاف واقامة  
المضاف اليه مقامه فتأمل **قوله** خوف فواتها  
به لانه هو الذي انقضى به عن لا يحقه بخلاف من  
الجماعة شو **قوله** في القرآن والاخبار كقوله تعالى  
الشمس والقمر بحسبان وقوله صلى الله عليه وسلم  
ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى يتسفا  
لموت احده ولا حياته فاذا رايت ذلك فصلوا  
وادعوا حتى ينكشف ما بكم **قوله** ولا ت  
الاستغفار بها اي الشمس اكثر منه اي الاستغفار  
به اي بالقر ووجه تقديمه على الاستسقاء  
خوف فواتها بالاجلا كما لو قت بالزمان **قوله**  
بناء على ما استهزأ به ولا ت الكسوف معناه الشتر  
والخسوف معناه الجوع وكسوف الشمس شتر عموما  
عنا بعبارة القمر بيننا وبيننا لان غروبها من انما  
وكسوف القمر عموما بيننا وبين الارض بين الشمس



وبينه لان نوره مستمد منها ولذلك وصف الله تعالى  
في القران الشمس بأنها سراج والقمر بانه نور  
فقوله انما معنى اي من حيث الاحتياج قال **قوله**  
فاستسقا وجه تقديمها على الوتر طلب الجماعة  
فيها كالغريضة **قوله** لتاكدها بين الجماعة  
فيها نظير ما تقدم في سابقه شواي وعواده  
الفرد بذلك عن لاحقته اعني الوتر فتدبر **قوله** فوتر  
بالجر والرفع لصحة ارادة موجه ما فيه شواي وجه  
تقديمه على بقية الروايات وجوبه عند اي حنيقة  
قال ابن المنذر لا علم احدا وافق ابا حنيفة عليه  
وجوبه حتى ما حينه **قوله** فزفتنا فخر  
خالفا ما قبله في الاعراب كما عرفت ووجه تقديم ما  
على بقية الروايات الحديث المذكور وجزم ما حب  
العباب بان روى الخبر كما نشا واجبتين على النبي  
صلى الله عليه وسلم وليس يصح **قوله** خير من الدنيا  
اذا خير من الصدوق بالدنيا وما فيها او مثلك  
اي اكثر غايبا من ذلك وقال بعضهم معناه  
ان الاشتغال بهما خير من الاشتغال بتحصيل  
الدنيا وما فيها او حصل بالتحصيل قال قتاد والدنيا

قبل الذهب وقيل النعد وقيل مطلق المال وقيل  
الكون أي ما قبل الأخذ من الموجودات وقيل  
غير ذلك وسيت بذلك لدنوها أي قريها على  
الأخيرة أولدناؤها كما قيل **قوله** فسيار الروايات  
أي باقيا أي ولو غير المؤكدة وقضية التعليل  
يقول لتأكيدها الخ اختصاص المؤكدة لا أن  
يقال أنه باعتبار الجنس ويقال بأن المواظبة  
لما حصلت في جنسه اقتضت تقديم جميعه  
عليها سئو وعبارة منضرا عما غير المؤكدة في متن  
الريثاد أنه موخر عن التراوح وعن ركعتي  
الطواف والاحرام والمعتمدات الروايات مطلقا  
أفضل من التراوح ذات التابع بشرط بشرف  
مستبوع فكان الأولى للمصنف أن يعلل بذلك  
ليشمل المؤكدة وغيره ولا يرد التراوح فقدوة  
أنه صلى الله عليه وسلم صلاها فرادى حتى توفاه  
الله وأما ترك المواظبة على جماعتها انتهى **قوله**  
فالتراوح فان قلت قال جمعها فزعم كفاية  
والاختلاف في الوجوب يدل على التأكيد والأفضلية  
أيضا قلت أما ذكر ذلك في الاختلاف في الوجوب

المذهبي كالاختلاف في كون الصلوات فرض كفاية  
وجوب ركعتي الطواف والتراوية لم يحفظ ذلك في  
مذهبنا على أن موجبهما مذكرة في غاية الضعف  
فلا يدل على تأكيد ولا إفضلية وتفضيل الوتر  
ليس لرعاية النبي حيلة فقط بل لما ورثه والا  
لتقيد بثلاث أذ هو لا يجبر أكثرهما يعلى وهذا  
في تقديم هذه الأنواع بعضها على بعض فلا يرد أن  
الخلافا غير المذهبي ليس الخروج منه ورعايته  
كما هو جلي شوبري **قوله** ركعتي طواف وأحرام  
وتحية أي ووضوء وينوي بكل سنة وتحصل  
كلها بما تحصل به التحية من فرض أو نفل آخرات  
نويت وكذا أن لم تنوع على التفضيل والاختلاف في  
النية **سوقوله** وأحرام أي قبيله بحيث ينسب  
إليه عرفا فيما يظهر **سوقوله** تكون ركعتا الأحرام في  
غير وقت الكراهة **قوله** مستوية معتد **قوله** في  
رؤية ما تعلق بفعل معتد **قوله** لكن آخرهما  
أي ركعتي سنة الوضوء في المجموع عنه أي عما  
تعلق بفعل قال في سماء المخرج وتأخير سنة الوضوء  
عما تعلق بفعل تبع فيه المجموع والأوفق بظاهر



كلام الروضة وأصلها لها في رتبته وفي معناه ما تعلق  
بسبب غير فعل صلاة الزوال اتفق خضر وتبعه  
ما في المجموع فهو المسمى **بقوله** ما تعلق بسبب أي ولم  
تطلب فيه الجماعة فلا يعارض ما مر في **قوله** وصلاة  
غفلة وتسمى أيضا صلاة الإوايين وهم الرجا عوت  
للطاعات وأقلها ركعتان وأكثرها عشرون ركعة  
والمتحسين المطيعين المتواضعين رحا في **قوله** فعلا  
ليل أي من النفل المطلق كما مر **بقوله** خبر مسلم أي الأخذ  
بظاهره يخالف ما سبق قاله في التدريب شويري  
أي لأن ظاهره يقتضي أن صلاة الليل تلي الفريضة  
في الغنيملة فتكون أفضل حتى من العيدين وما  
بعدها وليس كذلك وقد **جاء** بأن المراد بأفضل  
الصلاة أي من النفل المطلق ولكن لو كانت المراد ما  
ذكر لم يخرج للتقييد بقوله بعد الفريضة فتأمل  
**قوله** مكروهة أي لا من حيث ذاتها ولا فبالعلة كما  
يأتي في **قوله** هو أول من قوله وهي صلاة لأنه يوم  
الحرم **قوله** حاقن أي وحام بها أي بالبول والغايظ  
**قوله** وصلاة جابع تبع فيه ابن الرفعة وابن يونس  
وهو محمول على ما ذكره حضور الطعام والشراب

وح فيها مسئلتان فما في التيم فيما اذا كانت الطعام  
والشراب حاضر أو ما في التيم فيما اذا قرب حضوره  
فلا محالة بينهما عناية **قوله** بحضرة بتثليث التيم  
طعام ما كوله أو مشروب أو قرب حضور كما مر تنوق  
نفسه إليه ومثل هذا فيما يظهر لو كان بحضرة  
خليلته وهو يتوق إلى جماعها **قوله** تنوق التوقان  
شدة الاستيقاق لا الشوق للاطعمة اللذيذة قل  
**قوله** والاصل في ذلك اسم الإشارة راجع للثلاثة  
التي في الحديث وظاهر كلامه رجوعه لجميع ما تقدم  
ولا مانع منه لشمولها نصا وقياسا قل **قوله**  
خير مسلم لا صلاة بحضرة طعام الخ يجوز ان يكون النفي  
على ظاهرة بمعنى نفي الكمال ويجوز ان يكون المراد به  
الذي اي لا تصلوا بحضرة الطعام فان قلت على الاول  
من ابن توحيد الكراهة قلت تؤخذ منه اذ لا معنى  
لنفي الكمال الا ذلك كذا اقرره ابن قاسم في قوله  
اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة شومري  
ولا نافية الجنس وصلاة اسمها وبحضرة طعام خبرها  
**قوله** ولا وهو الخ اي ولا صلاة كاملة وحذف اسمها  
وخبرها لانه ما قبلها عليها ما سأل شايخ خلافا

لمن قال هذا التراكيب لا احقه **شوقوله** وهو يدافع  
الاختصاص ظاهرة انه لا فرق في كراهية المرافعة بين  
ان يكون قبل ان يحرم بالصلاة او بعد فيها والاول  
ظاهر والثاني فيه نظر سئو وكتب ايضا وظاهر  
الحديث انه لا فرق في كراهية المرافعة او حرمتها  
بين ان يكون قبل ان يحرم بالصلاة او بعد فيها  
والاول ظاهر والثاني فيه نظر والذي يتجه تحسنا  
حرقة في غير هذا المثل انه حيث يشتد به الحال  
ولم يحسن ضررا ولم يفتق الوقت كان الاستمرار  
في حقه افضل بل واجبا ان كانت الصلاة فرضا  
والا وجب القطع وان ضاق الوقت حج انتهى وعبارة  
بمدر ويسن له تغريب نفسه من ذلك قبل  
الصلاة وان خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت  
متسعا وليس له الخروج من الغرض بطرق ذلك  
له فيه ولا تاخير له اذا ضاق وقته الا اذا غلب  
على ظنه حصول ضرر بكتفه فيبني التيمم فلم يخرج  
الخروج منه وتاخير عن الوقت والعبرة في  
كراهية ذلك بوجوده عند التحريم ويلحق به  
فيما يظن ما لو عرض له ذلك قبل التحريم وعلم من



عادته انه يعود له في اثنتائها انتمت والحاصل  
انه اذا رجع الحدث فان كان الوقت متسعا  
نذب ان يفرغ نفسه وتكره له الصلاة قبل ذلك  
وان كان ضيقا وجبت عليه المبادرة بالصلاة  
ولا راحة في حقه وكل هذا حيث لم يكن في صلاة  
فان طرأ له اثنا الصلاة حرم عليه قطعها لذلك  
ضاق الوقت او اتسع وكل هذا حيث لم يحصل له  
خوف بكمته يبرح التيمم والابد بتفريغ نفسه  
مطلقا فليتم **قوله** وصلاة منفردة اعاد المضاف  
ليكون ما بعده قيداً له فقط ابن شرف و**قوله**  
ولو من الصف فانفراد المأمومين صف من جنسه  
مكروه مغوت لفضيلة الجماعة كما في ثم مر لا انه  
مغوت لفضيلة الصف فقط فاحفظه **قوله**  
والجماعة قايمة اي في التي انفرد بها وهي مؤداة  
فلو كان في صلاة والجماعة في آخره او عليه مقضية  
والجماعة في مؤداة فانفراد افضل قل واسأله  
بالكاف في قوله فيما سبق كصلاة الخ الى عدم المحصر  
فيما ذكره من ذلك الصلاة في المعبرة والمنزلة  
والجزرة والجماعة غير الجديد ولو في مسلحة لاسلمه

وعطن الابل وقارعة الطريق وظلم الكعبة والكعبة  
والبيعة وسائر ما وى الشياطين كواضع الحجر وضلع  
الكس ومحل الكراهة فيما ذكرنا ذالم يخفى فوه المكتوبة  
والافالظا غير عدها قاله الذريحى وغيره خضر  
ومر المكروهة ايضا صلاة صاغن بالنون اي قايم  
على رجل وصلاة صاقد اي قارت بين قدميه  
معكاي انما في قيد ابن سرف **قوله** وتحرمة الصلاة  
ولا ينعقد نذر ابتعاغ الصلاة في الوقت المكروه  
رحماني ولا يكفر ترك الصلاة لاظهار ان اشبهت  
مراغة الشرع ومعاذته لم توجد فيها حقيقة  
بخلاف ما اذا قيل له قص اظا فيركه فقال لا افعل  
ترغبة عن السنة حيث كفروا لوجود مراعاة  
الشرع ومعاذته بذلك حقيقة فاذفع بهذا  
الغرض الاستكمال لما حققه في **قوله** وتحرمة  
الصلاة عداثة خامس ولم يعد منها لان  
سبق فيها هو من عقد وليس هذا كذلك نعم ترد  
الصلاة في ارض مغموية ومن خاف فوت عرفة  
**قوله** بلا سبب متقدم او مقارن اي بان لم يكن  
للمصلاة سبب بالكلية وفي الشغل المطلق او كان

لما سبب متأخر فحرم كصلاة الاحرام وصلاة  
الاستنارة فان سببها وهو الاحرام والاستنارة  
متأخر والصلاة عند السفر وعند الخروج من المنزل  
خضر وصلاة القتل وصلاة التوبة كما قال الشافعي  
على المنهج لان القتل والتوبة بعد الصلاة وكذا  
ماله سبب متقدم او مقارن اذا تحرى به الوقت  
المكروه كان آخر فائقة او جنازة ليوصلها في وقت  
الكراهة من حيث انه وقت كراهة او دخل المسجد  
بقصد التحية فقط فيحرم ولا تنفقد بخلاف  
ماله تحرى الوقت لانه حيث ما ذكر بان اخبر  
صلاة الجنازة اليه لقصد رؤية المصلين او دخل  
المسجد لا لفرض او لفرض غير التحية او لفرضها  
انتهى شئ وعبارة متى المنهج وشك كفاية فرضا او  
نقل لم يقصد تاخيرها اليها يقضيها فيها  
انتهى قال الحلبي قوله كفاية مثال ما سببه  
متقدم وقوله لم يقصد تاخيرها اليها ظاهره  
وان نسي القصد المذكور وقد نقل عن الناصر  
الطبراني انه لو نسي ذلك القصد انعقدت  
وهو واضح وقوله يقضيها فيها لا عزله الا



ذلك انتهى بحروفه ومما سببه متقدم فيصير في  
وقت الكراهة أيضاً سجدة الشكر كما في متن البرج  
قال في سـ وسجدة الشكر سجدة التلاوة الا ان يقرأ  
انتهى في هذه الاوقات بقصد السجود او يقرأها في  
غيرها ليسجد فيها انتهى **قوله** متقدم المراد بالتقدم  
وقسمه بالنسبة الى الصلاة على ما في النجوع  
والى الاوقات المكروهة على ما في أصل الروضة  
والاول أظهر كما قاله الاستنوي فصلاة الجنازة  
والغايبة وصلاة الاستسقاء والكسوف  
أسبابها من طهر الميت وتذكر الغايبة والخط  
والكسوف متقدمة على الاول وعلى الثاني  
ان تقدمت على الوقت فتقدم والافتقار  
والعيد لا يكون سببه الامقارنا وكذا العادة  
شئ ومثل خصى بالعيد لما سببه متقدم  
على الصلاة ولعله بالنظر للأفضل من فعلها  
بعد الارتقاء وعبارة قل قوله متقدم اي  
على وقت الكراهة أو مقارنت له وهو متقدم  
على الصلاة ولا يتصور مقارنت للصلاة خلافاً  
لما قاله حج في غوا الكسوف انتهى اللهم الا ان

يقال

يقال يتصور ذلك باحرامه بها عند حال التعذر  
فصلة المقارنة: هذا الاعتبار ويكون في اهل  
الهيئة فاذا علم ذلك احرامها مقارنا للتعذر  
انتهى ونقل الحلي عن حج ان الكسوف مما سببه  
متقدم ويؤيد قولهم لو زال اثنا الصلاة انهما  
لتقدم سببهما ثم كتب ويمكن توجيه كونه مقارنا  
بانه عند التمرم يجب ان يكون الكسوف باقيا  
مستمرا حتى لو زال لم يصح الاحرام انتمى وتلخص  
انه ان اريد بالمقارنة استواء السبب والاحرام  
في الزمن ابتداء كان الكسوف متقدما على  
الصلاة فلا يجرم بها الا بعد ابتداءه وان اريد  
بالمقارنة وقوع الاحرام حال وجود السبب ولو  
في انشائه كان الكسوف مقارنا للصلاة فليست  
**قوله** في غير حرمة مكة خرج بغير حرمة مكة الصلاة  
بحرمها المسجد وغيره فلا تركة مطلقا بخبر يابني  
عبد مناف لا تشعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى  
آية ساعة سأل ليل او نهار رواه الشيخان  
وقال حسن صحيح في المذهب وقوله ولا تركة لكن  
على الاولى ترك الفعل الظاهر لا قس اقوله بل

المنقول نعم وعبرة الاستنوي في سائر المنهاج نعم قال  
المحامي في المغني الأول انه لا يفعل غروجا من  
خلاف مالك وابي حنيفة ومثله في سائر الروض  
وعبرة سائر من نعم في خلاف الأول كما في مقنع  
المحامي غروجا من الخلاف انتهى والعجب كل العجب  
من توقفهما في هذه المسئلة مع نقلها فيما ذكر  
لأن الاستنوي بين يدي الشيخ غيره ومادته  
وسرح الروض بين يديهم ومادته ولكن  
النسبان مما جبل عليه الانسبان ونسبة الاقتراض  
على ان قاسم في هذه لوجه له فانه قال  
المنقول نعم ان الأول ترك الفعل وهو المنقول  
كما قال فتأمل قوله وخرج بحرم مكة حرم المدينة  
فهو كغيره خضر قوله ثم لا بالأصل في النبي وهو  
اقتضاؤه الفساد قوله ولا تتعقد اي حيث اذنت  
قال ان شرف ظاهره انما تتعقد على القول  
بالاوهان وايس كذلك فلا تتعقد عليهما انتهى  
وعبرة سائر من فعل صلاة حكم كراهته في الأوقاف  
المتقدمة انه ولم تتعقد الاخبار الصحيحة وان  
قلنا ان الكراهة المستزينة لان النبي اذا رجع الى نفس



العبادة اولاً لما اقتضى العباد استواء المكان للتحريم  
أمر للمتنزه وقار كراهة الزمان كراهة المكان  
حيث انعقدت فيه مع ما بان الفعل في الزمان  
يذهب جزاً منه فكان النهي منصرفاً لا ذهاب  
هذا الجزء في النهي عنه فهو وصف لازم اذا لا يتصور  
وجود فعل الا باذنه اب جزء من الزمان واما المكان  
فلا يذهب جزء منه ولا يتأثر بالفعل فالنهي فيه  
لا يخرج مما ورازم تحقيق ذلك فانه تعين  
انتهى وقد يقال قول الشرع اي حين اذ فعلت في  
الاقوات المكروهة او حين اذ كانت بلا سبب  
متقدم او مقارن فان هذا اقرب فليتنامل قوله  
عند طلوع الشمس اي ابتداء طلوعها **سوقوله** كرمح  
اي طوله نحو سبعة اذرع اي قد رجع وهو تقريب  
اي في رأي العين والا فالمسافة طويلة جداً  
وكتب ثوما نصة قدر غير واحد طوله بنحو اربعة  
اذرع انتهى وجمع بعضهم فقال من قال اربعة نظر  
الى ذراع العل ومن قال سبعة نظر الى ذراع الادي  
فليتنامل فاذا ارتفعت كرمح عمت الصلابة  
مطلقاً فالغاية خارجة تامل **قوله** وعند استواء

ألم أن وقت الاستواء الطيف ولا يكاد يشعر به حتى تزول  
الشمس إلا أن العزم قد بين إيقانه فيه فلا تصح الصلاة  
حرمه **قوله** لا يوم الجمعة أي بالذبيحة لو ثبت الاستواء  
أما غير وقت الاستواء فحكمه حكم غير الجمعة من بقبية  
الأيام والمأني غير مكرمة ولا فرق بين الاستواء غيره  
ولا تراشه فيه مطلقاً **قوله** وبعد صلاة في عبء  
وعصر أي أن كانتا مغنيتين عن العضاء على الأوجه  
كما قاله ابن العماد وإن نقل عنه خلافاً له ابن شرف  
فتصح المناظرة المطابقة لم بعد صبي صلاة ما بينهم  
لعمركم المأبوضم بطل وجود المأني على المعتد  
**قوله** لمن صلاتها ولو جمع تقديم في الصلاة شورية  
أي جمع العصر مع الظهر تقديراً قال الهادي وهذا  
هو المعتد خلافاً لما أفتى به العماد بن يوسف من  
أنه لا يكره ح وح يقال لنا استخذه يكره له الشغل  
بعد الزوال وقبل مصير ظل الشيء مثله انتهى **قوله**  
للشيء عن الصلاة مما في خبر الصحيحين مع الإشارة  
إلى حكمة الآية بإحاطة الظلم وتطريب بين قرينة شيطان  
وحج يسجد لها الكفار ومعنى كونها بين قرينيه  
أنه يبدى اسمه منها حتى يكون مجود غاب به يصح

سجوداً له قال شارح الأحادي فانه قيل غلة الكراهية  
طلوع الشمس وغروبها واستواؤها على قرن الشيطان  
وهو موجود سواء كانت الصلاة لها سبب أو لا فعلة  
الكراهية موجودة قلنا ما هي من الصلاة إلا الموافقة  
من بعد الشمس فإذا كانت لها سبب أحيلت على  
سببها فخرجت عن الكراهية وإذا لم يكن لها سبب  
أحيلت على الوقت فكرهت في المأوي لا في البقاء  
الأحادي ومن خطه أيضاً خضر **قوله** مع ان الأول وهو  
عند طلوع الشمس والثالث وهو وقت الأصفر وقد  
يتعلقان بالفعل أي لم يشر الصلاة لذلك الوقت  
قل بات على الصبح عند ابتدئ الطلوع والعصر عند  
ابتداء الأصفر كما يفيد قوله المأوي والرافعي  
لما انقسم الوقت الواحد المتعلق بالفعل والى  
متعلق بالزمان **قوله** وبعد جلوس خطيب  
انظر قبله وبعد سرور في الصومود شوكت أيضاً  
انظر قبل الصومود من لا يسع فراغ الصلاة قبل  
جلوس الإمام أو قبل سرور وعده الخ وقوله أو قبل  
سرور الله في الخطبة وفي ثم زمانه يلزم منه  
الضعيف من حين جلوسه وعبارة المأوي ويلزم



من شريع في صلاة قبله اي قبل جلوس الخطيب تحضونا  
عند جلوسه على المنبر وبعد جلوس الخطيب اي على  
المنبر **قول** الخطبة الجمعة قبل المزمعة فتكره في غير حاي  
الصحة **ق** **قول** وهو اول المشيئة لما قبل شروع الخطيب  
ولو قال ام لكان انسب **ق** **قول** لان اذان العاشر  
اي وان لم يسمع الخطبة والمراد ان سنان المصطفى  
الاذنان مما سمع الصلاة ومن ثم بحث ان الطواف  
ليس مشاهدا وكذا استجواب التلاوة والتمسك سائر  
**قوله** خروج الزمان يقطع الصلاة هو مفيد بما بعد  
الجلوس **ق** **قول** الاجماع اي اجماع الامة الى اربعة  
**ق** **قول** الاربعية تحية لو اقيمت الجمعة في غير مسجد  
فعمل يقتنع على الدخول حال الخطبة صلاة ركعتين  
اذ لا تحية هنا او لا قاله المصنف وهو كتب ايضا **قوله**  
الاربعية التحية او صلاة اخرى يجزئها من هنا  
لكن لا يجوز الاخرار بفعل او فرض او من ركعتين  
ثم رأيت شيخ الاسلام المأثور اقر بان الدخول لو كان  
عليه الصبح فاحرم بها بدل التحية لم تتعقد وانه  
غيره بقول الكمال الذي يرى لا يستلزم من ذلك ان  
الركعتين الا التحية للقادره ولحق باب بان الغاية

الساوية لعدد النخبة أولى منها بالجواز فكانه بتوزيع  
النخبة تجوز الغاية بالاولى كذا في الایجاب وقد  
يفرق بان النخبة مفرقة الموات بخلاف الفرضية  
وكتب ايضا قوله ببسات هذا اذا صلى سنة الجمعة  
والاصلاها مفرقة وحصلت النخبة ولا يزيد على  
رغبتين كذا في الامداد وظاهرة عدم طلب الاستقبال  
بالنخبة في وجه وظاهر لان الاستقبال بالراية  
اكد من مثل الراية ما لو تذكر في راية لا تريد على  
رغبتين فيستعملها وتصل النخبة من رايته  
قلت المعتمد حرمة سجدة التلاوة والسكر والاملا  
وانه لو تذكر حالة دخول له فرض الصلوة ان به  
وحصلت النخبة فان جلس وتذكر فرضا فاته لا  
ياق به وان كان وقته مضيقا بان فات بغير عذر  
فات ان به لم ينمقد وان لو اقيمت الجمعة بغير  
سجد امتنع الصلاة مطلقا ونقل الحلبي  
عن الشيخ عن عمه البربر الاول انه ينبغي التعميم  
بانة ان الخطيئة بغير اركانها وان كان مشغلا  
بغير الاركان كالترجى عن الصلاة والدعاء للسلطان  
فلا يبيح الصلاة حال اشتغاله بما ذكره ويجوز نعم

يكره من حيث كونه بقرب الإقامة وإنه أعلم ثم رأيت  
عنه على ما اعتداه تواليه الأركان كالأركان  
في صمد السفل أيضاً حال الاشتغال بها فاحفظ  
**باب في القلادة** الأحكام جميع حكم  
وهو خطاب الله المتعلق بفعل المكلف وإمراء  
هنا ما يطلب في القلادة وجوداً أو عدماً صحة  
أو تحالاً ولذلك بينما بقوله من شرائط الخ  
وهي جمع شرط وسياتي والغايض جميع فريض  
وهو لغة القطع والتقدير وهوها وشرطاً ما  
يثاب على فعله ويعاقب على تركه وهو هذا الشرط  
يشمل الشرط والمراد هنا الأركان وهي جميع ركن  
وهو لغة جانب الشيء الأقوى وأصلاً كما  
اعتبر جزاء المأجبية لهيئة والسنن جميع سنة  
وهي لغة الطريق وهوها وشرطاً ما يثاب على فعلها  
ولا يعاقب على تركها وتسمى بعضاً من جبريت  
بالسجود والأفضية قال بعضهم وشبهت  
الصلوة بالانسان فركبها رأسه وشرطها حياة  
وبعضها كأعضائه وهيئة ما تشوم قال **باب**  
شرطها جميع شرط يسكنون الرا وهو لغة تعليق



امر بامره على من ما في المستقبل اي يقع كل منهما في  
 المستقبل فقد علق الشارع في هذه الصلاة على  
 وجود شرائطها فكانه يقول اذا وجدت الشروط  
 صحت الصلاة كما لو علق الانسان طلاق زوجته  
 على دخول الدار ويعبر عنه ايضا بالزام المتي  
 والزامه والالزام من جهة الشارع والالزام  
 من جهة الشروط عليه فالشارع الزم المكلف اذا  
 اراد الدخول في الصلاة ان يكون متطهرا الخ  
 والمكلف التزم ذلك واصطلاحا ما يلزم من عدمه  
 العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته  
 اي خارج عن الماهية يلزم من عدمه العدم  
 ام لا يقال ان هذا التعميم يشمل الزكاة فخرج  
 بالقييد الاول المانع فانه لا يلزم من عدمه شي  
 وبالشاي السبب فانه يلزم من وجوده الوجود  
 وبالثالث اعني قولنا لذاته اقتران الشرط بالسبب  
 كوجود المول الذي هو شرط وجوب الزكاة مع  
 النصاب الذي هو سبب الوجوب او بالمانع كالدين  
 على القول بانه مانع لوجوبه وان لم الوجود في الاول  
 والعدم في الثاني لكن لوجود السبب والمانع لذاته

الشرط وهذا التعريف للشرط من حيث هو وإما شرط  
الصلاة خاصة فهو ما تتوقف عليه أي ما ذكره  
المص انتهى قوله وليست منها ما يخرج به الركن فالفرق  
بين الشرط والركن بعد اشتراكهما في أن كلاهما  
منه أن الشرط خارج والركن داخل وفرق بينهما  
أيضاً بأن الشرط ما اعتبر في الصلاة حيث  
يقارن كل معتبر سواء كان لظهر أو لستر قائماً  
يعتبر أن للركوع وغيره والركن ما اعتبر فيها لا  
هذا الوجه كالقيام والركوع وغيرهما قال ابن  
الرفعة وهذا يخرج التوجه للقبلة عن كونه  
شرطاً لأنه إنما يعتبر في القيام والقعود  
مع أن المشهور أنه شرط ويجاب **بأن** التوجه  
إليها حاصل في غيرهما أيضاً عرفاً إذ يقال على  
المصلي ح أنه متوجه إليها لا منحرف عنها مع أن  
التوجه إليها ببعض البدن حاصل حقيقة  
أيضاً وإن كان كاف في الشروط قسمان قسم قبل  
الشروع فيها ويستحب إلى آخرها ابتدأوا  
وقسم بعده فالأول كستر العورة والتوجه  
والطهارة والثاني كترك الأفعال والأكل واللام

البشره مناوي وتقيم الكلام على الشروط بالنظر  
للاول فتأمل **قوله** ستر العورة بفتح السين اي  
عن العورة من انفس وجن وملك والعورة لغة  
النقصان والشي المستعجب وسمى المقدر الاقي  
بانه بذلك لفتح ظهوره والعورة تطلق على  
ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى  
ما يحرم النظر اليه وسيا في ان سأل الله تعالى  
في النكاح خضر والواجب في السرات يكون  
من اعلى وجواب لا من اسفل كما في المهر وسر  
فلو كانت بحيث ترى من طوقه مثلا لسعته بطلت  
عند امكان الرؤية في ركوعه او سجوده اي وان لم  
تربا لفعل كما لو كانت ذيله قصيرا بحيث لو ركع يرتفع  
عن بعض العورة فتبطل اذا لم يتداركه بالستر  
قبل ركوعه ولا يضر رؤيتهما من اسفل كما  
صلح في علو وتحت من يرى عورته من ذيله قل  
**قوله** بظاهر اي بجرم ظاهري يمنع ادراكه لكون  
البشرة بان لا يعرف بياضها من خوصها وادها  
في مجلس التخطب كذا اضبطه ابن حنبل اليميني  
فدخل الطين فيكثفه ولومع وجود الثوب



والماء الكدر والحشيش وكذا الثوب الحر إذا لم يجد  
غيره ولا يجب عليه قطع ما زاد على قدر العورة  
أن كان وأن لم ينقص أكثر من آخر سترة ويجب  
تقديمه على المتنجس ويقدم المتنجس عليه في الخلوة  
وخوها مما لا يتوقف على طهارة الثوب ويكفي أيضا  
وقوفه في حفرة أو خابية ضيقة أو أس يستران  
من أعلاها وخرج لو نخل أو عشا أو مصلح المشبع  
والزجاج فان الأول ليس بحرم والآخران لا ينعان  
رؤية اللوث ولا تكفي الحجة الضيقة وخوها فدر  
له بل عليه ستر عورته بيده إذا كان في سائر  
عورته خرق واحتاج لستره بيده ولم يترتب  
عليه نقض وإذا تعارض السجود والستر  
قدم السجود على المعتمد فيجب عليه وضع  
يده ويترك السترات المشارع أو جب عليه  
وضع الأعضاء السبعة فصارح عجزه  
السرة والستر لا يجب إلا عند القدرة على خفضها  
من قال وعنه ونحوه **قوله** لقادر عليه أي ولو  
بإشارة أو إجارة باجرة قادر عليها بما في الغطرة  
أو بمن مثلها كذلك لا يهبة لها أو لثمنها فلا يلزمه

القبول للمنة قل نعم عليه قبول نحو الطين مما لامنة  
فيه فان عجز عنه أو وحده متجسماً وعجزاً  
يطلع به أو حبس في مكان غش وليس معه  
التوب لا يكفيه المعوذة والمكان صلى عارياً في هذه  
الصور الثلاث ولا إعادة عليه ان قد رخ طر من  
العجز وجود توب لغايب لم يعلم رضاه بالصلاة فيه  
قل **قوله** وان صلى في خلوة أو ظنة حتى عن نفسه  
فلو رأى عورة نفسه في صلاته بطلت مرد وجب  
ستر العورة خارج الصلاة ولو في الخلوة أي  
ما هو في الخلوة عورة الا لغرض ولو أدى كتهريب  
واغتسال وصيانة التوب عن الاذن والغباء  
عند كنس البيت فيجوز كشفها ولا يجب سترها  
عن نفسه وظلته بالمحصاة الاصل وسبق  
مر **قوله** خذوا زينتكم عند كل مسجد في الاول اطلاق  
اسم الحال على المحل وفي الثاني اطلاق اسم المحل  
على الحال لوجود الاتصال الذاتي بين الحال والمحل  
وهذا اللفظ اخذ الزينة وهي عرق محال فريد محال  
وعلى التوب مبان متوقفاً لمعنى خذوا زينتكم الذي  
هو محل زينتكم في كل صلاة كائنة في مسجد أي

مصلية **قوله** أرادها الثياب أي أراد بالزينة الثياب  
أخ **قوله** والأمر في الصلاة أي ومخالفة الأمر  
وفي بعض النسخ والنهي يقتضي الغسل  
خضر وقوله في الصلاة وكذا في غيرها وخصها  
بالذكر لأنها محل البحث **قوله** يصلي أي عند ضيق  
الوقت أو اليأس عادة من حصول سائر معتبراتها  
يظهر عارياً وأتم الأركان ولا إعادة عليه ولو  
اضطر لليأس ما تعذر غسله لخوضه حراً و  
برد صلى أي عند ضيق الوقت أو اليأس كما ذكر  
فيما يظهر أيضاً فيه وإعادة سم في شئ على الغاية  
**قوله** بتمام أخ فلا يكفيه إلا ما بذل ولو بحضرة  
ما يحرم نظره **قوله** بلا إعادة فإن وجهه  
فيما استتر به فوراً وبني حيث لا يبطل أخذه  
كما استدبراً انتهى مناوي **قوله** وعورة الرجل  
أي الذكر ولو كان كافراً أو عبداً أو صبيماً وإن لم  
يكن ميمراً وتظهر فائدة في صحة طوافه إذا حرم  
عنه وليه ثم مر والمراد الذكر عينا **قوله** ما  
يبث سرته وركبته أي وإن جاوزها لسلعة  
أصلها في العورة وتدللت حتى جاوزت الركبتين

وكذا



وكذا يقال في شعر العانة اذا طال وتدلّى وجاوز  
الركبتين وكذا الذكر لو طال فالوجه وفاقا للشيخ  
ستر جميع ما ذكر ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين  
وما نزلت عنهما من الساقين ويبقى النظر فيما لو  
تقلعت جلدة من غير العورة اليها او بالعكس  
مع التصاق اودونه فيحتمل ان يجزي في وجوب  
سترها وعدمه ما ذكره في وجوب الغسل  
وعدمه فيما لو تقلعت جلدة من محل الفرج في  
اليدين الى غيرهما او بالعكس قاله الشيخ قلت ويحتمل  
وهو الوجه عدم وجوب الستر في الاول لانها  
ليست من اجزاء العورة ووجوبه في الثانية  
اعتبارا بالاصل فيهما والفرق ان اجزاء العورة  
لها حكمها في حرمة نظرة وان انفصل عن البدن  
بالكلية كالشعر المخلوق من العانة ولا كذلك انفصل  
عن محل الفرج ويؤيد الفرق انه لا يجب ستر  
ما يحاذي محل العورة مما ثبت في غيرها ويجب  
غسل ما حاذي محل الفرج فالوجه الفرق  
بين الباين والمصير لما ذكرناه فلينأمل **قوله**  
ما بين سرته وركبته اي بالنسبة للملاة وأما

عورته بالنسبة لنظر الأجنبية اليه فهو جميع بدنه  
حتى الوجه والكفين ولوعند أمم العتمة ولو  
رقيقا فيحرم عليها ان تنظر الى شيء من بدنه  
وعورته بالنسبة للخلوة هي السواك فان فقط  
على المعتمد وله عورة بالنسبة لنظر محارمه ومماثلة  
موافقة لعورة الصلاة حذاما نفس السرة  
والركبة فليس بعورة لكن يجب ستر بعضها  
ليحصل سترها والسرة بالهما محل السر الذك  
يقطع من المولود فالسر ما يقطع والسرقة محله  
وجها سرور وسراير والركبة مغفول ما يبيت  
اطراف الفخذ واعالي الساق والجمع ركبة انتهى  
من خضر قوله وكذا الامة مدبرة أو مكاتب  
أو أم وأبداوم بعضنة ولذا عبر بعضهم بمن فيها رق  
فعورتها ما بين سرتها وركبتها في الاصح الخاقا  
لها بالرجل بجامع أن رأس كل منهما ليس بعورة  
والثاني عورتها كاذرة الاراسها اي عورتها ما  
عد الوجه والكفين والرأس والثالث عورتها  
ما لا يند ومنها عند خدمتها بخلاف ما يند وكذا الرأس  
والرقبة والساعد وطرف الساق وقيل الركبة

منها دون السرة وقيل عكسه وقيل السواتان  
تقطا وبه قال مالك وجماعة سبخ طقلة ولعل  
حكمة ذكر السرة لقوله في الأصح المخالف لعادته  
في هذا الكتاب كثرة هذه الأقوال وقوتها وإنما  
ذكرت المقابل للأصح لتظهر هذه الحقيقة من  
كلامه هنا **خضر قوله** وعورة المرأة أي في الصلاة  
أما عورتها خارج الصلاة بالنسبة لنظر الأجنبية  
إليها فهي جميع بدنها حتى الوجه والفتن ولو  
عند أمن الفتنة ولو رقيقة فيحرم على الأجنبية أن  
ينظرا إلى شيء من بدنها ولو قلامة ظفر منفصلا  
منها وعورتها بالنسبة لمارمها ومثلها في الخلوة  
ما بين السرة والركبة **خضر قوله** ما سوى الوجه  
دخول باطن القدم وهذا يكفي ستره بالأرض حال  
القيام يعبر ثم رأيت الشيخ ابن حجر قال إذا انكشف  
بعض وركه في تشهد مثلا فستره فوراً بالصاقه  
بالأرض فالظاهر وفاقاً لبعضهم أنه يكفي كالستر  
بيده وكما لو صلى على جنازة في حفرة صيقة الرأس  
**شوق قوله** ما سوى الوجه والفتن ظهر أو بطن إلى  
اللعين لقوله تعالى ولا يبد بين زينتهن إلا ما ظهر منها



قال ابن عباس هو الوجه والكفان ولانها لو كانا عورة  
في العبادات لما وجب شغلها في الاحرام والغنى  
الحركية فلو اقتصر على ستر ما بين سرته وركبته لم تقع  
صلاته وان بان ذكره او انكشف بعض بدنه ولو ما  
غدا ما بين السرة والركبة في اثنا صلاته بطلت  
على المعتمد وعبارة شمر والغنى كالانثرفا  
وحرية فلو اقتصر على ما بين سرته وركبته لم تقع  
صلاته على الاصح في الروضة والاذقة في المجموع  
المشك في السرة وهو المعتمد وان صح في التحقيق  
الصحة ونقل في المجموع في نواقض الوضوء عن  
البغوي وكثير القطع به للمشك في عورته وادعى  
الاسنوي ان الغتوى عليه فعلى الاول يجب القضا  
وان بان ذكر المشك حال الصلاة ولان الاصل  
شغل ذمته بها فلا يترأ الايقين وظاهر انه  
لا فرق بين ان يحرم بها مقتدرا على ما ذكر او  
يطرأ لاقتصار على ذلك في الاثنا وما صرحوا به  
في الجمعة من ان العدد لو كل بخنث لم تنعقد  
المشك وان انعقد بالعدد المعتبر ثم خنث  
زايد عليه ثم بطلت صلاة واحد وقل العدد بالخنث

لم تبطل الصلاة لانا يتعنا الانعقاد وشككتنا  
في البطلان غير واردة هنا لان الشك هنا في شرط  
راجع في ذاته المصلي وهو السجدة واسياقي تشم  
شك في شرط راجع لغيره اي وهو العود ويغتفر  
فيه ما لا يفتقر في الذات **قوله** وتوجه بالصدر  
اي لا بالوجه خضر فالالتفات بالوجه غير مبطل  
بل هو مكروه **قوله** بالصدر اي بصدرة في القيام  
والقعود وبمعظم بدنه في الركوع والسجود ولا عبرة  
بالوجه ولا باليد كما ياتي قال قل وهذا في حق  
القيام او القاعد اما المضطجع فيجب بالوجه  
ومقدم البدن واما المستلقي فكذا ذلك مع اخصيه  
وعب رفع رأسه قليلا ان امكن **قوله** القبلة اي الكعبة  
اي عينها يعين في القرب وظنا في البعد لا يجمعها  
على الصحيح لكن قوله الا في فلا تصح صلاة بدونه  
اجماعا يقتضي ان مرادة الاسم اذ تصح صلاة  
مستقبل الجهة عند بعضهم ابن شرف قد يقال  
اراد الاجماع المذموم **قوله** اي الكعبة قال في القبلة  
للعمد ولا يكفي استقبال الشاذروان ولا الحجر بكسر  
الحا من اوي وسميت قبلة لانه المصلي يقابلها وكعبة

لا رخصة فيها وقيل لا مستدرا لها وارتفعها وكان  
عليه السلام أول أمره يستقبل بين يديه وقيل  
بأنه وقيل برأيه وكان يجعل الكعبة بينه وبينه  
فيقف بين أيما يمين فلما هاجرا استدبرا فاشفق  
عليه فسال جميع أهل بيته أن يسألوا ربهم التحويل **المرسا**  
فتزلزل فزلزل وجهه الآية وقيل صلى رابعة  
من الظهر فتقول وما في البخاري أن أول صلاة  
صليت للكعبة العصر أي كاملة وكانت التحويل  
في رجب بعد الهجرة لسنة عشر شهرا أو تسعة  
عشر شهرا وقيل غيره لك ثم **مرقوله** بدونه أي  
الاستقبال لا بقيد كونه للمعنى على ما عرفت  
**قوله** خلاف صلاة العاجز هو كما لمسته في موت  
عدم الصحة بدون التوجه فلا ينافي أن شرطية  
الاستقبال باقية في حقه لوجوب الإعادة  
عليه فتأمل انتهى قل وقال خضر نقلنا عن  
ثم مروقول ابن الرقعة وجوب الإعادة  
دليل على اشتراط الاستقبال أي فلا يحتاج  
للتقييد بالفاد ومردود بأن الاستقبال لو  
كان شرطاً لما صحت الصلاة بدونه وبأن وجوباً



القضالا دليل فيه ولهذا قال الا ذري يجذب  
ذلك حكمتا بصحة صلاة فاقدا الطهورين **قوله**  
ومربوط على خشبة اي وعريق على لوح يخاف  
من الاستقبال الفرق ومن خاف من نزوله عن  
دابته على نفسه أو ماله أو انقطاعا عن الرفقة  
ثم مر خضر ومراة بالغريق المشرف على الفرق  
وهذه المذكورات دلالة تحت الكاف في قول المص  
كربيعن كالا يخفى **قوله** ويعيد لندرة غنمه فلم  
يمكنه ان يصلي الى القبلة قاعداً او الى غيرها  
قايمًا وجب الاول لان فرض القبلة أكد من  
فرض القيام يدل سقوطه في النفل مع القدر  
من غير عذر ثم مر خضر **قوله** والتوجه لا يجب  
اي ولا يد من ملاحظة هذه الزيادة حتى يتم  
الدليل لان الآية لا دليل فيها على خصوص الصلاة  
خضر **قوله** اذا قمت الى الصلاة اي اردت القيام  
اليها **قوله** الا في نفل سفر اي الا في ثلاث صور  
كما ترى وجعل بعضهم الصور مستثناة بستا  
فقال الاستقبال الا في شدة خوف ونفل سفر  
وعريق على لوح لا يمكنه ومربوط الغير القبلة

وعاجز لم يجد موجها وخائفا من نزوله عن راحلته  
على نفسه أو مال أو انقطاعا عن رفقة مناصريه  
وينبغي زيادة سابع وهو الثالث في كلام المص **قوله**  
الاي نفل سفراي نفل يفعل فيه ولو نفل مضر  
يقصده فيه قل فإضافة نفل الى سفر على  
معنى في مكر الليل **قوله** ولو قصيرا وأقله الى نحو  
ميل أو فعل لا يسمع فيه ته الأجمة قال شيخنا ولا بد  
ان يعد مع ذلك مسافرا عرفا قل وقوله ولا بد  
ان الظاهر ان هذا يرجع لما قبله وهو الذي اقتصر  
عليه **قوله** بل يصلي الى صوب  
مقصده ظاهرة استقبال جهة المقصد لا عينه  
وهذا واضح ويغرق بينه وبين اللعبة بالها  
أصل والمقصود بدل ومتى استقبل جهة المقصد  
فالعبة بوجهه وان ركب مقلو بأثر الايضاح  
لشيخنا هـ ولو كان المقصد طريقا تكتله  
الاستقبال في أحدهما فقط فسلكت الآخر لا لغرض  
فله التفل الغير القيلة جهة مقصده على العمد  
توسعة في النوافل وتكثير الها وهذا فارق  
مبع القصر في نظيره وكالنفل في جميع ذلك سجدة

التلاوة والشكر **قوله** للاتباع في الركب اي لانه صلى الله  
عليه ولم كان يصلي على راحلته في السفر حينما  
توجهنا به اي في جهة مقصده رواة الشيخات  
وفي رواية انها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة وفي  
رواية للخاري فاذا اراد ان يصلي المكتوبة نزل  
واستعمل في الاصل خضر قيل وهذا محمل قوله  
تعالى فايما تولوا فثم وجه الله حلي **قوله** وقيس  
به الماشي لان المشي احد السفرين وايضا استويا  
في صلاة الخوف فهكذا في النافلة والمعنى فيه ان  
الناس محتاجون الى الاسفار فلو شرطنا فيها  
الاستقبال للمتغفل لادى الى تركه او رادهم  
او مصالح معا يشم سؤم رخص فغيبه **اعادته**  
للناس على الجمع بين مصلحي المعاش والمعاد مناوي  
**قوله** ويشترط في السفر الخ لا بد ايضا من دوام  
السفر والسير فلو وصلت سفينة دارا قامته  
او نواها امتنع ترخصه ولو انج قلونزل في اشارة  
لزمه ان يتمها للقبلة قبل ركوبه اي اذا استمر على  
الصلاة والا فخرج من النافلة لا يحرم من رخص  
وشو ولو نزل وبني او ابتدأها للقبلة ثم اراد الركوب



والسير فليتها ويسلم منها ثم يركب فان ركب بطلت الا ان  
يضطر الى الركوب ذكره النووي في مجموعهم الى  
المستثنى فالاذري وهو مراد النووي كذا في  
الروض ولقايل ان يقول ان كانت صورة التزول  
مقيدة بعدم الافعال المبطله فينبغي تمييز  
الركوب بهذا القيد فقد تصور فلم يفرق بينهما  
وان كانت غير مصورة بذلك فهو مشكل مع  
انه ينبغي ان يكون الركوب كذلك والافعال متغير  
الافعال المبطله في التزول دون الركوب ولعل  
المراد الاول وانما فرقوا باعتبار الغالب فليست  
سم سؤوفي ثم روي الكفاية عن الاصحاب  
انه لو وقف لاستراحة او انتظار رفقة لزمه  
الاستقبال مادام واقفا فان سار لاجل سير  
القافلة انما الى جهة سفره وان سار مختار  
للسير بلا ضرورة لم يجز ان يسير حتى تنمي هلاكة  
لانه بالوقوف لزمه فرض التوجه اي اذا استمر  
على الصلاة كما هو مسترطع ذلك ترك الفعل  
الكثير من غير عذر كالركض والعذول اخذ صيد  
خلا قال اذري انتهى قوله محل معين تعيين المحل

ليس شرطاً بل الشرط ان يقصد قطع المسافة  
المذكورة حليماً على ما يجزى وتلخص ان حيلة الشروط  
سبعة ان يكون السفر نحو ميل فالكثير بان يخرج  
الى محل لا يسمع فيه نداء الجمعة وان يكون لغرض  
صحيح وان يكون مباحاً وان يقصد محلاً معيناً  
على ما فيه ودوام السير ودوام السفر وترك الفل  
الكثير بلا حاجة **قوله** ثم ان كان المسافر راكباً اح  
حاصل المعتمد فيه ان المسافر المذكور اما ان يكون  
راكباً او ماشياً والراكب اما ان يكون في نحو هودج  
كسفينة لغير ملاح او في غيره كسرج او يكون  
ملاحاً فان كان في نحو هودج كالسفينة لغير  
الملاح فان امكنه اتمام كل الاركان والتوجه في  
جميع الصلاة ففعله والا بان عجز عن شيء من ذلك  
ترك التعلل راساً وان كان في غير نحو هودج  
كالسرج او كان ملاحاً وهو من ثلثه دخل في تسير  
السفينة فانه يلزمه كل ما سهل من ذلك الا انه  
يكفيه الايمان بالركوع والسجود وان كان ماشياً  
فانه يمشي في اربعة يستقبل فيها جهة مقصده  
ولا يمشي في اربعة بل يستقبل فيها القبلة ويتم الاركان

فالأربعة التي يسي فيها القيام والاعتدال والشمس  
والسلام والتي يستعمل فيها ولا يسي بكثرة الأحرار  
والركوع والسجود والجلوس بين السجدين فتأمل  
انتهى قال والمعمدان الرابكان كان غير ملاح  
بسفينة فان أمكنه تمام الأركان والتوجه  
في جميع صلاته تنفل والأفلا وان كان ملاحا  
تنفل مطلقا وان كان راكبا فهو هودج أو سرح  
فان سئل توجهه في جميع صلاته وتمام الركوع  
والسجود لزمه ذلك والأفلا يلزمه التوجه  
في تحريمه ان سئل انتهى **قوله** ثم ان كان المسافر  
راكبا ومنه ركب الفلك سوى الملاح اما ملاح  
السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجه لاث  
تكليفه بقطعه عن النقل أو عمله بخلاف  
بقية من في السفينة شر وض وقوله ومنه  
راكب الفلك مثله عبارة ثم رعى المنهاج **لكن**  
ضعفه مشايخنا تبعوا السمع على انه أغني مر  
قال قبل ذلك وقد يشمل اطلاقه ركب السفينة  
ولا يجوز له التنفل حينما توجهت لتيسر  
الاستقبال ويستثنى منه الملاح الخ وقوله



فلا يلزمه توجه حتى في الحرم وان سهل عليه خلافاً  
لحج حلي على منبه **قوله** والا فالأصح انه ان سهل  
كان كانت سهلة غير مقطوعة بان كانت واقعة او  
سائرة وزمانها بيد او يستطيع ركبها الاعتراف  
الى القبلة بنفسه ثم رخص **قوله** وجب لكونه  
متيسراً عليه وشمل ما لو كانت مقصوبة خضر  
عن ثم **قوله** في الحرم فقط فلا يجب فيها سواء  
لوقوع اول الصلاة بالشرط ثم يجعل ما بعده تابعاً  
لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سافر فاراد ان  
يتطوع استقبل بناقته القبلة فذكر ثم صلى حيث  
وجهه ركابه رواه ابو داود باسناد حسن  
وليدخل فيها على اتم الاحوال قال في سائر المباح وما  
ذكرته من الاستئذان الاخير هو ما ذكره الشيخان  
وقصيته انه لا يلزمه التوجه في غير الحرم وان  
سهل ويمكن الفرق بان الاعتقاد يحتلط له  
ما لا يحتاج لغيره لكن قال الاسنوي ما ذكره  
بعيد ثم نقل خلاف ما ذكره انتمى والاستبعاد  
هو المعتمد عندنا الرمي فتي سهل عليه الاستقبال  
وجب ولو في غير الحرم خضر **قوله** لو نوى

فما النفل المطلق زيادة على العدد الذي نواه عند التحرم  
هل يجب عليه عند النية الاستقبال كالتحريم بدليل  
أنهم نزله منزلة الابتداء في بطلان التيمم والصلاة  
حيث كانت بعد روية الماء أو لا يجب عليه ذلك لأنه  
ليس كالتحريم من كل وجه فإنه لا يشرع دعاء الافتتاح  
بعد النية ولأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في  
الابتداء قال الرملي هذا مما يترد وفيه النظر  
والأوجه شرح المنهاج عدم الوجوب وعبارة  
شمر ومقتضى كلامهما فيها إذا كانت سهلة  
أنه لا يلزمه الاستقبال في غير التحريم وإن كانت  
واقعة أمضا قال في المهمات وهو بعيد والقياس  
كما قال ابن الصباغ أنه مما دام واقفا لا يصلي  
إلا إلى القبلة وهو متعين أن انتهى فغرض كلامه  
في الوقوف فقصيته أنه إذا لم يكن واقفا لا يلزمه  
إلا التوجه في التحريم فقط ثم ذكر ما تقدم عن  
اللفظة فليست أملا **والأيات** لم يسهل بأن كانت  
الدائبة سائرة وهي محظورة أو عسرة أو لا يستطيع  
الأغراق لعجزه فلا يجب الاستقبال للمسقة أو الخلل  
أم السيرة عليه شمر ولا يخفى عن صوب طريقه لأنه

بدل عن القبلة الاللقيلة لانها الاصل فان انحرف الى  
 غيرها بطلت صلاته الا ان يكون جاهلاً او ناسياً  
 او جمحت دابته وعادت عن قرب سائر المنيح وقوله  
 وعادت عن قرب قيد للصورة الثلاثة كما هو معنى  
 الروح ويسمى للسهوي الثلاث كما روي عن الرافي  
 وهو المعتمد ثم رفق من انتهى **خضر قوله** ويغنيه  
 اي الراكب ان يومي بركوعه وسجوده ووضع  
 جميعته على عرف الدابة او سرجهما او نحوه وان  
 سهل ذلك عليه لان من شأنه المشقة سائر  
 المنهج وحلي **قوله** وسجوده اخفض قال  
 الزكسني ومحل ذلك ان امكنه ان ينجي للسجود  
 اكبر من قنديل كل ركوع القاعد فان قدر على  
 الاكمل فقط لم يلزمه جعله للسجود والاقل للركوع  
 نظراً لما ياتي في جملة القيام كما نقله الرافي  
 عن العلامة سواء ياتي بالاكمل فيما **قوله**  
 لزمه اتمام ركوعه وسجوده والاخرجه انه يغنيه  
 الا ما حيث كان يسئ في وحل ونحوه او ما  
 يباح لما في الاتمام من المشقة الظاهرة وتلويك  
 بوجهه وبنيابه بالطين ونحوه سائر ملخصاً



**قوله** وتشهد ولو اذ وسلامه قال حج ولو كان  
يرحفا او يهيج اذ له المشي في الجاوس بين حجة  
كما يؤخذ من تعاليهم عدم جواز المشي فيه بقضه  
مع أحداث القيام قانع بها وفيما سمع أنه لو ركع  
ومشي في ركوعه لم يثبت حيث أمه للقبلة  
انتهى وسكت عما سجد لان ذلك لا يمكن فيه  
ولو بالالدابة او رايت اودمي فيها او كانت  
عليها نجاسة بطلت صلاته ان كان زمامها  
تيمم والا فلا ولو وطئت نجاسة رطبة فذكر  
أو يابسة لم يقربان فارقا حالا ولا بطلت  
كما لو اوطأها لها مطلقا هذا في الركب ولو وطئ  
الماشي نجاسة عندا يابسة او رطبة بطلت  
صلاته مطلقا او يابسة سهوا او فارقا حالا  
لم يضر ولا بطلت صلاته انتهى **قوله** وخرج بالنفل  
الغرض ولو منذ وركا او كفائسا سو وعبارة  
المنهج ولو صلى فرضا على دابة واقفة وتوجه  
وامم جاز ولا فلا انتهى ومثل الواقعة السائرة  
اذا كان زمامها بيد من يضبطها كما في حواشي  
الحلي وقد **قوله** والاي صلاة شدة الخوض

من الخوف المجوز لتترك الاستعجال ان يكون  
مخصص في امر من مقصوبة وخاف فوت الوقت  
فله ان يحرم ويتوجه للخروج ويصلي بالإيماء  
ح رمل قال الاذني وبنو وجوب القضاء للتقصير  
كذا نقله عنه الناشر **خضر قوله** والافى اشتباه  
قبلة ايم على غير جهته ولم يجد ثقة بغيره ولو عن  
اجتهاد أو على جهته غير صحيح تقديم العلم  
بها بخوارفة على خبر ثقة عن علم وهو على نحو  
بيت الديرة المعروف وهو على الاجتهاد وهو على  
تقليد المجتهدين وان تغير الا على فله التقليد  
اذا تخير قال سمع في حاشيته على المنهج وقد  
في شرحه على الفاية يؤخذ من قوله من امكنه  
علم الغلبة بلا مشقة لا تحمل لم يعمل بغيره  
ان العلم ان ادخل المسجد الحرام او مسجد آخر به  
معينه ويستوفى عليه من الكعبة في الاول او  
الحرام في الثاني لا مثلاً الحمل بالناس وامتناد  
الصغوف أو عود الك سقط عنه وجوب المس  
وجاز له الاخذ بقول المخبر عن علم انهم وفي  
فتاوى بريكي من بعض المصلين عند عدم

تكنه من مس القبلة ومثقة ذلك عليه اجموع  
الادخ **قوله** لغيم او غوم آخا راض الادلة **قوله**  
لحرمة الوقت اي عند ضيقه شو وقال الزيادي  
سواء اضاقت الوقت ام لا وقال الحلبي على المنهج  
قوله او خير صلى قلا امر صنيعة ان له ان يصلي  
وان لم يفتق الوقت والمعتد انه كفاقة الطهوية  
ان يكون في الوقت خير من غير الضيق الوقت والاصل  
أوله انه امر واعتمد شيخنا كلام الحلبي اذ لولا  
دخاله لما عدل عن كلام شيخه الزيادي فليحفظ  
**قوله** ويعيد أي في صورة الاستبابة ايه شرف  
**قوله** لأنه عذر زادي واذا وقع لا يدوم وبه  
فارق الستركن بحر معنى لدوام والندوة  
شوقلح يؤخذ من ضم الهمزة الكبير لشيخ الاسلام  
في باب التيمم ان العذر العام لا يكثر وتوقع دليل  
مقابلته بالنادر دام اولاد وان العذر الدائم ما لا  
يزول بسرعة غالباً جميعاً من شأنه ذلك ثم اولاد  
ونقل عن الروضة انه لو زال ما يدوم بسرعة  
او دام غيرة اعتبر الجنس احقا الشاذ به  
فالعذر العام كالمرفق والمسفر والعذر الدائم

ح  
كل من الشرفاء

كالشس



كالسلس والاستحاضة والمتروك بينهما كلفقد  
الستره فهو عذر عام اي يكثر وقوته أو نادراً  
اذا وقع دام اي لا يزول بسرعة غالباً لان السترة  
في مظنة الضميمة بها ولو في الحضر والمناذر  
الغير الدائم كلفقد الطهورين والعجز عما يستغنى  
به عما كان كلاً نادراً لا يدوم انتهى ثم رأيت مثله في  
حاشية البيهقي خضر في باب التيمم عن الزيايدي  
فليحفظ **قوله** ووقت هذا مقطوف على الست  
والتقدير وعلم الوقت حذف المضاف وإقيم المضاف  
اليه مقامه فارتفع ارتفاعه ولا يخفى أن الوقت  
أهم شروط الصلاة فكان الانسب تقديمه على  
بقية الشروط لأن بدخول مجتب الصلاة وغرق  
تغوت خضر عن **قوله** يقينا أو ظناً منصوب  
أما على الحالية من معرفة أو على النيابة عن  
الفعول المطلق والتقدير حال كون المعرفة  
يقيناً أو ظناً أي معرفة يقين أو ظن وهي حال  
لازمة أو معرفة يقيناً أو ظناً سوفلوا جته  
وصلى فبان خلافة وقعت الصلاة غفلة طلقاً  
ومحله ما لم يكن عليه صلاة من جنسها فإنما تقويه

بقائه بأول عين صلاة الوقت قال م ر في ث على قول  
المتن والأصح أن يصح نية الأدب بنية القضاء حيث  
جعل الحال نعيم ونحوه فظن خروج وقتها فنواها  
قضا فتبين بقاءه وعكسه كان ظن بقاءه فنواها  
أد افتبين خروجها أذ يستعمل القضاء به عدى  
الأد أو عكسه عاملاً عاماً أم لا يخرج لتلايه  
نعم أن قصد بذلك معناه اللغوي لم يضر  
ولا يشترط أن يتعرض للوقت كالיום أذ لا يجب  
التعرض للشرائط ولوعين اليوم وأخطأ في  
الأد لأن معرفة الوقت المتعين للفعل بالشرع  
تلقى خطأ فيه وكذا في القضاء كما يقتضيه  
كلامه بما في التيمم وهو المعتمد ووقع في الفتاوى  
للبارزى أن رجلاً كان في موضع مدة عشر سنين  
يتزانه الغمر فيصلي ثم يبيت له خطاوة فماذا  
يجب عليه فأجاب **بأنه** لا يجب عليه إلا قضاء  
سلاة واحدة لأن صلاة كل يوم تكون قضا  
من صلاة اليوم الذي قبله ولا يستعمل على ذلك  
قوله لو أخرجه بفريضة قبل دخول وقتها  
ظاناً دخوله أممته صلاة نفل لأن ذلك

محلّه فيمن أم يكن عليه مقصديّة نظير ما نواه بخلاف  
مستلثنا وما أفتى به البارزي أفتى به الوالد  
وان تونغ فيه انتهى وظاهرة متوا قصد فرض  
ذلك الوقت الذي ظن دخوله ام لا وهو كذلك  
كما نقله الشيخ عبد الرحمن الاجهوري في حاشية  
خط عن شيخه واعتمده خلافا لسم على حج وما في  
فتاوى مر قال ويصح به أي بالظاهر المذكور  
قوله م روستل أي الوالد ايضا عنه عليه ظهر  
يوم الاربعاء فقط فصل في ظهور انوى به قضا ظهر  
يوم الخميس غا الطاهر يقع عما عليه لانه عين ما  
يجب تعيينه واخطا فيه اولا كافي الا ما تمسح  
والجنازة واجاب بانه يقع عما عليه لما ذكره  
اقتضاة كلام الشيخين وان خالف فيسقطهم انتهى  
**قوله** بدو ضا اي بدوت تلك المعرفة **قوله** وظاهر  
الحدث عند قدرتم غير حدثه الدائم اما حدثه  
الدائم كسلس بوله فتغير ضار على ما مر بيانه  
في المبحث خضر **قوله** ولو ناسيا لم تنصح صلاته  
وفي صورة النسيان يتأب على قصده ودون فعله  
الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فيتاب



على فعله ايضا قال ابن عبد السلام وفي اثابته  
على القراءة اذا كانت جنباً نظر والا قرب كما يوجد  
ما مر عدم اثابته ثم مر خضر **قوله** الصلاة  
فاقد الطهورين فيصلي الغرض الاداء ولو جمعة  
لكن لا يحسب من الاربعين لنقصه فان كان جنباً  
وجب عليه الاقتصار على قراءة الغائبة وصلاته  
متصفة بالصحة فتبطل بما يبطل به غيرها ولو  
سبق الحوادث كما هو مقتضى كلامهم خلافا لبعض  
المشايخين ولا يشترط لصحة صلاته ضيق الوقت  
بل انما تمتنع عليه الصلاة ما دام يرجو احد الطهورين  
كما قاله الاذرنى وهو ظاهر وافق به الوالد ثم مر  
ولا يعرف من يباح له فرض دون نفل الامم عدم  
الماء والتراب وعدم السترة او كاستغلبه نجاسة نجس  
من ازاله تاذكرة في الروضة وما ذكره في عادم  
السترة مبني على انه يلزمه الاعادة والاصح انما  
لا يلزمه فيباح له النفل ايضا كذا بخط شيخنا العلامة  
الشوايف خضر **قوله** ويعيد اذا وجد هذه تقدمت في باب  
الافضل وغيره قوله اذا قدر والاسباب بالعقد التوحيد وغير  
ثم بالعضاوهنا بالاعادة ويأتي في باب قضاء الصلاة ما له تعليق هذا

وقد يقال أراد الاعادة اللفوية **قوله** وإنما يعيد  
أخ محله إذا كان خارج الوقت أما في الوقت فإنه  
يعيد ولو كان في محل الغالب فيه وجوده لما لانه  
تبين ان فعله بغير ما وترانه كان لغوا فيعيد  
مطلقا زيادي نظرا ونقله مع عدم روطا هرة  
انه يعيد بالما مطلقا وان كانت صلوة به تجب  
اعادتها بان كان هناك جراحة تمنع استعمال  
الما في بعض عضوه **قوله** ولو لم يلبس اي  
وان لم يتحرك بحركته شومن ثوب وغيره من كل محمول  
له وملاق لذلك المحل مناوي ولا يضر نجس يحاذيه  
منهج لعدم ملاقاته له فصار كحال صلى على بساط  
طرفه نجس تصح صلاته وان عد ذلك مصلا  
ثم الهجه فلو عرق قدمه والتصق باليساط الذي  
طرفه نجس او المفروش على ارض متنجسة بباطن  
قدمه وعمار متعلقا به عد حاملا له فتبطل  
صلاته ان لم يفصله عنه كما افق به الشهاب  
الرملي ثم تكره الصلاة مع محاذاة النجس  
كما استقبل متنجس او نجس ولو نجس محل  
نجس صلى وتجا في عن النجس قد رعا يكتنه ولا يجوز

له وضع جبهته بالأرض بل ينبغي بالسجود إلى قدر لزاد  
عليه لاقى النجاسة ثم يعيد قاله في المجمع ثم مر  
**ف**سرع لو تعلق بالصلي صبي أو هرة لم يعلم نجاسة  
منفذة مما لا تبطل صلاته لأن هذا مما تعارض فيه  
الأصل والغالب النجاسة وخرج بقولنا لم يعلم  
نجاسة منفذة مما لو علم ثم غابت عنه الحرة أو  
الطفل زمانا يكن فيه غسل منفذ مما هو باق  
على نجاسته فتبطل الصلاة بتعلقهما بالصلي  
ولا يحكم بنجاسة ما أصاب بمنفذة مما إذا  
أكلت قارة ثم غابت غيبة يمكن طهرتها فربما  
عش على **مرقوله** وطهارة بدن حتى داخل انقه  
أو فمه أو عينه أو أذنه فلو أكل متنجسا لم تصح  
صلاته ما لم يفصل عنه لفظ أمر النجاسة بخلاف  
الحدث فإنه لا يجب غسلها فيه كما مره ملخصا  
من خضر **خط قوله** ومكان للصلاة أي مكانه  
الذي يصلي فيه عبارة ثم مر ويستثنى من  
المكان ما لو كثر ذرق الطيور فإنه يعني عنه في الأرض  
وكذا الفرش فيما يظهر لسقاة الاحتراق عنه وإن لم  
يكن مسجداً أينما يظهر بشرط أن لا يتعد المشي



عليه كما قيد العفو بذلك في المطلب قال الزركشي وهو  
قيد متعين وان لا يكون رطباً او رجله مثله ثم  
افاده الوالد رحمه الله ومع ذلك لا يكلف تحري غير  
محلله بالخوف وظاهر كلامهم انه لا يعق عنه مع الرطوبة  
ولو لم يجد عوداً عنه ولا طريقاً غيره كالمسألة في  
مطهرة المسجد ونقل عن ابن عبد الحق العفو وهو  
قريب للمسئلة مع شئ واستثنى من المكان ما لو كثر  
ذرق الطيور فيه فانه يعق عنه المسئلة في الاحتراز  
منه وقيد في المطلب العفو بما اذا لم يهد المشي عليه  
قال الزركشي وهو قيد متعين قال شيخنا وان لا يكون  
رطباً اي اورجله مبلولة ثم مع ذلك لا يكلف  
تحري غير محله خضروا الحاصل انه يعق عن ذرق  
الطيور بشرط ثلاثة ان لا يتعد اساسه وان لا  
يكون رطوبة من احد الجانبين وان يشق الاحتراز  
عنه واما عموم الحمل فليس بشرط كما صرح به  
الحلي على المنهج قلت لشيخنا ما المراد بان يعق  
عنه من شرطه فاجاب بان المراد مسئلة الاحتراز  
والله اعلم **قوله** ولو ناسياً او جاهلاً اي وجودة  
او كونه مبطلاً لا خضراً ان اظهر عنه اي عن النجس من

قيل الشروط وهي من باب خطاب الوضع وهو لا يؤثر  
فيه الجهل والنسيان قاله حج ويرد عليه **ا**  
الموانع ايضا من باب خطاب الوضع ويؤثر فيها النسيان  
كما في يسير الكلام اولا كذا ناسيا فانه لا يضر واللاتي  
ان يقال ان الشرط من باب الامور ان فلا يؤثر فيه النسيان  
وح لا تزد الموانع لانها من باب المنهيات والنسيان  
يؤثر فيها **شوقوله** فان لم يجد ما يغسله **هـ**  
ولو تخمس ثوبه بغير معفو عنه ولم يجد ما يظفر  
به وجب قطع علمنا ان لم تنقص قيمته بالقطعة  
شوق اجرة ستره يصلي فيها لو اكرأها كما قاله  
تعا المتولي وهو المعتمد ثم رخصه وقيل  
السبحان ايضا وجوب القطع بحصول ستر العورة  
بالمظاهر قال الزركشي ولم يذكر المتولي والظاهر  
انه ليس بتعبد بناء على ان من وجد ما يستتر به  
بعين العورة لزمه ذلك وهو الصريح **هـ**  
ومع هذا فالظاهر خ ط على الغاية ومثله ثم رخص  
وضمير يفعله عايد للمذكور من البدن والثوب  
والمكان **ق** **لوقوله** صلى بحاله واعاد هو في غير  
الملبوس اما هو فقد مر اول الباب ان غير القادر

على طاهر صلى غاريا بلا إعادة ابن سرقه خضر وقال  
قل يجب تقبيد الملبوس في الاولى بما عجز عن نزع  
والمكان ومنها ما عجز عن الانتقال عنه والاصل عاريا  
ولا إعادة عليه وانتقل عن المكان كذلك بل لا تصح  
صلاته فيما في هذه الحالة **قوله** دم براغيث البراغيث  
جمع برغوث بالضم والغث قليل ويقال له طامر  
روي أحمد والبخاري في الادب عن انس  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا  
يسب برغوثا فقال لا تشبهه فانه **ايقظ نبييا**  
لصلاة الغيم ودم البراغيث رشحات تمصها من  
الانسان ثم تخرجها وليس لها دم في غيبها ذكره  
الامام وغيره ثم خ خضر فالإضافة في دم  
البراغيث للدلالة على انها من اخراج النجاسة  
ويعني عن دم نحو البراغيث اي في ملبوسه  
ولو مع رطوبة بدنه من عرق وتحو ماء وضوء  
أو غسل أو ما يتساقط من الماحال سربه  
أو من الطعام حال أكله أو بصاق في ثوبه وغير  
ذلك مما يشق الاحتراز عنه وليس من ذلك ما  
الورد وما الزهر فلا يعنى عنه ما لم يخرج اليه لداواة



عينه متلاع من غمير ولا يحاف تشييعا لمدن  
لنفسه خلافا لابن العماد ابن شرف وهذا العلم بالنسبة  
الى الصلاة وخوها لا لغو ما يع او مما قليل فلو وقع  
الموت في ذلك في ما يع او مما قليل جسده خضر وفي  
معنى البراغية كل ما لا لنفس له سائلة وخرج  
بدم البراغية جلد ما فلا يعنى عنه **قوله** كدم  
البزاة هي بالمثل تخرج صغير ثم مرقوله  
خارج بالتحفيف كغراب ع ش على مرقوله  
لعموم البلوى به اي با صابته ومما عت به البلوى  
حصول دما البراغية في خرقه يضعها بعض الناس  
تحت عمامته صيانة لها عن دما البراغية فيعنى  
عنه وان كرا ابن شرف ثم محل العفو عنه وعن  
سماير المعفوات ما لم يختلط باجنبي فان اختلط  
به ولو دم نفسه كاخارج من عينه اولثته او  
انغره او قبله او دبره لم يعف عن شيء منه ويحق  
بذلك ما لو حلق راسه فخرج حال خلقة  
واختلط دمه ببلل الشعر او حكة خوذته  
حتى ادماه ليستمسك عليه الدوام ذرة عليه  
كما افق به الوالد ثم مرفوع بين الثغري

عند النوم في حق أهل البادية ويحويها من يعتاده  
عند النوم أما أهل القرى والأمصار الذين لا يعتادون  
فلا يسن في حقهم وح فالنوم في الثوب إذا كثر  
دم البراغيث فيه فانه يعفى عنه مطلقا وان  
انتشر بعرق بخلاف من لا يعتاد النوم فيه اذا  
كثرت فيه فانه لا يعفى عنه كما لو لبسه لغير حاجة  
خضر وعبارة المناوي لكن محل العفو حيث لم  
يختلط باجني وحيث كان في ملبوس لم يتعد  
أصابته له والآ كان قتل قلا في بدنه او ثوبه  
فاصابه منه دم او حمل ثوبا فيه غودم براغيث  
أو صلى عليه لم يعف الا عن القليل انتمت والحاصل  
انه يعفى عن دم غوا البراغيث وان كثر وتفا حش  
وانتشر بعرق او خوف بالنسبة للصلاة بسروط  
ثلاثة ان لا يكون بفعله وان لا يختلط باجني  
غير ضروري وان يكون ذلك في ملبوس يحتاج  
اليه ولو للجمال فانه يختلط باجني غير ضروري  
لم يعف من شئ منه وان كان بفعله عفى عن  
قليله وكذا ان كان في غير الملبوس المذكور وقال  
م في شئ واحد في شئ قليل هذا ام كثر فله حكم

القليل لأن الأصل في هذه الخجاسات العفو إلا إذا  
 تيقنا الكثرة **قوله** في ثمة متعلق بحمل ابن سرف  
 وخضر ولو كان جملة لغرض كالخوف عليه ع شر على  
**قوله** أو فرسه عطف على حمل **قوله** وعن ابن استنجا  
 في الصلاة زاد الجلال المحلي في س الممنهج رخصة وقضية  
 أنه لو كان مسافرا عاصيا بسفرة لم يعرف عنه وليس  
 كذلك عبد البر **قوله** وإن عرق بكسر الراء انتهى شوبري  
**قوله** فتلوأ به غير محله وإن جاوز البدن إلى الثوب  
 على الأصح مناوي محله ما لم يجاوز عرقه حشغته  
 أو صفحته فإن جاوز ما ذكر لم يعرف عنه ولهذا يجمع  
 بين الكلامين المتناقضين في خضر ثم إن جاوز  
 مع الاتصال وجب غسل الكل والأوجب غسل ما  
 جاوز فقط دون غيره وقوله الاتي وجب غسلها  
 سأل إليه ضعيف أو محمول على الشك في مع التقطع  
 عبد البر **قوله** بخلاف حمل غيره له أي للمسبح في صلاة  
 الخ هذا محترز قوله في حق نفسه ومثل الحمل ما لو  
 تعاقب المسبح بالمصلي أو المصلي بالمسبح فإنه يتطل  
 صلاته ووجه البطلان فيهما اتصال المصلي بما هو  
 متصل بالخجاسة ويؤخذ منه أن المستنحي بالماء



إذا أمسك مصليا مستحيا <sup>شد</sup> بطلان صلاة المستحبر  
لأن بعض يده متصل بيده المستحى بالما ويده  
متصلة بيده المصلي المستحبر بالحجر فيصدق عليه أنه  
متصل بخمس وهو نفسه لا ضرورة لاتصاله به وفي  
حج ولو غرز أبرة مثلا بيده أو انغرزت فغابت  
أو وصلت لدم قليل لم يضرا ولدم كثير أو خوف لم تقم  
الصلاة لاتصالها بخمس انتهى وقال سم عليه ومحل  
عدم الصحة حيث كان طرفها باينا ظاهرا انتهى  
أقول وما قيد به قد يؤخذ من قوله فغابت وقوله  
لم تصح الخ ينبغي أن محله إذا لم يخف من ترعها ضررا  
يبيح التيمم وأن محله أيضا إذا غرزها الغرض أما إذا  
غرزها عبثا فتبطل لأنه بمنزلة التضييع بالنجاسة  
عمدا وهو يضرع إلى على م ر ولو وقع الطائر الذي  
على منغذ نجاسة في ما قليل أو ما يع لم يخمس على  
الأصح لغرض صونه عنه بخلاف المستحبر فإنه يخمس  
ويجرم عليه ذلك لما فيه من التضييع بالنجاسة ويؤخذ  
منه أنه لو جامع زوجته في هذه الحالة أنه يجرم  
عليه لما ذكر وأنه لا يلزمها ح تمكينه كما أفنى به الوالد  
وان خالف في ذلك بعض المتأخرين ثم شيخنا ولو

حمل المصلي حيوانا مذبوحا وان غسيل الدم عنده  
 او ادميا او سمكا او جرادا اميتا او بيضة مذرة  
 استحال دمها او عنيتا استحال خمر او قارورة  
 ختمت على ممر ونحوه كيول ولو برصاص لم تنصح  
 صلاته اما في النجاسة الاولى فلنجاسة التي يباطن  
 الحيوان لانها كالظاهرة بخلاف التي لا الحياة اثرها  
 في دفع النجاسة واما في الباقي فلم يحمل نجاسة لا  
 حاجة اليها في طواف الغياس بطلانها ايضا بحمله  
 ما قليلا او ما يعافيه ميتة لانفسها سائلة  
 وقلنا لا ينحس كما هو الاصح وان لم يصر حيوانه  
 ثم مر وتلخص مما مر انه لا تبطل صلاة بحمل  
 حيوان حي طاهر المنفذ ولو احتمالا ولو من  
 غير حاجة لحمله صلى الله عليه وسلم اامة في صلاته  
 بخلاف حمله حيوانا متنجس المنفذ بخروج  
 الخارج منه او ميتا فتبطل صلاته وكما يستخرج  
 من عليه نجاسة معفو عنها كثوب به دم برائحة  
 فاذا اتعلق المصلي به او تعلق بالمصلي بطلت  
 الصلاة **قوله** وهذا اما صح في الروضة هو المعتمد  
 هنا وكذا ما بعده **قوله** اصحها عدم الوجوب

مقته **قوله** كالاسلام اي وكالتميز واما معلومات  
من طهارة الحدث اذ شرطها النية وشرط النية  
الاسلام والتمييز **خضر** **قوله** وترك الاكل بضم الحمة  
بمعنى المأكول فتبطل به ولو تركها وبالمفطر منه  
وبالكثير ولو سهواً أو جهلاً بخلاف الصوم لانت  
للمصلي هيئة تذكراً قل **قوله** ومعرفة كيفية  
الصلاة الخ عبارة المناوي ولا يزداد في الشروط الا  
كما صنع المؤلف في الترح لان طهارة الحدث تستلزمه  
ولا التميز لان معرفة الوقت تستلزمه ولا العلم  
بالعريضة وبالكيفية بان يعلم فرضيتها مع تمييز  
فروضها من سننها لانه شرط لكل عبادة **فهم**  
انه اعتقد عامية الكل فرضاً صحيحاً أو سنة فلا وبعضاً  
وبعضاً صحيحاً لم يقصد بفرض معين النغلة انتمت  
**قوله** الا في حق العامي والمراد بالعامي من لم يحصل  
من الفقه شيئاً يهتدي به الى الباقي ويستغاد  
من كلامه ان المراد به هنا من لم يميز فافق صلاة  
من سننها وان العالم من يميز ذلك والله لا يغتفر  
في حق ما يغتفر في حق العامي كذا ذكره مرو وغيره  
وقبه نظراً لانه يلزم عليه تحصيل الحاصل حيث كان



المراد بالعامي من لم يميزو بالعالم من يميز لانه لا معنى  
لاشتراط معرفة العارف فليست **مل قوله** أركانها خمسة  
عشر جعل الطائفة واحدة أركانها جنسا واحدا  
وبعد المقارنة ركنان هذان اثنتان والبقية ستة  
أفعال وهي القيام والركوع والاعتدال والسجود  
والجلوس بين السجدين والجلوس الأخير وخمسة  
أقوال تكبير التخمير والقائحة والتسديد والصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام وعقد يدهما  
وهو النية ومتروك بينهما وهو الترتيب انتهى ومن  
عد الطائفة اربعاً عدّها ثمانية عشر ومن اسقطها  
وجعلها خمسة تابعة للغرض جعلها أربعة عشر  
والخلف اغفل اذا لم يد من الطائفة مطلقا فافهم  
**قوله** نية بدائها الصلاة لا تتعقد الا بها خط  
قال حج لو قال انساك نوبت أصلي الظهر الله أكبر  
نوبت لم تتعقد صلاة اذ لم يستحضر معتبرات  
النية عند قوله الله أكبر فان استحضرها عند  
الاعتدال لكن بطلت بقوله بعد نوبت لان هذا  
كلام اجنبى لا حاجة اليه فاذا وقع بعد انعقاد  
الصلاة اسقطها انتهى ويستطرد جزء النية فلو

اعقبتها

اعتقها بالفاظ استأثرت الله أو نية فانه قصد التبرك  
 أو أن الفعل واقع بالمشيئة لم يضر أو قصد التعليق  
 أو أطلق ضرر وكذا كل ما يجب فيه النية ودوامها حكما  
 بان لا يطرأ ما ينافيها فلو تولى الخروج منها حالا  
 أو بعد غور كوعه أو تردد في الخروج والاستمرار  
 أو علق الخروج بشي وإن لم يقطع حصوله بطلت  
 حالا في الميع وظاهرا اقتضاهم على ما يقطع  
 حصوله أو يجوز حصوله وعدم حصوله انه لا يضر  
 التعليق بما يقطع عقلا بعدم حصوله كالجمع بين  
 الضدين كالحركة والسكون أو البياض والسواد  
 في أن واحد ولو وجد شيء من ذلك في غير الصلاة  
 كالصوم وأجج والوضوء والاعتكاف لم يضر أنه تم  
 إن سرف ثم رأت في الإيجاب بعد قول العباب ولو علق  
 الخروج بشي بطلت حالا وإن لم يقطع حصوله وهل  
 التعليق بالاحتمال كذلك قضية قول المجموع بدخول  
 شخص وضوء مما يحتمل حصوله في الصلاة وعدمه  
 خلافاً والذي يتجه ترجيحه الصحة في المحال  
 العقلي لأن ذلك لا يتصور وقوعه قطعاً دون  
 العادي ككون النار غير محرقة والبحر غير مغرق

وجب وجبالاً من ذهب لانه التعليق فيه ينافي الجزم  
بخلافه في العقلي ثم رأيت الرافي صرح بما يؤيد  
فقال على أمر يجوز أن يعرض طريقاً له ويجوز أن لا  
انتهى وهذا اصادق بالجمال العادي دون العقلي  
انتهى وسياقها مشى المفردات **هـ** **شوقوله**  
كالتكبير وغيره المراد بغيره الغيايم او بدله اي فقط  
لان النية انما يجب في ذلك وهذا يقتضي ان  
قوله كالتكبير وغيره بيان لبعض الصلاة الواجب  
فيه النية اي ذكر أو الظاهر كما نقل عن خ ط ان  
قوله كالتكبير وغيره مقيس عليه يعني ان النية  
ركن لوجوبها في بعض الصلاة كما ان التكبير وغيره  
كالركوع والسجود كذلك ومن هذا يؤخذ الرمي على  
الغزالي حيث قال ان النية شرط اذا شرط ما يقارن  
كل معتبر سواه ابن شرف وعلى كل فالنكاح استقصا  
لان غيره يصدق بالكله **تنبه** يستمع جمع  
صلاتين بنية ولو غلام مقصوداً اما غير المقصود  
لكنية واستحارة واحرام وطواف وسنة وضوء  
غسل فيجوز جمعها مع فرض أو نقل غيرها بل تحصل  
ويشأن عليها وان لم ينوها كما قال في البهجة شواها

بالفرض



با الغرض والنفل حصل ان نويت اولا انتهى رحا في ثم قال  
**ثم** حاصل ما يطلب من المصلي في النية  
 انه اما ان يصلي فرضا او نافلة ذات وقت او سبب  
 او نافلة مطلقة فالغرض يجب فيه ثلاثة امور قصد  
 فعله وتعيينه بالرفع من طهرا وغيرها ونية الغرض  
 من غير الصبي على المعتمد بخلاف المنذورة والمعا  
 لا بد فيهما منها رجلي ويستكمل عليه صلاته على الجبارة  
 حيث يجب فيها تعرضه للغرض كاياي والثاني يجب  
 فيه امرات قصد الفعل والتعيين والنفل المطلق  
 قصد الفعل فقط ومنه النية وسنة الوضوء والاحرام  
 والاستحارة فتكون مستثناة مما له سبب انتهى  
**قوله** تكبيرة تحرم سميت بذلك لانه يحرم بها ما كان  
 خلا لاله قبلها كاطر وكلام قل **قوله** صلوا كما رايتوني  
 اصلي أي كما علموني حتى لا ترد الأقوال فانها لا تبصر  
 وهو وان كان خطابا لما لك به الحويرث واصحابه الا  
 انه ليس من خصوصياتهم اجماعا فيجزي في جميع  
 الامة ثم رأيت ابن دقيق العيد صرح به فالرفع ما  
 أوجه كلام الزركشي انه لا يصح الاستدلال به الا  
 ان كان خطابا لجميع الامة شرح القباي خضر

**قوله** رواهما أي الاتباع ومفعله صلى الله عليه وسلم  
والخبر **قوله** الله أكبر واختص التكبير بذلك للدلالة  
على القدم والعظم دون غيره من الأذكار **قوله**  
ولا تنضر زيادة لا تمنع الاسم أي اسم التكبير كاسم  
الأكبر بزيادة اللام لأنه لفظ يدل على التكبير وعلى  
زيادة مبالغة في التعظيم وهو الاستعلاء بالتخصيص  
فصار كقوله الله أكبر من كل شيء خضفاً كبيراً بمعنى  
الله أكبر أي من كل شيء خضفاً كبيراً ففعل تفضيل  
وقيل أنه بمعنى كبير وعبارة المناوي ولا تنضم  
زيادة لا تمنع اسم التكبير بأنه كانت بعده مطلقاً  
أربعين جزئية وهي نعت للباري وقصرت كما لله  
الأكبر **قوله** زيادة الخ وهي خلاف الأولى **قوله** والله  
الجليل أكبر وكذا كل صفة من صفاته تعالى إذا لم يطل  
بها الفصل كقوله الله عز وجل أكبر لبقاً المظم  
والمعنى بخلاف ما لو تخلل غير صفاته كقوله الله  
هو الأكبر أو طالت صفاته لله تعالى بأن تزيد على  
ثلاث كلمات كما قاله قل على خ ط ك الله الذي لا اله  
إلا هو الخ العنود أكبر والله لا اله إلا هو أكبر أو  
طال سكوتهم بين كلمتي التكبير والظاهر أنه لو قال

الله جليل أكبر لم يصح بتكبير جليل لانه ح ليس صفة  
 وكذا لو قال الله يا رحيم أكبر وعبارة مرر ولو تحلل غير  
 صفاته كقوله الله هو الأكبر أو طالت صفاته لله  
 تعالى بات تزيده على ثلاث كلمات كما قاله قل على خط  
 كاله ان الذي لا اله الا هو الحي القيوم أكبر والله الذي  
 لا اله الا هو أكبر أو طال سكوتك بين كلمتي التكبير  
 والظاهر انه لو قال الله جليل أكبر لم يصح بتكبير  
 جليل لانه ح ليس صفة وكذا لو قال الله يا رحيم  
 أكبر وعبارة مرر ولو تحلل غير النعوت كاله يا أكبر غير  
 مطلقا ومثله الله يا رحمن أكبر ونحوه فيما يظهر لا يها  
 الاعراض عن التكبير الى الدعاء ثم تمت ومرادة بالصفة  
 المعنوية لان عز وجل من قولنا الله عز وجل أكبر  
 حال لا صفة خفية والظاهر ان مثله الله سبحانه  
 أكبر فليحذر **قوله** ولا اله الا الله أعظم وكونها وجلة شروط  
 تكبيرة الاحرام على ما في ش خط للغاية خمسة عشر  
 ابقاها بعد الانتصاب في الغرض بلغة العربية  
 للقادر عليها ولفظ الجلالة ولفظ أكبر وتقديم لفظ  
 الجلالة على أكبر وعدم مدحمة الجلالة وعدم مدحمة  
 أكبر وعدم تشديد ها وعدم زيادة واو ساكنة او

في الشرح ورواه  
 طائفة صفاته تعالى



متحركة بين الكلمتين وعدم واو قبل الجلالة وعدمه  
وقفة طويلة بين كلمتيه كما قيده الزركشي في ش  
التبنيه ومقتضاها انه السيرة لا تضروب صرح  
في الحاوي الصغير واقع عليه ابن المغن في شرحه  
وان يسمع نفسه في جميع حروفها اذا كان  
صحيح السمع ولا مانع من لفظ وغيره والا فيرفع  
صوته بقدر ما يسمعه لولم يكن أصم ودخول  
وقت لتكبير الفرائض والنفل المؤقت وذو السبب  
وايقاعها حال الاستقبال حيث شرطناه  
وتأخيرها عن تمام تكبير الامام في حق المقتدى  
فلو دارفه في جزء منها لم تصح القدوة ولا تستعد صلته  
قل ويقتضي في حق العامي ابدال همزة الكبر واوا في  
حق الامي ابدال كاف الكبر همزة العجم **قوله** فزهاها  
وهل يشترط معارفتها للزيادة الفاصلة المفتقرة فيه  
نظر ولا يبعد الاشتراط كما نقل عن شيخ الاسلام  
صالح البلقيني وهو ظاهر كلامهم كما في فتاوى شيخنا الشهاب  
الرملي ثم قال وعندني لا يجب وكلامهم على الغالب هل لا يبعد  
جريان ذلك التردد في سكوت بين جزئيهما لا يضر نظرا الى  
توجيه المنع بان يلزم عزوب النية ثم عودتها قبل تمام الانعقاد

وذلك يوجب اختلافا انتهى سم **شوق** لافها اول واجبا  
الصلاة **قاسم** كل عبادة يجب ان تكون النية  
مقارنة لاولها الا الصوم والزكاة والنفقة وكل  
عبادة تشمل اركانها لا يجب تخصيص كل ركن منها  
بنية الخروج من الصلاة على وجه والطواف على  
وجه مناوي بالحرف اذا نوى أصل العبادات الا  
بنية **قوله** بان يقرها اي وذلك بان يستعي في ذهنه  
ذات الصلاة وما يجب التعريف له ثم يقصد فعل  
هذا المعلوم ويجعل قصده هنا مقارنا لاول  
التكبير ولا يغفل عن تذكرة حتى يتم التكبير فلا  
يكفي توزيعها عليه ونزع فيه امام الحرمين بانه  
لا تخويه القدم البصرية ومن ثم اختار النووي  
الخزيادي لا يقال استحضاره الكل ممكن في ادنى  
خطه كما صرح به الامام نفسه لانا نقول ذاك  
من حيث الاجمال وما نحن فيه من حيث التفصيل  
عبد **القول** واختار الخ هو المومند قال **الخ**  
ومعنى المقارنة العرفية انه يكفي استحضار ما  
ذكر في جزء من التكبير وقال بعضهم معناها بذل  
مجهودة في استحضار ما تقدم ونقله عن الامام قول

واعتمد مشايخنا الاول قال مع شق قوله واختار  
النووي ان المعتمد خلافه وان كان هو الا يتوهم  
الشريعة **قوله** عند العوام هل هو متعلق بتكفي  
اي تكفي العوام المقارنة العرفية او بالعرفية اي  
العرفية عند العوام مع ما المرادهم وقد اسقط  
هذه الكلمة في شق المنهج فلجرح شق قوله الظاهر  
انه يبيح تغلقه بكل منهما وعلى الاول فالمراد بالعوام  
العاميون وعلى الثاني فالمراد بهم عامة الناس والثاني  
هو المعتمد فليست امل **قوله** والاكثر من لم يعدوا  
المقارنة ركنا انهم هو الاصح ابن سرف وخضر **قوله**  
ورابعها قيام في الامداد كغيره وانما اخرها القيام  
عن النية والتكبير مع تقدمه عليهما لانها ركبان  
في كل صلاة بخلافه فانه ركن في الفريضة فقط ولانه  
قبلها شرط وركنيته انما هي معهما او بعدهما قال  
الشيخ قوله ولانه قبلها شرط فيه نظرويته انه  
لو قارنها صحت الصلاة وان لم يتقدم عليه **مسألة**  
فان كان النقل كما ذكره الشيخ فلا بد من قبوله مع  
الشكاه فليراجع او تكون بشرطية قبلها التوقف  
مقارنته لهما عادة على ذلك فان امكنت بدون



لم يشترطه **تسبيح** أما وجب للقيام قراءة **المجلد**  
الآخر **تسبيح** بخلاف الركوع والسجود والاستدال  
والجلوس بين السجودتين لا يناسب الأولين بالعادة  
فوجب تمييزها عنها وهو حاصل بذلك بخلاف  
الركوع والسجود فإنها متميزة عنها بهذا التقاطع  
إلى ميمز آخر وأما الأخذان فغيره مقصودين  
لذا التقابل للفصل ومن ثم كانا قصيرين فلم يناسبهما  
إيجاب شيء فلهما إعلاما بذلك **هو** **شوق قوله** قيام  
أو بدله **خضر قوله** في فرض مثل فرض الصبي والغاري  
والعريضة المعادة **خضر** وهو أفضل أركان الصلاة  
ثم السجود ثم الركوع ثم الاستدال **قل** **قوله** لقادر ولو  
بمعين ولو نحو عكارة في موضعه أو دواء قيامه  
ولو بعارية أو جارة قدر عليها بما في شرها أو وضوء  
لاهيبة له أو لئمنه فلا يلزمه **قل** وعند المنفعة  
القادر بقدرة غير عاجزة والمؤتمد بخلاف قول **قل**  
أو دواء قيامه وفاقا لسم والرحماني قال الرحماني  
قوله لقادر ولو بمعين **أجره** مثل قدر عليها فاضلة  
عما يصير في زكاة الفطر وهو ما عليه فاضلا عن  
مؤنة ليلة العبد ويومه والمراد احتياجه في العانة

للاستصحاب فقط لا لمساواة ولا سقط عنه القيام  
فلا يجب وإن وجد الاجرة وعبارة سموها أصل  
مسئلة المعين والمكارة انه اذا احتاجها في ابتداء  
القيام فقط وجب او في الدوام فلا انشراح بالمعنى  
**قوله** حسبا كما تفقد قوله **قوله** كاحتياجه الخ وكذا  
دوران رأسه في سفينة ولذلك قال كاحتياجه  
بالكاف والضابط كل ما يذهب فثبوته او يحصل  
به مشقة لا تخفى عادة وهي المرادة من عب  
بالسندية قوله والاحتياج المذكور مثلا للنجذ  
الشري ولا يعيد اذا صلى قاعدة في سفينة  
خوف من دوران رأسه او من الفرق بخلاف ما  
اذ صلى قاعدة الزحمة في السفينة فانه يعيد  
لمدة ذلك **فصرح** لو تعارض اعيان القيام والستر  
بان كان بحيث لو صلى قائما اكتشف بعض عورة  
وكان بحيث لو صلى قاعدة امكنه ستر لذلك فينبغي  
مراعاة اقيام دون الستر **فصرح** اخر لو كان  
بحيث لو صلى قائما حصل منه ثلاث حرقات متوالية  
ولو صلى قاعدة لم يحصل منه ذلك فينبغي ان يسارع  
القيام لانها صارت ببيعته كما قاله ثم **فصرح**

ثالث لو عارض القيام الجماعة بحيث لو صلى منفردا  
على قائما وان صلى مع الجماعة صلى قاعدا فالافضل  
الانفراد ويصلي قائما لانه اكد وتصح مع الجماعة  
وان قعد في بعضهما كما في زوايد الروضة وكان وجهه  
ان عذره اقتضى مسامحته بتحصيل الفضائل  
والجماع **س**ل انه يستثنى من وجوب القيام في  
الفرض للقادر صور الاولى خوف اكسب سبغة  
غرقا الثانية خوفه دوران راس الثالثة ما لو  
كان به سلس بول لو قام سال بوله وان قعد لم  
يسل فإنه يصلي قاعدا ولا اعادة الرابعة ما لو  
قال طبيب ثقة لمن عيّنهما اذا صليت مستلقيا  
امكنت مداواتك فله ترك القيام على الاصح فقول  
الشم كاحتياجه اي بقول طبيب عدل او معرفة  
نفسه ان كان طبيبا الخامسة ان يخاف القراءة من  
القيام رؤية العدو لهم فيقصدون فيصلون قعودا  
ولا اعادة بخلاف ما اذا كان القراءة رقيب برقيب  
العدو ولو قام لراة العدو وجلس القراءة فيمكن  
ولو قاموا لراة العدو وفسد تدبير الحرب فيصلون  
من قعود مع وجوب الاعادة لشدة الضرر في



قصد العدو وخلافه لا خير بينهما واستثنائه هذه الصور  
من وجوب فرض القيام للقادر إنما هو بحسب الظاهر  
وفي الحقيقة لا استثناء لأن من ذكر عاجزا لما لضرورة  
الشد أو به أو خوف الفرق أو الخوف على المسلمين أو خوف ذكر  
انتهى خط على الغاية بالمعنى **قوله** فلا يجب عليه القيام  
أي ولا الركوع والسجود من جلوس لاجل ما ذكر قل  
**قوله** فعله قاعد الجماعة رائبا كان أو غيره لأن  
النوافل تكثر فاشتراط القيام فيها يؤدي إلى الحرج  
أو الترك وهذا لا يجوز القعود في العيدين والمناسبات  
والاستسقاء على وجه ضعيف لئلا يترتب خضر  
ومن النفل ما نذرناه له لبقائه على التولية قال  
**قوله** لم يصح أي وإن لم الركوع والسجود لعدم وروده  
بخلاف الأغناف أنه لا يمنع فيما يظهر خلافه للانسياب  
لأنه أكمل من القعود نعم إن قرأ فيه وراء جعله للركوع  
اشتراط بما هو ظاهر مضي جزء منه بعد القراءة وهو  
مطلوب ليكون عن الركوع إذا ما قارضا لا يمكن حسابه  
عنده وإذا صلى مضى لم يجز ويجب أن يأتى بركوعه وسجوده  
تأمينا ثم **يشتمل** **فصرح** لو صلى النافلة وأراد أن يقرأ  
الغائبة وهو ركوع الركوع فله ذلك بخلاف ما لو صلى

منه الجود الى القيام واراد ان يقرأ حال طوعه فانه  
يتمتع لان القيام اكمل من الطوع هذا ما اعتد الرمي  
قيا ساعا على ما قرره في الغرض انه يقرأ حال طوعه الفاعلة  
او بدفعها حال طوعه لان المقدور اكمل منه فوجب  
ثاني غير الفاعلة اليه ح د **خبر قوله** قراءة الفاعلة اي لكل  
مصل حتى المعتدي ولو في الجمرة كما جاء عن سيف  
وعشر بن عاصم مناوي والاوجه انه لو قرأ الفاعلة  
بقصد الثناء تجزئه عن قرائتها لوجود الصارف  
ثم الاجاب لسببنا وقد يشمله قوله الاتي ويجب ان لا  
يقصد بالركن غيره **شوقوله** في كل ركعة اي مرة في القيام  
فقط وقد يجب اكثر من مرة بخمسة ركعات تقرأها  
كل ما عطف وفقط في الصلاة قراها وجوبا ان كان  
في القيام والاخرها ما بعد الفاعلة لان محل  
القراءة انما هو القيام فلا يقرأ في غيره ولو الاعتدال  
كما هو الظاهر ولو قرأ أجزاء التذرو من القيام  
القيام الثاني من صلاة الكسوفين ومثل القيام  
بداءه وبالسجدة اية منها من كل سورة الابرة للترويح  
بالقتال الذي لا يناسبه السجدة المناسبة للرفقة  
والرحمة قال شيخنا الرمي فيكرة الايتان بها في

أولها وتسكن في اثنا عشر كغيرها خضر **قوله** لا صلاة أي  
صحيحة لم لم يقرأ بقاعة الكتاب البازية وظاهرة  
يشمل المأموم وقد صرح به في أحاديث أخر ضعف  
الحفاظ خبر من صلى خلف الإمام فقرأه الإمام  
**قوله** ترثيها فلو قدم آية على أخرى أو حرفا  
على آخر بطل ما قدمه مطلقا وكذا أما آخره إن  
قصد به تكميل ما قدمه عند شروعه فيه والآيات  
قصد الاستئناف أو أطلق فله إن يكمل عليه  
بلا وصل قل **قوله** فان تحلل ذكر اجنبى غير متعلق  
بالصلاة قطع الموالاة وإن كان قليلا كالحمد عا طس  
وإن من خارجها وكأجابه مؤذنة لأن ذلك  
ليس مختصا بها المصلى بها فكانت مستورا بالأغراض  
ولتغيير النظم من غير عذر بخلافه مع النسب  
فلا يقطعها بل يثبت **قوله** كتابه فيه الخ وكذا  
سجود تلاوة مع الإمام وخرج بإمامه غيره  
ولو ما موما آخر قل فتمت قطع الموالاة وتبطل  
صلاته في صورة السجود إن علم وتعد كما هو ظاهر  
ومما يقطع الموالاة أن يسبح مستأذنه عليه  
**قوله** وقتته عليه أي إذا اتوقف وسكت فلو قبح



عليه قبل الوقوف قطع الموالاة وشمل ما ذكر الغني  
على الإمام في غير الفاتحة ولا بد أن يكون الغني بقصده  
القراءة ولو وقع الغني والابطال ثلاثة على المعتد  
خضر **قوله** ويقطع السكوت الطويل وفي بعض  
النسخ وتقطع أي الموالاة بالسكوت الطويل  
أي بات زاد على سكتة الاستراحة والاعيا  
لا شعارة بالأعراض وإن لم ينو قطعها **قوله** بلا عذر  
أي من جهل أو غيب أو سهو فلا يضر حيث  
كان عذر **قوله** وكذا يسير قصد به الخ ولو نوى  
قطع القراءة ولم يسكت لم تبطل قرأته وفارق  
ذلك نية قطع الصلاة بات النية ركن فيها يجب  
أدائها حكما ولا يمكن ذلك أي ما ذكر من الإدامة  
الحكمة مع نية القطع وقراءة الفاتحة لا تفتقر  
إلى نية خاصة فلا تتأثر بنية القطع **قوله**  
الرافعي **قوله** عن المسبوق أي حقيقة أو حكما  
فلا تتعين فيها بل يحتملها عنه إمامه إذا أضح  
أضواء حبت عليه فذكرت الركعة بأدراكه معه  
ركوعه المحسوب له كما يأتي بيانه مع ذكر  
من في معناه من كل متخلف بعد ركعة وشيا

وبعد ركعة أو ثلث في قراءة الفاتحة بعد ركوع الإمام  
فلم يزل عذره حتى سبقه الإمام بأكثر من ثلاثة أركان  
طويلة وزال عذره والإمام ركع أو هاء للركوع وح  
فقد يتصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات  
وما قرناه هو المعتمد كما يعلم مما ذكره الشيخان  
وان وقع في عبارة الشيخ ما يخالفه ولو نوع  
مفارقة إمامه بعد الركعة الأولى ثم اقتصد  
بإمام ركع وقصد بذلك إسقاط الفاتحة عنه  
صحت في أوجه احتمالية كما افق به الوالد واستقر  
رأيه عليه آخر الأمر **قوله** ثم إن عجزه عنها  
أي عن الفاتحة لعدم معلم أو مصحف أو زيادة  
أو ضيق وقت عن تعلم ذلك ثم المنهج وحلي وظاهر  
أنه لو حفظ بعض الفاتحة ضم إليه بدل البعض  
الآخر مراعيًا للترتيب على معنى أن البعض المحفوظ  
من الفاتحة أنه كان من أولها قدمه والا قدم  
عليه البديل إلى أن يأتي محله فيجعله فيه ع ش فإن لم  
يقدر على بدله ذكره ولو تعارضا القيام والقراءة  
قدم ما يفجره قائمًا ثم يجلسه والقراءة والاستعجال  
قدم ما أيجنا فيستعجل أو لا في الأحرار ثم يستدبر

للقرأة أو الغيام والاستقبال قدم الاستقبال لانه  
كدم الغيام ابن شرف **قوله** قد رها من بقية الفرق  
اي بشرط ان يكون سبع ايات لا تنقص حروفها  
عن حروف الفاتحة وهي يا ايسهله مائة وستة  
وخمسون حرفا باثبات الف ما كرم والمراد ان المجموع  
لا ينقص عن المجموع لان كل آية من البدل قدر  
آية من الفاتحة ثم المنهج وقوله لا تنقص حروفها  
اي الا نوع السبعة عن حروف الفاتحة هو المراد  
ولو فبطنه كما سيأتي في مسألة الوقوف قلت  
الظاهر من حلي **قوله** ولو مقرقا معتمد **قوله**  
من ذكر اودعا فهو مخير بينهما والاوى الذكر قال  
وقال ع ش أو ما نعة خلق فتجاوز الجمع بأن يأتي  
بعضها من الذكر وبعضها من الدعاء قال **قوله**  
ويجب كونه سبعة انواع مثله بعضهم بسبحات  
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكر ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلي العظيم ما شاء الله سبحانه وما لم  
يشأ لم يكن قال الرحمان قلت وفيه نظرات حروفها  
لا تبلغ مائة **قوله** ويعتبر تعلقه بالآخرة هو المعتمد  
أيضا حتى انه يجب تقديم ترجمة المتعلق بالآخرة على



عربية غيره قال قال الامام ولولم يعرف غير ادعنا  
المتعلق بالدين اذ به والخزاة قال شيخنا وهو المعتد  
وان نولع فيه ابن سترق ومن المتعلق بالاحد اللهم  
اغفر لي وارحمني وسامحني وارض عني ومن  
المتعلق بالدين اللهم ارزقني زوجة حسنا كما  
نقل عن الزبائي قال في ثم المنهج ولا يشترط في الذكر  
والدعاء ان يقصد بهما البدلية بل الشرط ان لا  
يقصد بهما غيرها اي غيرها فقط حتى في التعوذ  
والافتتاح فاذا استفتح أو تعوذ يقصد تحصيل  
مستنها فقط لا يجوز خلافه كما قاله الحلبي **قوله**  
أولى من قوله الأصل سبوح بقدرها لان التسبيح  
وحده لا يكفي مع حفظ نوع آخر وأيضا المذكر  
الدعاء فيهم انه لا يكفي **قوله** ثم ان عجز عن ذلك طه  
حق عن ترجمة الذكر والدعاء وقع الخ ثم المنهج  
لا يقال فيما اذا دخل في الصلاة لانه ان كان  
يعرف التكبيرة فيكررها بقدر الحاجة ولا فيكون  
ان فقدت صلاته واجيب **بانه** يتصور قوما  
اذا لقنهم شخص التكبيرة ثم ذهب او كان يعرفها  
ثم نسيها اما لو عجز عن التكبيرة بكل وجه فيدخل

في الصلاة يدونها كالأخرس ابن شرف وخلف قوله  
وقف بقدرها أي الفاعلة في ظنه وجوبا ويقدر  
المشورة نذبا ولو قدر وهو في مرتبة على ما قبلها  
عاد اليه وجوبا أو بعد فراغها عاد اليه نذبا  
قل وظاهرة حتى في الوقوف وعبارة الحارثي  
على المنهج ولو كان النذل وقوفاً لم يأت بما قدر عليه  
وأجزاء ما فعله **قوله** بخلاف التكبير أي عند العجز  
عن العربية واللام تصح صلاته وأما صح الإسلام  
بغير العربية فمن يحسنها خلاف للاشتراك  
لأن المراد من السهماء ديني الأخبار عن اعتقاده  
وهو حاصل كل لغة وأما هنا فتعبدنا الشارع  
بلفظ فوجب اتباعه ما أمكن قاله في الإيعاب  
**قوله** حركة لسانه أي إن كان خرسه عارضا  
فإن كان أصليا فلا تحريك **قوله** **الحاصل**  
أن واجبات الفاعلة أحد عشر أو لمقاراة كل أيا منها  
ومنها البسملة وثانيهما مراعاة تشديد الألف  
وثالثها ترتيبها ورابعها موالاتها وخامسها  
عدم أبدال حرف بحرف وسادسها قراؤها بالعربية  
وسابعها عدم التحريك المعنى وثامنها عدم القراءة

بالتأنيذ الغير المعنى وتأنيذها عدم الصارف وعاشرها  
أسماءه لنفسه لجميع عروضا وحادي عشرها  
إيقاعها لكل عروضا بعد القيام الواجب انتهى  
مختصا من ثم بعدية النامع **قوله** ركوع عوافة  
الاختصاص مطلقا وشرعا ما ذكره **قوله** لا يرب في  
الكتاب في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اركعوا  
واسجدوا وقوله في خبر الصحيحين من قوله صلى الله  
عليه وسلم للمسي صلاته ثم اركع حتى تطمئن ركعا  
ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى  
تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا  
**خبر قوله** ان يحيى انظره مع قوله تسوية  
سواء وبغير خطه قوله ان يحيى اتيان والفعل  
ما ياتي في قوله والحكمة تسوية الخ قيل اشارة الى ان  
الواجب لا ينفك من فعل الشخص والاكمل يحصل ولو  
كان بفعل الغير كن هذا يتوقف على ان الحكم  
في الواقع كذلك فليجروا كتب تحت خطه مانعه  
اقول قد عكس هذا الصنيع في متن الروض وبه  
يتبين ان الواقع خلافه انتهى وكتب ايضا قوله  
شوية خبر لقوله اكلمه وليتطروحه معايرة



الخبر هنا لسابقه حيث اتي به مصدر مؤول وهنا  
مصرح وقوله ونصب كذا غير المنهاج وقد عدل عنه  
في المنهاج الى الفعل فقال وان ينصب فليستظرجه  
انتم اقول وجهه التفتن في العبادة لانه يجوز  
في المبتدأ والخبر ان يكون احدهما اسما مصرحا والاخر  
مؤولا بآيه وقال بعضهم لما كانت عبارة هذا الكتاب  
شديدا لا يجاز ناسب ان يعبر بالمصدر المصريح  
وهو نصب دون المؤول وهو ان ينصب وانما  
اتي به مصدرا مؤولا في قوله اقله ان يخفى  
لان هذا اللفظ اخف من المصدر المصريح اذا وقع  
في هذا التركيب او للتفتن في التعبير اما عبارة  
المنهاج فلعله للتفتن فقط والافق عبارة ان  
تكون مؤخرة عن اصله فليستامل **قوله** ان يخفى  
اغتناها الصلا لا اغتناس فيه فلا يحصل باغتناس  
ولا به مع اغتنا **قوله** قد بلوغ راحته اي معتدل  
الخلقة اي بلوغها يقينا فلوطالت يده او قصر  
او قطع شيء منهما لم يعتبر ذلك ولو شك هل اغنى  
قد اتصل به راحته ركبته لزمه إعادة الركوع  
لان الاصل عدم الوصول ولو عجز عنه الامعين او

اعتماد على شيء أو اعتماد على شيء لزمه والعاجز  
ينبغي قد إمكانه وإن عجز عن الاعتناء أصلاً أو ما  
برأسه ثم بطرفه خضر مع حسن تصرفاته ثم  
**قوله** بلوغ راحته ثنائية راحة وهي بطن الكتف  
وتعبيره جالساً بعد الاكتفاء بالاصابع وهو  
المعتمد كما في **قوله** وعنقه أي ورأسه وهذا  
ركوع القيام وأما القاعدة فاقوله محاذاة جبهة  
ما أمام ركبتيه وأكمل محاذاً للموضع سجدة  
**قوله** ونصب ساقيه الأولى ونصب ركبتيه  
اللازمة لنصب ساقيه قل على الفري **قوله** ساقيه  
أي وفخذه خط **قوله** وأخذ ركبتيه أي قبضهما  
بكفيه قل **قوله** وتفرقة أصابعه أي تفريقاً  
وسطاً خضر **قوله** اعتدال ولو في نفل على المعتمد  
وهو لغة الاستقامة والمائلة وخوها وشرعا  
عود المصلي إلى ما كان منه من قيام أو قعود فدخل  
مصلي النفل من اضطجاع مع القدمين لأنه  
يفقد قبل ركوعه فلا يجوز له العود إلى الاضطجاع  
قبل قعوده قل **قوله** سجود مرتين وكررة وغيره  
لما فيه من قبول الدعاء ومن زيادة التواضع وغير

ذلك وحولفة الخضوع والذل والانهكاض ونحوها  
وقد يطلق على الركوع ومنه وفروا له سجدة أو سجدوا  
ما ذكره ق **لوقوله** بوضع الجبهة أي ولو على شيء  
يضعه تحتها المخذة إذا عجز عن وضعها على الأرض  
ويجب فيها التحامل دون بقية الأعضاء ومحل وجوب  
المخذة عليه إذا أصل بوضعها التنيكس والاستت  
كما في ش **قوله** مكشوفة أي وجوباً إلا عند  
كعصابة لوجع وشعر ثابت فيها وخصت بذلك لما  
فيها من زيادة الذل والخضوع بالأفضا بأشرف أعضاء  
الارض مكشوفة في موطن الأقدام وقصر  
النعال وهي طولاً ما بين الصديقين وعرضاً ما  
بين منابت شعرا الرأس والحاجبين ولا يكفي  
وضعها على ما يتحرك بحركته في قيامه وإن صلى  
قاعداً عند تخفاه وخالفه الطيلوي في  
القاعد ق **لوقوله** لو يبست جنة جهنم  
حتى صارت لا تحس بما يصيبها فيض السجود  
عليها ولا يكلف إزالة التجلد المذكور وإن لم يحصل  
من إزالته مشقة ثم ش **قوله** ووضع اليد  
أخ أي في آت واحد مع الجبهة فيما يظهر حتى لو



وضعها ثم رفعها ثم وضع الجبهة أو عكس لم كيف  
لأنها أعضاء تابعة للجبهة وإذا رفع الجبهة من  
السيجود الأول وجب عليه رفع الكفين أيضا  
فلو قطعت أصابع قدميه وقد رعى وضع يمين  
من بطنها لم يجب تحميا اقتضاة كلام الشيخ والمجموع  
عزيادي حضر فالحاصل أنه واجبات  
السيجود ثمانية كشف الجبهة حيث لا عذر  
ووضع جزء من الجبهة ومن باطن كفيه ومن  
ركبتيه وباطن أصابع قدميه وتحامل الجبهة  
فقط على المعتمد ورفع أسافل على السالفة  
ومنها البدان وإن لم يمسح على متصل به  
يخرج بحركته ومنه جزئه فلا يصح السجود  
عليه أصلا كبده أما المنفصل ولو حكما كقود  
أو تبدل بيده فيصح السجود عليه وإن لا  
يقصد به غيره وحده والطائفة فيه وإن  
تجمع الأعضاء السبعة في الوضع في وقت واحد  
فلو وضع بعضها ثم رفعه ووضع البعض الآخر  
لم يكن تسبيحا يستثنى من وجوب  
رفع الأسافل ما إذا كانت حيلى وسوق عليهما

أو في سفينة ولم يتمكن من ذلك لئلا يميلها فانه  
يصلي على حاله ويعيد الثاني فقط رجاء  
**قوله** يباطن الكف أي جزء منه ولو من اسم  
فقط وكذا في الرجل **قوله** سوا الأصابع والراحة  
وهو ما يقص منه الوضوء انتهى قل أي أنه  
يكفي وضع جزء من الأصابع أو من الراحة التي  
هي بطن الكف دون ما عداها فلو قطعت  
يده من الزند لم يجب وضعه نعم الاقتصار على  
وضع البعض من الأعضاء السبعة مكروه كما في  
سائر **قوله** وفي الرجل لو عجز يدها بالقدم كان  
أو في لانه المعربة في المثل ولو في الحديدة  
**قوله** ويسن كشف اليدين والرجلين أي في  
حق الرجل إذا المرأة يجب عليها ستر قدميها  
وبكرة كشف كفيها كما في غير من علة كشف  
الركبتين في الذكر قل وقوله إذا المرأة يجب  
ستر قدميها أي الحرة كما مر وقوله وبكرة كشف  
كفيها ضيق وعبرة الرجائي قوله ويسن  
كشف اليدين في حق الذكر وغيره وكشف  
قدمي الذكر وأما غيره فيجب ستر قدميه ويسن

سائر الركبتين للذكر والامة **قوله** وبكرة كسيف الركبتين  
اي كسيف ما زاد على ما يجب سترة منها هـ ابن شرف  
**قوله** والقدم أي طرفه الذي يجب وضعه بقرينة  
ما قدمه رحمه الله في حل المتن اي بطول أصابع  
القدم يتوابع شرف **تنبيه** لو تعدد  
هذه الأجزاء السبعة وبعضها كفي جزء من واحد  
من الأصلي منها ولا يكفي وضع الزايد منها وجب  
وضع جزء من كل من المستصحبين قال وقوله  
كفي جزء من واحد من الأصليين أي احدي  
الوجهين ويدين وركبتين وأصابع رجلين  
كافي ثم مر والراد انه يضع يدا من جهة اليمن  
ويدا من جهة اليسار وكذلك ركبتي من  
هذه وركبة من هذه وكذلك قدما من هذه وقدما  
من هذه فلا يكفي وضع يدين من جهة واحدة  
وكذا في الباقي كما ذكره الشيخ عبد الرحمن الأحموري  
على الخطيب **قوله** لم يجب وضع طرف الباقي وهل  
يسن سبيل استغنا به بحشا الشيخ شق وانظر  
لو خلق كفه فقلوبا هل يجب وضع ظهر الكف أم لا  
فيه نظروا الاقرب الأول لان الظهر في حقه بمنزلة



البطن في حوقل غيره وبقى ما تعرض له الا انقلاب  
هل يجب وضع البطن وان شق عليه امر لا فيه  
نظرا لا قربا انه ان امكن ذلك ولو سمعت  
وجب والا فلا قال شيخنا العلامة الشوري  
وانظروا خلق بلا كف وبلا أصابع هل يقدر  
له مقدارهما ويجب وضع ذلك ام لا اقول  
قياس النظائر تقدير ما ذكر كما لو خلقت يده  
بلا مرفق وذكره بلا حشفة من انه يقدر  
لها من معتد لها ع من على مرفق  
لو سجد على شيء منسحق يودي جبهته مثلا  
فان خرج جبهته عنه من غير رفع لم يصح وكذا  
انه رفعها قليلا ثم عاد ولم يكن اطمأن وادبطلت  
وكذا الوسجد على مؤيدة ولو رفع جبهته من  
غير رفع وعاد بطلت صلاته مطلقا سواء كان  
اطمأن ام لا قل على خط قوله جلوس بين  
الوسجدتين اي ولو في النفل ولو قاعدا فلا يكفي  
ما دون الجلوس خلافا لابي حنيفة وهو كرس  
قصير كالاعتدال فلا يجوز تطويلهما وتبطل به  
للعامة العام الا في محل طلب فيه التطويل عند

الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لأنه طلب فيها التطويل  
في الجملة بالفتوت وهو صلاة التسبيح وتطويل  
الاعتدال بالزيادة على قدر الحاجة وتطويل الزيادة  
على قدر التشهد الواجب بعد الذكر الم شروع فيها  
قال وقضيت أنه لو طويها زيادة على الذكر  
الم شروع بعد الحاجة في الاعتدال وقد  
التشهد الواجب في الجلوس فقط من غير زيادة  
لا يضرب ما يس كذلك كما في أمر وعبرة المولى  
على المنهج بأنه يطول الاعتدال زيادة على  
الذكر الم شروع له فيه مقدار الحاجة ويطيل  
الجلوس زيادة على الذكر الم شروع له فيه بمقدار  
أقل التشهد بالقرأة المعتدلة انتهت ولعل  
ذكره قال قول ضعيف **قوله** طمانينة وأقلها أن  
تستقرأ معناه **قوله** عن هويه قال في شرح  
الروضة المحركة بضمها السقوط قال في المجموع  
ثم قال وقال الجوهرية واشتروا بغيرها وصاحب  
المطالع بغيرها السقوط وبضمها الصعود والخيل  
هما لغتان بمعنى **قوله** أي في الركوع إنما  
عدت ركنا واحدا لثباتها كالسجود **قوله**

تشهد

تشهد من باب إطلاق الجز وهو الشهادة أن على الكل وهو  
التشهد تفعل من الشهادة لاستتماله على الشهادة للتوحيد  
لله تعالى والرسالة للنبي صلى الله عليه وسلم حضور وقوة  
وهو التشهد الأول أن يقال وهو التحيات مع  
التشهد فتأمل **قوله** أخير نحو الذي يعقبه سلام وإن لم  
يكن الصلاة تشهد أول كما في صلاة الصبح والجمعة  
وقوله أخير محكي على الغالب من أنكر الصلوات  
أحسن لها تشهد أنه حضر **قوله** قبل أن يفرض علم  
من هذا ومن الأمر بعده وجوبه قال وأما رفع  
قولوا وفرض التشهد في السنة الثانية من الحج  
فقرنه متأخر عن فرض الصلاة كما استغيد من  
الحديث قال الزياتي وحج فصلاة جبريل بالنبي  
صلى الله عليه وسلم كان أن يجلس فيما مستحبا أو وجبا  
بغير ذكر **قوله** على ثلاث ليس المراد هذا اللفظ بل  
المراد اسماء غير من ذكر من الملائكة كما سرافيل والمنفور  
أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في التشهد وأشهد  
أن رسول الله ذكره الرافعي إذا قال الرافعي  
وهو ممنوح بل المنقول أن تشهد تشهدنا وكذا  
رواه مالك في الموطأ وهو ما ذكره ابن الرقعة في



الحفاة وتوفي السلام في الموضوعين في التشديد أول  
من تشدده كثرته في الأخبار وكلام الشافعي وزيادته  
ووافقته سلام التحلل وذكر الواو من الشهادتين  
لا بد منه ولا فضل زيادة سيدنا قبل محمد سلوكا  
به مسلك الأدب والتهني عنه لا أصل له خضر ملخصا  
**قوله** إذا عدم قداركم يدل على عدم فرضيته أي  
لأن الواجب لا يجبر بسجود السهمو خضر واقله  
الحيات لله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله  
أو أن محمدا عبده ورسوله أو أن محمدا رسول  
وأمله متين **قوله** وجب الموالاة بين كلمات  
التشديد بأن لا يفصل بين كلمات بعضها ولو  
بذكر أو قرأت ثم يغتفر وحده لا شريك له  
بعد لا إله إلا الله لا ينافي في رواية وتغتفر  
زيادة يا في يا أيها النبي وزيادة ميم في السلام  
عليك وجب رعاية التشديد والحرز في النبي  
فلو ترجم لم تصح قرأته ويجوز إبدال لفظ  
من هذا الأقل ولو مراد منه كالتزي بالرسول  
وعسره ومحمد بأحمد أو غيره وقضية كلام الأور

انه هنا يراعى التمسك بدم الابدال وغيرها  
نظير ما مر في الفاعلة ويؤخذ مما تقرر في التمسك  
انه لو اظهرت ان المدغم في اللام في ان لا اله الا الله  
ابطال لتركه شدة منه نظير ما مر في الرحمن بالظهار  
ال خضر في حواشي ق ل على الغزي وخط انه  
لا يضرب اسقاط شدة عن رسول الله وظاهر  
ثم مر بما لفته والحاصل انه يشترط في التمسك  
اسماع النفس به كالفاعلة وقراته قاعدا الا لغير  
وان يكون بالعربية للقادر عليهما ولو بالتعلم  
وعدم المعارف كالفاعلة والموالات ومراعاة  
المروف والكلمات والتمسك بدات والترتيب  
اذ حصل بعده تغيير المعنى فليحفظ قوله  
دون الترتيب بينهما محل عدم وجوب الترتيب  
مالم يخل عدمه بالمعنى اما اذا اخل به فانه يجب  
الترتيب ويثطل صلواته مع التعداد كافي ثم مر  
قوله وصلواته على النبي صلى الله عليه وسلم بعده  
هذا امر يح في انها خارجة عن مسمى التمسك  
ليست بمصنوع وجزا منه وهو حق لا شبهة فيه  
يدل عليه قولهم اقل التمسك كذا ولم يذكروها في الاقل

قلوكات بعضا منه ما صح ان اقله كذا من غير ذكرها  
فيه سمى **خضر قوله** بعده هل المراد به عقبه او الاعم  
شئ وعبارة العلوي ولا تجب الموالاة بينهما وبين  
الشهد وقال س علي حبر ولا يبعد عدم اشتراط  
ذلك لان الصلاة ركن مستقل و اقل الصلاة  
على النبي والله اللهم صل على محمد وآله منهاج قال  
عمر في السلم ولا يتعين ما تقر فيكفي صلى الله على  
محمد او على رسوله او على النبي دون احد اف  
عليه واكملها الصلاة الابرار هيمية وهي افضل  
الصبيغ فيمنها من خلف الله يصلي تأخير  
الصبيغ انتهى **قوله** اول من قوله فيه اي لاقتضا  
صحة الاثبات بها في اثباته فان قلت حيث  
اقتضت ذلك في فاسدة وهو خلاف ما  
تغريه الاولوية قلت ليس نصا في ذلك  
لان في فيها معنى مع ومعينة لفظ لاخر معنى  
ابعدية ورح في حيحة هذا المعنى غيرات  
فيه نوبة اهام وهذه سامة منه فليتنامل  
شئ وقوله بمعنى مع كما في ادخلوا في ايم فادخل  
في عبادي **قوله** تسليمة اول الخ شرط التسليمة



عشرة ألاثبات بال وكاف الخطاب وميم الجمع وان  
تلفظ به وان يسمع نفسه فلو حسن به عيب  
لم يسمعه لم يعتد به فتجب اعادته وان نوى  
الخروج من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لانه  
نوى الخروج قبل السلام على من علم روائه وان  
يبي كهيته وان يكون من جلوس او بدله وان  
يكون مستقبل القبلة بصدرة فلو تحول به  
عنه قبل اكماله بطلت كما صرح به م ر وان لا  
يقصد غيره فقط وان لا يزيد فيه على الوارد  
ولا ينقص عنه بما يغير المعنى انتهى نعم  
لو قال السلام التمام عليكم وكذا لو قال السلام  
الحسن عليكم وكذا لو قال السلم بكسر السين  
أو فتحها مع سكوت اللام أو فتح السين مع اللام  
وقصد به السلام كفي فان قصد به غيره معنى  
السلام وهو الصلح أو أطلق بطلت صلاته  
ان خاطب وتعد كما يأتي وكذا يأتي لو قال والسلام  
عليكم بالواو لانه سبقه شيء يعطف عليه بخلاف  
التكثير فانه لو قال والله أكبر لا يصح تخصيصا  
من أي شيء **قوله** عزهم بالتكثير وتعليقها التسليم

حصر المبتدأ في الخبر حاجته اصحابنا في قوله عليه الصلاة  
والسلام تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ومنعه  
الحقبة معتقدين انه من قبيل المفهوم وهم لا يقولون  
به وزيعه امام الحرمين بان التعيين مستفاد  
من الحصر المدلول عليه بالمبتدأ والخبر فاب  
التحريم ونحصر في التكبير كما غصار زيد في  
صداقتك اذا قلت صديقي زيد وقررة الشيخ  
سحاب الدين الخامس بان المبتدأ لا يكون اعم من  
الخبر كما حيوان النساء فاذا قلت زيد صديقي  
كان الخبر صالحا لان يكون اعم من المبتدأ فيجعل  
كذلك ولذلك قالوا لا يلزم اخصار الصداقة  
في زيد في هذه الصورة بخلاف قولك صديقي  
زيد فاننا لا يمكننا ان نجعل الخبر الذي هو  
زيد اعم من المبتدأ فلم يقع الا ان يكون مساويا  
والا كان الخبر اخص من المبتدأ وهو غير جائز  
واذا كان مساويا لزم الاخصار ضرورة فصدق ان كل  
من هو صديقي زيد حشور قوله مستفاد من الحصر المدلول  
عليه بالمبتدأ والخبر فهو من قبيل المنطوق وقوله كما غصار زيد في  
صداقتك سواء كان غصار صداقتك في زيد او يقول اذا قلت زيد عند زيد

وقوله كاعيان انسان اي فانه اي فانه ممتنع  
وعليه فاذا فرض ان لا تحترم افراد غير منحصرة  
في التكبير كما يقوله الغنوية يكون الخبر اخص من  
المستد وهو ممنوع وقوله والا اي والا يكن مساويا  
كان الخبر اخص الخ وقوله ضرورة قد صدق الخ وما  
هنا من هذا القبيل فالقصد وحصر جميع افراد  
المحترم والتحليل صادق عليه التكبير والتسليم  
فهو متحصر بالثبوتات في الكلي تأمل **قوله** فاستنتج  
اي ان لم يعرض بعد الاول مانع والا امتنعت  
الخروج وقت جعة ولو بالشك وتخرق الحف  
ونية اقامة مسافر ورؤيته الما وغود لك ق  
**قوله** ويكفي عليكم السلام لتأديته معنى ما قبله  
كنه مكره **قوله** لا سلام عليكم مقتضاها بطلان  
الصلاة به وهو الاوجه وان نظريه بعضهم  
ان يظهر تقييده بغير الجاهل المعذور وبطل  
ايضا بتعد سلامي او سلام الله عليكم او عليك  
او عليكم الامع ضمير الغيبة فلا تبطل به لانه دعا  
لا خطاب فيه ولا يجزيه ابن شرف قال شيخنا  
البلقيني وعاصد ذلك انه اذا تحلل به لم يرد



وخاطب وتعد بطلان صلاته كذا قرأ في كتابه عنه خضع  
**قوله** لا سلام عليكم ويكفي خارج الصلاة وسوء  
الابتداء وهو نكرة كونه دعاءا ووصفه بعظيم  
رحماني **قوله** لعدم وروده أي هنا بخلاف التشهد  
فانه تجزي فيه كما لو ورد فيه فان قيل  
عليكم السلام لم يرد وقلم فيه بالآخر **أجاب**  
بان الصيغة الواردة فيه ولكنها مغلوطة ولذا  
ذكره كما مرخ ط على المنهاج **قوله** للثلاثة الأخيرة  
هي التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
والتسليمة الأولى **خضر** **قوله** الترتيب وعدم من  
الأركان بمعنى الغرض صحيح ومعنى الاختلاف فيه  
تغليب هكذا ذكره المص وغيره والتحقيق انه  
ان اريد بالترتيب جعل كل شيء في مرتبة  
فهو من الأفعال وان اريد وقوع كل شيء في مرتبة  
فيكون صورة الصلاة وصورة الشيء جز منه فلا  
تغليب على كلا الأمرين فتأمل **قوله** للفروض خرج  
بذلك ترتيب السنن بعضها على بعض كالأستفتاح  
والتعوذ والتشهد الأول والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم فيه وترتيبها على الفرائض

كالفاخرة

كالغائبة والسورة والوعاء في التشهد الأخير فهو  
شرط للاعتداد بها سنة لا في صحة الصلاة ثم  
هو **خبر قوله** المستمل جواب عما قال ان التكبير  
والسنة لا ترتيب بينهما لوجوب المقارنة بينهما  
كالم والقيام وما وقع فيه من نية وتكبير وقراءة  
واجبة لا ترتيب فيها وكذا المجلوس الأخير وما  
وقع فيه من تشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
والتسليم الأولى لا ترتيب فيها فكيف يعد الترتيب  
مطلقاً من الأركان والجواب منع الاطلاقات  
توجه على ما ذكرنا أي على الوجه الذي ذكرناه من  
العد المستمل على ما فيه المقارنة يعين المقصود  
**ثوقله** وإيقاع التحريم الحاصل ان الأركان  
القولية الواقعة في القيام والتشهد بالنظر فيما  
بينما يجب فيها الترتيب وبالنظر اليها مع **ما**  
وقفت فيه من القيام أو التشهد لا ترتيب بينهما  
لوجوب إيقاعها فيه والمقارنة تنافي الترتيب  
فالمراد الترتيب فيما عدا ذلك كما يشهد به العدد  
المستمل على ذلك **ثوقله** وفيه ان النية لا يجب  
بينما وبين التكبير ترتيب بل الواجب المقارنة كما



سبق وقد يقال لا ترد عليه النية لان كلامه في غيرها  
حيث قال الاركان القولية فليتامر **قوله** ودليل هذا  
اي الترتيب **قوله** فلو تركه اي ترتيب الغرض خضر  
**قوله** عمدا بتقديم ركن فعلي ومن صورة ما ذكره بقوله  
فان سجدة قبل ركوعه او ركع قبل قرائته او سجدة  
كانت ساقب سجدة بطلت صلواته اجماعا اما  
لو قدم ركنا قوليا غير سلام كتشهد على سجود  
او قوليا على قولي كما لصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم على التشهد فانها لا تبطل لكن لا يعتد  
بما قدمه بل يعيد في محله **خضر قوله** او يسهوا  
اي ترك ذلك سهوا **خضر قوله** لغوا اي لو وقع  
في غير محله **خضر** فان تذكره اي المتركة  
قبل بلوغ مثله من ركعة اخرى فعليه بعد تذكره  
فورا وجوبا فان تاخر بطلت صلواته **تنبيه** قوله  
تذكر غير شرط فلو شك في ركوعه انه قرا الفاتحة  
او في سجوده انه ركع ام لا وجب ان يقوم في الحال  
فلو مكث قليلا ليتذكر بطلت بخلاف ما لو شك في القيام  
انه قرا الفاتحة ام لا فسكت ليتذكر ويستثنى من قوله فعليه  
ما لو تذكر في سجوده ترك الركوع فانه يرجع الى القيام ليركع



ولا يكفي ان يقوم ركعاً اذا الاغنا عن معتد به  
ففي هذه الصورة زيادة وهو القيام على المتروك  
وهو الركوع خضر فقوله فعلة اي وحده أو مع ما  
توقف عليه كذكره في السجود ترك الركوع أو سلكه  
فيه فانه يجب عليه ان يقوم ويركع ففي هذه  
الصورة فعلة وما توقف عليه كاذكرة الشيخ خضر  
**قوله** والا اي وان لم يتذكر حتى بلغ مثله تمت به  
ركعته لو وقوعه عن متروكه وتدارك الباقي من  
صلاته لا لغا ما سميها نعم ان لم يكن المثل من الصلاة  
كسجود تلاوة أو شتم لم يحجز لعدم شمول نية  
الصلاة لهما هذا ان عرض عن المتروك ومحل ولا  
اخذ بالمتيقن وان بالباقي ويسجد للسجود  
جميع الاحوال ثم محل ما تقر ما لم يوجب التشكك  
استينافها فان اوجبه كسلكه في النية أو  
تكبيره الاحرام فلا يحجزه ذلك بل لا بد من  
استينافها ولا يسجد للسجود ولو كان  
المتروك السلام اما لو سلم في غير محله سجد في سجود  
السجود كما سيأتي وتذكره قبل طول الفصل ان  
به وسلم ولا يسجد وكذا بعد طوله كما بحثه الشيخ

وهو ظاهر اذ غايته انه سكوت طويل وتعمده غير  
مبطل فلا يسجد لسهو ثم يستحسنا الرمي خضر  
وقوله أو سهو بان استمرت غفلته حتى سجد  
لسهو صدر منه يقتضي السجود ثم تذكر انه ترك  
شيئا من السجدة استعثن وقوله والا أخذ بالمتيقن  
قال في المنهج فلو علم في آخر صلاته ترك سجدة عن  
أخره سجد ثم تشهد أو من غيرها أو شك لزومه ركعة  
**قوله** ولا تمت به ركعته وإن كان المثل يأتي به  
للمتابعة كما لو أحرم مفرد أو صلى ركعة ونسي  
منها سجدة ثم قام فوجد مصليا في السجود  
أو الاعتدال فاقترى به وسجد للمتابعة فيجزيه  
ذلك وتكمل به ركعته كذا نقل عن خط شيخنا  
العلامة الشوبري أقول وقد يقال بعدم إجزاء  
كالوأي إمامة سجدة تلاوة أو سهو فتابعه  
وعليه سجدة مع صلاة فانها تحسب له ع ش  
علم **رقوله** ويجب ان لا يقصد بالركن غيره أي  
فقط شوقا لنوع الهوي للركوع وشيا غيرا فان  
يكفي وكذا لو أطول بخلاف ما لو قصد بتكثيره  
الاحرام الاحرام وخبر لم يكف انتهى شوقا للمنج

قوله فلو هوي لتلاوة بان قراه الآية سجدة تجعله  
ركوعاً لم يكن فعلية ان ينتصب لركع ولو قرأ  
إمامه آية سجدة ثم ركع عقبها فظن المأموم  
أنه سجد للتلاوة فهو يركع لذلك فراه لم يسجد  
فوقف عن السجود عند حد الركع فحسنت له  
ذلك عن الركوع لأنه فعل الهوي للمتابعة الواجبة  
وقول بعض المتأخرين الأقرب عندي أنه يعود  
للقيل ثم يركع لأوجه له فلو لم يعلم بوقوف الإمام  
في الركوع إلا بعد أن وصل للسجود قام متحنيناً  
فلو انتصب عامداً عاملاً بطلت صلواته لزيادة  
ركوعاً حلي على المنهج ولو قرأ آية سجدة وقصد  
أن لا يسجد وركع فلما هوى عن أن يسجد  
للتلاوة فإن كان قد انتهى إلى حد الركعين فليس  
له ذلك والإجازة مشحونة **قوله** قرعاً  
أي خوفاً وخائفاً قال حج ضبط شاح قرعاً  
بفتح الزاي وكسر حاء أي لاجل الغز أو حالية  
وفيه نظر بل يتعين التفتح لآل المضمر الرفع  
لاجل الغز انتهى **قوله** بفتح بقى ما الورع ثم شك  
هل رفعه للغز أم لغيره هل يعتد به أم لا فيه



نظم والأقرب الثاني لأن تردده في ذلك شك في  
الرفع والشك مؤثر في جميع الأفعال على ما مر  
**قوله** أو عدا استواترك عداً يسعد أم لا كما شمله  
كلهم **قوله** بسجود السهو عن لغة النسيان  
للشيء والفعلية عنه والمراد هنا نسيان شيء محض  
من الصلاة ما عدا أصلاً الجبارة فلا يفسد  
فيها سجود سهو خلاف سجود التلاوة أو الشكر  
خارج الصلاة فإنه يسجد فيها للسهو على العقد  
ولا مانع من جبر الشيء بالكره منه وشرع الجبر لخلل  
أو إغمار الشيطان أي العقد أحد هذين  
بالذات وإن لم يزل الآخر على هذا يحمل إطلاق من  
أطلق أنه الأول وأطلاق من أطلق أنه الثاني  
خصر **قوله** ما لا له لم يثبت عن واجب وإنما  
وجوب جبره أن لا يثبت عنه بدلائل واجب فتواتر  
واجباً **قوله** وجوباً إنما ذكره مع  
نحوه من بدائناً توطئة للتعليل **قوله**  
ثانية وسمياتي في الشريعة وزيد على ذلك  
في الفتوى الصلاة على الصبي والمسلم  
على النبي والآل والعقب في قوله وصحبه وسدا

والقيام لذلك فحمله ثمان عشرة وثقله فالحمد لله في  
بالنسبة لما ذكره في المتن من العجب من المشوق  
حيث ذكر ان بعضهم زاد الصلاة على اله في القنوت  
مع ان هذا في المتن اللهم الا ان يكون تخريفا  
من الناسخ والاصل السلام على اله **قوله**  
لانه صلى الله عليه ولم تركه اي التشديد اي ولم  
منه ترك القنوت له وكذا الصلاة على النبي صلى الله  
عليه ولم والقنوت لها فخره الاربعة من تركه فترك  
حقه فيما بعد الاستدلال بالبرك لا بالقياس  
ابن شرف وخبر **قوله** ناسكنا اله بالنيابة  
في حقته صلى الله عليه ولم السهو لانه السهو جائز  
عليهم بخلاف النسيان لانه نقص وما في  
الاحياء من نسبة النسيان اليهم عليهم افضل  
الصلاة والسلام والمراد بالنسيان فيه السهو  
وفي سائر المواضع الفرق بين السهو والنسيان  
بان الاول زوال الصورة عن الذاكرة  
مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها  
عن تمامها فيحتاج حصوله الى سبب جديد  
انتهى وكما فصل ان المراسخ عشرة خمسة

ظاهرة وهي السمع والبصر والذوق والشم واللمس  
وخمسة باطنة وهي الحافظة والمدركة والمخيلة  
والفكرة والواهمة **عبد البر قوله** والمراد بالتشهد  
الأول الخ ويستثنى منه ذلك ما لو نوى أربعاً  
وأطلق أو قصد أن يأتي بتشهدين فلا يستجد  
لترك أولهما على ما قاله جمع متأخرون وعمره  
في الآيات به لا يلزمه بتشهد الظهر لأنه مع  
ذلك مخير بين تشهدين وثلاث وتشهد واحد  
فهو غير سنة مطلوبة لئلا في محل مخصوص  
لكن الذي قاله القاصي والبقوي أنه يستجد  
في صورة القصد أن تركه سهواً أي أو عمداً  
وهو المعتبر ثم شيخنا خضر وقوله ما لو نوى  
أربعاً الخ أي في النفل **قوله** ما هو سنة فيه أي  
الأخير خضر ومنه الصلاة على الألف فلا تشن  
في الأول بل قيل بتراهتها فيه ولا سجود لركبها  
ولا لفعلها فيه أيضاً قل والمعتد أنها خلاف  
الأول **قوله** وجلوسه أي وإن استلزم ترك ترك  
التشهد الأول وصورة ترك القعود وحده  
كقيام القنوت أنه لا يحسنهما إذ ليس له أن



يجلس في الأول ويقف في الثاني بقدرهما من فعل  
نفسه أي لو قدر فيما يظهر وإذا لم يجلس ولم يقف  
فقد ترك القعود والقيام وحده وأما التشهد  
والقنوت فحما مترك وكان لأن الغرض أنه لا يجسرها  
بح خضرو قوله فحما مترك وكان كذا في النسخ وصوابه  
فحما مترك وكين بدليل التعليل فليراجع **قوله**  
وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في النبي لغتان  
الهمزة والتشديد فيجوز فيه الهمزة والتشديد لا تركها  
مجاز يادي خضري لا يجوز إسقاط الهمزة والتشديد  
معا قال شيخنا الأبي الوقوف له على خ ط وتقدم  
عنه في حاشية المسند عدم جواز الإسقاط حتى  
في الوقوف **قوله** أول من تعبيرة يعني فيه ما مر ما  
فيه سؤا في كتابته على الركن الثاني عشر **قوله**  
بأن يتيقن تركه إمامه لها أي للصلاة على الآل  
في التشهد الأخير بعد أن سلم إمامه وقبل أن يسلم  
هو أي وبعد أن يسلم هو أيضا وقصر الفصل  
فاندفع الاستشكال بأنه إن علم أي غير المأموم  
تركها قبل سلامه أي بها ولا سجود أو بعد فات  
محل السجود هـ ثم مر خضرو والتيقن ليس بيقيد

بل مثله عليه **الظن** ومثاله التيقن كان سلم الامام  
ثم التفت اليه وقال له انا تركت الصلاة على  
الا ل عبد البر ثم قال وتصويره بذلك انه  
ان تركه هو وان كان عمداً ان تركه لا سجود  
اوسهوا فان تذكر قبل السلام فكذلك وان  
سلم قبل تذكرة فلا جاز ان يعود اليه لانا  
لم نرهم جوزوا العود لسنة غير سجود  
السجود ولا ان يعود الى سجود السجود عنه  
لانه اذا عاد صار في الصلاة فينبغي ان ياتي  
بالمركب ولا ياتي بالسجود لتركه هـ خضروق  
**قول** وقنوت هو لغة الشا وشرعاً ذكر مخصوص  
مستعمل على شأ ودعاء كاللهم اغفر لي يا غفور  
فلو لم يستعمل عليهما لم يكن قنوتاً ومثل الشا  
والدعا آية تضمن ذلك كآخر سورة البقرة  
بشرط ان يقصد بها القنوت كما ذكرنا لاية ابن  
قاسم شارح ابي شجاع قرره شيخنا الزيادي  
قال مرفوعاً والراذبا لقنوت ما لا بد منه  
في حصوله بخلاف ترك احد القولين كان  
ترك قنوت سيدنا عمراً لانه ان بقنوت تام

وكذا الوقف وقوة لا تسع القنوت اذا كانت  
لا تحسنه لا يتيانه باصل القيام على ما نقل  
عن الوالد رحمه الله تعالى **نعم** يمكن حمل ذلك  
على ما اذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المأمور  
وتسع قنوتات ما حمزنا اما لو كانت لا تسع  
قنوتات حمزنا اصلا فالوجه السجود وخضر  
والقنوت المشهور هو اللهم اهدنا فحمت  
هديت وعافنا فمن عافيت وتولنا فمن توليت  
وبارك لنا فيها أعطيت وقنا **سما قضيت**  
فانك تقضي ولا يقضى عليك وانه لا يذل  
من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا  
وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت فستغفرك  
ونتوب اليك وصلى الله على سيدنا محمد النبي  
الامي وعلى اله وصحبه وسلم والمنفرد يقول  
اللهم اهدني الخ وضبط احوال السيوطي يذل  
ويعز بالبناء للفاعل والمفعول قل وقوله  
فلك الحمد على ما قضيت شامل للخير والشر  
وعليه فقد يقال كيف حمد على قضاء الشر وقد طلب  
رقة فيما سبق بقوله وقني **سما قضيت** واجواب



ان الذي طلب رفعه فيما مضى هو المعقضي من الرض  
وغيره مما نكرهه النفس والمحمود عليه هنا هو  
العقبا الذي هو صفته تعالى وكلها جملة يطلب  
الشاعلها مع تش وهذا قنوت النبي صلى الله عليه وسلم  
ومثله قنوت عمر ونسبته اليه لانه زوال كما عليه  
الشرح وقيل لانه الذي قاله وهو اللهم  
انا نستعينك ونستغفرك ونستعذك بك  
ونؤمن بك ونتوكل عليك ونشتي عليك الخير  
كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من  
يجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد  
واليك نسعى ونغمد اي نسرع ان عذابك الجدة  
بالكفار ملح **قوله** في الصبح ووتر النصف  
الاخير من رمضان وسجد تاركه تبعا لامامه  
الحق في على المعتمد بل وان فعله الامام مولانا ترك  
امامته ولو اعتقادا من حكم السهو الذي  
يلحق الامامومه لا لاقتدائه في الصبح بمصلي  
تسبها لانه الامام محمله ولا خلا في صلاته خضر  
وقوله لا لاقتدائه اي لا يسجد تاركه لاقتدائه  
اخ **قوله** ووتر النصف الاخير من رمضان ظاهر كلام

ان المراد وتر رمضان لا الوتر الواقع فيه فلو قضى  
فيه وتر غيره لم يقنت ولو فات وتر رمضان فقتله  
في غيره فهل يقنت قال بعضهم فيه احتمال لكن  
قضية ما نقله في الكفاية عن المحقق واقرة من  
نفي استحباب التكبير في المقضية من العبد انه  
لا يقنته شو وأقول ان أراد به التكبير عقب  
الصلوات فهو غير سببه بالقنوت لان القنوت  
فيها وهذا خارجها وان اراد التكبير في الصلاة  
قال راجح الاثبات به في المقضية وقياسه  
الاتيان بالقنوت في المقضية واستوجبه  
يختمنا وما ذكره في التكبير طريقة مرجوحة  
انتهى وبقي ما لو فات وتر النصف الاول فقتله في  
الثاني والظاهر انه لا يقنت محكاة للأداء فليراجع  
مخلاف قنوت النازلة المطلوب في بقية الصلوات  
المسجلة سنة فيها لا سنة منها اي لا بعض  
ولا هيئة فالمراد بالبعض في كلامه ما يشملها قال  
**قوله** لان قنوتها اي النازلة **قوله** لا سنة منها  
اي بعضها بضم بعضها لانه منفي قال في شرح  
الأصل والكلام فيما هو بعض منها بن شرف **قوله** بعد

القنوت فهما أي في الصبح ووتر النصف الآخر من رمضان  
أو المراد في الصلاة على النبي والصلاة على آله فيكون  
إشارة إلى أن بعد القنوت يرجع لكل منهما **قوله**  
قياسًا للأربعة وهي قوله وقنوت الخ وقوله على ما  
قبلها أي على الأربعة قبلها وهي قوله تشهد أول  
الخ وقال ابن شرف قوله قياسًا للأربعة الخ  
فهما مقتبس على مقتبس ومقتبس على منصوص  
بالنسبة للشهد الأول أو غيره على ما مر فتأمل  
والأولى جعل ما واقعة على الشهد فقط انتهى  
**قوله** وترك بعض القنوت تركه كله لأنه  
بالشروع فيه يتعين كماله وإن كان قبل ذلك  
لا يتعين وليس هذا مبنيا على الضعيف  
القابل يتعين كماله مطلقا خلافا للغزالي  
حيث بناءه على ذلك أي على القول بتعين  
كلمات اللهم اهتدنا الخ لأن السجود إنما هو  
لتعينه بالشروع وهذا هو المعتمد فيقول  
المصنف وترك بعض القنوت أي المشهور أو قنوت  
عمر بعد الشروع فيه تركه كله فتأمل وظاهرة  
أنه لو ترك حرفا من القنوت سجد ولو كانت



الحرف فافانكروا واوانه وعبارة الرحمة في الكتاب  
ولو ابدل لفظ في مع او ترك حرفا كالفا او الواو  
في فاندك وانه او ترك ذلك الامام ولو لا اعتقاده  
سجد المأمور وان اقا به انتهى بالحرف ولو اراد ان  
يجمع بين القنوتين فاقصر على الاول فلا سجود  
تمام ولو شرع في الثاني لم تركه باقته هل يسجد  
لانه يتعين بالسجود فيه ايضا كالاول قال غش  
يسجد ونقله عبد البر عن سم قال وواقعه  
عليه وقال سولا يسجد واعتمد مساجنا الاول  
انتهى **قوله** ومثله ترك بعض التشديد اي الواجب  
في الاخبار ان شرف **قوله** لانها لما اكدت ان يغيد  
انها ليست ابعاضا حقيقة وقضية ذاك  
ان مسمى الصلاة حقيقة الواجبات فقط  
فليتأمل فان فيه وقعة وله توجيه سم سم  
لا قول قد يقال الصلاة لها اطلاقان تطلق  
ويراد بها الصلاة الكاملة اي المستوفية لما طلب  
فيها روح فهي ابعاض حقيقة وتطلق ويراد بها  
ما يسقط بفعله الطلب وتسمى بها ابعاضا  
مجاز علاقتة المناجاة بالاستعارة **قوله** بحيث

جبرت في حبيبة تعليل قوله أسهمت الأركان  
 فالجامع بينهما مطلق الجبر وان اختلف الجابر  
 في كل لان الجابر في الأركان التدارك وفي  
 الأبعاد سجود السهو وخرج بها مقتبة  
 السنن فلا يسجد لتركيها كترك السورة بعد  
 الغائبة وتسيحات الركوع والسجود لانه ينقل  
 ولا هو في معنى ما نقل اذا القنوت مثلاً ذكر مقصود  
 سرعه له محل خاص به بخلاف السنن المذكورة  
 فانها كالقدمة لبعض الأركان كدعاء الافتتاح  
 أو التأسع كالسورة فان سجد شيء منها  
 طائناً جوازه بطلت صلاة الأمن قرب عمده  
 بالاسلام او نسيأ ببلدة بعيدة عن العلم  
 قاله البغوي في فتاويه ثم روي وما استشكل  
 به من ان الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو  
 ومن عرف عرف محله رد بمنع هذا التلازم  
 لان الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو  
 قبل السلام لا غير فيظن عمومته لكل سنة  
 وعدم اختصاصه بمحله المشروع ثم يجهل  
 خسر قوله واجزاء عطف تفسير قوله هيأت اراد

السعد بن  
 بهون بن  
 شرفاويه

فهما ليس ركناً فيها ولا بعضاً يجبر بالسجود وغري  
لعدم ورود السجود وتركه فان سجد لشيء منها  
عامداً عالماً أو جاهلاً غير معذور بطلت  
صلاته كما مر **قوله** هو أولى من قوله وهي أربعون  
لأن كلام الأصل يقتضي خصاً الهيئات  
في الأربعين وليس كذلك خضوعاً عن الأصل  
بأنه خضوعاً في وهو المصرب بالنسبة لشيء دون  
شيء فخصرها في الأربعين بالنسبة لما ذكره هنا  
وستكت عما عداه لاحقاً في لأنه استيعافاً لجميع  
الأفراد هو **قوله** رفع يديه من أمام وغيره  
ولو امرأة وإن اضطجع ثم رخص **قوله** أي كفيه  
التي به لأن حقيقة اليد من رأس الأصابع إلى  
المنكب فدفعه بذلك انتهى عبد البر فاطلق  
اليد من على الكفين محاذاً من أطلاق الكل على الجزء  
انتهى **قوله** حذو بالذال المجعولة أي مقابل  
خضوع **قوله** منكبه تثنية منكب والمنكب مجتمع  
عظم العضد والكتف خضوعاً وظاهر كلامهم أنه  
لا تحصل السنة برفع اليدين دون حذو المنكبين  
وقضيته أن ذلك يبطل الصلاة مع فعل ثالث



وتوالت لان هذا ليس مطلوب لكن قال قل على الكفا  
وما ذكره هو الاكمل والستة تحصل باي رفع انتهى  
**قوله** في تحريم الصلاة بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره  
مستقبلا بكفيه القبلة ميلا اطراف أصابعها  
عنها كما ذكره الهاملي كما سفا لها قال الا ذرعي وصرح  
جماعة بكراهة خلافه مغزقا أصابعه تغزقا وسطا  
كما في الروضة خضرو وغالبه مذكور في كلام المص  
**قوله** وانها مائة شحمتي اذنيته وراش بقية اصابعه  
مقابلا لأعلى اذنيته وكفاه مقابلتين لمنكبيه  
وهذه الكيفية جمع بها الشافعي بين الروايات  
المختلفة في ذلك والاصل في ذلك جواب عن عدم  
انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه  
اذا افتتح الصلاة متفق عليه بل قال البخاري  
روى الرفع سبعة عشر صحابيا ولم يثبت عن أحد  
من الصحابة خلافة وقد صنف البخاري رحمه  
الله تعالى في ذلك تصنيفا رديه على منكري  
الرفع وحكيته كما قال إمامنا الشافعي رحمه الله اعظام دلائل  
الله ورجاء دوابه والاعتقاد بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ووجه  
الاعظام ما تضمنه الجمع بين ما يمكن من اعتقاد القلب

علم اعتقاد كبريائه تعالى وعظمته والترجمة عنه باللسان  
واظهار ما يمكن اظهاره به من الاركان وقيل اشارة  
الى طرح ما سواه تعالى والاقبال بكلمه على صلوة  
وقيل الحكمة في الرفع ان يراه الاصم فيعلم دخوله  
في الصلوة كالاعمى يعلم بسماع التكبير واسارة  
الى رفع الحجاب بيت العبد والمعبود وليس تقبل  
جميع بدنه **خضر قوله** وركوع بان يستدئى الرفع  
مع ابتداء التكبير فاذا حاذى كفاة منكبيه  
انحنى **خضر قوله** وركوع ورفع منه لا يقال هلا  
سه عدم الرفع خروجاً من خلاف من قال باطلاله  
الصلوة من الحنيفة لانا نقول مراعاة الخلاف  
شروطها ان لا يخالف سنة ثابتة وهذا ثابت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية خمسين  
صحابياً قاله في الاسباب **شوقوله** ورفع منه  
اي من الركوع بان يستدئى الرفع مع ابتداء رفع  
رأسه من الركوع فاذا استوى ارسلها رسالا  
خفيفاً تحت صدره فقط **خضر قوله** وابهاماه  
اي رأس ابهاميه رفعه مع ابتداء اي التكبير  
وانتهائه مع انتهائه اي انتهائهما الرفع مع انتهائهما

التكبير ويحيطهما بعد ذلك كما في التحقيق والمجموع  
والتتبع وهو المعتمد خلافا لما في الروضة وأصلها  
من أنه تنسب المعية في الابتداء دون الانتهاء  
بحزمه الجوهري وصاحب الاسعاد والخلاف  
في الأفضل فقط تنبيه فتم من كلام المص  
أنه لا يسب الرفع للنجوة ولا للقيام من التمسيد  
الأول وجلسة الاستراحة وهو ما في الرافي  
وغيره ونقله النووي في الثانية عن الجمهور  
ولكن حكى فيها وجهاً أنه يسب الرفع وقال  
أنه الصحيح أو الصواب فقد ثبت في صحيح البخاري  
وغيره ونسب عليه الإمام الساجي رضي الله عنه خص  
وسياقي في المتن يسب الرفع عند القيام من  
التمسيد الأول ولعل المراد التمسيد الأول بالنسبة  
للصلى فلا يرفع إذا أدرك الإمام في الثانية فليراجع  
**قوله** فان لم يكن رفعه أي فرقع الأخرى مقيد  
بعدم إمكانه رفع الأخرى والأكبر سر وعبارة ابن  
سرف ولورفع أحدهما مع قدرته على رفع الأخرى  
لم يحصل له أصل السنة بكرة انتهت ويرفع الأخرى إلى  
حد لو كان سليماً وصل وأصحابه المهيئة المشروعة



ولو ترك الرفع عمداً أو سهواً حتى شرع في التكبير  
رفع الشاة لا بعده لزوال سنه وعلم ما تقرأت  
كلام من الرفع وتغريق أصابعه وكونه وسطاً  
والى القبلة سنة مستقلة وإذا فعل شيئاً  
منها أئيب عليه وفاته الكمال قاله المتولي وأقره  
وينبغي أن ينظر قبل الرفع والتكبير إلى موضع  
سجوده ويطرق رأسه قليلاً ويرفع يديه  
قال في المجموع قال في الأمر ولو ترك الرفع في  
جميع ما أمرت به أو فعله حيث أمر به كرهت  
له ذلك انتهى **قوله** نحو القبلة أي ما يصلح إليه  
فيشمل مقصد المسافر أو من استتمت عليه  
حجاني **قوله** وتغريقها أي الأصابع حالة الرفع  
ليكون لكل عضو استقلالاً في العبادة ضابطاً  
للأصابع في الصلاة ست حالات أحدها  
حالة الرفع في تحريم وركوع واعتدال وقيام  
من تشهد أو لا فيندب تغريقها الثانية  
حال قيام واعتدال فلا يغرق الثالثة حال  
ركوع فيندب تغريقها على الركبتين الرابعة  
حال سجود فتضم وتوجه للقبلة الخامسة

حال قعوده بين السجدين فالاصح كالسجود  
السادسة الشهيد فاليمني مضومة الاصابع الا  
المسحة والميسري مبسوطة والاصح فيها النيم اني  
منا **وقوله** حالة الرفع طرف لاملالة وتفتح **قوله**  
ووضع يدي يميني لا يتعد فيمن قطع كفيها  
مثلا وضع طرف الزند على يسراه وفيمن قطع  
كفاه وضع احد الزندان عند طرف الآخر تحت  
صدره ولا ينافي سقوط السجود على اليد اذا قطعه  
الكفى لاحتمال ان المراد هناك سقوط الوجوب  
بسقوط محله دون الاستحياب وايضا فيمكن  
الفرق انتهى للشيخ سئو الزند هو من طرف الذراع  
في الكف وهما زندان جمعه زناد وزند وزناد قدس  
**قوله** بان يقبض هذا هو الافضل ولو ارسلهما  
بلا عبث لم يكره رجائي **قوله** كوعها بضم الكاف ويقال  
له الكاع وهو العظم الذي في مفصل الكف مما  
يلتصلا بهما اما الذي يلي الخنصر فكرسوع واما البوع  
فصل المراد به الشاف في مفصل الشاف  
مما يلي القدم والذي يليها م الرجل ويتصل بها  
انظره فالعظم الذي يمتد ابهام كل رجل

ويقال

ويقال للغي انه ما يعرف كوعه من بوعه اي ما يعرف  
اسم العظم الذي عند ايهام يده من العظم الذي  
عند ايهام رجله انتهى وقد نظم بعضهم الاسماء  
المتقدمة فقال

فعلم يلى الابهام كوع وما يلى **ل**ختصر الكرسوع والرسع **م**  
وعظم يلى ايهام رجل ملقبة **ب**بوع فخذ بالعلم واخذ من القلط  
ح من الغايات خصر وقول ما يلى ما يعرف اسم العظم  
الخ اي واما المسمى فما احدى جعله قال خ ط على الغاية  
والرسع المفصل الذي بين الكف والساع  
انتهى قال ق ل اي ما فوق المفصل من عظام الاصابع  
بين الكوع المذكور والكرسوع وهو العظم الذي  
يليه الخصر انتهى وهو مخالف لما في الصحاح وغيره  
من كتب اللغة من ان الثلاثة اسما لما اتجهل  
بالساعدا لا بالكف ففي اجزاء من الساعدا من الكف  
فتامل وما ذكره من قوله بان بعض كوعها وبعض  
رسعها وساعدها هي الكيفية الفضلى ووراها  
كيفية ان بسط اصابع اليدين في عرض المفصل او  
نشرها صوب الساعدا فلو وضع اليدين ثلاث  
كيفية **قوله** بعد الرضع للحرمانى قائما او قاعدا



او مضطجاً مناوي اي بعد فراغه من الرفع ومن  
الحط للمأذاة صدره فقط لا انه يرسلهما مرفعهما  
رحماني **قوله** تحت صدره الحكمة في جعلهما تحت صدره  
ان يكونا فوق اسرف الاعضاء وهو القلب لحفظ  
الايمان فيه فان من احتفظ على شيء جفرت يديه  
عليه ولهذا يقال في المبالغة اخذ بكلمات يديه  
مخضر **قوله** فوق سرته اي ما يلا الى جهة يساره  
لان القلب في جهة يرماء **قوله** واقتتاح  
اي دعاوة بعد تحريمه وان طال الفصل بقرض  
او تغل غير صلاة الجنازة ولو على قبر وغائب  
على الارح ويغوث بسروعه في التعوذ او القراءة  
ولو سهواً وجلوسه مع امامه ويسن لما مود  
سمع قراءة امامه الاسراع به مناوي وقوله  
وجلوسه مع امامه بان أدركه في التشهد  
وجلس معه قال السكوبري على المنهج ليس لنا  
مسبوق ياتي بدعا الافتتاح الامن احرمه  
فسلم امامه او قلم قبل جلوسه فيها انتهى  
ومثلها بين الصورتين اذا خرج الامام من  
الصلاة جرداً او غيره قبل ان يوافقه خضر والماصل

ان دعا الافتتاح انما يسن بشروط خمسة ان يكون  
في غير صلاة الجنازة وان لا يحرم في وقت يسهما  
وان لا يخاف فوت وقت الاداء وان لا يخاف المأموم  
فوت بعض الغائبة وان لا يدرك الامام في غير  
القيام فلو ادركه في الاعتدال لم يفتتح كما في س  
مر وان لا يشرع المصلي مطلقا في التعوذ أو القراءة  
وعبارة ابن شرف قوله وافتتاح محله ما لم يخف  
فوت قراءة الغائبة مع الامام او خروج الوقت  
عن الصلاة او بعضها لكن في الثاني نظربل له  
الاثنان به وان خاف خروج الوقت لانه من المد  
وهو جائز ولو بالسكوت العهد انتمه وفي فتاوى  
مرسئل في الشخص اذا صلى آخر الوقت ولو ان  
يسن الصلاة يخرج بعضها فما الفرق بين هذه  
ومسئلة الوضوء اذ بقي من الوقت ما يسع الصلاة  
فانه ياتي بغزايض الوضوء فقط فاجاب  
حيث سارع في الصلاة وفي وقتها ما يسع  
جميعها كانه ان ياتي بسننها وان خرج وقتها  
والفرق بينهما وبين الوضوء انه وسيلة لا مقصد  
واستغناؤه بسننها من مصالحها **قوله** بعد تحريمه

هو احسن من تعبير غيره بمقرب اذا الظاهر انه لو  
سكت بعد التمر طويلا لم يغت عليه دعا الافتتاح  
قوله ج ويبقى ما لو انك بذكر غير مشروع قبل  
دعا الافتتاح والوجه فواته به وان قل خروج  
الافتتاح به عن كونه افتتاحا حاول لعل مراد  
من غير بالعقوبة عدم الغاصل بينه وبين  
التمر بلغظا مطلقا لا يسكوت وان قصد به  
الاعراض فليتنا ملشوا ولا يغوت الافتتاح  
بتأمينه مع امامه كما في **مرقوله** نحو وجهت  
وجهي اخ الوجه انه يجري في ترتيب دعا الافتتاح  
وموالاة ما ذكره في التمسك وانه يحصل اصل  
السنة ببعضه بشو وتأتي الان في بما في الآية  
للتغليب في وما انا من المشركين وانا من المسلمين  
وارادة التمسك في ذلك ومعنى وجهت وجهي  
اقبلت بذاتي وكنت عنها بالوجه اشارة الى انه  
ينبغي ان يكون كله وجهًا مقبلا على ربه  
لا يلتفت لغيره في جزء منها ويحتد في تحصيل  
الصدق خوفا من الكذب في هذا المقام ومعنى  
فطرحه فلقمما على غير مثاله سابق وحنيضا



ما يلائم كل الآيات والطرق إلى دين الإسلام وطريقه  
والحنيف أيضاً عند العرب من كانت على ملة إبراهيم  
عليه السلام وما اتان من المشركين تأكيد لما قبله  
أو تأسيس جعل النفي عايداً إلى ما يتراءى من الشرك  
الظاهر والخبفي لكن لا تسرعوا في هذا إلا للخاص  
**قوله** إلى قوله من المسلمين تمامه حنيفاً مسلماً  
وما اتان من المشركين قل أن صلاتي ونسلي ومحياي  
ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت  
وإنا من المسلمين أو وأنا أول المسلمين بقصد  
القرأة أو يطلق رحمان في نحو حنيفاً وأستار  
المعنى بخوفه قوله نحو وجهته إلى أن دعياً للاقتحام  
لا يخصص في وجهته إلى فقد مع فيه أخبار آخر منها  
الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ومنها الله  
أكبر كثيراً والحمد لله كثيراً وسبحانه الله بكرة  
وأصيلاً ومنها اللهم يا عبد يبي خطاياي  
أنح وبأيها افتتح حصل أصل السنة لكن الأول  
أي وجهته ومجئ إلى آخره أفضلها قاله في المجموع  
وظاهرة استحيات الجمع بين جميع ذلك المنفرد  
وامام من ذكر وهو ظاهر خلافاً للآثار التي

ثم مر على المنهاج **قوله** من المسلمين اي ان صلاتي ونسبي  
اي عبادتي فهو من عطف العام على الخاص وقوله  
فيه وبذلك امرت المسار اليه الدعاء والصلاة  
والنفسك او احدها **قوله** لا لفظ مسلماً  
اي من قوله حنيفاً مسلماً وما انا من المشركين  
**قوله** قوم محصورين اي الذين لا ياتهم غيرهم  
خضر **قوله** رضوا بالتطويل اي صرخوا على  
ان يكونوا غير اخر اجارة عين على عملنا حزن  
وغير متروجات **قوله** ان يزيد اياك التشبيه  
اي المنفرد والامام المذكور كما يشرح الاصل  
وفي بعض النسخ ان يزيد اي كل منهما **قوله** ان  
يزيد اعلم لك ما ذكرته اخ عبارتته فيه اللهم  
انت الملك لا اله الا انت ه انت ربي وانا  
عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي  
ذنوبي جميعاً لا يغفر الذنوب الا انت واهدني  
لاحسن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا انت  
واصرف عني سيئها ما يصرف عني سيئها  
الا انت لبيك وسعديك والخير كله في يديك  
والسر ليس اليك انا بك واليك تباركت وتعاليت

استغفرَكَ وَاَتُوبُ إِلَيْكَ هـ وَقَوْلُهُ وَالسُّرُّيس  
إِلَيْكَ أَي لَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ وَقِيلَ لَا يَغُفِّرُ  
بِالْإِضَافَةِ إِلَيْكَ وَلَا مَا يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ  
الصَّالِحُ وَقِيلَ لَيْسَ سُرًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْكَ فَانْكَ  
خَلَقْتَهُ كَلِمَةً بِالْفَعْلِ وَأَمَّا هُوَ سُرًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى  
خَلْقِكَ هـ خَطٌّ عَلَى الْمُهَاجِ **قوله** وَتَعُوذُ أَي لَمْ يَكُنْ  
بَعْدَ الْاِفْتِتَاحِ وَتَكْبِيرِ صَلَاةِ الْعَمِدِ وَلَوْ أَمَكُنْهُ  
بَعْضُ الْاِفْتِتَاحِ أَوْ التَّعَوُّذِ إِلَى بِهِ مَحَافِظَةٌ عَلَى  
أُمَامُورِهِ مَا أَمَكُنْ وَعِلْمٌ مِنْ عَدَمِ نَدْبِهَا لِأَخِي  
الْمُتَمَكِّنَاتِ اخْتَلَفَ فِيهِ سُرُّطٌ مَا ذَكَرْنَا هـ  
لَمْ يَدَّخِرْ مَا هـ أَوْ أَحَدَهَا عِنْدَ خَوْفِ ضَيْقِ  
الْوَقْتِ هـ ثُمَّ رَوَيْتُ عَنْهُ مِنْهُ أَنْ سُرُّطُ  
الْاِفْتِتَاحِ إِلَّا أَنَّهُ يَسُنُّ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَيَسُنُّ  
وَلَوْ عَمِدَ جُلُوسَهُ مَعَ الْأَمَامِ كَانَتْ اقْتِدَارِي بِهِ  
وَهُوَ جَائِسٌ لِأَنَّهُ لِقِرَاءَةٍ لَمْ يَسْرِعْ فِيهَا فَتَأَمَّلْ  
**قوله** لِلْعَرَاءَةِ أَي قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ أَوْ بَدَائِلِهَا وَلَوْ  
كَانَ يَدُّهَا التَّعَوُّذَ تَعَوُّذُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ابْنِ  
سُرْفٍ **قوله** فِي كُلِّ رَكْعَةٍ لَكِنْ الْأَوَّلُ أَكْثَرُ وَفِي كُلِّ قِيَامٍ  
مِنْ قِيَامَاتِ الْكُسُوفِ وَلِصَلَاةٍ عَلَى جَنَازَةٍ فَإِنَّ



متمد  
تشرع في القراءة ولو هو أوقات والأفضل صيغة  
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقيل أعوذ بالله  
السميع العليم من الشيطان الرجيم وهذا أضعف  
والأول هو المعتمد ففيه تكرر وأفضله على الأطلاق  
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم انتهى والشيطان  
اسم لكل متمرده ما خوذ من شيطان إذا بعد وقيل  
من شيطان إذا احترق والرجيم المطرود وقيل  
المرجوم بالشهاب وقيل الراجم للناس بالسوء  
ويبين الأسرار بكل من الافتتاح والتعوذ ولو  
في جهرية كسائر الأذكار المستحبة حيث يسمع  
نفسه لو كان سميعاً وفيه ٢ الروض هدف  
أي التعوذ على سنن القراءة أن جهر الخمر وإن  
سراً فسر الألفي الصلاة فيسريه مطلقاً على  
الأصح ويبين التعوذ أيضاً خارج الصلاة  
كالتمنية عند الابتداء أو الافتتاح من أول سورة  
أم من أثنائها **قوله** وجهر تنبيه حد الجهر  
أن يسمع من يليه وحد الأسرار أن يسمع  
نفسه فقط حيث لا مانع والتوسط بينهما  
بأن يزيد على أدنى ما يسمع نفسه من غير أن يبلغ

بالزيادة

بالزيادة الى سماع من يليه **شوقوله** وجهر واسرار  
بقراءة الفاتحة اي اويد لها من ذكر او دعاء ابن  
شرف **قوله** والجم في الصباح اي ان وقعت كلها  
في الوقت فلو صلى ركعة بعد الوقت اسر فيها  
اذ العبرة في قضا الفريضة بوقته كما ياتي ابن  
شرف لكن سيايئنا اذا احسبنا اوقع ركعة  
منها في الوقت فالتعليل بقوله اذ العبرة ان ليس  
بظاهر **قوله** والاستسقا اي ولو فعله فها را  
سما يعلم من كلامه حيث اطلق في الاستسقا  
وقيل في ركعتي الطواف ابن شرف وحضر **قوله**  
وذلك العشاءين أي المغرب والعشاء **قوله** والتراويح  
اي ولو لم تغرب هاتين شرف **قوله** ووتر رمضان اي  
ولو انعقد وان لم يات بالتراويح ابن شرف وخبر **قوله**  
الا توافل الليل المطلقة خرج بالمطلقة غيرها  
كسنة العشاءين فيسري فيها كما افادة كلام المجموع  
وبغيره وافق به ابن عبد السلام خلافا لما افق به  
البغوي من انه متوسط في بين الجهر والاسرار  
في روض منظر **قوله** في متوسط فيها الخ تقدم معنى  
المتوسط من الشكوي وهو المعتد وادعى بعضهم

امكانه قال ابن سرف ونقل الزركشي عن بعض  
مشايعه ان المراد بالتوسط ان يسر تارة  
وبجهر اخرى اذ لا واسطة انتهى قال م رحي ثم  
وهو بنا على ما ادعاه من عدم تعقل واسطة  
بينهما وقد علم تعقلا بالانفس الميسرة انتهى  
بالمعنى **قوله** ان لم يشكوا على قيام او متصل  
والا سرتا ان شرعا في النوم او الصلاة  
قبل تحريمه فيما يظهر ويحتمل الاخذ باطلا فهم  
انتهى حجج الوجه الاخذ باطلا فهم سواء في ذنب  
ولو عرف ذلك بعد تحريمه قال الرحمان فان  
شكوا حرم عند ابن العباد وكرة عند ج وقيدة  
سم بغير من يسن ايقاظه للصلاة ولا يكره  
انتهى والمعتد انه ان شكوا كره فقط ولا يحرم  
الجهر لان الايداع غير محقق كما قاله الشيخ عبد البر  
على الكتاب **قوله** او نحو كالقاري ومثل ذلك  
الخوف من الريا والاسن له الاسرار كما في المجموع  
ويقال على ما ذكر من جهر بذكر او قرأت  
محض من يشتغل بمطالعة او تدريس او  
تصنيف كما اثنى به الوالد ولا خفاء ان الحكم

على



على كل من الجهر والاسرار بكونه سنة من حيث  
ذاته ثم فرأى فلا ينافي انما يجهر به او يسريون  
واجبا فتأمل **قوله** والعبرة في قضاء الغريضة  
بوقته اي القضا وليست الغريضة قيد الحما  
يدل عليه قوله راما الغايمة فالعبرة فيها بوقت  
القضا فيجهر من غروب الشمس الى طلوعها ويسر  
فيما سوى ذلك وعلم من ذلك انه لو أدرك ركعة  
من الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت أسرى  
في الثانية وان كانت آداء وهو لا وجه بغيره  
يستثنى صلاة العيد فيجهر في قضاها كالآداء  
كما قاله الا سنوي انتهى بحروفيه فلو قضي صلاة  
الضحى ليلا أو وقت صبح جهر كما هو الظاهر  
من كلامهم لان الليل ووقت الصبح محل الجهر ولا  
يرد ركعتا الغر ووتر غير رمضان وروايت  
المغرب والعشا لان الاسرار ورد فيها في محل  
الجهر فيستصح على العكس من العيد وعبرة  
المناوي والعبرة في قضاها ان يقول بوقت القضا  
لا الآداء على الاصح فيجهر في قضاها المظهر ليس لا  
ويسر في قضاها العشا فصار انتهى وعليه يلغز

وبقال صلاة يسر في قضاها شيء لا يسر في أدائها  
فإن أبدلت السنة بالوجوب بأن قلت صلاة يجب  
في قضاها شيء لا يجب في أدائها فقل صورته  
فيما إذا فاتت صلاة في السفر فقضاها في الحضر  
عنا في قوله **ومحل جهرها الخفان** سمعها وكذا  
الخفي اجنبي من الاسرار وكرة الجهر ولا تبطل  
به الصلاة وعلام المحرم وغيره يوجب اليه ويظهر  
انه يسر للأنثى الاسرار بحضرة مثله لاحتمال  
انوثة الغارية وذكرورة السامع ومن قال  
يجهر في هذه فقد سمى ايعاب وتكبيرها في الجهر  
والاسرار كالقراءة فيما ذكره شو بزيادة وعبارة  
سر هذا كله بالنسبة للذكر اما الانثى والخفي  
فيجهر ان لم يسمعها اجنبي ويكون جهرها  
دون جهر الذكور فان كانت اجنبي يسمعها  
كرة بل يسر فان جهرها لم تبطل صلاتها ووقع  
في الجمع والتحقيق ان الخفي يسر بحضرة الرجال  
والنساء وروى في المهمات لانه بحضرة النساء اذ كثر  
أنثى ويستحب له الجهر في الخاليتين ويجوز جملتهما  
على اسرار حال اجتماع الرجال والنساء انتهى ولا

تبطل

تُطل به الصلاة من خضر **فاسد** الامام محمد  
بالعنوت مطلقا اي سواء اهلها في الوقت او بعده  
والمنفرد لا يحرم به مطلقا **عبدالبرقوله** وتأمين اي  
قول آمين فانه مصدر آمن بالتشديد اي قال  
**امين قوله** وتأمين اي قول امين عقب قراءة الفاتحة  
وطوي غير الصلاة لكنه فيها استد استعمالا لات  
نصفها دعاء فاستحب ان يسأل الله تعالى اجابة  
وبدل الفاتحة مثلجات تضمن دعاءا لم يشر له وخضر  
وهذا التفصيل هو المعتمد وهو اسم فعل بمعنى  
استحب مبني على الغنة وفيها ثلاث لغات المد  
مع الغنة وهي اللغة المشهورة الفصيحة قال الشاعر  
أمين امين لا رضى بواحدة • حتى بلغها الغين امينا  
او المد مع الامالة او القصر الثلاثة بتخفيف الميم قال  
في سحر المنهج فلو سدد الميم اي مع المد او القصر لم تطل  
ثلاثة لقصد الدعاء انتهى فلو اطلق او شركت بطلت  
صلاته انتهى ابن قاسم وزقل الشيخ خضر عن حاشية  
الزيادي على الارشاد عدم البطلان مطلقا ونقل الشيخ  
عبد الرحمن الاجهوري عن الخطيب القزويني ولم  
يخرج شيئا منهما لكنه قدم كلام ابن قاسم قال في الام



ولو قال آمين رب العالمين وغير ذلك من الذكوات حسنا  
وعلى تشديد امين يكون فيها خمس لغات المد والقصر  
مع التضعيف والتشديد هذه اربعة والخامسة  
الامالة اجمهورية **قوله** عقب الفاعلة اي وقبل ان يتألف  
بشيء فان تألف بعد هاء شي ولو سهوا فأتت التاء  
وان قصر الفصل ويحذف استثنى نحو رب اغفر لي شي  
ومراده بالعقب ان لا يتخلل بينهما اللفظ اذ تعقيب  
كل شيء بحسبه فلا ينافي ما تقر به من السكتة  
اللطيفة بينهما واعلم ان السكتات المستتمة في  
الصلاة ست سكتة بين تكبيرة الاحرام والافتتاح  
وبينه وبين التعوذ وبينه وبين القراءة وبين الضالين  
وامين وبين آمين والشورة سكتة مجاز فان المطلوب  
للإمام ان يشتغل فيها بدعا او قراءة والقراءة اول  
وقد السكتات بقدر سبحان الله الا هذه فاستها  
بقدر قراءة المأموم الفاعلة **قوله** للامير في الصحيحين  
**قوله** صلى الله عليه وسلم اذا أمن الإمام فامنوا فانته  
من رائق تأمينة تأمين الملايكة غفر له ما تقدم  
من ذنبه انتهى وقوله اذا امن الخ اي اراد التأمين  
وقوله غفر له اي الصغائر فقط على ما اعتقده

واستغفر

واستغربه انه المراد بالملايكة جميعهم لا خصوص الحفظة  
قوله مع تامين امامه وليس في الصلاة ما تسن بقراءة  
الامام فيه غير التامين كما في شمره ولو قرأ معه وقرأ  
معكفي تامين واحد أو فرغ قبله قال البغوي  
ينتظرة والمختار او الصواب انه يؤمن لنفسه ثم  
للمتابعة **قوله** فان لم يتفق له ذلك اي موافقة  
الامام **قوله** لقراءة امامه اي لا لقراءة نفسه رحمان  
**قوله** في صلاة جهرية والحاصل ان المصلي مأموماً  
كان أو غير جهرية ان طلب منه الجهر ويستتر به ان  
طلب منه الانسار واما ما كن التي يجهر فيها المأموم  
خلق امامه خمسة تامينه مع امامه وفي دعائه  
في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في النصف الاخير  
من رمضان وفي قنوت النازلة في الصلوات الخمس  
واذا فتح عليه شمره واما السرية فيسترون جميعهم  
كالقراءة خسر وقوله واما السرية المحمزة جهرية  
**قوله** وقراءة سورة اي في غير جنازة وفاقد الطهور  
رحمان **قوله** والسورة هي الطائفة من القرآن  
أقلها ثلاث ايات خسر سميت بذلك تسميها  
ببلد لها سور لتحديد طرفيها قل **قوله** بعد الفاتحة

خرج بقوله بعد الفاتحة ما لو قرأها قبلها أو كرر الفاتحة  
فانه لا يجزيه كانه خلاف ما ورد في السنة ولان  
الشي الواحد لا يؤدي فرضا وتولا في محل واحد  
ولان الفاتحة ركن من الاركان والركن لا يسرع  
تكراره على الاتصال نعم لو لم يحسن غير الفاتحة  
وإعادها يتجه كما قاله الأذرعى الاجزأ ويحمل  
كلامهم على الغالب ويسمى كون السورتين هـ  
متواليين وعلى ترتيب المصحف وعلمه مفضل  
فلو قرأ في الاولى سورة الناس قرأ في الثانية أول  
البقرة **قوله** الا في الثالثة والرابعة اي لغير  
مسبوق اما هو فيتوآها ان تمت لانه أول صلاة  
ومثله ما موم فرع الفاتحة قبل امامه اي في السرية  
فانه لم يتمكن لما موم قرأ السورة في الاخيرتين  
من صلاته لئلا تخلو صلاته عنهما رحاف  
ومحله ما لم تستقط عنه تبعا للفاتحة يتمل  
الامام لها والا فلا يقرأها ونقل عن ش العباب  
انه يكرر السورة مرتين في الثالثة المغرب فليرجع  
حلي **قوله** ويسمى تطويل بخ اي في غير ما ورد  
فيه تطويل الثانية نحو الجمعة ومثلها الثالثة



والرابعة اذا قرأ فيها **لحم** لسبق قراءة شيء من القرآن  
ظاهراً ولو كلمة وقبيل نظر وينبغي اشتراط الفائدة  
ع وبارة ح رملي قوله يستحب قراءة شيء آخر يغضمه  
انه لو قرأ بعض آية حصل أصل السنة وهو محتمل  
اذا كان مغيباً كآلية القصيدة المغيدة معنى  
منظوماً ويحتمل ان يقال لا تحصل السنة بدون  
آية كاملة مغيدة خضر والذي في سمر راي قراءة  
شيء من القرآن آية فأكبر ولا يكمل ثلاث والأوجه  
حصوله أصل السنة بما دون آية ان افاد **قوله**  
وان كانت اقصر كما يؤخذ من كلام الرازي ضعيف  
والمعتمد ما في أصل الروضة ان السورة اولى من  
قدرها من طويلة وكذا في المجموع وعليه فيه بان  
الوقوف على آخر السورة فجميع بالقطع بخلاف  
البعض فانه قد يخفى فيوقف في غير محله ثم محله  
أفضلينها في غير التراوح اما فيها فقرة بعض  
الطويلة أفضل كما افق به ابن عبد السلام  
وغيره وعليه بان السنة فيها القيد بجميع  
القرآن وعليه لا يختص ذلك بالتراوح بل كل ما  
ورد فيه الامر ببعضه فالاقتصار عليه أفضل

لقراءة آيتي البقرة وال عمران في الغر ولوتر سورتي  
الركعتين حصل اصل سنة القراءة خضر وتحصل  
السنة بقراءة البسملة لا يقصد انها التي اول الفاخة  
مناوي وهو في شرم رايشا قوله وان كانت اقصر  
المعتمدات الاكثري السورة افضل منها قال قوله  
طوال يضم اوله وكسره وقيل الاول للرجل الطويل  
قال قوله الفصل قال الحافظ في الغر وسمي بفصلا  
لكثرة الفصل بين سورة بالبسملة على الصحيح  
انتهى بالحرف قوله للظهر قريب منها اي من الطوال  
خضر قوله والعصر والعسا أو ساطع والثلاثة  
اي سنها في الامام مقيدة بغير زدة بتعالم الجوع  
وغيره بقول بعض مامومين محصورين اي لا يصلي  
وباه غيرهم منهم وسم ويستثنى كما قال الشيخ ابو محمد  
والغزالي صلاة الصبح للمسافرين المستحب  
ان يقرأ في الأول منها قل يا ايها الكافرون والثانية  
الاخلاص خضر وعبارة الرحامي وهذا في غير  
المسافر اما هو فيقرأ في جميع صلاته الكافرون  
والاخلاص انتهت بالحرف وما نقله خضر هو في  
سم مرفهوا المعتمد وما في الرحامي ضعيف قوله

وللمغرب قصيرة والحكمة فيما ذكرناه وقت الصبح طويل  
وصلاته ركعتين فناسب تطويلها ووقت المغرب  
ضيق فناسب فيه العصار وأوقات الظهر والعصر  
والعشا طويلة ولكن الصلوات طويلة أيضا فلما تعارض  
ذلك رتب عليه المتوسط في غير الظهر وفيما قريب من  
الطوال خضر **قوله** ولصبح الجمعة في الأولى الم تنزيل  
برفع اللام حكاية للتلاوة زيادتي **قوله** وفي الثانية  
هل أتى بكما لها للاتباع رواة السبخان قال الفارقي  
وغیره فأت ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرأ ما  
امكنه منها ولواية السجدة وكذا في الأخرى يقرأ  
ما أمكنه من هل أتى فأت قرأ غير ذلك كان تاركا  
للسنة ولو قرأ في الركعة الأولى من صبح الجمعة هل  
أت قرأ في الثانية الم تنزيل وسجد فيها لأن صبح  
الجمعة محل للسجود في الجملة ولو قرأ في صبح الجمعة  
بغير الم تنزيل بقصد السجود وسجد فهل تبطل  
صلاته أولا أتى شيخنا الرمي ببطلان صلاته وخالف  
في ذلك حج فاقى بعدم البطلان وخ وعلل ذلك بطلب  
السجود في الجملة وليس بين المداومة عليهما ولا نظر إلى  
كون العامة قد تعتقد وجوبهما خلافا لمن نظر إلى



ذلك وشمل ذلك ما اذا اكلت امام العذر محصورين  
خطر ومثلهما في واقربت في العيدين عبد البر  
وقوله فان ضاقت الوقت ايج ضيق الوقت ليس بقيد  
فقد قال قل وله الاقتصار على بعض منهما ولو اية  
السجدة ولو بقصد السجود انتهى ثم راية الرحا في  
قال قلت والظاهر ان ضيق الوقت ليس بعقيد  
**قوله** وأول المفصل الحجرات معتمد وعلى هذا طوله  
كالجرات واقربت والرحمن وأوساطها كالشمس فيها  
والليل اذا يغشي وقصارة كالعصر والاحلام  
وقيل طوله من الحجرات الى عموم منها الى الضحى وأوساط  
ومنها الى آخر القرآن وقصارة انتهى **فابعد**  
قال ابن عبد السلام القرآن ينقسم الى فاضل ومفصول  
كأية الكرسي وثبت فالأول كلام الله تعالى في الله  
تعالى والثاني كلام الله تعالى في غيره ولا ينبغي  
أن يداوم على قراءة الفاضل وينترك المفصول لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ولأنه يؤدي الى  
هجران بعض القرآن وينسيانه شرح طاع على المنهاج  
كما صححه النووي في دقايقه وهو الاصح من  
عشرة اقوال للسلف في أوله نظمه بعضهم

في بيئتين مع الترجيح فقال  
مفصل قرآن بأوله الحق • خلافاً فصافيات ففقاو فسبح  
وجائية ملك وصف قائلها • وفتح ضمي جبراتها المصحح  
قوله في الجهرية المراد بالجهرية ما جهر فيها الإمام  
وان خالف المشرع وكذا يقال في السرية شبيهة  
انتهى عبد البر وسيأتي عن خضر قوله بل يستمع لقراءة  
إمامه وتكره له قرآن كما هو ظاهر للنهي الصحيح  
عن قرائها خلوة والأصل في ذلك قوله تعالى  
واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا  
والاستماع مستحب لا واجب والمشهور ان السنة  
في حقه تاخير الفاتحة في الأولين انما بعد فاتحة  
إمامه ولو في السرية بظنه قل على طو لم يذكروا  
ما يقول غير الشامع في زمن سكوته ويشبه ان يقال  
يطلب دعاء الافتتاح الوارد في الاحاديث اويأتي  
بذكر آخر ما السكوت المحض فبعينه وكذا اقراء غيب  
الفاتحة فيتعين استجاب أحد هذين شيخي  
انتهى خضر وعلى من علم ان إمامه لا يقرأ السورة  
او الاسورة قصيرة ولا يتمكن من امام الفاتحة  
ان يقرأها معه اي مع الإمام كما في الانوار وتعبيره

على يقتضي الوجوب فلا يرد على قوعهم فيما لا تسن  
المقارنة في التأمين وأيضا عوفي حالة العذر  
خلاف ما مر قلينا مل **قوله** لبعد أي عن امامه **خبر قوله**  
أو غيره كأن كان أسم أو سمع صوتا لم يغفمه أو كانت  
صلاته سرية أو جهرية ولم يجهر فيها إمامه  
لأن العبرة بالمفعول وإن خالف المشرع **خبر قوله**  
قرأ السورة أي قرأ الإمام أو السورة إذا سكوت  
لأن معنى له خضر وهل يسن له في هذه الحالة أن  
يقرأ في صبح الجمعة أم تنزل أولا لعدم تمكنه  
من السجود مستقلا قال حج لا تسن له قرائتها  
مطلقا كما صرحوا به في باب سجود التلاوة وما ذكره  
هنا عام وما في سجود التلاوة خاص وهو مقدم  
على العام تقدم أو تأخر واعتمد شيخنا أنه  
يقرونها كما ذكره انتهى ابن شرف **قوله** وتكبير في  
كل خفض أي نعم في صلاة التسبيح يقطع التكبير  
فيها أي لا يبدئ في الجلسة ويقوم غير مكب  
كما جزم به البغوي وقره العموي وهو ظاهر  
ويدل له إطلاق التحقيق أنه يكره هنا تكبيرتان  
قال حج إيجابه **شوقوله** من غير ركوع أما الرفع



من الركوع فيقول فيه سمع الله من حمده كما يأتي قريباً  
خضروا **الحاصل** ان في كل ركعة خمس تكبيرات  
مسنونات قال الحافظ في فتح الباري قال ناصر  
الدين بن المنير الحكمة في مشروعية التكبير في  
الخفص والرفع ان المكلف أمر بالنية في اول  
الصلاة مقرونة بالتكبير وكان من حقه ان  
يصحب النية الى آخر الصلاة فامران يجحد العبد  
في اتيانه بالتكبير الذي هو شعار النية **قوله**  
وتفرقة اصابعه ولا يسكن عليك سنن تفرقة  
الاصابع هنا بمن ضمها في السجود لان تفرقتها  
طلبت هنا معنى مع عدم فوات ملازمة الرحمة  
والبركة لميابه وبدنه لانها اذا نزلت هناك خلا  
الاصابع لا تنزل على الارض بل تلاسبه ولا كذلك  
في السجود فانه لو فرق بينهما نزلت على الارض  
فاكثر الملاحظه شوكتك يد على هذا الجلوس  
**قوله** بان يقول اخ هذا أدنى حاله كما ذكره المصنف واقله  
ان يقول ما ذكر مرة ويحصل أصل سننيت به خوف  
سبحان الله وسبحان ربي الاعلى كما في المجموع عشر  
واحد من خمسة الى احدى عشرة ويقصر الامام

على ثلاث فان زاد كره والاثنيان بالثلاث مع الدعاء  
اول من الاثنيان بالزيادة عليها **قوله** سبحان رب  
العظيم واذن الى ذلك في التحقيق وغيره وبحكم  
سما المتخرج **قوله** وان يقول اتمك من الامام والمأموم  
والمنفرد **قوله** في رفعه منه أي من الركوع **قوله**  
سمع الله لمن حمده او من حمد الله سمعه او سمع  
له والاول اول ويسمين للامام والمبلغ الجهرية  
أي بالتسميع والاسرار برسالك الحمد خلافا  
للأئمة الثلاثة وسيد كره المصوفي شرح  
الطيطلي لابن العربي الحكمة في سمع الله لمن حمده  
ان الصديق رضي الله عنه ما فات صلاة خلف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قط فجاووا وقت  
صلاة العصر فظن انها فانتت معه صلى الله عليه وسلم  
واغتم لذلك وهول ودخل المسجد فوجد  
صلى الله عليه وسلم مكبرا في الركوع فقال الحمد لله  
وكبر خاف صلى الله عليه وسلم فلم يقل جبريل والنبى  
صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله  
من حمد فقل سمع الله لمن حمده فقالها عند الرفع  
من الركوع وكان قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع

به فصارت سنة في ذلك الوقت ببركة ابي بكر  
الصديق رضي الله عنه من التثنية الكبرى **قوله**  
اي تقبله اية حمد المعلوم من حمد **قوله** ربنا لك  
الحمد والالمه ربنا لك الحمد اوربنا ولك الحمد والالم  
ربنا ولك الحمد او لك الحمد ربنا او الحمد لربنا اوربنا  
الحمد فالجملة سبعة والاولى اعني ربنا لك الحمد  
افضل عند الشيخين لورود السنة به والثالث  
اعني ربنا ولك الحمد قال الشافعي في الام فيه وهو  
احب اليه قال في ث الروض لانه يجمع معنيين  
الدعاء والاعتقاد اية ربنا استجب لنا ولك  
الحمد على هدايتك ايانا او اطعنك ولك الحمد  
والمعتمد الاول **فان** افضل الذكر المطلق  
الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده وحمد حديث  
افضل ما قلت لا اله الا الله على الدخول بها في  
الاسلام رحمني من فائدة الخ وزاد في التحقيق بقه  
ربنا لك الحمد حمد اكثيرا طيبا مباركة **قوله** ملا الخ  
بالرفع صفة للحمد وبالنصب حال اي مائل  
اي بتقدير كونه جسما ثم الميم **قوله** بعد اي بعدهما  
كالعرش والكرسي وغيرهما مما لا يعلمه الا الله تعالى



قال تعالى وسع كرسيه السموات والارض خضر ويقتصر  
من يقنت على من شئ بعد وهو متعلق على وتحوز  
تعلقه بسنت اي سنت ملاة بعد ذلك رحمان  
**قوله** ويزيد المتفردي واما محصورين راضين  
بالطويل والابان لم يرضوا به كراهة ذلك خضر  
**قوله** اللهم لك ركعت اي لا اغيرك وبك امنت  
لا اغيرك ولك اسلمت لا اغيرك لان تقديم المفعول  
يعيد الاختصاص والمحصر خضر **قوله** وبك امنت  
بحوز ان يكون المراد منه امنت بك وان يكون المراد  
بتوفيقك امنت بما يجب الايمان به فهو الباقي الار  
للتعدي اي صدقت بانك اله وعلى الثاني للسببية  
وصلة الايمان محذوفة اي بتوفيقك امنت بما  
يجب الايمان به والصيغة على كل منهما مفيدة  
للمحصر **قوله** خمس الحشوة حضور القلب  
وسكون الجوارح وضافته لهذه الحوائج  
لانها اله والتنصيف بها في الحقيقة هو الحاصل الانساني  
جميعه لكنها تابعة للقلب بدليل قوله صلى الله عليه وسلم  
لمن رآه يعبدني صلاة لو سكن قلبه هذا السكنت  
جوارحه والسمع افضل من البصر جاري في الجنائيات

فلذا

فلذا قدم ويقول ذلك وان لم يكن متصفا به لانه متعبد  
به او هو انشا معنى خبر لفظا وفاقا له وقال حج  
ينبغي ان يتجرى الخسوع عند ذلك والا يكون كاذبا  
ما لم يريد انه بصورة من هو كذلك وتكرار القراءة في  
الركوع وغيرها من بقية الاركان غير القيام انتهى  
**قوله** وما استقلت به قدمي بالافراد والالعال  
قد ماي تعبيراً باسم الحز عن الكل والمراد الذات  
وانت استقلت لان القدم موشة قال تعالى  
فتزل قدم بعد ثبوتها **قوله** لله رب العالمين يدل  
قوله لك اعطف بيان له شو وكتب ايضا قوله  
لله رب العالمين يجوز ان يكون بيانا لماضي ومزيد  
شاعلا به ويكون اللفظا عايدا على المعين ويجوز  
ان يقطع قوله وما استقلت به قدمي عما قبله  
ويكون المعنى خشع لك كذا او كذا ثم يقول وخيم  
ما حملته قدمي لله تعالى فحكي الخسوع له شوقا  
مبتدا خبره به وقوله بيانا لماضي يعني قوله لك  
وقوله عايدا على المعنى اي حيث تركه جانب اللفظ  
والا فالقمام مقام الاضمار **قوله** اهل الثناء اهل  
فهو منصوب لانه منادى مضاف ويجوز الرفع اي

انت اهل اخ التناهي المدح والمجد اي العظمة  
المنهج **حق** الحق اخ الحق مبتدأ ولا مانع اخ خبره  
وما بينهما اعتراض **سم** الميم ويحتمل كما قاله ابن الصلاح  
كون **حق** خبرا لما قبله وهو **بينالك** **احمد** اي هذا  
الكلام **حق** **اخ** **سم** مر وما مصدرية اي **حق** قول  
العبد او نكرة موصوفة اي **حق** قول قاله العبد  
او موصولة وعبايدها محذوفة اي **حق** القول  
الذي قاله العبد **اخ** والظاهر ان **افعل** التفضيل  
بالنسبة لما هنا فقط فلا يريد **احقية** كلمة  
الاخلاص ونحوها اذ انه لا يلزم من **الاحقية**  
الافضية وتقدم ان **احمد** افضل تامل **ه** **مختصا**  
من **الرحماني** **لو** وكلنا لك عبد لم يقل عبيد مع انه  
القياس لان القصد ان يكون الخلق جميعا بمنزلة  
عبد واحد وقلب واحد كذا قيل امداد وقت  
يتوقف في ان القياس ما ذكر مع كون لفظ **كلنا**  
مراداً به **كل** واحد بانفراد اي كل واحد منا  
عبد **لك** فليتأمل **سم** شوفا لا فراد مراعاة اللفظ  
**كل** **لا مانع** **اخ** **مانع** اسم لا مفرد مبني  
سما على الفتح محله نصب ولما اعطيت متعلق

بالخبر



بالخير المحذوف اي يمنع لما أعطيت الحق او مانع اسم  
لا يشبه بالمضاف ولما متعلق به ولم ينون علمي مذهب  
البعد اذ بين من ان التشبيه بالمضاف حكم المضاف  
وعلى رتبة ابن كيسان تنجي المضاف والتشبيه بالمضاف  
على الفتح وعلى هذا فالحذر محذوف اي موجود **قوله**  
ذا الحد بفتح اجميم اي لا ينفع صاحب الغنا او المال  
او الحظ او النسب منك اي عندك اجد اي حذر  
بفتح اجميم ايضا اي بل انما ينفعه عندك رضاك  
عنه وزوي الثاني بالكسر وهو الاجتهاد ومن  
العلوم انه قاعل ينفع خلافا لمن وهم فجعل القاعل  
محذوف وانتم **قوله** وبجهر الامام بالتشميع  
اي وبين للامام ان يجهر بالتشميع اي لانه  
ذكر الانتقال خضر **قوله** ويشرب ما بوء اي وهو  
ربنا ولك الحمد اي لانه ذكر الرفع فلم يجهر بالتشميع  
وغيره وقد عت البلوى بالجمرية وترك الجهر  
بالتشميع لان الكرا لامة والمودنين صاروا جهلة  
بسنة سيد المرسلين ثم خ ط خضر والاعتراض  
انما هو على من ينسب لمذهب الشافعي **قوله**  
والمبلغ اي ان احتيج اليه **قوله** ثم يديه وخالف

الامام مالك فقال يضع يده ثم ركبته **قوله** ثم  
جبهته وانفه اي مكسوفاً فلو خالف الترتيب  
او اقتصر على الجبهة كره فان هناك قولاً بوجوب  
وضع الانف ويسين ان يكون وضع الجبهة  
والانف معاً على المعتمد **قوله** للاتباع ظاهرة في  
الحل وعبرة الايعاب بعد قول العياشي ثم جبهته  
وانفه لم يذكر والمثاخير المرتبة هذين دليلاً  
لما هو واضح ان اخر الاشياء المرتبة لا يحتاج لدليل  
لانه اذا ثبت تقديم غيرها عليها تعين تأخيرها  
وهاتان كذلك انتهى فليتنامل **قوله** بان يقول  
الامام وغيره خضر **قوله** ثلاثاً هذا الذي كماله كما ذكره  
المصنوع واقله ان يقول ذلك مرة وتحصل السنة هنا  
بقوله سبحان رب العظيم وتحمده شروا كلمة احد  
عشرة مرة نظير ما مر في الركوع خضر واختص الركوع  
بالعظيم والسجود بالاعلى لان الاعلى افضل تفضيل  
فانه يدلى على رجحان معناه على غيره والسجود  
في غاية التواضع فجعل الابلغ مع الابلغ والمطلق  
مع المطلق

اللحم لك سجدت قدمي للاختصاص ولو قال سجد  
لله في طاعة الله لم يتبطل ملائمة **خضر قوله** سجد  
وجهي أي وكل يدي وخص الوجه بالذكر لأنه أشرف  
أعضاء الساجد وفيه بهاؤه وتعظيمه فإذا خضع  
وجهه فقد خضع باقي جوارحه خضر فهو من الملائكة  
الجزء على الكل وإن المراد الوجه حقيقة ويلزم منه  
سجود باقي بدنه **قوله** خلقه أي أوجده من العدم  
وصوره على هذه الصورة العجيبة البديعة  
قال تعالى لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم  
ولذلك إذا قال الزوجية إن لم تكوني أحسن من  
العر فانت طالق لا يقع عليه الطلاق وإن كانت  
جارية سوداء إذا لا شيء أحسن من الانسان  
**خضر قوله** وسق سمعه وبصره أي منفذهما  
خضواذ السمع والبصر من المعاني لا يتصور فيهما  
سق قال في شئ المنهج زادني الروضة بحوله وقوته  
قبل تبارك أنت **قوله** تبارك الله أي تزايد  
نعمه وتكاثرت وتعالى عن كل شيء في صفاته وأفعاله  
وهي كلمة جامعة بالله عز وجل فيحتمل استعمالها في  
غيره ولا يكفر به ولا يستعمل إلا الماصي فقط دون



المضارع والامر ملحقان من **خضر قوله** احسن الخالقين  
اي المصورين **قل** **قوله** احذ ومنكبيه اي مقابلهما  
**خضر قوله** وضم اصابعه اي لا تغربحها وقوله منسوة  
لامقبوضة فان مقابل الضم التفرج ومقابل  
النسأ القبض فلا يقال انه الضم مناف للنسأ  
فكيف يجتمعان تمام **قوله** ومجافاة الخ لانها تبعد  
عن هيئة الكسالى **قوله** اي مباعدة الرجل  
اي الذكر المحقق ولو صيبا غير العاري حلي وغيره  
**قوله** عن جنبه اي الذكر ويند به رفع الساعد  
عن الارض في السجود ولو امرأة وختم الانحود  
طول السجود **قوله** في ركوعه وسجوده  
عائد على قوله عضديه عن جنبه وبطنه عن  
فخذيه **قوله** بل يضميان بعضهما الى بعض ولو  
غير بالعتين ولو في خلوة فيما يظهر كما في تعرجها  
من التشبه بالرجال ويظهر ان الافضل للمرأة  
الضم وعدم التفرق بين القدمين في القيام  
والركوع والسجود وان كان خالياً ومقتضى كلامه  
في ما في القيام وجوب الضم على سلس نحو البول  
اذا استمسك حذنه بالضم وان بحث الاذرع انه

أفضل من تركه ثم سيجئنا **خضر قوله** وتوجيه المصلي  
أصابع رجليه ومعلوم أن المصلي يقيد التوجه  
بالسجود فهو مطلوب في غيره أيضًا أي جميعها  
في السجود أما وضع جزء منها فواجب لما مر خضر  
**قوله** رواه أبيه الاتباع البخاري **الخ قوله** تغرقة  
ركبتيه سواصل قائمًا أو قاعدًا قل على الجلال  
**قوله** وكذا أقدميه كذا في النسخ وكان الظاهر  
أن يقول وكذا أقدماه إلا أنه يخرج على زيادة  
كذا بين العاطف ومعطوفه أو حذف المضاف  
وبقاء عمله والأصل وكذا اتغرقة قدومه تأمل  
سؤ وقوله قدماه أي فيكون كذا خبرًا مقدمًا  
وقدماه مبتدأ مؤخرًا وقوله على زيادة كذا ليس  
المراد بزيادة دلتها مساوئها لئلا يزداد مما سواها  
من الحروف والألف في موضع نصب على الحال  
لأن الأسماء لا تزداد فالمراد بزيادة دلتها عدم كونها  
أحد ركني الإسناد أي لا مبتدأ ولا خبرًا وقد  
يقال في كونها حالًا تقدم الحال على صاحبها المجرور  
بالمضاف وهو ممنوع أي كما ذكره شراح اللغة  
الأشوب وغيره وإن اقتصر المتن على المجرور بالمحرف

حيث قال وسبق حال ما بحرف جر قد أبوان في اللهم الا  
ان يقال للجرود بالاضاف لان قدميه معطوف على كسبه  
صحيح ثم تفرقة ما ذكر خاصة بالذكر غير العاري على  
المعته خلافا لان شرفه وحضر في ثم دروي فرق  
الذكر كسبه ويكون به قدميه قد رتبهم وجمعا  
اصابعهما للقبلة ويبرزهما من ذيله مكشوفتين  
حيث لا خفا انتهى **قوله** رب اغفر لي اي ما سلف من  
ذنوبي لانه حذف المفعول يؤذن بالعموم وعبارة  
العناني اي ما وقع من ذنوبي وما سبق منها  
فلا مانع من وقوع الغفران له فيطلب من الله الان  
غفرانه اذا وقع **قوله** وارحمي رحمة واسعة والا  
فلا يخلوا احد من رحمة **ما قوله** واجبرني اي  
اغثنني من جبر الله مصيبته اي رد عليه ما ذهب  
منه عوضه واصله من جبر الكسر كذا في التمام  
وفي الصحاح ان يُعْثِي الرجل من فقر او يَصْلَح  
عظيمة من خلل فحفظ الرزق في على اجبرني  
من عطف العام على الخاص لان الرزق اعم والعنا  
اخفه خضر هذا ان اريد بالرزق اعطاه ما ينتفع  
به مطلقا ولو قليلا وبالجبر اعطاه المال الكثير

والعافية



والعافية خاصة وقال قد قوله واجبرني اي ارزقني  
فقطف ما بعد تأكيد او المراد بالبحر الاعم من ذلك  
انتهى **قوله** وارفعني اي في الدنيا والآخرة لانه حذف  
المعول يؤذن بالعموم كما مر ويقوله رب اغفر لي اخ  
بلغظ الافراد ولو اما ما ولم يذكر الجمهور التفرقة  
بين الامام وغيره الا في القنوت فليكن الصحيح  
اختصاص التفرقة به دون غيره ثم **قوله**  
وارزقني اي رزقا واسعا واهدني اي لصالح  
الاعمال وعافني اي من بلايا الدنيا والآخرة ويزاد  
واعف عني **قوله** وافتراش اخ جملة مواضع  
الافتراش ستة وهي لجلوس بين السجدين وجلوس  
الشهيد الاول وجلوس الاستراحة وجلوس المسبوق  
وجلوس الساهي وجلوس المصلي قاعدا للقراءة  
انتهى فلو قال المصنف افتراشه مجلساته الا الاخيرة  
لكان اخصر واحسن مناوي سمي بذلك لان  
رجله كالفرش له كما سمي التورك بذلك لجلوسه على  
التورك وعند الامام مالك يسمى التورك مطلقا  
وعند الامام ابو حنيفة يسمى الافتراش مطلقا  
**فصرح** لو عجزت هيئة الافتراش او التورك

المعرفة وقد راعى حكمها ففعله لأنه الميسور ولو  
قد راعى بعضه كنصب يمينه فقط اذ بما قدر عليه  
لأنه هيئتها فلا تغير قوله على الحلال **قوله** مكتوب  
يسراه بعد ان يصححها بحيث يلي ظهرها الارض  
خبر **قوله** في الآخرين بالمد وفتح الحاء بن سرف  
والمراد بهما قوله في الممتن وفي تشهد اول وفي الشرح  
وفي الاخير يتورك **قوله** للحركة غاليا اما قال غاليا  
لئلا يرد المصلي قاعدا ولم يقل غاليا في المنهج **قوله**  
عن الافتراء اهون اي منها عن التورك عليه وعن  
بمعنى بعد **قوله** وجلسوا سراحة والافضل ان لا  
يزيد على قدر جلوس التمسك الاول ولا يضرب تطويله  
وان كره خلافا لـ قوله في سمر ويكره تطويلها  
على الجلوس بين السجدين كما في التمسك ويؤخذ  
منه عدم بطلان الصلاة وهو المعتمد كما افق  
به الوال رحمه الله تعالى **قوله** بعد سجدة ثانية  
يقوم عنها عبارة الروضة بعد سجدة لا يعقبها  
تشهد قال السيد اي فعلا لا مشروعية ففي  
فتاوى البغوي لو صلى اربع ركعات بتشهد جلس  
للاستراحة في كل ركعة منها لا فها اذا التفت في

الأوتار في محل التشهد اولى قاله ابن العماد ويحل  
فيه ما لوصلي الغرض وقام بنية ترك التشهد الاول  
اي فليس له جلوس الاستراحة قال في الايعاب  
وهو قريب اقول وفيه نظر لانه كيف يسقط  
بمجرد ارادته اي الشخص الطلب المؤكد وهو  
طلب التشهد الاول وخلفه طلب جلسة الاستراحة  
فليتامل شئ وقوله اي فعلا اي فقول المسم  
يقوم عنها أي باعتبار فعله لا مشروعه كما يدل  
عليه قوله نعم اخ وقوله اقول وفيه نظر اخ لك  
ان تقول الطلب لم يسقط غير انه ما دار الامر  
بين الايتان بجلسة الاستراحة وعدم الايتان  
يتم طلبنا منه الايتان بها واعتدنا بها  
انتم تبتش وياق بها الما قوم ندبوا وان تركها الامام  
ولا يضر خلفه لانه يسير وبه فارق ما لو تخلف  
للتشهد الاول نعم لو كان بطي المنفعة والامام  
سريعها وسريع القراءة بحيث يغفوه بعض الغافه  
لو تاخر لها حرم كما يحثه الاذرعى خضر عن شمر  
**قوله** وجزم بذلك اي بتعقيد السجدة بالثانية  
**قوله** لا يقوم عنها بل عن تشهد بعد ها لوقال بان صلى



قاعدة او قام عن تشهد بعد هالكان اقيده فان المصلي  
قاعدة لا تسن له جلسة الاستراحة كما قاله جميع  
متأخرون شيوخنا فله يقوم عنها فقول له لا يقوم  
عنها صادق بان يقوم عن غيرها او لا يقوم أصلا  
بان صلى من قعود **قوله** نعم ان اراد ان يحركه هذا  
الاستدراك شوق **قوله** مغتر شاي تصور في صلاة  
المغرب اربع تشهدات بان يكون مسبقا اذ ركعت الامام  
بعد ركوع الثانية وتابعه فيغترش فيما عدا  
الرابع ويتورك في الرابع خضر فخلت الصلاة في هذه  
الصورة عن جلوس الاستراحة ضابط الجلوسات في  
الصلاة اربع ثنات واجبتان وهما الجلوس بين  
السمعتين وجلوس التشهد الاخير وثنات سنتان  
وهما جلسة الاستراحة وجلوس التشهد الاول فنادي  
**قوله** ليس من الركعة الثانية اي ولا من الأولى خضر **قوله**  
فاصل بين الركعتين على الصحيح هو المعتقد قل  
وتظهر في ايدى الخلاف في الحلف والتعاليق فاذا قال العبد  
اذا صليت ركعة فانت حرعتك برفع راسه من السجود الثاني  
بناء على المعتقد واعتماد الخ كالعاجي بالنون الخ والزاوي  
بدهاق **قوله** اي كفيه اي بطنه **قوله**

وإصابعه مبسوطة على الأرض سؤو من غير بانه يقوم  
كعاجز بالنون اراد التثنية به في سند الاعتماد  
عند وضع يديه لاني كيفية ثم اصابعها منا وي **قوله**  
ولانه ابلغ في الخشوع ايم ابلغ في هيئته واعون للخاصع  
الذي اخلت مغاصله من الخشوع فقول الله ولانه  
البلغ في الخشوع فيه نسمح لان الخشوع امر قلبي يحصل  
للمصلي من تجلي الحق لقلبه وذلك لا تعلق له بالاعتماد  
على اليدين فليتما مل **سؤو** ورفع يديه عند قيامه  
من تشهد اول وبدل القيام مثله قل لا يقال كان  
الانساب ذكره مع ما ييسر الرفع فيه ما تقدم  
لانا نقول بل الانساب ما ذكره للاشارة الى تاخير  
عما تقدم في المحس وكذا في المعنى لجريات خلاق السجين  
فيه واتفاهما على ما تقدم ولو توقع ما تقدم  
في الاركان الثلاثة على التوالي جمعة لان المتوالي  
كالشي الواحد فليتما مل **سؤو** وتورك اي ولولم  
يصلي مما جلوس ومثله الافتراش في محله قل **سؤو**  
في تشهد اخير ومثله الافتراش في سجود التلاوة والشكر  
خارج الصلاة فالسنة فيهما الي جلس متورك **سؤو**  
يلصق ضبطه بالقلم بضم الياء التثنية **سؤو** وينصب

رجله اليمنى اي واضعا بطون اصابعها على الارض قل  
**قوله** لا احتياجه الى السجود اي لكونه مطلوباً منه  
في نفسه فلا ينافي الاطلاق المذكور قل **قوله** وقولي  
ويطابق من زيادتي هو ما اقتضاه كلام الشيخين  
وهو الاوجه نظراً للعالم من السجود مع قيام سببه  
خلاف الاستوى وان تبعه الزكشي وغيره **قوله**  
في تشهد شمل الاول والاخر وهو كذلك فتشهادة  
معزدة مضاف فيم قوله يعني طرفي ركبتيه هو تفسير  
بالاخرى بل لا يستقيم ولو قال بحيث تكون اطراف  
اصابعه عند ركبتيه لسلّم ذلك فتأمل قل والعقب  
يكون بعد وضع اليد لا معه ولا قبله على المعتمد قل  
على الكتاب اي بعد وضعها منشورة كما صرح به  
شيخنا مروي وخ طويخنا الزيادي وظاهر كلام غيرهم  
ان العقبين معارث للوضع فالواو في و يضع في عبارة  
المهم وغيره على الاول للبعدية وعلى الثاني للمعية  
قل على التحلل ولعل تاخير المهم هنا العقب عن  
الوضع اشارة الى بعد الوضع وعبرة المناوي اي  
كفيه في جميع جلسات الصلاة خلافا لما يصرح  
به تقييده في السجود بالتشهد واقتضاه المتن هنا



على تحذيره اخذ من الا المسبحة بكسر الهمزة فلا يقبضها  
فيضعها منسوبة والافضل ضمها الى الإيهام ويجوز  
إرسالها معه وتخليقهما مع الوسطى او وضعها فوقها  
والسنة تحصل بالجميع قل وعبرة خ ط على الغاية  
والافضل قبض الإيهام بجنبها بان يضعها تحتها  
على طرف راحة اليد للاتباع فلو أرسلها معها او قبضها  
فوق الوسطى أو خلق بينهما ووضع غملة الوسطى  
بين عقد في الإيهام إلى بالسنة قوله وهي كنى مذاكرة  
افضل انتهى والتي تلي الإيهام سميت بذلك لانها  
يسارها للتوحيد والتثنية وهو التشبيح وتسمى  
أيضا السبابة لانه يسارها عند السب والمخاصة  
وخصت بذلك لاتصالها بنياط القلب فكأنها سبب  
الحضور في تشييدها اي ويسمى كذلك الى السلام  
فان قامت المعنى الذي رفعت لاحله قد انقضت فكيف  
يعرفونها قلت لا نسلم انفضاء لان الاخر والغايا  
هي التي عليها المدار فمن ثم طلب منه اقامة استحضار  
ذلك التوحيد والاخلاص فيه حتى يفارق آخر صلاة  
لتكون خاتمتها على أم الاحوال وأكملها شؤ وكتب  
ايضا قوله فيشير بها عند قوله الا الله قال نصر

المقدسي ولا يضعها وهو ظاهر وصريح في بقائها مرفوعة  
 الى العيا ما والسلام وما بعثه جمع متاخرون متعادتها  
 فخالف للمنقول انتهى وقوله الى العيا مائي في التمسيد  
 الاوله والسلام في التمسيد الاخير ولو جعل للسياة  
 بدلا وامكن رفعه نذب ق ل على الجلال ولو قطعت  
 السياة اليمنى لا يرفع اليسرى كما ياتي واعلم ان رفع  
 مسحة اليمنى خاص بهذا المحل تعبدًا اقلًا يقاس  
 به غيره فما يفعل بعد الوضوء وعند رؤية الجذلة  
 لا اصل له قرره شيخنا عن فتاوى ابن حجر رحمان  
**قوله** لا تحريك قد ورد التحريك ايضا وقدم لنا في  
 هنا على المبني عكس القاعدة لما قام عندهم  
 في ذلك وهو ان المطلوب في الصلاة عدم الحركة  
 لكونها تذهب الخسوع ولان التحريك نوع عبث واقل  
 مصونة عنه ما امكن فقد قيل انه اذا حرك عامدا  
 عالما بطلت صلاته فيكرة التحريك عندنا ابن شرف  
 وقوله فقد قيل اخ اشار بقيل المضعفه قال في  
 شرح المنهج فلو حركها مرة ولم تبطل صلاته انتهى  
 وسيبصر المم هنا بذلك ايضا **قوله** وينشر  
 اصابع اليسرى مضمومة انظر هذا مع ما تقدم

في الركوع من ان يغرق لتتزل الرحمة على يده فلم لم  
 يطلب التغريق هنا قياسا عليه ولذلك قيل به هنا  
 فليحذر الا ان يقال ان قوله ويتسرا صابع اليسرى  
 مضمومة اي مع تغريق يسرى حيث تكون متوجهة  
 للقبلة فليراجع **قوله** كانت مكررة اخلافا للامام مالك  
 قل على الجلال والكلام ما لم يحرك الكف والابطلت بئلا  
 متوالية عامدا عالم الكثر كرك الزند المقطوع الكف  
 سم رحما في **قوله** وينوي بالاسارة الا خلاصا  
 فيجمع في التوحيد بين قلبه ولسانه وجوارحه  
 ولا يشير بالسبابة اليسرى وان فقدت اليمنى قال  
 قال الولي العراقي بل في تسميتها مسمية نظرها لنا  
 فالحا ليست الة للتثنية وانما كان الرفع عند  
 همزة الا الله لانه حال ايات الوحدانية ته تعالى  
 خضر **قوله** مخفية حال من المسححة **قوله** وتكون  
 متوجهة الى القبلة في سر الاصل وتكن اباسرف  
 وهو اولى **قوله** وان لا يجاوز اي الى ان يسلم قل اي  
 السلام بتمامه اي فراغ السلام **قوله** اشارته  
 اي حالة رفع المسححة اما في غير هذه الحالة فيديم  
 النظر الى محاسن سجوده ولا يكره تعين عين لا يضر



بل فيجب صرْفان غوْرة او امر دُعا و مع وقد يندب  
تخيض عينيه اذا كان امامه ما يلزمه **قوله** عام من  
قوله من عذاب القبر نعم اول منه ان يقال وتعود  
ليشمل التعود من فتنة المسيح الرجال وقتنة الحيا  
والمات **قوله** بعد تشهد آخر بخلاف التَّهْدِ الاول  
فلا يسن بعده الدعاء بكرة لبثائه على التَّهْدِيق  
ومحل ذلك في الامام والمنفرد اما المسبوق  
اذا ادرك ركعتين من الرباعية فانه يتشهد مع  
الامام تشهدة الاخرة وهو اول المأمومين فلا  
يكره الدعاء فيه بل يستحب والاشبه في الموافق  
انه لو كان الامام يطيل التَّهْدِ الاول اما شغل  
لسانه او غيره وانه المأموم سريعا انه لا يكره  
الدعاء يستحب له ان يقوم امامه ثم **قوله**  
لغير مسلم اذا تشهد احدكم الخ فيه ان الدليل اعم من  
المدعى لان احديهما يشمل التَّهْدِ الاول **قَالَ**  
الشمس السُّورِي في الايعاب بعد قول العباب  
وبكرة ان يزيد في التَّهْدِ الاول على التَّهْدِيق  
ما نصته وقول ابن دقيق العيد يستحب لغيره اذا  
تشهد احدكم فليستعذ من اربع مردود بان

هذه الرواية المطلقة مقيدة بخبر مسلم اذا قل قد اُحْدَمَ  
في التَّشْهيد الاخير انتهى فليتنا مَلْهُ **قوله** ومن فتنة  
المسيح الدجال بالتحا المملة على المعروف بل الصواب  
كما في المجموع سمي به لأنه يمسح الارض كلها في اربعين  
يوماً اي يَطْأُهَا الامْلكة والمدينة وبيت المقدس  
خضرو بالمعجزة لانه ممسوخ العين اي مشوه  
العين فانه اعور وكذا حماره ويضع رجله عند  
منتهى بصره يعينه الصبحية وقوله الدجال اي  
الكذاب من الدجل وهو التغطية لانه يُغْطِي الحق  
بباطله شوق **قوله** بعض المأثور ومنه اللهم  
اغفر لي ما قدمت وما أخرت اي اذا وقع وما أسررت  
وما اعلنت وما اسرفت وما أنت اعلم به مني انت المقدر  
وانت المؤخر لا اله الا انت استغفركَ وانتوب  
اليك اللهم اني ظلمت نفسي ظمناً كثيراً كبيراً ولا  
يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك  
وارحمي انك انت الغفور الرحيم ويسن ان يكون  
دعاؤه اقل مما اتعبه من التشهد **قوله** وهذا في حق  
الامام وخرج بمغيرة فله ان يطيل ما شاء ما لم يخف  
وقوعه في سهو واعلم ان عبارة المنهاج ويسن ان لا

يزيد على قدر الشَّهْد والصَّلَاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
قاله ولم يصريح المعظم بالمراد هنا بقدر الشَّهْد  
والصَّلَاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل هو اقلهما  
أو اكملهما والاسباب ان المراد قدر ما يأتي به منهما فان  
اطلحها اطاله وان خففتها خففت لانه يتبعهما  
انتهى **قوله** وتسليمة ثانية وهي من ملحقات الصَّلَاة  
لامنها على المعتمد **قوله** واستثنى من ذلك  
اي من سكن تسليمة ثانية خضر **قوله** متسايل اخ  
عبارة المأوي وتخمران عرض بعد الاولى مناف  
كحدث وخروج وقت الجمعة اي بخلاف وقت غيرها  
من الصلوات ونية اقامة لاهلها وان لم تكن جزا من  
الصَّلَاة فهي من الواجبات **قوله** بخلاف الشَّهْد الاول  
لوتركه الاقام لزم المأمور بتركه فان فعله  
عامداً اعالم بطلان صلاته والا فلا ولا يعذر  
بمخلفه له **قوله** وتحويل وجهه اخ اي بعد  
الابتداء في كل من التسليمتين وهو مستقبل القبلة  
**قوله** ومحل التحويل المذكوران سلم ثماني فان سلم  
واحدة اتي بها قبل وجهه ابا شرف وخضر **قوله**  
في الاولى يميناً وفي الثانية شمالاً ولو عكس جاز



مع الكراهة نعم لو سلم الثانية شمالاً على أنه سلم الأول  
لم يعتد بها ويعيدهما معاً قل **لو** وينوي السلام  
الحاصل أنه كل من صلى ينوي السلام على من لم يسلم عليه  
والرد على من سلم عليه مع معتدين وغيرهم من ملائكة  
ومومني أنس وجن إلى منقطع الأرض وينوي  
ذلك على من عن يمينه بالأولى وعلى من عن يساره  
بالثانية وعلى من عن أمامه وخلقه باهما معاً  
والأولى أولى قل وقوله إلى منقطع الأرض عبارة  
المناوي على من حضر **قل** وينوي السلام فإن قلت  
لما معنى للنية هنا فأن الخطاب كاف في الصرف  
كما لا يحتاج المسلم خارج الصلاة إلى نية إذا السنة  
قلت بطله معنى وهو أن السلام جزء من الصلاة  
حقيقة في التسليم الأولى وتبعاً في الثانية  
فلم يصلح للخطاب العادي به لأن المقصود به  
التأمل فاحتاج في صرف لذلك إلى نية وبه فاق  
السلام خارج الصلاة أو يقال ما فيه من الخطاب  
ابعد عن أجزاء الصلاة فاحتاج في صرفه إليها إلى  
نية ليثاب عليه من حيث كونه من أجزائها ولما  
ذكر كان الواجب عدم وجوب الرد على غير من صلى

خطوب به لان الصلي من حيث هو مصل غير متأهل  
للمخاطب العادي قائله حج شئ وظاهرة انه يشترط  
مع نيته بالسلام التحية من ذكر نية سلام الصلاة  
ايضا ولا تكفي نية التحية عن نيته وعليه فلنا سلام  
واحد يتوي به نيتين مختلفتين وصرح بذلك سم  
على المنهج ونصه قوله ناويا السلام على من التفت  
اليه انظر هل يشترط مع نية السلام على من ذكر او  
الردنية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام  
على من ذكر او الرض للصارف وقد قالوا يشترط فقد  
الصارف اولا يشترط لوروده فيه نظر والقلب الاشرط  
اميل وهو الوجه ان شاء الله تعالى وح يستفاد  
من ذلك ان نية الركن وغيرها لا يضر ويجري ذلك  
في سائر الاركان فليتنا مل انتهى لكن نقل الثوري  
على المنهج عن بعضهم انه لا يشترط مع نية التحية  
نية السلام الذي هو الركن فيكون مستثنى من اشتراط  
وقد الصارف ويفرق بينه وبين نظائره مما  
اعتبر فيه وقد الصارف بانه ههنا يخرج عن مدلوله  
فقد الصارف بانه ههنا يخرج عن مدلوله

الذي هو الحجة ولومع السنة المذكورة وفي غية إخراج  
له عن المدلول فاحييج إلى فقد الصارف ثم لا هنا  
انتهى ونقطع ثم على مراك سم قال انه سال مر عن ذلك  
فأفتى بعدم الاشتراط واستقر به عرش والبرماني  
فهو الموتره فليحفظ قوله بعد سلام الامام اي بعد  
فراغه من تسليمه وتيسر نية الخروج من الصلاة  
عند ابتداء التسليم الأولى خروجاً من خلاف من  
أوجبها فلما أخرها عن ذلك فانت السنة فانت  
نوى قبل الأولى بطلان صلاته ولا يضر تعيين عيب  
صلاة خطأ بخلافه هذا لما فهم من ابطال ما هو فيه  
بنية الخروج من غيره حلي قوله ولو قارنه جاز  
كبقية الاركان لكنها مكروهة مفوتة لفضيلة  
الجماعة فيما قارنه فيه فقط فقد أفتى به الوالد  
وقال انه الاقرب به ثم مر ومرادة المقارنة في  
السلام والافعال والحاصل ان المقارنة إما محرم  
ومبطلة وهي المقارنة في الحرم وأما مكروهة وهي  
المقارنة في الافعال والسلام وأما سنة وهي المقارنة  
في التاميم وأما واجبة وذلك في قراءة العائنة  
حيث علم انه لا يمكن من قراءتها بعد قراءة الامام



واما مباحة وعي فيما عدا ذلك قرره شيخنا **قوله**  
التكبير الاحرام فتضر المقارنة بينهما وفي بعضها  
حتى لو شك في ذلك في استئصالها او بعد تناولها  
يتذكر عن قرب او ظن التأخر فبان عدمه لم تتعد  
صلاته ومحل ذلك اذا نوى الاقتداء مع التكبير  
كما دل عليه الاخبار لانه نوى الاقتداء بغيب  
مضطر فيسقط تأخير جميع تكبيرة الامام يوم  
عن جميع تكبيرة الامام ويغارق ذلك بقية الاركان  
حيث لم تضرب الاموم المقارنة فيها بقا نظم  
القدوة فيها لكون الامام في الصلاة فلوا حرم  
منفرداً ثم نوى القدوة في خلال صلاته محتمل  
قدوته وان كانت تكبيرة الاموم متقدمة  
على تكبيرة الامام ثم مر **خضر** واستياك  
وهو لغة ذلك والله وسرعاً استعمال عود  
او نحوها كاستنات في الأسنان وما حولها خضر  
ان قيل لما ذكره المصنف كاصله هنا مع ذكر الاكثر له  
في باب الطهارة قلنا يحتمل انه للإشارة الى انه  
في الصلاة كد للخلاف في وجوبها فقد حكى الشيخ  
ابو حامد وأكثر أصحابنا عن داود انه اوجبه و

تبطل الصلاة بتركه قال وقال اسحاق بن رافع  
هو واجب فان تركه عمداً بطلت الصلاة لكن قال  
في ستم المذهب وهذا النقل عن اسحاق غير معروف  
ولا يصح عنه **تنبيه** السواك مذكرها كذا  
نقله الازهرى عن العرب قال وغلط الشيخ ابن  
المظفر في قوله انه مؤثث وذكر صاحب المحلى انه  
يؤثث ويذكر لغتان **شهوة** بحسن اي ظاهر  
فلا يكفي بنجس اخذ امه قوله صلى الله عليه وسلم  
السواك مطهرة للمع والنجس منجسة على العبد  
خلاف الخ واولاه الاراك ثم جريد النخل ثم الزيتون  
ثم ذوا الزبح الطيب ثم العود الذي لا رائحة له ثم  
الخشتن الذي ليس من العيدان واول كل الياس  
المندى بالما فيما الورق فيغيرة كالريق فالياس  
غير المندى فالرطب واما كان الياس اولى من  
الرطب لانه يزيل العلق لما فيه من الخشونة اشد  
من ازالة الرطب وكان المندى اولى من غيره لذلك  
ولانه لا يجرح اللثة بسبب ندوته وقد مر ما ياما  
على غيره لان في الماء من الجلا ما ليس في غيره  
وظاهر ان محل جواز الطيب في غير المحرم والمحدث

انتهى وهو من السرايع الغريبة لمحدث الترمذي وحسنه  
اربع من سنة المرسلين الميامين الخمسة لابلوث  
خلافات غلط فيه والتعطر والسواك والنكاح  
انتهى طب على المذهب **قوله** القام هو ما يترك على الاسنان  
من العود قال وخرج بما ذكر المضمضة بما الفاسو  
وان انتهى الاسنان وازال القلع لانها لا تسمى سواك  
بخلافه بالفاسو نفسه **خضر** لعرض اي في عرض  
الاسنان ظاهرها وباطنها لئلا اذا استنم فاستنوا  
عرضا ويجزي فيها طولا لكنه يكره ذكره في المجموع  
والكراهة لاتنا في الاجزاء الكراهة من حيث  
الكيفية فلا تنافي انه سنة مطلقا وقد اذ قال  
في الاستيالك بالمبرد فيكره لازالته جزا وقد  
بحرر كانه استاك بضار ويجزي في الحالين لمصلحة  
المقصود من ازالة القلع به ويبين الاستيالك  
في اللسان طولا ولا يكره بسواك غيره باذنه  
ويجزي بدونه ان لم يعلم رضاه به كما في شرمه  
ويجب ان توقف عليه زواله نجاسة او رجع كونه  
في نجاسة فتعزيره الاحكام الاربعية وهي  
ما عدا الاباحة لان ما اصله النجاسة لا يقتري



الاباحة ه تنبئه لوقال وعرضا بالواو كما عبره  
في منهجه لان اوله يفيد ان السواك في حد ذاته  
سنة مستقلة وكونه عرضا سنة اخرى وظاهر  
صنيعه هنا ان السواك لا يكون سنة الا في حال  
كونه عرضا وليس كذلك **خضرقوله** لا اصبعه قطف  
على خرقة ابن شرف **قوله** اي المتصلة به والمعتمد  
ان اصبعه مطلقا لا تجزى كالاستنجاء بجميع الزالة  
وكذا اصبع غيره المتصلة لاحترامها وانما اصبع  
غيره اي التي المتصلة الخشنة فتجزى على المعتمد  
وقارق عدم اجزائها في الاستنجاء كما هو الظاهر  
باحترامها المانع ثم وبغلق امره وظاهره ولو كانت  
الاصبع لامراة وان كان يحرم عليه ذلك فيما  
اذا كانت اجنبية لا مغلورة **قوله** وهو ظاهر  
سلام الأصل ضعيف **قوله** وسن الاستياك الخ لو  
قال كاقال في منهجه وتأكد الاستياك عند قيامه  
الخ لكأنه اول ليغني أن الاستياك في حد ذاته  
سنة مستقلة ولكنه عند القيام اليها وعند النوى  
الخ يكون سنة مؤكدة ورح فظاهر فتصيعه هناك

لا يكون سنة الا عند القيام الى الصلاة الخ وليس كذلك  
فما لم يخص قوله عند قيامه اليها اي الى الصلاة  
حيث ينسب اليها عرفا فلو شرع فيها قيته من فعله  
فيما لا يعمل كثير خلافا لخطا **له قوله** الى الصلاة ولو  
تغلا او صلاة جنازة وان لم يتغير منه او استاك قبلها  
للوضوء وقصر الفصل بينهما ويستاك لكل احرام  
وان والى بين الصلوات خلافا لبعضهم وان لم من  
ركعتين كالترابيع وقصر الفصل بينهما ويستاك  
ولو في المسجد ان من تقديرة وفي معنى الصلاة  
سجدة التلاوة وان استاك للقرأة فيستاك بعد القرأة  
وقبل السجود بل وكذا بعد السجود للقرأة وسجدة الشكر  
لما صح من قوله صلى الله عليه ولم ركعتان بسواك افضل  
من سبعين ركعة بلا سواك والعمد تفضل صلاة  
الجماعة وان قلنا بغيرها على صلاة المنفرد بسورة للثمة  
الفوائد المترتبة عليها اذ هي سبع وعشرون فائدة وح فلا  
تعارف بين الغير المذكور وخبر صلاة الجماعة لان الدرجات  
المرتبة على صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة منها اكثر من  
الركعات بسواك وليس المطواف ولو تغلا **له قوله** ولو لغاقد  
الطهورين وكذا الميتم بحاكم بالاول **له قوله** على امتي اي امة الدعوة

يشمل الكفار فانهم يحاطون بالواجبات والمندوبات  
**قوله** اي امر ان يجاب حمل على ذلك لانه المقتضى  
للمسقة انتهى **قوله** بعد الزوال قال الا ذرعي يظهر  
كراهته للصائم قبل الزوال اذا كان يده في فيه لم يضر  
في لثته ويخشى الفطر منه ولغيره حيث لا يجب  
ما يغسل به فله بل لا يجوز اذا ضاقت الوقت ولا ما  
عنده اذا علم ذلك من عادته ح رمل في **قوله**  
لصائم اي لا المسك <sup>عنه</sup> ويخرج بما بعد الزوال ما قبله  
الا المواصلة فتعود الكراهة فيه بالغمر ولو حصل  
من الصائم ما حصل به الا غير لم يكره **قوله** وقوله  
اي لا المسك اي فلا يكره له بعد الزوال وهذا  
ضعيف فقد قال ع ش مثل الصائم المسك على  
المعتد وقال طب على المنجم والمقرب الا سنوي  
المسك لم يوفقد النية لان اثر العبادة موجود  
فيه انتهى وقوله ولو حصل من الصائم اي عبارة  
ثم مر وعلم من اطلاق المص انه لا يستاك بعد  
الزوال لصلاة او نحوها اذا لو طلب منه ذلك لزم  
ان لا يخلو غايبا اذا لم يجر صلاة بعد الزوال  
نعم ان تغيره بعد بنحو نوم استاك لان الله كما



كما اثنى به الوالد ولو اكل الصيام ناسيا بعد الزوال او  
مكرها او موجبا ما زال به الخلو او قبله ما منع به  
ظن مودة وقلنا بعدم فطره وهو الاصح فمكره له  
السواك اتم لا لزواله اعمى قال الا ذرعي انه محتمل  
واطلاقهم يغنيهم التعميم انتهى بالحرف وقوله يغنيهم  
التعميم اية فمكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن ائمتنا  
والدع لا تذكركم موقوف فيما اذا حصل تغير بالنحو  
او الاكل ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا فيما اذا لم  
يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلو بالاكل  
ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الاكل سمى على وجه قوله  
بل يكره لينظر الفرق يعني الفرق بين الصلاة ونحوها  
حيث كره السواك لها للصيام بعد الزوال وبين  
التغير بغير الخلو بان تغير بالاكل ناسيا حيث لا  
يكره فبين الصلاة والتغير بغير الخلو فان كلا سن  
له السواك فلم يخص كراهة السواك بعد الزوال  
بغير التغير بغير الخلو دون الصلاة ونحوها  
وقد يفرق بان السواك لنحو الصلاة من باب  
جلب المصلحة والتغير من باب دفع المفاسدة لان  
المقصود ازالة التغير ودفع المفاسد اهم من جلب

المصالح فليتنامل سم شو ودليل الكراهة خير للصحيين  
مخلوف ثم القسام الطيب عند الله من ريح المستك  
والمخلوف بضم الخاء تغير راحة الغم والمراد لمخلوف بعد  
الزوال اخبر اعطيت امتي في شهر رمضان خمسمائة قال  
واما الثانية فاهم بمسوت ومخلوف افواههم طيب  
عند الله من ريح المستك والمسا بعد الزوال فخصنا  
عموم الاول الى الال على الطيب مطلقا بمفهوم هذا  
ولانه اثر عبادة ومشمود له بالطيب فتكره ازالته  
ولان التغير قبل الزوال يكون غالبا من اثر الطفا  
فان قلت مقتضى القياس على دم الشهيد ان تكون  
ازالة المخلوف بالاستتاك محرمة فلم قيل فيها بالكراهة  
**اجيب** بان في ازالة دم الشهيد تقويتا للفضيلة  
على الغير بغير اذنه ولا يجوز التصرف على الغير  
الا بالمصلحة والمستاك متصرف على نفسه واما  
نظير ازالة دم الشهيد ان يسوك مكلف صائما  
بعد الزوال بغير اذنه ولا شك في حرمة ونظير  
مسئلة السواك من الشهيد ان يزيل الدم عن نفسه  
في مرض يغلب على ظنه الموت عنه بسبب القتال  
فتقويت المكلف الفضيلة على نفسه جاز وتقويت

غيره لها عنه لا يجوز الا باذنه ولا انه لم يعارضه ذلك  
في دم الشهيد شي وعارضني الصوم تاذيه هو  
وغيره برأيه فله انزاله لعارضه هذا المعنى خضر  
ملخصاً **قوله** عند النوم اي عند ارادته او التيقظ  
منه كما صرح بذلك في نه منعه **خضر قوله** الا زعم  
بفتح الهمزة واسكان الزاي واصله في اللغة  
الامساك وذكره السكا في وتاوله انما بنا  
بتاويديته احدهما اجوع والسكاي السكوت  
وكلاهما صحيح كذا في مذهب وبه يعلم ان قول  
الشئ اي اجوع والسكوت اشارة الى كل من التاويلين  
لكن لما قال في المذهب وهو تركه الاكل قال في  
شرحه كان ينبغي ان يقول تركه الاكل والشرب  
انتهى شؤوا واور في كلام الشرحي **وقوله** عند  
تغير قم واخبر تغييره بالغردون السن بذهبه  
لتغير قم من لا يسكن له وهو كذلك اذ يمكن  
له الاستيلاء مطلقاً ثم رخص **قوله** اكثر من  
ثلاثة عشر وقد اوصلها بعضهم الى سبعين وبعضهم  
الى اكثر قال بعضهم ولعل هذه الفوارد لا تجتمع الا في  
عود الالة المخصوص فخره قال **قوله** كتطهير



الغيم بالمعنى اللغوي أي إزالة أو سحابة لا السر على  
الغم طاهر قله **قوله** اللثة بكسر اللام وتخفيف الـ  
المثلثة أصلها لثية أبدلت الهاء من اليا وجمعها  
لثات وليت ذكره أبو هريش هو زيادة **قوله** وهي  
ما حول الأسنان الخ كذا قاله أبو هريش وقال  
غيره هي اللحم الذي تنبت فيه الأسنان فاما  
اللحم الذي يتخلل الأسنان فهو عمر بفتح  
العين واسكان الميم وجمعه عمور يضم العين  
كذا في شرح المذهب **قوله** وتصغية الحلق من البلغم  
**قوله** والفصاحة الفصح والوضاحة المباشرة  
واللفظ الفصيح ما يترك حسنه بالسمع **قوله**  
والفطنة أي شدة الذكاء هي غير الفصاحة المتعلقة  
باللسان قل وفي الغاموس الفطنة بالكسر  
الحذف فعطفه على الفصاحة مفاراً وعطف  
سبب على مسبب فليتنا **قوله** وقطع الرطوبة  
أي من جميع البدن الناشئ عنها نحو الترهل ومعالجة  
البدن قل **قوله** وإعداد البصر أي قوته قل **قوله**  
وارهاب العدو وتوقف شيخنا في حكمة ذلك ثم قال  
واعلم لأجل بركة اتباع السنة قلت وقد سمعت من غيره

منقولاً عن بعض التواتر أن بعضهم كان يفتح عليه  
في غزوة عاجلاً فغزاه غزوة وتأخر عنه الطغر  
بعد ذلك فتعجب فقال له شخص يا سيدي أرى  
ذلك بسببه شيء ارتكبه وذلك أنك تركت السواك  
فلعله من سوء ترك السنة ومنه يوحى بحجاب  
عن تأخر الفتح مع كثرة جند المسلمين وقلة عدوهم  
لأنه آمن ارتكاب الحرام أو ترك الأوامر ثم  
رايت ما كتبه عمر بن الخطاب لعمر بن العاصي حين  
أبطل عليه فتح الإسكندرية ومنه لقد عجزت من  
أبطل الفتح عنكم وماذا كنتم إلا واحد ثموة  
وحكم الدنيا فان الله لا ينصر قوماً لم تصدق  
نبأهم **رحماني قوله** وضم الطعام الناشئ عن  
عدمه التهمة وخوال القول **قوله** وتغذية  
الجامع أي حمايته من الخصمة المضرة وتحمل الغذاء  
الحقيقي فيقوم مقام المأكول **قوله** وارغام  
الشرطان أي اغاظته **قوله** وتذكر الشهادة  
في الأصل وتذكر بالياء ويسمى خروج الروح  
ويسمى الأموال ويخفف الصداع ويقوي القلب  
والمدق وعصب العين خضر وهو يعكس أكل

الحشيشة

الحسينية وقد عد بعضهم لها فوق مائة وعشرين  
مضيق بدنية ودينية **قوله** وليس ان يبدأ  
أخ الانسب ذكره قبل الطوايد ابن شرف وخضر  
بحاجب فيه الا يه أي مبتدأ باضراسه الى وسط  
أسنانهم المحاب الا يسر كذلك سوا الأسنان  
العليا والسفلى قل وليس ان يكون يمينه  
وان كان لانه لا تغي لات اليد لا تبادر وبه  
يفرق بينه وبين ما مر في نحو الاستنكار ثم مر  
**قوله** وعلى كراعي بتشد يد اليها ابن شرف **قوله** ويؤى  
به السنة ما لم يكن في ضمن عبادة كائنا الوضوء  
أو الطواف أو الصلاة بأفعال خفيفة كما مر **قوله**  
وذكرت في منه انه مرضات للرب ومفرح للرب لا يكة  
ومرهبية للعدو ومضاعف للأجر ويندب بلع  
ريقه في اول استياكه فانه نافع من الخدام والرب  
وكل دأ سوى الموت لم يبلغ هذه شيا لانه يؤث  
الوسوسة وان يعود ذلة الصبي ميرا او غيره  
ليعود ذلة ويألفه قل وفيه انه لا حاجة لذكرها  
ذكره المم هنا من انه مرضاة للرب مرهبية للعدو  
مضاعف للأجر وقال خضر قوله وذكرت في الأصل



ان قال فيه وان يعود في الصلوة ولا بأس بحسبواك  
غير ما ذكروه **قوله** ومكرها فأي ما يكره فمكره  
فيها وتركها منها قل فليست من المكرهات منها  
الخروجها من المأهية رحا في ونقل جبهة عن نحو  
أنه يكره للصلي تركه شيء من سنن الصلاة وفيه نظر  
اذ لا يلزم من طلب الشيء كراهة تركه الا ان يعمل  
على الشيء على اصطلاح المتقدمين من اطلاق  
المكره على خلاف الاول او على اصطلاح المتأخرين  
من اختصاص المكره بما ينهي عنه بخصوصه ويضم  
ألف ذلك ما تكرر طلبه وعلى تسليم ذلك فيلحق  
بما تكرر الطلب ما اختلف في وجوبه بالاول وذلك  
كالسورة والابعاض والتكبيرات الانتقالات نحو  
**قوله** جعل يديه أي الذكر يعقبناق **قوله** عند  
تخرجه وسجوده وركوعه أي وعند قيامه  
من تسلمته وجلوسه له خضر فجملة خمسة **قوله**  
والتغابوجه خرج بوجه ما لو حوله صدره عن القبلة فانه  
تبطر الصلاة كما هو في **قوله** بلا حاجة بخلاف ما اذا كان الحاجة  
كقوله تعالى فلا يزالون **قوله** اختلاس أي نقص من لواحق **قوله**  
واشارة بموحيين او حاجبوا شفة ساوي ولو من آخر

وقيد المفهمة لا مفهوم له ق **قوله** لا حاجة بخلاف  
الحاجة كرد سلام ونحو ولا تبطل بأشارته ولو اخوس  
خلافاً لقوله المحامي ان كان المشير اخوس بطلت  
منه **قوله** وجهه يحمل اسراء وعكشه وظاهر  
انه محله حيث لا عذر فانه كثرة اللفظ عنده فاحتاج  
للمبرهين بالقرأة على وجهها فلا كراهة **قوله**  
وجهه خلق الامام قد يفي منه ما قبله ابن شرف  
**قوله** خلق الامام ولو في جهرية اي بغير امين ونحو  
ما تقدم ق ل **قوله** يديده اي ويديه **قوله** لعنني  
خاصته وهي ما بين راس الورك واسفل الاضلاع  
وقد ورد الاختصار راحة اهل النار اي انه فعل  
اليهود في صلاتهم وهم اهل النار اذ ليس لاهل  
النار الذين هم فيها خالدون راحة **قوله** واسراع  
اي عدم التثاني في افعالها واقوالها لا نقص  
ذلك عن المطلوب فيه ولا بطلت صلاته ان  
كان ما نقصه مطلوباً واجتاز ويدخل في كلامه  
الاسراع لحضورها اولادراكه التمر مع الامام  
او غيره وهو مكروه ايضا الا ان توقف ادراكه  
الجماعة او الجمعية عليه فيسن في الاول ويجب في الثاني

**قوله** وتعيين بصراوف من التعيين بتعيين خبيثه  
 لشموله من له عين واحدة وقد يجب اذا كانت المرأة  
 مغنوا وقد يسن كان صلى الحايط مزوقا وغنوم  
 مما يشوئ فكره ابن شرف فان الصلاة اليه عليه  
 وثبه مكروهه خضره شمل كلامه الا في فكرة تعيين  
 عينه لانه يسجد معه **قوله** لانه فعل اليهود ولا يمتنع  
 العليل به مع خوف الضرر اذ محله عند انتفا الخوف  
 فقل يكره لانه فعل اليهود وقول بعضهم لانه  
 فعل اليهود لا يمتنع الا على القول براهمة التعيين  
 مطلقا اما على التفصيل المذكور فيعمل بخوف  
 الضرر وقيل لا يكره واختاره النووي ومقتضا  
 كراهته انه مناف عن ركنا وهو ما ذكره المص كالسنوي  
 قال الا ان كثير من الصور لا يتجه فيها الا التحريم  
 ابن شرف **قوله** فيهما اي في ركوعه وسجوده منظر  
**قوله** اول من تعيبيه له بالسجود اما قيده الاصل  
 بالسجود لان التجافي فيه هو محل النسي وقيس  
 عليه التجافي في الركوع كما صرح به في سنن المزيه شو  
 وقد ذكره المص ايضا فيما تقدم في السنن بقوله  
 ويقاس بذلك مجافاة البطن في الركوع فلا تنقل



**قوله** على ركبة اي على اصلها وهو الياء **قوله**  
وهو سنة في الجلوس بين السجدين ومع كونه سنة  
فيه الظاهر كما في هذا المذهب ومسل وجزمه قب  
التحقيق تفصيل الافتراض عليه لانه الاكثر الاثر  
انتهى شو واقتصر المص على الجلوس بين السجدين  
يقتضي انه لم يرد في غيره لكن قال الرخاوي في قوله  
في الجلوس بين السجدين كل جلوس يعقبه مرة  
**قوله** ونقرة الغراب اي ضرب الارض بوضع عبارة  
تضرب رأسه عند السجود وهو من غير نقره كما تقدم  
في الاسراء قل **قوله** وهو حديث في المناهي قال في  
النهاية بتخفيف السجود وانه لا يملك فيه الا قدر  
وضع الغراب منقاره فيما يريد اكله انتهى وهذا  
واضح واما ما ذكره الشافعية فغيره نظر لانه اذا لم يطق  
حرم مع البطلان وان اطمأنت فلا كراهة الا ان  
يجعل على وضع الجبهة دون الانحناء فانه مكروه  
رخاوي **قوله** واقرأ السبع بوضع ساعديه اف  
أحد على الارض الا حاجة كطول سجود لا جل  
راحته به قل **قوله** وابطان المكان اي ملازمته  
ولو الامام ومن ذلك عدلته في المحراب فانها بدعة

مفوتة فضيلة الجماعة له ولمن ايتمه به كما قاله السيوطي  
لكن قال شيخنا لا يكره اذ لم يعدوا ذلك من مكروهاتها  
ان شرف بالحق **قوله** الواحد ظاهرة اشتغال الكراهة  
بتعدد المكان ولو بضم شأن الى الاول وان لم يحصل  
في غيرهما فيلحق **قوله** واصالة التمسك الاول  
ولو ما يندب في الاخير نعم ان كان ما مومنا مذ  
ان ياتي بوجه يذكر او دعاء لا بما يطلب في الاخير  
او كان مسبوقا وتسمد مع الامام نذب ان يكمل الاخير  
**قوله** الامامه قل ومر ايضا عن شمس **قوله** والاضطراب  
فوان يجعل وسط رداؤه تحت منكبه الا يمت  
وطفيه على اليسر شوفيكرة ولو لغير الرجل  
قل وغير ذلك منه الاسباب وهو ارجح الاثر  
على الاصح قاله الشهاب **قوله** وتشتبك الامام  
ويكره ايضا خارج الصلاة في المسجد لمن ينتظرها  
والا فلا كراهة رخا في ومثله تغرق الاصابع  
قل

باب

ما يفسد الصلاة ما نكرة موصوفة او معرفة موصولة  
اي باب بيان حقيقة شيء يفسد الصلاة او الذي

يفسد

يعتقد الصلاة بالمعنى المقابل لعدم انعقادها  
فإن المفسد ما يطرأ بعد الانعقاد وهو المراءى عنها  
والمبطل ما يمنع الانعقاد وحكم الفاسد والباطل  
واحد **قال الباقر عليه السلام** وهو وحده ولو اصفوا واكثره عليه  
كان غير بطله فخرج والكلام في السليم اما حدث  
السلس فغير ضار كما مر فإن أحدث غير حدثه الدائم  
بطلته كما لا يخفى ويستحب لمن أحدث في صلاة ان  
ياخذ بانقضاء ثم ينصرف موهماً انه رجع سراً على  
نفسه لئلا يخوض الناس فيه فياثموا ويلحق به  
من أحدث وهو منتظراً قائماً لا سيما مع قرب الزمان  
لذلك ومنه يؤخذ انه يستحب لكل من ارتكب  
ما يدعو الناس الى وقعة فيه ان يستزله لذلك  
كما صرح به ابن الجواد حديث فيه **قوله** ولو بلا قصد  
كان سبقه وان كان فاقد الطهورين لا ينافي  
صحة فيبطلها ما يبطل الصلاة على الاوجه  
والتعليل بقوله لا شقق الشرط أي الطهارة  
محمول على الغالب او المراد بالشرط الطهارة او ما قام  
مقامها من فقد الطهورين لكن في هذا الجواب الثاني  
نظر من حيث ان فقد الطهورين باق مع طريبات



الحدث فالأول لا يقتصر على جواب الأول ولذا اقتصر  
عليه **قوله** كلام بشر عدا مع علم التخريم وتذكر الصلاة  
وقييد العمل مستباح إليه في القليل كما ياتي أما الكثير  
فتبطل بعده وسماه كما سماه في صحيح والمراد بكلام  
البشر ما يقع في خطا بهم فيشتمل ما لو خوطب به  
غيرهم كارض وملك ولا اعتراض **قوله** بحرفين  
اي متواليين وتوغير لغة العرب كما في ساء مرر ولو  
من منسوخ او من حديث قدسي او كانا المصاحفة  
الصلاة او غيرها كما تقدم لندرة بخلاف السهو مناوي  
ويشترط مع توالي الحرفين ان يكونا من غير قرآن  
وذكر ودعا كما ياتي وان يتلفظ بذلك وينبمع نفسه  
ان كان صحيح السمع ولا عار من الاطلاق ولو  
قصدا ان ياتي في صلاته بكلام يبطل له انما نطق عرف  
ولو غير منهم بطلت وسئل ابن العراقي عن مصل قال  
بعد قراءة ايامه صدق الله العظيم هل يجوز له ذلك  
ولا تبطل صلاته فاجاب بان ذلك جائز ولا تبطل  
به الصلاة لانه ذكر ليس فيه خطا اذ هي حرم على من  
**قوله** وان لم يفهمها اي سموا فهمها  
كتم اولي يفهمها كعن **قوله** او حرف مفهم

مفهوم اي ان اسمع نفسه قال في متن المنهج او ممدودا  
اسمى اي او حرف ممدود وان لم يفهم نحو ا اذ المدة  
الفاو وواو او يا ف الممدود في الحقيقة حركات قال  
الشمس السبوري على الكتاب قوله او حرف مفهم  
على شرط البطالات بما يفهم ان يقصد المعنى الذي  
باعتباره صار مفهما بخلاف ما لو لم يقصد شيئا  
او ان لا يقصد به غير المفهم بخلاف ما اذا قصد به  
كان قصد بقا احد حروف في فيه نظر قاله الشيخ  
والاقر ب هو الثاني وكتب ايضا قوله كق من الوقا  
اي فيقول لا يكون مفهما الا اذا كان من الوقاية  
وح فاذا لاحظ كونه من الوقاية فلا فرق في البطالات  
بين ان يقصد ذلك المعنى ولا يقصد ذلك المعنى  
او لا يقصد به يقصد كونها من الوقاية ولا يقصد  
معنى الوقاية بل او قصد به غيره قوله بل او  
قصد به غيره ينافي ما في العقولة العقلية فتأمل  
على الاقرب لانه باعتبار تلك الملازمة مفهم  
في نفسه واما اذا انطلق به غير ملاحظ ما ذكرنا  
اخذه من قرطاس فلا بطالات به ما لم يقصد به  
الافهمام ومثله ما اذا لم يلاحظ الاخذ مطلقا

هكذا يغرم هذا المقام وبه يعلم ما في كلام الشيخ المذكور  
التميز والخاصة ان بين الغم بالوضع والغم  
بالقصد فرقا وهو انما يتل بالاول وان لم يقصد  
خصوصا للصيغة الطليقة بخلاف الثاني فاذا قصد  
أخذ قهن حروف الوقاية وان لم يلاحظ معنى  
الوقاية او أطلق او قصد به غير بطلت بخلاف  
ما اذا قصد اخذ ق من حروف القرطاس فانه  
ان نطق بها علم انها القاف من القرطاس او أطلق  
لم يتل وان قصد بها معنى آخر بطلت فان لم يلاحظ  
شيئا أصلا بان نطق بها لا على انها من الوقاية  
ولا من القرطاس فلا بطلت فليتنامل قوله ومع  
من الوحي ول وطوش من الوحي والوحي والوحي  
ثم عيب خسر وان اخطأ بحذفها السكت ثم المبهج  
قوله لغبر مسلم الخ عبارة ثم مرر والاصل في  
ذلك خبر مسلم كنا نكلم في الصلاة حتى نزلت  
وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت ونحننا من  
الكلام وروي أيضا انه صلى الله عليه وسلم قال  
قال له قال العاطس يرحمك الله ان هذه الصلاة  
الخ وعبارة عبد الله الا جهوري اي تحدي معاوية



قال بينا انا اُصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذ عطس رجل من القوم فقلت له يرحمك الله  
فرما في القوم با بصارهم فقلت واشكل اقامه ما شأكم  
تنظرون الي فجعلوا يضربون بأيديهم على افخاذهم  
فلما رأيتهم يصمتوني سكنت فلما صلى النبي صلى الله  
عليه وسلم قال يا معاوية ان هذه الصلاة لا يصلح فيها  
شي من كلام الناس فباي هو وامي ما رايته قبله ولا  
بعده احسن تعليماً منه فوالله ما كفرت ولا ضرتني  
ولا ستمتني انا قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها  
شي من كلام الناس انا هو التسيب والتكبر وقرأة  
القرآن رواه مسلم وفيه دليل على عذر ابي اهل  
بشرطه وهو قرب عهد بالاسلام اخ لانه صلى الله  
عليه وسلم لم يامر به بالاعادة لجهله **قوله** والكلام  
اي عند الغيبة والاصولييين واللغويين يقع على  
المعجم وغيره مما هو حرفان فاكثر **خضرة** وتخصيصه  
بالمعجم اصطلاح طارئ للحاجة ولا تحمل النصوص عليه  
بل هي الاقوال ما لا ضابط له شرعاً يحمل على اللغة  
وقد نقل الدارمي في المحصول عن اهلها ان أقله  
حرفان والثاني ما ظاهراً ومقدراً وخروج وفي الصحاح

انه الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير كما وترا ب  
والعرف المفهم مقصود الكلام وان اخطا  
محذوف ها السكت بخلاف غير المفهم فاعتبر فيه اقل ما  
ينبغي عليه الكلام في اللغة وهو حرفان فخرج  
بالكلام الاشارة فلا تبطلها الصلاة ولو اشارة  
اخرى لانها منزلة منزلة النطق في سائر الأبواب  
الا في ثلاث مسائل نظمها بعضهم قوله  
اشارة الاخرى مثل نقطة فيما عدا اشارة لصدقه  
في حالة الصلاة والشمادة كذا في الأيمان لزيادة  
هذا ومحل البطلان بالكلام المذكور حيث نطق به  
واو من غوانفه من بغية الأعصا حيث كان له فيه  
اختيار والا فلا بطلان وهذا التفصيل هو المعتمد  
خلافا لاطلاق القليوبي في حاشيته على خط  
وخرج ايضا بالكلام الصوت فلو نطق بالحمار او  
صهيل كالفرس او حاك شيا من حيوان من طير او  
غيره لم تبطل الا ان ظهر منه حرفان او حرف  
مفهم كما ذكره البلعيني انتهى قوله نعم يعذر في  
تلاطيم النذر حيث كان بلا خطاب وتعليق  
كله علي كذا او فعبدني خرقا له في المجموع لأن

النذر مناجاة فهو من جنس الدعاء أما علق منه  
كاللهم أعزني إن أردت أو إن شئى الله مريض  
قلله علي عتق أو إن كلمت زيدا فعلي كذا فتبطل  
به الصلاة ومعلوم أنه النذر أما يكون قربة إذا كان  
نذرا لتبر فندرك الحاج مبطل لكراهته وإن محله لك  
أن أتى بقاصدا لا نشألا إلا خبارا ولا كان غير  
قربة فتبطل به الصلاة والمعتمد اختصاص ذلك  
بالنذر فقط دون غيره من بقية القرب <sup>مقتضى</sup> وخبر وقيل  
يلحق به العتق بجامع أن كلا قربة ورد بوضوح  
الفرق بينهما وهوان النذر التزام ومناجاة  
لله تعالى والاعتناق إزالة ليس فيها مناجاة  
فأسبه التلفظ بالطلاق المستحب في الصلاة فأنها  
تبطل به قطعا وكذا الاعتكاف **سورة** وفي إجابة  
النبي صلى الله عليه وسلم لم أئى ويعذر في إجابة النبي  
صلى الله عليه وسلم والحق به الزكشي عيسى عليه  
السلام وقت نزوله ولا ينافي فيه عددهم ذلك مع  
خصايصه صلى الله عليه وسلم بالنسبة لغير الأنبياء  
لكن الرأى أنها تبطل بإجابة عيسى صلى الله عليه  
ولم ولا تجب إجابته لكن ينبغي أن يشترط شوري



وعبارة ابن شرف اما اجابة يسمى عليه السلام فتجب  
وتبطل بها الصلاة على المعتمد ولا تجب اجابة ساير  
الانبياء انتهى وعبارة الحلبي على المنهج وغيره  
اي غير نبينا من الانبياء كسيدنا عيسى تجب اجابة  
وتبطل بها الصلاة انتهى وعبارة قل وخرج  
به بقية الانبياء فتجب الاجابة وتبطل الصلاة  
انتهى واقول المعتمد ما ذكره الحلبي وقيل من  
ودون اجابة سيدنا عيسى مع بطلان الصلاة  
وانتم له غير نبينا من باقي الانبياء كالخضر فتجب  
اجابته وتبطل بها الصلاة وما قاله الشوري  
من سنن الاجابة ضعيف وكذا قول ابن شرف  
ولا تجب اجابة ساير الانبياء وانظر هذا تجب الاجابة  
ولو ضاق الوقت تغليباً للعظيم علامة واذا  
قلنا نعم حمل على القول الضعيف الذي هو  
سنن الاجابة يلزم عليه ان يفوت القرص لاجل  
السنة وهو بعيد قليلا جمع وليحفظ قوله في عصر  
ليس قيدها فان تصور دعاؤه في غير عصر وجبت  
اجابته ولا تبطل بها الصلاة ابن شرف وكتب  
الشوري كان التعيين جرياً على الغالب والمنهج

ان اجابته بالفعل المذكور كالقول ح روي وهو ظاهر  
لكن لا يعود الى معناه الاول حيث كان فيه افعال  
متوالية **قوله** اذا دعاه فلا تبطل صلاته ولو استدبر  
القبلة وانظر ما لو كان اماما ودعاه الى مكان  
ولزم منه تاخره عن المأمومين اهل التقطع الاما  
ولا وبقي ما لو طلب منه قولاً فاجابه فعلاً أو عكسه  
هل تبطل صلاته اولاً وظاهر كلام المناوي بطلان  
صلاته فانه قال ما نصه ويجب الاقتصار  
على قدر الحاجة في اجوابه وتقييد الاجابة  
بالدعاء اي المناداة غير معتد كاللتقييد بمصر  
صلى الله عليه ولم يبدل المدار على ظهور طلب القول او  
الفعل كما قاله قل على طوا جابة الوالدين  
حرام في الغرض وجائزة في الفعل وتندب ان  
سبق عليها عدما وتبطل الصلاة بها مطلقاً  
**قل قوله** وفي سير كلام عرفا سبق لسانه اليه  
لما سياتي ان الناسي مع قصد الكلام معذون  
فيه فخذ الاول لعدم قصد الضر وقوله عرفا  
اي كالجملة والكلمتين والثلاث وقال قل لست  
كلمات فاقول قال ابن شرف الاولى ان سبق ليصح

عطف اَوْسِي عليه كما بشرح الاصل وغيره انتهى واقول  
لعذر وجه عدم صحة عطف اَوْسِي بدونه ان جملة  
سبق لسانه اليه على اسقاط ان نعت يسير كلام وشرط  
الجملة المنعوت بها اشتغالها على ضمير المنعوت وليس  
في قوله اَوْسِي الصلاة ضمير يعود على يسير كلام  
من اضافة الصفة للموصوف فتأمل **قوله** اَوْسِي الصلاة  
اي نسي ان فيها خضر بخلاف ما لو نسي تحريم قسا  
اقيه فانها تبطل كنسيات نجاسة ثوبه ولو ظن  
بطلان صلاته بكلامه ناسيًا ثم تكلم يسيرًا عامدًا  
لم تبطل كما الحقه بعضهم بما لو سلم سهواً ثم تكلم يسيرًا  
عمدًا هـ شؤ ولو طوف بالطلاق على شيء فاستأله  
شخص فظن ان هذا الا نسا ينغفه ففعل المخلوف  
عليه لم يقع عليه الطلاق وهذه المسئلة مما يجب كتبها  
ولو اكل ناسيًا في الصوم فاعتقد بطلان صومه  
فاكل عامدًا اضرب ناسيًا على ما اذا جامع زوجته في الحج  
ناسيًا فاعتقد بطلان حجه كما قاله الائتلاف **متو**  
على المنهج والفرق بين الصلاة والصوم انه عند غفلة  
بطلان الصلاة بالكلام عامدًا او ذلك في اجابة النبي  
صلى الله عليه ولم ونحوها ولا كذلك الصوم **قوله** او



جهل تحريمه اي الكلام فيها خضر عبارة العناي فلو  
علم حرمة جنس الكلام وجهل حرمة ما اتى به فان  
كان من يخفى عليه كالعوام لم تبطل هو وقوله لم تبطل  
ظاهرة ولو كان بين العلماء ولم يقرب عنده بالاسلام  
والظاهر ان يقال ان كان ما اتى به مما يخفى حرمة  
عذر والا فلا الا ان كان قريب عهد بالاسلام  
او نشأ بادية بعيدة عن العلماء واحاصل ان  
جهل تحريم جنس الكلام لا يعذر فيه الا من قرب  
منه بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء المشهورة  
تحريم جنس الكلام واما جهل تحريم ما اتى به مع  
علمه بتحريم جنس الكلام فان كان ما اتى به مما يخفى  
حرمة عذر فيه العامي والا فلا وقال شواي ما  
اتى به وان علم تحريم جنس الكلام وكتب ايضا ويؤخذ  
من ذلك صحة صلاة نحو المبلغ والغاي على الامام  
بقصد التبليغ والغنى فقط الجاهل بامتناع ذلك  
وان علم امتناع جنس الكلام بل ينبغي صحة صلاته  
ح وان لم يقرب عنده بالاسلام ولا نشأ بعيدا عن  
العلماء لمزيد خفاء ذلك انتهى واصله لسم والزيادة  
وخرج بجهل تحريمه ما لو علم وجهل كونه مبطلا  
فتبطل به كما لو علم تحريم سرب الخردون ايجابه

الحمد فانه بعد اذ كان حقه بعد العلم بالتختم الكف  
ثم مرووقوله وقرب عهده بالاسلام وان كانت  
بين المسلمين فيما يظهر خضر وقوله ونسأ بعيداً  
عن العلم اذ لك بات يخلو محله الذي هو فيه  
عن يعرف بطالات الصلاة بذلك فيما يظهر وكذا  
يقال في نظائره ولا فرق بين مسافة العصر  
ودونها لكن عسر الانتقال لخوف أو عدم زاد  
أو ضياع من تلزمه نغفتم أو نحو ذلك من سائر  
الاعذار لوجوب الحج فانه انتفى ذلك لزمه السفر  
اتعلم المسائل الظاهرة دون التخفية وما تحت  
فيه من الظاهرة ولا ينبغي ان يعذر به لتقصير  
ثم رايت في الخادم ما يصرح بذلك **تنبيه** اعذار  
الجاهل من باب التخفيف لا من حيث جهله والا لان  
الجاهل خيلاً من العلم اذ كان يحط عن العبد أعباء التكليف  
ويترشح قلبه عن ضروب التعنيف ولا حجة للعبد  
في جهله بالحكم بعد التبليغ والتمكن لئلا يكون  
للناس على الله حجة بعد الرسل قاله الشافعي رضي الله  
عنه ثم العباد خضر **قوله** أيضاً أو جهل عزمه أي يسير  
الكلام قال الضمير راجع له لا الكلام مطلقاً فان الكثير لا يؤخذ فيه

الحامل فتأمل قوله وفي تخضع وخوفه مما مروى عنه كالعطا  
والسعال وان ظهر منه حرفان ولو من كل نغمة  
وتخوها خضرة الغلبة ان قلنا ولتعذر ركن قول  
وان كرأ هو بالغ التشية في نسخة المص فيكون  
الصير راجعا للتخنج والتخوة وعبارته في منهي  
ولا يتخنج لتعذر ركن قول ولا بقليل خوف الغلبة  
ومقتضاها في تعذر الركن القول انه انما يعذر  
في التخنج فقط فلو قال هنا وفي التخنج لتعذر  
ركن قول وحذف الالف من كر ليعود ضميره على  
التخنج كات موافقا له الا ان يقال نحو التخنج  
السعال فيتعذر فيه ايضا حيث توقف النطق  
بالركن القول عليه ع ابن شرف وقال الشيخ خضر  
نقل عن مرقوله للغلبة لعدم تقصيرة وهي  
راجعة للجميع هو يعني للتخنج والتخوة ثم قال قوله  
ولتعذر ركن قول وان كر للضرورة وهذا راجع  
للتخنج فان كر التخنج وخوفه للغلبة وظهوره  
حرفان فا كر وكمر فابطلت صلاته باقالاته في  
في الصلح والسعال والباقي في معناه المقطع  
ذلك نظم الصلاة وهذا محمول على حالة لم يصدق  
في حقه مرضا ملزما فان صار كذلك بحيث لم يخل



زمن من الوقت يسع الصلاة بلا غوسع لا يبطل  
لم تبطل كسلس الحدة ولا إعادة عليه حينئذ  
ولو شفي بعد ذلك ويحمل عليه كلام الاستنوي  
نعم التخيخ للقرأة الواجبة لا يبطلها وإن  
كثر انتهى والحاصل أن التخيخ والضمك  
والبكاء ولو لم ير الأخر والأبى والتأوم والتخيخ  
بالغم أو الانف والسعال والعطاس والتناوب  
هذه التسعة لم يظهر منها شيء أو ظهر منها  
حرف غير مغم ولا مدود فلا يبطل وإن ظهر منها  
حرف غير مغم أو حرف مغم أو أكثر أبطلت ما لم يقبله  
وما لم تصر مرضاً ملازماً وما لم يتعذر عليه  
الركن القولي إلا بالتخيخ أو السعال فأت  
غلبته اغتفر قليلها عرفاً وإن صارت مرضاً  
ملازماً أو احتاج النطق بالركن القولي لها  
اعتذر الكثير أيضاً منها لكن الذي في سمر  
كما تقدم الاقتصار على التخيخ خلافاً  
لما نقله ابن سرف عن عميرة وفي حاشية  
الشيخ عبد الرحمن على خ ط وحاصل تقرير  
المسئلة كما يؤخذ من سمر وغيره أنه يعذر

في التثنية اليسير ونحوه للقلبة وان ظهر حرفان  
ويعذر في التثنية فقط لتعذر ركن قولي وان  
كثر التثنية والحروف ولا يعذر في تثنية ونحوه  
للقلبة ان كثر التثنية ونحوه وكثرت الحروف  
هكذا يجب ان يغفم وايد ذلك بعض مشايخنا  
بقوله سمعت ذلك من الحلبي انتهى عروفيه  
قال خ ط ولو جهل بطلا نجا بالتثنية مع علمه  
بتحريم الكلام فغذور خفا حكمه على العوام  
انتهى قال قل لعله في قليل التثنية **قوله** ركن  
قولي كالفاحة والتشهد لاسماع نفسه فقط  
لا للجهر هل وانه نذرة فيه نظر والاقرب لا  
يتثنى الجهر وانه نذرة كما قاله ع ش على  
مر **قوله** والدعا بشرط ان يكون جازوا لا  
يخاطب به فلو قال رحمة الله ولوليت يصلي  
صلاة الجنازة عليه **قوله** لما مر في الباب  
السابقة اي من طلب ذلك في الصلاة كالركوع  
والاعتدال والسجود والقنوت والتشهد  
خضر مخلوقا غير نبينا صلى الله عليه وسلم **قوله**  
الكلام سهوا اي ولو بعقد كبير فيصح ولا

تبطل وهذا في اليسير عرفا وهو يستكملات فأقل  
أما الكثير فتبطل به مطلقا عدا أو سهوا أو جهلا  
**قال قوله** ومغطط واصل لجوفه كباطن أذنه  
وان قل ولو بلا حركة فيه أذني وحدها ففعل  
يبطل كثيرة مناوي ويؤخذ منه أن الكثير  
ناسيا لا يفسد الصلاة كما في الصوم والمعتد  
افساده هنا ولو مغرقا والمدار في ذلك على  
اعتبار المأكول فحيث كثر المأكول **عرفنا**  
أبطل وان لم يكن فعلم تبطل عنا في لأن الصلاة  
هيئة تذكرها فكانت التقصير فيها استة بخلاف  
الصوم ولأن الصلاة ذات أفعال منظومة  
والفعل الكثير يقطع نظمها بخلاف الصوم فإنه  
كف هاب شرف وعبارة متين المنهج في باب  
شروط الصلاة وترك مغطط أو أكل كثيراف  
بأكره انتهى فلا اعترا من عليها تا مل **قوله**  
وفعل كثير وتعرف القلة والكثرة الفرق فافعل  
الناس قليلا كثرع خف وأبى ثوب وغير ضا  
فاخطوتان وان استعنا حية لا ونية أو الضربا  
قليل لما مر والثلاث كثير من ذلك أو غيره ان توال



وان كانت بقدر خطوة واحدة مغتفرة والمعتمدات  
الخطوة نعل القدم مطلقا اي الى اي جهة كانت  
فان نقلت الاخرى عدت ثانية سواء ساوى بها  
الاولى ام قدمها عليها ام آخرها عنها اذ المعتد  
تعدد الفعل وذهاب اليد وعودها على التوازي  
مرة واحدة فيما يظهر وكذا رفعها ثم وضعها  
على محل الحركة ولو شك في فعل اقليل هوام كثير  
فلا بطلاث اذا الاصل عدمه فقولوه وفعل  
كثيرا يقينا وخرج بان توالي ما لو تفرقت  
حيث تعد الثانية منقطعة عن الاولى او  
الثالثة منقطعة عن الثانية فلا يصح كما في  
سهم روكا لكثير ما لوني ثلاثة افعال ولا وفعل  
واحد منها بل او شرع في واحد فقولوه وفعل  
كثيرا يقينا كما روي لونية حيث شرع فيه  
كما علم وكالات افعال الاقوال حتى لو قصد الاتيان  
بكرتين متواليين فاقى باحد مما بطلت الصلاة  
كما **يقوله** من غير جنس الصلاة كالشيء والضرب  
اي فان كانت من جنسها كزيادة ركوع أو سجود  
لغير متابعة مع العمد والعلم بالتحريم بطلت

تلك فان  
بها  
كباش  
أول  
حدا  
نه ان  
لصور  
ار في  
نوا  
ان الصلاة  
فيما  
ل منقودة  
في الصورة  
لم يجر في باب  
كل كثير  
ما مل قد  
في العرف  
بفقد  
وينة  
لوني

كما باقي اماما فاعل على وجه المتابعة فلا يضر كات  
اقتدى بهن اعتدله من الركوع فانه يلزمه متابعتة  
في الزايد ولور كع او سجد قبل امامه كان له  
العود ثانيا ولا يضر ذلك وان صدق عليه انه  
زاد ركوعا او سجودا لانه مغتفر لا جمل المتابعة  
فان قلت لم قيد بقوله من غير جنس الصلاة مع ان  
الذي من الجنس كذلك مبطل على ما مر قلت اجاب  
الشهاب العلوي عن ذلك بقوله قوله من غير  
جنس الصلاة انا قيد به لتلايم تكرار معاسياتي  
من تكرار الركن الفعلي لانه من جنس ما يجوز فعله  
فيها انتهى ولان ما كان من الجنس وان ابطال  
على ما مر لا يتقيد بالكثرة ولا فيه تفصيلا لما علم  
**قوله** في غير صلاة شدة الخوف اي وفي غير فعل  
السفر حلي اما صلاة شدة الخوف ونقل السفر  
فيقتصر فيها الفعل الكمي لاجابة ان كانت كما  
تقدم وسياتي **قوله** لذلك اي لتلايمه كما هو  
ظاهر كلامه وفيه نظر في السهو اذا الشاهد لا يقال  
له تلاعب فتأمل قل ورحماني وقال خضر قوله  
لذلك اي لتلايمه في العذر وقوله مع انه لا مسقة

الخ علة البطلات في السهو اذ لا يتأق فيه التلاعب  
أو العلة مركبة نظراً اليها لكن علة في سائر مباحث  
وغيره منها فاته لها وهو أول لشمولة العهد والبر  
انتهى وقوله / والعلة مركبة فيه نظراً لظاهر  
ما قدمه من انها علتان على التوزيع تأمل **قوله**  
بخلاف القليل لا يقصد يستثنى من القليل الفعل  
يقصد اللعب فتبطل به وقد افهم في شخص  
اقام اصبعه الوسطى في صلواته لشخص لا عيباً  
مع بان صلواته تبطل شرح طاهر فقول لا يقصد  
اي ما لم يقصد اللعب **قوله** الخبر الصحيح ان هذا  
دليل نقلي ولان القليل من الفعل يشق الاحتراز  
عنه وهذا دليل عقلي وبه فارق الكلام فان القليل  
منه مع العهد والعلم بالتوزيع يبطل **قوله** وهو حامل  
امامة المشهور في الروايات بالتسوية ونصب امامة  
وروي بالاضافة كما قرئ في قوله تعالى ان الله  
بالغ امره بالوجيه فتح الباري وامامة بضم الحزة  
وتخفيف الميم كانت صغيرة على عهد النبي صلى الله  
عليه وآله وتزوجها علي بعد وفاة فاطمة بوصية  
منها ولم تتبع فتح الباري وهي بنت بنته زينب



من عثمان خضر وعبارة من أمانة بنت أبي العاص بنت  
بنت زينب هـ وكان يحملها على عاتقه كما في رواية مسلم  
وفي رواية له وغيره على رقبته انتهى ملخصاً من  
الفتح وهذا محمول على طهارة ثيابها وبند نها انتهى  
**قوله** فكان إذا سجد أي أراد أن يسجد وضعا وإذا  
قام أي أراد القيام **قوله** نعم قليل الأكل أي  
بفتح الحزة اسم مصدر وهو حقيقة بلع الطعام  
بعد مضغه والاستدراك به على قوله بخلاف القليل  
أي من الفعل الشاؤل للأكل ونحوه من شرب  
وبلع ذوب نحو سكرة انتهى ابن شوق وخضر ورحا  
وتوقف الشوري في المستدرك عليه فكتب مانعه  
انظر هذا استدراك على ماذا انتهى ومثله قل  
وهو مبني على أنه المراد الأكل بضم الحزة أي المأكول  
فانه لا يصح استثناءه من المغطر له قوله فيه  
ولأن الفعل الكثير والقليل لأنه ليس من الفعل  
فلا يدخل فيه فليتنا **قوله** لسدة جرب أو قل  
بأن لا يقدر معه على عدم الحركة فلا ينبتل بتحريك  
كفه للحرك فلا شاولا للضرورة كما في النهج ويوجد  
منه أنه لو ابتلي بحركة اضطرارية ينسا عنها عمل كثير

سومح به والاول في جمعة التمرز عن الافعال الخفيفة  
المتوالية ويستحب الفعل القليل لقيل نحو عقرت  
او استياك كمار ويكره لغير ذلك عنا في هذا ان لم  
يعلم من حاله انه يعثر به تارة ويفس عنه اخرى والا  
فيجب عليه انتظار زواله ما لم يخرج الوقت كما قالوه  
في السعال **قوله** ايضا لشدة جرب فقد قالوا لو  
آمن وهو لا كب نزول وبنى اي وان كثر عمله الحاجة  
النزول كما سيأتي في كلام المص عناني **قوله** لتحريك  
أصابعه اي مع قرار كفه بلا قصد لعب وكذا لتحريك  
اجفانه او اخراج لسانه او تحريك ذكره او اذنه  
**قوله** وقهقهة وهي الضحك بصوت خضر والبطلان  
فيها انا هو خروج حرفين او اكثر ومثلها النكا  
والاين والتاوة وغيرها مما تقدم فتبطل ان  
ظهر بواحد حرفان فاكتر كما مرت الاسارة اليه خط  
على الغاية ولا تغتر بما يخالفه من كلام قل عليه  
**قوله** لما مر اي لتلاعبه وهذا حيث لم يغلبه ذلك  
فان غلبه وكان قليلا لم تبطل او كثيرا بطلت انتهى  
**قوله** وفعل ركن وان جهل **قوله** معنى اركانها اعي  
الفعلية او القولية وبعض القوي ككلامه **قوله**

او طول زمن عرفا وقال بعضهم بما سيعر كنا وهو  
الصحيح والظرف اي قوله مع شك متعلق بالمشقة  
قبله كما ذكره بقوله فيها قل مع زيادة **قوله** مع  
شك في النية اي في اهلها او بعض اجزائها او  
اوفي شروطا او هل نوى ظهرا او عصرا لانقطاع  
نظم الصلاة بذلك مناوي **قوله** فيها اي في فعل  
ركن وطول زمن فالمعنى وفعل ركن مع شك  
في النية اما لو تذكر قبل طول الزمن واثباته ركن  
فلا تبطل **قوله** ونية خروج منها الخ بخلاف غف  
صوم وجمع ووضوء واعتكاف كما يعرف من ابوابها  
لانها اضيق بايمان الاربعة فكان تأثيرها باختلال  
النية اشدد وكتب على قوله خروج اي حالا او بعد  
ركعة مثلا كالونوى ان يكفر غدا او كتب ايضا قوله  
ونية خروج منها اي لانية فعل مبطل حتى يشرع  
وفرق في الجمع بأنه هنا قبل الشروع جازم والمجرم  
عليه انما هو فعل المناهي ولم يأت به بخلاف نية  
خو القطع فانه معها غير جازم فان قلت  
قد يمنع الجزم هنا بان نية المبطل نية لقطعها  
ونية قطعها تنافي الجزم بالضرورة اي فعلا

عدم في أصلا

أبطلت



أبطلت حال وجودها وقيل الشروع وجاب  
بان نية المبطل ليس نية لقطعها لكنه نية لما يستلزم  
القطع فالقطع غير منوي لكنه لازم للمنوي  
فلم تناف نية المبطل الجزم الا باعتبار لازم المبطل  
المنوي فلم يؤثر بخلاف غوئية القطع او الزود  
فيه فانه يتغسه مناف للجزم فليتامل شئ  
والحاصل ان المناق على قسمين مناف للنية  
ومناق للصلاة فالاول يضر مطلقا والثاني لا  
يضر الا اذا اشترع فيه ه ابن شرف وخضر **قوله** في  
غير محلها وهو مع السلام وكذا تنقطع نية  
صلاة غير ما هو فيها كما يعلم من قوله الا في قمر  
الحج ومثلها الاسلام فينقطع نية الخروج منه  
**ص**ابط العبادات في قطع النية اربعة احزاب  
الاول الاسلام والصلاة فيبطلان نية  
الخروج منهما اتفاقا الثاني الحج والعمرة لا يبطلان  
به اتفاقا الثالث الصوم والاعتكاف لا يبطلان  
به على الاصح الرابع الوضوء لا يبطل به ما مضى  
على الاصح لكن يحتاج لنية الباقي مناوي واصله  
ليس الاصل **قوله** وعزم على قطعها اي الا لذكر كسهو

قل والظاهر أن التعبير بقطعها تغني عنه فإنه بمعنى  
الخروج وله ذلك قال القريظي ونية الخروج منها  
جائزا وكونه على الخروج عازما أو صارذا ترد  
أو علقا. خروجها منها بشي مطلقا انتهى **قوله** وعزم  
على قطعها كان نوى في الركعة الأولى الخروج منها  
في الثانية عنا في **قوله** وتردد فيه أي في قطعها  
لواقتصر على التردد لكان أولى لفادته السلان  
بالعزم بالأولى مناوي ومثل التردد في قطعها التردد  
في الاستمرار فيها فتبطل حالا لمناقضاته الجزم  
المسروط وامتته كالإيمان والبراديا لترددات  
يطرأ شك مناقض للجزم ولا عبرة بما يحوي في الفكر  
أنه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فإن ذلك  
مما يثبت به الموسوس وقد يقع ذلك في الإيماء  
بإيه فلا مسألة بذلك **ر** على الهدية **قوله**  
وتعليقه أي قطعها أي نية تعليق قطعها بحصول  
شي وإن لم يحصل ولو محال أعاديا أي سوا كان  
نظريا أو ضروريا لأن الأول قد ينفي في الجزم بخلاف  
الثاني والتعليق باللفظ علم ارتباطه مما رأي من  
عد الكلام من المبطلات نعم إن كان بلام قليل مت

جاهل  
معدور رابط من حيث كونه تعليقاً لا كلاماً فلا يعرف  
ذلك الا من هناك في الامداد قال الشيخ لقائل  
ان يقول ان كان هناك تعليق قلبي فهو المبطل والاد  
فلا وجه للبطلان بهذا الكلام القليل لعدم اختلال  
الجزء والنية واعتبار مثل هذا الكلام فليتنا مل  
انتم يسئو والبحث ظاهر لانه حيث كان جاهلاً  
معدور كيف يعرف ان التعليق مضر واذا كان لا  
يعرف ذلك فلا بطلان نعم ان اريد انه لا يعرف كون  
الكلام مبطلاً ويعرف ان التعليق مبطل صح ذلك  
فليتنا مل وكتب ايضاً يسئو قوله بشي وان لم يقطع  
بحصوله كالمعلق به الخروج من الاسلام فانه يكفر  
في الحال قطعاً وهل التعليق بالمحال كذلك قضية  
قول المجموع بدخول شخص ونحو مما يحتمل حصوله  
في الصلاة وعدمه خلافة والذي يتجه ترجيحه  
الصحة في الحال العقلي دون العادي لان التعليق  
فيه ينافي الجزم بخلاف العقلي ثم رأت الرافي صرح  
بما يؤله فقال على امر يجوز ان تعرض طريانه ويجوز  
ان لا ينتمى وهذا صداد وبالمحال العادي دون  
العقلي فليتنا مل شوفاذا قال ان جازيد خرجت

عقلاً فانه يعرف  
فخرج منها  
صار ان ترد  
في قوله  
الخروج منها  
في قطعها  
ادته السطحة  
في قطعها  
فانه الجزم  
بالردان  
بما يحتمل في العقل  
والفان ذلك  
في الايمان  
رنية قوله  
قطعها  
في سواها  
الجزم بخلاف  
فما راي  
ببطلان فليتنا مل  
جاهل



منها بطلت من وجوه من التعليق والكلام وما ذكره  
شوم من أن التعليق بالمال العقلي لا يبطل خلاف ما  
في حواشي ابن شرف وخضر فليجروا **قوله** وصرفنية  
فرضه ليس بقيد فالنفل كذا لك إذا صرفه لنفل أو  
فرض يفسد أيضا ابن شرف **قوله** لك أي  
لنفاة الصلاة فتبطل ولا تحصل المنوبة مدر  
**قوله** نعم إذا كان منفردا وأدرك جماعة سن له  
صرف فرضه الخ ومحل هذا كما عنه بعضهم أن لا يكون  
الامام من يكره الاقتداء به لبدعة أو غيرها ومحل  
أيضا أن اتسع الوقت فإن أمكنه إتمام الصلاة  
في الوقت منفردا فإذا علم أنه لو سلم من ركعتين  
ودخل مع جماعة وقع بعض صلاته في الوقت أو شك  
حرم عليه السلام من ركعتين انتهى ح ومحل أيضا  
إذا لم تكن الصلاة ثنائية بأن كانت ثلاثية أو  
رباعية ولم يبق للركعة الثالثة إما إذا كانت ثنائية  
فلا يسن له قبلها لأن صلاته قد تمت بذلك نعم  
يجوز له أن يسلم من ركعة ليذكر الجماعة أو قام  
للكعة الثالثة فلا يسن له أيضا القلب لكن  
يجوز له قبلها قرره شيخنا الزيايدي في درسه خضر

فالشرط

فالشروط لسن صرف فرضه خمسة الاول ان لا يكون  
الامام من يكره الاقتداء به الثاني ان يتحقق اثامها  
في الوقت لو استأنفها الثالث ان تكون الصلاة  
ثلاثية أو رباعية الرابع ان لا يقوم للركعة الثالثة  
اي لا يشرع فيها الخامس ان تكون الجماعة مطلوبة  
فلو كان يصلي فائتة لم يحز قلبها غفلا ليصليها  
في جماعة حاضرة أو فائتة غيرها فلو فاتت الجماعة  
في تلك الغائبة بعينها جاز ولم يندب وهذا كله  
محله اذ لم يجب قضا الغائبة فورا والا حرم  
قلبها ولو خشي بغائبة فوت الحاضرة وجب قلبها  
فالقلب تارة يسن وتارة يحرم وتارة يجب وتارة  
يباح فتأمل ولو خاف فوت الجماعة مع القلب ندب  
قطعها اي لو كان لا يدرك الجماعة ولو قلب قطعها  
كما في قل على خط وعبارة العناية قوله سن له  
صرف فرضه اي ولو كان قد صلى ثلاثا فانه يجوز له  
الاقتصاص عليها لكن ذلك ليس مسنوناً ~~فمحل~~  
الاستحباب اذا كان في ركعتين فادونها اما اذا  
كان في ثلاث ركعات فانه لا يستحب له قطعها باليدرك  
الجماعة **قوله** صرف فرضه الى غفل اي مطلقاً ما لو قلبها

الامام من يكره  
بطلان خلافه  
وهو ضيق  
صحة لغيره  
لأنه كذا  
للمؤمنين  
فإنه سن له  
فهم ان لا يكون  
غيره واحدا  
لأنه صلاة  
سنة من ركعة  
في الوقت أو  
جعله اي  
ثلاثية أو  
الكانت ثمانية  
فإنه يكره  
جماعة اوقاف  
فإنه القلب يكره  
في درسه فانه  
فإنه

نغلا معينا كركعي الضحي فلا يصح لا فتقاره الى التبيين  
خط على الغاية **قوله** كسبوع او بعية او ادمي لم يأت  
له ان يشرق وخضرو ظاهرة ولو كان الادنى مميزا  
فلا يضرا الا اذا كسبها أي عمدا من نفسه أو كسبها  
مأذونه مطلقا ولم يرد ها حالا والذي في المنهاج  
وتم الاقتصار على كشف الترخ فالمعتمد ان كشف  
الترخ غيره يضرا لانه لا يسبق الاحتراز منه بخلاف  
الترخ وعبارة متن المنهج وتبطل بنا في عرصة  
لابل تقصير ودفعه حالا انتهى **قوله** الا ان  
كسبها بخروج لو تكرر كشف الترخ وتوالي بحيث  
احتاج في السر الى حركات كثيرة متوالية فالمعتمد  
البطلان بفعل ذلك لان ذلك نادر ويؤدي  
ما قالوه في دفع المار منه انه لا يدفعه بفعل  
كثير والابطال بسلاته والجامع البطلان فيهما  
ولكن ان نقول يفرق بان ذلك مندوب وهذا واجب  
ويقتضي الواجب ما لا يقتضي المندوب لوجوب  
السر عليه ولا كذلك ثم فتفتقر له الحركات المذكورة  
سواء اما التصديق المحتاج اليه في الإعلام اذا  
كثرت وتوالي فيبطل الصلاة عند الشيخ ابن حجر



كما في دفع المار لكن اعتمد السحاب الرملاني انه يبطل وفريق  
بينه وبين البطلان في دفع المار انتهى شو وحاصل  
الفرق ان التصفيق فعل خفيف بخلاف دفع المار  
انتهى **قوله** حيث يشترط بان كان في غير سدة خوف  
ونقل السجدة على ملأ ومحل ابطال ترك التوجه  
ان تعمد او طال الفصل كما قاله سم والمناوي وهو  
معلوم من التعبير بترك فلو اخرج المصلي عن القبلة  
ناسيا او عاده عن قرب فلا يضر بخلاف ما لو اخرج  
غيره فخرج او عاده عن قرب فانها تبطل لنذره كما في حاشية  
الزيادي قلت من ذلك ما يقع كثيرا ان ينفذ تسجدة  
بين مصليين فيخرج أحدهما او أحدهما او يخرج جنب  
مصل فيخرج فانه الصلاة تبطل وان لم يبطل الزم  
لان هذا من الاكراه النادر في الصلاة اجمعي  
على خط ونقل عن الحلبي انها لا تبطل وهو ضعيف  
كما قرره **قوله** لما راي لا تتفقا الشرط **قوله** وردة  
انظر ردة الصبي فيها هل تبطل وان لم يعتد بها  
شو وعبارة قل قوله وردة ولو من صبي وان لم  
يصح منه كما قاله والد الروياني **قوله** واتصال  
بخاسة الخ اما اتصاها بما هو متصل به فان كان مع

٢١  
حل بطلت والا كما لو وضع اصبعه على حجر تحتها <sup>سنة</sup>  
ونحاهها به او على موضع طاهر من نعله ونحاه فلا  
يضر قول وقوله ونحاهها به اي من غير حمل كما هو  
فرض المسألة فلا تغفل وفي متن المنهج وس ولا  
يضر بحسب ما ذيه لعدم ملاقاته له قال في س  
المنهج فصار كما لو صلى على بساط طرفه نجس  
تصح صلاته وان غدر ذلك مقبلا **قوله** لا يعنى  
عنا بخلاف ما يعنى عنها وتقدم العفو عن ذرق  
الطيور بالشروط والخفاس مطلقا رجاء **قوله**  
في بدنه ولو دخل فيه او انغصه او عينه كما مر في الشرط  
**قوله** لما مر اي منافاته العبادة **قوله** الا ان نحاهها  
لو كان يلزم على تيجيتها القاؤها في المسجد فان  
كانت جافة فالمتي مراعاة الصلاة مطلقا وان  
كانت رطبة فكذلك ان ضاق وقت الصلاة وتجب  
ازالته من المسجد فورا فيهما والا فمراعاة المسجد  
وهذا هو الوجه وان اطلق شيئا مراعاة  
المسجد في الرطبة ويتردد النظر في القاها في ملك  
الغير او نحو مدرسة او على اديم محترما او غيره او على  
قبر او ملك لنفسه وقد لزم افساد شيء منه

ولما القاؤها على مصحف او في نحو جوف الكعبة فالوجه  
مراعاتها ولو جافة لعظم حرمتها فليحرره بشئ  
واقول ينبغي ان يقال نظرهم في المستحاضة  
لاعطية المسجد على ملك الغير والمدرسة يقتضي  
ان تراعى حرمة المسجد ويُغتفر القاؤها  
فيما تلك الساعة ويخبرها منها وجوباً بعد  
وينبغي ان يُلحق الادبي المحترم وقبره بالمسجد  
بشئ وقوله وقد لزم افساد شئ منه راجع الى ملك  
نفسه اي لان اضاعه المال محترمة الا ان يقال  
هنا لا حرمة لان اضاعه المال لغرض شرعي  
هو تصحيح الصلاة بشئ وقوله فالوجه مراعاتها  
ظاهرة ولو ضاق وقت الصلاة **قوله** فالقاهالعل  
صورته ان يميل بدنه فتسقط او يدفعه بنحو  
اصبعه او عود بيده من جهة الطاهر فيه فتسقط  
لان مجرد الدفع ليس حلاً بخلاف ما لو حمله او  
حمله بيده التابعة له لانه حامل فليتا مل سئو  
وقوله ليس حلاً اي ولا في معنى المسك لعدم  
الاستقرار وعبارة قل قوله خاها اي لا بيده  
**ولا يلمه** ولا يعود في يده مثلاً ومحل حيث ركن



عليه حمل والايان دفعها بيده او بركه او يعود في يده  
فلا يضر **قوله** وبذوة بعض ما ستر بالخف استشكل بان  
مسح شعر رأسه ثم تنفخه او حلقه فان طهارته لا  
تبطل **واجيب** بان مسح الخف يدل على غسل الرجلين  
فاذا غُرم البذل رُجع الى الأصل بخلاف مسح الرأس  
فانه أصل لا يدل على الأصل **قوله** من الرجل او  
الحرق بيان لما ستر **قوله** وخروج وقت مسحه لتقصير  
مع احتياجه الى غسل رجله او الوضوء حتى  
لو غسل في الخف رجله قبل فراغ المدة لم يؤثر  
اذا مسح الخف برفع الحدث فلا تاتى بالاعتقال قبل  
فراغ المدة ومثله غسل ما بعد ما مضى مدة وهو  
محدث على انه لو وضع في الماء رجله قبل فراغها  
واستمر الى انقضائها لم تصح صلاته لانه لا بد من  
حدث ثم يرتفع وايضا لا بد من تجديدية لانه  
حدث لم تسلمه بنية وضوئه الاول وهذا ظاهر حيث  
دخل فيها طائفة البقاء فان قطع بانقضاء المدة  
فيها اجد كما قاله السبكي عدم انعقادها وفارق  
ما تقدم فيما لو كانت عموزته تنكشف في ركوعه  
حيث حكم بانعقادها على الصحيح بعدم قطعه ثم

بالطلان بل صحتها ممكنة بان يستترها شيء عند ركوعه  
بخلافه هنا اذ كيف يقال بان عقادها مع القطع بعدم  
استمرار صحتها وكيف تتحقق بينهما نعم ان كان في فعل  
مطلق يدرك منه ركعة فاكتر ان فقدت ولو اقتصد  
مثلا فخرج منه ولم يلوث بشرته أو لو ثقل قليلا  
لم تبطل ثم مر وقوله الى غسل رجله اي على القول  
الصحيح او الوضوء على قول ضعيف **قوله** او الحرق  
بضم الخاء وفتح الراء جمع خرقعة عناء **قوله** وتكرير ركن  
فعلى عدم اعلمنا بان التكرير وان لم يطمئن ما لم يكن للمتابعة  
فاذا ركع او سجد قبل امامه ثم عاد اليه او رفع  
من ركوعه فاقتدى بمن لم يركع ثم ركع معه لم تبطل  
صلاته بذلك لتاكيد المتابعة وما لم يكن جلوسا  
خفيفا عهد في الصلاة غير ركن بدليل ما يذكره  
وما لم يكن عذر ظو هو من قيامه الى حد الركوع  
لقتل حية أو نحوها لم يضر قاله الخوارزمي ولا يضر  
فعله الكثير لو صالت عليه وتوقف دفعها عليه ولا قتله  
لخوقلة لم يحمل جلدتها ولا مسه وهي ميتة وان  
أصابه قليل من دمه ثم مر فلا يبطل تكرير الركن  
الا اذا وجدت الشروط الستة ان يكون فعليا وان يكون

او يعود في يد  
أفعا استشكل  
ان طهارته لا  
دل عن غسل الرجل  
لأنه شعر الرأس  
لأنه من الرجل او  
فقط شحمه لتفصيل  
والوضوء حتى  
الماء لم يؤثر  
من الغسل قبل  
الوضوء من وضوء  
ليه قبل الوضوء  
لأنه لا يضر  
ويدينه ان  
هذا الظاهر  
نقلا عن  
قاده او  
في ركوعه  
عدة فصح

عامدا وان يكون عالما بالتحریم ولم يكن للمتابعة  
ولا جلوسا خفيفا ولا عذرا انتهى **قوله** لتلاعبه  
علم منه انه لغير المتابعة شواي ولغير عذر اذا المفز  
لا تلاعب عنده **قوله** نعم القعود القصير الخ هذه  
الصورة ليست من صور تكرير الركن الفعلي وأما  
وأما هو من جلوس في غير محله فتأمل **قوله** كان  
جلس عن قيام اي بقوله على حد تركن طبعا عن  
طبق او عن سجود تلاوة ومثله اخنا التورك في اثنا  
التشهد الاخير او اخر اس في الأول قال وعبارة  
نعم نعم لا يضر تعد جلوسه قليلا بات جلس  
من اعتداله قد رجلسه الاستراحة المطلوبة  
بالأصالة ثم سجد أو جلس من سجود التلاوة  
للاستراحة قبل قيامه لان هذه الجلسة عهد  
في الصلاة غير ركن خلاف نحو الركوع فانه لم يحد  
فيها الاركان فكانت نائبة في نظمها اسد انتهى  
بالحرف وافهم انه ان طالت الجلسة عدا بطلت  
صلاته ولو كانت قائما لم يس ثم قام فان صلته  
تبتل لا لعين الجلوس بل لكونه قطع القيام  
ثم عاد اليه فكانه ان يقومتين قاله الامام



ولو كان ذلك على وجه المتابعة لم يضر عنائي **قوله**  
عن قيام شامل لجلوسه بعد قراءة آية السجدة  
ومراة بالقلم ما يشهد الاعتدال وقوله جلس  
أي قدر جلسة الاستراحة وقوله لأنه مفهود  
في الصلاة أي غير ركن كما مر فلا يرد نحو الركوع تأمل  
**قوله** لا يغيب أي ولا رفعه من سجود إلى حمد  
الراكع فزعاً من شيء ابن شرف **قوله** على غيره من  
فعلي أو قولي كان سجدة قبل ركوعه أو قرأته  
الفاخرة كما مر في ركن الترتيب **قوله** القولي أي على  
قولي آخر أو فعلي وتمثله بالفاخرة فيه نظراً لأنه  
لا يتصور فيها تقديم على ركن غيرها فإنه لو  
قدمها على التكبير لم يكن في صلاة إذا لا يدخل  
في الصلاة إلا بتمام التكبير اللهم إلا أن يقال  
التمثيل بها بالنظر للتكبير فقطه وكلامه  
من حيث عدم البطلان إذ يجب إعادة ما قدمه  
في محله ومنه تقديم الصلاة على النبي صلى الله عليه  
ولم قبل التشهد فإن لم يعدّها بطلت نعم يستثنى  
من القولي السلام لبطلانها بتقديمه على محله **قوله**  
كالفاخرة وقد يستحب تكرير الفاخرة في الركعة

الواحدة أربع مرات فأكبر وذلك إذا قرأها وقد  
صلى مستلقيا وقرأها ثم قدر على الاضطجاع ثم  
العود ثم القيام فانه يستحب له ان يقرأها في  
الحالة التي هي اكمل مما قبلها جلي على المني ولو  
كبر للاحرام تكبيرات ثلثا وثلاثين على الافتتاح  
دخل في الصلاة بالاول وثلاثين وخرج منها بالاضطجاع  
لان من افتتح ثم نوى افتتاح صلاة بطلت صلاة  
هذا ان لم ينوي كل تكبيرتين خروجا او افتتاحا  
والا فيخرج بالنية ويدخل بالتكبير فان لم ينو  
بغير التكبير الاول شيئا لم يضر لانه ذكر ومحل ما  
ذكر مع العهد كما قاله ابن الرفعة اما مع السهو فلا  
بطلان نسخ طاعلى الغاية وقوله او افتتاحا  
لا يشاء في قوله السابق ثلثا وثلاثين الا افتتاح  
لان هذا فيما اذا نوى الافتتاح بينهما وما سبق  
فيما اذا نوى الافتتاح بالتكبير **قوله** لو تركه الخ هو  
من افراد ما قبله **قل قوله** فيستدركه هذا ان لم  
يعمل مثله في ركعة اخرى فان فعل مثله في ركعة  
اخرى قام المفعول مقام المترك ويلغى ما بينهما  
ابن سرف **قوله** في بعض الصور اي كالنكفر والقنوت

ابن شرف وخضر وعبارة من المنيح في باب الجماعة  
 ولويات امامه كافراً ولو مخفياً وجبت إعادة إذا  
 حدثت وخباصة خفية انتهت **قوله** وذلك إلى الفساد  
 بعد الصحة بأن الخ أي بصوريات الخ **قوله** بأن  
 اقتدى الخ أي بصورة المسئلة في شخص احرم  
 بنفسه منفرداً احراماً صحيحاً ثم ربط صلاته  
 بمن لا تصح صلاته خلفه **قوله** لما قيل إن ذلك  
 أي اقتداء بمن لا يقتدى به خضر **قوله** بعد أمنه  
 بأن احتاج في المضي إليه إلى أفعال كثيرة أو طالت  
 مدة الكشف سواء ما لو كان قريباً وشر به حالا  
 دامت صلاته على صحته ابن شرف ولو عثر بستره  
 بدلتوباً لكانت أو لمعاً قال ووجه الأهمية ظاهر  
 وأما وجه الأولوية فذكره ابن شرف وخضر  
 بقولهما ولو عثر بالستره بدل الثوب كان أظهر  
 في اعتبارها أيضاً في المسئلة الثانية كما بشرح  
 الأصل انتهى أي لأن سائر الرأس لا يسمى ثوباً  
 عرفاً بل خماراً أو طرحة أو نحوهما تأمل **قوله** أو كان  
 المصلي الخ عطف على جملة وهو عارف تأمل **قوله**  
 مع القدم حتى لو لم تعلم بالستره أو لم تعلم بالعرق



الا بعد مضي زمن يمكن فيه الستر فصلا بقا باطله قل  
أما مع العجز فلا تبطل الصلاة في المسئلتين وكذا  
لو استتم أو استتوت بها فورا بلا أفعال كثيرة  
انتهى ولو قال لامته أن صليت صلاة صحيحة فانت  
حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس فان كان لعجز  
عن ستره صحت صلاتها وعتقت أو مع العدرة  
صحت صلاتها ولا عتق للدور قل اذ لو عتقت  
قبلها بطلت صلاتها واذ ابطلت لم تعتق فائبا  
العتق يؤدي الى بطلانها وبطلان الصلاة يؤدي  
الى بطلانها اي العتق فبطل وصحت **خضر** كتطويل  
ركن قصير اي بان يزيد في الاعتدال على الذكر المطلوب  
قدر الغائبة وفي الجلوس بين السجدين على الذكر  
المطلوب فيه قدر الواجب في الجلوس الاخير وهو  
التشهد والصلاة ابن شرف وهذا هو المعتمد وما  
قاله قل فيما مر من أنه لا يبطل الا ان زاد على قدر  
الغائبة في الاعتدال وقدر التشهد الاخير والصلاة  
ايه اقلها زيادة على الذكر الم شروع فيها ضعيف ثم  
انه لا يضر تطويل الاعتدال من الركعة الاخيرة في  
سائر الصلوات ولا تطويل الجلوس بين السجدين

في صلاة التسبيح **قوله** واكل باكره قليلا او كثيرا  
قل فيفسد هادون الصوم لندرة الاكراه فيها وانه  
خضر **قوله** وفعله بفتح الفاشوق **قوله** فاحشة اي لان  
المصلاة افعالا منظومة والفعله المذكورة تقطع  
نظما كالفعل الكثير ومنها بلغ غامة نزلت من راسه  
وحصلت في حد الظاهر وامكنه مجها ومنها تخلعه  
عن امامه بركنين فعيلين عامدا عالما بلا عذر وتقدم  
عليه بها كذلك ويجرم التقدم ولو ببعض ركن وان لم  
تطل صلاته قل **باب** **الاذان** وذكركم  
الاقامة فهو من الترجمة لشي والزيادة عليه وهو  
غير معيب والذي عليه اكثر العلماء ونطقته الاحاديث  
الصحيحة ان الاذان انما شرع بعد الهجرة وأنه لم يؤذن  
قبلها بلال ولا غيره وما ورد مما يخالفه فاسانيد  
ضعيف ولا يعول عليها وقوله بعد الهجرة اي  
في السنة الاولى منها عس وعبارة الحافظ في الفتح  
واختلف في السنة التي شرع فيها والراجح ان ذلك  
كان في السنة الثانية وهو كالاقامة من خصايصنا  
والراجح ان افضل عندنا الاذان فالامامة فالاقا  
وان لم ان سنة افضل من زمن عين وهي الاذان

أفضل من إمامة الجمعة وخطبتها رَحْمَتِي وإمامة الجمعة  
أفضل من خطبتها وعبارة قل **صرع** إلا أن أفضل  
من الإقامة وإن انضم إليها الإمامة ولا ينافيه موطن  
صلى الله عليه وسلم على الإمامة دونه لما في إذا من  
الحرمة على من سمعه ولم يحضر ولا الخلف بعده لسفاهم  
بالأتم وقد أدت صلى الله عليه وسلم مرة في سفره  
قال في إذا أنه استهدأ محمد رسول الله وقيل قال  
استهدأ أي رسول الله أنتي **قوله** يعلم به وقت الصلاة  
هذا يغتضي أنه حق الوقت والصحيح أنه حق  
للصلاة كما يؤخذ من كلامه الآتي والمراد أصالة  
فلا يرد ما يأتي قل والحاصل أنه اختلف هل  
الإذان حق الوقت فلا يؤذن للغايبة أو للفريضة  
فيؤذن لها أو للجماعة فلا يؤذن للمتغرد والمرجح أنه  
حق للفريضة فيؤذن للغايبة والمتغرد فان قلت  
ما تغرد من أنه حق للعرض ينتقض بما يأتي في توالي  
فوات أو مجموعتين من أنه لا يؤذن لغير الأولى قلت  
لا ينافيه خلافاً من توجه لانت وقوع الثانية  
تابعة حقيقة في الجمع أو صورة في غيره صيرها  
أجزء من الأولى فالتفي بالاذان لها سلطان رحمه الله

تعالى



تعالى **قوله** المكتوبة أي من الخمس أي أصالة فلا يترد  
المعادة قال فلا يترد لها أن اذنت للأولى فالأولى  
في تعريضه أنه ذكر مخصوص شرع في الأصل للأعلام  
بالصلاة المكتوبة أصالة **قوله** وهو سنة كفاية  
أي الجماعة وسنة عينية للواحد وإن بلغه اذنت  
غيره حيث لم يكن مدعواً به إما إذا كان مدعواً  
به بأن تسعة من مكان وإن اذنت الصلاة فيه وصلى  
معه فلا يندب له الاذنت إذا لم يعلمه فالكفاية  
السنة على الكفاية حيث الأولى الاذان والاقامة  
على الصحيح الثانية ابتدئ السلام الثالثة تسبيح  
العاطس الرابعة التسمية على لكل الخامسة ما  
يفعل بالميت إذا نذبه إليه السادسة الأضحية على  
الكفاية في حق أهل البيت كذا بخط ابن سبيح الأسلام  
بها مشي التثنية **قوله** وإنما ليس مع الاقامة أي وإنما  
ليس الاتيان بها لأنها اسم للالفاظ المخصوصة  
والمسنون إنما هو الفعل أي التلغظ بذلك على  
وجه مخصوص **قوله** مع الاقامة أي كل واحد منهما  
يسن لا مجموعها وما هو المشهور من اختصاص مع  
بالمشروع فالمراد بما فيه من المشروعية وهو المشروعية

في الأمر الباسر لا مطلقا وهو اعلي فلا يقال كونه  
معها تابعا يقتضي افضليتها عليه مع انه افضل  
منها رخصا في عبارة قل وفي كلامه ايها من  
توقف سنيته على وجود الاقامة معه وليس  
مراد افلو قال كالاقامة مثلا لسلم من ذلك انتهى  
**قوله** في صلاة كان الوجه استغاطه لانه لا حاجة  
اليه مع اقامه ما لا يصح فتأمل قل اي لانه  
يوجب ان الصلاة ظرف للأذان والاقامة  
وهو غير صحيح وغاية تصحيحه ان تجعل في  
السببية وقوله مكتوبة بدل فتأمل **قوله** كما ثبت  
في خبر مشتمل انه صلى الله عليه وسلم نام هو واصحابه  
عن الصبح حتى طلعت الشمس فساروا حتى  
ارتفعت ثم نزل فتوضأ ثم اذت بلال بالصلاة  
فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى  
صلاة الغداة هـ ثم المنهج **قوله** لا لنافلة ومنذورة  
وصلاة جنازة لعدم بثوتها فيه بل يكره ان فيه  
كما صرح به صاحب الأنوار وغيره نسخ طاهر  
**قوله** ومنذورة وان طلب فيها الجماعة قبل نذرها  
**قوله** وليس الاذان ايضا في اذن الملوذ

اي وفي اذن المهر فليس له ان يامر من يؤذن في  
اذنه فانه ينزل الهم والمصروع والقضبان ومن  
سا خلقه من انسان او بهيمة وعند مزدحم  
الحبس والحريق كما في سمرقند وعند ازالة الميت  
لقبره قنبا ساعلى اول خروجه للدين الكبر ردتته في  
سرا العباب وليس هو والاقامة خلف المسافر  
ابن حجر **قوله** في اذن المولود اي المني والاقامة  
في اليسرى وبقية الانواع السابقة لانتساق اقامة  
قنبا مع الاذان بل يقتصر فيها على الاذان كما في سمر  
قند وانظر ولو لكافرو لا يبعد ثم اذ كل مولود يؤلده  
على الفطرة فلا يحرر سؤ وقوله يؤلده على الفطرة قال  
بعضهم هذا باعتبار الامور الاخرية اما باعتبار  
الدين فلا تحرر في علم احكام الاسلام ومنها الاذان  
في اذن مولودهم للاغلب وهو المعتمد على سمر  
قند ولا يشترط في الاذن اي بالاذان في اذن المولود  
الذكورة كما في كتابته على المني والمقعد الاستراط  
في الكل **قوله** الجن والشياطين قال ابن عقيل الحنبل  
الشياطين العصاة من الجن وهم من ولد ابليس والمرءة  
اعتاقهم واغواهم وقال ابن عبد البر الجن عند اهل الكلام



والعلم باللسان منزلون على مراتب فان ذكر والجن  
خالصا قالوا جني فان اراد وابه من يسكن مع  
الناس قالوا عامرو واجمع عمار فان كان ممن يتعرض  
للصبيان قالوا ارواح فاذا خفيت وتقدم قالوا  
سُيُطَان فاذا زاد على ذلك وقوي أمره قالوا  
عَفْرِيَت كذا في لفظ المرجان شوف عطف الشياطين  
على الجن عطف خاص على عام **قوله** تلونت في صور قال  
القاضي ابويعلی ولا قدرة للشياطين على تغيير  
خلقهم والانتقال في الصور وانما يجوز ان  
يعلمهم الله تعالى كلمات وضرابات من ضروب  
الافعال اذا فعله وتكلم به نقله الله من صورة  
الى صورة اخرى بحري العادة وامان يَصُور  
نفسه فذلك محال لان انتقالها عن صورة  
الى صورة انما يكون بنقض البنية وتفرق  
الأجزاء واذا نقلت بطلت الحياة واستحال  
وقوع الفعل من الجمل وكيف تنقل نفسها  
قال والقول في تشكّل الملائكة مثل ذلك كذا في  
لفظ المرجان **قوله** لنخل يصلي جماعة مسنونة  
فالسروط ثلاثة النغلية وفعله جماعة وكونه

لعله أجماع

يسن فيه الجماعة **قوله** كعيد وينبغي نذبه عند دخول  
الوقت وعند الصلاة ليكون نايبا عن الاذان والاقامة  
ابن حجر والمعتد انه لا يقال الامرة واحدة لانه بدل  
عن الاقامة كما يدل عليه كلام الاذكار للنووي رخص  
اي الا ان احتيج الى مرة ثانية فتطلب اسم **قوله** وتراويح  
الذي يظهر ان التراويح اذا فعلت عقب العشاء احتجاج  
الى نذرها وكذا يقال في الوتر عقبها فحل استئجاب  
النذرها اذا اخرجت عن فعل العشاء وحده هذا النايبي على  
القول بانه نايب عن الاذان والاقامة مع انه تقدم  
انه بدل عن الاقامة فيأتي به مطلقا زيادي على المنهج  
قال شيخنا ويأتي بذلك للتراويح كل ركعتين ابن شرف  
**قوله** والاستسقاء والترجيب يسن جماعة فيما يظهر  
وهذا اذا اخل في كلامهم شرح **قوله** الصلاة جامعة ينوب  
عنه الصلاة الصلاة وهلموا الى الصلاة والصلاة رحم  
الله تعالى او حي على الصلاة قال شيخنا فسقط القول  
بكراهة ذلك تبعاً للدارمي ثم روي بعد سن اجابة  
ذلك بلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وينبغي  
كراهة ذلك لغوا الجنب سمع على حج **قوله** جامعة تجمع  
الناس اذان جماعة اي يسن فعلها جماعة **قوله**

الأول بالاعتراف أي الحضرة الصلاة والزبوا حالة  
كونها جامعة **قوله** يجوز فيه إشارة إلى أن ما قبله  
أول وهو كذلك لما فيه من الاستعارة بالمقصود وهو  
الالتزام بالصلاة **قوله** رفعها أي رفع كلا واحد  
ورجعه كون الثاني مبتدأ تخصيصه بما قبله **قوله**  
**قوله** بالابتداء والخبر فالصلاة مبتدأ وجامعة  
خبر ومعناه ذات جماعة وقيل جامعة صفة والخبر  
محذوف تقديره فاحضروها **قوله** ورفع أحدها  
أي على أنه مبتدأ محذوف خبره أو عكسه وقوله  
ونصب الآخر أي على الاعتراف في الجزء الأول وعلى  
الحال في الثاني **قوله** أي عطف قوله ورفع أحدها  
أي على أنه مبتدأ محذوف خبره أو عكسه كذا في  
الروضة وغيره وظاهره أن كلام الأعرابي  
أعني كونه مبتدأ محذوف خبره وعكسه جار في كلا  
الجزئين وهو مسلم في الجزء الأول بعيد في الثاني  
أذ لا يظهر أعراب جامعة مبتدأ محذوف خبره لأنه  
نكرة بلا مسوغ وبحال بات العبارة تحمل التوهم  
ولتحمل على ما يناسب المعنى بات تحمل على عود الوجه  
الثاني للجزئين وخصوص الأول بالأول ثم رأيت حج



في سنة المهناج صرح بحوان اعراب جامعة مبتدا قال  
 لتخصيصه بما قبله انتهى فليتنا ملسم وقوله لتخصيصه  
 الخ لعل المراد ان تصفة لمحذوف اي هذه الصلاة او  
 احضروا الصلاة صلاة جامعة هي من مندورة  
 اي لم تطلب فيها الجماعة قبل نذرها والا فلي باقية  
 على اصلها **قوله** لا يسن جماعة كالصحي فخر اي وان  
 صلي جماعة **قوله** لا ينادي له بشي اما غير الجنائزة  
 وظاهروا اما الجنائزة فلان المستيعين لها حاضرون  
 فلا حاجة الى الاعلام بنسخ طومنه يوخذ انه لو لم  
 يكن معها احد او زادوا بالنداسن الدناح لمصلحة  
 الميت **عنا في قوله** وشروطها اسلام كذا علم ان ما  
 يشترطها على قسمين ما يشترط فيها لذاتها  
 كالوقت والتتيب والجمهر لجماعة وعدم بناء غير وما  
 يشترط فيها لادائها بل لغا علمها وهو الاسلام  
 والتمييز وكذا الذكورة بالنسبة للاذان **قوله**  
 فلا يعجزان من كافر لان في اتيانه بهما نوع استمرا  
 اذ لا يمتد حقيقة ذلك فلو فعل الكافر ذلك حكم  
 باسلامه لنطقه بالشيئتين ما لم يكن عيسويا  
 لا اعتقاده ان محمدا رسول الله الى العرب خاصة

هذا المرقاوي للبعث  
 حقيقة قوله

ولا يعتد باذان غير العيسوي الاول فان اعاده  
اعتد بالثاني بخلاف ما اذا لم يُعَدَّ وخلاف العيسوي  
وان اعاده خضر والعيسوي منسوب الى طايغة  
من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية منسوبة الى  
ابن عيسى اسحاق بن يعقوب الاصغراني كان في  
خلافة المنصور كان يقول برسالة محمد صلى الله عليه  
ولم للعرب خاصة وخالف اليهود في اشياء غير ذلك  
منها انه حرم الذبايح قل وفتح الباري **قوله** وغير  
ميزاما المصبي المير فينادى بآهائه واقامته  
الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما في  
المجموع من قبول خبره فيما طريقه المستاهرة كروية  
الخماسة ضعيف كما ذكره في محل اخر نعم قد يقبل  
خبره فيما احتفت به قرينة كان في دخول دار  
وايضا لهدية واخباره بطلب ذي ولية عرس  
فتجب الاجابة ان وقع في القلب صدقهم **قوله**  
وسكران نعم يصح اذان سكران في اوائل نشوته  
لانتظام قصده وفعله حشم رخصه **قوله** لانها  
عبادة فان قلت هذا مشكل بتعريضهم العبادة  
بانها ما تتوقف على نية دون القرينة وهذا لا يتوقف

عليها قلت هذا مستثنى كالنذر لانه وسيلة لما يتوقف  
عليها والغرق بين الثلاثة ان الطاعة امتثال  
الامر والهيبة والقربة ما تقرب به بشرط معرفة  
المنتقرب اليه والعبادة ما تقرب به بشرط المينة  
ومعرفة المعبود فالطاعة تعميمها وتتفرد في النظر  
المؤدي لمعرفة الله والقربة تتفرد عن العبادة  
فيما لا يتوقف على نية كالعتق والصدقة والوقوف  
بالحرم وفيها رجائي فالطاعة اعم والعبادة  
اخص والقربة اخص من الطاعة واعم من العبادة  
فتأمل **قوله** وذكره لغير نساء هذا بالنسبة للاقامة  
على ما ياتي فان الاقامة ان كانت للنساء يشترط  
لها الذكورة والابان كانت للرجال والخنثى شرط  
لها الذكورة واما الاذان فلا يصح اي لا يكون اذا نأ  
سرعا مطلوب الحصول الفرض منه وهو الاعلام  
وسقوط السر ولا يجوز فيما عدا اذان الخنثى  
والمرأة لصومحها من غير رفع كما ياتي الامن المحقق  
الذكورة لمثله او لخنثى اولانى واما اذان الخنثى  
لرجل او خنثى لرجل او لخنثى فمستنع كما يستنع الاقصد  
في هذه الصورة واما اذان انثى او خنثى للنساء فقد



ما يسمعت فغير مكررة وغير مستحب فهو خلاف السنة  
والفرض منه ذكر الله تعالى لا الاعلام فليس بأذات  
مطلوب فلا يقع الأذات أذناً من الخنثى والمرأة  
ولو لئلاهما وقولي في الإقامة على ما يأتي أي من أذات  
المرأة تقيم لصحيحها على جهة السن وكذا  
يسن للخنثى أن يقيم للنساء اما إقامة المرأة  
للخنثى أو للرجل بالأولى أو خنثى للرجل أو الخنثى  
فمتنعة ما لم تن ذكرته بعقلانه لا يحتاج إلى نية  
قال ج فلا يضر الرد فيه انتهى كذا بخط بعض  
الافاضل وعبارة المناوي وما أوهه قول  
المؤلف مؤذن النساء لا تشترط ذكرته من صحة  
أذات الأنثى للنساء فتعقب بالرد انتهى **قوله**  
فلا يعجزان من امرأة وخنثى للرجال والخنثى  
كما لا تصح إمامتهما قال المصنف في سأل بهجة وقد يتوق  
في هذا القياس انتهى ووجهه انه إنما امتنع  
إمامتهما للرجال لا ارتباط صلاة الإماموم بصلاة  
الإمام وهما لا ارتباط وحجاب بات الأذات  
وسيلة للصلاة فاعطى حكم الخاص كذا بخط شيخنا  
الزيادي بها من سنحتة نعم لو أذن الخنثى فبات

ذكر ثم عقب أذانه فالوجه إخراج كما قال الأذري  
في تنبيهه **خضر قوله** ويسن للحنثي أن يقيم  
لنفسه أي ولا امرأة أيضاً لرجال ولا لحنثي فلا  
يصح كما صرح به سم في ثلث الغاية **قوله** لا ينفك من  
رفع الصوت به الغتنة العدة المعتمدة في الحرمة  
أن الأذان من وظايف الرجال ففي أذان المرأة  
والحنثي الملقق بها التنبيه بهم كما قال الزيايدي  
**قوله** فلو أذنت بل رفع صوت لم يكره هذا إذا لم تقص  
والأحرم للتنبيه أي فيشترط لوجود حرمة  
أحد أمرين إما رفع الصوت أو قصد التنبيه  
بالرجال وهو حرام لا خوف فتنة خلافاً للشيخ تبعاً  
لشيخه الجلال الميلي في ثلث المنهاج حيث علل ذلك  
بخوف الفتنة زيايدي **خضر قوله** وكان ذكر الله  
تعالى أي لا أذنا شرعياً **قوله** بل يجرم على الصحيح  
أن كان ثم اجنبى قيد به تبعاً للاسنوي وظاهر كلام  
الشيخين المحترمين مطلقاً أي ولو خفض الممارم وهو  
المعتمد وحاصله كما في ثلثم رويته أنه مع الرفع  
فوق ما يسمع صواحبها حرام مطلقاً أي سواء كانت  
ثم اجنبى أم لا وسواء قصدته أم لا لأن الرفع من خصايص

الرجال ومع عدم الرفع ان قصدت التشبيه حرم  
والافلاحة ولا يستلزم جواز غناها مع استماع  
الرجل له لان الغنا يكره للرجل استماعه وان امن  
الفتنة والاذان يستحب له استماعه فلو جوزناه  
للمرأة لادى الى ان يؤمر الرجل باستماع ما يخشى  
منه الفتنة وهو ممتنع ولأن فيه تشبيها  
بالرجال بخلاف الغنا فانه من شعار النساء ولان  
الغنا ليس بعبادة والاذان عبادة والمرأة ليست  
من أهلها فحرم عليها تعاطيها كما يحرم عليها  
تعاطي العبادة الفاسدة ولأنه يستحب النظر  
للمؤذن حالة اذانه فلو استحبناه للمرأة لأمر  
السامع بالنظر اليها وهذا مخالف لقصود الشارع  
ولان الغنا منها انما يباح بحضرة الاجانب الذين  
يؤمن افئتنا ثم بصوتها والاذان مشروع لغير  
معين فلا يحكم بالامن من الاقتتان فمنعت منه  
وفارق الرفع هنا الرفع بالتلبية بان الاصفا  
اليها غير مطلوب لكن في الاذكار وليس للمرأة رفع  
الصوت بها وعلل بخوف الافتتان فتأمل ويوجد  
مما مر في الفرق بين غناها واذانها جواز رفع

صوتها



صوتها بالقرأة في الصلاة وخارجها وإن كان الاضغ  
للقراءة مندوبا وهو ظاهر وافترى به الرمي قالوا  
فقد صرحوا بركاها جمعها بها في الصلاة بخضرة  
اجنبي وعلو بخوف الافتتان ابن شرف من قوله  
ولا يشك الخ **قوله** ووقت اي وقوعها فيه ولو حسب  
الواقع وهو في الاقامة عند ارادة فعل الصلاة  
إذا أوقفنا وكذا في الاذان للمعصية وفي المودة  
وقتها المصروب لها شرعا كما مر قال قال في الغياب  
فاذا اذن جاهلا بدخول الوقت وصادقه الحق  
الاجزا انتهى وهو اخذ احتمالي لصاحب الواجب  
رجحه الزركشي كما بينه ابن حجر قال وفارق التيمم  
والصلاة باستعراط النية ثم بخلافه هنا قال الشيخ  
وقضية الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا بدخول  
الوقت فتبين انه في الوقت اجزا لعدم استعراط  
نية الخطبة ويحمل عدم الاجزالات الخطبة أشبهت  
الصلاة وقيل انها بدل عن ركعتين انتهى سوفيه  
الاذان ما بقي الوقت وتعيينه ابن الرفعة بوقت  
الاختيار ضعيف أو لبيان الافضل ثم بطل شرعه  
بفعل الصلاة أي بالنسبة للمصلي في تلك الصلاة

التشبه  
لمع استماع  
متابعه وان  
قائه فلو جاز  
استماعه في  
فيه تشبه  
في المسائل  
دلة والقرينة  
في حكمه عليه  
في يستند  
في بناء للدر  
في المقصود  
في الاجابة  
في شرع  
في نية  
في لبيان  
في ليس بالقرأة  
في ان قال  
في جواز

خضر **قوله** فلا يصحان قبله بل ويجزمان ان أدى الى  
تليس على غيره او قصد به العبادة شوقا لاسمه  
ويكون صغيرة وبولع في الرد على من قال كبيرة انتهى  
وقوله قبله خصه بالذكر لاجل الاشتغال بعلمه  
والا فلا يصحان بعده ايضا ويجزمان على العالم  
لانها عبادة فاسدة **قوله** ان بلا لا اخ لاجل في  
هذا الحديث على كونه من نصف الليل لان الحديث  
ليس فيه ازيد على كونه بليل وهو صادق بجميع اجزائه  
الليلة فهذا الحديث لا يدل على المدعى وقد سألت  
شيخنا الزيادي عن ذلك في درسه فتوقف في ذلك  
ولم يجب عنه خضر **قوله** حتى تسمعوا اخ هذه الغاية  
مسئلة لانه يقتضي جواز الاكل الى سماعهم اذ انه  
مع انه كان بعد النحر حايي الا ان يقال المعنى  
حتى تغربوا من سماع ابن ام مكتوم **قوله** ابن ام  
مكتوم واسمه عبد الله وهو الاعشى المذكور في سورة  
عبس **قوله** فلا يقدم على دخول وقتي وقت  
الافتتاح اذ وقتها ارادة الدخول في الصلاة حيث  
لا جماعة والافاذن الامام ولو اقيمت بدون اذنه  
اعتد بها على الامع في التحقيق وغيره وبشرط ان لا

يطول الفصل عرفا بينهما وبين الصلاة ان شرف وعبرة  
الناري وتختص الاقامة بتقييدها بالوقت ولو للصبح  
وباشترط ان لا يطول الفصل عرفا بينهما وبين  
الصلاة انتهى **قول** كترتيب للاتباع ولان تركه يوهم الغف  
ويخل بالاعلام فان تكس ولو ناسيا لم يصح ويثني  
على المنتظم منه والاستيناف أولى خضر **قول** وجهه  
لجماعة بحيث يسمعون اي بالقوة ويكفي سماع واحد  
منهم بالفعل ويجزئه في اذانه لنفسه اسماع نفسه  
لان الفرض ح مجرد الذكر بخلاف اذان الاعلام عب وشرة  
خضر وكتب شوقوله وجهه لجماعة اي فيجب اسماع واحد  
جميع كلماته ثم هل يكفي ولو امرأة أو صبيا ميرا أو  
لا بد من كونه مكلفا ولو امرأة مطلقا او بشرط ان يطلب  
منها حضور الجماعة أو لا بد من كونه مكلفا ذكر او يحتمل  
ان يعتبر سماع من يحصل به مع المؤذن واجب الجماعة  
حيث يسقط الفرض بها فليتامه ثم هل يجب  
الاسماع بالفعل وعليه فله يجب ان يسمع بحيث  
تتميز عنده كلماته او يكفي السماع بالقوة بان لا يسمع  
مطلقا لكنه يجب لو اوصى تسع فيه نظر وقد اعتمد  
شيخنا الرملي انه يكفي في سماع الخطبة السماع بالقوة

ما اذا ادعى  
في شوقا له  
في كبره ان  
مستند الفعل  
في زمان من العام  
بالاخر لا في  
للملان الحرس  
ما في جميع اجز  
في وقت سأل  
في وقت فزنا  
في وقت الفاعل  
في السماع اذ  
ان يقال انه  
توهم في ان  
لا في الذكر في  
الوقت اي وقت  
في الصلاة يجب  
في وقت اذ  
في وقت وشروط



وقياسه هنا كذلك ويجمل الفرق قيتنا ملسم وكتب  
على قوله في هذه القولة إنه يكفي في سماع الخطبة السماع  
بالقوة ما نصه قال شيخنا الملقني إن الأذان كذلك  
أنه في إيقاع الحاصل أن المنفرد يكفي في إداة السماع  
نفسه فلا يحصل له أصل السنة إلا أن اسمع نفسه  
وإن سن له رفع صوته قدر طاقته فهو الاكمل ويكفي  
في المتعدد اذان واحد منهم مع رفع صوته بحيث  
تسمع واحد منهم بالفعل والكل بالقوة بالنسبة لأصل  
السنة ولا يحصل كالحال إلا أن رفع بحيث يسمعون  
بالفعل هذا كله في غير ما يحصل به بالسعار أما حصول  
السعار فشرطه أن يظهر في البلد بحيث يبلغ جميعهم  
لواصفوا في كفي في القرية الصغيرة في موضع وفي الكبر  
في مواضع بحيث يظهر السعار لها فلو اذان واحد في  
جانب فقط حصلت السنة فيه دون غيره فتلخص  
أنه بالنظر لاد الأصل سنة الأذان في كفي في اذان  
الجماعة سماع واحد له بالنظر لادائه عن جميع  
أهل البلد سماع جميعهم لواصفوا **قوله** وعدم  
بناء غير وأن اشتبهها صوتا وغيره تنبيه شرط الموزن  
في نصب الحاكم له كالمعتمد الاسلام والتكليف والذكورة

والعدالة

والعدالة والأمانة ومعرفة الاوقات بنفسه  
او باخبار متصوب لذلك فان لم يكن كذلك لم يصح نصبه  
ويحرم ولا يستحق معلومة وعند شيخنا الرمي ينفذ  
نصبه وان حرم ويستحق **قوله** ومكر وعماهما اجماع  
فالاذان تغتريه الاحكام الخمسة ما عدا الاباحة  
فلا يكون مباحا في حيث كونه اذانا واصله المذنب  
ويكون واجبا كذا ويحرم قبل الوقت او من المرأة  
والخنثى ان رفعت او قصدت التثنية وبكره من  
فاسق **قوله** وقوعها من محدث المراد به من لا  
تباح له الصلاة فلا كراهة في اذان ميتهم وفاقد  
الطهورين ابن شرف اي وان كانا محدثين عند  
الشافعي رضي الله عنه **قوله** لا تؤذن الا وانت متوحي  
ولانه يدعو الى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه  
فعلها والا فهو واعظ غير متعظ قاله القاضي  
وقضيته انه يسن له الطهر من الخنثى وروى خض  
**قوله** وقيس بالاذان الاقامة اي وبالمحدث الخنثى  
او يراد بالمتوضي المتطهر ابن شرف **قوله** ولو احدث  
في اثنا اذانه ولو عد شاكرا سن له اتمامه **لا**  
قطعه يوم اللعب فان تطهر بين ان قسر الفصل

**قوله** سنله اتمامه فهذا مستثنى من كراهة اذان المحدث  
**قوله** وهى فى الاقامة منهما الخ اي كراهة الاقامة مع  
 الحنابة اعلاظ من كراهة الاذان معها وبحث بعضهم  
 مساواة اذان الحنب لاقامة المحدث والمعتد ما  
 اقتضاه اطلاقه كاصله ان كراهة اقامة المحدث  
 اسد من كراهة اذان الحنب لعزها من الصلاة  
 بخلاف اذا هما لغير الصلاة فلا يكره اخذاً من العلة  
 ح قال الكوكيلون الكراهة فى اذان الحنب اسد  
 من اذان المحدث ومن اقامته والكراهة فى اقامة  
 الحنب اسد من اذانه ومن اذان المحدث ومن اقامته  
 والكراهة فى اقامة المحدث اسد من اذانه فلهذا  
 ستة ح روى خضر وتقدم انه الحين والنفا  
 اسد من الحنابة فتكون الكراهة معهما اسد منها  
 معها عنا **قوله** والتفني اي ومن مكروها حقاً  
 التفني الخ **قوله** والتمطيط اي التمديد اي ما لم يتغير  
 به المعنى والاحرم بل كثير منه كفره مساوي ثم  
 قال تنبيه ليجذر من اعلاط تبطل الاذان بل يكفر  
 معتمد بعضها كدبا البر وهزته وهمة اسد والف  
 الله وعدم النطق بها الصلاة وغير ذلك ويجرم



تلك حيث ان ادخلتغير معنى وايها محذور ولا  
تغير زيادة لا تنسبه بالاذان ولا الله الا **قوله**  
لغير مصلحة اي فان كان ثم مصلحة فلا يكره  
الكلام بل قد يجب كاذار لخواصية تقصير ممترا  
اوراي خوامي يريد ان يقع في تحوير قال ج ولا  
يبطل اذ انه ح قيبني عليه ما لم يطل الفصل خضر  
**قوله** فيها اي في الاذان والاقامة خضر **قوله** فلو  
عطس بفتح الطاء ومضارع يعطس بكسرهما وضما  
سوق **قوله** حمد الله في نفسه ايم استحبا بافعلوا تلفظ  
بالحمد لم يكره لانه لمصلحة لكنه خلاف المسحبه وله  
ان يؤخر رد السلام وتشميت العاطس الى الفراغ  
وان طال الفصل كما هو مقتضى كلامهم ووجهه  
انه لما كان معذورا اسومح له في التدارك مع طوله  
لعدم تقصيره بوجه فان لم يؤخر ذلك الفراغ بان  
ردا وسميت او تكلم بمصلحة لم يكره لانه نوع عذر  
وكان تارك المسحبه خضر **قوله** والعقود لقادر  
على القيام لما فيه من ترك القيام لما موربه في خبر  
الصحيحين ثم يابلل فناد خضر والاضطجاع استند  
كرامة منه ابن شرف **قوله** نعم ان كان مسافرا الخ

هذا استثنائنا منقطع أي لكن إذا انزع الزاكن لا يكره في دوام  
سفره إلا أن يراد بالقعود ما يشمل ما علمه **ظاهر**  
العادة فيكون متصلاً كما قاله قل فان أذن ما شيئاً  
أجزأه أن لم يبعد عن مكان ابتداءه بحيث لا يسمع  
آخره من سمع أوله والآن يجزأه خضر وهذا فيما  
إذا أذن لغيره أما إذا أذن لنفسه فيجزأه ولو ما شيئاً  
مبعداً عن قومه ابتداءه بحيث لا يسمع آخره من سمع  
أوله كما في سائر **قوله** في غير الصبح أي وبين فيه  
قل **قوله** وإن يقال فهما أي في الصبح وغيره بدليل  
ما قبله أو فهما أي في الأذان والاقامة وهو أول  
**قوله** أي على خير العمل أي يكره مع الحبيطين أما إذا  
اقتصرت عليه فلا يصحاح لأنه ترك بعضهما كما قاله  
ابن الاستاذ وهو ظاهر ابن شرف **قوله** من فاسق  
وصبي فيكرهان وتخصل بهما السنة ولكن لا يعقل  
خيرهما في الوقت وكراهة أذان الأعمى وحده أي ليس معه  
بصير يعرف الوقت والافلا كراهة ومثله الاقامة  
فإنها تكرر مع الأعمى وحده لا اشتراط الوقت فيها  
أيضاً ما لم يكن معه بصير وقد صرح المؤلف في منكر  
بكرهه كل من الأذان والاقامة مع الأعمى وحده

**قوله** ويبطلها ردة أي إن استمر عليها والابنى إن لم  
يطل الفصل ابن سرف وهل مثلها في ذلك السكو  
والجنون والاعما وعيارة العناني قوله واغما أي إن  
طال والا فلا يبطل الأذان كالنوم إذ اقصر حكم الأعمى  
والنوم واحدة فقول المصنف طال الفصل راجع للردة  
وما بعدها كما رأيت بخط بعض الأفاضل وقوله  
حيث لا يعدل ضابط للطول **قوله** بخلاف اليسير خط  
شيخنا مانصه لو نوى قطع أذانه بكلمة سيرة أف  
سكوت قصيرا تحه عدم قطعه بخلاف القراءة سؤولا  
بضر اليسير وإن قصد به القطع فيسني على ما مضى  
ولا يجوز للغير البناء عليه هذه الأمور أو غيرها كونه  
كما في الأصل **قوله** أيضا بخلاف اليسير أي لا يبطله  
لأنه إذا لم يبطل الخطبة فالأذان أولى **خضر قوله**  
وتركه كلمة أي من الواجب فلا يضر تركه الترجيع  
والنسيب قل وكتب الشمس السوبري مانصه  
قالوا لو ترك شيئا من الأذان في الأثناء أتى به أي إن قرأ  
الفصل كما هو ظاهر وهو قياس نظائره وأعادها  
بعد والاستئناف أو لم يأت وهذا يشمل التثويب  
لأنه يصدق عليه أنه ترك شيئا من الأذان السامع



المندوب فيه والركن <sup>معتمد</sup> ويحتمل اختصاص ذلك بالركن وأن  
السنة لا يعود إليها بعد الفراغ مطلقا وشهد له أنه  
لا يعود بعد السلام إلى الصلاة لتدارك سنة مطلقا  
لأنه يضيق في طرق تحصيل الركن ما لا يضيق به في  
طرق تحصيل المندوب فإن قلت هو يوم يعود لتدارك  
سجود السهو بشرطه مع أنه سنة فلماذا قلنا قلنا  
يغرق بأن سجود السهو جابر لحلل الصلاة قلنا كد  
سأنه بالجبر الحقوة بالركن ولا كذلك التثويب  
هنا ولعل هذا الاحتمال أقرب له قاله حج قلنا  
هو ظاهر كلامهم المذكوران لم يكن من حجة حيث قالوا من  
الأذان فاستأروا إلى أن المتزكك ببعض الأذان  
ولا يخفى أن البعض حقيقة إنما هو الركن لا المندوب  
فيه فليتأمل انتهى **قوله** للقبلة فلو ترك ذلك مع  
القدرة كره وأجزاء لأنه لا يحمل بالأعلام ومحل  
إذا كانت البلد صغيرة أما إذا كانت كبيرة عرفا  
فيسن حينئذ الدوران كما فتن به شيخنا الزبيري  
خضر ومثله ما إذا كانت منارة لقربة في غير جهة  
القبلة فيستقبل القربة وإن استدير القبلة كما قاله  
قل **قوله** وتخويل وجه ظاهرة وأنحاء يؤذن

أَوْ يَغِيْمُ لِنَفْسِهِ وَلَا يَبْعُدُ فِيهِ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْمَعُهُ مِنْ لَا يَعْلَمُ  
بِهِ وَقَدْ يَرِيدُ الصَّلَاةَ فَظَنَّهُ قَائِدَهُ **الالتفات**  
قَائِمَةٌ لَكِنْ قَوْلُ الدَّافِعِي وَإِنَّ قُلَّ اجْتِمَاعٍ فِيهِ اسْتِعَارِيَّاتُ  
الْمَوْذُنِ لِنَفْسِهِ لَا يَلْتَفِتُ فَلْيُجَامَعِ وَقَدْ يُجْمَلُ عَلَى مَا لَوْ  
انْتَفَتِ الْمَظْنَةُ بِالْمَكْنِيَّةِ وَهَلْ يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ  
لِتَقُولُ الْفِيلَانِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتْبَعُ **الالتفات**  
لَأَنَّهُ ابْلَغُ فِي الْأَعْلَامِ وَأَدْفَعُ لِسُرْهِمْ بَزِيَادَةِ الْأَعْلَامِ  
وَأَمَّا رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ لِلتَّقُولِ فَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا  
الْأَذَانُ فِي أَذُنِ الْمَوْلُودِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ فِيهِ رَفْعُ  
الصَّوْتِ وَلَا **الالتفات** الْمَذْكُورَ لَعَدَمِ قَائِدَتِهِ قَالَهُ  
السَّيِّحُ وَوَأَفْعَلُ ذَلِكَ يَسْتَحْتَجُّ الْبَلْقِيَّةَ وَقَوْلُهُ  
وَلَا يَبْعُدُ **الالتفات** أَسَارًا إِلَى تَصْحِيحِهِ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ  
لَا يُطْلَبُ أَسَارًا إِلَى تَصْحِيحِهِ **شوقوله** وَجْهٌ لَا صَدْرَ  
مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنْ مَحَلِّهِ وَلَوْ عَلَى مَنَاقِبَةٍ مَحَافِظَةٍ  
عَلَى الْأَسْتِقْبَالِ خَضَرُومٍ أَنْ أَحْتِجَّ إِلَى الْأَنْتَقَالِ  
أَنْتَقِلَ كَمَا **شوقوله** مَرَّتَيْنِ فَالْإِلْتِفَاتُ مَرَّتَيْنِ فَقَطُّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ  
الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ وَالْمَقُولُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ أَيْ فِي الْأَذَانِ  
أَمَّا فِي الْإِقَامَةِ فَمَرَّتَيْنِ مَرَّةً يَمِينًا وَمَرَّةً شِمَالًا خَضَرُ  
**شوقوله** وَشَنْ لَهَا أَيْضًا الْخَوْسِيْنِ أَنْ يُوْذَنَ عَلَى عَالٍ

مكة  
منازة وسطح لاتباع ولزيادة الإعلام بخلاف الأقا  
لا يستحب فيها ذلك إلا أنه اختيم إليه كبر المسجد  
كما في المجموع وفي البحر لم يكن للمسجد منارة سنة  
أن يؤذن على الباب وينبغي تقييده بما إذا انعقد  
على سطحه والا فهو أولى فيما يظهر ثم شيخنا **قوله**  
عدلاً أي عدله رواية بالنسبة لأصل السنة  
وأما حالها فيعتبر كونه عدلاً شهادة وبه يجمع  
بين كلام الوالد في ثم على الزيد وكلام شيخه في  
ثم منهجه لأنه آتية على الوقت ثم مرخص **قوله**  
وضع مسجتيه أي راسهما نزل على مناج **قوله**  
وهو أولى من قوله وضع أصبعيه لأن قوله المذكور  
يصدق بوضع غير المسجتيين مع وجودهما وليس  
مراداً لكن قضية التعبير بالمسجتيين عدم سن  
وضع غيرهما ولو مع فقدهما ثم رأيت بخط شيخنا  
ما نصه قولهم في المؤذن جعل أصبعيه السبائين  
في صاحبه أذنيه فلو قطعت السبابة أجه أثنى  
يقوم غيرهما مقامها وما يلها أولي وفارق فقد  
في الشهيد حيث لا يقوم غيرهما مقامها لا تغاير  
العلة فيه وهوان لها اتصالاً لا ينيط القلب بخلاف



الاذان فان الحكمة فيه جمع الصوت واعلام من  
بإذنه من نحو بعد انتهى ومن خطه نقلت شو وعبارة  
ان شرف قوله ولاذان وضع مسجتيه ان اي ان  
وجدتا والاحصلت السنة بغيرها بل يحصل أصلها  
به مع وجودها لحصول المقصود انتهى قال قل  
ويحصل اصل السنة باحداهما واليمين اولى انتهى  
بالمعنى **قوله** من لا يسمعه لصم أو بعد فيستدل  
به على كونه اذا فليكون ابلغ في الاعلام فيجيب الى  
فعل الصلاة لانه يسن له اجابة الموزن بالقول  
بخلاف الاقامة لا يسن فيها ذلك ثم رخص  
**قوله** اية تأت بتسديد النون مصدر تأتي اذا لم  
يحمل في الأمر ل فيجمع بين كل تكبيرتين بصوت  
ويغرد باقي كلماته وفي الاقامة يجمع بين كل كلمتين  
فيها بصوت ويغرد الكلمة الاخيرة بصوت في طاعلى  
المناهج **قوله** وترجع هل يطلب الترجيع في الاذان  
لغير الصلاة كفي اذان المولود وتغفر الغلابة فيه  
نظروا طلبه في ذلك غير بعيد قاله الشيخ وارتضاه  
شيخنا البلقيني **شوقه** بخفض صوته والمراد  
خفض الصوت ان يسمع من بقره أو اهل المسجد

ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخطئة كما صح  
ان الرفعة ونقله عن النص وغيره **قوله** قبل قولها  
بوقفه فان جهرا بالأولين أسريا لا خيرتين خضر قال  
في سماعه فهو اسم للأول كما في المجموع وغيره وفي شرح  
مسلم انه الثاني وقضية كلام الروضة كاصلها انه كما  
انتهى والاول أوجه وفتح فعناية الداعي الى الرجوع  
**قوله** اذا رجع لانه رجع به من الدعاء الى الصلاة لان  
المؤذن دعاء الى الصلاة بالمحيطين ثم يحادف دعا  
اليها بذلك وخص بالصبح لما يعرض للنائم من  
التكاسل بسبب النوم خضر **قوله** الصلاة خير  
النوم اي اليقظة لها خير من راحة النوم ومعنى  
قول المؤذن الله اكبر اي من كل شيء ومن ان ينسب  
اليه ما لا يليق بجلاله وقوله حي على الصلاة اي  
اقبلوا عليها والفلاح الفوز والبقاء اي صلوا الى  
سبب ذلك خضر واعلم ان النوم مشا ركة للصلاة  
في أصل الخيرية لانه قد يكون عبادة كما اذا كان  
وسيلة الى تحصيل طاعة أو ترك معصية ولان النوم  
راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة فتكون  
الراحة في الآخرة أفضل من راحة الدنيا في ما يشته

على الدرر والفرور ويندب ان يقول في نحو الليلة ذات  
المطر الاصلوا في رحا لكم **قل قول** للآثرية في خبر البخاري  
وهو عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة ان  
ابا سعيد اخذري قال له اني اراك تحب الغنم والبادية  
فاذا كنت في غنمك او بادية يتك فاذنت للصلاة فارفع  
صوتك بالتدافاة لانه لا يسمع مدا صوت الموزن حين  
ولا انشؤ ولا شيء الا شهد له يوم القيامة سمعته  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم اي سمعت جميع ما  
قلت لك خطاب لي اي من النبي صلى الله عليه وسلم  
كما فهمه الامام والغزالي والمأوردي واوردوه بلفظ  
الدال على ذلك اي لم يوردوه بلفظ الحديث بل بمعناه  
فقالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسمع  
الخذري ليظهر الاستدلال به على اذان المنفرد  
ورفع صوته **بقوله** نعم ان اذن لنفسه ليس  
قوله لنفسه بغير ابن شرف **قوله** او نحوه من  
مدرسة ورباط وغيرهما من امكنة الجماعة خصص  
**قوله** جماعة ليس بغير خضر **قوله** وانصرفوا ليس  
بغير **قوله** وكذا الوثن الثاني اما اذا لم تتوالى فيكون  
للتأنيبة ايضا خضر **قوله** فايته وحاضرة وكذا حاضران



كما في صلاتي الجمع قل وعبارته في المہج وسما وان يؤذن  
للاولى فقط من صلوات والاها ويقيم لكل انتهت  
**قول** دخل وقتها قبل سرورعه في الاذان فيؤذن  
للاولى سوا الغايبة والحاضرة اي يؤذن فاذا اذن  
كان للاولى ولا يشترط ان يقصد به الاولى بل لو  
كان للاولى اطلق كان منصرفا للاولى فلو قصد  
به الثانية فينبغي ان لا يكتفى به حلي على المہج  
بخلاف ما لو دخل بعد سرورعه كان صلى فائتة قبل  
الزوال واذن لها ثم دخل وقت الظهر عقب سلامه  
او قبله فانه يؤذن للظهر وهل مثل ذلك ما لو اذن  
لغايبة وصلاتها فتذكر عقب السلام منها فائتة  
اخرى فيؤذن لها لان وقتها وقت تذكرها فقد  
دخل وقتها عقب السلام من الاول فيه نظروا  
يبعد انه كذلك فليتا مل سم شئوكذا الوأخ  
مؤداة لاخر وقتها واذن لها ثم عقب سلامه دخل  
وقت مؤداة اخرى فيؤذن لها كما قاله المم ويؤخذ  
من قولهم انه لو والى بين صلاتين لم يؤذن لغيب  
الاولى ما لم يدخل وقت الثانية انه لو صلى حاضرة  
واذن لها وتذكر فائتة واراد فعلها عقبها لم يؤذن  
واذن  
للافايتة

للفائفة لأن تذكرها ليس بوقت حقيقي لها وهو ظاهر  
انتهى رضا ط علم مما تقر بأن الصلاة أربعة أقسام  
قسم يؤذن لها ويقام وهي الخمس وقسم يقام لها ولا  
يؤذن وهي الغوايت الممثلة عن الأول وقسم  
لا يؤذن لها ولا يقام لكن ينادى بالصلاة وهي  
العبد والكسوف والاستسقاء والتراويح ووتر  
رمضان وقسم لا يسن فيه وهو النذر والنفل والجماعة  
لكن يعلم بموته للاجتماع من باب  
المواقيت جمع ميعات وأصله موقات قلت الواو  
يا لوقوعها ساكنة بعد كسرة ما خوذ من الوقت قال  
قل وهو لغة حزم الزمن وعرفا جزء من الزمن  
محدود الطرفين انتهى أي له أول وآخر وقال المص  
في س المقطعة الزمن لغة الملة من ليل أو نهار وعرفا  
مقارنة متجدد موهوم لتجدد معلوم وقيل  
جوهر مجرد وليس بجسم ولا جسماني وقيل فلك  
معدل النهار وعلى القول بأنه عرض فقل حركة  
معدل النهار وقيل مقدارها الأول للمتكلمين  
والبقية للحكما انتهى وقد ذكر الأصحاب باب المواقيت  
في أول الكتاب الصلاة بتعاليماهم الشافعي رضي الله عنه

واخره الم الى هنا يتعلاصله قال قل وقدم الاذان  
عليه لوجوده في الغايبة كما مر انتهى والى في الصلاة  
للعهد اي المكتوبة وهي في كل يوم وليله تحسن معلومة  
منها لدين بالضرورة اي اشتهرت اشتهاً بغيرها من  
الضروري لا انها ضرورية في نفسها لان ما لم يقتض  
الى نظر واستدلال وهي لم تثبت الا بالدليل ولا ترد  
الجمعة لانها من الحسن في يومها انتهى ومحل كونها  
خمساً في اليوم واليلة في غير ايام الرجال اما فيها  
فقد ورد ان اولها تسعة وثلاثون كسهر وثلاثون  
بجمعة والامر في اليوم الاول بالتقدير كما ورد به  
النص ويقتاس به الاخبار بان يقدر قدراً وقات  
الصلاة وتصلى وكذا الصوم ونسب الى العبادات  
الزمانية وغير العبادات كحلول الاجال وعجري ذلك  
فيما لو مكنت الشمس عند قوم مدة وتجب الصلاة  
باول الوقت وجوباً موسعاً ومعناه انه لا ياشم  
بتاخيرها الى آخر ان عزم في اوله على فعلها فيه ولو  
مات قبل فعلها فيه ان مات وقد بقي من وقتها  
يسمى بالرجح موسع ولكنه يام بالموت بعد التمكن  
من فعله ولم يفعل له لان اخر وقته غير معلوم فايح



له قباخيرة بشرط ان يبادر الموت فاذا لم يبادر كان  
مقتصرًا بخلاف آخر وقت الصلاة فانه معلوم فان  
غلب على ظنه انه يموت في اثنا الوقت كان لزمه  
قود فطالبه ولي الدم باستيفائه فامره الامام  
بقتله تعيين الصلاة في اوله فيعصى بتأخيرها  
عنه لان الوقت تضيق بظنه وقياس ما مر عن ابن  
الصلاح وغيره ان الشك كالظن وهو قضية كلام  
التحقيق وغيره ثم لو لم يمت في اثنا كان عفى عنه  
ولي الدم لا يتصرف بفعلها في باقي الوقت قضا نظرا  
الى انه فعلها في الوقت المقدرها سرعا **خبر قوله**  
وقد ذكرت بعضها في الأصل منه حديث أمي  
جبريل أي صلى بي أماما لانه معلوم ولا مانع من ان  
يؤم المقتول فاضلا ل لكن يرد ان الملايكة  
لا يوصفون بذكورة ولا انوثة وشرط من يوم  
الذكور ان يكون محقق الذكورة نعم ان كان الشرط  
تحقق عدم الانوثة فلا اشكال انه في البيت  
أي عند المحل المعروف بالمعينة قريبا من الباب  
قل وال في البيت للمعينة أي الكعبة مرتين فصلى في  
الظهر حين زالت الشمس في رواية زيادة وكان الغي

مثل الشراك اي والغيا اسم للظل بعد الزوال والشراك  
أحد سبورات العمل والعصر حين كان ظله اي الشيء  
مثله والمغرب حين افطر الصائم اي دخل وقت  
افطاره وان لم يفطر بالفعل والعشاء حين  
غاب الشفق والفجر حين حرما الطعام والشراب  
على الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان  
ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب  
حين افطر الصائم والعشاء الى ثلث الليل والفجر  
فأسفرو وقال هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت  
ما بين هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه  
الحاكم وغيره وقوله صلى بي الظهر حين كان ظله مثله  
اي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصري اليوم الاول  
حينئذ قاله الامام الشافعي رضي الله عنه نافيا  
به اشتراكهما في وقت واحد ويدل له خبر مسلم  
وقت الظهر اذا زالت الشمس ما لم تحضر العصر من المني  
قال سم على التحفة ما المانع من حمله على ظاهره  
لان مجرد كون ظل الشيء مثله لا يخرج به وقت  
الظهر اذ لا بد من قدر ظل الاستواء ايضا وهو قد  
يسمع الظهر فليتامل المهر لان يكون هذا الكلام

على

على الترتول وتسلیم أن المراد حين كان ظله مثله أي  
سوى ظل الاستواء لا بظل الاستواء انتهى وفي قوله  
في الحديث والعصر حين كان ظله مثله أي فرغ الحلة  
على الاختيار وقوله هذا وقت الايمان قبلك  
أي في الجملة فلا يرد أن الصبح كانت لآدم والظهر  
لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشا  
ليونس وقيل هي من خصايصنا وقوله والوقت ما  
بين هذين الوقتين أي بالنسبة إلى العصر والعشا  
والصبح محمول على وقت الاختيار جمعاً بين الأدلة  
ولعله من هذا راجعاً إلى المغرب إذ لم يختلف وقتها في  
المرتين ورجوعه إلى الظهر صحيح بالنسبة إلى وقت  
الجواز في الجملة فليستأمل وفي سيرة الخليل ما نصه  
قد يشكل هذا على امتنا القائلين بأنه لا بد من علم  
كيفية الصلاة قبل الدخول فيها ولا يكفي علم  
بالمسأله وقد حجاب بأنه يجوز أن يكون جبريل  
عليه السلام علمه كيفيتها بالقول ثم اتبع ذلك  
القول بالفعل وهو صلى الله عليه وسلم علم أصحابه  
كذلك أنه **قوله** وقت الظهر بدأ بها لئلا أول صلاة  
ظهرت وأول صلاة علمها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم



وسميت باسم وقت الظهيرة اي سدة الحر  
ولم تجب الصبح مع ان الصلاة فرضت ليلة الاسرى  
وهي قبل الهجرة بسنة عشر شهرا <sup>او سنة</sup> او سنة  
استمر لتوقف الوجوب على التعلم اوله اعلم انه يقدم  
وجوبها قبل وقوله اول صلاة ظهرت اي في الاسلام  
فلا ينافي ما تقدم ان صلاة الظهركانت له اود خضر  
وقوله اول صلاة عليها الخ من عطف العلة على المعلول  
كما في كلام غيبة اي ولا ينفيها التي بدأ الله بها في قوله  
تعالى ام الصلاة للهوك الشمس فعلة التبداء  
أمران وقوله وسميت باسم الخ عبارة بعضهم سميت  
ظهرا لانها تفعل وقت الظهيرة اولها اول صلاة  
ظهرت وفي كونها اول صلاة ظهرت إشارة الى ظهور  
دينه صلى الله عليه وسلم على سائر الاديان وقوله  
لتوقف الخ فاجواب بشيئين فليتنامل والظهر  
لغة ما بعد الزوال واضطلاح اسم للصلاة بعد  
الزوال ولها ثلاثة اسماء الاول الظهر لانها تفعل  
وقت الظهيرة ولا ينافي اول صلاة ظهرت بفعل جبريل  
الثاني الصلاة الاولى لانها اول صلاة ظهرت في  
الاسلام الثالث صلاة الحجيرة لانها تفعل وقت

الحاجرة

الهاجرة وهي شدة الحر **القول** من الزوال اعلم انه جاف في حركته  
مرفوع انما اطلعت من مغربها تسير الى قسط السماء  
ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها وبه  
يعلم انه يدخل وقت الظهر برجوعها لانه بمنزلة  
زوالها وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله  
والمغرب لغروبها وفي هذا الحديث ان ليلة طلوعها  
من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف  
الا بعد مضيا لانهما على الناس في يلزمه قضا  
الحسن لان الزايد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة  
ولجميعهما الخمس خضر عن ثم **قول** اي وقت زوال  
الشمس اي عقب وقت زوالها يعني يدخل  
بالزوال كما عربه في الوجيز وغيره وهو ميلها عن  
وسط السماء المسمى بلوغها اليه بحالة الاستواء  
الى جهة المغرب لاني الواقع اي نفس الامر بل في  
الظاهر لثلاث التكليف انما يتعلق بما يظهر لنا وذلك  
يعلم بزيادة ظل الشيء على ظله حالة الاستواء ويجد  
ان لم يبق عنده ظل قال في الروضة كاصليها وذلك يتصور  
في بعض المبالغة ومثلا اليه في اطول ايام  
السنة فلو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر

الزوال عقب التكبير او في اثنا لم يصبح الظهور وان كان  
التكبير حاصل بعد الزوال في نفس الامر وكذا الكلام في  
الغمر وغيره شرخ ط ل ان مواقيت السرع مبنية على ما  
يدرك بالبحس خضر وصريح قوله اي عقب وقت زوالها  
ان الزوال خارج عن وقت الظهور وانه قيله ويصح  
ايضا بذلك وبان مصير ظل الشيء مثله من وقت الغمر  
قول متن المخرج وقت ظهري زوال ومصير ظل الشيء  
مثله غير ظل استواء انتهى وقوله الجوهرى الظاهر  
بعد الزوال ومنه صلاة الظهر انتهى واستار السرح  
بالتفسير انه ان قوله في المتن مع الزوال على حذف  
مضاف اي وقت زوال الخ وال بدل من المضاف اليه اعني  
الشمس **قوله** ظل الاستوائية تسبح كما استار اليه بالتفسير  
وذلك لان الاستوائية ليس له نفسه ظل بل الظل انما  
هو للشيء عند الاستوائية فتكون الاضافة بمعنى في اي  
ظل في الاستوائية تأمل وقال بنى الظل حقيقة للشاخص  
لان الاستوائية معني من المعاني لا ظله فاستار الى ان  
الاضافة كفي فيها ادنى ملائمة فانه لما كان يوجد  
عنده ساعة نسبته اليه **قوله** اي الظل الموجود عنده  
وهو يزيد وينقص ويوجد وينعدم باعتبار العروض

واميل



والميل في الايام والبلاد ويعرف مقداره باوجه منها ان  
 يقاس ظل شاخص على الارض مرة بعد اخرى فما دام  
 ينقص فهي لم تنزل وان زاد فقد زالت وما بين الزيادة  
 والنقص هو مقدار ظل الاستواء وعبارة الجلال  
 المحلي وبيان ذلك ان الشمس اذا طلعت وقع اي حصل  
 لكل شاخص ظل طويل في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاع  
 الشمس الى ان تنتهي الى وسط السماء وهي حالة الاستواء  
 ويبقى ظل في غالب البلاد ثم يميل الشمس الى جهة المغرب  
 فيتحول الظل الى جهة المشرق وذلك الميل هو الزوال  
 انتهى وقد علم ان للشمس ثلاثة احوال ارتفاع واستواء  
 وزوال وفي سائر البحاري للعسطلاني قال ابو طالب في  
 القوت والزوال ثلاثة زوال لا يعلمه الا الله عز وجل  
 وزوال تعلمه الملائكة المقربون وزوال يعلمه الناس  
 قال وجاني حديث انه صلى الله عليه ولم سال جبريل هل  
 زالت الشمس قال لا نعم قال ما معني لا نعم قال يا رسوله الله  
 قطعت الشمس من فلها بين قولي لا نعم مسيرة خمسمائة في  
 عام انتهى وقوله بين قولي لا نعم فيه حذف العاطف والمعطوف  
 اي بين قولي لا وقولي نعم كقوله تعالى لا تفرق بين احد  
 من رسله اي بين احد واحد لان بين لا يضاف الا الى

متعدد والظل امر وجودي يخلقه الله لنفع البدن  
وغيره وليس هو عدم الشمس كما قد يتوهم بدليل ما  
ورد ان الجنة ظلام مدو داعم انه لا شمس بها والفي  
اخص من الظل لانه مختص بما بعد الزوال كما امر النبي  
والشمس عند المتقدمين من ارباب علم الهيئة  
في السما الرابعة وقال بعض محقق المتأخرين في  
السادسة وهي افضل من الثمر لكثرة نفعها ثم خط  
خضر **وهذا** وقت اجواز اي في الجملة فلا يرد  
استماله على وقت الحرمة والمراد ان هذا وقت  
اجالي للظهور ولذلك قال ولها اوقات آخر قال  
أي من حيث التسمية اذ هي اجز الوقت المذكور  
وهي خمسة انتهى **قوله** وقت فضيلة اوله أي الصلاة  
في اول الوقت افضل منها في اثنائه بخلاف احوال  
المفعول في اول سني الامكان مساد في الفضيلة  
لما يقع منه بعد في سنة اخرى قاله الراجعي  
وفرق بان نظر الشارع الى وقت الصلاة استد  
كذا اعمارة بعضهم فليتنامل **قوله** اوله اي الى ان  
يصير ظل الشيء مثل ربه وانما سمي وقت فضيلة  
لانه يسبب تعجيل الصلاة لاؤله وقتنا ولو عشا

لقوله تعالى حافظوا على الصلوات ومن الحافظاة عليها  
تجعلها والجران مسعود سالت النبي صلى الله عليه  
وسلم أي الأعمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها رواه  
الدارقطني وغيره ومحمود وروي عن ابن عمر فروع  
الصلاة في أول الوقت رضوان الله وفي آخره عفو  
الله ولما سمع ذلك أبو بكر رضي الله عنه قال رضوان  
الله أحب إلي من عفو الله أما من الشافعي رضي  
الله عنه لأن الرضوان إنما يكون للمحسنين والعفو  
يشبه أن يكون للمقصرين وفرق بين المحسن والمقصر  
نعم ليس تأخير الظهر لسنة حربية حاشا لمصل  
مسجد مطلقا أو بغيره جماعة وكان في الاتيات  
إليه مستقاة كما في المنهج وموادة ومحب تأخير  
أي صلاة خوف فوت عرفة أو انعقاد غريق أو استمر  
كما في المظولات **قوله** واستر عورة الأول وليس الثياب  
ليشمل التعم والتقص والارتداد ونحوها قال **قوله**  
ولا يضرسغل خفيف الخ بل لولم يحتج إلى أسبابها  
وأخوها إلى قدرها حصلت الغضلة ذكره في الأخير  
خضر **قوله** سغل فيه أربع لغات ضم الشين وسكون  
العين وبضمها وسغل بفتح الشين وسكون العين



وسئل بغتنيها **سوق** ككل لعم يكسزها حدة الجوع  
لا السبع خلافا لبعض المتأخرين زيادي **خضر قوله**  
ورقت اختيارا لي ان يصير مثل نصفه **خضر قوله**  
من آخر وقتا الفضيلة هذا ما شئ عليه المص هنا  
وهو دنيء والمعمد ما جرى عليه في منبه وغيره ان  
اول الوقت قدر مشترك بين الفضيلة والاختيار  
في جميع الصلوات فاذا مضى قدر ما ذكر احي قدر  
ما يستغل فيه اوله باسبابه انتهى وقت الفضيلة  
واستمر وقت الاختيار خضر وقت سوق قوله من آخر  
وقت الفضيلة قد اشرك الفضيلة مع الاختيار في  
سما المنهج فليراجع مع ما ذكره حج في التمهيد وكنيت  
هنا عبارته تنبيه المراد بوقت الفضيلة ما يزيد  
به الثواب من حيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه  
ثواب دون ذلك من تلك الحسية ثم قال افاضت  
ظاهرها ذكر تعابيرها وقد صرحوا بانحدارها في وقت  
المغرب وفي قولهم في نحو العصر وقت اختيارها من  
مصر الظل مثله الى المثلين وفضلتها اول الوقت  
قلت الاختيار له اطلاق ان اطلاق يرادف وقت  
الفضيلة والطلاق بخالفها هو الاكثر المتبادر

فلا تنافي وما يصرح بالثاني قوله في كل من العصر والصبح  
له وقت فصيحة أول الوقت ثم اختيار إلى مصير المكين  
أو الاسفار فصرحوا بانها لهما هنا جرمياً على الإطلاق  
الثاني انتهى فليست امل **قوله** إلى آخر الوقت فيه تسميح بدليل  
ما بعده قل فالأولى ما ذكره في تسمييه وهو إلى أن  
يصير مثل نصفه قالا قل فلس لها وقت جواز  
خلافاً للمقاضي انتهى وفيه نظر مع قول المص وهذا  
وقت اجواز فتأمل **قوله** ووقت ضرورة وهو وقت زوال  
مانع الوجوب عن الشخص كما سيأتي **قوله** ووقت حرمة  
الخ نوزع فيه فان الحرمة التأخيرالية لا يقعها فيه ورد  
بان هذا لا يمنع تسميته وقتاً حرمة بذلك الاعتبار  
تخففه شئو عبارة ثم مر وجواب بان مراده هو وقت  
الحرمة من حيث التأخير لا من حيث الصلابة ونظيره  
يجري في وقت الكراهة أيضاً قال قس على البهجة  
وكان هذا المزارع ما فقه قطا معنى الاضافه وصف  
تعلق ما بين المضاف والمضاف اليه ولا يخفى في ثبوت  
هذا التعلق هنا فان الحرمة وصف للتأخيرالية فينبه  
وبين الحرمة ملائمة لانه وقت ثبتت الحرمة عند  
التأخيرالية **قوله** آخر وقتها اذا لم ينعها هل المراد لا

يسع واجبا ثم اقلوا اقتصر عليها او اعم او يفصل فان آخر  
الما يسع جميعها لكن يسع الواجبات فان اراد الاقتصار  
عليها لم يجز او الايتان بجميعها يحرم فليحرم في الانوار  
لو ادركه آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسننها يفت  
الوقت ولو اقتصر على الاركان تقع في الوقت  
فلا فضل ان يتم السنن انتهى وحاصله ان كان  
الباقى يسع جميع اركانها ولا يسع مع ذلك سننها  
فيجوز الايتان بالسنة وان لم يخرج بعضها عن الوقت  
لان هذا من باب المدبلة الافضل الايتان بالسنة  
لانها مطلوبة فيها ولا محذور فيها الايتان بها ولا ما  
نع منه لان غاية الامر ان يخرج بعضها وهو جائز  
بالمدة قاله لا يقال كونه من باب المدبلة لان  
المد ليس بملبوس وهذا مطلوب لانا نقول يشبه  
المد من جهة دون اخرى فلم يشبهه بالمد جان وكو  
فيه تمايزة على سنن القلعة كان افضل قال  
وهذا بخلاف ما اذا كان الباقي منه الوقت لا يسع جميع  
الاركان فلا يجوز الايتان بالسنة ويجب الاقتصار  
على الواجبات في كل وقت **فردع** لو شرع في صلاة  
من الصلوات الخمس وقد بقي من الوقت ما يسعها ومد

بالتطويل



بالتطويل في القراءة وغيرها من ذكرها وسكوت فيما يظهر  
ثم رحمة خرج الوقت جاز بلا حرمة ولا كراهة لكنه  
خلاف الاولى وان لم يوقع في الوقت ركعة خلافًا  
للاسنوي ومن تتبعه كانت القرية في روضه ومحل ذلك  
في غير الجمعة اما الجمعة فيمتنع تطويلها الى ما بعد  
وقتها بخلاف والعرق بينهما وبين غيرها تفرق صحتها  
على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غيرها لكنه ان  
اوقع ركعة كانت آداء والا كانت قضاء لا اتم فيه خضر  
من قوله فرع لو سارع الخ وتلخص من ذلك ان المدة  
هو التطويل بغير السن بل هو بتطويل القراءة  
زيادة على ما تحصل به السنة او الذكر او بالسكوت  
في ركن طويل فليتأمل وعبارة مري ثم ومن كان له  
اقتصر على اركان الصلاة اذ ركها ولو حافظا على سننها  
فات بعضها فالاثبات بالسنة افضل كما افتى به  
البحوي وحزم به صاحب الانوار وهو المعتمد وان  
سومح فيه واجاب بعضهم عنه بان صورتها ما اذا  
سرع فيها وقد بقي منه ما يسعها وهذا بخلاف ما اذا  
ضاق وقت مكتوبة فانه يجب عليه الاقتصار على  
فرايض الوضوء ويحرم عليه فعل سننه التي تخرج الوقت

لوفعلها انتهى وذكر مسألة المد قبل ذلك **قوله** فوق العصر  
اسار بالغا التي للتعقيب الى انه لا فاصل بين الوقتين  
والعصر لغة الغشي واصطلاحاً الصلاة المخصوصة  
ولها اسمان آخران الوسطي وصلاة الرد **قوله** جواز  
بكرهه في الجملة اي في بعضه ويحتمل ان قوله في الجملة  
يرجع الى جواز اي جواز في بعض الوقت فيخرج ما لو  
آخر العصر الى ان يبقى من الوقت ما لا يسعها كلها بشرطها  
فانه هذا وقت حرمة بلاريب ويحتمل ان يرجع الى قوله  
بكرهه اي بكرهه في بعض الوقت اي في بعض اجزائه  
وهو من الاصغر الى الغروب وقبله جواز بلكراهه  
وبعد الحرمة هذا هو التحقيق واما ما ذكره فخر وقد  
فلا يخلو عن شيء فليراجع وليتأمل يظهر ما فيه والله  
الموقف **قوله** العصر سميت بذلك لمعاصرتها الغروب  
كذا قيل ولو قيل لتناقض ضوء الشمس منها حتى يغشى  
تشبيهاً بتناقض الفسالة من الثوب بالعصر حتى  
تغشى لكأن اوضحه تحفه شو وكتب ايضا وهي الوسطي  
ففي فضل الصلوات ويلها الصبح ثم الفسالة ثم الظهر  
ثم المغرب فيها يظهر من الادلة وانما فضلوا جماعة الصبح  
والعشاء لانها فيها اسق انتهى والدليل على انها الوسطي

ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم سفلونا عن الصلاة  
الوسطى صلاة العصر وفضل الصلوات الجمعة ثم عصرها  
ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم **قوله**  
الى الغروب فيه تسمي والمراد غروب جميع قرصها غروبها  
لم تعد بعده فلو عادت بعد غروب قرصها تبين ان وقت  
العصر باق وفعله آدا ويجب إعادة المغرب لمن كان فعلها  
بدليل قصة سيدنا علي رضي الله عنه المشهورة قال  
وهي كما في مسند أحمد انه عليه الصلاة والسلام نام  
في حجر علي رضي الله عنه حتى غابت الشمس فذكر ان يوقظه  
ففاتته صلاة العصر فلما استيقظ ذكر ذلك للنبي صلى الله  
عليه وسلم فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسوك  
فردها عليه فرجعت الشمس حتى صلى على العصر وعلى ذلك  
يقال رجل احرم بصلاة العصر قضا عالم ابغوات الوقت  
فوقعت آدا وصورته احرم بصلاة العصر بعد ما غربت  
الشمس ثم طلعت قبل ان يفرغ منها بركعة فمن القول  
التام لا بد العماد خضر قال سم انظر لم يتم بالايما  
بعقد مقدورة لانه تعارض في حقه حرمة اخراج القلا  
وايقاظه عليه السلام واجاب شيخنا بانه مجتهد لا يقال  
فيه ذلك وقرر شيخنا البالي ان حرمة ايقاظه مقيدة



ينحوي بآر سول الله لما ورد في قصة نومه في الوادي ان  
السجين لما استيقظ فصار عمر يحوقل وليترجع حتى  
انتبه وان لم يفعل ذلك على حين نام في حجره قال  
ويدل لذلك ما في روايات اعلام المؤذن له وطلوع  
الغمر رحما في قوله فوق الغضلة من اول الوقت الى  
مسير ظل الشيء مثله ونصف مثله لا يجفك ان  
مسير ظل الشيء ليس من وقت الفصاري في قوله  
من مسير ارجح تكن قد يقال بادخال المبد او قد تقدم  
ان المصير من العصر فليتنا مل كما ذكره قبله فالمراد  
هنا نصف المثل المذكور فوطئة له وكان الوجه  
ان يقول من اول الوقت الى نصف مثل بعد المثل  
المذكور مع ان نصف المثل لم يذكره احد غير المص  
طاما المعتبر نظير ما مر قبله في الظهر قل وقوله  
نظير ما مر ارجح اي من ان وقت الغضلة من اول  
الوقت قدر ما يشتغل بالاسباب فلا يمتد الى مصير  
الظل مثلا ونصفا بل هو اقل من ذلك كما ذكره الس  
ضعيف الا ان يقال ذكر النصف تقريب فليتنا مل  
قوله ووقت الاختيار اي الوقت الذي يختار عدم  
التأخير عنه سرعا مساوي قوله من اخر وقت الغضلة

ضعيف **قوله** الى اصفرار الشمس قال في شئ المنهج ثم بها  
الى الغروب اي ثم وقت جواز تكراهة من الاصفرار الى الغروب  
وفيه تشبيح اذ المراد الى الوقت الذي يسعها اما اذا  
اخرها الى وقت لا يسعها فانه يكون حراما لمكروها  
فله ح سبعة اوقات **خضر قوله** فوقت المغرب  
معناها لغة وقت الغروب وهو البعد واصطلاحا  
اسم للصلاة المخصوصة ولها اسم ثان وهو صلاة  
الشاهد قيل لا بنا لا قصر فيها للمساوئل يصلحها  
كصلاة الشاهد اي الحاضر وقيل الشاهد يخرج بطم  
عقب الغروب لانه كالشاهد على غياب الشمس ودخول  
الوقت **قوله** من الغروب الى مغيب الشفق اي من  
ابتداء الاول الى نهاية الثاني والغروب لغة البعد  
ويعرف بزوال الشمس عن رؤس اجمال والاشجار  
وظهور الظلام من جهة المشرق وتغير الشفق  
بالاحمر عنده من قديمه صبغة كاستغاة لا نصرافه  
له عند الاطلاق ويخرج به الاصفر والابيض وقيل  
وقوله من ابتداء الاول الى نهاية الثاني هذا سبق  
قلم اوسم ووصابه من نهاية الاول وعبارة خضر  
والمراد تكامل الغروب ولا يحكم بخروج العصر بغيوبة

البعض بل لا بد منه الجميع ويخرج وقت الصبح بطول بعضها  
والفرق تنزيل رؤية البعض منزلة رؤية الجميع في  
الموضعي وإن **سُئِلَ** قلت راعينا اسم النهار وجود  
البعض وهو يؤيد ما قاله كثير من اللغويين وغيرهم  
أن النهار لم يطلع الشمس انتهى بالحرف ثم قال نقلاً  
عنهم ولو غربت الشمس في بلد فصلى المغرب ثم سافر  
إلى بلد أخرى فوجد الشمس لم تغرب فيها وجب عليه  
إعادة المغرب كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وأعلم  
أن المواقف مختلفة باختلاف البلد أن ارتفاعاً  
فقد يكون زوال الشمس في بلد طلوعها ببلد آخر  
وعصراً باخراً ومغرباً باخراً وعشياً باخراً انتهى وقوله  
ويخرج به الأصفر والأبيض فإطلاق الشفق عليهما  
بمجاز علاقته المجاورة أي من إطلاق اسم الشيء على  
مجاورة فتأمل **قوله** إلى مغيب الشفق الآخر تنبيه  
قد يشاهد غروب الآخر في بلد قبل الوقت الذي  
قدرة الموقنون فيها وهو نحو عشرين درجة وخرج  
فهو العبرة بما قدره أو عما هو مشاهد وقاعدة  
الباب ترجيح الثاني والاجماع الفعلي ترجيح الأول  
وكذا يقال فيما لم يمتد ما قدره ولم يغيب إلا أحد



فتح المواد **شوق** ليس في النوم تغريط أي ان نام  
قبل دخول الوقت فإنه لا يحرم وإن علم أنه يستغرق  
الوقت ولو جمعة قبل الزوال على المعتمد كما قاله قل  
وكذا ان نام بعد دخول الوقت وقبل الصلاة ان  
وثق بيقظته والصلاة قبل خروج الوقت مع  
الكراهة فان علم أنه يستغرق الوقت حرم أي  
بأنه انما ترك الصلاة وأما التسبب اليه فان  
استيقظ على خلاف ظنه وصلى في الوقت لم يحصل  
أن ترك الصلاة وأما ذلك الأثم الذي حصل فلا  
يرتفع الا بالاستغفار ويجب ايضا ظم نام بعد  
الوجوب من باب النهي عن المنكر ويسن ايضا ظم نام  
قبل الوقت ان لم يخش ضررا لفساد الصلاة في الوقت  
كما قاله قل ايضا ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت  
وعزمه على الفعل وازال تميزه فلا حرمه فيه مطلقا  
وكراهة بآثم **دقوله** وقت فضيلة واختيار وهو  
ايضا وقت الجواز بلا كراهة وبعده جواز بكراهة  
فلهما سبعة اوقات قل وانما شرك بين الفضيلة  
والاختيار هنا بخلافه فيما تقدم وياتي لانه لم  
يقُل بتغايرها في المغرب بخلاف غيرها كما تقدم

فتأمل **قوله** فوق العشاء بالكسر والمد لغة اسم أول الظلام  
واسم إطلاق اسم للصلاة بعد مغيب الشفق سميت به  
لكونها تفعل فيه غالباً ويكره تسميتها عمة وتسمية  
المغرب عشاء ولو مع التغليب لا الصبح عداة بل  
هو خلاف الأول كما في **قوله** من مغيب الشفق  
فإن لم يغيب ولم يكن يحمل أي لم يكن الشفق في ذلك  
المحل بأن كان الظلام يقبل مطبقاً عند الغروب  
ويستمر إلى طلوع الفجر اعتبرت غيبوبته بأقرب بلد  
الهم كما في التحقيق وظاهره اعتبار مضي ذلك الزمن  
وإن تأخر عن طلوع شمسهم وقياسه أن وقت  
صبحهم مضي زمن يطلع فيه فجر أقرب بلد إليهم منا وير  
بزيادة التفسير والمراد أن يجعل لهؤلاء وقت عشاء  
من ليلاً بنفسية وقت العشاء عند أولئك مثله  
إذا كان ملين غروب الشمس أقرب البلاد وفجرهم  
سنتين درجة ومدة شفعهم منها عشرون ومدة  
فجرهم عشرون وما بينهما عشرون فنسبة كل من شفعهم  
وفجرهم وليلاً فيجعل ما بين غروب شمس  
هؤلاء وطلوع فجرهم اثلاثاً فثلثه الأول للشفق  
وثلثه الأوسط لليلاً وثلثه الأخير لفجرهم فتأمل

ذلك

ذلك فانه مما يعنى عليه بالنواخذق لعل على خط والغزي  
ولو عدم وقت العشا كانت طلوع النجوم ما غربت وجب  
قضاؤها على الاوجه منها خلافا فيه بين المتأخرين  
زيادي ولوم يسع الا قدرا لمغرب او اكل الصيام قدم  
اكله وقضى المغرب فيما يظهر **خضر** مستطيلة  
هو باللام خضر قال الشيخ جلال الدين امام الفاضلة  
وهو يطلع اذا بقي من الليل السبع غناني ثم قال ووقع  
السفر الى عن الشمس والقمر اذا غربا هل يسيران تحت الارض  
او في السماء لا واجيب بانها اذا غربا يسيران تحت  
الارض وهذا عند التحقيق لا ينافي ما ورد في السنة  
مما ظاهرة خلافا ذلك وهذا أولى في الجمع بين الأدلة  
انتهى بالحرف **السر** حان في س المقصود لان الحجاب  
بكسر السين **خضر** وهو الذئب أو الكلب قال  
وتعقبه ظلمة أي غالباً فقد يتصل بالصادق  
قال وسببه بذئب السر حان لطوله وقيل لان الضوء  
يكون في الاعلا دون الأسفل كما ان الشعر يكون على  
اعلا ذئب السر حان دون أسفله **س** خ ط خض **ق**  
مستطيلة بالراء وسمى الأول كاذبا لانه يضيئ ثم  
يسود وينهب وسمى الثاني صادقا لانه يصدق



عن الصبح وبينه وقد ورد في الخبر إطلاق الكذب  
على ما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيه  
لما أوجه من عدم حصول الشفا بشرب الفسل ثم  
مر خضر والفجر من حيث هو أي نسوا كان صلاحاً  
أو كاذباً بياض شفق الشمس عند قرنها من الأقو  
انتهى مناوي **قوله** ولها أوقات أي سبعة منها وقت  
الجواز بلا راحة إلى الفجر الكاذب وبكراهة ما بين  
الفجرين **قوله** من آخر وقت الفضيلة والاختيار  
خضر **قوله** إلى ثلث الليل متعلق بمزوف أي ينتهي  
إلى تمام ثلث الليل الأول مناوي **قوله** فوق وقت الصبح  
أشاراً إلى التعلقية إلى اتصال وقت الصبح  
بوقت العشاء فلا فاصل بينهما والصبح بضم الصاد  
وكسرها أي صلاته سميت بذلك لفعالها في الصباح  
وهو أول النهار ولا تفتعل والجو مشتمل على حمة  
وبياض يقال وجد صبيح للابيض المشرب بحمرة  
فالصبح معناها لغة أول النهار واصطلاحاً اسم  
للصلاة المخصوصة ولها خمسة أسمى الصبح والعجم  
والبرد والوسطى على قول ضعيف والغداة **قوله**  
في الجملة يرجع لجواز أو لقوله بكراهة على ما مر **قوله** إلى

طلوع الشمس إلى طلوع جز منها **قوله** من آخر وقت  
الفضيلة ضعيف كما مر **قوله** إلى الحمرة أي وقت اجواز  
بكرامة من الحمرة إلى أن يبقى ما لا يتسبها فوق حمة  
أي فلها ستة أوقات وليس لها وقت العذر لأنها لا  
تجمع لا مع ما قبلها ولا مع ما بعدها **قوله** ووقت  
الضرورة سمي بذلك باعتبار أنه يعقب الضرورة قل  
وضابطه أنه هو ما لولا لكان الشخص من أهل الوجوب  
رحماني وكان عليه أن يذكر شروط الوجوب قبله كما  
صنع في متن المنهج حيث قال فصل إنما يجب على مسلم  
مكلف ظاهر فلا قضاء على كافرا صلي ولا صبي ويؤمر بها  
ممن تسبع ويضرب عليها العشر تصوم أطاقه ولا ذبي  
جنون أو مخوف بلا تعدد في غيرة ونحوه سكر بتعد  
ولا حايض ونفسا ولو زالت الموانع وبقي قدر  
تحريم وخطي منها قدر الطهر والصلاة لزمت مع  
فرض قبلها أن صلح لجمع معها وخطي قدره ولو  
بلغ فيها أتمها وأجزائه أو بعد ها فلا إعادة ولو  
طرا مانع في الوقت وأدرك قدر الصلاة وطهر  
لا يقدم لزمت انتهى وموانع الوجوب الكفر الأصلي  
والصبي والجنون والأعما والسكر والخيف والنفاق

وأما الردة فلا تمنع الوجوب لأن المرتد يجب عليه وجوب  
مطالبة وهذه الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصبي والدة  
يتصور طريانه منها غير الصبي والكفر الأصلي اماهما  
فمن المعلوم عدم إمكان عوده هما **قوله** ولو استلم الكافر  
الخصومة هذه المسئلة انسان به حيض او نفاس  
او جنون او اغما او كفر ثم انه زال ما ذكر عنه وادرك  
قدر تكبيرة التحريم وخلق قدر الطهارة وقد ر  
الصلاة ثم عاد اليه المانع قبل الفعل فان الصلاة  
ملتزم ذمته على الوجه الاتي في كلامه انتهى زيادي  
خضر **قوله** بالمعنى الشامل الخ وهو الجنس ورجح يعلم ان  
هذا غير ما نقله الاسنوي عن اللغة وقال انه من  
اسرارها وهو اطلاق الصبي على الانثى شو بركي  
وقوله وهو الجنس فيه شيء فانه اذا اريد به الجنس  
اي الحقيقة تصدق على كل فرد من الافراد الداخلة تحت  
الحقيقة ولا يصدق بحقيقة أخرى مع ان الحقيقتين  
متغايرتان فيما يظهر لان حقيقة الصبي هي الذكر  
غير البالغ فالظاهر انه من قبيل عموم المجاز المرسل  
وعلاقته الاطلاق والتقييد بان يراد بالصبي  
غير البالغ مطلقا كما نص عليه السيوطي في أشباهه



ونصبه الغنيما يطلقون الصبي على من لم يبلغ انتفا  
وهو بهذا المعنى شامل للذكر والأنثى منصور  
قوله فأكبر أي إلى قدر لا يسع ركعة أو لا يسع جميعها  
شامل قول وقوله فيه نظرفائه إذا أدرك قدر  
ركعة أو ما يسع جميعها كان أولى بالوجوب من  
أدراك قدر تحرم الله إلا أن يقال إنه حينئذ  
لا يكون وقت ضرورة مصطلحاً عليه فليحرم  
**قوله** لزمتك تلك الصلاة أي صلاة ذلك الوقت  
لخبر من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة  
أي مؤداة بجامع أدراك ما يسع ركعتان التحريم  
ركن كالركعة ولأن الإدراك الذي يتعلق به  
الوجوب يستوي فيه الركعة ودونها كاقتران  
المسافر بالمتم قال القوتوني لا يقال مفهوم  
الخبر ينافي الغيبي لأن مفهومه الكفالات تكون إذا  
لأنها لا تجب قضائاً بالهبة وقوله لأن التحريم  
ركن كالركعة قد يقال الركعة أركان لا ركن واحد  
شامل وقوله لا يقال مفهوم الخبر يعني المذكور  
أعني من أدرك ركعة أخ وفي بعض النسخ التي  
أي في كلامه في الهبة وإن تقدم هنا **قوله** جزأ

[illegible]

أي من الوقت **قوله** وكما يلزم الخ أي وقياساً على لزوم  
الانتماء للمسافر الخ **قوله** في جزء من الصلاة وكان قياسه  
الوجوب بدون تكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالباً  
استقروا اعتباراً لمعنى الصورة إذا لموار على  
ادراك جزء محسوس من الوقت وبه يفرق بين اعتبار  
التكبيرة هناك دون المعيس عليه لأن المدارفة على  
مجرد الابطحضر وعبارة القونوي ومقتضى هذا  
أي قولهم كما يلزم المسافر الخ أي يلزم بدون قدر  
التكبيرة إذا انتماء يلزم بأقل من تكبيرة وحجاب  
بأنهم قطعوا النظر عن ذلك لأن مرادهم هنا  
أن يكون اجزء محسوساً ولا يوجد ذلك فيما هو  
أقل من تكبيرة عرفاه **قوله** وخرج بالتكبيرة دونها  
أي خرج بأدراك التكبيرة أدراك مادونها وأذا  
عدم أدراك شيء فلا تلزم تلك الصلاة أن لم  
تجمع مع ما بعدها والالزمت بشرط اخلو الموانع  
كما سيذكره فإذا أدرك دونها فغير تفصيل  
فإن كانت تجمع مع ما بعدها وجبت ولا فلا **قوله**  
لا تتعاجوا من الجمع بينهما أي بين كل واحدة من  
الثلاثة وما بعدها **قوله** زمن المكان الطهارة

أي طهارة واحدة للصلايتين إن لم تكن مضرورة والا  
اعتبر زمن طهارتيهما والصلاة أيما الواجب من  
ذلك على أخف ممكن وقيل على الوسط المعتدل  
ولا بد من كون ذلك زائداً على ما يسع ما حبة  
الوقت وطهرها اخذاً مما بعده فلوزال الغد  
من صبي ونحوه وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة  
وجبت تلك الصلاة وما قبلها إن كانت تجتمع  
معها بشرط أن تمتد السلامة بعد زوال المانع  
قد رايسع الطهارة وقضا الصلايتين والمؤداة  
فلوزالت الموانع آخر وقت العصر بقدر تكبير  
وادررك بعد غروب الشمس ما يسع قضا الظهر  
والعصر واد المغرب وجبت الثلاث وادررك ما  
يسع العصر والمغرب فقط وجبتا أو ما يسع  
المغرب فقط وجبت حتى لو ادررك زمناً يسع  
أربع ركعات وجبت المغرب مطلقاً سواء سارع  
في العصر أم لا لأن الوقت لها وما فضل لا يكفي  
للعصر فإن سارع في العصر وقعت له نافلة وتربت  
المغرب في ذمته ويقاس على هذا ما لو زالت الموانع  
آخر وقت العشاء فإذا طلع الغم بعد أن ادررك

يا ايها الضيف منى الى ارض  
 من القصر وكان يشبه  
 ما في الجبل وكان على  
 صورة ذا الميزان  
 وقد ربه في يوم  
 عليه ان المرافعة  
 قنوي ومعتز  
 اي يلزم مدونه  
 قل من كرهه ويح  
 لك ان مرادهم  
 لا يوجد في  
 وخرج بالحي  
 رة اذ كان مادونه  
 ملكة الصلاة  
 من شرط الحكم  
 ونها فيه تفصيلا  
 او حيث قال  
 في بين كل واحد  
 من امكن الظاهر



من وقت العشاء ما يسع تكبيرة وجبت العشاء والمغرب  
بشرط ان تمت السلامة زمنًا يسع الثلاثة أعني  
المغرب والعشاء والصبح فلو امتدت السلامة زمنًا  
يسع خمس ركعات وجبت الصبح ولا تجب المغرب  
ولا العشاء اما العشاء فلانه لم يدرك زمنًا يسعها  
واما المغرب فلا تفاتها تابعة للعشاء وقد سقطت  
فلا تجب المغرب نعم ان كان مسافرًا وجبت  
العشاء والصبح **هـ** ملخص قول وحضر والضابط  
ان ما زاد على قدر المؤداة صرف لما قبلها فقط  
ان وسعها فقط فان وسع اللتين قبلها صرف  
لها انتهى **تنبيه** قد اعتبروا وقت الطهارة وسكتوا  
عن وقت الستر والاجتهاد في القبلة ونحو ذلك  
ولعله لسد احتياج الصلاة الى الطهارة  
دونه عن غيرها بدليل وجوب الاعادة فيها مطلقا  
قال في بعض حواشيه على غير هذا الكتاب  
وعبارة ابن شرف قوله والصلاة قال الأسنوي  
والاجتهاد والاستحسان انتهى فلا لزوم  
ظاهرة انه لا يلزمه شيء اصلا ولو  
المؤداة وليس مرادا ومن ثم استدرك

ثم استدرك عليه فقال نعم لو أدرك تكبيرة آخر  
العصر مثلاً وخلا من الموانع ما يسمعها أي العصر  
فقط تعين صرفه إلى المغرب وما فضل لا يكفي  
للعصر فلا تتركه أي وإن كان سارع في العصر على  
المعتمد كما مر فينبغي أن العصر لم يجب عليه وحيد  
في بعض النسخ ما نصه نعم لو أدرك تكبيرة آخر  
العصر مثلاً وخلا من الموانع ما يسمعها وظهرها  
فعاد المانع بعد أن أدرك منه وقت المغرب ما  
يسمعها تعين صرفه إلى المغرب أي أنه وفيه نظر  
لكرر قوله فعاد المانع إلى قوله ما يسمعها ويظهر  
أن هذا ليس في أصل المص بدليل الالتيان بالظاهر  
في قوله تعين صرفه للمغرب لا يقال لوقالها  
لأنهم العصر لأننا نقول على هذه النسخة كما هو  
الفرض لا يتوهم مع قوله فيها من وقت المغرب  
ما يسمعها وقوله بعد ذلك وما فضل لا يكفي العصر  
على أنه يتوهم أيضاً على هذه الزيادة أن المراد  
فعاد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب ما  
يسمعها مع العصر وليس هذا بصحيح لأنه حينئذ  
يجب عليه العصر والمغرب فتأمل تنبيه ما ذكره

كثيرة وجبت الصلاة  
من أيام الثلاثة  
فلو امتدت الصلاة  
الصبح ولا قبلها  
لأنه لا بدرك زمان  
تسببها أو سقطت  
أن مسافراً وجبت  
نصفه وفرضه  
دأب صرف ما قبله  
وسمع المتن قبلها  
عبر وقت الصلاة  
بأنه ما قبله وهو  
الصلوة إلى الصلاة  
توب الاعادة فيها  
على غير ما في الكتاب  
في الصلاة قال الله  
فلا تزولوا  
منه أي الصلاة  
أو من بعد الصلاة

الم هو فيما اذا زالت الموانع وأما عكسه وهو  
طريبات الموانع فلم يذكره هنا وذكره في المنهج  
كما سرفي في الأصل فقال إذا طرأ في أول الوقت  
وإثنا عشر العذر الذي يمكن طريباته وهو الجنون  
والانغماء والحيض والنقاس أي واستغفر ما  
ذكر الوقت فإن كان الماضي من الوقت قبل  
وجود العذر لا يسع الغرض لا يلزمه شيء على  
المذهب وإن كان قد مضى منه ما يستعفه  
باخف ممكن منه لزمه القضاء على المذهب  
ولا يشترط إمكان الطهارة لا مكان تقديمها  
على الوقت إلا إذا لم يجز تقديمها كالتيمن وطهر  
المستحاضة أي فيشترط أدراك زمن الطهارة  
أيضاً فان قلت **استرطوا في زوال المانع**  
**أنحو الوقت للوجوب ادراك قدر الأحرام وفيه**  
**الاول إذا طرأت لا بد من قدر الصلاة بل والطهارة**  
**حتى تحت فما الفرق قلت** لأن ما في الآخر  
زوال مانع ويمكنه البناء بعد الوقت ولا كذلك  
الاول فاسترط يمكنه رجائي والله تعالى أعلم  
**باب الإمامة في الصلاة** أي في بيان أحكامها



وصفات أهلها ووضعهم بها أي بالإمامة مع أنهم  
ليسوا أئمة في الواقع لعدم الربط نظراً للصورة  
ولاجلها وقد تحصل فضيلتها في بعض الصور  
للمعذرة **لقوله** في الصلاة أحترز به عن الإمامة  
العظمى وهي السلطنة عما في **قوله** الأئمة يعني  
الناس في إمامة الصلاة وفي القياموس أنهم قام  
بهم تعذرهم وهي الإمامة والامام ائمت به من رئيس  
أو غيره جمعه امام بلفظ الواحد وليس على حد عدل  
لأنهم قالوا امامات بل جمع جمع مكسرة أئمة وأئمة  
ساد **قوله** ثمانية أنواع أي لأنه إمامان تصح أولاً  
والثاني إماماً مطلقاً ومع العلم أو لا لدونه أو لا  
لمثله أو لا في بعض الصلوات والاول إمام مع  
الكراهة أو خلاف الأولى ولا معها وقد ذكرها على  
هذا الترتيب قل وهذا الحمل اعني جملة ثمانية  
أنواع على أئمة فيه نظر فلو ترك أنواعاً واقتصر  
على ثمانية لاستقام وأبدل الأئمة بالإمامة  
رحماني **قوله** بحال أي في حال فالبا معني في كفاي  
وبالليل والنكوة في سياق النفي للعموم أي ينفي  
سواء علم بحاله أم لا قل وانظروا خبره معصومة

وأما علمه  
هنا وذكره في الآية  
أو اطرافها  
في طريقه  
من أي واستقر  
من المنة  
فلا يلزمه  
منها  
العضد  
أما كان  
تقدمها  
طامد  
شروط  
في قدر  
قدرة الصلاة  
لأن ما  
بما بعد  
رحماني  
العلمة

بات معينا يموت على الكفر هل يصح اقتداؤه به أم لا الرقة  
عدم صحته لان موته على الكفر يتبين عدم صحة  
شي من عبادته وشرط صحة الاقتداء الاعتداد  
بالعبادة شرعا أما اذا لم يعلم من المعصوم برودة  
الابعد موته فالاقرب عدم وجوب الاعادة الحاقا  
له بالمحدث لعذره في ذلك بعدم امكان الاطلاع  
عليه كالموارث قبل موته لان الردة لا تقضى  
يسبق مثلها بخلاف الزنا بس ولكن ان تقول  
هو حينئذ مسلم صلاته منسقة يصح الاقتدا  
به ولا حرمة لان الاحكام منسوبة بالظواهر  
وعدم الاعتداد بها باخفا الامر لا ينافي الانقضاء  
حالا لانه مكلف بها وقد اتى بها على الوجه  
المطلوب كما يصرح بهذا اعادة السك في رسالة  
اهل الصفة ونصه من علم الله موته على الكفر  
وهو قبل موته قال الله يجب ما فعله من ايمان  
وتقوى وما يامره ويرضاه بدليل اتفاق  
الامة على ان من كان مؤمنا ثم ارتد فانه لا يحكم  
بانه ايمانه الاول كان فاسدا بمنزلة من افسد  
الصلاة والصيام والحج قبل الاكمال وانما يقال

حبط عمله ولو كان قاسداً في نفسه لوجب الحكم بفساد  
الحجة المتقدمة وتحريم ذبايحهم وبطلان عبادته  
جميعها حتى لو حج عن غيره كان حجه باطلا ولو  
صلى مرة يقوم ثم ارتد وجب ان يعيد واصلا ثم  
خلفه ولو شهد او حكم ثم ارتد وجب ان تفسد  
شهادته وحكمه وعهده لك وهذا كله خلاف ما  
ثبت بالكتاب والسنة والاجماع انتهى وقال عس  
ما نصه لوراك ولي من اولياء الله تعالى ان هذا  
الرجل يرتد عند موته ويموت كافرا جاز له  
الاقتداء به بخلاف ما لوراك في اللوح المحفوظ  
او اطعمه الله تعالى على عدم نطقه بالسماواتين  
الا يسر ا بقلبه لم يحزله الاقتداء به لانه عالم  
يكفر حال الاقتداء وكذا من صدقه انتهى  
**قوله** ولو زنديقا وهو من يجني الكفر ويظهر  
الاسلام وقيل من لا ينحل دينه اصلا قل  
والا وجه قبول قوله في كفر ما لم يسلم ثم يقتدى  
ثم يقول بعد فراغه لم اكن اسلمة حقة  
او ارتدت لكفر بذلك فلا يقل خيرة وخلافه  
في غيره لك لان اخياره عن فعل نفسه مقبول



ثم ربا حرف فالحاصل انه اذا لم يعلم اسلامه  
ثبت كفره ولو بقوله بخلاف ما اذا اتى بالشهادتين  
وصلى خلفه لم قال لم اكن اسلمت اخ فلا يقبل خبره  
**قوله** من مجنون اخ لو كان له حالة جنون وحالة  
افاقة اوله حالة اسلام وحالة ردة فاقتدى  
به ولم يعلم في اي الحالتين هو صحيح الاقتداء به  
وعبارة ثم رومن جهل حال امامه الذي له حالتا  
جنون وافاقة واسلام وردة فلم يدري ايها  
لم تكلمه الاعادة بل **سنت قول** وسكران مع قوله  
بحال يعلم منه ان لو بان امامه سكران وجبت  
الاعادة وظاهر حزم الشيخ بذلك انه من كلام  
الاصحاب وبه يعلم ما في قول اجلال السجوطي  
فدفع لم ارم ذكره وهو لو بان امامه سكران فحصل  
تجب الاعادة كالمو بان مجنون لانه لا يخفى حاله اولا  
كالمو بان محدثا والظاهر الاول **سوق قوله** لعدم  
الاعتداد بصلاتهم لعدم انعقادها فحيث لم  
تصح صلاتهم لانغهم فليغيرهم اولى **قوله**  
والماموم اجماعا اي لاستحالة كونه تابعا متبوعا

اي حالة اقتدائه بخلاف ما لو انقطعت القدوة  
اما بسلام الامام او بنية المفارقة فيصح الاقتدا  
به خضروني ثم رالتقييد بغواجمه انتهى  
وعبارته وخرج بمقتد ما لو انقطعت القدوة  
كان سلم الامام فقام مسبقا فاقتهى به اخبر  
او مسبقا فاقتهى بعضهم ببعض فتصح في غير  
الجمعة في الاصح لكن مع الكراهة **قوله** والمشكل  
في ما مومنه اي المتردد فيها كان وجدر جليل  
بصليات وتردداتها الامام فلا يصح اقتدائه  
بواحد منها ومحل اذا اتيهم وصلى فان اجتمع  
في شخصيه بصليات ايها الامام واقتهى به  
صح على المعتمد كما قاله الزركشي وتلزمه الاعادة  
ان تبين كونه ماموما والا فلا ومثل المشكوك  
كل من تلزمه الاعادة لمقيم يتم ولوطن كل من  
مصلين انه امام صحت صلاتها اذا مقتضى  
للبطالان او انه ماموم بطلت صلاتها لان كلا  
مقتد من يقصد الاقتدابه وكذا الوشك ولو  
بعد الشك كما في المجموع انه امام او ماموم  
بطلت صلاته لشكه في انه تابع او متبوع فلو

شكك أحد لها وطن الآخر أنه امام صحة اللغات  
أنه امام دون الآخر وهذا من المواضع التي فرقوا  
فيها بين الظن والشك والبطان بمجرد الشك إنما  
يأتي بما قال ابن الرقعة على طريقة العراقيين  
أما على طريقة المراوزة ففيه التفصيل في  
الشك في النية وهو المعتمد هان مرفق وقوله  
فان اجتمعت ومعلوم ان اجتماعة بسبب  
قراين الاحوال تدل على غرضه لا بالنسبة للنية  
لعدم الاطلاع عليها فسقط القول بان سكرط  
الاجتماع ان يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال  
لها هنالان مدار المامومية على النية لا غير وهي  
لا يطلع عليها هانم روقوله ففيه التفصيل  
هو ان الشك يضر حيث طال زمنه أو مضى منه  
ركن والافلو انقلب شكك ظنا انه امام فوراً  
ايضاً كما في خضر وبق ما لوطن أحدها انه ماموم  
وشكك الآخر اوطن انه امام ولا بعد صحة  
صلاة الظان انه ماموم في الثانية اي اذا  
ظن الآخر انه امام انتهى **شؤري قول** والادي  
نسبة الى الام كانه على حاله حين ولا دته وهو



اسم لمن لا يكتب ثم استعير مجازا فيما ذكره المصنف  
او يقال انه حقيقة عرقية ومثل الامة في الحكم  
المذكورين لم يكبر للاحرام وكذا تاركة الفاتحة  
او بعضها كالسلسلة بخلاف من كبر ولم ينو وكان  
وجه المخالفة انه لا تقصير من المأموم فيصح  
اقتداؤه مع الجاهل بحاله هل لمحض ما من احوال  
**قوله** ومن لحنه الخ وقد نظم شيخنا الاحكام التي  
ذكرها المم متنا وسر خاف قال .  
قال العفري خادم المولى . محمد بن ناصف الغزالي  
الحمد لله العلي الصمد . ثم الصلاة والسلام السريدي  
على النبي الهاشمي العزبي . وآله والصحب اهل الرب  
هذا وقد سبكت نظما يوضح . مسايل المحن وعنا يفهم  
مميزا ما كان في الفاتحة . عما أتت في السورة الواضحة  
فقلت جازعا الى التحري . مستطرا الفيف من القدير  
المحن اما ان تحيل المعنى . اولا يحيل ذلك حيث عنا  
واول قسرات اما يمكن . تقليم مع ذلك أولا يمكن  
فاول القسمين في الفاتحة . احكم فقد صحة الامامة  
اي مطلقا كذا صلاة الاصل . باطلة يا صاح باليقين  
اما اء اعلم بالصواب . وغير المعنى بلا آرياب

امام صحة الخطات  
من الواضع النيز  
مجان عماد الصلاة  
لرقيقة العرايين  
غيبه التفسير في  
تمهيد ابن تين وقرنه  
ما جهتاده بسبب  
بجته لا بالنسبة اليه  
نظر القول بان سر  
انه قد حال ولا  
ية على الشية لا يرد  
به فقيه النظم  
لرغمه او مضى  
طنا انه ما في  
وطن احدثه الله  
سام ولا بعد  
في الثانية اعادة  
وري **قوله** والاول  
به جبر ولا يتر

فَإِذَا سَوَّاهُ كَانَتْ عِدَّةُ الْوُسْعِ، لِسَانَهُ وَلَمْ يُعِدْ لِمَا سَبَقَ  
قِرَاءَةً عَلَى الصَّوَابِ فَافْهَمْ، تَصَحُّ قِدْوَةٍ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ  
بِحَالِهِ أَمَّا الَّذِي يَوْمٌ، فَفَقْدُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ أَمْثَلُ  
وَآخِرُ الْقَسَمِينَ مَنْ لَا يَمُوتُ، تَعْلَمُ وَالْحَيُّ فِيهَا يَمِينُوا  
بِأَنَّهُ لَمْ يَلْهُ قَدْ جَوَزُوا، جَمَاعَةٌ وَفَضْلُهُمَا قَدْ أَخْرَزُوا  
أَمَّا الَّذِي فِي غَيْرِ الْوُسْعِ، وَهُوَ يُحِيلُ فَهُوَ بِضَافَةِ سَمَانٍ  
فَأُولُ الْقَسَمِينَ يَاعْلَمُ، هُوَ الَّذِي أَمَكْنَهُ التَّعْلِيمُ  
وَعِلْمُ الْحَرَمِ مَعَ تَعَمُّدٍ، لِحْنٍ أَيْ فَا حَكْمٌ لِهَذَا الْمُقْتَدِي  
يَصْحَقُ مَعَ حِفْظِهِ بِحَالِهِ، أَمَّا الَّذِي ذَكَرْتُ مِنْ أَحْوَالِهِ  
فَأَحْكُمُ بَطْلَانَ الصَّلَاةِ جَائِزٍ، وَآخِرُ الْقَسَمِينَ مَنْ قَدْ ثَبَتَا  
بِأَنَّهُ لَا يَمُوتُ التَّعْلِيمُ، أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا قَدْ أَلْزَمُوا  
نَصَحَةَ الْقِدْوَةِ بِعَيْنٍ مُطْلَقَةٍ، لَكِنْ مَعَ كِرَاهَةِ فَحَقَّقَ  
أَمَّا إِذَا عَلِمَ بِالصَّوَابِ، فَهُوَ كَمَا كَانَ بِلَا أَرْثِيَابٍ  
ثَبَتَ هَذَا حَيْثُ لِحْنٌ غَيْرُهُ، مَعْنَى كَمَا قَدِمْتُ مَحْذَرًا  
أَمَّا الَّذِي غَيْرُ حِيلِ الْمَعْنَى، فَغَيْرُ مَا يَلِ لِهَذَا الْمَعْنَى  
بَلْ حِكْمَةُ الصَّحَّةِ لِلْإِمَامَةِ، لَكِنَّمَا تَوْجِدُ مَعَ كِرَاهَةِ  
وَتَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْفَاتِحَةِ، وَالسُّورَةُ الْفَضْلِيَّةُ وَذِخْرُ الْخَاتِمَةِ  
أَقْسَامٌ لِحْنٍ أَسْأَلَ اللَّهَ الْقَبُولَ، وَنَعْنَعُهُ بِهَا وَيُنِيلُ الْمَأْمُولُ  
تَمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا، عَلَى النَّبِيِّ الْأَبْطَحِيِّ أَحْمَدًا

والله وصحبه والاتبعيا . أولي النهى والعلم والأوليا  
والخاصة **ال**لحن الذي لا يغير المعنى لا يضرب  
مطلقا والذي يغير المعنى فان أمكنه التعلم في  
الفاحة لم تصح إمامته مطلقا وإن لم يمكنه صحته  
لمثله وإن أمكنه التعلم في غير الفاحة لم تصح إمامته  
مطلقا وإن لم يمكنه صحته لمثله وإن أمكنه التعلم  
في غير الفاحة صحته مع الجهل بحاله وإن لم يمكنه  
في غير الفاحة صحته إمامته مطلقا مع الكراهة  
هذا كله إذا لم يعرف الصواب فان عرفه وتعمد  
اللحن في الفاحة أو في غيرها صحته مع الجهل  
وإن سبق لسانه ولم يُعد القراءة على الصواب  
أو نسي أنه في الصلاة أو أن ذلك كُن أو كان  
جاهلا معذورا في الفاحة تصح إمامته  
مع الجهل وفي غيرها تصح مطلقا مع الكراهة  
**قوله** في الفاحة أو بدلهاء الأصل **قوله** أن أمكنه  
التعلم أن ضاق الوقت صلى لم يمهله ويظهر أنه  
لا يأتي بشك الكلمة لأنها عتوقرت فلم تتوقف  
صحة الصلاة حينئذ عليها بل تعمرها ولو من مثل  
هذا مبطل وأعاد لتقصيرة تحفه لكن فرضه في



اللاحق شوا والامكان في المسلم من البلوغ وفي الكافر  
من الاسلام بعد ذلك **قوله** وأفيد الخ لا يخفى ان  
أفيد بالياء وافود بالواو افعل تفضيل من الغاية  
لانه واوي وبالي كما قاله في القاموس وغيره  
والاكثر الياء ولذا اقتصر عليه المصرحه الله  
تعالى كبعض اهل اللغة وقال هما يتفايدان  
ولا يقال يتفاودان وتقدم ان الغاية ما استفد  
من علم أو مال وتختص في العرف العام بالزح انتم  
عناي واعترض قولهم أفيد بان افعل انما يصاغ  
من فعل ثلاثي وفعل أفيد افاد وهو رباعي  
واجاب شيخ الاسلام في حاشية جمع الجوامع  
بانه مبيع من فاده فانه ورد ايضا كافا ده  
وفاده ثلاثي وحجاب ايضا بان الرابعي البدو  
بالهجرة يجوز صوغ افعل منه على أحد أقوال  
ثلاثة للنحاة فليحفظ **قوله** فلا يجمعان  
واما خبر الصحيح ان الناس اقتدوا بابي بكر  
رضي الله عنه خلف النبي صلى الله عليه وسلم فجمع  
على اخم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم  
وابو بكر ليس معهم التكبير اي لا انتقال كما في

الصحيحين ايضاً وقد روى البيهقي وغيره انه صلى  
الله عليه وسلم صلى في مرض موته خلف ابيه بكر في المجموع  
ان صح هذا كان مرتين كما جاب به السكاكي رضي  
الله تعالى عنه والاصحاب به ثم مر خضر **قوله** ترفع  
ها الحمد لله وفتح دال نعبد وكسرها ثها ونوثرها البقا  
المعنى وان كان المتعبد بذلك اثماً وصم صا الصراط  
وهمة اهدنا كاللحن الذي لا يغير المعنى وان لم  
تسمه النخاة لحناً فان اللحن عندهم كاللفظيين  
تغيير الاعراب والخطا فيه والمراد به هنا الاعم  
فيشمل ابدال حرف باخر كما ياتي وكنصب دال الحمد  
لله اوجرها والمراد بتغيير المعنى ان ينتقل معنى  
الكلمة الى معنى اخر كضم تان نعمت وكسرها اولم  
يكن لها معنى اصلاً كالزني بالزاي **قوله** او تحيله  
في غير الفاتحة سيأتي انه متى علم الصواب او امكنه  
العلم به فقصر وتعد ذلك اللحن لم تصح الامع اجمل  
بحاله والابان لم يعلم ولم يكن ان يتعلم حُرمت  
عليه القراءة اذ لا ضرورة اليها مع اللحن وصح الاقتد  
به ولو مع العلم بحاله ولو تغير مثله **قوله** او فيها  
ولم يكن شخ سيأتي في المتن انه يقتضي به مثله

ولو علم بذلك وبأنه جيد إذا الغرض عجز عن التعلم **فقره** مع  
العلم بحاله أي ولو نسبته لتقصيره ويصح مع الجهل  
بحاله **فقره** وهو المحدث الخ الأول قول التتبع بتقاً  
للبلقيني وهم ثلاثة المحدث الخ مناوي ولا يلزم من  
تبين له حدث الإمام الأعاداة وليس مثله ماله  
بأن تاركاً لتكبيره الاحرام لأنها مما يطلع  
عليها وتبين قادراً على القيام أو المسترة فالمعتمد  
وجوب الأعاداة نعم لو أعاد الإمام تكبيره الاحرام  
سرا صحت صلاة المأموم فرادى ولا تلزمه  
الأعاداة **تنبيه** تبين الإمام الحنفى بمقتضداً  
مثلاً لا يوجب الأعاداة أو تاركاً لنية الوضوء  
لأنه من أقسام المحدث ولم يفرقوا بين كون سببه  
ظاهراً أو خفياً رحمانى والمحاصل أنه تجب الأعاداة  
فيما لو بان إمامه كافراً ولو مخفياً أو **باب**  
ذم نجاسة ظاهرة أو تاركاً لتكبيره الاحرام  
أو مجنوناً أو ممن تلزمه الأعاداة أو مأموماً  
أو آمياً أو أثنى أو خفى والمأموم رجل فهم  
أو بان قادراً على القيام أو على المسترة أو بان  
أنه سجد على كفه الذي يتحرك بحركته وكانت



محبة لو تأمله المأموم أبصر ذلك أو بان إمامه  
لم يقرا الفاتحة وانظر هل ولو في السرية انتهى  
وهذه الصورة اذ اثبت ذلك في أثناء الصلاة  
استأنفها بخلاف صور عدم الاعادة فانه  
تجب فيها نية المفارقة قوله ومن عليه نجاسة  
خفية في بدنه او ملاقيه أو ثوبه ولو في جمعة  
ان كان زائدا على الأربعين لعدم الامارة على  
ذلك فلا تقصير والمراد بالخفية ما يشمل الحكمة  
وهي التي لا يدركها وصفه خصه وقال في  
قوله خفية **مستثنى** يستثنى الزيادة بتعال لم ي  
على ان المراد بها الحكمة وظاهر كلام اصحاب  
ان المراد بها ما لو تأملها المأموم لم يرها والظاهر  
بخلافها فيها انتهى واعتمد على ان المراد بها  
الحكمة لكن الذي في شرحه ما نصه فالاولى  
الضبط بما في الانوار ان الظاهرة ما تكون بحيث  
لو تأملها المأموم ابصرها والخفية بخلافها فلا فرق  
بين من يصلي قائما وجالسا **قوله** ولم يعد  
القرآن اخ اى قبل الركوع والواجب الاعادة ان لم  
ينعرقه قبل شروعه في الركوع **قوله** أيضا ولم

بعد القراءة الخ هذا يرجع لقوله أو سبق لسانه فقط  
وقوله في الغائبة أما الوسيط لسانه إلى اللحظ  
ولم يعد القراءة على الصواب وكان في السورة فلا  
يضر كالجاهل والناسي فتأمل **قوله** غير الغائبة  
كحل اللام في قوله تعالى أن الله يري من المستركم  
ورسولته ولو قصد به القراءة الشاذة المروية  
عن الحسن البصري المجهولة على الأقسام به صلى الله  
عليه وسلم يأتي ما روي في الشاذ ثم أعقب **قوله**  
تخلأها أي القدوق به مع الجمل بحاله أي فتقع  
ما لم يسبق له علم كان أحدث بحضرته ولم يغيب عنه  
غيبته يمكن التطهر فيها فاقتدى به مع الجهل  
بحاله قلونه لا يصح خضر قال في الإيعاب **قال**  
الماوردي ولو كان إمامه لحنا مغيراً ولم يعلم به  
لم تبطل صلاته كالمصلي خلف الحنب ويشارك  
فيه بما يأتي من عدم صحة قدوته بالأي وأن جهل  
حاله إلا أن يعرف على بعد بانه ينسب ثم  
إلى تقصير بخلافه هنا انتهى وعبارته في المحفة  
ويعرف بينه وبين الأي بات هذا بعسر الإطلاع  
على حاله قبل الاقتدى به شوقاً إلى العراقي

واذا صححنا الاقتداء بالامام المحدث حصل للماموم  
نواب الجماعة في الاصح لانه ايتم بامام يظنه طاهرا  
فلا يضر في الباطن كونه محدثا انتهى **قوله** الاولين  
هما المحدث ومن عليه نخاسة خفية خضر **قوله**  
تقييد يعلم مما ياتي فهو قوله ان ثم العدد بغيرهم  
وحينئذ قاعد الاولين تصح امامته مع الحمل  
مطلقا ولو في الجمعة فليتنظر الفرق بين الاولين  
وعبرهما وقد يقال هو في الغير انعقاد صلاته  
قبل طرق المبطل لان المحم يطرا بعد الانعقاد  
فقد انعقدت به الجمعة بخلاف فلم تنعقد به  
فنقص العدد من اول الامر **قوله** يعلم مما ياتي  
في الخامس وهو ان شرط صحة امامتهما كونهما في  
غير الجمعة او فيهما ان ثم العدد بدوهما خضر **قوله**  
او كان جاهلا اي بالتحريم وان كان مخالطا لثانيهما  
يظنهم وقوله او ناسيا اي انه في الصلاة او ان  
ذلك كان ايجاب شئ وقوله وان كان مخالطا  
لثاني هذا ضعيف والمعتد قول المناوي بتبع  
لثم مراد جعل التحريم وعذره **قوله** فتصح امامته  
مطلقا وكذا اصلاته وعلم ما تقررات شرط بطلانها



بالتغيير في غير الفاتحة ان يكون قادراً عالمًا متعمداً  
لان ح كلام اجنبي وشرط ابطاله ذلك بخلاف ما  
في الفاتحة فانه ركن وهو لا يسقط بنحو نسيان  
او جهل واختار السبكي مقتضى قول الامام ليس  
لهذا الاثر قراءة غير الفاتحة لانه يتكلم باليس  
بقراءة من غير ضرورة بطلاننا مطلقاً دراً  
كان أم عاجزاً انتهى واختار السبكي **ضعيف قوله**  
**الا** لدونه اي يقينا وهو واحد الخنثى **الخ**  
وهو الخنثى **الخ** ووجوه البطلان اربعة وهو الرجل  
بالمرأة وبالخنثى والخنثى بالخنثى وبالمرأة ووجوه  
الصحة خمسة وهو الرجل بالرجل والخنثى والمرأة  
بالرجل والمرأة بالمرأة والمرأة بالخنثى وبما تقر  
علم ان الصور تسع خضر ويصح اقتداء رجل بخنثى  
انضمت ذكوره وخنثى انضمت أنوثته بانثى لكن كبره  
مناوي **قوله** لا لمثله اي يقينا ومنه اقتداء الآخر  
باخرس اصليين فان كان أحدهما أصلياً دون  
الاخر صح اقتداء الاصل بالطاري دون عكسه  
قال وان كانا عارضين فلا يصح اقتداء أحدهما  
بالآخر لأن كلامهما يحسن فلا يحسنه الآخر

وعند ج يصح اقتداء أحدهما بالآخر مطلقا وفي ثم  
 وعلم منه عدم صحة اقتداء الخرس بالخرس ولو عجز  
 إمامه في انشاء صلاته عن القراءة لخرس لزمه  
 مغارقتها بخلاف ما لو عجز عن القيام لأن اقتداء  
 القيام بالقاعد صحيح ولا كذلك العاري بالخرس  
 قاله البغوي في فتاويه فلو لم يعلم بخرسه حتى  
 فرغ من صلاته أعاد لأن حدوث الخرس نادر  
 بخلاف طرق الحمل **قوله** والهي تقدم أنه منسوب  
 إلى الأم كانه على حال ولادته وهو لغة من لا يكتب  
 ولا يحسب كما في الحديث واصطلاحا من يخل الخ أي  
 ثم استعبر بما زافما ذكره المص علاقتة المشابهة  
 فهو استعارة مصرحة أو يقال أنه حقيقة  
 عرفية **قوله** بقيد زدته هذا التقيد لأجل  
 صحة الصلاة لا لكونه أميا قل **قوله** أن لم يكن  
 التعلم بأن مضمر منه عليه وقد بزل فيه وسعه  
 للتعلم فلم يفتح الله عليه بشيها جمهوري على  
 خطأ **قوله** عن هذين هما الآنني والامي قل **قوله**  
 ما صنعه لا يصح فيه أي لأنه يقتضي أنه يصح لمثله  
 وليس كذلك عن أي **قوله** لما عرفت وهو عدم صحة

التي يكون قادرًا على  
 شرط إبطاله ذلك خلا  
 وهو لا يسقط بخبر  
 سكي مقتضه قول الأم  
 برأفة له به  
 رة بطلانها مشا  
 واختار سكي  
 أو هو واحد الحسن  
 قوة بطلان أربعة  
 سكي بالحنف  
 إلى جمل الرجال  
 رة والمرأة الحسن  
 حصر ويصح اقتداء  
 سكي بالحنف  
 أنه أي يقيناً وبه  
 كان أحدهما  
 لأصل العاري  
 من فلا يصح اقتداء  
 يحسب ولا يحسب

اقتدا الخنثى بمثله قل **قوله** وهو من يدغم ويلزمه  
الابدال فهو اخص من الاشغ قل وعبارة الفناي  
قوله وهو من يدغم في غير محل الادغام اي بشرط  
تقدم الابدال كالمثقيم فانه يجب ان السب  
تكاويدغم الثاني التثا اما لو ادغم في غير تقدم  
ذلك نحو مالك بتثديد اللام او الكاف فانه  
لا يضره **قوله** وهو من يبدل حرفا باخر سوا  
ادغم اولا فكل ارت اشغ ولا عكس فيهما العموم  
واختصاص المطلق تأمل **قوله** ومن لم يبدل معطوف  
على الانثى ابن سرف وخضر **قوله** في الفاتحة او  
بدلها ولو الذكر كما هو ظاهر **قوله** كلامهم  
اي كل من الانثى والاي ومن لم يبدل قبله قل  
**قوله** لمثله شمل كلامه اقتدارت بالفتح وعكسه  
وشرط اقتدا الا في مثله ان يتفق في الحرف  
المعجوز عنه وان اختلفا في الما في به فلا اقتدا  
بين من يبدل بغير الصراط ومن يبدل بغير مثلا ويصح  
اذا اختلفا بغير مثلا وان ابدلها احدهما لا مالا  
والاخر ميمًا مثلاً قل وقوله شمل كلامه اخذ  
اي وليس كذلك كما في ثم المنهج انه لا يصح اقتدا



ارت بالفتح وعكسه **قوله** وجهل حالهما اي المحدث ومن  
عليه نجاسة خفية ومثله من تبين كونه قادراً على القيام  
أو السترة فتقع امامته ولو في الجمعة ان زاد على  
الاربعين كما اقتضاه اطلاقهم اذ لا تقصير من المأمور  
لخفا الى الاعلى ما لم يعلم حاله ثم نسي لتقصيره قاله  
في الايعاب ويجري حكم النسيان المذكور في حكم المحدث  
**شوقه** لا تصح امامته ايم ولا صلواتهم ان منوا  
الجمعة والاصح لا غير المحدث والمتنجس **قوله**  
وتصح في غيرها اي لا في المحدث والمتنجس مع العلم  
به كما مر **قوله** وفيما انتم العدد بدوهم سوا  
نورا جمعة او ظهراً **قوله** من تركه امامته اي وان  
توقعت الجماعة عليها بان لم يصلح للامامة غير خلاف  
للاذرع **شوقه** وهو الفاسق وان قرره الامام  
لم يصح تقريره كالمبتدع ابن سرف وان اخفى فسقه  
كما صرح به الشافعي وقال الماوردي يحرم نصب كل من يكره  
الاقتدابه وسواك ان الناصب له الامام او الواقف  
او الناظر **قوله** قال يحنوا ويرجع عليه بالمعلوم وان  
باسر كالاهل ان لم يباشرة ولم ينب اهلاً ولو شرط  
الواقع مراعاة الخلاف وان اقتضى العرف المطرد ذلك

وهو من يظهر له  
الشيخ قد وعبراً له  
يرحم الله الامام اي  
قيم فانه يبدل السب  
الما لواء من غير  
لدي اللام والكاف  
من يبدل حرفاً حر  
مع وادس فيمنه  
تأمل **قوله** ومن  
وخص **قوله** في العاق  
بوظاهر **شوقه** ك  
ي ومن عليه عي  
قتلارت بالشافعي  
ثمة ان ينفذ في  
سلف في ما ي  
ومن يخلو  
وان الله  
وقوله شمل  
في ثم الحج

وجبت بان لا ياتي البطل عند الماموم والالم يستحق  
المعلوم نقله شيخنا عن شيخه م ر ويجوز الاستنباط  
في التدريس وسماير الوظائف وان لم ياذن الواقف  
اذا استناب مثله او خيراً منه ويستحق المستناب  
جميع المعلوم خلافا لما افتى به النووي وابن عبد السلام  
من عدم استحقاق واحد منهما شيئاً يادب  
في الجملة رحمان واعتمد رتباً لوالده وغيره  
حصول فضيلة الجماعة خلف الفاسق والمعتزلي  
والرافضي والقدري والمهم والمخالف الذي لا يعتقد  
وجوب بعض الواجبات كخفي او غيره وكل من يكره الاقتدا  
به أي وان كان الاقتدامكروها بكل من ذكر لان  
الكراهة لا امر خارجة بلخصاً من شر ومحل كراهة  
امامة الفاسق لغير الفاسق اما مثله ولو اختلف الفسق  
فلا تكرة ما لم يكن فسق الامام فخرج اذا خرج الامام بحد  
وغيره كعاق جاز الاستخلاف ويجب في الجمعة في الركعة  
الاولى بشرط ان يكون الخليفة اقتدا به رحمان من  
قوله ومحل اخ **قوله** ان لم يكفر ببدعته كالقائل بخلق  
القرآن فهو مؤول بكفر التمه مساوي **قوله** كالغافا وهو  
يكراي حرق كان ولو في غير الغائبة كما يؤخذ

من التمثيل بالغاف، اذ لا فاق الغائبة كما لا يخفى وصح  
الاقتداء بهم لعذرهم رحمان بتصرف **قوله** وهو من  
يكور الخ بتاعليان الحرف المكرر قرأني وهو المعتقد قال  
وعبارته على خط مرادة من يكرر الحرف وان كان قادرا  
على عدمه لانه المكرر حرف قرأني على المعتقد وسواء  
في الغائبة او غيرها انتهى **قوله** ومن تغلب على  
الامامة أي امامة الصلاة وهو لا يستحقها نحو  
من به مذموم شرعا بكرهه أكثر القوم لاجله ومثله  
من تغلب على امامة غير الصلاة كوال ذكر ذلك  
في ش الأصل قال وعبارته فيه قال النووي كغيره  
وتكره للانسان ان يؤم قوماً واكثرهم يكرهونه  
لمعنى مذموم شرعا كوال ظالم ومن تغلب على  
امامة الصلاة وهو لا يستحقها ولا يجتزئ عن  
النجاسة او يحقق هيئات الصلاة او يتعاطى معيشة  
مذمومة أو يتعاشر اهل الفسوق ويخونهم او شبه  
ذلك يتوانصبه الامام لا قال وأما المامومون  
الذين يكرهونه فلا يكره لهم الصلاة ورآه وهذه  
الكراهة للشرية كما صرح به ابن الرفعة والعولي  
وغيرها بخلاف ما اذا اكرهه كلهم فانها للتحريم كما نقله



في الروضة كاصلها في الشهادات عن صاحب العدة  
وتنص عليه الشافعي رضي الله عنه فقال ولا يحمل  
لرجل ان يؤم قوما وهم يكرهونه والاسنوي ظن  
ان المستلكن واحدة فقال هنا وهذه الكراهة  
للتحریم كان نقله الزاوي في الشهادات عن صاحب  
العدة ونقله في الحاوي عن الشافعي وذكر  
لفظه المتقدم وتبعه على ذلك جماعة **قوله**  
كالمجسم وهذا مرجوح وعدم تكفيره هو الراجح  
والمراد به من يعتقد الجسمية فقط وان كان  
يلزمها كالبياض والسواد اولزها الجهة لا  
لازم المذهب ليس بمذهب ويكفر معتقد الجهة  
على الراجح فتأمل قل وكتب شوقوله كالمجسم  
صرحاً قل حج وهو الذي ينبغي ترجيحه من تناقض  
وقع في الروضة والمجموع لكن محله فيمن اعتقد انه  
تعالى جسم كالاجسام وعليه يحمل اطلاق المجموع  
انه يكفر امانه اعتقد انه جسم لا كالأجسام  
فلا يكفر وعليه يحمل اطلاق الروضة وغيرها  
بل المشهور عند ائمتنا انه ليس بكفر انتهى وجمع  
في الايعاب بينهما بات ما هنا محله ان صرح بشيء

من لوازم الجسمية كاليصاص والسنواد وما هذا  
فيما اذالم يصرح بشي من ذلك لان الاصح عند  
الاصوليين ان لازم المذهب ليس بمذهب انتهى  
وقوله ليس بمذهب وان كان كقرا ما لم يلتزمه  
صاحبه بشي وذكرج في فتاويه الحديثية نقلا  
عن الاذريعي وغيره انه المشهور عدم تكفير المجمة  
وان قالوا له جسم كالا جسام لانهم مع ذلك لا  
يعتقدون لوازم الجسمية انتهى وفي المسامرة  
وسم ومن سماه جسما وقال لا كالا جسام يعني  
في نفي لوازم الجسمية كيعض الكرامية فانهم  
قالوا هو جسم بمعنى موجود واخرون منهم قالوا  
هو جسم بمعنى قائم بنفسه اخطا لكن خطاوه  
في اطلاق الاسم لا في المعنى انتهى **قوله** صريحا  
بخلاف الجسم صنفا كالقابل بالجملة او بلون مثلا  
لان ذلك من لوازم الاجسام والمعتمد عدم  
تكفير المجمة مطلقا ابن شرف وخضر وعبارة  
العناي قوله كالجسم صريحا اي المعتقد كونه  
تعالى كالا جسام بخلاف ما اذا اعتقد انه جسم  
لا كالا جسام والمعتمد انه لا يكفر مطلقا سواء كان

اعتقاده مطلق الجسم أو أنه كالأجسام فالمجسم  
من يثبت لله تعالى جسماً تعالى الله سبحانه وتعالى  
عن ذلك علواً كبيراً واحترز بالصريح عن يقول  
بالجهة يعني أنه تعالى في جهة ويلزم منه أنه جسم  
لكنه ليس صريحاً فلا يكفره بالحرق وأصله للزيادي  
قلت والقلب إلى التفصيل أميل فقد قال جرجي  
الأعلام والمشهور من المذهب كما قاله جمع متأخرون  
أنه المجسمة لا يكفرون لكن أطلق في المجموع تكفيرهم  
وبينى على الأول على ما إذا قالوا أجسام لا كالأجسام  
والثاني على ما إذا قالوا أجسام كالأجسام لا  
التقص اللازم على الأول قد لا يلزمونه ومن  
أن لازم المذهب غير مذهب بخلاف الثاني فإنه  
صريح في الحدوث والتركيب والألوان والاتصال  
فيكون كفاً لأنه أثبت للقدم ما هو منفي عنه  
بإجماع وما علم من الدين بالضرورة التباينة عنه  
ولا ينبغي التوقف في ذلك بل حرقه فخلص في  
المجسمة ثلاثة أقوال التكفير مطلقاً وعدمه مطلقاً  
والتفصيل والله الهادي إلى سواء السبيل وذكر جرجي في الكتاب  
المذكور أن القائلين بالجهة لا يكفرون على الصحيح



قال نعم ان اعتقدوا لازم قولهم من الحدوث أو غيره  
كفر واجماعاً انتهى فليحفظ فان قلت ما المعتمد  
فان الزيادي روى وخضر وابن سرف والعناني  
اطبقوا على ان المعتمد عدم تكفير المجسمة وابت  
حرف فصل قلت القلب الى التفصيل أميل والله أعلم  
**قوله** ومنكر العلم بالجزئيات والمعدوم والبعث  
والحشر للاجسام شئ ففكر العلم بالجزئيات وهو  
من ثبت لله تعالى العلم بالكلية وينبغي العلم بالجزئيات  
كافراً كما قاله الشيوخ وغيره أي لان اهل السنة على  
عموم علمه تعالى للكلية والجزئيات ولو الغيب  
المتناهية ولذا انه الاقدس والمعدوم قال الفقهاء  
والمستحيل ومعنى علمه به علمه باستحالته وانه لو  
تصور وقوعه لزمه من الفساد كذا وهذا يمنع  
عن علمنا نحن بالمستحيله واعلم ان منكر العلم بالجزئيات  
هم الفلاسفة وقد قالوا ايضاً بقدم العالم وعدم  
حشر الاجساد وقد قلت في ذلك .  
بثلاثة كفر الفلاسفة العدا . اذا نكروها وهي ايضاً مثبتة  
علم بجزئيات حدوث عوالم . حشر الاجساد وكانت مثبتة  
**قوله** خلاف الاولى وبجاء الاذرعى انه لا بأس

بالاقتداء به لمن هو مثله او لمن وجده قد أحرم وفيه  
نظرا ذكرا من كره الاقتداء به لافرق ان يقتدي به  
من هو مثله او غيره ولا يبين الابتداء والانتهاشو  
**قوله** وان عدله الاصل في المكروه ويمكن اجمع  
لحمل كلام التنعيم على ما اذا كان ذلك من  
ابتداء الصلاة ولم يكن المقتدي مثله كذا انجها  
بعض الأفاضل وأطبقت عبارة المحققين على ان  
هذا التفصيل مخصوص بولمسا الزنا فلا يجرب  
في الاخيرين والذي في سقم رخصه واطلق جماعة  
كراهة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه وهي صورة  
يكون ذلك في ابتداء الصلاة ولم يساوة المأمور  
فان ساواة أو وجده قد أحرم واقتدى به  
فلا بأس انتهى **قوله** ومن لا يعرف له أب ومنه  
اللقب تنبيهه للاقتداء في هذين حكم الامامة  
في الكراهة وخلاف الأولى قال شيخنا روع  
ذلك يحصل فضيلة الجماعة كما في المؤداة خلف  
القبضة وعكسه وخوذلك هو قل وعطفه  
اعم مما قبله أي قوله ومن لا يعرف له أب عطف  
عام على خاص لشموله له دون العكس لان ولد

الزنا لا يعرف له أب يُنسب اليه شرعاً وكذا اولد  
الملاعنة فبينه وبين ما قبله العموم والخصوص  
المطلق لانفراد من لا يعرف له أب في اللقطة وعدم  
انفرادهما عنه **قوله** سواء أي ان اتفقتا في بقية  
الصفات الاتية هـ قل وسواء خيرا لاعم والبصير  
لانه مصدر رتبعني مستويان **قوله** من سلم الخ أي  
مع الاستواء في البلوغ وعدمه والحرية وضدها  
والا يقدم البالغ ولو عبداً على الصبي ولو  
حرّاً والحر العقيقه على العبد الا فقه هـ قل **قوله**  
الافقه أي اعرف الحاضرين باحكام الصلاة ومتعلقا  
مناوي **قوله** ثم إذا اجتمع ممن له أهلية الامامة  
جماعة أي في غير مسجد وفي غير ملك وليس فيهم  
إمام أعظم ولا ثانيه فحل هذا في غير الأئام الراتب  
وغير صاحب المكاة وغير الوالي أما هو لا تقدر  
على غيرهم كما ياتي الافقه ولو مكاة عارياً والفقيه  
مستوراً فالذي يظهر ان العاري مقدم اذ لا نقص  
فيه يعارض فضيلته التي زادها وايضا ففضيلته  
ذاتية وذلك كما له بالستر غرضي يمكن زواله لا ذاتي  
ويقتضى بما ذكر كل تقدم اختلف فيه شرط لا يوجب

تما



الاعادة كالتيهم قاله ابن حجر وقوله اذ لا تنقص فيه  
 فيه نظر فقد قال بعضهم ان صلاة العراة ونحوهم  
 جماعة صحيحة ولا ثواب فيها لانها غير مطلوبة انتهى  
 قال شيخنا أي لا انتفاء طلبها لعدم اهليتهم  
 لها بسبب صفة قائمة بهم انتهى فليست مل شوري  
 فحاصله ان غير القاري مقدم على الافقة القاري  
 للاعتناء من الشارع بأمر المستحب في الصلاة  
 وان لم يحفظ من القرآن الا الفاتحة ه **خضر**  
 على غيره متعلق بيقدم قال قل نعم يقدم عليه  
 الاثنان في الجبارة لان دعاء الاسن اقرب الى  
 الاجابة انتهى اي فقول المص في الصلاة اي  
 غير صلاة الجبارة انتهى **لانه** صلى الله عليه  
 ولم قدم ابا بكر مع انه صلى الله عليه ولم نص على ان  
 غيره اقرا منه ثم روى فقد روى البخاري انه لم  
 يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه ولم سوى  
 اربعة أنصار زيد بن ثابت وابي بن كعب ومعاذ  
 ابن جبل وأبو زيد ثم رخصه وجاني رواية زيادة  
 ونظما بعضهم فقال **لقد جمع القرآن في عهد أحمد** علي وعثمان وزيد بن ثابت  
 أبيه أبو زيد معاذ وخالد **يحيى** أبو الدرداء وابن الصامت

**قوله** فلا يوجد قارئ الا وهو فقيه فالمحدث في تقديم  
الأقران الغفلة المستويين على غيره قال النووي  
لكن قوله فان كانوا في القراءة شوا فاعلمهم بالسنة  
دليل على تحريم الأقران مطلقا انتهى وقد يجاب  
بأنه قد علم ان المراد بالاقراء في الخبر الأفعه  
في القرآن فاذا استوا في القرآن فقد استوا  
في فهمه فاذا زاد أحدهم بفقه السنة فهو حق  
فلا دلالة في الخبر على تقديم الاقراء الا فقه في  
القرآن على من دونه ولا نزاع فيه في روض جعفر  
**قوله** الا وهو فقيه فقد قال ابن مسعود رضي  
الله عنه ما كنا نخاوز عشرين آيات حتى نعرف أمرها  
ونفهمها واحكامها **قوله** الأكثر قراءة اي حفظا  
لا تلاوة وقيل الاصح قراءة وقيل الأكثر في معرفة  
القراءات السبع قل وعبارة ثم رواها الأوجه  
ان المادة بالاقراء الاصح قراءة فان استويا في ذلك  
فالأكثر قراءة وبحسب السنوي ان المميز بقراءة  
السبع او بعضها من ذلك وترد في قراءة مشتملة  
على الحن ويظهر انه لا عبرة بها **قوله** الأورع اي  
الأكثر ورعا وهو زيادة على العدالة بالعفة

وحسن السيرة فالورع هو العدل العفيف عن  
الشبهات الحسن التنا عليه واما الزهد فهم  
ترك ما زاد على الحاجة أي من الحلال يقينا في اخذ  
من الحلال بقدر ما يحتاج اليه ويترك الباقي ولما  
الورع فهو كما ترك الشبهات خوفا من  
الوقوع في الحرام فالورع ياخذ الحلال كله وان  
زاد على الحاجة ويترك الحرام والشبهات فالزهد  
أعلى من الورع اذ هو في الحلال والورع في الشبهة  
وعبارة قال والعدالة الاخلة في كلامه هي لغة  
الاستقامة ونحوها وسرعا عدم ارتكاب  
كبيرة او اصرار على صغيرة فالورع ترك الشبهات  
خوفا من الوقوع في الحرام والزهد الاقتضار  
على قدر الحاجة من الحلال يفتيا انتهى قال  
اج على خط و **الحاص** ان الزهد قسم من الورع  
لا قسم اذ الورع مقول بالتشكيك فاول مراتبه  
احتساب الشبهات فان ترك ما زاد على الحاجة  
من الحلال كانت المرتبة العليا له **هو** الاقدم  
هو ابو هجره وقياس تقديم من أسلم بنفسه  
على من أسلم تبعا لتقديم من هاجر بنفسه على من



هاجر أحد آباءه وإن تأخرت هجرته وظاهر تقدم  
 من هاجر أحد أصوله إليه صلى الله عليه وسلم على  
 من هاجر أحد أصوله إلى دار الإسلام لا على من  
 هاجر بنفسه إليها أحدًا مما مرانفاً وهل  
 يدخل في الأصول هنا الأنثى ومن ادلى بها كما في  
 الأم قياس الكفاة لا وقد يفرق بأن أمدار  
 على شرف يظهر عادة التناخرب وهذا على  
 أدنى شرف وإن لم يكن كذلك إيجاب **شوقه**  
 إلى المدينة المشرفة أي في زمنه صلى الله  
 عليه وسلم أو إلى دار الإسلام أي بعده صلى الله  
 عليه وسلم ولا نظر للمجرة من بلاد الإسلام إلى  
 بعضها وإن نذبت من بلد لا يقام فيها أحد وكلما  
 في المهاجرين ولا فيقدم المهاجر على غيره قل  
 والمعتمد ترتيبهم كما في هذا النظم .  
 يقدم الأفعه حيث يوجد . فاقدافا ورع فازهد  
 مهاجر فاقدم في المحجرة . أسنهم أشرفهم في النسبة  
 أحسنهم ذكراً وتعد الأنطو . ثوباً وجسمائهم ما يجترف  
 فخيرهم في الصوت ثم الحلق . فالوجه فالزوجه ياداً  
 فايض ثوباً فان نزاع . جرى في الاستوا فالإقراع

السبق

انتهى **قوله** في الاسلام لا يكبر السن وعلم منه انه لا عرق  
يسن الكفر فيقدم شاب اسلم امس على شيخ اسلم  
اليوم فان اسلمه معاً قدم الشيخ ويقدم من  
اسلم بنفسه على من اسلم بتبعية لغيرة وان  
تأخر اسلامه لان فضيلته في ذاته قال ابن  
الرفعة وهو ظاهر اذا كان اسلامه قبل بلوغ  
من اسلم متعاً لغيرة اما بعده فظهر تقديم التابع  
ثم رخص **قوله** يؤم القوم اقرؤهم لكتاب  
الله اي ان كانوا مستوين في فقه القرآن وقوله  
فان كانوا في القراءة سواي وفي فقه القرآن  
وزاد بعضهم فقهه بالسنة فيقدم كما قال  
فاعلمهم بالسنة كما علم مما مر **قوله** سئل اي اسلاماً  
فهو تفسير لقوله سنا ومنه قوله تعالى ادخلوا  
في السلم كافة اي في الاسلام خضر **قوله** نسباً  
فيقدم المنتسب الى من هاجر ولومى عن قريش  
على ولد غير المهاجر ولومى قريش ودخل في كلامه  
تقديم ولد التابعي على ولد الصحابي قوله لك  
لا يتكافئان في النكاح فان الصحابي ليس  
كفؤ بنت تابعي رحمتي وعبارة اج على خط قال

شخصاً منه يعلم ان التابعي أو ولد إذا كان أقدم هجرة  
من الصحابي فإنه يقدم عليه وهو كذلك فقد  
مرجوا بأنه يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل  
قال في ثم المهرج وما تقر علم ان المنتسب الى من  
هاجر مقدم على المنتسب الى قرشي مثلاً انتهى  
ووجهه اننا لهما مقدمة على النسب فولد  
المهاجر مقدم كأييه وهذا الكلام فيه نظرات  
الرافعي رحمه الله تعالى قد صرح بان فضله ولد  
المهاجرين من حين النسب واتفق الشيوخ ان  
على تقديم نسب قرشي على غيره فكيف يجوز مع  
ذلك ان يذهب ذاهب الى تقديم ولد المهاجر غير  
القرشي على ولد القرشي هذا وهم من شيخنا  
بلا شك ع **خضر** **قوله** من قام به ما يعتبر في الكفاة  
كالعلم والصالحا خضر نعم النسب الى عظماء الدنيا يعتبر  
في الكفاة وفي اعتبارها هنا نظر الا ان يقال ان  
فيه سرفاً هنا أيضاً لان الصورة ان عظماء الدنيا  
المذكورين يسلو من العنة وخواها فالانتساب اليهم  
فيه سرفاً فما لم يبلغ اعتبارها اعم من **شوق** **قوله**  
فيقدم الهاشمي او المطلبي على غيره كخبر مسلم الناس



تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم  
تبع لكافرهم والمراد بهذا الشأن الامامة العظمى  
فقسنا عليها الصفري وعلى قريش كل من كان في  
نسبه شرف ثم روض **حضر قوله** والعرب على العجم  
وابن العالم والصالح على ابن غيره ثم **الهمزة**  
فالا حسن ذكرا بان لم يسمع ممن لم يعلم منه عداوته منقص  
يسقط العدالة فيما يظهر تحفه وكتب أيضا قوله فالاحسن  
ذكرا اي بين الناس بان يكون ثناؤهم عليه باجماع اكثر  
انتهى شوقا للشهاب الشيباني رحمه الله تعالى  
وقوله بان يكون ثناؤهم اخ اي مع استوائها في عدم  
ذكر كل منهما ممن لم تعلم عداوته بمنقص فافي العقولة  
الاول تفسير لحسن الذكر وما في العقولة الثانية  
تفسير للاحسن انتهى وعبارة قوله ذكر اي  
سيرة بين الناس وهو المعروف بالعدالة الظاهرة  
**ه** **فان** فالانظف ثوبا اي وبدنا وصنعة ولو  
تعارضت هذه الثلاثة بان وجد انظف  
ثوبا واخر انظف صنعة فالذي يظهر  
بان وجد انظف ثوبا واخر انظف صنعة فالذي  
فالذي يظهر تقديم الانظف ثوبا ثم صنعة

قال الزركشي وينبغي رعاية صفات الثواب كالأبيض  
لقله صلى الله عليه وسلم خير ثيابكم البيضاء حتى تقدر  
على لبس الأسود ولم يتعرضوا له أنتى وقد يقال  
بل تعرضوا لعدم اعتباره حيث ذكرنا النظافة  
وأعرضوا عن اللون أياب أقول يتأمل في تعرض  
العدم سوى لأنهم سكتوا عنه ولا يلزم منه تعرض  
للعدم **بشأن** بفتح الحاء عبارة المناوى عقب  
قول المتن فخلقنا بالضم أى معاينة مع الناس  
وقول البعض هو بالغنى ألا حسن صورة غير  
جيد لأن حسن الصورة قد تعرضوا له بقولهم  
فالأحسن وجهاً أى الأجل صورة وجعل بعضهم  
حسن الوجه عبارة عن كثرة التمجيد فقال قولهم  
أحسن وجهاً أى أكثرهم صلاة بالليل خبر من  
كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالتهارر ولا ينبغي  
تعدد فأن استويا وتشا حاقراً هذا كله حيث لا  
رأى أو اسقط حقه للأولى والأقدم الرتبة على  
الكل وهو مولى ولاه الناظر ولاية صحيحة أو كان  
بشرط الواقع فالبسطة قال الاستنوي رجل  
يجوز كونه أماً مالا ما هو مآ وهو الأعلى الأصم

يكون اماماً لا استقلاله بأفعاله لا ما مومناً اذ لا  
طريق له الى العلم بانتقالات الامام الا ان كان  
بجنبه ثقة يعرف بها انتهى وقد الغزالي في ذلك  
فقال من جبر الطويل

الا خبروني عن صلاة امرأتك جارية بسيطة دونها ووجبت  
تصحيح اذ صلى اماماً ومفرداً وان كان ماموماً فليست يجوز  
انتم **قوله** وذكرت في الأصل زيادة على ذلك عبارة  
تمتة ساكن الموضع بحق اولي بالامامة فيه من غيره  
فان لم يكن أهلاً لها كإمارة قدم من يكون أهلاً ويقدر  
السيد على عبدة الساكن بأذنه لا مكانته في ملكه  
والأصح تقديم المكثري على المكثري والمغير على المستعير  
والامام الراتب للمسجد أولى من غيره فان لم يحضر  
استحب ان يبعث اليه ليحضر فان خيف فوات أول الوقت  
استحب ان يتقدم غيره الا ان يخاف فتنة فيصلوا  
فرادى والوالي في محل ولايته أولى من غيره فيقدم  
في ذلك المحل ولو على مالكه فان اختص ذلك  
الغير بصفات مرجحة من فقه واستحقاق منفعة  
الموضع ونحوهما بالحق فيقدم الوالي في محل ولايته  
وبعد الامام الراتب وعبدة الساكن بحق واسم علم





بسم الله الرحمن الرحيم صلاة السفر قوله صلاة السفر

كان أوله

هذه الاضافة على معنى في لان السفر معنى لا صلاة  
له ولو قال باب حكم صلاة السفر اي من حيث القصر  
والجمع الخ لانه حيث الأركان والشروط وقد يقال  
اراد بالكيفية ذلك **قوله** واذا ضربتم أي سافرتم  
في الارض الخ فيها بمعنى السفر وهي مقيدة بالخوف  
لكن صح جوازها في الأمن لما في خبر مسلم عن يعلى ابن  
أمية قال لعمر رضي الله عنه ما بالنا نقصر وقد آمننا  
وقد شرط الله الخوف فقال عجبت مما عجبت منه فذكره  
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق  
الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ويجوز فيه الاتمام  
لما صح عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله  
قصر الصلاة وأتممت وافطرت وصمت أي بفتح التاء  
الاولى وضم الثانية فيها ويجوز عكسه اذ ليس في الحديث  
ما يدل للاول فقال أحسن يا عائشة وأما خبر  
فرضت الصلاة ركعتين أي في السفر فعنه لم أراد  
الاقتصار عليهما جمعاً بين الأدلة وسرع ذلك  
تخفيفاً عليه لما يلحقه من مشقة السفر خضرو من  
ثم سئل امام الحرمین حين جلس موضع والد له كان

السفر قطعت من العذاب فقال لأن فراق الأحباب  
جواز القصر وإنما قدم القصر على الجمع لأنه  
مجمع عليه كما ذكره المصنف بقوله إجماعاً بخلاف الجمع  
فانه مختلف فيه فان إباحة حنيفة بمنعها في النسك  
**قوله** مكتوبة أي أصالة وإن وقعت نفلاً  
فتدخل فيه الصلاة المعادة فله قصرها حيث  
قصر أصلها من خضروا لما صلوات المعادة إن  
أم أصلها أتمها وجوباً وإن قصر أصلها قصرها  
جوازاً فتأمل وصلاة الصبي أيضاً وإن كانت  
الأولى غير مغنية عن القضا وإن أتمها فله قصر  
الثانية لأن الأولى كالعدم ولو شرع فيها تامة  
ففسدت لزمه الإتمام في المعادة لأنها لزممت  
ذمتها تامة بخلاف ما لو كان عدم انعقادها  
**قوله** ولو فائتة سفرأي يغيباً فلو شك  
أتم احتياطاً كما في شأ المنهج **قوله** مؤداة زادة  
في بعض النسخ فقال المكتوبة مؤداة أي ولو  
أدأجازيا كان سافراً وقد بقي من الوقت ما يسمع  
ركعة فله قصرها واحتزبه عن الفائتة لأجل  
تفصيل وهو أنها إذا فاتت في سفر قصر جاز

قصرها

قصرها فيه ولو غيرها فانت فيه والا فلا تقصر  
رحماني لكن هذه الزيادة اعني زيادة مؤداة لا  
تناسب قول المص ولو فابتة سفر تأمل قوله  
وخرج بما ذكر الصبح والمغرب بالاجماع واما خبر  
فرضت الصلاة ركعة في الخوف فمحول على ان  
يصلها مع الامام وينعزدا بآخرى اذ الصبح لو  
قصر لم تكن شفعاً وخرجت عن موضوعها  
والمغرب لا يمكن قصرها الى ركعتين لأنها لا تكون  
الاوتر ولا الى ركعة لخروجها بذلك عن باقي الصلوات  
ثم رخصت قوله كونه السفر طويلا اتفاقا في  
الامم وعلى الاظهر في الحرب ثم يتخاضر قوله  
اي اربعة برد بضم الباء والراء وهي سير يومين  
معتدلين او ليلتين او يوم وليلة معتدلين  
مع المعتاد من النزول والاستراحة والاكل والصلوات  
ونحوها وذلك مرحلتان سير لا يقال اي  
حيوانات المثقلة بالاحمال وديب الاقدام  
وبالاميال ثمانية واربعون ميلا ذهابا فقط  
فلا يحسب الإياب حتى لو قصد مكانا على مرحلة



بنية ان لا يقيم فيه بل يرجع فليس له العصور وان تاله  
 مشقة مرحلتين متواليتين لانه لا يسمى سفراً  
 طويلاً والغالب في الرخص الاتباع **قوله** عديداً  
 لا تعريضاً ويكفي الظن علاً بقولهم ولو شك في  
 المسافة اجتمعوا فارقوا المسافة بين الامام  
 والماموم بان العصور وقع على خلاف الأصل فناسبه  
 الاحتياط والقلتين بانه لم يرد بيان للمخصوص  
 عليه فهما من الصحابة بخلاف ما هنا هاشمية  
 وخرج بالهاشمية المنسوبة لبني هاشم الاموية  
 المنسوبة لبني امية فالمسافة بها اربعون اذ  
 كل خمسة منها قدر ستة هاشمية **قوله** خضر  
 بسروط عشرة ينبغي ان يزداد كون السفر لغرض  
**قوله** ولو مع كفرا وصبي اي ما وقع من السفر  
 حالة الكفرا والصبا محسوب من المسافة وله  
 العصرية **قوله** او بلغ في اثنائه قصيته  
 ان الصبي قبل بلوغه لا يقصر وليس كذلك فليتأمل  
 سوفكان الاول اسقاط الصبي اذ ليس كالكاقد  
 في ما ذكره ويحمل كلام المص على ما اذا سافر الصبي  
 بغير اذن وليه فانه لا يقصر لانه في صورة العاصي

فاذا بلغ قصر وان بقي دون مرحلتين وقال الشيخ  
عبد الرحمن الازهري على خطي يمكن ان يجاب ولو على  
بعد ان يكون المراد بقوله او بلغ اي مع التمين  
وكان قبل ذلك غير مميز فليست **مل** **قصر** كما في  
روايد الروضة خلافا للبغوي في فتاويه من  
قصر الصبي دون من أسلم ثم روي فرق بين  
هذا وبالو انشاء معصية ثم تاب توبة صحيحة  
فان كان بين محل وسفر مرحلتان قصر و آلا  
فلا بان من انشاء معصية لما كان من أهل القصر  
ابتدأ او المانع منه المعصية غلظ عليه بابتدأ سفر  
طويل بعد توبته من المعصية بخلاف الكافر فانه  
ليس من أهل القصر ابتداء فلذلك سوغ له في  
قصر بعد اسلامه وان بقي من سفره دون  
مرحلتين زيادي خضر فان انشاء مباحا ثم غص  
ثم تاب فيترخص مطلقا من محل توبته اي وان لم  
يبق من المسافة مرحلتان نظر الاول واخره  
وسمي هذا عاصيا بالسفر لانا لا خطنا العصيان  
بالسفر فعناه القصر قبل التوبة والعصيان في  
السفر حيث قلنا ان يترخص ولو بقي دون مرحلتين

فبيننا على السفر لما في فننا في السفر انما روي  
بالمعنى فالمسافر من حيث العصيان على ثلاثة  
أقسام **الاول** كل خطوة ثلاثة اقدام والقدم  
نصف ذراع فالخطوة ذراع ونصف والذراع اربع  
وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ستة شعيرات  
معتدلات معترضات في الهجة والمراد بالخطوة  
خطوة الايدي لا خطوة الغرس او الجمل كما قيل  
وبالذراع ذراع الايدي قال وقد نظم ذلك  
بعضهم فقال

ان الكريم من الغراب **اربع** ولغيره **سبع** قتلا **ثلاثة** اميال **ضعو**  
واجعل ليل **اربع** الا **خطا** كل ذراع **ثم** نصف **يتبع**  
ثم الذراع من الاصابع **اربع** ثم بعدها **عشرون** ثم الاصبع  
ستة شعيرات ويطن شعيرة **منها** الى ظهر الاخرى **يوضع**  
ثم الشعيرة ستة شعرات **انته** من شعر بغل ليس **عنه** ذراع  
**قوله** وذلك لما علقه البخاري **اي** فائدة التعليق  
هو ان يحذف الراوي شيخه ويرتقي **ان** فوقه  
من المستأجر والاسناد هو ان يذكر الرواة  
جميعاً والمرسل هو ان يحذف الراوي الاخير  
وان سقط من الوسط اثنان سمي معضلاً



وان سقط من الرواة واحد فقط اي من الوسط  
سمي منقطعاً زيادي والجزم خلاف الترييف  
كصيغة روي وقيل قل وفي الغنية المصطلح  
وان يكن اول الاسناد خُوف مع صيغة اجزم فتعليقاً عرف  
ولو الماخزم اخ وقال قبله ذلك

ولها بلا سند اشيا فان يجزم فصيح او ورد ان  
مرضاً فلا ولكن يشور بجهة الاصل له كيبذ كر  
**قوله** في أربعة برد وان لم يقطعها بالفعل باب  
رجع من اشائها او قطعها كلها في ساعة مناوي  
**قوله** ومثله انما يفعل بتوقيف هذا جواب  
عن سؤال مُعَدَّر تقديره ان هذا فعل صحابي  
وفعله ليس بحجة في الحديث فاجاب عنه  
بان مثله انما يفعل بتوقيف بلغه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وح يستدل به وقد روي انه عليا  
صلى في ليلة اربع ركعات في كل ركعة ست سجدة  
قال الشافعي لو صح ذلك عن علي لقلت به لان  
علياً انما يفعل ذلك بتوقيف بلغه ولا يفعل ذلك  
من قبل رايه زيادي خضر **قوله** بتوقيف اي سماع  
منه صلى الله عليه وسلم او بروية فعله **قوله** او غيره

أي الواجب شمل المندوب كزيارة قبره صلى الله  
عليه وسلم والمكروه كسفر المنفرد أو للتجارة في  
أفان الموتى والمباح كسفر التجارة لغو ما ذكر  
والواجب كسفر الحج فالمراد بالمباح ما عدا الحرام  
قال وقوله كسفر المنفرد ولذا الاثنان لكن  
الكراهة فيها أخف من الكراهة للمنفرد نعم  
من كان أنسه بالله تعالى بحيث صار أنسه  
مع الوحدة كأنس غيره مع الرفقة لم يكره في حقه  
ما ذكر فيما يظهر كما أودعت حاجة إلى التقيد  
والانفراد عن الرفقة إلى حد لا يلحقه غوهم  
فلا يكره بمنزلة الوحدة كما لا يخفى ولو خرج لجهة  
معينة بتخالفهم لا يعلم سبب سفر أي هل هو مباح  
أولاً أو لتعنيه ككتاب لا يعلم ما فيه فالتمج كما قاله الشنوب  
الحاقه بالمباح ثم رفيكون المراد بالمباح أن لا يعلم  
كونه حراماً **قوله** فلا قصر للعاصي به أي بسفره يدخل  
فيهما لو قصد بسفر المعصية وغيرها لا يقصده  
قطع الطريق وزيارة أهله لأنه لم يخرج عن كونه عاصياً عنهم  
وكتب أيضاً في الدراد ولو هرب الصبي من وليه فهل يترخص  
لأنه لا يجرمة عليه لعدم تكليفه فسفره عند معصية  
أولاً لأن هذا السفر من جنس سفر المعصية

وان لم يات المسافر للنظر فيه مجالاً انتهى قال الشيخ  
الأوجه الثاني لان هذا السفر في نفسه  
ممنوع منه شرعاً وان لم يات انتهى يراجع في الرض  
شهو قوله ولا يخفى معتمد وقوله من جنس سفر  
المعصية اي فيمنع من الوقف من هو من جنس  
المكلف انتهى فالمراد بسفر المعصية هو ولو صورة  
**قوله** فلا قصر للعاصي به اي فلا ترخص بقصر ولا  
بغيره للعاصي بالسفر اي للمسافر سفر معصية  
ولو مع غيرها ولو في انشاء قال في المذهب فان  
تاب فأوله محل توبة انتهى نعم من سافر يوم  
الجمعة عصى فان تاب لم يترخص من حين توبة  
بل حتى تغتفر الجمعة ومن وقت فواتها يكون  
ابتداء سفره كما نقله من المجمع وتقدم ان  
هذا محل فيه انشاء معصية انما من انشاء  
طاعة ثم قلبه معصية ثم تاب فله الترخص  
بعد التوبة وان لم يتوب من سفره قدر المسافة  
والحق بسفر المعصية ان يتعب نفسه أو دابته  
بالركض بلا عرق شرعي ذكره في الروضة كاصليها خط  
وقال بعضهم لا حاجة الى الاحاق لانه من المعصية



قال **قوله** قال الشيخ الخ هو المعتمد ان كان ذلك  
هو الحامل له على السفر فان كان هو الحامل له  
على العدول الى اطول الطريقين جاز القصر قال  
ومثل ذلك التنزه فان كان حاملاً له على العدول  
لا على اصل السفر قصر وان كان حاملاً له على  
اصل السفر فلا يقصر ما لم يكن به مرض فساد  
لاجل ازالته بالتنزه فانه يقصر لانه غرض صحيح  
هـ وبعبارة متنى المنهج سفر طويل لغرض ولم يقدر  
اليه أو عدل لغرض غير القصر **قوله** ونية القصر  
وجعل منها الامام ما لوني الظاهر مثلاً ركعتين ولم  
ينوترخصاً والمتوي ما لوقال اؤدي صلاة السفر  
امداد شو فلولوني الا تمام او اطلق اتم لانه المنوي  
في الأولى والأصل في الثانية شئ للمنهج وقول شو  
ولم ينو الخ عبارة غير وان لم ينو الخ وهي أولى اي  
شأنه انوي ترخصاً أو اطلق اما لوني ركعتين  
مع عدم الترخص فتبطل صلته لتلاعبة كافي  
خضر **قوله** كاصل النية قصيته انه لو لم تغار  
نية جميع التكبير لا يجوز القصر شو ف يجب  
عليه ان ينوي القصر مع قصد الفعل والتعيني

وبنية الفرضية فلا تكفي بنية القصر عنه الخروج من  
البلد خلا فالعوام ولا بعد التكري في الاثنان **قوله**  
البلد اي غمارها ولا حيرة بزارعها ولا بيسا يتهداوان  
كان فيها قصور تسكن في بعض السنة ولا بخراب  
هجر بالتحويط على العامر مثلاً ولا بتركض الحيل ونحو  
والحلة وهي بيوت الأعراب المقيمة كالبلدان كانوا  
مجموعين للشمري الذي ليلا في حناد واحد  
ويستعير بعضهم من بعض والا فكالبلاد ويستترط  
في الحلة مجاوزة مطرح الرماد وملعب الصبيان  
ومتركض الحيل ونحو ذلك وان لم يكن لهم شيء  
منه وكذا مجاوزة عرض وادٍ ومهبط ومصعد  
ان اعتدلت والافلاقل وقوله مثلاً اي او  
هجر بالزرع او اذ درس وقوله المقيمة او المتفرقة  
كما في بئر المنهج وظاهرات ساكن غير الاثنية  
والخيام كنازل بطريق خال عنها رحله كالحلة  
فيما تقر بئر المنهج وظاهرات ساكن غير الاجبية  
والخيام كنازل بطريق خال عنها رحله كالحلة فيما  
تقر بئر المنهج فالخاصل ان المسافرين العمران  
مبدأ سفرة مجاوزة سور صوب مقصد مختص

ببله فان لم يكن سور كذلك فجاوزة الخندق وان لم  
يكن به ما فان لم يوجد خندق فجاوزة القنطرة  
وهي القوصة امام الباب فان لم يوجد شي من  
ذلك فجاوزة العرآن والمسافر من الخيام مبدا  
سفره فجاوزة تلك الخيام ومرافقه ما فجاوزة  
عرض الوادي ان سافر في عرضه ومهبط ان كان  
في ربوة ومصعد ان كان في وحة هذا ان  
اعتدلت الثلاثة فان افترقت سعتما اعتبر  
مجاوزة الحلة فقط والمسافر من محل لا عرآن به  
ولا خيام مبدا سفره فجاوزة محله ومرافقه  
فتكمل **سوراي** وان تعدد ما لم يجر ومثله  
الخندق عند عدمه وكذا القنطرة امام الباب  
بعدهما قل اي بعد السور والخندق ولو  
اجتمع سور وخندق وقنطرة فالمدار  
على السور دون غيره واما اذا كان هناك  
قنطرة وخندق فانه لا بد من مجاوزتها جميعا  
بهذا خضر قال حج ومرر ويلحق بالسور تحويطا  
أهل القرى عليها بالتراب ونحوه **كذلك**  
اي مختص به اي وسافر من جهته فان لم يكن مختصا



به كقري جمعها سوراً وسافر من حصنة ليس فيها  
سور فان كان خلفه اعتبر العمان كما مرّ ثانياً  
جميع ما تقر في سفر البراما سفر البحر المتصل بالبلد  
كاهل جده والسويس والطور وبولاق ودمياط  
واسكندرية فالاعتبر جري السفينة او الزورق  
اليها اخر مرة واما ما دامت تذهب وتعود فلا  
يترخص ومحل ما تقدم ما لم يجر محاذية للبلد  
كان سافر من بولاق الى جهة الصعيد فلا بد  
من مفارقة العمان وفارق ما مر في الريان  
العرف لا يعده هنا مسافراً الا بذلك زملي  
ه حاشية ن زاج على خط قوله فيكون مجاوزته  
وان كان داخله اما كن خربت ومزان لان جميع  
ما هو داخله معدود مما سافر منه **قوله**  
لأنها لا تعد من البلد يشكك عليه عدّها منها في  
دخولها في بيعها فليراجع الايعاب ثمه شوبري  
والصحيح لا تعد منها ولو في البيع وكتب ايضا قال  
ج كشيخنا وقضية كلامهم ان البناء خارج  
السور بمنزلة قرية او بلدة اخر منفصلة عن بلد  
السور وح لو سافر من هو خارجه الى جهة صاد

مسافر بمجرد دخوله منه إلى البلد وهو ظاهر وإن  
استبعد الأذرع في لو كان لعدان خارجيه  
وداخله اتجه اعتبار الية انشا السفر منها **قوله** وعدم  
نية إقامة الخ أي عدم قصد لها فلا يشترط دوام  
استحضار نية القصر في كفي الاطلاق قل ولو  
نوى الإقامة وهو مستقر ما كذا ثم لا نتقنا  
سبب الرخصة فنخرج بذلك نحو الزوج والحبري  
فلا أثر لنية إقامتهما لا سيما مستقرين  
ولا أثر لنية إقامة من نواها وهو ساير ابن شرف  
**قوله** وإتمام الخ وهذا هو الشرط السادس  
أي في الصلاة يخرج به نية الإقامة بعدها فلا  
تضر مطلقاً فلا تعود عليها بالبطان وإما نية  
الإقامة قبلها فستأتي قل **قوله** وفي معنى الثانية  
وهي قوله عدمية الإتمام فيها **قوله** عدم التردد  
في أنه يقصر أو يتم مثله عدم التردد في أنه  
يستمر على السفر أو يقيم فلو قال ونحو  
معناها وذكر هذه أيضاً كان أولى كما ذكره  
الرحماني قوله أو في جملة أوضح صورة هذه المسئلة  
اقتدى المسافر الذي يصلي العشا مثلاً قضا بمصلي المصبح

أو اقتدى مصلي عصر مثلاً بمجموعة جمع تقديم بمن  
يصلي الجمعة فيجب عليه الإتمام لأن كلاً من القسمين واجبة  
لا تكون الإتمام ولو كان ذلك الإمام مسافراً  
وكان يقصر غيرها وذلك لأنه في هذه الحالة  
صدق عليه أنه اقتدى بحتم لأن الصبح لا تقصر  
وكذا الجمعة فليغم **قوله** مقيم أو مسافر قال في  
العياب ويصح أحرام مسافر أيتّم بتم بنية القصر  
بخلاف المقيم انتهى وعبارة شمس المذهب متى  
علم أوطن أن إمامه مقيم لزمه الإتمام  
فلو اقتدى به ونوى القصر انعقدت صلاته  
ولفت نية القصر باتفاق الأصحاب وشوكر  
والمعتمد أنه لا يصح مع العلم لتلاعبه انتهى  
وعبارة شمس روتت عقد صلاة القاصر خلف  
تم جهل المأموم حاله وتلفونية القصر بخلاف  
المقيم لو نوى القصر لم تنعقد صلاته لأنه  
ليس من أهل القصر والمسافر من أهله فاسببه  
ما لو سارع في الصلاة بنية القصر نوى الإتمام  
أو صار مقيماً **قوله** لقول ابن عباس سئل ابن عباس  
ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد وأربعاً إذا



إذا ائتم بمقيم فقال تلك السنة خضراء الطريقة  
هـ **قوله** وفي معناه عدم الإيتمام بمسكوك في  
سفره ولذا قال في المنهج وعدم اقتداء  
من جهل سفره أو حتم فلوا اقتدى به أو تمت  
ظنه مسافراً فإن مقيماً فقط أو تم محدثاً ائتم  
قال في ثم وان بان في الأولى مسافراً قاصراً  
هـ **قوله** إنه السنة وقول الصحابي ذلك أو من  
السنة كذا أو أمرنا به أو نهيئنا عنه حكم الرفع  
أي حكم الحديث المرفوع رحامي **قوله** كما لو شك في  
نية نفسه أي شك في أنه نوى القصر أو لا  
فيلزمه الإتمام وان تذكر طال لتأدي حرمته  
الصلاة حال التردد على القيام ثم الميخ وتوقام  
هولائلة عمداً بلانية الإتمام بطلت صلواته  
أو تسهر الزمه عند التذكار ان يعود إلى الجلوس  
ثم يقوم إلى الإتمام ان ساءبينة الإتمام في قيامه  
ولا عبرة بنيته قبل ذلك ولا يلزمه بها الإتمام أي  
ان لم يشأ الإتمام سجد للسجود وسلم وخرج بمسكوك  
مالو علم سجد كمنفى بلغ سفره ثلاث مراحل فلا  
يلزم المؤتم به الإتمام هـ ملخصاً **قوله** وقصد

محل معلوم أي وإن لم يكن معيّنًا ومنه طالب آبق  
علم أنه لا يحل في دون مرحلتين لأن المراد العلم  
بطول السفر في ابتداءه قل فالمراد بالمعلوم  
ما يشمل المعين كالشام مثلا وغير المعين  
كان قصد مرحلتين فأكبر من غير أن يقصد محلا  
بعينه أو يقال المعلوم غير المعين وهو أن يقصد  
الشام مثلا والمعلوم المعين قصد محل مخصوص  
من الشام كبيت المقدس أو دمشق مثلا ج على  
خط **قوله** فلا قصر لهايم وإن طال تردة وهو  
من لا يدري أين يتوجه أي مادام هائما فلو  
أراد غرضا صريحا وقصد سير مرحلتين فله  
القصر لانه خرج عن كونه هائما إنما لو انشأه  
معصية ثم قاب لأن محل توبته ابتداء سفره  
بخلاف ما لو انشأه طاعة ثم غيّر معصية  
ثم قاب فله الترخص هو وإن لم يكن يقين من سفر  
مرحلتان ومثل الهائم من يتعب نفسه  
أو دأبه بالركض بلا غرض شرعي **قوله** فلا قصر  
فإن قصر جاهلا لمجاهل به أي بجوازه من أصله  
أو في الصلاة التي نواها لمرحاض عرض له قال في

الأنوار أو ظن الرباعية ركعتين فنواها في السفر  
ركعتين لم تنعقد صلاته في الأولى بلا خلاف وإن  
قرب إسلامه لثلاثيه ومثلها الثانية لتفريطه  
إذ لا يبعد رَأْدٌ بحمل مثل ذلك ويعلم من عدم  
اعتقاد صلاته أنه يعيدهما مقصورة وبه صرح  
في المجموع فما نقل عن الشامل من وجوب الإتمام  
ضعيف قال في الام وإن أتم جاهلاً بجواز الإتمام  
بطلت صلاته قال والفرق أن الجهل في الأولى عاد  
إلى القصر وقدم في أفعال الصلاة على الأصل هو  
فصحته وأما الثانية وفيها فعل زيادة في الصلاة  
مع عدم اعتقاد الزيادة وهو مبطل **غائب**  
وإن خضر فتلخص لنا أربع صور إذا قصر جاهلاً بجواز  
القصر وإن أتم جاهلاً بجواز الإتمام أو عكسه **فحتم قوله**  
ولوطنه مسافراً بخلاف ما لو شك في أنه مسافر  
أو مقيم فإنه ممتنع عليه القصر كما مر **قوله** هو أولى  
من قوله ولو غلبه وجه ذلك إن مسألة العلم تهم  
من الظن بالأولى عناية في هذه الأولوية أو لوية  
عوم كما هو ظاهر وألوية صحيحة لأنه يوهم أن  
الظن ليس حكمه كذلك **قوله** وتلك في نيته

القصر



العصر أي شك قبل الصلاة أو فيها أي تردد في نيته  
 القصر كنت لكونه غير حنفي في أقل من ثلاثة ثم أحل  
 فجزم المأموم بنية القصر قصران بان قاصراً واحترز  
 بقوله وشك في نيته عما لو علم مسافراً ولم يشك  
 كان كان الإمام حنفي في دون ثلاث فإنه يتم  
 لا امتناع القصر عندة في هذه المسافة وبوجه  
 كما قاله الأسنوي أن يلحق به ما إذا أخبره قبل أحرمه  
 بان عزمه على الاتمام ثم رخص **تحوط** قصر  
 أي ان بان ان الإمام قصر ولو باخباره وان كان  
 صبياً أو فاسقاً حيث صدقه المأموم فان كذبه  
 أم فافهم **قوله** يعقد زدته بقولي الخ قد يقال لا  
 حاجة لهذا القيد لأنه قد علم من قوله وعدم الاتمام  
 يتم ولو قال والتصريح به هنا من زيادته وجه  
**شوقوله** لزمه الاتمام ثم ان بان له حدث الإمام  
 قبل علمه باتممه أو معه فله القصر ولاقامة كالإمام  
 فيما ذكر قل ومثله في المذهب **وسبق** ولو شك  
 في نية الإمام القصر فقال ان قصر قصرته الخ هذه  
 من أفراد مسألة المتن وكان يكفيها ان يقول كما صنع  
 في ثم منحه عقب قوله قصران قصر وان علق نيته

كحقيقه فخرها في السبع  
 في الاول بلا طوفان  
 ومثلها الثانية لتعريف  
 من ذلك ويعلم من عدمه  
 بعد مقتصر في قوله  
 تحت ما هو وحب الفناء  
 في شدة جمال الامانه  
 فوق جمال الاول  
 عند شدة على الاصناف  
 في فعل ردة في القلعة  
 وهو مبطل عاب  
 في صور اقصى طلاء  
 لانه ونكسه عم  
 لاو على شك في العبد  
 في قصر كثر من هوان  
 في ذلك ان مسئلة العالم  
 في هذه الاولوية او  
 ونية عمه لا ينعوم ان  
 في مزاجه

بنيته كان قال ان قصر قصرته الخ تامل لم يضر  
التعلق لانه تصرح بمقتضى الحال وما كان كذلك  
لا يؤثر في النبيات فانه فسدت صلاح امامه انتم  
فان علم انه كان نوى القصر بقربينه او باخياره  
وان كان فاسقا وقع في قلبه صدقة فله القصر  
وانما لم يقع صوم الشك عن رمضان اذا علق وتبين  
انه منه احتياطاً للقرض للصوم وايضاً الاصل في  
يوم الشك انه من شعبان لان الاصل بقاؤه ولذا  
كان اذا علق آخر رمضان فتبين انه من رمضان  
صح وهذا الغالب على المسافر القصر فتدبر  
ان قصر الامام اي وعلم بقصره كما مر تنبيه  
ينتهي السفر ببلوغه اي بوصوله الى ما شرطت  
مجاورته وان لم يدخل عنه قال على خط ما شرطت  
مجاورته ابتداء من وطنه او من موضع نوى لاقامة  
به اربعة ايام قبل وصوله وهو مستقل لان  
عاد لغروطنه لاجبة نعم ان نوى الرجوع لوطنه  
اول غير وطنه لغر حاجته قال الغزالي واذا جاوز  
الستور ثم رجع لاجبة ايح له القصر داخل السور  
انتهى وهو محمول على غير وطنه فتأمل والحاصل

انه ينقطع السفر بمجرد وصوله وطنه أما غير  
الوطن فيتوقف على نيته قبل بلوغه اقامة  
به او على اقامته بالفعل اقامة قاطعة للسفر  
والفرق ان الوطن له قوة لا توجد في غيره امتنع  
ترخصه في محل الغيبة فان سار منه فسر جديد  
وكنية الرجوع التردد فيه قال **فرع** العصر افضل  
لمن بلغ سفره ثلاث مراحل وليس مدينا له ولا ملا  
معه عياله في السفينة والاقبال تمام افضل  
**فرع** الصوم للمساقر افضل من القطرات لم يشق  
عليه لان فيه براءة الذمة قل فان شق عليه  
وهو المراد بتغيير المولى في شئ الممنوع بضم فالفطر  
افضل فالمراد بالضر الحوق نحو لم يشق احتماله عادة  
اما اذا خشي منه تلف منفعة عضو فيجب الفطر  
فان صام عصى واجزاه زيادي **فرع** جواز الجمع اي  
عدم حرمة تغديجب كالقصر فيما اذا لم يشق من وقت  
العصر الا ما يسع اربع ركعات ونحو ذلك فيجب الجمع  
تاخر مع العصر ويعلم منه انه لو ضاق وقتها اي  
الصلاة التي تعصر عن اتمامها كان القصر واجبا  
وانه لو ضاق وقت الاولى عن الطهارة والعصر



لزمه أن ينوي تأخيرها إلى الثانية لعدرته على  
إيقاعها به إذا تم **رقوله** ولا بين عصر ومغرب  
وكذا الإجماع على ألا وجه من تردد في الحادى فما  
لو نذر أربع ركعات وقت الظهر وأربعاً وقت  
العصر من يوم واحد ثم سافر قبل دخول وقتها  
فلا يجوز له إجماع بأن يصلى ثمان ركعات في وقت  
الظهر والعصر فالنذر إنما يسلك به تسلك  
الواجب في الغوام دون الرخص والأجزاء القصيرة  
فيه إيجاب **شوقوله** لغیر متحيرة إما هي فلا يجمع  
تقدمها خضرات شرطه تقدم الأولى صحيحة  
يقيناً أو ظناً وهو منتف عن شئنا هو  
أي لا حتماً أو وقوعها في الحصد ودخل في الغير من  
تأزمه الإعادة كفا قد الظهرين وهو كذلك  
وللمتخيرة إجماع تأخير **قوله** لسفر طويل وعند  
المالكية يجوز إجماع في السفر القصير أما عندنا فلا  
جمع في قصر وجمعه صلى الله عليه وسلم في عرفة  
ومزدلفة لأنه كان مستبداً في سفر الطويل  
أذ لم يقع قبلهما ولا بعدهما أربعة أيام فإجماع للسفر  
وعند الإمام مالك للنسك رحاي **قوله** قوله

أي بان يوقع الثانية في وقت الأولى **قوله** فتأخيرها  
أفضل أي عالم يثمر جمع التقديم بكما الجماعة يخلو  
عنه جمع التأخير وألا فالقديم أفضل **قوله**  
فهما وهذا الذي اعتمد جمع تبعاً للمصراع **قوله** واعتمد مر  
أن التأخير فهما أفضل لأنه أسهل وعبارته فإن  
كان سابقاً أو أزلاً وقتها فجمع التأخير أفضل فيما  
يظهر كما صوّطاً هو كلام كثير ولظاهر الأخبار الشافعية  
ولا تتعاضد سهولة جمع التقديم مع الخروج من خلاف  
من منعه ولأن وقت الثانية وقت الأولى  
حقيقة بخلاف العكس انتهى **قوله** وذلك للاقتناع  
اسم الإشارة راجع لما في المتن من إجماع تقديمها  
وتأخيرها **قوله** ولمطر عطف على لسفر **قوله** سبقاً  
جميعاً لم يقل المغرب والعشاء بدل سبغاً ويقتصر  
على ذلك للإشارة إلى أن الرخصة في المطر مجوزة  
للجميع لا للعصر كما في السفر وكذا القول في قوله  
وثمانيًا جميعاً ولم يقل الظهر والعصر مقتصرًا  
عليه ومثلاً التوهم أن العصر وإجماع بينهما علة  
جامعة وهي الرخصة المجوزة لكل منهما في السفر

زل

فرمايتوهم من ذكر الجمع في المطرات العصر مثله  
 فرفع ذلك التوهم بالتصحيح على عدد الركعات  
**سبعة** أي سبع ركعات وقوله وثماننا  
 أي ثمان ركعات **قوله** الظهر والعصر يرجع لقوله  
 ثماننا وقوله المغرب والعشاء يرجع لقوله  
 سبعة فقولف ونشر مستوش **قوله** قال الامام  
 مالك الخ ووافقه الامام الشافعي في هذا  
 التأويل لكن استشكل بان في بعض الروايات  
 ولا مطر والجواب انه المعنى ولا مطر يستدريدها صله  
 انه لا يشترط في الرخصة بلوغ المطر الغاية في الشدة  
 شوا والمراد ولا مطر دأب فلعنه انقطع في اثنا  
 الثانية ثم روي قول شو ووافقه الامام الشافعي  
 الخ جواب عما يقال المجتهد لا يقله مجتهدا فكيف  
 يسوغ للشافعي تقليد مالك في ذلك **قوله**  
 أي ذلك بضم الفحة وفتحها بمعنى اظن واعتقد  
 قال **قوله** لان المطر قد ينقطع قبل ان يجمع فيؤدى  
 الى اخراجها عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر  
 حضر **قوله** رخصته أي المطر **قوله** والحاصل  
 ان الشروط سبعة الأول ان يوجد المطر عند



التحرّم بهما وعند تحلله من الأول وبينهما والثاني ان  
يصلي جماعة وتكفي في اول الثانية والثالثة ان تكون  
الصلاة بمصلي بعيد عرفا والرابع ان يتأذى بالطر  
في طريقه والخامس الترتيب والسادس الولا والسابع  
نية الجمع **هـ** منه يصلي جماعة قال الشيخ ينبغي  
انه لا يشترط الجماعة في الأولى وانه يكفي وجودها  
عند الاحرام بالثانية وانه انفراد قبل تمام الركعة  
وانه لو تباطأ المأموم عن الامام اعتبر في صحة  
صلاته احرامهم في زمن يسمع الغامضة قبل ركوعه  
واختارم مرة اشترط الجماعة عند التمام من الأول  
ايضا شرو في حاشية السيد الرحمان في قوله  
منه يصلي جماعة أي في جميع الأولى وركعة من  
الثانية انتهى واقول اعتمد شيخنا بتقيا الشيخ  
بش كلام السكوري الاول اعني اشترط الجماعة  
في التحريم بالثانية فقط فاخذ خلافا **قوله**  
جماعة هذا قيد على المعتمد وقول قل وكذا فرادى  
بمسجد لكن لا تشترط الجماعة في الاولى اصلا وانما  
هي شرط عند الاحرام بالثانية فقط كما ذكره شو  
اولا واعتمد بش وفي حاشية الاجهوري على خط

مانصه والجماعة لا يشترط في الاول لو قوعهما في وقتها  
وانما هي شرط في اول جزء من الثانية وان انغرد  
قبل تمام ركعتي الاول ولا بد من نية الامام الجماعة  
او الامة والالم تنعقد صلاته ثم ان علم المأمور  
لم تنعقد صلاتهم والا انعقدت ويشترط في صحة  
صلاة الامام ان لا يتباطئ المأمومون عن  
الامام بحيث انهم لم يدركوا معه ما يسمع الغائبة  
فان بتأخروا او لكن ادركوا بعد احرامهم معه زمنا  
يسمع الغائبة قبل ركوعه صحت صلاته انتهى  
هذا محصل ما ذكره سم ونقله عن م رانتي قلت  
فلوا حر ما حال ركوع الامام فالظاهر انه لا يصح  
صلاتهم كالا امام لعدم الجماعة فليتم **مل** **قوله** يمكن  
اي مسجد او غيره قل **قوله** يتأذى هو ضابط  
البعد والمراد اذى لا يمتثل عادة لامثاله وخرج  
به من يمشي في كن او باب به عند باب المسجد  
نعم لا امام المسجد ومجاوريه اجمع يتعاقل وعبارة  
ع ب وشو يجوز للامام ان يجمع بالمأمومين وان  
لم يتأذى بالمطره والمراد الامام الراتب ومثله من  
تتعطل الجماعة بغيبته وكذا من اتفق وقت

الجماعة

الجماعة وهو في المسجد كما لمجاورين **قوله** ان ذابا  
اي بحيث يبلان الثوب ومثله قاطر السقوف  
لا الوحل قل يعني انه اذا لم يكن هناك مطر  
لكن حصل بعد انقطاع المطر قاطر السقوف  
فانه يجوز اجمع مثله المطر **قوله** والجمعة كالظهر  
في جمع التقديم فيجمع العصر معها في وقتها ان  
وقعت صحيحة يغنيك او طنا والاقلا جمع كما نقله  
اج على خط عن **قوله** ان ذابا بخلاف ما اذا لم يذوبا  
وان حصل بهما مشقة في نوع آخر لم يرد نعم  
لو كان احدهما قطعاً كبيراً يخشى منه جاز اجمع به  
رملي **قوله** ويسترط لجمع التقديم الترتيب ولا يسترط  
تحقق بقاء وقت الأولى اذا الاصل بقاء الوقت فهو  
جازم بالنسبة وقد فعلها في الوقت يغني لان  
وقتها ان بقي فهو جامع والا فهو فاعل للتأني  
في وقتها الا عظام لسبحنا **قوله** الترتيب  
بات يبدأ بالاولى لان الوقت لها والتأني تبع  
فلو صلى العصر قبل الظهر لم يصح ويُعبد لها  
بعد الظهر ان اراد اجمع وكذا الوصل العشا قبل  
المغرب لان التابع لا يتقدم على متبوعه خضر



وقوله لم يبيح اي لم يقع له فرضا ولا ذفلا حيث كان  
عامدا عالما ولا افتقع له نفلا مطلقا والحال  
ان جعله اسما الى فراغه منها فان علم وهو فيها  
لم تقع له فرضا ولا نفلا ما لم يكن عليه فرض من  
نوعها فتقع عنه شي **والولا بالكسر المولاة**  
وبالفتح النصر والاول هو المراد هنا شئ ويستط  
ان تقع الاولى صحيحة يقينا فلوزكر بعد  
فراغها تركه من الاولى بطلتا وله اجمع  
مطلقا اي تقدمتا او تاخيرا او من الثانية  
وامكن صحتهما بتداركه بان لم يطل الفصلين  
سلامه منهما وتذكره تداركه وصح الجمع والا  
بان طال الفصل وجب تاخيرها الى وقتها  
ولا جمع وان شك فيه بان لم يدل ان الترك  
من الاولى ام من الثانية لزمه اعادتهما بلا  
جمع أصلا بان يصلي كلاهما في وقته اتفاقا  
وله جمعهما تاخيرا على المعتمد ويمتنع جمع  
التقدم لاحتمال انه من الثانية عبارة قل  
وان شك فيه لزمه اعادتهما بلا جمع مطلقا كما  
اعتمد ابن عبد الحق والشيخ الرمي واجاز

له التمس في غير هذا الكتاب جمع التأخير واعتمده  
شئنا الزمنا والزيادة واعتمده الخطيب ايضا  
هنا الحرف هكذا في النسخ الصحاح ويوجد في بعضها  
خلافة وهو سقط من النسخ فلا تغزبه وفي  
حاشية الرحمان ما اعتمده غيره والفا فيه نسب  
فيه نسخة يعني المص الى السهو واقره سم ولكن  
المقول على ما عليه م مع طول الفصل بها وبالاولي  
المعادة بعدها كما في المنهج وسر وعبارة مثبت  
الجمعة وبعض أركان الصلاة الاولى ان يذكر  
انه قد اهلله بعد هاء الجمع او ما تلي يعيد لها  
في وقتها المؤصل ان طال فصله ويعيد كلامي  
وقتها من لا يرى الملاح **قوله** ولا بالطلب الخفيف  
اي عرفا وبطل الولا بصلاة ركعتين بينهما ولو  
رأته وبأخف ممكن على المعتمد له وعبارة مر  
ومن الطويل قد رصلاة ركعتين ولو بأخف ممكن  
انتهى وقوله ولو بأخف ممكن اي بالفعل المعتاد  
فلو خالف المعتاد وصل الى الرتبة بينهما في مقدار  
الفصل اليسير لم يضر وهكذا يحصل التوفيق  
بين ما قاله هنا وما نقله عنه سم على منج حيث

قال وظاهرة وفاقا لمرانه لو صلى الراتبة بينهما في  
مقدار الفصل اليسير لم يضر انتهى وهذه التجميع لطيفة  
اهاج على خط وعبارة المص في سائر المراجع مع المتن  
ولا يات لا يطول بينهما فصل عرفا لما روى الشيخان  
انه صلى الله عليه وسلم لما جمع بين الصلاتين والى  
بينهما وترك الروايت بينهما واقام الصلاة بينهما  
فيضرب فصل طويل ولو تغذر لسهو وانما بخلاف  
القصر كقدرا قامة وثيم وطلب خفيف  
ه وقوله لما جمع بين الصلاتين التجميع فهو  
جمع تقديم حلي ولا يضر الفصل بالوضو قطعاً  
لانه من مصلحة ما قبل لو كان الفصل اليسير ليس  
لمصلحة ما ككل لغيره لم يضر ايضا كما في سائر  
وهذا كله اذا اتقن عدم طول الفصل قال سمي على  
منهج فلو شك في الطول وعدمه لم يجز له اجمع لانه  
رخصة ولا يصار اليها الا بيقين انتهى قوله ولو مع  
التحليل منها اي السلام اي التسليم الاول لمحصل  
الغرض بذلك وفارق القصر بانه اي اجمع ضم احدي  
الصلاتين الى الاخرى فاذا وجدت نيته قبل الصلاة  
او معه لم يوجد اجمع بلا نيته والعصر اذا تأخرت



نيتة تأدي بعض الصلاة على التمام فمنع القصر  
عنائي **قوله** عن التقديم سهوا أو عشا والوجه  
انه لو تركه بعد تحلله ثم ارادة قبل طول الفصل  
جائزا يؤخذ مما نقله في الروضة عن الدارمي  
انه لو نوى لجمع أول الأولي ثم نوى تركه ثم قصد  
فعله ففيه القولان في نية الجمع في الاثناعشاري  
**قوله** وبقا السفر في الجمع له اي السفر وقوله  
وجود المطر في الجمع له اي المطر وسكتوا عن  
شرط خامس وهو بقاء وقت الأول الى تمام  
الثانية فلو خرج الوقت في اثنا الثانية بطلت  
لانه يتبين انه محرم بها قبل دخول وقتها ف  
عنائي ومكمله قل على الغزي وخط **قوله** الى عقد  
الثانية وان لم يقارن عقد الأول فلو شرع في  
الظهر بابل ففسدت السفينة فنوى الجمع فان لم  
تشرط النية مع التحريم وهو المعتمد مع الا فلا  
وهذا كالمستثنى من اشتراط دوام السفر وقتها  
ويفرق بينه وبين محدث المطر في اثنا الأولي  
حيث لا يجمع به على الاصح لا اشتراط وجود المطر  
أول الأولي بان السفر من شأنه ان يكون

باختياره فنزل اختياره للسفر منزلة السفر بالفعل  
حتى لو كان السفر بغير اختياره كان له اجمع على  
المعتمد رجاءه واج على خطه ليتمقق اتصاله  
يغيد اشتراط امتداده بينهما وهو كذلك على الصحيح  
قل **قوله** اتصاله أي اتصال سلام الاول باول  
الثانية وهل يشترط يتقنه حتى لا يكتفى الاستصحاب  
صرح القاضي بالاشتراط فقال له لو قال لا خير بعد  
سلامه انظر هل انقطع المطر او لا بطل جمعه  
للتشك في سببه ونقله بعضهم عن غير القاضي  
ونقل عن القاضي ايضا خلافا له ولعله سمعوا ذلك  
يتناقض كلام القاضي فيه وماله الاستدلال  
الاكتفاء بالاستصحاب وادعى غيره انه القياس  
والاوجه الاول ويؤيد انه رخصة فلا بد من  
تحقق سببها ثم ربما **قوله** بقدر ركعة المعتمد  
بقدر ما يسعها جميعها كما في المجموع ولا ينافيه  
تعبير الرخصة الذي اعتر به المصنف بالوفعها فيه  
كانت اذا مرادة به الاداء الحقيقي واما حصوله  
بركعة فهو مجاز لتبعية ما وقع خارج الوقت لما  
في الوقت فقوله ووقع في المجموع الخ احذره وكتب

ايضا

ايضا المعتمد ما في الجموع فاخذ قوله فاخذ رة  
ه **سوقوله** اذا بادراكها اي الركعة منه اي من وقت  
الاولى تكون الصلاة اذا **الحق قوله** تكون الصلاة  
اذا اي مجازيا **قوله** او لم يبق الخ بما لعطف باو كما في  
صحيح النسخ وهو ظاهر **قوله** قضا سوا قدمها  
على الثانية او اخرها عنها على المعتمد قل خاتمة  
قال في الروضة كاصحاب الرخص المتعلقة بالسفر  
الطويل اربع القصر والعطرو مسح الخف ثلاثا  
والجمع على الاظهر والذي يجوز في القصير ايضا  
اربع ترك الجمعة واكل الميتة وليس مختصا بالسفر  
والتفعل على الدابة والتميم واسقاط الفرض  
به على الصحيح ثم الاصل خضرو فيه انه التيميم  
مع اسقاط الفرض به لا يختصما لسفر كما ذكره قل  
قال وزيد عليها اي الاربعة الاخيرة امور منها  
سفر الموضع بالوديعه لغزو وسفر الزوج باحدى  
نسائه بقرعة انتهى **قوله** يمتنع الجمع بمرفق  
ووجع وظلمة على المعتمد ومدى السفر لا يباح  
له الفطر لانه يودي لاسقاط الوجوب بالكلية  
وانما الجواز لمن يرجو اقامة يقضي فيها واعتمده مر



تبعاً للسبكي وجزم حج بالجواز وارتضاه شيخنا الزاوي  
وقايدته ليقضيه في أيام أقصر رحلي **باب**  
**صلاة الجمعة** سميت بذلك لاجتماع الناس لها  
أو لجمع الخير فيها أو لجمع خلق آدم فيها أو لاجتماعه  
بحوا على عرفات ويومها أفضل الأسبوع ويعتق  
الله فيه ستمائة الف عتق من النار ومن مات  
فيه أعطى جرداً وكفى فتنة القبر وفرحت  
بمكة ولم تغمرها لقلّة المسلمين أو لحفا الأسلام  
وليست ظهرًا مقصوداً لأنه لا يغني عنها قال وإن  
كان وقتها وقتاً وتقلب إليه كاستيائي بل هي صلاة  
مستقلة على الأصح إذ لا يغني عنها غيرها ولقول  
عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان من غير قصر  
على إيمان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افتري  
رواه أحمد وغيره وقال في المجموع أنه حسن وفيه  
لؤلؤ ظهرًا مقصوداً ثم تصح بتأويل الأصح أو  
الظهر مطلقاً ثم تصح بلا خلاف أو الجمعة فقيل  
لا بد مع ذلك من نية الظهر قال الإمام  
وهذا ضعيف غير معدود من المذهب أي  
فحينئذ لا تسن مراعاته عبودته وخضوعه

وعبارة الرحمان يومها افضل الايام بعد عرفة وليلتها  
افضل الليالي بعد ليلة القدر ورجح الحافظ ج تفضيل  
ليلة القدر على ليلة الاسراء والمراد بهما الليلتان  
المعتمنتان لانظاريهما من كل سنة وليلة المولد  
افضل منهما وعند تمنا بله ان يوم الجمعة وليلتها  
افضل انتهى ولعل المراد ان ليلة القدر افضل من  
ليلة الاسراء بالنسبة لنا اما بالنسبة له صلى الله  
عليه وسلم فليلة الاسراء افضل اذ وقع له فيها  
رقية الباري تعالى بعين راسه على الصبيح  
ولعل الظاهر ان المراد بوقاية من مات فيه فتنة  
القبر تخفيف سؤاله اذ عندنا ان سوال القبر  
عام الا ما استثنى وفتنة القبر هي نفس السؤال  
انتهى واول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد  
ابن زرارة بقرية على ميل من المدينة وتلك القرية  
يقال لها نقيع الخضبات اما باجتماع او امره  
ولم يصعب بن عمر حين بعثه عليه السلام المدينة  
ومر بها افضل الصلوات وهي من خصائص هذه  
الامة ع ش بضم الميم الخ حاضله ان الميم مثناة  
وتسكن فالجملة اربع لغات انتهى والفرق بين

فُعِلَتْ سَاكِنُ الْعَيْنِ وَفُعِلَتْ مُتَّكِئَةً الشَّاكَّةُ  
بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ وَالْمُتَّكِئِ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ يَقَالُ  
رَجُلٌ ضَحْكَةً يَسْكُونُ الْحَا أَيُّ مَضْمُونٍ عَلَيْهِ وَفُحْكَةً  
مُحَرِّكُ الْحَا أَيُّ ضَا حَكَ عَلَى غَيْرِهِ وَكَذَا الْهَمْزُ لِمَرْبَعَةٍ  
فَعْنَاهَا أَمَّا بِمَجْمُوعِ النَّاسِ وَأَمَّا جَامِعُ النَّاسِ هُوَ هَذَا  
قَاعَةُ كُلِّهِ كَرَمَانِي فِي سَمِّ الْبَحَارِيِّ وَاسْتَشْهِلَ الثَّانِي  
فِيهَا وَهِيَ صِفَةُ الْيَوْمِ وَاجْتِيبَ بَانَ التَّالِيَا لِقَعَةٍ  
تَحْوِي عِلَامَةً رَحْمَانِي وَجَمْعُهُمَا جَمْعَاتٌ وَجُمِعَ خَطُّ **قَوْلِهِ**  
إِذَا نَوَدِي لِلصَّلَاةِ الْخَايِ إِذْنُ لَهَا عِنْدَ قَعُودِ الْخَطِيبِ  
فَيُحَرِّمُ الْبَيْعَ وَتَحْوِي مِنَ الْعَقُودِ وَالصَّنَائِعِ وَلَوْ  
كِتَابَةً عَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ بَعْدَ شُرُوعِ فِي إِذَا تَخَطَبَ  
لِأَنَّ الْمَعْرُودِي فِي زَمَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا جَلَسَ لَهُ فِي  
غَيْرِ الْمَسْجِدِ فَيُحَرِّمُ وَلَوْ مَعَهُ لَا تَلَزَمَهُ وَيَصِحُّ أَمَّا  
فِي الْمَسْجِدِ فَيَكْرَهُ أَوْ فِي الطَّرِيقِ ذَاهِبًا أَوْ آتِيًا  
يَكْرَهُ وَكَرِهَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْإِذَا تَبَعْدَ الزَّوَالِ أَلَمْ يَكُنْ  
رَحْمَانِي **قَوْلُهُ** أَيْ عَطِيَّةٌ وَقِيلَ مِنْ بَيَانِيَّةٍ بَيَانٌ لَا ذَا  
أَيُّ اسْعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَقَدْ أَلْغَى الصَّلَاةَ وَذَلِكَ  
الْوَقْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ **قَوْلُهُ** تَعَالَى فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ  
اللَّهِ وَهُوَ الصَّلَاةُ وَقِيلَ الْخُطْبَةُ فَأَمَّا رِبَا لِسَعِي



وظاهرة الوجوب واذا وجب السعي وجب ما يسعى  
اليه ولا يمتنع عن البيع وهو مباح ولا يمتنع عن فعل  
المباح الالفعل واجب وقوله صلى الله عليه وسلم  
رواح الجمعة واجب على كل محتلم وقوله صلى الله  
عليه وسلم من تركه ثلاث جمع تها وناطع الله على  
قلبه ثم **رقوله** لقد هممت استدلال غيرا لم يهذه  
الحديث على وجوب صلاة الجماعة وعدوا فيه بالجماعة  
بدل الجمعة وفي معنى التحريق كلام يعلم من محله قل  
وفي ثم روي باب صلاة الجماعة فانصه **أجيب**  
عن الحديث بانه وارد في قوم منافعين يتخلفون  
عن الجماعة ولا يصلون فرادى والسياق يوجب  
ولانه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وانما هم يحترقون  
لا يقال لو لم يحترقوا لما هم به لانا نقول لعله  
هم بالاجتماع ثم ترك وحى بالمنع او تغير اجتماعه  
ذكرة في المجموع او انه كان قبل تحريم المثلث انتهى  
وعبارة الرحمان لا يلزم من الهم الفعل او كان قبل  
تحريم التعذيب بالنار كما يأتي ولعل حرف البحر  
زايد أي احرق رجالا في بيوتهم والزايه في والمعنى  
احرق على رجال بيوتهم وهم فيها حتى يحترقوا أف

اليوت فقط ويكون فيه التعزير بانلاق المال وهذا كله  
بناء على اسلامهم وان كانوا كفارا انهم وافتح انهم  
وفيه نظر فانه لا يجوز التعذيب بالنار ولو الكفا  
الجميع لان تعين طريق القتل غير اجمع **قوله**  
ومعلوم انها هي جواب عن كونه ذكر شروطها  
ولم يذكر حقيقة لفظ العزيمة يشملها وهو  
الانتقال من التكليف بالظهور الى التكليف بها أو  
يقال هي رخصة لانها انتقال من اربع لثنتين  
رحماني **قوله** وغيرهما اي كالموانع سؤالي ركنها  
بجمهوريتها اجماعا وهي عند وجود شروطها فرض  
عين اتفاقا ونقل قول المخالف كغاية غلط  
خضر **قوله** وتختص باستراط امور اعترض على ذلك  
بما سبق من ان شرطها الاسلام والتكليف  
وهما الاختصاصات بها بل سائر الصلوات كذلك  
واجب بان المختص بها مع غيرها الاها وحدها  
والتي مع غيره غيره منفردا ان سرف **قوله**  
الاقامة اي اقامتها في ابنة ولجمع ليس قيدا أو  
المراد الجنس ومثل البناء السرب وهو بيت في  
الارض والكهف اي الغار في الجبل فيلزم ما قلنا

الجمعة وان خلت عن الابنية ويستوطن اجتماعها اي  
الابنية عرفاً او ان لا يزيد ما بين المنزلين على  
ثلاثمائة ذراع داخلها وخارجها في محل لا تقصر  
الصلاة الا بعد مجاوزته ما تقدم في المسافر  
رحماني **قوله** الا كذلك اي الا في ابنية بخلاف  
الصحر فلا تصح فيها استقلالاً ولا تبعاً سواء هي  
وخطبتها ومن سبغها ومنها مسجد انفصل عن البلد  
بحيث يقصر المسافر قبل مجاوزته فلا تصح الجمعة  
فيه لانهم خمسافرون ولا تنعقد الجمعة بالمسافر  
ولو اتصلت الصفوف وطالت حتى خرجت منه  
القرية صحت الجمعة الخارجين بتبعا ان كان وقوفهم  
في محل لا تقصر الصلاة الا بعد مجاوزته والابان  
كانوا في محل تقصر الصلاة فيه فلا تصح لهم الجمعة  
وان زادوا على الاربعين وهذا هو المعتمد كافي نعم  
ولو كانت الحياض بصحراً أو اتصل بها مسجد فان  
عُدت الحياض معه بلدةً واحداً ولم تقصر الصلاة  
عليه صحت الجمعة به والا فلا كما يوخذ من الضابط  
**تنبيه** لا تتوقف اقامتها على اذن الامام  
او ائمة باتفاق الثلاثة وعند الخنيفة انه اذنه شرط



لأقامتها وفي المجموع عن الشافعي رضي الله عنه  
والأصحاب أنه ينبغي استئذان إمام أو  
نايب فيها خشية من الفتنة وخروجهم من خلاف  
والكلام في إقامتها قيل أما في تعدد هافلا بد منه  
فإنه محل إجماع وقال العلامة حسن الشربلالي  
الحنفي في رسالة في صحة الجمعة بالمسجد الذي خارج  
مصر نعم نصح الجمعة فيه لاستكمال شروطها  
الستة من المصر وفنائها والجمعة والجماعة  
واقلم ثلاثة رجال عن الإمام وأذن نايب  
السلطان والخطبة وفنائها ما اتصل بها المصالح  
من ركض الخيل وجمع العسكر والرمي ودفن الموتي  
ويختلف ذلك بغير مصر وصغيرها نعم قصر الصلاة  
بمجاورة العراق فقط ولا يشترط مجاورة الغنا  
المالحق بالمصر في صحة الجمعة والفرق انهما في مصالح  
أهل البلد لا قصر الصلاة فلا يلحق بها في هذا الحكم  
انتهى للمصنف رحاف وهذا مذهب الإمام أبي  
حنيفة أما مذهب الشافعي فلا تصح الجمعة في  
المنفصل عن البلد بحيث يقصر المسافر قبل مجاورته  
كما عرف **قوله** وإن كان بها ضياع فلا تلزمهم الجمعة

حيث

حيث لم يبلغهم النداء من محل الجماعة ولا تصح منهم فيها  
 لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر المقيمين حول المدينة  
 بها ثم **قوله** ولو انفردت الابنية أي بخلاف مالو  
 جاز أهلها للاقامة عليها وبخلاف مالو اقام جم  
 في محل لا حداثاً أبنية فيه فلا تصح فيه قبل اتمام  
 البناء استصحاباً للأصل في الحالين قل أي وبخلاف  
 مالو اقام أهلها بغير نية البناء بان نوا الخراب  
 أو اطلقوا أي لم ينووا شيئاً فأنها لا تصح كما  
 يستفاد من كلامهم وإن كان في حاشية قال على  
 خط خلافه **قوله** لزمته الجماعة فيها وليس لنا  
 جمعة تصح في فصلاً إلا في هذه والظاهر أن أهلها  
 يشمل الذرية رحا في **قوله** في مظال تمنعهم  
 من الشمس لأنهم أم لا خضر ومظال جمع مظل  
 اسم فاعل **قوله** وتعيير أي الخ لاث الخطة بكسر  
 الخا المعجمة اسم للتعليم على الحدود بنحو خطوطاقل  
 وعبارته على خطلات الخطة علامات الابنية قبل  
 وجودها فليست كافية وكتب سواء لا يلزم  
 من حصول الخطة التي هي علامة الابنية حصول  
 الابنية **قوله** وعبارة مررت في الملهاج وهي بكسر

المجبة أرض خط عليها اعلام للبيان فيها **قوله** وأوضح لو  
زاد قوله واخصر كما في الأصل لكان أول خضر  
مخصصا وحجاب عن الأصل بما مراده من الخطة الابنية  
واضافة قطة الى ابنية في كلامه ببيان اي خطة  
هي ابنية **قوله** باريين واختلف في الفرد الذي  
تتفق عليه المجبة وللعلماء فيه خمسة عشر **قوله**  
أخذها تصح من الواحد رواه ابن حزم الثاني  
اثنان كالجماعة وهو قول النخعي وأهل الظاهر  
الثالث اثنان مع الامام عند أبي يوسف  
ومحمد والمثالث الرابع ثلاثة معه عند أبي  
حنيفة وتسعين الثوري الخامس تسعة  
عند عكرمة السادس تسعة عند ربيعة السابع  
اثنان عشر عند ربيعة أيضا في رواية الثامن  
مثل غير الامام عند إسحاق التاسع عشرون  
في رواية ابن حبيب عن مالك العاشر ثلاثون  
كذلك الحادي عشر الحادي عشر أربعون بالامام  
عند الامام الشافعي الثاني عشر أربعون غير الامام  
عند الشافعي أيضا وبه قال عمر بن عبد العزيز  
وطائفة الثالث عشر خمسون عند أحمد في رواية

وحكى



وحكى عن عمر بن عبد العزيز الرابع عشر ثمانون  
حكاها المازري الخامس عشر جمع كثير من غير حصر  
ولعل هذا الاخير ارجحهما من حيث الدليل قاله في  
فتح الباري هو مواهب شو ولوقته الجني كافي الجواهر  
زيادي لكن على صورة بني آدم حلي اي حيث علمت  
ذكرهم وعبارة خضر وتنقذ باربعين من الجني  
او منهم ومن الانس قاله القولي اي ان علم وجود  
السروطينهم وقيدة الريمي في حياة الحيوان  
بما اذا تصوروا بصورة بني آدم ولا يعارضت  
ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعي رؤيتهم  
عملا باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى  
رؤيتهم على ما خلقوا عليه وكلامنا فمن ادعى ذلك  
على صورة بني آدم ثم رولوا لم يكن في البلد الا  
اربعون او انفراد في حبس صحت جمعهم حيث  
وجدت فيهم السروطين ولو كانوا الملتصفت  
كما في حاشية الرحمان نقلنا عن م رولوا كانوا اربعين  
فقط وفيهم امر قص في التعليم لم يصح جمعهم  
لطلاق صلاته فينقصون فان لم ينقصوا والا  
فان صحت جمعهم كما لو كانوا اربعين في درجة

واحدة زيادي فشرط كل ان تصح صلاته لنفسه  
وان تكون مفضية عن القضا كما في ثم روات لم  
يصح كونه اماما للقوم وقوله قل في حواشيه  
وشرطهم صحة امامة كل واحد منهم بالباقيين ضعيف  
قاله رفي ثم ومحل ذلك أي الاكتفاء بأربعين  
في غير صلاة ذات الرقاع اما فيما في شرط زيادتهم  
على الأربعين لحكم الامام بأربعين ويقف  
الزائد في وجه العدو ولا يشترط بلوغهم أربعين  
على الصحيح لانهم تبع للاولين انتهى وقوله  
ولا يشترط بلوغهم أي الزائدين أربعين ظاهرا  
ولو حال الحرم لكن الشرط انه يسمع الخطبة  
من كل فرقة أربعون **قوله** مكلفا أي ميمز يخرج  
السكران بناء على انه مكلف وان كان بعضهم  
صلاها بمحل آخر او مريضاً صلى الظهر ولو كان  
فيهم من لا يعتقد وجوب بعض الاركان وان شك  
في اتيانه بجميع الواجب عندنا كما تصح امامته  
بخلاف ما اذا علم منه مفسداً عندنا فلا يحسب  
حج رحمان **قوله** لا يظن أي لا يسافر الخ  
تفسير للاستيطان ولو توطن ببلدين اعتبر

ما فيه اهله وماله فافيه اهله فما اقامته فيه كثر  
فان استوت انعقدت به في كل منها قل **قوله** الا  
لحاجة كسفر وتجارة **قوله** تجمع بضم المنة المنة  
فجمع مفتوحة فيم مسددة مكسورة اي بصلت  
الجمعة رحمان **قوله** معتمده على الاقامة اعمت  
بمكة بعد عرفة فهو باق على سفرة فلم يداجم تقديما  
والجمع للسفر وقيل كان مقيما والجمع للنسك كما قال  
ابو حنيفة وهذا ظاهر كلام الامم لتعليقه بعد  
التوطن الا انه يقال عدم التوطن لا يتا في عدم  
الاقامة فمضى المرادة منه فتأمل قل نعم حيث  
اريد بعدم التوطن السفر لم يصح الاستدلال  
به على اشتراط التوطن بل على الاقامة  
سواء توطن او لا فيكون الدليل اعم من المدعى  
وعبارة ابن سرف اعترض هذا في المجموع بانه  
عليه السلام منذ خرج من المدينة لم يعم اقامة  
تقطع السفر فهو مسافر فكيف يصح الاستدلال  
به وايضا عرفات لم يكن فيها خطبة ائمة تصح  
فيها الجمعة حضر وقال الرحمان وفي كونه دليلا على  
عدم انعقادها بالمقيم غير المتوطن نظر لعدم



أقامته في تلك الحجة إقامة قاطعة للسفر بدليل قصر  
مه خروجه إلى رجوعه كما في الصحيحين ولذا لك  
قال السبكي لم يقع عندي دليل على عدم انعقادها  
به وقضيتها أنه لو أقام أربعون ليلة تسببت  
وليس بها غيرهم لا تجب عليهم الحجة إذا لم يتوطنوا  
وهو مشكل وإن كان هو المذهب كذا قاله  
عميرة لكن قال اسم يكفي في الدليل أن غالب أحوالها  
التعد ولم تثبت إقامتها بغير المستوطنين انتهى  
**قوله** ولا يغير ذكر أي من أني وحنفي **قوله**  
لو كان الحنفي زائدا على الأربعين ثم بعد إتمامهم  
بطلت صلاة وأحدهم فينبغي دوامها  
لاحتمال ذكورة الحنفي ويحتمل في الدوام  
وبه قال شيخنا مدر والزيادي والخطيب **قوله**  
ولا يغير متوطن لما رأي من عدم صلاة النبي عليه  
السلام لها في حجة الوداع الخ وفيه ما مر وغيب  
المتوطن من أقام عازفا على عودة لوطنه بعد  
مدة ولو طويلة كالمجاورين لتعلم علم أو قرآن أو  
تجارة لعدم التوطن فتطرهم ولا تنعقد **قوله**  
ولا تنعقد بالمتوطن خارج محلها وإن سمعوا

ندأها وتلزمهم حيث سمعوا النداء كما يأتي **قوله**  
فلو خرج الوقت أي يقينا أو ظنا بخبر عدل والـ  
أموها جمعة ولو شكوا فيه قبل شروعه بمبدأ ابتداء  
ظهر التردد في بينها فلو تبين الحال في شيء من  
ذلك عمل بمقتضاه قل وعبارة تليذة أرحمائي  
أي يقينا أو ظنا بخبر عدل أو فاسق وقع في القدر  
صدق بخلاف مجرد الشك فإنه لا يضر في الأثناء  
احتياطاً لانعقادها ويضر في الابتداء فيمنع  
الانعقاد وعبارة ستمرو ولو شكوا في خروجها  
في أثنائها لم يؤثران الأصل بقاؤه كما يعنى من  
قوله ولو خرج الوقت ولو علو في صورة  
السك فنوى الجمعة أن يبقى الوقت والآفة ظهر  
ففي سائر من حرم المنهاج ما لم يخصه أنه لا يصح  
وعبارته كما نقله عنه حضر ولو شكك فنوى  
الجمعة أن يبقى الوقت والآفة أظهر صحة نية  
ولم يضر هذا التعليق لاستناده إلى أصل بقاء  
الوقت فهو كنية ليلة ثلاثي رمضان عندنا  
أن كان من رمضان كذا حزمه بعضهم وفيه نظر  
أنه ولو سلم الإمام الأول وتسعة وثلاثون في

الوقت وسلمها الباقيون خارجة صحت جمعة الامام ومن  
معه فقط دون المسلمين خارجة فلا تصح جمعهم  
وكذا جمعة المسلمين فيه لو نقصوا عن الاربعين  
كان سلم الامام فيه وسلم من معه أو بعضهم أي  
أو سلم بعض من معه أعني التسعة والثلاثين  
خارجة فلا تصح جمعهم وإنما صحت الجمعة للامام  
وحد فيما لو كانوا محدثين دونه لأن سلامه  
وقع في الوقت فنبتت فيه صورة الصلاة بخلاف  
ما إذا خرج الوقت قبل السلام **ولا** المحدث  
تصح صلاته فيما إذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة  
خارج الوقت ولأنه هنا مقصر بتأخير الصلاة  
المخرج بعضهما عن الوقت بخلافه في ذلك  
فإن فرض أنه لم يقصر بل سلم في الوقت وأخرا  
إلى أن خرج الوقت احتمل أن يكون أحكم كذلك  
الحاقا للفرد النادر بالاعم الاغلب واحتمل أن يلزمه  
فيها صحة جمعة قال الشيخ وهو اوجه هذا والمعيد  
أطلاق الاصحاب ثم **قوله** أموها ظهرا ولم يبق منها  
إلا السلام أي التسليمة الأولى بتأعلي ما فعل منها  
فح يسر بالقرأة ولا يحتاج إلى نية أمماها ظهرا



نعم ليس ذلك كاستيئانها لنفسه لوبات  
الامام حنبا أو محدثا صحت انتم التعداد بغيره والا  
فلا تصح ومثله ترك بعضهم القراءة أو التسمية  
كما يقع في الارياق من المامومين المالكية فليست له  
له وليتكل بما اذا كان الامام متطهرا دون  
المامومين فانها تصح له وعلى هذا اذا صحت له  
هل يجوز للمامومين استئان جمعة اخرى فيه نظر  
عميرة انتهى رحمني واما ما ظهر اينما متحمة كما  
صرح به في الروضة وغيرها لا ينهي الجمعة  
والظهر صلاتا وقت واحد فجاز بنا اطولها على في  
اقصرهما كصلاة الحضر مع السفر ولا يجوز الاستئان في  
لانه يودي الى اخراج بعض الصلاة عن الوقت  
مع ايقاعها في الوقت خلافا للاذرعى حضوره هو  
ملخص من شمر وقوله في التعليل فجاز من اجواز  
بعد الامتناع فلا ينافي انه واجب فسقط قول الغزي  
انه مباح في اجواز لا في التحيم فافهم **قوله** في الركعة  
الاولى بينهما بان يستمر معه الى السجود الثاني  
زيادي وعارة العناني ولونوي الجمعة ان كانت  
الوقت باقينا والا فالظهر صحت ان كان الوقت باقيا

لانه تصحيح بمقتضى الحال كما اقتضيه الرولى قياسا على  
نظيرة في الصوم هـ فتلخص انه يصح التعلق اذا  
اعتقد سعة الوقت والا كان شك فلا ولو شك  
عند الاحرام في وجود العدد لم ينعقد احرامه  
وانظر لو شك بعد السلام وراجعه اما الثانية  
فيجوز ان ينوي كل منهم المغارقة ويتمها لنفسه  
وشرط ان لا تبطل صلاة واحد من الاربعين  
قبل سلام نفسه والابطلت صلاة الكل وان كان  
هو الآخر وان ذهب الأولون الى اماكنهم ويلزم  
اعادتها جمعة ان امكن والا فظهر او هذا المنفرد  
فيقال شخصاً حدث في المسجد فبطلت صلاة آخر  
في بيته قل والحاصل ان الجماعة شرط في  
الركعة الاولى فقط والقعد شرط في جميعها  
فلو صلى الامام باربعين ركعة ثم احدث فام كل  
منهم لنفسه اجزا ثم الجماعة وكذا لو فارقهم بعد  
الركعة الاولى ولو بلا عذر وخرج بحد الشخص  
قبل سلامه حدث من تمت صلاته فلا ضرر كما توهمه  
بعضهم لانه ليس في صلاة تنبيهه تجب نية نحو  
الامامة فيها كالمندورة والمعادة والمجموعة بالمطر

ولو كان الامام من لا تلزمه كصبي ومساقر والمعتد  
انه لا يشترط لصحتها تقدم احرام من تنعقد بهم على  
غيره بدليل صحتها خلف الصبي والعبد والمساقر اذا  
ثم العدد صغيرة خلافا لما في الروض والانوار من  
استراط ذلك رحمان **قوله** بالتحريم اي باخرم وهو  
الرا والعبرة باحرام الامام قل اي لا بالتحلل ولا بالخطبة  
فان قلت كيف يتصور معرفة السابقة قلت  
بان شهد مسافرا او مريضا ان احرام هذا  
سبق احرام هذا **قوله** ولا يقارنها فيه اي التحريم  
جمعة يحملها اما المسقة والمقارنة في غير محلها فلا  
يؤثران **قوله** الا ان عسرا الخ اما لكثرتهم او لقتال  
بينهم او لبعد اطراف البلد وخذ اليقعد هنا كافي الخارج  
عن البلد اي بان يكون من بطرفها لا يبلغهم الصوت  
بشر وطه الاثنية عب وش **قوله** اجتماع الناس  
اي الحاضرين عند شيخنا م را ومن يغلب حضوره  
عند شيخنا الزيايدي او من تلزمه عند الخطا ومن يصح  
منه عند ابن عبد الحق ووافقه بعض المتأخرين قل  
وقوله اي الحاضرين اي بالفعل وان لم تلزمهم لا ت  
ذلك ينضبط بخلاف بقية الاقوال لكن عبارة شمر



وهو المراد اجتماع من تلزمه أو من تصح منه وإن كان  
المغالب أنه لا يفعلها أو من يفعلها في ذلك المجرى غالباً  
كل محتمل ولعل أقربها الأخير كما أفاده الوالد رحمه  
الله به بحرف فالصواب ما ذكره قل على خط  
حيث قال ما نصه ويحتمل أن المراد به من يغلب أن  
يصلها وإن لم يحضر وهو ما قاله شيخنا الزمالي انتهى  
وما نقله عن خط يعني ما ذكره في ثم المنهاج أما  
في شأ الغاية فإنه قال العبرة بمن يصلح لا بمن  
تلزمه **الخ قوله** بمكان أي ولو غير مستجد كسائر  
وخات وإذا عسر الاجتماع جاز التعدد بقدر  
الحاجة فلو زاد عليها بطلت للكلان وقعوا  
معاً أو شك في المعية والسبق وصحت للسابق  
أن علم إلى تمام الحاجة ويلزم في الأولتين إعادة الجمعة  
للكلان أمكن والأصلوا ظهر أو في الثالثة يلزم  
المسبوقين الظهر اتفاقاً فليقع الآن في بقص  
المسأخبة منه صلاة الظهر بعد الجمعة على أنها إعادة  
باطل لأنه إن كان شاكاً في جمعة فالظهر واجبة  
عليه عينا ولو فرادى أو غير شاك فلا تصح الظهر  
منه لأن الجمعة لا تعاد ظهراً فتأمل قل قلت

إذا تعددت الجمعة لحاجة صحت للجميع على الأصح وتسن  
الظهر مراعاة لمقابلته أو لغرض حاجة في جميعها  
أو في بعضها ووقع أحرام الأئمة مكاناً وشكاً في السبق  
والثبوت بطلت عليها الجميع ثم إن أمكن استئناف  
جمعة غطيتهما ولو بأقله ممكن وجب شيء وسن  
فيها الظهر كما في سائر المنهج أي في مسألة الشك وأما  
مسألة الجمعة فلا تنس صلاة الظهر بل لا تصح  
انتهى والواجب الظهر أو مرتباً وعلم السبق صحة  
للسابقات إلى انتهائهما حاجة وبطلت فيما زاد ثم من  
غلب على ظنه أنه من السابقات لالتج عليه  
الظهر بل تسن له فقط أو من الزايدات أو شكر  
وجبت الظهر هكذا قرره شيخنا وعرضه عليه  
فأعنه هرحماني والحاصل أن صلاة الظهر بعد  
الجمعة إما واجبة أو مستحبة أو ممنوعة فالواجبة  
في مثل مصر والمستحبة فيما إذا تعددت بعدت  
الحاجة من غير زيادة والممنوعة فيما إذا اقيمت  
جمعة واحدة بالبلد فيمتنع فعل الظهر وح  
هاج على خطأ وقد نظم ذلك بعضهم فقال  
إن جمعة تعددت في مصر لعشر جمع انذب صلاة الظهر

لا فرق في الترتيب والمعية • لصحة الجميع بالسوية  
فإن ترد عن حاجة ما زاد • بطلانها منقطع فليعتد  
وواجب الظهر عليه مثلين • أي من صبح أو لا فاعلم  
وامنع صلاة الظهر من كل أحد • أن كان جمعة فرادى بالبلد  
وكلم هذا قد أفاد الرمي • عن أصله فتيا وهذا جملي  
**قوله** وهذه الشروط كلها الجماعة وعدم سبق  
جمعة **قوله** تقدم خطبتين هذا الصنيع أولى من  
قوله بعضهم وسادسها خطبتان لانهما صنيعة  
ان ذات الخطبتين شرط للجمعة وأن تقدمهما  
شرط لهما وليس كذلك حج إيجاب أي بل الخطبتان  
مع تقدمهما على الصلاة شرط لصحة الجمعة فليتامل  
وكانت في صدر الاسلام بعد الصلاة فقدمت  
وسبب أن أهل المدينة أصابهم جوع فقد مر  
دحية بن خليفة الكلبي بتجارة من الشام والنبير  
صلى الله عليه وسلم لم يخطب للجمعة فأنصرفوا ولم يبق  
الاثنان من أنفس أو اثني عشر أو أربعون فقال  
والذي نفسي بيده لو خرجوا جميعا لأضرم الله  
عليهم الوادي نارا أو كانوا يستقبلون العير بالليل  
والتصفيق وهو المراد بالهوف في الآية وخص مرجع



الضمير بالبخارة لانها المقصودة وقيل حذف من الثاني  
لدلالة الاول والتقدير اقصوا انقضوا اليه انتهى  
رحمك ووجه تقديمهما انهما شرط والشرط مقدم  
على المشروط وليس ثابتا بل لا عن الركعتين الاولتين  
على الاصح **قوله** من تصح خلفه الجمعة قد يشمل  
اعتبار كونه غير ابي وانه ممن لا تلزمه الاعادة  
مكتبهم على وجه لا يسقط يومه الصلاة شوقلا  
تصح خطبة الامي ومن تلزمه الاعادة **قوله**  
في الوقت اي وقت ظهر يومها **قوله** لانه المأثور  
للا اتباع روى البخاري عنه الشايب بن يزيد قال  
كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام على  
المنبر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر  
رضي الله عنه وفي البخاري عن انس ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يصلي الجمعة بعد الزوال وروى عنه  
عليه الصلاة والسلام كان يخطب بعد الزوال قال  
في المجموع في باب هيثة الجمعة ومعلوم انه صلى  
الله عليه وسلم كان يخرج الى الجمعة متصلا بالزوال  
وكذا جميع الامة في جميع الامصار ولو جاز تقديمها  
لقدمتها النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفا على المبكر

وايقاعا لها في اول الوقت **خضر قولا** وهو مستظهر  
انظر هل يكفي طهر الكسفي الواقع بلانية ويفرق بينه  
وبين عدم صحة الصلاة خلفه حيث علم بحاله لوجود  
الربط فليحرسوا وقد يؤخذ عدم الصلة من قول الله  
قبل ثم تصح خلفه الجمعة الا ان يقال من تصح  
خلفه اي في الجملة ومعلوم انما تصح خلفه  
لمثله انتهى وعبارة الرحمان في وجه المخالف  
كسفي تطهر بلانية وصلى اماما كالاممي حتى لو  
كان بعصم لم يقرأ العاتحة لكونه لا يركع القراءة  
للمأموم لم تصح فيه نظره **قوله** من الحدث اي الاصغر  
والا كبر فلو احدث في اثنا لها جاز البنا من حضر  
الا في الانحياز والاهلية فيه قل وعبارة العنايف  
ولو احدث في اثنا الخطبة واستخلف من حضر جاز  
للمثاني السائل خطبة الاول بخلاف ما لو اغمى عليه  
والفرق زوال الاهلية في الثاني دون الاول  
قل **قوله** والحب اي غير المعصوم عنه في بدنه  
او مكانه او محموله ومنه قبض سيف أو عكاز في أسفل  
نجاسة او موضوع عليها وقبض حرق منبر عليه  
نجاسة في محل اخر قل وكبض حرق منبر فيه عظم

عاج من عظم الغيل وحاصله ان يست يده ذلك  
ابطال مطلقا ولا فات قبضه بها وانجر بحرة اطلاق الا  
ولا رحا يوقد نظمت هذا الى اصل فقلنا  
منه من مجتبا خطيب . فماله في صحة نصيب  
وان على الطاهر قبضه وقع . وانجر من بحر بحرة من  
ولو احدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب لم  
يضر ولا يستتر طهرا السامعين ولا يستترهم ولا  
فمنهم لما يسمعون ولا يكون في داخل محل اقامتها  
حيث كانوا داخل نحو السور والانية الخطبة  
رحماي وعبارة هم رفلوا حدث في انشا الخطبة  
استانفها وان سبغه احرك وقصر الفصل لانها  
عبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة ومن  
ثم لو احدث بين الخطبة والصلاة وتطهر عن قرب  
لم يضر انهم بمخلاف مالموا استخلف الفدا واستخلفه  
القوم فانه ينسب على فعل الاول من الخطبة ثم  
لا يجوز البثاق الا تمام مطلقا فلذا انعم على الخطيب قبل  
ان يتم الخطبتين لا يسن وكذا اذا افاق هو لا يسن  
انتهى **قوله** قائم فيهما عند القدرة ولا فتص من  
قعود او اضطجاع فان بانه قدرته لم يؤثر الاولى



للعاجز الاستثنائية خضر وعده هنا شرط لان المقصود  
الوعظ وهو يحصل بدونه بخلاف الصلاة مقصودها  
الخدمة وهي باقوال وافعال فحسب على ركنها وبما  
اج على خطا وعد القيام والجلوس هنا شرطين  
لانها ليسا جزء من الخطبة اذ هي الذكر والوعظ  
وفي الصلاة ركنين لانها جملة افعال وهي تكون  
اذ كانا او غيرا ذكرهما اي لما كان مسمى الصلاة  
الاقوال والافعال عد القيام من اركانها ومسمى  
الخطبة الاقوال جعل القيام شرطاً لها ثم قوله  
عند القدرة متعلق بمستتر وقام وقوله كما يلوح  
به اي بالقيام **فان** ليس عقب السلام  
من الجمعة قبل ان ينشئ رحله ويتكلم قراءة الفاتحة  
والاخلاص والمعوذتين سبعاً سبعاً يقول يا  
عني يا حمداً يا مبدئ يا معيد يا رحيم **يا**  
ودود اغثنني بحلالك عن حرامك وبفضلك عن  
سواك اربع مرات من واظب عليه اغناها الله  
ورزقه من حيث لا يحتسب وغفر له ما تقدم من  
ذنبه وما تاخر اي وحفظ له دينه ودنياه واهله  
وولده **س** هـ بن حجر وخط رجا **قوله** بسماع متعلق

خطبتين والظاهر انه نعت لخطبتين او حال فهو متعلق  
بمخدوقه انتهى هكذا عبر الاصحاب بالسماع واعتمد  
ظاهره جماعة كالسبكي وابن المقرئ لكن في ستم  
المذهب كالعزيز وعنده ان المراد به الحضور وان لم  
يسمع ومثلي عليه البارزي وغيره وقول ابن  
المقرئ اعتراضا على تعبير الحاقوي بالحضور ان  
التعبير بالحضور خلاف ما اصرح به في العزيز والرد  
ردوة عليه بقول العزيز المراد من السماع الحضور  
ونفس السماع ليس بشرط بل لا خلاف صرح به الائمة  
انتهى وبه يعلم ما في دعوى الاولوية انتهى فليتناظر  
شعوا الباقي في سماع بمعنى مع مناوي **قوله** هو ادنى  
من قوله بحضور اذا الحضور لا يستلزم السماع بخلاف  
العكس ثم المراد السماع بالقوة بحيث لو اصفوا السمع  
اذ لو وجب السماع بالفعل كانت الانصاف واجبا  
مع انه سنة بخلاف ما لو كانت اوصافا وبعضهم  
شعوا عبارة في قوله ليسماع من تنعقد بهم الجمعة  
وهم الاربعون بالصفة السابقة والمعتبر سماع  
اركانها ولو بالقوة فلا يضر نحو لفظ ولا يكفي نوم  
وهم نعم تكفي خطبة الاحم لانه يعلم ما يقول وبما ذكر

علم وجه الأولوية في عبارته قل قلت الظاهر ان المضمرة  
النوم الثقيل لا مجرد النعاس الظاهر اذ هو كالشغل  
بالمادة رحامي وعبارته قل على خط واسماع الاربعين  
بات يرفع صوته بقدر ما يسمعون وان لم يسمعو الوجود  
لغطا قال شيخنا أو نوم بخلافه لصم انتهى فهذا  
بخالف ما ذكره هنا من ان النوم يضروا عتد  
بعض مشايخنا ما قاله على خطا وقد علمت ان  
كلام الرحامي جمع بين الكلمتين وهو الظاهر **قوله**  
من تتعقد بهم أي من يتوقف اعتقادها عليهم  
سواء اربعين منهم او تسعة وثلاثين سواء بات  
يرفع الخطيب صوته باركانها حتى يسمعوها تسعة  
وثلاثون سواء بالقوة لا بالفعل فلو تناسا غل  
بعضهم مع بعض وكانوا الوصفوا السمعوا كقولهم  
المعتد ولا يشترط فهم معناها ومثلهم الخطيب  
كن يؤم قوما ولا يعرف معنى الفاتحة فلا يكفي الاسرار  
ولا اسماء دون من ذكر ولا من لا تتعقد بهم ولا  
الحضور مع صم أو بعد أو نوم على ما فيه **قوله** ويجلس  
بينهما واقل الجلوس قدر الطائفة في الصلاة كما في  
الجلوس بين السجدين وبين ان يكون بقدر سورة



الاخلاص وان يغراها فيه فلو ترك الجلوس بينهما  
 حسبتا واحدة فيجلس وياتي بخطبة اخرى ومن  
 خطب قاعدا العذر فصل بينهما وجوبا بسكنة  
 فوق سكتة التنفس والقي فلا يكتفي بالاصلي  
 ومثله من خطب قائما ولم يقدر على الجلوس او  
 خطب مضطجعا لعجزه فيفصل كل منهما بسكنة اه  
 اج على خطبته بخلاف الحمد والصلاة والمراد انه لا بد  
 من صيغة مستتمة على يادة لفظ صلاة ومادة لفظ  
 حمد كالحمد لله او احمدا لله او انا حامدا لله والصلا  
 على محمد او اصلي او يصلي فلا يكفي غير الحمد كالشكر  
 ولا غير الصلاة كالرحمة ويتعين انصاف لفظ الله  
 فلا يكفي الحمد للرحمن ولا يتعين لفظ محمد فيكفي احمد  
 والعاقبة وخوها ولا يكفي الضمير وان تقدم له مرجع  
 فان قلت لم تعين لفظ الجلالة في الحمد ولم يتعين لفظ  
 محمد في الصلاة قلت قال اسم ان للفظ الجلالة  
 بالنسبة لبقية اسمائه تعالى وصفاته مزينة  
 تامة فان له الاختصاص التام به تعالى ونعم  
 منه عند ذكره سائر صفات الكمال كما نرى عليه العلم  
 بخلاف بقية اسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك لفظ

قد قلت الظاهر ان  
 في الخطب والحمد  
 في كل خطبة واحدة  
 يسمعون وان لم يسمروا  
 فلهذا لم يسمروا في  
 ان السوم يسمروا  
 له على خطبته  
 كل ذلك وهو غير  
 يتوقف على  
 سبعة ولا ياتي  
 كما انما يسمو  
 لا الحمد فلو  
 الوصف هو  
 به عندنا  
 معنى لانه  
 وان لا يسمو  
 ونوم على يديه  
 القاميه في  
 بين ان يكون

محمد بن اسماء صلى الله عليه وسلم هـ اي ان لفظ محمد لا  
يغني عنه عند ذكره ساير صفات الكمال فليدال لم  
يتعين لفظه هـ ا جمهوري على **قوله** ولا يتعين  
لفظ الوصية اي ولا لفظ التقوى كما علم من  
قوله بالوصية بالتقوى ونحوها وقوله بخلاف  
لفظ الحمد والصلاة لان الفرض الوعظ كما اشار  
اليه بقوله ويعظم وهو حاصل بغير لفظها  
كاطيعوا الله انتم ولان لا تتعبد بلفظها قط  
بخلاف لفظي الحمد والصلاة تتعبدنا بهما في  
مواضع ايقاب شو وكتب ايضا قوله ولا يتعين  
لفظ الوصية ويمكن ان يقال الحمد والصلاة  
تعبد بلفظها فتعين ولا كذلك الوصية  
بالتقوى ثم رايت بعضهم اشار له وفيه نظره  
لاقتضائه الاقتصار على الصيغة الواردة فيها  
فتأمله شو ويمكن ان يجاب عنه النظر بان المراد  
ان الحمد والصلاة تعبد بلفظها في الجملة كما اشار  
اليه العناني **قوله** فيهما أي في كل من الخطيبين والسلف  
الصحابه والخلف من عداهم من التابعين وتابعيهم  
او السلف المتقدمون وقال جاحد الفاضل بيت

المتقدمين والمتأخرين الثلاثة أو الأربعة  
رحماني وبقراءة مفهومة أو بعضها منها طويلا لا  
المقصود الوعظ فاستلزم الإتمام بخلاف العاجز  
عن الغاية لا يشترط في الإتيان ببذلها الإتمام  
إذا حفظ آية غير مفهومة فتكفي ولو منسوخة الحكم  
لا اللفظ ولا يكفي هنا آيات تشمل على الأركان  
كلها لأنها لا يسمى خطبة والمراد غير الصلاة عليه  
صلى الله عليه ولم لعدم آية مشتملة عليها رحماني  
فاذا قرأ نحو يا أيها الناس اتقوا ربكم الآية بقصد  
القرأة والوعظ حصلت ركينة القراءة فقط وإن  
قصد الوعظ فقط حصل أو القرأة فقط حصلت  
فإن أطلق حصلت القرأة فقط فافهم وقر على ذلك  
ما إذا قرأ الحمد لله الذي خلق السموات والأرض الآية  
بقصد الحمد والتلاوة انتهى ويكفي قراءة الآية قبل  
الخطبة الأولى وكذا لو قرأها بينهما عني **قوله**  
لتكون في مقابلة الخ فيحصل التعادل بينهما  
ويكون في كل واحدة أربعة أركان نعم الدعاء للمؤمنين  
ليس من الأركان فلو خصها بالدعاء لم يكف ويكره  
الكلام من المستمعين حال الخطبة خلافا للامة



الثلاثة حيث قالوا انه يحرم ومحل الابنة الذنب  
نعم ان دعته ضرورية وجب اوسن كالعلم  
لواجب والهي عن محرم ولا يكره قبل الخطبة وبعد  
وبينهما ولو لغير حاجة ويجب رد السلام وان  
كره ابتداءه ويستثبت العاطس والرد  
عليه فان قلت ما الفرق بينه وبين الرد قلت  
لان هذا دعاء للغير وهو لا يجب والرد تأمين  
وتركه يخيف المسلم وتقدم حرمة الصلاة ولو  
فرضا مضيقا من صعود المنبر وسجود التلاوة  
والشكر كالصلاة فيمتنع لما فيه من الاعراف  
ولو سجد لها الخطيب وقصته العلة انه البعد  
المستقل بتلاوة يسجد وفيه نظر رحمان **قوله** قال  
الامام واري بفتح الهمزة اي اعتقد لا بضمها  
علمي معناه اظن يراجع في مسند الشافعي لانه  
الاثر في بحث الفصل فقيه ما يقتضي خلاف  
هذه العنطة **سوقوله** بامور الاخره اي خصوصاً  
او عموماً كالرعا بالمغفرة ولو لجميع المسلمين  
ما لم يرد جميع ذنوبهم والا تمتنع لوجوب  
اعتقاد دخول طائفة من المومنين النار ولو

واحدًا

واحد أو ما ذكر بنافيه فافهم قال والتعميم بينهما  
أولى من تخصيصه الحاضر **بقوله** أو طار جمع وطر  
وهو الحاجة والشموع ومنه فلما قضى زيد منها  
وطراً الآية **سوق قوله** وأنه لا بأس بتخصيصه  
بالسامعين فلا يكفي تخصيص غيرهم لكن لو خص  
بعض السامعين فهل يكفي إذا كانت البعض أربعين  
أو مطلقاً أولاً يكفي فيه نظر ويصح الأول <sup>بمعنى</sup> اسم  
سوقوا أنصرف من خصهم وأقام الجمعية  
باربعين لم يدع لهم كفى عناني **قوله** كقولهم رحمتكم  
الله ولا يكفي اختصاصه بالفأيين كرحمهم الله  
رحماني **قوله** بمجازفة هي المبالغة في الأوصاف ومحلها  
أن لم يحسن من تركها ضرراً أو فتنه والأوجوب كما  
في قيام بعضهم لبعض ولا يشترط في خوف الفتنة  
غلبة الظن حج قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه  
بالصفات الكاذبة إلا الضرورة وسن الدعا  
لائمة المسلمين وولاية أمورهم بالصالح والهداية  
والعدل قال ورحماني وأما أصل الدعا للسلطان  
بخصوصه مباح ولذا قال لا بأس به وأما الدعا  
لائمة المسلمين وولاية أمورهم عموماً بالصالح

والهداية والعدله فسنة فتأمل **قوله** موالاتها بان لا  
يطول فصل عرفا بغير الوعظ بين اركان كل منهما ولا  
بينهما ولا بين فراغهما والصلاة وسكت عن ترتيب  
اركانها لان الاصح انه غير شرط قل بل هو سنة فقط  
ثم روضنا اختلال الموالات بقدر ركعتين باخف  
ممكن **رحماني قوله** عربية وان كانت القوم عجماء فايدتها  
العلم بالوعظ في الجملة ويجب عليهم تعلمها بالعربية  
فان لم يتعلم واحد منهم امثواكلهم فان تعلم واحد  
منهم كفى قل وقوله في الجملة اي في غير هذه الصورة  
قاله الدحمان والظاهر ان المراد ان يعرف بقريظة  
انه واعظ وان لم يعرف ما وعظه وقوله فان لم يتعلم  
واحد منهم امثواكلهم اي ولا يصح خطبتهم قبل التعلم  
فيصلون ظهرا وهذا كله مع امكان التعلم فان لم  
يمكن خطب واحد منهم بلسانه وان لم يعظه احاضر  
بان اختلفت لغاتهم وظاهرة وان احسن ما  
احسنه القوم فلا يتعين ان يخطب به كما سئل  
كلامهم فان لم يحسن احد منهم الترجمة فلا جفة لهم  
لاننا شرطها ملخصا **قوله** وجميع ما اعتبر فيها  
شروط وقد نظمنا فقل



في خطبتي جمعة قد شرطوا **عشرة** وأثنى يا أبا العلاء  
طهر وستر وقيام وولا **م** بينهما جلوسه مقللا  
ذكورة والوقت في إنبية **ت** فعلهما قبل الصلاة حصلا  
وعربية كذا السماع **ع** **ث** سماع أربعين كاملا  
قال سم على منهج ويشترط في الخطبة تمييز فرضها  
من سننها كما في الصلاة بالتفصيل المار عن فتاوى  
الغزالي وغيره **قوله** فأركان لها وقد نظها الشهاب  
السند وفي رحمه الله تعالى فقال **قوله**  
وخطبة أركانها قد تعلم **خ** حتى تعد يا أخي وتغضم  
حمد الأله والصلاة **الثاني** على بني جابا **لقرآن**  
وصية ثم الدعاء للمؤمنين **و** آية من الكتاب المستبين  
انتهى **قوله** وتلزم الجمعة كل مسلم مكلف قال ج وان لم  
يختص بالجمعة توطئة حضري لما بعدها **قوله** مما  
يتصور الخ خرج الزبح بالليل الأبعد الغر لبعيد الدار  
قل **قوله** وإنما أعيد أي في قوله فلا تلزم الموعود  
مطلقا الخ أي فذكر لضرورة الأقسام المتفرعة  
بالغا عليه شوا الظاهر المراد وإنما أعيد المسلم  
المكلف المستوفي للشروط المذكورة مع أنه قد تقدم  
في قوله وثانها أقامتها بأربعين مسلما الخ لضرورة

التقسيم الآتي المشار إليه بقوله الناس في الجمعة ستة  
أقسام ويحتمل وهو ألا تظهرات المراد وإنما اعبد أي  
قوله تتعقد به مع علمه مما في قوله وأقامتها بأربعين  
مسلمًا الخ فإن كلامه المتقدم في الانعقاد والصحة  
فليهم **قوله** فلا تلزم المعذور رأي وإن تعطلت  
الجماعة بتخلفه شو وهذا هو القسم الثاني من الستة  
**قوله** وهذا أي قوله لا عذر يفي عن اشتراط الخ **قوله**  
مطلقا أي شوا كاث عذرة تبرئ أو سفر أو غريب  
أو جوع أو أكل ذي ربح كربة نعم من أمكنه زوال عذره  
والمحذور لزمه أو حضر ولم يدم عذره كذلك **قوله**  
والمقيم مبتدأ خبره فتلزمه الخ ومن العذر الحلف  
بالطلاق أن لا يصلي خلف زيد فتقول زيد المذكور  
أمامة الجمعة ولم يكن في الجملة غيرها فتسقط عن  
الحالف لأن لها بدلا وهو الظهر في الجملة وقيل هو  
مكررة شرعا فيصلي ولا حنث عليه وهو ضعيف  
تنبيه قال شيخنا ليس من أعذارها الفسيلة كما يفعل  
المجاورون لتحصيله في غيرها وليس فوات الدرس عذرا  
لانسقاطها ولو كانت العلم فرض عين ولا مجرد الوحشية  
بالانقطاع عن الرفقة وهذا مثل ذلك سفر المراكبي يوم المشقة

بالمعاش للتدريك بيوم الاثنين بعدك او يفرق فيه  
 نظره حيا ومن الاعذار الاشتغال بجهيز الميت  
 واسمه لا يضبط الشخص نفسه معه ويخشى  
 منه تلويث المسجد وذكر الرافي في الجماعه ان  
 الحبس عذر اذا لم يكن مقصرا فيه بل يكون معسرا  
 وعجزا عن بثوته فيكون هنا كذلك وافق البغوي بانه  
 يجب اطلاقه لغفلها والغزالي بان القاضيه ان رأى  
 للصحة في منعه منع والا فلا وهذا أولى ولو  
 اجتمع في الحبس اربعون فصاعدا قال الاسنوي  
 فالقياس ان الجمعة تلزمهم وان يكون فيهم من  
 يصلح لاقامتها فهل للواحد من البلد التي لا يعد  
 فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم ام لا والظاهر  
 كما قال بعض المتأخرين انه له ذلك **بمحل** اي  
 كان يقف المؤذن بطريق بلد الجمعة وآخر بالطرف  
 الذي يليها من المحل المذكور ويسمعه مع اعتدال  
 الصوت والسمع واستوا المكات وعدم المانع  
 من هوائ او شجر مثلاً ولا يعتبر العلو فلو كان  
 محل عال يسمع اهله النداء بخلوة ولو فرض على مستو  
 لم يسمعه لم تلزمهم بخلاف عكسه **قوله**

١ - عذر حبس  
 عبارة مد وان لم  
 يسمع فيه من يصلح

قوله الناس في الجمعة  
 لم يفرق فيه  
 ما في قوله وقامتها  
 منعه في الاعذار  
 من وراد وتغفلت  
 هو نعم السائل  
 يغني عن غيره  
 زارة بوم او سطر  
 ربه نعم من المكور  
 يد عذرة كذا كذا  
 به من العذر  
 ريدفوز به  
 لم يفرق فيه  
 وظهر في الجملة  
 حيث عليه وشي  
 عذرة الفسار  
 وهو ليس من  
 وشي والجملة  
 كما في سفر



فتلزمه اي المقيم بقسميه بحضوره المبلد الجمعة  
فان سمع من محليين قدم الاكثر جمعا فالاقرب اليه  
فان بلغ اهل المحل اربعين لزمته فيه ويجرم  
عليهم تعطيله منها وان صلوا في غيره قل وقوله  
فان بلغ الخ محترز قول المتن ولا يبلغ اهله اربعين  
كما لا يخفى **قوله** فهو اعم اي من حيث شموله للبعض  
كما ذكره لكن فيه شموله للانثى ويلزمه التكرار  
قل **قوله** والضيء لعل المراد به الذكر كما في أصله  
لئلا يلزم التكرار ايضا قل **قوله** والانثى اي المميّزة  
بحرة او رقيقة بالغة او غير بالغة مسافرة او  
مقيمة في ابيية او خيام فقوله والمسافر اي الذكر  
والمقيم كذلك بدليل ما بعده قل **قوله** او كانوا اهل  
خيام اي في موضع من الصحرا قال في التمهيد بخلاف  
ما لو كانت خيامهم في خلال الابنية وهم مستوطنون  
فتلزمهم الجمعة وتنقدهم لانهم في خلال الابنية  
فلا يشترط كونهم في ابيية **قوله** والحنى حرا او رقيقا  
بالغا او غير بالغ مسافرا او مقيما في ابيية او لا  
هكذا ينبغي ان يقرر الكلام في هذا المحل ليناسب  
التقسيم الاتي بعده قل واراد بالتقسيم قول

الشرايين في الجملة ستة أقسام **قوله** لا تلزمهم  
هو راجع لمن يترك ومن بعده قل نعم ان اتضح  
الحش قبل فعلها ولو بعد فعله الظهر وجب عليه  
فعلها ان تمكن منها والاوجب عليه فعل الظهر  
ولا يكفيه ظهره الأول ان كان فعلها قبل فوت  
الجملة قل على الغزي وتبين العتق كما يوضح  
الحش كما في ثم **قوله** والمسكران ان اراد غير المتعدي  
او في حال سكره وعدم تمييزه فظاهره والا فلا  
سوء قوله فظاهر فيه ان ارادة غير المتعدي لا تصح  
مع قوله بعد وان لزم السكران القضا فان صرح به  
ان المتعدي لانه الذي يلزمه القضا ولانه المنصرف  
اليه الاطلاق واردة السكران المتعدي في حال  
سكره وعدم تمييزه يقتضي ان ذلك لا تلزمه  
الجملة مع انها تلزمه لوجوب القضا عليه كالمرتد  
فلا يخلو كلام المصنف من شيء على كل حال فتأمل **قوله**  
ستة أقسام اي لان الأوصاف ثلاثة الزوم  
والصحة والانعقاد فتوجد كلها في مستوفي  
الشروط وتستفي كلها عن نحو المجنون ويوجد الأولان  
في المقيم والاخيران في المعذور والأول فقط في

الجملة

المرتد والثاني فقط في نحو المسافر قل **قوله** لا أربعة  
 منصوب على الاستثناء المتصل التام الموجب فنا  
 بعده أخبار المحذوف أي أحدها الخ أو مرفوع  
 بتبديل الكلام بالنفي أي لا تسقط الجمعة عن مسلم  
 الخ فما بعده بدل منه ونقل عن الجلال أن أربعة  
 وما بعده منصوب ورسمه بصورة المرفوع على طريقة  
 بعض المتقدمين قل **قوله** أي أحدها الخ الأولى  
 تقدير وهي الخ وقوله أي لا تسقط الجمعة عن مسلم  
 الخ صوابه أي لا تركت الجمعة مسلم الأربعة الخ  
 حتى يكون مرفوعاً على البدلية فإن قضية ما قدره  
 الجرا لا الرفع وفيما كتبه الشهاب السورتي وهو أن  
 نصب أو جرف ظاهر انتهى نظر إذا وجه الخ لا يتكلف  
 والحاصل أن أربعة أن كانت منصوباً على الاستثناء  
 وهو الظاهر فقله عبد الخ خير محذوف تقديره  
 هي أو أحدها الخ أو منصوب بدلاً أو عطفاً على  
 ورسمه بصورة المرفوع على طريقته وإن كان أربعة  
 مرفوعاً فله توجيهات أخذها أن لا بمعنى لكن  
 وأربعة مبتدأ وما بعده بدل منه وخبره محذوف  
 أي لكن أربعة من المسلمين لا تجب عليهم وقد سئل

الابتداء



الابتداء بالنكوة نفعه بالمحذوف المعلوم من السياق  
ثانها أن رفع المستثنى من كلام تام موجب  
لغة خرج عليها قوله تعالى فسر بوا منه الأقل  
منهم على قراءة شاذة ثالثها تأويله بالنفي أي لا  
يترك الجمعة مسلم الاعبد الخ والله اعلم **قوله**  
تغيرها من الواجبات يتناول الصحيح في الأصول  
أنهم يخاطبون بفروع الشريعة أي المجمع عليها و  
المختلف فيها لأن الممار في التكليف بها على تقليد  
القاليل بها **سوقوله** من تلزمه الجمعة بأن كانت  
من أهلها وإن لم تستعقبه لم يقيم لا يجوز له القصر  
ه خضر **سرع** لو سافر و جاز السفر لثابتها في  
طريقه أو مقصده فله تركها لأنه صار مسافرا  
والمسافر لا تلزمه الجمعة وإنما اشترط التاخي  
لجواز السروع فيه نظرا ثم إن سرع في السفر يقصد  
تركها فلا استحالة في الحرمة ثم رأت في الأنوار ما يغني  
امتناع تركها حيث قال وإذا جاز السفر لمكانها  
في طريقه فعليه حضورها حيث أمكن سم على  
نحو **قوله** إلا أن يمكنه الجمعة أي يتيقن أدراك  
الجمعة أو يغلب على ظنه ولو عصى بالسفر ثم مات

او جن لعل المراد قبل الزوال مائة او جن فليراجع يسقط  
الائم عنه كن افسد صومه بجماع ثم مائة فانه  
تسقط عنه الكفارة ومحل المنع ايضا ما لم يجب  
السفر فورا فان وجب كذلك كان نقاذ ناجية  
وطيئا الكفار واسرا اختطفوهم ووطن او جوز  
ادراكهم و حج تضيق وخاف فوته فيجب السفر كما  
سافر فالحرمه معقبة بشرط ثلاثة ان لا يتمكن  
في طريقه ولم يتضرر بخلفه ولم يجب السفر فورا  
**قوله** الا ان تمكنه الجمعة الخ اي فلا يحرم السفر  
وظاهرة وان لم تعطيل الجمعة في المكان الذي  
انتمى السفر منه بان كان هو تمام العدد ولا مانع  
من ذلك فقولنا الشهاب الرمي بالتحريم فيما ذكر قال  
الشيخ فيه نظرا لان الانسان لا يلزمه تحصيل الجمعة  
لغيره **سوقه** او يتضرر اي ولا يلغي مجرد الوحشة  
بخلاف التيمم لانه وسيلة ويتكرر انتهى قال  
**باب كيفية صلاة الخوف** اي من حيث  
انه يجوز فيها ما لا يجوز في الائم خوفا من الأفعال  
وتطويل الركن القصير وهو الاعتدال بالحراسة  
في صلاة عشقته وفحش المخالفة في صلاة ذات

للفرقه الثابته ونذب اقتتلا المفترض بالمتنفل  
في صلاة بطن محل واحتمال الافعال الكثيرة  
المتواليه لحاجه القتال وترك استقبال القبلة  
والتقدم على الامام في جهته وصحة الجماعة ولو  
زادت المسافة بين الامام والمأموم في صلاة  
سنة اخوفه وتجوز في الحضر والسفر كل ابي  
خلا فالما لك فان اجواز عنده خاص بالسفر وهي  
باقية بعدة صلى الله عليه وسلم الى يوم القيامة  
خلا فالبعضهم لاخذ بظاهر الاية وهي قوله  
واذا كنت فيهم لآل العبرة بعموم اللفظ ولان الامام  
خليفة النبي صلى الله عليه وسلم وعبارة ثم الروض  
واستمرت الصحابة على فعلها بعد صلى الله عليه وسلم  
وادعى المزني نسخها لتركه صلى الله عليه وسلم لها  
يوم الخندق واجابوا عنه بتاخر تركها عنه  
لانها نزلت سنة ست والخندق كان سنة  
اربع وقيل خمس انتهى **قوله** واختار الشافعي الخ  
ان كان اختياره لها لافضليتها بسهولتها وكثرة  
مخارجها وقلة الافعال فيها وجواز البقية فالامر  
ظاهر وان كان مع منع البقية فهو مشكل لصحة



الاحاديث بها وقد قال الشافعي اذا صح الحديث  
فهم مذهبي واضربوا بقولي عرض الحايطة عبد البر  
**قوله** وذكر معهما رايعا اي الشافعي اي انفراد به  
مابين الائمة عبد البر وظاهرة انه غير الستة  
عشرون القران لم يرد بشي منها مع ان الآية التي  
ذكرها محتملة لذات الرقاع ولبطن نخل انتهى ابن  
سرف وعلى ان هذا الرابع غير الستة عشر تكون  
الانواع سبعة عشر كما جزم به بعضهم **قوله**  
وبيان الاربعة الخ وجه احصائه ان اشتد الخوف  
فالرابع والافان كان العدو في جهة القبلة  
ولاسائر فالاول وان كان في غيرها او فيها وتم  
سائر فالسائي والثالث فتأمل **قوله** بحيث ان بيان  
للكثرة بمعنى ان يكون في كل من الطائفتين مقاومة  
للعدو قل اي كما تبين والعدو كذلك والحاصل  
ان ادنى الكثرة ان يكون العدو بعددنا وهذه  
الشروط الثلاثة شروط للجواز والصحة زيايدي  
وحلي وعبد البر **قوله** صغيرين اي مثلاً لكنه اقتصم  
على الصغيرين لانه الوارد في الحديث واختص الاعتدال  
بالحراسة لانه وقوف يمكن فيه القتال قل ولان

الركوع تمكنه المشاهدة بخلاف ما بعد الركوع فكانت  
الحراسة زمنه وإنما لم يجرى سوا في الركوع لأنه يلزم  
على ذلك تخلفهم عنه بأربعة أركان طويلة أو في غيره  
غير الاعتدال كالسجود لأنه فيه أحداث فعدة لم تنفد  
في الصلاة اذ لو كانت الحراسة في السجود لجاز لهم  
فيه القعود اذ لا تمكن الحراسة الا فيه عشا بالمعنى  
**قوله** فيسجد بصف اي بعد اث ركع واعتدل بالجميع  
ولو صرح بهذا في الركعة الأولى واحال عليه في الركعة  
الثانية كان أقعد شو ويستحب للامام ان يعين  
قبل الأحرام من يسجد معه أولاً ومن يجرس عن ش  
**قوله** فاذا قاموا اي الامام ومن يسجد معه **قوله**  
ولحقوه اي في القيام فلو وحده ركة ركة ركعوا  
فان لم يركعوا بطلت صلاتهم هوى للسجود حلي  
محكمهم كالسجود **قوله** ثم ركع اي بعد قيامه وقراءته  
معهم قل **قوله** بالجميع تنارعه ركع واعتدل **قوله**  
فاذا جلس اي الامام ومن يسجد معه ولم يذكرهم  
لانهم يتبع له وكذا ما بعد قل **قوله** يسجدوا اي  
الآخرون **قوله** والثاني اي وسجود الثاني وقوله في  
الثانية متعلق به اي سجود الثاني في الركعة الثانية

**هـ قوله** بعد تقدمه وتأخر الأول بلاكزة أفعال  
المهيجات ينغذ كل واحد بين رجلين من غير أفعال  
مبطله فان شئ أحد أكثر من خطوتين بطلت  
صلاة **قوله** صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع  
صغرها **قوله** يعصفان بضم العين وسكون السين  
المهملتين اسم قرية من غطفان كانت بقرب خليص  
على مرحلتين من مكة سميت بذلك لعصف السيول  
فيها قل وكانه صلى الله عليه وسلم في ألف وأربعمائة  
وخالد بن الوليد في مائتين من المشركين شؤ ومضى  
عصف السيول فيها تسلطها عليهم وفيها يري **قوله**  
أنه صلى الله عليه وسلم تغلفه رحاين **قوله** بذلك أي  
سجود الصف الأول في الأولى والثاني في الثانية  
بغير العتد السابقة وهو تقدم الثاني وتأخر الأول  
شؤ **قوله** ولو بتقدم وتأخر فالجوع أربع صور في  
سجود الصف الأول في الأولى والثاني في الثانية  
صورتان بقاؤهما على حالهما والتقدم والتأخر  
وفي سجود الصف الثاني في الأولى والأول في الثانية  
صورتان كذلك شؤ **قوله** ويجوز غير ذلك منه  
حراسة صف في الركعتين أو فرقة صف فيهما أو فرقتي



صف على المناوبة أولا مع تقدم وتأخر اولا قلا وعبا  
من المنهج ولو حرس فيهما اي في الركعتين فرقة صف  
أو فرقتاه جازها اي بشرط ان يكون الممارسة مقاومة  
للعدو حتى لو كان الحارس واحدا بشرط ان لا يزيد  
الكفار على اثنين **قوله** عن اي فرقتين اي بمسند تقاوم  
كل فرقة العدو ويجوز اكثر من فرقتين على التفصيل  
الاية بالشرط المتأنيق قد وانظرا ااجلهم الامام  
فرقتين هل الخيرة في جعل احدهما الاولى والاخرى  
الثانية اليه او يقرع بينهما لو حصل نزاع شق  
ومقتضى قولهم يجب طاعة الامام ظاهر او باطنا  
فيما لا ايم فيه ان الخيرة اليه وتحرم عليهم مخالفته  
انتهى **قوله** حيث لا يبلغها السهام اي بان يمتازهم  
الى موضع لا يبلغهم فيه سهام العدو **قوله** ثم عند قيامه  
تفارقة بالنية اي عند ركوعها وجوبا وعند رفع  
راسه من السجدة الثانية جواز او في القيام ندبا  
فلا بد من نية المفارقة اتفاقا كما قاله في المجموع واما  
يختلف محالها في الحكم ملخص قد وشو وعبارة  
الشيخ خضر قوله بالنية بعد الانتصاف ندبا وقيل بعد  
الرفع من السجود جوازا فقوله تفارق بالنية أي ختمًا

فالمغارقة واجبة على كل حال بالنسبة ولها حالتان  
حالة جواز وحالة نذوب كما يعلم ذلك بمراجعة المصنف  
ويشرحه انتهى **قوله** منتظر لها أي لهذه التي ذهبت  
أي منتظر لذاتها وهي الثانية الحارسة وإنما  
قد رنا ذلك لأنه لم ينتظر إلا الثانية الثانية كما في  
سالمه لا الذاهية فأنهم **قوله** ثم تذهب إلى العدو  
ويبين للامام أن يخفف الأولى لاستغفال قلوبهم  
بما هم فيه ولجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها  
لئلا يطول الانتظار ويبين تخفيفهم لو كانوا أربع  
فرق فيما انفردوا به من عند الرقعة ونحو تلك  
الفرقة وهل يحتاج الامام إلى نية الامامة ثانية  
أولاً فيه نظروا الأقرب أنه لا يحتاج لها لأن  
النية الأولى منسوبة على جميع الصلوات **قوله**  
ثم تتم صلواتها أي متى غير نية مغارقة لأنهم مقتدرون  
به حكماً كما في سألوه وهو منتظر لها في التشهد ولعله  
استغنى عن هذا بقوله وتلحقه ق ل وقوله وهو  
منتظر لها في التشهد كذا في سألوه وكتب الجلي  
عليه هل معناه أنه يجب عليها أن لا توافق في  
التشهد أي أو يجوز أن توافق فيه ثم بعد سألوه

تتم لنفسها كالمسبوق والظاهر اجمواز لانه اذا جاز  
ذلك في الامن وفي الخوف أولى نعم قد يقال انه الاول  
أولى للتخفيف والاسراع تأمل **قوله** وتلقه الخ اي  
لتحوز معه فضيلة التحلل كما حازت الاول فضيلة الحرم  
**قوله** ولو لم تغارقه الأولى اي لم تتو مغارقه ولم  
تتم صلاحها ايضا قل وكتب العنا في ظاهر جواز  
الذهاب بغربة المغارقة لكن في العتاب ما نصه  
وللأولين ان لا يتموا صلاحهم بل ينووا مغارقة الينا  
ويذهبوا تجاه العدو ويقفوا سلكوا الخ **قوله**  
سأكتة اي من غير سلام ولا صياح ولا كلام لانه  
مبطل كما يأتي في النوع الرابع قل **قوله** فلما سار هبت  
الى العدو اي سأكتة كما مر قل **قوله** واختارها  
الشافعي مقتضاة عدم الاخذ برواية ابن عمر كبقية  
الانواع المتركة المشار اليها اول الباب وحينئذ  
يتأمل مع قوله وتلك الصلاة بكيغيتها ما افضل  
من هذه شو وهذا على انه اختارها من حيث  
اجواز والاولى حمل كلامه على انه اختارها من حيث  
الافضلية فلا ينافي جواز العمل بها وقوله وتلك  
الصلاة بكيغيتها الخ لا ينافيه لانه حكم بأفضلية كل



من الكيفيتين في تلك بالنسبة لهذه وأما الأفضلية  
بين الكيفيتين في انفسهما فالاولى افضل فالحاصل  
أن الاولى افضل مطلقا والثانية افضل من هذه  
**قوله** من كثرة الخالعة التي منها ذهابها عنه عن سلام  
**قوله** بذات الرقاق هو مكان من عطفات بأرض  
نجد سمي بذلك لانه الصحابة كانت تلتف على اقدامهم  
الرقاق جمع رقعة أي الحرق لما تقرحت اقدامهم  
وقيل سميت باسم ثمرة هناك أو لترقيعهم بلاياهم  
أو باسم جبل اسمه كذلك لانه ذالون أو غير ذلك **قوله**  
وهي أول صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في الخوف  
وكانت صلاة العصر بعد ان صلى الظهر أمنا كذا ذكره  
الشامي في سيرته وفي فتح الباري خلافا وهو أن  
أول صلاة صلاها في اخوف عسفات وبعد هاذات  
الرقاق فليجمع **قوله** فتكون الثانية له نافلة أي  
معادة ومع ذلك لا تجب عليه فيها نية الامامة فهو  
مستثنى من وجوب نية الجماعة في المعادة شو وهذا  
خارج عن القواعد والاقرب الأخذ بعموم كلامهم  
حتى تجب نية الامامة هنا ايضا خلافا للشيخ رحمه  
الله الا ان كان صرح بذلك الامماب كذا ذكره ع ش

رحمه الله تعالى **قوله** يبطن نخل مكات من نجد ايضا  
قل **قوله** وتلك أي صلاة ذات الرقاع المذكورة بكيفية  
وهي المفارقة بعد السلام او قبله افضل من هذه أي  
بطن نخل وافضل من عسفات ايضا عند المص قل لا ت  
صلاة عسفات لا تجوز في الامن اصلا لا تطويل  
اعتدال غير الركعة الاخيرة مبطل واما صلاة ذات  
الرقاع فتجوز في الامن لغير الفرقة الثانية ولها اث  
نوت المفارقة فتأمل قل اج على خط واما المفاضلة  
بين عسفات وبطن نخل فلم نر تصريحا بذلك لكن  
نقل عن العلقمي انه صرح بافضلية عسفات على بطن  
نخل واقره شيخنا وقررده شيخونا ايضا **قوله** ولساها  
عمامي هذه من اقتدا المفترض بالمتنفل المختلف فيه  
الاختلاف في غير المعادة اما هي فلا خلاف فيها ابن  
سرف وقال الرحامي لكن تقدم آئها سنة عند كثيرنا  
كما تبين والعدو مثلها وجائزة في الأمن فالكثرة  
سقط للندب لا للجواز وكراهة اقتدا المفترض  
بالمتنفل رعاية لابي حنيفة محلها في الامن انتهى  
وتلخص عكراهة اقتدا المفترض بالمتنفل سريطين في  
الامن في غير المعادة كما في ثم **قوله** هذا كله اذا صلى ثنائية

دخل في ذلك الجمعة اذا وقع القتال في الإقامة وسقط  
فيها سماع ثمانين الخطبة ويجزئهم اربعون في كل من  
الفرقتين ولا يضر وجود النقص عن الاربعين في  
الفرقة الثانية بعد احرامها وقال شيخنا رولو حال  
احرامها قال بعضهم وفيه نظر اخلافا في استراط  
سماع الاربعين الخطبة فيها ولا تجوز صلاتها كبطن  
مخلوق الا لا ان الجمعة لاتعاد فتجوز بكيفية صلاة  
ذات الرقاع وبمسافات بالأولى **قوله** ركعتين ولو  
صلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثا وعكسه صحة مع  
كراهته ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود  
السهو للمخالفة بالانتظار في غير محله قال صاحب  
الشمائل وهذا يدل على انه اذا فرقهم اربع فرق  
سجدوا والسهو ايضا وهو كما قال انتهى مر عبد البر  
**قوله** ولو فرقهم اربع فرق اي ولو بلا حاجة نعم المخالفة  
شرط للندب بان لا يلغى وقوف نصف الجيش في وجه  
العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم **قوله** صحة  
صلاتهم اي الفرق الاربع وينتظر الفرق الثلاثة  
غير الاولى في القيام ويندب لهم سجود السهو قل  
وقوله ويندب لهم سجود السهو اي للامام وكذا القوم



ما عدا الفرقة الأولى لمفارقته قبل الانتظار  
في غير محله المقتضي لسجود السجود **قوله**  
أو صلى مغرباً لعل تأخيرها عن الرابعة لعدم تساوي  
الفرق فيها فتأمل قل ولم يقع في شيء من الأجزاء  
المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب  
ه فتح الباري **قوله** ويجوز عكسه أي مع الكراهة عبد البر  
**قوله** وإن لم يلزم سبي التماماً التقارب بين بعضهم ببعض  
أو لصوقه به قل **قوله** ولو لو أعني كصلاة غرغسفا  
قل **قوله** أو أنقسموا كصلاة غسغان وغيرها قل  
**قوله** موقوف بالعرض لأنه يقتضي أن المدعى على استناد  
الخوف سواء حصل معه التمام أو لم يحصل بخلاف قول  
الأصل أو الخلف أنه يوجب أن الالتزام قد يوجد من غير  
شدة خوف المعطف المقتضي للمفارقة وأما التعبد  
بالواو بدل أو فأنشد إيهاماً لأنه يقتضي أن الالتزام  
شرطي شدة خوف فلا يكفي مجرد الشدة وليس كذلك  
سواء كتب أيضاً قوله الموقف فيه قول الأصل الخ لأنه  
يقتضي بحسب الظاهر أن الالتزام لا يستلزم  
شدة الخوف لأن المعطف يقتضي المفارقة وعدم  
دخوله المعطوف عليه وأما التعبير بالواو بدل أو فهو

اشد في الایهام لانه يقتضيان الالتزام شرطه **قوله**  
صلوا كيف أمكن أي عند ضيق الوقت كما يغم من الروض  
وسم والمعتمد انه ماد امر بوجوالأمن لا يفعلها فاذا  
انقطع رجاؤه فعلها سواء في اول الوقت او اخره قيسا  
على فاقد الطهوين واما باقي الانواع فالظاهر فيها  
عدم اشتراط ذلك في حضر وكيف في محل نصب حال  
من فاعل أمكن أي على أي حال أمكنهم فعل الصلاة فيه  
وركبان الخ يدل من كيف **قوله** وأيما أي بالركوع  
والسجود ويكون الأيما بالسجود أخف فيحصل  
التميزه عن أي **قوله** فرجالا أي مشاة **قوله**  
قال ابن عمر الخ يشربان ثمر إلى اعتبار آخر لا انه تفسير  
لقوله رجالا أو ركبانا شو وقال قال هو زيادة  
على مفاد الآية **قوله** ركبانا ومشاة بيان كيف أمكن  
رحماني أو يدل كما مر **قوله** واحتمل ذلك للضرورة سواء  
الراكب والماشي وحالة التمر وغيرها والضربات  
المتوالية والعدو والاعداء والبعد عن الامام كثيرا  
والسجود على نحو ماش وراكب ولا يجب وضع الجبهة  
بالارض لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك ولو  
أمكنه الاستقبال ان ركب وجب وسقط القيام

لان وجوبه لا يدل على عدم وجوبه في النفل رحمان  
ولو وطئ نجاسة لا تبطل صلاته لكن يجب عليه  
الاعادة كما ياتي عن **قول** وطال الزمان بخلاف  
ما اذا قصر وهل يسجد للسجود ولا يحتمل ان ياتي فيه  
ما تقدم في اخراج الدابة في النفل في السفر ويحتمل  
العقابين ما هنا وشره في الحر وشو وعبارة قل على  
الجلال قوله وطال الزمان الخ اي عرفا فان لم  
يطل لم تبطل ويسجد للسجود على المعتمد كما تقدم  
انتهى **قول** ويجوز اقتداء بعضهم الخ وهو افضل  
من الانفراد قل اي ما لم يكن الحزم والراي في الانفراد  
والا كان الانفراد افضل وكتب الرحمان قوله  
ويجوز المعتمد انه يندب لاجواز المستوي الطرفين  
**قول** مع اختلاف الجهة اي ولو تقدموا على الامام  
ومثله ما لو تخلفوا عنه بالكثير من ثلاثمائة ذراع  
عناني **قول** كالمصلين حول الكعبة التشبيه في  
جواز الاقتداء كما هو فرض المسئلة فلا يرد انه شره  
يضر التقدم على الامام في جهة بخلافه هنا شو  
**قول** نزل وجوبا فورا فان اخرجه بطلت رحمان وان  
كرمه أي المحتاج اليه **قول** ولا يضر اخراجه اي في



أثنا الصلاة لمحدث خوفه عناية **قوله** لكنه يكره أي عند  
الحاجة إليه كما مر في كلام العناية والابطال صلاته  
قال **قوله** لأنه الركوب أكثر عملاً منه النزول أي غالباً  
ويلحق غير الغالب بالغالب رحماً **قوله** وما لا ومثله  
الاختصاص ودخل في المال النعل وعبرة ثم درو  
خطف فعله مثلاً في الصلاة جازت له صلاة سدة  
الخوف إذا خاف ضياعه كما أفتى به الوالد تبعاً لآب  
العماد ولا يضر وطوء للنجاسة كحامل سلاحه  
المسلح بالدم للحاجة ويلزمه فعلها ثانياً على المعتمد  
ولو شردت فرسه فتبعها إلى صوب القبلة شيئاً يسيراً  
أو إلى غيرها فانه خاف ضياعها فلا تبطل صلاته مطلقاً  
وإن لم يخف ضياعها بل يُعدها عنه بطلت به بالحرف  
إلى ولو شردت وبالمعنى منه أي عبارة العناية ولو  
شردت دابته فتبعها إلى صوب القبلة شيئاً يسيراً  
لم تبطل صلاته أو كثيراً بطلت وإن تبعها إلى غير  
القبلة بطلت مطلقاً وما ذكره يحل على ما إذا لم يخف  
ضياعها بل يُعدها عنه فتكفي المشي أما إذا خاف  
ضياعها فلا بطلان مطلقاً كما يؤخذ من كلامهم **قوله**  
ولو غيرة ظاهرة وإن لم يستحفظه عليه وهو معصوم

قل وقال تليذه الرحمان قوله وهو يرجو العفو أما  
إذا كان لا يرجوه فيمتنع المستحق هذه الصلاة هـ  
قوله وهو يرجو العفو قيد يجوز له ربه قل **وهو** وغرق  
وهدم **قوله** هـ امر ثم وهو صلاة شدة الخوف وهذا  
شامل لما لو طرد لك وهو محرم أو قبل إجماعه لكن خاف  
ضيق الوقت أو لم يرج زوال ذلك قبل ضيقه ومثل  
ذلك الخروج من أرض مغبوبة إذا صلى كذلك حال  
خروجه منها ولو بالأيام ولا إعادة عليه قل والمعتمد  
وجوب الإعادة كما نقله الزيادي عن الناسري وبه  
صرح ابن حجر في شأ العباب خضرو الأصح منهما المحرم  
قصد عرفة وقت العشاء وخاف أن صلاها كالعادة  
فوت الحج بات لم يدرك عرفة قبل فلا يجوز له صلاة سنة  
الخوف لأنه يحصل لا خاف وإذا امتنع على المحرم ذلك  
لزمه كما قاله ابن الرفعة أخرج العشاء عن وقتها  
ويحصل الوقوف لأن قضاء الحج صعب بخلاف قضاء  
الصلاة ولأنه عمدة جواز تأخيرها عن وقتها الموعود  
السفر وتجهيز ميت خيف الغمارة أو غيره فهذا  
أولى ولو كان يدرك منها ركعة بعد تحصيل الوقوف  
وجب تأخيرها جزئاً وافق الرملة بالقرعة المذكورة

في وقت معين كالخ ولا يصليها طال بعد وخاف فوته لو صلى  
تمتكننا لانه لم يخف فوت ما هو حاصل بل هو محصل والرخصة  
انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تتجاوز محلها  
نعم ان خشية كثرته او كميننا او انقطاعه عن رفقة  
فله ان يصليها لانه خاف عنائى وتجري صلاة  
سنة الخوف في العيد والكسوف الخ وقد نظم  
ذلك بعضهم فقال

في سنة الخوف يصلي العيد . خسوف او كسوف ايضا امتنع  
نقل موقت كوتر وضحي . وسنة الظهر وعصر وضحي  
وخطبة ياتي بها ان امكنا . وامنع من استسقاءه يا فطما  
**قوله** كالرواتب ولعل مثلها الحجة والكسوف  
وكل ما له سبب يفوت بفوته قال وصلاة التراويح  
تصلي صلاة سنة الخوف وبه صرح البلعيني وغيره  
والخلا لا تشرع في الغائبة بعد الا اذا خيف  
فوتها بالموت وبه صرح الاذري ثم عب ختم  
**باب** **الفصل** اي للصلاة وهو مند  
الاداء في الاصل وقد يطلق كل بمعنى الاخر خوفا اذا  
قضيت مناسكتكم وقد ايدى ديني **قوله** وهو  
فعل العبادة اي فرضا او نفلا قل وهذا عام في



الصلاة وغيرها كالصوم وقوله او الادون ركعة  
هذا خاص بالصلاة واذا بقي من الوقت ما يسع دون  
ركعة فهل ينوي الادانظر للوقت والقضا نظرا  
للواقع قال حج في باب العباب ونقل الزركشي كالقولين عن  
الاصحاب انه حيث شرع فيها في الوقت نوى الادا ولم  
يبق ما يسع ركعة وقال الامام يعني امام الحرمين  
واسمه عبد الملك لا وجه لنية الادا اذا علم ان الوقت  
لا يسعها بل لا تصح كنيته بعد الوقت وقال في الدخاير  
وهو اشكال صحيح قال سم في حاشيته والاصواب ما قاله  
الامام وبه افترى الشهاب الرملي رحمه الله فينوي القضا  
وجوبا حيث كان الباقي من الوقت لا يسع ركعة وهذا هو  
المعتمد خلافا لما وقع في حاشية الرحمان في ٥ وسئل كلامه  
ما لو احرم بها في وقت تسعها او اكثر ولم يوقع منها في الوقت  
الادون ركعة فتكون قضا ولا حرمة في هذا لانه من المد  
المازله ملخص قل وخضروا انظروا نوى القضا الحقيقي  
فخرق الله العادة بامتداد الوقت هل يحكم بالبطان اولاً  
لانه هذا هو المحاطب به ابتداء والمتبادر الثاني لان  
الامتداد نادرا والمناذر لا حكم له انتهى هذا والمراد بقول  
قل فينوي القضا وجوبا حيث كان الباقي من الوقت لا يسع

ركعة انه يجب عليه ذلك اذا اراد العرض للاداء والقضا  
فلا ينافي ان نية الاداء والقضا لا يجب وحمله ايضا  
اذا قصد الاداء الشرعي فلا تصح صلواته حتى لتلاعه  
اما اذا قصد المعنى اللغوي فلا يضر فتأمل **قوله** بعد وقت  
الاداء هو متعلق بفعل يعني ان القضا فعل العادة كلما  
بعد الوقت او فعل اقل من ركعة في الوقت والباقي خارج  
الوقت واما الاداء فهو كما سيأتي فعل كل العبادات في الوقت  
او فعل ركعة كاملة في الوقت والباقي بعده والمراد بوقت  
الاداء الزمان المقدّر له شرعاً موسقاً وهو ما يسمع غير  
وظيفة الوقت من نوعها كالظهر ومضيقا وهو ما لا يسمع  
غيرها من نوعها كرمضان وايام الليالي البيضاء فالحال بقدر  
له زمان في الشرع كالنذر والنفل المطلقين وغيرها وان  
كانت فوراً كالايام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
للقادر لا يسمى فعله اداء ولا قضا وان كانت الزمان ضروريا  
لفعله **قوله** استدراكا اي بذلك الفعل لما اي شيء سبق لفعله  
اي لفعل ذلك الشيء وهو متعلق بقوله مقتضى  
اي طالب لفعله وجوبا او ندبا سواء كان مقتضى للفعل  
اقتضاء وطلبه من المستدرك كما في قضا الصلاة  
المتروكة بلا عذر او من غير المستدرك

كما في قضا النائم الصلاة والحايض الصوم فانه سبق  
لفعلها مقتضى من غير النائم والحايض لانهما يعني  
انه لا فرق بين ان يكون المستدرك هو المطلوب  
منه الفعل في وقتها او كانت غيره ويخرج بقوله  
استدرا كالمأفعل بعد وقت الآداء لا بقصد الاستدراك  
من صلى في وقتها ثم اعادها في جماعة بعد خروج وقتها  
ولا تسمى قضا ولا تسمى اعادة لانه الاعادة مختصة بوقت  
الآداء في باطله ونصب استدرا كاعلى انه مفعول لاجله  
ومقتضى فاعل سبق وقد علم ان التعبير به اعم من  
التعبير بالوجوب لشموله المندوب فان التوافل الوقت  
تقتضي في الاظهر قال الشيخ عبدالر والمرا به اى  
بالمقتضى دخول وقت الصلاة الاولى التي قضائها  
بعد خروج وقتها الذي دخل لانه هو المقتضى لفعلها  
انتهى اى بمعنى انه سبب لطلبها وجوباً في الواجبة  
ونذراً في المندوبة وعبارة قد قوله مقتضى كالوقت  
هنا وخوف انتهت وانظر ما نحو الوقت على انه يغني  
عنه اتيانه بالكاف فافهم وقال شيخنا من المراد بالمقتضى  
الخطاب الطالب به وعبارة بعضهم المقتضى هو الامر  
بفعلها بعد دخول الوقت ه قال العنا في وهذا عني



قوله استدراكا الخ فيه معتبر ليخرج الحايض فلاقضنا  
 عليها **قوله** والاعادة قمر ورعطف على القضاة والمراد  
 بها هنا الاعادة لغة اذ هي اصطلاحا لا تتأني هنا  
 لانه يعتبر فيها استمال الاول على خلل من فقد ركن  
 او شرط ايعاب وكتب ايضا قوله والاعادة قيل المراد  
 بها هنا المعنى اللغوي لا الاصولي اي بناء على انها  
 عندهم ما فعل للخلل في الاولى اي من فقد ركن او شرط  
 اما اذا قلنا انها ما فعل للخلل او عذر كالنواب فيصح  
 ارادة معناه الاصولي اذ هو حينئذ فعلها ثانيا  
 رجاء الثواب ثمه شو والحاصل انه الاعادة لغة فعل  
 الشيء ثانيا وفي اصطلاح الاصوليين فعل العبادة  
 ثانيا لا اجل خلل في الاولى فقط وفي اصطلاح الفقهاء  
 فعل المكتوبة المؤداة او النافلة التي تسن فيها  
 الجماعة في وقت الاداء جماعة لرجاء الثواب **قوله** من  
 مؤقت يخرج به الكسوف والخسوف بخلاف الضحى  
 والتراويح ونحوها فانه مؤقت ه عبد البر ونبيه النضر  
 عليه آخر الباب ومن عليه فوائد لا يعرف عددها قال  
 الغفالي يقضي ما تحقق تركه اي فلا يقضي المشكوك  
 فيه وقال القاضي حسين يقضي ما زاد على ما تحقق فعلة

أي في بعض المشكوك فيه عبد البر ولو كان عليه فوايت  
 وأراد قضائها هل يبدأ بالصبح أو بالظهر حتى الطبري  
 شارح التنبيه فيه وجهين أحدهما أنه يبدأ بالتي  
 فاتت أولاً فحافظه على الترتيبه وعبارته من المنهج  
 ويبدأ برغاية ومن ترتيبه وتقديمه على حاضرة  
 لم يخف فواتها انتهت **قوله** متى تذكره ولو في وقت  
 الكراهة ابن سرف نعم أن تذكر وقت الخطبة أمستح عليه  
 فيخرج لعقد الصلاة رحماً بالكرف ثم قوله متى تذكر  
 معناه في أوقات تذكره وهذا لا يقتضي المبادرة فلذلك  
 تعرض المص للمبادرة في الشم **قوله** لا جمعة أي خلافاً  
 للشيخ فإنه قال يقضيها جمعة ابن سرف أي في الجمعة  
 القابلة **قوله** لحز القتي حين منام عن صلاة أم إنما  
 ذكر النيام والناسي إشارة إلى أن المؤمن ليس من  
 شأنه أن يترك الصلاة متعمداً فليس النوم والنسيان  
 قبيحاً وقال ولي الدين ابن العراقي حمل العلماء حديث من  
 نام عن صلاة أو نسيها على أنه خرج مخرج الغالب  
 فلا معنونه ويحتمل أن يقال هو الحديث أنه نسيه بالادنى  
 على الإعلى كقوله تعالى فلا تغفل لها أف فإذا أمر المغدور  
 بالعصا فأولى أن يؤمر به من تعدى بالتأخير كن آخر

٢ في الشرح  
 ما بعد الصلاة

حقا عليه عن وقته وديث الله أحق بالقضاء كما ثبت  
في الحديث الصحيح وقد يقال إنما قيد العضأ بالقيام  
والناسي في الحديث لأنه جعل واجبة الايتان به  
إذا ذكر ما نسيه أو نام عنه ولا كذا لك التارك  
عند لأنه لم يتجدد له ذكر بعد نسيان فصار كقول  
تعالى ولا تتركها فاستكمل على البقاء ان اردت  
تخصنا فان مفهوم الشرط ليس بمعولاً له لان  
إذا لم يردن التحصن فلا اكراه حتى يزل هذا اختيار  
فلا يصح ان تؤمر السادات بغيره الاكراه  
اذ لا اكراه حتى فاستغفنا من الحديث وجوب قضاء  
الصلاة على متجدد الترك وبه قال الائمة الاربعة  
وان ذهب اب حزم الى الظاهر الى عدم وجوب  
قضاها وكذا اب عبد السلام من الشافعية بل  
بالغ اب حزم في كتابه له سماه الاغراب فادعى فيه  
الاجماع على انها لا تقضى وناقضه اب عبد البر في  
الاستذكار فادعى الاجماع على القضاء من حواشي  
المنفعة ملخصاً ببعض تصرف **قوله** وكذا الفرض  
الجماع قال وكذا في اسارة الى انه العبد الذي بعد  
كذا خاص بما بعدها فقط وقد تقدم نظير ذلك في



كلامه خضر **قوله** ان فات بعد ركع لم يتعديه و **نسيان**  
كذلك بان لم ينشأ عن تقصير بخلاف ما اذا نشأ عنه  
كلعب سطرخ شو ولو يتجأ من نومه وقد بقي من  
وقت الصلاة المفروضة ما لا يسع الا الوضوء  
بعضه فحكمه حكمه فاتته بعد رفل لا يجب قضاؤها  
فوراً كما افتم به الوالد رحمه الله تعالى ولو شك بعد  
خروج وقت الغريضة هل فعلها أو لا لزمه قضاؤها  
كما لو شك في النية ولو بعد خروج وقتها بخلاف ما لو  
شك بعد وقتها هل الصلاة عليه أو لا فانه لا يلزمه  
شيء كما اوضحت ذلك في سماء العباب مر وقوله هل الصلاة  
عليه كما لو شك بعد البلوغ هل بلغ قبل طلوع الشمس  
فوجب عليه صلاة الصبح او بعد الطلوع فلا يجب  
ومثله شك المجهول بعد الافاقة **قوله** والا وجبت  
اي المبادرة ولو على حاضرة ان اتسع وقتها بل لا يجوز  
كما هو الظاهر ان عليه فائتة بغير عذر ان يصرف  
زمنه لغير قضاها كما لا تطوع الا ما يضطر اليه لغير نوم  
أو مونة من تلزمه مؤنته او لفعل واجب مضيق  
يخشى فوته ه تحفه **قوله** الا ان خاف هو استثنائنا  
مما قبله مما فات بعد راولا قل وهو استثنائنا من عذر

أي يقضي في كل حال إلا في حالة خوفه فوت حاضرة  
أو هو استثناء من ممة أي في أي وقت تذكره الوقت  
خوفه الخ راجع هذه القول في حاشية شوفات  
النسخة محرفة **قوله** فيسددونها وجوباً أي في الفريض  
وذلك في النوافل لجواز تركها بالكلية فلو أسقط  
لفظ وجوباً أو زاد ذلك لكان أولى لأن ما قبله  
عام في الواجب والمندوب فتأمل قوله ومفهومه  
أنه إذا لم يخف فوتها لا يسد ويهايل يسن تقديم  
الغايبة ولو خاف فوت جماعة إلى ضرورة كما في حاشية  
ن ز على المنهج وهذا خارج بقوله فوت حاضرة  
**قوله** وتعبيري كما لا يصلح الخ وكذا عبر الرافي بالفوات  
وعبر في الرخصة بالضيق لا بالفوات وهو أحسن  
فإن الفوات إنما يتحقق إذا لم يبق ما يسع ركعة  
ويسجد ندب تقديم الغايبة وأن خرج بعض الحاضرة  
عن الوقت فإنه ممنوع كذا قيل والوجه ما جرى  
عليه الشيخ خلافا لما تقدم من الحكم والجواب شاف  
وعبارة العناية عبر بخوف الفوات ولم يعبر بالضيق  
لأن المعتمد عدم الفوات بأدراك ركعة وعبر بعد  
بقوله فبان ضيقه أي عن ركعة فلا يخالفه انتهى

**قوله** صادق الخ لان خوف فوت الحاضرة صادق بما اذا  
خاف فوتها كاملة وبما اذا خاف فوت اداها فقط  
وهذا الخوف ينتفي بان يدرك منها ركعة فتقدم  
الغايبة لعدم خوف فوت الاداء كما شمل ذلك هـ  
المستثنى منه وهو قوله يقضى ما فات من مؤقت  
حتى تذكره فانه شامل لما انتفى فيه الخوف بقسميه  
اي خوف فوت الكمال وخوف فوت الاداء **قوله**  
وطمها ووقع ما اتى به نفلا مطلقا واستظهر  
سجنا تعيده بركعة فاكثر عنا **قوله** فيقضى  
أي ندبا عبارة مرفي شر واطلق الاصحاب ترتيب  
الفوائت فاقضى انه لا فرق بين ان تغتسل كلها  
بعذر او عمد وهو المعتمد ثم قال وتعبير عي  
بالفوائت يقتضي استحباب الترتيب ايضا  
اذا امكنه ادراك ركعة من الحاضرة لا ظالم تغت  
وبه جزم في الكفاية **قوله** قبلها الغايبة وان  
فانت بغير عذره مرر بالمعنى فراجعه وعبارة قل  
قوله فيقضى قبلها الغايبة هو المعتمد مراعاة  
للترتيب المختلف في وجوبه واقول تلخص كلامهم  
انه اذا كان وقت الحاضرة يسع الغايبة والحاضرة



كلها وجب عليه تقديم الغايبة بلا عذر وسن تقديم  
الغايبة بعذر وان كان الوقت يسع الغايبة وركع  
من الحاضرة نذب تقديم الغايبة مطلقا وان لم عليه  
فوات جماعة الحاضرة وعبارة السيد الرحمان ومسن  
وجد الامام في صلاة وعليه ما قبلها سن في حقه  
الترتيب انتهت وعن هذا احترز بقوله فوت حاضرة  
**قوله** كما سئل المستثنى منه وهو قوله يقضي السجدة  
ما فاته من موقت كما مر **قوله** ويحتمل اطلاق الخ هذا  
جوابه عن سؤال وهو انه يرد علينا انه تاخير بعض  
الصلاة عنه وقتها حرام **قوله** على غير ذلك اي وعلى  
غير صورة المذهبان يحرم بها والباقي من الوقت  
يسمى جميعا ثم يمد بالقرأة حتى يخرج الوقت  
وهو فيها فلا حرمة مطلقا كما مر ثم ان اوقع منها  
في الوقت ركعة في اداء والا فقصا قل وعبارة  
الرحمان ولو احرمت بها في اول الوقت ومدتها في غير  
الجمعة حتى وقع جميعا خارجة كركعة ان لم يقع  
فيه ركعة والا فلا تراها انتهت ثم قال وعلم انه  
لا تلازم بين الاداء وعدم الحرمة كما لا تلازم  
بين القضاء والحرمة فان من اخر الصلاة لغير عذر



اول الوقت وقوله ان كان الخ اي ولم يتبين خلا فظنه  
بان انتهت النوبة اليه وقد بقي من الوقت ما يسمع  
استعمال ذلك فادرك ركعة فيه والا اعاد وان  
كان التيميم ثم مضى عن القضا لانه صدق عليه  
انه تيميم لظن ثبت خطأ ولا انه تيميم قادرا على  
الما والام يصح تيممه أصلا به بخط بعض الفضلاء  
بلا اعادة ان كان من شأن ذلك المجل وقت التيميم  
عدم غلبة وجود الما فيه كما يعلم مما ياتي وذلك لانه  
عاجز حالا وحسب عذره غير نادر والقدر بعد  
الوقت لا تعتبر بخلاف من عنده ما لو استعمله أو  
غسل به حينما خرج الوقت فانه لا يصلي لعدم  
عجزه حالا انتهى شو وكتب على قوله في صدر هذه  
القول ولو علم ذو النوبة ما يصح ولو مقما راي  
وكتب ايضا لو تناوب جمع لاغتسال من مغتسل  
الحمام للحنوف من البرد فان علم ان النوبة تاتي في الوقت  
وجب انتظارها وامتنع التيميم شوا كان تأخره  
عن غيره بنحو تقديم صاحب التيميم السابق على  
غيره او بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم  
وان علم انها لا تاتي الا خارج الوقت صلى بالتيميم



في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثم ما آخر غير ما تناووا  
فيه لكن امتنع من استعماله لخوبه والاقلاه **قوله**  
أو مقام بفتح اليم بمعنى المكث وبضمها المصدر بمعنى  
الاقامة عناني أي وأمراد هنا الأول كما لا يخفى **قوله**  
فلا يعصى ما فاته هذا ظاهر في الغاية بعد زام  
الغاية تغير عذر فغيه نظره ويحمل انها كالحاضرة  
أي التي يخاف فوتها لوجوب الفور فيها فيلزم رسلو  
**قوله** والأخيرات من زيادتي وهما الأزد حام على  
البحر والأزد حام على المقام فإن الأصل اقتصر  
على مسئلة الأزد حام على الثوب **قوله** رعاية الحرة  
الوقت ولا قضاء عليه في جميع ذلك لكن محله في  
المتيمم ان كان في محل تسقط فيه الصلاة بالتيتم  
وقال بعضهم لا قضاء هنا مطلقا كما لو حال بينه  
وبين المآسب أو خاف دوران الرأس مثلا في  
السفينة فراجعه قل والمعمد الثاني فقد  
اقتصر عليه ابن شرف والشيخ عبد البر الاجهوري  
والرحماني **قوله** أو ان قد رأي بعد خروج الوقت كما  
يصرح به التعريف بالقضاء **قوله** فاذا الطهوين الخ  
قال في نه الأصل وقد يتوقف في استثنائها هذا وما قبله

من قضا ما فات عند تذكرك له وقدرته عليه لان القدرة  
لم توجد فيها حال التذكرو كانه او ادا القدرة على الفعل  
ولو بلا شرط مفعن ه وقوله وكانه اراد ان يقال  
هو استثناء منقطع وقوله ولو بلا شرط مفعن اي عن  
وجوبه الاعادة ه **قوله** على القضا اما الاداء بان  
وحد التراب في الوقت والمحل لا تسقط فيه الصلاة  
بالتييم فيلزمه فعلها ثانيا ويلزمه القضا بعد  
ذلك ه قل وسوق **قوله** فلا يقضي به اي بالتييم  
اي يمتنع عليه فلا يجوز رجائي **قوله** اما غير الوقت  
ان هذا محترز قوله اول الباب يقضي الشتم ما  
فاته من مؤقت **قوله** كالاستسقا والكسوف وحكمة  
المسجد وكل ما له سبب فلا يقضي لانه يفوت بغوات  
سببه والحاصل انه خرج بالوقت ذوالسبب والنقل  
المطلوق وهل كذلك الصوم اذا كانت له سبب فلا  
يقضي او يقضي مطلقا **قوله** كالاستسقا ان  
وما ذكره من طلب صلاته بعد السقيا انما هو  
للمشكر لا للاستسقا لغوته بالسقيا لا ذكره في س  
الاصل قل والحاصل انه تقدم في اخر باب صلاة  
الخوف ان الاستسقا لا يفعل في شدة الخوف لانه لا

يخاف فوته وذكر هنا انه اذا فات لا يُقضى ولا تنافي  
بين الكلامين لانا نقول هو ممكن العوائد الا انه لا  
يخاف فوته لامتداد سببه غالباً فليست امر **قوله**  
ومن صلى صلاة اي فرضاً مؤداة غير مؤداة وغير  
صلاة الخوف أو شدته على الاوجه لأنه احتمل المبطل  
فيها الحاجة فلا تكرر وغير صلاة الجبارة نعم لو  
اعادها صحت ووقعت نفلاً ولو مقصورة اعادها  
تامة وجمعة حيث سافر لبلد أخرى او جاز تعدد  
وفرضاً يجب قضاؤه مكثراً يتم وظهر معذور في الجمعة  
أو نفلاً تنسب فيه الجماعة شتواً كما اصل ان الاعادة  
انما تنسب في المكتوبة المؤداة ولو مغرباً حتى على  
الجديد ايضا لان وقتها عليه يسع تكررها مرتين  
بل اكثر كما علم مما مر فيه ولو ضللت جماعة وان كانت  
الجماعة في الثانية هم الجماعة في الأولى بعينهم وان لم  
يحضر غيرهم وكذا تنسب الاعادة في النفل الذي  
تنسب فيه الجماعة كما في شتم ربيعة قال السيد  
الرحماني وفي شموله لو ترمضان خلاف قيل يُغيد  
لا عاديث طلب الاعادة وقيل لا لروايته لا وتران في  
ليلة أي الليلة لكنه قابل للتخصيص بغير رمضان



وخرم الزیادی بعدم سن اعادته ووتران منصوب  
اسم لا یسا علی لغة من یلزم المثنی الالف دایما لقراءة  
ان هذات لسا حران واما المنذورة فلا تسن اعادتها  
غیر نحو عید فذرة والاسنته وکتب سوا یضکا  
هل تسن اعادة الروات ای فرادی ای هل تسن  
اعادة روات الغرض حیث أعاده إما القبلیة فلا  
یتجه الا عدم اعادتها لانها واقعة فی محلها سوا قلنا  
الغرض الأولی أو الثانية أو احداهما لا یصحها  
بحسب الله ما شائنا واما البعدیة فیحتمل سن  
اعادتها مراعاة **للقوله الثالث** لجواز ان یحسب  
الله له الثانية فیكون ما فعله بعد الأولى واقعا  
قبل الثانية فلا تكون بعدیة لها ان قاسم **شوقوله**  
صلاة صیحة ای قطعاً بحيث لم یختر خلاف فی صحتها  
عنا **قوله** فی الوقت هل یشرط ایقاع جميعها فی  
الوقت أو یكفي ایقاع خرمها فيه أو لا بد من ركعة  
لتكون آدافه نظر ولعل الوجه الثالث سم وهذا  
الثالث هو المعتمد ویشتراط ان تقع کلها جماعة  
على المعتمد وقال طیب یكفي فی الجماعة ادراك جنس  
لقوله انهما ج تدرک الجماعة ما لم یسلم الامام وهذا

ضعيف ولا تعاد الامرة واحدة وقال الرضى تعاد  
خمسة وعشرين مرة وكان يفعلها كذلك وقال الشيخ  
ابو الحسن البكري تعاد من غير حصر ما لم يخرج  
الوقت وعبارة الشئ الشورى تنبيه افق الشهاب  
الزمى بانه شرط صحة الاعادة وقوعها في جماعة من  
اولها الى آخرها فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة حتى  
لو اخرج نفسه فبها من القدوة اي بقية المفارقة  
وان اقتدى بالآخر فوراً او سبقه الامام ببعض  
الركعات لم تصح وقضية ذلك انه لو وافق الامام  
في اولها لكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث  
عُد منقطعاً عنه بطلت وانه لو راي جماعة وشك  
هل هم في الركعة الاولى او فيما بعدها امتنع  
الاعادة معهم وكلام حج مصرح بخلاف ذلك كله  
وعليه بعض المسايخ وعلى الاول فلو شك الامام  
سجوداً فسلم ولم يسجد في سجدة انما هو المعيد ان  
يسجد ان لم يتاخر كثيراً بحيث بعد منقطعاً عنه  
حرره ولو شك المعيد في ترك ركعتين فهل تبطل الصلاة  
بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام  
الامام والانفراد في المعادة ممتنع ولا يبطل بمجرد

ذلك لاحتماله ان تذكر قبل سلام الامام عدم ترك  
شي فيه نظر والثاني اقرب انتهى وقوله اولاً تبطل  
بمجرد ذلك اي بل حتم بسلام الامام اما اذا علم ترك ركن  
وعدم ترك الامام لمصلحة بطلت صلاته حالاً فلو ترك  
هل ترك الامام ركناً ساهياً أيضاً فهل نقول تبطل  
حالا اولاً تبطل الا بالسلام لانه يحتمل ان يتذكر الامام  
ما سكت عنه فياي بركة فتابعه فيها وحاصل  
المعتمد في ذلك ان شروط الاعادة عشرة اشياء الاول  
ان تكون الاولى مكتوبة مؤداة او نافذة تسن فيها  
الجماعة ولو مندورة والثاني ان تكون صحيحة وان لم  
تكن مغنية عن القضاء بخلاف فان كان فيها خلل  
او خلاف في صحتها كسج بعض الرأس في الوضع  
والصلاة في الحمام وبعد سيلان دم من البدن  
فان الاولى باطلة عندما لك والثانية عند  
احد والثالثة عند اي حنيعة رضي الله عنهم  
اجمعين فتسن الاعادة ولو منفردة اخرجوا  
من الخلاف وتجب الاعادة في صورة الخلل  
والثالث اعادتها مرة واحدة فقط والرابعة  
الفرضية والمراد كما في المنهج انه ينوي اعادة الصلاة



المفروضة حتى لا تكون نفلاً مبتدأً إلا إعادتها فرضاً  
أو أنه ينوي ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه فلو  
نوى حقيقة الفرض عليه بطلت صلاته بحاجتي ثم روي هذا  
انرفع الاعتراض بأنّه كيف ينوي الفرضية وهي نفل  
على الراجح فلو تبين بطلان الأولى لمحلل هل يجب عليه  
الإعادة لأن الثانية تطوع محض أو لا لتبين أن  
الفرض حينئذ الثانية أضى الفرض بالثاني ونقل  
النوي الأول عن القاضى وأقره وجع الرمي  
بينهما بحمل الثاني على ما إذا علم بالحلل قبل الإحرام  
بالثانية ونوى الفرض فلا يجب الإعادة والأول  
على علمه بعده فوجب وإكراهه أنه متى كان  
في الأولى محل لا يقع عنها الثانية إلا أن علم بالحلل  
قبل الإحرام بالثانية ونوى الفرض قال السيد  
الرحماني قال شيخنا هذا الجمع في غاية الإشكال لأنه  
أن علم بالحلل كذلك لم تكن معادة بل هي الفرض  
والأولى لا عية وايضاً فنية الفرض قبل علمه  
أن نوى به الفرض عليه لم تنقعه إذ ليس عليه فرض  
لسقوطه بالأولى وأن نوى ما هو فرض في الجملة  
في أصل المسئلة فإمعنى قوله في الجمع ونوى الفرض

انتهى وعبارة ق له في حاشيته على الكتاب وفرضه الاول  
على الرابع فلو بات فسادها لم تقع الثانية عندها  
انتهى قال ارج على خطبهم لو نسي انه صلى الاول  
فصلها مع جماعة فبات فساد الاول اجزائه  
الثانية لانه نوى الغرض حقيقة بخلافه ثم انتهى  
والخامس ان تقع كلها جماعة من اولها الى آخرها  
فالجماعة فيها كالطهارة حرفا بحرف والسادس  
ان تقع في الوقت ولو ركعة فيه والسابع ان ينوب  
الامام الامامة كالجمعة وقرئ شيخنا ان المعبد  
اذا اقتدى براكع صحيح لان ذلك اول صلاته  
قال شرط وهو وجود الجماعة من اولها الى آخرها  
موجود وان لم يكن المعبد اماما فتباطا المأمور  
عن احرامه بطلت صلاة الامام لعقد الشرط  
والثامن ان تعاد مع من يرى جواز الاعادة او  
نذرها فخرج ما لو كانت الامام شافعي والمأموم  
حنفي او مالكي لا يرى جواز الاعادة دون عكسه  
كما في حاشية ارج على خط انتهى والتاسع ان لا يفرد  
عن الصف لان الانفراد عنه مكروه مفوت لفضيلة  
الجماعة والعاشر القيام فيها **قوله** ولو منفردا عبارة

في متن المنهج وثبت وسن اعادتها مع غيره ولو واحدا  
انتمت فإرادة بالمنفرد ان يصلي مع غيره فقط **قوله**  
سن له اعادتها معه وسحب في هذه المعادة القيام  
ويحرم قطعها م ر واصل ان لها حكم الفرض الا  
في جواز تركها قبل الشروع فيها وفي جميعها  
مع الاصلية يتيم فليحفظ **قوله** للأثرية اي بما ذكر  
من الاعادة وفي بعض النسخ للامر بها في خبر ابي  
داود وغيره وصحح الترمذي وهو انه صلى الله  
عليه وسلم بعد ان صلى في مسجد اخيف بني الصبح  
قال لرجلين لم يصليا معه وقال اصليتما في رحلتنا  
اذا اصليتما في رحلتكما ثم اتيتما مسجد جماعة  
فصليتاهما معتم فالتكلمانا فلة اي صليا معتم تلك  
الصلاة التي صليتوها في الرحال دل على ذلك زيادة  
ها الضمير في بعض الطرق فاخذ بها الشافعي لانها  
زيادة من ثقة وهي مقبولة قال العراقي  
واقبل زيادات الثقة منهم ومن سواهم فعليه المصطفى  
هو رحائي وقوله صليتما يصدق بالانفراد والجماعة  
س الاصل **باب** **قوله** **المعدون**  
**قوله** الا في بيانه اي في هذا الباب يعني المربيع والفرق



والجبروس بجل تجس والمصلوب وتكون وافردة اعني  
المعذورة بترجمة لغومه للقضا وغيره وانظر هل  
الكيفية غير الحكم قال النور الزيا دي يمكن ان يقال  
ان الكيفية غير الحكم فالكيفية ما ذكره المص بقوله  
يُصلي المريد كيف امكنه ان يحكم ما ذكره بقوله  
ولا يتعبد ان وعبارة قل الكيفية صفة فعلها  
والحكم اجزاؤها عن القضا وعدمه وصحتها وعدمها  
انتمت ومأل العبارتين واحد فتأمل **قوله** كيف  
امكنه اي على اي حال امكنه قايما ومنحيا وقائدا  
ومضطربا ومستلقيا وموميا ولا ينتقل الحالة  
الا اذا انجز عن اكمل منها حتى لو طرأ العجز في القيام  
انتقل لغيرة وهو يقرأ ولا تلزمه عادة ما صلا  
غير قائم هو في الاصل ورحماني **قوله** لانه معذورة على  
لغوله ولا ينقص ثوابه وانما قدم الله العلة على  
الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم لانه العلة عامة  
لما يراد باب الاعذار بخلاف الحديث فان فيه التقييد  
بالمرض والسفر خضر ولو قدم الحديث وقال ويقاس  
بما فيه شبهة لكان أولى **قوله** رحمتي **قوله** كتبت له ما كان  
يعمل اي كتبت الله له ثواب ما كان يعمل بشرط

عزمه على فعله لولا العذر هـ ق له ورحماني **قوله**  
المسقة الظاهرة وهي ما تذهب الخسوع أو كماله  
كما ضبطها بذلك يستحتم روعيرة ق له وكتب شو  
قوله المسقة الظاهرة عبارة بعضهم الشديدة  
قال في الحقفة هما عبارتان المراد منهما واحد وهو ان  
تكون بحسب الاحتمال عادة وان لم يتبع النهم انتهى  
واعتمد شجنا الاكتفا باذها ب الخسوع **قوله**  
او يحوم كخوف من في سغينة الفرق او دورا  
الراس فنصلي قاعدا ولا اعادة عليه **قوله** ويصلي  
الفريق اية المشرق على الفرق فهو من مجاز الاول والا  
فهو ميت لا يصلي رحماني **قوله** والمحبوس الخ لو كان  
عليه ثوب واقترشته على الخس وانم ركوعه وسجوده  
عاديا لم يجب عليه اعادة **قوله** لما راي للضرورة  
**قوله** لنذرة ذلك علة لوجوب الاعادة ق له واسم  
الاشارة راجع لما ذكر من الاشراف على الفرق وكس  
بمحل نجس اي او متنجس كما فهم بالاولى **قوله** الواقعة  
اولا مع قوله ولا يفيد ان الواقعة ثابتا في الوقت  
قصا وهو ما ذهب اليه القاضي في المعادة لغساد  
الاولى ولكن المنقول خلافه هذا والاول جعل قوله  
والاراجع لما بعد كذا بقرينة قوله لحبر الصبي

انتهى وعبارة ابن شرف قوله والصلاة الواقعة أولاً  
انتهى اول مرة احترزه عن المعادة فالحق لا تكون  
الا اذا اذ شرطها الوقت ولو بوقوع ركعة منها فيه  
بخلاف الاولى قد تكون قضا ولذا قال فيهما  
والافقضا وكان الانسب بهذه المسئلة ذكرها  
في الباب قبلها انتهى وقوله والافقضا اي فقد  
يقوله اولاً نظر القول والافقضا فلا يرد ان  
المعادة قسم من الاداء استواء كانت لكل في الاولى او  
لمجرد الثواب فقيدها ولا لاخراج المعادة لانه لا ياتي  
فيها التفصيل المذكور اذ هي آء فقط وقد  
تصور الاعادة اربع مرات كفاقد الطهورين  
يحمل يغلب فيه وجود المافانه يصلي بحرمة الوقت  
ثم ان وجد التراب في الوقت يصلي به ثم ان وجد  
الماصل فيه ثم تسب له الاعادة بشرطها وكل ذلك  
اذ اعلى الراجح والثلاثة الاول واجبة والاخيرة  
مندوبة وقيل ان المعادة قسمة للاداء انتهى  
وقوله وكان الانسب انما اي لما بين القضا والاداء ان  
الناسبة وهو التعادل فيهما تناسب التضاد  
وايضاً لم يترجم هنا للاداء وان كانت الزيادة على  
الترجمة ليست معيبة وأسأرك الى اجواب



عن ذلك بما حاصله انه انما اخبر عن حكم المعذور  
لمريانه فيه لان صلاته توصف ايضا بالآداء والعصا  
فليتأمل **قوله** وكذا ان وقع منها ركعة أي في آداء  
مع الحرمة ان كانت في وقت الحرمة قتال والمراد بالآداء  
هنا الآداء الجازي لا الآداء الحقيقي لان الآداء الحقيقي  
لا بد فيه من أيقاع العبادة كلها في الوقت هز ياتي  
نعم الجمعة لا بد من ادراك جميعها في ركعتي فالجمعة  
مستثناة من قولهم الصلاة الواقعة منها في الوقت  
ركعة مؤداة لان شرط الجمعة ان تقع كلها في الوقت  
نعم اذا خرج الوقت في اثنا الجمعة انقضت ظهرا  
ويصدق على هذه الصلاة تعريف المؤداة المذكور  
فلا استثنا حينئذ والحاصل انه ان نظر  
الى استمرار كونها جمعة احتج الى الاستثنا وان لم ينظر  
الى ذلك فلا حاجة الى الاستثنا فليتأمل **قوله**  
والافقنا أي سواء مع ذلك امر لا كما علم مما  
تقدم انخاف له وهذه المسئلة فيها أربعة أوجه  
فان وقع في الوقت بعض الصلاة وبعضها خارج  
الوقت فعيل الكل آداء وما بعده قضا والوجه الرابع  
وهو المعتمد انه ان وقع في الوقت ركعة فاكتم

فالجاء اذ او الافقضاه والتبعيض لا يتصور الا في  
الصلاة بخلاف الصوم والحج لانه لو احرمه بالحج وخرج  
وقت الحج لخلل بعمل عمره الى غير ذلك ونقل الاسنوي  
عن مقتضى كلام المحب الطمري واقرب انه ثواب الاداء  
وهو متجه سيما ان عصى بالتأخير **قوله** اي مودة  
هود فع لما يتوهم من الحديث من انه ادراك جميع الصلاة  
بتلك الركعة والمراد ركعة فاكثرت **قوله** على  
معظم افعال الصلاة لاحاجة لقوله معظم مع  
ذكر الافعال الا ان يراد بالافعال ما يشمل نحو وقوع  
التشهد او فعل القلب واللسان كالنية والتكبير  
**قوله** كالتكرار ما لم يجعله تكريرا حقيقة اذ هو  
مثله في الصورة لانه في المعنى غير حقيقة كقيا  
صلاة الجنائزة فتأمل **قوله** وعبارة سم في حاشيته  
تم جمع اجوام السماء بالآيات البينات ما نصه انما يجعل  
تكريرا حقيقة لان التكرير هو الاتيان بالشيء ثانيا مرادا  
به تأكيد الاول وهذا ليس كذلك اذ ما تعد الركعة في  
الصلاة مقصود في نفسه استقلا لا كالاول كما ان كل  
واحدة من خمس اليوم ليست تكريرا لمثلها في الاسم انتهى  
**باب** صلاة العيدين عيد الفطر وعيد الاضحي

والعيد

والعيد مشتق من العود وهو الرجوع لتكرره بتكرر  
السنين أو لعود السرور بعودة أو لكثرة عوايد الله  
تعالى على عباده في ذلك اليوم وهو واوي وأصله  
عود بكسر العين فقلبت واوة ياء كما في ميقات وميزان  
وجمعه اعياد وإنما جمع بالياء مع أنه واوي للزومها  
في الواحد قاله الجوهري وقيل للفرق بينه وبينه امواد  
الخشب ثم الأصل وهو الاستسقاء والكسوفات  
من خصايصنا كما قاله الجلال السيوطي وأول عيد  
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة  
الثانية من الهجرة ولم يتركها وقرن رمضان في شعبان  
ولأنه يترك صلواته ولا قتال وتقدم أول كتاب  
الصلاة أن صلاة عيد الاضحى افضل من صلاة  
عيد الفطر قاله رفي ثم والاصح تفضيل يوم من  
رمضان على يوم عيد الفطر **فروع التهنئة**  
بالعيد سنة قال شيخنا ويدخل وقتها في الفطر  
بغروب الشمس وفي الاضحى يصبح عرفة كالتكبير  
وبالعام والشهر على المعتمد مع المصافحة ان اتخذ  
الحبس وخطت عن ربيبة كامرأة وامرأة اجنبية  
والبمناسحة والدعاء بالمغفرة **فايدة** جعل الله



للمومنين في الدنيا ثلاثة ايام عيداً الجمعة والعطير  
والاصحى وطها بعد اكمال العبادۃ وطاقاتهم وليس  
وليس العيد لمن ليس بالمريد بل هو لمن طاعته  
تزيد ولا لمن يحمل باللس والركوب بل لمن غفرت له  
الذنوب واما عيدهم في الجنة فهو وقت اجتماعهم  
بربهم ورؤيته في حضرة القدس فليس شيء عندهم  
الذم من ذلك كما قيل .

ان يوماً جامعاً شملهم ذاك عدي ليس عيداً سواه  
وكل الليالي ليلة القدر **ان** تكمل ايام اللقا يوم الجمعة  
وعندي عيد كل يوم ارى به جمال محياها بعين قريرة  
هرجاني **قوله** لمواظبته في كونه تعليلاً للسنة  
نظروا كان عليه ان يقول هي سنة لغفله مؤكدة  
لمواظبته وقال ابو حنيفة هي واجبة علينا وعند  
احمد كفاية وعندنا كمال سنة رضى الله عنهم اجمعين  
لنا حديث هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع  
قلت وهذا ابتاعلي انه منقطع وقال الحنفية  
وغيرهم الا ان تطوع فعليك واستدلوا به على نزول  
إمامك فغل سترع فيه وخس صلوات كتبهن الله  
في اليوم والليالي واما قول الشافعي من وجبت

الجمعة واجب عليه حضور العيد فحول على التأكيد  
واستدله الأولان بآية فصل لربك وانحر والامر  
للاجوب زاد الثاني ان حديث الاعرابي على انها لا  
تجب على كل احد فتعينة الكفاية واجيب  
بانا لانسلم ان المراد صل العيد ولئن سلمناه لاقتضى  
وجوب التمر عينا وانتم لا تقولون به سلمناه فهو  
خاص به عليه السلام كما اختص به التمر فان  
ادخلتم معه الامة وجب ادخال الجميع فلما دل الدليل  
على اخراج بعضهم كما زعمتم كانت ذلك قاذفا في  
العباس رحمة وعبرة قل قوله الا ان تطوع  
استثنائنا منقطع والمراد تطوعه بايجاب صلاة  
عليه بالندرا ويعوذ لك **قوله** قيل المراد الخ وقيل  
ان ناسا كانوا يصلون ويخرون لغير الله فامر  
بنبيه بان يصل له ويخرونه تقربا وقيل صل الصلاة  
المفروضة بالمرذ لغة واخر المذنب بمعنى وقيل ضع  
اليمين على الشمال عنده الخ في الصلاة والكوفة  
تخرج الجمعة أو القران أو النبوة أو كثرة الابتاع  
والامة رحمة **قوله** هي ركعتان اي بما مهمما من الخطبة  
كما يد له ما بعده وتسن لكل احد وتطلب الجماعة

ففيها إلا للحاج بمنى ولا يخطب المنفرد قل وقوله بمنى  
ليس يقيد فتسن للحاج منفرداً ولو بغير منى على  
المعتمد ويجزئها بمنى عيد الفطر والأضحية فيكبر  
ثم يستغني ثم يأتي بسبع تكبيرات ولا يغوث دعا الاقتحاح  
الابال شروع في التعوذ في ~~التعوذ~~ لا بالتكبير فلو شرع  
في التكبيرات قبل دعا الاقتحاح كان له أن يأتي به  
بعد هرحماني **قوله** ركعتان فلا يجوز الإحرام بالكنز  
منها قل **قوله** كالجمعة فيما لها فيه نظر فليتامل مع  
ما سيأتي مثله في صلاة الاستسقاء وصلاة  
الكسوفين ابن شرف أي وذلك لأن الجمعة شروط  
خاصة بها لا تأتي هنا وقد يقال لا اعتراض عليه  
لأنه قال الأفي استبانم الاعتراض على الأصل حيث  
قال الأفي أحد عشر فتأمل **قوله** لأن المستثنى لا  
لا يخصص فيها ومنه النية قل **قوله** كما بينته بما فيه  
في الأصل وعبارته ويأتي من الغروقات صلاة  
العقد تصح فرادى وقضاً وبدون الأربعين وبدون  
الكاملين وبدون المعتمدين وبدون خطبة انتهى  
**قوله** من الطلوع أي ابتداءه لأن ما لم يظهر من قرص  
الشمس تابع لما ظهر طلع ما وغروباً قل **قوله** والافضل



تأخيرها الخ فصفة صلاة فعلها في أول وقتها مفضل  
قل علم خط **ق** كرمح وهو قد رُسعة اذ ربع تقريباً  
في رأي العين والمعتد عدم الكراهة قل الارتجاع  
لانها من ذوات السبب خلافاً للمص في سائر المباح وقل  
نعم هو خلاف الأول كما في سائر **ق** وان كان فعلها  
في المسجد افضل الخ ويكره تعدد جماعتها ولا امام  
المنع منه انوار بلا حاجة ومنها ضيق محل واحد  
عند الجمع وح فلا كراهة من حيث التعدد لكن هل  
الافضل فعلها في مساجد البلد لشرف المساجد  
او في الصحر للزوم التعدد في فعلها في البلد فيه نظر  
ولعل الاوجه الأول وقضية قول التمام الا ان  
يضيق المسجد الخ خلافاً فليست امل سؤالا ان يحمل  
ال في المسجد الخمس الصادق بالواحد والمتعدد  
فلا فرق بين فعلها في واحد او متعدد فالمراد  
ضيق خمس المسجد **ق** فيكره فيه اي ان صلى  
بالجميع فيصلي الامام في المسجد ببعضهم ويأمر من  
يصل في الصحر بباقيهم او يخرج بهم الى الصحر  
ويستخلفون في المسجد من يصلي من يتأخر من  
ضعفة وغيرهم وليس لهذا ان يحط به الا ان يأمره

الامام بالخطبة أو علم رضا ما لم يخف فتنة والاحرم  
وليسن للامام ان يصرح له بالاذن في الخطبة تنبيه  
قادم وعلم من كلامهم هنا ان القاضي اذولى شخصاً  
في اامة مسجد لم تدخل الخطبة فيها الا بالنص عليها  
الا في خطبة الجمعة لتوقف الصلاة عليها وكذا  
عكس ذلك انتهى **قوله** للتشويش كذا في بعض  
كتب اللغة وفي بعضها انه التشويش بالهاء بدل  
السين الاول قال في العاموس وبالشين كمن وهو مردود  
**قوله** قل القراءة والاستعاذة وتغفوت  
بالشروع في القراءة ولو سهواً ولا يطلب تداركها في  
بعثة الصلاة ولا تغفوت بالشروع في التعوذ ولو  
عمداً ولا يترك الافتتاح قل ولو قرأ يعود  
للتكبيرات خلافاً لما لو تعوذ فانه يعود ومن  
القراءة البسملة كما لا يخفى **قوله** واقتصر المثنى على قوله  
قل القراءة للاستشارة الى ما مر من قراءتها وزاد الش  
والاستعاذة لبيان الاحمل فلا تغفوت التكبيرات  
بها فله ان ياتي بها بعد التعوذ كما مر **قوله** سبعاً  
أي يقينا سوى تكبيرتي التمرم والركوع فلو شكك  
في شيء آتى به او في أيها احرم جعلها الاخيرة واعاد

الكل بخلاف شكله هل احرم بواحدة أو لا فإنه ليس  
في صلاة ولو ترك الكل أو البعض أو سبق بالأولى  
أو تركه الإمام لم يتداركه المأموم ولا الإمام في الثانية  
ولا المنفرد بل يقتصر فيها على الخمس وليست التكريرات  
كالسورة وغيرها إذا تركت في الأولى لأن تلك ست  
مقصودة والتكبير ليس كذلك وعبرة الانوار  
ولو أدرك الإمام في القراءة أو بعد بعض التكريرات  
لم يتدارك الغاية ولا يبطل بالتداركه ولو أدركه  
في الثانية كبر معه خمسا وفي الثانية خمسا انتهى  
ومحل عدم البطلان بالتدارك ان كان قبل ركوعه بخلاف  
ما لو ذكرها في ركوعه أو بعده وعاد للقيام ليكبر  
وهو عالم عامد فان صلاته تبطل بخلاف تركه وقوله  
خمسا أي يعيننا ولو اقتدى بخالف وافقة في العدد  
وفي محله فلو خالفه ذكره ولو قضى العيد كبر على التعمد  
في حياي وعبرة سجد لو لو نقص امامه عن  
السبع أو الخمس تابعه ولا يزيد عليه سواء نقص باعتقاد  
أو لا ولا يتابعه لو زاد انتهى فصرح لو اقتدى  
بحسني كبر ثلاثا أو ما لم يبرسنا تابعه ولم يزد عليه  
مع انها سنة ليس في الآيتين بها مخالفة فاحسنة

ما لم ينفذ فتنه والادب  
ما لا ذنب في الغيبة تنبه  
ان الغيبة ذنب تنقذ  
عصية فيها الا بالنية  
فصل في صلاة عليها وكذا  
شئوا كذا في بعض  
نما السور بالجملة  
هو وبالجملة وهو  
لاستعادة وتفرغ  
هو او لا يطهر اذا كان  
الزوجة في التعمد  
في قولها لا يسو  
بذلك فانه يعود  
في واقعة التعمد  
من قولها لا يسو  
ولا تنفذ التكبير  
التعمد كما  
تعمد والركوع فلو  
بجعلها الاخير



بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة ونحو  
ذلك فإنه يأتي به وعللوه بما ذكرناه من عدم  
المخالفة الفاحشة ولعل الفرق أن تكبيرات  
الانتقالات يجمع عليها فكانت أكد وايضا فان  
الاستغفار بالتكبيرات هنا قد يؤدي الى عدم سماع  
قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال  
واما جلسة الاستراحة فليكن حدثها في  
الصحيحين حتى لو تركه امامه هنا جميع التكبيرات  
لم يأت بها ثمرو ويمكن ان يفرق بين هذا وما  
مرجوا به في صلاة الجماعة أنه لو اقتدى بمصلي  
العبد بمصلي العبد مثلا فالتكبيرات باتحاد  
صلاة الامام والمأموم هنا واختلافها هناك  
فكان لكل حكمة لان المخالفة مع اتحاد الصلاة  
تفحش اي في الحكمة وتعدا فتباعدت عليه بخلافها  
مع اختلافها ثم ان التكبيرات ليست فرضا  
ولا بعضا وانما هي هبات كالسجود ودعاء الافتتاح  
فلا يسعد لتركتها كما كان او سهوا وان كانت  
الترك لظهن او بعضهن مكرها او منهاج وشر  
لم **قوله** يفصل اي ندبا فان لم يفصل اي بكل تكبير

فِي نَفْسٍ وَلَهُ تَوَالِيهَا وَلَوْ مَعَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ وَلَا يَبْطُلُ  
قِيلَانَهُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ قُلْ وَهَذَا مُسْتَشْتَرٍ مِنَ الْعَمَلِ  
الْكَثِيرِ الْمَبْطُلِ فَعَوْلُ جِجْ لَوْ اقْتَدَى جَنْفِي وَالْأَهْلُ  
فَارَقَهُ مَمْنُوعٌ وَأَبُو وَجْهِهِ ابْنُ قَاسِمٍ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ  
أَنَّهُ عَمَلٌ كَثِيرٌ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ عِنْدَنَا وَهُوَ مَبْطُلٌ لَا تِ  
التَّكْبِيرَ عِنْدَهُمْ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ أَيْ فِي الرُّكْعَةِ الثَّامِنَةِ  
وَأَمَّا فِي الْأَوَّلَى فَقِيلَ الْقِرَاءَةُ وَبَعْدَ الْقِرَاءَةِ وَتُوجِّهُ  
الْأَوَّلُ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ فِي الْجُمْلَةِ فَاعْتَفَوْا لَوْ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ  
تَامِلْ رَحْمَانِي وَقَوْلُهُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ مِنَ السَّبْعِ  
وَالْخَمْسِ لَا قِيَامَ لَهَا وَلَا بَعْدَ رَحْمَانِي فَقَدْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ  
بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ مَا يَبِي تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ وَالْأَوَّلَى مِنَ  
السَّبْعِ وَمَا يَبِي تَكْبِيرَةَ الْقِيَامِ وَالْأَوَّلَى مِنَ الْخَمْسِ  
فَأَنَّهُ لَا يَأْتِي فَمَنْ بِالتَّسْبِيحِ الْمَذْكُورِ وَكَذَا يَأْتِي  
السَّابِقَةُ أَوِ الْخَامِسَةُ وَيَبِي تَكْبِيرَةَ الرُّكْعَةِ عِنْدَ يَ  
**قَوْلُهُ** بِقَوْلِهِ أَيْ سِرًّا **قَوْلُهُ** وَقِيلَ يَفْصَلُ بَغِيرِ ذَلِكَ  
عِبَارَةً الْأَحْمَلِ يَفْصَلُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ بِذِكْرِ قَعْدِ  
هُوَ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثًا وَيَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ  
وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَقِيلَ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا  
وَشَبَّاحَاتُ اللَّهِ بَكْرَةً وَأَصِيلًا وَقِيلَ شَبَّاحَاتُ اللَّهِ وَأَكْبَرُ

لله ولا اله الا الله والله اكبر وقيل سبحان الله ولا اله الا  
 الله انتهت زاد السم في ثم وقيل هو سبحانه اللهم  
 وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك  
 ولا اله غيرك وقيل هو لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له له الملك وله الحمد بيده الخيرو اليه المصير وهو  
 على كل شيء قدير انتهت ويقرأ بعد الفاتحة في الركعة  
 الاولى وفي الثانية اقتربت بكما لها وظاهر  
 كما قاله الاذاعي انه يقرأهما وان لم يرض المأمور  
 بالتطويل ثم رفات لم يفعل قرأ في الاولى سورة  
 سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية الفاتحة  
 قال في الكفاية المعنى في ذلك ان يوم العيد شبيه  
 بيوم الحشر اي في اجتماع الناس والسورتان  
 فيهما احوال الحشر وقيل الواحد جبل محيط بالانبا  
 من زبرجد وهو من وراحياب تغيب الشمس من ورايه  
 مسيرة سنة وما بينهما ظله كذا نقله الواحد عن اكر  
 المفسرين وقال هما هدهو فاتحة السورة سم على منج  
**قوله** لا اذان لها عند صعود الخطيب المنبر ولا عند غيره  
 ولا اقامة عند نزوله عنه ولا عند غيره واقترن  
 الاصل على الاول من كل منهما لتظهر المخالفة



فانه الذي للجمعة وتقدم انه ينادى لها الصلاة جماعة  
أو صلاة العبد أو عوذ **كقوله** ولا فيهما اي بلا فصل  
ويندب فيها الافراد بان يقول كل تكبيرة في نفس  
وحكمة طلب الفصل في تكبير الصلاة عدم توالي  
الحركات فيها المطلوب تركه بحسب الاصل وطلب  
في الخطبة الاولى تسع تكبيرات لتساوي الركعة  
الاولى لان فيها تسعا بتكبيرة الاحرام والركوع وفي  
الثانية سبعا لتساوي الركعة الثانية فان فيها  
سبعا بتكبيرة القيام والركوع قال ويفوت  
بالشروع في اركان الخطبة قل على خطو قال عس  
لا يفوت فلو تخطا ذكرين كل تكبيرتين او قرنين  
تكبيرتين جاز **فرع** قال ايمتن الخطب المشروعة  
عشر خطبة الجمعة والعديد والكسوفين والاستسقاء  
واربع في الحج وكلها بعد الصلاة الا خطبت الجمعة  
وعرفة فقبلها وكل فيها ثنتان الا الثلاثة  
الباقية في الحج ففرادى خضرو من دخل في الخطبة  
استمع وآخر الصلاة في الصحراء بتخيرين ايقاما  
ثم اوفي غيره الا ان صناق الوقت فيقدمها ولو  
على الاستماع وفي المسجد يبدو بها وتدخل التحية

ثم ليستمع ويجوز الايتاد بالتحية وتأخير العبد الا ان  
يضيق الوقت كما تقدم والافضل ما تقدم المسجد افضل  
من بيته اذا اخرها واوسع الوقت انتهى **رحماني قوله**  
وانما هي مقدمة لها ومن قال من الاقحاب تفتح  
الخطبة بها عمل على ذلك لان افتتاح الشيء قد يكون  
ببعض مقدماته التي ليست من نفسه ثم الاصل  
**قوله** وذكر حكم صدقة الفطر والافهي في الخطبة اي  
يسن ان يعلم في خطبة عيد الفطر احكام الفطرة  
من اجنس والقدر والمصرف وفي الاصل احكام الاضحية  
من اجنس والصفات الجزية والمصرف واول الوقت  
واخره ويغفل ذلك حتى في العضا **قوله** في الخطبة  
اي في الخطبتين يحرر **قوله** لم يعتد بها بل يحرم ان  
قصد هاها لانه عباداة فاسدة ويعيدها بعد  
الصلاة قال ورحماني وهو ظاهر وان توقف فيه  
السوبري **قوله** وفرقوا الخ قد يقال وجه التبرك  
ان التقديم ليس مسببا عن الشرطية بدليل تقدم  
خطبة يوم عرفة وقديره ما ذكر بان الكلام في  
خطبة مصنافه لصلاة خطبة الجمعة لا في خطبة  
مع صلاة كما في خطبة عرفة لان صلاة الظهر تعقبها

وفرق ما بينهما فليتامل **شوقوله** وشان الشرط  
ان يقدم أي ان لا يؤخر فلا يرد ان من الشروط ما  
يكفي بمقارنته ولا يشترط تقدمه كالوجه للقبلة  
مع تكبيرة الاحرام فليتامل **شوقوله** وقال العناني  
اي وقد يقان كما في الاستقبال وسر العروة **قوله**  
وبان الجمعة فريضة اخ لا يخفاك ان هذا لا يفيد  
الوجوب فلعلمه حكمه فتأمل ولذلك يترامنه المص  
قوله وخطبة العيد كخطبة الجمعة في الاركان والسنة  
لا في الشروط فيجوز ترك الغيام مع القدرة وترك  
الستر والطمارة نعم لو كان حال قراءة الآية جنباً  
بطلت خطبته ما لم يتطهر ويعيد لها وقال **شمس**  
نه وان اثم ويسن سماعها لغير ذكره وتقدم ان المنفرد  
لا يخطب ولا الخليفة الا اذا نص له عليها الامام  
او علم رضاه رحمان نعم لا تحصل السنة الا اذا كانت  
الخطبة عربية والمخطيب ذكراً وحصل السماع والاسماع  
فان هذه الاربعة شروط لكل خطبة فلا تخطب المرأة  
ولو احتمل الاولون ذرا الصلاة والخطبة وجب ان يخطب  
قابلاً كما في الامم ويستحب الجلوس قبلها للمستراحة  
قدرا ان الجمعة وعلى عدم اعتبار الشروط يستحب الاتيان



في التكبير المرسل اي غير المقيد بعقب الصلوة  
كما سيأتى فيه وتبادل المص لفظ صلاة بلفظ عيد  
لكان انسب وهذا التكبير يحصل احتيا ليلة العيد  
وكذا بغيره من الطاعات ويحصل بمعظم الليل واقله  
صلاة كل من العشاء والصبح في جماعة وقد ورد من  
احدى ليلتي العيد احي الله قلبه بموت القلوب قبل  
اي لم يشغله حب الدنيا لانه موت أو انه يامت  
ستون الفامة ه وينبغي تأخير المرسل عن اذكار  
الصلاة بخلاف المقيد فانه يقدم عليها ومن المعلوم  
انه لا مقيد في عيد الفطر ومن المرسل التكبير  
ليلة الاضحى خلف الصلوات كما يعلم من قوله تشرك  
الخ ذكره قل على الكتاب **قوله** جهرا في المنازل والاسواق  
وغيرها لا تفيه اي الجهر اظهر شعار العيد واستثنى  
الرافعي منه المرأة وظاهرات محله اذا حضرت مع  
غير محارمها وخواصهم ومثلهما الخنثى من المنهج اي فالمرأة  
والخنثى يكره لهما الرفع بحضرة الاجانب **قوله**  
يلتزم العيد اي لغير الحاج كما صرحوا به في ليلة  
الاضحى قال الشيخ ويحتمل ان السكوت عن ليلة الفطر  
لان الغالب عدم الاحرام بالبح حينئذ **قوله**

هو ان اي شئ يله من لم ير الهلال ولما قبل رؤيته قال  
والظاهر ان توجه الاعمى بان كلام الاصل لا يستل  
عبد الاضحي اي لا يكره من رؤية الهلال ولا يستل  
ايضاً ما اذا حكم بدخوله سواء بتمام العدد لا برؤية  
الهلال **قوله** اي التمرم اي احرام الهمام لمن صلى  
ماموماً واحرام نفسه لمن صلى منفرداً وبالزوال  
من لم يصل لانه يسبيل من ايقاعه الصلاة في جميع  
ذلك الزمه قال **قوله** لان الكلام مباح اليه اي الى  
التمرم بصلاة العيد فانه يحرم الكلام بالتمرم **قوله**  
والتكبير اول ما يشتغل به قد يقتضي انه اول من  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن قراءة سورة  
الكاف ليلة العيد اذا كانت ليلة جمعة فيهرس  
**قوله** وتكبير ليلة الفطر اكد ان هذا في المرسل واما  
العيد فهو افضل مطلقاً **قوله** وتكلموا العدة  
اي عدة صوم رمضان وتكبروا لله اي عند آلتها  
مناف **قوله** عن الصلاة والخطبة اي عن وقتها وجوبا  
قال **قوله** من صلاة صبح الذي يظهر دخول وقت  
التكبير بمجرد الفجر وان لم يفعل الصبح حتى لو صلى  
فايته او غيرها قبلها كبر واستمرار وقته الى الغروب

آخر أيام التشريق حتى لو قضى فأيته قبيل الغروب  
كبر وتعبيرهم بالعصر جريئاً على الغالب من عدم  
الصلاة بعدها فلا مفهوم له خلافاً لما في شؤنا لتغيير  
بالصلاة في الموضعين جريئاً على الغالب من أنه  
لا يصلي قبل الغروب ولا بعد العصر قال قل في  
حاشيته على الكتاب ويندبه التكبير عقب المغرب  
أيضاً **قوله** من صلاة صبح يوم عرفة ويخرج  
من تلك المدة وقت التكبير المرسل كما روى في أي  
يستثنى من قولهم من صبح أي وقت التكبير المرسل  
فإن التكبير الواقع بعد مغرب ليلة عيد الفطر  
أو عشاها أو صبحها من المرسل كما قاله الشيخ  
القليوبي وقال بعضهم إنه من المقيد فليراجع **قوله**  
وهو غير احتاج دخل في قوله غير المحتاج المعتبر فيكبر  
في هذه الأيام عناق **قوله** فمن ظهر يوم النحر لا يصح  
أول صلاة بعد انتهائ وقت التلبية أي من تحلل  
ذلك الوقت فإن تقدم التحلل عليه أواخر عنه  
اعتبر التحلل مطلقاً لا بشعار من لم يتحلل التلبية  
قال فإن لم يتحلل إلا بعد فوات أيام التكبير فأنته  
التكبير **قوله** إلى صبح آخر أيام التشريق لأننا آخر صلاة



بمضى ثم المنهج والمعتد انه يستمر الى غروب الشمس  
زيادي هـ مرحومي **قوله** وصح في المنهج المعتد ما  
تقدم من انه من صبح يوم عرفة قـ لو حاصل ما في  
ثم البخاري ان العلماء اختلفوا هل يختص بالكتوبات  
او يوم النوافل وبالوداة او يوم المقضية فذهب اربعة  
وقل ابتداء من صبح عرفة او ظهره او صبح النحر  
او ظهره اربعة ايضا وهل ابتداء الى ظهر النحر  
او ظهر ثابته او صبح اخر التسمية او ظهره او عصره  
فهذه خمسة فيتمحصل منها ستة وسبعون **قولا**  
وبين ذلك ان تضرب اربعة الابدان في خمسة  
الانتهى تبلغ عشرين تسقط منها كون ظهر النحر  
مبتدأ ومنتهى كليهما معا فيبقى تسعة عشر تضربها  
في اربعة الاختصاص تبلغ ستة وسبعين وزاد  
التنوين ثمانية وهي هل يختص بالرجال او يوم  
النساء وبالجماعة او يوم المنفرد وبالقوم او يوم المسافر  
وساكن المصر او يوم اهل القرى **رحماني قوله** وهذا  
التكيد يكون انظر حركة تقدير ما ذكره **قوله**  
خلف الفرائض ولو تركه التكيد عمدا او سهواً عقيب  
الحضلة تداركه وان طال الفصل لانه يشعار

الايام لا تتم الصلاة بخلاف سجود السهو ثم روي  
عن خلف دون عقب **قوله** وان استثناهما الاصل  
يحمل كلام الاصل على ما فيه تاخير خصوصاً اذا خيف  
تغير الميث بنحو ظهور منع رحمان **قوله** وخلف النوافل  
ولو مطلقه وسواء في القضا قضى ما فات فيها ام في  
غيرها عني **قوله** الاسجد في تلاوة الخ هو استثنائنا  
متصل لسؤال النوافل لغير الصلاة لكن ربما عارضه  
ذكر القضا فيها قال ثبت اجتماع الناس بعد  
العصر للدعا كما يفعله أهل عرفة ويسمى بالتعريف  
قال الامام احمد لا بأس به وكرهه الامام مالك  
وفعله الحسن وسبقه ابن عباس قال النووي  
ومن جعله بدعة خفف ثمرة ومراعاة انها حسنة  
ه رحمانى ونقل بعض مشايخنا عن شيخه الطوحي  
انه قال بجرمة ذلك لما فيه من اختلاف المشايخ  
كما هو مشاهد الآن انتهى **تمت** سكت المصنف  
صيغة التكبير واقلها الله اكبر ولو زاد لا اله الا الله  
وخذه لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء  
قدير لكان حسناً واحسن منه ما اعتاده الناس  
وهو الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر

ولله الحمد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله  
بكرة وأصيل لا اله الا الله وحده صدق وعده  
ولا يضر عبده اي محمدا صلى الله عليه ولم واعز جنده  
وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الا  
اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم الصلاة  
والسلام على النبي صلى الله عليه ولم واله وصحبه وكل  
ذلك وارد مسنون ثم اعظة واعز جنده غير واردة  
لكن لا بأس بها وان لم تكن مطلوبة واذا رأى شيئا  
من بهيمة الأنعام او علم في عشرين الحجة سن له  
التكبير كما في ثم **رباب صلاة الاستسقا**  
وحجة ذكرها عقب صلاة العيد تمامه مشايخها  
ومنه ثم كثر التشبيه بها في كلامه بخلاف الكسوف  
ابعد السبب فيها زيادة القيام والركوع ولان وقتها  
وقت صلاة العيد شو وهذا الذفع الاعتراض  
على المصباح كانه ينبغي ان يقدم صلاة الكسوف  
لانها افضل من صلاة الاستسقا كما مروى  
في المنهج فليتأمل وعبرة قوله فيما سبق وانما قدم  
الاستسقا عقب العيد لمشاركة له في كيفية الصلاة  
والخطبة من طلب التكبير فيها وان أبدل في خطبة الاستسقا



بالاستغفاره **قوله** هي سنة لم يقل موكدة اعلمه  
من طلب الجماعة فيها كما مر أولا جلي تقسيمه الآتي  
في انها ثلاثة أنواع فان الموكدة فيها النوع الاخير  
ت **قوله** عند الحاجة أي حاجة المستسقي أو  
غيره وعبارة المنهج وبم صلاة الاستسقاء سنة  
موكدة ولو لم يسافر ومنعرد الحاجة من انقطاع  
الماء او قلته بحيث لا يكفي او ملوحة ولا استزادة بها  
نفع بخلاف ما لا يحتاج اليه ولا نفع به في ذلك الوقت  
وشمل ما ذكر ما لو انقطع عن طائفة من المسلمين  
واحتاجت اليه فيسن لغيرهم ايضا ان يستسقوا  
لهم ويسألوا الزيادة لانفسهم زاد الرقعي  
للا اتباع ولان المؤمنين كالاعضاء الواحد اذا اشتكى  
بعضه اشتكى كله وفع دعوة الملك لاهيه بظهر  
الغيب مستجابة عند راسه ملكه موكدة كما دعا  
لاهيه قال الملك الموطنة آمن ولك بمثله وهو  
مقيد بما قاله الاذري بان لا يكون ذلك الغير  
ذائبة وضلالة وبغي والالم يندب زجر لوتاديا  
ولان العامة تظن بالاستسقاء لهم حسن طريقهم  
والرضى بها وفيها مغاسد اما لو انقطع الما ولم

تمس الحاجة اليه ولا نفع به في ذلك الوقت فلا  
استسقا **قوله** الاتباع ويستأنس لها بقوله  
تعالى واذا استسقى موسى لقومه واما قلنا ويستأنس  
ولم نقل ويستدل لان سرع من قبلنا ليس سرعانا وان  
ورد في سرعنا ما يقرره **قوله** والاستسقا اي لغنة  
طلب السقيا من الله او غيره وسرعنا طلبه من الله  
تعالى قل يقال سقاه واسقاه بمعنى واحد وقد  
جمعهما لبيد في قوله

سقى قومي بني نجد واسقى نبيرا والعباد من حلال  
خضر **قوله** مجرد الدعاء من اضافة الموصوف اي الدعاء  
المجرد اي اخلاله من الصلاة والخطبة **قوله** خلف  
الصلوات ولو نافلة ثم قال البيهقي فصرح لو اخطب  
معصوم باستجابة دعائه شخص في الحال واضطر  
الناس للسقيا فخل يجب عليه الدعاء بالسقيا انتهى  
أقول يجب تفصيل وهو انه ان جوز اجابة غيره  
مع عدم حصول ضرر لم يجب وان تعين طريقا  
لدفع الضرر فلا يبعد الوجوب فليتأمل سو وقول  
فلا يبعد الوجوب اي ولو لم يسأل اما اذا لم يتعين  
كان تعدد من يدفع الضرر به فلا يجب الا ان سئل

بشئ واستوجه عش عدم الوجوب مطلقا فليرجع  
**قوله** هي ركعتان كصلاة العبد والمعتد أنه لا  
يجوز الزيادة على ركعتين **قوله** فيما لها من التكبير  
سبعًا وخمسة والفصل بين التكبير بامر وقرأة  
سورة قل وسورة اقربت كما يأتي قل **قوله**  
بات بامر الامام الخ أي ندبًا قال في المنهج وشرو لو  
تركه الامام الاستسقاء فعلة الناس تحافظه  
على السنة لكنهم لا يخرجونه الى الصحرا اذا كانت  
الوالي بالبلد حتى ياذن لهم كما اقتضاه كلام  
الشافعي لخوف الفتنة **قوله** الامام الاعظم او  
نايبه قال في الحنفية ويظهر ان منه القاضي  
العام الولاية لا نحو والي الشوكه وان البلاد  
التي لا امام بها يعتبر ذوال الشوكه المطاع فيها  
انتهى **قوله** وبالنية وامر الامام بها تأكيد لوجوبها  
الشري فلا اشكال قل اي فلا يشكك انها واجبة  
ولو من صغيرة وان فعل ما يكفرها لان هذا من  
احكام الآخرة وشروطها ثلاثة الندم والاقلاع  
والعزم على ان لا يعود ويدخل فيها رد النظام ومما  
الاعداء ونص ابي شعيب عليها تأكيد اهمتها بما قل

على



على خط **قوله** واخراج البهائم عطف على الاجتماع  
فهو داخل في الأمر ولعله لأجل وجوب الأخراج  
والا فيجوز إخراجها من غير ما لم يعلم منع الإمام منه  
ويندب أن يعرف بين البهائم وأولادها للكر  
الصباح والصبيح ولا يمنع الإمام حضور أهل  
الذمة أن حضروا في يوم المسلمين ولا يختلطوا بهم  
ومنعهم من خروجهم استغلا لاق له وعبارة تتر  
مر استدراكا على كلام المنهاج نصها قال الشافعي  
لكن ينبغي أن يخرج الإمام على أن يكون خروجهم  
في غير يوم خروج جنس لا تقع المساواة والمضاهة  
في ذلك انتهى لا يقال في خروجهم وحدهم مظنة  
مفسدة وهو مصادفة يوم الاجابة فيظل ضعفا  
المسلمين بهم خيرا لانا نقول في خروجهم معنا  
مفسدة محققة فقدمت على المفسدة المتوهمة  
قال ابن قاضي شبيه وفيه نظره **قوله** البهائم  
والصبيان والشيوخ والعجائز ومن لا يثبت  
له من النساء والجنس القبيح المنظر لان دعاهم  
اقرب للاجابة ومونة إخراج الصبي في ماله  
على المعتمد عندم رخلا **قوله** ومن هذا

يؤخذ الخ لکن وقتها المختار كوقت صلاة العید شو  
واسم الإشارة في قوله ومن هذا الخ راجع لقوله  
بالاجتماع لها في وقت معين حيث وكل تعيينه الى  
الامام **قوله** لا يختص بوقت صلاة العیدي ولا  
بوقت من الاوقات بل يجوز فعلها متى شاولو في وقت  
الكرهية على الاصح لانها ذات سبب فدارت معه  
كصلاة الكسوف ثم رفلوقا لا يختص بوقت  
اوقات لا تؤقت كان أولى كما في ساء المنهج **قوله** وفي  
صوم يومها الخ هو عطف على المستثنى قبله أعني  
المناداة ورح فضوليس داخل تحت الأمر مع انه  
يسن للامام الأمر به ويجب عليهم الصوم بامره  
فيجب فيه تبييت النية والتعيين واذا لم يبيت  
النية ونوى بفار اصح ووقع نفلا مطلقا واجزا  
عن الصوم المأمور به فتبييت النية لدفع الحرمة  
واذا لم ينو بفار لا يجب عليه الامساك لانه من  
خواص رمضان حرمة الوقت ولا يجب قضاؤه لو  
فات اذ وجوبه ليس لعينه وانما هو لعارض وهو  
أمر الامام والقصد منه الغفل في الوقت لا مطلقا  
نعم ان امر الامام بالقضا واجب ويعلم وجوب

تبييت

تبييت النية فيه انه صار واجبا لذاته لا لحسنة  
شقا او صافقا فلا يجوز الفطر منه باطنا كما لا  
يجوز تركه نيته مع انها امر باطن لا يطلع عليه وان  
كان سبب وجوبه امرا عارضا فلا ينافي ما مر قال  
قال ولا يجوز الفطر الا بعد رمضان وقال استئجنا  
الرملي الا بعد رمضان وقال لا يجوز فيه الفطر  
للمساكين لانه يفتى به وكفى صوم تلك الايام عن  
نذر او قضاء او كفارة او ثقل كصوم الخمس والاثني  
لان المقصود وجود صوم فنها ولا عيب الصوم  
على الامام الامر به بعد ايجاب الشخص شيئا على  
نفسه وخالف حتى ذلك ولو امرهم بالصوم  
فسقوا قبل اتمامه لزمهم صوم بقية الايام لانت  
هذا الصوم كاشي الواحد وفايته لم تنقطع لانه  
ربما كان سببا للمزيد ولورجع الامام عن الامر  
فيما امر لم يسقط الوجوب ولو كان الرجوع قبل  
التسليم به ولو وقع سببا استسقا في التصرف  
الكافي من شعبان فامر الامام ح بالصوم وجب  
كافي غيره من بقية الاشهر وتكون هذا الصوم  
سببه الحاجة للاستسقا و امر الامام به قال قال

كوقت صلاة العبد  
هذا الخ لا يرفع قوله  
في حشوكا عبيد  
صلاة العبد  
فقد انشأوا  
تسبب فدارت  
فوق لا يفتى به  
كافي به  
فقد استسقى نفسه  
حاشا الامر به  
ببشيم الصوم  
التعيين واما  
في هذا المقام  
بيت النية  
لا سبب لان  
فما لا يجب قضاء  
وهو الحضور  
لغير في الوقت  
بب ويعلم



واذا امر بالصدقة وجب اقل متول فان عين قدرًا  
على احد اعتبر بواجب الشرع كصاع لغني الفطرة  
وعشرة أمداد لغني كفارة اليمين وهكذا فان  
زاد على اكثر ما وجب في الشرع لم يجب واذا امر بالصوم  
غير ما روجب يوم كالتذكار المطلق فان زاد على  
ذلك اعتبر بما وجب في الشرع وهكذا المعتق  
والمضلة انتهى وعبارة مرفالا وجه انه المتوجه  
عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من بخاطب  
بزكاة الفطرة فمن فضل عنه شيء عما يعتبر ثم لزمه  
التصدق منه باقل متول لهذا اذا لم يعين له الامام  
قد رافان عين ذلك على كل انسان لزمه ذلك المعين  
لكن يظهر تغيبه بما اذا فضل ذلك القدر المعين  
عن كفاية المم الغالب ويحتمل ان يقال ان كان  
المعين يقارب الواجب في زكاة الفطرة قدرها  
أو في احد حصاه الكفارة وقد رافان زاد على  
ذلك لم يجب واذا أمرهم بالمعتق وجب لكن يعتب  
بالح والكفارة فحيك لزمه بعبه في احد محال لزمه  
اعتناقه انتهى والخاص صل يجب طاعة الامام  
وما امر به ظاهرًا وباطنًا فيما ليس بحرام ولا مكروه

من مسنون وكذا مباح كان فيه مصلحة عامة  
ومن هنا يعلم انه لو نادى بعدم شرب الدخان  
المعروف الآن وجب عليهم طاعته لان في ابطاله  
مصلحة عامة للمسلمين اذ في تعاطيه اضرار وخسرة  
لذوي الهيات ووجوه الناس خصوصاً اذا كان  
في غوا لا سواق كالعقايى ارج على خطوانه كان  
يشربه مساحاً الى الامن بضره كما اُفتى به النور الحلي  
**قوله** وثلاثة من الايام متوالية كما قيد به ابن الرقعة  
خضراى وهي ادمه اليوم الرابع لان هناك قولاً  
بانه لا يصام اليوم الرابع كما قاله ع **قوله** لان  
له اى للصوم اثر فى رباضة النفس اى قادي بهما  
وقم شيوتهما وفي اجابة الدعا فى الحديث نوم  
الصيام عبادة وصحة تسبىح ودعاؤه مستجاب  
ودنيه مغفوره وفي خبر الترمذي ثلاثة لا ترد  
دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظلم  
وروى البيهقي دعوى الصائم والوالد والمسافر  
انتمى وما الحسن ما قاله بعضهم •  
لا تظلمن اذا ما كنت مقتدراً • فالظلم اخم ياتيك بالندم  
نانت جفوك والمظلوم منقبه • يدعوك عليك وعين الله تم

انتهى ولتبيحنا الشيخ حسن البدر  
وسبعة لا يرد الله دعوتهم • مظلوم وادف ووصوم وذو مرض  
ودعوة لآخ بالغيبة • لامة ثم ذوج بذاك قضي  
**قوله** وترك الزينة اظهارا للتذلل والخضوع المفضل  
الى قبول الدعاء وبذلك فارقت غيرها قال **قوله** ثياب  
بذلة من اضافة الموصوف للمصفة اي ثيابا مبتدلة  
اي متهنة **قوله** وهي التي تلبس الخ اي التي لم تكن  
جدة فقد قال القوي ولا يلبس الجديد من ثياب  
البذلة انتهى اجم على خطأ وخروج من طريق  
ويرجعون في طريق اخر مشاة في ذهابهم انما سبق  
عليهم لاحقا ولا مكسوفين الرؤس فان ذلك  
مكروه كما يؤخذ من سمر غلا فالكاسية ن  
**قوله** للاتباع قال ابن عباس خرج رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الى الاستسقاء مبتدلا متواضعا  
حتى اتى المصلى فلم يزل في الشريعة والدعاء والتبشير  
حتى صلى ركعتين كما يصلى العيد رواه الترمذي  
وقال حسن صحيح فعلم انهم لا يتزينون ولا  
تطيبون بل يتنظفون بالماء السواك وقطع  
الواح الكريهة وفارق العيد بانه يوم زينة وهذا



يوم مسئلة واستكانة ثم الهية **خضر قوله**  
وتنزعها بعد فراغه من الخطبة اي يتزعمها لابسها  
من الامام وغيره بعد الخطبة وبعد عودهم الى بيوتهم  
ولو قال وتنزع بعد فراغ الخطبة لكان اعم واولى قال  
اي لان قوله بعد فراغه اي الخطبة يوم قصر التزم  
عليه وليس كذلك **قوله** مع خطبتين اقيم كلامه انه لا يكفي  
خطبة واحدة كما في العيد وبشارة ثم عب ولا يحزى ظ  
خطبة فردة **خضر قوله** فيما لها من الاركان والشرائط  
والسنة ويندب ان يجلس اول ما يصعد المنبر ثم  
يخطب ثم رفعه انه لا يجب القيام فيها ثم  
ان نذرهما وجب القيام ثم عب **خضر قوله** وفي  
اكثر الاستغفار فتهما حتى يكون اكثر دعائه  
لخبر ابي داود والحاكم من لازم الاستغفار جعل الله  
له من كلهم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من  
حيث لا يحتسب وهكذا فتهما اي من الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم ثم العباب خضر ولو اسقط  
لفظ اشارة لكان اولى لانه يوم عدم حصرة  
مع انه محصور يتسع مرات في الاول ويسع في  
الثانية بدليل انه بدل التثنية في العيد قل وقد

يقال ان كلامه هنا ليس فيما تفتتح به الخطبات  
والا كانت تكراراً مع ما ياتي فتأمل **قوله** بخلافها  
صلاة العيد لا يصح ان ينظر مانع الصحة في تقدمها  
في العيد والكسوف ولا يقال الا اهتماماً بها  
الحث على التوبة والوعظ افتتض صحة التقديم  
لانه بتسليمه لا يقتضي منع الصحة بل الاولوية  
او نحو ذلك **قوله** ويدعو في الخطبة الاولى  
اي لافي الثانية اللهم استقنا اي قايلاً  
اللهم اخ اي يا الله استقنا بقطع الهرة من  
استقى وبوصلها من سقى **قوله** غيثا اي مطراً  
مغيثا اي منقذاً من العلة غيثاً اي لا ينقصه  
شيء مريعا اي محمود العاقبة وكات المعنى مشير  
للمنع الظاهر والرحم مشير للمنع الباطن خفي  
فالمرادنا فعلاً ظاهراً وباطناً مريعا اي ذاربع  
اي بناخذ قاي عذبا مجللاً اي يصير على الارض  
كحل الغرس سما اي تشديد الوقع على الارض  
كحل الغرس طبقاً اي يصير كالطبق عليها وفي هذا  
الدعاء من الترمي ما لا يخفى اذ كل كلمة فيها من المعنى  
ما ليس في التي قبلها اذ لا يلزم من كونه مطراً انه

يكون مغنياً وهكذا الخ اب شرف بحروفه والاول  
على ما ذكره من انه من الترقى ان يفسر محمداً بكثيراً  
وهو المناسب لقولهم يصير كمثل الفرس لان جل  
الفرس لا يبعه وطبقاً بما مرنا وفسر في غير المنهج  
عندنا بكثيراً والخطب في ذلك سهل **قوله** مريدينا  
بفتح الميم وكسر الراء وبالمثناة التحتية ذوالنار  
وروي مريدينا بضم الميم ويسكون الراء ووحدة  
مكسورة وهي بمعنى الخصب وروي بفتحها  
بمثناة فوقية بدل الموحدة من الرفع بمعنى السما  
او الخصب **ق** **ل** **قوله** ادعنا اي انا انتما الحاجة  
لان دوامه عذاب خضر **قوله** من القانطين  
اي الاتسين بتاخير اللهم ان بالعباد والبلاد  
والبياتم وتخلق من اللو بالمدشنة الجماعية  
والحمد بفتح هـ وقيل بضمها قلة اخبر وسوء  
الحال والضنك اي الضيق ما لا تشكوا بالنو  
الا انك اللهم انت لنا الزرع واد لنا الضرع بفتح  
الضاد المعجمة وانزل علينا من بركات السماوي درة  
مطروا مع الربيع والنا وابنت لنا من بركات الارض  
اي ما يخرج منها من زرع وروي اللهم ارفع عنا الجمة



والجوع والعري وأكسف شمس البلاء ما لا يكسفه  
غيرك عب و**ثم قوله** فأرسل السماء أي المطر من اطلاق  
الحمل على الحال قال مروجون ان يراد به المطر مع  
السحاب انتهى **قوله** مدرازا مفعولا صيغة مبالغة  
وهو حال أي حال كونه كثيرا الذي التما **قوله** انه  
كان غفارا أولم يزل لان كانت في حق الله تعالى للدوام  
والاستمرار **قوله** يرسل السماء عليكم مدرازا ويهدم  
بأموال ويبني ويجعل لكم جنات ويجعل لكم الأنهار  
ويقول ما قال آدم عليه السلام ربنا ظلمنا أنفسنا  
الاية وكما قال موسى عليه السلام رب اني ظلمت  
نفسي فاعف عني وكما قال يونس عليه السلام لا  
إله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين عب  
و**ثم حضر قوله** في المذكورات أي اكثار الاستغفار  
وبما بعد الى قوله الدعاء **قوله** بنحو ثلثها  
أي وذلك بمضي نحو ثلثها **قوله** بنحو ثلثها كما  
قاله في الدقائق وحكاة في سمسلم واذا فرغ  
من الدعاء استدبرها أي القبلة وأقبل على الناس  
بحكم على طاعة الله إلى ان يفرغ في السؤا والروضة  
ولو استقبل في الأولى لم يجزه في الثانية كما

نقل في البحر من نص الام **خضر قوله** امنوا على دعاء  
قال تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية قال الماوردي  
ويحتمل ان يقرأ بقية دعاء قوله تعالى قد اجيبتم  
دعوتكم فاستجبوا وقوله تعالى فاستجبنا له ونجينا  
ما به من ضر وقوله تعالى فاستجبنا له ونجينا ما به من  
الغم وكذلك في المؤمنين وما استجبر ما من الايات  
تعالى بالاجابة ثم روض **خضر قوله** وفي قوله  
الرد للامام وغيره وان خالف ظاهر كلامه قال  
اي لا ظاهر كلامه قصر على الامام حيث قال  
عند توجه العقبة فتأمل **قوله** فيجعل تفسير  
للتحويل في الأول والتكيس في الثاني وحكمة  
ذلك التناول بتغير الحال الى الخصب والسعة  
فقد كان على الله عليه ولم يجب الغال الحسن  
وفي رواية مسلم وأحب الغال الصالح خط على الغاية  
والتحويل خاص بالرجل قال وقوله في الاول اي قوله  
فيجعل اعلاه اسفله بينه يسارة وقوله في الثاني  
اي قوله فيجعل اعلاه اسفله اي فتأمل وقوله  
والتحويل اي والتكيس خاص بالرجل اي دونه  
الانثى والخنثى **قوله** ويتكيسه اي الرّاء المربيع أما

المذموم والمثلث فليس فيه الا التحويل قال القولي لانه  
لا تنهيا فيه التنكيس وكذا الرذا الطويل ومراعاة  
كيفية ادراك ذلك متعسرا لا متعذرا خط والمناصب  
ان يقول فليس فيه ما فاما ما قل عليه ويحصل التحويل  
والتنكيس معا فيجعل الطرف الاسفل الذي على  
ساقه الايمن على عاتقه الايسر وعكسه **هـ قوله**  
ويرفع يده يدها اليدين الى السماء ظاهرة في جميع الرعا  
نظرا الى ان المقصود رفع العذب والقحط مثلا  
لكن مر في صفة الصلاة ان من دعاء يحصل شيء  
يرفع يدها كغيره الى السماء فقياسه هنا ان  
يرفع اليدها عند الدعاء بقوله اللهم اسقنا  
الحج ورفع الظهور عند قوله اللهم اكشف عنا من البلا  
الحق قال شيخنا الزيادي وهو كذلك وما سلكه  
المع هنا طريقة بعضهم قال وقد يد لنا قبلها  
ما ذكره المصنف بعد قال فلما اجتمع طلب شيء ورفع  
شيء اخر في دعاء كان كتب الامر في روضة وقال  
اللهم اني اسالك حصول ما في ذلك فاصبر ابراهيم  
قال سمع يراي الرفع في جعل ظهر كغيره الى السماء ثم  
اج على خط **قوله** وفي ابدال التكبير بالاستغفار



فهي اذ يقال هذه المسئلة علمت من قوله فيما سبق  
وعلم من تعييد الاستغفار بالخطيئة الخ فلا فائدة  
في اعادة قحاح وقد يقال بتقدير تسليم ذلك ذكر  
ذلك توطئة لقوله فيقول استغفر الله الخ فليتامل  
خضر وقد يدفع التكرار بان ما تقدم في الاشارة  
وهذا في الابتداء **قوله** فيقول اي على الاكل واقبل  
استغفر الله واما الاختيار المم هذه الصفة لما ورد  
ان من قالها مغفله وان كان قد خسر من الزرع فوق  
**قوله** وليس الاستسقاء اهل كبر وخصومة عما  
المساجد كما ورد ان الله تعالى اذا اراد ان ينزل  
بقرية عذابا نظر الى اهل المساجد فصرف عنهم  
وبالنسبيات ولو غير مميذين وبالنسبيات كما مر ما ورد  
في حديث اول شيوخ ربيع وصبيات ربيع وبهايم  
ثم اصيب عليكم العذاب صبا وظلمة بعضهم فقال  
اول شيوخ للاثم ربيع • وصبيات من اليتامى ربيع  
ومملات في افلاحة ربيع • صيب عليكم العذاب الاوجه  
والمراد بالركم الذي اخفقت ظهورهم من الكبر وقيل  
من العبادات من خوطب تنبيه لواخر ما بها اكثر  
من رغبته لم تشع قد خلا فالان غير ضروري اما

لم تطالب الزينة عن لانات القحط ونحوه إنما يشترط  
ذات بخلاف بقية الصلوات والناس من رحمته الله ذنب  
وقيل كبيرة ولو سئقوا قبل الصلاة فأتوا لما استغفروا  
ويتركب أن يصلوا شكراً لله تعالى ولا تقوت الخطية  
مطلقاً ولو لم يسئقوا كروا الصلاة حتى يسئقوا  
إما بلا صور إن استندت الحاجة أو به على الحقيقة  
السابقة أن لم تستدق له وتقدم عن شوائبه  
نقل عن سمرقند صحة انعقادها الكرمين ركعتين  
وهو كما قاله ومثله سيج ونقله إجماع على خطأ وأقوة  
فهم والمعتد خلافه لنقله وإن قال بعض مشايخنا  
أنهم رخصوا على ما تقدم وفيما إذا سئقوا قبل الصلاة  
وصلوا شكراً لله تعالى ينوون صلاة الاستسقاء  
لا صلاة الشكر كما في سمرقند ويؤيده ما تقدم من أنه  
يستحب الصلاة طلباً للاستزادة التي بها تنفع  
**تنبيه** قاله في متن المنهج وسمن أن تضرعوا  
بمئة مطرات يقولون اللهم خولنا ولا علينا ولا  
صلاة الله **قوله** كما يستسقى عرباً لعاب من أرواح  
الرمادة وكانت سنة ثمانية عشر وكان ابتداءؤها  
مصدر الحاج منها ودام تسعة أشهر والرمادة

بفتح الراء وتخفيف الميم يسمى العام بها لما خصها من شدة  
الحب فاعزبت الارض جذا من عدم المطر وان العباد  
لما استسقى به عرفوا الله لم ينزل بها الا بذنوب  
ولم يكسف الا بتوبة وهذه ايدى بنا اليك بالذنوب  
فنوا صينا اليك بالتوبة فاستغنا عنها فان رجعت  
السمما مثل الجبال حتى اخصبت الارض وعاش  
الناس ههنا من فمح الباري فابشركم بكرة  
سب الريح ويجمع على رياح وادياح بل ليس الدعاء  
عندها غير الريح من روح الله اي رحمة تاتي بالرحمة  
وتاتي بالعذاب فاذا رايتوها فلا تسبوهما  
واسألوا الله خيرها واستعذوا بالله من شرها وفي  
هي سمى الله صلى الله عليه وسلم كانت اذا عصفت الريح  
قال اللهم اني اسألك خيرها وخير ما فيها وخير  
ما ارسلت به فابشركم اخرى الريح ان نصبت من  
نجاه الكعبة فالصبا وهي حارة يابسة او من ورائها  
فالهبور وهي باردة رطبة او من يمنها فالجنوب  
وهي حارة رطبة او من شمالها فالشمال وهي باردة  
يابسة وهي ريح الجنة التي يحب عليهم كرواها مسلم  
انتم جمع غريب والاصبا بفتح الصاد المهملة ريح تهب



من المشرق تنفع الابدان وتبيح الاستواق الى الاحباب  
والاوطان **باب** حاشية عبد البر الاجموري رحمه  
الله تعالى **مسألة الكسوف قول**  
وهو الاظهر عند الغمما اي وهو الموافق للمعنى الفوق  
لان الكسوف المحو والكسوف الاستتار وقد تقرري  
علم الفلك ان خسوف القمر محاب الضو عن جرمه لانه  
اسود صقيل كالمراة يستمدت ضوء الشمس فاذا  
حال جرم الارض بينه وبين ما انعم النور عن جرمه  
وهذه الا يكون الكسوف الا في اذ صاف الشهور عند  
المقابلة وان كسوف الشمس استتار ضوءها عنا  
بجسولة جرم القمر بيننا وبينها لا محوها عن جرمها  
لبقائه فيه وهذه الا يكون الكسوف الا في اواخر الشهور  
وقت المقابلة وما وقع في عنزة لك فيهما من خروق  
العادات والله يفعل ما يشاء قل وتحو الخايات  
دالة على وجود الصانع وعظيم قدرته وان  
الامور كلها بيد من يجعل المنير مظلم والمظلم  
منيرا قال تعالى قل ارايتم ان جعل الله  
عليكم الليل سرمدا الالية يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد

موجب المدوم وجعل الوجود بعد و ما و ما ذلك  
على الله بغيره ثم اطر دقة المهدية **في** وصلاتها  
سنة وقيل فرض كفاية وفعلها على الله عليه ولم  
لكنسوف الشمس وكذا القرني السنة الخامسة في  
جمادى الاخرى كما صحح اب حبات فيكرة تركها لقوة  
الخلافة في وجوبها والصارف عنه ما روي في العبد  
شوا على انها فرض كفاية فهل يقاتلهم الامام  
حيث اطبقوا على تركها وهل يشترط تكرره يراجع  
ولما خسف القمر في السنة المذكورة جعلت اليهود  
يرمونه بالسهم ويضربون بالطاس اي بالخاس ويقولون  
سحر القمر فصرى عليه الصلاة والسلام صلاة الخسوف  
فيستفاد من هذا ان الضرب على الطاس ومحرما  
عند خسوف القمر فعلى اليهود فينكر حينئذ لعموم  
نهيهم عليه الصلاة والسلام عن التشبه بالكفار  
في عناني وقال ايضا قيل الحكمة في الكسوف والخسوف  
تنبيه عباد الشمس والقمر على انها مسخرات مذللات  
ولو كانا الهين لدفعنا هذا النقص عن انفسهما ولما  
محي نورهما **في** آيات اي علامات على قدرة الله  
تعالى وهذا الحديث قاله عتي الله عليه ولم لما كسفت

الشمس يوم موت ولد ابراهيم وتحدث الناس ان  
كسوفها لاجل موته قل **قاسم** في اولاد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال علي بن عبد العزيز الجرجاني  
النسابة اولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم القاسم  
وهو اكر ولد ثم زينب وقال ابن الكلبي زينب ثم  
القاسم ثم امر كلثوم ثم فاطمة ثم رقية ثم عبد الله  
وكان يقال له الطيب والظاهر قال وهذا صف  
الصحيح وعنه تخلط وولد من مارية القبطية  
ابراهيم عليه السلام وعاش ستة عشر شهرا  
وثمانية ايام وقيل سنة وعشرة اشهر وستة  
ايام وقيل عاش ثمانية عشر شهرا كان مولده في  
ذي الحجة سنة ثمان من الهجرة وتوفي سنة  
عشره من التارخ وخسفت الشمس يوم مثله  
الي عشرين ساعة من النهار **قوله** ولا حياة استشهد  
هذه الزيادة لان السياق انما ورد في حق من ظن ان  
ذلك موت ابراهيم ولم يذكر ولا حياة والجواب ان  
فايدة ذكر حياة دفع توهم من يقول لا يلزم من  
نفي كونه سببا للعقد ان لا يكون سببا للايجاد  
فهم السارح النفي لدفع هذا التوهم فتح الباري



**سوقوله** فاذا رايتك اي شيئا منه لاستجمالة  
اجتماعها عادة في وقت واحد وان كان جازرا  
في القدرة الالهية **رحماني قوله** فصلوا اي الصلاة  
المعروفة لانه من المجد المبين بفعله صلى الله عليه وسلم  
قل **قوله** حتى ينكشف غاية المجموع من الصلاة والثناء  
**رحماني قوله** هي ركعتان فيتمرن بنية صلاة المكسوف  
منها ج مع تعيين انه كسوف شمس او قمر نظير ما مر  
من انه لابد من نية صلاة عبد الفطر والنحر ونص  
على ذلك هنا لندرة هذه الصلاة والافقد علم ما  
مر في صفة الصلاة ثم **قوله** بعدهما خطبتان  
اي فلا يصح ان قبلهما **قوله** فيما لها اي الصلاة هي  
والخطبتين ركنا وعذرة من الشروط والمستحبات  
ومن الفصل لما كان في الجمعة نعم صرح بعض فقهاء  
الحنابلة لانه لا يسن لها التنظف بخلق الشعر وقلم  
الاذفار ونحو ذلك لانه يضيق الوقت عب وش  
ه **خضر قوله** لا تكبريات فيها اي في الصلاة والخطبتين  
قل **قوله** في انه ليس اي من حيث الاحرام بها والا  
فهي واجبة بقصد ما لا في القراءة كما سيظهر عليه قل  
**قوله** طوال بالرفع صفة اقوله قيامان وقرأتان

وركوعان **قوله** وكذا ليسن تطويل السجود نحو الركوع اي  
كل سجود كالركوع الذي قبله قل ولما حصل ان افعال  
هذه الصلاة على ثلاثة اقسام قسم يطولها اتفاق  
الشيخين وهو الركوع وقسم لا يطولها اتفاق الشيخين  
وهو الاعتدال والجلوس بين السجدين وقسم يطول  
عند النوري خلافا للرافعي وهو السجود وفصل  
بكذا الكون السجود فيه الخلاف بين الشيخين **عناي قوله**  
وهذا تقريب فليهذا قال قوم اخ واستفاد من  
مجموع النصين تحبيرية بين تطويل الثالث على  
الثاني ونقصه عنه ثم رافا المراد بالتقريب  
التحبيرية بينهما فلا يقال كيف التقارب في القيام  
الثالث لانه على الاول اطول من الثاني وعلى  
الثاني بالعكس فتأمل **قوله** وفي الثاني كما في اية  
منها اي معتدلة لان ذلك هو عدد آي آل عمران  
وهي وان قاربت البقرة في عدد الرئي لكن اغلب آي البقرة  
اطول بكثير وفي الثالث كما في اية وخمسين من آي البقرة لان  
اي النساء مائة وخمسة وسبعون وهي تقارب مائة  
وخمسين اية من البقرة لطولها وقوله وفي الرابع كما في اية  
المائة مائة وثلاثة وعشرون وهي تقارب مائة من البقرة لطولها



والامر في ذلك كله على التقريب شئ وما ذكره هنا ظاهر  
انه لا فرق بين كونهم محصورين أو لا **قوله** ويسبح قدر  
مائة اخ ويسبح في كل سجود كالركوع الذي يلبس  
فيسبح في الأول تحاية آية والثاني كتمانين والثالث  
كسبعين والرابع عشرين **قوله** ان يصلها ويفعلها  
في المنيح والوضاق ويفرق بينهما وبين صلاة  
العبد بانها ما فاتت بالاجلا كذا ذكره في واستقر  
**قوله** كذا لك اي كسنة الظهري من شئ الكيفية  
فلا ينافي طلب الجماعة هنا قال السافعي رضي الله  
عنه وهذه الكيفية تأتي في غير الكسوف تحال لا زل  
والصواعق والرياح لكن فرادى لا جماعة **قوله**  
واذا اتى بالافضل اي بان قصد في إحرامه  
قال شيخنا مروى عنه شئنا الزيادة وإذا اطلق  
في السنة تحريم فعلها بهذه الكيفية وكسنة  
الظهر وتعين هذه اذا سرع في القيام الثاني  
من الركعة الأولى **قوله** وتعين هذه اي  
ان تحريمه في صورة الاطلاق مقتضى سرعه  
في القيام الثاني من الركعة الأولى فانها اذا سرعه  
انقطع التحريم وتعين الكيفية الثانية أعني الايمان



بقيامين وركوعين واعتدالين وان لم يحسن تطويها  
ولا تطويل القراءة فتأمل وكتب الشمس السوبري  
قوله ومن قصد فعلها كسنة الخ قضيتها انه لا يطعمها  
كذلك الامن قصد ما كذا كره وانه لو اطلق ينتها  
جملت على الافضل وفي التحفة ان الاطلاق يحمل  
على كونها كسنة الظهر وافق الشهاب الاول فيه  
بانه يتخير بين ان ياتي بها كسنة الظهر وان ياتي  
بها بالكيغية الاجل هو والمعتمد التخيير ولو نذر  
شيغية بعينها تعينت ولا يكتفي بغيرها وان  
كانت اعلى ولو نذر صلاها واطلق اكتفى ولو بركنين  
كسنة الظهر لانه اقل ما ينطلق عليه اسم صلاة  
الكسوف ع **قوله** فلا يجوز زيادة ركوع اخ اي لا  
في الركعتين ولا في احدهما وقال بعضهم كل ما  
المع في منعه في الركعتين جميعا واما منع النقص  
والزيادة في احدهما فمعلوم لانه يلزم فيه مخالفة  
احدهما للاخرى ولا يجوز تكرير الصلاة ايضا الا  
لمن اعادها في جماعة كما مر في محله ويعلم من ادعي  
الكسوف من في الركعة الاولى بقول احد الخيرة من  
علماء الهيئة بقدر من مكته هو قال وقوله كما مر في محله

اي في باب القضاء والاعادة فانه تقدم ان الاعادة  
تشت في النفل الذي يطلب فيه الجماعة **قوله** المتأدي  
الكسوف اي طوابعه ثم روي انما حصل انه متى  
نوى كغية تعينت لانها نفل مقيد لا يغير عن  
ما نوى فان اطلق تخير عن المعتمد كما مر انما **قوله**  
يحتملهم بالمثلثة اي يحصرهم قل **قوله** في الخطبة اي  
في كل من الخطبتين كما اقتضاه كلامهم وصرح به  
كثير منهم ابن الصباغ والبرجاني وفي البهجة من  
تخصيص ذلك بالخطبة الثانية من تغزدها  
التي لا سلف له فيما شاع خبر **قوله** على الخروج  
اي التخلص من المعاصي فيستلزم المطام ولو  
في العرض قل وقوله فيشتمل اي تفسير الخروج  
بالتخلص **قوله** وفعل الخير والصدقة قال شيخنا  
فيما اذا خطب الامام وامرهم بذلك ان يحوي فيه ما  
مر في الاستسقاء لاي فيجب عليهم ذلك **قوله**  
والصدقة عطف خاص على عام لانها من فعل الخير  
والنكته الاهتمام بها **قوله** الفغلة والافتراء  
قال بعضهم الفغلة هي ما ينشأ عن الاستغفار باليمنى  
عن الائمة والافتراء الظائنة الى الحالة المحاصلة

بعدم تذكرها فليراجع قال فالعقلة الموعنة  
التفكر في الآخرة والاشتغال بالطائفة الى الدنيا  
بان لا يتذكرها ولا **الموافق** ولا ينافي صلاة الليل أو ما حق  
حكمه لا تفوت بطلوع الفجر كاتاقية الإشارة  
الى ذلك **موقوف** بخلاف صلاة العيد أو أشار  
الى ان موقع الاستثناء مخالفة الفتاة الصلاة هنا في  
كونها تارة بالجمهر واخرى بالاسرار فلا يقال انه  
لا مخالفة بين العيد والكسوف هنا فتأمل قال  
**قولنا** لأجهرية أي آداء أو قضاء **قولنا** وتغوت صلاة  
كسوف الخ خرج بالصلاة الخطبة لان المقصد  
بها الوعظ وهو لا يغوت بذلك بل في مسلم ان  
خطبة النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الكسوف انما  
كانت بعد الاغلا خضر **قولنا** لا يغلا أي التام  
يقيناً فلا تغوت ما بقي منه شيء كالتوكسوف ذلك  
القدر ابتداء ولا بالشك في اغلاها المولدة نحو  
سحاب قاله فلو حال دون الشمس سحاب وشك في  
الاغلا او الكسوف وقاله من واحد او أكثر اختلفت  
اولسفت لم يوتر فيصلي في الاول لان الأصل بقا  
الكسوف ولا يصلي في الثاني لان الأصل عدمه



وقول المحرم تحريم لا يغيد ولا توصف بأدأ ولا وصفا  
سواء أدركت أربعة في الوقت أم لا ولو أحرمت بها كسنة  
الظهر طان بقا الوقت فتبين خلافه وقعت لغلا  
مطلقا بخلافها في الكيفيتين إذ ليس لنا نفل مطلق  
على صورها خضر من قوله فلو حال **أخ قوله** وبغروبها  
أي لزوال محل سلطانها والمراد بالغروب الحقيقي يخرج  
ما سياتي قل **قوله** بالاجحلا أي على ما تقدم قل  
يعني الاجحلا التام يقيناً **قوله** وبطلوع الشمس  
أي الحقيقي وخرج به هنا وفيها مرما الوصل في أيام  
الرجال كسوف الشمس في الوقت المحكوم بأنه ليل فيطل  
لها فيه لا نظاوان غربت حكما تغرب حقيقة ويحمر  
بالقراءة لأنه وقت جمر والعمر خسوف في الوقت  
المحكوم بأنه نهار فيصلي له فيه سراكذا قالوه  
وشبه نظر لأنه بفراغ قدر النهار لا يقال أنها غربت  
حقيقة لبقاقتها وبفراغ قدر الليل لا يقال طلعت  
حقيقة لدوامها فالوجه أن يراد بها ما يعبر الحقيقي  
والعكس فتأمل **قوله** فابعد ما ذكر أنه يلغز فيقال  
لنا صلاة كسوف شمس في الليل جمرًا وصلاة خسوف  
قمر مع طلوع الشمس فتأمل قل وما ذكره من قوله

اوله الشمس وفتح انما يظهر في ليلة طلوع الشمس من مغربها  
 في الوقت المحكوم به انه تمام وقتها ذكره من النظر ليس  
 بظاهر ولذا اقتصر ارجح على خط على الصورة الاولى  
**قوله** الابغرويه اي في الليل **قوله** ولا بطلوع الفجر  
 لبقا ظلمة الليل والانتفاع به بل يصلي اذا خسف  
 بعده لما تقرر وكما لو استبرأ بتمام قال ابن الرفعة  
 ولو غاب خاسفا قبل الفجر فلم يصل حتى طلع الفجر  
 لم ارفيه نقلا وينبغي ان يصلي على الجديد انتهى وهو  
 صحيح ولا يقال ان طلوع الفجر يصيرها وضائلا  
 ما قبل الفجر هنا كبعده فالوقت واحد فلم يجز  
 ان يغيب الخ خضه ولو اجتمع عيد او كسوف وجنازة  
 قدمت الجنازة لانها اكد بفرصتها والخوف بغير الميت  
 او كسوف وفرض قدم الغرض ان ضاق وقته والقدم  
 الكسوف ويخطب للجمعة متعرضا له من غير ان  
 يقصده او يطلق على المحدث لانه لا يشريك بين فرض  
 ونفل ويقدم الكسوف على الوتر لان الكسوف اكد  
 او جنازة وفرض قدمت الجنازة ان اتسع وقت الغرض  
 او ضاق وخشي تغير الميت كما اثنى به الثماني والولي  
 بقا السبكي لكن يشك فتواه بوصيته بتأخير

الصلاة عليه عن اي فرض يتفق ولو جمعة لاجل كثرة  
المصلين واذا قدمت سقطت الجمعة عن كل من يسبق  
عليه عدم تشييعها رحمان وفي سقم روي عنه ان محل  
حرمة التأخير انما هو صلاة الجماعة ان خشى تغيرها  
او كان التأخير لا تكررة المصلين والا فالأخير اذا كان  
يسيرا وفيه مصلحة للمسلم لا ينفي منعه وما حصل  
انه يقدم الاخوف فواتهم الاكدا انتهى واعلم ان  
أفضل العبادات عبادات القلب كالإيمان والمعرفة  
والتفكر والتوكل والصبر والرجاء والخوف والرضا  
ومحبة الله ومحبة رسوله والتوبة والتطهر من الرذائل  
وأفضلها الإيمان ولا يكون الا واجبا وقد يكون  
تطوعا بالتجديد ثم العبادات البدنية ثم العبادات  
القلبية وأفضل العبادات البدنية الصلاة ويلهما  
الصوم فالحج فالزكاة على المحدث قال الرحمان مع  
الاكثر وتساوي الزمن المصروف والا فكيف  
يفضل صوم يوم شاق بالحج او ركعتان صوم  
يوم نعيم المنصوص ان الطواف لافاق افضل  
من الصلاة انتهى **باب صلاة المغرب**  
في تأخير هذا الباب عن الابواب قبله نظرا لما منه



الا ان يقال انما يطلب الخطية وجماعة فيها حصل لها  
تمييز عن النفل كونها أشبهت الغرايض فراجع والنفل  
لفظة الزيادة وشرعاً ما قاله المص وأصل مشروعية  
أنه يجبر الخلل الواقع في الغرايض ولا يقوم عنها  
ونقل النووي رحمه الله أنه يقوم عنها لكن كل سبعين  
منه مقام ركنة من الغرض لزيادة فضله عليه بذلك  
المقدار قل وقوله يجبر الخلل الواقع في الغرايض  
كرك فستوع وتذكر قراءة وقوله ولا يقوم عنها أي  
أها لا تجبر ترك الغرايض بل تجبر ما نقص منها  
كما تقدم وفي حاشية الرحا في شرع النفل لتكميل  
الغرض المتركة لعذر كفسان ولو من غير نفسه  
على الراجح أي في الآخرة قيل كل سبعين ركنة منه  
بركنة من الغرض ثم قال في قوله أخرى ومشروعية  
التمتع بتأخر عن الغرض لبعد الجهة وعبارة حفر  
وهل شرعت روايت الغرايض لئلا الأسر أو تراخي  
ذلك عنها أفاد شمسنا من الشافعي وهو هذا حكمه  
تأخير المصلحة لهذا المصل وإن كانت أفضل مما قبله لجبر  
خلل الغرض الآخرة وأما في الدنيا فيجبر من الغرض  
ولا يقوم غيره مقامه **قوله** وهو ما راجح الشرع

فعله فخرج الحرام والمكروه والمباح لكنه شمل الواجب  
فاخرجه بقوله وجوز تركه قل **قوله** ويعبر عنه اي وقيل  
السنة ما واظب عليه والمستحب ما تركه احسانا قل  
وكتب شوقه ويعبر عنه اي عبارة غيره وهو النقل  
والسنة والمندوب والمستحب والمرغوب فيه والحسن  
المأذون به يعني انتهى وفيه بحث بالنسبة للحسن  
لانه اعم لشموله الواجب والمباح ايضا كما في جمع  
الجوامع الحسن المأذون فيه واجبا ومندوبا  
ومباحا انتهى فهو اعم من كل ما ذكرناه الا ان يراد  
بالنسبة اليه بمعنى في الجملة اي لبعض ما صدقانه  
فلما تامل او انه مرادفة لحسن اصطلاح آخر  
المعنى او لغيره فلما تامل هو قوله اي لبعض  
ما صدقانه اي انه باعتبار احد ما صدقانه  
يساوي المندوب او انهم تسامحوا في دعوى المرادفة  
سم على الورقات **قوله** والحسن وكذا الاحسان  
والأولى تحفه وسم على الورقات **قوله** منه رايت وبحث  
تفاوت فضل الروايت بتفاوت متبوعها ويرد  
بات العصر افضلها ولا موكرها والمغرب اوضحها  
ولها موكر والموكر افضل فجعله للمفضول ونقيبه

عن الغاضل أوضح دليل على رد ذلك البحث تحفه أقول  
لعل البحث المذكور في المحدثا الرتبة من تأكيد أو عدمه  
فلا يرد ما ذكرناه سؤوا **الحاصل** كما في حاشية الشيخ  
بخضرات الموكدا فضل من غيره وإن افضل الموكدا الوتر  
فهو افضل ولو ركعة فقط افضل حتى من ركعتي الغر  
للخلاف في وجوبه ثم ركعتا الغر وأما بقية الروايات  
التي هي في مرتبة واحدة **قوله** ركعتا الغر وله  
في بيتهما عشر كيفيات سنة الصبح سنة الظهر  
سنة البرد سنة الوسطى على القول بأنها الوسطى  
سنة الغداة وله أن يحذف السنة ويضيف  
فيقول ركعتي الصبح ركعتي الغر ركعتي البرد  
ركعتي الوسطى ركعتي الغداة **خبر قوله** بعدها  
أي الظهر أو الجمعة فافترد الصير وهذا هو الأصح  
بعد أو وأما قوله تعالى أن يكثر غنيا وفقيرا  
فإنه أولى بها فعلى لغة **فان** سنة الظهر  
العقبية والبعدي في الفضيلة على حد سواء ليست  
أحداهما بافضل من الأخرى كما دل عليه قوله البهمة  
والتلوا بالواو لا ترتب وقد اجتمع الشيخ الزماني  
والشيخ البكري في مجلس في بعض الولائم فسمات

أحوها

عن الغاضل  
عن المحدثين



أحدهما الآخر هل سنة الظاهر العقلية أفضل أم  
 البعدية فتوقعنا في ذلك فنقل المجلس إلى الجامع  
 الأزهر فاعترضوا عليها مع أن كلا منهما كان يحفظ  
 البهجة والمسئلة فيها كما تقدم هـ عبد البر وكتب  
 شوقوله وركعتان بعد هافيه ان او اذا كانت للتبويب  
 يجب المطابقة بعد هافها كما أوضحناه بهامش باب  
 الغصب انتهى أي فكان يقال بعد أي بعد الآخر  
 الا ان يقال راعى معنى الأحده وهو الصلاة لانها  
 مؤنثة فاعادة مؤنثا بشي قوله لذلك أي للاتباع  
 خضر قوله وفي ركني النحر وفي كل ما لم يرد له قراءة  
 مخصوصة شوق وفي ابتداء كل من النهار والليل بها  
 السورتين أي في الرأية مناسبة أي مناسبة  
 قوله بسورتين الاخلاص سمي بذلك لما فيهما من  
 اخلاص التوحيد ونفي الشرك وقال الغزالي يند  
 في اول ركني النحر الم تشرح وفي الثانية الم تركيف  
 لأن ذلك يرد شره ذلك اليوم قل ولذلك قيل  
 من صلاهما باله والهم لم يصبه في ذلك اليوم الم  
 رحمان فان عذر عن التزمذم الحكيم قال رايته  
 الله في المنام مرارا فقلت له يارب أي اخاف زوال

تين

الإيمان فامرني بهذا الدعاء بين سنة الصبح والغربة  
أخذ أو أربعين مرة وهو هذا يا حي يا قيوم يا بديع  
السوات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا الله لا اله  
إلا أنت اسألك أن تحيي قلبي بنور معرفتك يا  
الله يا الله يا أرحم الراحمين **هو** عبد الله الأجهوري  
وهو في معراج الفيض **قوله** بسورتي الأختلاف نظر  
هل هذا من باب التغليب فهو إطلاق مجازي  
أي إطلاق هذه التسمية على سورة الكافرون  
أو أنه حقيقي وراجع استمالة السور فاختار توقيفية  
م رأيت في شيء المذهب وغيره وجه طلب سورة  
الكافرون وقل هو الله أحد في ركعتي سنة الأحرار  
بقوله وجه مناسبتها استمالة على إخلاص  
التوحيد والقصد إلى الله تعالى المتأكد على المحرم  
مراعاته أنتى ونقل الجلال السيوطي في النور  
الدالة والسورة من الإتيان أن كلا منهما يقال  
فيه سورة الإخلاص ثم رأيت الجلال السيوطي  
قال في شيء قول الإمام الترمذي يقرأ في ركعتي  
الطواف بسورتي الإخلاص قل يا أيها الكافرون  
وقل هو الله أحد مانصه قال العراقي هذا من

باب التغليب حيث اطلق على سورة الكافرون سورة  
ويحتمل انه على طبعته وان سورة الكافرون  
على انفرادها سورة الا خلاص لما فيها من التبري  
من عبد من دون الله **شواته** وروى ايضا اي  
فكل منهما سنة قل فان قلت هل يسق جمع  
الجمع للمخرج من الخلاف وحياسة الثواب قلت  
لا لئنا كما على التحفيف ومراعاة الخلاف انما تطلب  
اذا لم يترك عليها ترك سنة كما هنا من سن تحفيها  
ومن ترك القنوت او تقديمه على محله او الوقوع  
في منى عنه كالهني عن تسبيح الوتر بالمغرب  
وترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في التشهد  
الاول وكثرة قراءة المأموم ولو في سرية وترك  
الفاحة في الحنارة فكل ذلك لا يمكن مراعاته  
عندنا نعم قال جمع في ثم السماك وغيرها المراد  
بالتحفيف عدم تطويلها عن الوارد فيها حتى  
لو قرأ في الاوى اية البقرة والم نسرح والكافرون  
وربنا امنا ما انزلت الآية وحي الثانية اية ال عمران  
والفر والاخلص واية انا ارسلناك بالحق بشيرا  
ونذيرا لم يخرج بذلك عن السنة والاتباع انتهى



قوله الآية التي في البقرة قيدها الاستبلاء ما يما في سورة  
ال عمران بخلاف ما بعد ها فاطلعه لعدم الاستبلاء  
فيها **قوله** باضطجاع اي على من أو يسار واليمين  
أفضل **قوله** ويسن ان يفصل اي ولو في المقصدة  
وهذا ان قدم سنة عليه والا اضطلع بعدها وحمة  
ذلك تذكر ضجعة القنارول النهار يكون باعثاله على  
اعمال الاخرى **قوله** او نحوهم اي الكلام ويحتمل ان المراد  
المذكور من الكلام والاضطجاع تكن كان عليه ان يقول  
او نحوهما لان ادح للتنويع وتجب المطابقة بعدها  
كالواو كما صرح به ابن هشام وزقلنا عبارة بها من  
باب الغصب **قوله** او نحوها اي كالنحو **قوله** وركعتا  
بعدها اي بعد احدهما اي الظهر او الجمعة كما مر  
**قوله** زائدات على ما مر اي قبلها وبعدها ولا يجوز  
صلاة المتأخرة عن الغرض قبله ولو في العشا ومن  
ثم يلغز فيقال لنا صلاة خرج وقتها ولم يدخل وقتي  
المتأخرة اذا خرج الوقت رحا في ولايسة ثم ملاحظة  
التاكيد فتصرف اليه النية عند الاطلاق في الاحرام  
بركعتين ويجوز الاربعة القلبية مثلا باحرام واحد

بل لو اُخِرا القبلية عن الغرض جازاً لم يحرم بالثمانية  
بأخرام واحد **قل** ويكفي تصحيح نية قبلية بجمعة  
غلبة ظن وقوعها ومع الشك يمتنع حتى يتبين  
له الحال وتردد سم في انها هل هي كاجمعة شرطها  
الوقت فلا تصح بعد خروجه ولا تقضى ولا فيه نظر  
انتهى رحمان وعبارة خضر ونيوي بالقبلية سنة في  
الجمعة كالبعدية ولا اثر لاحتمال عدم وقوعها خلا  
لصاحب البيان اذ الغرض انه ظن وقوعها فان لم  
تقع لم يكف عن سنة الظهر فيما يظهر وذهب  
بعضهم الى الاكتفاء بذلك كما يجوز بنا الظن عليها  
ورد بانه وحدهم بعضها وامكن البناء عليه وهناك  
يوجد شيء من ذلك فلم يكن البناء وخروج بظن وقوعها  
الشك فيه فلا ياتي بشيء قبل تبين الحال خلافاً  
من قال ينوي سنة الوقت ولمن قال ينوي  
سنة الظهر ثم يتخينا وقوله كالبعدية هذه  
الحلة زائدة على ستم روه وظاهر في بطلان تعدد  
فيه اجمعة او تعددت فيه بقدر حاجة والا امتنعت  
البعدية كما في ستم **وركعتان** قبل المغرب  
ويسن فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت

هي وفضيلة التجرع لا سراع الامام بالغرض عقب الاذان  
اخرهما الى ما بعده ولا يقدمهما على الاجابة على الوجه  
بح في التبعة **سوق** ولو هذا القسم اي غير الموكد  
قل **قول** ومنه الوتر ثم يجعله من رواية المشاف في  
الروضة عدة منها وتقدم حمل الاول على عدم صحة  
اضافته اليها فلا يصح ان ينوي فيه سنة المشاف  
والثاني على توقف فعله عليها كسنة ثانيا المشاف عنها  
لكن يرد على هذا صلاة التواضع وتأمل قل اي لا  
تسمى رابعة مع توقفها على المشاف كالوتر فان  
او تر بواحدة او اكثر ووصل نوى الوتر ويخبر في  
غيرها بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته  
وهي اول او ركعتين من الوتر على الاصح ففي الفصل  
اربع نيات ثم خطأ عبارة الرحمان ينوي بكل ركعتين  
صلاة الليل او مقدمة الوتر او سنته وهي اول او  
ركعتين منه ويقول في نية الاخرة من الوتر لانها  
بعضه حقيقة وازدافه سنة للوتر بنية انتم  
ولو صلى ما عدا الاخرة وترك الاخرة من الوتر  
ايضا على ما في به ثواب كونه من الوتر لانه يطلق  
على مجموع الاحد عشر ومثله من اي ببعض التراجع



كما في حاشية **فصل قوله** ولو جمع فقزم فلو مار  
مقما بعد فعل العشا وقبل فعل الوتر قبل مجوز فعله  
ح أو لا بد منه تأخيره إلى وقتة المعنى الذي في ثم عب  
أنه لا بد منه تأخيره إليه فإذ ذكره الشمس الشوري في  
حاشيته على **التي قوله** بعد فعل العشا وقبل طلوع  
الغبر الصادق المنذر الصبيح في ذلك حتى لو خرج وقربا  
وأراد فعلها قضا قبل فعلها كانت مستغنا كما أفهم به  
والدلالة العضا على الاداء في العشا وان صلى العشا  
وأوتر فإن بطلان عشاؤه بان تذكر تركه ركز بينهما  
بعد فعله لم يصح وتره وكان نافله روزه **قوله** ركعة  
الكن دواء الاقتصار عليها مكروه كما قاله المحم الطبري  
وظاهرة أنه لا كراهة مع عدم المدأومة فراجعوا  
وقال ذخروا ونوى الوتر واطنوا حمل على ثلاث على  
العمد ح والاقصصار على واحدة خلاف الأولى  
وفرقيين ما هنا والكسوف بان ما هنا اختلاف  
في الذات فيحمل على أدنى الكمال وما في الكسوف اختلاف  
في الصفة فسوف فيه وتخير **قوله** أو ثلاث ولو صلى  
بلا تمام أراد تكميل الأحدى عشرة أو جعله خمسا مثلا  
فهل له ذلك أو لا لأنه لما صلى ركعة الوتر صار الواقع

بعد هالي من الوزن كل محتمل والاول اقرب وتعليل  
الثاني ممنوع حج سؤ وقوله والاول اقرب الذي اعتمد  
مر خلافه وعمله بالحديث لا وتران في ليلة **قوله** او احد  
عشرة فانه زاد عليها باحرام واحد بطل الجميع من العام  
العالم والاول وقع نفلا مطلقا وان فصل بطل الاخير فقط  
**قوله** او تر و اجنس الخ انا بهذا الحديث لان تمام الدليل على  
جملة العدد قبله فلا يوضحهم وحكمة صيغة الامر في هذا  
دون الاول الاشارة الى طلب الزيادة في **قوله** او تر  
زاد علمه ركة الخ قال في متن البهجة .

وان يصل في وتره تستندا في آخره او اخيرا كذا  
انتهى **قوله** او تر و اجنس الخ قال في متن الاصل واذا  
او تر ثلاث يسن له ان يغز بعد الغائبة في الاولى  
سبع اسم ركة وفي الثاني وفي الثالثة قل هو الله  
احد والمعوذتين هو اعظم قوله ولم يزد على ركة ان  
الركعة ليس فيها الا كيفية واحدة كما هو ظاهر معلوم  
**قوله** او وصل الخ طمعا ما فيه انه كل احرام جمع فيه  
الركعة المفردة مع غيره باسم وصلا وما عداه  
يسمى فصلا وله في كل فصل التثنية بعد كل ركعتين  
او اربع او غير ذلك **قوله** او وصل مبتدأ بوجوه وقوله

لمن زاد على ركعة خبر مقدم والاصل الوصل ثابت لمن  
 زاد على ركعة كما في خبر **خضر** **بشهادة** في الأخيرة وهو  
 أفضل من الوصل **بشهادة** لما فيه من التشبيه بالمغرب  
 وهذا أقدم الوصل **بشهادة** على الوصل **بشهادة**  
 انتهى فأت قلت **هذا** إذا أراد أصلي ثلاث ركعات  
 فاذا أصلي خمس ركعات مثلاً انتهى التشبيه المذكور  
 قلت المراد التشبيه من حيث هي **بشهادة** في الجملة فلا  
 ينافي أنه يصليها جميعاً أو تسبعا مثلاًه متجناعت  
**سبعة** عن **ش** ولا يجوز فيه أكثر من **بشهادة** فلو أتى بذلك  
 عامداً عالماً بالتميز بطلت صلاته وإن كان ناسياً  
 أو جاهلاً كان بطلاً مطلقاً **خضر** لأنه خلاف المنقول  
 من قوله صلى الله عليه وسلم والوصل **بشهادة** أفضل منه  
**بشهادة** كما في التحقيق فرقا بينه وبين المغرب والشمي  
 عن تشبيه الوتر بصلاة المغرب ولو صلى عشرين ركعة  
 واحد ثم أحادية عشر باحرام آخره أن يتمم كل  
 ركعتين فيما يظهر لأن هذا فصل لا وصل ولم أر في  
 هذه المسئلة نقلاً فليتأمل **خضر** وقوله وللشمي  
 عن تشبيه الوتر بصلاة المغرب فعند روى محمد بن **خضر**  
 المروزي عن طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة عن

في نسخة بركة  
 من حيث أنه فيه فخر



وموقوفاً لا توتروا بثلاث تسبوا بصلاة المغرب ومحمد  
الحاكم ومن طريق مقسم عن ابن عباس وعائشة كراهية  
الوتر بثلاث لمخاض الغت **قوله** بان يتشهد في الاخرة ان  
لا يخفى انه ليس في كلامه فصل بل فيه ايهام الوصل ان  
جعل لفظاً وبعد كل ركعتين معطوفاً على في الاخرة كما  
هو الظاهر من عبارة والوجه ان يجعل وبعد معطوفاً  
على فيها اي انه يسلم بعد كل ركعتين ولا يضره ذلك  
ذكر التشديد في ذلك لانه معلوم وكان الوجه ايضا  
ان يقول كانت بدل بان لان هذا فرد من افراد صور  
الفصل كما مرّت الاشارة اليه فتأمل قل وقد يقال  
لا ايهام في كلام المحدث لانه مرفوع بقوله قبل ولمن زاد  
الحق انه يعلم منه انه لا يصح ان يتشهد في كل ركعتين ويسلم  
في الاخرة التي هي قرادى **قوله** وهو افضل لا يقال بل  
الوصل افضل مراعاة لخلاف اي حجة لانا نقول مراعاة  
المخلاف شروطها ان لا توقع مراعاته في خلاف اخر من  
العلماء لا يجوز الوصل وكتب ايضا والوجه انه لو لم  
يسم الوقت الاثلاثة موصولة كانت افضل من ثلاثة  
مفصلة لان في وصفا النوافل خلافاً وبتميز  
الاداء بان هو اية اكثر من ثواب الوضوء ايعاب شوبعي

وقوله خلاف أي هل يجمع أولا وتوقف بعضهم في مستندا  
في الصحة فليراجع **قوله** وهو أي الفصل أفضل من الوصل  
أي إن استوى عدد هياكل في ستم رخصه والأفلاحد  
عشرة مثلا وصلا أفضل من ثلاث مثلا فصلا فتأمل  
لأنه أكثر عملا لزيادته عليه بالسكلام والنية وتبصرة  
الأهرام وغير ذلك خضر **قوله** وبقنت أي جهر في جميع  
ما ذكره إن كانت إماما قال **قوله** بالقنوت وهو لغة  
الدعاء وشرعا ذكر مخصوص مشتمل على ثناء ودعاء قال  
في العباب وتحصل سنة القنوت بكل دعاء وبأية  
فيها دعاء إن قصد به بشرط في بدو القنوت إن  
يكون دعاءا وثنا كما قاله الربيعان البيهقي وبه  
أفتيت ستم رخصه قوله بشرط أي خضروا الحكمة في كون  
القنوت في الصبح دون غيرها من باقي الصلوات  
لأنها واقعة عقب نوم وكسل وتقصير وقيل لقصرها  
أنه وعبرة ستم رخصه الصبح غيرها من حيث  
المعنى لشرافها ولأنه يؤذن لها قنوت وقتها وبالغشوب  
وهي أخضر الغرابض فكانت بالزيادة التي **قوله** وهو  
اللقم اهدي تطلق العبادة بمعنى من أحدهما الدلالة  
على طريق توصل إلى المطلوب والثاني خلق الله أي

القلب والاول مشترك بين الله وبين غيره كالأول  
والاوليا وسائر الدعاة الى الله تعالى والثاني مختص بالله  
بالله تعالى فينبغي ان يكون المراد هنا الثاني أو مجموع  
الأمريين لا مجرد الأول لأنه يستلزم حصول المراد  
وفي قوله فيمن هديت بمعنى مع أي اهديت مع من هديت  
الخ أو متعلق بمحذوف تقديره واجعلني مندوبا فيمن  
هديتهم وقوله وعافني أي من بلا الدنيا والآخرة  
وتوكلني أي كن لي ناصرا وحافظا لي وبارك لي فيما  
اعطيتني لي وقني أي احفظني من شر الخائفة تقضي  
تحكم ولا يقضي عليك أي لا يحكم عليك وانه لا يذل من واليت  
أي من كنت له واليا أي حافظا لا يذله غيرك عناي  
**قوله** أو بنحوم دفع به المحض فلا اعتراض عليه في قوله  
وهو اللهم الخ فسقط ما في الشرح خضر هذا فامل **قوله**  
وفي الصلاة المكتوبة للنازلة الخ ويحرمه الامام في  
المجهرية والسرية والموداة والمقصية ويسري به المنفرد  
مطلقا كقنوت الصبح وخرج بالمكتوبة الثقل والذئ  
وسلاة الجنائز فلا يسن القنوت للنازلة فيها عناي  
**قوله** للنازلة قال لا يجوز نزلت بالمسلمين ولو واحد الخ اجمعه  
جمع لكن شرط فيه الاستنوي ان يتعدى نفعه كالمشرف



العالم والسمجاع وهو متجه واعتمدهم رأيا خاضر وقوله  
ان يتعدى نفعه الاولي ان يعم نفعه كما عبر به غيره ويدل  
عليه التمثيل فليتنامل كويا ومنه الطعن والطاعون  
ولا يشغل على الدعا برفع ذلك كونه ستمادة لان الستمادة  
لا تنحصر في ذلك لانه اسباب الستمادة كثيرة **خضر**  
بعد اعتدال ما يبعد اوله اي فيه ولوع به لكان اول  
قل وذلك لانه ليس بعد اعتداله الا الهوى للسجود  
فما بعده مع انه ليس بمجلا للعتوت كما هو معلوم **قوله**  
بعد العتوت المذكور ان جمع به العتوتين وله  
الاقتصار على احدهما والاول افضل **قل** وكثير قيد  
الح اي وليس كذلك **قل** قنوت عمر رضي الله عنه  
نسب اليه لانه الذي رواه عنه صلى الله عليه وسلم وقيل  
انه ابتكره **قل** اللهم انا نستعينك الظاهر انه  
دعا وفيه الشافعي اي نطلب منك الاعانة لانك  
اهل لذلك **رحماني** محصور به اي لا يصلي معه  
غيرهم وان لم ينحصر عددهم **قل** ومنه صلاة  
القمي سميت بوقت فعلها **قل** قال ابي عباس  
صلاة الانشاف صلاة النبي قال الرمي في سكا  
اثنى به الوالدوان وقع في العباب الها غيرها وعلى

ما فيه يندب قضاءها اذا فاتت لامناذات وقت خضوع عبارة  
العقاب وركعتا الاسراق غير الضحي ووقتهما عند الارتفاع  
شوقوله من ارتفاع الشمس هو المعتمد قل ووقتهما المنهار  
اذا مضى ربع اثنان الاول يصير في كل ربع منه صلاة  
والنحر الصريح صلاة الاواين حين ترخص الفصال  
بفتح اليم اي تبرك من سنة الحرق خفاها خضوعهم  
عظمهم انه من الطلوع ويبين ان توخر الى الارتفاع  
كالعيد وهذا من غير ضعيف بل باطل **قوله** هذا ما في  
الروضة واصلها ضعيف **قوله** وصح في التحقيق الخ  
هو المعتمد قل **قوله** ان الركعات ثمان فضلا وعدد  
فعليه لو زاد على الثمانية لم ينعقد الاحرام المشتمل  
على الزيادة ان كان عامدا علما والواقع فلامطلقا  
قل **قوله** ومنه صلاة التوبة اي من الذنب ولو صغيرة  
كما هو ظاهر ثم يستغفر الله تعالى عقبها بوسم خضر  
وقال قل قوله صلاة التوبة اي صلاة من يريد هاها  
ويؤخذ منه ومن كلام الشيخ خضرات الصلاة هذه  
تكون قبل التوبة كما تقدم عن م روين ايضا ركعتا  
بعدها كما سيأتي عن شوع عبارة العنان الصلاة  
قبل التوبة بدليل قوله ثم يستغفر الله وايضا فان

الصَّلَاةُ وَسِلَّةُ اقْبُولِ التَّوْبَةِ وَالْوَسِيلَةُ مُقَدِّمَةٌ عَلَى  
الْمُقَصَّدِ هِيَ قُلْتُ فَالْحَاصِلُ أَنَّ صَلَاةَ التَّوْبَةِ هِيَ رَكْعَتَانِ  
قَبْلَهَا أَمَّا الرُّكْعَتَانِ التَّانِ بَعْدَهَا وَإِنْ سَنَّتْ فَلَا قَالَ  
لَهَا صَلَاةُ التَّوْبَةِ **قوله** أَخْبَرَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ جِجْ وَمِنْهُ  
أَخَذَ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ يَسْنُ أَنْ إِذَا بَدَأَ نَبَأَ وَتَابَ مِنْهُ أَنْ  
يُصَلِّيَ مَعْقِبَ تَوْبَتِهِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ شُكْرًا  
عَلَى مَقْصُولِهَا وَطَلِبًا لِقَبُولِهَا وَدَوَامِهَا **قوله** وَمِنْهُ  
صَلَاةُ التَّرَاوُحِ سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَتَرَوَّحُونَ أَيْ  
يَسْتَرَجِعُونَ فِي صَلَاتِهَا مَعْقِبَ كُلِّ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ مِنْهَا وَيَفْعَلُونَ  
فِي ذَلِكَ طَوَافًا كَمَا لَا يَطُوفُونَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ قَالَ **قوله**  
عَشْرُونَ رَكْعَةً أَيْ لِعِزِّهَا أَمَّا الْمَدِينَةُ أَمَّا أَهْلُ الْمَدِينَةِ  
فَسِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ وَسُئِلَ يُخْبِنَا لَوْ أَرَادَ الْمَدِينِي أَنْ يَقْضِيَ  
صَلَاةَ التَّرَاوُحِ أَوْ غَيْرَهَا أَنْ يَقْضِيَهَا فِي الْمَدِينَةِ وَالْأَوَّلُ  
فِي غَيْرِهَا هَلْ يَقْضِيهَا سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَأَجَابَ ظَاهِرُ  
كَلَامِهِمْ اخْتِصَاصُ فِعْلِ التَّرَاوُحِ بِسِتِّ وَثَلَاثِينَ مِنْ  
كَانَ فِي الْمَدِينَةِ حَالِ طَلِبِهَا مِنْهُ ابْتَدَأَ فَعَلَهَا فِيهَا  
هِيَ شُؤْ وَقَوْلُهُ وَفَعَلَهَا فِيهَا يُخْرِجُ مَا إِذَا قَضَاهَا فِي غَيْرِهَا  
فَيَقْضِيهَا عَشْرِينَ **قوله** وَالْمَعْتَدُ أَنَّهُ يَقْضِيهَا سِتًّا  
وَثَلَاثِينَ عِلَالًا بِأَصْلِهِ أَنَّ الْقَضَاءَ يَكُنْ لِأَدَاوُفَاقٍ أَلَيْسَ



ولقد كما سياق بقى ما إذا افاتته في المدينة وقضاها في  
المدينة فالظاهر أنه يقضيها ستا وثلاثين ثم إن أهل  
المدينة صلواها ستا وثلاثين في آخر القرن الأول لا في  
أولها الصريح كما قاله حج وإذا فعلوها كذلك فهي ثابوت  
عليها ثواب العشرين كغيرهم أو يثابون على العشرين  
ثواب التراويح وعلى الستة عشر ثواب النفل المطلق  
فيه نظروا لأقرب أنهم يثابون على العشرين ثواب  
التراويح وعلى الستة عشر أكثر من ثواب النفل المطلق  
لأنهم أرفق منه يخفون عنه شيء من **قوله** بين صلاة  
العشاء والصبح ولو مجموعة مع المغرب جمع تقدم  
فلو تبين بطلان العشاء وقع ما صلاة نفلا مطلقا  
وصلى التراويح كما تقدم في الوتر رحمة ثم قال قبل وفعلها  
عقب العشاء أول الوقت من بدع الكسالى ليس من القيام  
المسنون غيره هذا كلام الرحمان والظاهر أنه يقال  
فيها بما في الوتر من التفصيل في **قوله** بعشر تسلمات  
فلو جمع بين أربع منها باحرام لم تتعقد أن كان عامدا  
عالمنا والآوقع له نفلا مطلقا كما لو زاد على العشرين  
المذكورة والعبرة فيمن فاتته بوقت الأداء يقضيها  
غير أهل المدينة ولو فيها عشر من ركعة ويقضيها أهلها

ولو في غيرها ستا وثلاثين والمراد بأهل المدينة فيما  
مر من هوفها وقت فعلها ولو مجتازا في سفر تنبيه  
لابد في نيتها من التعيين نحو التراويح أو قيام  
رمضان ولا تكفي النية المطلقة قل وله في نيتها ان  
يقول ركعتين من التراويح ولو الاخيرتين رحا في قوله  
مع مواظبة الصحابة لم يقد فيها غيرها لمواظبة صلى  
الله عليه وسلم لانه كما قيل لما فعلها في المسجد ليالي ثم  
تركها فيه اختلف هل تركها جماعة وفعلها في بيته  
فرادى أو تركها من اصلها فلهذا الاحتمال لم ينض دليل  
قل وقوله ليالي أي ثلاثا أو ليلتين لا ازيد والصحيح  
انه صلى الله عليه وسلم صلاها بهم ثمان ركعات والزيادة  
على ذلك كانت من عمر رضي الله عنه باجماعه في بركة  
مستحبة قال الحلبي والتسري كونهم عشرين ان الروايات  
المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات فضوعفت في رمضان  
لانه وقت جدد وتشيده وما روي انه صلى الله عليه وسلم  
صلى بهم عشرين ركعة كما قاله الرازي ضعفه الباقيين  
كذا في سماء المنهاج **خط قوله** لحث الشارع ما ورد انه صلى  
الله عليه وسلم قال لهم في صبيحة ليلة تركها المتقدم خشيت  
ان تفرض عليكم اي جماعة كما ذكره اكثر أهل العلم قالوا

واما قال ذلك مع ما تقرر انه يُغرض عن غير الجنس لانه  
في زمن التشريع وانه ما يجدت فرض آخر او جماعة عنه بعد  
ذلك فلا اراد ولا اشكال فتأمل قل **قوله** وان يؤثر  
بعد ما ليس بقدم من حيث فعله ولا من حيث طلب  
الجماعة بل من حيث الافضلية وعليه فلا يتقدم  
بفعلها في اول الليل بل قال شيخنا ان تاخير الوتر الى  
آخر الليل افضل وان فعله فزاد او اقتصر على  
بعضه قل وقوله بل قال شيخنا انما اضراب عن  
قوله من حيث الافضلية الا ان وثقا باستيقاظ  
بنفسه او بغيره ثم ان فعل بعد نوم حصل به  
سنة التمجيد ايضا والا لان وتر لا يتجدد فيهما  
عموم وخصوص وجموع مجتمعات في صلاة بعد نوم  
بنية الوتر ويغرد الوتر بصلاة قبل النوم والتجدد  
بعده من غير نية الوتر فقول اصل الروضة والمجموع  
الصحيح المنصوص في الام والمختصر ان الوتر يسمى  
تجددا محمول على ما اذا اوثر بعد نوم وقول الشيخين  
في كتاب النكاح بتغايرهما محمول على ما اذا اوثر قبل  
نوم **ح** خضر **قوله** فالتاخير افضل ينبغي حمله على ما  
اذا استوى العددان او زاد التاخير زيادي فهو



وان لم يزم على التأخير فوات الجماعة فاذا تعارضوا قدم  
التأخير على الجماعة كما مر واعلم ان قول الشيخ خضر ينفى  
حمله ان هو المعتمد بخلاف قول له او يقتصر على بعضه  
تأمل **قوله** وذلك افضل اي الصلاة اخم افضل  
منها اوله خلافا لما قاله ان ذلك اشارة لأوله  
لانه انما يسكن بها للبعد ويرد بانه يشتركها للمقرب  
ايضا اشارة الى بعد منزلته وعلوها وعلى ذلك  
حمل خبر مسلم ايضا بادر والصبح بالوتر وروي الشيخان  
عنه عائشة اوتر صلى الله عليه وسلم من اوله واخره  
وانتهى وتره الى السحر واما خبر اي هريرة رضي الله عنه  
واي الدرداء في مسلم اوصاف خليل بصيام ثلاثة ايام  
من كل شهر وركعتي الضحى وانه اوتر قبل ان انام  
فحول علي من لم يثق بيقظته اخر الليل جمعاً بين  
الاخبار فمن اطلق تفضيل التقديم او التأخير فقد  
أبعد لما يلزم عليه من الفا بعضها قال الاذرع وغيره  
وبإتي هذا التفصيل في من له عهد اعتاده فان  
وثق بيقظته على عادته سن له تأخير والاسن  
له تقديم ثم عجب **فصرع** قال في المجموع بسن ان  
يقول بعد اي الوتر سبحات الملك القدوس زاد ابن

الصباغ رب الملائكة والروح ثلاثا رفعاً صوتاً بالثلاث  
ثم يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك  
من عقوبتك واعوذ بك منك سبحانه لا احصي شأنك  
عليك انت كما اثبت على نفسك ففيهما حديثان  
صحيحتان في ابي داود وعبد بن خضر وانظر هل قول  
وذلك افضل من بقية الحديث او هو من كلام المؤلف  
ولمادة مع علم من قوله في المتن فالأخير افضل  
لذكر الخلاف بعد **قوله** هذا ما في المجموع هو المعتمد  
قل كما هو القاعدة فيما اذا تعارض كلام الروضة  
والمجموع رجحنا في اي القاعدة تقديم ما في المجموع  
على ما في الروضة عند التعارض **قوله** ان كان لا يحد  
له ظاهرة وان ودق ييقظته وهو ضعيف كما ذكر  
**قوله** وخرج بعد ها الوتر في غير رمضان وكذا  
الوتر في رمضان قبل التراويح فظاهرة عدم سن  
الجماعة فيه والوجه خلافه واعل اقتضارها في الاخراج  
على الاولى اشارة الى انها المراد بالاخراج دون  
هذه فليست امل شوأي طاراد المؤلف بقوله  
بعد ها وتر رمضان نظراً للغالب من فعله بعد  
التراويح **قوله** ومنه قيام الليل وهو التمجيد اي

صلاة في الليل وعبر عنها بالقيام لاشتغالها عليه واقله  
ركعتان قل وقوله اي صلاة في الليل الخ يشريه  
الان اضافة قيام الى الليل على معنى في وان ضمة  
اطلاق الجز الذي هو القيام على الكل اعني الصلاة  
ولو عبر بالتمجيد لكان اوتي وهو لغة رفع النوم  
بالتكلف واصطلاحاً صلاة التطوع في الليل بعد  
النوم كما قاله القاضى حسين سمي بذلك لما فيه من  
ترك النوم وهو سنة مؤكدة لتطابق الادلة عليه  
كقوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك وقوله  
تعالى كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون وخبر مسلم  
افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وخبر  
الحاكم باسناد على شرط البخارى عليكم بقيام الليل  
فانه دأب الصالحين قبلكم وهو قرينة الى ربكم ومكينة  
للسيئات ومنها عني الاثم والاجماع على ذلك ويسن  
للمتجد نوم القبلولة وهي النوم قبل الزوال وهي  
بمنزلة السجود للصائم لقوله صلى الله عليه وسلم  
استمعينوا بالقبلولة على قيام الليل رواه ابو داود  
وسنن من قام يتمم ران يوقظ من يطعم في تجدد قال  
في المجموع ويستحب ان ينوي الشخص القيام عند النوم



١٠١٩  
نية جازمة كجزء ما في الحديث الصحيح في النسيان أنه  
صلى الله عليه وسلم قال أنه إذا فرأشه وهو ينوي أن  
يقوم فصلى فقلبت عينه حتى يجمع كتب له ما  
نوى وكان نومه صدقة عليه من ربه وإن يسهح  
المستيقظ التومعة وجهه وإن يتسوك وإن  
ينظر إلى السماء وإن يقرأ الله في خلق السموات  
والأرض إلى آخرها أي آخر السورة وإن يفتح  
تحميد بصلاة ركعتين خفيفتين وإطالة القيام  
أفضل من تكثير الركعات أي إذا استوى الزمن  
أنه يرحم الخ وإن ينام من نفس بفتح العين بآب  
نصر في صلاته حتى يذهب نومه ولا يعتاد منه غير  
ما يظن إدامته عليه ويبين أن يكثر الله تعالى الاستغفار  
في ساعات الليل وآخرة النصف الأخير وأفضله عند  
الأسحار عنائين ويكره قيام كل الليلة أمّا وتخصيص  
ليلة الجمعة بقيام وتركه بمجدا اعتادة ثم الأصل  
خضر بعض ثمره ويعتبر فيه أي التمجيد أن  
يقع بعد فعل العشاء ولو جموعة جمع تقديم فيما  
يظهر قيا ساعلى التواضع والوتر وهل يعتبر أن  
يكون النوم بعد فعل العشاء أو لا محل نظر والمظاهر

انه لا يعتبر حتى لو نام بين المغرب والعشاء ثم تجدد وقته  
ثم تجدد او نما يظهر له يادى على النعم وبينه وبين الوتر  
عموم وجهي يجمعان في الوتر بعد نوم وينفرد الوتر  
تكونه قبله والتمجد يكونه بعده كما مروى هل يتقيد  
بالتطوع كما مر في تقريره فيخرج الفرض من نام  
عقب الغروب ثم صلى المغرب في وقتها لا يسمى متجدا  
او لا يتقيد بالتطوع فيعرف بانها عبادة بعد نومه  
فيسمى من صلى المغرب في وقتها بعد نوم متجدا  
المعتمد الاول **تنبيه** تقدم ان مشروعيته لغير  
خلل الفرض وهو في غير نوافله صلى الله عليه وسلم  
لعدم نقص فريضته **للمختص** من الرحا في قوله اى  
ثلاثة الاوسط فترسم بذلك لانه المراد والاحجوف  
الليل اسم لما بين العشاء والفجر **قوله** او غيرها  
اي من السور عني ما ذكره كالاربع والخامس والاسباع  
**قوله** من ذلك الاشارة لجوفه واخره لا سيما ان  
السدرين المذكورين على بعض الجوف وبعض الآخر **قوله**  
**سندسه** الرابع والخامس ليلنام الشدس السادس  
فيكون انشط لصلاة الصبح ولقوله صلى الله عليه وسلم  
اخي الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل

ويقوم ثلثه وينام سُدُسُه وكان يصوم يوماً ويُفطر  
يوماً رواه الشيخان **قوله** وهذا أي السدس الرابع  
والخامس فالمراد بالوسط في كلامهم ما كان في غير  
الطرفين لا حقيقة الوسط فتأمل **قل قوله** الصلاة  
خير موضوع هو بالاضافة لا الوصفية كما تقدم  
لإفادة الترغيب فيها أي خير شيء يطلب من العبادات  
المطلوبة على سبيل السنة فلا يعارض قول الأمام  
المشافي رضي الله عنه طلب العلم أفضل من صلاة  
النافلة لأنه فرض كفاية **قل قوله** وقيل حذوها  
أي صلاة الليل أي أكثرها ثنتا عشرة ركعة وقد علم  
ضعفه **قل قوله** ومنه تحية السيد قال الزركشي  
كابن العماد هذه الاضافة غير حقيقية إذ المراجعة  
لرب السيد تعظيماً له لا للبقعة فهو على حذف  
مضاف أي تحية رب السيد فلو قصد سنة البقعة  
لم تصح لأن البقعة من حيث هي بقعة لا تقصد  
بالعبادة سرعاً وأما يقصد أيتاع العبادة فيها  
لله تعالى إيعاب ستوبل لو قصد استيقاقها  
لذلك لذكها كفر وبطلت فلم تنعقد وبطل ذلك  
المساجد المتلاصقة فتطلب التقية لكل واحد منها



لا اجزا المسجد وشمل المشاع اي ما بعضه مسجد  
وبعضه غيره وان قل البعض الذي جعل مسمى  
بخلاف الاعتقاد فيه فلا يصح والعرف ان جنس الصلاة  
لا يتوقف على مسمى بخلاف الاعتقاد ولا الرحمان  
قلت الظاهر انه لا يشترط في طلب التسمية حق المسجد  
بل المدار على غلبة الظن فقط طلب لما هو لصورته كالزوايا  
في القرى وعبارة قل وشمل المسجد المتيقن والمظنون  
ولو بالاجتهاد وليس من علامات المنارة ولا الشرفات  
ولا المنبر ولا خوذتك وخرج به المدارس والرباطات  
وما في الاراضي المحتمكة وما في سواحل الانهار وما في  
الاراضي الموقوفة والمسئلة كمساجد القرافة لدفت  
الموقفة مثلا نعم ان فرش نحو بلاط واجر في ارض مستباحة  
له ووقفه مسجد ادمج وقفه وطلبت فيه التسمية وشمل  
داخله من في هوائه من تحته او فوقه ولو نحو لا او  
راكبا انتمت بالحرف وانظر هل يشترط ملاحظة كونهما  
لرب المسجد او يكفي الاطلاق والذي استقر بيننا  
الثاني فليجرح قوله تسمية المسجد اي ابتداء واما  
فلو كانت في سفينة في المسجد فنوى التسمية ثم خرجت  
منه باختيار قبل ان يثبتها فلا تصح او كانت خارجة

ثم نوى ركعتين مثلاً ثم دخلت المسجد فلا يصح ثلثاً  
**قوله** لدخله أي ولو معتكفاً بان خرج منه ثم عاد شوا  
قلنا اعتكافه باق أم لا لوجود الدخول منه فقد شمله  
كلامهم والخبر خلا فالابتداء بالعماد شواي ولو كان خروجه  
لا يقطع اعتكافه **قوله** ان أراد الجلوس يتبع في التقيد  
به ابنه دقيقاً لعيد حيث ذهب اخذ من التقيد  
بالجلوس في نحو حديث فلا يجلس حتى يصلي ركعتين  
إلى أن المار لا يخاطب بها ونظر فيه ابن العماد بان ذلك  
خرج مخرج الغالب فيكون الأمرهما معلقاً على طلق  
الدخول وتوطئاً للبقعة شوا وعبارة قل قوله ان  
أراد الجلوس فيه ليس بقيد على المعتمد وكذا كونه  
متطهراً لا يشترط على المعتمد بل لو تطهر فيه في زمن  
قصير لم تغتسل التيمم ويكره دخول المسجد بلا طهارة  
كما ذكره في الاحياء ويندب لمن لم يأت بالتيمم لحدث  
او غيره أن يقول اربع مرات سبحان الله وحده الله  
ولأله الا الله والله أكبر زاد بعضهم ولا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم **قوله** ولو قوله ان يقول اربع  
مرات سبحان الله الخ فانما تعدل ركعتين في الفضل  
خضر **قوله** بركعتين متعلق بمحذوف أي وتحصل

ركعتين

بركعتين أي لبركة ولا بصلاة جنازة ولا بسمية تلاوة  
أو شكر كما في المنهاج فلا تحصل التهمة بكل مما ذكر ولا  
تغوت بصلاة الجنازة وسبحة التلاوة والشكر وإذا  
تعارض سجود التلاوة والتسمية قدم السجود لأنه أفضل  
للاختلاف في وجوبه كما سيأتي **قوله** فأكبر وتكون كلما  
تسمية خضاري سؤا نوري عند إعرامه عددا أو أطلق  
وله الزيادة على ما نواه كما في النفل المطلق قل  
ومحل جواز الأكثر في غير الدخول بعد جلوس الخطيب  
أما هو فتستع عليه الزيادة على الركعتين فلو نوى أكثر  
لم تستعقد ومثله الدخول وقت الكراهة كما قاله الرحاوي  
وفي الثاني نظر فليراجع **قوله** قبل جلوسه سياقه منزهة  
في كلامه **قوله** بتسليمه واحدة فان سلم ثم أتت  
بركعتين للتهمة لم تستعقد إلا من جاهل فتستعقد له  
نظاما مطلقا نظير ما رفعه أن ما أبداه الاستنوي  
من احتمال كونها تسمية غير ظاهرة بل لا وجه له ثم عتب  
خضري **قوله** إذا لم يقصد بدخوله الخ المراد من حيث كونه  
وقت كراهة كما في قصد تأخير الغايبة إليه من حيث  
ذلك أولا ويفرق بحرر سؤا **قوله** فلا يجلس الخ فظاهره  
أنه أن جلس وأتى بها فوراً من قعود لا تحصل وليس



كذلك وعبارة مرفي ثم ولو احرم بها قايماً ثم اراد العقود  
لائامها فالوجه الجواز ولو احرمها جالساً فالوجه  
كما افاده الوالد جوازاً حيث جلس ليأتي بها اذ ليس لنا  
نافلة يجب التحرم بها قايماً وحدثنا خرج مخرج  
الغالب انتمت **قوله** وتكرر التحية أي طلبها ثم **قوله**  
ولو على قرب غاية للرد على القول الضعيف القائل  
بانها لا تسن للدخول عن قرب للمسئلة **قوله** وتكره  
التحية أي الاستغفار بالتحية وبالرواية وبغيرها كما  
في المجموع ومن ذلك منذورة ما لم يتضيق وقتها  
فيما يظهر ثم عبد خضرو ويؤخذ من التعبير بالكرهية  
صححة التحية خالصة وهو كذلك لأن النبي لا امر  
خارج سئل رضي الله عنه عن رجل دخل المسجد فرائى  
الصلاة قد قامت وهو في الصف الاخير فهل يراعي  
تكبيره الاحرام ويحرم في الصف الاخير او يسعي  
الى الصف الاول ليحوز فضيلته ام كيف الحال فاجاب  
بانه يسعي فيها الى الصف الاول وان فاتته تكبيرة  
الاحرام مع الامام ه فتاوى م **قوله** اذا وجد  
المكتوبة تقام أو قرب القيام بحيث يغوته فضيلة  
التحريم لو استغفل بها كما دل عليه كلام المجموع وصرح

به الاسنوي والاذري والبلعيني أخذ من كلام الرازي  
في الجمعة كاليوم اي قامد ولا يجلس بل ينتظر فراغه  
وهو قايام وقول عتب يجلس غلظه النوري فيه شرع  
خضر والحاصل ان المستثنيات من سن التنية  
على ما ذكره الشرح والمحشى سبع صور اذا وجد المكتوبة  
تقام او قرب قيامها او وجد الامام فيها او دخل المسجد  
الحرام مريداً الطواف او خاف فوت الصلاة او دخل  
الخطيب الخطبة في وقتها يوم الجمعة او دخل آخر الخطبة  
ولوات بالتحية فاته اول الجمعة وان حسبت وقوله  
وتسقط جلوسه عمداً الخ زادت الصور فتدبر قوله  
فلا صلاة الا المكتوبة هل النفي فيه على ظاهرة بمعنى  
نفي الكمال او المراد به النفي قلت تصح كلام الامين اي  
فلا صلاة كاملة ح الا المكتوبة ولا تصلوا الا المكتوبة  
ومن قال ان المراد هذا دون الاول فقد ابعد بهم  
ولعله توهم ان الصلاة غير المكتوبة ح غير منعقة  
وليس كذلك بل هي منعقة لان الكراهة تنزيهية  
لا لذات الصلاة بل لامر خارج عنها هو تفويت  
فضيلة تكبيرة الاحرام وغيرها مع الامام فان قلت اذا  
كان النفي لنفي الكمال توخذ الكراهة التي ذكروها ما ين

قلت تؤخذ منه ايضا لانه لا معنى لنفي الكمال الا ذلك  
قاله **سواء** ولائها تحصل بها اي لا فضلها على ما قرره  
في **س** الهمة وان نوزع فيه **س**ويعد انه يسقط الطلب  
اما الثواب الخاص فيستوقف على النية كمن في حاشية **اي**  
خضر خلافة فانه قاله قوله وان لم تنوع ذكر كما ذكره  
في **س** الهمة وان نوزع فيه حيث قاله وفضلها بالعرض  
والنقل حصل **ان** ثبوت اوله لو اراد عدمها له  
يحصل فضلها فيما يظهر بوجود الصارف اخرا **امسا**  
بحته بعضهم في سنة الطواف **س** شئنا ه **س** رايت  
بخط بعض الفضلاء عن شيخه الثماني البستي **س** بها  
الحاشية ما نصه المعتمد حصول فضلها وانما حمل  
كلامه هنا على ما ذكر مع احتماله حصول فضلها  
حتى لا يتنافى كلامه هنا مع ما ذكره في **س** الهمة  
**س** **سواء** يظهر اختصاصه الوجيه الكراهية وان  
كان قد صلاحها جماعة خلافا لبحث الاسنوي وان  
اقره في **س** الروض ايضا **س** والمحصل ان كلام  
المهمات المذكور ضعيف والمعتمد اطلاق الاصحاب من  
الكراهية **س** واصل الى الاولى جماعة او فرادى واقامت  
المكتوبة فانه **يس** له تقديم المكتوبة لان الاعادة



تسبوا ن صلى الاول جماعة فالجماعة تقدم على التحية  
استقلالاً لان الجماعة الثانية مختلف في فرضيتها  
بخلاف التحية ولان خبر اذا صليتما في رحاكما ثم ادركتما  
جماعة فصلياها معهما فالحاكم انا فله يد على العموم  
وترك الاستئصال على انه لا فرق بين من صلى جماعة  
او منفرداً ولانه اذا ترك الجماعة واستقل بالتحية  
وما يشابهه الظن انتمى وظواهرات محله حيث ادرك  
الركعة الاولى لان سنة الاعداء انما يكون تح تحامير  
**قوله** او اذا دخل المسجد احرام اي يرد الطواف فيه  
فتحيته بالنسبة للنيت الطواف وتحية بقية المسجد  
الصلاة فان لم يرد الطواف ندب في حقة تحية  
المسجد بالصلاة ح خضه وعبارة قد اعطف هذا  
يعني قوله دخل المسجد احرام الخ على ما قبله من حيث  
ان تقديم التحية على الطواف ملوكة وان كان فيه  
نظر من حيث انه يقتضي فوات التحية او حصولها  
مع الطواف وليس كذلك فيها لانها توخل في رعي  
الطواف بعدة ان فعلها والا فعلها مستقلة ولا  
تقوت به فقوله ففعلها فعل ماضٍ مقرون بفعل جواب  
لامصدر كما قيل لانه يفسد به المعنى فتأمل بحروفه

وقوله متروك بغا الجواب يقتضي ان حمله ففعلها جواب  
اذا وليس كذلك لان اذا هنا ظرفية مبهولة لقوله  
قبل وتكره بل فعلها معطوف على دخل فليتامل **قوله**  
فلا يستغل بتمية المسجد لو يد ابا التمية في هذه الحالة  
فينبغي ان يعقدها لانها مطلوبة منه في الجملة غاية الامر  
انه طلب منه تقديم الطواف لحصولها بسنة ولو  
بدأ بالطواف كما هو الافضل ثم نوى بالركعتين بعد  
التمية فينبغي صحة ذلك ويترجح فيها سنة الطواف  
هرسوا اذا فعل التمية بعد سنة الطواف هل تنعقد  
فيه نظر حامي والظاهر انما لا تنعقد **قوله** اذا خاف  
فوت الصلاة أي جازفة صادق نفيه بما اذا ادرك  
ركعة وهو ما قدمه في باب القضاء وفيه نظر والفرق  
بينهما ظاهر فليتامل شك وقوله صادق نفيه اخ  
يعني ان مفهومه اذا لم يخف فوت الصلاة أي بالتمية  
وهو صادق بما اذا كان يدرك ركعة في الوقت بعد فعل  
التمية اخ والفرق بينهما ظاهر وهو اشتغاله بشيء  
بغرض مثله وهما بنغل والاشتغال بالنفل على  
وجه تفويت الغرض حرام بشئ وعمل الكراهة اذا لم  
يتيقن خروج الوقت والاحرم الاتيان بها ان لم

عليه فوات الغرض فان المراد بالصلاة ما يشمل النفل  
 والغرض فالمراد بالخوف في كلامه التوهم وفاقا لمرو خلا  
 الحج حيث قصر الصلاة المذكورة على النافلة الرابعة  
 وعبارة ابن سرف قوله اذا خاف فوت الصلاة اي فوت  
 بعضها وانما لم يحرم لانه لم يتيقن خروج الوقت فان  
 يتيقنه حرم وفي عبارة حج ما يد لعل ان المراد بالصلاة  
 النافلة الرابعة وعم في ذلك شيخنا ه وعبارة خضر  
 عبارة شعب قال في الزونق وكرة الاستغسال بها أيضا  
 عن سنة رابعة لفوتها بالتحية اذا صلاها فالمراد  
 نظير ما مر كراهة الاستغسال بها بنية منفردة عنه  
 اي عن ما ذكر مما يخاف فوته وانما قلنا المراد ذلك  
 لحصول التحية به لو نواه وكا الرابعة كل نفل يفوت  
 بها وظاهرهما حرمة الاستغسال بها عن فرض  
 قوري بان ضاق وقته او لم يزد ضاؤه فوراً **قوله**  
 اذا اخرج من مكانه للخطبة اي وكان مقبلاً لها بخلاف  
 ما لو لم يكن متهيأ بان احتاج الى التاخير لها من  
 الدخول فيسن له تح التحية وهذا ما تجمع به بين  
 كلامين متنافيين ه شوق قال ابن سرف قوله  
 اذا اخرج للخطبة اي في وقتها اما لو خرج قبل وقتها



كما جرت به العادة فتسن له التحيّة وخرج بالخطيب  
المدرس فتسن له التحيّة كما في مقدمة ثم المذهب  
ه فتلخص من العبارتين أن التحيّة لا تسن للخطيب  
الابشريطي أن يدخل في وقتها وإن كان منها كما  
صرح به مرفي **قوله** في آخرها أي الخطبة  
خضرو **قوله** فتسقط التحيّة السقوط فرج عن  
الطلب وهو مخالف لما قاله أولاً من عدم طلبها  
وقد يقال إنه غلب ما قبل مسألة الخطيب  
عليها لأنهم الإشارة في ذلك عايد لجميع  
المستثنيات السابقة ويراد بالسقوط عدم  
طلبها في الابتداء استقلالاً لا إذا هي في غير مسألة  
الخطيب حاصلة مع غيرها وفي مسألة الطواف  
لم تغت كما مر في **قوله** وتسقط أيضاً لوقاف  
وتغوت لكان النسب في **قوله** جلوسه عدا  
أي ممكناً بخلافه مستوفى كمل قد منه  
شئ وتغوت أيضاً كما نقله مدرعي افتتأله  
بطول الوقوف عرفاً ومثله التردد ومخاضتها  
بالجلوس حيث لم يرد أن يصلها من جلوس ولا  
لم تغت وإن كان قادراً على القيام كما مر قال

مر في ثم ويؤخذ من ذلك فواتها يجلسه من أجلها  
للسرب بعد لأنه إذا قيل بقواتها يجلسه من أجلها  
أي وإن كان ضعيفا ففواتها به لغيرها أثر إلى أن  
قال الشيخ خضروفي فواتها للمعقد والمضطجع والمستلقي  
كلام حاصله أنه إن قصد الأعراض فانت والافات  
طال الفصل فانت والافات لم يقصد الأعراض ولم  
يطل الفصل بذلك فلا تغوت بذلك زيادي  
**تنبيه** إذا نذر سنة الوضوء ونحوه المسجد  
هل يكفيه ركعتان ينوي بهما النذرتين والظاهر  
لا يكفيه لأن كل واحدة صارت نذرا واحدة **فصرح**  
إذا اغتسل من عليه المحدثان من غير وضوء وقلت  
بالاندرج هل له صلاة ركعتين غير سنة الفصل  
عن الوضوء أو لا لعدم فعله وهل يثاب على الوضوء  
ما لم ينفعه كالنحية رحا **فأورد** التيمم  
سبعة نحية السجدة بالقلادة والبيت بالطواف والحر  
بالأحرام وقنن بالرمي وعرفة والمزدلفة بالوقوف  
ولقاء المسلم بالسلم والمصافحة وقية الخطيب الخطبة  
يوم الجمعة **ثم روي** ومنه صلاة التيسير **تنبيه**  
يسن دعائها المشهور قبل السلام وبعد التشهد وهو

اللهم انا اسالك توفيق اهل التقوى وعمال اهل البقية  
ومناجاة اهل التوبة وعزم اهل الصبر وجد اهل  
الحشية وطلب اهل الرغبة وتعب اهل الورع وعرفان  
اهل العلم حتى اخافك اللهم انا اسالك مخافة تجز  
عن معاصيك حتى اعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك  
وحقق انا صحتك في التوبة واخلص لك النجوة حيا  
لك واتوكل عليك في الامور كلها حسن ظني بك سبحانه  
خالق النور ثم يسلم رحمان **قوله** ومنه صلاة التسبيح  
نسبت اليه لانه المقصود فيها قال قال السيوطي  
ولا شك في اشتراط التعيين فيها وان كانت ليست  
ذات وقت ولا سبب **قوله** اربع ركعات اي وهي  
اربع ركعات بنية صلاة التسبيح ولو في الوقت المكروه  
فيما يظهر **قوله** وخضر قال الرحمان وهو مسئل اذا  
ليست ذات وقت ولا سبب **قوله** با حرام واحد وهو  
افضل لئلا يبا حرامين وهو افضل لئلا يبا حرام  
وجهه انه لما كان في النهار مستغفلا حاجته فاذا امر  
بركعتين منهارهما منعت من تمامهما ثم رايت حج في التقاوي  
على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مشقة  
ولا يرد رواية صلاة الليل والنهار لانهما ضعيفة **قوله** بعد



القرأة اي للفاخرة وكذا للسورة ان قراها والاولى  
فنها ابريل سور التيسيع المناسبة فيقر المحدث  
والعشر والصف والجمعة والتعاويذ المناسبة سنين  
وبينها في الاسم فان لم يفعل فسورة الزلزلة والعاذ  
والهام ولا خلاص انتهى **قوله** وخرج ببعده القرأة قبلها  
خلاف ما قال به **قوله** والله اكبر زادني الاميا ولا  
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم رحا في **قوله** والشهد  
عشر اي قبله او بعده ابن شرف وقال ان زاي بع  
قاسما على سبق القرأة وصارته ثم رصا دقة  
بالامر **قوله** وهو المعتمد نعم يتوقف في الاول منها على **قوله**  
**قوله** عشر امهول ليقول وقد تزارعه عوامل كثيرة  
فهو متعلق بكل واحد من الركوع وما بعده فقول  
اي حياث لم يقع المتنازع الا في ثلاثة عوامل بالاستقرار  
اعلم في كلام العرب ثم طنه يجوز افعال الاول والثاني  
وهو ان تح عند البصري وتزد بعض مسأينا في  
إعمال غيرهما رحا في **قوله** فذلك خمس وسبعون  
الح اي جملة التيسيع في الركعات الأربع ثلاثمائة  
مرة **قوله** الاصل خمس **قوله** ان استطعت بفتح التالفو  
خطابا لعمه اعباس رضي الله عنه فانه صلى الله عليه وسلم

قال يا عم ألا أصليكَ ألا أحبوك ألا أنفقك قال بلى يا  
رسول الله وفي رواية يا ابن أخي قال يا عم صل أربع ركعات  
تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فإذا انقضت  
القرأة فقل سبحان الله أربع خمس عشرة مرة أو آخرها  
ذكره وتاممه فلو كانت ذنوبك مثل رمال غفرها  
الله تعالى يا عم إن استطعت أن تفعلها إلى آخرها  
ذكره الشيخ **قوله** قال النووي الخ وفي إظهاره  
الموافقة على نذرها على جماعة من العلماء والأولياء الخ  
وكون صلاحها فيها تغيير لا يمنع من نذرها إذا تغير  
الذي فيها هو تطويل الركن القصير وقد ورد تطويله  
في أماكن كثيرة لقنوت في الاعتدال وكونه حديثاً ضعيفاً  
لا يوجب منعاً فإنه ورد من طرق عدة يحبر بعضها  
بعضاً ولأن الحديث الضعيف يعمل بمقتضاه في  
فضائل الأعمال بشروط المذكورة في موضعها وهذا  
منه فتأمل قل وأما حاصل أن المعتبر إنما سنة  
وكتبه بقوله لأنه فيها تغيير الصلاة وحديثها  
ضعيف قد يقال الحديث الضعيف من العلوم أنه يعمد  
به في فضائل الأعمال كما قيل بمثله في دعاء الأعضاء  
والتغيير الذي ذكره تغيير يسير وخ قال الوجه القول

سنة صلاة التسبيح كما في المتن تسبيح  
لوسمه بما يجرب بالسجود وسجد لم يسبح في السجود  
أوقات التسبيح في موضع لم يتداركه ولا يجبر  
بالسجود وفات نحوها صلاة التسبيح وإذا شك في  
عدد مرات التسبيح أخذ باليقين ويقدم ذكر  
كل ركن علمه تسبيحه قال وقوله لم يسبح في السجود  
أي في سجود السهو أي تسبيح صلاة التسبيح  
وقوله لم يتداركه فيه نظر لأنه تقدم تداركه فيما  
بعده رحمة والذم تقدم هو قوله ولو تركه  
عشر الركوع امتنع العود لها وفعلها في الاعتدال  
بل في السجود ثم قال أيعننا ومن شبه تسبيح ركن  
امتنع العود له وتداركه فيما بعده فتسبيح الركوع  
يتدارك بعضه في الاعتدال وبعضه في السجود  
انتهى وعبارة خضر ولو تذكر في الاعتدال ترك  
تسبيحات الركوع حرم عليه عودة لها وقضاؤها  
في الاعتدال لأنه ركن قصير فلا يطول على ما ورد في بعضها  
في السجود ولا سحابة تطويله انتهت قال حج ويكبر  
عند ابتداء جلسة الاستراحة دوام القيام منها  
انتهى رحاني ثم قال ويرفع رأسه من السجدة الثانية



مكبراً ثم يسبح ثم يقوم غير مكبر انتهى **قوله** ومنه صلاة  
الاستخارة سميت بما يطلب بعدها من خير الأمور  
مثلاً فيحرمها بنية صلاة الاستخارة لأنها السبب  
قال **قوله** ركعتان غير مستداهما وفي تقديره  
وهي ركعتان وأما قوله ركعتان أي لا تحصل بركعة  
ولا تسجدة تلاوة ولا صلاة جنازة ومحل استصحابها  
في غير وقت الكراهة لأن سببها متأخر **قوله**  
لخبر البخاري عن جابر بن جابر وفي الترمذي خبر من سعادة  
ابن آدم كثرة استخارة الله تعالى ورضاه بما رضى  
الله ومن شقاوته ترك استخارة الله تعالى وخطفه  
بما قضى الله له خصه **قوله** في الأمور كلها أي غيب  
الواجب والمستحب فلا يستخار في فعلها وأحكام  
والكراهة فلا يستخار في تركها فأخصر في المباح  
أو المستحب إذا تعارض فيه أمران أيها يبدأ به  
أو يقتصر عليه والحق به الواجب والمستحب  
الخبر وفيما كانت موسعاً للرجح في هذا العام  
ويتناول العموم العظيم والمختص رحماً **قوله**  
فليركع ركعتين وقاله ابن أبي جمرة محكمة في تقديم  
الصلاة على الدعاء المراد بالاستخارة حصول

الجمع بين خبري الدنيا والآخرة فيحتاج الى قرع باب  
المكذ ولا شيء لذلك اتجم ولا اتج من الصلاة لما فيها  
من تعظيم الله والشا عليه والافتقار اليه قال لا  
وحالاه فتح الباري وقوله ركعتي ليس بقيد كما  
ساق **قوله** اذا هزم اي غزم **قوله** فليركع جواب  
اذا المتضمنة معنى الشرط ولذا دخلت فيه الغاية  
واحرز بغير الفريضة عن خصوص الصلاة الصبي مثلاً  
وهو محمول على الاكل فتأمل **قوله** ثم يقول اي بعد  
سلامه منها يفعل ذلك من مرة لثلاث الخس  
لسبع ثم يقوله لما ينشرح له صدره خضر وكتب شو  
اي بعد الصلاة او في انشائها في السجود او بعد  
التشهد انتهى **قوله** استخبرك اي اطلب منك بحجة  
ملتبساً بملك ويحتمل انه يكون الياً للاستعانة  
أو القسم وكتب ايضا بملك الياً للنسبية ويحتمل  
كونها للقسم شكوقا لما صلب ان الياً اما للملازمة  
أو للاستعانة أو للقسم وفي الاول تخفا فليأمل  
**قوله** بقدرتك اي بسبب انك القادر الحقيقي  
وجعلنا بعضهم للاستعانة كفي في بسم الله مجراها  
وفيه تكلف ويحتمل كونها القسم مع الاستعانة

[illegible]

والتدليل كما في ربِّها نعمت عليَّ **سورة** فانك  
تقدر اي على كل شيء ممكن تعلقت به ارادتك **سورة**  
**قوله** وتعلم اي كل شيء وجزي ممكن وغيره **سورة**  
**قوله** ان كنت تعلم فيه ايهام نسبة الجمل اليه تعالى  
وهو متعال عن ذلك فلعل المقصود منه الشفوع  
وقيل ان بمعنى اذ وفيه نظر فتأمل قوله وقوله  
بمعنى اذ كما في قوله تعالى وخافون ان كنتم مؤمنين  
وعبارة فتح الباري استشكل الكرماني الايتان  
بصفة الشك هنا ولا يجوز الشك في كونه اسم  
عالمًا واجاب بان الشك في انه العلم متعلق بالخبر  
او الشر لا في اصل العلم وقوله وفيه نظراي لان  
اذا اسم وان حرف والاصل ان لا يكون الحرف بمعنى  
الاسم ولا ان اذا كانت بمعنى اذ تكون ظرفا  
معولة لا قدر وقد رتبته بالفعل مانع من ذلك لان  
ما بعد الف لا يعمل فيها قبلها الا بعد اتماما مل  
**قوله** او قال في عاجل امرى يخ يسن الجمع بين  
الكلتين احتياطا قال ج ومنه توخذ قاعة  
حسنة وهي ان كل ذكر جاني بعض الغاظة شيء  
من الراوي يسن الجمع بينهما ظاهرا ليمتصق الايتان



بالوارد ما رأيت ما يؤيد ما ذكرته **له شوقوله** وأجله  
نمد الهمة مقابل العاجل قل وقد جمع بينهم **سأ**

البوصيري في قوله •  
ومن يبع أجلاً منه عاجله • بين له الغنى في بيع وفي سلم  
**قوله** فاقدرة لي بضم الدال وكسرها أي اجعله  
مقدوراً أي اوقدره وقيل معناه يسره لي شوري  
وقوله وقيل معناه يسره لي فاطلق التقدير على  
التيسير مجازاً وهذا اندفع الاعتراض بأنه يحرم  
الدعاء بقوا لله اقص في الخير وقدره اذ مقتضاه  
التقدير في المستقبل لأنه طلب وهو محال لوقوعه  
جميعه في الأزل فيؤهم رأي الخوارج القائلين بأن  
لا قضاءه ملخصاً من الرحمة وحينئذ يكون  
عطف ويسره عطف تفسير والاعتراض القراني  
وقد كتبت شوما زمه قال القراني في آخر كتاب  
النوار الزروق من الدعاء المحرم الدعاء لله تعالى  
استيناف المشيئة من يقول اقدرني اقدر لا  
الدعاء بوضعه الفقوي اما تناول المستقبل و  
الماضي لانه طلب وطلب الماضي محال فيكون مقتضى  
هذا الدعاء يقع تقديره في المستقبل من الزمان

والله تعالى يستعمل عليه استئذاناً في التقدير انتهى  
هذا أما كونه الشويعي وتكثرت عليه ان يذكر جواب  
القرافي ونصه عقب ما تقدم الا ان يقال  
التقدير هنا اريد به التفسير على سبيل المجاز انتهى  
**قوله** نشر لي في ديني ومعاشي اي او معاشي  
وهكذا كل ما في جانب الشر بخلاف ما في جانب  
الخير والتبني على لك من النفايع كما نقله الشيخ  
الشويعي عن ابن حجر **قوله** واصرفني عنه حتى لا يبقى  
في قلبي بعد صرفه عني تعلق ببقوله ثم ارضني به  
بالهبة وفي رواية ثم ارضني بالتضعيف والمعنى على  
كل اجعلني راضياً به حتى لا انزع على طلبه ولا على  
وقوعه **قوله** او قال شك من الراوي خضر قال اي  
جابر ويسمي حاجته اي ينطق بها مستحضراً  
لها بقلبه رخصاً في اي عند قوله هذا الامر لانه  
المراد بالحاجة قول ويظهر الاكتفاء بتسميتها  
في الاول كما هو ظاهر وان قيل يسميها فبما انتهى  
شوقه قال النووي اي في اذكاره **قوله** من  
النوافل قال في س الأصل وتقييد النووي موصوفاً  
بالنوافل يقتضي ان لا تحصل بالغرض وفيه نظر

انتهى جرى حج على مقتضى النظر وانما كالتحية تحصل  
بما تحصل به التحية سواء لا بالاعتقاد وجود دعاء  
عقب صلاة وعبارة قل قوله من التوافل وكذا من  
الفرايعن ثم قاله شيخنا فعلم انما كالتحية فتحصل  
باكثر من ركعتين وبينهما مع غيرها من فرض او نفل  
نعم لا تحصل بغير بينهما بخلاف التحية وان كان له  
الايات بدعوى الاستحارة لعدم توقعه عليها  
واذا انتقدت عليه الصلاة بانواعها استحاراً بالدعاء  
واذا استحار معنى بعدها لما ينشرح له صدره فان لم  
ينشرح فالذي يظهر انه يكرر الصلاة الى ان يشرح  
والمراد كما هو ظاهر انشراح حاله عن هوى النفس  
وميلها المصحوب بفرض ظاهر او باطن يحمله ويزينه  
للقلب حتى يكون سبباً الى شأ عب **خضر** وقرا  
بعد الفاتحة الحمد واستحب بعضهم ان يزيد في الركعة  
الاولى قوله تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار ان  
قوله تعالى يعلنون وفي الثانية قوله تعالى وما كان  
لؤمن ولا مؤمنة الاية لانها منا سبباً للمقصود  
ذو روق **قوله** وهو غريب اي باعتبار غرابته وانه  
اول قوله وجودة او ذكره قل **قوله** عقبه أي حاله



وجود وقته وهو عقب استواء الشمس الذي هو  
غاية ارتفاعها قتل وهذه بعد وقت الكراهة لأن  
ضيق لم يسع الا قدر الاحرام فقط فلو تخراه لم  
تتعد رجائي **قوله** عند الرجوع اي حاله انما  
الرجوع **قل قوله** من سفر ظاهرة ولو قصيرا  
فراجع **قل قوله** في المسجد ليس بقيد فمثله كرك  
غيره من سائر الامكنة خضر ويكتفي بهما عن  
ركعتي دخوله ثم **مر قوله** ركعتا الوضوء اي عقب  
فراغه وقبل طول الفصل او الاعراض وهذا اقلها  
والا فتحصل بما تحصل به التيمم من ركعتين فائز  
ومع فرض ونفل ستوانويت اذ لا **قل قوله** عقبه  
اي عقب الوضوء لخبر الصحيحين دخلت الجنة  
فرايت بلا لا فيها فقلت له بم تتسبغني الى الجنة  
فقال لا اعرف شيئا الا اني ما حدثت وضوءا الا  
صليت عقبه ركعتين ثم الاصل **خضر باب**  
**السجود قوله** سجود صلاة الاضافة على معنى  
في **قل قوله** وسجود لازم للماموم اي لا تحل  
المتابعة فتبطل الصلاة بتركه اذ افعله الامام  
واما اذا لم يفعل فيندب فقط وعلى فعله



مشروعة في الجملة وقرأة الكافر الجنب فيسجد سامعه  
كما قال شيخنا الزايد وعبارته عقب قول المؤلف  
في شرع على المذبح ولو كانت القارئة كافر اي ان  
حلت قرأته بان رُجيا سلامه ولم يمين معانداً اي  
بحر والمعتد الخ ما اقتضاها اطلاق التسمي في الكافر  
مطلقاً ولو جنباً انتهت ويشترط في القرأة ايضاً  
أن تكون مقصودة بأن يكون القارئ مميزاً أما  
غير المميز كالذرة والسكران والساهي والنائم  
فلا يسن السجود لقراهم ولا بد من قرأة جميع  
الاية وكونها معقارئ واحد ولو غلاوات يكون  
في غير جنازة فلا سجود لقرأة في جنازة كما في شر  
م ولو كانت القارئ ملكاً بلغت اللام او جنباً بكسر  
الهميم وتشتد يد النون والمثناة الخمسة او بين  
يدي مذكرين ليغسله معناها لا يقال انه تم  
يقصد التلاوة فلا سجود لها لانا نقول بعد قصد  
تلاوتها لتقرير معناها ولو كانت القارئ خطيباً  
وامكنه السجود عن قرب بمكانه او اسفل المنبر  
واما السامعون فيحرم عليهم السجود لانه كان مشا  
صلاة على المعتمه ويشترط ان لا يقصد المصلي بقرأة



السجود والاحرام وبطلت به الصلاة اي غير صحيح  
الجمعة اما هو فلا وان كانت غير اية السجدة عند  
ابن حجر وخصه الرمي عدم البطلان بانه السجدة  
وفي ثم رانه لا يستحب اذا قرأ بدلائل الفاتحة  
لعجزه عنها اية سجد ومثله المحب الفاقد للظهور  
العاجز عن الفاتحة اذا قرأ بدلائلها اية سجد املا  
يقطع القيام المفروض واعتمده وانظر هل يسجد  
سامعه نظرا الى انها قراءة مشروعة اول نظر  
الانها بدلية الفاتحة التي لا يسجد فيها  
والبدل يعطى حكم مبدله قاله الشهاب القليوبي  
وتلمذة السيد الخفاف رحمهما الله تعالى امين **قوله**  
والمستمع وهو من قصد السماع والسماع وهو من  
سمع سوا قصد السماع اولم يقصده فكل مستمع  
سامع من غير عكس اي قيس بما السجود بشرط  
سماع جميع الآية شروط القراءة المتأبقة فتوا  
سجد القارئ ام لا نعم تتأكد لسجودة وتأكد لها  
للمستمع اقوى من تأكد لها للسامع ومن ثم قدم  
المستمع على السامع قاله روالا وجهه في قارئ  
وسامع ومستمع لها قبل صلاة التيمية انه يسجد

الاحرام والاحرام وبطلت به الصلاة اي غير صحيح  
الجمعة اما هو فلا وان كانت غير اية السجدة عند  
ابن حجر وخصه الرمي عدم البطلان بانه السجدة  
وفي ثم رانه لا يستحب اذا قرأ بدلائل الفاتحة  
لعجزه عنها اية سجد ومثله المحب الفاقد للظهور  
العاجز عن الفاتحة اذا قرأ بدلائلها اية سجد املا  
يقطع القيام المفروض واعتمده وانظر هل يسجد  
سامعه نظرا الى انها قراءة مشروعة اول نظر  
الانها بدلية الفاتحة التي لا يسجد فيها  
والبدل يعطى حكم مبدله قاله الشهاب القليوبي  
وتلمذة السيد الخفاف رحمهما الله تعالى امين **قوله**  
والمستمع وهو من قصد السماع والسماع وهو من  
سمع سوا قصد السماع اولم يقصده فكل مستمع  
سامع من غير عكس اي قيس بما السجود بشرط  
سماع جميع الآية شروط القراءة المتأبقة فتوا  
سجد القارئ ام لا نعم تتأكد لسجودة وتأكد لها  
للمستمع اقوى من تأكد لها للسامع ومن ثم قدم  
المستمع على السامع قاله روالا وجهه في قارئ  
وسامع ومستمع لها قبل صلاة التيمية انه يسجد

ثم يصليها لانه جلوس قصير لعذر فلا تقوت به فات  
اراد الاقتصار على احدهما فالسجود افضل للاختلاف  
في وجوبه انتهى قال الاستوي ويجوز صرحا من قيام  
راجعه وخرج بالثلاثة اعلى القارئ والمستمع  
والسامع العالم بنحو مشاهدة فلا يطلب منه اتفاقا  
وان شمله دليل السامع وهو واذا قرئ عليهم  
المقرآن لا يسجدون فلا تصح منه تأمل **قلت**  
والظاهر انه لا ياتي هنا ما مر في التحية من سجدة  
الله اخ اربع مرات اذا كان القارئ غير متطهر  
رحماني **قوله** عقب قراءة اية السجدة أي فتقوت  
بطول الفصل عرفا ولو سهوا وجهدا وبالاعراف  
ولا تقضى فلو كرر اية السجدة لكل مرة عقبها  
فات آخر السجود فات لما طال فيه الفصل ويسجد  
لغيره بعد ذلك ان شاء ويكفيه سجدة واحدة عنه  
ان قصده او اطلق فان قصد بعضه فات بعضه  
قل **قوله** في سجدة وسجد معه ومعنى المعية  
المشاركة له في السجود وليس المراد بها الاستتمام  
لانه لم يطلب في ذلك قال في سائر المنهج واذا استجد  
المستمع مع القارئ فلا يرتبط به ولا ينوي لا قننا

به انه تم قال م ر في س فلو فعل كان جائزا كما اقتضاه  
كلام القاضي والبقوي **قوله** حتى ما يجد رفع الفعل  
لان ما كفت حتى عن العمل كذا قاله ج في س الاربعين  
ونظر بعضهم فيه فليحمر ر ش و لعل وجبا كف ان ما  
النافية لها الصدارة وماله الصدارة لا يعمل ما قبله  
فيما بعده كعكسه وقوله ونظر فيه بعضهم فليحمر  
قد حرر فوجد انه يجوز فيها الوجهان فليحفظ **قوله**  
لمكان جهته اي لتمكين جهته شو على المنهج **قوله**  
ويعتبر أصحته اي لصحة سجود التلاوة خضر **قوله**  
مع ما م را ي في سجود الصلاة كالطهارة والمستحب  
والاستقبال وترك نحو كلام ووضع الجبهة مكشوفة  
بتحامل على غير ما يترك بحركته ووضع جزم باطن  
كل من الكفين والقدمين ومن الركبتين وغير ذلك  
مما مر وكذا شروط السجود حيث دخل وقتها  
وهو في حق القارئ وسامعه اتمام ايتماء ولا يجوز  
قبل اتمام حروفها أو سماع ذلك اتفاقا شرعا  
خضر **قوله** النية اي المستتلة على التعيين كنويت  
سجود التلاوة قال **قوله** ولو في الصلاة بالنسبة  
للإمام والمنفرد أما المأموم فلا تجب عليه نية وهي

فلا تقول به فان  
سجود فضل الاشارة  
يكون بها ما شاء  
في القارئ والسماع  
قد يطلب منه اتفاق  
لو راد في عليهم  
منه تأمل قلت  
في النية في سجود  
فان في غير متطهر  
سجود اي شقوت  
وجهد والاركان  
بعد لكل مرة فيها  
فيه الفصل بسم  
سجدة واحدة  
بعضه فان  
ومدى النية  
الى ادائها الاشارة  
في النية والاداء  
بغيره لا ينعى



في حق الاولين بالقلب فلو تغلظ بها بطلت صلاتها  
تخضر **قوله** وتكبيره التزم كالصلاة **قوله** خارج  
الصلاة في الثلاثة وكذا السجود والجلوس أو  
بدله فاركانها خمسة النية وتكبيره الاحرام  
والسجود والجلوس أو بدله والسلام ثمنا الزيادة  
واما اذا كانت مصليا اماما او منفردا فالواجب  
في حقه النية وقطاهي بالقلب اما بقية اركان  
السجود فهي داخله في سجد الصلاة واما اذا كانت  
ماموما فالواجب عليه المتابعة لاما به **قوله**  
**قوله** والهوى عطف على التزم فيقتضي انه  
يسن رفع اليد عن الهوى السجود وهو ضعيف  
واما ليس له التكبير دون الرفع ولعل المقارن  
ذلك فسبقه القلم **قوله** والذكر اي التسبيح  
الذي في سجود الصلاة ويندب ان يقول هنا  
اللهم كتب لي بها عندك اجرا وضع عني بها  
وزرا واجعلها لي عندك ذخرا وتقبلها مني  
كما تقبلها من عبدك داود قل وظاهره ان  
يقول ذلك في اي سجدة من سجود التلاوة كانت  
ولكن يؤخذ من الرخا في ان هذا الدعاء خاص بسجدة

قد وهو المناسب الظاهر وعبارته قوله سجدة  
 من هي بعد واذاب ويسين ثلثهما مع ذكرها المشرع  
 في الصلاة اللهم اكتب الخ واما غيرها فيقول فيها  
 في الصلاة وخارجها سجد وهي للذوق خلعة الخ  
**قوله** فسنة خير ما من قوله وما عدا ذلك **قوله**  
 اربع عشرة سجدة الخ وقد نظمتها بعضهم فقال  
 فائدة في سوا السجود • نظمتها كالذري في العقود  
 في الانشقاق سجدة والاسراء • وسجدة التنزيل ثم اقرا  
 والرعد ثم النجم ثم النمل • ومريم فرقان ثم النمل  
 في الحج ثلثان وفي الاعراف • وسجدة في فصلت ثواني  
 اي تكمل العدد واعلم ان في النظم للترتيب اخبا  
 ومحال السجدة معروفة نعم الاصح ان آخر اياتها  
 في النمل يؤمرون وفي النمل العظيم وفي فصلت  
 يسأمون وفي الانشقاق لا يستجدون ثم في البقرة  
 لا خلاف فيها **قوله** ليس منها سجدة **قوله**  
 بالاسكان وبالفتح وبالكسر لا تنوين وبه مع  
 التنوين واذا كتبت في المصحف كتبت حرفا واحدا  
 واما في غيره فمنهم من يكتبها كذلك ومنهم من يكتبها  
 باعتبار اسمها ثلاثة احرف شرح الروض وهي عند

ري

ظاهرا بطلان الصلاة  
 صلاة فطر خارج  
 سجود والخبر أو  
 وتكبيره الحرام  
 والسلام ثم الزا  
 أو منفرد أو ما  
 قبلها بقية الخ  
 الصلاة وأما  
 متابعة لأمه خبر  
 التمر فيقتضي ان  
 سجود وهو ضعيف  
 الرفيع وقد المار  
 والذري السجود  
 يجب ان يقول  
 آخر اوصي عن  
 ذكره وقبلها  
 في ظاهره ان  
 سجدة الثلاث  
 في الواجب

قوله وخررا كفا وانا بكم امر **قوله** بل هي سجدة شكر  
اي فينوي بها سجود الشكر على توبة داود عليه  
السلام ثم رولا تضع بنية التلاوة وان تعلقت  
بها ق **قوله** ولا تكون الا خارج الصلاة بغية  
انها تكون في الطواف فليجزيه شوق قوله فليجزيه  
حرر فوجد كذا كما قاله الشيخ خضر وغيره  
وهو في ش **قوله** ايضا **قوله** لا تدخل الصلاة فلو فعلها  
فيها بطلت الصلاة ولو قصد مع الشكر التلاوة  
تغليباً للبطل **قوله** تغليباً للبطل اي لا منه  
اذا اجتمع المبطل مع غيره غلب الاول قضية هذا  
انه لو قصد التلاوة وخررها لا تبطل الصلاة  
وليس مراد آفاته قصد التلاوة انما يكون مانعاً  
للمبطلات حيث كان من السجودات المستروعة  
وهو هنا ليس مستروعاً وكل من قصد التلاوة  
والشكر مبطل انتهى ع ش ولا يتابع المأموم  
الامام فيهما ولو فعلها باعتقاد حقيقي بل يفارقه  
او ينتظره اي ويسجد للسهمولان سجود الامام  
ولو اعتقاد منزل منزلة السهمول ومن ثم  
لم يكن مبطلاً وتحصل فضيلة الجماعة بكل منهما



واختظاره افضل ولا ينافي ان العبرة باعتقاد المأمور  
لان محله فيما لا يري المأمور بنفسه في الصلاة مرر  
ومحل الحرمة والبطالان في حق العالم العامد فان  
كان ناسيا او جاهلا يسهى المسهوم **قوله** توبة  
اي من ارتكب ما هو مطلق الاول وهو انه تمت  
مثل ما لا يفي مع وجود أمثاله عنده وما ذكره بعض  
المفسرين من انه عشق امرأة الوزير ففجوا باطل  
وافترأ لان ذلك لا يقع من أولياء الله تعالى فكيف  
يقع من البياض ورسله الذين اختارهم لرسالة  
وجعلهم واسطة في تبليغ شريعته قال مرر  
في سوا ما خصه او بذلك مع وقوع نظيره لادم  
وأيوب وغيرهما لانه لم يحك عن غيره انه لقي مما  
ارتكبه من الحزن والبكا حتى نبتت من دموعه العشب  
والعلق اترجم ما لقيه جوزي بامر هذه الامة  
بمعرفة قدره وعلى قربه وانما نعم عليه نعمة  
تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة  
انتمى **قوله** ونسجها شكرا عند تلاوة اسمها ولا ينافي  
قولنا نويها سحبة الشكر قوه سبها التلاوة  
لانها سبب لتذكر قبول تلك التوبة اي ولا جرد ذلك

بل في سحر شكر  
كم على توبته اودع  
تلاوة وان تعلق  
رج الصلاة عليه  
ي شوقه في  
الشيخ خضر زورا  
تدح الصلاة  
مع الشكر  
بالمثل  
سبب الارادة  
لا تعلق  
لا فاما كونه  
محدث الشريعة  
ن قصد التلاوة  
ولا ينافي المأمور  
فانما ينافي  
سبب الشكر  
والسبب  
في الحكمة

وختظاره

لم ينظر هنا لما ياتي في سجود الشكر من مجموع النعم  
لانها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة  
محض الشكر ثم **وقوله** عند تجدد نعمة اي حصولها  
في وقت لم يعلم وقوعها فيه وان كان يتزقها قبل  
وعبارة مروج بقولنا من حيث لا يحتسب اي من  
حيث لا يدري ما لو نشيب فيه مما تشبها تقضي  
العادة بحصولها عقبه ونشيبتهما له فلا سجود  
ح كرجح متعارف لتاخر عيصل عادة عقبه اسيابه  
انتهى **وقوله** ايضا عند تجدد نعمة صادق بان  
تكون النعمة له او نحو له او لشمول المسلمين  
كالمطر عند القطط سوا كانت يتوقعها قبل ذلك  
ام لا لان حذف المتعلق يؤذن بالعموم وخرج  
بالتمدد النعم المستمرة كالعافية والاسلام والغنا  
عن الناس فلا يسجد لها لانها لا تنقطع وقيد في  
المجموع لقلا عن الاغنياء بكونها ظاهرة بين ليخرج  
الباطنين كالعرفه وستر المساكين فلا يسجد  
لها وهذا هو الحق **وقوله** اورؤية متبني  
او عام اي وانه الراي كذلك نعم ان اتخذ نوعا  
وصفة ومحملا لم يسجد احد لها رؤية الاخر قال





يظهر هابل يخفيها كما في المجموع خضرو لوقال ويظهرها  
لا المبتهلى كانت اعم فانه يظهرها لتجد شعبة او  
ان دفاع نقطة ايضا ما لم يتضرر منها **قوله** لا المبتهلى  
لئلا يتاذى بالاظهار نعم ان كان غير معذور  
لمقطوع في سرقة او مجلود في زنا ولم يعلم تو بته  
اظهر حاله والا فيسر بها ثم رخص **قوله** فاب  
يسن ان يقول اذا اراد مبتلى احمد لله الذي عافاني  
وما ابتلاني وفضلني على كثير من خلقه تفضيلا  
فقد ورد انه اذا قال ذلك عافاه الله من ذلك  
البلا طول عمره كما قاله **قوله** وسجد سبعمائة  
اضافة السبب الى السبب اي سجد سببه السهو  
وهو لغة نسيان الشيء والفعل منه وسرعا  
بنسيان شيء مخصوص في الصلاة او ما هو في حكم  
النسيان المذكور فسقط بقولنا او ما هو في  
وعبارة الرحمة واصطلاح الفعلة عن شيء  
مخصوص من الصلاة كما عاصها غا لما ومن عيب  
الغالب يكون لو لم يكن كتنطويل الركن القصير **قوله**  
**قوله** وسببه شعبة لو سجد امامه الخفي مثلا  
لماراه وودونه لم يجر له متابعته اعتبارا ببقية

لكن ينبغي ان يسجد بعد ذلك لاجل هذا السجود  
الصادر من الامام لانه في اعتقاده خلل يقتضي  
السجود شوربه الى هنا الاعتراض على التعريف  
بانه غير جامع اذ لا يشمل به ما يبطل عنه فقط  
كتطويل الركعة القصيرة وقليل كلام وأكل وزيادة  
ركعة سهوا الى آخر ما نقله خضر عن شيخه فان  
واما اضعيف السجود ان السهو اشارة الى انه ينبغي  
ان لا يقع الخلل في الصلاة من العاقل الاعنى سهوا  
فلا يرد انه قد يسجد للمعد فتأمل واعلم ان سجود  
السهو لا يدخل الجنازة لبنائها على التخييف  
بخلاف سجود التلاوة والشكر بدخولها بسجود السهو  
على المعتمدين تكلم صاحبها وتركه الطائفة  
في السجود فانه يعيده ان كان رفع ثم يسجد  
للسهو فان تذكر قبل ضرورية للجواب اقرب  
اقتبه ولا يسجد للسهو لانه الى الان في محله فان  
قلت فيه ان الشيء يجبر بكرمه قلت لا يضر فانه  
عمد في تركه نحو كلمة من القنوت وفساد صوم  
يوم جماع فانه يستثنى يوما عاجزا عن العتق  
انتهى حاي **قول** بان يسجد في محله الا في بدئين

٢

حضور وقت وظهور  
هذا السجود سنة او  
ركعة واحدة  
كانت غير مفردة  
ركعة واحدة  
سجد ركعة واحدة  
على المحل الذي يخلل  
شيئا من فقهه  
راقع الله من ذلك  
وسجد سجدتين  
قد ورد سببه السهو  
لغته منه وسجد  
ركعة واحدة او ركعة  
فوقها او ركعة  
في افقه من غير  
ما جاء من غير  
الركعة القصيرة  
فانه كسجد في محله  
فانه اعتبار افقه

لو اني بواحدة قال العقاد عزته وقال ابن الرقعة  
لا يجوز ثم وحل الأول على ما اذا اراد ابتداء  
يا اي سجدة ثم اني بواحدة واقتصر عليها فان  
صلاته لا تبطل وحل الثاني على ما اذا اراد ان  
ياي بواحدة ابتداء فان صلته تبطل بالسجود  
فما حضر قلت والظاهر ان مثل ذلك ما اذا  
اراد ترك الطهانية فيه فيضرا ببدء او قطا دون  
ما اذا عرض له انتهى رحمه الله ثم قال **ف**  
لو سلم المسبوق ناسيا مع الامام فان تذكر عن  
قرب محل صلاته وسجد للمسهو والا استأنفنا  
فان تذكر قبل عليكم ولم يكن نوى الخروج منها  
لم يسجد للمسهو والا سجد انتهى **قوله** تسعة اشيا  
على حذف مضاف اي احد تسعة اشيا المحذورة  
بها لغة منعه بها اربعة لا تغاقر في المعنى قل  
**قول** ترك بعض فلا او بعضها قل **قوله** ولو عمد  
ولو لا حل ان يسجد قل ويجوز نية المسهوات  
وقع السبب عند الالة علم على ظل الصلاة  
نعم ان قصد بالمسهو حقيقة بطلت لانه  
متلاعب وحاي **قوله** لما مر من ان خلا العهد احد



قوله ركن اي فاكتر أخذ من الدليل وسمع دليل على  
الركن لا شترأكم مع الركعة في البطالة بعدة نعم  
لا يسجد لتكرير الركن في صلاة التيسوف لانه مطلوب  
فيها قول قول وقيس بذلك اي بما في الحديث من  
زيادة الركعة غيره وهو زيادة ركن فاكتر هو  
قوله وسجود فيه اي في الظهر قوله محمول الخ  
لا يقال لم يثبت انه سلم بعدة حتى يكون تداركها  
لانا نقول لم يثبت عدم سلامه بعدة حتى يكون  
زائدا والا فتمت في الافعال يسقط الاستدلال  
مع انه القابل بالسجود بعد السلام يوجب السلام  
بعده ايضا تامر قول قول في اجواب سهوا  
حالا من فاعل تركه اي تركه حائلة كونه صلى الله  
عليه وسلم صاحب الامن المثلام اذ المعنى انه نسي  
السلام فسلم غامدا فبعد سلامه تذكيره قبل  
طول الفصل فها دال عليه فتامر قول يتصرف قوله  
وتكرير القول اي غير تكريرة الاحرام ومثلها التمة  
فتكريرهما مبطل كما سيذكره بعد قول قوله  
فلا سجود نسوي على الاستل اذا الامران ما لا يبطل  
تركه لا سجود لسرع ولا لعمد وما يبطل عنه يتجنب

وقال ابن زلفه  
 زل الله الت  
 اقصه عليه  
 واد الزاد  
 في بطل الجوز  
 شاد كراما  
 بنة زود  
 بال فسخ  
 وال لوز  
 لا سة  
 مروح منها  
 سعة  
 رة اشد  
 في  
 و  
 به البر  
 ظل  
 بطل لانه  
 ظل العمد

لسموه اذا لم يبطل كلام كثير وما خرج عن ذلك فاستثنى  
ومنه قوله ونقل ركن الخ س الاصل خضر وقوله كلام  
كثير مثال لما يبطل سموه ايضا والاصل ان القسمه  
المعقبيه تقتضي ان الاستثيا اربعة اما ان يبطل عدم  
وسموه او لا يبطل لعدم ولا سموه وفي هذين لا يسمو  
لبطلات صلته في الاول وعدم وروده في الثاني  
واما ان يبطل عدم دون سموه او عكسه فالآخر  
محال ويسجد فيما قبل ما **قوله** ونقل ركن قولي الخ  
هذا خارج بالاصل المذكور في قوله على الاصل في  
ذلك **قوله** او غيره اي غير الركن فلو قال في المتن ونقل  
مطلوب قولي غير مبطل انت نقله في اي متن المخرج  
فكان احسن لشمله الركن وغيره نعم يستثنى منه  
التسييمات فلا يسجد لنقلها على العمدة ولو نواها  
وخرج بالتقييم بقوله قولي الفعل فان نقله  
عدا مبطل وبقوله غير مبطل نقل السلام وتكبير  
الا حرام عدا ابان كبر بقصد الاحرام فانه مبطل كما  
في س منهجه **قوله** في العقود تتعلق بقوله كراهة الفاعل  
اي وقصد بذاته القراءة فلو لم يقصد القراءة فلا  
يعود س مدرضا في العقود الذي ليس به لا عن

القيام

كان كان يصلي مرة وعود لغيره وغيره قالوا انما  
 بقوله في القعود الى ان النقل في ركن طويل بخلافه  
 في القصير فانه مبطل وكذلك السجود لوقته قبل  
 الركوع بنيت او اعاده بعد **قوله** لتركه التحفظ المأمور  
 به نعم لو قرأ السورة قبل الفاتحة لم يسجد كما قاله  
 ابن الصباغ لان القيام مملما في الجملة قال لا سنوي  
 وقيامه انه لو صلى النبي صلى الله عليه وسلم قبل التتميد  
 لم يسجد لان القعود مملما في الجملة ثم رخصوا ما حصل  
 انه لا يسجد لنقل التسميع ولو بنيت ولا النقل  
 الصلاة قبل التتميد او القنوت ولا لنقل السورة  
 قبل الفاتحة قال قل ولا لنقل نحو لبسم الله  
 قبل التتميد وعبارة الرحا في او يسجد في اول  
 التتميد انته **قوله** مؤكدا صفة لمخزوف اي امرا  
 مؤكدا رحا في **قوله** ونحو الخ اي ان صار به الى  
 القيام اقرب منه الى القعود دون ما قبله لانه  
 لا يبطل من نعم ان قصد النهوض والقعود معا  
 او قصد النهوض الى الحمد المذكور او الى ركعة زائدة  
 كما يشير اليه كلامهم اتم بطلت صلواته بمجرد سروره  
 فيه النهوض قل وقوله دون ما قبله اي دون ما  
 اذا استوى الامرات او كان الى الجلوس اقرب هو قوله

عن ذلك فاستثنى  
 فخر وقوله كذا  
 ما حصل من القصة  
 انما ان يبطل  
 وفي حديث  
 ورد في شأن  
 او غيره  
 لان قنوت  
 قوله على اصله  
 ما في التتميد  
 في قوله  
 مع يستثنى  
 بقوله ولو  
 في قوله  
 لانه  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله



نعم ان قصد النعمان الخ هذا محترز لقوله الممتنع من  
وظاهر صنيعه انه زايد على كلام الممتنع وليس كذلك  
كما لا يخفى **قوله** وعود الخ صورة ذلك بان قام  
ثم قعد سهواً فعدّ زاد قعوداً في محل قيام سميماً  
بخلاف ما اذا كانت عداً فان ذلك يبطل الصلاة ان  
طال زمنه كما لو سلم الامام وقعد المأموم عامداً  
عالمًا بالتحريم وكانت ذلك في غير محل قعود المأموم  
فان صلواته تبطل بذلك ان طال زمنه بان زاد  
على جلسة الاستراحة بخلاف ما اذا كانت بقدر  
جلسة الاستراحة فان صلواته لا تبطل ولقد اقال  
في البهجة لانه زاد قعدة ولم يطول قال في  
بان قعد من اعتمد له قدر قعدة الاستراحة  
ثم سجد او قعد من سجود التلاوة للاستراحة قبل  
قيامه ولا يبطل بها الصلاة لانه موهوبة فيها غير  
ركن بخلاف نحو الركوع فانه لم يعمد فيها الا ركناً فكأن  
تأثيره في تغير نظرها أشدّ من غيره وضبط بعضهم  
محل تكسر الحاء لانه بمعنى الوقت لا بعظمه لانه بمعنى  
المكان وهو لا يناسب هنا فتأمل **قوله** لذلك  
اي لتركة التمسك بالمأمر به خضر وقال في ظاهره

بل صريح رجوع اسم الإشارة لقوله لتركه التحفظ  
الذي هو علة لما لا يبطل عمدة وهو لا يناسب هنا  
فيتجه انه راجع لخبر الصيحين الذي استدله لما  
هذا بعض افراده فتأمل في اي لاث الترك لا ينصو  
من الشك الذي الكلام فيه فلا ينافي تعليله بتركه  
التحفظ تأمل **ف**رغ لو قصد ان يقنع لنار لست  
ثم تركه عمدا او سهوا لم يسجد له وان صلى صلاة  
التسبيح او بآية الظهر او رجا غلا بقصد التردد  
اول وتركه في الكل مسجد للسهو خلا فالج في الاخرة  
انتم رحمان فسجود السمو يكون في الغرض والنفل  
لا في صلاة الجنازة **قوله** بان شك في ترك شيء منها اي  
من اركانها كما يشرح به ما بعده وخرج بالشك  
في شرط من شروطها فيبطلها على ما مر في محله والشك  
في تركه مندوب غير محض فلا تذاكر له ولا سجود له  
والشك في ترك بعض فلا تذاكر له لكنه يسجد عنه  
كما روي هذه المس في غير هذا الكتاب بالبعض المعين  
كالعنوت فلا يسجد للشك في ترك بعض مبره  
لضعفه بالابهام وخرج ايضا الشك في فعل مني عنه  
فلا يسجد لان اذ صل عدم فعله قبل وخرج بالشك

[illegible]

أو تذكر ترك ركن فأنشأ به على التفصيل المار  
في ركن الترتيب ويسجد مع الزيادة فقط فلو تذكر  
السلام ولم يطل الفصل أت به بلة سجود واحد  
الزيادة **قوله** فيبني على المتيقن وهو الأقل ولا يرجع  
لقول غيره ما لم يبلغ عدد التواتر فان بلغ عدد  
التواتر عمل بقوله واعتمد الزايدى بعلالافتازملي  
ان الفعل ليس كالقول وعدد التواتر جمع يوم  
تواطئهم على الكذب ولو من كفارا أو فسقة أو ضياع  
وأقله ما زاد على أربعة عشر وفي حاشيته عن مرد  
اعتماد ان الفعل كالقول واعتمد بعض مشايخنا  
فراجع **قوله** وتذكر فيهما الحضا الثالثة أي أو الرابعة  
وقيد بالثالثة ليشأن قوله واتى بركمة **قوله** وان  
تذكر في الرابعة أي بعد ان شك ان ما أت به ثلاثة  
أم أربعة ثم ان مرادة بالشك مطلق التردد الشامل  
للوم والظن لا المصطلح عليه الذي هو التردد بين  
امرين **الخ** **قوله** ان احتمل انه ما أت به زايد ويعجب  
عن هذا السبب بايقاع الفعل مع التردد في زيادته  
**قوله** الشك بعد السلام أي السلام الذي لم يعُد  
بعد الصلاة اما لو شك بعد سلام حصل بعده عود





بجراح الدابة أي مثلاً كسيانته أو جهله أو غلظه فخر  
قوله هذا ما صحح الرافي في السرح الصغير وهو  
المعتمد **قوله** لكن المنصوص أنه لا يسجد ضعيف **قوله**  
أما إذا طال زمنه فلا يسجد لبطلان صلاته معترداً  
وهذا اعترض قوله في المتن قصر زمنه وخرج بقوله  
وغير القبلة ما إذا انحرف للقبلة فلا يضر ولا سجود لأنها  
الأصل وخرج بقوله بجراح الدابة ما إذا استعد ذلك  
فتبطل صلاته كما هو ظاهر **قوله** قبيل بضم القاف وفتح  
الموحدة بعد ما وسكوت المنة التتمية بعد الموحدة  
تصغير قبله يعني ملاصق السلام بعد فراغه من  
الواجب من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
فإن فعله قبل ذلك بطلت صلاته ويبين أن يقول  
في سجوده سبحان من لا ينال ولا يسهو لانه لا يترك  
بأحواله قال بعضهم وفي المدة يستغفر الله تعالى له  
فإن سلم عداً أفاة وكذا سهواً أو جهلاً وطال الفصل  
أو عرض ما لم ينع كالحديث ولو تطهر عن قرب وخرج  
وقت الجمعة والابان سلم سهواً أو جهلاً وقرب  
الفصل عرفاً ولم يطرأ ما لم بعد السلام فلا يفتوت  
وان خرج الوقت لانه من المدة على المعتمد في كل

ذلك **قوله** بزيادة أو نقص أو بما كان صلى الظهر خمسين  
وترك التشهد الأول فضرر أو مانعة خلوفتوز أربع  
**قوله** فليطرح الشك أي لا يعمل بمقتضاها عبد الوكيل  
شفعن أي السجدة وتضمنتها وقوله أي ردتها  
الحج جواب عما يقال لم لم يأت بالضمير متنى بات يقول  
شفعنا أي السجدة تات فاجاب عنه بقوله أي ردتها  
السجدة تات وما تضمنتها من الجلوس بينهما إلى الأربع  
فصح ضمير الحج وعبارة قل قوله ردتها السجدة تات  
وما تضمنتها من الجلوس بينهما إلى الأربع فكانت  
الزيادة قد نزعتهما وضح ضمير الحج وعبارة تات  
لأن الفرض من سجود السهو جبر الخلل فكانه لم يحصل  
منه زيادة وأت كانت صلى الأربع تماما كانتا فرغتهما  
المسقطات أي العسا قالا نعه بالرغام أي التراب انتهى  
وامرأه اغاضته **قوله** ولا يتكرر أي لا يزداد على سجدتين  
وان كثر السهو كانت ترك التشهد الأول وقعوده  
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بغيره وقعوده  
وتكلم قليلا لئلا يسبوا وسلم في غير محل السلام ناسيا ونحو  
ذلك وغير ذلك من القصص وأطلق فاته قصد به  
معينا خبره فقط وفاته خبر غيره ولا يسجد لذلك



الغير فكانه تركه ابتدأ واثر المص التغير بالترك على  
التغير بالزيادة لأجل الاستتابة ولو اقتصر على  
سجدة فقط لم يحصل جبر للملأ ولا تبطل صلاة ان طرأ  
له الاقتصار عليها بعد فعلها فان قصد فعلها  
بطلت صلاته بشروعه فيها وله اذا لم تبطل صلاته  
ان يفعل الثانية ان لم يطل الغصلة فان طال الفصل  
فانتزعه فعله كاملا لا وقد مر بعض ذلك **قوله**  
حقيقة مطلقا اي لا في هذه الصور الآتية ولا في غيرها  
خضر والمراد بالحقيقة كونه جابرا لانه اذا تكرر ليس بمر  
الا المتأنيق **قوله** الا في مسبوق يسجد مع امامه قال  
م ر في ش وظاهر كلامه ان سجود السهو بفعل الآم  
له يستنقر على المأموم ويصير كالركن حتى لو سلم  
بعد سلام امامه ساجدا عنه لزمه ان يعود ثانية  
ان قرب الفصل والاعتاد الصلاة كما لو ترك  
ركنا منها انتهى خضر بالحرف وهذا في موافق  
اما المسبوق فيسجد معه المتابعة وجوبا واخر  
صلاة نذرا كما ذكره المؤلف وانظر ما الحكم حيث لم  
يسجد معه المسبوق وقام بعد سلام الامام  
بلا سجود عمد او الذي يظهر بطلان صلاته

وفي رسم على الغاية فلو رسم السجود عن سجود الامام  
حتى سلم فالتميم سقوط السجود عنه لانه لمحض المتابعة  
وقد فانت وهل يلزمه في اخر صلاته فيه نظر والمجته  
ايضاً لا ولو مغارقة الامام اول شروعه فيه او في  
امثاله فالوجه سقوطه او ما بقي منه **قوله**  
سما امامه اي بعد اقتدائه او قبله فالسجدة  
القاعدة ان تكتب الالف المنقلبة عن اليا على صورة  
اليا كرم والالف المنقلبة عن الواو على صورة الالف  
كقز والالف في سها منقلبة عن الواو فكان مقتضى  
القاعدة ان تكتب على صورة الالف الا ان غالب  
النساج لجعلهم يرسم الخط كتبوه على صورة اليا قال  
صاحب القاموس سها في الامر كدعاسة واسهموا  
نسيه وعقل عنه وذبح قلبه الى غيره انتي **قوله**  
يسجد مع امامه اي وجوباً خفياً **قوله** واخر صلاته  
اي ندباً خفياً **قوله** وفي سها يسجد السجود في  
العبارة مسامحة فانه لم يشك بالسجود الا ان يقال  
انه لما اتى به كحل مظنون تبين خلافه عنده في  
الواقع يشك بالسها في جامع مطلق الخلل **قوله**  
في مسجد رانيا الزيادة السجود الاول وهذا معنى

[illegible]

قولهم لا يجبر نفسه **وقوله** ولا فيه بات سجود السهو ثلاثا  
سبوا أو سبوا بنحو كلام امر لا يفرو وهذه المسئلة هي  
التي سأل عنها أبو يوسف الكسائي لما ادعى أنه من بحر  
في علم الهندى به السائر العلوم فقال له أنت إمام  
في النحو والأدب فضل فتدي إلى الفقه فقال  
سألما شئت فقال لو سجد سجود السهو ثلاثا  
هل يسجد قال لا لأن المصغر لا يجزئ لآء سجود  
السهو صغير في نفسه ولو طلب السجود للخلل  
الواقع فيه كانت تصغيراً له أيضاً لكونه لم يدفع  
الخلل الواقع فيه وذكر أخطب في تاريخ بغداد أن  
هذه القصة جرت بين محمد بن الحسن والفراوهم  
ابن خالته هو عبد البر الأحمري وكذا الوشك هل سجد  
للسهو سجدة أم سجدتين فأخذ بالآقل وسجد أخرف  
ثم تحقق أنه كانت سجدة سجدتين لم يعد السجود  
من الأصل **وقوله** خلل الصلاة مطلقاً أي الوقوع فيه  
وقبله وبعد رحائي والضابط كما في ثم مرات  
السهو في سجود السهو ولا يقتضي السجود والسهو  
به يقتضيه **وقوله** أو خرج بمضمون أي بات بطلت  
صلاته واعتذر للمباقي أتم الظهور لو مع سقط



الوقت لانه دوام وقد اطردت العادة بعدم استئناف  
 جمعة اخرى فتأمل قل وقوله وقد اطردت الى أولى  
 منه قوله الرحا في ولعدم صحة استئناف جمعة بعد  
 اخرى فتأمل **قوله** يتمها ظهر اي الساجد للسهو في  
 الجمعة **قوله** فهما اي فيما اذا اخرج وقت الجمعة قبل  
 سلامه أو اخرج بعضهم منها ولم يبق اربعون خضر  
**قوله** او منع سيد الخ اي بان اذن السيد أو الزوج لمن  
 ذكر ثم سافر وشرع في صلاة مقصورة وحصل ممن  
 ذكر ما يقتضي سجود السهو في سجدة اخرى صلاة  
 المقصورة ثم منعه من السفر في اثنا صلاة فلزمه  
 الا تمام فيسجد في اخر صلاة التي لزمه الا تمام فيها  
 أيضا التين ان سجوده الأول وقع في غير محله خضر وقوله  
 ثم منعه من السفر في اثنا صلاة اي بعد ان سجد  
 للسهو وقبل السلام رحا في وعبارة قل وقوله او منع  
 سيد الخ اي بعد اذن من ذكر في السفر ليجوز لهم  
 القصر انتمت أو والدلائل له منع ولزم من السفر  
 ولو كانت بالغيا الاسفرتعلم الغرض كما في المراجع  
 فليراجع **قوله** من السفر متعلق بمنع **قوله** يتم  
 صلاته وجوبا ويسجد آخر اذ **قوله** ما أدرككم مع

بان سجد للسهو  
 وهذه المسئلة  
 ما يما ادعى انه  
 فقال له انما العار  
 بال الفقه فقال  
 سجود السهو ثلاث  
 في سفر اي ان سجود  
 طلع سجود لكل  
 فيكونه بدعي  
 في تاريخه ان  
 الحسن والرحا  
 وكذا وشك في  
 ما اقل وسجد اول  
 في بعد الجموع  
 في اي لوقية  
 في في ثمرات  
 في السجود و  
 في اي بان بلان  
 في لوم في  
 في

إمامه أي فيلزمه متابعتة فيه **خضر قوله** والسجدة  
 أي بعد الاعتدال **قوله** وللإستراحة أي والجلوس  
 للإستراحة المعتد أنه لا يلزمه لعدم فسخ المخالفة  
 فيه نعم أنه اقتدى به فيه لزمه شؤور جمافي **قوله**  
 والتشهد أي وجلوس التثنية وكذا قيام  
 القنوت كما يأتي **قوله** وسجود التلاوة عبارة القباب  
 كما يتحمل سجد المأموم يتحمل عنه سجدة التلاوة فإذا  
 قرأ التمام لم يسجد **خضر قوله** والاطماف بالرفع  
 عطف على ما أدركه أي ويلزمه اتمام الصلاة إذا  
 اقتدى بهم ولو لحظة **قوله** لا التشديد والقنوت  
 بالرفع عطف على ما أدركه أي لا الغاظما وأما الجلوس  
 والقيام فواجبان لأن الواجب المتابعة في الأفعال  
 لا الأقوال قال قل وذكر ذلك مع مسألة الاقتدا  
 بمتم استطرد أي انتهى أي لأن الكلام في سجود  
 السهو فذكر غيره ليس في محله لأنه لم يترجم له فتأمل  
**قوله** لكن ليس له التبعية فيها حتى لو كان مسبو  
 فالسنة أن يأتي بجميع الفاظ التشهد من الواجب  
 والمنون ولا يقتصر على المستحب في الأول **قوله**  
 نعم هذا السدراك على قوله والتشيرات أي فإذا

كان الامام في أحد التشهدين أو إحدى السجدة  
ونوى المأموم في هذه الحالة وكبر للاحرام فلا  
يحتاج المأموم إذا انتقل لامامه فيما ذكر أن يكبر  
بل ينتقل إليه ساكتا من غير تكبير لأن ما ذكر  
ليس للمتابعة ولا هو ما يحسب للمأموم **خضر قوله**  
للانتقال إليه أي أو ما أدركه فيه وذلك لأن  
الانتقال إليه وجد قبل الاقتداء ورجع قل  
الضيق إلى الامام وليس بظاهر وعبارته قوله  
للانتقال إليه أي إلى الامام وبعدم الانتقال  
معه وأما الانتقال عنه فان فرغ امام المسبوق  
وقام ليأتي بما عليه فيكبر لقيامه ان كان جلوسه  
مع الامام في محل جلوسه لو كانت منفردة أو لا فلا  
انتمت وقوله في محل جلوسه بان أدركه في الركعة  
الثالثة من الرباعية أو الثانية من الثلاثة  
فتأمل **قوله** بخلاف ما بعد أي مما لا يحسب له  
كالسجود أو غيره فانه يكبر موافقة للامام  
خضر وقوله فانه يكبر أي للانتقال عن هذا  
الذي أدركه فيه ويعبر عنه بالانتقال معه **قوله**  
والركوع أي وبخلاف الركوع فانه اذا أدركه فيه كبر

خضر قوله والشيخ  
سزاغة أمير المؤمنين  
في عدم خسر الصلاة  
في سجودها في  
منهيا وكذا قيامه  
للازمة عبارة صاحب  
سيرة المولانا  
**قوله** والامام بالركعة  
في تمام الصلاة  
التشهد أو الميم  
العاظم ولا يجوز  
المتابعة في الأفعال  
مع مسنة الأئمة  
الملاء في سجود  
لانهم يترجمون  
بأحدى وكان صبر  
التشهد هو الواجب  
في الأولى  
تخير أي فانه  
كان



للانتقال اليه لانه محسوب للماموم قائم وعبرة  
ممن المنهج ولو أدركه في اعتداله فابعد وافقه  
فيه وفي ذكره وذكر انتقاله عنه لا اليه واذا  
سلم امامه كبر لقيامه أو بدله ان كان يحمل جلوسه  
والأفلا انتهت **قوله** ويسقط عنه بايتما  
القيام الخ وقد نظمت ذلك مع زيادة من ثم قلنا  
تحمل الامام عن ماموم في تسعة تأتيك في المنظور  
قيامه فاتحة مع جهر **تذ** كذا سورة بذات الجهر  
تشهد أول مع قعود **ف** اتما الامام مع سجود  
اذا سها الماموم حال الاقتراب او كان في ثانية قد اقترب  
تحمل الامام عنه **أولا** تشهدا كذا قنوتا حملا  
ويسقط عنه ان كان الامام أهلا للمحمل والأكبر  
فلا وتغوته الركعة والتعير بالسقوط في غير الغاية  
والسورة تجوز لانه للاستغناء بفعل الامام  
عن فعل الماموم تأمل **قوله** في الركوع أي ويدرك  
الركعة بشرط ان يطئن يقينا قبل ارتفاع الامام  
عن اقل الركوع وهذا في غير الركوع الثاني من  
صلاة الكسوف لانه لما تدرك الركعة فيه يادراك  
الركوع الأول من كل ركعة **قوله** الجهرية أي التي

جهر الامام فيها ولو سرية وعكسه فالعبرة بالمفعول  
ق **قوله** اللهم عن قرأته فلو خالفه وقرأه اهل بيتك  
أولا اللهم عن القراءة اجاب **سئنا** بانه يتأب  
على أصل القراءة وان كان مخالفا للسنة باتباعه بالشي  
في غير محله وجسري ذلك في جهره بالزكوات بانه  
به في غير محله انتهى **سئنا** فان لم يسمهم بالضم  
أو بقدر أو سماع صوت لم يغمه أو اسرار ولو في  
جهرية لان العبرة بالمفعول لا بالمشروع كما مر **قوله**  
فيتركها اي وجوبا لانه مما تحبس المخالفة فيها  
مع ان المأموم يحدث جلوس تشهد لم يفعله  
امامه فلا يثنى في ما سبأ في القنوت **قوله**  
وسقط عنه أيضا القنوت أي اذا سمعه والاقت  
**سئنا** وليست أو يوافق في الثأ أي او يقول  
أشهد أو صدقت وبررت كما في الإحيا ولا يتطلبه  
الصلاة على المعتمد وان كان فيه خطاب فهو  
مغتفر حاله مطلوب ولو جود الرابطة بخلافه  
أي الخطاب في اجابة المصلي للهوذا فانه غير  
مغتفر لعدم طلبه وعدم الرابطة **قوله** ومن الدعاء  
اي فيؤمن فيها وكذا من أوله الى لفظ قضية

المؤمن فانه يشاء  
له فاعلمه وافقه  
عنه لا اليد اذا  
ان كان قتل جلد  
طاعته باتباعه  
مع زيادة من ثم  
سعة تترك في  
كسوة بدات  
الامام به  
في القنوت  
الذي اقنونا  
حالا للمكي  
السقوي في  
من افعل  
في النوع  
ناقض رافع  
لكنه الثاني  
الركعة في  
المهنية

وما بين ذلك كله ثنائطقيه ما ذكره المصنف الموافقة  
أو السكوت أو يقول استأ أو صدقت وبررت كما مر  
تنبيه لو ترك الإمام العتوة وقيامه معاً  
وهو في السجود فان أمكن المأموم ان يقف ويدرك  
في السجدة الأولى ثوب له فعله أو في الجلوس بين  
السجدين كره له فعله أو بعد هويته للسجدة  
الثانية وجب تركه فان أتى به عامداً بطلت  
صلاته وجاز له فعله هنا بخلاف ما تقدم في  
التشهد بما مر فيه وفي قوله قل فلو جلس الإمام  
هناك للتشهد فكما هنا انتهى بظولان المعزب  
ان المأموم ان تعمد ترك التشهد خير بين العود  
والانتظار والعود افضل وان قام ناسياً أو  
ساهياً وجب عليه العود فان لم يعد ولم يشف  
المعارقة بطلت صلاته فتأمل انتهى **باب**  
**صلاة الجماعة قوله** أقل الجماعة أي بخلاف الجمع فاقله  
ثلاثة وعط من سوى بينهم ما قل وبخلاف في  
اللفظ المعبر عنه بالجمع كرجال وزيديين لا في لفظهم  
ميمع فانه يطلق على اثنين لا خلاف لان مدلوله  
ضم شي الى شيء ولا في اجتماعه فان أقله ثلاثة





على هذا التأويل انه كان الانسب ذكر الحديث الثاني  
قبل الاول في قول اي لاث الثاني قال صلى الله عليه وسلم  
قبل الاول فيقدم وضعاً كما تقدم وجوداً على هذا  
اجواب الثاني **ع** وانه صلى الله عليه وسلم اخبر اولاً ان  
اوقات الاختلاف بحسب قرب المسجد وبعدة او  
ان الاولى في الصلاة الجهرية والثانية في السرية  
لانها تنقص عن الجهرية بسماع قراءة الامام والثاني  
لتأمينه من رومك صلى الله عليه وسلم مدة مقامه بمكة  
ثلاث عشرة سنة يصلي بغير جماعة لان الصحابة  
رضي الله عنهم كانوا معزولين يصلون في بيوتهم  
فلما هاجروا الى المدينة اقام الجماعة واطب عليها  
ثم رخص اي مكه صلى الله عليه وسلم يصلي غير الخمس  
قبل الخمس والخمس بعد فرضها وهذا التأويل متعين  
لما تقررات فرض الصلاة كان قبل الفجر بسنة  
على الراجح وقوله بغير جماعة اي بغير اظهرها فلا  
ينافي ما تقررات بخبره صلى الله عليه وسلم بالنبى  
صلى الله عليه وسلم وبالصحابة صبيحة ليلة الاسراء  
وايضاً كان يصلي بعد ذلك وعليه خلفه وصلى بجمعة  
وقوله بغير شرعة بالمدينة اي شرع اظهرها على

خط **قوله** المؤداة ظاهرة وان وجبت حرمة الوقت  
مع وجوب اعادة ثقلها والوجه الخامس فيهما فتستثنى  
من كلامه كما يستثنى منه ايضا صلاة شدة الخوف ظهر  
المعذورين يوم الجمعة لان السعار يظهر باقامة الجمعة  
فلا حاجة الى ظهور سعار آخر في غيرها قاله شيخنا  
وقضية التعليل ان السعار لو توقف ظهوره على  
جماعة الظهر كانت واجبة الا ان يقال من شأنه  
الظهور باقامة الجمعة **قوله** فرض كفاية  
اي في الركعة الاولى فقط لاي جميع الصلاة خضر  
ومعلوم ان فرض الكفاية يعرض له التعيين كان لم  
يوجد زيادة على اقل من تقوم به كامام ومأموم  
هنا اي فتكون ح فرض عين عليهما سؤوكيت ايضا  
قوله فرض كفاية وقد تجب كالوراى اماما راعيا وعلم  
انه اذا اقتدى به ادرك ركعة في الوقت لان صلى  
منفردا كما افادته الاستوى وابن الملقن وهو  
حسن ووجد منه نحرهما فيما اذا راى الامام في  
جلوس التشهد الاخير وعلم انه لو اقتدى به فيه لم يدرك  
ركعة في الوقت وان صلى منفردا ادركها فتعطف  
له **قوله** على الرجال الاحرار اي البالغين العقلا



المستورين المقيمين أي ولو ببادية أي وغير معزورين  
بشي مما ياتي خضروا لا تقام فيهم الصلاة أي  
الجماعة وغير بقوله لا تقام فيهم دون لا يعيرون  
ليغيبوا لاكتفا باقامة بعضهم هرحام من قوله  
وعبر الخ قوله أي غلب فعليك بالجماعة فانما ياكل  
الذئب من الغنم القاصية خضروا فنجب هو يخرج  
على كلامه انها فرض كفاية ولا يصح تفريعه على  
الحديث لان استيلاء الشيطان يكون بترك الغدوب  
وعلى هذا لا يصح جعله دليلا على الفرصة الا ان  
يقال انه تحذير عن اتباع الشيطان فيما يحصل به  
الآثم وهو انما يكون في الواجب فتأمل قل  
حيث يظهر السعار أي الى ان يشاع عند الطائفتين  
مثلا انهم مقيمون الجماعة في كل مؤداة من الخمس  
أي في المساجد من أهل الوجوب لا خصوصيات  
ولو ظهر السعار باقامتها في البيوت اكتفى به  
عند شيخنا من رخص الفالج ويقال لهم الامام حتى  
يغيروها على الوجه المطلوب والشعار جمع شعيرة  
بمعنى علامة قل فان حصل السعار باقامتها في  
موضع واحد من البلد بان كانت صغيرة كفى والآ

بان كانت كبيرة اشترط تعدد هابادية كانت تلك  
 المحلة أو غيرها ومثلها في انه لا يكفي فيه خصوصيات  
 احيا الكعبة بالنسبة فلا يحصل الا بفعل المكلفين  
 الاحرار لان القصد منه تعظيم شعائر الله قال تعالى  
 ذلك ومن يعظم شعائر الله وفعل غيرهم ليس فيه  
 تعظيم بخلاف صلاة المنيارة فان مقصودها الدعا  
 وهو من الصغير اقرب الى الاجابة لانه لا ذنب عليه  
 وكذلك الهاديات المقصود منه نكابة العدو وهف  
 من الصبيات انكى تنبيه اذا فعلها من لم يظهره  
 شعائرها مع من يظهره وقعت له فرضا او مستقلا  
 فندبا لان فرض الكفاية اذا فعله من سقط عنه اخرج  
 وقع سنة في جهة الا في اجنزة والهمادة فرع  
 لواقاها الجن وظهرهم الشعائر هل يكتفي بهم او لا فيه  
 نظروا ينفي انهم لو كانوا على صورة البشر التي هم  
 او على صورهم لا يكتفون لان صورهم منفردة ويحسوا  
 معهم تأمل ارج على خط ولا بد من فعلها ايضا في محل يمتنع  
 قصر الصلاة فيه كما هو ظاهر فلا يكفي قامة في محل لا يجوز  
 اقامة الجمعة فيه كما هو ظاهر غرض خلافا لما في حاشية  
 الشمس الثوبية قول في القرينة مثلا اني به ليغيد ان القرية

أي وغفر مغرور  
 لهم الصلاة أي  
 دون لا يعقوب  
 رحماني من إله  
 بانهة واما ما  
 فحجج موقوع  
 وتغريد سبي  
 بذكاء العذب  
 لغرضه الان  
 فيما يحصل به  
 شامق لوق  
 شامق عند الطاف  
 اة من الحب  
 لا توصيات  
 كفي به  
 الامم تحت  
 خارجة شجرة  
 عاريا لها  
 مغفرة كفي وانا

ليست يقيد بل المراد محل الجماعة فيعبر البلد والبادية  
رحماني **قوله** وخرج بما ذكرنا من وبالباقي الصبيات  
وبالعقل أفندادهم فلا يصح منهم كما مر في بابهم وبالاستن  
العرة فلا تكون فرضا عليهم بل هي والانفراد في حكمهم  
سواء الا ان يكونوا عيالا في ظلمة فليس يجب لهم وبالمتقين  
المسافرون فلا يجب عليهم وبالموادة المقضية  
فلا تكون فرضا فيها **قوله** ومن به رقت و  
مبعضا وان كان بينه وبين سيده ممهاية والنوبة  
له تسوا انفراد الارقا ببلد ام لا خلا فالحق ربح خلاف  
ذلك ثم رخص **قوله** فلا يجب فيها اي المذكورات  
الستة **قال** **قوله** ولا تسن في المنذورة اي ان لم  
تسن في أصلها كالضحى فان سنة في أصلها كالعيد  
يقبى فيها السنية **قوله** **قوله** ويجب وجوب عيت  
في الجمعة معتد وكذا في المجموعة بالمطر والمعادة  
والمنذورة في جماعتها لم يكن الا اثنان في القرية  
كما مره اي في الركعة الاولى من الجمعة وفي كل المعادة  
عند الدعلي وانظر المنذورة والمجموعة بالمطر رحامي  
وتقدم ان المعتمد الاكتفا في المجموعة بالمطر بالجماعة  
اول الثانية فالجماعة على اقسام فرض عين في نحو



الجمعة وكفاية في باقي المكتوبات وسنة في النوافل التي  
تشرع فيها الجماعة ومكرهه في مقضيتين مختلفتين  
ومحرم ومباحة للعرأة وحرام في الصورة التي تقدمت  
عن الشوري **قوله** اذا اتفقا في النوع كظهور  
والاكراه وان اتفقا العدد كظهور وعصر قال شيخنا  
م ر ومع الكراهة تحصل فضيلة الجماعة كفرض خلف  
نفل وعكسه ومؤداة خلف مقضية وعكسه وفيه  
نظرة **قوله** اي لا رخصة في تركها اي الجماعة  
الابعد فلا ترد شهادة المداوم على تركها لعذر  
بخلاف المداوم عليه لغير عذر واذا امر الناس الامام  
بالجماعة وجبت الا عند قيام الرخصة فلا تجب عليهم  
طاعته لقيام العذر والرخصة يسكون الخا ويجوز  
ضها لغة التسير والتسهيل واصطلاحا الحكم  
الثابت على خلاف الدليل لعذر مرسوم ذلك كاكل  
الميتة المضطرو وقصر الصلاة والعطر للمسافر  
رحماني **قوله** الابعد رحت تستفي الكراهة حيث  
سنت والائتم حيث وجبت والمعتد حصول  
الفضيلة لكن دون من فعلها والمنفي في كلام  
النووي الفضيلة الكاملة خصه **قوله** اي كاملة

[illegible]

لانها نقصت بطوات الجماعة مع الحرمة او الكراهة كما مر  
 ق ل قوله والعذر هو اما عام كاللمطر او خاص كالحدث  
 ومنه سلك الحرييل او لفار فان احسن به قوي  
 الخلقة فن العام او ضعيفا فن الخاص ق ل قوله  
 كطرس يد قيد معتبر فان كان خفيفا او وحدا كنا  
 يمشي فيه فليس بعذر عناني قوله بحيث يبل الثوب  
 بخلاف ما لا يبله نعم قطرا لما من سقوط الطريق  
 عذروا ان لم يبله لظلمة نجاسته او استعداده خضر  
 قوله بفتح الحاء واسكانها لغة رديه ومثل الوحل  
 فيها ذكر كثرة وقوع البرد او السيلج على الارض  
 بحيث يشتق المشي على كل ذلك كسقطته في الوحل  
 خضر قوله لتلوينه الرجل او لبله الثوب ولا يكلف  
 الركوب قوله وتبع باردة او ظلمة شديدة والسرّح  
 موشة خضر وفي حاشية الرحمان انفاثونث  
 بدليل فخرها عليهم وتذكر غوث مع عاصف قوله  
 باردة بليل وكذا حارة بليل او خضار كالحرف فيما تقدم  
 ق ل قوله دون النهار قال في المهمات والمتجّه الحاق  
 الصبح بالليل في ذلك خضر قوله ومدافعة حديث  
 المغفلة هنا ليست على بابها بل المراد بها حمل الفعل

فتأمل **قوله** فيبدا بتفريغ نفسه من ذلك لكرهه  
الصلاة ح فاذا لم تطلب معه الصلاة فالجماعة أولى  
ومحل ما ذكره التسع الوقت بحيث لو قدمها ادركت  
الصلاة كاملة فيه والاحرم ما لم يخس من حبس الزمان  
ونحو مبيع تيمم والا قدمه وان خرج الوقت كما هو  
ظاهر خرج خضر وعبارة الرحمان قوله فيبدا بتفريغ  
نفسه من ذلك فهذا ان التسع الوقت لكلها والا  
صلى الغرض ان امن سبقه فيها او ضرراً والا قدمه  
وان خرج الوقت **قوله** قال م رضى الله عنه لا  
حدث له الحسن في صلواته حرم عليه قطعها ان كانت  
فريضا الا ان اشتد الحال وخاف من رآه **قوله** لانه  
اي الحدث الدافع خضر **قوله** وتوقان هو مساء  
للاشتياق وشدة الشوق والجوع الشديد وخرج  
به الشوق وهو شموخ الاطعمة اللذيذة مثلاً فليس  
عذراً فتأمل قل يعني انه يخرج بالاشتياق الذي  
هو الشوق مع جوع واعطى شدة الشوق المجردة  
عن الجوع والعطش فانها ليست عذراً **قوله** لطعام  
ايه أو وطن حليته قل والمرادة بالطعام ما يشمل  
الشراب وعبارة العناني ومثل الطعام ما لو كانت

ما والكرهه  
او خاص كالحدث  
حسن به قولي  
لما صرح **قوله**  
فيما او حدث  
بميتايل الشوب  
سقوط الطريق  
واعتقاده فخر  
ديه ومثل الوطن  
على الارض  
شقة في الوطن  
ثوب لا يكف  
بذل والريح  
الغالب  
بما صرح  
كالكرهه  
والمنه  
بما صرح  
راد بها



مخضرة زوجته او امته وتاقت نفسه للجماع فيها  
بذلك ثم يتطهر ويصلي فيه خضر نعم ما قرب حضوره  
في معنى الحاضر خضر **قوله** لك اي لانه يذهب  
الخسوع خضر **قوله** فيا كل لعمري كسر اخ المعتمد  
عند شيخنا اتباعا للنووي ان يشبع الشبع الشرعي  
مطلقا ل وقوله مطلقا اي شوا كان الطعام  
كالسويق او كان كغيره ومجمله ان اتسع الوقت  
رحماني وعبارة مرفييد ابا بكر شهوة من اكل الغم  
في الجوع وتصويب المص الشبع وان كان ظاهرا  
من حيث المعنى الا ان الاصحاب على خلافه نعم يمكن  
حمل كلامهم على ما اذا وثق من نفسه بعدم التطلع  
بعد اكل ما ذكر وكلامه على خلافه ويدل له قوله  
تكره الصلاة في كل حالة تنافي خسوعه والحاصل  
انه متى لم تطلب الصلاة فالجماعة اولى **انتهت**  
بالخوف فالمعتمد الاقتصار على ما يكسر حدة الجوع  
ان وثق من نفسه بعدم التطلع الى الاكل بعد ولا  
فيا كل الى الشبع **قوله** كسويق هو برا وسعير مقاي  
يظن ويضاف اليه لبن او ماء او نحو **قوله** وغيرهما  
غير النضر العضو والمنفعة وغير اماكن الاختصاصا

والعرض بالسب والقذف وشوا كان المال له أو لغيره  
لزمه الذب عنه كوديعة أولا على لوجه خلافه  
قيد به وشوا كان كثيرا أو قليلا كما هو ظاهر إطلاقه  
**ف**رع لو غسل غو ثيابه في يوم الجمعة وتغذر عليه  
حضور الجمعة خوفا على ثيابه وغوها بغو سرقة  
كان ذلك من الاعذار ومن ذلك كما في متن  
الجمعة ما لو وضع خبزه في التوراي من الاعذار  
ما لو وضع خبزه في التور وخاف عليه من اكرق  
لو سلم او خاف حوضته لو صلى قبل خبزه انتهى  
وقد رة على النار ولا تعويض وعبارتها •  
والخبز في الفرن ولا تعويض • ورحلة الرفقة والتمريض  
خضر مع زيادة قال بعضهم ومن هذا حلف نحو والد  
عليه بعدم الخروج لخوف عليه مثلا ومنه ايام الزفاف  
جديك بكر او شيب بل قال شيخنا يجب ترك الجماعة  
والجمعة مدته فراجعها قال ومن الاعذار المتخلف من  
عليه عقوبة يثاق العفو عنها ويرجوه فان قلت  
قد تكون معصية والخروج منها يجب فورا فليفت  
يجوز له التفتيت قلت العفو مندوب اليه والتفتيت  
وسيلة والوسايل حكم المقاصد وخرج حد الزنا

فمنه الجارية فيه  
بم ما قرب حضوره  
فلا بد من العيب  
سراخ العبد  
مع سبع الشرب  
وكان النار  
تسمى الوقت  
ممنونة من الظالم  
وان كان ظاهرا  
على خلافه لم يكن  
بعدم التظلم  
يبدل له قومه  
سنة الكاسل  
ول انتهى  
كسر حدة  
الاعذار ولا  
يؤبر او شقير  
غيرها  
مال الاختصاص  
والنار

اذ لا يتأتى المعنونه **رحما في قوله** هو ظالم ينفعه خرج به  
غريم معسر خاف من حبس غريمه له بعجزه عن ثبوت  
إعساره قل لاي يبينة والابان كان معه بينة تثبت  
بها اعساره فلا يسقط عنه الطلب ما لم يكن عند حاكم  
لا يرى ثبوت الاعسار بالبينة الا بعد الحبس كاي حينة  
فيسقط عنه الطلب **قوله** وغلبة نوم اي بعجزه عن  
دفعه مدة الصلاة وتعليله عنها بذهاب الخشوع  
يدخل فيه النعاس وتعليله في الاصل بخوف نقص  
ظهوره يخرج ذلك فراجعه قل وعبرة الرحا في  
خرج مجرد النعاس والسنة وهما ما يتقدم الانوم  
من الفتور قال عدي بن الرقاع العاملي وسنات  
اقصده النعاس فرققت في عيونه سنة وليس بنايم  
انتم وعبرم بغلبة النعاس فيعلم منه تفصيل وهو  
ان مجرد النعاس ليس عذرا **وقلبته عذر قوله** واقامة  
على مريض اي قيامه بخدمة ومصلحه من حيث المرض  
وعبر بالاقامة وعداه بلفظ على نظرا الى ان المراد  
مدة مكنته عنده لاحتياجه اليه في ذلك وليصلح  
عطف ما بعده عليه فتأمل ه قل وقوله ومصلحه  
من حيث المرض اي كشر ادواء وايضا ليس له فالمراد

بالاقامة



بالاقامة التريفة وهو تعالى مصالح المريض عناني  
**قوله** كزوج وصديق وصهر ومملوك واستاذ وعشيق  
 ومعنى خضر **قوله** ايه نزل به الموت بمعنى حضرة الموت  
 وان كان له متعهد لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه  
 ترك الجمعة وحضر عند قريبه سعيد بن زيد **قوله** العشر  
 لما اخبر ان الموت نزل به خضر **قوله** او مريض عطف على  
 منزله به رحمني ايه اولم يكن منزله به لكن هذا المريض  
 يانس بحضوره خو قريبه بخلاف الاجنبي لو انسى به  
 ولا يكون ذلك عذراً **قوله** لتضرة اي القريب **قوله** تقسيمه  
 وهما المنزول به والمريض الذي يانس بالماض عنده قلت  
 ظاهراً لاطلاق ولو كان المريض فاسقاً وعليه نقيده  
 حرمة ابناس الفاسق بغير المريض والضعيف او مجرب  
 فيه تعارض المانع والمقتضي خصوصاً ان كان مهذباً  
 تأمل رحمني وكتبه شوقه على مريض بلا متعهد هل  
 وان كان غير محترم انتهى وتقييد الاخيرة وهي قوله  
 او مريض يانس به بخو قريب من زيادتي على التمتع  
 وكذلك صنع في المنهج وش **قوله** رفقة بضم الراء كسر  
 وفتحها عناني **قوله** في سفر يشمل القصير والمسير لغرض  
 مخرج فراجع قل **قوله** من الوحشة يعني ان مجرد الوحشة

قالوا بغيره خرج به  
الحجرة من ثبوت  
في عهده بينه وبين  
يا مالكم ليس عندكم  
الجبس كالي حيف  
في نوم في الحجرة  
يا لهاب الفس  
لا عمل جوف علق  
وتجارة الرماح  
لما يتقدم النور  
عالمى وسنات  
في سنة وليس بينكم  
بكم منه في عمل  
بنته في رقة  
يا لهاب الفس  
نظر في ان الر  
في ذلك في صلح  
وقوله ومصلحه  
يناس له فالله  
بالافقة

كاف في سقوط الجماعة وان لم يتضرر بالتحلف لا بما وصف  
ومثلها اليتيم لانه وسيلة بخلاف الجمعية **لأنه** ورجبا  
وجدان ضالة المراد بالوجدان ما يشمل الحقوق والضالة  
ما يعم الناد والسارد والابق اذ يقال في البعير المنفلت  
ند وفي الشاة سردت وادراكها الحق وفي غير المعلوم عمله  
في غير الرقيق ضالة وفي الرقيق مطلقا ابق وادراك  
ذلك وجدان فراجع وانظر قل ومن جملة الأعذار  
اكل ذي ریح كريحه كثوم أو يصل او كراث او فجل في  
او مطبوخ بقي له ریح يوذى ولو قل فتسقط بذلك كله  
الجمعة والجماعة بشرطين ان لا يقصد باكله الاستقاط  
وان تحسرا زالت كما في شمر ومذي الریح الكريحة  
الدخان اجمع على **خطوه** وكل ذلك ظاهرة ان اسمه  
الاشارة عايد لقوله ولا تترك الخ وفي عومه نظر  
فراجع وتامل قل وكتب شوقوله وكل ذلك انما يجبه  
كما قال الاسنوي الخ وردة الزركشي ويؤيد الرد ان معنى  
كونها أعذرا عدم كراهة تركها او حرمة فيجوز عذر لم  
يكلف تمصيلها بل ان حصلت في محله كره له الانفراد عنها  
والا فلا ينقسم لما ذكره الاسنوي وجه ظاهر  
ان سهل عليه امر غوز وجهته بالصلاة **مع**

وهي مثله له اذ لا عذر في التركة قاله في الایعاب  
**قوله** ولا تحصل الجماعة للماموم الخ انما ذكر هذا الشرط  
دون بقية الشروط أي شروط القدوة السبعة توطئة  
لقوله الآتي في المتن وتذكر الجماعة الخ لانه كلام المقنن  
يكاد ان يكون غير مرتبط ببعضه ببعض فاشاد بذلك  
الى ان هناك نوع ارتباط ثم ادرأك الجماعة على ثلاثة  
انواع ادرأك فضيلة الجماعة وادرأك الجمعة وادرأك  
التركة كما سيأتي في كلامه ثم اخذ في بيانه على هذا  
الترتيب فقال وتذكر الجماعة وان كان الامام  
معيبة أو ما قولهم بين للفرق ان لا يقتدي  
بالمستغل للمخرج من خلاف أبي حنيفة فحمله في  
الفعل المحض اما المعادة فلا لانه قد اختلفت فرضيتها  
انتهى من فتاوى الشهاب الزهلي خضر وينبغي ان يزداد  
رابع وهو ادرأك فضيلة التخرج بحضوره له واشتغاله  
به عقب تحرره امامه بخلاف الغائب عنه وكذا التراخي  
عنه ان لم تعرض له وسوسة خفية كما في المنهج و  
وسياتي **قوله** ولا تحصل الجماعة الخ اي لا تحصل حقيقتها  
التي هي الربط بين الامام والماموم الا بذلك وهذا  
اقتصر على هذا الشرط دون بقية شروط الجماعة سواء

بالجملة لا يواضع  
لمعنى قوله  
عمل الموقر والمقام  
الذي في العبر السبعة  
قوله غير المعطوف  
صلوات الله وادراك  
ومن جملة التبرعات  
التي كانت اوقات  
من فسدت في كماله  
بالكله الاسقاط  
بذي الروح الكريمة  
ظاهرة ان اسمه  
وفي غومه نظم  
وكذا ذلك انما هو  
يؤيد الراد ان معنى  
فرضه في حقه  
كره له الافراد عنها  
ي وجه ظاهره  
صلاة معه



حصل مع ذلك فضلها أو لا بان تقدم على امامه  
ولو ببعض ركن لانه حرام بل بركنين مبطل كما لو تأخر  
عنه بهما الغير عذر أو بان قارنه في فعل لانه مكروه  
وكذا في قول طلب تأخر عنه فيه كالغائبة في الأولين  
ولو في السرية بحسب ظنه وعلامته ظاهر في نية المأمور  
دون الامام لانه لم يذكر نية الامامة الا ان يقال  
اكتفى عنها بنية الجماعة لصلاحتها للامام أيضا وتبين  
بالقرينة وهذه النية واجبة على الامام والمأمور  
مع الاحرام في كل صلاة لا تصح فرادى كالجمعة  
والمعادة والخاص ان الامام لا يجب عليه نية  
الامامة الا في اربع الجمعة والمعادة والمجموعة  
بالمطر والمنذورة جماعة فان لم ينوها معه لم  
تتعقد صلاتهما نعم المنذورة جماعة حيث لم ينو  
تتعقد فرادى ويأثم بترك نية القدوة عبد البر ومنذورة  
للإمام في غير ذلك لينال فضل الجماعة من حين وجوها  
لانه اي الفضل لا يحصل له الا بها ولا تنقطع عنه  
ما قبلها وواجبة على المأمور ان اراد المتابعة  
مطلقا ولو في اثنا صلاة فان لم ينوها وتابع  
في سلام او فعل بعد انتظار كثير للمتابعة بطلت

صلاة قل وقد نظم بعضهم شروط القدوة السبعة بقوله  
وافق النظم وتابع واعلم **افعال** متبوع مكاتب يجمعون  
واحد رخص فاحش تأخر **في** موقع مع نية فحسب  
احدها توافق نظم ملازمها في الافعال الظاهرة فلا  
يجع الاقتدام مع اختلافه مكتوبة وكسوف او جنازة  
ثانها بتعية امامه بان يتأخر تحريمه عن تحريم امامه  
وتتفرق المقارنة فيها او بعضها ولو شكنا لثما العلم  
بانه قالات الامام بروية او سماع لصوته او صوت مبلغ  
عدله روايته رابعها اجتماعها بمكان فان كانا بمسجد  
فالشرطان لا يكون ثم ما يمنع الاستطراق الى الامام  
وان كانا في غير مسجد زيد على هذا الشرط القرب  
وان لا يلزم على وصول المأموم للامام انحراف عن  
القبلة خامسها موافقته في سنن تحسب مخالفته  
فيها فعلا وتركها سادسها عدم تقدمه في المكان  
على امامه سابعها نية خوالاقتد بالامام في غير  
جمعة مطلقا وفي جمعة مع قرم **قوله** الابنية الاقنه  
اي في اول الصلاة او في اثناها وان كانت ذلك  
مروها في اثناها واحاص **كل** ان للنية كفتين  
اما في ابتد الصلاة وهو الافضل او في الاثنا فجوز

تقدم على امامه  
نظم مثل كالمؤخر  
فعل لانه مكتوب  
الغائبة في الاول  
ظاهر في نية المأموم  
سامة الا ان يقال  
للإمام انما يتبع  
في الامام ولو كان  
فرادى كالجمعة  
لا يتبع عليه  
أداة والجمعة  
لم ينوع بعد له  
أداة حيث لم ينو  
وقد عبد البر  
عن من حين وروى  
ولا تنقطع  
ان اراد المتابعة  
لم ينوها وتابع  
للمتابعة بطلان  
صلاة

مع الجماعة والأول له الاقتصار على ركعتين ويسلم  
ثم يقعد بالامام وهذا في غير الجماعة اما الجماعة  
فلا بد من نية الاقتداء مع الحرم كما مر وعبارة ثم  
م ركن كل من قطعها بغير عذر وادخاله نفسه فيها  
في خلال صلاة مكروه مغفوة فضيلة اجماعة حتى  
فيما أدركه مع الامام خلافا للزركشي هنا انتهى  
والدليل على وجوب النية ان المتابعة عمل وكل  
عمل لا بد له من نية فينتج ان المتابعة لا بد لها  
من نية **قوله** اي فضيلة نادفع به تكراره مع ما قبله  
وتقدم ما فيه **قوله** لا درآله ركنامعه ولو ركن  
السلام بان اتم التكبيرة قبل شروع الامام فيه والا  
لم يدركها بل لا تنفقد صلاة على المعتمد عند  
شحننا خلافا **قوله** وقال الزيادي تبعا لليقيني  
تنفقد فليدي وهذا هو الذي في ثم مرفوع المعتمد  
فا حفظه واحذر خلافا له ولو أخرم فتبين  
ان الامام سبعة بفراغ السلام لكن عاده عن قرب  
لنحو سهو عليه استمرت القدوة وعلى المأموم  
موافقته في سجود السهو عمرة وادراك تكبير  
الاحرام فضيلة في الحديث ان من لازمها اربعين





الى اخرها كما في شتم روفيه وافتمى بعضهم بانه لو قصد  
فلم يدركها كتب له اجرها الحديث فيه وهو ظاهر دليلا  
لانقل **قوله** ثم راح اي ذهب **قوله** قد صلوا بفتح الهمزة  
مشددة شوقا فوجد الناس اي المصلين جماعة  
ق **قوله** من صلاها اي معهم وعطف من صلاها على  
صلاها تأكيد او تفسير لانه بمعناه فاو بمعنى  
الواو قل وكتب شوقا **قوله** او حضرها لعله شك  
من الراوي انتهى **قوله** حمل صلوا على سرعوا في الصلاة  
قال الشيخ في حاشيته تاويل صلوا بسرعا مثل  
من احرم في قيام الاول مع انه منهم لامثلهم فلا يقدر  
بمن لم يعتد ذلك ولا غيره وكذلك كل من ادرك  
جزائها فهو منهم فيه تكواهم وما في الجمعة لا يطاق  
هنا لانه البدنة هناك واحدة والتفرقة بين من  
اعتاد وغيره لا تظهر اذ من عزم عليها لولا العذر  
انما يحصل له ثواب العزم لا ثواب الجماعة ومن لم يعزم  
لا شيء له ولو اعتاد الحضور ولكن الحكم ما قاله وانما  
هذا استي سمع به الفكر حاشي **قوله** كمية اي عدد  
والكمية باعتبار الذات عناية **قوله** يادراك راحة  
مع الامام اي راحة كاملة ولو ملغقة كما في مسألة

الزحمة قل ولو كانت تلك الركعة زائدة كان أدركه  
في القيام أو أدركه في الركوع وقرأ المأموم الغائبة  
فإن جمعة تدرك بهذه الركعة الزائدة وبالركوع  
المذكور لأن الإمام لم يتصل عن المأموم شيئا وبه افقت  
شيخنا الزيادي والمسئلة منقولة بالشخص كما رأينا  
كذلك خضر وعبارة العناني وقد علم أنه إذا قام  
الإمام إلى الثالثة في الجمعة ثم وافا فتدري به فيها  
مسيبوق جاهلا وأدرك جميع الركعة فصلاة منقولة  
وتحسب له هذه الركعة على الصحيح فإذا سلم الإمام  
أقربا في صلاة ولو علم أن الركعة زائدة لم تنعقد  
صلاته على الصحيح وعن القفال أنها تنعقد بها  
هو ستاتي عبارة الرمي وشمل الإمام نفسه كما لو  
استخلفه الإمام بعد ركوعه في الركعة الأولى وصلى  
بالقوم بقيتها فيدرك جمعة بهذه الركعة هو امام  
فيما لأنه في وقت تتوقف صحة صلاة القوم عليه  
وهذا أفرق ما لو وقع مثل ذلك في الركعة الثانية  
وشمل ايضا ما لو أدركها الإمام وحده كما لو تذكر  
الإمام بعد فراغ الركعة الثانية ترك ركعتين فقام لياقي  
ركعة فافتدى به مسبوق وعلم منه ذلك فله أنه

[illegible]



يصلها معه ويدرك بها الجمعة لكن بشرط بقا القوم  
على القدوة لا انتظارا لآمام يسلموا معه وغير الجمعة  
مثلها في هذه قول وقوله كما لو استخلفه الإمام  
الخ لمخضد مع الايضاح ان الخليفة ان ادرك الإمام  
في قيام الركعة الأولى وان بطلت صلاة الإمام  
فيه او أدركه في ركوعها واعلم ان معه وان بطلت  
صلاة الإمام بعده تمت الجمعة والخليفة والمقتدين  
وان ادركه في اعتدائها فابعث تمت الجمعة لم لاله  
انتهى وقوله وشمل ايضا ما لو ادركها مع الإمام  
وحد الخ عبارة تليذة الرحمان في صريح مسبق  
ادرك الإمام الجمعة بقدر رفع رأسه من الركوع في  
الثانية ينوي الجمعة وجوبا ان كان من أهلها  
والافتد بآ الاحتمال ان الإمام ترك ركنا فيقوم  
لتدركه فيحصل معه هذا المسبق ركعة وتحصل له  
الجمعة وان اتزما ظمرا حصلت له الجماعة في ظهيرة قالان ر  
والسئلة مصورة بما اذا انتظر القوم سلام الإمام  
اذ لو فارقه وسلموا لم تحصل له الجمعة لعدم وجود العدد  
والجماعة بخلاف ما اذا انتظروه فان العدد موجود  
والجماعة موجودة حكما هذا ما تحريري الدرر المنتت

وقوله وعلم منه ذلك قيد به لانه اذا لم يعلم لا يجوز له  
 متابعتة كما صرحوا به فيما لو بقي عليه ركعة فقام  
 الامام الخامسة لا يجوز له متابعتة حلا على انه تذكر  
 ترك ركن كما قاله ع ش فليتام **قوله** لا يتقدم سلام الامام  
 اي ان انتظرة وهو الافضل وله فراقه بعد فراغ  
 الركعة بتمام السجدة الثانية ويتم لنفسه قل  
 ولو قال بعد زوال القدوة لكان اعم لانه يتم حينئذ  
 سلام الامام وبطلان صلاة ومفارقة الماء وم  
 كما عر بذلك في المنع **قوله** فليصل اليها اخرى يضم  
 المثناة الثمينة وفتح الصاد المهملة وتشديد اللام  
 المكسورة او بفتح المثناة فكسر الصاد ضمنه معنى  
 يضم او يضيف كما في رواية فليضيف اليها اخرى ويعر  
 فيها جهرا ويلغزبه ويقال لنا منفرد يصلي بعد  
 الزوال صلاة يحرفها وذكر هذا الحديث لدفع ما يوه  
 الاول من ادراك جميع الركعة بركعة فقط ولتبيين ان  
 المراد بالادراك هنا عدم الفواتة لمخصص الحواشي  
**قوله** مع بقيتها اي مع فعل بقيتها وان غارق فيه  
 اذا قام في غير الركعة قل قوله وان غارق فيه الامام  
 صادق بما اذا غارق في نفس الركعة قبل ان ينتقل

٣  
 قلها  
 الصلاة

في شرطه  
 لم يبقه وشركه  
 شتمه الامام  
 فانه اذا  
 صلاة الامام  
 معه ولا يطلع  
 فيسبوا  
 فيسبوا  
 لا يركع  
 من الركوع  
 ان من الغلابة  
 ان كان في  
 في ركعة وقصر  
 في ركعة فانه  
 ولا يركع  
 ولا يركع  
 ولا يركع  
 ولا يركع

عنه وكتب شوقا لشيئنا ولو احدث الامام في سجدة  
لم يقدر في ادراك المأموم الركعة لانه ادرأه  
ركوعا محسوباً للامام ويجه ان حدثه بعد ان  
لجعه المأموم في الركوع مطعنا لذلك انتهى وحينئذ  
فقوله مع بقية ما اي ومنفردا فليتام له وبحث  
الاسنوي وجوب الركوع معه اذا كان يدرك به  
ركعة في الوقت وانه محرم مفارقة ح قبل الركوع  
انتهى وقوله ويجه ان حدثه الخ صادق بما اذا  
احدث في نفس الركوع قبل ان يتقبل عنه انتهى  
وهي التي غير الجملة كما علمت فلا تقبل قوله بادراك  
ركوع اي مع الامام قل قوله محسوب للامام اي وكان  
في اتمام الركعة ايضا بخلاف الركوع الثاني من صلاة  
الكنسوف فلا تدرك به الركعة واما تدرك بادراك  
الركوع الاول من كل من الركعتين كما مره قل او غير  
محسوب له ركوع من ركعة زائدة قام لها سموات  
اتم المأموم الفاتحة وادركه فيه لانه لم يتقبل عنه  
شيئا اي فيدرك الركعة ولو في جمعة كما مر وعبارة  
الرملي وان ادرك الركعة الكاملة مع الامام في ركعة  
زائدة صحة ما لم يكن عالما بزيادة تمام فصل صلاة



كاملة خلف محدث رحمني قلت هذه عبارة م رابعا  
ونصها في س ولواق المأموم مع الامام الذي لم يحسب  
ركوعه بالركعة كاملة بان ادرك معه قراءة الفاتحة  
كسبت له الركعة لان الامام لم يتحمل عنه شيئا نعم  
ان علم سهو أو حدثه ثم نسي لزومه الاعادة  
لتقصيره كما علم مماره اي ولو كان الامام صبيا  
اي ولا بد ان يطئن يقينا قبل ارتفاع امامه عن  
اقل ركوعه سواء كان قريبا او بعيدا وان يوقه  
تكبيرة الاحرام جميعا وهو قائم وخرج بالركوع  
غيره كالاعتدال له لمحض او كتب شوقا لمبادر  
ركوع محسوب الخ يشمل ما لو اقتدى غير مصلي  
كسوف من يصلي الكسوف بركوعين لكل ركعة بعد  
فراغ الركعة الاولى من الركعة الثانية وادركه طارعا  
في الركوع الثاني فيدرك الركعة لانه صدق عليه انه  
ادرك ركوعا محسوبا للامام وان لم يدركه به  
الركعة لو كان يصلي الكسوف انتهى بركوعه وعبارة  
م ر في س وسياتي في الكسوف ان ركوع صلاة الشاف  
لا تدرك به الركعة ايضا لانه وان كان محسوبا له  
منزلة الاعتدال نعم لو اقتدى به فيه غير مصليها

درك الامام في ركعة  
لانه ادرك  
لحديثه  
لكن انتهى وحسب  
فليس له ركعة  
كان يدركه  
فتنحى في ركعة  
صدوق ما اذا  
مقرضه اعني  
لما ادرك  
وبالامام ان كان  
في الثاني من ركعة  
لما ادرك  
م ر في س او غير  
م ر لم يوان  
لانه لم يتحمل عنه  
بعبارة كما في ركعة  
م الامام في ركعة  
تأخرت عنه  
لانه

ادرك الركعة لانه ادركه معدركوعاً محسوباً انتهى  
فيتزل كلامه في كل على هذا التفصيل **قوله** في ركوع  
خامسة في غير ما مر ومثله ركوع ثالثة قام اليها  
قصر سبوا وكذا ركوع ركعة تسعي الامام الغائبة  
في قيامها قل **باب ما يحرم استعماله**  
هذا من باب الاكتفا اي وما حمل وانظر الاول لانه  
خلاف الأصل ولان افراد المهرم معصورة مضبوطة  
بخلاف ما يحمل فافراة كثيرة غير مضبوطة وضابط  
الباب انه مبني على ما بعد استعماله لا غير فاستوا  
بمسيرة اولالات ما لا ضابط له لغة ولا شرعاً يرجع  
فيه الى الفرق والاستعمال كذلك وحومن الصغار  
مع عدم الاصرار **قوله** هو اي لفظ استعمال لشموله  
الغرض الخ علة مقدمة على المعلول اي ام لشموله  
الغرض وغيره كالكتابة عليه ولو نحو صداق ولو  
لامرأة أو زعيم عليه أو جلوسه كناهوسية او  
تدري اي تدفيعه ولو مع حائل الخاف وجهه حريب  
لا حشوة وجمية محشوة وظاهرها أو باطنها  
حرر لا حشوةها وقلنسوة كذلك أو جلوس عليه  
بلا حائل ولو رقيقاً أو مستحداً به قال قل ولو وقع

بني الاستر الكعبة انتهى والمعنى جواز سر سائر قبور  
 الانبياء الكعبة بخلاف قبور غيرهم ولو من اهل الصلاح  
 والولاية كما افتى به مراراً بخلافنا شيخ الاسلام وما  
 نقله الرضا في من خلافة ذلك ضعيف وحرماً اليأسه  
 للدواب لانها لا تتعصم من سر الأعداء وبغض العامة  
 وليس النعذ ولا رمي كس مصحف ولا تكة الناس ولا  
 سعة دواة لانها مستورة بالجد ولا اضرار ولا خيط  
 خياطة أو شئ من ذلك سرار بينهما كما قاله قل واستثنى  
 بعضهم الشراية التي هي طرق الحيط عند المسماة بالاذنة  
 فقال انها محل ايضاً بخلاف ما بين العبات من الشراية  
 ولا يحرم خلوة ملك وتسمى بالقفطان لقلة زمن  
 لبسها ولا غطاء كوز ويجل ايضاً خيط منطقة وهي  
 المسماة بالحياسة واتخاذها ما يحرم بالاستعمال  
 فيحرم الالتجاء جارية لمن له استعماله واخرين  
 والخز والديباج والابرسيم والسندس والقز  
 بمعنى واحد الا ان القز ما خرجت منه الدودة  
 حية وليس من الاستعمال مشيئة عليه فيجل كما في  
 مر قال لانه مغاربية له حال لا يعد مستعملاً له عرفاً  
 انتهى وقضية العلة لو تردد عليه حره فليتامل فسر

[illegible]



هل يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها نحو الدعا  
لا يبعد جواز ذلك لأنه ليس استعمالاً وهو دخول الحاجة  
وهو يجوز إلا لتصافق لسترها من خارج في نحو الملتزم  
فيه نظراً لغير رسم على منيج من فرج أع قال شيخنا الظاهر  
الجواز قياساً على جواز الدخول بينه وبين الجدار ثم رأيت  
سم على حج مخرج بالجواز انتهى **فصرح** التفرج على الزينة  
المحرمة لكونها بنحو تحرير حرام بخلاف المرور والحاجة وامتناع  
إثارة الرفعة من المرور أيام الزينة كان ورعاً مراً ولو أكره  
الناس على الزينة المحرمة لم يجرم عليهم فصل يجوز التفرج  
عليها بآية المنع لأن ستر الجدران بالحرير حرام في نفسه  
وعدم حرمة وضعه لعذر الإكراه لا يخرج به عن المحرمة  
في نفسه وما هو حرام في نفسه يجرم التفرج عليه  
لأنه رضى به فليراجع سم على منيج زركشة ستور  
الكعبة بالذهب والفضة على المعتمد ومثله ستور قبور  
الأنبياء خلافاً لما نقلت الطبعين قال ع س ويحرم  
القاروق إذا كانت بطنانته وظهارته كل منهما حريب  
فلا بد من خياطة غشاً يعم بطنانته وظهارته أما لو  
كان أحدهما حريباً فقط فالعبرة به في الخياطة عليه  
فصومئذ الحاف انتهى **ويحرم** ما في حال الاختيار بلا

حاجة فخرية الضرورة المذكورة بقوله وللمحارب الخ  
والحاجة المذكورة بقوله ويجعل لبس الحرير نحو حركة الخ  
**قوله** على الرجل البالغ العاقل ولو كافرا لانه مخاطب  
بفروع الشريعة على الراجح **قوله** والغنى احتياطا **قوله**  
استعمل الحرير وان لم يكن مستوجبا ثم روي مثله المزعفر  
اي او بعضه اي المصبوغ بالزعفران فانه يحرم وما  
المصفر فانه مكروه بخلاف سائر المصبوغات من الحرير  
واصفر واخضر واسود ومخططا بما يحل من غير كراهة  
في شيء منها فخر بصرف وفي ثمرة تقييد حرمة  
المزعفر بعضه بصحة إطلاق المزعفر عليه عرفا قال فان  
مع حرم والا فلا **قوله** والديباج بكسر الدال وفتحها  
ما غلظ من ثياب الحرير في الاعلام وهو فارسي معرب  
ما خوذ من التدبيج وهو النفس والتزيين اصله ديباج  
وجمع دبايج ودبايج ثم رخص واذا كان الديباج  
ما غلظ وقول المؤلف الا في تخمين صفة كاستغفة فلا تغفل  
**قوله** وان تجلس عليه اي بغير حائل انظر وجه العدول  
به عما قبله وهما قالوا والجلوس عليه ثبوته لعله للتفريق  
فليتما ما واقتصر في الحديث على اللبس والجلوس وتما  
غيره لعل ما **قوله** وما في ذلك الخ قال ولما فيه من الخنوشة

بداها نحو الدابة  
وهو من الدابة  
فخرج في غير الدابة  
قال شيخنا الطائفة  
وبعد العبادات  
في التفرغ  
من راحة والاشغال  
ورشام ورواها  
ثم فخر بمن التفرغ  
لغير حرمان في الغنى  
فخر به في الحرمان  
في التفرغ عليه  
في خمسة سنين  
والمثله سنين  
قيل في حرمان  
في كراهية الحرير  
وهذه الدابة  
في الحرمان  
في الحرمان

المنافية لثبوت الرجل في الخنوة هي الميل الى طبع النساء  
رحمات فلما كانت الحرير ثوب رفاهية وزينة وابدازية  
يليق بالنساء حرم ومعلوم ان التشبه بهن حرام  
وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه  
بانه ما كانت مقصودا بهن في جنسه وهيئته أو غالبا  
في زهدهن وكذا يقال في عكسه مملخصا من ثم مر  
**قوله** السرف قال شيخنا هو بالسرف المهمة وبعضهم  
جوزه بالجمعة ايضا قل واقول كل صحيح فان السرف  
بالمهمة الاسراف وهو مجاوزة الحد والسرف بالجمعة  
العلو وكل مناسب **قوله** وزنا اي في التوزن وخرج  
به ظهوره في الرؤية وعدمه فلا عبرة به قل وغير **قوله**  
دون عكسه وهو ما اكثره غير حرير وزنا يقينا فيحمل  
بخلاف المشكوك في كثرته فحرم كما لتفسير بخلاف  
ضمة الانا اذا شئت هل هي صغيرة او كبيرة فانما لا  
تحرم لان الحر في الانا اصلي اي قبل تضييبه  
والاصل تحريم الحرير لغير المرأة وغلبة الظن كافي  
كاليقين مملخصا من **قوله** اي ذلك اي ما في  
ذلك من ظهور السرف فهو حرام استعمال ما اكثره  
حرير **قوله** وتغليب الاكثر فيهما اي فيما اذا كان اكثره



حرير او عكسه خضر لان اكمل للغالب **قوله** ودون ما اذا  
استويا عطف على قوله ودون عكسه اي في كل اذا استويا  
قال قل اي يقينا او شك في مساواته وقلته اي  
الحرير بالاول **قوله** لانه اي ما استويا فيه لا يسمى  
ثوب حرير عرفا فلا حومة بخلاف التفسير فانه يحرم عند  
استواء التفسير والقران حله مع الحديث **توضيحا للقران**  
العزم كما مر **قوله** المصمت يضم اليه الاولى وفتح الحاد  
وتشديد الميم الثانية مفتوحة **قوله** اي الخالص منه  
اي الحرير وهو تفسير بمعنى اللفوي والمراد به ما  
يشمل ما ذكره حرير تمام ربه يقيد الطراز والسدس  
بعده واللمحة كالسدس فيما ذكر قاضي الصحاح السدس  
بوزن الحصى خلاف اللمحة وهو ما يمد طول في السج  
قل وقوله وبه يقيد الطراز لعل المراد بمقابلته يقيد  
الطراز لان المذكور في الحديث حله فيقيد بما اذا استويا  
او غلب غير الحرير فتأمل **قوله** اي الطراز وهو ما ركب  
من الحرير على الثوب ويسمى بالترقيق فيحمل بشرطين ان لا  
يزيد على الثوب وزنا وان تكون كل رقعة بقدر اربع  
اصابع عرضا وان طاله اما التطريفي وهو التسميف  
فيحمل قده عادة امثاله وان انتقل عنه فلا يطف

المنتقل اليه وقطعه ستوا كان ظاهراً أو باطناً بخلاف  
عكسه وأما ما طرر بالابرة فكما المنسوج فليتل **قوله**  
كله أو بعضه نايب فاعل المنسوج **قوله** والمهوه ومن  
ذلك العصب الذي في أطراف الشاشات فإنه ان حصل  
منه شيء بالعرض على الشارع حرم والا فلا يحرم زيادتي  
خضر **قوله** أي المظلي بفتح الميم وكسر اللام وبضم الميم  
وفتح اللام والاول مني طلا والثاني من اظمى **قوله** اذا  
حصر منه أي مما ذكره عن المنسوج المذكور والمهوه  
فهو قيد وفيها كما صرح به قل وهو ظاهر **قوله** ان  
هذين حرام أي قال ابن مالك في ثبوت الكافية ان استعمال  
هذين محذوف الاستعمال واقام هذين مقامه فافرد  
المخبر وقال الطيبي قيل القياس حرمانه الا انه معصية  
لا يشتر ولا يجمع والتقدير لكل واحد منهما حرام فافرد  
لما لا يتوهم اجمع أي لا يتوهم ان الحرمان له اجمع بينهما  
لا احدهما وليس كذلك هو عقود الزجر جد شوق وقوة  
القياس أي من حيث وجوب مطابقة الخبر لمبدأ  
وقوله حرام أي من حيث استعماله فلا يقال عيت  
الذهب والفضة لا توصف بجل ولا حرمة انتهى  
**قوله** أما المرأة فيجعل لها ذلك أي استعمال ذلك لبساً

وفرشا وهذا بالنسبة للحريم وما اكثره حريم المطرز  
أو المنسوج بذهب أو فضة فيحمل لها البسه ويمتنع  
عليها فرش الحريم ولم يستدرك عليه النووي لأن الرافعي يحرم  
عليها فرش الحريم ولم يستدرك عليه النووي لأن الرافعي يحرم  
فعل من استدراكه عليه في الحريرات المطرز بالذهب أو  
الفضة أو المنسوج بها أو بأحد ما يحرم عليها فرشته  
والجلوس عليه كذا قرره شيخنا الزيايدي في درسه وابنه  
بخطه في هامش نسخته في زكاة النقد خضر والحاصل  
أن المنسوج المذكور والمموه والمطرز بذهب أو فضة  
لا يحمل للمرأة من استعمالها إلا اللبس لأن على الحل  
تزيينها الداعي إلى الميل إليها وطمعاً المؤدي إلى كثرة النسل  
المطلوبة للتمتع وذلك لا يوجد في غير اللبس من الفرش  
والثدي وكحوها وهذا هو المعتمد ومن ثم أقدمت في  
المنهج على اللبس فقال ولا امرأة لبس حلها وما ينبج  
بها لأن بالفتى في سرفه أنت وقوله لا أن بالفتى في سرف  
المعتمد لأن أسرفت فالحق أن أسرفت حرمة وان لم  
ببالع في الاسراف كما صرح به محشوه فليتنامل وما  
نقله عن شيخه من حرمة المموه عليها مطلقاً  
ضعيف والحاصل أن سائر أنواع الذهب والفضة يجوز

أو باطن خلاف  
ج فليتنامل  
المموه ومن  
كانت قائلة أن  
الحريم يراى  
يلام ويضرب اليه  
من طمعي إذا  
ج من نور الذهب  
طاهر في  
لما فيه أناسه  
في مقامه فافرد  
لأن الله معه  
بها حرام فافرد  
بها حريمها  
بجسد شرف  
في الحريم  
التي هي  
حرمة التي  
فما لا يلبس  
درضا



استعماله للنساء الا في صورتين فقط الاولى استعماله في  
الثانية اذا اخذت الحريم وزركشته بالذهب او الفضة  
وفرشته او تدرت به فانه يجرم عليها ذلك لما فيه من  
إضاعة النقدين **فرع** جواز رجاء نقش الحلي  
للزينة والكتابة لانه زينة للمرأة وهي محتاجة للزينة  
وبعث ان كتابة اسمها على ثوبها الحرام احتاجة  
اليها في حفظه جاز فعلها للرجل والا فلا فليتنازل  
**فرع** قد يشل عن الفرق بين جواز كتابة المصوف  
بالذهب حتى للرجال وحرمة تحليته بالذهب للرجل  
واعلم ان كتابة راجعة لنقش حروفه الدالة عليه  
بخلاف تحليته بالذهب فالكتابة ادخل في التعاق  
به سم على مناج من **فرع** جواز **قوله** للحريم المذكور  
وفيه هل استعمال الذهب والحريم للامانة وتحريمه  
على الرجال والحق بهم الخنائ والمراة من الذهب والفضة  
هنا لبسه اما استعماله في الاكل والشرب فلا فرق في  
تحريمه بين الرجال والخنائ والامانة كما هو والغصنة  
كالذهب فيما ذكره الاعلام **خبر** وقوله والحريم  
فيه نظر فان الحديث المذكور هنا فيه الذهب والفضة  
ولم يذكر الحريم كما ترى فلعله حديث آخر كتبت عليه المواف

في شئ الاعلام فليراجع **قوله** وللوي الاب او غيره خضر  
**قوله** الباس ما ذكر اي المير واستعمال المنسوج ذهب  
اورق وتزيينه بالخلي ولوم من ذهب وان لم يكن نوم  
عبد خضر **قوله** اعتمد ان ما جاز للمراة خاز  
للصبي والمجنون فيجوز الباس كل من فعل من ذهب  
حيث لا اسراف عادة سم على المبيع **قوله** للصبي ولو  
هوا حقا اذ ليس له شهامة تنافي جنوئته ولانه  
غير مكلف والحق الغزالي في احسانه المجنون بالصبي  
ويدل على ذلك التعليل وهو المعتمد خضر **قوله** الا  
ان يصدا ايصالا يصدا اياهم من باب تعب وصد  
الحديد وغيره وسخه ولا ينافي هذا قولهم ان الذهب  
لا يصدا الا انه محمول على الغالب او على نوع منه او على  
المخالص دون ما خالطه غيره فليست امل **قوله** الا ان  
يصدا اي وكر الصدا بحيث يحصل منه شئ بعرضه  
على النار ثم الاصل خضر **قوله** لا يغني عنه غيره اما  
اذا وجد ما يغني عنه غيره فيحرم عليه خضر **قوله**  
الحرب اي اباريه **قوله** ما في لغيته بغية بحيث تمنعه  
من تحصيل غيره **قوله** لذلك اي للمضروبة وقضيته  
ان الحاجة لا تنبيحه هنا وفيما مر وانه يقدر بغير

الاول استعمال الذر  
بالذهب او الفضة  
هذا ذلك ما فيه من  
مرجعا لقول  
في محتاجه لبرية  
المران الحقة  
الا فلا فيستعمل  
جواز كتابة المعنى  
بشبه بالذهب للرجل  
وروفه له انه عليه  
ادخل في التناق  
**قوله** للمير المذكور  
للانكاف وغيره  
من الذهب والفضة  
لشرب الفرق في  
في الامر والفضة  
وقوله والعرب  
الذهب والفضة  
التركيب عليه

الضرورة فاذا زالت وجب نزعها فليراجع قل بالمعنى  
**قوله** ويجعل سُدَّ الخ لعله صرح بالعمل اعنى قوله  
يجعل لانه لو قال وسُدَّ السن الخ لتوهم انه خاص  
بالمخارج مع انه عام فليتامل **قوله** سُدَّ السن به  
المراد به الجنس اي قال في السن لتعريف الجنس  
ليشمل المتعدد وغيره وكذا يجعل جعل السن  
والانف والامله من ذهب وان قدر على غيره  
من فضة او غيرها فالسُدَّ اي الربط ليس بقيد  
والاصل في ذلك انه عرفته به سعد قطع انفه  
يوم الثلاثاء بضم الكاف اسم لما كانت الوقعة عنده  
في الجاهلية فاتخذ انفاً من ذهب رواه ابو داود  
والترمذي وحمزة وقيس بالانف الامله  
والسن ولا يجوز ذلك في الاصبع واليد لانهما لا  
يعملان فيكونان مجرد الزينة فلا يتخذان من ذهب  
ولام فضة بخلاف الامله فانه يمكن تحريكها  
واما الاملتان فان كانتا من اعلى الاصبع جاز  
اتخاذهما اوجود العمل بواسطة الامله السفلى  
وعليه يجعل كلام سم في شرحه وان كانا من اسفل  
الاصبع امتنع وعليه يجعل كلامه في **قوله**



ويحل قدرة اسارة الابنة ليس عطف على **مذقوله** ليس الخربة  
لخو حكمة اللبس ليس بقيد فافتراسته والتزير به كذلك  
وان وجد غيره من لباس اود واعلى الراح والحكمة تكسر العا  
الحرب الياس خضر كرو برد اخ اي شديدين يتضرر  
منها ويخاف من ذلك تلف غو عضوا ومنفعة ازالة  
للضرر منهم والضايط وجود الضرورة او الحاجة **قوله**  
ان ليس دابته ولو بلا حاجة **قوله** فلا يحل الالباس  
ايه جلد عوا الثلب لها اي لدايته اي في حال الاختيار  
كالباسه لادمي فانه لا يحل كذلك مع بابه اوله اما  
في حال الضرورة كفوف ولو على غو عضوا او لغيرة  
من حر او برد ومخافة حرب وقد فقد غيره مما يقوم  
مقامه فانه يجوز ان يتناول الميتة عند الاضطرار  
قال في الانوار ولا يجوز استعمال جلد الشاة الميتة  
في اللبس الا للضرورة ويجوز في الفرس وشيرة وان لم  
تكن ضرورية قال ج بعد نقله ذلك عن الانوار وان  
قال الزركشي المذهب المنصوص انه لا ينتفع بتيه منها  
انتمى خضر والخاص ان يجوز للشخص ان يلبسه  
الثوب المتنجس في غير صلاة وان لم تكن حادة حيث لم  
يلزم عليه تضييع بالنجاسة واما الثوب النجس ولو من

يخرج قال بالبر  
الحامل اعاد قوله  
لغرضه خاص  
ليس شدة السيرة  
لترين الجنس  
جعل السن  
ان قد رتب  
بالربط ليس غيد  
سعد ثقب دونه  
كانت الوقفة  
هبر رواه ابو داود  
باللفظ الامنة  
مع واليد الاملا  
لا يمتد ان من ثوب  
نه يمكن تحريكها  
على الاصبع باز  
الامنة السعد  
ان كانا من اسفل  
في شدة **قوله**  
وقال

مغلظ فلا يجوز للبلية الا لضرورة ويجوز فرضا للنجس  
 وان لم تكن ضرورة وانظر هل ولو لم يغلظ ثم رأيت  
 سم عليه نزع نقل عن ستم واما جواز فحاشا له وحل  
 استصحاب بدعت نجس كالمتمسك لا في مسخر مطلقا ولا  
 في مملوك ومغسرات لو لم يذهب عن غلب فلا يحل  
 الا استصحاب به لفاظا باسته كملية المبيع وسم فرع  
 اذا استصحب بالادوية النجس جاز اصلاح الغنبل  
 باصوبه وان نجس وامكن اصلا جها جوعود لاث  
 المتنجس يجوز الحاجة ولا يشترط جواز الضرورة فرع  
 قضية حرمة استعمال خوجلد الكلب والخنزير وسرهما  
 لغير ضرورة حرمة استعماله ما يقال له في العرف النسيئة  
 لانما من ستم الخنزير ثم ان توقف استعمال الكتان  
 عليها ولم يوجب ما يقوم مقامها فهذا ضرورة يجوز  
 استعمالها وعلى هذا لو تندى الكتان فغلبه وجب  
 استعمالها ويعفى عن ملاقاتها مع ندوة قال  
 ينبغي اجواز ان توقف استعمال غلبها واقول ينبغي  
 ان يقيد اجوازها اذا لم يكن تخفيف الكتان وعمل  
 عليها جافا فليتامه ومشي يخفى في ثوب المباح على جواز  
 استعمال جلد الكلب والخنزير في غير اللبس كالجلوس ثم

قال

قال وان قال الزرعي المذهب المنصور انه لا يستغ  
بشي منهما سم علم منيع **كتاب الجنائز**  
**قوله** جمع جنازة بالفتح والكسري بمعنى واحد وهو الميت  
في النفس كما في سائر النسخ وكانت الاولى ان يصنع هذا مثله  
وعبارة العناني قوله وقيل بالفتح الخ عطف على مقدر  
تقديره اسم الميت الخ فليست **قوله** وقيل بالفتح اسم الميت  
الخ هو معنى قوله الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل وعلى  
هذا اذا قال اصلى على هذه الجنازة واتى بالجيم مكسورة  
لم يصح لاث المكسورة اسم للنفس كذا قاله القاضي  
في تعليقه قاله الاسنوني والمتجه الصحة اذا اراد الميت  
وعاينته انه عبر بلفظ مجازي لعلاقة المجاورة  
سواء وقوله هو معنى قوله الاعلى للاعلى الخ ونظيره  
تولم في واحد الملائكة لجبريل عليهم السلام ملك بفتح  
اللام وفي واحد السلاطين بكسر اللام وهذا  
بالنسبة للمخلوقين والاعن استماله عز وجل الحسنى  
ملك بكسر اللام فليحفظ وقوله والمتجه الصحة اذا  
اراد الميت اي وحده اي واطلق بخلاف ما اذا اراد  
النفس فقط او مع الميت فلا يصح اما الاول فظاهر  
واما الثاني فتعليقاً للمبطل فقد اذ انهم **قوله** في النفس



اي لا الميت مطلقا وقوله وعليه الميت اي لا النفس مطلقا  
 والحاصل ان الظروف قيد في الاول والظروف قيد في الثاني  
**شوقه** من جنزه اي على كلا التقديرين شو وعبارة اج  
 على خط اي على التقادير كلها اذا السقرة حاصلة على حال  
 انتهى فاما **سنة** لسان حال النفس بيانه في كل يوم فهو  
 • • انظر ابي عقلك • انا انهما لنقلك •  
 • • ان اسير المنيا • كم سار مثلي مثلك •  
**قوله** يجب على الكفاية فتمل الخ وانما يجب هذه الامور  
 كل من علم بونه او ظنه او قصر لكونه بقربه وينسب  
 في عدم البعث عنه الى تقصير من اقراره وغيره كما  
 مونة ذلك كاجرة التفسير وثمن الماء والمغن واجرة  
 المغر والحد في تركه الميت ثم على من عليه نفقته  
 ثم من موقوف على تجهيز الوفا ثم هـ ميت اما لـ ثم  
 على اغنيا المسلمين وظاعره ولو كان اميت ذميا  
 ولا يقال فيه على اغنيا الذين نوع المروجة غيب  
 النائرة ولو غنية تلزم المونة او لا زوجها المورث  
 ولو بايرته منها ثم تركها ثم هي كغيرها شو وقوله  
 او قصر الخ اي اولم يعلم كنهه قصر لكونه بقربه وجوه  
 الخ وقوله لكن مونة ذلك الخ اي ان الكلام في الغفل والندم

عبر الله بالصلاة على الفاسل والتكفين الخ وأما المونة  
الخ وقوله ثم على اختيار السلي ونعم من يملك مونه  
زيادة على غاية سنة وقوله نعم الزوجة ومثلها خادما  
**قوله** ولو غزقا لانه لا بد في الفاسل من فعل ادبي ولو  
كان هو الميت كرامة او غير مكلف او كافرا او كفى فعل الجن  
لانهم مملكون وما موروث بشر حيثناه لا الملائكة قال  
ولا بد من غسله اعني الغريق ولو سألوه فغطسه يكفي  
وقوله ولو كان هو الميت الخ أي لو غسل نفسه كرامة  
كما نقل عن سيدي احمد البدي نفعنا الله تعالى به  
كفى وقوله او غير مكلف أي يكفي غير المكلف من صبي  
ومجنون في الفاسل بئاعلى المعتد انه لا يجب فيه النية  
ومثله التكفين والحمل والدفن وقوله لا الملائكة أي ظلو  
سأهدنا الملائكة نفسه لم يسقط عنا خلاف نظيره من  
الكفن لانه المقصود منه الستر وقد حصل ومن الغسل  
التعبد بفعلنا وهذا ينسب له لا للتكفين ثم عيب الظاهر  
انه يكفي الملائكة في الحمل والدفن حصول المقصود **قوله**  
بساتر العورة هذا ضعيف والمعتد انه لا بد من ستر  
جميع البدن سواء من ماله أو من مال غيره وسواء كان  
ذكرا أو أنثى ذرا أو قريبا لا لقطع الرق بالموت ولتلاف

على اللسان مطلقا  
 مطروفي في اللسان  
 بنشور عمارا ج  
 رة في لغة  
 يدعي في قوله  
 فلك  
 مثل  
 صفة  
 بقره وحيه  
 يدعي  
 واللقوا  
 صفة  
 ما  
 البت دما  
 الزوجة  
 لا  
 في قوله  
 قوله  
 قوله  
 قوله

بالذكورة والانوثة انما هو على الضعيف الذي شئى عليه الشر  
ثم ان كفن من غير ماله وجب واحد قالوا يجب على السيد  
والزوج والقريب وبيت المال وما وقف للتكفين ثوب  
واحد وان كفن من ماله واوصى باسقاط ما زاد على  
الواحد او منع منه غريم مستغرق دينه للمركبة واريد  
الاقتصار على ثلاثة وجب ثلاث لغايه نعم كل واحد  
منها البدن فان اريد تكفينه في اكثر فالأفضل كما قاله  
قال على الغريم خمسة ازار وقميص وعمامة ولعافتان  
في الذكر وخمار بدل العمامة في غيره فليحفظ وعلم مما  
ذكرناه لو اوصى باسقاط الثوب الثاني والثالث صح  
ولغدت الوصية بخلاف ما لو اوصى باسقاط الزايد  
على ستر العورة فلا يصح ولا تنفذ لانها وصية بمكره  
**قوله** والصلاة عليه وكذا حله وكانت سبب عدم ذكره  
له وان ذكره غيره انه قد لا يجب بان يحضر عند محله  
ثم يحركه لينزله فيه شوي يعني ان المص تركه المحل لانه  
ليس بمطرود كما قاله المحشي ولانه لازم للدفن كما قاله  
قال **قوله** وان كان قميأ راجع لعدم جواز  
الصلاة عليه وعدم وجوب الغسل  
فالصلاة حرام على الكافر بجميع أنواعه



واما جواز الغسل فتثبت له بجميع أنواعه الا المرتد على  
ما يدل عليه ظاهر كلامه شو واقول لينظر ما الدليل  
على استثنائ المرتد وعبارة م ر ولا يجب غسل الكافر على  
احد بل يجوز وان كان حربيا انتهت وعبارة اليثي خضر  
وحاصل هذه المسئلة ان الصلاة على الكافر حرام  
مطلقا والغسل جائز مطلقا والتكفين والدفن ان كان  
له ذمة او عهد وحبوا والا فلا ويجوز اغرا الكلاب على  
جميعته كما ياتي بعض ذلك في كلام المؤلف انتهت  
وقوله او عهد اي او امان كما ياتي **قوله** والمعاهد  
ومثله المؤمن قل وعبارة خضر قوله ويجب تكفين  
الذمي والمعاهد والمومن في بيت المال فان لم يكن  
فعلينا حيث لا مال له ولم يكن له من تلزمه نفقته  
وفان ذمة تجايب علينا اطعامه وكسوته **قوله** لكن  
الاول مواراتهم بل يجب اذا تحقق الاذى منهم قل **قوله**  
الاستيذاء بعركة كفار او كافر واحد شو اكانوا اهل  
حرب ام ردة ام ذمة قصد واقطع الطريق علينا وغو  
ذلك خضر فالمراد من الكفار الجنس **قوله** اي يمكن حرهم  
اشارته الى ان معركة امم مكان بمعنى محل العراك اي المحاربة  
واشارته ايضا الى انه لا فرق بين ان يكون الحرب ببلادهم

ما يدل عليه النص  
الواجب على السيد  
بالتكفين  
مقاطعة ما روي  
منه بركة وايد  
فيتم كذا وحده  
والا فلهذا  
وعامة ولفظان  
ليحذفوا عما  
بالثالث مع  
بالمقاطعة  
تأويلية بكرة  
تسبب عدم ذكره  
بغيره بكونه  
تكون اهل الذمة  
وهو ببلادهم  
بمع تقدم جواز  
الغسل  
بجميع أنواعه

أو يبلا دناءة ولو حال الهزائم انهم انما كانوا كل بابان يتعمم  
 فردوا عليه فقتلوه فكانه قتل في حال القتال أو قتله  
 الكفار صبرا خضر من قوله ولو ان **قوله** سلاح مسلم خطا  
 اي وكذا اعداء من مسلم استعانوا به كما صرح به الشيخ  
 خضر مرتين وكتب الشرح الثوري قوله هل رمى به مسلم  
 ان أو قتله مسلم استعانوا به وكذا لو استعان البغاة  
 بكافر فقتل مسلما فانه يكون شهيدا اي من هذا  
 المعركة كما اقر به مروح في حاشية قول ضعيف  
 فاحذر **قوله** وليس فيه الاثرية مذبح راجع لقوله  
 ام بقي زماننا اما اذا لم يكن فيه حركة مذبح بان  
 حصل له جراحة يقطع بموته منها ولم يصل الى تلك  
 الحركة فليس بشهيد وينبغي ان يكون شهيدا في حكم  
 الاثرية وهو ظاهر فانه لا يتقاعد عن المبطون والفريق  
 وغوهمه شو وقوله راجع لقوله ام بقي زماننا ان  
 صوابه راجع لقوله او بعده فتأمل **قوله** فيست  
 دفنه في ثيابه لا يخفى ان السنة كون التكفين والدفن  
 في ثيابه والا فتكفينه ودفنه واجبان قال وهذا  
 بعد نزاعها منه عقب موته وعودها اليه فانه يست  
 نزع ثياب الميت التي مات فيها لانهما تسرع اليه الفساد

ولونيميا وشهيداً على المعتمد وتعاد الى الشهيد عند التكفين  
ومحل ندب تكفينه في ثيابه ان كفت بان سترت جميع  
بدنه فان لم تكفه تهمت وجوباً على المعتمد خلافاً للمولف  
في شتره بل يجب ثلاث لغايف اذا كفن من ماله  
ولا دين عليه الى اخر ما مر ثم ان المراد بثيابه ثيابه  
التي اعتد لبسها غالباً اما ثياب الحرب كدرع وخوفا  
مما لا يعتاد لبسها غالباً كخف وجلد وفروقة وحبية  
مختوفة ودرع فيندب ترعها كسائر الموت كما قاله  
في شتر المنيج ولا فرق في ثيابه التي يستن تكفينه فيها  
بين الملتحمة بالدم وغيرها لكن الملتحمة أولى كما نقله في  
شتر المنيج عن الممبوع ولو اراد الوارث تكفينه في غيرها  
جاز كما علم من النذب **هـ قوله** فلا يجوز ان كان المتأسب  
للمتمن ان يقول فلا يسنان لكن عدل عنه لصدقه بالجواز  
مع انها يحرمان عناية ويجب غسل نجس اصابه غير  
دم شامة وان ادى ذلك الى زوال دمه لانه من اثر  
عبادة بخلاف دمه ما تحرم ازالته لا طلاق النية عن غسل  
الشهيد ولانه اثر عبادة منه وشوقه تحرم ازالته  
اي بالغسل بخلاف ما بنحو عود والفرق ان الغسل  
يزيله بالحلية عيناً واثر العود يزيله العين دون

على ان يشهد  
حال القتال أو قتله  
بصلاح سبب خطا  
كما خرج به الشيخ  
توابعه من رواية  
واسنادها  
بأنه ان شهد  
شهادة في  
دفع المظفر  
قد روي عن  
بصل الى ذلك  
شهادة في حكم  
المقبول والفرق  
بني زمانه  
فقد فسدت  
الشهادة والفرق  
لأن هذا  
كالماتة فليس  
اليه الفساد



الاثر و رسم على **قول** والحكمة فيه اخ فان قيل الانبياء  
والمرسلون افضل من الشهداء مع انهم يغسلون ويصلون  
عليهم والحكمة الثانية موجودة فيهم وهي التعظيم اخ  
اجيب بان الشهادة فضيلة تنال بالاكتساب فرغب  
الشارع فيها ولا كذلك النبوة والرسالة لانها  
ليسا مكتسبت قال البوصيري .

تبارك الله ما وحى بكاتب . ولا بني على عيب بعضهم  
وقال البرهان اللقاني .

ولم تكن نبوة مكتسبة . ولورقي في الخبر اعلى عقبه  
**قول** والتعظيم له اخ قضيت عطفه على ابقائه  
انه ليس من اثر الشهادة مع انه منه فكان الاول ان  
يقول من التعظيم اخ او يقال هو عطف خاص على  
عام وقال بعضهم ان قوله ابقائه اثر الشهادة راجع  
لقوله دون غسله وقوله والتعظيم له راجع لقوله  
والصلاة عليه وهذا غير صحيح لانه التعظيم راجع  
ايضا للغسل لقوله عن تطهيره **تاما قوله** وقيل  
لان حجي استاربه الى ان الشهيد قيل اما بمعرف  
مفعول كالاول او بمعنى فاعل كالثاني وقيل على الاول  
ان الملايكة يستمدونه فيقبضون روحه اولاه

يُبْعَثُ وَجُرْحُهُ يَجْعَلُهُ مَشْهُدًا بِقَتْلِهِ وَعَلَى الثَّانِي أَنْ  
رُوحَهُ تَشْهَدُ أَرَأَيْتَ لَمْ يَكُنْ رُوحُ غَيْرِهِ وَرُوحُ غَيْرِهِ  
لَا تَشْهَدُهَا الْيَوْمَ الْعِيَامَةُ وَأَمَّا ثَمَّةُ هَذِهِ الْمَقَامَةُ  
أَنْ أَرِيدَ أَرَأَيْتَ لَمْ يَكُنْ مَحَلًّا مَخْصُوصًا بِتَشْهَدِ مَنْ الْجَنَّةُ  
أَمَّا إِذَا أَرِيدَ بِهَا الْمُسْتَبَادُ الْمُرَادُ غَالِيًا وَهُوَ الْجَنَّةُ فَذَلِكَ  
لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ أَنَّ  
أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ تَصِلُ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْعِيَامَةِ أَوْلَا أَنْ  
يَشْهَدَ يَوْمَ الْعِيَامَةِ عَلَى الْأَمَمِ **ثَوَقُولُهُ** كُنْ مَاتَ بِطَوَاتٍ  
أَيَّ مَرْغُوبٍ بَطْنُهُ كَطَالٍ وَاسْتَسْقَا وَاسْمُهُ خَضِرٌ  
**قَوْلُهُ** أَوْ مُحَمَّدٌ وَذَا قَالَ سَيِّدُنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ فِي حَاشِيَتِهِ  
عَلَى الْجَلَالِ الْهَلْجِيُّ قَالَ فِي تَفْصِيحِ الْمَلَابِ أَوْ حَذَاوَحْلِهِ  
بَعْضُهُمْ يَشْتَمِلُهُ الظُّلْمُ الْمَقْتَضِرُ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِمْ عَلَى مَا إِذَا  
قُتِلَ عَلَى غَيْرِ الْبَيْعَةِ الْمَآذُونَ فِيهَا وَالْأَوَّلَى حِلْمُهُ عَلَى  
مَا إِذَا اسْمُ نَفْسِهِ لَا اسْتِغْفَا لِحُزْنِهِ تَائِبًا هَ شَوْرِي  
لَا مِثَالَهُ حُزْنُهُ تَعَالَى فَاسْتَبَدَّ مِنْ أَلْفِي ذَوْسُهُ  
فِي حَرْبِ الْغَارِبِينَ وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ أَيْضًا بِأَنَّ مَا هُنَا  
مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ مَاتَ بِسَرَاةٍ مِنْ حَذَاوَحْلِهِ يَعْنِي مَاتَ  
فِي حَذَاوَحْلِهِ أَوْ سَرَقَةً مِثْلًا وَبِالْحَمَلِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذِهِ  
الْثَلَاثِ أَفْتَى مَرْوَةَ عِبَارَةَ الْعَنَاءِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ نَفْسَهُ

اِنْ فَانَ قِيلَ الْاِنْسَانُ  
 يَغْتَسِرُ وَيُحِلُّ  
 وَهُوَ التَّعْظِيمُ  
 لَا كُنْشَابَ فَرَعَبَ  
 لِرَسَالَةِ الْاِنْسَانِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمه

فہم علی الجہاد

فَكَانَ الْاَوَّلُ

مستوفى دارى على

الغبار في

... 1911

卷之四

فلس

...

من الامام محمد بن ابي بكر

ای و علی

وہ

١١

ان المقتول بحق غير شهيد وحمل قوله أو محذوذاً على ما  
إذا زيد على أحد أو أحد على الوجه الذي لم يطلب  
**قوله** أو غريباً أو غريباً استثنى بعضهم من الغريب  
العاصي بغريته كالأبق والمناشرة ومن الفريق العاصي  
بركوبه المبركات كانت الغالب عليه عدم التسليم  
أو استوى فيه الامران أو ركبه يشرب خمر فالظاهر  
كما قال الزركشي ان ما ذكر لا يمنع الشهادة من رخصه  
وهذا الكلام مرأول العبارة والمعتمد انه غير شهيد  
كما عقبه بعد فليراجع **قوله** أو طالب علم أي وإن مات  
على فراشه وإن كان معصية كما إذا كان ليخاد  
به أو ليتفاخر به لأن الفزالي قال إنه العلم له ركن  
الأيدي زيادي ومن يثبته الآخر من مات مطعوناً  
أو في زمن الطعن أو بعده وإن طال كما استبطه  
بح المسقلا في من الحديث الوارد في ذلك ولا يبعد  
ذلك ففضل الله واسع خضر وحمله ان مكث في  
محل صابراً محتسباً يعلم انه لا يصيبه الا ما كتب  
الله له ومنهم من مات عاشقاً أو شقياً وكم قال بعضهم  
ان المحب اذا توفى صابراً كانت منازلته مع الشهيد  
وعبارة سم على الغاية والميت عشقاً بشرط العفة والكنان



وامكان اباحة المستحق شرعا وتعذر الوصول  
اليه فخرج عشق الامر دلالة لا تمكن اباحته فحشقه  
معصية فلا تنال به درجة الشهادة وينبغي حمله  
على عشق الاختيار فلوكان اضطرار يامع العفة  
والكتمان فالوجه حصول الشهادة والظاهر ان  
الكلام فيما اذا كان المقصود من العشق ما يتبع  
منه اما لو نظر انه امر واقفا او حيث يحوز النظر  
فوقع في قلبه محبته من غير ارادة شئ لا يجوز حتى  
اودته الى الهلاك فينبغي ان لا يكون نزاع في شهادته  
وقال قل على خط قوله والميت عشقا اي ولو نحو  
امر حيث عذوكم ولو عفا نظر محرمه والحاصل  
ان الشهيد اعلى ثلاثة اقسام شهيد الدنيا والاخرة  
وهو من قاتل لتكون كلمة الله تعالى هي العليا وشهيد  
الدنيا فقط وهو من قاتل لالذم وشهيد الاخرة  
فقط وهو كثير كما اشار اليه بقوله من مات مبطونا  
اخ **خضر قوله** والاسقاط ما خوذ من السقوط يقال  
سقط الولد من بطن امه ولا يقال وقع وهو النازل  
قبل تمام استمره وهي ستة وخطتان اما النازل  
بعد تمامها فالكبير مطلقا ولا يرد عليه لما علم من انه

أو محذور أو لما  
الذي لم يقبل  
بعضه من القوم  
ومن فرق ما  
عدم الشهادة  
شرب خمر فظاهر  
الشهادة من خمر  
لكنه لم يرد  
سلم الدين مات  
الذي لا يرد  
بما علم ان يكون  
من مات مبطونا  
لان الاستنبط  
في ذلك ولا يرد  
كلمة الشكافي  
بسمه الاما كتب  
في ذلك قال فيهم  
المراد مع الشهادة  
والفكر ان كان

لا يسمى سقطا **قوله** كبرا الخ ولو قبل انفصاله **قوله** لم يستعمل  
الاستهلال رفع الصوت بشئ وفي القاموس استعمل  
الصبي رفع صوته بالبكاء كاهل وكذا اكل متكلم رفع  
صوته او خفض انتهى **قوله** فلا يصلي عليه اي تحريم  
الصلاة عليه **قوله** الا ان بلغ اربعة اشهر اي وظهر  
فيه تخطيط والا فكن لم يبلغها **قوله** فيفسل  
اي وجوبا كالشك في الدفن والحمل اما من لم يبلغ  
اربعة اشهر بان لم يخطط فيحسن مواريثه بخروجه  
ودفنه **قوله** والحاصل انه في الستة فما فوقها  
مثل الكبير بل لا يسمى سقطا محامرو قبلها ان ظهر  
فيه امارات الحياة فكذلك والافان ظهر خلقه  
وجب تجهيزه بالصلاة والافلاشي ع ش على القريب  
وقوله انه في الستة الخ اي اذا نزل بعد ستة اشهر  
وخطبت فما فوقها يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة  
وعزها وان نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة وهذا  
هو المعتمد كما نقله ربه عن افشار والده وظاهره  
وان لم يظهر خلقه فاحوال السقط ثلاثة ان لم يظهر  
فيه خلق اديم لا يجب فيه شئ نعم بين ستره غارقة  
ودفنه وان ظهر فيه خلقه ولم يظهر فيه امارات الحياة

وجب فيه ما عدا الصلاة اما هي فمستنعة فان  
 ظهرت فيه اماراة اعياءة فكبير وهذه عبارة العناي  
 بالحرف فليحفظ **قوله** ولا يغتسل من خيف تفتته الخ  
 عبارة في المنيح وشئ ومن تعذر غسله لفقد ما او  
 لغيرة كاحتراق ولو غسّل لَنَهَرِي يَمَّ تَمَّ فِي غَسْلِ  
 الجنابة ولو كان به قروح وخيف من غسله تشارع  
 البلاء انه بعد الدفن غسّل ولا مبالاة بما يكون  
 بعده فالحاصل صائر الى البلاء انتمت ثم قال فانه لم  
 يضر الا جنسي في الميت المرأة او جنسية في الرجل  
 يَمُّ اى الميت الى ما قال فقد الفاسل بفقد الماء  
 وفي حاشية ع شاعلم رفع **رفع** لو لم يكن قطع  
 الخارج من الميت بغسله مع غسله وصحت الصلاة  
 عليه لان غايته انه كالحى السلس وعوتصص صلاته  
 وكذلك الصلاة عليه ثم رسم على منبره وقوله كالحى  
 السلس قصية التشبيه بالسلس وجوبه حشوف  
 محل الدم بخوقطنة ونمضيه عقب الغسل والمبارك  
 بالصلاة عليه بعده حتى لو آخر المصلى الصلاة  
 وجب اعادته ما ذكر وينبغي ان من المصلحة كثرة  
 المصلين كما في ما خرو السلس لاجابة المؤذن وانتظار

حلاله **فوقه** لم يستبدل  
 فقاموس استبدل  
 ذكر لكم رف  
 على عليه اي قريم  
 بعبه انهم في و  
**فوقه** فيفسد  
 على امان اسلم  
 بوزن بخره  
 ستة فافوتها  
 ووتها الزهر  
 ان غره بعه  
 شي عن ط الفري  
 بعد ستة الهو  
 في المير من صلاه  
 بق حماره  
 اولاده وظهر  
 ثلاثة ان انيل  
 استخر فرفه  
 ربه فافيه



الجماعة انتهى بحروفه **قوله** من خيف نفسته خرج نفسته  
 فتسارع البلاء اليه فاذا خيف فلا عبرة به ويجب غسله  
 كما تقدم عن شاذ المزيج **قوله** يكونه مسموماً مثلاً أي  
 واحترق خضر **قوله** بل يجرم وجوباً خضر **قوله** فيما  
 مرأي الغسل وما معه يكسفينها اعم من ان تذكر  
 هنا ورح يتجد قوله لكن الخ اما اذا اريد بما مر المذكور  
 هنا فلا يجزئ الاستدراك لآث التطيب لم يتقدم  
 له ذكر حتى يتوهم ثبوته فليتنامل شو بزيادة قوله  
 لا الخ **قوله** لا لا يقرب أي المهرم طيباً اذا إمامات  
 أي يجرم تطيبه وطرح الكافور في ماء غسله  
 كما تمتنع فعله في كفته خضر فيجرم ان يقرب  
 طيباً في ثلاثة أشياء بدنه وما غسله وكفته **قوله**  
 وحنوط بفتح الحاء ضم النون ويقال الحنوط بالكسر  
 قال الازهرمي ويدخل فيه الكافور وذريعة  
 العصب والصندل الاحمر والابيض وقا عثرة  
 الحنوط ما يخلط من الطيب للموت خاصة ولا يقال  
 لطيب الأحياء حنوط **قوله** الاصل **قوله** ولا يؤخذ شعير  
 أي يجرم اخذ ذلك منه خضر ولا فدية على اخذه  
 على المعتمد كما ياتي **قوله** ولا يغطي رأس الرجل ولا يلبس

محيطاً خضروا نظروا اختلط المحرم بغيره هل يفتل  
الجميع احتياطاً للستر أو لا احتياطاً للأحرام وقد  
يتجه الثاني لأن التغطية محترمة جزئياً بخلاف  
ستر ما زاد على العورة **شوقوله** ولا وجه المحرمة ولا كف  
بفتارين أي بحرم ذلك خضر ويجمع ذلك كله قول  
المؤلف ووجب أبقاها أحرام انتهى والختم هنا  
كالأنثى كما صرحوا به في باب الأحرام **قوله** أبقاها  
الأحرام إذا لا يبطل نسكه بموته عب قال في المجموع  
وهذا يبطل الصوم بالموت أو كالجرح وجهان أصحهما  
يبطل وهو ظاهر كلام الأصحاب وكان القياس  
بطلان الحج بالموت وبما أخذ مالك وأبو حنيفة لكن  
قدمنا النسخ عليه لأن ذلك انما ثبت لهذا المحرم  
بسبب الأحرام وهو موجود في غيره خضر وقوله  
وهو موجود في غيره انظر هذا الصواب وليس موجوداً  
في غيره أي حتى يصح القياس **قوله** أيضاً أبقاها  
الأحرام أي فيما إذا مات قبل التملك الأول بخلاف  
المقتلة المحرمة فلا يحرم فيها حتى كالتهذيب بعد الموت  
ويفرق بينهما باتحاد الحد للتعجيل على الزوج وقد  
انقطع ذلك بموتهما وأما المحرم فان أثر الأحرام فيه

نفسه خرج  
غرة به ويحسب  
سواء مثلاً أي  
وبما خضر فيه  
لما علم من الذكر  
إذا اراد به الموت  
التطبيع  
أو بزيادة قوله  
لزم أيضاً إذا مات  
ور في ما نسكه  
فمنه من يقرب  
سنة وفيه  
أن المأط بالكد  
نور ودرية  
أي وقال غيره  
في خاصة وأما  
وأي من شئ  
فدني على أخذ  
الأنثى واللبس  
خلفاً

باق بدليل الحديث ان المحرم ياتي يوم القيامة ملبياً  
من فعل به ذلك بخلاف ما اذا مات بعد التحلل الأول  
فانه لا يجب علينا ان نأثر الاحرام فيه ولانه لو كان  
حيّاً جازله كل شيء من الحرمات التي تحرم على المحرم  
بالتحلل الأول ما عدا النساء فمن شذ ذلك اذ لا يظهر  
فرق بينهما **قوله** لما اخذ ظعوم وشعر ويردات  
اليه في الكفن نذبا وفي القبر وجوباً فيجب دفنهما  
معهما كما صرح به قل وغيره **قوله** لان اجزاً الميت  
محترمة ويحرم ختنه واث عصى بتأخيرها او تغذ  
غسل ما تحت ظفريته كما اقتضاه كلامهم وعليه فيم  
تما تحت محله ما لم يكن تحتها نجاسة تعذر الارتفاع وال  
دفن بلا صلاة عليه **قوله** فلا تشتهك بهذا اي  
ياخذ ظعوم وشعر نعم لو تغذ رطله الا بحلقه  
لتكيد راسه وجب حلقه على الاوجه وكذا لو  
تغذ رطل ما تحت ظفره الا بقله ولا فدية على  
حلقه ومقله ومطيبه خلافاً للبلقيني انتهى  
بح خضر وقوله وجب طهارة ظاهرة حتى في المحرم  
ويؤيد قوله ولا فدية مع **الحاصل** ان تحل حرمة  
اخذ ظفر وشعر المحرم وكراهة اخذهما من غيره ما لم



نرى حاجة اليه والا كان لشدة شعراؤه او نحوه  
 حثا بصبغ أو غيره او كان به قروح مثلا وجمد  
 ومها بحيث لا يصل أما إلى أصوله الابازالته وجبت  
 كما صرح به الاذرع وهو ظاهر **قوله** ويسن في تكفين  
 الرجل ازارا لغافقات هذه مقالة ضعيفة تتبع فيها  
 اصله والمعتمد وجوب ثلاث لغايف كما في متن المنهاج  
 والمهبح والحديث لا يناسب المدعى لان تحريك فيه  
 ثلاثة أبواب ليس فيها قيص ولا عامة خضر  
 وهذا حيث كفت ماله ولم يوص باسقاط الزايد على  
 الواحد ولم يمنع منه غريم مستغرق دينه للتركة  
 واريد الاقتصار على ثلاثة فوجب وان كان في الورثة  
 محصور عليه عن المعتمد خلا فالف **قوله** ازارا لاراد  
 والميزر ما يستر العورة انما خضر وتسميه العامة  
 بالوزرة **قوله** في ثلاثة ابواب ظاهرة ان كلامها  
 يستر جميع البدن وهو ما في التحفة وحي في استدلاله  
 به على ما ذكره من الازار والغافقات نظر لا يخفى  
 ثم يتأمل بعد هذا قوله ومن كفت منهما الخ **قوله**  
 وكما فعل يا بنة صلى الله عليه وسلم أم كلثوم ومات  
 جميع اولاده في حياته صلى الله عليه وسلم الا فاطمة

بم القامة ملبسة  
 نبت بعد التخلل الذي  
 من قبله ولانه لو كان  
 التي تحرم على الممر  
 من ذلك اذا لم يظهر  
 وشعره وردان  
 وجوبا فيجب فيها  
 لان احراز البيت  
 حتى يتأخره او فقه  
 كذاهم وعليه فيهم  
 سنة تغذرا لها واد  
 لا يستعمل هذه ال  
 وشبهه لا يملعه  
 لا وجه وقد اذ  
 بقله ولا فدية على  
 فاللبقى انما  
 ظاهرة حتى في الممر  
 اصل ان تحل حرمه  
 خذتها من غير علم

فبعده بسنة أسير قال القسطلاني ولم تخفك تلك  
أمة وهي أفضل أولاده إلا ما فضل الله به الذكور لأنها  
قاسية لوعة موته وقالت •

ماذا علم من ثم رتبة أحمد • ان لا يشتم من الزمان غواليها  
صبت علي مصائب لوانها • صبت على الأيام عدت لياليا  
انتهى وأعلم ان الموت أعظم المصائب بعد الكفر وأعظم  
منه الغفلة عنه وما أحسن ما قاله بعضهم  
صاح ثم ولا تزل ذاكر الموت فتنسيانه ضلالا مني  
**قوله** والزيادة على الخمسة مكروهة كراهة تنزيه  
وهو المعتد عندهم رلا كراهة تحريم خذ **قوله** ومن  
كفن منهما أي من ذكر أو امرأة بثلاثة فهي لغايف الخ  
هذا مناف لقوله السابق ويسين في تكفين الرجل  
الخ كما مر وكتبه الشوبري يجر مع قوله ويسين في تكفين  
الرجل **قوله** يستترك منها جميع البدن أي غير رأس المحرم  
ووجه المحرمة كما علم مما مر **قوله** زيد قميص الخ أي زيد على  
الثلاث **قوله** قميصات لم يكن محرمة أما المحرم فلا لأنه  
لا يلبس محيطا كما مر نعم محله ذلك أي جواز زيادة ما  
ذكر إذا كانت الورثة أهلا للتبرع ورضوا به فان كانت  
فيهم صغيرا ومجنونا أو مجورا عليه بسفه فلا بل يقتصر

على ثلاثة لغايف هذا كله اذ كفن من تركته والا وجبت  
لغة تستر جميع بدنه فقط كما مر به تحريم الزيادة على  
سائر جميع البدن من بيت المال او مما وقف للتكفين  
والاعتماد انه يعطى منهما الحنوط والقطن وان كان من  
الامور المستحبة **قوله** تحتها اي اللغايف **قوله**  
ومثلها الخنثى يصح رجوعه لجميع ما قبله حتى لقوله  
ولا يغطي رأس الرجل ولا وجه المرأة كما مر وصرح به  
في **قوله** وفروض الصلاة على الميت وهي من خصايصنا  
على الراجح وعروض الصلاة املايكة على آدم عليه السلام  
واجيب بان المراد بها الاستغفار واوان الذي  
من خصايصنا كونها على هذه الكيفية التي من جملتها  
الفاخرة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وشرعة  
بالمدينة الشريفة في السنة الاولى من الهجرة كما في  
سيرة النبي فمن مات من الصحابة بمكة الشريفة كخديجة  
لم يصل عليه صلى الله عليه وسلم واول صلاة صلاها صلاة  
بالمدينة الشريفة على قبر البراء معزور واما المص  
الصلاة عن الغسل والتكفين إشارة الى طلب تأخيرها  
عنها وجوبها في الغسل ونحوها في التكفين كما ياتي  
**قوله** ثمانية الاولى عدتها سبعة باستقاط قرن النية

لأنه لم يترك تركته  
ألبه الذكر لانه  
بعد الزمان فلو ان  
الاداء عند لياليها  
يبعد الكفر واشتم  
ما قاله بعضهم  
بانه ضلال ميت  
وهو كالهة تنزيه  
تحرر من خسر **قوله**  
لانه في لغايف الخ  
يسن في تكفين الرجل  
مع قوله ويسن في تكفين  
ان اي غير رأس العبد  
تحت الخ اي يد على  
اما الجرد فلا لانه  
اي جوار زيادة ما  
ورضاه فان كان  
بفسفه فلا يفتنه  
على



بأولها فإنه شرط لا ركن خلافا للمصنف هنا وفي صفة  
الصلاة خضر بزيادة **قوله** نية ويكفي فيها نية مطلق  
الغرض وإن لم يقل كفاية كما يكفي نية الغرض في  
أحد الخمس وإن لم يقيد بها بالعين وعلم من كلامه  
تعريف نية الغرضية كما في الصلوات الخمس ولو في  
صلاة امرأة مع رجاله خضر بحروفه ولو في صلاة  
الصبي فيجب عليه نية الغرضية كما صرح **بـ**  
النوري في ثم المذهب ويشكل على ما قالوه من أن  
الصبي لا يجب عليه نية الغرضية في الصلوات الخمس  
وهو المعتبر عند رويحتاج إلى الفرق فليحذر  
**قوله** وأربع تكبيرات متما تكبيرة الاحرام فلو نقص  
عنا ابتداء لم تنعقد بان أحرمتها بنية النقص  
أو انتمأ بطلت ولو زاد عليها كانت أي بتكبيرة خامسة  
ولو عدت لم تبطل صلاة لأنها ذكر وهي لا تبطل بالذكي  
نعم لو زاد على الأربع عدت معتقداً البطلان بطلت  
كما ذكره الأذري أوزاد امامه عليها لم يتابعه  
أي لا يسر له متابعتة في الزايد لعدم تسنه  
للامام بل يسلم أو ينتظرة يسلم معه وهو الأفضل  
لشأن المتابعة فلو تابعه في الزايد لم تبطل الصلاة

كما أفتر بذلك ثم روي ذكره خضر وعثره فلم يحفظوا ولا  
تفعل عما تقدم من ان سجود السهو لا يدخل صلاة  
الجنابة **قوله** وقرئت النية هذا ابتاع على ما سلفه  
في أركان الصلاة لكنه نبه ثم على ان الأكثرين لم  
يعدوا قرئت النية بالتكبير ركناً بل جعلوه كالجزم من  
النية كالوضوء وخوؤه ولعل ترك ذلك هنا اكتفاً  
بما مر وألغى ذلك شئ وقد اسقط هذا من المنهج  
وعدا الأركان سبعة وهو الأول كما عرفت **قوله** باؤها  
وهي تكبيرة الإحرام **قوله** وقيام لقادر ولو صبها  
وامرأة مع رجاله وان قعت لها نفلاً رعاية لصورة  
الغرضه خضر عن سماعه فان عجز عن القيام فقد  
فان عجز عن القعود انعطه فان عجز عن الانعطاف  
استلقى فان عجز أو ما تخاف في غيرهما **قوله** بعد  
التكبيرة الأولى وقال النووي تجزئ بعد غيرها  
أيضاً وله على هذا جمعها مع ركن آخر وتأخيرها  
عن الرابعة نعم تتعين عقب الأولى للمسبوق ولو عبر  
أما بعقب يدل بعد في الكل كان أولى قال وقوله  
نعم تتعين عقب الأولى للمسبوق ضعيف ففي حاشية  
سم على نحو قوله المنهاج ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة

هنا في صفة  
في ثمانية مطلق  
نية الغرض في  
وعلى ما ذكره  
أنه الخمس ولو  
وفه ولو صلاة  
في صرح به  
في ما قاله ابن  
في الصلوات بعد  
في الفرق فلهذا  
رواية الإحرام ولو انفرد  
فيها بنية المقصود  
ن أن يتكبر في صلاة  
وهي لا تقبل بالركن  
هذا البطلان لنية  
وعليها لم يتأخر  
في البعد منه  
لم يعد وهو أفضل  
لأنه لا بد من صلاة

وان كان الامام في غيرها مانصه قوله ويقرا الفاتحة  
اي انه يشاء وان تشاء غيرها لتكبيره اخرى قوله  
وان كان امامه في غيرها اي بان ادرك الامام  
بعد الثانية مثلا انتهى بحروفه وفي فتاوى  
م ر التي عليها خطه مانصه سطر رضي الله عنه  
فمن تباطأ باحرامه عن احرام امامه في صلاة  
أجنازة فلما ان كبر تكبيرة التحريم كبر امامه  
الثانية هل يكبر معه وجوبا وتسقط عنه  
الفاتحة راسخا وياي بها في الثانية مع الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم لان الاولى ليست  
الفاتحة متعينة فيها واذا تركها في الاولى عدا  
واقف بها في الثانية فهل الاولى ان يقدمها  
على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم او يقدم  
الصلاة عليها فاجاب يكبر معه وتسقط عنه  
القراءة ويحملها الامام وان كان يجوز له تاخير  
قراءة الفاتحة لما بعد الاولى لسقوط محلها الاصل  
ومث آخرها لما بعد الاولى الى الثانية فتقديم  
الفاتحة عن المسبوق بتكبير الامام عقبة تكبيرة  
وان لم يقصد ايضا عما بعد الاولى نظرا لمحلها



الفاضل ويؤيده ما علل به وتلخص ان الفاعلة  
تجزى بعد غير التكبيرة الاولى ولو بعد الرابعة  
وقبل السلام في غير المسبوق وفي المسبوق اذا  
ادرك مع الامام ما يسمع قرائته الفاعلة على المعتد  
وما ذكره قل من الاستدراك ضعيف فليست مل  
ثم قولك ولو غير يعقب الخ لا يظهر له فائدة  
مع ما في جوابه من ان الافضل مراعاة الترتيب  
حيث اخر الفاعلة ولو خلف المأموم عن امامه  
بلا عذر بتكبيرة حتى شرع امامه في اخرى بطلت صلاة  
اذا لاقتدا هذا انما يظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحسن  
يشبه التخلف بركعة فان كانت ثم عذر كنسيات  
فلا تبطل ولو سلم الامام على الراح خلافا للهم في  
المنهج وخطا وغيرها حيث قالوا تبطل بتكبيرتين انتم  
ولا شك ان التقدم كما لتخلف بل اول خلافا للهم  
في ثم المنهج كما في خط على الغاية ولا يجوز ان يقرأ بعضها  
في ركن آخر كما يؤخذ من كلام المجموع لان هذه الخصلة  
لم تثبت في فرع وقع السوء ال عن موافق شرع  
في قراءة الفاعلة في الاولى فهل يجوز له قطعها وتأخيرها  
الى ما بعد غيرها اجاب ابن الرمي بانه لا يجوز لانها

وله ويقر الفاعلة  
في اخرى قوله  
ان ادرك الامام  
منه وفي فتاوى  
يضي به منه  
الامام في صلاة  
وبدرك امامه  
يستغف عنه  
لثانيه مع الصلاة  
ان الاولى ليست  
في الزمان عند  
ان يقدم  
ليدرك او يذبح  
ه ويستغف عنه  
بمجرد التأخير  
مقطوعا لها في  
الثانية فتقديم  
لامام عقب تكبيرة  
اولى خطأ للملك

تعينت بالسرع فقولهم الغائبة لا تتعين في الأول أي ما لم  
يشترع فيها فتأمل **قوله** والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
وظاهر كلامهم أنه لا يثبت المثل لم أيضا وعليه فهو مستثنى  
من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر سئو وهو المعتمد خلاف  
الحج في التحفة فراجع نعم يبين الحد قبل الصلاة والدعا  
للمؤمنين والمؤمنات بعد ما كما يأتي وفي أقوالها وأكملها  
ما مر في غيرها من الصلاة **قوله** بعد الثانية قال  
في المجموع يجب كون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
في الثانية والدعا للميت في الثالثة أي فلا تجزئ  
الصلاة في غير الثانية ولا الدعا في غير الثالثة بخلاف  
الغائبة قال في المجموع وليس لخصيص ذلك الإجماع  
الاتباع انتهى وقال بعضهم لأن القراءة أفضل الأذكار  
فتوسع منه ما لم يتوسع في غيره **قوله** ودعا للميت  
ولا بد أن يكون بأخروية كاللهم اغفر له أو اللهم  
ارحمه أو اللهم الطف به أو اغفر الله له أو  
أورحمه الله أو لطف الله به فلا يكفي بدنيوي  
الأنال إلى نفع أخروي كاللهم اقض عنه دينه  
ولا يكفي الدعا للمؤمنين والمؤمنات نعم يكفي في  
الصغير اللهم اجعله فرط الأبوية إلى آخر الدعا المشتهور

على ما اعتده مرر وان لم يكن دعائه بخصوصه فهو  
مستثنى خلافاً له وعبارة خط على الغاية وامّا  
الصغير فيقول فيه مع الاول فقط يعني قوله اللهم  
اغفر لنا وحيثنا وميتنا وشاهدنا وغايبنا وصغيرنا  
وكبيرنا وذكرنا وانثانا اللهم من حيثنا منافاجه  
على الاسلام ومن توفيقه منافقوه على الايمان  
اللهم اجعله فرط الابوية اي سابقهما مصالهما  
في الآخرة وسلفاً وذخراً بالذال المجبة وعظيمة  
وامتيازاً وشغيعاً وثقل به موازينهما وافزع  
الصبر على قلوبهما لا بد ذلك مناسبت للمحال وزاد في  
المجموع على هذا ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره  
ويوثق فيما اذا كانت الميت انثى ويأتي في الجنة ما مر  
من التعبير عنه بالملوك ونحوه ويكفي هذا الدعاء  
للطفل ولا ينافي قوله انه لا بد للدعائي الميت ان  
يخص به كما ثبت النص في هذا بخصوصه وهو قوله  
صلى الله عليه وسلم والسقط يصل عليه ويدي لوالديه  
بالعافية والرحمة ولكن لو دعي له بخصوصه كفي ولو  
تردد في بلوغ المراهق فالأحوط ان يدعو بهذا ويخصه  
بالدعاء بعد الثالثة قال الاسنوي وسواها قالوه ما

في الأول اي ما له  
صلى الله عليه وسلم  
بنا وعليه مستثنى  
وهو العبد فلا  
قبل الصلاة والدعاء  
وفي قوله صلى الله  
بعد الثالثة قال  
صلى الله عليه وسلم  
تمة اي فلا يفرق  
شأن الثالثة بقول  
يصد ذلك الاجرة  
رأى الفضل لا يكاد  
هنا ودعا الميت  
من اغفر له واليه  
غفر الله له او  
يلكي يد نبوي  
أقرب منه دينة  
ان يلقى في  
آخر الدنيا الخ



في حياة أبيه املا وقال الزركشي محله في الابوين  
الحسين المسلمين فان لم يكونا كذلك اتي بما يقتضيه  
الحال وهذا أولى ولو جعل اسلامهما فالأولى ان  
يعلق على ما فيها خصوصاً في ناحية يكثر فيها الكفار  
ولو علم كفرهما كتبعية الصغرى للمساوية حرم الدعاء  
بالمغفرة والشفاعة ونحوهما انتم وقوله فلو تردد  
في بلوغ المراهق الخ ويكفيه ان يدعو له بالرحمة  
مثلاً قل وقوله حرم الدعاء بالمغفرة هذا اما قاله  
النووي وعن شيخنا جوازه الامغفرة ذنب الشرك  
قال تنبيه قولهم وصغيرنا اي اذ بلغ واقتراف  
ذنباً أو المراد صغيرنا في الأعمال هذا او قد قال  
يج في الدر المنضود سئل ابن سيرين عن الدعاء  
بالمغفرة للميت الصغير مع انه لا ذنب عليه فاجاب  
بانه صلى الله عليه ولم يغفر له ما تقدم منه ذنبه  
وما تأخر وامرنا بالصلاة عليه وكأنه يشير الى ان  
الدعاء بالمغفرة لا يستلزم وجود ذنب بل قد يكون  
بزيادة القربات كما يشير اليه استغفاره صلى الله  
عليه وسلم في اليوم والمائة مرة فاندفع قول  
بعضهم يحتمل ان المراد بطلبها للطفل في قولهم في

دعا المنازة للجهر اغفر لصغيرنا الخ تعليقها ببلوته  
وفعله الذنب او طلبها لوالديه او احدهما او لمن رباة  
عنا في قوله للميت ولو غير مكلف ومن بلغ مجنوناً  
ودام جنونه الموت وهو الاوجه اذا جرى على الصلا  
التعبد خلاف الاذني حضر عن شمر **قوله** كسايد  
الصلوات في كفيته وتعدده ويؤخذ منه عدم  
استحباب زيادة وبركاته وهو كذلك خلافاً لمن  
استحبها شمر **قوله** ابن حنبل بضم اوله بلفظ  
المصغر قل واوله حائض **قوله** عن أبي قتيبة من السنة  
اي الطريقة قل فلا يرد انه واجب وقول الصماني  
من السنة او نحو في حكم المرفوع **قوله** ان يكره اي اربعاً  
كما في رواية اخرى **قوله** اي سرا اي تسوا كان ليلا او  
نهاراً فلا يطلب الجهر في شئ من صلاة المنازة مطلقاً  
الا في التكبيرات من الامام والمبلغ ان احتج اليه  
فامرح بذلك شمر **قوله** ولا يجب تعيين الميت  
اي الحاضر ولا معرفته كما في الجهر بل يكفي قصد  
من صلى عليه الامام كاستغاثت نوع يتميز اما لو صلى على  
غائب فلا بد من تعيينه بعقله كما قال ابن عمير  
واسماعيل الحضرمي وعزري الى البسيط ووجه الاضحية

له في الايوب  
التي ما يقتضيه  
كما في الاولات  
ميتة كذا في الكفا  
سأله حرم المأكل  
هو قوله في قوله  
يدخله بالرحمة  
فقره هذا ما قاله  
فقره ذنب الشوك  
اي اذا لم يلقه والذين  
لهذا او قد قال  
سرا من عند المدا  
لا بد عليه فاما  
تقدم من ذنبه  
وكذا في غير ذلك  
وذنب بل لا بد  
تغفارة صلى الله  
سنة والذبح قول  
طفل في قوله في  
دعا

بأنه لابد في كل يوم من الموت في أقطار الأرض وهم  
غايبون فلا بد من تعيين من يصلي عليه منهم والمعتد  
ما قاله ابن عجيل اليميني أنه في الغائب لابد من تعيينه  
الأذا قال أصلي على من صلى عليه الإمام فيكفي ولا  
يحتاج إلى تعيين وكذا لو قال آخر النهار أصلي على من  
مات بأقطار الأرض وغسل فالحق صحيح نظرا  
للعامة قال في المجموع وهو حسن فخر قال شيخنا  
والحاصل أنه لا فرق بين الحاضر والغائب في أنه لابد  
تمييزه نوع تميز كما يعلم من آخر عبارة المحسن والمراد  
بالغائب الغائب عن البلد ولودون مسافة العصر  
وفي غير جهة القبلة والمصلي مستقبلا كثرنا لا سقط  
الفرض بشرط أن يكون من أهل فرضها بأن يكون مسلما  
مكلفا وقت دفنه على المعتد وقوله المناج والمتميم  
وقت موته ضعيف واعلم أن شروط صحة الصلاة  
على الميت مع شروط غيرها من الصلوات  
كطهر وسنة وغيرها مما يتأتى بمجيئه  
هنا شروط أربعة تقدم طهر فلو تغذر  
طهر لم يضر عليه وإن لا يتقدم ابتداء  
عليه حاضر أو لوفى قبره وإن يجهل مكانه وأحد



وان لا يزيد ما بينهما ابتداء في غير المسجد على ثلاثمائة  
ذراع تقريبا تنزيلا للميت منزلة الاماء كما في المنهج  
وسم فغيبه التفصيل المذكور في شروط الامام  
وهو انه ان كان في المسجد لا يضر البعد وان حاله  
ابنية نافذة او ابواب مغلقة وفي غير المسجد بشرط  
عدم البعد وعدم الحائل كذا بخط الشيخ الميرزا  
مقري الشمس الرمي بها من اجله الحلي وقضيت  
انه اذا صلى على ميت في سحلية عليها الغطاء خارج  
المسجد لا يصح لان الباب المردود يضر بين الامام  
والمأموم في غير المسجد فيجب رفع الغطاء بحيث  
يخرج منه الميت وقد قرر هذا شيخنا الشهاب  
الخليفي وسألت شيخنا الشيخ منصور المنوفي فقال  
هذا الذي اعطى عليه كلامنا نحننا ولكن في حواشي  
سم على المنهج خلافة فليراجع **قوله** فان عين اي  
غير العدة اما به كان نوى الصلاة على عشرة  
مثلا فان بانوا دوا منعت او اكثر لم تصح فيجب  
اعادتها على الجميع قل ولا عد فرض المسئلة فيما اذا  
قالا صلى على من مئذ واعتقد انه عشرة فبانوا اكثر  
فانه لا يقع اما لو قال صلى على هؤلاء العشرة فبانوا

أكثر فالظاهر أنه لا يضر أخذ من كلامهم فليتنا مل  
وعبارة العنايف فلو اعتقد أنهم عشرة فبانوا  
أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لأن منهم من لم  
يصل عليه وهو غير معين وأن اعتقد أنهم أحد عشر  
فبانوا عشرة فالظاهر الصحة وإن صلى على حي وميت  
صحت إن جهل والافلا أو على ميتين ثم نوى  
قطعها عن أحدهما بطلت قال قل تنبيه  
يتم المسبوق باقي الصلاة بعد سلام الإمام والأولى  
أن لا ترفع الجنازة حتى يتم ولا يضر رفعها وإن  
تعدت أو حال بينه وبينها حائل كما لو أحرمت عليها  
قارة ثم رفعت فإن أحرمت عليها سارية شرط  
عدم الحائل وعدم بعد المسافة على ثلاثمائة ذراع  
قبل إتمامه والابطال به بحروفه وقوله وإن  
تعدت ولو تحولت عن القبلة ولو صارت خلفه إذ  
يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وهذا  
ظهر من قولنا في خلال الشروط ابتداء وقوله فإن  
أحرمت عليها سارية شرط عدم الحائل فضعف  
بل يشترط شرطان فقط أحدهما ما ذكره وهو  
عدم بعد المسافة الخ والثاني أن يكون لجهة القبلة

عند

عند الترم فقط كما في حاشية الزمادى على المنهج وزيارة  
العناني ولو صلى على جنازة وهي سارية صح بشرط  
ان تكون لجهة القبلة اي في حال الترم فقط  
وان لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع اي ابتداء  
ودواما الى تمام الصلاة ولا تشترط المحاذاة والقول  
به مبني على ضعف اي وهو اشتراط المحاذاة بيت  
الامام والامام في جماعة الصلوات الخمس ولا يضر  
الحايل بينهما **قوله** نعم ان اشار اي كقوله هذا اف  
الحاضر او الذي في المزارب او الذي امام الامام  
قل **قوله** لا دعاء افتتاح وان صلى على غائب  
او قبر كما ينعم به التعليل قل **قوله** وسن اظهر  
الحج وكذلك ليس رفع القبر عن الارض بقدر شبر  
تقريباً ومحل اظهاره ورفعاه اذ لم تكن حاجة  
لاخفائه من بناء او عذر او عوجها **قوله** عثمان  
ابن مظعون هو اول من دفن بالقبعة من المهاجرين  
خضر **قوله** اذ علم معناه اعلم مضاعفاً من  
العلامة والذي في المجموع نعلم بضم التوت وسكون  
العين من الاعلام شرعب خضر **قوله** قبر اخي اي من  
الرضا ع خضر اي لانه صلى الله عليه ولم ليس له اخ



ولا اخت من النسب وقد قال الواقدي المعروف عندنا  
وعند أهل العلمات أئمة وعبد الله لم يلدأ غير رسول  
الله صلى الله عليه وآله ثم هـ نحن الزرقاني **قوله** وأدفن  
إليه من مات من أهلي وقضيت به ذب عظم الحجر ومثله  
نجوم ووجهه ظاهر فأن القصد بذلك معرفة  
قبر أمية على الدوام ولا يثبت كذلك إلا العظم  
وذكر الماوردي استحبابه عند رجله أيضاً مـ  
خضر **قوله** وكرة بناؤه أي في غير المسبل ويحرم فيه  
وهو ما حرت عادة أهل الحمل بالدفن فيه وإن لم  
يعرف له مسبل والحق بها الأذرع من الموات خضر  
وسوا البناني باطن الأرض أو ظاهرها ومنه وضع  
الأحجار المشهورة الآن فيحرم ما لم يخف بنفسه  
أو دفن ميت عليه كما يأت عن الرحاني واستثنى  
بعضهم قبور نحو الصالحين كالأبناء والشمداق ل  
ويجب هدم البناء على الحاكم لا الأحاد في المقبرة  
المسبلة كما في العباب وش وقوله واستثنى  
بعضهم الخ عبارة الرحاني نعم قبور الصالحين يجوز  
بناؤها ولو بقية لأحيا الزيارة والبركة قال  
الحلي ولو في مسبلة واقعية وقد أمر به الشيخ

الزيادي مع ولايته للشيخ الزفراف في تربية المجاورين  
واخبرني بعض اخواننا قال قلت له يا سيدي اما هو  
حرام فقال لي نعم انا امر به وان كان حراما لول  
ذلك لم يرتضه شيخنا الشوري وقال هو خلاف  
وقد افتى العزبي عبد السلام بخدم ما في القرافة  
ويستثنى قبة الامام لكونها في دار ابن عبد الحكم  
انتهى ويظهر حمل ما افتى به ابن عبد السلام على ما  
اذكر في حال البناء في الوضع فان جهل ترك حملها على  
وضعها وقام في الكنائس التي تقرأ اهل الكنائس عليها  
في بلادنا وجهلت حالها وكما في البناء الموجود على  
خاافة الانهار والسوايح **وملأ قوله** وتبييضه  
ولو ملكه الا ان خيف بنسه وخرج به تطيينه  
لعدم الزينة فما يفعل في القرى في العيدين من  
ذلك مكروة والتركيب المروفة الآن وهي أربعة  
احجار كبار جائزة الاولى ان يقال حرام في غير ملكه  
ومكروهة في ملكه الاحتفاظ بنسه او للحفظ من  
الدفن عليه فلا حرمة ولا كراهة لحفظ بنسه او الدفن  
عليه **رحماني قوله** والكتابة عليه ولو اسم صاحبه  
الاغوعام او صاحبه ليصرف عنه طول المدة ومحل

كراهة الكتابة في غير القرائن اما هو فيجزم كتابته لتقر  
للامتهان والدوس والتجس بصد يد الموتى عند  
تكرار الدفن او وقوع المطر كذا نقله جمع من بحسب  
الاذري وعبارة شمر وشمل كتابة القرائن وغير  
وما ذكره الاذري من حرمة كتابة القرائن على  
القبور لتعرضه للدوس والتجاسة والتلوين بصد يد  
الموتى بتكرار السنين مردود باطلا ثم لا سيما المحذور  
غير محقق انتهى ثم يجزم كتابة القرائن على الكفن  
قاله رفي ش ولا يجوز ان يكتب عليها اي لفافون  
الكفن شيئا من القرائن او الاسماء العظيمة صيانة  
لها عن الصد يد ولا يكره النعل في المقبرة  
اي لا كراهة في مشيه بين المقابر بنقل بل يجب لبسه  
ان خضع التجس ويكره بلا حاجة الجلوس على قبر محترم  
والاستئذان عليه والاستئذان اليه والوقوف اما حاجة الدفن او  
الزيارة مثلا فلا كراهة كما لا يكره ذلك على قبر غير المحترم  
كرته وحرمي ولا حرمة لغير الذي في نفسه لكن ينبغي  
اجتنابه لاجل كف الاذى عن اجسامهم اذا وجدوا وبكره  
اللقاء في مقابرهم وحريم البول والغائط على قبر المحترم بالاجماع عليه  
جل حديث ثلاث يجلس احدهم على حربة فتصل الى جلده خير من ان يجلس



على قبره انتهى أي للبول والغايط والله سبحانه وتعالى أعلم  
**كتاب الزكاة** قد علمنا على الصوم  
والجمع أنهما أفضل منهما مراعاة للمحدث الناطق إلى  
كثرة أفراد من تلزمه عليهما قال وفرضت الزكاة في  
السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر ويغفر  
حاجدها على الإطلاق أو في القدر المجمع عليه دون  
المختلف فيه وهو الأقرب لوجوبها في مال العبي  
ومال التجارة ومن جعلها عرف فإن حجبها بعد  
ذلك كفر ويقابل الممتنع من أدائها وتؤخذ  
منه وإن لم يقابل قسراً والحاصل أنه الناس فيها  
ثلاثة أضرب ضرب يعتقد وجوبها ويؤدى بها  
فيستحق الحمد وفيه نزل قوله تعالى خذ من أموالهم  
صدقة الآية وضرب يعتقد وجوبها ويمتنع من  
إخراجها فإن كان في قبضة الإمام أخذها من ماله  
قسراً أو الأقاتل كما فعلت الصحابة رضي الله عنهم  
بما نزع الزكاة وضرب لا يعتقد وجوبها فإن كان  
من يخفى عليه ذلك لكونه قريب عهد بالسلام  
عرف ونهى عن العود والاعلم بكفهم عنا في **قوله**  
وما يذكر مع ما من الغنى والغنيمة والكفارة والغنى

<sup>قوله</sup> خضر وغيرهما كالنماء والمدح ومنه فلا تزكوا أنفسكم  
أي تمدحوها خضر قال الشاعر وما حسن  
أن يمدح المرء نفسه <sup>قوله</sup> لما يخرج أي لما يخرج  
سعى بها لا نهات طهر وتصلح وتتم وتمدح المخرج  
عنه وثق به من الآفات شئ وقال خضر سعى بها ذلك  
لأنه يظهر المخرج عنه عن تدني نفسه بحق المستحقين  
والمخرج عن الالم ويصلح وينمي ويقويه من الأثام  
ومدحه انتهى وهو بيان للمناسبة بين المعنى اللغوي  
والمعنى الشرعي انتهى وقد عرفت أن معناها لغة  
اسم للفعل وهو التطهير وشرعا اسم للعين المخرجة  
<sup>قوله</sup> على وجه مخصوص من الشروط الأربعة <sup>قوله</sup> وأما  
الزكاة الأصح أنها مجملة لم تنفخ دلالتها لأعامة ولا  
مطلقة وكذا أقواله تعالى خذ من أموالهم صدقة خضر  
ولا يرد على أنها مجملة أنه لا يصح الاستدلال بها كما في  
الأنسول لأن المص استدل بها على مطلق وجوبها وهي  
تدل على <sup>قوله</sup> زكاة وفيه إشكال وذلك أنه لا يصح  
كون هذه الخمسة بيانا للحق الواجب في المال لأن الغنى  
والعينة ليسا كذلك ولا كونها بيانا للمال الواجب فيه كقولنا  
والعينة وإنما كذا لأنه يناقض الزكاة والعمارة والغنية لأنها من الأموال الواجب

ويزول بتقدير مضاف في قوله وفي غنمة اي وخمس  
في وخمس غنمة فتكون كلها بياناً للحق تغليظاً للامور  
اعني الزكاة والكفارة والغنية وعبرة قد قوله  
وفي غنمة اي خمس كل منهما تناسب ما قبله وما  
بعده انتهت واراد بما قبله الزكاة وما بعده الكفارة  
والغنية فليست امل **قوله** وفدية كما في ارتكاب  
مخطور في الحج وقد سمي كفارة قل **قوله** ناض اي  
نقذ ومنه المعدن والركان هذا الاينافي قوله  
الاينافي الذهب والفضة غير المعدن والركان  
لأن ما هنا تفسير بحسب اللغة وما سياقي تفسير  
بحسب المراد لانه افرز المعدن والركان بباب  
مستقل كما سياقي **قوله** وما له تجارة اي في قيمته  
فيرجع الى الناض قل واعلمهم اما افرزوها من  
الناض لاختصاصها بمزيد أحكام كما يعلم مما ياتي  
**قوله** ونعم اي ابل وبقر اهلية كما الجواهر وغيرها  
وغنم خضر وقوله وغيرها اي وغيرها اموالهم يريد  
بالجواهر كتاباً من كتب المذهب وأما لم يقيد الغنم  
بالاهلية لانه لا يقال للظبا غنم بل شياة البر  
شامل **قوله** ويدين اي ويجب الزكاة في المال عن



بدن أو لأجل بدن ففي القدرة بمعنى من أو للتعليل  
وفي التي هي صلة الزكاة محذوفة وبهذا يندفع الاعتراض  
بان زكاة الفطر لا تجب في البدن بمعنى الخفا لا تجب  
منه كما لا يخفى وكتب العلامة الشووي قوله  
فتجب الزكاة أي التي هي أحد الأنواع الخمسة  
الواجبة في المال وقوله في خمسة ثم قوله في بدن  
ظاهر في أن زكاة البدن زكاة مالية وعبارة  
الجواهر وهي يعني الزكاة نوعان زكاة الأبدان  
وهي زكاة الفطر ولا تتعلق لها بالمال وزكاة المال  
وهي نوعان أي انتهت عبارته وأقول يجازي  
بان المراد بالزكاة في قول المص فتجب الزكاة مطلق  
الزكاة لا بقيد المالية فيكون فيه شبه استيذان  
فلم يتأمل **قوله** حرية أي حقيقة فلا يرد المسجد  
فإن المراد بكونه حراً أنه كالحرة فهو يعني الخفا  
لا تجب في مال المسجد لأنه ليس حراً حقيقة تأمل  
**قوله** ولو لم يبعث وفي نسخة لبعض أي فتلزم لبعض  
الزكاة فيما ملكه ببعضه أمرواً أو هي العبارة  
خلافه قد لا وقوله وفي نسخة أي وفي نسخ ولو  
للبعض وقوله وان أو هي أي ولعل هذا هو الموضع

لشواوي

للمناوي حيث قيد الحرية بالكامل وقد علمت انه خلاف  
الصواب فلا تغترب **قوله** ولو مكاتب لا فلا تجب فيها  
بيده عليه ولو في الكتابة الصمعة ولا على سده ولو  
في الكتابة الفاسقة وكتب متولا فرق هنا بين الكتابة  
الصمعة والفاسقة انتهى ولعله قيد بقوله هنا لاخرها  
في زكاة الفطر فانها تجب اسدا في العيصة وتجب على  
السيد في الفاسقة كاسيات **قوله** وعذره لا مملوك  
اي وان ملكه سيده على الرأح وعلى مقابله لا زكاة  
عليه ايضا لا يؤتى من المكاتب **قوله** فان عجز  
المكاتب الخ اي مع فسح السيد عناني **قوله** وابشدي  
حوله اي بالنسبة للأموال الحولية اما بالنسبة  
للنابت والمعدن والركاز وزكاة الفطر فلا يشترط  
فيها حوله بل العبرة بوقت الوجوب **قوله** من حينئذ  
اي من حين التعرير خضر **قوله** بمعنى انه الخ اي  
فلا سلام ايما هو بشرط الوجوب الاخراج لا الخطاب  
بنا على الاصح ان الكافر مخاطب بالعزوع بالنسبة  
للعقاب عليهما في الآخرة متو وقوله لا الخطاب فيه  
نظر فانه لا معنى للخطاب الاوجوب الاخراج فالاول  
**قوله** **قوله** بمعنى الخ اي فلا ينافي انها تترجم من حيث

انه يعاقب عليها في الآخرة كبقية الفروع **قوله** ما بدأها  
أي حالاً وقوله ولا يقضاهما أي بعد الإسلام وإتمامه  
تسقط الكفارة بالإسلام تغليباً لما فيها من المواساة  
قاله في الإيعاب **شوقوله** نعم أي كانت أسلم عبده قبل  
عزوب ليلة العيد وغربت الشمس وهو في ملكه أو  
أسلمت زوجته قبل عزوب ليلة العيد وغربت الشمس  
وهي في العدة قال بالمعنى **قوله** وقريبه المراد به هنا  
الأصول والفروع فحط دون بقية الأقارب خضر  
**قوله** لزمته زكاة فطريتم أي وتلزمه السنة وهي  
التمييز لا للتقريب فاندفع بهذا ما قاله الأمام  
من أنه لا صيرالان من وجبة عليه من ذكر تلزمه  
السنة ولا جازان بنوي الكافر لفقد شرط السنة  
وهو الإسلام فيه **عناي قوله** وأما وجوب زكاة المرتد  
أي الواجبة في زمن الردة دون الواجبة قبلها فأنما  
لا توقف بها بل يلزمه إخراجها فتؤخذ من ماله  
سواء أسلم أو قتل وقوله فتوقف كملكه فإن مات  
مرتداً بان أن لا زكاة عليه لئلا ينال مال له  
أو أسلم زكي للماضي في الردة مالم يتن زكي في ردة  
فأنه يجزئه كما لو اطم عن الكفارة فيها وتكون نيته

للمميز



للميّين لا للعبادة انتهى وفارق الموصى له باث اصل الملك  
كان موجودا قبل الردة بخلافه فان الملك انما يبتدئ  
بقبول الموصى له واث ان عطف على ما قبله فلم يورث  
في الوجوب اذ لا اصل يقوى به وقف الملك المضعف  
له ويؤيد ذلك ما ياتي قريباً من الفرق بين  
البائع والوارث انتهى شئو قوله وفارق الموصى له  
انما فانه اذا اوصى له بما تحب فيه الزكاة وحال احوال  
بعد الموت وقبل القبول لا تجب عليه الزكاة **هـ قوله**  
فلا زكاة في ما لم يمت المال ولا زكاة في المال الموقوف  
على جهة عامة وتجب في الموقوف على معين خضر  
وعبارة العنايف **ف** راع المال الموقوف لله تعالى  
ان كان رجة لجهة عامة فلا زكاة فيه وان كان  
لمعين وجبت الزكاة فيه لافي عين الموقوف ومن  
الموقوف على جهة عامة ما وقف على امام المسجد  
او مؤذنه لانه لم يرد شخصاً معيناً وانما اراد كل  
من اتصف بهذا الوصف كما قاله ج **شئنا قوله** ولا في  
مال جنين اي لانه لا وثوق بحياته ولا تلزم الورثة  
لو ولد ميتاً لا حتمال موته بعد زمن الوجوب فلو بين  
ان لا حمل وجبت على الورثة اي من حين موت المورث

والوقت للمال لا من حين التبيين فقط كما سياتي عن  
خضر وبما ذكره فارق وجوبها على بائع رد عليه البيع  
بالحيار أو مشتقته له البيع هـ قـ له وعبارة خضر نقلها  
عن قـ زفلو ظهران لا حملها وان ما يبطنها كان  
نفاها وجب اخراج الزكاة على من اد الىه ذلك  
المال لتبين انه كان ملكه من حين الموت انتهى  
وقوله وبما ذكره فارق الح عبارة السويري وان  
انفصل ميتا على المزح فلا تلزم الوارث وفارق  
البائع من لزومها له فيما اذا قلنا الملك بينه وبين  
المشتري في زمن الحيار ثم فسح البيع بان ملك  
البائع كان قبل البيع موجودا فاستتبع ما  
بعد بخلاف ملك الوارث انتهت تنبيه  
لو اشترى أو ورث نخيلا مثمرات وبدأ الصلاح  
عنده فالزكاة عليه لاعلى من انتقل الملك عنه  
انتهى قلت وكذا الزرع اذا ملكه رحماي من قوله  
تنبيه الخ من باب زكاة النابت والغرض من نقله هنا  
بيان صورة ما ذكره المحشي وهي ان من اشترى  
نخلا مثمرات وبدأ الصلاح عنده وقد شرط الحيار  
فالزكاة عليه ان تم البيع له والا فعلى البائع تامل

**قوله** موقوفه اي للجنين بارت او وصية رحما **قوله**  
وحول اكل كافي المحكم سنة كاملة سمي بذلك لانه  
حال وائي غيره من حال اذا ذهب ومضى فله حول  
اي ذهابه ومحجي غيره سمي حولاً ويسمى عاماً وخريفاً  
وسنة ولورال ملكه عن النصاب ثم عاد بشر او غيره  
ولو بمثل كابل بابل استوفى حول بما فعله وان قصد  
به الفرار من الزكاة وهو مكروه كراهة تنزيه لانه  
قرار من القرية بخلاف ما اذا كان الحاجة اولها والقرار  
أو مطاعاً على ما ائتمه كلامهم فان قيل يشكول عدم  
الكراهة فيما اذا كان الحاجة وقصد الفرار بما اذا اتخذ  
ضبة صغيرة لزينة وحاجة اجيب **باب الضبة**  
فيها اتخاذ فقوى المنع بخلاف الفرار عنها **قوله**  
ونحتاج بكسر أوله بمعنى المنتوج من تسمية المفعول  
باسم المصدر من نجت بالبناء للمفعول لا غير اي ولدت  
شعب **قوله** فانه يزني حول اصله اي كناية  
سائة نبع منها احدى وعشرون في اثنا حول فيجب اثنتان  
لتمامه وكاربعين سائة ولدت أربعين ثم ما شئت وثم  
حولها على النتائج فتجب سائة سم في ثم وعبرة المنهج  
ولنتائج نصاب ملكه بملكه حول النصاب فلو ادعى النتائج



بعده صدق فان اثم سب تخلفه انتهت فيشترط  
للضم ثلاثة شروط حدوث المنتج قبل تمام المحول لا  
بعده ولا معه وكون الامهات نصائباً واتحاد سبب  
الملك اي ملكها أي الأصل والنتاج والمراد منه  
ان لا يستغاد النتاج بالسر او غيره كالوصية  
بل من نفس ماله كما في سب الروض قال النور الزبيري  
اما لو اختلف السبب بانه اوصى شخص بالنتاج ذنباً  
ثم مات الموصي وقبل الموصى له الوصية ثم ان الموصى له  
بالنتاج اوصى أيضاً للموارث المالك للامهات فاذا  
حصل النتاج في اثنا المحول فلا ضم لاختلاف سبب  
الملك اذ الامهات ملك بالارث والنتاج ملك بالوصية  
انتهى **قوله** وزج فانه كذلك اي يزك بحول أصله  
ولو من عين العرض كولد وثمر قناساً على  
النتاج بالاول لعشر مراقبة القيمة ارتفاعاً  
واختصاصاً انتهى خضر **قوله** بحول الماتين  
سواء حصل الزج بزيادة في نفس  
العرض كسمن الحيوان او بارتفاع الأسوان  
**قوله** ان لم ينض من الجنس الخ حاصله  
انه يزك الزج بحول الأصل ان لم ينض من الجنس

وهو صادق بان لم ينض أصلاً أو نض من غير الجنس في  
اشاء اكلول وأما إذا نض من الجنس في اشاء اكلول فإنه  
يفرد الأصل بحول والريح بحول آخر مثال ما إذا لم ينض  
أصلاً ما لو اشترى عشرين مقطعاً مما شئت مثلاً في غرة  
الحرم مثلاً بما في درهم فضة وأمسكها عنده إلى آخر  
اكلول أو باعها في اشاء اكلول بعرض آخر ولم يقو بها  
الآخر اكلول فيبلغت حين التقويم ثلاثمائة درهم  
فإنه يزكي الأصل وهو المائتان والريح وهو المائة  
بحول واحد وهو هذا اكلول ومثال ما إذا كان قد  
نض في اشاء اكلول من غير الجنس ما لو اشترى أيضاً  
عشرين مقطعاً بما في درهم فضة في غرة الحرم مثلاً  
وباعها في غرة رجب مثلاً بدنانير رابحة تساوي  
ثلاثمائة درهم وأمسكها عنده إلى آخر اكلول أو  
اشترى بها عرضاً آخر فإنه يزكي الأصل والريح  
بحول واحد ومثال الثالث وهو ما إذا نض من الجنس  
كان اشترى في غرة الحرم مثلاً عشرين مقطعاً بما في  
درهم وباعها في غرة رجب مثلاً ثمانية درهم وأمسكها  
إلى آخر اكلول أو اشترى بها عرضاً قبل تمامه وهو  
بمساوي ثلاثمائة في آخر اكلول فإنه يزكي المائتين إذا جأ

المجمل ويترك المال إذا جازحاً وهو معنى قولهم ترك  
الزائد بموله لا يجوز أصله وقد علم من ذلك أن معنى  
المنصوص أن تصير العروض دنائراً وراهم والمراد  
بائناً العول ما قبل أخذه ولو لم يحط به **قوله** أن لم ينص  
بكسر النون مثلاً ونص **قوله** كانت اشتري متاعاً الخ  
مثال للمعنى أعني نفي المنصوص عن الجنس الصادق  
بانتفاء المنصوص عن أصله وله المثال الأول وبانتفاء  
فقدوة الذي هو كونه من الجنس بأن حصل المنصوص  
من غير الجنس وله المثال الثاني وقول السحاب  
العليوي مثال للمعنى باليمين سبق قلم أو تحريف من  
الناسخ كما لا يخفى على الآدميين وأما الموفق **قوله** أي وإن  
نص الخ ترجيح ذلك أنه إذا نص من الجنس فقد  
رجع رأس المال إلى أصله فيصير الربح مستقلاً وأما  
إذا لم ينص أو نص من غير الجنس فلم يرجع المال إلى  
أصله فلا يعتبر الربح مستقلاً لا ارتباطاً في هذه  
الحالة برأيه المال ارتباطاً بالتابع بالمتبوع **قوله**  
بأن صار الكل ناصحاً خرج بقوله الكل ما لو نص البعض  
فكما لو لم ينص **قوله** ويعتبر أيضاً في وجوب الزكاة  
نصاب الخ ولا يشرط في وجوب الزكاة البلوغ ولا



العقل ولا الرشد فتجب في مال الصبي والمجنون والسفيه  
والغاطب الولي قال سم واذ لم يخرجها الولي من مال  
موليه وتلف المال قبل كمال الولي فيمطل بسقوطها  
عنه لانه تلف قبل التمكن اذ لا يصح اخراجه قبل كماله  
وهل يضمن الولي فيه نظروا ينبغي الضمان اذا قصر  
والظاهر ان تاخير خوفه من تغريم المصنف له عذر له  
ومحل خطاب الولي بها ان كان يرى ذلك كما للسافق  
وان لم يكن الموص عليه كذلك **قوله** والاصناف  
اي المحققون او ناسيهم كالساعي **قوله** ولا في مالي  
غائب اي ان كان لا يسهل الوصول اليه في الحال  
والا وجبت في الحال عناية فلو ابتلع نصابا  
ومضى عليه حوله فهل تلزمه زكاته فيه نظر  
ولا يبعد انه كالغائب فتجب فيه الزكاة ولا يلزمه  
ادائها حتى يخرج فلو تيسر اخراجه بخود واقهر  
يلزمه لا اذا الزكاة والانفاق منه على مومنه  
واذا ادب حاله طول به فيه نظروا وفيه فيما لو تيسر  
اخراجه بلا ضرر ان يلزمه اذا الزكاة في الحال  
ولو قبل اخراجه كما في دينه الحال على المورس المقتدر  
وان لم يلزمه اخراجه لنفقة المومن والدين فلو مات

قبل اخراجه فقد يتجه ان يقال ان كان يتيسر له اخراجه  
بلا ضرورة فتركه استجقت الزكاة عليه فتخرج من  
تركته ولا يشتق جوفه وان كان لم يتيسر له اخراجه  
كذلك لم يجب الاخراج من تركته بل ان اخرج ولو  
بالتعدي يشتق جوفه ويثبت تركته والا فلا  
قاله سم اقول ابتلاعه قريب من وقوعه في البحر  
وقد صرحوا في باب المبيع قبل قبضه بانه تلف  
فلمكن هناك كذلك ويفرق بينه وبين الغائب  
بانه يمكن التصرف فيه في الجملة وهو باق بيده  
ولا كذلك بعد الاستلحاق فليخرج **موقوف لو كن**  
**الاولى** وهو ملك النصاب بسبب لوجوبها فلوم  
يوجد لم يجبه الزكاة من أصلها بخلاف الثاني وهو  
التمكن فانه شرط للمضمان فلوم يوجد لم يضمن  
للاصناف حقهم وليس شرطاً لأصل الوجوب  
لوجود سبب الوجوب وانتفاؤه  
وقوله لم يضمن للاصناف حقهم وعليه فلنا مال  
وجبت زكاته ولم تخرج ولا اثم **هـ قوله** لا شرط له  
انظر فايده اعتباره سبباً لا شرطاً شروعه  
انه الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته

فلو اعتبرناه شرط النافي وجوده تعريفة لأنه  
يلزم منه وجود النصاب وجوب الزكاة وتوقفه على  
الشرط لا يضر وعبارة ابن أبي شريف وإذا قاربت  
السبب الشرط فترتب الوجود حينئذ على السبب  
لوجود شرطه لا على الشرط وقال المحلى كوجود  
الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب  
الذي هو سبب الوجوب وعبارة العلامة  
الزركشي في قواعد حقيقة السبب ما يتوصل  
به إلى الحكم ويكون طريقا في ثبوته كالنصاب في  
الزكاة والحول شرط أن قتل هلا عكس قيل لأن  
الشمارع إذا رتب حكماء عقب أوصاف فان كانت  
كلها مناسبة فالجميع علة كالقتل العهد العدوان  
وان ناسب البعض في ذاته دون البعض فالمناسب  
في ذاته سبب والمناسب في غيره شرط فالنصاب  
يشتمل على الغنا ونعمة الملك في نفسه والحول  
تكمّل نعمة الملك بالتمكن من التثنية في جميع  
الحول فهو شرطها **باب زكاة الناض**  
**قوله** أعني الذهب والفضة مضمومين كانا أو  
غير مضمومين **قوله** غير المحدث والركاز لا منه



سيفردهما بباب **قوله** حتى يبلغ بوزن مكة تحديدًا  
يغنيًا فلو نقص فيميزان وتم في آخر فلا زكاة في  
الأمع للملك في النصاب هـ خط على المنهاج ولا بد  
أن يكون خالصًا من الغش فلا زكاة في مفسوس  
من ذهب أو فضة حتى يبلغ خالصه نصابًا **قوله**  
دينارًا وهو اثنا عشر وسبعون شعيرة معتدلة  
لا تقسرها وقطع من طرفيها ما دق وطال  
**قوله** وزنتها بالاسري نحو المراد بهذا الاسري  
المنسوب إلى السلطان الاشرف قايتباي  
رحمه الله تعالى لأنه الذي كان في زمن المؤلف  
قل **قوله** خمسة وعشرون أي دينارًا **قوله** ما في  
درهم والدرهم ستة دنانير والدانق سدس  
درهم وهو ثمان حبات وخمسة حبة فالدرهم  
خمسون حبة وخمسة حبة ومتى زيد على  
الدرهم ثلاثة أسباع كان مثقالًا فالمثقال  
درهم وثلاثة أسباع درهم وبالدانق ثمانية  
دنانير وأربعة أسباع ومتى نقص من المثقال  
ثلاثة عشر حبة كان درهمًا فكل عشرة دراهم  
سبعة مثاقيل ثم المنهج وقوله ومتى زيد على

الدرهم ثلاثة اسباع اي وهي احدى وعشرون  
حبة وثلاثة أخماس لان ثلاثة اسباع التسعة  
والاربعة احدى وعشرون لانها حاصلة من ضرب  
سبعة في سبعة وثلاثة اسباع الباقي وهو  
سبعة أخماس اعني الواحد وخمسي الواحد  
ثلاثة أخماس وقوله ومتى نقص من المثقال  
ثلاثة اعشاره كان درهما اي لان المثقال  
عشر اسباع فانه انقص منها ثلاثة بقي درهم  
وكل سبع منها سبعة وخمس كما لا يخفى **تنبيه**  
لاوقص اي لا عفو في الناص متى زيد على أقل  
النصاب وجبت زكاة الزايد وان قل ايضا  
بحسابه **قوله** فغيرهما اي النصابين **قوله** اواق  
قال القسطلاني كجواربه وهو تصريح بان الحمرة  
مقصورة خلافا لما غفل فذهبا ولم يتنبه لقوله  
كجوار فيلحوظ بعبارة نوح افندي من الحمضية  
والاوقية بالتشديد افعولة من الوقاية لانها  
تقي صاحبها من الضر وقيل هي فعلية من الاوق  
وهو النقص والجمع الاواني بالتشديد افاعيل  
كالاضاعي وبالتخفيف افاعل **قوله** ارجون

درهما فتكون الواقي الخمس مائة درهم ولا تكل نصبا  
لحد التقدين بالانحر وكذا كل جنسين قال في  
المجموع وان لم ينفه نصف دينار سلم الى الفقراء دينار  
نصفه عن الزكاة ونصفه يبقى له معهم امانة  
ثم يتفاضل هو وهم فيه باب يبيعوه لا جنبي  
ويتقاسموا منه او يشتروا منه نصفه او يشتري  
منهم نصفهم لكن يكره له شتر اصدقته من تصرف  
عليه سواء فيه الزكاة وصدقة التطوع عناني  
**قوله** في حلي بضم اوله وكسيرة مع كسر اللام  
وتشديد اليا واحده حلي بفتح الحاء واسكان  
اللام وهو ما يتحلى اي يترتب به لبسا او نحو ذلك  
واصله طوى على وزن فقول قلبت الواو **كا**  
لا حتما عما مع اليا في كلمة واحدة وادغمت في اليا  
ثم كسرت اللام صيانة لليا ويجوز كسرا بحال لا يتباع  
كسرة اللام ه نوح ونظير حلي جمع حلي تدي  
جمع تدي **قوله** للرجل فرج اتخذت في حلي النساء  
كالرجال وفي حلي الرجال كالنساء فحرمه عليه ما  
يحرم على كل منهما فمتبع عليه زكاته سم على الغاية  
ويؤخذ ايضا من مثل المتبحر وعبارته ومما يحرم



سوار وخلقنا للسن رجل وخنثى وهرم عليهما  
اصبغ وخلق ذهاب وخنثى خاتم منه لا انف  
وانملة وخنثى وخاتم فضة ورجل منها حلية الة  
حرب بلا سرف كسيف ورمح لا مال يلبسه كسرج  
ولجام ولا مراه لبس عليهما وما تسبح بها الا ان بالفتة  
في سرف ولكل تحلية مصوف بفضة ولها بذهب  
انتمت **قوله** لا حلي مباح ان عليه ولم ينو كثره قال  
في ثم المخرج وخرج بقولي عليه ما لو ورث حليا مباحا  
ولم يعمل حلي مضى عام وجبت زكاته لانه لم  
ينو مسكه لا استعمال مباح وبقولي ولم ينو  
كثره ما لو نواه فتمت زكاته ايضا خصر وعدم  
وجوبها في الحلي المباح مذ صينا وكذا عند مالك  
ورواية مختارة عن احمد واما عند ابي حنيفة  
فوجب الزكاة في الحلي مطلقا اي تنو اكان لرجل  
او امرأة **قوله** للباس المرأة اي بالفعل او بالقول كان  
تعددت انواعه ومنه حلي اتخذه رجل ليوجه  
مثلا للمرأة قل وقوله ليوجهه اي اولي وجه  
لها او اتخذته لادب عند شئ كما في ثم المخرج ولذا قال  
قل مثلا **قوله** للباس المرأة ومنها الصبي والمجنون

**قوله** بناخ اي عدم الانتفاع المباح بها اقضى وجوب  
الزكاة فيما كالكنوز والمقصورات الانتفاع المحرم  
والمكروه تمام والانتفاع المباح بها السقط وجوب  
الزكاة فيها كعوامل الماشية **قوله** لا جوهرها  
لانه لا تعرض فيه الا الانتفاع به وضع عن ابن عمر  
انه كان يحلي بتاتة وجوارية بها ولا يزكيا  
ووجهه انه مبتذل وليس بنام فاشبه ثياب  
البذلة وانما قال لا جوهرها لانها لو بيننا على ذلك  
لاقتضى وجوبها في حلي المرأة **والمحاصل**  
ان في الحلي المباح قولين مبنيين على ان الزكاة  
في النقود هل هي لجوهر او للاستفعا عن الانتفاع  
به فتجب في المباح على الاول دون الثاني لان الرجل  
يستغني عن الانتفاع به بخلاف المرأة تحتاج اليه  
في التحلي المقصود لها **قوله** وحذف من الاصل  
هنا اشيا وهي ومبلغ انواع الزكاة في غيب  
الماشية ما هنا وما سياتي اربعة الخمس  
في الركاك والعشرف فيما يسقى بغير المونة ونصفه  
اي العشرف فيما يسقى مع المونة وربع العشرف في الناض  
واومن معدن وفي زكاة التجارة واوقات وجوب



الزكاة اربعة وقت اخراج المقصود وتصفيته  
في الركايز والمعدن وبدو الصلاح في المستنبت  
والمول في الناصر والنعم والتجارة واول ليلة العيد  
في زكاة الفطر ومنه الاصل **باب زكاة التجارة**  
ذكرها عقب الذهب والفضة لان الزكاة في قيمتها  
وهي منهما وهي افضل المكاسب بعد الزراعة والصناعة  
حيث خلعت من الغش والخيانة والخلف الكاذب قل  
**قوله** اي لفرض هو المخرج وهذا معناها لغة وهي  
كذلك اصطلاحا لن مع النية واعلم ان زكاة  
التجارة تجب بشروط ستة احدها ان يكون ملكك  
ذلك المال بمعاوضة ولو غير محضة على الاصح فان  
المعاوضة قسمان محضة وهي ما تفسد بفساد  
مقابلها كالبيع والشرا بعرض أو نقد أو دين  
حال أو مؤجل ومن المملوك بمعاوضة ما لو صالح  
عليه عن دم وما اجر به نغسة أو ماله عناف  
وغير محضة وهي ما لا تفسد بفساد مقابلها  
كالنكاح ولذلك اطلق المولغ في التريق المعاوضة  
فشمّل القسرين وصرح به الثماني القليوبي  
والعلامة المناوي ويؤخذ منه انه لو خلف



لو رثته عروض التجارة لا زكاة عليهم فيها لأنهم مملوك  
بمعاوضة ثانيهما أن تعتون نية التجارة بحال المعاوضة  
في صلب العقد أو في مجلسه وذلك لأن المملوك  
بالمعاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد به  
غيرها فلا بد من نية مميزة وإن لم يجدوها في كل  
تصرف أيا إذا باع ما اقترنت به النية حال شراء  
واستري به سلعة فلا يحتاج لنية لاستحباب  
حكم التجارة عليه بخلاف ما لو استري عرضا للتجارة  
ثم استري عرضا آخر فلا بد لكل واحد من نية مقترنة  
به وهكذا إلى ما لا يفرغ رأس المال ثانيا لئلا يتقصد  
بالمال الغنية وهي الامساك للاستغناء فان  
قصد ما به انقطع تحول رابعها مضى حوله من الملك  
نعم ان ملكه بعين نقد بصاب او دونه وفي ملكه  
باقية كالاستئجار بعين عشرين مثقالا او بعين  
عشرة وفي ملكه عشرة أخرى بن على النقد بخلاف  
ما اذا استئجار بصاب في الرزمة ثم نقده ينقطع  
حوله النقد ويتقدم حول التجارة من حين الشراء  
وفرق بين المسئلة بان النقد لم يتعين صرفه  
للسرا في الثانية بخلاف الأولى خامسها ان لا يتعين

جميعه أي مال التجارة من الجنس ناقصا عن النصاب  
في الشاؤول فان نقص كذا ثم اشترى به سلعة  
للتجارة فابتدأ احوال يكون من المشرايساوسها ان  
تبلغ قيمته آخر احوال نصابا وكذا ان بلغت دوت  
نصاب ومعه ما يكمل به كمالوكات معه مائة درهم  
فابتاع بخمس منها عرضا للتجارة وبقي في ملكه  
خمسون وبلغت قيمة العرض آخر احوال مائة وخمسين  
فيضم لما عنده ويجب زكاته اجمع مائة مائة من  
الواد **قوله** المعدة للبيع اي شرعا واما لغة فمضو  
أمتعة البيت ويقاس غير البيع به كالحلق ل  
وقد قام الاجماع على انه لا زكاة في عين النصاب  
فتعينت زكاة التجارة ثم انه هذا الحديث دليل  
خاص وهناك دليل عام وهو كات على السليم ولم  
يامرنا ان نخرج الزكاة على الذي يقدر للبيع عناني  
**قوله** واجهها اي التجارة ربع عشر القيمة اما انه  
ربع العشر فكافي التقدير لانه يقوم بها واما  
انه من القيمة فلا انها متعلقة اي متعلق الواجب  
كما دل عليه خبر حارس فلا يجوز اخراجه من العروض  
ثم رخص **قوله** اي قيمة عروض التجارة العروض

جمع عرض بفتح العين واسكان الراء اسم لكل ما قابل  
التعدي من صنوف الاموال ويطلق ايضا على ما قابل  
الطول وبضم العين ما قابل النصل بالسهم ويسمى  
محل المدح والذم من الانسان وبفتح العين والراء  
معاً ما قابل الجواهر **قوله** ربع عشر القيمة اي في  
الزينة **قوله** فان ملكة بنقد اي ذهب او فضة  
ولو في ذمته ولو ابطال السلطان كما اقتضاه  
اطلاقها ذ هو اصل ما يبده فكان اول من غيره  
تخضر ولو اشترى عروضاً للتجارة بعضها بذهب  
وبعضها بفضة وجهل قدر كل منهما فم يقوم قال  
شيخنا يحتمل ان يقوم نصفه بذهب ونصفه  
بفضة والاقرب ان يخرج المتيقن ويوقف  
المشكوك واما ان يتبرع باخراج زكاة كل منهما  
انتهى **قوله** ونكاح ونطع كان زوج امته او خال  
زوجته يعني نوى به التجارة فهو مال تجارة بينهما  
ثم المملوك وانما اقتصر المملوك في التصوير على جانب  
الرجل نظراً للغالب لان الغالب ان التجارة  
تكون من الرجل دون المرأة والا فالمرأة كذلك  
وعبارة غيب او نكحة خضر **قوله** ولودون نصاب



هذه الغاية للرد على القول الضعيف انها ان ملك  
بنقد دون نصاب قومت بغالب نقد البلد قال مر  
في ش ومحل الخلاف ما اذا لم يملك بقية النصاب من  
ذلك النقود فان ملكه قوم به قطعاً لانه اشترى  
بعض ما انعقد عليه اقول وابداً اقول من وقت  
ملك الدراهم كما قاله الرازي **قوله** قومت به لانه  
الاصل ولانه اقرب اليه من نقد البلد فلو لم يبلغ  
به نصاباً لم يجب الزكاة وان بلغ بغرة وان حال  
اقول بمحل لانقد به كبلد يتعامل فيه بالفلوس  
او نحوها اعتبر اقرب بلد اليه ولا بد في التقويم  
من عدلين كجزا الصيد بجامع ان كلاهما له  
تعالى ويغرق بينه وبين اخرص حيث انتهى فيه  
بواحدة بانه الخارص كالحاكم لان اخرص ينشأ عن  
اجتهاد وفيه ولاية ومن ثم جاز للخارص ان ياذن  
الامام والساعي ان يضمن المالك نصيب  
المستحقين حتى اذا قبل انتقل حقوقهم الى ذمته  
وحل له التصرف في جميع بخلاف التقويم فانه  
ليس فيه سايبة ولاية وانما هو مادة بالقيمة  
والشاهد لا بد من تعدد **شوقه** فبغالب نقد

البلد أي الذي تم اموال فيه سواء كانت النقود خالصا أو  
مغسوشا فان ساوت قيمته نصابا منه أي من غالب  
نقد البلد خالصا زكاة والا فلا زكاة عليه وان  
ساوت قيمته نصابا خالصا من غير الغالب ولا ينظر  
في هذه الصورة ونحوها لغرضه هل له قيمة أولا  
بمخلاف غش المقوم فانه بحسب ففرق بين المقوم  
به والمقوم وان التيسر على بعض سوف اذا رجعت  
التجارة للنقد فساوى خالصه دون نصاب  
وكل بالفسر الذي فيه وكان من جنسه وله قيمة  
وجبت له **قوله** نقد البلد من الذهب أو الفضة  
وهذا هو المراد هناك **قوله** وبلغ أي مال التجارة  
خضر با حدها نصابا يقوم به وفارق ما لو بلغ باحد  
المزائين حيث لازكاة لان الميزان اضبط **قوله**  
وان بلغ بهما أي كل منهما خضر **قوله** يقوم بالانفع  
ضئف **قوله** وبما شأنهما معتمدا **قوله** وهو أي  
التخبر في تحصيل ما شأنهما المعتمد ورجحه شيخنا  
بتعالي شيخنا مرقا وكنت شوق قوله وهو المعتمد  
حرى عليه شيخنا قال ويفرق بين هذا وبين اجتماع  
الحقاق وبناءا المبوت بان تعلق الزكاة بالعين

أشد من تعلوها بالعمّة فلم يجب التعويم بالانفع  
كما لا يجب على المالكه السرا بالانفع ليقوم به عند  
أخر اكول وقوله وبين اجتماع الحقائق وبنات اللب  
أي حيث يتعين الانفع ان وجد بماله بصفة الاجزا  
كما يأتي **قوله** وان ملكته بنقد وغيره هل من ذلك  
ما لو ملكه بنقد مبيع يوش نحو عا س فيقوم ما قابلا  
خالصة به وما قابلا لخماسه بفالب بقود البلد كذا قال  
الشيخ وفي المحققه اجزم بأنه يقوم بالخالص وقد يحمل  
كلام الشيخ على ما اذا ذكر الخماس في بحر **قوله** قومه  
ما قابلا النقد به أي بالنقد **قوله** والباقي بفالب  
نقد البلد يتردد ونظر الفقيه فيها لو اختلفت الغالب  
وقت السرا وأخر اكول فهل يعتبر الثاني لانه  
المعتبر فزكاة التجارة او الاول لان هذا التعويم  
لا يتعلق بالزكاة بطريق القصد بل بالتبع اذا الغرض  
معرفة ما يخص كل من الغرض والنقد لا اختلاف  
حكمها وأما أمر الزكاة فترقب قد يحصل وقد لا  
للنظر فيه مجال والذي ينقدح الثاني قاله حج  
وبسم الله الكلام عليه في فتاويه وشو وقوله والذي  
ينقدح الثاني انه ان الاعتبار الغالب آخر اكول وقوله



العبرة بما اشترى به وان أبطله السُّلطان او كانت  
الغالب غيره في النقد لا في العرض فليست **قوله** فان  
كان اي مال التجارة كذا في سماء المنهج وهو واضح بخلاف  
عبارة هنا فعنها مالا يعني فليست اصل سواء لان غير  
نقد البلد هو العرض وايضا المحدث عنه انما هو مال  
التجارة هـ وقال الزبدي قوله فان كان غير نقد  
البلد عرضا مخ صواب العبارة فان كان مال التجارة  
عرضا يجب الزكاة في عينه لان الكلام في المقوم  
لا المقوم به له وعقارة العناني المراد بغير نقد  
البلد المال الذي يقوم وهو عرض التجارة ففي  
عبارة ايجام غير المراد اذ غير نقد البلد يشمل  
نقد آخر وليس مراد الا ان يقال هو ما مخصوص  
ولذا قال بعض المشايخ صوابه ان يقال فان  
كان مال التجارة لان الكلام في المقوم لا في المقومة  
**قوله** كسامة ونخل هو على اللفظ والنسب المرتب  
قل **قوله** غلبت زكاة العين اي فيما اذا اكل نصابها  
اعني نصاب زكاة العين وزكاة التجارة كاربين  
شاة تبلغ قيمتها نصابا اخر اقول فتقدم زكاة  
العين وتخرج اما اذا اكل نصاب احدي الزكائين

فقط كاربعين سنة لا تبلغ قيمتهما نصائباً آخر  
الحول أو تسع وثلاثين فأقل قيمتهما نصائباً وجبت  
زكاة ما كل نصابه فنزكى في الأول زكاة العين وفي  
الثاني زكاة التجارة تجازي المنبع وشؤ وهذا يعلم  
فساد قول قل قوله غلبت أي وجبت زكاة العين  
أن كل نصابها دون الأخرى انتهى فتأمل منصفاً  
**قوله** بخلاف زكاة التجارة أي فاتها غير جمع عليها  
ولذلك لا يكفر جاحدها قل **قوله** لكن لو سبق حول  
التجارة حول زكاة العين فضرر وهذا المستدراك  
على قوله غلبت زكاة العين **قوله** بان اشتري بمالها  
أي بمال التجارة بعد ستة أشهر مثلاً من حولها  
أي التجارة نصائباً سامية فلا يستأنف حول بل  
يسمى كما سيذكره المؤلف في باب المبادلة ولذا أقال  
وجبت زكاتها **قوله** نصائباً سامية أو اشتري  
معلوفة ثم أسامها بعد ستة أشهر ثم **قوله**  
لتمام حولها فقد مث زكاة التجارة لست بها **قوله**  
في سائر الأحوال أي في بقية الأعوام فهي جمع حول  
لأجمع حال فتأمل قل في قول السوم لا يدخل إلا بعد  
تمام حول التجارة حلي وما مضى من السوم في بقية

المول الاول غير معتبر ر ويجب مع زكاة العين  
ان صورة المسئلة انه اشترى الارض والتخل للتجارة  
وقصد التجارة فيما يخرج منها وقد علمت ان ما يخرج  
منها من المحبوب والثمار التي تجب فيها الزكاة يعتبر  
فيه زكاة العين واما ما لم يخرج منها زكاة التجارة  
اذ لا زكاة في عينها هـ شـ و حضر قـ وطها وقصد  
التجارة فيما يخرج منها لعل المراد ايضا اذ الظاهر  
ان قصد التجارة فيما يخرج منها لا يقطع  
قصد التجارة بهما تامـ وقوله يعتبر فيه  
زكاة العين اي لاجتماعها فيه مع زكاة التجارة  
فقلت هي اعني زكاة العين لقوتها كما مر  
وقوله واما ما يعني الارض والتخل اي كدع  
فا يعتبر فيها زكاة التجارة فتقومها آخر  
اכול كما تقدم وعبارة قول قوله ويجب مع زكاة  
العين المراد بالمعينة مصاحبتها لها في الوجود  
لا فيما وجبت فيه كما هو واضح من كلامه فتصور  
كلامه فيما لو اشترى ارضا وتخلل وزرعها  
بقصد التجارة فتجب زكاة العين في الثمر ويجب  
وتجب زكاة التجارة فيما عداها ويتبدل حول الثمر

والحب



والحب للتجارة من وقت الجذذ والمصايد ثم عند تمام  
حواله بضائع لغيرهما في التقويم لا في احوال  
لاختلافه في ابتداء الله انتهى ومعنى هذا الكلام  
انه اذا قطع نحو الثمر المقصود التجارة فيه يخرج  
زكاة عنه ثم يستد احواله للتجارة بعد القطع واما  
نحو الثمر فلا يتقطع حوله حين القطع ويتم على ما  
بقي من احوال وعبارة الهبة .

والعشر لم يمنع زكاة الثمر في الارض والاستجار عند الاكثر  
والحوال من بعد اخذ اذا اعتبر انتهى قوله والجذع  
وهو ما بين العرق والفصل قوله والتين بالبا  
الموحدة **قوله** ان بلغت اية التجارة اية قيمتها  
نصا يا فقيه عود الضمير على المضاف اليه  
مع حذف المضاف فان لم يتلفه فلا زكاة فيها  
ولا تنضم للثمر والحب في هذا العام كما علم مما مر  
ويضم فيما بعده في التقويم لا في احوال انتهى  
قوله وقال الشيخ خضر قوله انه بلغت نصا بيا  
يرجع لكل من الارض والجذع والتين قال في ثم الاصل  
والقياس جريان ذلك في ثمن النعم وضوفه  
ووبره وشعره وما زاد على نصابه انتهى والمراد

ان بلغت نصابا وحدها اذ لا تنضم لقيمة التمر والحب كما صرح  
به المتأوي اي في العام الاول وتنضم في الباقي كما تقدم عن  
قال لكن في حاشية عبد البر انما لا تجب في الصوف والذئب  
وكوهما قال فانه ناشئ عن العين الزكاة ومن  
فوايدها التابعة لها **قوله** اذ ليس فيها زكاة عين لكن  
التمر ان بلغت نصابا لم تدخل في التقويم وتزكى  
زكاة العين كما يؤخذ من قوله اذ ليس فيها زكاة عين  
اي وان لم تبلغ التمر نصابا دخلت في التقويم شبيهة  
به عبد البر **باب زكاة النمل** **قوله** هي ابل  
الح تفسير النمل بما ذكر هوها في التمر برعي الواحدي  
عن اجماع اهل اللغة لكن نوزع فيه بان فيه قولين  
احدهما انه يختص بالابل والانعام تشمل الثلاثة  
ونسب للجمور ايعاب نشوء عبارة القاموس النمل  
وقد تسكن عينه الابل والنشأ و خاص بالابل جمع  
انعام و جمع انعام اناعيم هو النمل اسم جمع لا واحد  
له من لفظه يذكر ويؤنث والابل بكسرتين وقد تسكن  
البا قال ابن عصفور وغيره من النحاة هو اسم جمع  
وفي القاموس انه واحد يقع على الجمع وليس بجمع  
ولا اسم جمع **قوله** وعنه فلا زكاة فيما عدا هذه الثلاثة

كما قيل خلافا للمنفية **قوله** ويجزئ كونها أي المشاة خضر  
**قوله** كما سيأتي أي في قوله أو كان الذكوة كرساة وفيه  
أيما إلى أن الآتي متعلق بما هنا **قوله** بأن لم يملكها راجع  
للعدم الحسي وما بعده للعدم السري ويعتبر الغيب  
هنا فيما يريد به المبيع **قال** وقت الوجوب الأولى  
وقت الأدرج لأنه المعتبر وقد يحيل كلامه على ما إذا  
استمر العدم إليه **قال** وعبارة ثم رولو تلفت بنت  
المخاض بعد التمكن من إخراجها فالوجه عدم  
امتناع ابن اللبون اعتباراً بحالة الآكام استظهر  
السكي خلافاً للاستوى **قوله** أو كانت مرهونة الخ عمله  
في المرهونة والمقصوبة إذ انجز عن فك الرهن  
وانتراء المقصوب **قوله** مرهونة بموجب مطلقاً أو  
عمال لا يقدر عليه **قوله** أو مقصوبة أي وتجزئ  
عن تخليصها بأن كانت فيه كلفة لها وقع عرفاً فيما ينظر  
يج خضر **قوله** ولا يكلت كريمة الخ هو علو حذف مضاف  
أي إخراج كريمة كذا قدره تجلله المحامي وعبارة المص  
في المنهج وثم ولا يكلن حيث كانت أبله مما زيل أن يخرج  
بنت مخاض كريمة لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حيث  
بنته عاملاً أياك وكرايم أموالهم رواه الشيخان لكن تمنع



الكرمية عندك ابله لبون وحقا لوجود بنت مخاض عندك  
انتهت وقوله حيث كانت ابله ممهزلة وعبارة قوله  
ولا يكلف كريمة الخ اي اذا كانت في ابله المهازيل بنت مخاض  
كريمة لم تكلفه اخراجها ويساوي بصغتها وتحصل  
بنت مخاض كاملة ولا تجزيه هزيلة لوجود هذه الكريمة  
في ماله فانه لو انقسمت ابله الى صماح ومراض كلّف  
كاملة بالنسبة فلو كانت نصفها صماحا ونصفها مراضا  
فكاملة تشاوي نصف قيمة مريضة ونصف قيمة  
صحيحة ولا تجزيه الحق عن بنت اللبون ويجزى  
عن بنت المخاض كابنت اللبون فانه يجزى عنها  
بل يخرج حقة ويأخذ جبرانا او بنت مخاض مع جبر  
وهو شاتان او عشرون درهما بخيرة الد افع وله  
سمود درجتين فاكثر ولو الى الثلثة على المعتد ويأخذ  
جبرانيين او اكثر او نزول مع دفع ذلك ولا يجوز صعود  
درجة وفي ماله دونها ولا عكسه انتهت وقوله  
ويحصل بنت مخاض كاملة اي عن مربية لا هزيلة ولا  
كريمة **قوله** ولا يكلف كريمة الخ فيه إشارة الى جواز  
دفعها وظاهرات محله في غير غوالي والوكيل اذ  
عليها رعاية مصلحة المالك والمصلحة في دفع غيرها

سم **قوله** اذا كانت ابله معازيل بخلاف ما اذا كن كلين  
كلام فانه يلزمه كريمة خضرة **قوله** لكن تمنع اي الكريمة  
عنده اي بنت النخاض الكريمة عنده تمنع اي اللبوت  
اي وحقا كما تقدم عن **سم** المذبح **قوله** حقة ويجزى  
عنها بنتا لبوت عنان **قوله** لها اربع سنين ولا ياتي  
هنا الاكتسابا جزاها كما تقدم نظيره في الشاة  
وفرق في التهمة فليراجع **قوله** ثم في كل اربعين  
بنت لبوت اخ اي ثم يستمر ذلك الى مائة وثلاثين  
فيستغير الواجب فيها وفي كل عشر بعد هاهنا خط ومباركة  
المذبح ويتسع ثم كل عشر يتغير الواجب ففي كل  
اربعين اخ ولو صنع هناك ذلك لكان اول ففي مائة  
وثلاثين حقة وبنتا لبوت وفي مائة واربعين  
حقتان وبنت لبوت وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق  
وفي مائة وستين اربع بنات لبوت وفي مائة وسبعين  
ثلاث بنات لبوت وحقة وفي مائة وثمانين حقتان  
وبنتا لبوت وفي مائة وتسعين ثلاث حقائق وبنت لبوت  
وفي مائة اربع حقائق او خمس بنات لبوت **قوله** امت  
الشبيبة وحدها خذفان وحدها معانعين الاغتباط  
للعقرا كما ياتي **قوله** فرضها اي فندها وقيل او جبرها

خضر **قوله** ففي كل أربعين أي وثلاثه فما إذا كانت مائة  
واحدة وعشرين وفي كل أربعين ثلاثه فما بعد  
ذلك ولما لم تكن زيادة الثلث معتبرة في غير الحالة  
الأولى لم يصرح به في الحديث فليست أمثل شئ وهو  
ما خوذ من شئ المنهج فليراجع **قوله** والمراد زادت  
واحدة وللواحدة الزائدة على المائة والعشرين  
قسط من الواجب فيسقط بهما بين تمام حول  
والتمكن من الأخراج جزء من مائة واحد وعشرين  
جزءا من ثلاث بنات لبون **قوله** كما صرح به أي بالواحدة  
في رواية لابي داود فتحمل رواية انس المطلقة  
عليها حملا للمطلق على المقيد كما هو القاعدة **قوله**  
وقد اوضحنا الكلام على ذلك وهو كون الزيادة واحدة  
وعلى ما يتعلق به من حمل الاحاديث على ما يوافق ما  
ذكره بالجمع بينهما في شئ المنهج وحاصله يرجع لما ذكره  
هنا قل وقوله على ما يوافق ما ذكره أي في الممتنع  
**قوله** تقع على الذكر وغيره فتاوتها ليست للتأنيث  
بل للوحد **قوله** فان وجد بماله أحد ما أي بصفة  
الاجزاء أخذ قل **قوله** والآية وان لم يوجد بماله  
أحدهما بصفة الاجزايان لم يوجد شيئا منهما أو وجد



بعض أحدهما أو بعض كل منهما أو أحدهما لا بصفة  
الافتراق ولم يقل أو وجد أمّا مع صدق والا  
عليه لأن المؤلف سيذكره وأنه مخالف لهذه الصور  
في أحكام بقوله وإن وجد هاتين ولذا كتب العلامة  
الشويزي قوله والأفله في يصدق بوجودهما أولاً  
ذكره بعد فهو خارج منه بقرينة الذكر فلو قدم  
قوله وإن وجد هاتين على قوله والأفله من ذلك تأمل  
**قوله** فله تحصيل ما شئنا من ما ستر أو غيره وإن لم  
يكن أغبط لما في تعيينه من المستقاة في تحصيله  
خصر **قوله** وإن وجد هاتين بصفة الافتراق تقدم  
تبعث الأغبط أي الأنفع للفقير إن كانت جنهما  
أغبط والأغنيو بينهما قل **قوله** أن لأمها هو بهد  
الخبر من الأوقات بمعنى الوقت وكذا فيما بعده قل  
أي قرب لأمها أي **قوله** وأول نصاب البقر هو شامل  
للعراب والجواميس من الذكور والإناث سمي بقرًا  
لأنه يبقّر الأرض أي يحرثها كما ياتي **قوله** يتبع له سنة  
ودخل في الثانية سمي بذلك لأنه يتبع أمه في  
المسرح وقيل لأن قرنته يتبع أذنه أي يساويها  
خصر **قوله** أو يتبعه كذلك أي لها سنة **قوله**

الترمذي بغية التاوكسر الميم ومنها وكسرهما ومجوزة  
قال النووي ضمهما قول أهل المعرفة **شوق** والبقرة  
تقع على الذكر وغيره معنا ما في الوصية فاعب  
للانثى خاصة وسميت بذلك لانها تنقر الارض اى  
تسحق بالحرا والنور خاص بالذكر وسمى محمد ابا  
حفيد الامام علي رضي الله عنه بالباقر لانه ينقر العلم  
اي تتبع اصوله قل وعبارة النووي اي شقة فمرف  
اصلها وخفيته **قوله** وسواء فيما ذكرنا لكن يجب  
اخراج ما يخص كل ما في بلد على اهله لمنع نقل الزكاة  
او دفعه للامام لان له النقل **قوله** لا يلزمه  
الاشارة واحدة وان تباعدت المسافة خلافا  
للامام احمد فانه يلزمه عنده عند التباعد شاتان  
كما قاله خطا وغيره **قوله** الا ان تمحضت خرج بقوله  
تمحضت ما لو كان فيها انثى فلا يجزئ عنها الذكر  
وان كان الكرقمة منه الانثى اذ ليس فيه ما قصد  
نفع المستحقين به من الدر والنسل في الانثى  
قل فيخرج فيما اذا كانت نعمة كلها ذكورا ذكرا كالمريضة  
والمعيبة من مثلها ولان في تكليفه التحصيل مشقة عليه  
والزكاة مبنية على التحقيق ولهذا اشترى الجبر ان حضر

وعبارة النهج ولا يوفق ناقص في غير ما هو الا من  
مثله فان اختلف ماله نقصا فكمال برعاية القيمة  
وان لم يوف تم بناقص ولا خيار الارض ما لكها  
ه وقوله وان لم يوف اخ اي لم يوجد ما يوف به من  
الصحيح تم بناقص كان كانت القيمة ما سئمة  
دون قد لا الواجب كان وجب شيان في غنم  
ليس فيها صحيحة واحدة وجب صحيحة ومريضة  
فيجزئانه شر وحق قوله ذكر شاة اي وجبت عن  
غير الجنس كالشاة الواحدة في خمس من الابل فالمراد  
الشاة الواحدة في الابل ويرشحه قوله او ابن لبون  
وقوله فيما تقدم كما نسيات ه سواء ما اذا كانت  
الواجب من الجنس كالغنم فينتعين اخراج الاثنى  
اذا كان النصاب اناثا او بعضه ذكورا لان  
الاصل شد وفيه بخلاف ما اذا كان من غير الجنس  
بان كان بدلا لما في الابل فانه يسامح فيه كما تقدم  
التنبية عليه فخصه بخاصة لا يجرئة اغتيل لان  
الخنوثة عيب قلت ظاهرة ولو كان ماله كله  
خفاء وفيه نظر لانه تقدم جواز اخذ المعيبة  
من مثلها وعبارة ج ويؤخذ ابن لبون خنثى عن



ابن لبون ذكر مع ان اخنوخة عيب في البيع قال سم  
لو تحضت خنثى بحث الاستوي وجوب انثى  
بقية واحد منها وجزم به في الغاب ولا يجوز  
الاخذ منها لاحتمال ذكورة الماخوذ وانوثة  
غيره او بالعكس وبأخذ في الصفار صغيرة  
واستشكل ذلك بان السوم الذي هو بشرط  
لا يتأتى واجبت بفرض موت الامهات قبل اخير  
اجول زمن لا تشرب فيه الصفار لبنا ملوكة فحينئذ  
يجب زكاتها ويؤخذ منها واحدة رخصا **باب**  
**زكاة النبات** هو شامل للزروع والثمار من الخل  
والعنب وقدمها على زكاة الفطر لتعلقها بالاعمال  
قل ويتقسم النبات الى شجر وهو ماله ساق  
والنخم وهو ماله ساق له كالزروع والزكاة تجب  
في النوعين ولذا عبر بالنبات الشامل لهما وعدل  
عن تعبير غيره بالنبات لانه يستعمل مصدرا  
وليس مرادا لقضاء الحاضرات ان النبات لا يطلق  
الا على العين بخلاف النبات فان له اطلاقا  
العين والمصدرا الذي هو الطلوع **هـ قوله** وانما  
حقه يوم حصاده قال البيضاوي اراد به ما كان

عن عبد بن  
كاش

يُتَصَدَّقُ بِهِ يَوْمَهُ لَا الزَّكَاةَ الْمُقَدَّرَةَ لِأَنَّهَا فُرِضَتْ  
بِالْمَدِينَةِ وَالْآيَةُ مَكِّيَّةٌ وَقِيلَ الزَّكَاةُ وَالْآيَةُ مَدَنِيَّةٌ  
وَالْأَمْرُ بِأَثَانَةِ يَوْمِ الْحَصَادِ لِلاَهْتِمَامِ حَتَّى لَا تَوَخَّرَ  
عَنْ وَقْتِ أَدَائِهَا وَلِيَعْلَمَ أَنَّ وَجوبَهَا يَسْتَقْبِرُ بِالْإِدْرَاكِ  
لِلتَّقْدِيرِ حِمَايَ وَالْمُرَادُ بِالْحَصَادِ مَا يَكْمُلُ الْجِدَادُ  
فَالِدَ لَيْلٍ مَطَابِقٍ أَوْ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَدُخُولِ الثَّمَارِ  
بِالْقِيَامَةِ قُلْ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى انْفَعُوا مِنْ  
فُلُكَيْتٍ مَا كَسَبْتُمْ وَمَا أَخْرَجْنَاكُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَأَوْجِبِ  
الْإِنْفَاقَ مِمَّا أَخْرَجْتَهُ الْأَرْضُ وَهُوَ الزَّكَاةُ لِأَنَّهُ لَا  
حَقَّ فِيهَا أَخْرَجْتَهُ عَنْهَا سَمِ رَطْبًا وَخُذْ  
زَكَاتَهُ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَتَمَرَّ وَالْأَفْطَرُ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْعِنَبِ  
قُلْ وَبِعَبَارَةِ الْمَرْبِيِّ وَيُعْتَبَرُ غَيْرُ أَحَبِّ جَافًا أَنْ يَجْفَأَ  
غَيْرُ رَدِيٍّ وَالْأَفْطَرُ طَبَا وَيَقْطَعُ بِأَذْنٍ كَالْوَضَاعِ  
وَأَحَبُّ مَعْنَى أَنْتَهَى قَالَ مَرْفُوعٌ وَيَضُمُّ مَعْنَى  
الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ مَا لَا يَجْفَأُ إِلَى مَا يَجْفَأُ فِي أَكْمَالِ  
النَّصَابِ لَا تَعَادُ أَحْسَنُ قَوْلُهُ لِلْخَبْرِ يَفْتَحُ إِذَا الْمَجْمُوعُ  
مِنْ أَحَبُّوبٍ أَيْ الَّتِي تَقَعُ اخْتِارًا فَخَرَجَ بِالْأَوَّلِ  
مَا لَا يَقَعُ كَمَا سَبَّحَ الْمَوْلُوعُ وَالثَّانِي مَا يَقَعُ  
ضُرُورَةً أَيْ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ أَيْ كَالْقَطْعِ وَالْجَدِّ بِكَبِّ

حنظل وغاسول وحلبة **قوله** كبريضم الباء الموحدة  
ويقال له القمح والحنطة **قوله** وشعير بفتح اوله  
الهم ونقل الشيخ عبد البر عن غيره جواز كسره **قوله**  
وأرزن بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي في اسمهم  
اللغات ثم المنهج قال البيهقي يستحب الأكل من  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند أكل الأرز  
لأنه خلق من نوره صلى الله عليه وسلم عبد البر لا يجوز  
في حاشيته على الكتاب **قوله** وعدس بفتح العين  
والدال وبالسین المهملة كافي خضر وغيره **قوله**  
وذرة بضم الذال المعجمة وفتح الراء المنخفضة **قوله**  
وجص بكسر الجيم وتشديد الميم لكنها مكسورة  
أيضا عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين  
مصباح **قوله** وباقلا بالعصر قاله المصنف كتاب الأيمان  
من ثم المنهج وهو القول ونقل الشيخ حذيفة أيضا  
المدفلي راجع **قوله** ودخت بضم الدال المهملة وأسكان  
الحاء المعجمة نوع من الذرة إلا أنه أصغر منها خضر **قوله**  
وجلبان بضم الجيم المعروف بالسلا رحا في ويقال له  
الهرطام والماس نوع من كفا في ثم **قوله** واث  
كان يوكل نادرا كالبلوط والسلة والفلس قال



قوله تنعما وتنعما كالتيين والشمس والتفاح  
وكذا تدوبا كالمصطفى والفلفل قد وعطف فنعما  
على تنعما الظاهر انه خاص لشئو التسم الفاكهة  
وعندها كالسكره رحمانى فاو بمعنى الواو لان عطف  
الخاص على العام مختص بالواو قال الرحمانى ولا تجب  
في زيتون وزعفران وسمسم وترمس وقرطم  
وهو حب العصفور ورس يفتح الواو وسكون الراء  
نبت أصفر باليمن يصير به انتهى ولا تجب في مسك  
العمل على المعتمد قوله وذلك لاخبار منها قوله صلى  
الله عليه وسلم لما نادى موسى الاستغري حين  
بعثها لليمن لا تأخذ الصدقة الا من هذه الاربعة  
الحنطة والشعير والتمر والزبيب والمصر اضافي  
بالنسبة لم اذ لم يكن باليمن خ غيرهما رحمانى قوله  
قوله وواجهما اي المذكورات العشر ولوسقي  
بمونة وغيرهما وجب القسط من كل باعتبار الزمان  
لا السقي فلو سقي في ستة أشهر سقيتان بالمطر  
وفي ستة أخرى ثلاث سقيات بالنظم وجب  
ثلاثة ارباع الفسره قد وكذا الوجه لنا المقدار  
من دفع كل منهما باعتبار المدة اخذ بالأسوا ولو

اختلف المالك والشاعي في أنه سقي بماذا صدق المالك  
لأن الأصل عدم وجوب الزيادة عليه فإنتهم الساي  
حلفه ندياً ولو كانت له زرع أو ثمر سقي بمطر وأخر  
مسقي بنضح ولم يبلغ واحد منهما نصيباً ضم أحدهما  
إلى الآخر لتمام النصاب وإذا اختلف قدر الواجب  
وهو المشرق في الأول ونصفه في الثاني سائر  
وقدم المؤلف ما لا مؤنة فيه على الآخر مراعاة  
للحديث وعكس في التعليل للصوق على الثاني  
به وانفصاه واحد أو اثنين قد ولا فرق  
في وجوب العشر أو نصفه بين الأرض المستأجرة  
وذاوات الخراج وغيرها العموم الأخبار وخبر مجمع  
عشر وخراج في أرض ضعيف وتكون الأرض خراجية  
إذا فتحها الإمام عنوة ثم تعوضها منه الفاتحين  
ووقعنا علينا وضرب عليها خراجاً أو فتحها صلح  
علم أن تكون لنا ويسكنها الكفار خراج معلوم  
فهو أجرة لا يسقطها إسلامهم فإتسكنوها به  
ولم تسترطع لنا كات جزية تسقط بإسلامهم  
والأراضي التي يؤخذ منها الخراج ولا نعرف أصله  
يحكم بجواز أخذها لأن الظاهر أنه بحق ويحكم بملك أهلها

لها فلم تصرف فيها لآلات الظاهر في اليد الملك ولا  
يجب في العشرات زكاة لغیر السنة الأولى بخلاف  
غيرها مما مر لأنها إنما تكون في الأموال النائمة وهذا  
منقطعة النما معرضة للفساد ثم روفيه أيضا  
ولو أخذ الإمام إخراج علم أن يكون بدلا عن العشر  
كان كآخذ القصة في الزكاة بالاحتماد فيسقط  
به الفرض وإن نقص عن الواجب شبه **قوله**  
بالنضح أي بالسقي من غول النهر حیوان **قوله**  
والعري ومثله الثعلی بفتح الموحدة وسكون  
العين المهملة وهو ما يشرب بعروقه بلا سقي **قوله**  
ما سقى بالسل حيث كان كذلك فهو داخل  
فيما سقت السماء عطف عليه في حديث انظره  
ثم رأيت الشيخ عبد البر قال **قوله** ما سقى بالسل  
أي بان اجتمع السل في محل ثم نزل إلى أرضه والآ  
فهو داخل في قوله فيما سقت السماء **قوله** ما  
يسقى عليه أي ويسمى هذا الحيوان أيضا سانية  
**قوله** بمعنى أنه ينفق سبب وجوبها أي لا معنى  
وجوب إخراجها في الحال ثم المخرج لتوقف وجوب  
الإخراج فورا على التمكن بحضور مال وآخذ بحفاف



التمر وتنقية الحب وخلو المالك من مهم ولودنيويا كما  
ذكره المؤلف ايضا في الممنوع وسفر فرغ ليس من  
شرطه والصلاح او اشتد اد الحب في ملكه ان يكون  
هو الغارح حتى لو باعه زرعه وهو بقل فاستد في  
ملك المشتري وهو من اهل الزكاة وجبت عليه وان  
كان المشتري ذميا فلا زكاة على احد ويصح البيع  
في هذه الحالة بلا خلاف وقيل ان قصد الفرار  
حرم وقطعها كبيعها الا قطع الغل فلا تركة لانه  
لا ياتي منها ثمة فلو باع الثمرة وحدها قبل بدو  
الصلاح بشرط القطع فلم يقطع حتى بدأ الصلاح  
وجب المشتري ان رضيا بابقائها جاز والعسر  
على المشتري عبد البر **فقره** فقول الأصل ان قد يقال  
كلام الأصل بقوله يخرج بيان لاول وقت وجوب  
الاخراج لاني ان عقاد السبب لان الجفاف بظاية  
الكمال وكذا الخرص فهو نظير تمام المحول والتصفية  
ونحوها شرط للتمكن فعليه افادة عدم توقف  
وجوب الاخراج على التصفية والمجاز وهذه  
لا تستفاد من كلام المؤلف فاقاله في س الأصل  
غير مستقيم لمن تأمل على ان كلام المقص هو عين

ما في الأصل اذ ليس بعد بد والصلاح الا الجفاف  
والحرص وجعل الثمن ان هذا هو انعقاد السبب  
باطل لانه يبد والصلاح لا بعد فكأنه الصواب  
على اعتراضه ان يسقط لفظ بعد فتأمل وافهم  
قوله يعرفه وقوله لا في انعقاد السبب اي لا  
انعقاد السبب يكون ببد والصلاح والاستداد  
والاخراج يجب بالجفاف فكلام الأصل محمول على  
وجوب الاخراج الذي ينقضي السبب قبله وقوله  
وكذا الحرص فيه نظراذ يقتضي وجوب الاخراج  
بالحرص وهو مخالف لظاهر كلامه فليتأمل وقوله  
على ان كلام المص هو عين ما في الأصل في غاية  
الظهور ومن ثم لم يأت بلفظة بعد في المنهج فانه  
قال فيه ما نصه ويجب ببد وصلاح ثم الاستداد  
حب او به ضمها به يعرفه وقد يجاب بان بعد  
وان لم تقتض الا اتصال ظاهرة فيه فيسأوي  
المنهج **فيه** نظرا **جاب** سيجئا عنه بان أف  
تويعية فذكر الجفاف لوجوب الاخراج وذكر  
الحرص لجوازه فليتأمل بشو وقوله لجوازه اي لجواز  
الاجراج اي من غير الرطب جافا لما قاله في ثم المنهج

ونصه ولو اخرج في الحال الرطب والعنب مما يثمر  
ويترك بغير ريدي لم يجزه ولو اخذ الساعي له  
يقع الموقع وقوله لم يقع الموقع وان جفغه ولم  
ينقص لفساد القصب وريده حتما ان كان  
باقيا ومثله انه كان بالغا كما في الروضة في باب  
القصب وحج في المجموع واقتضاه كلام الروضة في  
موضعين فمأنه بالقيمة قاله الاسنوي وهو الاصح  
المفتية ونص عليه الشافعي والاكرئون وحزم  
به ابن المقري هنا ثم **قوله** يمين وجهه في  
الأصل قال فيه في وجه النظر لانه ان اراد به وجوب  
الاخراج فهو لا يجب بالحرص بل بالجفاف بعده ايضا  
وان اراد به جواز فلا يشترط على جفاف ولا  
حرص بل هو جازي في وقت بدو صلاح الثمر واشتداد  
الحب لانه وقت وجوب الزكاة ثم ما ذكره محله اذا  
كان الثمر يحف عادة والا فيخرج منه رطبا متى  
بحروفه وقوله بل هو اي الاخراج جازي في مجز  
الاخراج عن ذلك الذي لم يحف ولم يحرص من غيره  
جافا انتهى بخط بعض الافاضل وعليه فلا شك  
بما تقدم عن سائر المنهج وحاصل اعتراضه انه



ان حمل قول الأصل يخرج على انه يجب الاخراج فلا  
يناسب قوله أو بالخرص وان حمل على الجواز فلا  
يناسب قوله بعد الخفاف ويحجب عنه بما نقله شو  
عن شيخه ولصواب المراد به اعم من الواجب والحايث  
فيكون قوله بعد الخفاف اي وجوباً وقوله أو بالخرص  
اي جوازاً وتلخص ان لزكاة الثابت وقتين وقت  
الوجوب وهو وقت بدو صلاح الثمر واستداد  
الحب كلا أو بعضاً والثاني وقت الاخراج وهو  
بعد ذلك اعني وقت الخفاف والتنقية فتأمل  
**قوله** نعم يسكن خرص اخ استدراكه على قوله  
ويجب بدو صلاح الثمر واستداد الحب لانه ربما  
يتوهم من الوجوب عدم التصرف لتعلق المستحقين  
بما ذكرناه **جواب** بانه يسكن خرص لجواز التصرف  
كذا نخط ميخنا الزبدي في بعض الاوراق خضر  
وقوله استدراكه على قوله ويجب اخ لعله حكى  
كلام المصنف بالمعنى المراد والاف عبارة المؤلف وانما  
يجب بعد بدو اخ وقوله يتوهم من الوجوب  
عدم التصرف اي بكل حال وقوله فاجاب الاول فذم  
التوهم تأمل والخرص لغة اخذ والتخي والتقدير

والقول بالظن ومنه قتل الخراصون وسرعاً ما ذكره  
 بقوله بآث يطوف الخ **عنه** نعم ليسن خرص الثرائي  
 ان كان المالك موسراً او افلاً يجوز لما فيه من  
 تسلطه على صناع حق المستحقين شئوراً  
 بخط بقع الا فاضل قوله نعم ليسن خرصاً اي  
 مطلقاً سواء كان المالك موسراً او معسراً بخلاف  
 التضمين ان كان موسراً ضمنه والافلاه شئنا  
 وقد يقال ما فائدة خرص بلا تضمن ولعلها  
 جواز التصرف اذا اخرج من غيرة في احوال فليراجع  
 وقبل الخرص يستمتع على المالك التصرف ولو بعد  
 او اجرة نحو حصاد او فريك او قول اخضر فيجرم  
 ويغند العالم لكن ينقض تصرفه فيما عدا قدر الزكاة  
 نعم نحو رعيه او قطعه حشيشاً قبل انعقاد  
 الحب لا يستمتع وما اعتيد من اعطاشي ولو للفقراء  
 حرام وان نوا به الزكاة لانه اخذ قبل التصفية  
 وبعد هالاً اقباض ولا بنية وكثير يعتقد حله  
 وذلك من بند العلم وراظهورهم وان كان خلاف  
 الاجماع العقلي في سائر الاعصار والامصار  
 وما اورد عليه من جواز لفظ السائل واطعام الفقراء

علم ويعتد

علم الفقهاء

يوم الجداد والباكورة التي كانت تأتيه عليه السلام  
وامر السنافي بشر الغول الاخصر كلها وقايح فعلية  
والذهب نقل وتعمل على مال الزكاة فيه فاذا اذادت  
المشقة فلا لوم في التقليد فان اُعيد بحيز التصرف  
بالاكل والاهدا ولا يحسب عليه قلت الظاهر ان  
المحتاج اذا ضبط قدر اوزكاه او لخرج زكاته  
بعد فله ذلك وان كان الشريك ليس له الاختصاص  
بشيء من المشترك بغير قسمه لان تعلق الزكاة  
بالمال تعلق بشركة على المعتمد الا ان المشبه ليس  
له حكم المشبه به من كل وجه رحائي من قوله وقبل  
الغرض يستنع الخ وحديث استند الحب فينبغي ان  
يستنع على المالك الاكل والتصرف كما مروى فينبغي  
احتساب الشريك ويخوم من الغول الاخصر حيث  
علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع عمرة فان علم عد  
وجوها او شك جاز في خوص البئر خرج بالبئر  
الزرع فلا خوص فيه ويستترط ايضا ان يكون البئر  
بدا صلاحه اما قبل بدو صلاح ولايتا فيه اخص  
اذ لا حق للمستحقين ولا ينضبط المقدار ككثرة  
الغاهات قبل بدو شتم والمراد بالبئر في عبارة



الكتاب الرطب والعنب **خضرة** من أهل الشهادات  
بأن يكون مسلماً مكلفاً حراً ذكراً ناطقاً بصيراً  
عدل شهادته فلا يقبل الفاسق فيه ولا يكفي  
عدل الرواية كالمراة ويستترط أن يكون عالماً  
بالخرص لأنه اجتهاد والجاهل ببشي غير أهل  
للاجتهاد فيه قاله الشوبري وإنما جمعنا  
أي الشهادات لاخراج عوا المراة فانها أهل  
للسهادة في الجملة انتهى قال الرحاوي قلت  
لو فقد الخارص وكان هو عارفاً فخطب يتعاطى  
ذلك بنفسه أولاً لكونه متمماً فيه نظرو مثله  
لواحتاج للاكل من الزرع هل تستفي الحرمة  
ويتعلق قدرها مما اكله بزمته ثم رأيت حج  
قال ويحك بعضهم ان له ذلك وهو ضعيف  
لا ياتي على قواعدها وله تحكيم عدل  
يخبر صان عليه ويضمنانه عند فقد الخارص من  
جهة الساعي ولا يكفي واحده فقول المولف  
ولو واحد اعمول على من كان من قبل احوالكم  
والحاصل انه اذا كان الخارص من جهة احوالكم  
كفي واحد وان كان من جهة المالك فلا بد من اثنين

لأنه منهم **هـ** أو تم كل نوع رطباً ثم يابساً فإذا اختلف  
النوع تغير تقدير كل نوع رطباً ثم يابساً ويتبع تقدير  
شجرة فقط أي في صورتها اختلاف النوع واتحاده  
ونعيسى عليها الباقي رجائي وحاصل ذلك أنه  
إذا اختلف النوع كالرطب والعنب يتعين عليه تقدير  
كل نوع رطباً ثم يابساً وليس له أن يعقد الجميع بخلاف  
ما إذا اتحد النوع فيخبر بين أن يعقد الجميع رطباً  
ثم يابساً أو يعقد كل نوع وحده رطباً ثم يابساً **س**  
رطباً يفتح الراوسكون الطاقلة **س** لنقل الحق على  
لئس أي يسن الحرص لنقل الحق أي بصيغة كضمت  
نصيب المستحقين رطباً بكذا ثم ولا بد من القبول  
لفظاً والرضى فإذا انتفى الحرص أو التضمين أو القبول  
نفذ التصرف فيما عدا قدرها شيئاً رجائي قال  
مرفعي **س** وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان  
لأنه لو تلف جميع الثمار بأفة سماوية أو سرقة  
من السمر أو الجرب قبل الخفاف من غير تغريط فلا  
شيء عليه قطعاً لفوات الامكان وإن تلف بعضها  
فإن كان الباقي نصيباً زكاه أو دونه أخرج حصته  
بنا على أن التمكن شرط للضمان لا للوجوب فإن تلف

بتفريط كان وضعه في غير حرز مثله منتهى وإتمامه يضمن في  
حالة عدم تقصيره مع تقدم التضمنين لينا امر الزكاة  
على المساهلة لأنها علة بثبت من غير اختيار المالك  
فبقا العوض شرطاً بامكان الأداء بحروفه ثم ذكر مع التمن  
ما حاصله ان التصرف قبل التضمن ينفذ فيما عدا الواجب  
شايها بقا الحق في العيب لا معيناً فيجزم عليه الكافي  
وبعد التضمن يجوز تصرفه في الجميع فليحفظ **قوله** ثم  
أوربباً حالات من الحق **قوله** يخرج جافاً أي منه بعد  
جفافه أو من غيره حالاً **قوله** جفافاً أي بفتح الجيم  
وكسرها وإهمال الدال في الصحاح أي قطعاً شئ  
ورحائي وقضيته انه ليس فيه اعجام الدال مع انه  
الحجاري على الالسنه فيكون تحريفاً فيراجع ثم رأت  
الغني في ذكر ان فيها الاعجام والاعمال ثم ان حدا دا  
وتحقيقاً وتقييداً منصوباً على التمييز المحول عن المضاف  
والاصل ومونة جدادها وتقييداً وتقييداً **قوله**  
خمساً أو حق تحديداً خلافاً للمنفوق في بعض كتبه شو  
فيوثر اية نقص كان على المعتمد ثم عب وهذا فيما لم يدخر في  
قشره اما ما ادخر في قشره كالارز والعلس بفتح العين واللام  
نوع من الحنطة فشرط وجوبها فيه ان يبلغ عشرة أو مائة



نعم لو حصلت الاوسق الخمسة من دون العشرة اعتبرناه  
دونها كما يحسنه ابن الرقعة وهو ظاهر ستم **رقوله**  
وهي الفانخ وكيلها بالاردب المصري كما قاله القولي  
سنة ارادى وربع اردب وهو المعتمد يجعل  
القدح صاعاً كزكاة الفطر وكفارة اليمين  
شوف النصاب ستمائة قدح مصري وانما قدر  
بالوزن استظهاراً او اذا وافق الكيل والالا  
فالعبارة فيها بالكيل اي كيل اهل المدينة في زمنه  
صلى الله عليه ولم يخلو ثم النصاب بالكيل دون  
الوزن وجبت الزكاة بخلاف العكس **قوله**  
بغدادية اذا الوسق ستون صاعاً فجموع الخمسة  
ثلاثمائة صاع والصاع اربعة امداد فيكون  
النصاب الفمد وما في مد والمد رطل وثلاث  
بالبغدادية لانه الرطل الشرعي قاله المصنف الطبري  
سهم **قوله** وان يزرعه اخ هو قول مرجوح والمعتمد  
خلافه كما قاله شيخنا لان المعتمد تمام الملك  
وان لم يمسك المال ولا يابسه زراعته كان  
وقع اليه بنعسه او بالقاع وظير وفارق السوم  
بان الماشية اعتبر فيها تنمية المالك لا مكافأته

ولا كذلك الزرع والثمار وخرج بالملك المذكور ما ثبت  
من حب حمله السيل مع دار الحرب الى أرضنا فلا زكاة فيه  
لأنه في أموالك غير معين وثمار النخل المباح بالعمرة  
وما وقف من ثمار بستان أو حب قرية على المساجد  
والربط والصناعات والغرف والمساكن فلا زكاة في  
شيء من ذلك وقد وقوله الى أرضنا أي غير المملوكة  
كأقيدة بذلك في ما ثبت على خطأ والعمدة القوي  
بينهما كما مر عن قول ويفرق أيضا بينهما كما قاله حج  
بأن للماسية نوع اختيارا حيث يصح لصارف عنه  
وهو قصد أسامتها بخلافه هنا وإضا فثبت القوي  
بنفسه نادر فالقول بالغالب ولا كذلك في سوم  
الماسية فاحتمل لقصد تخصيص وكتب العلامة  
السوري قوله فلا زكاة فيما انزع بنفسه هذا  
ضعيف فقد قال في المجموع قال أصحابنا وقولهم  
ما ينبت الأدميون ليس المراد به أنه تقصد زراعته  
وإنما المراد أن يكون من جنس ما يزرعونه حتى لو  
سقط الحب من يد مالكه عند حمل الأقل أو وقعت  
العصا ونزع على السنايد فمننا من جهة ونبت وجبت  
الزكاة إذ أبلغ لصاحبنا اتفاق عليه الأصحاب وقد ذكره

الم في باب صدقة المواسي في مسائل الماشية المعقولة  
انتهى وقوله أو وقعت العضا فربما يعلم منه أن  
التقاضي قصد انهم ما يكون ابتداء أو دوا وما وبه  
تعليم ما في حاشية مئتنا ابن عبد الحق فليراجع التحفة  
سواء وقوله ابتداء أو دوا ما أي فسموا حصل ابتداء زرع  
بغير قصد أم به ثم غفل عنه انتهى وقوله وأما المراد  
أن يكون من حسن الخ هذا يعني عن التعبد بها  
بعتات احتياطي أي بعتات الادتيون كما لا يخفى  
فلعله ليس في كلامه من ذكر هذا الشرط الشرط السابق  
والآن **قوله** كنظيرة في سوم النعم فإنه يشترط أن  
يكون بإسامة المالك أو نايبه والمعتد الفرق بينهما  
كما مر عن قل ويفرق أيضا بينهما كما قاله ج ب أن  
للماشية نوع اختيارا فاحتيج لصارف عنه  
وهو قصد إسامتها بخلافه هنا وأيضا فنيات  
القوت بنفسه ناد رفالمق بالغالب ولا كذلك في  
سوم الماشية فاحتيج لقصد تخصيص **قوله**  
ويضم نوع منه أي من الماشية **قوله** أي نوع آخر كعنب  
مصري وشامي وكبر مجلس لأنه نوع منه وهو قوت  
صنعا اليمن ولا يضم السلت يضم فسكون إلى غيره



لانه جنس مستقل على المعتد لانه يشبه الشعير في  
 برودة الطبع والمخطة في اللون والملاسه فالتسب  
 من تركيب الشبهين طبعا انفرديه وصارا أصلا برأسه  
 فلا يظم الى غيره وتسميه العامة بشعر النبي صلى  
 الله عليه وآله **فلا يضر** اختلاف النوع وصوره  
 المسئلة ان يكون عنده انواع من التمر والزبيب  
 حصل من كل نوع دون خمسة اوسق فيضم بعض  
 الانواع الى بعض او كان له في بلاد النوع من التمر  
 او الزبيب حصل منها ذلك **عبد البر** **في** خلاف  
 اختلاف الجنس فلا يكمل باخر كبر او بتغير بسبب  
 كما مر **في** ويخرج الزكاة اي وجوب **اقوله** اذ لا مشقة  
 بخلاف المواشيعانه يدفع نوعا منها مع مراعاة  
 قيمة الانواع ولا يكلو بعضها للخر المساكين وعدم  
 التجزئة قال في المهرج ويجزئ نوع عن اخر رعاية  
 العتمة ففي ثلاثين عنز او عشرين نعجات عنز او نعجة  
 بعقمة ثلاثة ارباع عنز وربع نعجة وفي عكسه  
 بعكسه **فلو كانت** قيمة كل عنز عشرين نصفا  
 وكل نعجة اربعين نصفا أيضا اخرج في امثال الاول  
 عنز او نعجة تتساوي خمسة وعشرين نصفا في المثل

الثاني

الثاني عن الواحدة تساوين خمسة وثلاثين **قوله** اخرج  
 الوسط بالنسبة المقيمة على الرابع رحاين ويؤخذ  
 ايضا من خضر وعبد البر فراجع وتامل ان لم تكلف بهذا  
 والله الموفق **قوله** واخرج من كل نوع قسطه اي او  
 اخرج الاملى كما عظم بالاول **قوله** وهو اثنا عشر شهرا  
 اي عربية هلالية كما في سائر الاصل وق **قوله** ان وقع  
 حصادهما في عام واحد بان يكون بين حصد الاول والثاني  
 اقل من اثني عشر شهرا عربية اي وان وقع زرعهما  
 في عامين والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل  
 كما افادة الكمال ابن ابي سريف وقال ان تعليم  
 يؤسد اليه ثم رثو وقوله حصوله بالقوة اي المراد  
 به وقت الحصاد وان لم يفعل فتأمل واقصا رة  
 على الزرع ليس بقصد بل مثله الثمرات وقع الاطلا  
 في عام على المعتمد خلافا للمؤلف في منتهى  
 فيضم طلع قبله الى الاخرات اطلع الثاني قبل جداد  
 الاول وكذا تبعه في عام واحد ثم رثو قد علمت  
 ذلك فاعلم ان قوله وزرع العام ليس بقيد بل  
 بالنظر الغالب فزرعا العامين ضمان ان وقع حصادهما  
 في عام فتأمل **قوله** وهذا ما صحح الشبان هو المعتمد

بي

عان

فالمعبرة في الجوب بالمحصاة بالقفرة وفي التار بالاطلاع على المعتمد  
**قوله** ونقلا اي نقلا تصحى به المفهوم من محي **قوله**  
ويجاب بان ذلك اي قوله الاسنوي **قوله** بالرفع خبر  
ان اي وان كان الاسنوي اثبت اعتبار وقوع الزايعتين  
في عام والمثبت مقدم على الثاني **باب زكاة المعطر**  
اضيفت اليه لانه جزء من موجهها المركب الاتي ويقال  
لها زكاة رمضان وزكاة الصوم وصدقة التبدن  
وزكاة الابدان وزكاة الرأس وزكاة الغطرة  
اي الخلقة فالاضافة بمعنى اللام او ما يخرج من  
الصاع فالاضافة ببيان وقيل ان ما يخرج فطرة  
بضم الفاء لا بكسرهما وهي من خصائص هذه الامة  
وفرست في السنة الثانية من الهجرة التي فرض فيها  
رمضان قبل العيد بيومين قالوا لغظ الغطرة  
بهذا المعنى اي بمعنى زكاة الغطر مولد لا عزف  
ولا معرب واصطلح علماء الفقه في حقيقة شرعية  
كالصلاة والزكاة واما قلنا بهذا المعنى لانه بمعنى  
الخلقة عزى بلا شك قال تعالى فطر الله الناس  
فطر الناس عليهما وهذا الباب مشتمل على ستة  
اُطراف الكلام على وقت الوجوب وهو مركب من آخر



جزء من رمضان واول جزء من شوال والكلام على صفة  
المودي وهو الواحد ما يخرج به فاضلا عما يذكره الله  
والكلام على وقت الآداء وفضله بين الفجر وصلاة  
العيد واول النهار ففيه من العبادات التي تأخيرها  
عن اول وقتها افضل كما في الابراد والكلام على صفة  
المودي عنه وهو كل مسلم الامايي والكلام على قدر  
المودي وهو صاع والكلام على جنسه وهو غالب  
قوت بلد علم ما ياتي به ملخصا قوله فرض رسول الله  
اخيه فوفى الله تعالى له فرضها وفرضها الخ لما في فرضها  
من المصلحة فانها جابرة لخلل الصوم وسبب لقبوله  
او المراد فرضها الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه  
وسلم والمراد بلغ فرضها الخ فالنذوق لا اعتراض بان الذي  
فرضوا واجب في الحقيقة هو الله تعالى وما ذكره من  
انها واجبة بالسنة هو العمد وقيل وجبت بالكتاب  
وهو قوله تعالى قد افلح من ترك الآية قال سعيد  
ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز هي زكاة الفطر والسنة  
بينت الكتاب وجوبها جميع عليه ولا نظر لما افته ان  
الليات حيث قال بعد وجوبها ومع ذلك لو محمد بها  
اشنان فلا يكفر لانما وان كانت جميعا عليها لكنها تخفى

فلا كفر جاحد ما انفأها **قوله** من رمضان متعلق بافطر  
 وقوله الشيخ عبد البر متعلق بزكاة الفطر غير ظاهر  
**قوله** على الناس متعلق بفرض وهذا هو المخرج **قوله**  
 أو صاعاً أو للتبويج لا للتخيير كما سيذكر المص **قوله**  
 على كل الخ على بمعنى عن كما في قوله  
 إذا رضيت علي بنو قشير **قوله** لعمر الله اعجبني رضاً لها  
 وهذا هو المخرج عنه أو على على بأنها ويكون بدلاً  
 من قوله على الناس من التفصيل بعد الإجمال ولا تكرار  
 فيه فتأمل **قوله** بالغروب أي معجزه قبله من رمضان  
 وكان الواجب على المذكرة كما صنع في منجبه حيث قال  
 يجب باول لينته يعني الغطر وأخر ما قبله فلا فطرة  
 على من مات قبل الغروب دون من ولد معه قال  
 بزيادة وتجب على من مات مع الغروب دون من ولد  
 معه استصحى بالاصل فهما كما في حاشية قل على  
 الغريم قال في الوسيط وأوشك في حدود المودى  
 عنه من ولد أو رقيق قبل الغروب أو بعده لم يلزمه  
 شيء المشكك ولو ادعى السيد بعد الوجوب العتق  
 قبله عتق ولزمته الفطرة ويؤخذ من كلامهم أنه لو  
 خرج بعض الجنين قبل الغروب وباقيهم بعده فلا وجوب

لانه جنين مالم يتم انفصاله كما قاله مرواذا قال اعيده  
 انت حرم مع اول جزء من ليلة سؤال فلا فطرة على احد  
 او مع آخر جزء من رمضان فعلى العتيق او كان هناك  
 مهاياة في رقيق بين اثنين ليلة ويوم او نفقة قريب  
 بين اثنين كذلك فني عليهما لان وقت الوجوب حصل  
 في نوبة **ما قوله** آخر يوم من رمضان الخ ان قلت  
 ينافيه جواز تعجيلها من اول شهر رمضان مع  
 تعليلهم بانه وحدها احد الشئيين قللة لا ينافيه  
 لان آخر العول اما اسند اليه الوجوب لتحقيق وجود  
 الكلام وهذا لا ينافي في اوله اول ذلك السبب ومما حصل  
 انهم نظروا الى الآخر بالنسبة لتحقيق الوجوب به  
 والى الاول بالنسبة لكونه اول السبب بالنسبة للتعجيل  
 الذي لا يوجد حقيقة الا بالمتقدم على السبب  
 كله تحفه شئ وقوله لان آخر العول هكذا في نسخ  
 حاشية الشوري ولعله لانه آخر الشهر فليراجع  
 التحفه **قوله** هو اعم لانه يشتمل الغنى **قوله** ما اي  
 معاصر المسلمين **قوله** واما المرتد الخ الرابع ان ملكه  
 موقوف فان عاد الى الاسلام وجبت والا فلا وهذا  
 في فطره وجبت حال رده فاما فطرة وجبت قبلها



في دين فتخرج من ماله ولو في الردة وكذا افطوة زوجة  
وعبده ويجب على كافر أصلي فطرة زوجته أسلمة  
وعبد كذلك وقريب مسلم كذلك كما سيأتي ويجب  
النية عليه للمميز قال وفطرة العبد المرتد موقوفة  
وان اخرجها السيد قبل عود الرقيق للإسلام أجزاء  
وان مات كافر أرجع فيها السيد ان شرطه أو علم  
القابض انها زكاة وألا فلا رجوع فيها في قوله من لا  
يفضل أخ والصحيح ان الدين لا يمنع وجوبها  
فلا يشترط فصلها عنه قل ولو لا ذي خضر قوله  
عن مسكن له ولمونه خضر **قوله** ويليقان به فلو  
كانا نفيسين يكن ابداهما لا يقيت ويخرج التفاوت  
لزومه ذلك كما قاله الراعي في أخ قال لكن في لزومه  
بيعهما إذا كانا مالوفين وجهان في الكفاية  
فيجريان هنا خضر وقوله فوجهات عبارة قدس  
يكلف ذلك ولو كانا مالوفين وانما جهة المخادمة  
أما المنصبه أو ضعفه والمراد بهما ان يجتاز بهما  
لخدمته وخدمة من تلزمه خدمته لا لوجه في أرضه  
أو ما شئته قاله في المجموع ويقاس به حاجة  
المسكن بان يقال المراد ان يجتاز به لسكناه

أو سكنى من يلزمه اسكانه لا لا يولما شئته أو زرعه  
ثم رولا بدأ أيضا ان يجد لها فاضلة عن دست ثوب  
يليق به وبهمونه كما يبقى له في الديون **قوله** مرد  
من لا يفضل الخ ويعتبر الفضل عما ذكر وقت الوجوب  
فوجوده بعد لا يوجبها اتفاقا وفارق الكفارة  
حيث تستقر في ذمته اذا اخرج عنها باب اليسار هنا  
شرط للوجوب وشرط للأداء وكأن حكمته ان هذه  
مواساة فحذف فيها بخلاف تلك وبه يفرق ايضا  
بين ما هنا وجوب الصلاة باذراك جزء من وقت  
ادائها واداما يجمع معها سو ويؤخذ من هنا قاعدة  
وهي ان الحق المالي اذا وجب على شخص فان تسبب  
في وجوبه عليه استقر في ذمته وان كان معسرا  
وقت وجوبه كالكفارة وان لم يتسبب في وجوبه  
فلا شيء عليه اذا كان معسرا وقت وجوبه وان  
أسرى بقعة كالغرفة **قوله** وخادم امة التمتع  
المضطر اليها لأجله هل للحق بالمخادم بل أولى أو يفرق  
كما فرقوا في الحج فواجبوه معمالا مع عبد الخزمية  
كل محتمل وما يؤيد الفرق بين ما هنا والحج ان ما هنا  
مواساة وهي محتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها وما

يؤيد عدمه اختلافه هنا في الذي هل يمنع وجوبها  
واتفاقهم ثم على انه يمنع فتح اجواد **سورة** من  
تلمذه نفقته من ادمي وحيوان واستعمال من فيما لا  
يعقل تغليب ابل استقلال اشيايع بل حقيقة عند  
المحققين فخر ومن فضل عنه ما يخرج من فوسر اذا القوت  
من وري لا بد منه وانما يعتبر زيادته لعدم ضبط  
ما وراها ولو تلف المال قبل التمكن سقطت الفطرة  
كزكاة المال وقضية كلامهم ان القدر على الكسب  
لا يخرج من الاعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي  
في كتاب الحج وانه لا يشترط كون المودى فاضلا  
عن راس ماله وضيعته ولو تمسكن بدونهما وبغراق  
المسكن والمخادام بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ايجابه  
الاكتساب لنفقة القريب لانه لما وجب عليه ذلك  
لنفسه وجب عليه لا حيا اصله او فرعه على ما ياتي  
ه ثم **قوله** ما يخرج فيها ما فاعل يفضل في محل  
رفع **قوله** فلا تلمزه فطرته اي ولا فطرة غيره فوجبه  
وعبده بالاولى لانه مقدم على غيره كما ياتي في روي  
متن المنهج مع بعض شرحه ومن ايسر ببعض صاع  
لزمه اوصياعان قدم نفسه فزوجته فولد الصغير



فأباه واثعلا ولومن قبل الامه فامه كذلك فوله  
الكريم الرقيق فان استوى جماعة في درجة تخير  
التميم **قوله** لتاكده الحاجة لذلك اي المستكن فابعده  
فاسم الاستارة راجع لجميع ما تقدم وقوله بد والمفرد  
في بعضه اي وهو القوة كما قاله العناني وهو ظاهر  
**قوله** غنية لعله قيد بها لعم الفقيرة منها بالاول  
**قوله** وهي في طاعته شامل لما اذا نشزت وعادت  
قيل العزوب فوجب فطرتها وان لم تجب نفقتها لانها  
حينئذ في طاعته فليراجع شو وكذلك الزوجة التي  
حيل بينهما وبين زوجها فوجب عليه فطرتها دون  
نفقتها **قوله** فلا تلزمها فطرتها واما فطرة غيرها  
كأمتها وبعضها فتلزمها فطرتها قل لو بين ان  
تخرج فطرتها وكذا ليس الكلام سقطت عنه  
لتحمل الغير اخراجها عن نفسه ان لم يخرجها التحمل  
رحم **قوله** بخلاف ما اذا لم تكن في طاعته قال  
عليها وهي الناشئة ومثلها صغيرة لا تطيق الولد  
كما قاله قل وغيره ولو زوج أمته تبعه لزمه فطرتها  
قطعا **قوله** وبخلاف الامة المزوجة محترزة قوله  
غنية لان من لازم العنا الحرية اذ الرقيق لا ملك له

فكيف يستغني **هـ** **شوق** فان فطرهما اي الامة **الح**  
**قوله** ويحملها عننا سيدنا عاظا هرة وان سئلت لزوجها  
ليلا ونهارا قال يستخفنا وهو كذلك كما يبوخذ من العلة  
قل واقول هذا ضعيف او محمول على ما اذا كانت  
الزوج معسرا كما هو فرض المسئلة والمعمدان  
زوج الامة ان كانت مسئلة له ليلا ونهارا وهو  
موسر فنفعتهما وفطرهما عليه وان كانت مسئلة  
له ليلا ونهارا وهو معسر فعليه نفعتهما وعلى سيد  
فطرهما وان كانت مسئلة له ليلا فقط ويستخفها  
السيد نهارا فنفعتهما وفطرهما على السيد **هـ** **شخما**  
**قوله** ومكانا كتابة صحيحة فلا تجب فطرته عليه  
لضعف ملكه ولا على سيده لانه معه كالاخني  
اما فاسد الكتابة فنجب على السيد فطرته وان لم  
تجب عليه نفعته **هـ** **مخلصا من** **الاصل** وحاشية  
**شوق** **قوله** والعبد الموقوف ولو على معين كدراسة  
ورباط ورجل والقن المملوك للمسيح **خضر** **قوله**  
فلا تلزم فطرته اي ولا تلزم غيره فكان الاولى  
فلا تلزم فطرته **قوله** ايضا فلا تلزم فطرته  
وان وجبت نفعته **فردع** قال الصيرفي فطرة

ولد الزنا على ما اذلا اب له كما تلزمها نفقته وكذا  
من لا عنت فيه كذلك فان اعترف به الزوج لم  
ترجع الام عليه بما ادته من فطرته كما لا ترجع عليه  
بما غرمته من نفقته وكانت وجهه الله حال خراج  
الفطرة والاتفاق كانت منعيا عنه ظاهرا ولم يثبت  
نسبه الا من حين استلحاقه ثم رايته على بان ذلك  
منها على سبيل المواساة وقصيته انه لو كان باجبار  
حاكم رجعت وهو محتمل عياب وسم **قوله** وليس  
للاخيرين الخ المسالبة تصدق بنفي الموضوع فيدخل  
ما ليس له مالك بالكلية وهو الموقوف اذا الملك فيه  
لله تأمل **قال قوله** لكل واحد اي عن كل واحد  
**قوله** صاع وهو اربعة امداد والمد رطل وثلاث فدادين  
والرطل عند الرافي مائة وثلاثون درهما وعند  
النووي مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة  
أصباع درهم وعليه ينبغي ما ذكره الشئ عنهما والصاع  
قد حان بالكثير المصروف وهما اربع حفنات يكفي  
الانسان المعتدلين تقريبا والواجب الحب السليم  
لا معيب ودقيق وسويك ويجب دفعه لثلاثة  
فاكثر **قال** القفال والحكمة في ايجاب الصاع



ان الناس غالباً يمتنعون من الكسب في يوم العيد  
وثلاثة ايام بعده ولا يجد الفقير من يستعمله فيها  
لانها ايام سرور وراحة عقب الصوم والذبح  
يتحصل من الصاع عند حمله خبزاً ثانياً ارطال  
فات الصاع خمسة ارطال وثلاث كرام ويضاف  
اليه من الماء نحو الثلث فيأتي من ذلك ما قلناه  
وهو كفاية الفقير في اربعة ايام في كل يوم ارطالان  
خضر **قوله** اي المودى عنه وان كان المودى  
بغيرها والمراد بالبلد الذي هو فيه وقت الوجوب  
او اقرب بلد اليه ويدفع زكاته لاهله والمراد بالغالب  
اكثر السنة ق لاي ما يقتات في اكثر السنة لاني  
وقت الوجوب فقط عبارة ثم مرر بالمعتبر في غالب  
القوت غالب قوت السنة كما في المجموع لا غالب قوت  
وقت الوجوب فان غلب في بعضها جنس وفي بعضها  
جنس آخر اجزا ادناها في ذلك الوقت كما في العباب  
بحروفه والمراد بالغالب ما كان اصلياً للاسنان  
في الاقتيات وان كانت غيره اعلى قيمة كما سيأتي  
قال في س المنهج فان لم يعرف محله اي محل المودى  
عنه كعبد ابق فيحمل كما قال جماعة استثنى هذه

اي فيخرج السيد من محله او يخرج فطرته من قوت  
اخر محل محمد و قوله اليه لان الاصل انطويه او يخرج  
للمحكم لان له نقل الزكاة فان لم يكن قوت المحل مجزيا  
اعتبرا قرب المحال اليه وان كان يقربه محلان متساويان  
قربا تخير بينهما و قوله او يخرج للمحكم الخ اي مع  
اخراج من اسرف الاقوات واخراج من قوت آخر  
محل محمد و قوله اليه اذ لا يجوزك النقل الا اذا خرج  
كذلك وان كان ظاهرا العبارة خلافة **قوله**  
كتمن المبيع وسياتي انه اذا باع بنقد وم غالبه توفيق  
لكن كتبه شوقوله كتمن المبيع انظر الجامع بين ما  
هنا و كتمن المبيع **قوله** لبيان الانواع وتعدد ما باعتبار  
تعدد النواحي المخرج منها في زمانه صلى الله عليه وسلم  
هو **قوله** لا للتخير اي بالنسبة لمنع الادون من قوت  
بلده كذا يؤخذ مما بعده **قوله** اعلم من الواجب  
والعلو زيادة الاقيات لا برفع القيمة واعلى الاقوات  
البرق السلت فالشعير فالذرة فالارز فالحمص فالماش  
فالعدس فالغول فالتمر فالزبيب فالاقط فاللبن  
فالزبد كذا ذكره شيخنا شيخنا شيخنا مرقا له و مرزوقا  
وقال **قوله** سل شيخ ذي زمانه **قوله** عن فور تلك زكاة الفطر **قوله**



حروف اولها جات مرتبة • استقامت زكاة الفطران عقلا  
وعبارة الروض فرع كل ما يجب فيه العشر صاع لاخراج  
الفطرة كالحص والعديس وكذا الجبن والدين بالزبد  
فيهما كالا قط لا يخبض وسمي ولم قال في شرحه فلا  
يجزئ شئ منهما وان كان قوت البلد لانه ليس في معنى  
ما نص عليه وكما لا يجزئ في سائر الزكوات قال في  
الروض لا يجزئ مسوس ومعيب ودقيق ولا اقط  
بملح يعيبه فان كان فلاهر الا يعيبه فالملح غير  
محبوب في الكيل ويجزئ قديم غيره متغير طعمه او  
لونه او ريحه ولا تجزئ الاقوات النادرة التي لازكاة  
فيها كحب الحنظل والفاسول **قوله** في الاقط  
وهو لبن يابس غير منزوع الزبد قال سم ولولبن  
ادمي يتنا على دخول الصورة النادرة تحت العام  
وهو الصحيح **قوله** فان اعطى المزي اعلا  
منه بان يكون اصلح للاقتنيات وان كان الغالب  
اعلا قيمة وسكتوا عن المساوي قال في اليعاب  
والظواهر اجزاه ثم راي الزركشي نقلت الذخير  
انه لا يجزئ لانه اخراج قيمة وهو ممنوع وفيه  
نظر ولو كان النخل كذلك لم يجزئ الاعلاه **قوله**



الامن بعضه مكاتب وصورته ان يوصي بكتابة رقيقه  
ولم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورقة تما زاد  
على بعضه فيجب على الوارث ان يكاتب بعضه ابتداء  
ولا ثانيا هذه الصورة على المعتمد خضرو عبارة  
قل قوله مكاتب اي ان امكن اذا تصح كتابة  
البعض ابتداء اولاد وامّا الا في من باقيه حروكذافي  
صورنا ذرة فليراجع كتاب الكتابة **قوله** هو اعلم لسؤله  
الانني بخلاف العبد وقول ان حرم انه ايضا يسئل  
الانني غريب ولكن المؤلف قد تبعه فيما مرفوعا بالعبد  
ولم يعترض عليه كما قاله قل **قوله** الا بعض صاع اي  
وكان متولاه على ما افقته به شيخنا **سؤله** اقل من صاع  
اي اخراجه قل **قوله** ومن لزمه فطرة نفسه اخ  
هذا وقوله في التمام ان لا تلزمه فطرة نفسه  
اخ قاعدتان قد استثنى من كل منهما صور فتأمل  
**قوله** بقدر ما فيه لو قال بقدر ما وجب لكان اولى  
قل لسئل امر الموصي ببعض الصاع تنبيه لو  
كانوا يقتاتون الخبز المملون بالسمعة فخير ان كان  
المخلط على حدته واينخرج صاعا من البر والسمير  
فان كان احدهما اكثر وجب منه فان لم يجد الا الصفا

من ذأ ونصفهما ذأ فوجهان أو وجهان ذأ فخرج  
النصف الواجب عليه ولا يجزئ الآخر لما مر أنه لا  
يجوز أن يبعض الصاع من جنسيه خط على الغاية  
**قوله** يملك الخ متعلق بتلزمه أو بنفقته **قوله**  
أو قرابة المراد بها هنا الأصول والفروع فقط فهو  
عام أريد به خاص **قوله** أو نكاح ولو لرجعة  
أو بائ حامل دون البائت الحامل فالمراد بالنكاح  
النكاح حقيقة أو حكماً وفي الجموع أن الزوجة  
لا تطالب زوجها بأخراج فطرتها كما لا أصل فإن  
كان غايباً فإنها لا اقتران عليه لنفقته فقط  
أي دون فطرتها لتضررها بانقطاع النفقة  
دون الفطرة ولأن الزوج هو المطالب بأخراجها  
وتجب فطرة خادمتهما المملوكة له أو لاهله المصحوبة  
بالنفقة الغير المقدرة والظاهر أنها في رتبتهما  
وأما التي صيغتهما بالنفقة المقدرة فلا تجب فطرتها  
كالزوجة ولو كانت الخادمة متزوجة بغني وجبت  
فطرتها عليه أو بغني فعلى زوج المخدمته أن ينشئ  
**قوله** فلا تلزم فطرتها ولا يصح لو فعل قل كما مر في  
أول الباب بقوله منادون الكافر **قوله** أو مستولدة



اي الاب **قوله** فلا تلزمه لكن يجوز لو فعل قل **قوله**  
لأن الأصل فيهما أي في الفطرة والنفقة **قوله**  
بمخلاف النفقة أي نفقة الحلية فانها تلزم  
المعسر **قوله** لا يمكن بتشديد الكاف من مكن الضعف  
**قوله** نعم يلزم الكافر الخ أي بشرطه السابع أنفكا  
تنبيه يجوز إخراج زكاة الفطرة من أول رمضان  
والأفضل كونها في يوم العيد قبل الصلاة ويحرم  
تأخيرها عن يوم العيد ويجب قضاؤها بقدر  
قل ومحل حرمة التأخير إذا كان بلا عذر كفيته  
ماله أو المستحقين والأقلا حرمة وقضاؤها فوات  
فيما إذا خربلا عذر ولا فعل التواخي قال في الموعود  
وظاهر كلامهم أن زكاة المال الموقوفة عن التمكن  
تكون إذا والفرقات الفطرة مؤقتة بزمن  
محدد كالصلاة **قوله** قال في الموعود لو عمل فطرة  
عبدته ثم باعه لزم المشتري إخراجها ولا يصح ما  
دفعه البايع وتوقع له تطوعا ولا يرجع على المدفوع  
لها إلا إذا علم أنها زكاة معجلة **قوله** بنا على  
أنها تجب ابتداء على المودى عنه أخ استثنى في  
لما الرخص القاصر قال في واجبة على المودى ابتداء



قطعا انتهى قال شيخنا وهو ممنوع بل الكلام على عموم  
كما اطلقوه وانما يمنع خطاب القاصر اذا كانت الخطاب  
مستقرا بخلاف ما اذا كانت ينتقل عنه الى الغير انتهى  
قال الشيخ سم والمتمم ان القاصر مخاطب بها خطاب  
الزام لذمته لا خطاب تكليفه شرو قوله خطاب  
الزام لذمته في هذا واضح اذا كانت له مال بخلاف  
ما اذا لم يكن فانه غير مخاطب اصلا واعد خطاب  
الالزام من قبيل خطاب الوضع بشئ **في** ثم يتحملها  
عنه المؤدى ولا بد من نية الكافر وهي التمييز لا  
للتقرب **باب** **بيات محالة جواب هذا الوجه**

**في** **الاول** فيه تتابع خمس مضافات اولها باب  
واخرها اخذ كما لا يخفى والصحيح انه غير محذوب لغضا  
كما في كتب المعاني والبيات والمراد بالقيمة ما يشمل  
شأني الجبران وشاة الابل ومجزء من الاعبط لا خصوص  
النقد وقوله المراد بالقيمة ما ليس جزا من عين  
المال المزكى عنه كما يشير اليه كلامه بعد انتهى غير  
صحيح لانه لا يشمل اجزاء من الاعبط اذ هو من عين  
المزكى عنه وليس من النقد والعجب منه انه قال  
عقب ذلك فلا يرد اجزاء من الاعبط الاية فتأمل

منصفا **قوله** لا يجوز اي ولا يبيع اخذها الا في خمس  
مسايل في العباب قبيل زكاة النابت خاصة لا تجزي  
القيمة في الماشية الا لضرورة كان تعذر فرضها  
او استرد الامام قيمة مجهول تلف او ظفر الامام من مال  
الممتنع بغير جنسها وتعذر ستر او به او الزمة الامام  
القيمة او اخذ من الخيلين قيمة العرفه وقوله  
ستر او اي الجنس قضيته انه حيث لم يتعذر يتبعين  
عليه ستر ذلك الجنس بما ظفر به قلول لم يشتره به  
بل دفع للفقرا ما ظفر به يقع الموقوع وعليه فهل  
يطلبهم برده ويطلبونه باقتباضهم ما هو من الجنس  
ام كيف الحال وقوله او الزمة الامام القيمة اي  
لكونها الا غبط ولو تغنت **قوله** لا يظاي القيمة متعلقها  
اي متعلق الزكاة اي ما تتعلق به الزكاة **قوله** وهو  
اي الحيرات سئات او عشرون درهما من نقد البلد  
ولو دنا من بلات العرفه منه جبر العرفه لان القيمة  
قد تجب لتعذر الحثاة الواجبة في الابل او بنت الناض  
مع بنت المبيوت بان لم يجدوها في ماله ولا باليمن  
والعكة في ذلك ان الزكاة تؤخذ عند المياه غالباً  
وليس ثم حاكم ولا مقوم فضبظ ذلك بقيمة شرعية

كصاع المصراة والقطرة ونحوها ليرجع اليها عند التنازع  
 رحمان وراجع قوله من نقد البلد ولو دنا يبر وحرره  
 وعبارة المنهج وش وهو اي الجيران سئاتان بالصفة  
 السابقة في الشاة المخرجة عن خمس من الابل وعشرون  
 درهما نقرة خالصة بخبرة الدافع ساعيا كان  
 او مالكا وعلى الساعي رعاية مصلحة المستحقين  
 في الدفع والا خدم قال ولا يبعض جيران ولا تجزي  
 شاة وعشرة دراهم لجيران واحد الا لما لك رضى  
 اي الا اذا كان الاخذ المالك ورضي بذلك فيجزئ  
 لان الجيران حق له اسقاطه اما الجيران ان  
 فيجزئ بعضهم ما في خبره سئاتان وعشرون درهما  
 لجيران كالكفارتين وعبارة ستم و المراد بالدرهم  
 النقرة الخالصة الاسلامية اذ هي المرادة شرعا عند  
 الاطلاق نعم ان لم يجدها او غلبت المغشوشة وجوزنا  
 المعاملة بها وهو الاصح فالظاهر كما قاله الاذرع  
 انه يجزئ منها ما يكون فيه من النقرة قد  
 الواجب انتمى بالحرف ففي قول الرحمان ولو دنا يبر  
 نظر الا ان يجعل على عدم الدرهم فليغهم **قوله** في  
 الابل هذا قيد اي فلا يكون الجيران في غير الابل



من البقر والغنم فالجيرات مما اختصت الابل به **قوله**  
كما في اخذه اي الجيران اي اخذ المستحق الجيران مع  
بنت مخاض دفعها المالك بدلا عن بنت لبون ليست  
له في ست وثلاثين من الابل وكما في اخذ المالك الجيرا  
من المستحقين مع دفعه بنت لبون عن بنت مخاض  
ليست له في خمس وعشرين من الابل اذ لم يكن عنه  
ايضا ابنت اللبون كما في ستم **قوله** ليست له اي  
ليست عنده بصيغة الاجتزاق **قوله** وفي اخراج  
الشاة فكثر الماربع قال في الشاة الخمس ولو قال  
الشياه لكان اول **قوله** عن دون خمس وعشرين  
هذا احسن من قول غيره عن عشرين تأمل **قوله**  
فهي بمعناها اي لا يتأبدل وليست من الجنس ففي  
اطلاق القيمة عليها تجوز مجامع ان كلا ليس من عين  
المال **قوله** وفي جبر التفاوت وانما يعرف التفاوت  
بالقيمة فلو كانت قيمة الحقائق اربعماية وقيمة  
بنات اللبون اربعماية وخمسين وقد اخذ الحقائق  
فالجزء خمسين او خمسة السماع بنت لبون لا ينصف  
حقه لان الخمسة السماع اكثر من النصف وان  
استويا قيمة في المثال المذكور لان التفاوت خمسون

وقيمة كل بنت لبون تسعون وجزا دفع النقد مع  
كونه من غير الجنس الواجب وتمكنه من شرائه  
لرفع من رتبة المشاركة رومن وشخصه مع زيادة  
وبه يتضح قوله المص او شقص من الاعطى اي لمن  
غير الاعطى فتمام **قوله** بين الاعطى اي الاحسن  
الانفع للمنفعة هذا ان اقتضت العبطة زيادة في القيمة  
والا فلا يجب شي قاله الرافعي **قوله** او شقص  
اي جزء **قوله** من الاعطى اي من غيره وان ساواه  
او زاد عليه وفي كون هذا من القيمة او من معناها  
نظر ظاهر قول وقوله وفي كون هذا اي الشقص  
من الاعطى وقد يقال ان الحكم باخذ القيمة في صورة  
جبر التفاوت انما هو بالنظر للسوق الاول وهو  
اخذ النقد فليتم **قوله** اي يعرفان فيها اربع  
حقاق او خمس بنات لبون ويتعين اخذ الاعطى  
منها اذا وجد في ماله كما مر قل وياي مثل ذلك  
في البقر كماية وعشرين فغنيما ثلاث مسنات او اربعة  
انتجة واما الجيران فخاص بالابل كما مر وهو امر  
استاءه عنائي **قوله** غير الاعطى معقول اخذ **قوله**  
باجتهاده وعمل وجوب مقدار التفاوت كما جرت السبكي



اذا كان غلط الساعي في الاجتهاد قال دون ما اذا  
 اقتضى رايه موافقة ابي سرج في اخذ غير الا ضبط  
 وكان ما دون ما له في ذلك من جهة الامام هـ شفو  
**قوله** بلا تقصير منه اية الساعي فان قصر لم يجز  
 أيضا ولا ضمان على الساعي **قوله** لا يفي في صرف الامام  
 الخ لا يعني انه الصرف ليس هذا الباب مقفولة له  
 فلو قال وفي اخذ قيمة زكاة الخ لو افق المقصود  
 فتملك **قوله** بدلا عن زكاة تعجلها وصورة ذلك  
 كان ياخذ الامام مثلا شاة او دينارًا معجلا ثم يدفعها  
 للمستحق وتتلف عنده ويخرج الاخذ عن اهللية  
 الاستحقاق قبل تمام الحول وهذا معنى قوله ولم يقع  
 المجل الموقوع والمالك باق بصفة الوجوب والنص  
 باق الى آخر الحول فلا امام له ياخذ قيمة الشاة  
 من المستحق وتعتبر القيمة وقت قبض المستحق  
 اي وقت قبض المستحق لانه وقت دخوله في ضمانه  
 وسياتي ذلك في باب تعجيل الزكاة ويدفع الامام  
 قيمة الشاة للمستحقين من غير اذن المالك لان  
 الامام كالنايب عن المستحقين وعن المالك في جوار الشارع  
 للامام دفع القيمة بلا اذن حديد من المالك هـ زيادي



قال الاذري هذا فيما اذا دفعه تعجلاً لزكاته امالو  
دفعه اليه ليصرفه عنه فهو وكيله فاذا استعقر ذلك  
التصرف لعارض عاد التخرج الى ملكه فيحتاج الى اذن  
جديد منه كغيره من الوكلاء وروى خضر **وبه لا**  
اذن جديد اكتفا بالاذن الواقع اولاً عند الدفع المحاط  
بالنية عند الدفع له قال **باب بيان**  
**بيع زكائين** اي متعلقين بقيمة وبدن لبعينين  
ولا بعين وقيمة ولا بعين وبدن قال **قوله** في مال  
واحد متعلق باجتماع **قوله** هو أعم لشموله الأثنى  
**قوله** ففيه زكاة **قوله** زكاة الفطر اي لا اختلاف السبب  
**قوله** وفيه نظر لانه الزكائين اخ اي لان النصاب  
المذكور لا يتعين دفعه للداين المتعلق حقماً لزمه  
فزكاة النصاب المذكور على مالكه المدين فتمت  
زكاته للبعين وزكاة النصاب الذي في ذمته على  
الداين فتمت زكاته للمدين وهو غير النصاب الذي  
عنده المدين لان الثابت للداين نظيره لا عينه  
وينقد حوله الداين والمدين في الدين المذكور  
من حين القرن كما سنذكره في الباب الثاني فوجوب  
الزكائين بمقتضى متعلقين قال وخضر نعم قد

يُقَرَّبُ كَلَامُ الْأَصْلِ بِمَا لَوَاقَرَضَ نَصَابًا وَامْسَكَهُ حَوْلًا  
مُرَدَّةً لَمَنْ اقْتَرَضَهُ مِنْهُ قُلْ **بِأَسْمَاءِ الْمُبَادَلَةِ**  
بِالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ الْمُقَابِلَةِ وَالْمُعَاوَضَةِ وَالْمُضَارَفَةِ  
قَالَ قَتَادَةُ هِيَ مَكْرُوهَةٌ أَنْ تَمُنَّ تَنْتَ حَاجَةٌ وَقَصْدُ الْغَرَارِ  
مِنَ الزَّكَاةِ وَالْأَفْلَاقِ **قَوْلُهُ** الْمُبَادَلَةُ أَيْ الصَّحِيحَةُ  
مَوْجِبَةٌ لِاسْتِثْنَاءِ أَحْوَالِ أَمَّا الْمُبَادَلَةُ الْفَاسِدَةُ فَلَا  
تَقْطَعُ الْحَوْلَ وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِالْقَبْضِ لَأَنَّهُ لَا تَزِيلُ  
الْمِلْكَتَ سَمَرُ **قَوْلِهِ** بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فِيهِ تَسَامُحٌ مَعْلُومٌ  
إِذَا مَا يَبَاعُ يَخْرُجُ بِالْعَقْدِ عَنِ التَّجَارَةِ وَمَا يَشْتَرَى  
لَيْسَ قَبْلَ الْعَقْدِ مِنَ التَّجَارَةِ وَخَرَجَ بِالسَّعْرِ بِمَقْعَدِهَا  
بَعْدَ فَادٍ لَمْ يَكُنْ مِمَّا تَقُومُ بِهِ اسْمُ الْحَوْلِ أَيْضًا  
وَالْأَفْكَدُ لَكَ أَنْ بَلَغَ نَصَابًا وَالْأَفْكَدُ جُلْعُ الْحَوْلِ  
قُلْ وَقَوْلُهُ فِيهِ تَسَامُحٌ مَعْلُومٌ أَيْ حَيْثُ جَعَلَ أَنْ  
مَا يَبَاعُ سَلْعَةٌ تَجَارَةٌ ظَاهِرَةٌ وَلَعْدَ بَعْدِ بَيْعِهِ يَبْقَى  
لَهُ هَذَا الْأَسْمُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ بَعْدَ الْبَيْعِ لَا يُقَالُ  
لَهُ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِتَابِعِهِ وَحَيْثُ جَعَلَ أَنْ مَا يَشْتَرَى  
سَلْعَةٌ تَجَارَةٌ مَعَهُ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ قَبْلَ وَإِنَّمَا حَدَثَ  
حَدَثٌ لَهُ هَذَا الْأَسْمُ بِالْعَقْدِ أَعْنِي بِعَقْدِ الشَّرَافِ كَيْفَ  
يَقُولُ بَعْضُهَا أَيْ بَعْضُ سَلْعِ التَّجَارَةِ بِبَعْضٍ وَهَلْ

هذا الاتساع وقوله والا فينقطع الحول اي لما  
تقدم في باب زكاة التجارة من ان من الشروط  
ان لا ينضم قال التجارة من الجنس في الشا محول  
ناقصا عن نصاب فتدبر **قوله** لموتي بيع ما اي سلع  
التجارة **قل قوله** بنصاب اي ولو من السائمة  
في البيع كامر لافي الشرا فينقطع حوله السائمة  
ويستدعي حوله التجارة **قل** وقوله في البيع اي  
بيع عرض التجارة فانه اذا باع عرض التجارة  
بسائمة استمر محول وقوله لافي الشرا اي شرا  
عرض التجارة بنصاب سائمة كانت عنده فينقطع  
حوله السائمة فافهم **قوله** اي بعين نصاب التقييد  
بالعين خاص بالشرا كما في حاشية خضر فلو  
باعها بنصاب في الزمة استمر محول ايضا كما مر  
**قوله** اذ لو استرى الخ اي وانما قلت اي بعينه  
لانه لو استرى الخ تامر **قوله** ونقده في الثمن  
اي بعد لزوم العقد لان الواقع في مجلسه كالواقع  
فيه قاله شيخنا واعتمد **قل قوله** لانه اي  
النصاب لا يتعين مصرفه اي للثمن **قوله**  
مبادلة احد النقيدين بالآخر المسمى بالمصارفة



والعدا قال بعضهم بشر العيارفة بأنه لا زكاة عليهم  
قال **قوله** نعم أو ملكا نصا بآمنه أي النقد الخ هذا  
ضعيف والعمد أنه ينقطع أصول ما ذكرناه خرج  
عن ملكه لأنه الراجح أن المقترون بملك المقرض  
بالعقبض وإن لم يقصروا فيه المقترون ثم وقوله  
نعم استدراك على الصور الثلاثة المذكورة في  
التي مضى وحيث وقوله على الصور الثلاثة أي  
على المصرف فيما مل **باب الخلطة**  
أي في النعم والتعصب والغضة وغير ذلك وحذف  
المتعلق أي إذا أنا بالعموم **قوله** ولا يجمع بالبناء للمفعول  
وكذا قوله ولا يغرق كما سمعناه من مشايخنا ويدل  
له قوله المص في ثم المنهج عقبه مانعه مني المالك  
عن التفرقة وعن أجمع خشية وجوبها وأكثرها  
وبه السامية عنهما خشية سقوطها أو قلبتها  
والحاصل على ما تقتضيه القسمة العقلية ست  
عشرة صورة من ثوب أربعة وهي خشية الوجوب  
أو الكثرة أو السقوط أو العقلية في اثنين الجمع والتز  
ثم إلى أصل وهو ثمانية في اثنين المالك والسامية  
منها ما هو مكرر ومنها ما لا يتصور فقد قال الحلبي

ولا يتناقض اجمع خشيته الوجوب انتهى اي لا يتناقض  
جمع المالك خشيته الوجوب بالتفريق لانه اذا وجبت  
في القليل لزم وجوبها في الكثير وكذا لا يتناقض  
تفريق الساعي خشيته السقوط باجمع ثم ايت  
خشيته الوجوب او الكثرة من طرف المالك وخشيته  
السقوط او القلة من طرف الساعي فليست امل  
**قوله** خشيته ان تغفل او تكثر فيه اشارة  
الى ان قوله خشيته الصدقة على حذف مضاف  
**قوله** بان يجمع الساعي الخ في هذه العبارة حذارة  
وقلاقة كما قاله قلة فراجع **قوله** او يغرق  
بينهما الخ اي ويغرق كل من الثلاثة اعني  
الساعي والمالكين **قوله** بان يجمع الساعي الخ اي  
يجمع الساعي اذا كان اجمع اخطاه بان يجب الزكاة  
به دون التفريق او تكثر به دون التفريق او  
يجمع المالكان اذا كانت الاخطاء كلها اجمع بان تغفل  
الزكاة به مثالا اجمع من جهة الساعي ان يكون  
لكل واحد من الرجلين عشرون شاة متفرقة  
فليس للساعي ان يجمعهما لياخذ مائة بل  
يتركها متفرقتين ولا زكاة ففي هذه الصورة



لا يجمع خشية السقوط بالتفريق وكانت يكون لكل  
منهما مائة وعشر شاة متفرقة فعليهما شاتان  
على كل شاة فلا يجمع الساعي لما لين لا يخذ منهما  
ثلاث شاة ومثال يجمع من جهة المالك ان يكون  
لكل منهما اربعون شاة متفرقة فيجب على كل  
شاة ولا يجوز لها الاكل اجمع لتؤخذ منها شاة  
واحدة فليتا مل **قوله** لتؤخذ منهما زكاة الواحد  
اي وكانت زكاة الواحد اكثر فيما اذا جمع الساعي  
واقل فيما اذا جمع المالكات **قوله** او يفرق بينهما  
مقال التفريق من جهة الساعي ان يكون لكل واحد  
من ثلاثة رجال اربعون شاة مختلطة فليس  
للساعي تفريقها لياخذ من كل واحد شاة بل على  
كل واحد ثلث شاة ومثال التفريق من جهة المالك  
ان يكون لرجلين او رجال اربعون شاة بمجموعة  
فواجبهم شاة مقسطة عليهم فليس لها اولهم  
تفريقها فتقسم الزكاة في الظاهر ذكر هذين  
المثالين في شئ المذهب عبد البر وهذا وما قبله  
يندفع اعتراض قد على عبارة الشافعي **قوله**  
لتؤخذ منهما زكاة المنفردين اي وكانت زكاة المنفردين



أكثر فيما إذا فرق المساعي وأقل فيما إذا فرق المال كما  
 كما عرف والقلة صادقة بالعدم **قوله** هي أي الخلطة  
 الخ ولا تختص الخلطة بالماسية بل تجري في غيرها من  
 نقد أو غيره والخلطة في غير الماسية لا تغيد إلا  
 تشقيلا على المخالطين إذا لا وقص فيه وإما فيها  
 فتغيد تارة تخفيفا عليهما كما ربعين مثلهما  
 وتارة تشقيلا عليهما كعشرين مثلهما وتارة  
 تخفيفا على أحدهما وتشقيلا على الآخر كما ربعين  
 بعشرين وتارة لا تغيد شيئا منهما كإيه بما شية  
 ح خضر فالأقسام أربعة وقوله والخلطة في غير  
 الماسية لا تغيد إلا تشقيلا الخ أي بالنسبة للزكاة  
 فلا يرد إنما تغيد خفة المؤنة كما سيذكره المص  
**قوله** خلطة شيوع وهي ما لا يتميز فيها أحد المالكين  
 عن الآخر كالزوروث والمشتري شركة ثم البهمة  
 خضر **قوله** أي تسمى بكل منهما أي فيما لفظات  
 مسمى هما واحد وسميت شيوعا لعدم تعيين  
 ملك واحد وإيماننا نظرا إلى أن أعيانها بينهما  
 مشتركة **ق** **ل** **قوله** الزكوي بفتح الزاي نسبة إلى  
 الزكاة وإتي فيه بالواو لأن ألف الزكاة منقلبة

عن الواو ولهذا لم تمل كالصلوة **قوله** مثلاً أي أو  
الكومن ما لكن **قوله** خلطة جوار بكسر الجيم أفصح  
من ضهاشوا ووصاف سميت جواراً لتميز ملك كل  
واحد ووصافاً نظراً إلى اشتراكها في أوصافها  
كالمرح والمرعى لا في أعيانها قال **قوله** بأن يتم  
أي ولو في نفسه وإن لم يعرفه مالكه قال وصورة  
أن يكون لكل منها عصف غنيل وزرع في حايط واحد  
أو كيس دراهم في صندوق واحد أو أمتعة تجارية  
في دكان واحد **قوله** فيزيان بالبناء للمفعول  
أي المآلات وقوله كواحد أي كمال واحد أو  
بالبناء للمفاعلة أي المآلات وقوله كواحد أي  
كذلك واحد **قوله** في النوعين أي خلطة الشيوع  
وخلطة الجوار **قوله** أن كان المآلات نصائباً أي حاصله  
أن الخلطة شروطاً عامة للنوعين وشروطاً خاصة  
بالنوع الشاف فالشروط العامة ثلاثة الأول أن  
يكون مجموع المالين نصائباً أو أقل منه ولا حد لها  
نصاب الشاف أن يكون المآلات مثلاً من أهل الزكاة  
غلاف مالوك أحد هما ليس من أهل الزكاة بأن كان  
لزمياً ومكاتباً فانه يعتبر نصيب من هو من أهل الزكاة

ان يبيع نصابا زكاة زكاة المنفرد والا فلا وعلم مما  
قرناه اعتبار كون المالكين من جنس واحد لا غنم  
مع بقروكون مجموع المالكين نصابا فاكثرا او اقل  
ولا خدما نصابا فاكثرا فلو ملك كل منهما عشرين  
من الغنم فخلطتا تسعة عشر مثلهما وترك اثنتين  
منفردتين فلا خلطة ولا زكاة ودوام الخلطة  
سنة ان كان المال حوليا فلو ملك كل منهما أربعين  
ساة في اول المحرم وخلطتا في اول صفر فالحديد  
ان لا خلطة في المحرم الاول بل اذا جاء المحرم  
وجب على كل منهما ساة وتثبت الخلطة في المحرم  
الثاني وما بعده فان اختلف شرط من ذلك لم يورث  
وان لم يكن حوليا اشترط بقاءها الى زوال الثمار  
واستنداد الحب في النبات انتهت **قوله** نعم استدرأك  
على قوله ان كان المالك نصابا لان ظاهره ان  
كان مال كل واحد نصابا فاستدرأك على ذلك  
بقوله نعم انما خضع **قوله** اثرت الخلطة على الاصح  
فيجب على المالك الخمسة عشر بقدر نسبة ماله  
من مجموع المالكين وهو خمسة وخمسون قال  
قال وهو اي قدر نسبة ماله ثلاثة اجزاء من أحد عشر



جزا من الشاة المخرجة اي وعلى شريكه أعني صاحب  
الاربعين بقدر نسبة ماله وهو الثمانية اجزا  
الباقية وذلك لان مجموع الماله من ضرب خمسة  
في احد عشر فتدبر **قوله** كل الحول اما لو افرق باقي  
بعض الحول فان كان بتقريرهما او فعلهما أو بتقرير  
او فعل واحد منهما بطلت الخلطة والافان طال  
الزمن ضر والافلا والطول المضروب ثلاثة ايام  
فاكثر عبد البر **قوله** في النوع الثاني وهي خلطة  
الجوار واما خلطة السبع فلا يشترط فيها شي من  
ذلك خضر وهذا احسن من كلام قل فراجع وتأمل  
**قوله** اي ما وى الماسية ليل ويحتمل انه اسم  
مكان على خلاف القياس لانه حيث اخذ من  
المجرد فالقياس مراح يفتح الميم ويحتمل انه اسم  
مفعول اي مراح فيه وهذا اعلى اخذ من المزيد  
انتهى شو زيادة التعليل **قوله** ونحلا ويشترط اتحاد  
موضع الاثر بالنون والزاي وهو ضرب الذكور  
للانثا قل **قوله** ان لم يختلف النوع كضات  
ومعز اي فان اختلف كضات ومعز فقوله كضات  
ومعز مثال للمعني بالميم فلا يعز التعدد وكذا الايض

التعدد مع اتحاد النوع حيث لم يختص واحد منها  
بفعل والاخر باخر ومن ثم اعترضنا لعل على المص  
قايلا لاحاجة الى قوله ان لم يختلف ان لم يكن مضرا  
**قوله** مكان الحلب يفتح اللام يقال للامن والمصدر  
وهو المراد هنا وحكي اسكانها **شوقه** بخلاف  
الحلب اي فلا يشترط اتحادها كما لا يشترط اتحاد  
الحالب ولا جاز الصوف ونحوه ولا خلط الألبان  
ولا سنة الخلطة قال بل يحرم خلط اللبن للربا  
لان احدهما قد يكون أكثر وقارفا اتفاقهم على  
جواز خلط المساقرين ازوادهم وان كان بعضهم  
أكولا لا اعتياد المسامحة به بخلافه فيما نحن فيه  
جج **قوله** وجربينا يفتح الجيم موضع تخفيف الثمار  
والبيدر بفتح الموحدة والبدال المهملة موضع  
تخفيف الحنطة قاله الجوهري وقال الثعالبي  
الجرب للزبيب والبيدر للحنطة والمزبد بكسر الميم  
واسكان الراء للتمره خضر **قوله** ودكان بضم الميم  
ويسمى بالجانوة كما في سقم **قوله** ومكان الحفظ  
له اي للمال الزكوي من خزانه بكسر الخاء المعجمة  
أو حاصل أو صندوق ومن اللطائف لا تكسر القصعة

ولا تفتح الجراب ولا تفتح الخزانة **قوله** والراعي  
معناه كما في الروضة ان لا يختص أحدهما براع ولا  
يضر تعدد الرعاة عنه **قوله** والمرعى وهو الموضع  
الذي يرعى فيه **قوله** والطريق يمينه أي من المرمى  
وبين المشرح بين الثانية تؤكد للأول **قوله** بالمحا  
المهمة أعني من الجمال بالجمع كما هو معلوم **قوله**  
هو ترجمة وذكره لتكون ما بعده كالمسائل المنصورة  
قل **قوله** الفرع ما اذرج الخ هذا معناه اصطلاحاً  
وأما معناه لغة فهو ما بين على غيره كفروع الشجرة  
قل ويقامله الاصل وهو ما بين عليه غيره كما في  
الاصول **قوله** نصفها أي مثلاً وأما قيد به لما بعده  
قل يعني لقوله اخذ من كل منهما نصف شاة  
**قوله** في احوال أي في اشياء قل **قوله** شايها أي  
أومعنا ودامت الخلطة قل بالمعنى ونصب  
شايها على الحال من نصفها **قوله** من احوال الآخر  
فهو صلة باع **قوله** اخذ من كل منهما نصف شاة  
لتام حوله أي حول كل منهما أي عند تمام حول  
كل منهما فالبايع يخرج نصف شاة عند تمام حوله  
والمشتري حوله من حين اشترى فلا يخرج نصف



الشاة الا عند تمام حول شرائه اما الاخذ من البايع  
ان امان البايع فطلعا واما من المشتري فمحملة  
فيما اذا كانت المال يزيد على النصاب بنصف  
شاة فاكتر او عجز البايع الزكاة من غير النصاب  
اما لو كانت المال نصابا فقط واخرج البايع نصف  
الشاة الواجب عليه منه فلا شيء على المشتري  
ومحوظا هو ان من غيره غير محل وقت الوجوب  
فكذلك لا شيء على المشتري لتعلق حق الفقرا  
بهذا النصف تنافيا في المال واخرجه بعد  
التلف لا يفيد لا اختلال الملك حينئذ وعبارة  
الشيخ حمدان ولا شيء على المشتري الا ان عمل البايع  
الزكاة من غير النصاب فيجب على المشتري نصف  
شاة لموله لدوام الخلطة انتهت بالحرف قلت وكذا  
اذا كان المال اكثر من نصاب كما صرح به قل في  
الحاشية هذا اما الخط عليه الكلام وتحريري دروس  
الافاضل الاعلام والله سبحانه وتعالى الملك  
العلام ٥ وكتب الشيخ المشوري عبارة الروي  
فصرع ملك اربعين شاة ثم باع نصفها مئتمعا او  
معينا ولم يفرد بالقبض لم ينقطع الحول فيلزم

المبايع لحوله نصف شاة ولا شيء على المشتري لان  
الزكاة تعلقت بالعين فنقص النصاب وان  
اخرجها من غيره لان الملك فيها عاد بعدن واله  
انتهى قال شيخنا كواله المشهاب الرمي والمخالفة  
بينهما ظاهرة والمفتى به ما في الوجوه مرفوعة  
**قوله** وحولها مختلف أي وزمن حولها مختلف  
فهو على حذف مضاف أو وحولها مختلف زمنها  
تتو وكتب أيضا قوله وحولها مختلف عبارة  
أصله مختلفات وانظر وجه العدول وإيهامها  
أولى ولعل وجه العدول إيهام ان اختلاف  
الحواليه بان يكون أحدهما سنة تسع والآخر  
سنة عشر مثلا وهذا ليس مرادًا بخلاف قوله  
وحولها مختلف أي مختلف زمن ابتداء انتهى  
والحاصل ان في نسخة وحولها مختلف بالافراد  
فيها وهي ظاهرة وفي بعض النسخ وحولها  
بالتثنية مختلف بالافراد فيجاب بأنه على حذف  
مضاف وقال قل أو. جعل على حذف الفاعل بنا  
على جوازه أي مختلف أولها انتهى وبالحيلة  
فاختلاف احوال ليس بقيد كما ياق **قوله** زكيا أي كان

لحل منهما نصاب والازكيا زكاة الخلطة ان لم  
يبلغ مال أحدهما نصاباً والا فزكاته هو كزكاة  
انفراد وزكاة الاخر زكاة خلطة خضرو عباداً  
قال قوله ذكر كل منهما لوقاد زكى من بلغ ما له  
نصاباً منهما لكأن اوضح انتم **قوله** زكاة الانفراد  
لموله وصورة المسئلة فيها اذا تأخرت الخلطة  
عن ملكها كأنه قارنت ملكاً أحدهما فإنه يزكى  
زكاة الخلطة والاخر زكاة الانفراد خضرو  
ملكاً أحدهما أربعين غرة المحرم والاخر أربعين  
غرة صغرو خلطاً غرة ربيع الأول فعلى الأول  
اذا جأ المحرم الأول سائة وعلى الثاني اذا جأ  
الصغير الأول سائة وفيما بعده من الاحوال يجب  
على الأول عند المحرم نصف سائة وعلى الثاني  
عند صغرو نصف سائة وفي هذه الحالة اذا خلط  
كما استرى الثاني يجب على الأول في المحرم  
الأول سائة وعلى الثاني عند صغرو نصف مائة  
الخلطة شرط في جميع احوال وليس اتفاق اوائل  
الاحوال شرطاً **قوله** زكاة الانفراد لموله اي  
لتمام حوله كل منهما المختلف كما هو فرض كلام المص



لانه المستقر ولا يختص احكامه بل المتخذ مثله  
فلو كان لكل منهما اربعون شاة مضى عليها ستة  
اشهر خلطتاها فبعد ستة اشهر اخرى يلزم كل  
واحد شاة وفي كل عام بعد ذلك يلزمه نصف  
شاة فلو مضى لأخذها ستة اشهر وللآخر اربعة  
اشهر فبعد ستة اشهر يلزم الاول شاة وبعد  
ثمانية اشهر يلزم الثاني شاة ويلزم الاول عند  
تمام كل حوال نصف شاة وكذا الثاني عند تمام  
حواله لا عند تمام حوال الاول فانه قد حوّل بحرف  
وهو نفيس فاحفظه **قوله** وفي السنة القابلة  
اي وما بعد هاتين **قوله** لحوالها الذي في الشاة  
هكذا اي الضمير مفرد او عباره في سائر الاصل وفي  
السنة الثانية زكاة الخلطة لحواله بالافراد  
وهي اول وتعلل عبارته هنا لحوالها بضمير التثنية  
اي بالنظر لحوال كل منهما **ثوبان**  
**تقبل الزكاة** اي اخرجها قبل وقت وجوبها  
سواء المال اكلوي وغيره وكذا في غير المال كالفطرة  
وتعبيده بالحوالي لما بعده قل وفي قوله وغيره  
نظر فان غير اكلوي لا يجوز اخراج زكاته قبل

وجوبها فليست **قوله** يجوز تجملها أي يجوز للمالك  
أما الولي فلا يجوز له ههنا ولا في زكاة الفطر التجمل  
عن موليه وتردد الزركشي في أخراجه عن موليه  
مال نفسه نظرا إلى أنه أي المخرج عنه يدخل  
في ملكه تقديرا قال في الإيعاب وينجيه أخوازاله  
أرفق بالمولى من إبطاله والإخراج من مال  
الولي ولأنه لا شيا التقديرية يغتفر فيها ما لا  
يغتفر في الحقيقة **هو** سؤر والمعمد  
أنه ليس له أن يجعلها عن موليه ومحلها أن  
أخرجها من مال موليه بخلاف ما إذا أخرجها  
من مال نفسه فإنه لا يمتنع كما في سؤر ومحل  
يرجع عليه مطلقا أولا إذا انوى الرجوع فيه  
نظرا والآخر بان لا يرجع مطلقا لأن هذا ليس  
ضروريا وإنما يرجع عليه بالاموال الضرورية  
انتهى **قوله** في المال أحول أما غيره كالعتق والمعد  
فلا يجزيه أخراجهما قبل التخليص والمتغنية  
من المعدن ولا قبل بذو الصلاح في التمسك  
واشتداد الحب وجوز بعدهما ولو قبل الجفاف  
والتصغية حيث تطلب على الظن حصول النصاب

رجائي والحاصل انه لا يجزئ في القوت التجيل  
قبل وجوب الزكاة ويجزئ قبل وجوب ادائها ولو  
اخرج عن عب لا يترب او رطب لا يتسراجز قطعاً  
اذ لا تعمداً وعبرة العناني خرج بالمال اكله الزرع  
والثمار فان فيها تفصيلاً وهو انه ان كان بعد  
استداد الحب وبدق صلاح المزجاز وان كان  
قبله امتنع وكذلك المحدث ان كان بعد اخرج  
وقبل التصفية **جاء** والا فلا انتهت **قوله** بعد  
ملك النصاب وقبل تمام اكله في اكله وهف  
النعم والتقدم والتجارة والتعقاده في النعم  
والتقدم تمام النصاب فلهما وفي النعم بالاسامة  
وفي التجارة بالشرا فلهما وذلك كتقديم كفارة  
يغير صوم كما ياتي نعم لو عمل الزوج نفقة وكسوة  
للمستقبل جاز وملكها وبيتردان واحد  
مسقط لان النكاح سبب اول والتمكين ثا  
ه **رحماني قوله** ارض سماها رخصة من حيث  
صحتها قبل دخول وقتها نظراً الى تعجيل براءة  
الذمة كصلة جمع التقديم قل **قوله** ولان الحق  
المالي في هذه قاعدة عبد البر **قوله** اذا تعلق



بسبب فيه تغليب لان ملك النصاب هو السبب  
فقط واما حولات المحول فهو شرط عبد البرقات  
كان ثلاثة اسباب لم يجز تقديمه على اثنين  
منها كما قاله القاضي ابو الطيب وغيره اعياب  
شور وقوله فان كان له ثلاثة اسباب لينظر  
ما مثاله انتهى كذا انخط بعض الفضلاء وخرج  
بالحق المالي الحق اليدي كالصوم قبل الحنث  
ولا يصح تقديمه على الحنث قاله بالمعنى **قوله**  
على احدهما اي لاعلمها **شوق** كتقدم الكفارة  
بغير الصوم اما هو فانه مستنع لانه الصوم  
عبادة بدنية فلا تتقدم على وقتها خضر  
وقدم ايضا **قوله** لا لاكثر منها خلافا لابي حنيفة  
ومنع ملك التجهيل اصلا فتلخص ان الامام  
ابا حنيفة يجيز التجهيل مطلقا وما لك يمنعه  
مطلقا والسكا في تجيزه لسنة فقط رضي  
الله عنهم اجمعين وثقنا بهم **ابن قول** تسلف  
النبي صلى الله عليه وسلم لما كان تجملا قبل وجوبه  
عبر عنه بالتسلف **قوله** بانقطاعه اي بانقطاع  
سنده فلا يجازي به فلو خالف وعجل عن سنتين

مثلا

مثلاً قال السكيات عن كل سنة عن سنة أجزأة  
عن السنة الأولى والأفلا وكلام الشيخين يخالف  
ما قاله وقال لا فرق بين أن تعين أو لا فافهما  
ثمرة عن السنة الأولى دون الثانية وهذا  
هو المعتبر عند البر وافتقر للمعمل الرد في السنة  
لضرورة التجهيل والام يجوز تعجيل أصلاً رجاء  
**قوله** وباحتمال أي وبغرض صحة الخبر فاحتمل  
أنه تسلف منه في العام الأول صدقته في أوله  
وفي العام الثاني كذلك فليس فيه أخذ صدقة  
الكر من سنة في سنة قل وكتب شواهي تسلف  
دفعتين في كل دفعة صدقة عام **قوله** أما زكاة  
التجارة الخ هذا معنوم قوله العينية هـ خضر  
**قوله** كان اشتري عرضاً الخ وكذا لو اشتري عرضاً  
بما تم فعمل زكاة أربعاً وحال أحول وهو يساويها  
هـ الأضل **قوله** وشرط أجزائه أي المعمل أي  
شرط وقوعه لزكاة كما في المحرر على **قوله** بقا  
المالك الخ الاستمرار على الصفة ظاهر بالنسبة  
إلى المالك إلا الترددة إذا لم تتصل بالموت وأما بالنسبة  
إلى القايض فإنه يشترط فيه أن يكون بالصفة

وقت القبض ووقت الوجوب دون ما بينهما وبذلك  
عرف ان عبارة المصنف فيها مسامحة غنائم ولو  
غاب اي القابض ولم يعلم حاله اجزا المعجل لان  
الأصل بقا الاستحقاق رجاء فيقول المصنف بقا  
القابض بصفة الاستحقاق اي يقينا أو  
استصحابا واعتموا الشهاب الرمي انه لا يضر كون  
المال او القابض في آخر الحول ببلد آخر انتهى  
قال شيخنا ومجمله في الاول اذا انتقل المال  
بغير اختياره أو الحاجة والالم يخرج جلا في الثاني  
لانه لا اختيار له في انتقاله البدن انتهى قال  
الشيخ وهل يجزئ في البلد في الفطرة حتى لو  
عجل الفطرة ثم كانت عند الوجوب في بلد آخر  
اجزا اولادهم الاخراج ثانيا اذا كان عند  
الوجوب في بلد آخر فيه نظره شو بحروفه **قوله**  
التمام الحول الذي هو وقت الوجوب ولا يضر  
تغيره بعد ولو في زمن لا يتمكن فيه من الاخراج  
شو ولو قال الى وقت الوجوب لكان أولى لمثل  
زكاة الفطر ثم ان الغاية داخل في المعايير  
قاله في **قوله** فان تغير الحاصل له انه ذكر



سنة أسبائثنان بحريان في المالك والقابض  
واثنان خاضعان بالاول واثنان خاضعان بالثاني  
**قوله** ردة اي ولم تزل عند التمام **هو** **قوله**  
بغني اي بغير الزكاة المحملة أما لو استغنى  
بها او بها مع غيرها فانه لا يضر لانه انما أعطى  
ليستغنى فلا يكون ما هو المقصود مانعاً من  
الاجزاء ويتصور غناه بها بان كانت كثيرة او والدة  
او آخر فيها او كان شيخاً كبيراً او اعطى كفاية عام  
فان المعترف في الغنى الغالب **قوله** خضر  
او اقرار اي اقرار القابض **قوله** برق له اي  
لنفسه اي اقر برق نفسه لغرة شئ المالك  
اولغرة نعم ان كان مكاتباً اجزأت لانه من اهله  
قل عبارة العناني الضمير في له يجوز ان يكون  
للقابض ومعناه ح انه اقر بان الرق ثابت لنفسه  
وجوز ان يكون للمالك وهو المجل ويكون فيما  
اذا اقر لغرة التفصيل وهو انه ان كان مكاتباً  
صح او غير مكاتب فلا يصح **قوله** استرده اي فوراً  
عند حصول احد ما ذكر فلا يجب عليه الصبر الى  
الخر اقول لاحتماله عود فقره او عود غنى المالك او

اسلامه كذا بخط بعضهم قال الشوري لا يحتاج  
الاسترداد الى لفظ يدل عليه كرجعت يدل يستحق  
بنفسه كافي الجموع وبه يعلم ان ذلك المعجل ينتقل  
للدافع بمجرد وجود سبب الرجوع من غير لفظ  
وهو كذلك كما يصرح به قوله ايضا ليس هذا  
كالرجوع في الهبة لان القايض هنا لا يملك  
الا بسبب الزكاة فاذا لم تقع زكاة زال الملك  
انتهى ايعاب **قوله** او عليه القايض اي مع القبض  
او بعده على العتد فلا فرق بين ان يفتن العلم  
بالقبض وان يطرأ بعد فلو اختلفا في العلم  
صدق القايض يمينه اذ لا يعلم الا منه رحمان  
**قوله** عند الدفع ليس قيداً اي لو قد علم مامر  
**ايضاً قوله** فله بدله اي في مثل في المثل  
وقية وقت القبض في المتقوم على الاصح لا وقت  
تلغه لان ما زاد حصل في ملك القايض انتهى  
رحمان اي فهو ضمان بدق **قوله** او وبه  
نقص اي لا يفرق بعقد كرض وهزال وقطع  
بدق لا فرق بين تنقذين الصفة كالاولين او العتيق  
كالاخير اما النقص الذي يفرق بالعقد من محل

يعبرين فتلف احداهما فانه يسترد الباقي وقيمة  
التالف انتمى **قوله** قبل سبب الرد والافتحاده  
بعدك يسترد رحمان **قوله** فلا ارسل له كدونه  
في ملك القابض فلا يضمنه نعم لو كان القابض  
غير مستحق حال القبض استرده وهو ظاهر  
نعم رضا بط ما ضمن كله ضمن جزؤه الا المعجل  
في الزكاة وسطر الصداق الذي تعيب في يد  
الزوجة قبل الطلاق **قوله** استرد حقا  
بالتشبه أي اليمن والكبر والاصل والزيادة وفي  
بعض النسخ استرد بها أي الزيادة عبد البر  
**قوله** الحادثة قبل سبب الرد ولو انفصلت بعده  
قل **قوله** كولد قال شيخنا بخلاف الحمل فهو من  
المتصلة كما اعتمد شيخنا الرملي ونوزع فيه بانهم  
لا يجعلوه كالمتصلة الا في الغلس وعللوه بتقصير  
الغلس فليراجع قل قال العناني والحاصل  
ان الحمل في سائر الابواب من الزيادة المنفصلة  
الا في باب الغلس لتقصير الغلس في الجملة فلمسا  
جا السبب من جهته مكننا البايع من الرجوع في الولد  
**قوله** ولين اية ولو قبل خروجه من الفرع لانه نص



المخرج ومثله الصوف ولو على ظهر الدابة غنا في قول  
**قوله** وجب تجديد ها اي فيما اذا بقي النصاب وأهلية  
اما لك قال **قوله** نعم لو عمل شاة الخ استدرأك على  
قوله واذا لم يقع العمل زكاة وجب تجديد ها **قوله**  
فلا يكمل لها نصاب السائمة لانه النصاب نقص والقيمة  
ليست من جنس السائمة ولذلك قال قل لا حاجة  
الى استثنائه لانه لم يبق فيه النصاب كما عرفت  
فتأمل انتهى **باب — زكاة المعدن والركاز**  
والمعدن بكسر الدال وفتحها منه عدن بالمكان اقام  
به والركاز من الركز بمعنى الغنم كما ياتي وبدا بالمعدن  
اولاً ثم بالركاز لقوة الاول لتمكنه من أرضه **قوله** لا  
يجب اي لا توجد ولا تطلب قل **قوله** في شي منهما  
قدرة المثل ليصح الاستثناء **قوله** وان حصل  
بعلاج المناسب للغاية وان حصل بلا علاج حتى  
ينتهي القوله الضعيف القابل انه ان حصل المعدن  
بلا تقب فغنيه الخس كالركاز وقد يقال المقصود  
لها الرد على من قال فيه الخس مطلقاً والمقصود  
لها التعميم لا الرد على المتخالف وكثيراً ما يستعملها  
المتم كذلك **قوله** لهم الادلة التي منها خبر ليس

في اقل من عشرين دينارا شبي وفي العشرين نصف  
دينار وخبر وفي اربعة ربع **العشر قوله** ويسمى هذا  
المكان معدنا استاريد لك الى ان المعدن لفظ  
مسترك بين المكان وما يخرج من المكان **خبر قوله**  
والمعدن يعني الدال وتسرهما كما مرو قيل الاول  
اسم للمكان والثاني للماخوذ **قوله** والركاز الخ لغة  
مادفن في الارض فعال بمعنى مفعول ككتاب بمعنى  
مكتوب اي مركز من الركز بمعنى الخفا وشرعا ما ذكره  
المص **قوله** ويصرف اي كل من المعدن والركاز اتفاقا  
في الاول وعلى الاصح في الثاني **قوله** دفين فعيل  
بمعنى مفعول اي مدفون وخرج به الظاهر  
فان علم ان السيل اظهره فركازا وانه كان ظاهرا  
او سركا فلقطه **قوله** الجاهلية والمراد بها ما قبل  
الاسلام اي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم  
كما صرح به الشيخ ابو علي سوا بذلك لكثرة جمالاتهم  
**خطا قوله** ويشترط ملك الخ ويشترط ايضا ان يكون  
من اهل الزكاة فخرج الكاتب فيملكه ولا زكاة عليه  
ويشترط ان لا يعلم ان ما ملكه بلغته الدعوة وعاند  
والا فهو في **قوله** لا دفين الاسلام وما جوهل حاله فلقطه

منهج **قوله** هو أول وأتم الخ يعني قوله ولا مكان مسكون  
أو مطروق بدل قول الأصل ولا قرية مسكونة والعموم  
ظاهرا ذغير القرية كالقرية وأولى لأنه يؤهم أن  
المطروق ليس كذلك والعلم بخلافه **قوله** فقول لقطة  
أي فيعرفه الواجد له سنة ثم له أن يملكه أن لم  
يظهر ما ملكه **قوله** وعرف ذلك الغير فإن لم يعرف  
فقال ضايع أمره لبيت المال وقال بعض العلماء أن  
من وجد ما لا ولم يعرف ما ملكه أو وجده قد مات  
بلا وارث فله صرفه في وجوه الصدقة عن مالكه  
ويثاب على ذلك خصوصا أن علم أن دفعه للإمام  
تضييع له لظلمه قل قال شيخنا ويجوز لواحد  
أن يهون منه نفسه ومن تلزمه موته حيث كان  
من يستحق في بيت المال **قوله** أن لم ينفع في المنج  
كغيره أن ادعاه فليست أم لموقال الشيخ المناوي  
ولذلك كتب شيخنا الرمي بخطه بها مش هذا الكتاب  
هنا المعول عليه أنه له إذا ادعاه أي بلايين أن لم  
يدعه الواجد والا فيها فان نفاه فلن تلقى الملك  
عنه إلى انتهائه إلى المحمي لمجمله أو لمن أقطعه السلطان  
أياء فله أو لو ارثه وأن لم يدعه بل أو نفاه كما ذكره



الداعي لانه ملكه تبعاً للارض ولم يزل ملكه عنه  
بيعهما لانه مدفون منقول فتكرمه زكاته  
السنية الماضية بحروفه **قوله** والابان نفاة على  
كلام الله وقد علمت انه ضعيف فالمعتمدان يقال  
بان لم يدعه بان نفاة او سكت **قوله** فلم يطلق الملك  
او الاستحقاق منه **الحق قوله** الى ان ينهي الى المحيي  
اي للارض فيكون له وان نفاة ومثله ورثته بعد  
موته كما مره والحاصل انه ان وجد الركان مبرأت  
او بملك آخيه زكاة وان وجد بملك غيره وعرف  
فله ان ادعاه والافلين تلقاه عنه وهكذا الى  
المحيي فله وان نفاة ومثله ورثته بعد موته  
وان وجد بمسجد او شارع او نحوهما فان عرف ملكه  
فله والا فلقطة فليسلم ولو استخرج به المسلم من  
دار الحرب كان غنمة خمسة عتاق **قوله** بلوغها  
نصاباً اي خالصاً ولو بالضم قال في المبيع ويضم  
بعث نيله لبعض ان اتحد معدن واتصل عمل او  
قطعه بعذر فالاول يضم اول لثان في اكمال نصاب  
ويضم ثانياً لما ملكه والمراده بقوله والا ان  
الاول لازكاة فيه حيث لم يبلغ نصاباً فان ضم الى الثاني

وبلغ المجموع نصابا وجبت زكاة الثاني وحده حالا  
فاذا استخرج من الفضة خمسين درهما بالعدل  
الاول ومائة وخمسين بالعدل الثاني فلا زكاة في  
الخمسين وتحب في المائة والخمسين كما تحب فيهما  
لو كانت مالكا لخمسين من غير المعدن قال قد علم  
خطأ فقوله في الحال النصاب صوابه ان يقول في  
الاخراج فتأمل انتهى **باب قسم الصدقات**  
**قوله** هي للمائة المذكورة قد رجع بعضهم الثانية  
في قوله .  
صرف زكاة الحسن لم لا بدأت بي . وايضا لها المحتاج لو كنت  
فقير ومسكين وغار وعامل . ورق سبيل غارم ومولف  
انتهى **شوقا** الصدقات جميعا لاختلاف انواعها  
سميت بذلك لاشعارها بصدق رغبة باذنها وذكر  
الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في المختصر هذا الباب  
عقب النفي والغنيمة وجرى عليه اكثر الاصحاب لان  
كلام النفي والغنيمة والزكاة يتولى الامام جمعة  
وتفريقة فالمتاسبة بين الباين ان كلاما من الثلاثة  
مال ياخذ الامام ثم يقسمه بين مستحقه  
وذكره في الام آخر الزكاة وجرى عليه جماعة وتعمم

النووي في الروضة وقال انه أحسن لتعلقه بالزكاة  
بالزكاة انتهى قوله في آية أنما أخ ان اريد الآية كلها  
فأضافة آية إليها بيانية وان اريد بعضها أي القوان  
السيبل فإضافة آية من إضافة الكل للجزء قال بالمعنى  
قوله أنما الصدقات للفقراء الخ قد علم من المحصر بانما  
انها لا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما وقع  
الخلافا في استيعابهم وإضاف في الآية الكريمة الصدقات  
إلى الأصناف الأربعة الأول بلام الملك وإلى الأربعة  
الآخيرة بغية الظرفية للاستعارة بطلاق الملك في  
الأربعة الأولى وثقبت في الأربعة الآخرة حتى  
إذا لم يحصل الصرف في مصادرها استرجع بخلافه  
في الأولى على ما يأتي تخط وعبارة قل على الغري  
وذكر في الآية الأربعة الأول بلام الملك لا إطلاق  
ملكهم لما أخذوه وفي البقية بغية الظرفية إشارة  
إلى انه يشترط منهم ما أخذوه ان لم يصرفوه فيما هو  
له متواقي كله أو بعضه وأعاد في الظرفية في قوله  
وفي سبل الله وابن السبل إشارة إلى مخالفتها  
لما قبلها من حيث ان الأولين أخذوا غيرها لا ل  
المكاتب ياخذوا لسيدهم والقائم للداين وهما



اي الغاري وابن السبيل أخذ الا لنفسهما فتأمل  
انتهى وافق بالواددونة اول افادة السريكة بينهم  
فهما فلا يجوز تخصيص بعض الاصناف الموجودين  
بها قال الامام الشافعي رضي الله عنه واخرون  
وقال الائمة الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها الى  
صنف واحد من احد الاصناف واجمع اصحابنا  
بالاجماع علم انه لو قال هذه الدار لزيد وعمرو وبكر  
قسمت بينهم فكذا هنا بعب واما بد افي الالة  
بالفقير لشدة حاجته **قوله** لا مال له أي  
عنه **قوله** ولا كسب أي لا يقرب به حلال يقع موقفا  
أي يسد مسداً فخرج باللايق غيره فهو كالعدم  
واضح ان اهل البيوت الذين لا يعتادون الكسب  
بايديهم لهم اخذ الزكاة وهو المعتمد وخرج بالحلال  
الحرام فلا اثر له وافق ابن الصلاح بان من في يده  
مال حرام وهو في سعة منه يحل له اخذ الزكاة  
اذا اعتذر عليه وجه احلاله وقاب انتهى والكسب  
غير فقير وان لم يكتسب ان وجد من يستعمله وقد  
عليه وذه المال الذي عليه قدّم ديناً ولو حالاً غير  
فقير فلا يعطى من سهم الفقراء حتى يصرف ما معه

في الدين والاولى ان يزاد في التعريف ولم يكف بنفقة من  
تلزمه نفقته **هـ** ما يخصنا من خضر **قوله** من كفايته  
اي لبقية عم الغالب وهو اثنتان وستون سنة  
من ولادته قل على خط **قوله** ولا يمنع الفقر بالنصب  
مفعول مقدم على الفاعل قال الشيخ خضري والمسكنة  
بما يأتي انتهى فلو اخرا لم هذا عن تفسير المسكنة  
وقال ولا يمنع الفقر والمسكنة ايج كان اولى فتأمل  
**قوله** مسكنه اي الذي يحتاجه ولا يق به فان اعتماد  
السكنى بالاجرة اوفى المدرسة ومعه ثمن مسكن  
اوله مسكن خرج عن اسم الفقر بما معه كالحث  
السكنى وانما لم يبع المسكن هنا وبيع على المفلس  
لان الزكاة حق الله فسمح فيها بخلاف حق الادبي  
ثم عيب خضر **قوله** ويأباه ولو للتمل بها في بعض  
ايام السنة وان تعددت ان لاقت به أيضا فيما  
يظهر خلافا لما يوجهه كلام السبكي ويؤخذ من ذلك  
ان حلي المرأة اللائق بها المحتاجة اليه للترين به  
كذلك **قوله** وعبد الذي يحتاجه ومثله كتب  
الفقيه وان تعددت تأوانها فان تعددت من نوع  
واحد بيع ما زاد على واحد منها الا نحو مدر

واختلف جميعها قالوا عبارة ثمره ولو تكررت عنده  
كتب من فن واحد بُعِثَ كلهما لمدرس والمبسوط  
لغيره وبيع الموجز لآل ان يكون فيه ما ليس في المبسوط  
فما يظهر او شيخ من كتاب بقي له الاصح لا الاحسن  
انتهى **قوله** وما له الغائب في مرحلتين او الحاضر  
وقد جيل بينه وبينه خضر **قوله** والموجب فيعطى  
ما يكفيه الى ان يصل ماله او يحل الاجل لانه  
الآن فقير او مسكين خضر **قوله** من قدر ارج  
اي من له مال كما رقل **قوله** يقع موقعا اخ  
نحو من يحتاج الى عشرة وعندة نحو سبعة قال  
وعبارة خضر من يحتاج عشرة فيجد سبعة او  
ثمانية وان ملك نصا كذا او نصبا اذا كانت لوزن  
على بقية عمره من لا يحسن التجارة لا تكفيه للمهر  
الغالب ثم عيب ومثم قال في الاحيا قد ملك الفا  
وهو فقير وقد لا ملك الفاسا وحمل وهو عني  
**قوله** من كفايته وكفاية مومنه من مطعم وغيره  
مما رخص خضر **قوله** ولا يكفيه اي العمر الغالب والمراد  
بالكفاية كفاية نفسه ومومنه حال اعطائه  
الزكاة او الكفاية الدايمة به وهم عرفانهم ببقية



النظر فيها لو كانت عنده صفار وماليك وحيوانا  
فهل نعتبرهم بالعم الغالب لان الاصل بقاؤهم  
وبقا نعتهم عليه او بقدر ما يحتاج به بالنظر الى  
الاطفال ببلوغهم والى الارقا بما بقي من أعمارهم  
الغالبية وكذلك الحيوانات للنظر في ذلك مجال  
وكلامهم يومي الى الأول فكن الثاني اقوى مدركا  
فان تعذر العمل به نعين الأول حجج شئ وبما تقر  
علم ان المسكنة أحسن حالا من الفقر لانه تعالى  
سمى مالكي السفينة مساكين فدل على ان المسكن  
من يملك ما مروه هو غالب ما يصل ما يقع موقعا من  
الكفاية ولانه صلى الله عليه ولم تفوز من الفقر  
في حديث الصحيحين وسأل المسكنة في حديث  
الترمذي لكنه ضيق قال السهقي وروى انه صلى  
الله عليه ولم استعاذ من المسكنة ايضا ثم حمل ذلك  
على انه اما استعاذ من فتنة الفقر والمسكنة  
الذين مرجع معناه الى القلة كما استعاذ من فتنة  
الفقر دون حال الفقر ومن فتنة الغنا دون  
حالة الغنا لانه صلى الله عليه ولم مات مملوفا بما افاء  
الله عليه والمسكنة التي سألها ان يحج بها معناه

التواضع وان لا يحسرفي زهرة المتكبرين والاعثيا  
المترفحين ذكره في المجموع ثم نقل عن خلافة من أهل  
اللغة أنهم قائلون مثل مذهبننا من ان الفقير  
اسوا حالا من المسكين خلافا لما لك واي حنفية رضي  
الله عنهما لكن لا فائدة للخلاف هنا لان عندها يجوز  
الدفع الى واحد بل في نحو الوصية لا موج منها  
عب يعني ان ثمة اخلاف تظهر فيما اذا وصى للموج  
من الفقير او المسكين فتصرف الوصية للاول عندنا  
وللثاني عندها **قوله** والعامل المستحق للزكاة وان  
كان غنيا بان فرق الامام اونايبه ولم يجعل له  
اجرة من بيت المال كما في شئ المنهج **قوله** كساع وهو المبعوث  
لاخذ الزكاة ويبعثه واجب واني بالكاف للإشارة الى ان  
العامل لا ينحصر فيما ذكر اذ منه العريف وهو الذي يعرف  
أرباب الاستحقاق وهو كالنقيب للقبيلة والمجند ياتي  
المشدان احييت اليه من الحال **قوله** وحاشيت  
وهو من يجمع ارباب الاموال او المستحقين قل  
**قوله** وحافظ الاموال اي لا قاض ووال فلاح لها  
في الزكاة بل رزقها في خمس الخمس المرصد للمصالح  
قل وعبرة عب وش وليس الامام ووالي الاقليم

والقاضي المرتزق ثمالاً فلاحقهم في الزكاة بل رزقهم  
في خمس الخمس المرصد للمصالح العامة ان لم يتطوعوا  
بالعمل لان علمهم عام وصح ان عمر رضي الله عنه  
شرب لبناً فاعجبه ف قيل له انه من نعم الصدقة  
فادخل اصبعه واستقاه وقضية العلة انه لا فرق  
بين ان ياخذ القاضي على اكمل شيان بيت المال  
وان لا فتقييد المص بالمرتزق يرد بذلك انتهى  
**قوله** والمؤلفة جمع مولف من التأليف وهو جمع  
القلوب وهم أربعة خضر **قوله** ونيته ضعيفة  
اي في الاسلام بناء على انه يزيد وينقص او في اهله  
قل قلت ولعله اراد بالاسلام الايمان اذ الخلاف اما  
هو فيه وحاصله انه اختلف هل الايمان يقبل  
الزيادة والنقص ف قيل نعم بناء على دخول الأعمال  
فيه فيزيد بالمطاعة وينقص بالمعصية قال الشيباني  
واما بنا قول وفعل ونية • ويزداد بالتقوى وينقص بالردا  
وقيل ان نفس التصديق يزيد بحسب ظهور البراهين  
وكثرها وينقص بضد ذلك ومن ثم كانت ايمان  
الصديقين اقوى من ايمان غيرهم وقيل ان معنى  
زيادته ونقصه زيادة متعلقاته ونقصها وانظر



هل الخلاف يجري حقيق الانبياء والمرسلين عليهم  
الصلاة والسلام اجمعين واما الاسلام الذي  
هو الاعمال الظاهرة فلا شك في قبوله الزيادة  
والنقص فليتنامل **قوله** اوله شرف معطوف على قوله  
وينته ضعيفة أي او من أسلم وينته قوية لكن  
له شرف بحيث يتوقع باعطائه اسلام غيره ولو  
امراة وتعبيرة بخيرة اعم من تعبير بعضهم بنظرائه  
**قوله** او متالف بفتح اللام اسم مفعول أي او مسلم  
متالف الخ فالكلام في مؤلفه المسلمين اما مؤلفه  
الكفار وهم من يرجى اسلامه او يخاف شره فلا  
يعطون من زكاة ولا غيرها لان الله تعالى أعز  
الاسلام وأهلله واغنى عن التاليفه شر المنهج  
واما اعطاؤه صلى الله عليه وسلم مؤلفه الكفار  
من الغنائم فكانت من خمس الخمس وهو ملك له خالص  
يفعل فيه ما يشاء بخلاف من بعده **قوله** الا استثنا  
من غيرها أي لا يعطون من الزكاة مطلقا ولا من  
غيرها الا لئلا تزلت بالمسلمين والعياذ بالله  
تعالى كاسر بعضهم وهجومهم على بعض بلاد الاسلام  
ولا يندفع الابه أي يبدل مال اليهم فيعطون جثث

للضرورة كما في سائر العبادات وشرط اعطاء هذا القسم  
بقسميه الذكورة وان يقسم الامام ويحتاج  
اليهم كان يكون اعطاهم اخذ من تجهيز جيش  
لهم مثلاً ودخل في اعادينا المسلمين كالغاة قال  
**قوله** اعادينا من كفار او مرتدين او بغاة كما عرف  
**قوله** المكاتبون ولو كفار ونحوها شئ **قوله**  
كتابة صحيحة اي في كله بخلاف مكاتب البعض فلا  
يعطى شيئاً بل ومثله الشورى وعبرة خضر ولا بد  
في اعطاء المكاتب من كتابة كله لا بعضه كما في عب  
او بعضه وباقيه حرف يعطى من الزكاة في هاتين  
الصورتين دون غيرهما ولا يتوقف على اذن السيد  
وان كانت المكاتب مكتسبة كالغارم لكن بشرط  
ان يعجز عن الوفاء ولو لم يحل النعم بخلاف الغارم  
فانه لا يعطى حتى يحل الدين وفرق بان الحاجة  
الى الخلاص من الرق اهم والغارم ينظر الى اليسار  
فان لم يوسر فلا حبس ولا ملازمة فالخاص **قوله** انه  
يشترط في المكاتب كتابة كله وان تكون صحيحة  
وان يعطى من غير زكاة سيد المكاتب له وان يعجز  
عن الوفاء وان يكون هو مستمرا ولا بد من التقييد

بان يكون مكاتب الغير المزكي اما مكاتب المزكي فلا يعطى  
 منه زكاته شيئا لعود فائده اليه فإني الممنوع ومن  
**قوله** غارم لا صلاح اي لدفع خاص بين طائفتين  
 في قتيل مثلا ولو غراده في غوكلب فيعطى ماله يوفى  
 من ماله قل فالقتيل ليس بقيد بل مثله المال  
 المتلف وان عرف القاتل في صورة القتل والمتلف  
 في صورة الاتلاف فيعطى ان حل الدين على العتد  
**مر قوله** ولو غنيا بشرط ثلاثة ان يستدث ويدفع  
 ما استدانه في تشكين الفتنة ولم يوف من ماله  
 فان لم يستدث بل اعطى من ماله او استدان ولم  
 يدفع ما استدانه في تشكين الفتنة او استدات  
 ودفع ثم وقي من ماله فلا يعطى **قوله** وغارم  
 لنفسه لمباح اي شيئا يصرفه لمباح طاعة كانت  
 او لا وان صرفه في معصية وقد عرف قصد الاباحة  
 او في غير اي المباح كخر وكتاب وطن صدقه في توبه  
 وان قصرت المدة او صرفه في مباح فيعطى مع الحاجة  
 بان فعل الدين ولا يقدر على وفائه بخلاف مال التداين  
 لمعصية وصرفه فيها ولم يتب فانه لا يعطى فليتأمل  
**قوله** لا في لم اي يد لهم متطوعون باعها ونحوها



المرتزقة فلا يعطون من الزكاة بل من الفي فلو لم يكن  
في واضطرنا الى المرتزقة ليكفونا شر الكفاب  
نظرفا نكانوا اعني المرتزقة لهم مال لم يجب اعانتهم  
وان كانوا فقرا لزم اغنيا المسلمين اعانتهم من  
أموالهم لامن الزكاة ويدخل في الاغنيا الصبي والمجنون  
وفي كون الولي لا يلزمه الاعانة من ماله مع الغني  
لغيره مناظر واخذوا هذا التفصيل مما وقع للنووي  
مع الملك الظاهر لما اراد اخذ مال الاغنيا العسكرية  
اعانة لهم على الجهاد وافتاه اهل عصره بذلك فقال  
لهم النووي هذا لا يجوز الا إذا لم يكن عندكم من المال  
شيء والام يجب على الاغنيا مساعدتكم فالعقادوا  
له عيب وفيه **قوله** وابن السبيل هو شامل للذكر  
والانثى ففيه تغليب خضر **قوله** من بلد الزكاة وان لم  
تكن وطنه خضر **قوله** أو مجتاز سمي بذلك لملازمته  
السبيل وهي الطريق وأورد في الآية دون غيره لان  
السفر على الوحدة والافتراق ثم مر خضر **قوله**  
وبشرطه الحاجة فيعطى وان وحده من يقرضه قال  
**قوله** وان لا يكون من بني هاشم وان لم يكن شريفا  
كالعياشي في العلوية فلا يعطون وان منعوا

حَقَّقَ مِنْ خَمْسِ مِائَتَيْ فَاتٍ **قَالَ** إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ أَنَّ  
أَوَّلَ حَدُوثِ الْعِمَامَةِ الْخَضِرَاءِ الْإِسْرَافُ كَانَ فِي سَنَةِ  
ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ أَمْرَ الْمَلِكِ الْأَسْرَفِ بِمَصْرَ  
أَنْ يَمِيزَ النَّاسَ عَنِ الْأَسْرَافِ بِعَصَائِبِ خَضِرٍ فِي الْعِيَامِ  
وَقِيلَ فِي ذَلِكَ .

أَطْرَافُ شَيْخَانِ أَتَتْهُمَا سُنْدُسٌ خَضِرٌ بِأَعْلَامٍ عَلَى الْأَسْرَافِ  
وَالْأَسْرَافِ السُّلْطَانِ خَضِرٌ بِهَا . شَرَفًا لِمَتَارِزٍ عَلَى الْأَسْرَافِ  
وَبُرُودٍ عَلَيْهِ مَا بَعْدَ الشَّيْخَانِ أَنَّ الْخَلِيفَةَ الْعَبَّاسِيَّ  
لَمَّا عَمِدَ أَعْلَى الرُّضَى بِمُوسَى الْكَافِظِ وَجَعَلَهُ وَلِيَّ  
عَهْدِهِ بَعْدَهُ وَتَوَيْعَ فُغَيْرِ لِبَاسِ الْعَبَّاسِيِّينَ وَكَانَ  
عُوجُ فَنَاتٍ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ فِي حَيَاةِ الْمَامُونِ  
وَالْعَلَامَةُ الَّتِي تَوْضَعُ الْإِنِّ فِي الْعِمَامَةِ تَسْمَى سَطْفَةً  
وَهُوَ لَعُظْ مَحْدُوكٌ لَمْ يَذْكُرْ أَهْلُ اللُّغَةِ وَكَانَ بِمَعْنَى  
خَرْقَةٍ صَغِيرَةٍ مِنْ قَوْلِهِمْ فِي سَطْفٍ مِنَ الْعَيْشِ أَيُّ فِي قِلَّةٍ  
وَضَيْقٍ هُوَ عَنَّا فِي **قَوْلِهِ** وَمَوَالِهِمْ أَيُّ عَتَقَهُمْ **قَوْلُهُ** نَعَمْ  
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِحَالِهِ أَمَّا جَزَائِي الْحَالِ وَالْكَيَالِ  
وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُمَا أَنْ يَكُونَ كَافِرًا وَهَاسِمِيًا وَمُطْلَبِيًا  
لَا تَمَّا يَأْخُذُ الْعِلْمَ أَجْرًا لِأَنَّ كَاهِنًا لَا تَأْسِيَتِجَارَ  
أَخْرَجَهُ عَنْ كَوْنِهِ زَكَاةً حَقِيقَةً كَمَا تَقْدُمُ خَضِرٌ وَقَوْلُهُ



لان ما يخذل العامل في الاولى لان ما يخذل كل من المال  
 الخ اذ ليس الكلام في العامل وقوله لان الاستيحاء  
 الخ فيه قصور اذ الاستيحاء ليس بلام واو من  
 كلامه قول قل قوله نعم الخ اي لان ما يخذلونه  
 منها اجرة عملهم سواء وقعت اجرة او لا فسومح في  
 كونه من الزكاة **قل قوله** والكيال والوزان الخ ينبغي  
 ان يعقيد بما اذا ميزوا بين النصب المستحقين لانا انما  
 تكون من سهم العامل خ فان ميزوا الزكاة من المال  
 فاجزئوا عما ملك لامن سهم العامل كما في سهم المهرج  
**قوله** كافرا وها سمي الخ قضيته انه لا يجوز ان يكون  
 رقيقا لعدم استئذائه من قوله وان لا يكون فيه  
 ريق فليجوز ما الفرق بين الكفر والرق **قوله**  
 اقل من ثلاثة وقال الائمة الثلاثة وكثيرون يجوز  
 صرفها الى صنف واحد من الاصناف **قوله**  
 وبالقاس عليه اي على غير الاخيرين وهو المجموع  
 وقوله فيهما اي في الاخيرين وهذا اولى من قوله  
 في سهم المهرج ان المراد بالاخيرين الجنس لان الجنس  
 كما يصدق بالثلاثة يصدق بالاقل فليتامل ومحل  
 الانتفاء ثلاثة من كل صنف حيث لم يتحصروا ولم



يفي بهم المال فان اخصروا ورو فيهم المأز وجب  
الاستيعاب والاعمال **قوله** انه يجب على الامام تعميم  
الاصناف والتسوية بينهم وتعميم احاد الاصناف  
والتسوية بين الامداد المستوتة **الحاجات**  
وكذلك يجب هذه الاربعة على مالك ان اخصروا  
ورويهم المال ومعلوم انه لاعامل في قسم المالك  
فان لم يخصصوا ولم يفيهم المال وجب اعطا  
ثلاثة من كل صنف فان اعطى اقل عزم للثالث  
او للثاني والثالث اقل متمول فتأمل **قوله** ولا يجوز  
أي يجرى ولا يصح **قوله** اي الزكاة خرج بها الكفارة  
والنذر ونحوهما في يجوز نقله قل **قوله** لبلد آخر  
لو قال عن بلد هاتكان أولى لانه يجرى نقلها اي  
دفعها لمن هو في وقت وجوبها خارج عن البلد  
في محل تعصفيه الصلاة لمن سا فرمها الا ان خرج  
معه المستحقون منها وصر فها لم في ذلك الحمل فيجوز  
قل **قوله** مع وجود الخ فان لم يوجد حفظت لوجوده  
أو نقلت لا قرب محل اليه قل **قوله** في محل وجوبها اي  
وقت وجوبها والمراد بهم من فيها ذلك الوقت وان لم  
يكونوا من اهلها دون غيرهم نعم وان اخصر مستحقوها

لم يجز صرفها لمن فيها من غيرهم كذا اقاله شيخنا وفيه  
مخة فتأمل قل وفي حاشية خضر خرج بالمالك  
الاخذ فيجزى اعطاه وان كان من غير اهل محل  
الزكاة حيث وقع العطاف في محل الزكاة ثم روى  
كان بعد الوجوب ما لم يكن فقر المحل محصورين  
فلا يقضى منه ما بعد الوجوب زيادي **فصرح**  
الذي يقضى للصبي والمجنون الزكاة ولينما كما قاله  
جج ون **قوله** من اغنياهم الخ الصنف فيها غايد علمه  
المسلمين فيعيد كون الاخذ مسلم **قوله** من  
اغنياهم الصنف راجع لخصوص المسلمين المرسل اليهم  
معاذ وحينئذ فلا حاجة لذلك التكلف كما صرح  
مخلص خضر ثم لما احتمل عموم المسلمين خصصه باهل  
كل بلد بقوله ولا امتداد الخ قل وحيث يكون قول المؤلف  
لغير الخ مع قوله ولا امتداد الخ علة لما ذكره من علة  
جواز النقل فيكون المجموع علة فليتأمل **قوله** الى  
زكاة الخ متعلق بامتداد **قوله** الامام فله وله  
بنابه نقلها ولو امتنع المستحقون من اخذها  
فوتلوا اي قاتلهم الامام اي لان قبول الزكاة  
فرض كفاية كما صرح به في الغياب وهل يصح ابرا

المحمودين رب المال من الزكاة ان قلنا يجب في العين  
وهو الاعم لم يصح لانه الاعيان لا يبرأ منها من  
خضرة **قوله** وهي النقدة والعرض والركاز وسميت  
بذلك اي بالباطنة لعدم نموها بنفسها **قوله**  
والحقواخ وجه الاحاق انها متعلقة باليسار  
والاعسار ونحوها امران خفيات وهو وجه فتأمل  
**قوله** والمظاهرة وهي النعمة والنايت والمعدن  
سميت بذلك لنموها بنفسها **قوله** وصرفها اي  
الزكاة من الاموال الباطنة فقط على المعتمد واما  
عن المظاهرة فصرفها للامام افضل ولو جازيا  
على المعتمد خلافا لظاهر كلام المؤلف فيها **قوله** الا  
ان يكون جازيا فان كان جازيا فصرفها اي في  
الاموال الباطنة الى المستحقين اولي اما الاموال  
المظاهرة فصرفها للامام ولو جازيا افضل  
فمعنوم قول المؤلف الا ان يكون جازيا فيه تفصيل  
والمعنوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترف به وعبرة  
الشيخ فصرف قوله الا ان يكون جازيا هو قيد في  
الاموال الباطنة واما الاموال المظاهرة فتسليمها  
الى الامام وان كان جازيا افضل من تفرقة المالك



او وكيله لها وهذا هو المعتمد والمراد بالخاير هنا في  
هذا الباب الخاير في الزكاة وان كان عدل في غيرها  
والمراد بالعدل هنا العادل في الزكاة وان كانت  
جازا فيما سواها وتفريقه بنفسه افضل من توقيفه  
بوكيله **هـ قوله** وجب التسليم اليه الخ واذا اخذها  
الامام فهو بالولاية لا بالنيابة كما في تعليق القاضي  
وهو المعتمد وان تفرع فيه بدليل انه لا يتوقف  
اخذها على مطالبة المستوفين **هـ عناق قوله**  
بلا خلاف ظاهرة ولو جازا **قوله** ليس للولاية ظاهرة  
حرمة طلبها عليهم وفيه نظر وجب دفعها اليهم  
اذا طلبوها وان حرم عليهم الطلب خوفا للفتنة قال  
والمعتمد اجزء المكس عن الزكاة بشروط اربعة ان يكون  
الاخذ الامام او نائبه وان يكون مسلما وان يكون  
فقرا وان ينوي الدافع انه عن الزكاة هكذا نقله  
الشيخ خضر والشيخ البرماوي عنهم ر قال الشيخ البرزنجي  
واقره شيخنا الشيرازي انه قد نظمت ذلك فقلت  
والمكس جزء بشروط اربعة عن الزكاة يا ذمي فاستمع  
قصد وان يا اخذ الامام وفقر شرط كذا الاسلام  
**باب قسم الغنمة والغني قوله** قسم هو بفتح

القاف اي مع سكوت السين مصدر بمعنى الغيبة اما مع  
فتح السين فعناية اليهين واما مع كسر القاف وسكوت  
السين فهو النصيب **عبد البر قوله** الغيبة قدم الغيبة  
على الغي لانها متفوق عليها والغي يقين عليها فقدمت  
عليه وثبت قدم الغي اهمية ببيان محذ الخلاق لان  
محل الوفاق غنى عنه الاهتمام به والمشهور تغايرهما  
كما يعلم مما ياتي وقيل يقع اسم كل منهما على الاخر اذا  
أفرد كما سمي الفقير والمسكين وقيل اسم الغي يقع  
على الغيبة ودون عكسه عبد البر وعلى الاخير  
بينهما العموم والخصوص المطلق فكل غيبة في ولا عكس  
لان الغي من فارجع والغيبة كالغي مال راجع اليان  
الكفار قليلا ملئم ان الغيبة فعلية بمعنى مفعولة  
اي مفعومة اي مبروحة من الغنم وهو الزبح والغي  
مصدر بمعنى الفاعل اي الراجع اليان او بمعنى  
المفعول اي المردود اليان وعبارة فتح الباري واصل  
الغي الرد والرجوع ومنه سمي المظلم بعد الزوال قيا لانه  
رجع من جانب الى جانب فكانت اموال الكفار سميت  
قيا لانها كانت في الاصل للمؤمنين اذ الزمان هو  
الاصل والكفر طارئ عليه فاذا غلب الكفار على شي

من المال فهو بطريق التعدي فاذا غنمه المسلمون منهم  
فكانه رجع اليهم ما كانت لهم انتهت وهما من خصوصيات  
هذه الأمة كما يؤخذ من كلامهم **قوله** واعلموا انما  
غنمتم من شيء وفي خبر وفد عبد القيس وقد فسر  
لهم صلى الله عليه وسلم الايمان وانه يعطوا من المغانم  
الخمس متفق عليه **قوله** ما اخذناه اي معتمد  
المسلمين **قوله** هو اول من قوله ما اخذ لان قوله  
ما اخذ يشمل ما اخذه منهم اهل الذمة بنحو قتال  
فان ظاهر كلام الاصل انه خمس وليس كذلك بل  
يفوزون به من غير خمس كما نص عليه الامام الشافعي  
رضي الله عنه **قوله** من اهل حرب اي ما هو لهم  
اما اذا لم يكن لهم كانت اخذ ومع من المسلمين او من اهل  
الذمة واستولوا عليه ثم اخذناه منهم فان علم  
مالكه كان له والا فهو مال ضائع امرة الى رأي الامام  
امان يبيعه ويحفظ ثمنه لملكه وامان يصره  
لبية المال فالامام بخير بينهما يقول ما فيه المصلحة  
وخرج بقوله اخذناه من اهل حرب صدق دار  
الحرب وحشيشته وخوهم فانما كبايح دار  
سروان من عند قوله وخرج **قوله** فصره اي باع



اي اسراج خيل أو بقال أو ابل أو سفن أو رجالة أو نحوها  
أو التقاط وشمثل تعبيرة بما أخذناه ما فيه اختصاص  
فخصر فقول المؤلف ما أي مال أو اختصاص ككلب  
ينفع أخذناه الخ ثم المراد بالايحاف الايحاف ولو  
بالقوة فيشمل ما ذكره الله بقوله ومنها ما انخرموا  
عنه الخ وما صاموناه عند القتال أو الهدية لنا  
كذلك فان القتال لما قرب وصار كما للمحقق الموجود  
صار كأنه موجود بطريق القوة المنزل منزلة الفعل  
بخلق ما تركوه بسبب حصول خيلنا في دارهم  
فانه في لانه لما لم يقع تلاق لم يقربه شايبة القتال  
فيه ولما كان دخول صورة الاضرار التي ذكرها  
المص في التعريف يوجب الى كلمة كما رايته فصلها المص  
بقوله ومنها ما انخرموا الخ وصورته الاختلاس  
والسرقة تدخل في التعريف بقولنا أو رجالة ولا بد  
ايضاً انه يراد في التعريف بلا عقوبات يقال ما  
أخذناه بلا عقوبات يخرج ما الهداه الكافر لنا في  
عنا كرب فانه ليس بغني ولا غنيمه كافي ثم المنهج  
**قوله** قصراً أي أخذنا **قوله** قبل شهر السلاح  
وكذا بعده بالأولى وعبارة ثم المنهج ولو قبل شهر

السلاح **قوله** اختلاسات ياخذ ويعتمد الهرب  
عبد البر **قوله** كان جلوا اي تفرقوا خضر وعبارة قل  
بفتح الجيم واللام المخففة اي انكسفوا عنه وتركوه  
خوفا انتمت وح فقول المؤلف بعد ذلك او تركوه  
تغن فانهم بمعنى جلوا فليتامل **قوله** خوفا ليس  
بقيد وعبارة المنهج وسم وما جلوا عنه ولو غير خوف  
كضرا صابهم وان اوهم كلام الاحمل خلافه هو خضر  
واقول عبارة المص هذا ايضا صحيحة لا غبار عليها  
اذ ليس في كلامه حصر حيث قال كان مع قوله ايضا  
او تركوه لضرا صابهم في مساوية لعبارة سم المنهج  
فليتامل **قوله** منا ليس بقيد وعبارة سم متخفا وما  
جلوا عنه خوفا وتوهم غيونا فيها يظهر كما جسد  
الاذري وتقييد بعض الشراح بالمسلمين اخذ من  
عبارة اسم والروضة ه خضر **قوله** او صولحو عليه اي  
لا عند القتال فلا ينافي ما مر **قوله** ومنه اي التي  
خضر **قوله** خراج والارض تكون خراجية في صورتين  
اذا فتحها الامام قسما وقسمها بين الغانم ثم  
تعوقةها او وقنها علينا وضرب عليها خراجا كسواد  
العراق او فتحها صلى الله عليه وسلم ان تكون الارض لنا وسكنها

اللفار غراج معلوم في لثافة الغراج عليها اجرة لا تسقط  
باسلامهم **قوله** وحزيرة وعشر تجارة منهم وهو الماخوذ  
منهم في نظير دخولهم أرض الحجاز وليس المراد بما أخذ العشر  
منهم مطلقا **قوله** وتركته مرتدة وما لذمجي او معاهد او  
مومن مات بلا وارث مستغرق بان لم يترك وارثا أصلا  
أو ترك وارثا غير حايض فجميع ماله في الأول وما فضل  
عن وارثه في الثانية لبيته المال كما تنبه عليه السبكي  
خصه **قوله** هو اعم لدخول نحو الاختصاصات **قوله**  
ويبدأ في الغنمة اي وجوبا عبد البر **قوله** بالسلب  
بفتح اللام وهو لغة الاخذ قهرا او شرعا اخذ ما يتعاق  
بقتيل كما فر من ملبوس ونحوه ويطلق ايضا على الماخوذ  
وعليه قول المص وهو ما معه الخ **قوله** للقاتل بالسلب  
لا يخمس بل يستقل به القاتل ومن الحق به من كل من  
ركب غررا الخ لانه سلب الله عليه ولم قضى به للقاتل  
انتهى **قوله** ولو رقيقا اي لمسلم **قوله** او اثنه او خنثى  
**قوله** او صغيرا وان لم يشترط السلب له اي للقاتل  
وان كان المقتول غرقا رقيقا وان لم يقتل كما اقتضاه  
اطلاقهم او كوا امرأة او صبي ان قاتلا متوا عزم  
عنه ام لا ثم رخص **قوله** خبر الصبي من قتل قتिला



قال ابو بكر رضي الله عنه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم  
واقرة عليه فصح الاستدلال به عبد البر **قوله** من قتل  
قتيلا اي صيره قتيلا او هو من قتل مجاز الاول ويقال  
مجازا المشاركة كما في قوله تعالى حكاية ابي ارياب اعصر  
خمر ايمصبرا يؤوت الى الكرم والقتل ليس بقيد كما  
يأتي وان دفع بقولنا اي صيره قتيلا الخ الاعتراض  
بان القتل لا يقتل ولو اعرض مستحق السلب عنه  
لم يسقط حقه على الامح لانه متعين له ولو ادعى  
شمس انه قتل هذا القتل وطلب سلبه لم يقبل الا  
ببينة فقد ورد من قتل قتيلا وله عليه بينة اعطي  
سلبه لانه لو اعطي الناس بدعواهم لادعى الناس دماء  
رجال واموالهم وانما البينة على المدعي واليمين على  
من انكر عبد البر من قوله ولو اعرض **قوله** وهو اي  
السلب ما معه اي مع العزبي **قوله** وراثة هو براهمة  
فتوت بينهما الف وهو حرف طويل لا قدم له يلبس للساق  
خضر ويسمى مصر بالسردية **قوله** واللات حرب  
كدرج بدالاهمة وهو المسمى بالزرديّة خضر وجمعها  
باعتبار انواعها اذ لا يعطى من نوع تعدد كالسيوف الا  
واحدة كالجنايب قاله شيخنا واعلمه كشيخنا الرمي

قَالَ **قَوْلُهُ** كَسَوَّارٍ أَيْ لَامِرَةٍ حَرْبِيَّةٍ قَاتِلَتِ أَوْ رَجُلًا لَهَا  
لَا يَعْتَقِدُونَ قَرْمَهُ فَإِنْ وَفَّقُوا اسْتَشْنَكَالُ بَعْضِ  
ضَعْفَةِ الطَّلِبَةِ **قَوْلُهُ** وَنَفَقَةٌ مَعَهُ بِكَيْسِهَا لَا الْمُخْلَفَةِ  
فِي رَحْلِهِ وَجَنِيَّةٌ تَقَادُ مَعَهُ وَلَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ لَأَمَّا أَمَّا  
تَقَادُ مَعَهُ لِيَرْكَبَهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ بِخِلَافِ الَّتِي يَجْعَلُ عَلَيْهَا  
اِثْقَالَ فُلُو تَعْدُدُ الْجَنَابِ اخْتَارَ وَاحِدَةً مِنْهَا لَا  
كُلَّ جَنِيَّةٍ مِنْ أَرْزَالِ مَنَعَتِهِ نَمَّ الْمَنْجُ وَفِي السِّلَاحِ  
الَّذِي عَلَى الْجَنِيَّةِ تَزْدَدُ لِلَامَامِ وَالظَّاهِرَانِ مِنْ  
السُّلْبِ لِأَنَّهُ أَمَّا يَجْعَلُ عَلَيْهَا لِيُقَاتِلَ بِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ  
إِلَيْهِ مَرَّ خُفَرٍ **قَوْلُهُ** وَخَوَّاهَا كَطَيْلَسَانَ وَمَنْطَقَةً  
وَهَيْبَاتٍ فِيهِ وَطُوقٍ وَمَرْكُوبٍ وَالتَّهْ كَسْرُ حَرْفٍ وَجَا مَر  
وَمَقُودٌ وَمَهْمَازٍ **قَوْلُهُ** وَأَمَّا يَسْتَحَقُّ أَيُّ الْقَاتِلِ السُّلْبِ  
بِمَرْكُوبٍ غَرَضُهُ وَطَمَسٌ يَأْخُذُ السُّلْبَ الْإِسْلَامُ  
وَمَرْكُوبُ الْغَزْوِ وَكَوْنُ الْمَقْتُولِ غَيْرِ مَنِيِّ عَنْ قَتْلِهِ فُلُو  
قَتْلُ صَبِيَاءٍ وَامْرَأَةٍ لَمْ يَحْتَالَامْ يَسْتَحَقُّ السُّلْبَ فَإِنْ  
قَاتَلَ اسْتَحَقَّ السُّلْبَ وَكَوْنُهُ غَيْرِ عَيْنٍ وَلَا مَحْذُولٍ  
وَحَوْسٍ وَكَوْنُهُ غَيْرِ رَقِيقٍ لَفِي **قَوْلِهِ** غَرَضُهُ وَبَعْضُهُ مَعَهُ  
فَرَا بَيْنَ مَمْلَكَتَيْنِ مَا انْطَوَتْ عَنْ عَاقِبَتِهِ وَأَمْرَادُ  
هُوَ الْوُقُوفُ فِي أَمْرٍ عَظِيمٍ قَالَ **قَوْلُهُ** يَكْفِي بِهِ أَيُّ بِالْمَرْكُوبِ

او الغر للمسلمين **خضر قوله** شر كافر اهل خضر **قوله**  
بان يزيد امتناعه اي قوته ودخل في آزاله امتناعه  
مالوا عزه عليه كلبا مقهورا مثلا ووقف بعد اغرائه  
في مقابلته حتى قتله بخلاف مالوا عزه عليه صبيا  
او مجنوناً فان السلب لهما لا المفري لانما من يملك  
ومثلهما مالوا امرأتهما يعتقد وجوب الطاعة بخلاف  
الكلب واما لو قتل من يكره قتله مثله من الاقارب كالأب  
فهل يستحق سلبه محل نظر عبد البر **قوله** كان يفقا  
عينية تبع في هذا التعبير عبارة المنهاج وعدل عنها  
في منجحه وغير بقوله او يعجمه قال شيخنا العلامة  
الزيادي نقلا عن شيخه الطنطاوي رحمه الله ان  
هذه العبارة أحسن من قول المنهاج كان يفقا عينية  
وذلك ان هذه تصدق بالوكالات له عين واحدة فاعلمها  
بخلاف عبارة المنهاج فانما لا تصدق بهذه الصورة  
فكان الانسب بالشيخ رحمه الله ان يعبر هنا بما عبر به  
في سقمه فان هذا الكتاب مما اخرج في التأليف عن  
شأن المنهج **خضر قوله** او يقطع يديه او رجله لا يديه  
مولى الله عليه ولم أعطى سلب اي جهل لعنه الله **قوله**  
ابني عفرار رضي الله عنهما دون قاتله ابن مسعود رضي



الله عنه **قوله** أو رجلية وكذا إذا أو رجلاً بجلاد  
 يد واحدة أو رجل واحدة قل فلو قطع شخص يداً  
 والاخر رجلاً بعده فهل يكون السلب لهما أو للثاني  
 فقط فيه نظر قال شيخنا والقياس أنه يكون للثاني  
 لأنه هو الذي أزال منعه بخلاف ما لو قطعاً معاً  
 فأنها يشتركان وكذا لو أسراه برماوي **قوله** أو  
 بأسره بأن أسكه بحيث منعه الهرب وضبطه وإن  
 من عليه الامام أو أرقه أو فداه بخلاف ما لو رماه  
 من حصي أو صف أو قتله غافلاً أو نائماً أو أسيراً  
 لغيره أو بعد الخزام الحربيين فلا سلب لهم لأنهما  
 ركوب الغزاة المذكورين المهجم ولو اشترك جميع في  
 قتل أو أختان فإن السلب لهم ولو أختته واحد  
 فقتله آخر فالسلب للأول فإن جرحه ولم يمت  
 فاللثاني خضر عن الزيادة **قوله** ما يعم الحقيقة  
 كما إذا قتل الحربي بالمرّة والجاز كما إذا أزال منعه  
 بشئ مما تقدم في كلامه انفا خضر **قوله** ثم يخمس ولو  
 شرط الامام للميت ان لا يخمس عليهم الغنمة فالشرط  
 باطل ووجب تخميسها أي الغنمة أي باقيتها بعد  
 السلب كما تقدم وبعد أخرج مؤن حفظ والنقل

كأجرة حمال وراع وغدهما من المؤن اللازمة ويكون  
ذلك من رأس مال الغنمة حيث لا متطوع به فلا يجوز  
له اخراجها مع وجود متطوع ولا بالكثرة من اجرة المثل  
لانه كولي اليتيم كما قاله الماوردي ولعل المؤلف  
لم يذكر هذا اخراج المؤن لعدم اضطرارده كما عرف  
فيجعل ذلك اعني المال بعد السلب والمؤن خمسة  
اقسام متساوية ويؤخذ خمس رقاع ويكتب على  
واحدة لله تعالى او للمصالح وعلى اربع للقائمين ثم يخرج  
في بنادق متساوية ويخرج لكل خمس رقعة فخراج  
لله او للمصالح جعل بين اهل الخمس على خمسة ويقسم  
ما للقائمين قبل قسمة هذا الخمس لكن بعد افراده بقسمة  
كما عرف من المذهب من قوله فيجعل اخ وكره تاخيرها لدارنا  
بل يحرم ان طلبوا تعجيلها ولو بلسان الحال كما جئته  
الاذرعوا فمكلام المذاهب انه لا يصح شرط الامام من عدم  
شئ فهو له وقيل يصح وعليه الاية الثلاثة ثم ر  
ولما قوله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك يوم يرب  
فاجاب عنه الرافي بانه ما تكلموا في ثبوتها وبتقدير  
ثبوتها فخطايم يدركان له صلى الله عليه وسلم خاصة  
يفضها حيث مثاثة البهجة **قوله** فاربعة اخماسه اخ

عقارها ومنقولها ان شهد الخ لاية وفعله صلى الله عليه  
ولم سال سائل لم كانت الاخماس الاربعة عقارها ومنقولها  
للغائبين بخلاف العقار في التي ذات الامام يتخير بين  
قسمته ووقفه وبيعه وقسمته غلته في الوقف  
وتمنه في البيع والحواب وفاقا لمرات الغنمة حصلت  
بكسبهم وفعلهم فلكونها بشرطه بخلاف التي فانه  
احسان جا اليهم من خارج فكانت اخيرة فيه الى الامام  
شم وعبارة من المزيج وسأوله وقف عقاري اف  
بيعه وقسم غلته في الوقف او تمنه في البيع بحسب  
ما يراه كذلك اي تقسم المنقول اربعة اخماسه  
للمرتزة وخمسه للمصالح والاصناف الاربعة سواوله  
ايضا قسمه كالمنقول لكن خمس الخمس الذي للمصالح  
لا سبيل الى قسمته انتهت **قوله** لمن شهد اي حضر  
الوقعة عبارته في متن المنهج وهم من حضر القتال  
ولو في اثنا بنيته وان لم يقاتل اولابنيته وقائل  
كاحد لمفظ امتعة وقاجر ومخترف انتهت فمن لم  
يحضر أصلاً او حضر لابنية القتال ولم يقاتل  
لم يستحق شيئا ويستثنى من ذلك جاسوس  
وكمين ومن أخر ليمرر العسكر من هجوم العدو وما لو



دخل الامام اونايبه دار الحرب فبعث سرية في ناحية  
فغنمت سارقا جيش الامام وبالعكس لاستظهار  
كل منهما الاخرى ولو بعث سرية الى جهة استترك  
الجميع فيما تغنم كل واحد منهما وكذا لو بعث الى  
وجهتين وان بقاعدتا على الاصح خط وهذا كله فيها  
اذا كان الامام اونايبه بدار الحرب كما ذكر فان لم يكن  
بها وبعث سرايا اليها اغني الى دار الحرب فلكل سرية  
غناها ولا يشتركون في الغنم الا ان تعاونا واتحد  
اميرهم واتجهوا ولا يشتركونهم اي السرايا المبعوثه  
الى دار الحرب الامام ولا جيشه ان كانوا في دار الاسلام  
وان قصد كوثهم او قربت منه دار الحرب لان السرايا  
كانت تخرج من المدينة على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وتغنم فلا يشتركون المقيمون بها **قوله** وان لم  
تتموها اي وان لم تستشهد السرايا الواقعة **قوله** جمع  
سرية فعيلة بمعنى فاعلة اي سارية قال قل  
سميت بذلك لانها تسري من الجيش غالبا ثم تعود  
اليه **قوله** وهي قطعة من الجيش قلت او كثر في  
مرادفة للغة ثانيا المعنى المراد هنا قل **قوله** يقال خير  
السرايا الخ لا مساقاة بين كلامي الجوهري وصاحب القاموس

لأن كلام الجوهري من حيث أنه خير السرايا أي أكبرها  
وأعظمها وأفضلها أرحامه رجل وكلام صاحب القاموس  
من حيث أن اللغة تطلق السرية من خمسة أنفس  
إلى ثلاثمائة وأربعماية قرره قرره شيخنا الزبيدي  
في درسه خضر قال له وأكثر منها منسر إلى ثمانمائة  
ثم جيس وخيس إلى أربعة آلاف ثم جفعل لما زاد عن  
ذلك بلا نهاية انتهى وبعث صلى الله عليه وسلم سبعة  
وأربعين سرية وعز ابن نفسه سبعة وعشرين غزوة  
عبد البرقوس بعد انقضائها أي الوقعة بخلاف من  
لحقهم قبل انقضائها ولا حجة لرجل أو فرس مائة قبل  
القتال خرج ما إذا مات في أثناءه فيفصل أن  
مات الرجل سقط حقه وأن ماتت فرسه فقط بقي  
سهمها له كما سيذكره على الأثره وأن دخل دار الحرب مع سرها أو  
لأن ماتا بعدة ولو قبل حيازة المال فاتها  
يستحقان بناء على الأصح من أن الغنمية مملوكة  
بأنقضا القتال ولو قبل حيازة المال وأن ماتا في  
أثناء القتال بطل حق الرجل بموته لاحق الفرس  
بموته لأن الفارس متبوع فان ماتت الأصل  
والفرس تابع فاذا مات جاز أن يبقى سهمه للمتبوع

روض وثم خضر فالأقسام ثلاثة **قوله** للراجل سهم  
وللفارس ثلاثة وان عصب الفرس فله سهمان عليه  
أجرة مثلها لصاحبها كما يعلم من العصب هذا إذا غصها  
من غير حاضر ولا فريضة كما لو ضاع فرسه في أجرة  
فوجده أخرقا تل عليه فيسهم لما كنه ثلاثة وأحد  
له واثنان لفرسه للاتباع فيهما رواه الشيخان وإن لم  
يقاتل عليه بات كان معه أو يقر به متصيا لذلك ولكنه  
قاتل راجلا أو في سفينة واحتمل أن يخرج ويركب  
لأنه قد يحتاج إليهما كما حل ابن الج اطلاق النص عليه  
انتهى خضر ولو قاتلوا في السفن اسهم لهم دون  
السفن ولا يمكن أن يقال يرضخ للسفن عن **قوله**  
ولا يزداد عليها أي على الاسم الثلاثة وعبارته في  
منجم مع شرحها ولا يعطى وإن كان معه وسان  
الأفرس واحد فيه نفع لما روى الشافعي وغيره  
أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعط الزير إلا لفرس  
وكان معه يوم حنينه أفراس عرييا كان أو غيره  
كردون وهو من أبواه عجميان وهجين وهو من  
أبوة عربي وأمه عجمية ومهترق بضم الميم وسكوت  
القاف وكسر الراء وهو من أبوة عربي وأمه عربية فلا



يعطى لغير فرس كبير وفيل وبغل وحمار لا تما لا تصلح  
للمركب صلاحية الخيل له بالكر والفر الذين تحصل بهما  
النصف نعم يرصخ لها ويرصخ الغيل أكثر من رصخ البغل  
ورصخ البغل أكثر من رصخ الحمار ولا يعطى لغرس لانفع  
فيه كمهزول وكسير وهرم وفارق الشيخ الهرم راي  
حيث يسهم له بان الشيخ يستغنى برأيه ودعائه نعم  
يرصخ له انتهت فالسروط ثلاثة اعني شروط الاسهام  
للمركوب احدها ان يكون فرسانا ثانيا ان يكون واحدا  
ثالثا ان يكون فيه نفع للكر والفر فخرج بالفرس غيره  
وخرج بالواحد الاكثر وخرج بغية نفع ما لا نفع فيه  
تأمل وقوله ورصخ الغيل أكثر واكمل اصل انه يفاوت  
بهما بحسب النفع خط وقوله لانفع فيه اي للكر والفر  
وان كان فيه نفع لغيرهما كالركوب عليه ليتاقى قوله  
بعد **نفع** يرصخ له اذا ما لانفع فيه اصلا  
لا يرصخ له وقوله آخر العبارة نعم يرصخ له  
أي للغرس تأمل انتهى حلي **قوله** فان لم  
يكونا اي الراحل والفارس انتهى خضروا حاصله  
انه لا يسهم الا لمن اجتمع فيه ستة اشياء الاسلام  
والبلوغ والعقل والحريّة والذكورية والصحة

فاذا اجتمعت هذه الشروط فلا فرق بين اتحادهم  
 في الجماعة وتفاوتهم فيها فيعطى من ضعف  
 شجاعته مثل غيره من قوت شجاعته ولما قال  
 سعد بن معاذ رضي الله عنه اتعطي هذا الساربه  
 الى من ضعف شجاعته مثل هذا الساربه الى من قوت  
 شجاعته فقال صلى الله عليه وسلم تكلك امك يا سعد  
 وهل ترزقوت وتتصرون الا بضعفائكم انتم يا ابي  
 ويرضخ لا ضد ادعها بشرط في الكافر كما ياتي والرضخ يكون  
 من الاخماس الاربعة التي للفائزين كما صرح به في  
 متن مني وهو المعتمد كرقيق وصبي وانثى وخنثى  
 حضرة والقتال وفهم نفع وان لم ياذن السيد والولي  
 والزوج فلا يرضخ لمن لا نفع فيه كطفل وسمل قوله  
 كرقيق المبعوض فيرضخ له وان كانت مهاباة وحضر  
 في نوبته على المعتمد خلافا للمص في س الزوج انه  
 يسهم له ح ٥ مخصصا من حضر ولو كمل الرقيق او نحو  
 في الحرب أسهم له لانه كمل بعدها فلا يسهم له نعم  
 ان بانه بعد هاذ كورة المشكل أسهم له نقله ابن  
 الرفعة عن البنديني عبد البر قوله وكذا في السار  
 باعادة الكاف الى ان التشييد بقوله خرج الخ يرجع

الى مدحها فقط وهو الذي والذي ليس بقيد  
قال في سائر الروايات قال الأذري والظاهران المعتمد  
والمؤمن اذا حضروا باذن الامام او امير الجيش حيث  
يجوز له الاستعانة به كالذي **قوله** خرج باذن الامام  
او امير الجيش ولا اثر لاذن الاحاد ولا بد من التعيين  
ايضا بعدم اكراه الامام له على الخروج فالشروط ثلاثة  
عدم الاكراه واذن الامام وعدم شرط الاجرة فان  
اكرهه الامام استحق اجرة مثله من غيرهم ولا رخص  
وان خرج بلا اذن لاشي له بل يعزره الامامات  
راى ذلك وان خرج باجرة فليس له غيرها تام **قوله**  
ارخص لها اي للراجل والفارس مع استحقاق السلب  
ان كان مسلح لا اختلاف السلب ولو كان الناقص  
فارسا ارفخ له ولغيره لكن لا يبلغ بذلك سهم الكامل  
وعبارة الشيخ عبد البر وصرح للفارس والراكب اذا  
لم يكن كاملا ويكون مجموع رخصتهما دون سهم الراكل كذا  
قرره شيخنا الزياتي **قوله** والرخخ الخ هو في اللغة العطا  
القليل وشرعا ما ذكره بقوله دون سهم الراكل **قوله**  
ويجتهد الامام في قدره لانه لم يرد فيه تحديد فرجع الى رايه خض  
**قوله** ويفاوت بين اهله الخ فيخرج المقاتل ومن ماله اكبر



على غيرها بخلاف سهم الغنمة فإنه يستوي فيه المقاتل  
وغیره لأنه منصوص عليه والرضخ بالاجتهاد فهذا  
مما فارق فيه الرضخ السهم ويرجح من يخدم على من  
يحمي فتخرج المرأة التي تدأوي الجرحى وتسقي العطاش  
على التي تحفظ الرجال بالاحاملة ولا يبلغ به سهم  
راجل ولو لغارس على المعتمد كما مر وعبرة قل  
قوله ويجهتد الخ فرضخ القوي أكثر من رضخ الضعيف  
ورضخ البعير دون رضخ الغنم وفوق رضخ البغل  
اي حيث كانت البعير هيئتها والبغل فوق اهما رانته  
**قوله** ويخمس الغنم اي جميعه خمسة اسهم متساوية  
قالقصة خمسة وعشرون لانها مخرج خمس الخمس  
خلاف الائمة الثلاثة حيث قالوا يصرف اجمع للمسا  
محتجيه بآية الغنم ليس فيها تخمس بخلاف الغنمة  
وأجيب بان المطلق محمول على المقيد اي ترك  
بيان التخميس في آية الغنم إحالة على بيانه في آية  
الغنمة كذا ذكره الزركشي وانظر هل الغنم له  
يحل للامر السابغة كالغنم يسئل عنه شيخنا  
الزيادي فتوقفه عبد البر والظاهر انه من  
الخصوصيات لان الغنمة التي تؤخذ بقتال أو غزو

ثم إذا كانت لم تلل للام السابقة فن باب أولى ما يؤخذ  
بلا نقاب كذا غلط بعضهم ثم رأيت المناوي في سائر الجوامع  
الصغير صرح بأنه كالغنية من الخصائص **قوله** كسب  
الثغور المراد بالثغور مواضع الخوف من أطراف بلاد  
المسلمين التي تليها بلاد المشركين لخوف أهلها منهم  
والمراد بسدّها شتختها بالشلّاح والمقاتلة أي الرجال  
المقاتلين **قوله** للمرصدين للجهاد بتعيين الإمام  
لهم وهم المرتزقة بخلاف المتطوعة فلا يعطون  
من الغني بل من الزكاة عكس المرتزقة ويشرك  
المرتزقة في ذلك قضايتهم وإيمانهم وموذنوهم  
وعالم سائر المنهج وفي المتن مع الله فيعطى الإمام  
وجوبا كلام المرتزقة وهو لا يقدر حاجة مونة  
من نفسه وغيرها كزوجاته ثم قال فان مات  
أعطى أصوله وزوجاته وبناته إلى أن يستقلوا  
بكسب أو قدرة على الغزو ثم قال وما فضل عنهم  
وزرع عليهم بقدر مونتهم وله صرف بعضه في ثغور  
وسلاح وخيل ونحوها **قوله** ثم أرزاق القضاة أي  
قضاة البلاد لا قضاة العسكر وهم الذين يحكمون  
لاهل الغني في مغزاهم فيزقون من خمس الخمس

كأجرتهم

كأيمتهم وموذيهم كما قاله الماردي خضر وقوله  
فيرزقون أي قضاة البلاد ولو أغنيا بخلاف قضاة  
العسكر فانهم يأخذون من الاخماس الاربعة التي  
للمرتزقة كما تقدم عن المؤلف **قوله** والعلماء  
المشتغلين بعلوم الشرع والآفاق ولو أغنيا خضر  
وغيره **قوله** والائمة والموذيعة اي وسائرمة يشتغل  
عن غوكسبه بمصالح المسلمين لمعلي القرآن وان لم يكونوا  
علماء لانه من المصالح الدينية ولعموم نفعهم والمحق  
بهم العاجز عن اكتساب لامع الفنا كما قاله الفزالي والعطا  
الدرائي الامام معتبر بسعة المال وصنيفة وهذا  
السهم كان له صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه  
وعياله ويدخر منه مؤنة سنة ويصرف الباقي في  
المصالح كذا قاله الاكثر وذكروا وكان له الاربعة  
الاخماس الاية فجعله ما كان يأخذ احد وعشرون  
من خمسة وعشرين ويصرف لكل من الاربعة المذكورة  
معه في الاية خمس الخمس وقال الروطاني كان يصرف  
العشرين للمصالح قيل وجوباً وقيل نذراً وقال الفزالي  
بل كان الغني كله في حياته صلى الله عليه وسلم وابنا  
خمس بعد موته وقال الماردي وغيره كان له في اول



حياته ثم نسيح في آخرها ويؤيد الأول الخبر الصحيح  
ما لي مما افاض الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم  
ولم يرد عليهم الا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ثم شيخنا  
ه خضر وقال المص في س الممنوع وكذا ما رو كانت الغنية  
كلها له صلى الله عليه وسلم خاصة في صدر الاسلام  
لانه كالمقاتلين كلهم نصرة وشجاعة بل اعظم ثم  
نسخ ذلك واستقر الامر على ما تقرره وفي كلام الشيخ  
القليوبي خلافة وعبارته قوله كان للنبي صلى الله عليه  
ولم هو مع ما قبله يفيد انه صلى الله عليه وسلم كان له  
اربعة اخماس الف والغنية وخمس خمسها هجروا  
**قوله** مع سؤال النبي عنهم تشية عم وان كل الاربعة  
اولاد عبد مناف ولائهم لم يفارقوه في جاهلية ولا  
اسلام حتى انه لما بعث بالرسالة نصره وذبوا  
عنه بخلاف الاخيرين بل كانوا يؤذونه **قوله** بالقرابة  
أي قرابة الاب وعبارته في س الممنوع والعبرة بالانتساب  
الى الاب فلا يعطى اولاد البنات من بناتها ثم والمطلب شيئا  
لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير وعثمان مع انه ام كلثمها  
كانت هاشمية ولو كانت الزبير ياخذ من سهم امه  
صغية عم رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** كالارث

بخلاف الوصية للأقارب فانها عطية آدمي واعلم انهم لو  
 اعرضوا عنه لم يسقط حقهم بالإعراف كما يعلم من التشبيه  
 بالارث فانه يستحق قهراً فانه قلت ينافي ذلك أخذ  
 الحمد مع الاب وابنه الابن مع الابن واستوا مثل  
 محبتين ومثل جهة قلت لا ينافيه لأن التشبيه  
 بالارث منه حيث الجملة لا بالنسبة لكل على الفريدة  
 فاندفع ترجيح جمع القول بالاستواء نظراً لذلك  
 وبمقتضى الأذرع اعطاء الخنثى كالأنثى وانه لا يوقف له  
 شيء لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف تمام  
 نصيب ذكر وهو الأوجه كما قاله رحمه الله **قوله**  
 ولا يستوعب للضرورة وتصير الحاجة مريحة وان لم  
 تكن معتبرة في الاستحقاق خضراي لما تقدم من  
 انهم يعطون ولو أغنيا **قوله** صغيراي لم يبلغ سن  
 أو احتلام لخبر لا يتم بعد احتلام سوا الذكر والأنثى  
 والخنثى ثم روي لا بد ان يكون من المسلمين فيتم  
 الكافر لا يعطى **قوله** لا اب له وان كان له جد وشمل  
 ولد الزنا واللعيط ومنع اللعان ما لم يستحق أو يظهر  
 والد اللعيط والافسترجع المدفوع لها ويسمى فاق  
 الام فقط منقطاً هذا في الأديين ويقيم الطيب

أي باستواء  
 الذكر والأنثى

فأقد الأم والاب وفي الهيايم فأقد الأم ولا بد من بينة  
لأبناة اسلام أو يتيمة أو كونه هاشميا أو مطلبيا ويحي  
فيهما الاستغاضة والحاصل انه لا يعطى الابشروط  
أربعة الصغر وعدم الاب والفقر أو المسكنة والاسلام  
كما سيذكره **قوله** ويشترط فقره فخرج من تلزم  
نفقته امه او جد **قوله** وسهم للمساكين وسهم  
لاب السبيل ولو يقول من غير يمينه وان اتموا  
نعم الاوجه في مدعى تلف مال عرف او عيال تكليفه  
بينه ولها مال ثاثة وهو الكفارة وثالث وهو الزكاة  
فياخذ اث ثلاثة أسهم كما في سهم روعيه **قوله** ويشترط  
في الجميع ولو ابن السبيل الاسلام **باب**  
**الكفارة** أي المغلظة اذ هي كما في التدريب مغلظة  
ومخففة والمخففة تسمى فدية وقد عقد لها المؤلف  
بابا عقب هذا ما وي **قوله** ما خودة مع الكفر هذا  
معناها لغة وأما معناها شرعا فهي مال او صوم  
وجب بسبب حلف أو قتل أو ظهار انتهى رحمان وقد  
يقال هذا التعريف شامل للفدية فالأولى ان  
يقيد السبب بان يقال مال او صوم وجب بسبب  
من حلف أو قتل أو ظهار او جماع لها رمضان



عَدَاوَةٍ تَخْرُجُ مِنَ الْعَدِيَّةِ **قَوْلُهُ** وَهُوَ السِّرُّ وَمِنْهُ الْكَافِرُ  
لأنه يستر الدين الحق بالديث الباطل ومنه سمي الزارع  
كَافِرًا لأنه يستر الأرض بالبذر **قَوْلُهُ** لَانَمَا تَسْتَرُ  
الذنب تخفيها من الله تعالى بمحوم او تخفيف اثمه  
واختلف في الكفارات الواجبة بسبب حرام الهي  
زواج عن العود لمثله او جوابا للخلل الواقع وزرع  
ابن عبد السلام وغيره هذا لانما عبادات تغتفر  
للنية اي في سجود السهو يجبر بالخلل الواقع في  
الصلاة وعن الشافعي رضي الله عنه انها في حق  
الكافر تستقل بمعنى الزجر **قَوْلُهُ** والذي اخط عليه  
كلهم انها جوابا في حق المسلم واخرج في حق الكافر  
وتجب نية بات ينوي الاعتاق او الصوم او الكسوة  
عن الكفارة لتمييز عن غيرها كذا في الاعتاق  
او الصوم او الكسوة او الاطعام الواجب عليه وان لم  
يكن عليه غيرها وبذلك اي بهذا التصوير حيث  
لم يقل بات ينوي الاعتاق الخ عند الاخراج علم انه  
لا يجب اقترانها بشئ من ذلك بل يجوز تقديمها  
عليه حتى في غوا الصوم على المعتمد واذا قدمها وجب  
قرنها بعزل المال كما في الزكاة وعلم ايضا انه لا يجب

تعيينها بان يقيد بظهار أو غيره فلو كان عليه كفارتا  
قتل وظهار واعتق أو صام بنية كفارة وقع على أحدهما  
وإنما يشترط تعيينها في النية بخلاف الصلاة لأنها  
في معظم خصائصها نازعة أي مائلة إلى الغرامات  
فالكتفي فيها باصل النية وخرج بالمعظم ما إذا كانت  
بالصوم فان عين وأخطا كانت نوى كفارة قتل  
وليس عليه الأكفارة ظهار لم يجر والكافر كالمسلم  
في الاعتاق والاطعام والكسوة إلا ان نية التمييز  
لالتقرب ويمكن ملكه رقبة مومنة كان يسلم عبدا  
أو عبد مورثه فيملكه أو يقول لمسلم اعتق عبدك  
عن كفارتك فيجيبه وإما الصوم فلا يصح منه  
لتمخذه قرينة ولا ينتقل عنه إلى الاطعام لقدرته  
عليه بالاسلام نعم يتصور عنه الاطعام إذا كان به  
مرض لا يرجى برؤه فيقطع واذ لم يملك وهو مظاهر  
موسر رقبة مومنة لا يملك له وطئ لذلك فيتركه  
أو يقال له أسلم ثم اعتق وعلم ايضا انه لا تجب نية  
الغرض لأنها لا تكون الا فرضا مخصوصا من ثم المبيع  
وما عليه وإذا اتى المكلف بها في أي وقت كان كانت  
أداء الأكفارة الظهار فان لها وقتا أدأ وهو إذا فعلت

بعد العود وقبل الجماع ووقت قضا وهو اذا فعلت بعد  
العود والجماع فخرج به البنديجي وهل يجب على الفور  
ان لم يتعد بسببها في على التراخي والافعل على الفور  
وقال المتولي اذا غصى بالحنث لم يرج له تاخير التكفير  
وان كان طاعة او مباحا فالاولى ان يبرئ الذمة فان  
اخر فلا حرج عليه في تركه والمعتد ما سياتي من  
الحليم انها لا يجب فوراً وان غصى بسببها **قوله** عدا  
اي جماعاً عداً او حال كونه متعدياً **قوله** وخصال  
الثلاثة الاول مرتبة اي ابتداء وانتهاء والرابعة  
مرتبة مخيرة اي كفارة اليمين مرتبة انتهاء مخيرة ابتداء  
ومعنى كونها مرتبة انتهاء انه لا ينتقل الى الصوم الا  
بعد العزم عن الخصال الثلاثة ح خضر وما ينسب  
للكمال ابن ابي سريفة

ظهاراً او قتلاً ربواً وتمتعاً وصوماً كما التخيير في الصوم والاذا  
وفي حال الله رتب وخيرت فذلك سبع ان حفظت فعبداً  
تنبيه ينبغي ان المتعدي بفطره يسن له  
التكفير حر وجامع خلاف من اوجبه عليه كمر عند  
بعض اصحابنا والكفارة العظمى عند ائمة من السلف  
وغيرهم وعقوبة او بقرة او عشرين صاعاً عند



عطا ايعاب **هـ** شوقوله **واحد** الثلاثة الاولى اعتنا  
الخ بمعنى انه يجب في الاول والثالث والثالثة باللام احدى  
ثلاث خصال وفي الثانية اعني كفارة القتل احدى  
خصلتين لانه لا اطعام فيها كما سينكره **قوله** رقية  
مومنة ولو تبعنا اصل اودار او ساب حلالا للطلاق  
في اية الظهار على المقيد في اية القتل جامع عند  
الاذن في السب مساوي واطلاق الرقية على الرقيق  
مجاز مرسل من اطلاق الجزاء وارادة الكل والرقية  
شاملة للذكر والانثى اتفاقا والحنث على المعتمد  
ومقابلته عدم اجزا الحنث لان الخنوة عيب في المبيع  
انتهى **قوله** مومنة اي قبل العتق فلو كانت العتق الالام  
لم يجز في شرط كونه بصفة الاجزاء حال العتق فلو علق  
عتق كافرهما على الاسلام فيعتق اذا اسلم لا عنهما  
وعبارة **س** المنهج في **س** قوله **و** الجزئ معلق بصفة كانت  
دخلت الدار فانت حر عن كفاري وبشرط كونه عند  
التعلق بصفة الاجزاء فلو قال لعبد الكافر اذا اسلمت  
فانت حر عن كفاري فاسلم لم يجز انتمت وبشرط  
في الاعتاق ان يكون بلا عوض فان كان بعوض  
كانت حر عن كفاري ان اعطيتني او اعطاني زيد كذا

لم يُجَزَّ عنها لأنه لم يُجَرَّد الاعتاق لها بل ضم إليه قصد  
العوض وإن لا يكون مستحق العتق فلا تجزئ المستولية  
والمكاتب كتابة صحيحة وإن لم يؤد شيئا من الأجور بخلاف  
المكاتب كتابة فاسدة والمدبر فإنهما يجزيان ويشترط  
كمال الرق في الاعتاق عن الكفارة فلو اعتق نصفي  
رقعتين عن كفارته جاز أن كان باقيهما حرًا أو سرق  
إليه العتق كما في متن المهبج فالشروط خمسة الإيمان  
وعدم العيب وعدم عوض وكمال الرق في الاعتاق  
عن الكفارة وعدم استحقاق العتق فتأمل وينبغي  
أن يراد سادس في المعتق وهو الحرية أما الرقيق  
فيكفر بالصوم فقط لعدم ملكه وإن ملكه سيده  
**قوله** لرجل قال له أخ اسمه سلمة بن صحروب يياضة  
البياضي وقيل سلما وأبهاؤه لا يضر إذا لا يتعلق به  
غرض وقوله في رواية هلكت يغيث أنه عالم بالحرمة  
دون الكفارة وجوابه صلى الله عليه وسلم يدل له إذا  
الجاهل لا يخطئ ولا تلزمه كفارة قل له على خط من  
قوله يغيث أخ **قوله** هل تجد ما تعتق يضم الثامن اعتق  
سوق **قوله** رقية بالنصب على البدل من ما الموصوفة  
وهي مفعول تجد قاله النووي والقرطبي قلت لا يتعين

بل يجوز كونه مفعول تَعْتَقُ ويعايد ما محذوف  
والتقدير ههنا تجد شيئا أو ما لا تَعْتَقُ منه رغبة  
وهذا الأرجح ليوافق قوله بعد فهل تجد ما تطعم  
سنتين مسكينا فإن سنتين مفعول تطعم قطعا ولا  
يصح أن يكون بدلا من ما سيوطي شواذ ليس المعنى  
فهل تجد سنتين مسكينا ثم أن مسكينا بتين  
كما هو معلوم **قوله** ثم جلس أي الرجل **قوله** فأتى  
بضم الهمزة **قوله** لا يتيها مثنى لآبة وضميرها  
للدينة وهما المراتان من جاني المدينة الشريفة  
الممددة بها حرمتها الشريفة قل وقال بعضهم لا يتيها  
أي جيلها ورده قل على **قوله** ما بين لا يتيها  
أهل بيت أخوج أي ما نافية حجازية وبين لا يتيها  
كلام أضافي ظرف لا هوج وأهل بيت بالرفع  
اسم ما وأخوج بالنصب خبره قال في الخلاصة  
وسبق حرف جر وظرف كما في آيات معنياً أجاز العلماء  
ههنا **قوله** فضحك النبي صلى الله عليه وسلم أي  
تعجباً من حال السائل في كونه جاهلاً كما مثلها  
ثم انتقل لطلب الطعام لنفسه وأهله وأما تعجباً  
مما رجمته به وأطعمه الطعام بعد أن كانت امرأتان



يتصدق به والضحك غير التبسيم وقد جاء انه صلى الله  
عليه وسلم كان ضحكه التبسيم فيجوز ان يكون الغالب  
من ضحكه التبسيم وأما قوله تعالى فتبسيم منا حكما  
فحال مقدرة والقول بانه حال مؤكدة وهم هو اعلام  
**قوله** فاطمه اهلك الخ استشكل بان الانسان لا يجوز  
له اذا كفر عن نفسه ان يطعم من تلزمه نفقته  
**واجيب** عن ذلك بأربعة اجوبة أحدها ان قوله  
فاطمه اهلك اي الذين لا تلزمك نفقتهم  
والثاني ان النبي صلى الله عليه وسلم اخرجها عنه  
والثالث انها خاصة بهذا الاعراب والرابع انها  
في ذمته لا عسارة وهو الرابع عبد البر وعبارة قول  
قوله فاطمه اهلك اي وهو كفارة عنه من النبي صلى  
الله عليه وسلم وأما يتبسيم اطفاة اهل الملك من  
كفارة اي التي من ماله **قوله** بفرق بفتح العين  
والراء مكمل يتبسج من خوص التخل **قوله** خمسة عشر  
صاعا وهي بالآمد ادستون مداواتي بهذه الرواية  
بعد الرواية الاولى لاجل ان يبين بها مقدار  
التمر الذي في العرق اذ ليس في الرواية الاولى  
نقص لعقد العرق ولا لعقد التمر الذي في العرق

خضر **قوله** ثابت في آيتهما أي في قسم الخطأ منها منطوقا  
وفي غيره مفهومًا بالاول فصح قياس غيرها عليها خضر  
**قوله** عن عيب ينظروا وجه عدوله عن قول أصله منه شو  
ولعله افادة كونها بمعنى واحد والافن أولى لانها لا  
تخرج لتصين بخلاف عن لانها تخرج لتصين سليم  
معنى متباعد او خال بش وقد يقال اذا ضمت  
سلمة معنى خلية كانت في معنى النفي فتكون  
النكرة وهي قوله عيب واقعة في حيز النفي معنى  
فتم عمومًا شموليا وهو الغرض بخلاف ما اذا اتى على  
معناه من غير تضمين فان النكرة ح في حيز الأبيات  
فلا تم كذلك لأنه يصير المعنى سالمة عن فرد  
من افراد العيب وليس كذلك فتأمل **قوله** يقوم  
بكفايته علة لاشتراط السلامة **قوله** فيتفرغ  
الح نتيجة العيाम بالكفاية وقال قل نتيجة العتق  
**قوله** وظايف الاحرار عطف تفسير كما قاله قل  
**قوله** فبات بها تكبلا أي بات بالعبادات والوظايف  
لأجل تكبيل حاله **قوله** وهو أي التكبيل كما قاله قل  
**قوله** يخل بالعدل وان لم يسلم عما ثبت الرد في المبيع  
ومنع الاجزاء عن غرة الجنين خضر **قوله** لا يتأني له

ذلك أي القيام بكفايته وقالت لأي الأيتا المذكور **قوله**  
فلا يجزئ زمن والأمانة عاهة في الحيوان تمنعه الحركة  
وجنين وأن الفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق  
لأنه وأن أعطى حكم العلوي لا يعطى حكم أي لما ياتي في  
الفرق ثم روي تجنون أفاقته أقل من جنونه أو أكثر  
ويعقبها ضعف بمنعه العمل زمانا يوثبان يكون  
مع زمن الجنون أكثر من زمن الأفاقته فإنه لا تجزئ  
وهذا هو المعتمد بخلاف من أفاقته أكثر ولم  
يعقبها ما ذكره واستوى الأمران وخلاف المعنى عليه  
فيجزئ لأنه زوال الغماة من حي روض وشم ويجزئ  
أحق وهو من يضع الشيء في غير موضعه مع علمه  
بقبحه وقيل أنه ما لا ينتفع بعقله في حفظه ولا  
فاقد رجل أو يد أو أشمل أحد أي **قوله** خنصر  
وينصر فيجزئ فاقد أحدها قل وكذا يجزئ فاقد  
أعني الخنصر والبنصر من يدين بأن فقد الخنصر من  
يد والبنصر من أخرى **قوله** أو أملتني أي أوفقد  
أملتني من أصبع غيرهما وهو الإبهام أو السبابة  
أو الوسطى وذو الأملتني لأن فقد الأصبع من  
غير الخنصر والبنصر مفر كما علم بالاولى وأما لو فقد أملت



من السبابة وامله من الوسطى فلا يضر قال في س  
المنهج فلو فقدت انا مله العليا من الاصابه الاربع  
اجزائه **قوله** او امله من الهام اي او اصبع غيره  
فقد امله فيضرقطع امله منه لانه ح كالا بهام  
س ثم **قوله** ويجزئ صغير حكم باعلامه تبعاً لاخذ  
ابويه ولوا بن يوم واستشكل الاجزافيه بانه  
لا يعرف بطش يديه ولا مشي رجله ولا انصار  
عينه ولا اسماع اذنيه واجيب بان احكم  
بالاجزافيه بتاع على السلامة فان بان خلا فها  
نقص الحكم زيادي **قوله** واقرع لانبات برأسه ويجزئ  
اعرج يمكنه يتاع مشي بان يكون عرجه غير  
متديد واقرع اعرج بشرطه المذكور واعور  
ويجزئ اصم واخرس وكذا اصم اخرس بشرط  
ان يغرم الاشارة وتغرم عنه ومن ولد اخرس بشرط  
السلامه تبعاً او بالشارته المعهمة وان لم يتصل  
خلا فالمن اشترط صلواته منهم ومن وحلي ويجزئ  
اخشم وهو فاقد الشم ويجزئ فاقد النكه  
واذنيه واصابع رجله وفاقد اسنانه ومجنون  
وعنبن وقرنا وقرنا ومجدوم وابرس وضعيف

بطش ومن لا يحسن صنعة وفاسق وولد زنا وأحمق  
كأمرهم روا الضابط أن ما يخل بالعمل يضر وما لا فلا  
**قوله** ومريض يرجى برؤه وإن لم يبرأ عني وإن ما  
بعد اعتناقه فإنه يجزي وموته محتمل أن يكون  
لمرض آخر ومن المريض المرجى برؤه المعنى عليه كأم  
ويجزي مريض لا يرجى برؤه إذا برى بخلاف ما لو  
اعتق أعمى فأبصر فإنه لا يجزي والفرق تحقق  
اليس في العمى وعود البصر نعمة جديدة بخلاف  
المرض لكن هذا يشكك بقوم لو ذهب بصره بجمانية  
فأخذت دينته ثم عاد استردت لأن العمى المحقق لا  
يزول ويجاب بأن العمى هنا محقق وهناك مظهر  
وهذا الجواب للرعي في حواشي شامة **قوله**  
فإن عجز المكفر عن الرقية بأن لم يجد لها فاضلة عما  
يكفي موته العمى الغالب على المعقد فإن جاوزة اعتبر  
سنة تسنة قال والعجز معتبر بوقت الأداء أي  
إرادة الإخراج لأنها لا تجب فوراً وإن عصي بسببها  
حلي ومثل العجز الحسي العجز الشرعي من مكروه رقيقاً  
هو محتاج إلى خدمته لمرض أو كبر فهو في حقه كالمعدوم  
أو وجد الرقية لكنه قتلها مثلاً كآدمه الرواية أو وجد

تباع بالكثير من ثمن المثل عتافي أو كان عبداً اذ لا يكفر  
بغير الصوم كما لا ينتقام ملكه ولسيده تحليله اذا لم  
يأذنه فيه كما في الاحرام بالبحر **خضر قوله** صوم  
شهرين متتابعين فان تكلفا الفتق اجزاه ولو  
بات بعد صومهما انله ما لا ورثه ولم يكن عالماً به  
لم يعتد بصومه فيما يظهر اعتباراً بالثاني نفى الامر  
انتهى ويعتبر ان بالهلال وان نقصاً لانه المعبر  
سرعاه ولا بد من تبييت النية كل ليلة وان  
تكون النية واقعة بعد فقد الرقبة لا قبله  
وان تكون ملتبسة بنية كفارة ولو لم يُعَيَّن  
جهتها فلو صام أربعة اشهر بينهما وعليه  
كفارتا وقاع وظهار ولم يُعَيَّن اجزاء عنها  
مالم يجعل الاول عن واحدة والثاني عن اخرى  
وهكذا لا ينتفا المتتابع ولا بشرطانية المتتابع  
لانه شرط وهو لا يجب بنية كالاتقبال في  
الصلاة ثم شئنا فان انكسر الشهر الاول  
بان ابتدأ بالصوم في اثنائه اتمه من الثاني  
ثلاثين لتعذر الرجوع فيه الى الهلال وسئل شيخنا  
الزيادي عن حكمة وجوب صوم شهرين متتابعين



في كفارة القتل والظهار ووقاع رمضان اذا اعجز عن  
 العتق وعن حكمة عدم وجوب صوم شهرين متتابعين  
 اذا اعجز عن الرقبة في كفارة الحلف بالله تعالى فاجاب  
 رحمه الله تعالى بان القتل من حيث هو لما كانت موت  
 الكبار وكذلك الظهار والوقاع في رمضان من الكبار  
 أيضا غلظا عليه بصوم شهرين ولا كذلك الحلف بالله  
 تعالى فانه في الجملة ليس من الكبار وايضا لما كان الحلف  
 بالله تعالى اكثر من القتل ونحوه خفف فيه ما لم يخفف  
 في غيره قلت وسياتي في كلام الله آخر الباب أيضا ما  
 يدل لهذا الجواب الثاني في قوله ولانه لما خفف  
 هنا الخ **خضر قوله** لما مر اية من الآية والحديث خضر  
**قوله** لسفراي مبيح للفطر **خضر قوله** ومرض لانه  
 افطرا بختياره والمرض لا ينافي الصوم وخوف مرض  
 وحامل لامكان الصوم مع ذلك فهو كفطر من اجور  
 الصوم خضر خلاف اجنون لا يقطع التتابع والفرق  
 بينه وبين المرض ان المرض يصح معه الصوم كما مر  
 ولا كذلك اجنون عبد البر والمعتدان ماضين من  
 الصوم ينقلب نفلا ان حصل قطع التتابع عذر  
 والاي بطله خضر ملخصا ثم رايت مرقاه وينقلب ما

مضى نفلًا وأت افسد بغير عذره فهذا هو المعتمد  
ولو كان الافطار في اليوم الاخير اي او اليوم الذي شئت  
النبة له لانه منسوب فيه الى تعصيه كما في س الممنهج  
للمص والممنهج للمولى **قوله** الا نحو جيف هو راجع كفارة  
القتل اذ لا كفارة على امرأة في الجماع والظهار قل  
وعبارة الشيخ عبد البر ويتصور صوم الشهرين عليها اذا  
كانت كفارة قتل أو مات وارثها وعليه كفارة جماع  
نهار رمضان ه قال خضر نفلًا عن س م ويتصور ايضا  
في كفارة الظهار بان تصوم امرأة عن مظاهرميت  
قريب لها أو باذن قريبه أو بوصيته ه وقد رد هذا  
التصوير قل وعلل بانه لا يلزم مقاضيه التتابع  
مع ان اللازم للميت المذكور ازالة الاطعام والصوم  
منها بدل عنه ودخل في خوا الحيض والنفاس الجنو والاغما  
المستغرق كما في المنهج وش وتخلل تحيد الفطر والحرج استينان  
الشهرين عناني **قوله** ومجمله اذ لم يكن لها عادة الخ قال البغوي  
في تعليقه اذ افطرت بعذر النفاس فان شرعت في الصوم  
في وقت يكمل لها تسعة اشهر في حال الصوم وجب الاستينان  
وان شرعت في الشهر السادس من زمن الحمل فولدت قبل تمام  
التسع لم يجب لهما عذرة لانه الغالب ان الوضع يكون

بعد تسعة أشهر من الأصل **قوله** وألا فينقطع بها التتابع  
أي بان اعتادات الانقطاع شهرين فأكبر فشرعت في  
وقت يتخلله الحيض فإنه ينقطع التتابع **قوله**  
فإن عجز المفرغ عن صوم الحج عبارة المبرح فإن عجز عن صوم  
أول المرض يدوم شهرين ظنا أو لمسقة شديدة ولو  
بشبق أو خوف زيادة مرض ملك في ظهار وجماع  
سنتين مسكينا أهل زكاة مددًا من جنس فطره  
هـ وقوله ظنا أي بالعادة أو بقول الأطباء ويكتفي  
بعدل واحد على المعتمد كما قاله خضروا المعاني  
والرحماني خلافا لـ وقوله أو لمسقة شديدة  
أي لا تحتل عادة ولو لم يبح التيمم فيما يظهر ولو كان  
يقدر على الصوم في الشتاء وخوف دون الصيف فله  
العدول إلى الإطعام لعزم الآن عن الصوم كما لو عجز  
الاعتناق الآن وعرف أنه لو صبر قدر عليه جاز له  
العدول إلى الصوم ثم رخص وقوله ملك قال الحلبي  
أي بالدفع إليهم وإن لم يوجد لفظ تملكه وقوله  
مسكينا بالمعنى الشامل للفقير وعكسه كما تقر في قسم  
الصدقات وعرج به هنا في ستمائة واختير التعبير  
بالمسكين قياسا بالكتاب العزيز ولأن شموله للفقير



أظهر من شمول الفقراء قال وخرج باهل زكاة غيره  
فلا تجزئ دفعها للكافر ولا لها شي ومطلي ولا لها شي  
ولا لمن تلزمه مؤنته ولا رقيق لانها حق الله تعالى  
فاعتبر فيها صفات الزكاة واما خبر فاطمة الهك  
المتابع فهو قول انتهى **قوله** وجب اطعام اي تملك  
واما الاول لانه لفظ القرآن محسب اذ لا يجزئ  
حقيقة الاطعام خضر وعبارة المؤلف في المنهج  
وتعبري بملك اول من قوله كغير اطعام لخراج  
مالو عنداهم أو غنائهم بذلك فانه لا يكفي  
انتهى **قوله** ستين مسكينا مسلمين احراز  
الى اخر ما تقدم عن ثم المنهج وعند المنفعة  
الاسلام ليس بشرط في اخذ غير الزكاة فانه يجوز  
عندهم ان يدفع الى الذي سئوا كان واجبا او  
تطوعا كصدقة الفطر والكفارات والندوة  
انتهى ولا يكفي اقل من الستين حتى لو دفع لواحد  
ستين مدي في ستين يوما لم يجز بخلاف مالو  
جمع الستين ووضع الطوام بين ايديهم وقال  
ملكهم هذا وان لم يقل بالسوية فقبلوه ولهم في  
هذه القسمة بالتفاوت بخلاف مالو قال خذ

ونوى الكفارة فانه انما يجزئه ان اخذوه بالسوة  
والا لم يجزه الا من اخذ مدا الادوية ويفرق بين  
هذه وتلك بان الملك ثم بالقبول فحصل التساوي  
قبل الاخذ وهذا لا يملك الا بالاخذ فاشتراط التساوي  
فيه ثم روي نقله خضر وعبد البر **قوله** لما راي من  
الاية والحديث وهو قوله في الحديث الشريف فاي  
يعرق فيه ثم قد رخصه عشر صاعا وقال في الحديث  
قبله فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا خضر **قوله**  
ومن هو غالب قوت البلداي وقت الوجوب لا  
وقت الاخراج كذا بهامش فراجع **قوله** كما في زكاة  
الفطر قاله في س الروض وقضيته اجزا للثمن لكن  
صح النووي في تصحيحه المنع فيه انتهى والصحيح  
اجزاوه سثو وعبارة سث المنع عقب قول المثلث  
من جنس فطرة كخبز وشعير واقط ولبن فلا يجزئ  
لحم ودقيق وسويق انتهى ويعلم منه التثني به  
ان العبرة ببلد المودى عنه لا المودى فاصرح  
به **قوله** اقتصارا على الوارد فيه من الاعتاق  
ثم الصوم خضر وقضيته اي هذا التعليل ان  
الكفارة لا يدخلها القياس وهو كذلك وعبرة

جمع والمتبع في الكفارات النص لا القياس لكن قال الشيخ  
قضية قوله جمع اجوامع ومنعه أي القياس ابو حنيفة  
في الحدود والكفارات والرخص والتقدرات هـ ان  
الصحيح عنده اجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده  
جواز القياس في الكفارات هـ **سؤاله** وحمل المطلق  
الح جواب عن سؤال مقدر تقديره **سؤاله** لا حمل المطلق  
وهو عدم الاطعام في كفارة القتل على المفيد في  
كفارة الظهار ووقاع رمضان **خضر قوله** انما يكون  
في الاوصاف كالايمان والكفر **خضر قوله** لا في الاصول  
كالاطعام لان الاطعام اصل مستقل بنفسه  
فلا يصح ان يحمل عدم ذكر الاطعام في كفارة القتل  
على ذكره في كفارة الظهار ووقاع رمضان كما  
تقدم **خضر** زاد المؤلف في سب المذبح على ما ذكره هنا  
كما حمل مطلق اليد في التيمم على تقيدها بالمرافق  
في الوضوء ولم يجهل ترك الرأس والرجلين فيه  
على ذكرهما في الوضوء وفي كون المرافق وصف  
للدين نظر الا ان يقال المراد بالوصف ما يشمل  
الحزم التابع او المراد بالوصف مصاحبة اليدين  
للمرافق في الغسل والمسح **قوله** وحمل ذلك أي كون

القتل



القتل لا طعام فيه **قوله** أخرج بالنال المفعول ومد  
بالرفع باب فاعله **قوله** لكن لا بد لا أنظر مراده بقوله  
لكن لا بد لا بد فدية شو وقد يقال المراد ان اخراج  
الامد اذ ليس بد لا عن العتق لا حقيقة ولا صورة  
بل هو فدية عن الصوم مستقلة والوارد مجزئيه  
وبين الصوم بشئ وعبارة السيد الرحاى قوله لكن لا بد  
عن العتق اي لا فاعل لو كانت بد لا عنه ثم قدر عليه بعد  
فعلها الزمت وليس كذلك انتهت بالحرف والاول ان يقال  
لانه اي الاطعام لو كانت بد لا عن العتق ثم قدر على  
العتق بعد الاطعام لزمه العتق وليس كذلك **قوله**  
اطعام عشق مساكين الخ فلا يجوز ان يوصف الى دون  
عشرة ولو في عشرة ايام ولا الى عشرة او اكثر كل واحد  
دون مد ولا ان يطعم خمسة ويكسو خمسة **قوله**  
مساكين او فقرا لانهم اسوأ حالا منهم او البعض والبعض  
مناوي **قوله** من غالب قوت البلد اي بلد الحالف وان  
كان الكفر عنه في غير بلدة حضر **قوله** او كسوتهم ولو  
اعطاهم ثوبا واحدا او اقتسموه لم يجز بخلاف عشق امد  
دفعتم لم دفعة فانها تكفي ح حضر **قوله** مما يعتاد  
لبسه والكفوة او قيصا بلام او صغيرا او عمامة او ازارا

لا نحو درع ومنطقة وخف وقفازين رحاين والدرع  
الزردية والمنطقة الحزام والقفازان ما يعملان باليد  
ويجسسان يقطن فلا تكفي هذه **قوله** كعرقية المراد بها  
كما قاله ج ما يجعل تحت البرذعة من العرق لا العرقية  
التي تجعل على الرأس فانها لا تكفي كالمجوزة والقلنسوة  
والخاتم والتكة فكل هذه لا يكفي ومنديل المراد بالمنديل  
الذي يجعل باليد وقيل المراد بالمنديل ما يجعل على  
العمامة خضر ويسمى بالطرحة وقيل المراد به العما  
كما هو اصطلاح اهل خراسان لانها هي التي تسمى كسوة  
بخلاف المنديل الذي يجعل باليد والمعتمد انه يكفي  
كالطرحة والعمامة **قوله** اوم يصلح للمدفع له  
كقميص صغير بالاضافة وعمامته وازارة وسراويله  
لكبير وحرير لرجل خضر **قوله** او تحرير رقبة وهو  
افضل الثلاثة ولو في زمن الغلا على المعتمد **قوله**  
فان يجوز عن ذلك اي على كل من الثلاثة بغريضة  
ماله اما العاجز بغية ماله ولو فوق مسافة  
القصر فكغير العاجز لانه واجد فينظر حضور  
ماله فان كان له رقيق غائب يعلم حياته فله  
اعتاقه في الحال من مجوشره وحواشي **قوله** ولانه

لما خفف إيماني ولأنه أيضا بُدئَ فيها بالاختفاء في الآية  
علافاً غيرها قال **قوله** استقرت في ذمته لأن حقوق  
الله المالية إذا عجز عنها وقت وجوبها فإن كانت لأسبب  
من العبد كزكاة الفطر لم تستقر في ذمته وإن كانت  
بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه  
البدل كجزأ الصيد وفدية الخلق أو لا كفارة الظهار  
والقتل ومقتضى كلام التبيين أنه الثابت فيها هو  
الخصلة الأخيرة وكلام القاضي أبي الطيب أنه <sup>من</sup> أخرى  
الخصال الثلاثة وأنها مخيرة وكلام الجمهور أنه الكفارة <sup>معتد</sup>  
وأما مرتبة قال شيخ الإسلام وهو المعتمد ثم إن قدر  
على خصلة فعلها أو الترتيب لا يقال لو استقرت في  
ذمته لأمر النبي صلى الله عليه وسلم الأعرابي بأخراجها  
بعد لأنه لو سلم عدم أمره فتأخير البيات إلى وقت  
الحاجة وهو هنا القدرة جازمه سم على الغاية وإذا  
شرع في خصلة فقد رعى أعلى منها لم يلزمه الانتعال  
لشروعه في المقصود وإن كان الأولى له ذلك قال  
بقي لو فعل بعض خصلة وعجز هل الباقي بذمته ما  
بقي من تلك الخصلة فيتعين أو يتخير بين اتصال  
الثلاث وعلى هذا الوفاة غيرها على يرجع فيما كان فعله



أويقع غفلا هـ شوا الأقرب التخيير وعدم التعيين  
وعدم الرجوع وقوله لو فعل بعض خصلة هي الألف  
فقط ففيها المبرح ان كلامه العتق والصوم لا يتعطف  
وعبارته مع حاشية الحلبي عليهما منه ولا يتعطف  
العتق ولا الصوم فلا اثر للقدرة على بعض عتق  
ولا صوم فلو اراد ان يعتق نصف العبد ويصوم  
سنة لم يصح بخلاف الاطعام حتى لو وجد بعض  
مداخره لانه لا بد له ويبقى الباقي بذمته  
يخرجه اذا اليسر فلو قد بعد اخراج ذلك البعض  
على غير الاطعام كالرقبة او الصوم لم يجب الاثبات  
بذلك لشروعه في الاطعام انتمت وعلم من استقرارها  
في ذمته انه في صورة الظاهر لا يطأ حتى يكفر وهو  
المعتد نعم ان خوف العتق جازله الوطء فيما يظهر  
لكن بقدر ما يدفع عنه خوف العتق شـ ولو  
ترك الجميع مع القدرة عوقب على ادائها او فعل  
الجميع أثيب على علاها فرضا والباقي يقع غفلا  
ان لم يعتقد ان جميعها واجبه عليه مع علمه والا فلا  
تجزئه لانه استدراك على الشارع بل لا يبعد  
تكفيره بذلك كذا اقاله شيخنا وقال الشيخ خالد

شرح الازهرية لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد  
ان الجميع هو الواجب في الكفارة وبسبب اذالم يعتقد  
ذلك قلت وهل مثل ذلك من يجمع بين الوضوء والتيمم  
قلت وفيه نظر لما مر انه اذا اعتقد ان جميع افعال  
الوضوء او القلادة فرض لا يفرض الا ان قيد بالجاهل  
والا فيستوى ما هنا بذالك والاقرب انه كالمعادة  
فان نوى بها الفرض عليه لا تنعقد فكذا ايضا تامل  
رحماني **باب الغدية** وهي الكفارة المخففة  
تكون في الصوم والحج قال الحلبي الغدية تغاير  
الكفارة في ان الكفارة لا تجب الا عن ذنب بخلاف  
الغدية وحيث وجبت في الشرع فهي معتدلة بمد الا  
في فدية الاذى فانها تمدد وعلى التراخي الا اذا  
كانت بسبب تعدى به كانت نذر صوم الدهر فافسه  
يوماً تعدياً فانها تجب فوراً صرح به الرافعي مناوي  
وسميت فدية لغد الممنى عليه بها وهي كالكفارة  
للمؤمن جوارب لخلل العبادة ان لم يكن اثم والا كفرة  
رحماني **قوله** ثلاثة انواع نوع منها مد ونوع مدان  
ونوع دم وسياتي في كلامه ما يفيد انها اكثر من  
ذلك كقطع نبات لا يساوي مداً او ازالة شعرات

كثيرة غير متواليّة اذ يلزمه امداد بعد دهاق **قوله**  
مد وهو رطل وثلاث والمعتبر الكيل لا الوزن وهو  
نصف قدح بالكيل المصري يجب في نحو عشرة مواضع  
ذكرها في قوله لا فطار الخ مناوي **قوله** في رمضان  
بخلاف غيره نحو كفارة ونذر **قوله** الحمل اي سواء كان  
الحمل من زوج او سيد او شبهة او زنا عبد الحر ولو  
بغير ادمي حيث كان معصوما والمرضع كذلك كما  
سيأتي ولورقبة فيها لكن تستعير الفدية  
في ذمتها وفي ستمسنا الرمي الا وجه عدم الوجوه  
على القن بعد عتقه فتأمل قل على **قوله** او  
رضاع ولا فرق في هذه الموضع بين ان تكون **أما**  
او مستأجرة او مستعارة او متبرعة ولا فرق في الرضع  
بين الادمي وغيره حتى لو استوجرت امرأة لارضاع  
سخله مثلا كانت احكم كذلك والفطر فيما ذكر جاز  
بل واجب ان خيف نحو هلاك الولد ولا تتعدد  
الفدية بتعدد الاولاد لا بما يدل عن الصوم  
بخلاف العقيقة لا يطاق فدأ عن كل واحد خضر ولو  
كان الولد حرييا يتبع الابويه على الوجه لانه محترم  
لحرمة قتله **خ** خلافا لما يقتضيه كلام الزركشي شو



مع ايضاح **قوله** اي المخوف على الولد اي وحده بان خافته  
الحامل من اسقاطه وخافت الموضع من ان يقد اللين  
فيهلك الولد اي فان الواجب العدية لانت  
انتفاعها بالغطرتابع غير محتاجة اليه والمسئلة  
مصورة بما اذا لم يكن هناك مرض ولا سفر ولا نظر  
للبائع على الفطرتان كان هو السفر والمرض ان  
أفطرت بقصد الترخص فلا فدية او الولد وجبت  
العدية وانما سكت هنا عن حكم القضاء له واجب  
ايضا في هذه الصورة التي ذكرها للعلم به مع باب  
الافطار في رمضان كما سياتي في كلامه في هذا الكتاب  
والحق تخرج العدية من مآلها والرقبة تلزمها في  
ذمتها الى ان تغتفر كذا في حاشية الشيخ خضر  
وتقدم عن قول ان في ثم رالا وجه عدم الوجوب  
على القن بعد عتقه ومثله الشيخ عبد الرحمن على  
المخطيب وخيه كان هذا هو الذي في ثم رضى المعتقد  
ولا تستوعب مخالفته فالقن لا يجب عليه سوى القضاء  
في الصور كلها قوله لا يجب عليه سوى القضاء هو  
المعتقد المعول عليه كما صرح بذلك ثم رضى عقبه  
تاخر قضاء رمضان واحال عليها في مسئلة الحامل والمرضع

بقوله كما سيأتي والله أعلم وإن خافنا على الحامل  
والمرضع على أنفسهما فقط أو مع ولديهما فلا فرية  
ويجب القضاء فان قيل إذا خافنا على أنفسهما  
مع ولديهما فمضوا فطرًا ارتفع به شئ من فكات فكانت  
ينبغي الغذية أيضًا قياسًا على ما سيأتي واجب  
بأن الآية وهي قوله تعالى فمن كان منكم مريضًا  
الآية وردت على عدم الغذية فيها إذا افطرتا  
خوفًا على أنفسهما فلا فرق بين أن يكون الخوف  
مع غيرهما أو لا إذ يصدق على من افطرت خوف على  
نفسه وغيره أنه افطرت خوف على نفسه  
فليتنامل والحام ~~كل~~ الخما إذا افطرتا الخوف  
على الولد وحده ولم يكن سفر ولا مرض وجب  
القضاء والغذية وإن افطرتا مع وجود الخوف  
على الولد وحده لا الخوف بل للترخص بالسفر  
أو المرض أو خافنا على أنفسهما أو على أنفسهما  
والولد وجب القضاء دون الغذية **قوله** فيها  
أي الحمل والأرضاع فالمراد بالولد ما يشمل الحمل ومثله  
ذلك انعقاد مشرق على عرق ونحوه قل وعبارجة  
المنهج ويجب المد بلا قضاء على من افطرت لعذر

لا يرجي زواله وبفضل علمه غير متغيرة أفطر لا نقاد  
أدعي مشرق على هلاك أو لخوف ذات ولد عليه  
كن آخر قضا رمضان مع تمكنه حتى دخل آخره وتكرر  
بتكرار السنين الخ والادعي ليس يقيد وتلخص  
في الخاييف على نحو الفريق أنه إن أفطر الخوف على  
الفريق فقط وجب القضاء والغدية وإن أفطر  
الخوف على نفسه أو نفسه والفريق وجب القضاء  
فقط **قوله** وعلى الذين يطيقونه فدية قال ابن  
عباس أنها نسختة الخ وقيل المراد لا يطيقونه فالنفي  
مقدرو قيل المعنى يطيقونه في السبب ثم يعجزون  
عنه في الكبر وروى البخاري أن ابن عباس وعائشة  
كانا يقرأان وعلى الذين يطوقونه بتشديد الواو  
ومعناه يكلفون الصوم فلا يطيقونه كما قاله  
المؤلف في ثم المذهب فعند الآية أربعة أجوبة **قوله**  
أفطر نسختة الآية حق الحامل والمرضع أي فحما  
مطعنان للصوم ومع ذلك يجوز لها الإفطر نعم  
قوله هذا مخالف لقراءة يطوقونه كما مر أيضا إلا أن  
يقال قوله هذا جواب عن تلك القراءة فلا مخالفة  
رحا فيم قال أيضا لعل كلامه اختلف لنقل الحاشي



عنه انها محكمة غير منسوخة لكنهما مؤولة بما سبق  
والجلايل انها منسوخة الا في حق الحامل والمرضع  
فكان التحجير في ابتداء الاسلام بين الصوة  
والغذية من غير قضا لمسقة الصوم وعدم  
اعتبادهم له فالتحجير في حقهما باق الا انه يلزم  
مع القضا زايدها كما كانت اول الاسلام وعليه  
فصور خصه وعزيمة في حقهما باعتبار انهم  
والحاصل ان الآية محكمة في حق الحامل والمرضع  
منسوخة في حق غيرها أو مؤولة **قوله** رواه  
اليهقي عنه اي عن ابن عباس **قوله** وتستثنى  
المحيرة فلا فدية عليها الا اذا كانت حاملا  
أو مرضعا أو فطرت خوفا على الولد وحده  
أو فطرت لانقاذ معصوم مشرف على هلاكه  
بغرق أو غيره ستة عشر يوما فأقل لاكت  
غاية ما يحتمل فسادة بالحيف ستة عشر يوما  
والآيات افطرت أكرمت ذلك وجبت الفدية  
لما زاد حتى لو افطرت كل رمضان لزمها القضا  
وفدية أربعة عشر يوما ان كان كاملا وفدية  
ثلاثة عشر ان كان ناقصا هـ ثم مع تصرف

ونقله ارباب الخواشي **قوله** للشك في وجوب صومه  
ما افطرته في رمضان عليها لاحتمال حيضها **قوله** او  
كبر لشخصيات ما يشتمل ضرماً لا يطبق الصوم في  
زمن من الاوقات والالزমে بقائه فيها بطبقه فيه  
ومثله كل ما جاز عن صوم واقب سوار رمضان وغيره  
لزمانه او صوم او بشدة مسقة ثم الغدية تجب  
في حق كل من ذكر اصاله لا بد لا عن الصوم حتى لو  
اطاقه بعد الفطر ولو قبل اخراج الغدية لم يلزمه  
الصوم <sup>ستم</sup> فتعنا كما في المجموع عن نقل البغوي وسبقه  
اليه شيخه الفارقي وتبعه تليذه الخوارزمي قال  
لانه لم يكن مخاطباً بالصوم بل بالغدية ابتداء فاجزأت  
عنه وبه قارى نظيره في الحج عن المعضوب اذا قد  
عليه لانه المعضوب مخاطب بالحج وانما جازت له الانابة  
للضرورة وقد بان عدمها ح خضر وفرق الشوري  
بان الحج وظيفة العمر فاي زمن قدر عليه فيه وقته  
موجود ولا كذلك الصوم قال وهو متجه ان تعالى  
تعالى به وسياي مثله عن قل واذا تكلفوا عني  
الصوم مع العجز اجزاء ولا فدية اتعا كما في المجموع  
ونقله ابن الرقعة عن البندنجي واعمد كما لو

تكلف منه سقطت عنه الجمعة فيقربها اجزائه عن واجبه  
ولو ذكر العا جز صومًا لغى نذره لما مر انه لم يخاطب  
بالصوم ابتداءً بل بالعدية خضر وتكلف العا جز حرام  
لان الغرض ان يحصل له بالصوم مشقة شديدة  
ومع الحرمة تجزئ ولا فدية كما عرفت ويكون حراماً له  
باعتقاده نذره صومًا ولو اخرج العدية عن السنة الأولى  
لم يجب شي للمتاخير **تنبيه** يجوز تؤخير امد  
بعد غروب الشمس وحي فصدق انه يؤخره على السببي  
مما فيرد على القاعدة المتقدمة في تعجيل الزكاة  
لان السببين هنا الغبر والعجز فيكون هذا مخرجاً  
منها في اقلية رحا في بالحرف **قولنا** بان لم يطوق من  
قام اي الكبر اي الشئ من شئ وكتب ايضاً قوله من  
قام به الصوم من فاعل يطوق والضمير في قام عايد  
على الكبر وفي به عايد على الشخص المذكور عليه تمت  
ولو قال عايد على من لكان اوضح والصوم مفعول لا  
يقال لا حاجة الى ذكر الفاعل وهو قوله من قام به كان  
يقول بان لم يطوق الصوم لانه يجوز ان يكون عميلاً  
عايداً على لفظ الشخص المذكور في كلامه لدفع توهم  
ان الكبر لاني بقرينة ما قبله لانا نقول بل له حاجة



ونحي دفعه توعم ان يطلق مبني للمجهول وان الصوم  
نايب فاء له وفيه ح ما لا يخفى وبه يعلم حسن صنيعة  
هنا بذكر اعطاء الشخص وفاعل يطلق وانه اشار بكل  
الى فائدة لم تكن في الاصل وان كان حذفها كما في س  
الاصل لا يدخل العلم بالفاعل من المقام فليست ام له وكتب  
بعض الفضلاء على قوله ما لا يخفى هو تصوير عذر من  
يخطر عن الكبر والمرض بعدم الاطاقة مطلقا اي  
ولومن غيره **هـ قوله** مريض لا يرجى برؤه اي يقول  
عدلين من الاطباء او عدل عند من اتفق به في جوار  
التيهم للمرض كما مر فلورى بعد ذلك لم يلزمه القضا  
وفارق ما لورى المعصوب بعد الحج عنه حيث يتبين  
عدم وقوع الحج عنه بان الحج ليس له وقت معين نعم  
ان برا قبل اخراج العذبة فينبغي تعيين الصوم عليه  
قل وقوله فينبغي تعيين الصوم اي ضعيف والذي  
تحرر في درس شيخنا عدم التعيين قياسا على نظيره  
في الكبير بل يتوهم بينهما وانظرا لافضل منهما وحرره  
**قوله** لا يرجى برؤه وسئل من ياكل البرث والافيون  
لانه لا يلحق الصوم وهذا من العلم الذي يجب كنه  
عبد البر **قوله** وتأخير قضاء اي تأخير امر اما القر فلا

فدية عليه ولو بعد عتقه على الاقرب شوقا ضافة  
تاخير الى قضاها ضافة المصدر الى مفعوله مع  
حذف الفاعل وهو المحر على حد لا يسام الانعام  
من دعا اخيرا انتهى وفي حاشية اح على خط امّا  
القف فلا فدية عليه ولو بعد عتقه على الاقرب  
وقال در في س ولا تجب عليه بعد عتقه على  
الوجه انتهى **قول** صوم يوم ولا شيء على عاجز  
وحامل ومرضع آخر والفقيرة سني ولا يلحق  
بتاخير الصوم لان غيره ليس في معناه انتهى  
اتحاف **ستون** من رمضان اي وان اوجب فطرة  
كفارة على المعتمدين الغدبة للتاخير والكفارة  
لهتك حرمة الصوم فان قلت الصلاة افضل  
منه ولا يلزم بتاخيرها شيء قلت اقتصروا في  
ذلك على الوارد من غير قياس كبرها رجاى وقوله  
على المعتمد مثله الشيخ خضر ونقل سؤو عبد البر  
عن م ر خلافة فليراجع **تنبيه** لو شك في رمضان  
الذي فاته تعديا او بعد رهل كان تاما واقعا  
فهل يلزم التام لصرايقين ام يكفي الناقص لانه  
المتيقن كل محتمل لكن راجح الاذرعى الثاني وفرق

بينه وبين ما هو في الغواية بأنه لم يتحقق سفل الذمة  
 بها فلا بد من اليقين وهذا لم يتحقق سفل ذمته  
 يوم الثلاثين قال بل الحرام في صحة القضا عنه  
 لعدم جزم النية للسك في لزومه إيجاب شوربه  
 من تنبيهه **الحق** بلا عذر متعلق بتأخير وظاهره  
 وإن فاتته صوم رمضان بعذره وهو كذلك وقوله  
 في الحديث فافطر لمن لم يمس قيلاً بل يقيم منه  
 بالاولى ما إذا أفطر بلا عذر **والى** رمضان آخر  
 بالتأخير مصر وخالاه نكرة بدليل وصغره بالنكرة  
 وهو آخر ومثله الحديث قال قل لو قاله عن رمضان  
 لكان أولى لأنه المراد ويدل له الحديث المذكور  
 وقد يقال أنه اكتفى باللازم لأنه يلزم من تأخير  
 الله تأخيره عنه لأن رمضان لا يقبل غيره  
 ولو قضا عنه ولغظ الحديث موافق للكلام  
**المسألة** لكن ضعفه الخ وحي لا يلزم من ضعفه  
 ضعف الحكم أما دليل آخر أو جبرية بتعدد طرق  
 رجائي **قوله** وتكرار فدية التأخير وهي  
 المد عن كل يوم **الحق** بتكرار السنين لأن  
 الحقوق المالية لا تتداخل ويكفي لتكرره التمكن



من القضا اول سنة فقط فيشكر بعد السنين  
ولولم تكن فيها بعد الثانية ويحاج مع المد الكفارة على  
المعتد كما مر تنبيه تلخص كما في ساء الهمة  
ان الغذية يجب بقوة الصوم وبغوت وقته وتأخير  
القضا فالاول لمخطر كبر أو مرض لا يرجى برقة  
والثاني للحامل والمرضع ومنقذ مشرف على  
هلاكه والثالث ما في المسئلة الاخيرة حتى لو  
كان عليه عشرة ايام من رمضان واخر الى ان  
يقي من شبعات خمسة ايام مثلاً لم مات لزمه  
خمس عشرة عشر مداحا ولا يتوقف على دخول رمضان  
ملخصا من حضور رحا في قوله اما تاخيره بعذر  
ومنه المشييات والجهل فلا قذية للتأخير  
على الناسي والجاهل والمراد به الجاهل بحرمة  
التأخير وان كان مخالطا للعلماء المخفا ذلك  
لابالغذية فلا يعذر لجهله بها نظرها مر  
فيما لو علم حرمة الترخي وجهل البطلان  
به حج انتهى زيادي قوله وازالة هو اول من  
قوله التدريب تتف شجرة او بعضها وان قلعت  
نفسه بأي وجه كان من حلق او نتف

او احراق أو قص أو تنور ولو من غير رأسه كباقي  
بدنه كما يأتى والمعتد انما ان عجز عن المداستعرة ذلك  
في ذمة كالكفارة ولا يصوم عن ذلك كما قاله  
الحلي على المنهج خلا لما في الحواشي وان ازال المحرم  
ما ذكر من غيره فان كان الغير حلاً فلا شيء عليه  
وان كان محرماً فان كان باذنه حرم عليها والغلبة  
على المفعول به وان كان نائماً او مكرهاً فلا صح  
انها على الفاعل انتهى ح خضرم وان ازال الخ  
فقول المص وازالة شعرة الخ من اضافة المصدر  
للمفعول وحذف الفاعل اي ازالة الشخص شعرة  
من نفسه حيث كان محرماً او من غيره بغير  
اذنه حيث كان ذلك الغير محرماً وقوله في الاحرم  
راجع للازالة والتقليم **قوله** وتقليم ظفر من  
يد او رجله او من محرمة اشرف قلماً او غيره قياساً  
على الحلق بمجامع الزفة والمراد بالظفر والشعر  
الجنس فيصدق بالواحد وبعضه خضرم وقوله  
او من محرماً اخر اي اذا ازال ذلك من محرمة غيره  
بغير اذنه لزمه مذ كما مر في ازالة الشعر ولو شق  
الشعرة نصفين بلا ازالة فلا شيء فان قيل لم وجب

فدية كاملة بستر بعض الرأس ودهن الشعر  
حيث ظهر به زينة ولم يجد بازالة شعرة أو شمتين  
قلت الملق ايضاً باسم اجمع بخلاف اللبس والدهن  
فلما مل شؤم قوله ولو شق الخ **تنبيه**  
قال المناويع ولو حذف المؤلف لفظ تعظم كانت  
احسن اي فكان يقول وازالة شعرة أو غفر فيكون  
اخص واعلم **قوله** او بعضه وان قل شؤم في الاحرام  
اي قبل التحلل الاول عبد البر **قوله** الاما يضي بقاؤه  
اي فلا فدية فيه يفرق بين عدم وجوب الفدية  
هنا وبين وجوبها فيما لو كثر القمل برأسه بان الضرورة  
هنا استدوايضاً فالضرورة هنا بنفس  
نحو الشعر واما القمل فصار خارجاً عن الشعر  
**تنبيه** لو قتل الهرمة قملة من رأسه او كحيته  
خاصة فدية بذبا ولو ببلعة خروجاً من خلاف من  
أوجب ذلك لانهم يكفون التعرض له مما تقرر لثلا  
يشتف الشعر والصناعات اقل فدية ووحقيقة  
الفدية ليست للقمل بل للترفة بازالة الاذي عن  
الرأس وتخرج بالقمل نحو البراغية فلا شيء فيها  
قطعاً وكان الفرق ان الترفه بازالة القمل استد



منه بازالة البراغث لأن تلك اعظم اذى استوبري  
 فخرج بقوله الا ما تضربقاؤه ما لو كان لعذر كالقمل  
 فتحب العذية كما **مقوله** كظفر منكسر وتاذى  
 بذلك فقطع المودى منه فقط ولا فدية ولا حرمة  
 لانه مود بنفسه كالصيد الصايل بخلاف الحلق  
 للعالم فعنه العذية ثم البهجة **خضر قوله** بعينه  
 خرج بذلك ما لو نبت شعر بانفه وتاذى  
 به ثم ازاله فان فيه العذية كما افتى به شيخنا  
 الزيادي خضر والحاصل ان قوله بعينه او  
 قريب منها قيد لا بد منه **قوله** او قريب منها كما جبه  
 اوراسه حيث ستر بصره فانه لا يجرم قطع  
 الشائر منه فلا فدية فيه **خضر قوله** وترك  
 الميت ليلة اي غير الليلة الاخيرة وهي الثالثة  
 اما هي فلا شئ فيها اذا نزع قبل غروبها ويات  
 الليلتين قبلها قال تعالى فمن تعجل في يومين  
 فلا اثم عليه والالم يسقط ميتها ولا رمي بها  
**قوله** تلا عذرا ما به كاهل السقاية وترعا  
 الابل اعنى ابل الحجج فلهم ترك الميت كما ياتي  
 ومن غرت عليه الشمس معنى من الرعا الزمه الميت

في غرة  
 للعامة

والرعي دون أهل السقاية لأن علمهم ليلاً انتهى رحا  
**قوله** أو ترك رمي حصاة من الحجارى من رمي اليوم  
الآخر لأن كل شيء تركه قبل ذلك يكره مما بعده ولو  
نوى غيره فإذ أتى ترك رمي اليوم الأول ثم رمى في  
اليوم الثاني وقع عن الأول أو ترك رمي اليوم  
الثاني ورمى في اليوم الثالث وقع عن الثاني  
وهكذا فلا يتصور تركها إلا من اليوم الأخيرة مطلقاً  
من خضروا الرحا في عبارة قد ولا يتصور ترك  
حصاة واحدة إلا من الجمرة الأخيرة من اليوم  
الأخير انتهى تنبيه فتد ترك الميت  
بقوله بلا عذر واطلق في الرمي للإشارة إلى أن  
الرمي لا يسقط ولو وقع العذر لأن الميت له  
رقعة محدودة بخلاف الرمي فإنه يفعل في غير وقت  
وبدل لذلك إن رعى الأبل وأهل السقاية يسقط  
عنهم الميت بخلاف الرمي **قوله** من شاة  
الحرم أي الذي يحرم التعرض له وسيأتي في  
محله ومثله الصيد المذكور **قوله** أو من صيده  
في هذا العطف شيء لتسلط قطع عليه وتوجيهه  
أنه إذا منع من قطع جزء منه فكله أولى لكل الكل

يضمن غير المودى بمثله ان كان له مثل والا فبقية  
يحكم بطلان كاياتي فتسليط قطع على الحنة  
صحيح رحمان **قوله** اقل منه المعتد اخراج المد  
وان كانت قبة المشى لانتساويه كالحراة فقول  
وقيمة قبة المد ونكسبه ضعيف رحمان **قوله**  
فيخرج عنه مد هذا على الجديد والعديم لا يتعين  
الا طعام بل يجوز للولي الصوم عنه بل يستحب له ذلك  
كما في ثم مسلم لخير من مات وعليه صيام صام عنه  
وليه وسياتي ترجيح هذا كله فمن مات مسلماً  
فان اردت ومات ليضم عنه ويتعين الا طعام  
وقوله بل يجوز للولي ان يصوم عنه الخ اي وان لم  
يكن وارثاً ولا ولي مال ولا عاصباً ولا وصياً كائنه  
الزكشي في خادمه اشتراط بلوغه ولا يشترط  
في الاذن والمأذون له الحرية فيما يظهر لان  
الفن من اهل فرض الصوم بخلاف الصبي ويؤ  
ما ياتي من اشتراط بلوغ من حج عن الغير وانما  
اشترطت حرمة لان الفن ليس من اهل الحج فهو  
ثم كالصبي بخلافه هنا عبد البر **قوله** وكذا الصوم  
الدعوى حيث صح نذره بان لم يضر ولم يخف به فوت حق



قال النوع الثاني مدان وذلك في ستة أشتيا  
ذكر المصنف في المتن منها أربعة مناوي **قوله**  
لأزالة شعرتين أي متواليين أو لا وكذا  
الاطفار قال أو بعضها أي لغرض بعض الدم  
ويكره الامتشاط وتغطية الرأس أو اللحية  
وحمل الشعر بنحو اطفار لا بالانامل خذرو لو  
سكن في شعره هل انتشف بنفسه أو بفعله  
فلا يلزمه فدية رجائي **قوله** في الاحرام أي  
قبل التحلل الأول ايضا عبد البر **قوله** ومحل  
ايحاب المد أو المدين في الشعر أي في جنس  
الشعر اذا اختار الدم في كمال الغدية وتكلم  
في ثلاث شعرات أو ثلاثة اطفار فيجب  
حينئذ بين ذبح شاة أو التصدق بثلاثة  
أصع أو صوم ثلاثة أيام كما يأتي وتوضيح  
ما ذكره انه اذا اختار الطعام وهو ثلاثة  
أصع في كمال الغدية وجب شيء من جنسه  
في الأقل من ثلاث وهو صاع في الواحدة وصاعا  
في الاثنتين واذا اختار الصوم أي صوم  
ثلاثة أيام وجب شيء من جنسه وهو الايام

وإذا اختار الدم فليس له شيء من جنسه  
يُرجع إليه فيتعين رجوعه إلى الأمداد لا يناقذ  
عهد التقويم بها في الأحرار وهذه مقالة  
ضعيفة تتبع فيها جماعة وجرى عليها وحج  
ثم المنع والمعتد كما جرى عليه الشمس الرملة  
تبعاً لأفتاؤالدك المحاب ذلك مطلقاً استوى  
اختار مائة أم لا فلا يجرى غير مد في الواحدة  
ومدين في الثنتين مطلقاً فان خالف وفعل  
على هذه الطريقة لم يكف الصوم وأما الصاع  
بدل المد والصاعان بدل المدين فتجرى  
بالأولى بل يقع المد والمدان فرضاً  
والباقى تطوعاً ووافق الرملة على ذلك  
تلا مذته العبادي والسويري والحلي  
والعليوي وخضر وغيرهم قال الشمس  
السويري واستشكل الأول بأن المد بعض  
الصاع ولا يخبر الشخص بين الشيء وبعضه  
عبارة العناني والمعتد وجوب المد  
أو المدين مطلقاً استوا اختار الدم أو غيره  
والتمييز إنما هو في الدم الكامل اه أي استشكل

القول الأول بأنه يُعَدُّ قولاً إلى التحجير بين الصوم  
 والصاع والمد ومعلوم أن المد يُعَقِّق الصاع فيلزم  
 عليه التحجير بين الشيء وبعضه وهو ممنوع  
 قل واجبة **ممنوع** ذلك أي بمنع كون  
 التحجير بين الشيء وبعضه ممنوعاً أي بل هو  
 مأمور به فإن المسافر تحجير بين العصر والتمام ومن لا  
 يلزمه الجمعة مخير بين الجمعة والظهر قل  
 ورد بأن كلاماً من المعصورة والتامة أي والجمعة  
 والظهر صلاة مستقلة لا ترى أن ينقضا  
 مختلفتين وكفى بهذا أمراً بخلاف المد والصاع  
 فإنه لا ميز بينهما لا تخاد بينهما ومن يُعطيان  
 إليه فتحة التحجير بينهما إلى التحجير بين  
 الشيء وبعضه من كل وجه فلذا كانت المعتمد  
 إيجاباً مطلقاً انتهى بإيضاح **قوله** صيد  
 حرمي ولو في الحبل وقوله في الإحرام أي  
 وإن لم يكن حرمياً عبد البر **قوله** وقطع أو قطع  
 شجرة الخ منا وفي **قوله** وقطع شجرة ولو أخذ  
 غصناً من شجرة حرمية فأخلف مثله في  
 سنة بأن كان لطيفاً كالسواك فلا ضمان

فتخص



فيه فان لم يخلف أو أخلف لا مثله أو أخلف مثله  
لا في سنة فعلية الضمان فان أخلف مثله  
بعد وجود ضمانه لم يسقط الضمان كما لو  
قطع سن مثغور فنبتت ويجوز أخذ أوراق  
الشجر بلا خبط بان لم يضر بها إذ خبطها  
حرام كما في المجموع ونقلًا عن الأصحاب  
ونقل اتفاقهم على جواز أخذ ثمرها وعود  
السواك ونحوه وقصيته أنه لا يضمن  
الفصن اللطيف وإن لم يخلف قال الأذري  
وهو الأقرب قال بعضهم لكن مخالف لما مر  
أنتم والوجه حمل ما هنا على ما هناك  
عبارة مر ما قاله الأذري ضعيف  
والوجه أن ما هنا حكمه ما تقدم وهو أنه  
أن أخلف مثله في سنة فلا ضمان والا  
فلا فوله نظير ما مر أي في قوله وقطع  
شي من نبات الحرم الخ عن أبي عبد البر **قوله**  
كتقليم ظفرين أو بعضهما هذا مكرر مع قوله  
فيما مر أو ظفرين أو بعضهما تأمله اللهم  
ألا أن يقال كره ذلك هنا لينبه على أنه

من زيادته على الاصل بخلاف ما تعدد  
فليس فيه شيء من ذلك عبد البر وكتب سؤ  
لا يقال هو مكرر مع قوله أولا او ظفرين اخ  
لانا نقول لا تكرار لا اختلاف الغرض اذ غرضه  
من ذكرهما ببيان ادخالهما فيما اشار اليه  
من زيادته بقوله وغرها واذكرها شمة  
لما نسبتها للسعرتين في الحكم فليتامل  
**قوله** ليلتين اي ويات الثالثة والاربع  
دم واث ثعرا ثعرا الاول لتركه جنس  
المبييت **قوله** اوري حصاتين وفيهما  
ما مرق لاي من كونها من الحرة الا خيرة  
في اليوم الاخير ولا يتصور خلاف ذلك  
فلا تفعل النوع الثالث دم في ستة  
عشر موصفا بل اكثر وكلها في الا حرام  
والمناسك كما ذكره بقوله تقتل صيد  
الح **قوله** صيد والصيد هو المتوحش بطبعه  
الذي لا يمكن اخذه الا بحيلة وحقيقة  
الاصطيد اخذ الشيء بحيلة خضر **قوله**  
ووطئ من محرمة الخ وفيه سنانة على الواطئ

خضر وظاهرة وان تكررها جمع من محله  
وبعد الافساد يوجد في الحج والعمرة  
وتعد التحلل يوجد في الحج وحده **قل**  
بعد الافساد اما قبل الافساد دفعه  
بدنه عبد البر **قوله** او التحلل اي الاول خضر  
**قوله** شعرات تفتح العين جمع شعرة يسكونها  
او بعض كل من ثلاث بان قطع من شعرة بعضها  
ومن شعرة اخرى بعضا ومن اخرى كذلك  
ح خضر **قوله** دفعة واحدة بان يتجدد الزمان  
والمكان عرفا اما اذا اختلف محل الزمان  
او زمانها عرفا فيجب مد في كل شعرة او بعضها  
او ظهر كذلك ح وحكم ما فوق الثلاثة  
حكمها كما فهمه بالاولى حتى لو حلق شعر راسه  
وشعر بدنه او ازال اظفار يديه ورجليه  
كذلك لزمه فدية واحدة لانه تعد فعلا  
واحد اسم هر خضر ولو اخذ من شعرة  
ثلاثة اجزافان تقطع الزمان فثلاثة  
امداد كمالوازال ثلثا في ثلاثة ازمان  
والا فسد **قوله** وتغليم اظفار جمع طعن



وقوله كذلك اي دفعة واحدة **قوله** تطيب منه  
لبدنه ولو باطناً بنحو كل او ملبوسه ولو بفلاً  
بما يقصده رايحه الطيبة ولو مع غيرها لمسك  
وعود وكافور انتهى خضر ومنه تطيب غيره بغير  
اذنه فعلم المطيب رحمة **قوله** وليس انظر لو تكر  
الملبوس كان ليس ثلاثة اثنائه مثلاً هل  
تشكر العذبة بتكر ذلك قال بعضهم ينبغي  
ان يقال ان ستر كل ثوب غير ما ستره الآخر  
كان كان بعضها طول من بعض تكررت  
العذبة والا فلا خضر **قوله** اذا لم يعد اليه قبل  
تلبسه بنفسك ركنا كان كالوقوف او سنة  
كظروف القدوم اما اذا عاد اليه قتل تلبسه  
بما ذكر ولو بعد احراره فلا دم عليه مطلقاً  
ولا اثم بالمجاوزهات نوك العود في المنهج  
خضر ومعلوم انه اذا سقط الدم لم يسقط  
اثم الحاصل منه ولا قبل لا بد من التوبة  
شهو ومر عن المنهج انه لا اثم الا اذا ترك  
الاحرام من المقتات غير ناو العود اليه  
وهذا محل كلام الشويري فتأمل **قوله** اد

ترك طواف وداع ابي لغير نحو حايض أما هي  
فلا يلزمها شيء **رحماني قوله** او ترك مبيت ليالي  
منى أي الثلاثة أو الاثنين وتعمل النفر كما مر  
قل فان بات الليلة الثالثة فقط لزمه مداه  
كما مر انتهت **قوله** او ترك الرمي كله أو ثلاث رميات  
فأكد ولو سوا لزمه دم **رحماني** فلا فرق في  
وجوب الغدية بترك الرمي المذكور بين المعذور  
وغيره بخلاف المبيت فلا تلزم المعذور فيه  
الغدية **ثم** ما انتهى **قوله** الرمي أي رمي يوم  
النحر أو أيام التشريق **قوله** او ترك مبيت مزدلفة  
أي بنا على المعتمدين واجب وعلى المقابل  
فألزم سنة **رحماني قوله** وقطع أي أو قلع  
خضر **قوله** شجرة حرمية أي وقيمتها فوق  
قيمة المدين كما فهم مما مر عنا في **قوله** شجرة  
الكسرة أي فيجب في قطع أو قلع الكسرة بأن  
تسمى كبيرة عر فاقرة أي أو بدنة واث  
أخلفت الشجرة في عامها خضور **رحماني**  
**قوله** وفي الصغيرة وهي التي تقارب سبع الكبر  
سنة فان صغرت فعينها القيمة **رحماني قوله** أن لم

يكن المتمتع والقارن من حاضري المسجد الحرام  
لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضري  
المسجد الحرام وقيس به القارن فلا دم على  
حاضريه وهم من مساكنهم دون مرحلتين  
منه اي من الحرم اقربهم منه والقريب من  
الشيء يقال انه حاضره قال تعالى واستلهم  
عن القرية التي كانت حاضرة البعراء قرية  
منه والمعنى في ذلك اي في عدم احتياج  
الدم اليهم لم يرد حواميقا تخرج او ضحيتها في نثر  
الروص فمن جاوز المقات من الا فاقببت  
ولو غير مرید نسكاً ثم بداله فاحرم بالعمرة  
قرب دخول مكة او عقب دخولها الزمه دمه  
التمتع لانه ليس من الحاضرين لعدم الاستيطان  
خضر **قوله** وفوات نسك اي الوقوف بعرفة  
خضر والمراد بالنسك الحج لانه هو الذي  
يتصور فواته بفوات وقوف عرفه رحمان وقال  
**قوله** واحصار عنه اي عن النسك من حج او  
عمرة قال **قوله** وافساد له اي للنسك خضر  
**قوله** بوطن بالاجماع على المحرم احراماً مطلقاً



او نكح او بعمة او هماً ولو لبعمة في قبل او دبر  
متصل او مقطوعه ولو من بعمة او بقدر  
المسقة من فاقد ها حتى يحرم على المرأة  
الحلال تمكين المهر منه ويحرم على الحلال  
ايضاً حال احرام المرأة ما لم يرد به تحليلها  
بشرطه الا ان لقوله تعالى فلا ترفث ولا فسوق  
اف فلا ترفثوا ولا تفسقوا فلفظه تحريم  
وتعناه الهني اذ لو بقي على الغير امتنع وقوعه  
في الح لانه خير له تعالى صدق قطعاً  
مع انه ذلك وقع كثيراً اذا اصل في الهني  
الفساد والرفث فسرع اي عباين باجماع  
خسر **قوله** فغيبه بدنة الضر را حرم  
للافساد عيب البراي في الافساد بالوطئ  
بدنة على الواطن الرجل دون المرأة فليس  
عليها شيء سوى الائم كما سيأتي **قوله** فافساد  
العرف اي المستقلة لان التي في ضمن الح تابعة  
له صحة وفساد او فدية قل **قوله** وسيأتي  
بيان انواع الخاي بيان مقاديرها واحكامها  
من ذبح واطعام وصوم وتزويج او تحييب

وَتَقْدِيرًا وَتَعْدِيلًا وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ الْعَزِيزَةَ هُنَا  
لِمُنَاسَبَةِ الْكَفَّارَةِ رَحْمَتِي أَنَّهُمْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ  
رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ  
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ  
وَسَلَامٌ عَلَى أَمْرُسَيْنِ  
وَإِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ  
أَمِينَ أَمِينَ  
م



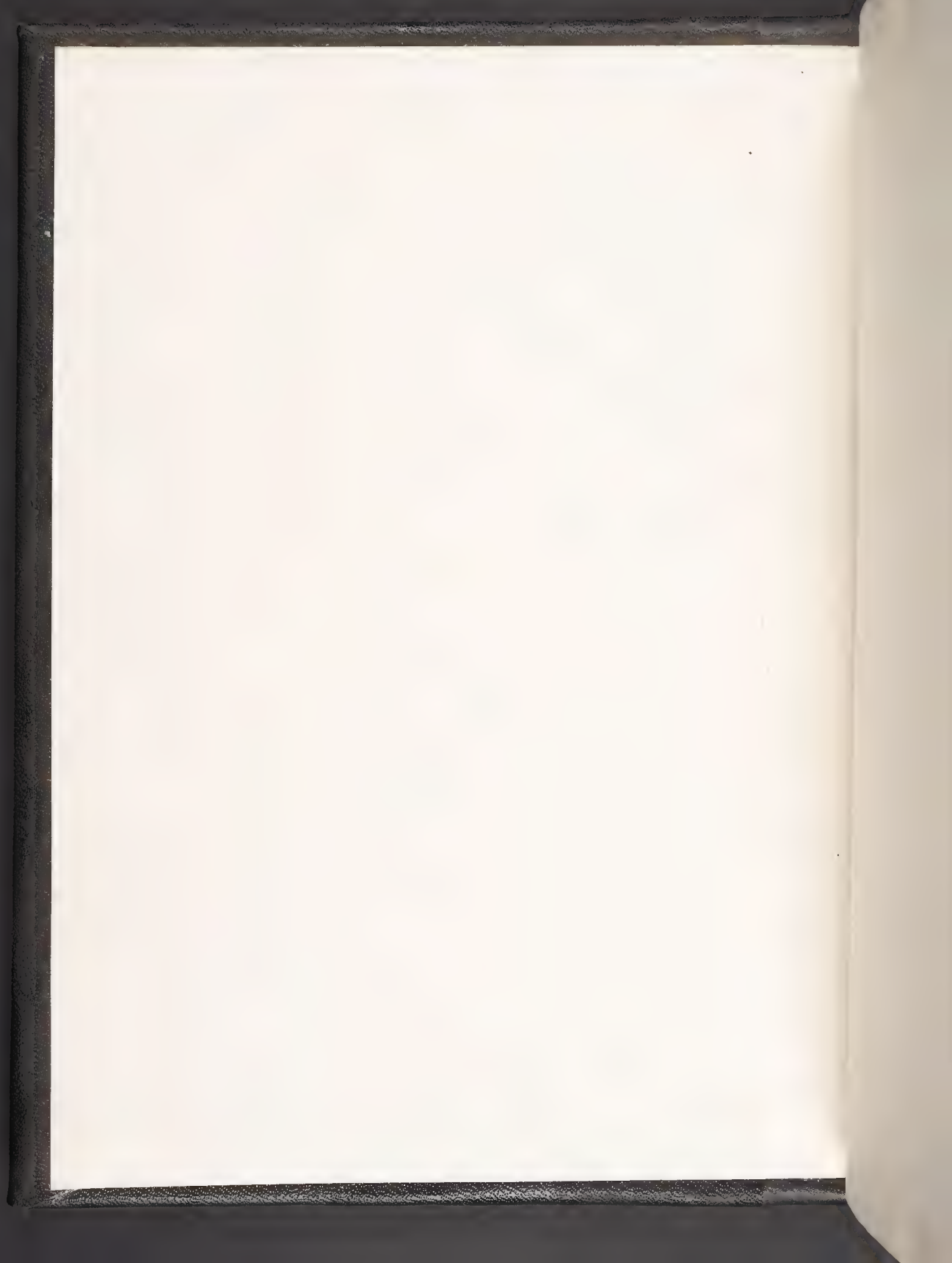


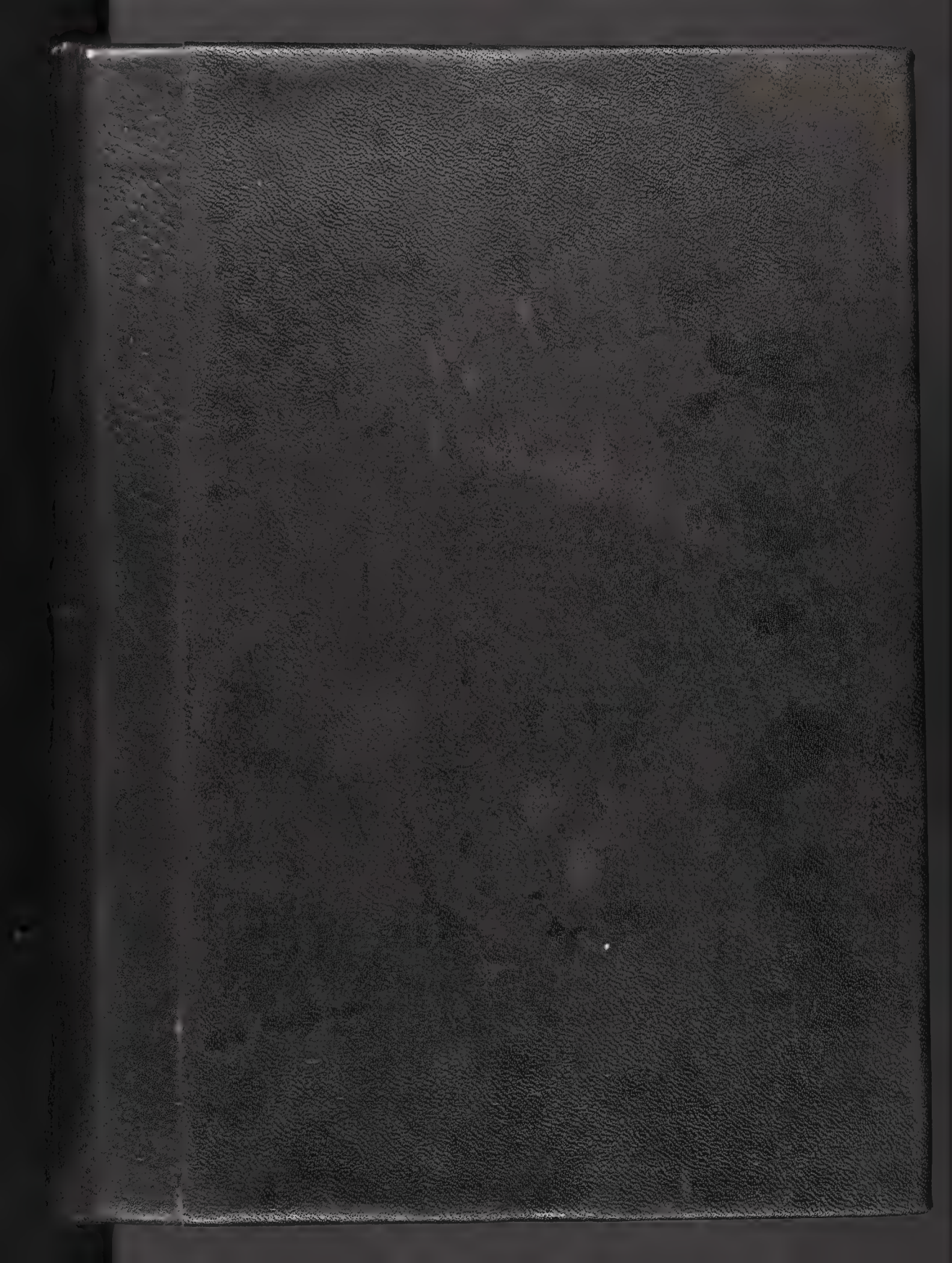
















مجمع اللغة العربية  
www.arabicacademy.org.eg

رقم الاستدعاء ٢٥٨.٣ مد - ح



v4

مجمع اللغة العربية

جاشية السدابين





رقم الاستدعاء ٢٥٨.٣ مد - ح



مجمع اللغة العربية  
www.arabicacademy.org.eg

v4





2-0721

رقم الاستعاء ٢٥٨.٣ مد - ح

مجمع اللغة العربية  
[www.arabicacademy.org.eg](http://www.arabicacademy.org.eg)





رقم الاستدعاء ٢٥٨.٣ مد - ح

مجمع اللغة العربية  
[www.arabicacademy.org.eg](http://www.arabicacademy.org.eg)

